



الجزء الثاني

(من)

# كتاب



د. س. ١١١٥

(وأوله)

( كتاب الصلوة )

تصنيف العلامة الفاضل النحرير المتبحر المحقق المدقق المنتفع المتقن

الأوحد مولانا السيد محمد الجواد بن محمد بن محمد الحسيني

العالمي المجاور بالنجف الأشرف القروي جاً وميتاً

قدس الله سره الشريف

آمين

وفي أعلى كل صفحة منه ما يخصها من المتن المذكور



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب

مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة

( كتاب الصلوة ) ومقاصده أربعة ( متن )

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وبه نستعين }

الحمد لله كما هو أهله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه أجمعين محمد وآله الطاهرين ورضي الله تعالى عن علمائنا ومتابيحنا أجمعين ومن رواتنا المقتفين آثار الائمة الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وحمد الله جل شأنه ممن يقتض آثارهم ويسلك سبيلهم ويهتدي بهداهم ويحترق في زمرتهم اية رحمن لديه والآخرة ورحيمهما ( قال المصنف ) لآمام العلامة توجه الله تعالى تاج الكرامة

كتاب الصلاة

( الصلاة لغة الدعاء ) كما في ( المسوط ) والمعتبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والبيان وغاية المراد والمهذب البارع والتقيج وروض الجنان ) وغيرها ( وفي المنتهى ) قيل انها أيضا لغة المتابعة وفي ( نهاية الاحكام ) أيضا و ( حواشي الشهيد ) الدعاء أو المتابعة وزاد في ( المهذب البارع ) السجدة وفيه نظر يأتي وجهه ( ومرح ) بعضهم بان الصلاة هي الدعاء مطلقا أي منه سبحانه ومن غيره ( وقال ) جماعة هي منه الرحمة والاول أصح لان المجاز خير من الاشتراك واقتضاء العطف المغايرة في قوله تعالى أو ائتئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ممنوع وقد ذهب ابن هشام الى جواز عدم المغايرة مستشهدا بهذه الآية الكريمة ( والرحمة ) هي رقة القلب وانعطاف يقتضى الاحسان فمعناها فيه سبحانه اما ارادة الاحسان أو الاحسان نفسه فهي على الاول صفة ذات وعلى الثاني صفة فعل وعلى التقديرين مجاز مرسل في ارادة الاحسان أو الاحسان اطلاقا بسبب على

المسبب وقد يجعل اجراءها عليه سبحانه بطريق التمثيل فلا حاجة حينئذ الى التجوز على التجوز (وفي جامع المقاصد) المعروف والشائع ان الصلاة لغة الدعاء (وقد صرحوا) بان لفظها من الالفاظ المشتركة فهي من الله سبحانه الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين الدعاء وزاد (في القاموس) حسن الثناء من الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وآله (قال) ولعله من الاستعمال المجازي لتضمنه معنى الرحمة لان كتب اللغة تجمع الحقيقة والمجاز من غير تمييز ابا (قال) وفيه (٥) انها عبادة فيها ركوع وسجود وهذا هو المعنى فيكون حقيقة لغوية (وحكي) في الجهرة عن بمصهم ان اشتقاقها من رفع الصلاة في السجود وهو العظم الذي عليه الايتان فهي فعلة من نأت الوو أو من صليت العود بالنار أى لينته لان المصلي يلين قلبه وأعضائه بخشوعه فهي من نأت الباء والمتهور على السنة العلماء ان المعنى شرعا ليس بحقيقة لغة ولهذا عده الاصوليون في الحقائق الشرعية التي هي مجازاة لغوية وهو الذي نشهد به البديهة لان أهل اللغة لم يعرفوا هذا الا من قبل الشرع وذكروا لها في كتبهم لا يقتضي كونها حقيقة لان دأبهم جمع المعاني التي استعمل فيها اللفظ ولا يلمزونها الفرق بين الحقيقة والمجاز انتهى كلامه لكن الظاهر انها منقولة بالتعيين (وفي الذكرى) ان أهل اللغة أوردوا الصلاة بمعناها الشرعي جاعليه أصلا (وقال في المدارك) ان ابن الاثير ذكر لها في (نهايته) معاني (منها) انها العبادة المخصوصة والظاهر ان هذا المعنى ليس حقيقة لغة لان أهل اللغة لم يعرفوا هذا المعنى الا من قبل الشرع وذكروا له في كتبهم لا يقتضي كونه حقيقة لان دأبهم جمع المعاني التي استعمل فيها اللفظ سواء كانت حقيقة أو مجازية انتهى (وقال الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته (في حاشيته) يمكن أن يكون لفظ الصلاة والزكاة والحج والصوم والفصل وما يرادف هذه الالفاظ في لغة غير العرب صارت حقائق في العبادات المخصوصة في الشرع المتقدم على شرع الرسول صلى الله عليه وآله فان كبار العرب كانوا قبل الرسول صلى الله عليه وآله يحجون وكانوا يسمون ذلك حجبا وكبرا اليهود والنصارى كانوا يصلون بحسب شرعهم وكانت العرب تسمي ذلك صلاة وكان غير العرب يسمون ذلك بما يرادف ذلك اللفظ وكذا كانوا يصومون ويمسكون من الجنابة فلا يعد صبرورة تلك الالفاظ حقائق في عباداتهم قبل زمان الرسول صلى الله عليه وآله والرسول صلى الله عليه وآله غير بعض أجزاء عباداتهم أو أكثرها ولا يقتضي ذلك تغير الاستعمال بحسب الحقيقة كما هو الشأن في المعاملات (فتأمل) انتهى (ويبقى الكلام) في نسبتها بالواو كالكوة قول البيضاوي كتبنا بالواو على لفظ المنع قل أي من يميل الالف الى مخرج الواو (واختلف) الفقهاء في تعريفها شرعا ففي (المبسوط) انها عبارة عن أفعال مخصوصة من قيام وركوع وسجود اذا ضامت (ضامه خ ل) اذ كان مخصوص (قال) وفي الناس من قال انها في التترع أيضا الدعاء اذا وقع في محال مخصوصة والاول أصح انتهى وفي (التحرير وخواشي الشهيد والتنقيح) انها اذ كان معهودة مقترنة بحركات وسكنات مخصوصة يتقرب بها الى الله تعالى ونحوه مافي المستعنى ونقضه في (غاية المراد) في عكسه بصلاة الاخرس وفي طرده بأذكر الطواف (قلت) ان أريد بالاقتران التلازم من الطرفين ارتفع هذا النقض في الطرد ويرتفع في العكس ان قلنا ان وجوب تحريك لسانه قائم مقام الذكر

﴿ الأول ﴾ في المقدمات وفيه فصول ( الأول ) في أعدادها الصلاة اما واجبة او مندوبة فالواجبات تسع الفرائض اليومية والجمعة والميدان والكسوف والزلزلة والآيات والطواف والأموات والمندور وشبهه ( متن )

وفي (المعتبر وروض الجنان) عبادة مخصوصة تارة تكون ذكرا محضا وتارة فعلا مجردا وتارة تجمعهما وفي (نهاية الاحكام) انها ذات الركوع والسجود (وفي الذكرى) انها أفعال مفتوحة بالتكبير مشترطة بالقبلة للقرية (وفي المذهب البارع) انها اذ كان معهودة مقترنة بحركات وسكنات معينة مشروطة بالطهارة والقبلة والقرية (وفي حواشي الشهيد) قيل انها أفعال مشعرة بالتهظيم والخشوع مفتوحة بالتكبير محتومة بالتسليم الي غير ذلك مما ذكره (وفي جامع المقاصد) قل أن يخلو تعريف منها عن الخلل ومن أجودها تعريف (الذكرى) وقد أشرنا الى ما يرد عليه طردا وعكسا في المقدمة التي وضعناها في الصلاة ثم زدنا فيه ونقصنا فصار الى قولنا أفعال مفتوحة بالتكبير محتومة بالتسليم للقرية (وأنا زعيم) بانه أسلم مما كان عليه ولا أضمن عدم ورود شيء عليه انتهى (وقد نعرض (شارحا) الجمفرية (والشهيد الثاني) في روض الجنان الى حال هذا التعريف وما يرد عليه طردا وعكسا (وفي المدارك) هي أشهر من أن يتوقف معناها على التعريف اللفظي (وفي الذكرى) انها تسمى التسبيح والسبحة (وفي المنتهى) قد تجرد الأفعال عن الاذكار كصلاة الاخرس وبالعكس كالصلاة بالتسبيح والاقرب ان اطلاق اللفظ الشرعي فيها مجاز (وفي المعتبر) وقوعها على هذه الموارد وقوع الجنس على أنواعه وفي وقوعها على صلاة الجنازة تردد (وفي نهاية الاحكام) ان صلاة الجنازة مجاز شرعي واعوي (وفي جامع المقاصد) ان كلام الاصحاب في صلاة الجنازة مختلف وبرجح الحقيقة الاستعمال واردة المجاز تحتاج الى دليل والمشهور كون الصلاة شرعا حقيقة في ذات الأركان (وفي المدارك) لا يفهم من اطلاق الصلاة عند أهل العرف الا ذات الركوع والسجود (وفي روض الجنان) ان المشهور انها في صلاة الجنازة حقيقة لغوية مجاز شرعا (شرعي خ ل) انتهى وعدها الديلمي والمحقق والمصنف في الارتداد والشهيد من أقسام الصلاة كما يأتي وظاهرهم انها في صلاة الجنازة حقيقة ترعية (قلت) قد يستدل على ذلك بعدم صحة السلب (وفي كشف الثام) ان المراد بها في عبارة الكتاب ذات الركوع والسجود ولذا لم يذكر فيها صلاة الأموات وقولها عليها اما بالاشتراك أو بالتجوز سواء كانت من الصلاة لغة أو شرعا أو اصطلاحا (قوله) قدس الله تعالى روحه (الأول في المقدمات) بفتح الدال أو كسرهما وهي ما يتقدم على الماهية اما لتوقف تصورهما عليها كذكر أقسامها وكمياتها أو لاشتراطها بها أولكونها من المكملات لها السابقة عليها (قوله) قدس الله تعالى روحه (الصلاة اما واجبة أو مندوبة) وكل منها اما بأصل الشرع أو لسبب من المكلف أولا منه كما نبه على ذلك في (المبسوط) والتعبر وكشف الثام) كالبيومية فرائضها ونوافلها في الأول وكللزمات وصلاة الاستخارات والحاجات في الثاني وكصلاة الآيات وصلاة الشكر في الثالث (قوله) قدس الله تعالى روحه (فالواجبات تسع الفرائض اليومية والجمعة والميدان والكسوف والزلزلة والآيات والطواف والأموات والمندور وشبهه) وكذا قال في التذكرة (قال) الشهيد في حواشيه يرد عليه ان الجمعة من الخمس وقد ترك القضاء وهو خلاف الأداء ولذا عدده في الصوم قسما ثانيا (وقال) المحقق الثاني وجماعة يرد عليه ان الكسوف والزلزلة

والمندوب ما عداه والقرائن اليومية خمس الظهر أربع ركعات ثم العصر كذلك ثم المغرب ثلاث ركعات ثم العشاء كالظهر ثم الصبح ركعتان وتتمتع الرباعية خاصة في السفر

داخلتان في الآيات وإن الأولى عد المنذور وشبهه قسما واحدا لكنه قال ( في جامع المقاصد ) أن المشهور عد الكسوف والزلزلة أقساما ثلاثة ( وفي المراسم ) اليومية والجمعة والعيدين والآيات وصلاة الأموات وفي ( الشرائع والنافع والمعتبر والارشاد والفخرية ) ( تسم ) اليومية والجمعة والعيدين والكسوف والزلزلة والطواف والاموات والمنذور وشبهه ( وفي المنتهى ) تسع اليومية والجمعة والعيدين والكسوف والزلزلة والآيات والطواف وما يوجبه الإنسان على نفسه بنذر أو عهد أو يمين انتهى وهي كما ترى ثمانية إلا أن يتكلف وفي ( الدروس واللغة والبيان والجمع ) ( فيها سبع اليومية والجمعة والعيدين والآيات والطواف والجناز والملتزم بنذر وشبهه وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والمسالك والروض والمدارك ) أن ما صنعته الشهيد أولى على تأمل منهم في عد صلاة الجنازة وفي ( روض الجنان ) يمكن كون ذكرها بنوع من التحوز كما ذكرها وضوء الخوض ونحوه من أقسام الوضوء ( وفي كشف اللثام ) أنها تسع القرائن اليومية ومنها الجمعة وهي خمس والسادسة العيدين والسابعة صلاة الكسوف والزلزلة والآيات والثامنة صلاة الطواف الواجب والتاسعة المنذور وشبهه وفي ( المسالك والروض ) يدخل في شبه المنذور صلاة الاحتياط والقضاء مع احتمال دخولها في اليومية ( وفي المدارك ) يندرج في اليومية الأداء والقضاء وصلاة الاحتياط وفي ( روض الجنان ) المراد بشبه المنذور ما حلف عليه أو عهد أو تحمل عن الغير ولو باستنجار وصلاة الاحتياط فإما غير اليومية مع احتمال دخولها فيها ( وفي جامع المقاصد ) المراد باليومية صلاة اليوم واللييلة تعليبا لأن معظمها في اليوم وليست الجمعة منها بل هي نوع برأسه وإن كانت بدلا من الظهر والظاهر أن قضاء اليومية داخل فيها لا تقسامها إلى الأداء والقضاء وكذا قضاء غيرها ( وفي كشف اللثام ) اليومية أداء وقضاء ولو كان قضاء الولي عن الميت وغلب اليوم على الليل أو النسبة على النسبة ( وصلاة الاحتياط ) إمام من شبه المنذور أو من اليومية والواجبة بالاستنجار أما منه أو من اليومية أو من صلاة الآيات أو الطواف ( وقال ) في قول لمصنف المنذور وشبهه أما أن يكون معناه المنذور وشبهه منها أو صلاة المنذور وثمة عليه على أن يكون المنذور مصدر وللجمع والإضافة والإضافة من إضافة الخاص إلى العام أو الصلاة المنذور والتذكير لكون الصلاة مصدرا ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( والمندوب ما عداه ) قد أجمع أهل العلم على أن ما عدا ما ذكر ليس بواجب ما عدا أبي حنيفة كما في ( المعتبر والمدارك ) وفي ( المنتهى ) إجماع أصحابنا وأكثر أهل العلم وفي ( التذكرة ) قوله العلماء وفي ( الذكري ) الإجماع عليه ( وفي الخلاف ) قال جميع الفقهاء إن الوتر سنة إلا أبا حنيفة فإنها فرض عنده وقال أصحابه إنها عنده واجب وقال ( ابن المبارك ) كما في التذكرة ما علمت أحدا قال الوتر واجب إلا أبا حنيفة ( وقال فيها وفي المنتهى ) قال حماد بن زيد قلت لأبي حنيفة كم الصلاة فقال خمس قلت فلو تر فقال فرض قلت كم الصلاة فقال خمس قلت فلو تر قال فرض قلت لا أدري تغلط في الجملة أو التفصيل ( قال في المنتهى ) وهذه السخرية غير لائقة بأبي حنيفة وهي عنده ثلاث ركعات بتسليمة واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص وأول وقتها بعد المغرب والعشاء مقدمة وآخره الفجر ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( القرائن اليومية خمس الظهر ) وهي أولها كما هو ظاهر الأصحاب

والنوافل الراتبة أربع وثلاثون ركعة ثمان للظهر بعد الزوال قبلها وثمان للعصر قبلها (متن)

في مواضع متعددة وبه نظقت الأخبار كحبر زرارة عن (الباقر) عليه السلام وتام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في مباحث القضاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والنوافل الراتبة أربع وثلاثون ركعة ﴾ اجماعا كما في (الاتصار) . الخلاف والمذهب البارع وغاية المرام ومجمع البرهان) وفي (المعتبر) انه المشهور عندنا وفي (التذكرة) انه ثبت عندنا وفي (المختلف) لم نقف فيه على خلاف وفي (كشف الرموز) عليه عمل الاصحاب وهو المشتهر بينهم وفي (الدروس) عليه قوى الاصحاب وفي (فوائد الشرايع) انه الاشهر في الروايات والمعروف في المذهب وفي (الذكرى) انه المشهور لا نعلم فيه مخالفا وفي (المدارك) انه مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفا وفي (التنقيح وجامع المقاصد والجعفرية والروضة) انه المشهور وفي (الشريع والنافع) انه الاشتهر وفي (كشف الرموز والذكرى والروض والمسالك والروضة) ان في مقابلة المشهور أخبارا تدل على النقص فتحمل على ان ذلك العدد أكد استحبابا وعن البرنطي انه لم يذكر التوبة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ثمان للظهر بعد الزوال قبلها وثمان للعصر قبلها ﴾ ظاهرهما انها نوافل للصلاة وعليه عمل الطائفة (كما في المذهب البارع كما يعطيه آخر عبارته وتأتي لاشارة اليها (وفي المدارك وشرح المفاتيح) انه المشهور كما يأتي وفي (أمالى الصدوق) ان من دين الامامية الاقرار بأن نافلة العصر ثمان ركعات قبلها الخ فأضافها الى العصر لا الى الوقت (وهو) ظاهر كل من أضافها الى الفريضة وهو الأكبر وظاهر كل من جعلها تابعة للفريضة ويظهر ذلك لمن لحظ كلامهم في المقام وفي الاوقات حيث يقولون نافلة الظهر نافلة العصر نافلة المغرب وكذا في بحث القصير حيث يقولون تسقط نوافل الظهر ين تسقط نوافل الظهر والعصر الى غير ذلك مما يظهر على المتنبع ومض العبارات التي تحتمل أو يظهر منها انها نوافل للاوقات كعبارة (المنفعة والنهاية والخلاف والمبسوط وجمال السيد والوسيلة والفنية والسرير والشرائع والارشاد والمختلف والذكرى وغيرها) حيث قيل فيها ثمان قبل الظهر وثمان بعدها قبل العصر كما ورد مثل ذلك في معظم الاخبار فقد أضيفت النوافل فيها الى الفريض في مواضع عديدة وفي (المدارك) بعد ان قال المشهور ان نافلة الظهر ثمان ركعات قبلها ونافلة العصر ثمان ركعات قبلها قال ليس في الروايات دلالة على التعيين بوجه وانما المستفاد منها استحباب صلاة ثمان ركعات قبل الظهر وثمان بعد العصر من غير اضافة الى الفريضة فينبغي الاقتصار في نيتها على ملاحظة الامثال بها خاصة انتهى (وفي كشف اللاتم) ان في (الفخرية) الاكتفاء في نيتها بصلاة ركعتين لندبهما قرابة الى الله تعالى ولم أجد ذلك فيها وانما الموجود فيها دية ذلك أصلي ركعتين من نوافل الظهر لندبهما قرابة الى الله تعالى وكذا قال في نوافل العصر والمغرب (وما) ذكره المصنف من تعيين اثنتي للعصر هو المشهور كما في ارشاد الجعفرية والمدارك وقد سمعت مافي (الامالى) من انه من دين الامامية (وفي المذهب البارع) الف الطائفة على العمل به حيث قال أولا اختلفت الاخبار على ثلاثة أنحاء (الاول) الذي عليه عمل الطائفة وهو خبر الحارث بن المغيرة (الثاني) قول أبي علي وهو رواية سليمان بن خالد (ثم قال) ويظهر الفرق بين القولين في فصلين الاول في الصدقة ان الانسان اذا نذر أن يصلي نافلة العصر وجب على القول الاول ثمان وعلى الثاني ركعتان الخ (لكن) في الذكرى ان معظم

وللمغرب أربع بعدها وللعشاء (الآخرة خ) ركعتان من جلوس هذان بركة  
(واحدة خ) (متن)

الآخبار والمصنفات خالية عن التبعين للعصر وغيرها وان المشهور كونها قبل العصر (ثم) حكى فيها ان الراوندى قل عن بعض الاصحاب انه يجعل الست عشرة للظهر (ثم) قال ان الراوندى صحح المشهور (ثم) نقل فيها عن الكاتب انه جعل قبل العصر ثمان ركعات منها العصر ركعتان قال وفيه اشارة الى ان الزايد ليس لها (قلت) قال الصدوق في الهداية وما السنة والذلة أربع وتلاوت ركعة منها ذلة الظهر ستة عشر ركعة ثمان قبل الظهر وثمان بعدها قبل العصر انتهى وحكى ذلك عن ظاهر الجامع (بين) يدل على المشهور ما رواه الصدوق في العمال ان عبد الله بن سنان سأل (اصادق) عليه السلام لأى علة وجب رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة الزوال ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر فقال عليه السلام لتأكيد النعمة لأن الناس لو لم يكن لا أربع ركعات الظهر لكانوا مستحقين بها حتى كان يفوتهم الوقت فلما كان تبي غير مريحة أمرعو الى ذلك لكرته وكذلك الذى من قبل العصر ليسرعو الى ذلك لكرته فتأمل جيدا (وكذا) خبر العيون على ما نقله الاستاذ فانه قال انه كمباراة الامالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (وللمغرب أربع بعدها) مقدمات على سجدي الشكر كما في (المقنعة والمصباح والمنتهى والتذكرة والتحرير ولموجز الحاوى وكشف الاتباس وحاشية الفاضل لميسي وحاشية المدارك) وفي (الذكرى) تقديمه عليهما وتأخيرها عنهما الكل حسن (قال في الذكرى) ورواية جهم عن الكاظم عليه السلام حبت قال رأينه سجد بعد التلث يمكن حملها على سجدة مطقة وان كان بعيدا (وفي كشف الاتباس عن الهادي) عليه السلام انه قال ما كان أحد من آبائي يسجد لا بعد السابعة وفي (التذكرة والذكرى وارشاد الجمع فريه والمدرك) يكره الكلام بين المغرب وافتائها وفي (المقنعة والتهديب) الاولى المبادرة الى الذلة قبل التعقيب وبعد التسبيح وفي (الذكرى والروض) الاولى المبادرة قبل كل شئ سوى التسبيح (قل في الذكرى ونقل عن المفيد مثله) (قلت) هذا لم يذكره المفيد في هذا المقام وانما ذكره في كيفية الصلوات ففما نقله عنها في المدارك قصور وسيأتي تمام الكلام عند ذكر أوقات النوافل (بيان) استدلل الشيخ في (التهديب) لما في المقنعة بخبر أبي العلا عن الباقر عليه السلام وليس بواضح الدلالة على ذلك (وليعلم) ان خبر أبي الفوارس يدل على كراهة التكلم بين الاربع ركعات التي بعد المغرب (قال) في شرح المفاتيح أفنى به الفقهاء (قوله) قدس الله تعالى روحه (وللعشاء ركعتان من جلوس تمدان بركة واحدة) هذا ذكره جميع الاصحاب الذين عتروا على كتبهم ويجوز القيام فيها كما في (الدروس والبيان واللمعة وخواشى الشهيد وجامع المقاصد والجمع فريه وشرحا والروض والمسالك وجمع البرهان والمفاتيح) وحكى عن (الجامع) بل في (الروضة وحاشية المدارك) ان القيام أفضل (وقر به) في مجمع البرهان (ونسب) في المدارك وترجح المفاتيح أفضلية الجلوس الى جماعة واحتمل فيها الامرين (وفي الروض) الجلوس أفضل (وفي المسالك) الاصل فيها الجلوس (وهل) تمدان بواحدة اذا كانتا من قيام ففي (البيان وجامع المقاصد وفوايد الشرايع والعزبه وارشاد الجمع فريه وحاشية النافع والمفاتيح) انهما تمدان كذلك أيضا بواحدة (وفي كشف اللثام نسبه الى القيل قال

والوترية بعدها وبعد كل صلاة يريد فعلها وثمان ركعات صلاة الليل وركعتا الشفع وركعة واحدة للوتر وركعتا الفجر ( متن )

وهو بعيد في ( شرح المفاتيح ) ان بعض العلماء توهم ان ركعتي النافلة من نوافل المغرب الأربع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولوترية بعدها وبعد كل صلاة يريد فعلها ﴾ عقيب فرض العشاء ( اما الاول ) فاتفقوا في التنية وكشف اللثام ( واما الثاني ) فقد صرح به في ( المقنعة والنهاية والسرير والتذكرة والمسالك والروضة ) ونسبه في التحرير الى الشيخ وعبارة البسوط ليست صريحة في ذلك ( ونقله ) في كشف اللثام عن الجامع ( وفي المدارك ) ذكره الشيخان واتباعها ولم اقف على مستنده انتهى ( واستثنى ) في حواشي الشهيد والنفلية نافلة شهر رمضان فجعل الوتيرة قبلها وهو ظاهر الامة ( وحكى ) في المختلف والبيان عند ذكر نوافله عن سائر النسخة التي عندي فيها سقط في المقام لكن في ( كشف اللثام ) ان ما عنده من نسخ ( المراسم ) موافق للمشهور ( وقال في المختلف ) ذهب الشيخان وابو الصلاح والقاضي واتباعهم الى ان الوتيرة بعد هذه النوافل يعني نوافل شهر رمضان وقال فيه انه المشهور ( قلت ) ونسب الى المشهور ايضا في الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام وفي ( البيان ) انه اشتهر وفي ( الروضة ) الكل حسن وفي ( المسالك ) فيه وجهان ( ونسب ) في المختلف والذكرى الى مصباح الشيخ استحباب ركعتين بعد الوتيرة ونسبه المحلي الى الشذوذ وقال ( المصنف ) لا مشاحة في ذلك لان لهذا وقت صالح للتغل فجاز ايقاعهما قبل الوتيرة وبعدها ( قلت ) الموجود في المصباح ثم صل الوتيرة وهي ركعتان من جلوس يتوجه فيها بما تقدم ذكره وتعدان بركة ( ثم قال ) ما يستحب فعله بعد العشاء لاخر من الصلاة يستحب أن تصلي ركعتين تقرأ في الاولى الحمد وآية الكرسي والحمد وفي الثانية الحمد وثلاث عشرة مرة التوحيد وأربع ركعات مروية عن النبي صلى الله عليه وآله الى أن قال فاذا أوى الى فراشه وليس في ذلك فعل شيء بعد الوتيرة ( وليعلم ) انه يمتد وقت العشاء اجماعا كما في ( المنتهى وظاهر المعبر ) كما يأتي بيان ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وثمان ركعات صلاة الليل وركعتا الشفع وركعة واحدة للوتر وركعتا الفجر ﴾ أما كون صلاة الليل ثمان ركعات فاتفقوا كما في ( الخلاف وكشف اللثام وشرح المفاتيح وظاهر الغنية ) وفي ( الذكرى ) لا نعلم فيه خلافا وفي ( التذكرة ) انه المشهور عندنا ومثل ذلك قيل في كون الشفع ركعتين والوتر ركعة ( وفي الخلاف ) ان الوتر مفصولة عن الشفع اجماعا وفي ( المهني ) انه مذهب علمائنا وقال في ( التذكرة ) عندنا وفي ( كشف اللثام ) اتفاقا منا كما هو الظاهر وفي ( المدارك ومجمع البرهان ) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي ( الذكرى ) انه أشهر الروايات وانه المشهور بين الاصحاب وفي ( المدارك ) لو قيل بالتخير بين الفصل والوصل كان قويا واستدل عليه بما يأتي ان شاء الله تعالى ( وهذا ) هو الذي فهمه شيخه المولى الاردبيلي في مجمع البرهان قال الجمع بالتخير حسن كما هو مذهب العامة ولكن ما عرفه مذهبا لاحد من الاصحاب ( وليعلم ) ان صلاة الليل تطلق على الاحدى عشرة ركعة كما في ( الخلاف ) وغيره بل في ( المنتهى ) عددها في المشهور احدى عشرة ركعة وعلى الثالث عشرة كما صرح به جماعة ونطلق الوتر على الركعات الثلاث والركعة الواحدة ومن أطلقها على الركعة الواحدة وأطلق الشفع على الركعتين قبلها ( الصدوق ) في كتبه الاربعة ( الفقيه والهداية والامالي والمقنع ) والمفيد والشيخ والسيد في الجمل



والديلمي والحلي أبوالمكارم والتقي والطوسي والعجلي وسائر المتأخرين وفي (المدارك) ان المستفاد من الروايات الصحيحة ان الوتر اسم للركعات الثلاث لا الركعة الواحدة الواقعة بعد الشفع كما يوجد في عبارات المتأخرين ( قلت ) كانه لم يلحظ مطاوي عبارات القدماء ومن لحظ البحار والوسائل والوافي علم ان الاخبار التي أطلق فيها الوتر على الواحدة كادت تبلغ أول العمود نعم الاخبار التي يستفاد منها ان الوتر اسم للركعات الثلاث ربما نافت عن أربعين خبراً وفي ( شرح المفاتيح ) أنها تطلق الوتر على الركعة الواحدة إطلاقاً شاملاً أما حقيقة شرعية أو منشرعية أو مجازاً شرعياً ( قلت ) ظاهراً أكثر علمائنا انه حقيقة شرعية في الركعة الواحدة يظهر ذلك لمن لحظ المقتضى والمراسم والمعتبر فهي كالصريحة في ذلك ونحوها الفقيه والهداية والامالي وقد سمعت ما في الخلاف والتذكرة وغيرها فلا تلتفت الى ما ذهب اليه الفاضل وصاحب المدارك وصاحب الذخيرة والشيخ محمد بن الشيخ حسن من أنها حقيقة في الثالث ( بيان ) لم يفصل أبو حنيفة وأصحابه بين الركعات الثلاث ( وعن الصادق عليه السلام ) ان شئت سلمت في ركعتي الوتر وان شئت لم تسلم ( وأجاب ) عنه الشيخ في التهذيب ( تارة ) بالحمل على التقية ( وتارة ) بأن السلام المتخير فيه هو السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لتحقيق الخروج بالتسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين ( وتارة ) بأن المراد بالتسليم ما يستباح به من الكلام وغيره تسمية للمسبب باسم السبب ( مثل ) ما روى منصور عن مولى لأبي جعفر عليه السلام قال ركعتا الوتر ان شأ تكلم بينهما وبين الثالثة وان شأ لم يفعل ( قال في الذكري ) وكل هذا محافضة على المشهور ( قلت ) غايته التخير بين التسليم وعدمه وهو لا يقتضي الوصل خصوصاً على عدم وجوبه للخروج من الفرائض ( وأما ) خبر كردويه سأل العبد الصالح عن الوتر فقال صله فيحتمل الامر من الصلاة أو التقية والوصل الصوري تقية أو استحباباً ( وليعلم ) ان عمومات الاخبار والاجامات المستفيضة مع نص أكثر الاصحاب دالة على استحباب القنوت في الركعة الثانية من الشفع ولم نعرف الخلاف في ذلك لاحد من الاصحاب قبل الشيخ البهائي كما اعترف هو بذلك ( قال ) في حاشية مفتاح الفلاح القنوت في الوتر انما هو في الثالثة وأما الاولين المسماين بالشفع فلا قنوت فيهما واستدل على ذلك بصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال القنوت في المغرب في الركعة الثانية وفي العشاء والغداة مثل ذلك وفي الوتر في الركعة الثالثة ( قال ) وهذه الفائدة لم ينب عليها علمائنا انتهى ( قلت ) نبه على ذلك قبل ( صاحب المدارك ) كما يفهم ذلك من مطاوي كلامه لكنه ليس صريحاً في ذلك وتبعه ( الفاضل الخراساني والمحدث البحراني ) لمكان الخبر المذكور ( قالوا ) ان القنوت معرف باللام وخبره قوله عليه السلام في الركعة الثانية وفي المغرب ظرف لغو فيصير التقدير على هذا قنوت المغرب في الركعة الثانية وقنوت الوتر في الركعة الثالثة لا في غيرها ( ونحن نقول ) خبر المبتدأ قوله في المغرب وكذا قوله في الوتر كما صرح بذلك في خبر وهب حيث قال الصادق عليه السلام القنوت في الجمعة والعشاء والعتمة والوتر والغداة فمن تركه رغبة عنه فلا صلوات له ونحوه أخبار أخر فعلى هذا يصير التقدير القنوت في المغرب لا في غيرها حال كونه في الثانية وفي الوتر لا في غيرها حال كونه في الثالثة فيحمل على تأكد الاستحباب في الاربعة المذكورة كما صرحت به الاخبار الكثيرة والا لزم مخالفة الضرورة اذ الاستحباب في غير الاربعة المذكورة ثابت ( وإن سلمنا ) ما قالوه من التقدير وأعرضنا عن الاخبار الاخر الصريحة بخلافه كما سمعت ( قلنا ) يمكن ان يكون التنصيص على الثالثة لانه فرد خفي لانها



وتسقط في السفر نوافل الظهرين والعشاء (متن)

مفردة مفصولة وقد اشتهر ان القنوت انما يكون في كل ركعتين لا انه لا يستحب في ثانية الشفع أو لجواز حملها على ما اذا صلاها موصولة ولو على ضرب من التقيه كما ورد ذلك في بعض الاخبار أو على ان المراد تعليم ان الوتر هي الثالثة لا الثلاث كما يزعمه العامة (ثم) ان خبر رجاء بن الضحاك نص صريح في أن الرضاعليه السلام كان يفت في الثانية من الشفع وضعفه منجبر بالعمومات المشتملة على لفظ كل صلاة فريضة ونافلة في الاخبار والاجاعات وبعمل الاصحاب كما اعترفوا به (بل) صرح جماعة كثير من ان في الثلث ثلثة قنوتات منهم المحقق في المعتبر الى غير ذلك من المرجحات (على) ان هذا الخبر قد وقع في سنده اضطراب في الاستبصار حيث رواه عن فضالة عن ابن مسكان عن (الصادق) عليه السلام وفصالة لا يروي عنه (ثم) ان ابن سنان وان كان الظاهر انه عبد الله الا انه لم يصرح به وهذا يقال في مثل المقام وقد استوفينا الكلام في بحث القنوت (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ وتسقط في السفر نوافل الظهرين ونافلة العشاء ﴾ اما سقوط نوافل الظهرين فاجماعي كما في الخلاف والسرير والروضة ومجمع الفايذة والبرهان وظاهر الغنية) وهو مذهب علمائنا كما في (المعتبر والمتهى والذكرى) ومن دين الامامية كما في الامالي ولا خلاف فيه كما في (ارشاد الجفرية والروض والمدارك وشرح المفاتيح) (وفي كشف الثام) لعله اجماع (وأما) سقوط نافلة العشاء أعني الوتيرة فقد نص عليه جمهور الاصحاب ونقل عليه الاجماع (في السرير) وظاهر (الغنية) وهو مذهب علمائنا كما في (المتهى) والمشهور كما في (التذكرة والمختلف والذكرى والنقيح وجامع المقاصد وارتاد الجعفرية والعزبه وفوائد الشرايع والروض والمسالك والروضة ومجمع البرهان وفي رسالة صاحب المعالم وشرحها) ونسب الى الاكثر كما في (المدارك وكشف الثام وشرح المفاتيح) (وذهب) الشيخ في النهاية وأبو العباس في المذهب البارع الى جواز فعلها (وهو ظاهر الفقيه والمعلل والميون) (وهو) المنقول عن الفقه الرضوي والفضل بن شاذان (وفي الامالي) ان من دين الامامية انه لا يسقط من نوافل الليل شيء (وفي الخلاف) لا تسقط عن المسافر نوافل الليل اجزاء (وقوله) الشهيد ان في الذكرى والروضة واستجوده المولى الأردبيلي في مجمعه وتلميذه صاحب المدارك لولا الاجماع في الاول ولولا عدم صحة سند الخبر الدال على عدم السقوط في الثاني (وفي كشف الرموز) ان اجماع المتأخر (•) على السقوط ممنوع (وظاهر) المعتبر والتذكرة والتحرير التردد حيث لم يحكم فيها بشيء بل اقتصر في الثلث على (•) ل الخلاف كما صنع الصيرفي في غاية المرام بل قد يطر ذلك من النافع (وفي الكفاية) في الوتيرة تردد (وفي كشف الثام) قد يفهم التردد من النافع والجامع والتحرير والتذكرة (هذا) وفي الحواشي المنسوبة الى الشهيد في سقوط الاربع الزايدة يوم الجمعة نظر (وفي الموجز الحاوي وكشف الألباس) سقوط الاربع الزايدة يوم الجمعة (وفي الذكرى ومجمع البرهان والمدارك) الظاهر عدم سقوط النوافل في الاماكن الاربعة (وقال) عن الشيخ نجيب الدين ابن نما عن شيخه ابن ادريس انه لا فرق بين أن يتم الفريضة أولا ولا بين أن يصلي الفريضة خارجا عنها والنافلة فيها أو يصليها معافيا انتهى (ولا يخفى) انه يشكل الحكم بعدم سقوطها فيها اذا صلى الفريضة خارجا عنها خصوصا مع تأخر النافلة أو مع تقدمها اذا كان من نيته صلاة الفريضة

وكل النوافل ركعتان بتشهد وتسليم عدا الوتر وصلاة الأعراي (متن)

خارجا عنها فتأمل (وقال في الخلاف) قال الشافعي يجوز للمسافر أن لا يتنفل ولم يميز بين نوافل الليل والنهار ومن الناس من قال ليس له أن يتنفل أصلا انتهى ﴿ بيان ﴾ يدل على مختار النهاية ما رواه في الفقيه والعلل عن الفضل بن شاذان عن (الرضا) عليه السلام قال إنما صارت العشاء مقصورة وليس يترك ركعتاها لأنها زيادة في الحسنيين تطوعا ليتم بها بدل كل ركعة من الفريضة ركعتان من التطوع وهو خاص معلل والسند معتبر أو صحيح لأن عبد الواحد وعلي ابن محمد شيخا أجازة (وروى) الصدوق في العيون عن رجا بن أبي ضحاك الذي صاحب الرضا عليه السلام من المدينة إلى خراسان أن الرضا عليه السلام كان يصلي الوتيرة في السفر (وهذه) الرواية معتمدة عليها مقبولة مشتهرة مشتملة على أحكام معلومة مفتى بها عند الفقهاء (وقد يدل عليه) صحيح الحسن بن محبوب عن أبي يحيى الخنطاط أنه سأل الصادق عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار في السفر فقال يابى لو صلت النافلة بالنهار في السفر لثبتت الفريضة حيث قيد السائل بالنهار (ومنه) يظهر أنه كان معتقدا أن القبيلة لا تترك نوافلها وكان شكه ورأيه في النهارية والمعصوم عليه السلام قرره على جوابه حيث قيد الجواب بالنهار (الا أن يقال) قوله عليه السلام لو صلت تمليل وهو يقتضي العموم بالنسبة إلى كل مقصور والعشاء مقصورة لكن هذا فرع كون نافلة العشاء خصوص الوتيرة ولم يظهر ذلك أن لم يقل بظهور خلافه لأنها زيدت لصيرورة النافلة ضعف الفريضة إذ يظهر منه استواء نسبتها إلى كل فريضة أن كانت نافلة والا فاستواء عدم نسبتها إلى الكل إلا بذلك القدر القليل وهو جعل النافلة ضعف الفريضة (ويظهر) من كثرة إناها عوض الوتر يقدمها عليهما من بخاف فونها ولهذا كان (رسول الله) صلى الله عليه وآله لا يصليها ومن المعلوم أن الوتر لا تترك في السفر فكذا عوضها (وخبر العلل وخبر سلسبان ابن خالد) ناظران بأنها ليست من الراتب (والظاهر) من الأخبار والفتاوى أن الساقط هو الراتبية فلي هذا لما نارض بين الصحاح وبين هذه الأخبار لعدم كونها راتبية وعدم العلم بكونها نافلة العشاء (وبؤيد) عدم السقوط (صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام) الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات وليس عليك قضاء صلاة النهار وصل صلاة الليل واقضها (وجه الدلالة) أن الظاهر أن المراد بصلاة الليل ما يقابل صلاة النهار فتأمل (وصحيح محمد بن أحمد) عليه السلام (قال سأئله عن الصلاة تطوعا في السفر قال لا تصل قبل الركعتين ولا بعدها شيئا نهارا) (وقوله عليه السلام) نهـا را فيه احتراز حيث أتى به لتعريف الموضع الذي لا يصلى تطوعا في السفر لأن الراوي ما كان يعرف ولذا قيد بالنهار (ومثله) خبر صفوان عن الرضا عليه السلام (هذا) كله مضافا إلى التسامح في أدلة الشئ واجماع السرائر مقابل (معارض خ ل) باجماع الامالي والخلاف على تأمل فيها وقد عرفت أن اليوسفي رد اجماع السرائر فتأمل جيدا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكل النوافل ركعتان بتشهد وتسليم عدا الوتر وصلاة الأعراي ﴾ أما الأولى أعني كون النوافل كلها ركعتين بتشهد وتسليم فقد قل عليه الاجماع في (ارشاد الجعفرية وظاهر الغنية) وفي المدارك أنه هو الموجود في كتب الاصحاب والمشهور في الفتوى (ومثل ذلك قال شيخه في مجمع البرهان) (وفي كشف الثام) أنه المعروف من فعله صلى الله عليه وآله (وفي المبسوط

والسرابر والمعتبر وجامع المقاصد ) تحرم الزيادة على الركعتين بمعنى عدم انعقاد الزيادة كما في (البيان) وفي (السرابر) الاجماع عليه ( وفي المدارك ) لا يجوز الزيادة على الاثنتين ولا الاقتصار على الواحدة قاله الشيخ في المبسوط والخلاف والحقق في المعتبر وابن ادريس وسائر المتأخرين انتهى وفي الخلاف ينبغي ان يشهد بين كل ركعتين وان لا يزداد على الركعتين اجماعا فان زاد خالف السنة انتهى ( وفي المنتهى والتذكرة ) الافضل في النوافل أن تصلى كل ركعتين بتشهد واحد ويسلم بعده ( مع ) انه قال بعد ذلك في المنتهى ان الذي ثبت فعله من النبي صلى الله عليه وآله انه كان يصلي مثني مثني فيجب اتباعه ( وقول ) بعد ذلك في التذكرة ان الشيخ وابن ادريس منعوا من الزيادة على الركعتين ( وفي التحرير ) فلوزاد على استين لم يحجزه الشيخ في المبسوط انتهى ( وفي البيان ) الاقرب عدم انعقاد الزيادة على الركعتين ( وفي المزينة ) منع أكثر علمائنا من الزيادة على الركعتين في تطوع الليل ولم يرجح شيئا في ( الذكري ) وفي ( مجمع البرهان ) الدليل على عدم الزيادة والنقصية غير ظاهر وما رأيت دليلا صريحا صحيحا على ذلك نعم ذلك مذكور في كلام الاصحاب والحكم به مشكل لعموم مشروعية الصلاة وصدق التعريف المشهور على الواحدة والأربع ولهذا جوز وأئذ الوتر وصلاة الاعرابي مع التقيد انما على انظاره في غيرها ( هـ ) وترددوا في كونها فردي المنذورة المطلقة أم لا ولو كان ذلك حقا لما كان قولهم هذا معنى ويؤيده صلاة الاحتياط فانها قد تقع ندبا مع الوحدة فيحتمل أن يكون المراد ( مرادهم ح ل ) الافضل والاولى انتهى ثم احتمل بعد ذلك ان مرادهم بقولهم كل النوافل الخ أنهم لم يجزوا في النوافل ما هو ركعة واحدة أو أربع سوى هاتين ( وأما ) الاقتصار على الركعة الواحدة فعدم جوازه هو الاشبه كما في ( المعتبر ) والاقرب كما في ( البيان ) وشرح رسالة صاحب المعالم ) وفي ( السراير ) الاجماع عليه وهو ظاهر ( الخلاف ) حيث قال ( مانعه ) وأما عدنا في كون الواحدة صلوة صحيحة فالاولى أن نقول لا يجوز لانه لا دليل في الشرع على ذلك وروى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى عن البتراء يعني الركعة الواحدة واقتصر في ( المنتهى ) والتذكرة والذكري ( على نسبته الى الشيخ في الخلاف ولم يتعرض له في ( المبسوط ) ولم أعثر على أحد صرح بعدم الجواز سوى من ذكرنا في المدارك لعله سهو وقد سمعت ما قاله المولى الاردبيلي من عدم ظهور الدليل عنده الخ ( وجوز الشافعي ) أن يصلي أي عدة شاء أربعا وستا وثمانيا وعشرا شفعاً أو وثراً واذا زاد على مثني فالاولى أن يتشهد عقيب كل ركعتين فإن لم يفعل وتشهد في آخرهن مرة واحدة أجزاء ( وقال ) في الاملاء أن صلى بغير احصاء جاز وبه قال مالك وقال أبو حنيفة الأربع أفضل أربعا أو ثلثا ليل أو نهارا ومنع أبو حنيفة من الواحدة وله أقاويل اخر ذكرها أصحابنا ( بيان ) يدل على حرمة الزيادة على الركعتين ( قول ) الباقر عليه السلام ) في خبر أبي بصير المروي في كتاب حرير وأفضل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم ( وخبر علي بن جعفر ) المروي في قرب الاسناد سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلي النافلة أبصليح له أن يصلي أربع ركعات لا يسلم بينهما قال لا إلا أن يسلم بين كل ركعتين ( وقد ) سمعت ما في الخلاف من أن من زاد فقد خالف السنة ( وأما ) استثناء الوتر فاجماعي كما عرفت فيما مضى ( وأما صلوة الاعرابي ) التي هي عشر ركعات كالصبح والظهرين فقد استثناهما جمهور الاصحاب

﴿ الفصل الثاني ﴾ في أوقاتها وفيه مطلبان ( الاول ) في تعيينها لكل صلاة وقتان أول هو وقت الرفاهية وآخر هو وقت الاجزاء ( متن )

وفي ( كشف الالتباس والروضة ومجمع البرهان ) ان استثناءها مشهور وفي ( الذكري والدروس والمدارك ) وغيرها انه لم يثبت لها طريق من طرق أصحابنا وقال في ( الروض والروضة ) بقي صلوات آخر ذكرها الشيخ في المصباح والسيد رضى الدين ابن طائوس في ثماته يفعل منها بتسليم واحد أريد من ركعتين وترك الجماعة استثنائها لعدم اشتهاها انتهى ( واستثنى ) أبو العباس في الموجز ونبهه الصيمري في شرحه ( صلوة ) احد عشر ركة بتسليم واحدة ليلة الجمعة ( وصلوة ) أربع ركعات بتسليم واحدة ليلة الجمعة ( وعن علي ابن بابويه ) ان صلوة العيد بقبر خطبة أربع بتسليم وهو خيرة ولده في الهداية وتام الكلام في بحث العيد ( وفي كشف اللثام ان في قواعد الشهيد ان ظاهر الصدوق ان صلوة التسبيح أربع بتسليم ( قلت ) وذكر في الذكري ان ذلك ظاهر ( المقنع ) ولم نجد ذلك في المقنع وكأنه أخذه من ظاهر المختلف حيث قال قال الصدوق في كتاب المقنع وروي انها بتسليمتين ( قلت ) وهذه العبارة لم نجدها أيضا في المقنع وهو الظاهر من صاحب البحار ونص الفقيه والهداية انها بتسليمتين ﴿ بيان ﴾ الخبر الذي استند اليه في ( الموجز وشرحه ) في استثناء صلوة أربع ركعات بتسليم واحدة هو ما رواه الشيخ في المصباح عن ( أمير المؤمنين ) عليه السلام عن ( النبي ) صلى الله عليه وآله وسلم من صلى ليلة الجمعة أربع ركعات لا يفرق بينهما الخبر يحتمل عدم الفرق بتعقيب أو غيره انتهى

﴿ الفصل الثاني في أوقاتها وفيه مطلبان ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول في تعيينها لكل صلوة وقتان ﴾ هذا مذهب المعظم كما في موضع من ( كشف اللثام ) وعندنا وعند كل من قال بالوجوب الموسع كما في موضع آخر منه ( وفي المفاتيح ) انه المشهور ( وعن ) المذهب عن بعض الاصحاب ان المغرب ليس لها الا وقت واحد وهو غروب القرص وبذلك صرح مولانا ( الصادق ) عليه السلام في صحيح الشحام ونحوه خبر زواره وحمل في كتب الاخبار الثلاثة ( الكافي والتهذيب والاستبصار ) على تأكد استحباب المبادرة اليها لان ما بين زوال الحمرة عن سمت الرأس وزوالها عن المغرب لا يسع أكثر من الفريضة والنافلة ( وقال ) نفة الاسلام بعد نفل صحيح الشحام ( وروي ) أيضا ان لها وقتين آخر وقتها سقوط الشفق وليس هذا بما يخالف الحديث الاول ان لها وقتا واحدا لان الشفق هو الحمرة وليس بين غيوبة الشمس وغيوبة الشفق إلا شيء يسير وقال انه تفقد ذلك غير مره ( قال الاستاذ ) أبده الله تعالى قضيته قوله هذا ان المغرب بعد سقوط الشفق لا وقت لها أصلا كما سنقله عن الخلاف وغيره وأما على طريقة الاصحاب فلا يتمشى هذا التوجيه لان المغرب وقتا بعد سقوط الشفق قطعا سواء قلنا انه وقت أجزاء أو اضطرار ( الا ) أن يقال ان سائر الصلوات لها ثلاثة أوقات وقت الفضيلة ووقت الاجزاء ووقت الاضطرار بخلاف المغرب فان لها وقتين وقت الفضيلة والاجزاء وكأن وقت الاضطرار ليس بوقت حقيقة ( تأمل ) انتهى كلامه دامت أيامه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أول هو وقت الرفاهية وآخر وقت الاجزاء ﴾ اجماعا كما في ( الفقه والسرير ) وهو مذهب الاكثر كما في ( كشف الرموز وارشاد الجمعوية والمفاتيح ) وفي ( المدراك ) انه مذهب الاكثر ومنهم ( المرتضى وابن الجنييد وابن ادریس والمحقق وسائر المتأخرين ) وفي ( الروض

(الروضة) انه أشهر وفي (المنتهى) انه مذهب المرتضى وابن الجنييد واتباعهما (وفي الذكري) ان أكثر الروايات عليه (وهو خيرة المصنف) في كتبه (والحقق وتليذه اليوسفي والشهيد بن وأبي العباس والصيمري والحقق الثاني وتليذه والارديسلي وتليذه صاحب المدارك وصاحب المعالم في رسالته وتليذهما وصاحب الكفاية وصاحب كشف اللثام) وغيرهم (وقله) في الخلاف عن المرتضى وعن قوم من أصحاب الحديث من أصحابنا (وقد) عرفت انه مذهب أبي المكارم وتليذه المعجل (وسمعت) نقله عن السيد والكاتب ونقله في كشف اللثام عن (ابن سعيد) ونقله الشيخ نجيب الدين عن (سلار) ويأتي ما وجدناه في المراسم (وقال) انه حكى عليه الاجماع جماعة وقال (الشيخان وأبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي) ان الاول للمختار والآخر للمعذور والمضطر فلا يجوز التأخير عن الاول للمختار ونقله جماعة عن (القاضي والتقي) وعن (الحسن بن عيسى) ان المختار اذا أخر الصلوة من غير عذر الى أن ينتهي الظل ذراعا من الزوال كان عند آل محمد صلى الله عليه وآله قاضيا ويأتي نقل عبارته بتمامها مع ما ذكره المصنف في المختلف فيها (وفي المراسم) انت في فسحه من تأخير صلوة الظهر والمصر لمعذر الى أن يبقى الى مغيب الشمس مقدار ثمان ركعات ذكر ذلك في خصوص الظهرين (وفي المقاتيح) ان في قول الشيخين قوة قال ولا ينافيه كون الاول أفضل وكون الثاني وقتا لان ما يفعله المختار أفضل مما يفعله المضطر والوقت الثاني أداء في حق المضطر والمستفاد من المعتبرة ان أدنى عذر كاف في التأخير انتهى (ويأتي) ان شاء الله تعالى ذكر الكتب الذي ذكره فيها ان الوقت الثاني للمضطر عند التعرض لخصوص كل وقت على حده ونذكر هناك أيضا بعض علمائنا الذين قالوا بذلك في خصوصيات بعض الاوقات (ويظهر) من الفقيه في كتاب الحج ان المغرب والعشاء وقت اضطرار الا أنه صرح هنا وفي خصوصيات الاوقات ان الوقت الثاني وقت أجزاء وعبرة الفقيه التي في الحج الذي يفهم منه ان الوقت الثاني للمضطر يأتي قبلها عند تحديد وقت المدرب ان شاء الله تعالى (وفي المبسوط) ان المذرأ بمة السفر والمطر والمرض وشغل يضر تركه بدنه أو بد بياه (والضرورة خمسة) الكافر يسلم والصبي يبلغ والحائض تطهر والمجنون والمغنى عليه يفيقان (هذا) وفي المبسوط أيضا ان الوقت الاول أفضل من الاوسط والآخر . غير انه لا يستحق عقابا ولا دما وان كان تاركا فضلا اذا كان لغير عذر (قال في كشف اللثام) وفي عمل يوم وبسلة للشيخ ولا ينبغي أن يصلي آخر الوقت الا عند الضرورة لأن الوقت الاول أفضل مع الاختيار (قال في كشف اللثام) وهذه العبارات نصوص في مواقيتنا فيمكن ارادته ذلك في سائر عباراته قال ويمكن تنزيل عبارات غيره على ذلك وان كان الحلبي جعل لغير صلوة الصبح للمختار وقت فضيلة ووقت أجزاء وهو قبل وقت المضطر لجواز ارادته الاجزاء في أجزاء الفضل فيرتفع الخلاف (والمعجب) ان ابن ادريس نسب الى كتب الشيخ ان المختاران أخر الصلاة عن وقته الاول صارت قضاء انتهى (قلت) عبارة النهاية والوسيلة قريبة من هذا التنزيل جدا الا أن صريح الشيخ في الخلاف وقوع الخلاف بينه وبين السيد حيث نسب الخلاف الى السيد وقوم منا من أصحاب الحديث والى طاوس وعطاء ومالك وقال ان الموافق لما ذهب هو اليه الشافعي والليث بن سعد وأبو يوسف ومحمد وجماعة ذكرهم من العامة ذكر ذلك في وقت الظهر وسيأتي ان شاء الله تعالى لهذا البحث مزيد تمه في الفرع الاول من الفروع الستة .

## فأول وقت الظهر زوال الشمس

﴿ بيان ﴾ يدل على المشهور بعد الاصل وعموم القرآن المجيد والاجاعات ( الاخبار ) وفيها الصحيح والمعتبر الصريح واستدل على القول الآخر ( بصحيح ) أبي بصير ( وحسن ) الحلبي ( وخبر ) جميل ( وخبر ) عبد الله بن سنان وصحيحه ( وخبر ) ابراهيم الكرخي ( ومروى ) سعيد بن جناح ( والخبار ) الناصه على التحديد بالذراع والذراعين والاقدام والقامة والقامتين وغيبوبة الشفق وليس فيها جميعها نص على حرمة التأخير لا لعذر وغايتها تأكيد فضل التقديم وكراهة التأخير والعفو يكون عن المكروه وخبر ربي أظهر شئ في اجازة التأخير لا لعذر ( وقول ) الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان ليس لاحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا الا لعذر من غير علة فقد حمل في ( المعتبر والتذكرة ) والمختلف والمهذب البارع والمدارك ) وغيرها على ان المراد سلب الجواز الذي لا كراهة فيه توفيقا بين صدر الرواية وآخرها لان صدر الرواية ممكن ( لكل صلوّة وقتان وأول الوقت أفضله ) وليس لاحد الخ ( قلت ) فيما ذكره نظر اذ قوله أول الوقت أفضله لا يعارض آخر الرواية لان وقت الاختيار أفضل فيمكن الاعراض عن ظاهر صدر الرواية بخلاف عجزها فان ظهوره أقوى لمكان ليس ولا استثناء. العذر والملة والمصر في ذلك ( فان قلت ) الصدر مقتضد بالاصل ( قلنا ) الاصل لا يعارض الدليل والاظهريه والاقرية التي مدار الاجتهاد عليها فالأولى التمسك في ترجيحه بالخبار الدالة على التوسعة ( هذا وليعلم ) أن وقت الاجزاء يجزى مطلقا لاصحاب الاعذار وغيرهم اتفاقا كما في ( كشف اللثام ) وتقل فيه عن الحلبي أنه انما يجزى أصحاب الاعذار خاصة وقال انه هو المخالف خاصة ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ فأول وقت صلوّة الظهر زوال الشمس ﴾ باجماع المسلمين كما في ( الخلاف والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) وبلا خلاف بين أهل العلم كما في ( المسائل الناصرية والمنهى ومجمع البرهان وشرح رسالة صاحب المعالم ) واجماعا كما في ( الفنية والذكرى ) وبلا خلاف كما في ( المختلف ) وعن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال أنه يجزيه ونحوه عن الحسن والشعبي ( وفي المنتهى ) لا تجوز الصلوة قبل دخول وقتها باجماع أهل العلم كافة الا ما روي عن ابن عباس والحسن والشعبي وخلاف هؤلاء. قد انقض فلا تعويل عليه انتهى ( ومثله ) قال في المعتبر ( ونقل ) على عدم جواز التقديم الاجماع من جماعة بل هو ضروري وسيمترض المصنف له فيما سيأتي ( ورواية الحلبي ) الواردة بجواز الصلوة للمسافر في غير وقتها محمولة على التأخير عن وقت الفضيلة ( وفي الهداية ) وقت الظهر بعد الزوال قدما كما قاله الصادق عليه السلام في خبر الفضلاء ( وفيه ) أن المراد من الخبر أول وقته كأنه عليه من الاخبار مالا يمحى وذلك لمكان النافلة كما في خبر عبيد ونحوه ( وقول الصادق عليه السلام ) في صحيح اسماعيل بن عبد الخالق وخبر سعيد الاعرج أن وقت الظهر بعد الزوال يقدم بحمل على من يصلي النافلة فان التنفل جائز حتى يمضي التي ذراعا ( ويبقى الكلام ) فيما اذا فرغ من النافلة قبل الذراع فهل يبادر الى الفريضة أو ينتظر الذراع كما قبل مثل ذلك في المصر بالنسبة الى المثل كما يأتي ان شاء الله تعالى ( الظاهر أنه يبادر الى الفريضة كما تدل عليه الاخبار الكثيرة كاخبار السبعة وغيرها وعموم ما دل على أفضلية أول الوقت ( ولم ) نجد من خالف في ذلك سوى ظاهر الكتاب حيث قال فيما نقل عنه يستحب للحاضر أن يقدم بعد الزوال شيئا من التطوع الى أن نزول الشمس قدمين

وهو ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق ( متن )

( وتبعه ) علي ذلك صاحب ( الكفاية ) حيث ( قال ) والاقرب استحباب تأخير الظهر الي أن يصير الظل قدمين وهو مذهب مالك ( وفي الخلاف والمنتقى ) لاخلاف في استحباب تعجيل الظهر ( وفي المدارك ) أن مقتضى صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام استحباب تأخير الظهر الي أن يصير النقي على قدمين من الزوال لكنه قبل ذلك باوراق متعددة اختار المبادرة وقال ان مذهب ابن الجنيدي قول مالك ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وهو ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق ) يريد أنه يعلم الزوال من أول عروض الزيادة للظل بعد تنأى نقصه وهذا ذكره الاصحاب قالوا وينضبط ذلك ( بالداثرة الهندية ) وقد تعرض جماعة لبيانها كالمفيد والمصنف في النهاية والمنتقى وغيره ( والطريق ) الذي دلت عليه الاخبار كخبر سماعه وعلي بن حمزة وان كان إنما يعلم به زوال الشمس بعد مضي زمان طويل لكنه تام النفع عظيم الفائدة للعالم والعامي ( وفي الروض ) أنه لا بد من تقييد الظل بالمبسوط ليخرج الظل المنكوس وهو المأخوذ من المقاييس الموازية للافق فان زيادته تحصل من أول النهار وتنقص عند انتهاء نقص المبسوط فهو ضده فلا بد من الاحتراز عنه انتهى ( قالوا ) وهذا الظل الباقي يختلف باختلاف البلاد والفصول فكلما بعدت الشمس عن مسامته رؤس أهل البلد أكثر كان الظل فيها أطول وفي العبارة توسع لان الزوال للشمس لا للظل نعم ظهور الظل لازم للزوال وليس نفسه ويعلم أيضا يبدو زيادته بعد انعدامه ( وفي كشف اللثام ) اكتفى المصنف بالاول لكونه اغلب ( وفي جامع المقاصد ) ادرج المصنف في عبارته علامتي الزوال معا وهما علامتان مستقلتان وان كانتا في الواقع متلازمتين وليس العلم بهما معا شرطا لحصول العلم بدخول الوقت بل تكفي واحدة وان كانت العبارة قد توهم خلاف ذلك انتهى ( فتأمل ) وذكر ( في الذكري والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرايع وحاشية الارشاد وشرحي الجعفرية ) وغيرها ان هذه العلامة اعني بدو الظل بعد انعدامه لاهل مكة وصنعا في اطول ايام السنة وهو حين نزول الشمس السرطان وفي ( المنتهى والتذكرة ) ان ذلك بالبلدين قبل الانتهاء بستة وعشرين يوما ويستمر الى الانتهاء وبعده الى ستة وعشرين يوما آخر فيكون مدة ذلك اثنتين وخمسين يوما ( وفي المقاصد العلية ) ان القول الاول فاسد قطعاً وان القول الثاني غلط فاحش وقال مثل ذلك في ( الروض والروضة والمسالك ) واطال في الروض في بيان ذلك وملخصه ما قاله في المقاصد العلية ( قال ) الذي دلت عليه البراهين المقررة في محلها من هذا العلم وصرح به أهل هذه الصنعة ( كالمحقق ) نصير الدين الطوسي وغيره أن الشمس تسامت رؤس أهل مكة وصنعا مرتين في السنة لكن ليس ذلك في يوم واحد بل لشدة ما بين البلدين من الاختلاف في العروض والاطوال إنما يكون في ( صنعا ) عند كون الشمس في الدرجة الثامنة من برج الثور صاعدة ثم تميل عنه نحو الشمال ويحدث لها ظل جنوبي الي ان ينتهي و يرجع الي الدرجة الثالثة والعشرين من برج الاسد بحيث يساوي ميلها لارض البلد وهي اربعة عشر درجة واربعون دقيقة واين ذلك من مناسبة ميل الشمس الاعظم في اطول الايام وهي اربعة وعشرون درجة ( واما مكة ) فعرضها احدى وعشرون درجة واربعون دقيقة فمسامته الشمس لرؤس أهلها يكون ايضا قبل انتهاء الميل بايام كثيرة وذلك حين يكون مناسباً لارضها فيسامت رؤس أهلها



مرتبن ايضا صاعدة وراجعة ( والذي ) حققه اهل هذا الشأن ان ذلك يكون عند الصعود في الدرجة الثامنة من الجوزاء وعند المهبوط في الدرجة اثلاثة والعشرين من السرطان لمساواة الميل في الموضعين لعرض مكة وفيما بين هاتين الدرجتين من الايام الى تمام الانتهاء يكون ميل الشمس جنوبيا ( والاولى ) التثيل باطول ايام السنة بمدينة الرسول صلى الله عليه وآله فان عرضها يناسب الميل الاعظم للشمس وان خالفه بدقائق لا تنكاد تظهر للحس انتهى ( ولعله ) لذلك قال قبل في البيان والمدارك ورسالة صاحب المعالم وشرحها ان ذلك في البلدين في بعض الازمنة ( وليعلم ) انه قد يعلم الزوال ايضا بميل الشمس الى الجانب ( الحاجب خ ل ) الايمن لمن يستقبل قبلة العراق كما في ( المتعبير ) والذي كرى والبيان وجامع المقاصد ( وغيرها ) ونسبه ( في جامع المقاصد الى الاصحاب ( والى ) جماعة من الاصحاب في فسايد الشرايع ) ونسبه ( في المبسوط الى الرواية ) واطلق ( في الشرايع والارتداد والتحرير ( ففيها ) او بميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل القبلة ( قال في الروض ) اطلق في الارتداد لظهور ان المراد قبلة اهل العراق اولانا قبلته وقيده ( صاحب المدارك وصاحب المعالم والشيخ نجيب الدين ) بالتوجه الي نقطة الجنوب والمدارك كاطراف العراق الغربية واما اوساط العرق واطرافه الشرقية قبلتهم تميل عن نقطة الجنوب ( وفي شرح الرسالة ) هذا لاوساط العراق كالشهداء الشرعيين على مشرفيهما السلام وبغداد والكوفة والحلة ( وفي حاشية الفاضل الميسي ) المراد قبلة اهل العراق سواء في ذلك الركن العراقي وغيره والقدر الضابط منها ما كان على خط الجنوب كقبلة طرف العراق كالموصل وما والاها أما غيره فانه وان كان كذلك الا أنه لا يعلم الا بعد زمان كثير والضابط في ذلك استقبال نقطة الجنوب ( وفي الروض ) بعد ما قلناه عنه وهذه العلامة لا يعلم بها الزوال الا بعد مضي زمان كثير لانساع جهة القبلة بالنسبة الى البعيد ومن ثم قيدها المصنف في المنتهى والنهاية بمن كان بمكة اذا استقبل الركن العراقي لضيق المجال ويتحقق الحال والامر باق بحاله لان الشمس لا نصير عليـه الحاجب الايمن لمستقبل الركن العراقي الا بعد زمان كثير بل ربما أمكن استخراجها للبعيد في زمان أقل منه لمستقبل الركن والتحقيق أنه لا حاجة الى التقيد بالركن لما ذكرناه ولان البعيد اذا استخرج نقطة الجنوب باخراج خط نصف النهار صار المشرق والمغرب على يمينه ويساره كما هو أحد علامات العراقي فاذا وقف الانسان علي سمت هذا الخط ظهر له ميل الشمس اذا مالت في زمن قصير يقرب من زيادة الظل بعد نقصه أما اذا اعتبر قبلة العراقي بغير هذه العلامة فان الزوال لا يظهر الا بعد مضي ساعات من وقت الظهر وقريب من ذلك اعتباره باستقبال الركن العراقي فانه ليس موضوعا على نقطة الشمال حتى يكون استقباله موجبا لاستقبال نقطة الجنوب والوقوف علي خط نصف النهار وانما هو بين المشرق والشمال فوصول الشمس اليه يوجب زيادة ميل عن خط نصف النهار كما لا يخفى انتهى ( واختار المحقق الثاني ) في حاشية الارشاد ما في المنتهى قال لان البعيد لا يظهر له الميل الا بعد زمن كثير ( ثم قال ) ولقاتل أن يقول هذا وارد فيمن كان بمكة لان قبلة اهل العراق منحرفة عن نقطة الجنوب الى جانب المغرب ( وقال في فوائد الشرائع ) ان كان مراده في المنتهى أن ذلك علامة لاول الزوال فليس كذلك لان ذلك يحتاج الى زمن كثير وان أراد أن ذلك دليل على حصول الزوال في الجملة فهو حق الا أنه لا يختص بمكة ( وفي جامع المقاصد ) أن فيما قلناه في المنتهى بحثين ( كلامين خ ل ) ( الاول ) أن الركن العراقي ليس قبلة اهل العراق لان قبلتهم الباب والمقام والركن العراقي



الى أن يصير ظل كل شيء مثله (متن)

ما فيه الحجر فإذا توجه إليه لم تصر الشمس على حاجبه الايمن الا بعد زمن كثير من وقت الظهر (والثاني)  
أن بقية البلاد كذلك فواجه التخصيص بمكة (ثم) اعتذر عن الاخبار بان مكة أقرب الى الانضباط  
لعدم الطول والاتساع كما في البعيد (ثم رده) بان قبلة أهل العراق الى نفس الكعبة فيها اتساع  
أيضا إذ ليست محصورة في جزء معين من البيت لا تفاوت في موقف المتوجه إليه فبيل الشمس عما  
بين العيين الى جانبه الايمن مع شدة بعد المسافة لا يظهر الا بعد زمان طويل (ثم) اعتذر بأن  
المراد بالركن العراقي قبلة أهل العراق وهو قريب وتخصيص مكة لان الانضباط فيها أكثر واستفادة  
الوقت بهذه العلامة أسرع انتهى (وأجاب) في مجمع البرهان عما أورده في (الروض) بان مراد  
(منتهى) بالركن الثاني الحائط فمراده باستقبال الركن هو التوجه ونحوه في الجملة كما في البعيد فان  
قبلة البعيد على تقدير وصول خط القبلة الى البيت انما يصل إليه بالانحراف نحو الركن والا لا نجبي  
الشمس الى الحجب (الجانب خ ل) الايمن الا قرب الغروب ولهذا يقال قبلة العراق الركن وبرد  
الحائط لاننا نجد قبلة العراقي على وضع الجدى قرب الباب كمن يقف عليه عند المقام منحرفا الى جانب  
الركن كما مر فلا يرد ما أورده الشارح فتأمل (وبالجملة) التفاوت بين الامرين ظاهر ولكن لما لم يظهر  
على لحس حمل كلاهما علامة من غير الثفات الى ذلك التفاوت اليسير مع حصول المقصود وهو معرفة  
اول نوقت تترأ وعرفاً بحيث يسع الفريضة والنوافل انتهى ﴿فائدة﴾ (قد يستفاد من قوله في  
الذكرى) لمن يستقبل قبلة أهل العراق أن العلم بالزوال يحصل بذلك وان لم يكن المستقبل في العراق  
(قل الحق الذي) الطاهر أنه صحيح فيما يلي هذا الجانب من خط الاستواء (وقال الفضل الميسي)  
وما قبلة الشامي فقد يتبين بها الزوال أيضا اذا صارت الشمس من طرف الحجاب مما يلي الاذن الا  
أنهم غير منضبطة كقبلة العراق بغير اعتبار نقطة الجنوب وتام الكلام في القبلة ﴿قوله﴾ قدس الله  
تعالى روحه ﴿الى أن يصير ظل كل شيء مثله﴾ في تقدير آخر وقت الظهر في الجملة باعتبار الفضيلة  
وغيرها أقوال منشورة (الاول) ان هذه المائلة على اختلاف الراين فيها كما يأتي ان شاء الله تعالى  
وقت للفضيلة وعليه جماعة من القدماء وجميع المتأخرين كما في (المدارك) وهو المشهور كما في (المسالك)  
ومذهب الاكثر كما في كتف الرموز وقد يظهر من (الغنية) الاجماع عليه ووقت الاجزاء عندهم يمتد  
لي أن يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات أو أربع ركعات على اختلاف الاعتبارين كما يأتي ان شاء الله  
تعالى وقد سب المصنف في (المختلف) هذا القول الى سلا أيضا وتبعه على ذلك صاحب (المهذب  
والمدارك) والموجود في (المراسم) خلاف ذلك كما مرّت الاشارة إليه (الثاني) أن هذه المائلة وقت  
الاختيار كما في (المسوط والخلاف والجل) كما نقل في (المختلف) وغيره والموجود في (الخلاف) الاطلاق  
كما يأتي عن القاضي (الثالث) أن آخر وقت الظهر لمن لا عذر له أربعة أقدام وان كان في عذر فهو  
في مسحة وهو خيرة السيد في (المصباح) والشيخ في (النهاية) وكتاب عمل يوم وليلة وموضع من  
(التهذيب) على ما نقل وجعل في (المختلف) ما في النهاية وكتاب عمل يوم وليلة قولاً على حده وهو  
أن آخر وقت الظهر لمن لا عذر له أربعة أقدام قال للشيخ قول آخر في (التهذيب) وهو أن آخر وقت  
الظهر أربعة أقدام وهي أربعة أسباع الشخص وبه قال السيد في (المصباح) انتهى ما في (المختلف)

والماتلة بين النبي الزائد والظل الاول على رأي ( متن )

(الرابع) أن آخره اذا زاد النبي أربعة أسباع الشخص أو يصير ظل كل شيء مثله وهو حيرة الشيخ في ( المصباح ومختصره والاقتصاد ) علي ما نقل عنه ( الخامس ) ما قاله القضي أن آخر الوقت أن يصير ظل كل شيء مثله وقد عدوه قولاً على حدة ولعله يرجع باطلاقة الى ما في المبسوط ( السادس ) ما قاله أبو الصلاح آخر وقت المختار الافضل أن يبلغ الظل سبعمائة اقامم وآخر وقت الاحزاء أن يبلغ الظل أربعة أسباعه وآخر وقت المضطر أن يصير الظل مثله ( السابع ) ما قاله النفيد في ( لمقنة ) وقت الظهر بعد زوال الشمس الى أن يرجع النبي سبعمائة الشخص وفي نسخة أخرى في ( الانتهاء ) ومعنى هذا أن يزيد النبي على ما انتهى اليه من النقصان بسبعمائة الشخص الذي اعتبر به الزوال والسعة الاولى مقبولة عن فقه الرضا عليه السلام ( الثامن ) ما نقل عن الحسن بن عيسى أن أول وقت الظهر زوال الشمس الى أن ينهي الظل ذراعاً واحداً أو قدمين من ظل قامته بعد الزوال فإن جاوز ذلك فقد دخل لوقت الآخر ( ثم قال في المختلف ) مع انه حكم أن الوقت الاخير لذوي الاعذار فإن آخر المختار الصلوة من غير عذر الى آخر الوقت فقد ضيع صلوته وبطل عمله وكان عند آل محمد صلى الله عليه وآله اذا صلاها في آخر وقتها قاضياً لاموديا للفرض في وقته ( التاسع ) أن آخر الوقت عند الضرورة اصرار الشمس ذكر ذلك في ( النهاية والتهذيب ) لكنه احتج عليه في ( التهذيب ) باخبار امتداد وقت الظهر الى العروب ( العاشر ) أن وقت الاجزاء للمعذور والمضطر الى أن يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات كما في ( المراسم والوسيلة ) اعتباراً بأول الصلوة ومقدار أربع ركعات كما في ( المبسوط والمصباح ) اعتباراً بآخرها ويأتي لهذا تنمة عند قول المصنف والاجزاء الى أن يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات وهذه الكلمة أعني قوله الى أن يصير ظل كل شيء مثله قد علمت أنه وقعت في ( المبسوط والخلاف والحل والمقود والمهذب والوسيلة والفنية والشرائع ) وغيرها وهي محتملة لاسم ( الاول ) أن يكون الصبر في مثله عائداً الى الشيء أي الى أن يصير ظل كل شيء وهو ما زاد من حين الزوال بقدر الشيء ( الثاني ) أن يكون عائداً الى الظل أي الى أن يصير الظل الزائد من حين الزوال مثله أي مثله نفسه يعني قدر الظل الذي كان موجوداً حين الزوال وفيه من التكلف ما لا يخفى مع امتناع كون الماتلة بين الشيء ونفسه وإنما اعتبرنا على الاحتمالين كون التقدير من موضع زيادة الظل لا من صل الشخص لتصريحهم بذلك وفي ( الخلاف ) نفى الخلاف عنه وتفاوت تام بين التقديرين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والماتلة بين النبي الزائد والظل الاول على رأي ﴾ هذا اختيار منه للاحتمال الثاني المتقدم بيانه وفقاً ( للتهذيب ) في وجهه ( وللشرائع والايضاح ) ونسبه في الاخير الى كثير من الاصحاب ( وأما الاحتمال الاول ) أعني الماتلة بين النبي الزائد والشخص فهو المشهور كما في ( الذكري وكتف الاثام والايضاح ) في آخر كلامه ومذهب الاكثر كما في ( الاعتبار والتذكرة وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والايضاح ) في أول كلامه وهو خيرة من عدا من تقلنا عنه الخلاف ( هذا ) ولا بد لمن قال ماتلة الظل للشخص من أن يريد بالظل النبي كما نص على ذلك في ( الخلاف والمصباح ومختصره والوسيلة ) وقد مر أنه في ( الخلاف ) نفى عنه الخلاف والاجاء الاضطراب في هذا الاحتمال أيضاً لانهم قد فرقوا بين النبي والظل ( قال في شرح المصباح ) على ما نقل في ( ارشاد الجعفرية ) أن الظل ما يكون من أول النهار

الى زوال الشمس والني من حين الزوال الى الغروب ( وفي حواشي الشهيد ) ان الظل ما تنسخه الشمس والني ما ينسخ الشمس ( قلت ) هذا معنى ما في ( المصاييح ) لان الظل من أول النهار الى زوال الشمس ينناقص بالشمس ومن الزوال الى الغروب يزداد ﴿ يات ﴾ يدل علي ما اختاره المصنف ( مرسل ) يونس عن الصادق عليه السلام أنه سئل عما جاء في الحديث أن (صل الظهر اذا كانت الشمس قائمة وقامتين وذراعا وذراعين وقدمين) من هذا ومن هذا ومتى هذا وكيف هذا وقد يكون الظل في بعض الاوقات نصف قدم فقال عليه السلام انما قال ظل القائمة ولم يقل قائمة الظل وذلك أن ظل القائمة يختلف مرة يكثر ومرة يقل والقائمة قائمة أبدا لا تختلف ثم قال ذراع وذراعان وقدم وقدمان فصار ذراع وذراعان تفسير القائمة والقامتين في الزمان الذي يكون فيه ظل القائمة ذراعا وظل القامتين ذراعين فيكون ظل القائمة والقامتين والذراع متقبن في كل زمان معروفين مفسر احدهما بالأخر مسدداً به فاذا كان الزمان يكون فيه ظل القائمة ذراعا كان الوقت ذراعا من ظل القائمة وكانت القائمة ذراعا من الظل واذا كان ظل القائمة اقل او اكثر كان الوقت محصورا بالذراع والذراعين فهذا تفسير القائمة والقامتين والذراع والذراعين ( وقد ردها ) جماعة للجهل والارسال وآخرون بالتهافت وانها انما تدل على المطلوب لو كان الكلام في آخر الوقت الأول والأظهر انه في اوله مع ان التوقيت بغير المنضبط لا معنى له وقد ينفي الظل رأساً فعدم الماثله وقد لا ينفي المثل بالصلاة بل قال في فوائد القواعد انه قول شنيع ( وقد يقال ) لا يضر ارسالها لكون المرسل من اصحاب الاجماع كما حذره كثير المتأخرين على انه قال في ( الايضاح ) يعصدها عمل الاكثر انتهى والتهافت لاسمه ( وبيان ) ذلك يستدعي معرفة امور يتبين بها المراد من الخبر ( فنقول ) قد تقرر عندهم ان قائمة كل انسان سبعة اقدام باقدامه وثلاث اذرع ونصف بذراعه والذراع قدمان فلذلك يعبر عن السبع بالقدم وعن طول الشخص الذي يقاس به الوقت بالقائمة وان كان في غير الانسان وقد جرت العادة بان تكون قائمة الشخص الذي يحجل مقياسا لمعرفة الوقت ذراعا كما اعتبر اليه في حديث تعريف الزول وكان رحل رسول الله صلى الله عليه واله الذي كان يقيس به الوقت ايضا ذراعا فلاجل ذلك كثيراً ما يعبر عن القائمة بالذراع وعن الذراع بالقائمة وربما يعبر عن الظل الباقي عند الزوال من الشخص بالقائمة ايضا وكأنه كان اصطلاحاً معهوداً وبناء هذا الحديث على ارادة هذا المعنى كما تطلع عليه ( ثم ) ان كلا من هذه الالفاظ قد يستعمل لتعريف اول وقتي فضيلة الفريضتين كما في هذا الحديث وقد يستعمل لتعريف آخر وقتي فضيلتهما في اخبار أخر فكلما يستعمل لتعريف الاول فالمراد به مقدار سعي الشخص وكلما يستعمل لتعريف الآخر فالمراد به مقدار تمام الشخص في الاول يراد بالقائمة الذراع وفي الثاني بالعكس وربما يستعمل لتعريف الآخر ظل مثلك وظل مثلك ويراد بالمثل القائمة ( والظل ) قد يطلق على ما يبقى عند الزوال خاصة وقد يطلق على ما يزيد بعد ذلك فحسب الذي يقال له النبي من فاء يفي اذا رجع لانه كان أولاً موجوداً ثم عدم ثم رجع وقد يطلق على مجموع الامرين فاشترك هذه الالفاظ صار سبباً لاشتباه الامر في هذا الخبر ( اذا عرف هذا ) فراد السائل انه ما معنى ما جاء في الحديث من تحديد أول وقت فريضة الظهر واول وقت فريضة العصر تارة بصير ورة الظل قائمة وقامتين واخرى بصير ورته ذراعا وذراعين واخرى قدما وقدمين وجاء من هذا القبيل من التحديد مرة ومن هذا اخرى فتى هذا الوقت الذي يعبر عنه

وللأجزاء الى أن يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات ( متن )

بألفاظ متباينة المعاني وكيف يصح التعبير عن شيء واحد بمعان متعددة مع ان الظل الباقي عند الزوال قد لا يزيد على نصف القدم فلا بد من مضي مدة مديدة حتى يصير مثل قامة الشخص فكيف يصح تحديد أول الوقت بمضي مثل هذه المدة الطويلة من الزوال فاجاب عليه السلام بان المراد بالقامة التي يجد بها أول الوقت التي هي بازاء الذراع ليس قامة الشخص الذي هو ثابت غير مختلف بل المراد به مقدار ظل الذي يبقى على الارض عند زوال الذي يعبر عنه بظل القامة وهو يختلف بحسب الازمنة والبلاد مرة يكثر ومرة يقل وانما تطلق عليه القامة في زمان يكون مقداره ذراعا فاذا زاد الفتي اعني الذي يزيد من الظل بعد الزوال بمقدار ذراع حتى صار مساويا للظل فهو أول الوقت للظهر واذا زاد ذراعين فهو أول الوقت للعصر ( وأما قوله عليه السلام ) فاذا كان ظل القامة أقل أو أكثر كان الوقت محصورا بالذراع والذراعين ( فعناه ) ان الوقت انما يضبط ( ح ) بالذراع والذراعين خاصة دون القامة والقامتين ( وأما التحديد بالقدم ) فأكثر ما جاء ( في الحديث ) فانما جاء بالقدمين والاربعة أقدام وهو مساو للتحديد بالذراع والذراعين وما جاء نادرا بالقدم والقدمين فانما أريد بذلك تخفيف النافلة ونهجيل الفريضة طلبا لفضل أول الوقت فالأول ( ولعل الامام عليه السلام ) انما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب لتبينه لما استشعر من السائل عدم اهتمامه بذلك وانه انما كان أكثر اهتمامه بتفسير القامة وطلب العلة في تأخير أول الوقت الى ذلك المقدار ( وعلى هذا التفسير ) لا يكون الخبر متهاوتا ولا يرد عليه شيء من تلك الملاحظات الا انه يصير جزئيا مختصا بزمان خاص ومخاطب مخصوص ولا بأس بذلك ( وفي التهذيب ) فسر القامة في هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من الظل سواء كان ذراعا أو أقل أو أكثر وجعل التحديد بصيرورة الفتي الزائد مثل الظل الباقي كأنما كان ( واعترضوا عليه ) بما ذكرنا من انه يقتضى اختلافا فحشا في الوقت ومن انه يقتضى التكليف بعبادة يمصر عنها الوقت كما اذا كان شيئا يسيرا جدا الخ ويريدون بالعبادة النافلة لان التأخير عن الزوال انما هو الاتيان بها ( ونحن نقول ) الاختلاف غير لازم وذلك لان كل بلد أو زمان يكون الظل الباقي شيئا يسيرا فانما يزيد الفتي فيه في زمان طويل لبطؤه ح في التزايد وكل بلد أو زمان يكون الظل الباقي فيه كثيرا فانما يزيد الفتي فيه في زمان يسير لسرعته في التزايد ( ح ) فلا يتفاوت الامر في ذلك وأما انعدام الظل فهو أمر نادر لا يكون الا في قليل من البلدان ولا عبرة بالنادر ( نعم ) يرد على ما في ( التهذيب ) انه غير موافق لقوله عليه السلام فاذا كان ظل القامة أقل أو أكثر كان الوقت محصورا بالذراع والذراعين لانه على تفسيره يكون دائما محصورا بمقدار ظل القامة كأنما كان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والأجزاء الى ان يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات ﴾ وأربع كذا في بعض نسخ الكتاب وهو الموافق لما في كتابه وأكثر كتب الاصحاب اعتبارا بآخر الصلاة وفي بعض آخر منها مقدار ثمان ركعات كما في ( المراسم والوسيلة ) اعتبارا باولها وقدم ان ما ذكره المصنف هو المشهور وان الاجماع منقول عليه وانه مذهب السيدين والكتاب والمعجل والبيهي وسائر المتأخرين ( وفي المبسوط ) كما عن ( الاصحاح ) انه الى ان يبقى اربع وقت للمضطر والمعدور وفي ( المراسم والوسيلة ) الى ان يبقى ثمان كما تقدم بيان ذلك ( واماما سيأتي ) من وجوب الفرضين اذا بقي للغروب مقدار خمس فلا ينافي عدم الامتداد الى ما بعد الثمان اصاله كما

## وأول وقت العصر من حين مضي مقدار أداء الظهر (متن)

ان مقدار أربع الى الغروب آخر وقت العصر اصاله وان وجب الاتيان بها اذا ادرك ركعة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأول وقت العصر من حين مضي مقدار أداء الظهر ﴾ اجماعا كما في (الفنية والسرير والمعتبر والمنتهى وكشف اللثام وفي الهداية) أول وقت الظهر من زوال الشمس الى أن يمضي قدام وقت العصر من حيث يمضي قدام من زوال الشمس الى أن تغيب الشمس هذا (وذهب جمع) من الاصحاب الى استحباب تأخير العصر الى أن يخرج وقت فضيلة الظهر وهو المثل والاقدام (منهم المحقق في المعتبر والمصنف في المنتهى والتذكرة) فانها قالوا عند استدلال العامة بآثار جبرئيل عليه السلام ونحوه انه محمول على الافضلية والشهيدان في (الذكرى والدروس واللمعة وحواشي الكتاب والروضة والمسالك والمقاصد العلية وفوائد القواعد) مع اعترافه في الاخير ان ليس عليه نص صريح وهو خيرة المحقق الثاني في (جامع المقاصد وفوائد الشرايع والمفاضل المقداد في التنقيح) واليه مال في (جمع البرهان) ونسبه في الذكرى الى صريح (المفيد في المقنعة وأبي علي) وقد يقال ان عبارة المقنعة كادت تكون ظاهرة في الفصل بالنواتل لا بالمقدار المذكور من دونه نافلة (قال) في باب عمل الجمعة والفرق بين الصلوتين في سائر الايام مع الاختيار وعدمه العوارض أفضل وقد ثبتت السنة به الا في يوم الجمعة فان الجمع بينهما أفضل (وأما أبو علي) فالتنقيح من عبارته ما نصه ثم يأتي بالظهر ويعقبها بالتطوع من التسبيح أو الصلوة ليصبر التي أربعة أقدام أو ذراعين ثم يصلي العصر هذا كلامه وهو كما ترى صريح في التأخير الى الذراعين (والظاهر من الذكرى) في موضعين الاجماع على استحباب تأخير العصر الى أن يخرج وقت فضيلة الظهر أ. المقدر بالنافتين والظهر وأما المقدر بالمثل والاقدام وغيرهما وقال ان ذلك معلوم من حال النبي صلى الله عليه وآله لكن في الذكرى ذكر بعد ذلك الاجماع على ان أول الاوقات أفضل في الصلوات كما يأتي (وفي المسدرك) ان ما في الذكرى حسن لكن قال يمكن أن يقال ان التفریق بتحقيق بتعقيب الظهر وفعل نافلة العصر (ورده الاستاذ) دام الله تعالى حراسته (في حاشية المدارك) بأن ذلك بعيد عن النصوص والمصنفات بل بعض منها لا يقبل ذلك انتهى (وصريح الشيخ في النهاية والخلاف) والمحقق في جواب تلميذه ان الفصل بين الفرضين بالنوافل والمبادرة الى فصل العصر وان لم يخرج المثل أفضل (واليه) ذهب صاحب المقانيح (بل) في الخلاف لا يستحب تأخير العصر وقد يلوح منه دعوى الاجماع (وقال في الذكرى) وأورد على المحقق نجم الدين تلميذه جمال الدين يوسف بن حاتم الشامي وكان تلميذ السيد ابن طلوس ان النبي صلى الله عليه وآله كان يجمع بين الصلوتين فلا حاجة الى الاذان الثانية اذ هو للاعلام وللخبر المتضمن انه عند الجمع بين الصلوتين يسقط الاذان وان كان يفرق فلم ندبهم الى الجمع وجعلتموه أفضل (فأجاب المحقق) ان النبي صلى الله عليه وآله كان يجمع تارة ويفرق أخرى وانما استحباب الجمع في الوقت الواحد اذا أتى بالنوافل والفرضين فيه لانه مبادرة الى تفرغ الذمة من الفرض حيث ثبت دخول وقت الصلوتين (وقال في المدارك) ما ذكره المحقق رحمه الله تعالى جيد والاذان نأ يستط مع الجمع بين الفرضين اذا لم يأت المكلف بالنافلة بينهما اما مع الاتيان بها فيستحب الاذان الثانية انتهى وهو

صريح السراير وجماعة كما يأتي في بحث الاذان ان شاء الله تعالى ( وفي حاشية المدارك ) اذا كانت المبادرة مستحبة على ما ذكر فلا وجه لاختيار النبي صلى الله عليه وآله في بعض الاوقات التفريق مع أنه مشقة ظاهرة منضمة الى ترك فضيلة وجواز التفريق المرجوح يتأتى بالقول كيف وغالب الاوقات كان صلى الله عليه وآله يفرق وما كان يجمع الا نادرا كما يظهر من الاخبار ويعضدها الاعتبار الحاصل من الآثار أو المستفاد من بعض انه صلى الله تعالى عليه وآله حين الجمع والاتبان بالتوافل ما أذنوا له بل أقاموا فقط انتهى ( وقال المرتضى ) لما قال الناصر أفضل الاوقات أولها في الصلوة كلها هذا صحيح وهو مذهب أصحابنا ( وقال في الذكرى ) والدليل على صحته بعد الاجماع ما رواه ابن مسعود ويأتي لهذا مزيد نعمة عند قول المصنف اول الوقت أفضل واستيفاء الكلام في ذلك سيأتي ان شاء الله تعالى في فضل الاذان عند قوله يصلى العصر في عرفه والجمعه من دونه أذان ( بيان ) يدل على أن الأفضل تأخير العصر الى انقضاء المثل وانها لا تشارك الظهر في المثل في الفضل ( أربعة ) أخبار ( خبر ) محمد بن حكيم ( وخبر ) أحمد بن محمد ( وخبر ) يزيد بن خليفة عن عمر بن حفصة ( وخبر ) ابن وهب في اشارة جبرئيل عليه السلام ( واما رواية زراه ) التي أتى بها عمر بن سعيد ابن هلال فغير دالة ( وفي فوائد القواعد ) لا نص صريح عليه ( قل الاستاذ الشريف ) أدام الله تعالى حراسته هذه الاخبار معارضة بأخبار التحديد بالتوافل في العصر والذراع والذراعين والقدمين والاربعه أقدم وبرواية أحمد بن عمر وظواهر الكتاب الشريف والاخبار الاخر حيث دل ذلك على ان المثل وقت للفضيلة في الظهر والعصر فكانت أكر عددا وأصح سندا وأوضح دلالة ( قال ) ولم نجد أحدا صرح بذلك سوى الشهيدين وبعض الفقهاء ( تم قال ) وان قلت المعلوم من سيرة النبي صلى الله عليه وآله التفريق والظاهر منه الزماني وليس هو الا المثل ( قلت ) لا نسلم ظهوره في الزماني سمنا ولكن أخبار باب التحديد بالذراع دلت على ان سيرته صلى الله عليه وآله كانت على الذراع والذراعين وخبر عمر بن حريث دل على أن سيرته كانت على الفضل بالتوافل وأخبار التحديد بالتوافل راجعة الى التحديد بالذراع وذلك لان النافلة اذا طالت ربما بلغت المثل وذلك ينافي استحباب التعجيل بالفرصة وأقصى ما ثبت من عدم المنافاة انما هو الذراع فيقتصر في النافلة على مقداره ( قال ) وح . فقول أخبار المثل للفضيلة وأخبار النافلة ترجع الى الذراع والذراعين ( وقد ذهب السيد أبو المكارم وتلميذه المعلى ) الى أن أخبار المثل وقت للنافلة وان المتنفل ان طول فله المثل وان اقتصد فله الاذرع وان خفف فله الاقدام هذا حاصل كلامه في حلقة درسه الشريف أدام الله تعالى حراسته وتام الكلام سيأتي في فضل الاذان عند قول المصنف ويصلى العصر في يوم الجمعة وعرفة وباقامة ( واما أقوال العامة ) فقد وافقنا ( ١ ) على ان أول وقت العصر الفراغ من الظهر وأطبق الباقون على أنه لا يدخل وقت العصر حتى يخرج وقت الظهر ورووه عن أبي هريرة ( لكن روى البخارى ) عن أبي امامة قال صلبنا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم دخلنا على أنس وهو يصلى العصر فقلنا يا أبا عمر هذه الصلوة قال العصر وهذه صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله التي كنا

( ١ ) سقط من نسخة الأصل ما ذكر اسم الموافق سهوا من قوله الشريف والظاهر انه ( مالك )

كما يفهم من التذكرة ( محسن )

الى أن يصير ظل كل شيء مثليه وللأجزاء الى أن يبقى للغروب مقدار أربع ( متن )

نصلي معه ( وروى مالك ) ان النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الصلوتين ( ومثله روى أحمد ) عن ابن عباس الى غير ذلك مما ذكره أصحابنا في الرد عليهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى أن يصير ظل كل شيء مثليه ﴾ يريد أنه يمتد وقت فضيلة العصر الى أن يصير في كل شيء مثلي ظله الباقي على مختاره ومثلي الشخص على المشهور واعتبار المثلين للفضيلة هو المشهور كما في ( كشف الرموز والتذكرة والمسالك ) وفي ( المدارك ) نسبه الى جماعة من المتقدمين وعامة التأخرين ( وفي الغنية ) الاجماع عليه حيث قال ووقت نوافل العصر من حين الفراغ من صلاة الظهر الى أن يبقى من تمام ان يصير ظل كل شيء مثليه مقدار ما يصلي فيه أربع ركعات الا في يوم الجمعة ثم حكى الاجماع عليه وعلى غيره وقد استثنى من المثلين مقدار صلاة العصر كما يأتي ان شاء الله تعالى ( وقال الشيخ ) في النهاية والمبسوط ان ذلك وقت المختار وتبعه على ذلك ( ابو جعفر ابن حمزة الطوسي والقاضي والفتي ) على ما نقل عنهما وفي ( الخلاف والجل ) ان آخر وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه من غير نص على ان ذلك للمختار ( وفي المقنعة ) يمتد وقتها الى ان يتغير لون الشمس باصفرارها للغروب والمضطر والناسي الى مفيها يعني قبله ويظهر منها الانتهاء بسقوط القرص عن الابصار ( وفي الذكرى عن السيد ) انه يمتد حتى يصير الظل بعد الزيادة ستة اقدام للمختار ( وفي المختلف عن الحسن ) انه ينتهي وقتها الى ان يمتد الظل ذراعين بعد زوال الشمس فاذا جاوز ذلك فقد دخل الوقت الاخر ( وفي النهاية ) ان المختار اذا صلى الظهر يوم الجمعة او صلى بعدها النوافل ثماني ركعات في غير الجمعة صلى العصر بلا فصل ( وقد سمعت ) عبارة الغنية حيث استثنى فيها يوم الجمعة ايضا كما صنع المفيد وسمعت جواب المحقق لتلميذه ( وقال ) انشأني واصحابه اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد عليه ادنى زيادة خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ثم لا يزال في وقت العصر الحمار الى ان يصير ظل كل شيء مثليه فاذا جاوز ذلك خرج الوقت للمختار ( وقال ابو حنيفة ) اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وآخره اذا اصفرت الشمس ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ وللأجزاء الى ان يبقى الى الغروب مقدار أربع ﴾ اي يمتد وقت العصر اصاله الى ان يبقى الى الغروب مقدار أربع للحاضر وقد نقل عليه الاجماع في ( الغنية والسرائر ) وهو مذهب عامة المتأخرين كما في ( المدارك ) ومذهب الاكثر كما في ( التذكرة وكشف الرموز وخالف في ذلك ) الشيخ والقاضي والفتي والطوسي ( فجعلوه وقت المضطر وهو الظاهر من ( المراسم ) وقد سمعت ما في ( المقنعة ) من حكم الناسي والمضطر وما نقل عن ( الحسن بن عيسى ) وفي الخلاف بعد ما ذكر ان اخروفتها المثلان ( قال ) دليلنا ان ما اعتبرناه يجمع عليه بين الفرقة المحقة به من الوقت وما زاد عليه مختلف في كونه وقتا للآداء انتهى ( ويظهر ) من هذه العبارة ان من أصحابنا من يقول انه اذا جاوز المثلين يكون قاضيا ولعله يريد الحسن بن عيسى وقد نقل ذلك في ( السرر ) عن الشيخ نفسه ( لكن ) ابا جعفر ابن حمزة صرح بانه يكون مؤديا ( وفي كشف اللثام ) لم يذكر الشيخ في الجمل ولا القاضي في شرحها امتداده الى الغروب بل اطلق في الجمل ان آخره المثلان ( والغروب ) هو المعلوم بذهاب الحمرة وقد سمعت ما استظهرناه من المقنعة ( وقال مالك ) في إحدى الروايتين

## وأول وقت المغرب غيوبة الشمس المألومة بذهاب الحمرة المشرقة ( متن )

ان آخر وقتها غروب الشمس ( وقال الشافعي والليث والحسن ابن صالح وابو يوسف ومحمد ) ان آخر وقت غير المختار اصفرار الشمس ( وابو حنيفة ) ان آخر وقت العصر اصفرار الشمس ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وأول وقت المغرب غيوبة الشمس ) بأجماع العلماء كما في ( المعتبر والتذكرة ) . هو قول كل من يحفظ عنه العلم لانعرف فيه خلافا كما في ( المنتهى ) وعليه الاجماع كما في ( الخلاف والعليه ونهاية الاحكام والذكرى وكشف اللثام ) وفي كشف الالتباس لاخلاف فيه ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( المألومة بذهاب الحمرة المشرقة ) اجماعا كما في ( السرائر ) وعليه عمل الاصحاب كما في ( المعتبر ) وعليه العمل كما في ( التذكرة ) وهو المشهور كما في ( كشف الالتباس وغاية المرام وارتداد الجعفرية والروض ومجمع البرهان والحبل المتين والكفاية والتذكرة ) ايضا وفي ( الشرائع والذكرى انه اشهر وفي ( كشف اللثام ) انه مذهب المعظم وفي ( المنتهى وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح ) انه مذهب الاكثر وظاهر ( السرائر ) انه مذهب الشيخ في جميع كتبه ( والحسن ) موافق للمشهور كما تفصح عن ذلك عبارته المنقولة عنه كما يأتي نقله وقد ظن ( المصنف ) في ( المختلف ) انه مخالف للمشهور ( وكذا ) الصدوقان موافقان في ( الرسالة والمقنع ) على ما يأتي ان شاء الله تعالى ( وصريح ) الاستبصار موافقة للمشهور ايضا وان نسب اليه جماعة الخلاف وكانهم لم يلحظوا تمام كلامه فيه ( وخالف الصدوق ) في المال ( والشيخ ) في وجه من المبسوط ( وصاحب المنتقى ) فيه وفي رسالته ( وتلميذه ) في شرحها ( وصاحب الكفاية والمفاتيح ) فيه وفي الوافي وباحتمله كلام ( الصدوق ) في الهداية ( وسلاورالسيد ) في الميافارقيات ( والقاضي ) في ( المذهب وشرح الجمل ) لجعلهم الوقت سقوط القرص وليس نصافيه واولى بذلك قول ابي علي كذا قال في ( كشف اللثام ) وقواه صاحب ( مجمع البرهان والمدارك ) ونفى عنه البعد في ( الحبل المتين ) والظاهر من ( الاستاذ ادام الله تعالى حراسته ) في حاشيته اختياره وعن ( الحسن بن عيسى ) ان اول وقت المغرب سقوط القرص وعلامة سقوط القرص أن يسود افاق السماء من المشرق وذلك الليل وتقوية الظلمة في الجو واشتباك النجوم ( وهذا ) هو القول المشهور ( وعن الصدوقين في الرسالة والمقنع ) اعتبار ظهور ثلاثة انجم انتهى ومجاورة الحمرة سمت الرأس توافق ظهور ثلاثة انجم ( قال ثقة الاسلام ) في الكافي ( والفاضل الميمني والشهد الثاني ) في ( الروض والمقاصد العلية والمسالك والروضة ) ( والفاضل الهندي ) في ( كشف اللثام ) ينبغي التأخير الى ذهاب الحمرة من ربع الفلك المشرقي اي ذهابها من الافق الى ان تجاوز سمت الرأس واستدل عليه بمرسل ابن أبي عمير وبخبر ابان وبما روي عن الرضا عليه السلام ( قلت ) وقال الصادق عليه السلام لمحمد بن شريح وقت المغرب اذا تغيرت الحمرة وذهبت الصفرة وكانه موافق لما ذهب اليه هؤلاء ( بيان ) انكر بعض المتأخرين (١) وجود خبر صحيح يدل على المشهور ( وبعض ) (٢) قال ان الاخبار الدالة عليه قليلة على ضعفها وتعجب من صاحب التنقيح حيث قال ان الروايات به كثيرة ( ونحن نقول يدل عليه ) ( صحيح ) يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام ان الافاضة من عرفت اذا ذهبت الحمرة من ههنا وأشار بيده الى المشرق ومطلع الشمس ( وصحيح زراره ) حيث سأل الباقر عليه السلام عن وقت افطار الراسخ

(١) كصاحب المنتقى فيه منه (ق، ره) (٢) هو الشيخ نجيب الدين في شرح الرسالة منه (ق، ره)



( وصحيح ) بكر بن محمد في الفقيه وهو بكر الثقة وقد اعترف بصحتها ( بصحته خ ل ) المولى الاردبيلي مع ما يعرف من حالة من التأمل في الاخبار والمصنف في المتعني والتخلف ( وصحيح ) امما عيل بن همام الثقة عن الرضا عليه السلام وقد اعترف بصحتها ( بصحته خ ل ) أيضا المقدس الاردبيلي ( ومثلا صحبة داود ) الصرمي على الصحيح وقد مال الى صحتها المولى الاردبيلي أيضا هذا من الصحيح وأما من غيره فانه مما يزيد عن أول المقود ( قال في مجمع البرهان ) رأيت عشرة أخبار تدل على ان الاعتبار بغيوبة الحمرة انهي ( وأنت ) اذا لحظت الوافي أو الوسائل وأمضت النظر فظهر لك صدق ما قلناه والصريح من غير الصحيح ( مرسل ) ابن أثيم ( وخبر ) عمار ( وخبر ) محمد بن شريح ( وخبر ) محمد بن علي الذي صحب الرضا عليه السلام ( وخبر ) عبد الله بن وضاح ( ومرسل ) ابن أبي عبر الذي في قوة الصحيح بل هو صحيح عند جماعة من متأخري المتأخرين وفي ( الذكري وجامع المقاصد ) أنه كالمسند ( وخبر ) ابان بن تغلب ( ومرسل ) محمد بن سنان المروي في كتاب السيارى ( وما روي ) عن الرضي عليه السلام حيث قال والعمل على سواد المشرق الى حد الرأس ( ونحوه خبر السرائر ) عن كتاب مسائل الرجال ( وقد روي ) نحوه في الاستبصار عن سهل عن علي بن الريان مضمو ( وفي السرائر ) انه عن أبي الحسن عليه السلام الى غير ذلك وأن هذه فيها بلاغ وانها لعشرة كاملة ( وقد عرفت ) أن الصحاح خمسة أخبار صراح معها سمعت من الاجماع والشهرة مع موافقة الاحتياط بل والاعتبار ( هذا كله مضافا الى مخالفة العامة ( ودليل القول الاخير ) جميع الاخبار المطلقة بان وقتها غيوبة الشمس أو القرص أو تواريه أو توارى الشمس لانصرافها لفة وعرفا الى القرص دون الحمرة وأنصاع ( القول المشهور ) قائلون بموجبها ( لكن ) يقولون زوال الحمرة علامة الغروب وغيوبة القرص وسندهم في ذلك جميع ما ذكر من اجماع وأخبار وشهرة واحتياط واعتبار ومخالفة للعامة ( وأما خبر جارود ) فأظهر شيء في التيقية كما هو الظاهر من ( خبر ) ابان بن تغلب والربيع وابان بن أرقم وغيرهم ( قالوا ) أقبلنا من مكة الحديث كما يحتتمل من ذلك خبر علي بن الحكم ( وصباح ) ابن سيابة ( وأما خبر أبي أسامة ) فمع صحة حمله على التيقية لامكان نضره من العامة يحتتمل ( وجوها ) من التأويل ( منها ) أنه عليه السلام إنما نهاه عن الصعود للبحث عن الغروب لعدم توقف علامته عليه فكان صعوده عبثا ( ومنها ) أن ما ذكره في كشف اللثام قال ان قوله فرأيت الشمس لم تنب يحتتمل معنى الزعم لا الابصار احتمالا ظاهرا وبمينه ان انعطفت الجملة على ما اتصلت به أعنى قوله الناس يصلون المغرب لا ما قبله وقوله عليه السلام انما تصلبها اذا لم ترها اما مجمل تبينه الاخبار المتقدمة أي لم ترها ولا حمرتها في المشرق أو للتيقية أي يجب عليك الصلوة اذا لم ترها تيقية انتهى ( وما يقال ) من أن الغروب كالطلوع والمدار في الثاني على نفس القرص ( فالجواب ) على تقدير تسليمه أن الفارق الدليل ( والشهد الثاني ) في ( الروض والمقاصد العلية ) لم يفرق بينهما قال الاعتبار في طلوعها وغروبها لما كانت بالافق الحقيقي لا المحسوس وكان طلوعها يتحقق قبل بروزها بزمان طويل غالبا ومن ثم اعتبر لها أهل الميقات مقدارا في الطلوع يعلم به وان لم يشاهدها فكذلك القول في غروبها لعدم الفرق ( ومثله ) قال في ( كشف اللثام ) عند بيان آخر وقت انصبح قال وروي ذلك عن الرضا عليه السلام ( قلت ) في خبر ابن أثيم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام ما يشير الى وجه الفرق حيث قال عليه السلام ووقت المغرب اذا ذهب الحمرة من المشرق وتدرى كيف ذلك قلت لا قال لان المشرق مطل على المغرب هكذا

الى أن يذهب الشفق وللأجزاء الى أن يبقى لأجزاء العشاء مقدار ثلاث ركعات (متن)

ورفع يمينه فوق يساره ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الى أن يذهب الشفق﴾ الاحمر المغربي كما نصت به النصيب (وعليه المعظم) كما في (كشف اللثام) ولم أجد في ذلك مخالفا الا ما نقله في المذهب عن بعضهم وقد تقدمت الاشارة الى ذلك (وهو) نهاية وقت الفضيلة عند المتأخرين وبعض المتقدمين (وفي كشف الرموز) أنه مذهب الاكثر وفي (المسالك) أنه المشهور وفي (الكافي والمقنعة والنهاية والمبسوط. والتهذيب والاستبصار والكافي) لابي الصلاح (ومصباح السيد والاصباح والاقتصاد والوسيلة) أن غيوبة الشفق المغربي آخر الوقت المختار على ما نقل عن بعض ما ذكر وهو المقول عن (الكاتب) أيضا وفي (الهداية والناصريات والخلاف والمصباح للشيخ والجل وعمل يوم وليلة والمراسم) أن آخر وقت المغرب غيوبة الشفق المغربي من غير تقييد بمختار الا مضطر ونقله في المذهب البارع عن (القاضي) ويحتمله كلام الحسن بن عيسى (على ما نقل (هذا كله) في غير المفيض من عرفات فإنه يستحب له تأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة باجماع أهل العلم كافة كما في (المنتهى والتذكرة) والفضل في التأخير اليها ولو الى ربيع الايل كما في (المقنعة والهداية والمصباح والمراسم والجل والعقود والشرائع والنافع والخلاف) وغيرها لكن في الخلاف وروي الى نصف الليل وأكثر الاصحاب على فضله وان ذهب ثلث الليل وبه صرح في (الفتاوى والمقنعة) على ما نقل (والنهاية والمبسوط والمذهب) على ما نقل (والوسيلة) وأكثر كتب المتأخرين بل في (المنتهى والتذكرة) اجماع العلماء عليه هذا وفي (الخلاف والفتاوى) الاجماع على أنه لا يجوز أن تصلي العشاء آن في المشرق الا أن في الاخبار الآن يخاف فونها بخروج وقت المضطر وبوجوب التأخير صرح في (التهذيب والاستبصار والمبسوط والنهاية والفتاوى) بل هو ظاهر الاكثر وبالاستعجاب صرح في (الوسيلة والسرائر والنافع والشرائع) وقد سمعت ما في (المنتهى والتذكرة) وحمل في (المختلف) قول الشيخ بعدم جواز صلاة المغرب في الطريق اختيارا على الكراهة وهو في غاية البعد عن الخلاف وكتابي الاخبار (وفي المدارك) أن قول الشيخ ضعيف وهذا حديث اجمالي وتام الكلام يأتي في محله بعون الله تعالى واطفئه وفصله ورحمته وبركة خير خلقه محمد وآله الطاهرين صلى الله عليه وعليهم اجمعين (وليعلم) أن المراد بالشفق المغربي هنا وفيما يأتي هو الحمرة لا البياض عند أصحابنا كما في التذكرة وقال في الروضة لاعمدة بالاصفر والاحمر عندنا (قلت) وبالحمرة عبر أكثر علمائنا ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والأجزاء الى أن يبقى لأجزاء العشاء مقدار ثلاث ركعات﴾ ووقت الأجزاء للعشاء يمتد الى أن يبقى لاتتصاف الليل مقدار أربع للحاضر عند (المصنف والسيد بن الديلمى والعجلي والمحقق وسائر المتأخرين) كما يأتي بيان ذلك وذكر المخالف ان شاء الله تعالى في محله (فلى هذا) يكون المراد من العبارة أنه يمتد وقت المغرب للأجزاء الى أن يبقى مقدار ثلاث ركعات الى وقت أجزاء العشاء اصاله الذي هو قبل اتصاف الليل بمقدار أربع ركعات (وهذا الحكم) مجمع عليه كما في (الفتاوى والسرائر) وفي (المختلف) كل من قال باشتراك الوقت بعد الزوال بمقدار أداء الظهر بينهما وبين العصر قبل الغيوبة بمقدار أداء العصر قال باشتراك الوقت بين المغرب والعشاء بعد مضي وقت المغرب الى قبل اتصاف الليل بمقدار العشاء والفرق خرق للاجماع انتهى (وفي المدارك) أنه مذهب (الكاتب والسيد بن العجلي والمحقق وابن

## وأول وقت العشاء من حين الفراغ من المغرب ( متن )

عنه وسائر المتأخرين ) ونحو ذلك قال ( الشيخ نجيب الدين ) في شرح الرسالة ( قلت ) والامر كما قالوا الا في النسبة الى الكاتب لانه صرح به في ( جل السيد والغنية والسرار ) وكتب المحقق والمصنف والشهيدان والمحقق الثاني ) وغيرهم لم نجد في المتأخرين مخالفا وانما الخلاف من المتقدمين ففي ( المعبر والمنهى ) عن الكاتب أن هذا الامتداد للمضطرين ونقل ذلك عن ( المبسوط ) ايضا والموجود في ( المبسوط ) والتهذيب والاستبصار والكافي ثقة الاسلام والوسيلة ) أن وقت المختار الى غيبة الشفق ووقت المضطر الى ربع الليل ونقل ذلك عن ( الانصاف والاصباح ) لكن قال في ( الكافي ) وروي ايضا الى نصف الليل ( وفي المهذب البارع ) نقل عن الكاتب انه موافق كما نقل صاحب المدارك وفي ( النهاية والمقنعة ) رخص التأخير الى ( ١ ) المسافر الى ربع الليل ( وفي المراسم ) وقد روي جواز تأخير المغرب للمسافر اذا جد به السير الى ربع الليل وقد سمعت ما نقلناه في المسئلة السابقة عن ( الفقيه ) وغيره وعن ( المقنعة ) وغيرها ( وفي المدارك ) أنه يمتد وقتها للمضطرب اذا بقي الى طلوع الفجر مقدار أربع ركعات واحتمله شيخه في ( المجمع ) بعد أن رده أولا وتأمل في أدلته واستحسنه في المغنايح واستشكل فيه في الكفاية ونقله فيه وفي المدارك عن المعبر وفي المعبر ذكر ذلك للعشاء من غير أن يتعرض لذكر المغرب ( قال ) ووقت الضرورة للعشاء الى طلوع الفجر ( وقواه ) صاحب المعالم في رسائله واستشكل فيه أيضا صاحب الكفاية ( وحكاه الشيخ في المبسوط ) عن بعض أصحابنا من دون ضرورة وفي الذكرى أنه يظهر من الصدوق في الفقيه ( قال ) وقال الشيخ في موضع من ( الخلاف ) لا خلاف بين أهل العلم في أن أصحاب الاعذار اذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة أنه يدرمه العشاء الآخرة وحمل في ( كتاب الاخبار ) الخبرين الدالين على ذلك على الضرورة وتأول في ( المنهى ) خبر ابن سنان بالبعد حيث حمل الاستيقاظ قبل الفجر على الاستيقاظ قبل الانصاف وفي ( روض الجنان ) حملهما على التقية لاتفاق الفقهاء الاربعة على ذلك ﴿ يُلَيِّن ﴾ ما ذكره في المحتاف من الاجماع المركب وانه كل من قال بالتشريك هناك قال به هنا منقوض فان ( المفيد ) في المقنعة ( والشيخ ) في النهاية والمبسوط والخلاف ( والدلي ) في المراسم قالوا ان آخر وقت المغرب ذهاب الشفق المغربي وانه أول العشاء وشركوا بين الظهريين ( هذا ) والاخبار الدالة على ان آخر وقت المغرب غيبوبة الشفق الغربي محمولة على الفضل ( وفي مجمع البرهان ) احتمل حمل كلام القائلين بذلك على ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأول وقت للعشاء من حين الفراغ من المغرب ﴾ اجماعا كما في ( الغنية والسرار ) وفي ( المختلف ) لا فارق بين الظهريين والعشائين فمن قال بالاشتراك عند الفراغ من الظهر قال به عند الفراغ من المغرب ( وفي غاية المرام ) بعد ان نسبته الى بعض المتقدمين قال وعليه المتأخرون ( وفي المدارك ) انه مذهب ( السيد ) والكاتب والفتي والقاضي وابي المكارم وابن حمزة والعجلي وسائر المتأخرين ( وفي جامع المقاصد والعزية والمسالك ) انه المشهور ( وفي كشف الرموز ) انه مذهب الاكثر ( وفي الروض ) انه أشهر ( قلت ) وبه صرح ( السيد والشيخ ) في جمليهما ( والعلومي ) في الوسيلة ( والحلي ) في الفقيه

الى ثلث الليل وللأجزاء الى أن يبتى لاتتصافه مقدار أربع

(والمجلى) في السرائر (والمحقق والمصنف والشهيدان وأبو العباس والصيمري والمحقق الثاني وتلميذاه والمولى الأردبيلي وتلميذه والخراساني والكاشاني) في كتبهم ونقله في المنتهى عن (الحسن والكتاب) ونقله جماعة عن (التقي) ونقله في كشف اللثام عن (الإشارة والجامع) وفي (المنفعة والهداية والمبسوط والخلاف والمصباح ومختصره والمراسم) أن أوله سقوط الشفق المغربي ونقله في المذهب البارع عن الحسن وقد سمعت ما في المنتهى عنه ونقله في كشف اللثام عن (الاقتصاد والمصباح وكتاب عمل يوم وليلة) هذا وفي (التهذيب) جواز الدخول في العشاء قبل سقوط الشفق إذا علم سقوطه في الاثناء وفي (المنفعة والنهاية) أنه يجوز التقديم للمعذور واحتمله في التهذيب وجعله رواية في (المراسم) والاخبار في ذلك مختلفة على الظاهر وجمع بينها الشيخ في الاستبصار وأكبر الأصحاب بالحل على الفضل في التأخير وقد سمعت ما قبل أن المصلي إذا صلى المغرب بعد مجاوزة الحرة قمة الرأس ثم النوافل سقط الشفق وصرح (المحقق) وجماعة بكرهه التقديم على سقوط الشفق ونقل ذلك في ظاهر المعبر عن (السيد والكتاب) واعتبار الفراغ من المغرب مبني على اختصاص المغرب بأول الغروب كما عليه الأصحاب (نعم) نقل الشيخ في الخلاف عن بعض أصحابنا القول بالاشتراك كما يأتي بيان ذلك أن شاء الله تعالى (وقال الجمهور) كافة أن جبرائيل عليه السلام أمر النبي صلى الله عليه وآله أن يصلي العشاء حين غاب الشفق وفي اليوم الثاني حين ذهب ثلثا الليل قال في (التذكرة) وهو محمول على الاستحباب ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الى ثلث الليل﴾ هذا هو المشهور كما في (المسالك وكشف اللثام) ومذهب الأكثر كما في (كشف الرموز) ونفى عنه البعد في (المدارك) وفي (الدروس والجمعانية) الى ربع الليل ونقل ذلك عن الحسن والحلي ﴿يأت﴾ يدل على القول الأول خير أبي بصير وخبر يزيد بن خنيفة وغيره والقول الثاني مروى عن الرضا عليه السلام ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وللأجزاء الى أن يبتى لاتتصافه مقدار أربع﴾ إجماعا كما في (الفقيه والسرايير) وهو المشهور كما في (المسالك والذكرى) ومذهب الأكثر كما في (كشف الرموز والمدارك) والاشهر كما في (الدروس) وهو خبرة (السيد في جملة) وأبي يعلى في المراسم والمحقق والمصنف والشهيدان وأبي العباس والسكري والصيمري وغيرهم ممن تأخر ونقل عن (مصباح السيد) أيضا وعن (الإشارة) ومذهب (الشيخ) في التهذيب والاستبصار والمبسوط (والطوسي) في الوسيلة الى أن الثالث للمختار والنصف للمضطر ونقل مثله عن (ثقة الاسلام) ومذهب في (النهاية) الى أن آخره للمضطر ثلث الليل ومذهب في (الخلاف والمصباح ومختصره والجل والاقتصاد وعمل يوم وليلة) على ما نقل الى أن آخره ثلث الليل وهو خبرة (الهداية والمنفعة) ونقله في المنتهى وغيره عن (القاضي) ونقل عنه أي عن القاضي أنه حكى النصف قولاً وجعله الشيخ في (الخلاف والمصباح ومختصره والاقتصاد والجل) رواية ونقل في المنتهى عن (الحسن بن عيسى) أن آخره ربع الليل فن تجوز دخل في الأخير ونقل فيه أيضا عن (الحلي التقي) أن آخر وقت الأجزاء ربع الليل وآخر وقت المضطر نصف الليل وقد سمعت أن المحقق في (المنتبر) ذهب الى أن آخره للمضطر الى طلوع الفجر وأن الشيخ في المبسوط حكاه قولاً لبعض أصحابنا وقد تقدم الكلام فيه مستوفى (وهذا) أعني امتداده الى طلوع الفجر مذهب

وأول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني المستطير في الأفق الى أن تظهر الحمرة المشرقية وللأجزاء الى أن يبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين ( متن )

أبي حنيفة ( والشافعي ) قولان ( أحدهما ) آخره الثلث وبه قال عمر وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز ومالك واحمد ( والثاني ) نصف الليل وبه قال الثوري واحمد في القول الآخر ( بيان ) يدل على المشهور خبر أبي بصير والمعل بن خنيس وكذا خبر الحلبي ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وأول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني وهو المستطير في الأفق ) باجماع العلماء كافة كما في ( المعبر والمتنبي والتذكرة والمدارك وشرح الرسالة ) لنجيب الدين وبالأجماع كما في ( الذكري وإرشاد الجعفرية ) وبلا خلاف كما في ( الخلاف وكشف الالتباس وغاية المرام ) وبمحمل قول ( الصادق ) عليه السلام في صحيح ( زراره ) كان ( رسول ) الله صلى الله عليه وآله يصلي ركعتي الصبح وهي الفجر اذا اعترض الفجر وضاء حسنا على الافضلية أو الاحتياط التام في تحقق الصبح على انه لا يقاوم هذه الاجاعات ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( الى أن تظهر الحمرة المشرقية ) هذا بيان انتهاء وقت الفضيلة كما صرح به ( المحقق والمصنف والشهيدان ) وغيرهم ويظهر من المتن نسبة ذلك الى ( السيد والمفيد والكتاب والتميمي والمجلى ) وظاهر الخلاف الاجماع على انه وقت المختار حيث قال والاسفار آخر وقت المختار عندنا وقد صرح جماعة من الاصحاب ان المراد بالاسفار في الكتاب والخبار ظهور الحمرة وخبرة الخلاف خيرة ( التهذيب والاستبصار والمبسوط والوسيلة ) وهو المنقول عن ( الحسن ابن عيسى ) وحكى السيد علي الصائغ في ( شرح الارشاد ) ان الفاضل الشيخ محي الدين ( بن تاج الدين ) اورد على ( الشهيد الثاني ) رحمه الله تعالى ان الاخبار قد دلت على ان بقاء الحمرة المشرقية دليل على عدم غيبوبة الشمس فينبغي ان يكون ظهورها دالا على بروزها ( فاجابه ) بعد ان علق ذلك على الاخبار بأن دلالة الحمرة المشرقية على بقاء الشمس في الجهة الغربية لا يدل على انها تدل عليها في جهة المشرقية فهي ( ح ) كالشفق الغربي فانه لا يدل على بقاء الشمس في الجهة الغربية قال السيد المذكور وقد ذكر العلامة في النهاية قريبا من ذلك ( قوله ) ويمتد للأجزاء الى ان يبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين ( اجماعا كما في ( الغنية والسرائر ) ومذهب الاكثر ( كما في كشف المزمور ) والمشهور كما في ( المسالك ومجمع البرهان وحاشية المدارك ) والاشهر كما في ( الروض ) وهو خيرة ( المقنعة وجل السيد ومصباح الشيخ ومختصره والمراسم وكتب المحقق والمصنف والشهيدان والمقداد وأبي العباس والكركي والصبيري ) وغيرهم وهو المنقول عن ( الكتاب والاقتصاد وجل الشيخ وشرح جل السيد والمذهب والجامع ) وخيرة ( النهاية والمبسوط والخلاف والتهذيب والاستبصار والوسيلة ) ان هذا الوقت المضطر والمعدور وهو المنقول عن ( الحسن والاصباح ) وبه قال ( الشافعي وجميع اصحابه ) ( وأحمد ) لا الاصطخري من اصحاب الشافعي فانه قال اذا اسفرت الوقت بالكلية ( وفي شرح ) الرسالة لنجيب الدين ان آخره طلوع الشمس بلا خلاف ( وفي كشف القناع ) بعد ان نقل قول ( الصادق ) عليه السلام في خبر عبيد لا نفوت صلوة الفجر حتى تطلع الشمس ( قال ) لعله اجماع ( ويعلم ) ان الشيخ قال في التهذيب أن لا يزيد بالوجوب هنا ما يستحق به العقاب لان الوجوب على ضروب ( منها ) ما يستحق بتركه العقاب ( ومنها ) ما يكون الاولى فعله ولا يستحق بالاخلال به العقاب وان استحق

ووقت نافلة الظهر من حين الزوال الى أن يزيد النفي قدمين ( متن )

ضرباً من اليوم ﴿ بيان ﴾ يدل على المشهور ( موثقة عبيد ) وغيرها من الاخبار المنجبة ( وصحيح ابن يقطين ) اظاهر منه امتداد الوقت الى ما بعد الاسفار وظهور الحرمة وكل من قال بذلك قال بامتداده الى طلوع الشمس فالدلالة مبنية على ثبوت الاجماع المركب لكن في دلالتها على كون ما بعد الاسفار وقت الاختيار تأمل ( ويدل ) على مذهب الشيخ ( صحيح ابن سنان ) ووجه دلالتها ان قوله عليه السلام حتى يجال مقتضاه ان بعد التجليل لا يكون هناك وقت كما يعطيه مفهوم الغاية وكذلك قوله عليه السلام ولكنه لمن شغل او نسي ظاهر في كونه وقتاً لهولائي خاصة فيتمين كون لا ينبغي للحرمة خلاف ما فهم منها اكثر الاصحاب والشغل وان كان أعم الا انه ربما يكون الظاهر المتبادر منه في المقام الضروري مع انه عليه السلام لم يقل ان له شغل بل قال شغل ومعلوم ان المراد شغل عن الصلاة وتركها من جهة شغله ومن المعلوم انه يصلي ( ح ) لا انه يترك الصلاة من جهة انه شغل عنها فلا مانع من ان يكون بالنسبة الى المضطر وقت أداء ولغيره وقت قضاء هذا ولكنه لا يقاوم ادلة المشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ووقت نافلة الظهر من حين الزوال ﴾ كما نطقت به الاخبار والاصحاب كما في كشف الثام وفي جامع المقاصد انه المشهور ذكر ذلك فيما سياتي ان شاء الله تعالى وجوز في التهذيب تقديمها لمن خاف الفتور واستوجه في الذكرى جوازه مطلقاً واستظهره المقدس الارديلي ووال اليه تنفيذ صاحب المدارك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى أن يزيد النفي قدمين ﴾ أي سعي الشاخص هذا هو المشهور رواية وقوى كما في ( الروض والروضة ) والمشهور كما في ( حاشية الارشاد والكفاية ) والاشهر كما في ( الشرائع ) ومذهب الاكثر كما في ( كشف الرموز ) وهو خيرة ( النهاية والمصباح ) ومختصره والوسيلة والشرائع والنافع والارشاد والذكرى والبيان واللمعة والروضة وروض الجنان ورسالة صاحب المعالم وشرحها ومدارك والمفاتيح ) وغيرها وفي ( الخلاف ) قال مالك أحب ان تؤخر الظهر بعد الزوال مقدار ما يزيد الظل ذراعاً وهذا الذي ذكره مذهبنا في استحباب تقديم النوافل الى الحد الذي ذكره فاذا صار كذلك بدء الفرض انتهى وظاهره دعوى الاجماع لكن في (المعتبر عن الخلاف ) اعتبار المثل والمثابن واختير الامتداد الى المثل في (السرائر والمعتبر والمتنهي والتحرير والتذكرة والتبصرة وجامع المقاصد وحاشية الميسي ) وفي (حاشية الارشاد ) انه اظهر وفي ( الجعفرية ) وشرحها ) انه قوي وفي ( الروض ) انه متجه وفي ( الروضة ) فيه قوة ويناسبه المنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام وغيرهم من السلف من صلوة نافلة العصر قبل الفريضة متصلة بها وعلى ما ذكره من الاقدام لا يجتمعان لمن أراد صلوة العصر في وقت الفضيلة انتهى ( وهذا ) منه بناء على ما يذهب اليه من استحباب تأخير العصر الى مصير الظل مثله كما تقدم بيانه ( وفي نهاية الاحكام الى أن يزيد النفي قدمين أو يصير ظل كل شيء مثله وهذا يدل على تردده في ذلك واستدل في (المعتبر ) على اعتبار المثل والمثابن ( بصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ) قال ان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائماً وكان اذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر واذا مضى من فيه ذراعان صلى العصر ثم قال أتدري لم جل ذلك قلت لم جل ذلك قال لمكان النافلة لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يمضي ذراعاً فاذا بلغ فيئك

ذراعاً بدأت بالفريضة وتركته النافلة وإذا بلغ فيثك ذراعين بدأت بالفريضة وتركته النافلة ( قال ) بعد نقلها وهذا يدل على بلوغ المثل والمثلين لأن التقدير أن الحائط ذراع قال ويدل عليه ما روي على بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام ( وقال ) في كتاب ( علي ) عليه الصلاة والسلام القامة ذراع فهذا الاعتبار يعود كلام الشيخ لفظياً انتهى ( ورد في الذكرى والمدارك ) بمنع ما ادعاه من كون القامة ذراعاً والظن في سند الروايات المتضمنة لذلك وبأنه لو ثبت ذلك في الجملة لم يصح إرادته هنا لأن قوله عليه السلام في آخر الرواية فإذا بلغ فيثك ذراعاً بدأت في الفريضة صريح في اعتبار قامة الإنسان انتهى ( وفيه ) أن المناط في الألفاظ موضوعات الأحكام هو الظنون وليس رواية هذه الأخبار بأسوأ حال من صاحب القاموس وغير خفي أن صاحب القاموس لو قال القامة ذراعاً كانوا يعتمدون عليه في فهم الحديث ( وقد ورد ) في المقام أخبار متعددة متضمنة لهذا المعنى ( كرواية أبي بصير وصالح بن سعد ) وغيرها فلا وجه لعدم الاعتماد ( وقوله عليه السلام ) فإذا بلغ فيثك ذراعاً ليس بصريح كما ذكرنا بعد ما علم أنه يكفي في الإضافة أدنى ملابس ( غاية الأمر الظهور لكن بعد ما ثبت من أن لفظ القامة اصطلاح في الذراع أو سلم ذلك كان الظاهر ذلك ولا يبقى ظهور هناك ولا سيما بعد ملاحظة الأخبار الواردة في المثل والمثلين والقامة والقامين والذراع والذراعين فتأمل ( لكن في القية ) أن زواره سأله عليه السلام عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس ثم قال إن حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قامة إلى آخر ما مر ( فهذا ) يدل على أن القامة بمعنى الذراع لا أن القامة ذراع ( وفي المبسوط كما عن الأصباح ) الامتداد إلى أن يبقى إلى آخر الوقت قدر أداء الفريضة هذه عبارة المبسوط ( فإن أراد ) وقت المختار فهو المثل كما فهمه منه المحقق والمنصف والشهيد وغيرهم ( وإن أراد ) وقت المضطر امتد إلى قدر ثمان ركعات ( وعلى الاحتمال الأول ) يكون مافي المبسوط موافقاً لما في ( الجمل والمقود والمهذب ) لأنه قل أن فيها الامتداد إلى بقاء أداء الفريضة من المثل وهذه بعينها عبارة ( الغنية ) وتقل عليها فيها الإجماع ( وفي السرائر ) في موضع آخر ( والمختلف ومجمع البرهان ) أن اختلاف المقادير مبني على اختلاف أحوال المصلين من الطول والقصر وهذا ترجيح للمثل كما فهم ذلك من المختلف ( المحقق الثاني والشهيد الثاني ) وإن كان قال في ( المختلف ) كلا القولين حسن ( وفي المبسوط ) أيضاً في بيان أوقات الفرائض قال وأما اعتبار الذراع والقامة وما أشبه ذلك من الألفاظ التي وردت بها الأخبار فأنما هي لتقدير النافلة فإن النافلة يجوز تقديمها هذا المقدار انتهى وهذا قريب مما في ( السرائر ) وفي ( البيان والدروس ) نقل القول بالامتداد ما دام وقت الاختيار للفرضين ثم قال في الدروس هو أقرب ( وفي البيان ) أنه حسن وهذا منه ميل أو اختيار للمثل ( وعن الكاتب ) أنه قال يستحب للحاضر أن يقدم بعد الزوال وقبل فريضة الظهر شيئاً من التطوع إلى أن تزول الشمس قدمين أو ذراعاً من وقت زوالها انتهى وهذا منه اختيار للمثل في الجملة حيث جمع بينهما فقد تكثر القائلون بالمثل والمثلين وسمعت دعوى الإجماع من السيد حمزة عليه ( وفي السرائر ) ذاصار المثل والمثلان وخرجت النافلتان بلا خلاف ( وفي الكافي ) على ما نقل امتداد وقت نوافل كل فريضة بامتداد وقتها وهذا القول اعترف جماعة بعدم معرفته فأنه وقد عرفته ( لكن الحلبي ) يذهب إلى أن آخر وقت الظهر للمضطر المثل وأربعة أقدام لغيره ( بيان ) قال في الدروس والذكرى والمدارك استثنى



ونافلة العصر الى أربعة أقدام ونافلة المغرب بعدها الى ذهاب الشفق والوتره بعد العشاء  
الأخره وتمتد كوقتها وصلاة الليل بعد اتصافه الى طلوع الفجر ( متن )

في المبسوط قدر الفريضتين وفي الاخيرين أن الاخبار لا تساعد ( وفي المسالك ) ظاهر الاصحاب  
أن هذا الوقت باجمعه للنافلة ويحتمل استثناء قدر الفريضة من آخره ( قلت ) القائل بوقت الاختيار  
والاضطرار كيف يجوز فعل النافلة قبل الفريضة الى آخر وقت الاختيار اذ يلزم تأخير الفريضة عنه  
من غير اضطرار ( ثم ) ان الشيخ في ( المبسوط والجل والاصباح ) لم يستثن قدر فريضة العصر من المثل  
قال في ( المبسوط ) ونوافل العصر ما بين الفراغ من فريضة الظهر الى خروج وقت المختار فما نسب  
اليه لم يصادف محله ( ومن ) استثنى قدر الفريضة من المثل والمثلين ( المحقق الثاني ) في ( جامع المقاصد )  
وقد سمعت ما في ( المذهب والجل ) وأن الاجماع منقول عليه في ( الفنية ) وينص عليه ( قول الصادق )  
عليه السلام لعمر بن حفصلة فاذا صار الظل قائم قد دخل وقت العصر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى  
روحه ﴿ والعصر الى أربعة أقدام ﴾ من قال بامتداد نافلة الظهر الى القدمين قال هنا الى الاربعة  
وكذا من قال هناك الى المثل قال بالمثلين ومن استثنى قدر الفريضة هناك استثناء هنا الا من عرفت  
وقد مر عن الكافي أن آخر العصر للمختار المثلان ولم يضطر الغروب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه  
﴿ ونافلة المغرب الى ذهاب الشفق ﴾ الغربي اجماعا كما في ( الفنية والمتعمي ) وظاهر ( المتبصر ) حيث  
نسبه الى علمائنا وهو مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفا كما في ( المدارك ) وفي ( البيان والروضة ) أنه  
المشهور ( وفي الدروس ) هو المشهور بين المتأخرين ( وفي جامع المقاصد ) أنه مذهب الشيخ والجماعة  
والروايات لا تدل عليه دلالة ظاهرة الا أن مخالفة كلام الشيخ والجماعة مستهجن انتهى وهو أحد  
قولي الشافعي ومال في ( الذكرى والدروس ) الى امتدادها بامتداد وقت الفريضة وفي الاول أن الافضل  
المبادرة بها واستوجه في ( المدارك ) واستجوده في ( كشف اللثام ) وقد مر كلام الحلبي وان ( المفيد )  
قال يستحب المبادرة بها بعد التسبيح وقبل التعقيب ( والكاتب ) لا يستحب الكلام ولا عمل شيء  
وعن ( الاركان ) أنه يقدمها على التسبيح ﴿ بيان ﴾ احتجوا على المشهور بالاخبار المانعة عن التنفل  
وقت الفريضة وفي حاشية ( الفاضل الميسي والمدارك ) أن هذا المنع انما يتوجه الى غير الرواتب للقطع  
باستحبابها في أوقات الفرائض ويأتي عن قريب تمام الكلام في التنفل وقت الفريضة ( وفي كشف  
اللاثام ) أن المراد من الاخبار النهي عن فعل النوافل عند تضيق الفرائض ( وفي حاشية المدارك ) أن  
المستفاد من الاخبار عدم الفرق بين الراجعة وغيرها ومن الاخبار ( صحيحنا زواره ) فالظاهر أن المراد  
بالوقت ليس وقت الجواز بل المقرر الموظف شرعا لان تصلي فيه او المراد الاولوية وان جاز التقديم  
عليه فأمثل انتهى ( قلت ) يدل على المشهور أو يشهد له الاخبار الباطقة بأن المفيض من عرفات اذا  
صلى المغرب في المزدلفة يؤخر النافلة الى ما بعد العشاء ( وفي المدارك ) تشهد لما في الذكرى ( صحيحة )  
ابان بن تغلب ( قلت ) ورواية رجاء بن أبي ضحاك عن الرضى عليه السلام تشهد بذلك أيضا ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ والوتره بعد العشاء الآخرة ويمتد وقتها ﴾ اجماعا كما في ( المنتهى ) وهو مذهب  
علمائنا كما في ( المتبصر ) وكأنه لا خلاف فيه كما في ( شرح رسالة صاحب المعالم ) وقد تقدم الكلام  
في ذلك وللشافعي قولان في المسئلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وصلاة الليل بعد اتصافه الى



طلوع الفجر وكلما قرب من الفجر كان أفضل وركعتا الفجر بعد الفجر الاول (متن)

طلوع الفجر ﴿ أي الثاني كما هو صريح ﴾ السرائر والتحرير والمختلف وجامع المقاصد والروض والروضة والعزبة والمفاتيح وهو الظاهر من أطلقه ﴿ وهذا الحكم ﴾ أعني كون صلوة الليل بعد انتصافه الى طلوع الفجر الثاني ادعي عليه الاجماع في ( الخلاف والمعتبر والمنتهى ) وهو مذهب الاصحاب كما في ( جامع المقاصد والعزبة وارشاد الجعفرية ) وهو ظاهر ( السرائر ) أو صريحها وفي ( مجمع البرهان وشرح رسالة صاحب المعالم ) لا خلاف فيه وفي المدارك الاجماع على ان وقتها بعد الانتصاف ( وفي الفقه ) الاجماع على ان وقتها من حين الانتصاف الى قبل طلوع الفجر فقله اعتبر الشروع فيها فيوافق الاجماع السابقة التي اعتر فيها الفراغ منها ( وقال الصدوق في الهداية ) أن وقت صلوة الليل الثلث الاخير من الليل وكأنه ذكر الافضل ( وقال علم الهدى في الجمل ) بوقت صلوة الليل والشفع والوتر الى طلوع الفجر الاول ( قال في الذكري ) لعل السيد نظر الى جواز ركعتي الفجر حينئذ والغالب أن دخول وقت صلوة يكون بعد خروج وقت أخرى ودفعه بانهما من صلوة الليل كما في الاخبار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكلما قرب من الفجر كان أفضل ﴾ اجماعا كما في ( الخلاف والمعتبر وظاهر التذكرة وحاشية المدرس ) وهو مذهب الاصحاب كما في ( جامع المقاصد والعزبة وارشاد الجعفرية ) والظاهر من ( مجمع البرهان ) أنه لا خلاف فيه ( وفي المفاتيح ) أنه المشهور وبه صرح ( الشيخ ) في ( الخلاف والنهاية والسيد ) في الناصرية ( والطوسي والمحقق والمصنف ) وغيرهم وعن ( الكافي ) أول وقت صلوة الليل أول نصف الثاني وأفضله الربع الاخير ( وعن الكاتب ) يستحب الايتان بصلوة الليل في نائبة ركعات ( وفي المدرس ) لو قيل باستحباب تأخير الوتر خاصة الى أن يقرب الفجر دون الثماني ركعات كان وجهها قويا واليه مال في ( المفاتيح ) وفي ( الدروس ) الافضل كون الشفع والوتر بين الفجرين وفي ( المنعم ) كلما قرب الوقت من الربع الاخير كان أفضل ﴿ بيان ﴾ روى الصدوق في في العلال بطريق صحيح على الظاهر عن الباقر عليه السلام ﴿ ان قوله تعالى ﴿ تَجَافَى جُنُوبُهُمْ أَلَا بِرِزْقِ رَبِّهِمْ يَنْفَسُونَ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَأَتْبَاعَهُ مِنْ شِعْتَانِ يَنَامُونَ ﴾ في أول الليل فاذا ذهب ثلثا الليل أو ما شاء الله فزعو الي ربهم الحديث ﴾ ونحوه ( ما في الحصال هذا ) ( وقال الشافعي ) الافضل أن يوقعها بعد نصف الليل قبل الفجر بسدس الليل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وركعتا الفجر بعد الفجر الاول ﴾ ختاف علمائنا في وقت ركعتي الفجر ( في النهاية ) وقتها عند الفراغ من صلوة الليل وان كان ذلك قبل طلوع الفجر الاول وهو اختيار ( ابن ادريس والمحقق وعامة المتأخرين ) كما في ( المدارك ) وفي ( الذكري ) انه الاشهر في الاخبار وفي ( جامع المقاصد والروض ) انه المشهور في الاخبار وكلام الاصحاب ( وفي كشف الثام ) انه المشهور ( وفي المفاتيح ) انه مذهب الاكثر ( وفي الكفاية ) على الاشهر ( وفي السرائر ) يدل على ذلك الخبر المجمع عليه دسها في صلوة الليل دسا بل ظاهره في موضع آخر دعوى الاجماع على ذلك ( وفي الفقه ) وقتها من حين الفراغ من صلوة الليل ثم ادعى الاجماع على ذلك في ضمن أحكام ذكرها هذا ( وفي المعتبر والمتن ) اجماع أهل العلم على أنهما بعد صلوة الليل ( وفي المفاتيح ) الاولى تقديمها على الفجر ويكون التأخير عنه لصحاح انتهى ويفهم من المصنف فيما يأتي ان تقديمها بعد صلوة الليل رخصة

الى طلوع الحمرة المشرقية ويجوز تقديمها بعد صلاة الليل فتعاد استحبابا (متن)

( وقال السيد في الجمل ) وقت ركعتي الفجر طلوع الفجر الاول وهو خيرة ( المبسوط والمراسم والشرائع ) وظاهر هذه ما عدا الشرايع انهما لا تجزيان قبل الفجر الاول للامر بفعلها بعد الفجر في الاخبار ويكفي عندهم التخصيص اخبار فعلها قبل الفجر بما بعد الفجر الاول وكذا اخبار حشوها في صلاة الليل ( وفي النافع والمعتبر والمنهى والبحر والدروس والذكرى والمذهب البارع والجمعفريه وشرحها والروض ) ان الافضل تأخيرها الى الفجر الاول وقد نطهه عبارة الكتاب وفي آخر عبارة ( المبسوط ) وان تصلى مع صلاة الليل فهو أفضل يعنى ان الافضل تقديمها على الفجر الثاني وعبارة ( المبسوط ) هكذا ووقت ركعتي الفجر عند الفراغ من صلاة الليل بعد أن يكون الفجر الاول قد طلع الى طلوع الحمرة من ناحية المشرق وسواء أطلع الفجر الثاني أو لم يطلع وان تصلى مع صلاة الليل فهو أفضل انتهى ( وعن الكاتب ) انه قال لا أسحب صلاة الركعتين قبل سدس الليل من آخره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى طلوع الحمرة المشرقية ﴾ اجاءا في ظاهر ( الفنية والسراير ) أو صريحهما وهو المشهور كما في ( جامع المقاصد وروض الجنان والمدارك وشرح رسالة صاحب المعالم وكشف اللثام ) ومذهب الاكثر كما في ( المفاتيح ) ومذهب كثير كما في ( الذكرى وارشاد الجمعفريه ) وعن ( الكاتب ) انه قال وقت صلاة الليل والوتر والركعتين من حين انتصاف الليل الى طلوع الفجر على الترتيب وظاهره انتهاء الوقت بطلوع الفجر الثاني وهو ظاهر ( التهذيب والاسنبصار ) حيث حل الاخبار بفعلها بعد الفجر تارة على الفجر الاول وأخرى على أول ما يبدو الفجر استطاراً لتبين الوقت يقينا وكرة على التقية ولا يأباهما نصر يحما بالفعل قبل الفجر لان مراده تقيّة السائل في فعلها بعده ( وفي المفاتيح ) قبل بامتدادها بامتداد وقت الفريضة ولم أجد من صرح بذلك نعم قال الشهيد في ( الذكرى ) انه يظهر من رواية سليمان بن خالد امتدادها وليس بعيداً قال وقد تقدم ( تؤيد خ ل ) برواية فعل النبي صلى الله عليه وآله ايأها قبل الغداة في قضاء الغداة فالاداء أولى والامر بتأخيرها عن الاقامة أو عن الاسفار جاز كونه لمجرد الفضيلة لا توقيتاً انتهى ( وفي كشف اللثام ) لاجهة لهذه الاولوية واستظهاره من خبر سليمان على لفظ يتركها ظاهر مع احتمال تأخيرها عن وقت فضاها وأما على خط الشيخ فالظاهر هو التقديم على الفجر الثاني وخبر سليمان هذا سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر قال تتركهما حين تترك الغداة وفي خط الشيخ تركهما حين تترك الغداة ﴿ بيان ﴾ الظاهر من إطلاق الفجر الفجر الثاني ﴿ و بدل ﴾ على المشهور قول أبي الحسن عليه السلام في صحيح علي ابن يقطين يؤخرهما اذا ظهرت الحمرة وغيره من الاخبار ( وعلى قول الكاتب ) قول الرضا عليه السلام في صحيح البزنطي احشوها صلاة الليل وصلهما قبل الفجر ونحوه من الاخبار فهي محمولة على الفضل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز تقديمها بعد صلاة الليل فتعاد استحبابا ﴾ الحكم الاول أعني تقديمها على الفجر الاول تقدم الكلام فيه ( وأما الثاني ) أعني اعادتهما بعده فقد نص عليه في ( الشرايع والبيان والدروس ) ولم يزدني ( التذكرة ) ان نسبه الى الرواية قال وروى استحباب اعادتهما بعد الفجر لو صلاهما قبله ( وفي المدارك ) هذا الحكم ذكره الشيخ وجمع من الاصحاب انتهى ولم أجد ذلك فيما حضرني من كتب الشيخ ولا وجدت

وتقضى فوائت الفرائض في كل وقت ما لم تضيق الحاضرة والنوافل ما لم تدخل الفريضة (متن)

أحدا نقله عنه (وعن المحرر تخصيص الاعداء بما اذا نام بعدها) كما هو ظاهر المعتبر لانه بعد ان ذكر خبر زرارة قل وهو محمول على الاستحباب ﴿يان﴾ استدلوا على ذلك (بقول الباقر عليه السلام) في خبر زرارة اني لاصلي صلوة الليل وأفرغ من صلوتي وأصلي الركعتين فأنام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر فان استيقضت عند الفجر أعدتهما (وقول الصادق عليه السلام) لحاد بن عثمان في الصحيح ر بما صليتها وعلي ليل فان قت ولم يطلع الفجر أعدتهما (ولا يخفى) ان هاتين الروايتين خصوصاً الاولى انما تدلان على استحباب الاعداء لمن صلى هاتين الركعتين وعليه قطعة من الليل اذا نام بعدها ولا يتم الاستدلال بهما على الاستحباب مطلقاً الا أن يقال ان تقديمهما رخصة غلوف الفوات فاذا تمكن من الاتيان بهما في وقتها أتى بهما كمن قدم غسل الجمعة يوم الخميس وتحمل على ذلك أخبار الحشو لكنه خلاف ما عليه الاكثر كما مر (ثم انه) قد يستفاد منها عدم كراهية النوم بعد صلوة الليل وقد قطع جماعة بالكراهة (كالشيخ والمحقق) ثم ان ظاهرهما أيضاً الاعداء وان فصلتا بعد الفجر الاول لانه من الليل وهو خلاف ما في (الشرايع والكتاب والبيان والدروس) الا أن يحمل انفجر في الروايتين على الفجر الاول وعليه لا تنطبق الروايتان على ظاهر هذه الفتاوي فيلحظ ذلك ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وتقضى فوائت الفرائض في كل وقت﴾ (باجماع أهل العلم كما في (المعتبر) وبالإجماع كما في (الخلاص والغنية والتحرير والمتشع) وغيرها وفي المدارك انه لا خلاف فيه بين العلماء ويفهم منهم ان ذلك من دون كراهة (بل في كشف اللثام) الاجماع عليه (وحرما أبو حنيفة) وأصحابه عند طلوع الشمس وعند غروبها ﴿قوله﴾ ما لم يتضيق وقت الحاضرة فلا يجوز القضاء اتفاقاً كما في (التذكرة وجامع المقاصد وكشف اللثام) وقد تقدم فيما استطرده في آخر بحث التيمم من الكلام في المضايقة والمواسعة له نفع في المقام وفي إحدى الروايتين عن (احمد) انه نجب عليه الفاتنة وان خرج وقت الحاضرة وبه قال عطاء والزهرى والليث ومالك ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وتقضى النوافل في كل وقت ما لم تدخل فريضة﴾ عند علمائنا كما في (المعتبر) وهو مذهب الشيخين واتباعها كما في (المدارك) وهو خيرة (المفظة والنهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر وكتب المحقق واكثر كتب المصنف) وهو المنقول عن (الاقتصاد والجل) للشيخ وظاهرهم عدم الانعقاد ونص في (المعتبر) على عدم جواز التنفل قبل المغرب والمشهور بين المتأخرين كما في (الذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان) عدم انعقاد النافلة اذا دخل وقت فريضة (وفي حاشية المدارك) ان الشهرة بالمنع عظيمة وفي (الذكرى والدروس وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وحاشية الفاضل الميسي والمساالك وجمع الفائدة والبرهان والمفاتيح والكفاية) انعقادها لكن في بعضها على كراهة واحتمله في المدارك (وفي الدروس) ان الاشهر انعقاد النافلة ونسبه في (الروض) الى الشهيد وجماعة ولم يرجح فيه شيئاً وقد يظهر ذلك مما نقل عن (المذهب) حيث قال فينبغي أن يصلي الفريضة ثم يقضي النافلة بعد ذلك اذا أراد (وسأتي) في كراهية النوافل المبتدأة بعد العصر والصبح عن التذكرة في العلم بالخلاف عن عدم كراهية التنفل قبل العصر والصبح لمن لم يصلها وهو تطوع في وقت فريضة وقد يفهم ذلك من اجماع الخلاف هناك وشهرة

المتهم القرية من الاجماع فليحظ ذلك البحث في المقام ( وفي الدروس ) جواز التنفل لمن عليه قضاء فريضة لاشتهار انه صلى الله عليه وآله قضى الفجر قبل قضاء الصبح وبه صرح المولي ( الاردبيلي والخراساني ) وهو المنقول عن ( الكاتب ) وقال ( الصدوق ) يجوز تقديم قضاء الفجر على قضاء الغداة استناداً الى صحيح ابن سنان وخبر ابي بصير الصريحيين بذلك وحملها الشيخ في ( التهذيب ) على منتظر الجماعة وهو يعطى المنع من التنفل لمن عليه قضاء فريضة كما صرح بذلك في ( التذكرة ) والمتهم ونهاية الاحكام ) وفي ( حواشي الشهيد في بحث القضاء ) قال سأله هل هنا خلاف أي في عدم جواز النافلة لمن عليه فريضة فقال لا لعموم لا صلوة لمن عليه صلوة انتهى والظاهر ان السائل فخر المحققين لأنه قد صرح جماعة كثيرون في بحث القضاء بأن من تلبس بنافلة ثم ذكر ان عليه فريضة أبطلها واستأنف ويظهر من الكتاب في المقام دعوى الاجماع على ذلك ﴿ بيان ﴾ المستفاد من الاخبار المنع عن مطلق النافلة الراتبة وغيرها بل بعضها صريح في الراتبة كما ذهب الى ذلك جماعة من متأخري المتأخرين وان خالف آخرون ( كالكركي والمليسي والشهيد الثاني ) وعلى الاول فالمراد من وقت الفريضة التي لا تراحمها فيه النافلة الراتبة ما عدا وقت النافلة من الذراع ونحوه وأخبار المنع ( صحيح زراره ) الصريح بذلك وبأنه لا يجوز التطوع بالصوم لمن عليه من شهر رمضان ( وخبره ) أيضاً ( وخبر ) محمد ( وخبر ) ادبهم بن الحر وظاهر ما عدا الاول كعبارة الكتاب وعبارات أكثر الاصحاب المنع من التقديم في وقت الحاضرة وأما الاول ففيه عليه فريضة أو في وقت فريضة وذلك بخلاف الاخبار الآخرة فان ظاهرها كظاهر عبارات الأكثر وقت الحاضرة ( ويدل على المنع ) في الراتبة صحيحاً زراره حيث سأل في أحدهما أبا جعفر عليه السلام عن ركعتي الفجر فقال قبل الفجر لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تطوع اذا دخل عليك وقت الفريضة فابداً بالفريضة وقال في الصحيح الآخر أبو جعفر عليه السلام حيث سألته أيصلي نافلة وعليه فريضة أو في وقت فريضة لا انه لا تصلي نافلة في وقت فريضة الحديث هذا ( ودليل الجواز ) بصد الاصل والأولية كأن يقال اذا أجاز تأخيرها من دون صلوة فمهما أولى ( حسن محمد ) وموثق سماعه وخبر عمار معاً من صحيح ابن سنان وخبر أبي بصير الواردين في تقديم قضاء الفجر وقد سمعت ما في ( الدروس ) من اشتهار ذلك وسمعت ما حكيناه عن صريح ( التذكرة ) من نفي الخلاف في عدم الكراهية وما استظهرناه من اجماع ( الخلاف ) وشهرة ( المنتهى ) التي هي في معنى الاجماع ( وفي صحيح عمر بن يزيد ) انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الراوية التي يروون انه لا ينبغي أن يتطوع في وقت فريضة ما هذا الوقت قال اذا أخذ المقيم في الإقامة وظاهره عدم المنع في غير الوقت الذي شرع فيه المقيم بالإقامة ( وقد يستأنس ) للجواز بصحيح ابن مسكان ومؤمن الطاق الذي يقول فيه اذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين فان كانت العصر فليجعل الركعتين الاوليين نافلة والاخرين فريضة ( فيقال ) ان هذه النافلة اما قضاء أو ابتداء واذا جاز ابتداء النافلة وقت الفريضة فقضائها أولى الا أن نقول أن ذلك لا يدرك فضل الجماعة مع التجنب عن التنفل بعد العصر لكرهاته وعلى كل حال فقد قويت أخبار الجواز على المقاومة فيجمع بالحمل على الفضل وجمع بينهما في المدارك بحمل أخبار المنع على ما اذا كان المقيم شرع في الإقامة استناداً الى صحيح عمر بن يزيد المتقدم وانه جمع لم يقل به أحد نعم يمكن أن يمتنع بالرواية المذكورة بما ذكرنا في توجيهها انتهى المطلب الاول ويلي الثاني في الاحكام

﴿المطلب الثاني﴾ في الأحكام تختص الظهر من أول الزوال بقدر آذانهم تشترك مع العصر (متن)

### ﴿المطلب الثاني في الأحكام﴾

﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿تختص الظهر من أول الزوال بقدر آذانهم﴾ اختصاص الاول بالظهر نقل عليه الاجماع في (الفنية والسراري وظاهر المنتهى والمختار والمدارك) حيث نسب الى علمائنا في الاول واليهم ماعدا الصدوق في الثاني وقال في الثالث ان المعروف من مذهب الاصحاب وهو المشهور كما في (التذكرة وغاية المرام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية والروض) وقال نجيب الدين نقل الاجماع عليه جماعة ونسب (المصنف والشهيد والكركي) وغيرهم الى الصدوق أو ظاهره اشتراك الوقت من الزوال بين الفرضين بل في (الذكرى وجامع المقاصد) الى الصدوقين وهو مذهب (ريعية) من العامة ونقله المرتضى عن الاصحاب في (الناصرة) حيث (قال) يختص أصحابنا بأنهم يقولون اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والمصرح أن الان الظهر قبل العصر (ثم قال) وتحقق ذلك انه اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر بمقدار ما يؤدي أربع ركعات فاذا خرج هذا المقدار اشترك الوقتان ومعنى ذلك انه يصبح ان يؤدي في هذا الوقت المشترك الظهر والمصر بطوله والظهر مقدمة ثم اذا بقي للغروب مقدار أربع ركعات خرج وقت الظهر وخلص للعصر (قال في المختلف) وعلى هذا التفسير الذي ذكره السيد يزول الخلاف ﴿بيان﴾ وردت عدة أخبار صحاح وغيرها اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والمصر (وقد أنكر المجلي) في السراير صحة هذا اللفظ وزعم أن الخلق ينكرونه حيث أن الظهر تختص بقدر أربع ركعات فلا يشترك الوقتان الا بعد قدر ايقاع الظهر فشنع عليه (المحقق والمصنف) قال (في الاعتبار) كأنه ما درى أنه نص من (الأئمة) عليهم السلام أودرى وأقدم وقد رواه (زراره وعبيد والصباح بن سياه ومالك الجيني ويونس) عن العبد الصالح عن أبي عبد الله عليه السلام ومع تحقيق كلامهم بحجب الاعتناء بالتأويل لا الاقدام بالطمأن على أن فضلاء الأصحاب رَوَوْا وأفتوا به . أفترى لم يكن فيهم من يساوي هذا الطاعن في الخلق (ويمكن) أن يتأول ذلك بوجوه (أحدها) أن الحديث تضمن الا أن هذه قبل هذه وذلك يدل على أن المراد بالاشتراك ما بعد وقت الاختصاص (الثاني) أنه لما لم يكن للظهر وقت مقدر بل أي وقت فرضت وقوعها فيه أمكن وقوعها فيما هو أقل منه حتى لو كانت الظهر تسبيحة كهلاة شدة الخوف كانت العصر بعدها ولا نه لو ظن الزوال فسلى ثم دخل الوقت قبل إكمالها بالهظة أمكن وقوع العصر في أول الوقت الا ذلك القدر فلعله الوقت وعدم ضبطه كان التعبير عنه بما ذكر في الرواية ألخص المبارات وأحسنها (الثالث) أن هذا الاطلاق تقيد في رواية داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا زالت الشمس ودخل وقت الظهر فاذا مضى قدر أربع ركعات دخل وقت الظهر والمصر وأخبار الأئمة عليهم السلام وان تعددت في حكم الخبر الواحد انتهى (قال في الذكرى) بعد نقل التأويل الثاني وأنه يطابق مدلول الآية الكريمة في قوله تعالى أقم الصلاة (قلت) المراد من الخبر دخول الثماني ركعات بمنون التوزيع كدخول أربع ركعات الظهر فان محل العصر بالنسبة الى الظهر كالركعة الثانية للظهر بالنسبة الى الركعة الاولى والثالثة بالنسبة الى الثانية والرابعة بالنسبة الى الثالثة وأيضا وقت التشهد والتسليم لم يدخل حين دخول

الى أن يبقى للغروب مقدار آدائها فيختص بالعصر وتختص المغرب من أول الغروب بقدر ثلاث ثم تشارك مع العشاء الى أن يبقى للاتصاف قدر آدائها فيختص بها وأول الوقت أفضل (متن)

وقت تكبيرة الاحرام والقراءة فيرجع الى أن المراد دخول المجموع من حيث هو مجموع ودخول المجموع لا يستلزم دخول الجميع وهذا اطلاق حقيقي لا مجاز فيه (وأما كون الأول للظهر بقدر آدائها) فعليه الاجماع كما في (الفنية) وهو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (المسالك) والمشهور كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرايع) وارشاد الجعفرية وروض الجنان (واطلاق الأداء يشمل المقصورة والتامة كما هو ظاهر الأكر كما في (كشف اللثام) وقد نص على ذلك في (المعتبر) والمتن والتذكرة) بل سمعت ما في (المعتبر والذكرى) من انتباه القصر الى تسبيحة وفي (الجعفرية) وشرحها وفوائد الشرايع وحاشية الارشاد وحاشية الفاضل الميسي والروض والمسالك والروضة (بمقدار آدائها تامة أو مقصورة مستجمة الشرايط فان اقتضى تحصيل الماء أو الستر أو نحوها زمانا طويلا اختصت الظهر بالكل بل قد يظهر منهم الاختصاص وان كان ذلك الزمان أكثر ما بين الزوال والغروب ونسب هذا القول في (كشف اللثام) الى القليل ثم قال وفيه نظر وفي (المبسوط) والخلاف والجل والناصرية والتبصرة والارشاد والتحرير وغاية المرام (تختص بقدر أداء أربع ركعات وفي (السراير) في موضع الاجماع عليه وهو ظاهر (الناصرية) كما سمعت لكنه في السراير في موضع آخر عبر بمقدار آدائها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى أن يبقى للغروب مقدار آدائها ﴾ اجماعا كما في (العينية) وظاهر (المداير) وهو المشهور كما في (فوائد الشرايع) وارشاد الجعفرية والروض وكشف اللثام) وفي (السراير) الى أن يبقى للمغرب مقدار أربع ثم ادعى الاجماع لكنه في مواضع آخر عبر كالكتاب وفي (اللمعة والافقية) يمتد وقت الظهرين الى الغروب كما في خبر عبد بن زرارة واعتذر عنه في (الروضة والمقاصد العلية) بأن المراد امتداد وقت المجموع من حيث هو مجموع وفي (كشف اللثام) وقيل الى أن يبقى للمغرب قدر أداء الصلوتين فيختص نصفه بالطهر (قال) ويؤيده ترتبهما في أصل الشرع (قلت) قال الشهيد في قواعده في الفائدة السادسة في أنه يجب الجزم بمشخصات النية أن للظهر اختصاصا من آخر الوقت بمقدار آدائها اذا لم يبق بعده الا مقدار العصر فلعله أشار في كشف اللثام بقوله قيل الى هذا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فيختص بالعصر ﴾ هذا قد علم حاله مما سلف ويدل على ذلك بعد ما ذكر من الاجماع خبر عبد الله بن مسكان عن الحلبي المضمهر وخبر ابن فرقد المرسى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتختص المغرب من أول الغروب بقدر ثلث ثم تشارك مع العشاء الى أن يبقى للاتصاف قدر آدائها ﴾ قل على هذا الحكم بأطرافه الاجماع في (الفنية) وكذا في (السراير) لكن فيها الى أن يبقى للاتصاف قدر أربع وقد سمعت ما في (المختلف) من أنه كل من قال باشتراك الوقت بعد الزوال بمقدار أداء الظهر بينها وبين العصر الى قبيل الغيبوبة بمقدار أداء العصر قال باشتراك الوقت بين المغرب والعشاء بعد مضي وقت المغرب الى قبل اتصاف الليل بمقدار العشاء والقول بالترقية خرق للاجماع وقد بينا فيما مضى من فرق بين الأمرين هذا (وفي الخلاف) وفي أصحابنا من قال اذا غابت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ومن صرح باشتراك الوقت بين المغرب والعشاء بعد مضي ما يختص به المغرب

الا المغرب والعشاء للمفيض من عرفات فان تأخيرها الى المزدلفة أفضل ولو تربع الليل والعشاء يستحب تأخيرها الى ذهاب الشفق والمتنفل يؤخر بقدر نافلة الظهرين والمستحاضة تؤخر الظهر والمغرب للجمع (ماتن)

من أول الغروب (السيد) في الجمل (والطوسي) في الوسيلة (والحق والمصنف والشهيدان) وغيرهم وهو المنقول عن (جمل الشيخ ومهذب القاضي وجامع ابن سميع) وقد مر بيان المذاهب في انتهاء وقت العشاء فيكون الامتداد والاشتراك على حسب المذاهب في الانتهاء ومر الكلام في انتهاء وقت المغرب وابتداء وقتها وقول (المصنف) قدر ادائها يشمل المقصورة والثامة كما في (جمل السيد والفنية والسراير) في موضع (وكتب المحقق وغيرها) وفي موضع آخر من السراير مقدار أربع وسبأتي للمصنف احتمال بقاء الاشتراك فيمن أدرك قبل انتصاف الليل مقدار أربع واحتمل ذلك أيضاً في (التذكرة ونهاية الأحكام) ونظام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأول الوقت افضل ﴾ اجماعاً كما في (الخلافاً والذكرى) وظاهر (الناصرة) حيث نسبته الى الاصحاب (وكشف الحق) حيث نسبته الى الامامية مع استثناء المتنفل وفي (جامع المقاصد والروض) أن الأخبار به لا تخص وفي (كشف الثام) أنها مستفيضة أو متواترة وفي بعضها النهي عن التأخير وان قوله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون في التأخير عن الاول لا لمدر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الا المغرب والعشاء للمفيض من عرفات ﴾ تقدم الكلام في ذلك ويأتي أيضاً ان شاء الله تعالى في كتاب الحج ﴿ قوله ﴾ والا العشاء فانه يستحب تأخيرها الى ذهاب الشفق) كما صرح جمهور علماؤنا المتأخرين بل كاد يكون اجماعاً منهم بل قيل بوجوبه كما مر وروى عن العمري عن صاحب الزمان عليه الصلوة والسلام ملعون ملعون من أخر العشاء الى أن تشتبك النجوم يمكن حمله على ارادة المغرب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمتنفل يؤخر الظهرين والمستحاضة تؤخر الظهر والمغرب للجمع ﴾ لم يرد حصر الاستثناء فيما ذكره فقد استثنى في (النفلية) خمسة عشر موضعاً وزاد على ذلك الشهيد الثاني في شرحها كما يظهر من الروضة وفي (شرحي الارتاد) ذكر أربعة عشر ونحوه ما في (التفتيح والمهذب والموجز وكشف الالتباس) وغيرها (وعد) منها المحقق الثاني والفاضل المقداد تأخير العصر الى الثلثين وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعد) جماعة منها التأخير لشدة الحر وقبده بعض بما اذا كانت البلاد حارة وصليت في المسجد جماعة وظاهر (الوسيلة) أن التأخير لها رخصة حيث قال وجاز الابراد بالظهر قليلا في بلد شديد الحر لمن أراد أن يصلي جماعة وقال في (الخلافاً) اذا كان الحر شديداً جاز تأخيرها قليلا رخصة واستحسنه (صاحب المدارك) واحتمله (واحتمل ذلك خل) في (نهاية الأحكام) فعلى ذلك لو احتمل الحر وصلى في أول الوقت كان أفضل وعد بعضهم تأخير الظهرين يوم النهم للاستظهار (وفي المنتهى) لو قيل باستحباب تأخير الظهر والمغرب في النهم كان وجهاً واحتمل بعض الوجوب في هذا كما يأتي ان شاء الله تعالى وفي (كشف الثام) بعد أن نقل استثناء تأخير ذي الأعدار لرجاء زوالها ومن عليه القضاء ولشدة الحر والنهم قال وزيدت مواضع يمكن ارجاعها الى المذكورات ﴿ قوله ﴾



ويحرم تأخير الفريضة عن وقتها وتقديمها عليه فتبطل عالماً أو جاهلاً أو ناسياً (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم تأخير الفريضة عن وقتها وتقديمها عليه ﴾ الحكم الأول اجماعي كما في ( جامع المقاصد وروض الجنان ) لكنها تجزئ إذا لم يتمد بها الأداء فان نعمده بها وهو يعلم الخروج بطلت ( وأما الحكم الثاني ) فقد تقدم أن في (المعتبر والمتقى) عليه اجماع أهل العلم كافة والمخالف انما هو ابن عباس والحسن والشعبي ورواية الحلبي مؤولة كما مر والمراد بالوقت وقت الاجزاء والتقييد بالفريضة لتخرج النافلة فانه يجوز تقديمها على بعض الاقوال في بعض الوجوه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فتبطل عالماً أو جاهلاً أو ناسياً ﴾ الكلام يقع في مقامات ( الأول ) في العالم الصامد اذا قدمها على وقتها في ( المذهب البارع ) الاجماع على انها تبطل اذا قدمها على الوقت ولو بالتحريم خاصة وكذا في ( التذكرة ) الاجماع على أنه لا فرق في البطلان بين تقديمه النكل أو البعض وفي ( المختلف ) نفي الخلاف عن ذلك وعبرة ( النهاية ) قد توم الصحة اذا صادف شيئاً من الوقت كما توم ذلك عبارة ( المذهب ) على ما نقل عنه ( قال في النهاية ) من صلى الفرض قبل الوقت عامداً أو ناسياً ثم علم بعد ذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان في الصلوة لم يفرغ منها بعد ثم دخل وقتها فقد أجزأت عنه انتهى وقد تأول كلامه المصنف في ( المختلف ) بأن مقصوده من التفصيل الناسي وحمله جماعة على أن المراد بالعامد الظان لانه عامد أيضاً ( المقام الثاني ) في الجاهل فني ( التذكرة ) الاجماع على بطلان صلوته اذا قدمها أو بعضها وفي ( المختلف عن السيد ) أنه مذهب محصلي اصحابنا وبحققيهم وفي ( المذهب البارع وروض الجنان ) انه مذهب الاكثرية صريح ( الحق والمصنف ) وغيرهم وعن ( التقي ) في الكافي النص على صحة صلوته وفي ( الدروس ) يشكل ان كان جاهل الحكم اذا اقرب الاعادة الا ان يجهل المراعاة ويصادف الوقت بأسره ( وقال في الذكر ) ويمكن نفسه بمره بجاهل دخول الوقت فيصلي لأمانة على دخوله اولاً لأمانة بل لتجوز الدخول وبجاهل اعتبار الوقت في الصلوة وبجاهل حكم الصلوة قبل الوقت فان اريد الاول فهو معنى الظان وان اريد باقي التفسيرات فالاجود البطلان لعدم الدخول الشرعي في الصلوة وتوجه الخطاب على المكلف بالعلم بالتكليف فلا يكون جهله عذراً والا لارتفعت المؤاخذه على الجاهل انتهى ( وفي كشف القناع ) ولو صادف الوقت جميع صلوته فالوجه الاجزاء الا لمن دخل فيها بمجرد التجويز مع علمه بوجوب تحصيل العلم به أو الظن فانه دخول غير مشروع وهو خيرة ( مجمع البرهان والمدارك ) وهذا منهم بناء على ان عبادة الجاهل المطابقة لواقع صحيحة وان لم يكن عالماً بالحكم وقد أطل الاستاذ أيد الله تعالى في الفوائد الحايثيه في بيان فساد هذا القول واقام على ذلك الادلة الواضحة والبراهين القاطعة ( المقام الثالث ) الناسي فني ( التذكرة ) الاجماع على بطلان صلوة الساهي اذا قدمها أو بعضها وعن ( السيد ) انه مذهب المحققين والمحصلين من أصحابنا ( وفي الروض ) انه اشهر وفي ( المبسوط والشرائع والتذكرة والتحرير والتلخيص ونهاية الاحكام والمختلف والارشاد والذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وارشاد الجعفريه وروض الجنان والمدارك ) وغيرها ان الاصح عدم الاجزاء وأن دخل الوقت وهو فيها ( وفي المختلف ) انه نص ( الحسن ) وظاهر ( الكاتب ) وفي ( البيان ) انها تصح ( تجزئ خ ) وهو ظاهر ( النهاية والمذهب ) على ما نقل عنه ونص ( الكافي )



فان ظن الدخول ولا طريق له الى العلم صلى فان صلى وظهر الكذب استأنف ( متن )

فما قل ( وفي الدروس ) أناشي كالعامد الا ان يصادف الوقت انتهى ولله يريد الوقت باسمه فاذا وقعت بتمامها فيه اجزأت كما هو خيرة ( مجمع البرهان والمدارك وكشف اللثام ) خلافا ( لذكرى وجامع المقاصد وحاشية الارشاد ( وهذا ) (١) وان اتفقت بتمامها خارج الوقت لانجزى بلاخلاف كما في جامع المقاصد ( وفيها ) المراد بالناسي ناسي مراعاة الوقت وأطلقه في ( الذكرى ) على من جرت منه الصلوة حال عدم حضور الوقت بالبال ( قال في جامع ) المقاصد ان كان مراده به غير المعنى الاول ففي اطلاق الناسي عليه شيء انتهى ( وفي كشف اللثام ) الناسي لمراعاة الوقت أو لظهور مثلا واختصاص الوقت بها ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( فان ظن الدخول ولا طريق له الى العلم صلى ) ولم يجب عليه التأخير حتى يحصل العلم ذكر ذلك جماعة من الاصحاب من دون قل خلاف وفي الكفاية وحاشية المدارك انه المشهور بين الاصحاب وفي الحاشية أيضا نقل دعوى الاجماع ( وفي الكفاية ) نقل الخلاف عن ( السيد والكتاب ) وغيرهما ( وفي المدارك ) انه اشهر القولين في المسئلة بل قيل انه اجماع ونسب الخلاف فيه وفي ( المفاتيح ) الى ابي علي ( الكتاب ) حيث قال وليس للشاك يوم الغيم ولا غيره ان يصلي الا عند يقينه بالوقت وصلوته مع اليقين في اخر الوقت خير من صلوته مع الشك في أوله ( وقواه في المدارك ) بعد ان تردد فيه كصاحب الكفاية ( وفيها ) في كتاب الصوم عن بعض الاصحاب انه قال لا خلاف بين علمائنا ظاهرا في جواز الافطار عند ظن الغروب اذا لم يكن لظان طريق الى العلم ( قال في الكفاية ) وما ذكره من نفي الخلاف غير واضح فان اكثر عباداتهم خالية عن التصريح بذلك ( وفي التذكرة ) الاحوط للصائم الامساك عن الافطار حتى يتيقن الغروب ولو اجتهد وغلب على ظنه دخول الليل فالاقرب جواز الاكل ( قال في الكفاية ) ظاهر التذكرة وجود الخلاف ( وفي حاشية المدارك ) لا قائل بالفصل بين الصوم والصلوة وابن الجنيدي لم يفرق قطعا ( بيان ) يدل على المشهور ( صحيحة زرارة ) قال قال ابو جعفر عليه السلام وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلوة ومضى صومك وتكف عن الطعام ان كنت اصبت منه شيئا ( ورد ) الاستدلال بها في ( المدارك ) بقصور الدلالة لاحتمال أن يراد بمضي الصوم فساد أو يفرق بين الصلوة والصوم مع عدم انكشاف فساد الظن ( ونحن نقول ) لاختفاء في أن الظاهر من مضي الصوم صحته وقبوله ويؤيده ( قوله ) تكف عن الطعام وعدم الزامه بقضا أو كفارة مع ان النهار مستصحب والمستفاد من ( قوله عليه السلام فان رأيته بعد ذلك ) انه اذا لم يره لم يكن عليه وبمجرد عدم الرؤية لا يجعل ظنه يقينا وحمل الرواية على خصوص حصول الجزم الا أنه تخلف بعيد مع انه أيضا خلاف رأي ابن الجنيدي ( ويدل عليه ) أيضا موثق ابن بكير ورواية اسماعيل ابن جابر والايثار الواردة في جواز التعويل على المؤذنين وعلى ديوك العراق ( ٢ ) وقد عمل بهذه بعضهم كما يأتي ( ويدل عليه ) أيضا رواية اسماعيل ورواية أبي الصباح الكناني وغيرها مضافا الى الاصل والحرج ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( فان صلى وظهر الكذب استأنف ) ان وقت الصلوة بتمامها قبل الوقت اجماعا كما في ( المذهب البارع

(١) كذا في نسخة الاصل ولعل في العبارة سقطا واصلا وهذا الكتاب ( محسن )

(٢) ظهير القرا وخبر الحسين ابن المختار ( منه ق ، ر ه )

ولو دخل الوقت ولما يفرغ اجزأ ولا يجوز التعويل في الوقت على الظن مع امكان العلم (متن)

والروضة وكشف الثام ( وفي المدارك باجماع العلماء وفي ( مجمع البرهان ) لا خلاف فيه ) قوله ( قدس الله تعالى روحه ) ولو دخل الوقت ولما يفرغ اجزأ هذا هو الاظهر في المذهب وبه تنطق الاخبار المتواترة كما في ( السراير ) والاظهر بين الاصحاب كما في ( كشف الرموز ) والمشهور كما في ( التنقيح وجامع المقاصد وتخليص التلخيص والمساك ) ومذهب الاكثر كما في ( غاية المرام والمفاتيح وكشف الثام ) ونسبه الاستاذ في تعليقه على كتاب الرجال الى الاصحاب حيث قال وعمل الاصحاب على خبر اسماعيل في باب دخول الوقت في اثناء الصلوة والمخالف انما هو ( أبو علي ) فيما نقل عنه ( والسيد في رسياته والمصنف في المختلف وأبو العباس في الموجز والصبري في كشفه وصاحب مجمع البرهان والمدرك والمفاتيح ) وقواه في ( كشف الرموز والتنقيح ) وهو مذهب جمهور العامة ( وفي الرسيات ) انه الذي يفتي به المحققون والمحصلون من اصحابنا ( وفي آخر عبارة المختلف ) اسماعيل ابن رباح لا يحضرني حاله فان كان ثقة تعين العمل بغيره والا فلا ( قلت ) الرواية رواها الحمدون الثلاثة بطرق صحيحة الى ابن أبي عمير الذي لا يروي الا عن ثقة كما صرح به الشيخ في العدة مع ان جماعة من المتأخرين يقولون اذا صح الخبر الى ابن أبي عمير فقد صح الى المصنوع ثم ان الشهرة نجبر ما هناك من ضعف ( وفي الاعتبار ) قول الشيخ اوجه بتقدير تسليم الرواية وما ذكره المرفضي أوضح بتقدير اطراحها وظاهره التردد كما هو ظاهر المذهب البارع وغاية المرام والكفاية ) ويحقق الدخول ولو بالتسليم كما في ( التحرير والتنقيح وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية وظاهر الشرائع والنافع ولكن قال المحقق الثاني وجماعة هذا انما يتم على القول بوجوب التسليم ( بيان ) احتج للمشهور بعد خبر اسماعيل ابن رباح بالباء الموحدة بصدق الامتثال لانه مأمور باتباع ظنه فيجزئى خرج ما اذا وقعت الصلوة كلها خارج الوقت بالاجماع والنص وبقي الباقي مع أصل البراءة من وجوب الاعادة ( واحتج للسيد ) بعد ما يظهر من دعوى الاجماع في الرسيات ( بوجوب ) تحصيل يقين الخروج ( و بعدم ) الامتثال للامر بايقاعها في الوقت ( وبعموم ) من صلى في غير وقت فلا صلوة له ( وبالنهي ) عنها قبل الوقت ففسد ( والجواب ) عن الاول انه يحصل اليقين بالبراءة فيما يراه المكلف وقتا خرج منه ما اذا وقت بتامها خارجة وتجدد شغل الذمة بعد الوقت ممنوع وبمثل ذلك يجاب عن الثاني والرابع وعن الثالث بانه ليس في غير وقتها عند المكلف ( وربما ) استدل عليه أيضا بتبعيد الوقت للافعال فانها قد يكون اذا حصرت وقت كلها قبل الوقت فيخرج الوقت عن كونه مضروباً لها ( وفيه ) ان ذلك ممنوع بشهادة الصحة اذا أدرك في الاخر ركة ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( ولا يجوز التعويل على الظن مع امكان العلم ) اجابا كما في ( مجمع البرهان والمفاتيح وكشف الثام ) وفي ( المدارك ) انه مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفا ( بيان ) استدل عليه في ( التذكرة والمنتهى ) بان العلم يؤمن الخطاء والظن لا يؤمنه وترك ما يؤمن معه الخطاء قبيح عقلاً ( قال في المدارك ) هذا ضعيف جدا اذا العقل لا يقضى بقبح التعويل على الظن هنا بل لا يابأه لو قام عليه دليل والاجود الاستدلال عليه باتقاء ما يدل على ثبوت التكليف مع الظن للمتمكن من العلم انتهى ( قلت ) أما ما استجوده من الاستدلال فقد قال الاستاذ أيده الله تعالى فهم منه معنى محصل وأما رده على المصنف في المنتهى فليس في محله اذ لعل مراده ان المولى اذا طلب من عبده أمراً فالامتثال موقوف على الاتيان بذلك الامر على سبيل اليقين لان الامتثال

ولو ضاق الوقت الا عن الطهارة وركعة سبلي واجبا وكان مؤديا للجميع على رأيي ولو اهل  
حينئذ قضي (متن)

هو الاتيان بنفس ماطلب منه لا بما يظن أنه الذي طلبه منه الامع صورة تعذر العلم به فهو قرينة على  
ان المطلوب منه هو مظهره فحيث يتأتى الاتيان بنفس المطلوب لو أتى بما هو ظنه يذمه العقلاء  
ويعمدونه غير مطيع ولا تأمل في ذلك حينئذ ولا سيما بعد ملاحظة الآيات والاخبار الناهية عن العمل  
بغير العلم والناطقة بأنه لا يجوز التعويل عليه ( لكن الشهيد ) في قواعده احتمل في مواضع جواز التعويل  
على الظن مع التمكن من العلم ذكر ذلك في الفائدة السادسة في انه يجب الجزم بمشخصات النية وقطع  
( المحقق الثاني ) بأنه لو شهد بالغروب عدلان ثم بان كذبها فلا شيء على المفطر وان كان ممن لا يجوز  
له التقليد لان شهادتهما حجة شرعية ثم استشكل بانتفاء ما يدل على جواز التعويل على البينة على وجه  
العموم خصوصا في موضع يجب فيه تحصيل اليقين ( قال في الكفاية ) هو حسن الا ان في جعل محل  
البحث مما يجب فيه تحصيل اليقين تأملا لدلالة صحيحة زراره على الاكتفاء بالظن هنا هذا ( وفي  
المعتبر ) اذا سمع الاذان من ثقة يعرف من الاستظهار قلده لقوله عليه السلام المؤذن مؤتمن وواقفه  
على ذلك أبر العباس في ( الموجز ) وفي ( التذكرة ) التعويل على المؤذن الثقة انما هو ( للاعنى ) وهو ظاهر  
( الذكري ) و به قال جماعة من المتأخرين ( قلت ) يدل على مختار التذكرة والذكرى صريح رواية  
علي ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام لا يجزى به الاذان حتى يعلم انه طلع الفجر ( نعم )  
لوفوض افادة اذان الثقة العلم بدخول الوقت كما قد ينفق كثيرا في اذان الثقة الضابط الذي  
يعلم منه الاستظهار في الوقت اذا لم يكن هناك مانع من العلم جاز التعويل عليه قطعا وقطع  
بعض ( وقطعوا خ ل ) بان الاعنى يقلد العدل الدرف وكذا العامي الذي لا يعرف الوقت  
والممنوع من عرفانه بحبس أو غيره ذكر ذلك في ( التذكرة والذكرى ) وغيرها وفي الذكرى لوصلى  
المقلد ( المكاف خ ل ) بالتقليد في الوقت فانكشف الفساد فالأقرب انه كالظن فتحقق أحكامه ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو ضاق الوقت الا عن الطهارة وركعة صلى واجبا ﴾ تقدم الكلام في المسئلة  
في آخر بحث الحبيض مستوفي ونقلنا الاجماع على هذا الحكم هناك من موضعين ونفي الخلاف من  
أهل العلم من موضعين ونفي الخلاف منا من موضع ونقلنا عليه الشهرة أيضا من موضعين ونقلنا عن  
جماعة كثيرين اعتبار سائر الشروط المفقودة ونقلنا خلاف نهاية الاحكام ونقلنا أقوال الاصحاب في  
بيان المراد من الركعة والحاصل اذا هناك والحمد لله كما هو أهله استوفينا الكلام في أطراف المسئلة  
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكان مؤديا للجميع على رأيي ﴾ هذا أيضا تقدم الكلام فيه بما لا مزيد  
عليه ونقلنا فيه الاقوال والاجماع والشهرة ونقلنا أقوال العامة أيضا وذكرنا ما يترتب على الخلاف  
من الفائدة ( ويؤيد ) الاداء أمر الحايض بالصلوة اذا أدركت ركعة وقوله عليه السلام من أدرك  
من الصلوة ركعة فقد أدرك الصلوة تامة وفي لفظ آخر من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت  
( وهذا الخبر ) رواه الشيخ في الخلاف وجماعة من الاصحاب ( ووجه ) الدلالة ان ادراك قضائها  
لا يشترط بادراك ركعة منها فيكون ما يقع فيه باقي الصلوة الخارج وقفا اضطراريا ( وفي كشف الغتام )  
الاولى أن لا ينوي أداء ولا قضاء بل ينوي صلوة ذلك اليوم أو الليل ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو اهل حينئذ قضي ﴾

ولو أدرك قبل الغروب مقدار أربع وجبت العصر خاصة ولو كان مقدار خمس ركعات والطهارة وجب الفرضان وهل الأربع للظهر أو للعصر فيه احتمال (متن)

هذا أيضا تقدم الكلام فيه مستوفي مع نقل الاجماع وهذا ما لم يطرأ المانع في الوقت كالجنون والحيض ونحوهما كما نص على ذلك جماعة وهذا القضاء واجب للاخبار والاجماع حتى على القول بأنها لو ضلت حين ادراك الركعة قضاء أو مركبة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أدرك قبل الغروب مقدار أربع وجبت العصر خاصة ﴾ عندنا وهو مع وضوحه منصوص عن الصادقين عليه السلام كما في ( كشف الثام ) وهو المعروف من المذهب كما في ( المدارك ) لاستحالة التكليف بهما مما في وقت لا يسمي ( وفي المدارك ) ان قلنا بالاشتراك فاللازم هو الاولى لتقدمها والا فالثانية ( وفي انتهى ) على قول بعض أصحابنا من اشتراك الوقتين يكون مدركا للصوتين لو أدرك قبل الغروب أربعاً وهو قول الشافعي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان مقدار خمس ركعات والطهارة وجب الفرضان ﴾ نفي عن ذلك الخلاف في ( الخلاف ) وفي ( التذكرة ) انه الاشهر وعليه ( المحقق والشهيدان والكركي والصيمري والتأخرون ) وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفي في آخر بحث الحيض ونقلنا هناك كلام من يظهر منه الخلاف ( وينبغي ) التنبيه على ( فرع ) وهو ما اذا شرع في الظهر ثم شك فيها بين الثلث والأربع فلو أتى بركعة الاحتياط لم يدرك الركعة للعصر تامة فقد احتمل احتمالات كثيرة وأصحها انه يحتاط ولو فاتت العصر لان الاصح ان الأربع للظهر وقد وجب عليه أن يأتي بجميع واجباتها بل لو قلنا ان الثلث من العصر لكان الواجب ذلك لان الشأن فيه كالشأن فيما اذا قرأ الحمد والسورة ثم شك في قراءتهما قبل أن يركع وعلم انه لو رجع اليهما لم يدرك ركعة العصر تامة فانا لا نظن ان أحدا من علمائنا يقول بأنه يجب عليه قطع الظهر والشروع في العصر ولا فرق بين القراءة والجزء المنسي قبل تجاوز محله وركعة الاحتياط اذ الكل من واجبات صلاة الظهر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهل الأربع للظهر أو للعصر فيه احتمال ﴾ القول بأن مقدار الأربع من الخمس للظهر يحیی على القول بأن الجميع أدائه في المسئلة المتقدمة فيكون مقدار ثلث وقتا اضطراريا للظهر كذا قال في كشف الثام ﴿ فعلى هذا يكون هذا القول هو المجمع عليه والمشهور كما عرفت وبه قطع صاحب المدارك ﴾ قلت ﴿ ومقتضى الاستصحاب انه وقت للظهر ﴾ ( وأيضاً ) لاشك في أنه لا يصح في الحال غير الظهر فيه فكيف يكون وقتا للعصر الا أن يراد من الوقت ما يصح فيه الفعل في الجملة فيكون بهذا المعنى وقتا للظهر والعصر معا ولا مشاحة في الاصطلاح الا انه في الواقع الآن وقت للظهر كما لا يخفى وفي ( المختلف والتذكرة ونهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد ) انها للعصر وهو ظاهر ( البيان بل ) في ( التذكرة ) انه الظاهر عندنا وأحد وجهي الشافعية وهو يفتي على القولين الآخرين ( ووجهه ) بأن مقدار الأربع وقت للعصر مع عدم انضمامه فكذلك معها لاستحالة صيرورة ما ليس بوقت وقتا وضعفه ظاهر هذا ( وفي الذكرى ) ان هذين الوجهين غير مرضيين عندنا كما يأتي نقل عبارتهما برمتها ﴿ بيان ﴾ في العبارة تسامح وذلك لان الأربع التي أحدها انضمام لا يتصور كونها وقتا للعصر لان الركعة الاولى للظهر قطعاً ولا يستقيم أن يريد بها الثلث مع الركعة الاولى تامة ومع الاخبارية أخرى لان مقتضى هذا التركيب كون الأربع التي يأتي فيها الاحتمالان

وتظهر الفائدة في المغرب والعشاء وتترتب الفرائض اليومية اداء وقضاء ( متن )

واحدة الا أن يحمل على أن المراد الاربع من هذا المجموع فيكون المعنى حينئذ وهل الاربع للظهر  
فالمعصر واحدة أم بالمعكس ولا بد في العبارة من تقدير شيء وهو مقدار الاربع من الوقت اذ الاربع  
للظهر قطعا وهو الذي نواه المصلي ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وتظهر الفائدة في المغرب والعشاء )  
اذا أخرهما الى ان لم يبق من الوقت الا مقدار أربع فعلى الاول يصلحها دون الثاني كما ذكر ذلك  
في ( التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح ) والحق انه لا يترتب على احتمال كون الاربع للظهر أو  
المعصر في المسئلة شيء فان كون الاربع للظهر انما احتمل لبقاء مقدار ركعة من وقت الظهر والتلبس  
بها فيه فاحتمل استنباعه مقدار ثلث من وقت المعصر وهنا لم يدرك من وقت المغرب شيئا الا على احتمال  
بقاء الاشتراك كما في ( كنز الفرائد والذكرى والبيان وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد القواعد  
والمدارك وكشف اللثام ) وقال في ( الذكرى ) وقد ذكر بعض العامة وجها بوجود المغرب والعشاء  
بادراك أربع مخرجا من أنه اذا أدرك من الظهرين خمسا تكون الأربع التي وقعت فيها الظهر لها  
لاستثناها بالسبق ووجوب تقديمها عند الجمع ولانه لو لم يدرك سوى ركعة لم يجب الظهر فلما أدرك  
الاربعة مع الركعة وجبت فدل على أن الاربع في مقابلة الظهر ( وعارضوه ) بأن الظهر هنا تابعة  
للمعصر في الوقت والازوم فاذا اقتضى الحال ادراك الصلوتين وجب أن يكون التابع في مقابلة المتبوع والاقول  
في مقابلة التابع فتكون الاربع في مقابلة المعصروتيهم بعض الاصحاب في هذين الوجهين وهما عند التحقيق  
غير مرضين عندنا لان المستقر في المذهب استنباط المعصر بأربع للتميم من آخر الوقت و يلزمه أن  
لا يخرج ذلك الوقت عن الرقبة باعتبار ما فاذا أدرك المكلف خمسا قد أدرك ركعة من آخر وقت  
الظهر فأوجبت الظهر واستتمت ثلاثا من وقت المعصر ( الى أن قال ) حينئذ لا وجه لوجوب المغرب  
بادراك أربع هذا مع النص عن أهل البيت عليهم السلام بانه لو بقي أربع من آخر وقت العشاءين  
اختصت العشاء به وهذا يصلح دليلا على اختصاص المعصر بالاربعة مع النص عليه أيضاً انتهى  
هذا ( وبعبارة كشف اللثام ) يظهر منها خلاف الواقع لانه قال وتظهر الفائدة في المغرب والعشاء اذا  
أخرها الى أن يبقى مقدار أربع فعلى الاول يصلحها دون الثاني وهو نص مرسل ابن فرق ( وفي  
التذكرة ) انه الظاهر عندنا والمنصوص عن الأئمة عليهم السلام انتهى ( والموجود في التذكرة ) بمد  
قل احتمال ان الاربع للظهر أو للمعصر ( ما نصه ) في نسختين الظاهر عندنا ان الاربع في مقابلة  
المعصر لورود النص عن الأئمة عليهم السلام ( ونحوه ما في نهاية الاحكام ) هذا وعلى اقول بالاشتراك  
يحتمل وجوبهما معا كما أشرنا اليه ويحتمل العدم وان بقي الاشتراك بناء على انهما ان صليتا صارت  
العشاء قضاء أو مركبة أو ان بقيت اداء لحزمة التأخير ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وتترتب  
الفرائض اليومية أداء وقضاء ) اما ترتبها في الاداء فهو فتوى العلماء كما في ( المتبر وكشف اللثام )  
ولا خلاف فيه بين علماء الاسلام كما في ( التذكرة والمدارك ) وعليه الاجماع كما في ( نهاية الاحكام  
والتنقيح ) وغيرها ( وأما في القضاء ) فعليه الاجماع كما في ( الخلاف والمتبر والتذكرة والمتنهي والذكرى  
في موضع والتنقيح والمدارك ) ونسبه الى الاصحاب في ( جامع المقاصد ) وكذا في ( الذكرى ) في

فلو ذكر سابقة في أثناء لاحقة عدل مع الأماكن ( متن )

موضع ونفى عنه الخلاف في ( مجمع البرهان ) وهو المشهور كما في ( الدرر ) في موضع آخر ثالث ( والمفاتيح والذخيرة والكفاية ) وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وجماعة من التابعين ولم يوجهه الشافعي ( وفي التذكرة ) ان الترتيب شرط عندنا فلو أدخل به عددا بطلت صلواته وفيها انه لا فرق بين كثرة الصلوة وقتها عند علمائنا ( هذا مع العلم بالسابق ) كما قيده بذلك جماعة وقد ورد به كذلك في عدة من الاخبار وقد حكى في ( الذكرى ) عن بعض الاصحاب ممن صنف في المضايقة والمواسعة القول بعدم وجوب الترتيب وحمل الاخبار وكلام الاصحاب على الاستحباب قال وهو حمل بعيد مردود بما اشتهر بين الجماعة ( قلت ) الجماعة هم الشيخ وابن ادريس وابن أبي المجد وجمهور من تأخر عنهم بل لم أجد مخالفا ولا متوقفا الا صاحب الكفاية فانه قال في كتابه للوقوف فيه طريق وطن في أدلة المشهور في الذخيرة وعلى تقدير تسليمه في الاجماع المستفيض بلاغ ( وأما مع الجهل ) فقد قرب جماعة سقوطه كما سيجي ان شاء الله تعالى ( والمشهور ) كما في ( الروض ) انه لا ترتيب بين الفوائت اليومية وغيرها من الواجبات ولا بين الواجبات أنفسها فلو فاتته خسوف أو كسوف بدأ بأيتهما شاء قال بل ربما ادعى الاجماع عليه ( قلت ) حكى عن ( شرح الارشاد ) لغفر الاسلام دعوى الاجماع وهو الاقرب كما في ( البيان والروضة ) واختاره المصنف في ( التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس وغاية المرام ) وفي ( المذهب البارع ) الاجماع على عدم الترتيب بين الفوائت غير اليومية قل وكذا حواضرها ( وفي الذكرى ) عن بعض مشايخ الوزير السعيد مؤيد الدين الملقبي وجوب الترتيب بين الفوائت اليومية وغيرها وبين تلك الفوائت ونفى عنه الباس في الذكرى واحتمله المصنف في ( التذكرة ونهاية الاحكام ) وفي ( المدارك ) انه أحوط وان كان الاظهر عدم نعيته ( وفي المفاتيح ) فيه وجهان واحتجوا عليه بقوله عليه السلام فليقضها كما فاتته ( وفي كشف اللثام ) ان الخبر ضعيف سنداً ودلالة والاصل العدم ( وفي التحرير ) عدم الترتيب بينها وبين اليومية ( وعن الهادي ) ان الخبر عام فان ثبت اجماع على عدم وجوب الترتيب كان هو الحجة والاقوى الوجوب انتهى ( وفي المذهب البارع ) ان فائتة اليومية مع حاضرة غيرها تؤخر عنها لانها صاحبة الوقت وان ضاق العمر ( الوقت خ ) الا عنها وتام الكلام في مبحث القضاء ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( فلو ذكر سابقة في أثناء لاحقة عدل مع الامكان ) وجوب المدول من الحاضرة الى سابقتها الحاضرة ومن الفائتة الى سابقتها الفائتة مع الامكان فيها اجماعي كما في ( حاشية الارشاد ) المدونة للمحقق الثاني ونسب الاول في المدارك الى المتأخرين وتام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى في مباحث نقل النية وهذان الحكمان فرع القول بوجوب ترتيب الفرائض اليومية اداء وقضاء فالاجامعات المنقذة على ذلك جارية هنا ( وأما المدول ) من الحاضرة الى الفائتة فقد نقل الشيخ في ( الخلاف ) الاجماع على جوازه ذكر ذلك في بحث نقل النية من الحاضرة الى الفائتة ولم يقل ان ذلك واجب وفي موضع آخر من الخلاف نص على انه ينقل من غير نقل اجماع ( وفي الفتن ) الاجماع على لزوم نقل النية من الحاضرة الى الفائتة وقد يدعى ظهور ذلك من السرائر ( وفي التذكرة ) انه يعدل مع الامكان

والاستأنف السابقة ( متن )

واتساع الوقت استحبابا عندنا ووجوبا عند أكثر علمائنا ( وفي المتحى ) لا نعلم خلافا بين أصحابنا في حواز المدول قال ( في كشف اللثام ) بمد حكاية هذا الاجماع لعل الجواز يوجب الوجوب اذا أوجب الترتيب ( وفي كشف اللثام أيضاً ) لولا النصوص والاجماع على انقلابها في الاثناء لم قل به انتهى ووجوب المدول من الحاضرة الى الفاتنة فرع القول بالمضايقة وقد صنعنا في ذلك رسالة استوفينا فيها جميع الاقوال والاجاءات وينا أن القول بالمواسمة مشهور بين المتقدمين وعليه جمهور المتأخرين وسيأتي ان شاء الله تعالى في بحث القضاء نقل الاقوال جميعها ونص ثاني المحققين والشهيدين وغيرها ان المراد بالمدول أن ينوي بقلبه ان هذه الصلوة مجموعها ما مضى منها وما بقي هي السابقة المعينة ولا يتلفظ بلسانه ( وفي المدارك ) بمد أن نسب ذلك الى المتأخرين قل ان باقي مشخصات النية لا يجب التعرض لها ( وفي نهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس ) انه يعدل ولوقبل التسليم ( وفي الروض ) قبل الفراغ انتهى والمراد بالأمكان ان لا يتحقق زيادة ركوع على عدد السابقة على ما قطع به المتأخرون كما في ( المدارك ) وبصرح في ( التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسر والروض والمسالك والمدارك ) ودر بما ظهر من ( المتحى فوات محل المدول بزيادة الواجب مطلقا ) وفي ارشاد الجعفرية لا يشترط التماثل في الجمهور والاختلاف اجماعاً وتزاي المدول يأتي في بحث القضاء ( وأقوال العامة ) في المسئلة مختلفة فقال ( طائوس والحسن والشافعي وأبو نور ) يتم صلوته ويقضي الفاتنة لا غير ( وقال أحمد ) يتم صلوته ويقضي الفاتنة ثم يعيد الصلوة التي كان فيها سواء كان أماما أو مأموماً أو منفرداً وبه قال ( ابن عمر ) وقال ( أبو حنيفة ) يجعل صلوته نفلاً ركعتين ويقضي الفاتنة ثم يصلي صلوة الوقت فلو تم صلوته لم يحسب له ﴿ يان ﴾ روى الصيقل انه سأل ( الصادق عليه السلام ) عن رجل نسي الاولى حتى صلى ركعتين من العصر قال فليجعلها الاولى وليستأنف العصر قال قلت فانه نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر قال فليتم صلوته ثم يقض بعد المغرب قال قلت له جعلت فداك قلت حين نسي الظهر ثم ذكر وهو في العصر يجعلها الاولى ثم يستأنف وقلت لهذا يتم صلوته ثم يقض بعد ( المغرب ) فقال ليس هذا مثل هذا ان العصر ليس بعدها صلوة والعشاء بعدها صلوة وقد تأوله في ( كشف اللثام ) باحتمال كون قوله بعد المغرب بالنصب أي فليتم صلوته التي هي المغرب بعد المدول اليها ثم يقض العشاء بعد المغرب ولذا قال السائل وقلت لهذا يتم صلوته ثم يقض بعد ( المغرب ) والسائل انما سأل عن الوجه في التمييز بالقضاء هنا والاستيناف هناك في العصر فأجاب عليه السلام بان العصر صلوة منفردة لا يتبها صلوة ( قال ) ويجوز ابتناء الخبر على خروج وقت المغرب اذا غاب الشفق وعدم دخول وقت العشاء قبله فاذا شرع في العشاء لم يعدل الى المغرب بناء على عدم وجوب المدول من الحاضرة الى الفاتنة فيكون بمد مضموماً والمغرب منصوباً مفعولاً يقض وكلام السائل قلت لهذا يتم صلوته وقلت بمد المغرب والجواب بيان العلة في استمرار الظهر الى قريب انقضاء وقت العصر دون المغرب الى قريب انقضاء وقت العشاء والحل على ضيق وقت العشاء بعيد جداً هذا مع جهل الصيقل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والا استأنف السابقة ﴾ هذا ذكره الاصحاب قاطعين به ما عدا السيد في ( المدارك ) فانه قال وعندني في هذا الحكم توقف لعدم وضوح مستنده وفي ( المتبر ) ان اتى



ويكره ابتداء التوافل عند طلوع الشمس وعند غروبها (مكن)

بالمصر في الوقت المشترك صحت المصر ويأتي بالظهر لأن الترتيب يسقط مع النسيان وعلى ذلك جميع المسلمين ما عدا زفر فإنه قال لا يسقط الترتيب مع النسيان لأن كلما كان شرطا مع التذكر كان شرطا مع النسيان انتهى كلامه رحمه الله تعالى عليه ( وفي كشف القام ) ألا يمكن المدول لزادة ما ركع فيها على ركعات السابقة أم اللاحقة واستأنف السابقة واغتفرت مخالفة الترتيب نسيانا بالنصوص والاجماع وللاصل والخرج ورفع النسيان الا ان يكون صلى اللاحقة في الوقت المختص بالسابقة ولا يجوز ان ينوي باللاحقة السابقة بعد اتمامها وان تساويا في الركعات فإن الصلوة على ما نويت لا تنقلب الى غيرها بالنية بعد اكملها ولو لم يكن النصوص والاجماع على اقلها في الاثناء لم تقل به ولا أعرف فيه خلافا الا من سأذكره ثم ذكر ان بعض الاصحاب احتمل وقوع المصر عن الظهر اذا لم يتذكر الا بعد الفراغ ثم قال وهو نادر ( قلت ) هذا ظاهر خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام اذا نسيت الظهر حتى صليت المصر فذكرتها وانت في الصلوة أو بعد فراغك فانوها الاولى ثم صلى المصر قائم اربع مكن اربع ونحوه خبر ابن مسكان عن الحلبي وقد حمل الشيخ وغيره خبر زراره على كونه في نية الصلوة او بعد فراغه من النية ( وفي المفاتيح ) احتمل العمل به وقصره على مورده اعنى الظهر والمصر وقال انه صحيح وعلى ظاهر قول الصدوق من عدم الاختصاص لاحاجة الى تاويل الخبرين أو طرحهما ويأتي في بحث القضاء ما له نفع ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( ويكره ابتداء التوافل عند طلوع الشمس وعند غروبها ) اجماعا كما في ( الخلاف والفنية وظاهر التذكرة ) وهو مذهب اهل العلم كما في ( المتهى وجامع المقاصد ) وهو المشهور رواية وفوى كما ( في مجمع البرهان ) والمشهور كما في ( تخلص التلخيص والمدارك والكفاية والمفاتيح ) وهو خيرة ( المبسوط والمصباح وجل السيد والوسيلة والسرير وكتب المحقق والمصنف والشهيدان وابي العباس والصميري والكركي ) وسائر المتأخرين الامن سنذكره وفي الذكرى ان ( الجعفي ) قال وكان يعنى الصادق عليه السلام يكره ان يصلي من طلوع الشمس الى ان ترتفع وبعد المصر حتى تقرب ( وفي الاتصار ) الاجماع على انه محرم في هذين الوقتين ( وفي النا صريات ) لا يجوز عندنا وهو ظاهر ( الملل والمقننه ) حيث عبر فيها ايضا بعدم الجواز وظاهر ( الحسن بن عيسى ) في خصوص طلوع الشمس حيث قال لا نافذة بعد طلوع الشمس الى الزوال واحتمل المصنف في ( التذكرة ونهاية الاحكام ) عدم انعقادها للنهي وقال ( ابو علي ) فيما قل عنه ورد النهي عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن الابتداء بالصلوة عند طلوع الشمس وغروبها ( وفي كشف الرموز ) التحريم مني بالاتفاق وفي ( المختلف ) قول المرتضى بالتحريم ضعيف لمخالفة الاجماع فان قصد به صلوة الضحى فهو حق لانها عندنا بدعة ( وفي الذكرى ) كان عني به صلوة الضحى ( وقال في كشف القام ) لما ورد النهي ولا معارض له كان الظاهر الحرمة ولا نسلم مخالفة الاجماع ولا يمارض النهي استحباب الذكر والقراءة والركوع والسجود لله تعالى مطلقا لجواز حرمة الهيئة المخصوصة بنية الصلوة مع حرمة السجود والركوع نجاه صتم وفيه مكان منصوب فلا يستحبان مطلقا وبالجملة فمضى ان تكون الصلوة في هذه الاوقات كالحج في غير وقته فمن أتى بها بنية الصلوة كانت فاسدة محرمة انتهى وقد صرف اجماع المختلف عن ظاهره ( وقال في المدارك ) يمتنع حمل الاخبار الواردة في ذلك على التقية



## وقيامها الى أن تزول (متن)

لموافقها لمذهب العامة واخبارهم ونقل فيه عن (الصدوق) انه توقف (كالكاشاني) وهو ظاهر (المولى الأردبيلي) قال (الصدوق) وقد روى نهي عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها الى ان قال الا انه روى لي جماعة من مشايخنا عن ابي الحسين محمد بن جعفر الاسدي رضي الله عنه انه ورد عليه فيها ورد في جواب مسأله من محمد بن عثمان العمري واما ما سألت عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها ان كان كما يقول الناس الى اخر ما سنقله عن المعتبر (وفي التهذيب) (ورد هذه الرواية بينها وقال انه رويت في الرخصة (وفي الخلاف) عن بعض الاصحاب جواز ابتداء النوافل في هذه الاوقات (وفي المعتبر) وقال بعض فضلائنا ان كان كما يقول الناس انها تطلع بين قرني الشيطان فما أرغم الشيطان بشئ أفضل من الصلوة فصلها وأرغم الشيطان ويظهر من (القيس والتهذيب) كما عرفت ان هذا الفاضل هو محمد بن عثمان العمري وفي (اكمل الدين واتمام النعمه) انه هذا الخبر ورد على محمد ابن جعفر الاسدي في جواب مسأله الى صاحب الامر صلى الله تعالى عليه وعلي آباءه الطاهرين وعجل الله تعالى فرجه وفي (التهذيب) وغيره ان هذا الخبر لا ينفي الكراهية وانما ينفي الطلوع والغروب بين قرني الشيطان على ما يفهمه الناس مطلقا أو على ما يفهمه من أن الكراهية لاجل ذلك ونقل عن (المفيد) في المدارك وغيرها انه قال في الانكار على العامة في كتابه المسمى (بافضل ولا تفعل) انهم كثيرا ما يخبرون عن النبي صلى الله عليه وآله بغير شيء وبعلة تحريمه وتلك العلة خطأ لا يجوز أن يتكلم بها انبي صلى الله عليه وآله ولا يحرم الله تعالى من قبلها شيئا فمن ذلك ما أجمعوا عليه من النهي في وقتين عند طلوع الشمس حتي يتم طلوعها وعند غروبها قلولا ان علة النهي انها تطلع بين قرني الشيطان وتغرب كذلك لكان ذلك جائزا فاذا كان أول الحديث موصولا بآخره وآخره فاسد فسد الجميع وهذا جهل من قائله والانبياء لا تجهل فلما بطلت هذه الرواية بفساد الحديث ثبت ان التطوع جائز فيهما انتهى { بيان } هذا من المفيد لا يدل على نفي الكراهية وانما يدل على نفي التحريم وكذا كل من عبر بعدم الجواز لعله يريد الكراهية وذلك في عبارة القدماء غير مستنكر هذا وقد عني الطلوع في (المقنعة) بذهاب الحمرة وفي (الذكرى) في الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وآله حتي ترتفع انتهى وفي (روض الجنان والروضة وكشف الالتباس) وغيرهما حتي ترتفع ويتولى سلطانها وزاد في الروضة وتذهب الحمرة وعني الغروب في (المقنعة) أيضا بذهاب الصفرة وعناه في (الذكرى) بذهاب الشفق المشرقي قال ويراد به ميلها الى الغروب وهو الاصفرار حتي يكمل الغروب انتهى وبهذا أعني كمال الغروب عبر بعضهم أيضا وعن (المذهب) ان فيه عند غروب القرص ولعله احتراز به عن الغروب الشرعي الذي يعلم بذهاب الحمرة الشرقية وقد ذكر لهذه العلة أعني طلوع الشمس وغروبها بين قرني الشيطان معاني أربعة (الاول) ان القرن القوة والثنية لتضمينهما (الثاني) ان قرنيه حز به اللذان يبعثهما لا غواء الناس (الثالث) أنه يقوم في وجه الشمس حتي تطلع أو تغرب بين قرنيه مستقبلا لمن يسجد للشمس (الرابع) تمثيل تسويل الشيطان لعبدة الشمس ودعائهم الى مداومة الحق بمداومة ذوات القرون ومما لجنتها بقرونها { قوله } قدس الله تعالى روحه { وقيامها الى أن تزول } اجماعا كما في (الخلاف والفنية) وظاهر (التذكرة) وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في

الا يوم الجمعة وبعد صلوتي الصبح والمصر ( متن )

(المنتهى وجامع المقاصد) ومذهب المظلم كما في ( كشف اللثام ) وهو المشهور رواية وقوى كما في ( مجمع البرهان ) والمشهور كما في ( المدارك والكفاية والمفاتيح ) وفي ( الاتصار ) الاجماع على التحريم كما يظهر ذلك من الناصرة كما عرفت وهو ظاهر ( الحسن والكاتب والصدوق ) في الملل لانه قال باب العلة التي من أجلها لا تجوز الصلوة حين طلوع الشمس وعند غروبها وذكر خبر الحميري الذي تضمن انه اذا اتصف النهار قارنها الشيطان واذا زالت فارقتها وقد سمعت ما في ( كشف الرموز والمختلف ) من الاجماع على خلاف ذلك اكن في ( التذكرة ونهاية الاحكام ) احتمال عدم انعقادها لانه قد سمعت ما في ( المدارك ) من حمل أخبار النعمي على التقيّة وتوقف صاحب ( المفاتيح ) كما هو ظاهر صاحب ( المجمع ) وصاحب ( كشف اللثام ) استظهر الحرمة وصرف اجماع المختلف عن ظاهره وكأنه لم يظفر باجماع كشف الرموز الناص على نفي التحريم ( وكلام المفيد ) المنقول عن كتابه المسي بافضل ولا تفعل وان كان ظاهره الانكار على خصوص ما أجمع عليه العامة من الوقتين الا أنه يجري هنا لان أبا حنيفة ومالكاً منعاً من ابتداء النوافل وقضائها في هذا الوقت لما رووه عن النبي صلى الله عليه وآله من أنه نهى عن الصلوة ودفن الموتى حين يقوم قائم الظهيرة ولمل ذلك لان الشيطان حينئذ يقارنها وان كان لم يصرح به في هذا الخبر وقد صرح به في خبر الحميري من طرقنا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الا يوم الجمعة ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف والفنية ) وظاهر (المنتهى) حيث نسبته الى علمائنا وكأنه لا خلاف فيه كما في ( مجمع البرهان وكشف اللثام ) وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في (المنتهى وجامع المقاصد) والمشهور كما في ( الكفاية ) وفي ( مجمع البرهان ) ليس الاستثناء مقيداً بمشروعية صلوة الجمعة كما يفهم من الرواية وفي ( الاتصار وظاهر النصيرية ) الاجماع على هذا الاستثناء من التحريم في الاول وعدم الجواز في الثاني والخالف في ذلك انما هو أحد وأبو حنيفة حيث منعه مطلقاً يوم الجمعة ووافقنا الشافعي في أحد قوليه والحسن وطاوس والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز واسحاق وقد أطلق جماعة هذا الاستثناء من دون تخصيص ذلك بركتين كما صرح بذلك في ( التذكرة وجامع المقاصد ) لكن قال في التذكرة ان عللنا ذلك بغلبة الناس ومشقة المراقبة وعدم العلم بدخول الوقت جاز أن يتنفل بأكثر من ركعتين والا اقتصرنا على المنقول ( قال في جامع المقاصد ) في الاعتداد بهذا التعليل بعد والذي يقتضيه النظر ان النص ان اقتضى حصر الجواز في ركعتين اقتصر عليهما والا فلا واستثنى الشافعي في أحد قوليه جميع يوم الجمعة لانه روى ان جهنم تسجر في الاوقات الثلاثة في سائر الايام الا يوم الجمعة ﴿ بيان ﴾ روى الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه ( موسى عليه السلام ) قال سألت عن ركعتي الزوال يوم الجمعة قبل الاذان وبعده قال قبل الاذان ( وفي صحيح ابن سنان ) لا صلوة نصف النهار الا يوم الجمعة ( وقال أبو جعفر عليه السلام في خبر أبي بصير صل صلوة جعفر في أي وقت شئت من ليل أو نهار ( وفي الاحتجاج ) للطبرسي ان صاحب الزمان عليه السلام اذ سأله محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن أفضل أوقاتها قال أفضل أوقاتها صدر النهار من يوم الجمعة وفي أي الايام شئت وفي أي وقت صليت من ليل أو نهار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبعد صلوتي الصبح والمصر ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف والفنية ) وظاهر ( التذكرة

الاماله سبب (متن)

وكشف الثام) في موضع منه حيث نسب الي الاصحاب وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في (المتن)  
 وجامع المقاصد) والمشهور رواية وقوى كما في (مجمع الفائدة) والمشهور كما في (المدارك) والمكفاه  
 والمفاتيح) وموضع من (كشف الثام) وظاهر الناصريات) الاجماع على عدم الجواز  
 كما هو ظاهر (الحسن) فيما بعد العصر وقد سمعت ما في (مجمع البرهان والمدارك والمفاتيح) وعرفت  
 ان في (التذكرة ونهاية الاحكام) احتمال عدم انعقادها (وقد روى الصدوق في الخصال) أخباراً  
 كثيرة من طرق العامة تدل على ان النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي ركعتين بعد الفجر وركعتين  
 بعد العصر ثم قال بعد ايراد ذلك مانصه (مرادي) بايراد هذه الاخبار الرد على المخالفين لانهم  
 لا يرون بعد الغدات وبعد العصر صلوة فأحييت أن أبين انهم خالفوا النبي صلى الله عليه وآله ولا  
 زالوا مخالفين له في قوله وفعله انتهى وكلامه هذا يظهر منه انتفاء الكراهة في هذين الموضعين لكنه  
 ليس نصاً في ذلك (وفي الخلاف) الاجماع على ان الكراهة هنا بعد الصلوتين انما تتعلق بفعلها  
 لا بالوقت (وفي المتن) انه مذهب أكثر أهل العلم ونسبه (في كشف الثام) الي الاصحاب وفي  
 (التذكرة) لا نعلم خلافاً بين المانعين في أن النهي عن الصلاة بعد العصر متعلق بفعل الصلوة فمن  
 لم يصلي لم يكره له التنفل وان صلى غيره ولو صلى العصر كره له التنفل وان لم يصل غيره وأما النهي  
 بعد الصبح فكذلك انتهى (قلت) فعلى هذا لو صلى أول الوقت طالت الكراهة وان صلى آخره  
 قصرت (وليعلم) ان الكراهة بعد الصلوتين تستمر الى وقت الطلوع والغروب ولا يرد تداخل  
 الاقسام لان الكراهية في اثنين منها متعلقة بفعل الصلوة وثلاثة للوقت (هذا) وقال أصحاب الرأي  
 النهي متعلق بطلوع الفجر وبه قال ابن المسيب والنخعي وعن احمد روايتان ﴿ قوله ﴾ قدس الله  
 تعالى روحه ﴿ الاماله سبب ﴾ لا كراهة فيما له سبب من الفرائض والنوافل (أما الفرائض) ففيها  
 الاجماع كما في (التحرير) والمنتهى وظاهر الناصريات والتذكرة) وهو ظاهر كل من قلل الاجماع على  
 وجوب فعل الغائبة اذا ذكرها الا أن يتضيق وقت الحاضرة بل قد يظهر دعوى الاجماع في المقام  
 من (الفئة) حيث قيد بالمبتدأة من غير سبب (وفي الذكري) انه المشهور (وفي الخلاف) الاجماع  
 على عدم كراهة قضاء الفريضة بعد طلوع الفجر وبعد العصر (وفي المتن) الاجماع على خصوص  
 عدم كراهة ركعتي الطواف فرضاً ونفلاً (وفيه) أيضاً وفي (التذكرة اجماع) علماء الاسلام على  
 عدم كراهة الصلوة على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح واجماعنا على عدم كراهتها في الاوقات الثلاثة  
 الاخر (وفيه أيضاً) نفي الخلاف بين علمائنا على عدم كراهة صلوة الكسوف في الاوقات الخمسة وقد  
 يظهر منه الاجماع على عدم كراهة المنذورة مطلقاً (وقال فيه أيضاً) ان مذهب أكثر أهل العلم انه اذا  
 تلبس بالصبح وطلعت الشمس أممها وخالف في (الخلاف) فيما نهى عنه لاجل الوقت فقال واما ما نهى  
 عنه لاجل الوقت يعني الاوقات الثلاثة فالايام والبلاد والصلوة فيها سواء الا يوم الجمعة (وفي كشف  
 الحق) ذهب الامامية لي انه لا يحرم قضاء الفرائض في شيء من الاوقات (وفي التهذيب) ان الاخبار  
 بقضاء الفرائض في أي وقت شاء متضافرة وحمل على التقية خبر أبي بصير الناطق بانه لا يقضى المشاء  
 الا بعد طلوع الشمس وذهب شعاعها وحمل عليها أيضاً خبر الحسن بن زياد وخبر ابن سنان (قلت)  
 وكذا يحمل عليها خبر عبد الرحمن بن عبد الله الوارد في كراهة الصلوة على الجنائز حين نصفر

الشمس وحين نطلع وكذا صحيح محمد الوارد في كراهة ركعتي طواف الفريضة عند اصفرار الشمس وعند طلوعها ( وأما النوافل ) فكذلك لا كراهية لاله سبب منها اجماعا في ظاهر ( الناصريات ) حيث قال عندنا وفي ( الذكرى ) ان ذلك هو المشهور وفي ( المدارك ) المشهور ان ماله سبب والنوافل المرتبة لا كراهة فيه ( وفي الخلاف ) الاجماع على عدم البأس والكراهة في ذوات الاسباب من قضاء نافلة أو تحية مسجد أو صلوة زيارة أو صلوة احرام أو طواف فيما كره لاجل الفعل يعني بعد طلوع الفجر و بعد العصر ( وفي المنتهى ) الاجماع على انه تصلى صلوة انطواف في أوقات النهي اذا كان نفلا ( وفي المنتهى أيضا ) الاجماع على عدم كراهة قضاء النوافل الراجعة بعد العصر وهذا الحكم أعني عدم الكراهة فيما له سبب من النوافل خيرة ( المبسوط والاقتصاد ) على ما نقل عنه ( والسرار والشرائع والنافع والمعتبر وكتب المصنف والشهيد والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس والمسالك والروض والروضة والكفاية ) وغيرها وهو ظاهر المنقول عن ( الكاتب ) ونقل ذلك أيضا عن ( القاضي والاصباح ) وهو ظاهر ( الفتن ) وقد سمعت ما في ( الناصرية والخلاف ) ثم انا نقول ان الشهرة هي اقامت أخبار الباب ونزلها على الكراهية فينبغي أن يدور الامر في ذوات الاسباب مدار الشهرة وحيث لا شهرة على الكراهية في المستثنيات بل الشهرة على خلافها نفيناها بالاصل السليم عن المعارض ( وعن الجمع ) انه قال وكان يكره يعني الصادق عليه السلام ان يصلى من طلوع الشمس حتى ترتفع ونصف النهار حتى تزول و بعد العصر حتى تغرب وحين يقوم الامام يوم الجمعة الا لمن عليه قضاء فريضة أو نافلة من يوم الجمعة انتهى وهذا باطلاقة يشمل ذوات الاسباب ( وعن الحسن ) لا نافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال و بعد العصر الى أن تغيب الشمس الا قضاء السنة فانه جازر فيهما والا يوم الجمعة ( وحكم الشيخ في النهاية ) بكراهة صلوة النوافل اداء وقضاء عند طلوع الشمس وغروبها ( قال فيها ) في النهاية بعد ان حكم بفعل صلوة الطواف والاحرام والكسوف والجنائز والصلوة الفائتة على كل حال ما لم يتضيق وقت فريضة حاضرة ( ما نصه ) ومن قائه شيء من صلوة النوافل فليقضها أي وقت شاء من ليل أو نهار ما لم يكن وقت فريضة أو عند طلوع الشمس أو غروبها فانه يكره صلوة النوافل وقضاءها في هذين الوقتين وقد وردت رواية بجواز النوافل في الوقتين اللذين ذكرناهما فن عمل بها لم يكن مخطئا لكن ( الأحرط ما ذكرناه ) وفرق ( المفيد في المقنعة ) بين الاوقات الثلاثة وما بعد الصلوتين قال لا بأس أن يقضي الانسان نوافله بعد صلوة الغداة الى أن تطلع الشمس و بعد صلوة العصر الى أن يتغير لونها بالاصفرار ولا يجوز ابتداء النوافل ولا قضاء شيء منها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها وتقضى فوائت النوافل في كل وقت ما لم يكن وقت فريضة أو عند طلوع الشمس أو عند غروبها ويكره قضاء النوافل عند اصفرار الشمس حتى تغيب ومن حضر بعض المشاهد عند طلوع الشمس وعند غروبها فليز ويؤخر صلوة الزيارة حتى تذهب حمرة الشمس عند طلوعها وصفتها عند غروبها انتهى ( وقال الصدوق في الهداية ) باب الصلوة التي تصلى في الاوقات كلها ان فاتك صلوة فصلها اذا ذكرت و صلاة الكسوف والصلوة على الجنائز وركعتا الاحرام وركعتي الطواف واقصر في ( الفقيه ) على الصلوة الفائتة و صلوة ركعتا الطواف الواجب و صلوة الكسوف والصلوة على الميت وفي ( المصباح والوسيلة ) خمس صلوات تصل على كل حال من فاتته صلوات من الفرائض فليصلها متى ذكرها من ليل أو نهار ما لم يتضيق وقت فريضة حاضرة وكذلك قضاء

النوافل ما لم يدخل وقت فريضة حاضرة وصلوة الكسوف وصلوة الجنائز وصلوة الاحرام وصلوة الطواف ونقل ذلك جميعه عن ( الجمل والعقود والجامع ) وزاد في الاخير تحية المسجد وفي ( الذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان ) عد من ذوات الاسباب صلوة ركعتين عقيب فعل الطهارة عن حدث لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لبلال حدثني بأرجى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دق نعليك بين يدي في الجنة قال ما علمت عملا أرجى عندي من اني لم اتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي وأقره النبي صلى الله تعالى عليه وآله على ذلك ( قال في كشف اللثام ) ليس هذا من النص في شيء لاحتمال الانتظار الى زوال الكراهية ( وقال ) فيه أيضاً ان الاقتصار على ما نص فيه على الجواز في الاوقات المخصوصة أو بالنص على التعميم حسن الا أن يثبت اجماع الناصريين ولم أخفر بالنص الا فيما ذكرت انتهى (١) وقد ذكر ( خبر ابن عمار ) الناص على الخمسة التي في الهداية ( وخبر أبي هارون ) المبيدي الذي رواه الشيخ في الاصباح في ركعتي الغدير وان محلها أي وقت شاء ( وما روي ) عن النبي صلى الله عليه وآله اذا دخل بمكة أحكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ( وفي مجمع البرهان ) الظاهر أما عدم الكراهة مطلقاً لعدم صحة الدليل الخاص أو الكراهة مطلقاً سوى الخمس المذكورة في الخبر ( وقال في كشف اللثام ) أيضاً ولو قيل ان ذوات الاسباب ان كانت المبادرة اليها مطلوبة للشارع كالقضاء والتحية لم يكرهه والا كرهت كان متجهاً انتهى ( قلت ) الصلوات التي لم يطلب الشارع المبادرة اليها كصلوة الاستسقاء وصلوة الحاجة ويوم الغدير والاستخارة ووداع المنزل والدخول بالزوجة على الزوج ان أمهلها ونحو ذلك وفي ( التذكرة وجامع المقاصد ) لو تجرى بذات السبب هذه الاوقات كانت كالابتداء لقوله عليه السلام لا يتجرى أحكم بذات السبب هذه الاوقات وفي ( نهاية الاحكام وجامع المقاصد ) لو تعرض لسبب النافلة في هذه الاوقات كما لو زار مشهداً أو دخل مسجداً لم يكره لصبر ورتها ذات سبب وفي ( جامع المقاصد والروض أيضاً وفوائد القواعد ) لو دخل عليه أحد الاوقات وهو في اثناء نافلة لا سبب لها فانه لا يكره اتمامها وفي الاخير النص على الكراهة في المكس وفي الاولين وفي غيرهما ذكر صلوة الحاجة والاستخارة والشكر في ذوات الاسباب أيضاً ( لكن روى السيد رضی الدين ) ابن طاووس في كتاب الاستخارات عن أحمد بن محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام في الاستخارة بالرقاع فتوقف الى أن تحضر صلوة مفروضة فقم فصل ركعتين كما وصفت لك ثم صل الصلوة المفروضة أو صلها بمد الغرض ما لم يكن الفجر أو العصر فاما الفجر فمليك بالصلوة بعدها الى أن تنبسط الشمس ثم صلها وأما العصر فصلها قبلها ثم ادع الله تعالى بالخيرة (وزيد في التذكرة وغيرها) زيادة صلوة الاستسقاء ( ونص في التذكرة ) على عدم كراهة سجدة الشكر وسجدة التلاوة لأنها ليستا بصلوة ولان لها أسباباً في رواية عمار عن الصادق عليه السلام النهي عن فعل سجود السهو حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها ( قال في الذكرى ) وفيه اشعار بكراهة مطلق السجدة ( قلت ) كانه نظر الى الاولوية والاشتراك في العلة الا ان في العمل بالخبر اشكالا خصوصاً اذا أوجبنا الفورية ومراعاة الاداء والقضاء في سجود السهو ويمكن الحل على التقية وفي ( نهاية الاحكام وجامع المقاصد وروض

(١) الامر كما قال في كشف اللثام ولقد تبعت هذا الباب في الوافي فما وجدت في الاخبار زيادة على ذلك ( منه ق ٤ ره )

ويستحب تعجيل قضاء فائت النافلة فيقضي نافلة النهار ليلا وبالعكس ( متن )

الجنان وفوائد القواعد ) ان المراد بالسبب ما كان سبب شرعيته متقدما على الوقت أو مقارنا له وحاصله ما خصه الشارع بوضع وشرعية خلاف ما يجدته الانسان من مطلق النافلة كما صرح بذلك في الاول والاخير وليس المراد مطلق السبب اذا ما من صلوة الا ولها سبب (١) ( هذا ) والاستثناء في قول المصنف الا ماله سبب متصل ان أراد بابتداء النوافل الشروع فيها والا فنقطع أو مستدرك كما أشار الى ذلك في ( جامع المقاصد وفوائد القواعد وكشف الثام وروض الجنان ) لان كانت عبارة الارشاد كعبارة الكتاب ( وفي فوائد القواعد ) وعلى التقديرين فاستثناء يوم الجمعة منقطع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب تعجيل قضاء فائت النافلة فيقضي نافلة النهار ليلا وبالعكس ﴾ هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في ( جامع المقاصد والمفاتيح ) ومذهب الاكثر كما في ( الذكري والمدارك ) وبذلك صرح في ( المبسوط والنهاية والوسيلة والشرائع ونهاية الاحكام والمختلف والدروس والبيان واللمعة وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروضة والذكرى ) في أول كلامه وهو المنقول عن ( الحسن ابن عيسى ) حيث نقل عنهم عليهم السلام في تفسير قوله تعالى والذين هم على صلواتهم دائمون قال أي يدعون على أداء السنة فان فاتهم بالليل قضوها بالنهار وان فاتهم بالنهار قضوها بالليل وفي ( الخلاف والسرير ) لم ينص على الاستحباب ونقل عن ( الكاتب والمفيد ) في الاركان استحباب المائة فينظر بالبلية الليل والنهارية النهار وتبعها صاحب ( المفاتيح ) ونسبه في ( الروضة ) الى جماعة لكني لم أجدهم للكاتب والمفيد ثالثا من تقدم وفي ( الذكرى ) بعد ان ذكر الاخبار المتضاربة في استحباب التعجيل وخبر اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليها السلام ان فضل قضاء النوافل قضاء صلوة الليل بالليل وصلوة النهار بالنهار قال فيكون وتران في ليلة قال لا قال ولم تأمرني أن أوتر وترين في ليلة فقال عليه السلام أجدهما قضاء ( قال ) أي في ( الذكرى ) والجمع بالافضل والفضيلة اذ عدم انتظار مثل الوقت فيه مسارعة الى الخير ( قال في الروضة ) كلامه هذا يؤذن بافضلية المائة اذ لم يذكر الافضل الا في دليلها وهو رواية اسماعيل واطلق في باقي كتبه استحباب التعجيل والاخبار به كثيرة الا انها خالية عن الافضلية انتهى ( قلت ) حاصل ما أراد الشهيد الثاني من هذا الكلام بيان دليل القولين والمناقشة مع الشهيد بأن العمل بالجمع غير موافق للاطلاق فاخترنا الجمع ينافي اختيار الإطلاق ( وقد يقال ) برد على الروضة ان خبر اسحاق الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يباهي بالعبد يقضي صلوة الليل بالنهار يدل على الافضلية وكذا ما أرسله الحسن عنهم عليهم السلام فتأمل جيدا ( وفي كشف الثام ) بعد ان ذكر خبر اسماعيل الجعفي ونحوه من الاخبار الذي يمكن الاستدلال بها للسكانب والمفيد كخبر زراره وحسن ابن عمار وخبر اسماعيل بن عيسى ( قال ) وليس شي مما سوى خبر اسماعيل الجعفي نصا في الفضل فيجوز ارادة الاباحة فيها لتوهم المخاطب ان لا وترين في

(١) روى علي بن بلال قال كتبت اليه في قضاء النافلة من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ومن بعد العصر الى أن تغيب الشمس فكتب لا يجوز ذلك الا للمقتضي قاما الى غيره فلا فان كان المراد بالمقتضي افاضى وكانت الاشارة بذلك الى فعل النافلة كما يفهم ذلك من التهذيب وافق فتوى الاصحاب وان كان المراد الداعي المرجح لفعل المكروه خالفها ( منه ق ، ر ه )

( فروع ) الاول الصلوة تجب بأول الوقت وجوبا موسما ( متن )

ليلة أو لزوم قضاء نافلة اليوم في يومه ويمكن ان يراد بالاول ان الفضل قضاء صلوة الليل في ليلها وصلوة اليوم في يومها ولا يكون قول السائل فيكون وتران في ليلة سؤالا متفرعا على قضاء صلوة الليل بالليل بل متبدا انتهى ( وحل في التهذيب ) خبر عمار عن الصادق عليه السلام انه سأل عن الرجل ينام عن الفجر حتى تطلع الشمس وهو في سفر كيف يصنع أيجوز له ان يقضي بالنهار قال لا يقضي صلوة نافلة ولا فريضة بالنهار ولا يجوز له ولا يثبت له ولكن يؤخرها فيقضيها بالليل على الشذوذ لما رثته بالقرآن والاخبار ( ويمكن ) ان يكون مخصوصا بالسافر فمضى ان يكون الافضل له التأخير خصوصا اذا لم يتيسر له القضاء نهارا لا على الراحلة أو الدابة أو ماشيا أو لم يمكنه الاتيان الا بأقل الواجب أو مسمى النفل هذا ( وفي الخلاف ) انه يجهر باليلية في النهار ويخفي في النهار بالليل ( بالنهارية في الليل خل ) ونسب الخلاف في ذلك الى بعض العامة ( فروع ستة ) ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( الاول الصلوة تجب بأول الوقت وجوبا موسما ) اجماعا كما في ( الخلاف ) وعندنا كما في ( التذكرة والمختلف ) وعندنا الأكثر كما في ( الذكري ) وهو خيرة ( المبسوط والنهاية والحسن ) وكثير من الاصحاب كما في المعبر وهو الاين في المذهب كما في ( المبسوط ) والمشهور كما في ( كشف القام ) وقد اجمعت الامة على انه لا يستحق أيعقاب ان لم يفعلها في أول الوقت كما في ( العدة ) للشيخ وقد تقدم في أول الفصل الثاني ما له نفع تام في المقام ( وقال المفيد ) في مسألة المواقيت ان أخرها لغير عذر كان عاصيا ويسقط عقابه لو فعلها في بقية الوقت ( وقال أيضا ) ان أخرها ثم اخترم في الوقت قبل ان يؤديها كان مضيا لها وأن بقي حتى يؤديها في آخر الوقت أو فيما بين الاول والاخر عني عن ذنبه ( وظاهره ) انها تجب بأول الوقت وجوبا مضيقا ونسبه الى بعض اصحابنا في ( الخلاف ) ونسبه في ( كشف القام ) الى جماعة من الاشاعرة ومال اليه الشيخ في ( العدة ) ونصره بالاحتياط وان الاخبار اذا تعارضت في جواز التأخير وعدمه رجعت الى ظاهر الامر من الوجوب أول الوقت ( قال قان قيل ) لو كانت الصلوة واجبة في أول الوقت لا غير كان متى لم يفعل فيه استحق العقاب وأجمعت الامة على انه لا يستحق العقاب ان لم يفعلها في أول الوقت ( فان قلتم ) ان اسقط اعقابه ( قيل لكم ) وهذا أيضا باطل لانه يكون اغراء بالبيع لانه اذا علم انه متى لم يفعل الواجب في الاول مع انه يستحق العقاب عليه أسقط عقابه كان ذلك اغراء ( قيل له ) ليس ذلك اغراء لانه انما اعلم اسقاط عقابه اذا بقي الى الثاني وأداها وهو لا يعلم انه يبقى الى الثاني حتى يؤديها فلا يكون مغري بتركها ( وليس ) لهم ان يقولوا فلي هذا لومات عقب الوقت الاول ينبغي ان لا يقطع على انه غير مستحق للعقاب وذلك خلاف الاجماع ان قتلتموه لان هذا الاجماع غير مسلم بل الذي نذهب اليه ان من مات في الثاني مستحق للعقاب وأمره الى الله تعالى ان شاء عني عنه وان شاء عاقبه فادعاء الاجماع في ذلك لا يصح انتهى كلامه قدس الله تعالى روحه ونور ضريحه لكنه في ( التهذيب ) حل كلام ( المفيد ) على تأكيد الاستحباب واجبا التأخير لوما لا عقابا ( قلت ) وعلى ذلك تحمل الاخبار التي استدلت بها الاصحاب للمفيد مع احتمال ان يكون المراد بآخر الوقتين في قوله عليه السلام آخر الوقتين وقت القضاء واحتمال العفو العفو عن مخالفة الاولى مضافا الى ما مر في أول الفصل الثاني من تأويل هذه الاخبار فليراجع على



فلو أخر حتى مضى امكان الأداء ومات لم يكن عاصيا ويقضي الولي ( متن )

انها معارضة باخبار اخر أكثر عددا وأصح سنداً ( ثم ) انا لا نسلم ما ذكره الشيخ في العدة من ان ظاهر الامر المبادرة ( هذا وفي الذكرى ) لو أهمل فالظاهر الانتم مع تذكر الوجوب واشتراكه في جامع المقاصد بان وقت الواجب في الموسع أمر كلي ( وقال اصحاب الرأي ) يجب باخر الوقت الا ان بأخيه وأبا يوسف ومحمد يقولون يجب اذا بقي من الوقت مقدار تكبيرة ( وزفر ) يقول اذا بقي من الوقت مقدار الصلوة ( وقال الكرخي ) انما يتبر قدر التكبيرة في حق المذورين ( واختلفوا ) فيما اذا فعلها في أول الوقت فمنهم من يقول تقع مراعاة ان بقي على صفة التكليف تبيناً الوجوب والا كانت نفلاً ومنهم من يقول تقع نفلاً وتمنع وجوب الفرض وقال الكرخي اذا فعلت وقمت واجبة لان الصلوة يجب آخر الوقت أو بالدخول فيها وتام الكلام في الاصول ( ولا يشترط ) لجواز تأخير العزم على الفعل كما يذهب اليه سيدنا علم الهدى ( يان ) في خرائج الراوندي عن ابراهيم بن موسى القزاز انه عليه السلام خرج يستقبل بعض الطالبين وجاء وقت الصلوة فقال الى قصر هناك فنزل تحت صخرة فقال أذن فقلت تنتظر ليلحق بنا أصحابنا فقال غفر الله لك لا تؤخر صلوة عن أول وقتها الى آخر وقتها من غير حلة عليك أبداً بأول الوقت ( وأرسل علي بن ابراهيم ) في تفسيره عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى عز وجل فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون قال تأخير الصلوة عن أول وقتها لغیر عذر ( وروى الصياشي ) في تفسيره مسنداً عن يونس بن عمار عنه عليه السلام في هذه الآية الكريمة ان يغفلوا ويدع أن يصلي في أول وقتها ( قوله ) قدس الله تعالى سره ﴿ فلو أخر حتى مضى امكان الاداء ومات لم يكن عاصياً ﴾ هذا فرع ما تقدم وينطبق عليه ما تقدم ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ﴿ ويقضي الولي ﴾ عنه على القولين اجماعاً كما في ( الفنية والاصباح ) فما حكى عنه من دون تقييد بما فات لعذر أو لغیره كما اطلق ذلك في ( المنفعة والنهاية والوسيلة والفنية والشرائع والنافع والارشاد والتحرير والتذكيرة والتبصرة والبيان والدروس والممة ) في كتاب الصوم والميراث ( والمذهب البارع وجامع المقاصد وغيرها وهو المشهور كما في صوم ) الدروس ( والمنقول عن ) الحسن والقاضي ( وقد يستدل على ذلك ) باجماع الاتصاف ( علي ) أنه يجب علي الولي الذي هو أكبر ولد الميت أن يصوم عنه ما فاته بغیر عذر ان لم يكن له مال يتصدق به عنه عن كل يوم بمد من طعام انتهى ولا نجد قائلًا بالفصل فتأمل وقد تفهم دعوى الاجماع أو الشهرة من ( المختلف ) كما يأتي نقل عبارته ان شاء الله تعالى وخصه ( السبذ في جمل العلم والشيخ في المبسوط ) بالليل وحكي ذلك في الذكرى عن ( الكاتب وخصه ) ( العجلي ) في السرائر بما فاته في مرض موته قال في ( الذكرى ) وتبعه على ذلك سبطه ( نجيب الدين بجي بن سعيد ) ثم قال انه خال عن المأخذ مع انه اختاره في صلوة الممة ومال اليه الشارح في الروضة لكنهم قالوا في باب الصوم انه لو مات في مرضه ولم يتمكن من القضاء لا يجب ان يقضي عنه وليه ( وفي الخلاف ) الاجماع عليه وقريب منه غيره واختلفوا في استحباب قضاءه والاكثر على الجواز وجماعة على المنع للغير المصرح بذلك لكنه غير صحيح ( ثم ) ان ما أخذ العجلي ظاهر بناء على مذهبه من وجوب المبادرة الى قضاء الفوائت مع قصر وجوبه على الولي على ما فاته لعذر ( وأما سبطه ) فانه كان يقول بالمضايقة ثم عدل عنه فلمله اختار ذلك يوم كان يختار انقول الأول ( نعم ) هذا لا مأخذ له

على مختار الشهيد في اللمعة لانه غير قاتل بالمضايقة فان تمسك بأصل عدم تكليف الولي بما زاد رد  
بانه لا ينهض في مقابلة اطلاق الروايات فلا بد من حمل المرض في كلامه على مطلق المرض فيكون  
على هذا موافقا لجل العلم والمبسوط وقل في الذكرى عن (بغداديات المحقق) المنسوبة الى جمال  
الدين بن حاتم المشعري انه خصه بما فات لعذر كالمرض والسفر والحيض بالنسبة الى الصوم لاماقاته  
عمداً (قال كان شيخنا عميد الدين) قدس الله تعالى روحه لطيفه ينصر هذا القول ولا بأس به  
فان الروايات تحمل على الغالب من الترك وهو انما يكون على هذا الوجه اما تعمده ترك الصلوة فانه  
نادر نعم قد يتفق فعلها لا على الوجه المبرئ للذمة والظاهر انه ملحق بالتعمد للتفريط انتهى وهذا  
خبرة (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) مع عدم الفوات بالنوم في العذر (هذا) ويرد على  
ما استند اليه في الذكرى من أن الغالب في الترك كونه لعذر أن الغالب التأخير اختياراً عن أول  
الوقت (وذهب علم الهدى وابو المكارم) الى أن هذا القضاء ليس وجوبه على التعمين بل يتخير الولي  
بينه وبين الصدقة عن كل ركعتين بعد فان لم يقدر فمن كل أربع فان لم يقدر فمن صلوة النهار بعد  
وعن صلوة الليل بعد وهو المنقول عن (الكاتب والقاضي) في شرح جمل العلم والعمل وقد ادعى  
فيه على ما نقل الاجماع على ذلك كما هو ظاهر (الفنية) أو صريحاً (وفي المختلف) بعد أن نسب  
ذلك الى السيد والكاتب قال وباقي المشهورين من أصحابنا لم يذكروا الصدقة في الفرائض ولولا  
النص لما صرنا اليه في الصوم (وقال في الذكرى) وأما الصدقة فلم نرها في غير النافلة انتهى واختار  
(السيد العميد وشيخنا الشهيد) في باب الاجارة أن للولي الاستتجار سواء أوصى الميت أولاً لان  
المقصود براءة ذمته وهو يحصل بفعل الولي وغيره وهو خيرة صوم (الدروس) كما ستسمع (وليعلم)  
ان المصنف في المختلف فرض المسألة أعني التخيير فيما اذا فاته ذلك في مرضه الذي مات فيه ونسب  
ذلك الى (السيد والكاتب) ثم قال وباقي المشهورين لم يذكروا الصدقة كما عرفت فان نزله على  
ما فرض المسألة فيه كانت هذه الشهرة منقولة على مذهب (العجلي وسبطه) وان لم ننزله على المفروض  
كما هو الظاهر كانت منقولة على المذهب المشهور (ثم) ان الكاتب والسيد لم يصرحا بمرض الموت  
وانما ذكرا مطلق المرض كما مر (وليعلم) انه يقبل قول المريض في وجوب القضاء على الولي على  
الظاهر كما نص عليه في وصايا جامع المقاصد ويجب عليه الايصاء بها وأفراز مال لها أو أعلام الولي  
بأن عليه فوائت ليتأهب لها كما صرح به في وصايا جامع (المقاصد) وقد استوفينا الكلام في ذلك في  
باب الوصايا (بيان) يدل على المشهور بعد عمومات قضاء الولي على الميت (كنز حفيص ومرسل  
ابن عمير) (١) الناطقين بذلك (وعوم) قوله صلى الله عليه وآله (فدين الله أحق أن يقضى) وذلك لانه اذا  
برئ الانسان من حقوق الناس بقضاء غيره فالله أولى بذلك (وقد) تواترت الاخبار ونقل الاجماع  
على وصول الثواب الى الميت من القضاء وغيره وكل قرينة ذهب ثوابها له بل تضافرت الاخبار  
بالتخفيف عن الميت أو التوسيع عليه أو الرضا عنه بعد ان كان مسخوطاً عليه بالصلوة عنه (وكل)  
مادل على استقرارها عليه بذلك مضافاً الى مادل على ان الحائض تقضي اذا أدركت من الوقت  
هذا المقدار وان المسافر يتم اذا سافر بعده فانها يدلان على الاستقرار (وخبر عبد الله بن  
سنان عن الصادق عليه السلام) الصلوة التي دخل وقتها قبل أن يموت الميت يقضي عنه أولى أهله

به وقد قال في (الذكرى) بعد ان أورد هذا الخبر وقال انه ورد بطريقين (مانصه) وليس فيه نفي لما عده الا ان يقال ان قضيته الاصل تقتضي عدم القضاء الا ما وقع الاتفاق عليه والتعمد مؤاخذ بذنبه فلا يناسب مؤاخذة الولي به لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر اخرى) انتهى (وقد يقال) عليه انه ليس من المؤاخذة في شيء وانما هو قضاء لحق الأبوة (نعم) يمكن أن يقال لما تركه الميت عمدا اختياراً عوقب بعدم إيجاب القضاء عنه على وليه (ويجاب) بأنه برئ الذمة لما فاته بمذروا قضاء عنه لأبراء ذمته فانما يناسب ما فاته لغبر عذر (وفي الفتية) بعد ان اختار وجوب القضاء ثم خير بينه وبين الصدقة عنه (قال) كما قال علم الهدى في (الانتصار) في كتاب الصوم (وقوله تعالى) (وأن ليس للانسان الا ماسعى) (وقوله عليه السلام) اذا مات الانسان المؤمن انقطع عمله الا من ثلث لا ينافي ما ذكرناه لانا لا نقول ان الميت يثاب بفعل الولي ولا ان عمله لم ينقطع وانما نقول ان الله تبارك وتعالى تعبد بذلك الولي والثواب له دون الميت ويسمى قضاء عنه من حيث انه حصل عند تفریطه (١) وقال (في كشف اللثام) ان من الثلث التي في الخبر ولدا صالحاً يستغفر له أو يدعو له والقضاء من الاستغفار أو الدعاء وما فعله عنه أخوه المؤمن من سعيه في الايمان وولده وايمان ولده من سعيه ونقل عن (الاصباح) انه قال فيه (لا يقال) كيف يكون فعل الولي تلافياً لما فرط فيه المتوفي وكان متعلقاً في ذمته وايس للانسان الا سعيه وقد انقطع بموته عمله (لانا نقول) ان الله تعالى تعبد الولي له بذلك والثواب له دون الميت وسمي قضاء من حيث حصل عند تفریطه وتمويلنا في ذلك على اجماع الفرق المحقة وطريقة الاحتياط (قات) قد انفقت كلمة الشيخ والسيد على ان ذلك تعبد ولا يصل الى الميت شيء من الثواب وهو خلاف ما دلت عليه الاخبار وانعقد عليه الاجماع كما سمعته واظاهاهم انما تجشموا ذلك اسكاتاً للعامة كما تشير الى ذلك عبارة الانتصار (وليعلم) أن المراد بالولي أكبر ولده المذكور كما هو مذهب الاكثر كما في (الذكرى وكشف الالتباس) وبه صرح جمهور علما في كتاب الميراث في بحث الحبوه وفي كتاب الصوم وفيما نحن فيه بل بعضهم صرح بأن الانثى لا تقضى كالشهيدين في صوم (اللعمه والروضة) وفي صلوة (البيان) قال وفي قضاء غيره من الاولياء وجه قوي وفي صلوة (الدروس) ان ظاهر الروايات الاقرب مطلقاً وهو أحوط ونحوه قال في (الذكرى) وقد يظهر مما أطلق الولي (كالكتاب والسيد وأبي العباس) وغيرهم وفي صوم الدروس الولي عند (الشيخ) أكبر أولاده الذكور لا غير وعند (المفيد) هو فان فقد فأ أكبر أهله الذكور فان قعدوا فالنساء ثم قال وهو ظاهر القدام والخبر المختار انتهى (وفيه نظر) اذ الاخبار على خلاف ذلك (وأما المقضى عنه) فظاهر الاصحاب كما في (الذكرى وكشف الالتباس) انه الرجل لذكورهم اياه في معرض الحبوه وهو المشهور

(١) قد حكى في وصايا التذكرة ان الشافعي قال ان الميت لا تقضى عنه صلوة ولا صيام ولا ينفعه دعاء ولا قراءة قرآن وقال في أحد قوليه أن لا يمحج عنه وأصح القولين عنده أن تدخله النيابة مستنداً الى الآية الشريفة وأجاب بأن الآية دليل لانا علينا وأن استنجاره ووصيه وولده وأخاه المؤمن من سعيه لا ندرجى ولده وعلمه الايمان والقرآن وأما أخوه فانه سعى في صداقته ومحبتة بالاحسان والايمان وأما الايصاء فهو من سعيه واستدل بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان (بخطه قد،ره)

كما في ( الروضة ) وهو خيرة الحلي والكركي والمساك ) وفي ( الدروس والموجز الحاوي ) الاصح القضاء عن المرأة وهو خيرة ( الشيخ ) في الصوم والمصنف في ( المختلف ) وغيره ( والمقداد ) ذكره في باب الصوم وتروى فيه في ( النافع ) وفي ( البيان ) في المرأة والعبد تردداً أحوطه القضاء وفي ( الذكرى ) في بعض الروايات الرجل وفي بعضها الميت كلام المحقق يؤذن بالقضاء عن المرأة ولا بأس به أخذاً بظاهر الروايات ولفظ الرجل للتمثيل لا للتخصيص والاقرب دخول العبد لهذا الظاهر مع امكان عدمه اذ وليه وارثه والعبد لا يورث والزام المولى بالقضاء أبعد ( وفي صوم اللمعة ) يقضى عن المرأة والعبد واختار في ( الذكرى ) ان ليس له أى الولي الاستيجار عنه وهو خيرة الفخر وجوزه في صوم ( الدروس ) وعليه يتفرع تبرع غيره به وفي ( الروضة وكشف اللثام ) ذكر الوجهين من دون ترجيح لمكان تعلّقها بحج واستنابته متممة ومن أن المطلوب القضاء وقضاء الصلوة مما تقبل النيابة ( وصرح جماعة ) بأنه لو أوصى بها سقطت عن الولي ذكره في باب الوصايا وغيره ( والمصنف رحمه الله ) لم يصرح بوجوبها على الولي بل ظاهره الوجوب كما هو ظاهر جماعة ونص على الوجوب في ( المبسوط والفقيه والدروس واللمعة والبيان ) وغيرها وفي ( كشف اللثام ) ان ظاهر القاضي في شرح جمل السيد الاجماع عليه انتهى ( وفيما نقله ) في الذكرى عن بشداديات المحقق التعبير بالازم وهو بمعنى الوجوب ( وفي الذكرى ) لو قلنا بعدم قضاء ما تركه عمداً أو كان الأولى له فان أوصى الميت بفعلها من ماله أنفذ وان ترك فظاهر المتأخرين من الاصحاب عدم وجوب اخراجها من ماله لعدم تعلّق الفرض ( الفرض خل ) بغير البدن خالفنا مع وصية الميت لانقاذ الاجماع عليه بقي ماعدها على أصله و بعض الاصحاب أوجب اخراجها كالحج ( قلت ) ونفي عنه الباس في ( الدروس ) وهو موافق للاعتبار وفي بعض الاخبار ايماء اليه وهو ظاهر وصايا ( النافع والشرايع ) بل ( والمهذب ) للقاضي والفقيه والسراير ) كما بينا ذلك في باب الوصايا ( ثم ) استدل على الاخبار في ( الذكرى ) بظاهر خبر زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان أباك قال لي من أقربها فعلية أن يؤديها الحديث ( وأما صلوة النيابة ( بأجارة عن الميت تبرعا أو بوصيته النافذة فقد حكى عن ابن طاوس انه استدل عليها في البشرى بأخبار نقلها عنه في الذكرى وأضاف إليها روايات أخر لكن ليس فيها التعرض للاستيجار والموافق للاصول حمل المطلق على المقيد ( قال في الذكرى ) بعد نقل الروايات هذه المسئلة أعنى الاستيجار على فعل الصلوة الواجبة بعد الوفاة مبينة على مقدمتين ( احدها ) جواز الصلوة للميت وهذه اجماعية والاخبار الصحيحة ناطقة بها كما تلوناه ( والثانية ) كما جازت الصلوة عن الميت جاز الاستيجار عنه وهذه المقدمة داخلية في عموم الاستيجار على الاعمال المباحة التي يمكن أن تقع للمستأجر عنه ولا يخالف فيها أحد من الامامية ولا غيرهم لان العامة انما منعوا لزعمهم أنه لا يمكن وقوعها للمستأجر عنه أما من يقول بإمكان وقوعها له وهم جميع الامامية فلا يمكن القول بمنع الاستيجار الا أن يخرق الاجماع في احدى المقدمتين انتهى ( ولا يخفى ) ان ما ذكره من الاجماع على جواز الصلوة للميت ان أراد به ما يفعله الولي فسلم بل تجب عليه ان كان مما فاته وان أراد غيره فلا الا مع التبرع تطوعاً سواء كان من اجنبي أو من أحد الوالدين عن الآخر والروايات لا تدل على مزيد من ذلك وما قاله من دخولها في عموم الاستيجار على الاعمال المباحة التي يمكن وقوعها للمستأجر عنه فامكانه في غير التطوع ممنوع كما مر مع أن الاباحة في العبادات غير منصورة بل انما تكون راجحة ولا سيما مع مخاطبته بها

ولو ظن التضيق عصي لوآخر (متن)

في حيوته ومخاطبة وليه بعد وفاته وحـ تكون نيابة عن الحي الذي هو الولي وهي ممتنعة كما صرحوا  
وبه ممن صرح به في خصوص الصوم (ابن ادريس والمصنف في المنتهى) فانهما من من من صحة  
الاستنجار عن الميت في الصوم ومنه يعلم حال الاجماع في المقدمتين بل قد قيل ان المفهوم من  
الروايات انما هو التبرع على وجه التطوع لا بهيشته الوجوب وبعضهم جوز الاجارة كلاجير في الذبح  
الراجع وهو محل النظر ايضا نعم كل راجع اذا خوطب به مع الاذن في الاستنابة يمكن الاجارة  
فيه اذا لم يجد المتبرع والتطوع هنا عند التحقيق لم يرد على وجه الخطاب وانما هو كالاهداء اليه كما  
لا يخفى على من تأمل في تلك الاخبار فالقول بالاستنجار مطلقا لا يخلو من اشكال والعمل بالوصية  
انما هو في المشروع ومشروعية الاستنجار ممنوعة كما عرفت هذا لكن الحكم كانه مما لا ريب فيه  
عندهم (وفي ارشاد الجعفر به) الاجماع عليه وقد حكم به كل من تعرض له (كالشهيدين والمحقق  
الكركي وتلميذه وصاحب الدررة السنية والجواهر المضية) وغيرهم وبعد التأمل يمكن أجراءه على القواعد  
واقترانه من الاخبار وان كان الاصل الاجماع (وطريق) اقترانه من الاخبار انا لا نفهم من  
الوجوب على الولي التعيين بل نقول انه كوجوب النفقة على الرحم لان في جملة من الاخبار في  
الصوم فليقتض عنه أفضل أهل بيته أو من شاء ولعل هذا يجدي فيما نحن فيه ولا يمكن القطع بذلك  
من كلامهم في باب الوصايا لا مكان حمله على فقد الولي (والمراد بالا كبر) من لبس له أكبره وان  
لم يكن له ولد متعددون لاطلاق لفظ الولي في أكثر الاخبار وورد بعضها بأفضل التفضيل لا يقتضي  
التقييد لوقوعه جوابا عن السؤال عن الولين ومحل الوقا ما اذا كان بالغاً عند موته وفي غير البالغ  
عند موته قولان (وفي الذكري) أيضا اشتر بين متأخري الاصحاب قولاً وفعلًا الاحتياط بقضاء  
صلوة يتخيل اشتغالها على خلل بل جميع العبادات الموهوم فيها ذلك وربما تداركوا مالا مدخل للوهم  
في صحته وبطلانه في الحية وبالوصية بعد الوفاة (ثم قال) لم نظفر بنص في ذلك على الخصوص (ثم  
استدل) عليه بظواهر الايات والاخبار الى ان قال ولأن اجماع شيعه عصرنا وما رآه عليه فانهم  
لا يزالون يوصون بقضاء العبادات مع فعلهم أياها ويميدون كثيراً منها اداء وقضاء انتهى (وفي كشف  
الالتباس) ان ما ذكره في الذكرى غير مشروع لانه برئت ذمته بفعلها على الوجه المذكور فالاعادة بعد  
ذلك لا تخلو عن قبيح لانه اما ان يعيدها بنية الوجوب اونية التذب والاول يلزم منه اعتقاد وجوب  
ماليس بواجب والثاني يلزم منه اعتقاد مشروعية ما لم يرد فيه الشرع (ثم قال) وقوله ربما تداركوا مالا  
مدخل للوهم في صحته وبطلانه لم يستند الى قول أحد من العلماء مع ان ذلك شهادة على نفي لانه نفي  
الوهم عن صحة ما تداركوه فالاداء والوصية ونفي الوهم غير معلوم من غير اقرارهم بصحة ما تداركوه  
واقرارهم غير معلوم فالتدارك لا يدل على نفي الوهم بل ربما يدل على حصول الوهم بصحة ما فعلوه  
اولا انتهى كلامه وهو كما ترى (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو ظن التضيق عصي لوآخر ﴾ كما صرح  
به في (المنتهى والتذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد) وعليه الاجماع كما في (المنتهى)  
سواء كان ظنه لهلاك اولظنه قرب انتضاء الوقت لظلمة موهمة ذلك كما في (جامع المقاصد) وان  
ظهر الخلاف وأداها وهو واضح كما في (كشف اللثام) وفي (التذكرة) فان انكشف بطلان ظنه فالوجه  
عدم العصيان (وفي نهاية الاحكام) فان انكشف بطلانه فلا اثم عليه انتهى وهذه تحتل ان يكون المراد

ولو ظن الخروج صارت قضاء فلو كذب ظنه فالآداء باق ( الثاني ) لو خرج وقت نافلة الظهر قبل الاشتغال بدأ بالفريضة ولو تلبس منها بركعة زاحم الفرض وكذا نافلة العصر ( متن )

منها انه لا اثم بالتأخير بعد الانكشاف وعبرة التذكرة ان احتملنا منها ذلك افهمت احتمال العصيان بالتأخير بعد الانكشاف ولا وجه له ( وفي الذكرى ) لا يخرج عن التحريم ببقاء ركعة وان حصل بها لان ذلك بحكم التغليب ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( ولو ظن الخروج صارت قضاء ) كما في ( التذكرة ونهاية الاحكام وجامع المصنف وفوائد القواعد ) وغيرها وفي ( كشف اللثام ) يقوى عند انه ان فعلها من غير تعرض للآداء والقضاء بل اكتفى بالفرض الفلاني من هذا اليوم والليل اجزأ لان التعرض لها انما كان للتمييز وقد حصل به بل هو المتعين اذا تردد في الخروج من غير ظن الا ان يقال اصابة العدم تمنع التردد ( وفي فوائد القواعد ) المراد بالظن هاما يجوز الاعتماد عليه شرعا لا مطلقه ( وفي كشف اللثام ) لا يتأتى هنا استحباب التأخير ولا وجوبه حتي يحصل العلم لوجوب المبادرة هنا لاحتمال بقاء الوقت وان كان مرجوحا ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( فلو كذب ظنه فالآداء باق ) فان لم يكن فعله فعله آداء لقضاء وكأنه اجماعي لانهم انما ينسبون فيه الخلاف الى بعض العامة فان كان فعله بنية القضاء فظهر له البقاء عند خروج الوقت ففي ( المنتهى والتحرير ) انه يعيد ذكر ذلك فيها في مباحث الية واحتمله في ( نهاية الاحكام ) وجعله قريبا في ( الكتاب ) وفي ( التذكرة والدروس والبيان وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد القواعد ) انه لا يعيد وجعله في الكتاب فيما سيأتي ان شاء الله تعالى اقرب واحتمله في ( نهاية الاحكام ) واحتمل في ( الايضاح ) الصحة ان خرج الوقت في اثناء الصلوة بناء على احد الاقوال في الصلوة التي بعضها في الوقت دون البعض ( واما ) اذا ظهر له البقاء والوقت باق ففي ( الدروس وحواشي للشهد وجامع المقاصد وفوائد القواعد ) انه لا يعيد ايضا وفي ( التذكرة والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والبيان ) انه يعيد وتام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى في مباحث النية ( بيان ) وجه عدم الاعادة في هذا انه امثل ما أمر به وهو يقتضي الاجزاء ولانه نوى فرض الوقت لكنه زعم خروجه وهو لا يؤثر ( ووجه ) الاعادة ان الوقت سبب وجوب الصلوة ولم يعلم براءة المهدة منه بما فعله لانه على غير وجهه وانه انكشف فساد ظنه ( ويرد على الاول ) انه اذا كان فعله على غير وجهه يوجب الاعادة والقضاء ايضا ( وعلى الثاني ) ان فساد الظن لا يقتضي فساد ما حكم بصحته ( وعورض ) بفعله قبل الوقت ظانا دخوله ( وجوابه ) الفرق فان دخول الوقت بعد ذلك سبب لشغل القمة فلا يسقط بالفعل السابق بخلاف ما هنا ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( لو خرج وقت نافلة الظهر قبل الاشتغال بدأ بالفريضة ولو تلبس منها بركعة زاحم الفرض وكذا نافلة العصر ) هذا هو المشهور بل المجمع عليه كما في ( مجمع البرهان ) وهو مذهب ( الشيخ واتباعه ) كما في ( المدارك ) وبه صرح في ( النهاية والسرائر ) وكتب المحقق وجملة من كتب المصنف والبيان والذكرى والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميمني والمسالك وروض الجنان والمدارك ) وغيرها والاقرب انها آداء كما في ( الذكرى والبيان ) تنزيلا لها منزلة صلوة واحدة ادرك ركعة واحدة منها واستظهر في ( الدروس وروض الجنان ) اختصاص المزاحمة بغير الجمعة لكثرة الاخبار بضيقتها ( وهل يختص ) بذلك الجمعة أو الصلوة يوم الجمعة احتمالا لان ذكرهما في ( الروض ) قال وبدل على الاول خبر زرارة عن الباقر عليه السلام وظاهر خبر اسماعيل ابن عبد الخالق على الثاني ( وتحقق الركعة ) بنام السجدة الثانية وان لم يرفع رأسه منها كما في ( حاشية المحقق الثاني والفاضل الميمني والمسالك )

ولو ذهب الشفق قبل اكمال نافلة المغرب بدأ بالفرض ولو طلع الفجر وقد صلى اربعا  
زاحم الفرض بصلوة الليل (متن)

والروض ) وقد تقدم تمام الكلام في ذلك ولا تدرك بالركوع كما في جامع المقاصد ويتمها مخففة بالحد  
ونسبيحة واحدة في الركوع والسجود كما صرح جماعة وعن بعض المتأخرين لو تأدى التخفيف بالصلوة  
جالسا أثره وتأمل في ذلك في (المسالك) من اطلاق الامر بالتخفيف ومن الحل على المهود وكون الجلوس  
اختياراً على خلاف الاصل وفي (جامع المقاصد وروض الجنان) انه لو كان ضيق وقت الفضيلة فصل  
الفرض ثم تبين بقاءه فالظاهر ان وقت النافلة باق ﴿بيان﴾ يدل على أصل الحكم خبر عمار الطويل  
وفيه كلام طويل ذكره في الذكرى وكشف اللثام ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو ذهب الشفق قبل  
اكمال نافلة المغرب بدأ بالفرض﴾ ولا يزاحمه بها كما هو المشهور كما في (البيان) وبه صرح في (النهاية والتبريع  
والمعتبر والنافع والمنتهى والتذكرة والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والدروس والجعفرية وارشادها)  
وغيرها وفي (الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرايع والعزية وحاشية الفاضل الميسي والروض والروضه  
والمسالك وجميع البرهان والمدارك) انه ان كان بدأ بركعتين اتما اوليين كاتناً واخرين للنهي عن ابطال  
العمل وظاهر (المجلى) اتمام الأربع بالسروع في ركعة منها وقال في (المدارك) ان هذا أحسن وقال وأولى  
من الجميع الاتيان بالنافلة بعد المغرب حتى اوقعها وعدم اعتبار شيء من ذلك انتهى وقد تقدم نقل  
الاجماع على انتهاء نافلة المغرب بذهاب الشفق ونقل اقوال المخالفين او المائلين الى خلاف ﴿بيان﴾  
استدل على هذا الحكم في (المعتبر والمنتهى) بان النافلة لا تزاحم غير فريضتها (وفي الذكرى) الاعتراض عليهما  
بان وقت العشاء يدخل بالفراغ من المغرب فينبغي ان لا يتطوع بينهما ويورود الاخبار بجواز التطوع  
في اوقات الفرائض اداء وقضاء (ثم قال) الا أن يقال ان ذلك وقت يستحب تاخير العشاء عنه وعند  
ذهاب الشفق يتضيق فعلها فيحمل النص عليه انتهى وتمام الكلام تقدم في موضعين ولعل (المجلى) استند  
فيما ذهب اليه الى أن نوافل المغرب كصلوة واحدة وهو ممنوع او على فضل تاخير العشاء كما يعطيه بعض  
الاخبار ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو طلع الفجر وقد صلى اربعا زاحم الفرض بصلوة الليل﴾  
على ذلك عمل الاصحاب كما في (المنتهى) وهو مذهب الاصحاب لا تعلم فيه مخالفاً كما في (المدارك)  
وكان لا خلاف فيه بينهم كما في (جمع الفائدة والبرهان) وقد يظهر من (المعتبر) دعوى الاجماع عليه  
وفي (شرح الشيخ نجيب الدين وكشف اللثام) انه المشهور ولا فرق بين ان يكون التأخير لضرورة  
او لغيرها كما في (حاشية الميسي والمسالک) وفيها ومن جعلتها الشفع والوتر (واما) خبر يعقوب البراز  
حيث قال قلت له أقوم قبل الفجر بقليل فأصلي أربع ركعات ثم أخوف ان ينفجر الفجر أبدأ بالوتر  
وأتم الركعات فقال لا بل أوتر وأخر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار فقد حمله الشيخ في (التهذيبين  
والشبهه والمحقق الثاني) وغيرهم على الافضل وفي (المنتهى) انه مضر فيترجح عليه مؤثر من السطاق  
(وفي كشف اللثام) انه غير مناف للمشهور فانه عليه السلام اتما أمر فيه بتقديم الوتر ليدركه في الليل  
لتضايف الاخبار بالآثار في الليل كما نطق بان من قام آخر الليل ولم يصل صلوة وخاف ان يفجاءه  
الصبح أوتر والقضاء في صدر النهار أعم من فعلها قبل فريضة الصبح وبعدها فلا اضطرار الى حمله على  
ان الافضل التأخير انتهى (وبعض المتأخرين) طعن فيه بان من رجاله محمد ابن سنان (قلت)



والا بدأ بركعتي الفجر الى ان تظهر الحمرة فيشتغل بالقرض ولو ظن ضيق الوقت خفف القراءة واقتصر على الحمد ولا يجوز تقديم نافلة الزوال عليه الا يوم الجمعة ولا صلوة الليل الا للشارب والمسافر (متن)

المضمر حجة ومحمد بن سنان لم يثبت ضعفه ويعقوب البزاز هو يعقوب بن سالم البزاز الثقة (وهل) يقطع الركعتين لو كان في اثنتاهما ويكملها قضية الاطلاق تقتضي الاول والنهي عن ابطال العمل يقتضي الثاني كما مر الا انه لم يتعرض الاكثر لذلك في المقام وانما تعرض له صاحب الروض وصاحب الجمع من دون ترجيح (قوله) قدس الله تعالى روحه (والا بدأ بركعتي الفجر الى ان تظهر الحمرة فيشتغل بالقرض) اي والا يكن صلى منها اربعا بدأ بركعتي الفجر وهو مذهب علمائنا كما في (المعتبر) والمشهور كما في (الذكرى) وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية) واشهر الروايتين كما في المنتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو ظن ضيق الوقت خفف القراءة واقتصر على الحمد) أما الاقتصار على الحمد في التوافل فلا كلام فيه حتى في السعة كما يأتي ان شاء الله تعالى (وأما في الفرائض) فقد نقل الاجماع في غير موضع على انه يجري المستعجل والمريض قالوا والمراد بالمستعجل من اعجلته حاجة كفرهم بخشى فوته او رفقة يشق اللحاق بهم ونحو ذلك (وهل) يعد ضيق الوقت سببا مسقطا للسورة ظاهر (التذكرة) العدم واحتمل الامرين في (نهاية الاحكام) وقال (المحقق الثاني) وقد يلوح من كلام (صاحب المعتبر) عد الضيق سببا مسقطا للسورة ولم أجد في كلام احد اشارا بذلك ولا في كلامه تصريح به انتهى وتام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا يجوز تقديم نافلة الزوال عليه الا يوم الجمعة) أما عدم جواز تقديم نافلة الزوال في غير الجمعة فقد تقدم الكلام فيه وقد حمل الشيخ في (التهذيب) مرسل ابن ادينه وعلي ابن الحكم وخبري القاسم وعبد الأعلى على من يشتغل عنها في وقتها (واما) الاخبار الواردة في انها كالمدينة فليست بنص في الرتبة وأما استثناء يوم الجمعة فيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا صلوة الليل الا للشارب والمسافر) كما في (المقنعة والنهاية والنافع والشرايع ونهاية الاحكام وارشاد الجعفرية والعزبة والكفاية) وفي (الاخير) انه الاشهر وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وفي (المبسوط والذكرى والبيان واللمعة وجامع المقاصد وفوائد الشرايع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك وجمع البرهان ورسالة صاحب المعالم وشرحها) جواز لكل معذور وفي (الذكرى وجامع المقاصد) انه المشهور ونسبه في (الدروس) الى الرواية وقصر (الحسن) الحكم على المسافر كما نقل عنه (وفي الخلاف) الاجماع على انه يجوز ان يوتر أول الليل في السفر مع خوف الفوت وترك القضاء ولم يجوز (المجلى) التقديم مطلقا وهو المحكي عن رراره ابن أعين وهو خيرة (التذكرة وكذا المنتهى والمختلف) اذا تمكن من القضاء لان ذلك ليس وقتا لها (قال في المنتهى) الا انا صرنا الى التقديم في مواضع تعذر القضاء محافظة على فعل السنن فيسقط من غيرها (والمراد) بصلوة الليل الاحدى عشرة ركعة كما صرح (الشهيد الثاني) وشيخه) ويقصد بنيتها التمهيل ولو نوى الاداء صح وأول وقته بعد صلوة العشاء كما صرح بذلك في المقنعة والمسالك لكن روى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام أن لا صلوة حتى يذهب الثلث الأول من الليل (بيان) خبر سماعة ونحوه مطلق في جواز التقديم وخبر معاوية بن وهب خص فيه جواز

وقضاؤها لها أفضل ( الثالث ) لو عجز عن تحصيل الوقت علماً أو ظناً صلى بالأجتهاد فان طابق فعله الوقت أو تأخر عنه صحح والا فلا الا ان يدخل الوقت قبل فراغه ( الرابع ) لو ظن أنه صلى الظهر فاشتغل بالمصر عدل مع الذكر وان ذكر بعد فراغه صححت المصر وأتى بالظهر اداء ان كان في الوقت المشترك والا صلاحها معا ( م تن )

التقديم بمن يضعف القضاء والخبر الآخر لماوية بن وهب وخبر مرازم وخبر بن زرارة ومحمد يدل على المنع وعدم الجواز وخبر يعقوب الاحمر يدل على جوازه للشاب ( وأما ) الدال على جوازه للمسافر فأخبار كثيرة ( منها ) ما رواه في الذكري من كتاب محمد بن أبي قرة من أن فضل صلوة المسافر أول الليل كفضل صلوة المقيم في الحضر من آخر الليل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقضاؤها لها أفضل ﴾ ولأشابهها اجماعاً كما في ( كشف اللثام وظاهر المدارك والمفاتيح ) وهو المشهور كما في ( الذكري وارشاد الجعفرية ) ﴿ بيان ﴾ يدل عليه خبر عمر بن حفصلة وصحيح مسلم وخبر الحميري في قرب الاسناد ( وقد ) يستدل بكون القضاء أفضل على جواز التقديم الا انه لا نصوصية في ذلك فليلاحظ ﴿ قوله ﴾ قدس تعالى الله روحه ﴿ لو عجز عن تحصيل الوقت علماً أو ظناً صلى بالأجتهاد ﴾ المراد بالظن ما حصل بامارة كورد وصنعة من غير نجشم مشقة الكسب ( والاجتهاد ) هو است فراغ الوسع في تحصيل ظن دخول الوقت بأمانة فالخاصل به ظن مع مشقة الكسب كذا في ( جامع المقاصد ) وحاصله ان الظن الحاصل بالاجتهاد ظن ضعيف لا يمكنه سواء وليس هو شكاً ولا وهماً فقد رجعت هذه المسئلة حينئذ الى قوله فيما مضى وان ظن ولا طريق له الى العلم صلى وتنطبق عليها الاجماع السالفة ويجرى فيها الخلاف المتقدم وقد صرح بالرجوع الى الاجتهاد ( المصنف في جملة من كتبه والمحقق في الشرائع والشهيد في الذكري والبيان والمحقق الثاني وأبو العباس والصميري والمبسي والشهيد الثاني ) وغيرهم لكن كثيراً منهم يمثلون له بالاعتماد على الامارات الحاصلة من الاوراد والصناعات ونحوها ( فليأمل ) في ذلك ( وفي الذكري ) لا يمتد باجتهاد غيره ولو قدر رجحان اجتهاد غيره في نفسه على اجتهاد نفسه أمكن العدول الى الغير لا امتناع العمل بالمرجوح مع وجود الراجح ويمكن التريص لبصير ظنه أقوى من قول الغير وهو قوي بخلاف القلة فان التريص فيها غير موثوق فيه باستفادة الظن فيرجح هناك ظن رجحان غيره بل يمكن وجوب التأخير للمشبهة عليه الوقت مطلقاً حتى يتقن الدخول ولا يكفيه الاجتهاد ولا التقليد لان اليقين أقوى وهو ممكن أما لو كان الصبر لا يحصل منه اليقين فلا اشكال في جواز الاجتهاد والتقليد لانه معرض بالتريص الى خروج الوقت والوجه عدم التريص مطلقاً لان مبنى شروط العبادات وأفعالها على الظن في الاكثر والبقاء غير موثوق به انتهى كلامه رضي الله تعالى عنه ( وفي الفقيه ) قال أبو جعفر عليها السلام لان أصلي بعد ماضى الوقت أحب الي من ان أصلي وأنا في شك من الوقت وقبل ( وقال الصادق عليه السلام ) في خبر عمر بن يزيد ليس لاحد أن يصلي صلوة الا لوقتها ( وفي التذكرة والمنتهى والتحريز ) فان صلى مع الوهم أو الشك لم يجز أو ان وافق الوقت أو تأخر عنه ائتم بالامثال ﴿ قوله ﴾ فان طابق فعله الوقت أو تأخر عنه صحح والا فلا الا ان يدخل الوقت قبل فراغه ﴿ هذا يعلم حاله مما سلف ﴾ ﴿ قوله ﴾ لو ظن انه صلى الظهر فاشتغل بالمصر عدل مع الذكروان ذكر بعد فراغه صححت المصر وأتى بالظهر اداء ان كان في الوقت المشترك والا صلاحها معا ﴿

(الخامس) لو حصل حيض أو جنون أو أنغماء في جميع الوقت سقط الفرض أداء وقضاء (متن)

الى الظهر سواء كان اشتغاله بالمصر في الوقت المختص أو المشترك وقد تقدم الكلام في ذلك كما تقدم الكلام بما لا مزيد عليه في قوله فان ذكر بعد فراغه صحت المصر الى آخره في اول المطلب الثاني (قوله) قدس الله تعالى روحه (لو حصل حيض أو جنون أو أنغماء في جميع الوقت سقط الفرض أداء وقضاء) أما سقوطه كذلك بمحصل الحيض فاجماعي كما في (الخلاف) وغيره (كالعزية) والروض ومجمع البرهان والمفاتيح) مضافا الى ما مر في بحث الحيض بل هو ضروري بل وان در بفعلها كما في (نهاية الاحكام والذكرى والروض والمسالك والروضة) وكذا الحال في النفاس ونقل الاجماع على سقوط الفرض به في المقام في (الروض وشرح الشيخ نجيب الدين ومجمع البرهان والمفاتيح) ودعوى الاجماع على ذلك ظاهرة من (الخلاف) أو صريحة منه بل وان شربت ما يسقط الولد كما في (نهاية الاحكام والذكرى والروض والروضة والمسالك) لان سقوط الصلوة عن الحائض والنفساء عزيمة لا رخصة حتى يفلظ عليهما (وزاد في كشف اللثام) ان ادرار الحيض جائز وأما النفاس فليس مقصودا بالجناية وانما هو تابع للاسقاط (وقال في الذكرى) فان قلت انه منقوض بالصوم مع أمرها بتركه قلت الصوم انما وجب بأمر جديد ونص من خارج على خلاف الاصل انتهى وتمام الكلام في مبحث القضاء (وأما) سقوطه كذلك بالجنون فعليه الاجماع كما في (الخلاف) والتذكرة والعزية وارشاد الجعفرية والروض) بل في (المفاتيح) انه ضروري (وفي كشف اللثام انه مذهب المعظم (وفي نهاية) الاحكام لو ثبت الحاجة فزال عقله فلا قضاء ولو كان عبثا فالقضاء (لكن) قبله في الذكرى بما اذا ظن كون مثله يؤثر ذلك ولو يقول عارف (وفي الذكرى) أيضا أفنى الاصحاب بانه لو زال عقل المكاف بشي من قبله يجب بذلك عليه القضاء لانه مسبب عن فعله انتهى وظاهره الاجماع على ذلك (لكن) نقل عن فخر الاسلام في شرح الارشاد انه اذ علم أن هذا العذاء يورث الجنون كان أكله حراما لكن لا يجب عليه قضاء ما فاتته ونقض عليه بشرب المسكر فان السكر جنون والجنون أقوى أفراد السكر وقد استوفينا الكلام في الجنون بما لا مزيد عليه في كتاب القضاء ونقلنا عليه اجماعات آخر (وأما سقوطه) كذلك بالأنغماء فعليه الاجماع في (الغنية وظاهر الخلاف) أو صريحه وهو المشهور كما في (الذكرى والروض وغاية المرام ومجمع البرهان) ومذهب المعظم في كشف اللثام والاشهر كما في الروضة ومذهب الاكثر كما في شرح الشيخ نجيب الدين والمفاتيح وبه صرح في (المبسوط والنهاية وجل العلم والمراسم والسرير والشرائع والمعتبر والتافع وكتب المصنف وكتب الشهيدين والمحقق الثاني والموجز وشرحه وحاشية الميسي وشرح الجعفرية ومجمع البرهان والكفاية) وغيرها وهو خيرة (الفقهاء) حيث حمل الروايات الدالة على القضاء على التذنب كالشيخ وجاعة من الاصحاب وقد استوفينا الكلام فيه في مبحث القضاء وفي (الذكرى عن المقنع) ان فيه واعلم أن المقنع عليه يقضي جميع ما فاتته من الصلوة وروى انه ليس عليه أن يقضي الا صلوة اليوم الذي أفاق فيه أو الليلة التي أفاق فيها وروى انه يقضي صلوة ثلاثة أيام وروى انه يقضي ما أفاق في وقتها (وقال في الذكرى) أيضا ان الجعفي رحمه الله تعالى في الفاخر أورد الروايات من الجانبين ولم ينجح الى شيء منها فكانه يتوقف (قال) وقال ابن الجنيد والممنى عليه أياما من علة سماوية غير مدخل على نفسه مالم يبيع ادخاله عليها اذا فاق في آخر نهار افاقة يستطيع معها الصلوة قضى صلوته ذلك اليوم وكذا ان أفاق

آخر ليل قضى صلوته تلك الليلة فان لم يكن مستطيعا لذلك كانت افاقته كأغائه اذا لم يقدر على الصلوة بحال من الاحوال التي ذكرناها في صلوته الليل فان كانت افاقته في وقت لا يصلح له الا صلوته واحدة صلى تلك الصلوة فقط انتهى (وظاهره) وجوب قضاء صلوته يومه وأوليته ان وسعها زمان الافاقه والافصلوة واحدة ان وسعها (قال في كشف الغطاء) ويدل الى ما ذهب اليه أبو علي خبر الملا بن فضيل (ثم قال) ويجوز ان يكون الخبر وكلام أبي علي بمعنى فعل صلوته يومه التي أفاق في وقتها اداء فان تركها قضاها انتهى (وفي فوائد الشرائع) بعد ان قال لا يجب القضاء مع الاغشاء اذا استوعب الوقت كالجنون قال وقال المفيد وغيره بوجوب القضاء انتهى ولم نجد أحدا نسب الى المفيد ذلك (وفي الذكرى) انه اذا تم ما يؤدي الى الاغشاء وجب عليه القضاء وبه افق الاصحاب (وظاهره) دعوى الاجماع كما قد تظهر دعواه من (الفتاوى) ونقل (الشيخ نجيب الدين) حكاية الاجماع على ذلك وبه صرح من اتاخرين عبد الشهيد المحقق الثاني وتلميذه الميمني وتلميذه الشهيد الثاني وأبو العباس والصيرفي وغيرهم (وقال في الغنية) من أغنى عليه قبل دخول الوقت لا بسبب أدخله على نفسه بمصيبة اذا لم يفق حتى خرج الوقت لم يجب قضاؤها بدليل الاجماع وبهذا القيد أعني عدم كون السبب منه مع ذكر المصيبة صرح في جمل العلم والسرائر وبدون ذكرها صرح به في (المراسم والاشارة) وهو الظاهر من (المبسوط) واليه أشار في (التحرير) وفي موضع آخر من (المراسم) التصريح بوجوب القضاء اذا كان الاغشاء من قبله وتام الكلام في بحث القضاء (وفرق) المتأخرون بينه وبين شرب ما در من الحيض أو يسقط الولد بأن يسقط الصلوة عن الحائض والنفساء عزيمة لا رخصة الى آخر ما تقدم وفي (الذكرى والمسالك) انه اذا علم ان متناوله يغمى عليه في وقت فتناوله في غيره مما يظن انه لا يغمى عليه فيه لم يعذر تعرضه للزوال ونحوه ما في (نهاية الاحكام) وعن (شرح الارشاد) افخر الاسلام انه اذا علم ان هذا الغذاء يورث الاغشاء كان أكله حراما ولا يجب عليه القضاء كما مر نقل مثل ذلك عنه في الجنون والى ذلك مال المولى الاردبيلي قال وتقييده بعدم علمه بكونه موجبا للاغشاء فيه تأمل لما فيه من تخصيص النصوص العامة بغير دليل وهو تصرف في النص بالاجتهاد انتهى فتأمل (وقال المصنف في نهايته والشهيدان في الذكرى والبيان والروضة والمحقق الثاني وغيرهم انه اذا شرب المسكر غير عالم به أو أكره عليه أو اضطر اليه لحاجة لم يجب عليه القضاء وان حكمه حكم الاغشاء ونسبه (صاحب الكفاية) الى جماعة من الاصحاب ثم قال ودليله غير واضح وقد تبين بذلك المولى الاردبيلي حيث نفى وضوح الدليل مستندا الى انه ليس دليل القضاء كونه حراما قال ولهذا وجب القضاء على النائم والناسي بل الظاهر هو الروايات وفوت ما اعتد به الشارع من العبادات الا أن يقال ليس دليله الا الاجماع وليس هو الا في المحرم فهو محل التأمل للعموم في عبارات الاصحاب معللا بالخبر المذكور فانه يفيد العموم على الظاهر (فتأمل) انتهى (ويريد بالخبر المذكور ما نقل عنه صلى الله عليه وآله من فاتته صلوته فريضة فليقضها كما فاتته (وفي المبسوط والذكرى والمسالك) ان اليوم الخارج عن المادة جدا ملحق بالاغشاء (ثم) ان المولى الاردبيلي جعل القضاء المغمى عليه مطلقا أحوط (بيان) يدل على عدم القضاء في المغمى عليه مطلقا (عشرة أخبار) أو أكثر وفيها الصحيح الصريح والحسن وغيرهما مما اعتضد بالشهرة القرية من الاجماع (بل) الخالف نادر كما عرفت مضافا الى الاجماع المنقول والاخبار الدالة على القضاء مطلقا فيها الصحيح أيضا (كصحيح محمد وصحيح عبد الله

وان خلا أول الوقت عنه بمقدار الطهارة الفريضة كملائم تجدد وجب القضاء مع الإهمال ويستحب لو قصر ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الاداء ولو بلغ الصبي في الاثناء بغير المبطل استأنف ان بقي من الوقت مقدار ركعة (متن)

ابن سنان وصحيح ابن أبي عمير وصحيح منصور بن حازم ( وفيها غير الصحيح ) كخبر أبي كهمس ومرسل ابراهيم بن هاشم ( وقد حملها (الصدوق) في الفقيه (والشيخ) وعامة من تأخر عنه على الاستحباب (فان قلت) ينافي هذا الحل قول الصادق عليه السلام في خبر ابن أبي عمير ان أمر الصلوة شديد (قلت) المبالغة في المندوبات كثيرة جداً (ويمكن الجمع) بطريق آخر بأن يحمل ما دل على القضاء على ما اذا كان الاغناء وصل الى ذهاب العقل أو على ما اذا كان الاغناء مسبباً عن فعل نفسه كما اذا تناول الغذاء المؤدى اليه مع علمه بذلك من غير ضرورة ولا أكره (ويدل) على قضاء يوم الافاقة مكتابة الحجال وصحيح حفص على الصحيح وخبر في قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام وهي محمولة على الاستحباب مع امكان حملها على الصلوة التي آفاق في وقتها كما في عدة أخبار (ويدل على قضاء ثلثة أيام خبر حفص وأبي بصير ومضرة سباعه الموثقة وهي قابلة للحمل على الوجوه السابقة (ويدل) على مذهب الكتاب خبر العلاء وقد سمعت الوجه فيه (فان قلت) قضية الجمع محل المطلق على التقيد والعلم على الخاص وأخبار عدم القضاء عامة أو مطلقة وأخبار القضاء كذلك والأخبار الدالة على القضاء في البعض دون البعض مقيدة أو خاصة فليجمع بين جميع الأخبار بحمل المطلق منها مطلقاً على التقيد (قلت) الجمع فرع التعادل والأخبار المقيدة على اختلافها ليست كأخبار عدم القضاء في الصحة والكثرة والشهرة وغيرها ولا كأخبار القضاء في الصحة والكثرة وأخبار القضاء قد رجعت الى أخبار عدم القضاء فلا منافات فأين تقع الأخبار المفصلة على ما فيها من هذه الأخبار فالواجب طرحها ولما كانت قابلة للتأويل بما عرفت جمعنا بينها وبين تلك لا على سبيل الوجوب (وهذا يندفع تأمل من تأمل في اطلاق الاصحاب حمل الأخبار المخالفة للمشهور على الاستحباب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان خلا أول الوقت عنه بمقدار الطهارة والفريضة كملائم ثم تجدد وجب القضاء مع الإهمال ويستحب لو قصر ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الاداء ﴾ تقدم الكلام في ذلك كله وفيما يتعلق به من الفروع في الفصل الثاني من كتاب الطهارة في أحكام الحيض كما تقدم الكلام في قوله ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الاداء في كتاب الطهارة في الفصل المذكور وفي صدر المطلب الثاني في أحكام الاوقات ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو بلغ الصبي بغير المبطل استأنف ان كان الوقت باقياً يريد ان يبلغ الصبي في أثناء الصلوة بما لا يفسدها كالسنن والابنات وان بعد الفرض فانه يستأنف الصلوة (وهو) مذهب الاكثر كما في (المدارك) وهو حيرة (الخلافاً والشرائع والتذكرة والتحرير والمنتهى والبيان والذكرى والدروس (١) والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وحاشية الميسر والمدارك) هذا اذا بقي من الوقت مقدار الطهارة وركعة كما صرح به بعض هؤلاء وبفهم ذلك من (المنتهى والتحرير) حيث اعتبر وقت الطهارة أيضاً فيمن بلغ بعد الفراغ (لكن) نص في التذكرة فيمن بلغ في الوقت على ان اعتبار الطهارة مقصور على ما اذا لم يكن متطهراً ورده في كشف اللثام بأنه لا وجه له (وقال)

الشيخ في المبسوط اذا بلغ الصبي في أثناء الصلاة بما لا يفسدها ثم وظاهره الوجوب (ومثله) قال في التحرير في موضع آخر منه واحتمله في (نهاية الاحكام) وفي (المعتبر) ذكرهما في المبسوط والخلاف من دون ترجيح وفي (التذكرة) أيضا لو بلغ في أثناء الصلاة بخير المفسد استحسب له أن يتم ويمد بعد ذلك ان كان الوقت متسما انتهى (قلت) قد يحمل كلام (المبسوط) على ذلك (هذا) وظاهر (التذكرة وفوايد الشرايع والمسالك وصريح الذكري) ان الخلاف في المسئلة مبني على ان عبادة الصبي شرعية أو تمريضية (وفي المدارك) ربما بني الخلاف في المسئلة على أن عبادة الصبي شرعية أو تمريضية وهو غير واضح (أما) إعادة الطهارة فتسبب بناءها على ذلك لان الحدث يرتفع بالطهارة المدبوبة انتهى (وقد) تبع بذلك المحقق الثاني حيث قال في جامع المقاصد انه يستأنف سواء قلنا ان افعال الصبي تمريضية ام شرعية أما على الاول فظاهر وأما على الثاني فلأن الصلاة لا تجب قبل البلوغ (١) فلا يجزي ما فعله عما صار واجبا عليه وأما الطهارة فلم يتعرض لها المصنف وينبغي وجوب اعادةها على الاول لوجود الحدث لا على الثاني لانه يرتفع بالطهارة المدبوبة انتهى (وتتقيح البحث) ان يقال ان القائمين بالتدوين قالوا ان التكليف مشروط بالبلوغ ومع انتفائه ينفي المشروط وان احكام الوصم مشروطه أيضا بالتكليف فلم لا يصح ان توصف هذه العبادات بالصحة لأنها لم توافق الشريعة لأنها لم تتعلق بها خطاب شرعي ولا وضعي (ومما) يدل على ان الحكم الوضعي مشروط بالتكليف ان بعض الأصوليين زاد قيد الوضع في تعريف الحكم الشرعي والآخرين وان لم يقيدوا به امكن نصوا على عوده اليه وصرحوا بانه لا معنى للسببية الايجاب الفعل عنده (وذهب جماعة) منهم الشهيد الثاني الى ان احكام الوضع غير مشروطه بالتكليف ومن ثم حكموا بضمان الصبي والمحنون ما اتلفاه من المال وبوجوب الوضوء من الحدث الا صغر الواقع قبل التكليف لو حضر وقت عبادة مشروطة به بعده فأبدلوا في التعريف المكلفين بالعباد لكن الاشهر الاظهر اعتبار القيد (وبجواب) عما استدلوا به بان المكلف باداء المصوم هو الولي كجناية البهائم والوضوء يجب في وقت التكليف لفقده لا للحدث السابق عليه (وقد يقال) ان المتوقف على البلوغ انما هو التكليف بالواجب والمحرم وأما التكليف بالمندوب وما في معناه فلا مانع منه عقلا ولا شرعا (ويرشد) الى ذلك ان المشهور ان عبادة الصبي شرعية ولا وجه له يبيّن عليه الا ما ذكرناه فيكون الاكثرون قائلين بان التكليف بالمندوب غير متوقف على البلوغ فصح لنا ان نقول انها صحيحة وانها شرعية وأما اذا قلنا انها تمريضية فانها لا توصف بصحة ولا فساد والشهيد الثاني قال انها تمريضية وانما توصف بالصحة بناء على ما يذهب اليه من ان خطاب الوضع غير متوقف على التكليف وقد عرفت الحال فيه ومعنى كونها صحيحة انه يثاب عليها وانه ينوي التدب كما يأتي قريبا وأما انها تجزي عن الواجب لحل شك وتأمل والاصل عدم فاتجه ما في جامع المقاصد والمدارك وتام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى قريبا والمشهور المعروف ان عبادة المميز صحيحة شرعية والتعريف المشهور تعريف للحكم المتعلق بافعال المكلفين لا تعريف (١) ان لم تجب عليه فقد أمر بهما والامر للاجزاء كما اذا آمنها ثم بلغ وكيف كان فقد دخل فيها دخولا شرعيا فما ابطالها وليس البلوغ من المبطلات وهو قول الشيخ في المبسوط والفاضل في التحرير وصاحب الوصلة اذا بلغ الصبي نصف النهار ولم يفطر صام واجبا فان ان الوجه في بناء الخلاف ما ذكره الفاضل والشهيدان وقول الاكثرين على التمرين (منه ق، ره)

## والا اتم ندبا ( متن )

لمطلق الحكم فليتأمل في ذلك أو يقال كما قال بعضهم بان قولهم أو الوضع معطوف على لفظة الجلالة فيصير التقدير خطاب الله أو خطاب الوضع فلا يبقى اشكال ﴿ بيان ﴾ الحل على من بلغ في الحج قبل الموقف قياس مع التارق من النص والاجماع والخرج ولا تفرد كل من الافعال في الحج ولذا يجب انفراده بنية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والا اتم ندبا ﴾ اي وان لا يبق من الوقت مقدار ركعة اتم ندبا كما صرح به في كثير من الكتب المتقدمة ( وفي جامع المقاصد ) يشكل ذلك على القول بان افعال الصبي تمرينه وليست شرعية فلا توصف بالصحة فكيف يستحب الا كمال ( ويمكن الجواب ) بان صورة الصلوة كافية في صيانتها عن الابطال مضافا الى الاستصحاب وعدم تحق النافل لضيق الوقت ( ثم قال ) فان قلت اذا اقتضت غير مندوبه بناء على التمرين فكيف يتم مندوبه قلت المانع من نديتها حينئذ عدم تكليفه وقد زال ببلوغه وصار التمرين ممتعا فاتمامها لا يكون الا مستحبا انتهى ونحوه ما في المسالك ( وفي كشف اللثام ) يتم ندبا كما كان عليه الا كمال تمرينا لو لم يبلغ لانه صار اكل فصار بالا كل أولى انتهى والصبي كالصبي كما صرح به جماعة ويسيجي تمام الكلام فيها في البحث الثاني في ستر العورة ( ولستطرد الكلام ) في عبادة الصبي فنقول اختلف الناس في عبادته هل هي صحيحة شرعية أو صورة تمرينية بمعنى انها ليست صحيحة ولا شرعية وقيل انها صحيحة شرعية وقبل الخوض في المسئلة لابد من بيان امور ( الاول ) ان الخلاف في جميع عباداته كما هو ظاهر الا كثر وصريح ( المنتهى ) في بحث الجمعة ( والذكرى وفوائد الشرائع وصوم المالك ) وكاد يكون صريح ( السراير ) وصريحها ( الثاني ) انه يحمل على العبادة استحبابا كافي ( النهاية والنافع والتحرير ) في بحث الصوم ( والسراير والتذكرة ) في موضعين ( والكتاب ) فيما يأتي ( وكشف الالتباس والروض ) في لس القرآن وعن الاستحباب يفصح قول الاكثر ان يشدد عليه لسبع كما يأتي وقد يظهر من ( المقنعة ) الوجوب حيث قال ويؤخذ بالصيام اذا بلغ الحلم او قدر على صيام ثلثة ايام متابعات قبل ان يبلغ الحلم وهو صريح نهاية ( الاحكام ) حيث قال ويجب على الآباء والامهات تعليمهم الطهارة والصلوة بعد السبع والضرب على تركها بعد المشر كذا نقل عنها في كشف الالتباس والذي وجدته فيها في كتاب الصلوة كان على اية ان يملأ الى آخره ( وفي المختار ) يحرم على الولي تمكين الصبي من لبس الحرير ثم نقل عن جابر انهم كانوا ينزعونه عن الصبيان ثم قال والاشبه الكراهية ( وفيه ايضا ) يمنع من مس الكتابه اما هو فلا يتوجه اليه نهى ( الثالث ) قد صرح كثير باشتراط التمييز في الصبي اذا اذن ( وفي التذكرة ) الاجماع على انه لا عبرة باذان غير المميز وفي صوم ( المبسوط والشرائع والمختلف والكتاب والدروس وأللمعه والروضه ) انه يؤخذ بالصوم لسبع لكن جعل جماعة من هؤلاء السبع مبدء التشديد ومبدء الاخذ قبله ( وفي النهاية والسراير ) اذا راقى وفي موضع آخر من النهاية انه يستحب بالصوم اذا طاقه وبلغ تسعا وهو المنقول عن الصدوقين ( وفي البيان والموجز الحاوى وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها ان تمرن على الصلوة لسبع غير ان في الموجز وشرحه يؤمر وفيما يأتي من الكتاب واللمعه ان يمرن لست وفي الاول يطالب لسبع وفي التذكرة يستحب تمرينه على الصلوة ويستحب مطالبة بها لسبع ويستحب ضربه لعشر ( الرابع ) قال في المدارك قطع الاصحاب باستحباب تمرين الصبي قبل البلوغ وكنا قال في صوم رياض



المسائل حيث قال قطع الاصحاب بعدم الفرق بينهما (الخامس) ان معنى شرعية صلوته انه يثاب عليها كما في المدارك والذخيرة وفي المنتهى ليس معناه انه يثاب عليها لعدم استحقاق الثواب نعم يستحق العوض (اذا عرفت) هذا فنقول المشهور ان صلوته شرعية كما في صلوة التذكرة وقال في صومها لا خلاف بين العلماء في شروعية صومه ثم قال والا قرب انه صحيح شرعي ونقل عن أبي حنيفة انه غير شرعي وقال لا بأس به (وفي) صوم المنتهى لا خلاف بين اهل العلم في شرعية صومه ثم قال وقال ابو حنيفة انه ليس بشرعي وفيه قوة لكن قد يلوح منه في المنتهى في بحث الجمعه حين رد عليه الشيخ ان صلوته غير شرعية (وقال في نهاية الاصول) في بحث ان الامر بالامر ليس بامران الصيَّان غير مكلفين بالاجماع وقال فيها وفي النهي ان المندوب تكاف والا باحة لست تكليفاً (وفي المنتهى والتحريم) انه ينوي النذر (وفي التذكرة) ان فعله مندوب فليلاحظ الجمع بين جماعته وعباراته خصوصاً عبارة نهاية الاصول (وفي الخلاف) ان صلاة المراهق شرعية وقد فهم في الذكرى من كلام المبسوط في المسئلة اعنى من بلغ في اثناء الصلوة الى آخره ان صلوته شرعية وقد سمعت مناقشة المحقق الثاني في ذلك (وفي صوم المبسوط والنافع والشرائع والمعتبر والتحريم واللمعة والدروس ومجمع البرهان ورياض المسائل) ان صومه شرعي صحيح لكن في بعضها التعبير بالصحة فقط لكن المفهوم من السياق أن المراد بالصحة انها شرعية (لكن) في المسالك ان الصحة لا تستلزم الشرعية (ويؤيده) ما في اعتكاف التذكرة من التعبير بالصحة أولاً ثم قال وهل هو مشروع أو تأديب اشكال (وفي المدارك) ان القول بأن الصحة لا تستلزم الشرعية غير جيد (قلت) ظاهر قول الفقهاء ان الصحيح ما أسقط القضاء انها من أحكام الوضع (لكن في الايضاح) ان الصحة وصف العبادة الواجبة والمندوبة (وفي الخلاف) اجماع الفرقة على ان المراهق المميز الماقل تلزمه الصلوة وقد استدل بذلك على صحة امامته وصرح بانها شرعية (وفي السرائر والروض وفوائد الشرائع وتعليق النافع وصوم الايضاح واعتكاف المسالك وصوم الروضة والميسبة والجمع فري وشرحها) ان عبادته تيمر بنية وفي بعضها التصريح بانها ليست شرعية (وفي الجمل والمقود) عدد من صوم التأديب ما اذا بلغ الصبي في اثناء النهار قال فانه يمسك تأديباً ويظهر منه انه اذا كان مفطراً (وفي الوسيلة) ان الصبي اذا بلغ نصف النهار وقد كان أفطراً مسك تأديباً وان لم يفطر وبلغ صام اجبا وقد سمعت انه في التذكرة استشكل في اعتكافه (وفي اللمعة) اعتكافه تمريني ولعلها يفرقان بين الاعتكاف وغيره لاستلزام الاعتكاف طول المكث في المسجد فليتأمل (وفي الروضة) ينبغي تمرينه على دخول المسجد اذا كان مميزاً موثقاً بطهارته وقد سمعت أن في الخلاف وغيره ايجاب اعادة الصلوة لمن بلغ في اثناء الصلوة من دونه ذكر لاعادة الطهارة (وفي الذكرى) في اعتبار عبادة الصبي وجهان ثم قال هل ينوي الوجوب أو النذر الأجود الأول ليقع التمرين موقعه ويكون المراد بالوجوب ما لا بد منه أو المراد به الوضوء الواجب على المكلف ثم احتمل الثاني واحتمل فيها منعه من القرآن وان تطهر (وفي الروضة) تخير بين نية الوجوب والنذر في صومه وصلوته ثم قل نية النذر أولى ومثله قال في (الميسبة) وقد سمعت ما في المنتهى والتحريم والتذكرة (وفي الخلاف والتذكرة وغاية المرام) الاجماع على أن الصبي لو أدرك الوقوف بالغاً اجزأ عن حجة الاسلام (وفي مجمع البرهان) هذا لا يستقيم على القول بان أفعاله تمر بنية وصرح في غير موضع من (التذكرة وكذلك التنقيح وغاياته المرام وغيرها بنوعية حجة وشرعية ولكن المعروف من مذهب الاصحاب عدم صحة نيابته في الحج وعمله الاكثر بعدم الوثوق به (وعمله

( في المبسوط ) بعدم تكليفه وعدم صحة التقرب منه وهو يعطي انه تمريني وعمله في كشف اللثام يخرج عبادته عن الشرعية لان التمرينية وان استحق عليها الثواب ليست بواجبة ولا مندوبة والقول بصحة عبادته يدفعه ان الصحة تمرينية ( وقد ) نقل الاجماع جماعة كثيرون على صحة احرام المميز ونقل الاجماع جم غفيرة على الاكتفاء باذان المميز في الجماعة مع ان الاذان والاقامة فيها على الامام وجاز لغيره فعلها رخصة وجوز الشيخ في ( المبسوط والخلاف ) امامة المراهق ونقله في تخلص التلخيص عن علم الهدى ( وع ) أبي علي ) اذا كان مأذونا من امام الله ويأتي فيها اذا بلغت الصبية في اثنا الصلوة بغير المبطل انها تستأنف الصلوة ولم يذكروا استئناف الطهارة وأطلق جماعة تقديم الذكر الولي على الاثنى في الصلوة على الميت وقيد الشيخ في ( المبسوط والخلاف ) بما اذا عقل الصلوة ( وفي الذكرى وجامع المقاصد ) بما اذا لم ينقص لصغر أو جنون وأوجب جماعة رد السلام على المميز اذا سلم واكتفى بعضهم برده اذا سلم عليه وعلى مكلف اخر رجل بالغ ( وفي غاية المراد ) يحتمل أن يكون أفعاله شرعية بمعنى انه يثاب عليها وتمرينية بمعنى انه يستحق عليها عوضا لاثواب لان العوض في مقابلة المشقة والثواب في مقابلة امتثال الامر ثم قال ان الثاني أقرب ثم استشكل لان كثيراً منهم أجاز صدقة ووصيته انتهى هذا ما يتعلق بنقل أقوالهم ( وتفتيح البحث في المقام ) أن يقال لا ريب أن من قال أن أفعاله شرعية لا يقول بان الناقصة الاجزاء والخالية عن النية شرعية بل يقول ان أفعال المميز التامة الاجزاء والشرائط صحيحة شرعية فافعله عنده على قسمين بعضها تمرينية قطعاً كالخالية عن ما ذكر وشرعية وهي التامة ولا ريب في ذلك ولا بد من تنزيل كلامهم عليه بل الضرورة قاضية بذلك وان أطلق أكثرهم ( لكن ) كلامهم فيما اذا حجج الولي بالصغير صريح في أن ما يأتي به الصغير بما يطبق يكون صحيحاً لا شرعياً وصرحوا هناك بأن أفعال المميز شرعية وهذا يدل على أن أفعاله عندهم على قسمين ( وأما ) ما ذكره هناك من انه اذا فعل ما يوجب الكفارة يتعمله الولي وان كان صغيراً غير مميز فلأن ذلك من أحكام الوضع ( ومن هنا ) يسلم حال ما في جمع البرهان من قوله ان قولهم انه اذا أدرك الموقف كاملاً أجزأ عن حجة الاسلام انه لا يستقيم على القول بأن أفعاله تمرينية فانه يمكن استقامته بأن قال ان الشارع قد جعل أن من أدرك الموقف فقد صح حججه وأجزأ كما قال ان دخل الحرم محرماً ومات فقد تم حججه فان ( قلت ) شرط صحة العبادة الاسلام واقعا والصبي ليس كذلك ( قلت ) ان علمائنا لا يختلفون في اسلام الصبي المميز المتولد من مسلمين أو أحدهما لانا وجدناهم في كل موضع يكون شرطه الاسلام والبلوغ يخرجون الكافر فقط من الاول ويخرجون الصبي من الثاني على انه نص أصحابنا على ان الايمان هو الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان والصبي المميز المراهق لا ريب في أنه بعقل ذلك ولا سيما أولاد العلماء ومن اجتهد قبل البلوغ كفخر المحققين والفاضل الهندى فضلاً عن أولاد المعصومين عليهم السلام فما تمسك به الاستاذ الشريف دام طله غير جيد على أنهم صرحوا في باب الجهاد ان الصبي اذا سبي من دون أحد أبويه يكون مسلماً كسائيه المسلم ( فان قلت ) ما الدليل على هذا الحكم ( قلت ) رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليها السلام في الصبي متى يصلي قال اذا عقل الصلوة ونحوه الاخبار المستفيضة في هذا المعنى ويدل عليه أيضاً ما دل على أن من صلى كذا أو صام أو نحو ذلك مما ورد في ثواب الاعمال وعقابها فانه أحكام وضعية لا خطاب فيها ( بل ) يدل عليه ما استدلو به من قوله عليه الصلوة والسلام مروم بالصلوة الى آخره ( فان قلت )

(الفصل الثالث) في القبلة ومطالبه ثلاثة (الاول) الماهية وهي الكعبة للمشاهد وأحكامه (متن)

الامر بالامر ليس بأمر عند المحققين (قلت) هذا على إطلاقه ليس بمجيد بل الامر بالامر أمر من غير شبهة نعم اذا كان الغرض أمر زيد بأن يأمر عمرو لا يذم لغيره ان الامر بالامر ليس بأمر لانه يصح من الأمر الاول أن يقول لعمرو لا تطع زيدا ولا يمد متاقضا كما صرح به في النهاية وغيرها أما حيث يكون المأمور بأن يأمر ناقلا ومبلغا فالامر بالامر أمر (بل) قول له حيث يظهر من حال الامر كونه مريدا لذلك ولا يرد عليه ان الخطاب لا يتوجه الى الصبي لان الامر التديني عندنا ليس بتكليف بل هو ارشاد وقد فهم جماعة من الاصحاب من قوله صلى الله عليه وآله مري نساء المسلمين بسننجن بالماء فانه مطهرة للحواشي ومذهبة للبواسير انه أمر لنساء المسلمين بذلك (وما ذكره) الاستاذ الشريف دام ظله من ابطال ان الامر بالامر ليس بأمر من أنه قد يكون الاول على الوجوب والثاني بالعكس فغريب لان هذه الكلمة أما أن يراد بها الحقيقة في الامرين أعنى الوجوب أو المجاز فيها وأما التفرقة فبعيدة عن المراد بهذه الكلمة فليتأمل (وحاصل الكلام في المقام) ان الاقوال ثلثة (الاول) انها شرعية صحيحة وهو مبني على احد وجهين أما القول بأن الصبي مخاطب بالمندوب وانه تكليف كما هو مخاطب بالحرام الذي يحصل منه فساد على نفسه وعلى الناس كالسرقة ونحوها فانه يؤدب ويمدح ولولا انه مخاطب لما حد ودليله مروم بالصلوة والامر بالامر وأما ان التنب ليس بتكليف بل ارشاد كما تقدم (الثاني) انها ليست بصحيحة ولا شرعية (أما الاولى) فلان أحكام الوضع متعقبة ايضا بافعال المكلفين كما أفصح به التعريف المشهور للحكم (وأما الثانية) اعنى عدم شريعتها فلمدم الخطاب بها اذ الامر بالامر ليس بأمر (الثالث) انها صحيحة ليست بشرعية (أما الاولى) فلان الصحة من احكام الوضع وقد أتى بها جامعة لجميع الاجزاء والشرائط ولا تقول انها متعلقة بافعال المكلفين (وأما الثانية) فلمدم تعلق الخطاب والتكليف بها

### ﴿ الفصل الثالث في القبلة ﴾

القبلة بالكسر التي يصلى نحوها والجهة والكعبة وكل ما يستقبل وماله في هذا قبلة ولا دبرة بكسرهما اي جهة كذا قال في اقاموس وقال في كشف الثام القبلة في اللغة حالة المستقبل أو الاستقبال على هيئته وفي الاصطلاح ما يستقبل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿المطلب الاول الماهية وهي الكعبة للمشاهد لها وحكمه﴾ وهو كل من يتمكن من استقبالها وهو اعمى او من وراء ستر أو جداراً وظلمة كان في المسجد او خارجه كما عليه المتأخرون كما في (المسالك) ونسبه الى ظاهر الاصحاب في مجمع البرهان والى اكثر المتأخرين في المدارك والى الاصحاب في موضع آخر منه اي من المدرك وهو خيرة (السيد في جله) والشيخ في بسوطه والمجلى والمحقق في الاعتبار والتأفيع والمصنف في كتبه والشهيد في كتبه وابي العباس في الموجز الحاوي والمهذب البارز والصيرى في كشف الالتباس والمحقق الثاني في كتبه والفاضل الميسي وشارحي الجعفرية والشهيد الثاني وولده وسبطه والمولى الاردبيلي والشيخ نجيب الدين والحراساني وغيرهم وهو المنقول عن (ابي علي والمصباح والاصباح والجل والمقود والكافي والمهذب) ونقله في كشف الثام عن (الفنية) والموجود فيها القبلة هي الكعبة فمن كان مشاهداً لها وجب عليه التوجه اليها ومن شاهد المسجد الحرام ولم يشاهد الكعبة وجب عليه التوجه اليه ومن لم يشاهده توجه نحوه بلا

خلاف انتهى ولعله فهم ذلك من قوله وفرض التوجه العلم بجهة القبلة الا مع تعذره فيكون المراد انه اذا وجب العلم بالجهة مع القدرة وجب العلم بالعين كذلك ( وستدل في المعبر ) على ان القريب فرضه استقبال العين باجماع العلماء على انها قبلة المشاهد لها ( وقال في المدارك ) ان تم هذا الاجماع فهو الحجة والا امكن المناقشة فيه اذا لاية الشريعة انما تدل على وجوب استقبال شطر المسجد والروايات خالية عن هذا التفصيل انتهى ( قلت ) هذا الاجماع نقله ( المصنف في التذكرة ) ونقل في ( نهايته ) اجماعنا على ذلك ( وفي المنتهى ) نسبه الى الجمهور وقد سمعت نفي الخلاف عنه في ( الغنية ) وفي ( شرح الشيخ نجيب الدين ) القبلة عين الكعبة المشرقة لم يمكنه علمها بالاجماع كأهل مكة انتهى ( وفي حاشية المدارك ) ان كون الكعبة قبلة من ضروري الدين والمذهب حتى ان الاقرار به يلحق الاموات كالقرار بالله تعالى انتهى ( ويدل عليه ) من الاخبار ( قول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن سنان ) المروي في قرب الاسناد ان الله عز وجل حرمت ثلث ايس مثلين شيئا ( كتابه ) وهو حكمته ونوره و ( بيته ) الذي جعله للناس قياما لا يقبل من احد توجهها الى غيره و ( عترة ) بينكم صلى الله عليه وآله ( مضافا ) الى النصوص المتضاربة على انها قبلة والاحتياط للاجماع على صحة الصلوة اليها والخلاف في الصلوة الى المسجد أو الحرم واختلاف المسجد صغرا وكبرا في الازمان وعدم انضباط ما كان مسجدا عند نزول الآية يقيان ( وقال ) الشيخ والمصنف وجماعة ان من كان في نواحي الحرم يكاف الصعود الى الجبال ليرى الكعبة مع القدرة واستبعده بعض المتأخرين وكأن الصعود الى السطح لا كلام فيه عند المتأخرين كما مرت الاشارة اليه واني تمام الكلام في هذا في المطالب الثالث ( هذا ) وفي التذكرة يجوز ان يستقبل الحجر لانه عندنا من الكعبة ( وفي نهاية الاحكام ) يجوز ان يستقبله لانه كالكعبة عندنا وقيل انه من الكعبة انتهى ( وفي جامع المقاصد ) انه من البيت ذكر ذلك في المطالب الثالث الآتي ( وفي الذكرى ) ما نصه ظاهر كلام الاصحاب ان الحجر من الكعبة وقد دل عليه النقل انه كان منتهي في زمن ابراهيم واسماعيل علي نبينا وآله وعليهما السلام الى ان بنت قريش الكعبة فغورنهم الألات فاقتصرن بها بحذفه وكان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وآله ونقل عنه صلى الله عليه وآله انه لا اله الا الله فادخله في بناء الكعبة وبذلك احتج ابن الزبير حيث ادخله فيها ثم اخرجه الحاجاج بعده وردده الى مكانه ولان الطواف يجب خارجه وللعمامة خلاف في كونه من الكعبة باجمعه او بعضه أو ايس منها في الطواف خارجه وبعض الاصحاب له فيه كلام ايضا مع اجماعنا ( ١ ) على وجوب ادخله في الطواف وانما الفائدة في جواز استقباله في الصلوة بمجرد فعله القطع انه من الكعبة يصح والامتنع لانه عدول عن اليقين الى الظن انتهى وارسل في ( الكافي والفقهاء ) انه كان طول بناء ابراهيم علي نبينا وآله وعنه السلام ثلثين ذراعا وهذا يعطي دخول شيئا من المعبر فيها لان الطول الآن خمسة وعشرون ذراعا ( وعن الصدوق ) كما هو خيرة ( المدارك والمفاتيح ) وكشف اللثام ) انه خارج عنها بل في الاول والاخير ان ما حكا في الذكرى انما رايناه في كتب العامة ويخالفه الاخبار التي فيها الصحيح وغيره كخبر الحضرمي والمفضل بن عمر ( وفي السراير ) عن نوادر البرزطي ان الحلبي سأله عن الحجر فقال انكم تسمونه الخطيم وانما كان انتم اسماعيل وقد دفن فيه امه وكره ان يوطأ قبرها وفيه قور انبياء هذا وقد فسر المصنف الماهية بالكعبة والجهة كما يأتي وليس ذلك هو الماهية بل ما صدقت عليه القبلة وعذره ان المطلوب هنا بيان ما يجب على المصلي التوجه اليه فلو اشتغل

## وجبتها ( متن )

بيان المفهوم فات المطلوب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ( وجبتها ) عبارات الاصحاب مختلفة في معنى الجهة اختلافاً معنوياً ( ففي المعتبر ) انها سمت الذي فيه الكعبة لانفس البنية وذلك متسع بوازي جهة كل مصلى انتهى ( وفي نهاية الاحكام ) الجهة ما يظن به الكعبة حتى لو ظن خروجه عنها لم يصح ( وفي التذكرة ) الجهة ما يظن انها الكعبة حتى لو ظن خروجه عنها لم يصح ( وقد ) فهم الفرق بين تعريفى النهاية والتذكرة في روض الجنان وجعل الاول قريباً مما في المعتبر كما ياتى ( وفي الذكرى والجمعرية ) هي سمت الذى يظن كون الكعبة فيه لا مطلق الجهة ( وقال المقداد ) على ما نقل عنه في الروض والمقاصد العلية جهة الكعبة التى هي القبلة للناتئ خط مستقيم يخرج من المشرق الى المغرب الاعتدالين ويمر بسطح الكعبة فالمصلي يفرض من نظره خطاً يخرج الى ذلك الخط فان وقع عليه على زاوية قائمة فذاك هو الاستقبال وان كان على حادة ومنفرجة فهو الى ما بين المشرق والمغرب ( وتبعه ) على ذلك الحقق الثانى في شرح الالفية فقال انها ما يسامت الكعبة عن جانبها بحيث لو خرج خط مستقيم من موقف المستقبل تلقاه وجهه وقع على خط جهة الكعبة بالاستقامة بحيث يحدث عن جنبيه زاويتان قائمتان فلو كان الخط الخارج من موقف المصلي واقعا على خط الجهة لا بالاستقامة بحيث تكون أحد الزاويتين حادة والاخرى منفرجة فليس مستقبل الجهة الكعبة ( وفي جامع المقاصد وفوائد الشرايع ) ان جهة الكعبة هي المقدار الذي شأن البعيد أن يجوز على كل بعض منه أن يكون هو الكعبة بحيث يقطع بعدم خروجها عن مجموعته وهذا يختلف سعة وضيقاً باختلاف حال البعيد ( وفي حاشية الفاضل الميمني والمسالك والروضة والروض والمقاصد العلية وفوائد القواعد ) انها القدر الذى يجوز على كل جزء منه كون الكعبة فيه ويقطع بعدم خروجها عنه لامارة شرعية ( وفي المدارك ) ان الاصحاب اختلافاً كثيراً في تعريف الجهة ولا يكاد يسلم تعريف منها من الخلل وهذا الاختلاف قليل الجدوى لانفاقهم على أن فرض البعيد استعمال العلامات المقررة والتوجه الى سمت الذي يكون المصلي متوجها اليه حال استعمالها فكان الاولى تعريفها بذلك انتهى ( قات ) وكذلك الشهيد في الذكري نفى الفائدة في الاختلاف لانفاقهم على استعمال العلامات ( وعرف ) الجهة الفاضل البهائي في رسالة أفرداها في ذلك بأنها أعظم سمت يشتمل على الكعبة قطعاً أو ظناً بحيث تتساوى نسبة أجزائه الى هذا الاشتمال من دون ترجيح انتهى ( وقد ) اختاره من تأخر عنه كاشيخ نجيب الدين ( وفي كشف اللثام ) الجهة هي سمت التي فيه الكعبة ومحصله سمت الذي يحتمل كل جزء منه اشتماله عليها ويقطع بعدم خروجها عن جميع أجزائه ( وفي مجمع البرهان ) المراد بالجهة النحو والجانب والسمت والطرف عرفاً ولما كان لها سعة ولم يصح الاستقبال على كل وجه ورد من الشرع علامات اذا عمل بها صار مستقبلاً لها وهو المراد بالجهة والعلامات تخمينية ولهذا اختلفت فالجهة هي الجانب الذي يكون متوجها اليه مع العمل بالعلامات الواردة عن الشرع سواء كان حال الاختيار أو الاضطرار من الجدي والمشرق والمغرب الى أن قال وان اردت تعريفاً للجهة للضبط فقل انها جانب يتوجه المصلي اليه على الوجه الشرعي وقال انه أخصر وأوضح وأسلم ( فتأمل ) هذا ( وفي الروض ) انه يرد على تعريف ( المعتبر ) ونهاية الاحكام انه ان أراد بالسمت المعنى اللغوي ورد عليه صلوة الصف المستطيل وصلوة أهل اقليم

واحد بلامه واحدة وان أراد المعنى الاصطلاحي وهو النقطة من دائرة الافق التي اذا واجهها الانسان كان مواجهاً للكعبة فالطريق الموصل اليها تقريبي لا يتحقق معها نفس الكعبة لانها مأخوذة من طول البلد وعرضها ومعلوم ان مقدار الفرسخ والفرسخين لا يؤثر في اختلاف ذلك تأثيراً يثبت يترتب عليه سمت آخر وحينئذ يلزم من استخراج السمات بذلك الطريق على طرف فرسخ كون الصلوة على ذلك السمات في الطرف الآخر غير صحيحة لعدم كون الكعبة فيه انتهى (وفي جامع المقاصد) في تعريف التذكرة نظر من وجهين (الاول) ان البعد لا يشترط لصحة صلوته ظنه محاذاة الكعبة لان ذلك لا يتفق غالباً فان البعد الكثير يخل بظن محاذاة الحرم فيمتنع اشتراطه في الصلوة (الثاني) ان الصف المستطيل في البلد البعيد اذا زاد طوله على مقدار الكعبة يقطع بخروج بعضهم عنها فيجب الحكم بطلان صلواتهم وأظهر من هذا من يصلي بعيداً عن محراب النبي صلى الله عليه وآله بأزيد من مقدار الكعبة فان خروجه عن محاذاتها مقطوع به (وأورد) على تعريف التذكرة في روض الجنان ابرادين (الاول) ان العبارة فاسدة (والثاني) ما ذكره المحقق الثاني ثانياً (ثم قال) فان قيل القاطع بخروج بعض الصف متعلق بأفراد المجموع على الاشاعة لا على التعيين فلا ينافيه ظن كل واحد على التعيين انه مستقبل (وأجاب) بأن الظن لا بد من استناده الى أمانة شرعية وهذا القاطع ينافيه (ثم قال) ولو قيل بأن هذا لا يتحقق مع البعد لان الحرم الصغير كلما ازداد الانساف عنه بعداً اتسعت جهة المحاذات فيمكن محاذات العشرة للشخص الواحد فليكن الصف المستطيل كذلك (وأجاب) بأن هذا تحقيق أمر الجهة دون المعنى الذي ذكره اذ التحقيق ان محاذاة القوم للحرم الصغير عن موقفهم ليست الى عنده وان أوهم ذلك لانا نفرض خطوطاً خارجة من موقفهم ثم نمحو بحيث تخرج متوازية فانها لا تلتقي أبداً وان خرجت الى غير النهاية والعلامات المنصوبة من الشارع تقتضي بعدم اعتبار ذلك انتهى (قلت) ان ما يتبادر من تعريف التذكرة ليس مراداً للدس قطعاً لانه بديهي البطلان وهو أجل من أن يختار ما هو جلي الفساد بل المراد من كلمة ما الواقعة في تعريفه مقدار مسافة وقد تسامح في قوله انها الكعبة والمقصود من ذلك ان فيه الكعبة كما نطقت به عبارة النهاية وحينئذ فيؤول الى تعريف الذكرى الذي هو قريب من تعريف المعتبر غير أنه اكتفي في التذكرة بالظن ويظهر من كلامه في الرد على المخالف ان المراد بالسمات جهة مخصوصة أضيق من الجهات الاربع بحيث يظن كون الكعبة فيها لا السمات بمعنىيه ومعنى كون الكعبة في تلك الجهة اشمال الجهة عليها وان كانت أوسع منها بكثير بحيث لا يقطع في جزء من الجهة المذكورة بخروج الكعبة عنه على التعيين فاندفع عن تعريف التذكرة والذكرى بل والمعتبر ما أورد عليها لانا نحمل السمات في عبارة المعتبر على المعنى المذكور في الذكرى على ان المحقق الثاني الذي اعترض على تعريف الذكرى اختاره في الجعفرية وتعريفه الذي تبع به المقداد قد تعرض الشهيد الثاني في الروض والمقاصد والمولى الاردبيلي لبيان الابدات التي تردعها والمقاصد التي فيه وقد أطل في روض الجنان في الكلام عليه (وبرد) على تعريفه في جامع المقاصد وفوائد الشرايع انه ينتقض في طرده بقاقد العلامات أصلاً فانه يجوز على كل جزء من جميع الجهات انه الكعبة فيلزم اكثافه بصلوة واحدة الى أي جهة شاء وكذا من قطع بنفي جهة أو جهتين وشك في الباقي فانه يصدق عليه التعريف ولا شيء من ذلك يطلق عليه انه جهة القبلة (وأورد) على تعريف الميسري وتلميذه ومن تبعهما ما اذا صلى بعيداً عن محراب النبي صلى الله عليه وآله

لمن بعد (متن)

أزيد من سعة الكعبة فانه لا يجوز على ذلك السميت ان فيه الكعبة لما روي انه صلى عليه وآله لما أراد نصب المحراب زويت له الارض فجعله بازاء الميزاب (وأجيب) بان محراب المعصوم انما يتقين كونه محصلاً للجهة لانها فرض البعيد واما محاذاة المين فليس هناك قاطع يدل عليه (والمروي) خبر واحد لا يفيد القطع فالتجوز قائم ويجوز كون الموازة في الخبر مسامحة جهته لاعتينه لتوافق مقتضى تكليف البعيد وذلك لا ينافي امكان مسامحة المصلى في مكان يزيد عن سعة الكعبة كما قرر في مسامحة الجماعة المتفرقة للحرم الصغير فان كل واحد منهم يجوز وصول الخط الخارج منه اليه مع عدم امكان اجتماع جميع الخطوط عليه لان المفروض كونها متوازية وهو ينافي امكان الاجتماع انتهى (وقال المولى البهائي) انما اعتبرنا اعظم سميت لثلاث يتنقض طرده . باجزاء الجهة ولم تقتصر على الظن لثلاث يتنقض عكسه بالسميت الذي يقطع بعدم خروج الكعبة عنه ولا على القطع لثلاث يتنقض بالجهة المظنون كون الكعبة فيها عند العجز عن محصيل القطع بذلك واما قيد الحنية فلاخراج سميت يكون اشتغال بعض اجزائه على الكعبة أرجح اذ الحق ان الجهة ليست مجموع ذلك السميت بل بعضه أعني الاجزاء التي يترجح اشتغالها على الكعبة بشرط تساوي نسبة الرحبان الي جميعها فلا يجوز للمصلي استقبال الاجزاء المرجوحة الا شمال عليها خلافاً للمستفاد من جماعة انتهى (وليعلم) انه قد يورد على تعريف الميمني والشهيد الثاني في الروض والروضة والمسالك بانه يلزم ان يجتمع مع العلم الوهم الذي هو الاحتمال (وبجواب) بان محل الاحتمال بعض السميت ومحل القطع مجموع السميت فيندفع الابراد (فان قلت) اذا كانت الاجزاء محل الاحتمال فكل جزء في ذلك السميت محل احتمال وعلى هذا لا يمكن القطع بكون الكعبة في المجموع لانها على هذا الفرض في احد الاجزاء فيجتمع الوهم واليقين في ذلك الجزء وان لم يمتنع وايضاً فقولنا كل جزء كعبة بالاحتمال ينافي قولنا ان بعض الاجزاء كعبة يقيناً (فالجواب) ان محل القطع الفرد المنتشر لا بعينه وهو أمر معقول ومحل الوهم كل فرد من الافراد الشخصية فكأن منشأ الوهم عدم علمنا بها بخصوصها (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ لمن بعد ﴾ اي عن الكعبة بحيث لا يمكنه محصيل عنها والتوجه اليها كما هو خيرة المتأخرين كما في (المسالك) وموضع من (آيات الاردبيلي) وأكثر المتأخرين ان لم يكن جميعهم كما في (روض الجنان) والمشهور كما في (آيات الاردبيلي) وتخليص التلخيص) وفي (المفاتيح وظاهر المدارك) حيث نسه الى الأكثر ومذهب جمهور المتأخرين كما في (شرح الشيخ محيى الدين) وهو خيرة (الكاتب والكافي) ومصباح السيد على ما نقل وجملة والسرائر والنافع والمعتبر وكشف الرموز وكتب المصنف والشهيد والمذهب البارع والموجز الحاوي والتنقيح وكتب المحقق الثاني وشرحي الجعفرية وحاشية الفاضل الميمني وكتب الشهيد الثاني ورسالة ولده وشرحها ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والكفاية وفي (النهاية والمبسوط والخلاف والمصباح) ومختصره والجل والقود والاصباح والمذهب) على ما نقل عن الثلاثة الاخيرة (والمراسم والشرائع) ان المسجد الحرام قبله من في الحرم والحرم قبله من خرج منه وهو المنقول عن (تفسير الشيخ ابي الفتح الرازي) ورواه الصدوق في (الفتية) ونقل عليه الاجماع في (الخلاف) ونسبه في (مجمع البيان) الى اصحابنا ونسب الى أكثرهم في (الذكري والروض والروضة) والى كثير منهم في (المسالك) وشرح الشيخ



يجب الدين ) وفي ( الذكري ) وصف الاخبار الدالة عليه بأنها مشهورة ( باشتارها بين الاصحاب  
خل ) ونسبه في كشف الرموز الى ( المفيد وسلاح ) واتباعهم والموجود في المقنعة القبلة هي الكعبة  
ثم المسجد قليلة من أى عنها لان التوجه اليه توجه اليها ثم قال بعد اسطر ومن كان نائثا عنها خارجا  
من المسجد الحرام توجه اليها بالتوجه اليه ونفى الخلاف في ( الغنية ) عن ان من لم يشاهد الكعبة  
وشاهد المسجد الحرام وجب عليه التوجه اليه ومن لم يشاهده توجه نحوه ولم يتعرض للذكر الحرم  
( وعن ابن شهر اشوب ) في الخلاف عن استقبال المسجد على من بمد عنه هذا وظاهر ( الخلاف  
والنهاية والمراسم والمصباح ومختصره وجمع البيان والاقتصاد وتفسير ابن الفتح ) على ما نقل عنه  
جواز صلوة من خرج من المسجد اليه منحرفا عن الكعبة وان شاهدها أو تمكن من المشاهدة ومن خرج  
من الحرم اليه منحرفا عن الكعبة والمسجد لانهم أطلقوا القول بان المسجد الحرام قبلة من في الحرم  
والحرم قبلة من خرج عنه ولم يشترطوا كما اشترط في ( المبسوط والجل والمهذب والاصباح على ما نقل  
والوسيلة ) ان لا يشاهد الكعبة ولا يكون بحكمه في استقبال المسجد وفي استقبال الحرم ان لا يشاهد  
المسجد ولا يكون بحكمه وقد سمعت عبارة ( المقنعة ) فان كانت واقفة لهؤلاء يكون مشروطا فيها  
البعد عن الكعبة ومقتصراً على المسجد من دون تعرض لحكم الحرم كما اقتصر على ذلك في ( الغنية )  
لكنه اشترط فيها في استقبال المسجد عدم مشاهدتها كما سمعته ومنع جماعة من اجماع الخلاف ( كالحقق  
في المعتمد واليوسفى في كشف الرموز وأبي العباس في المهذب والشهيد الثاني في الروض ) وفي ( كشف  
الرموز ) ان الحق ان هذا الخلاف غير مشتمل مع الاتفاق على العلامة اللهم الا في التماسر فانه  
يستحب على مذهب الشيخ ويظهر من كلامه الوجوب تعويلا على رواية المفضل ابن عمر انتهى  
( وجمع في الذكري ) بين القولين وتبعه على ذلك جماعة ( قال في الذكري ) لعل ذكر المسجد والحرم  
اشارة الى الجهة فيرتفع الخلاف وذكر الحرم في الاخبار وكلام الاصحاب على سبيل التقريب الى  
افهام المكلفين واظهار لسعة الجهة وان لم يكن ملتزما ولان كل مصل انما عليه سمتة مخصوص وليس  
عليه اعتبار طرل الصف أو قصره مع ان الجرم الصغير كلما ازداد القوم عنه بعداً ازدادوا له محاذاة ( ثم  
قال ) ان خبري معوية ابن عمار وزراره ( ١ ) نص على الجهة ( وفي كشف اللثام ) يمكن تنزيل الاخبار  
وفتاوي ما عدا الخلاف من كتب الاصحاب على انه من خرج من المسجد ولم يمكنه تحصيل الكعبة  
والتوجه اليها فليصل في سمتها ولكن يتحرى المسجد فلا يخرج عن محاذاته لانه خروج عن سمت  
الكعبة يقينا وكذا من خرج من الحرم ولم يمكنه تحري الكعبة ولا المسجد فلا يخرج عن سمت الحرم  
لان خروج عن سمت الكعبة يقينا واستند في ذلك الى ما أسنده ( الصدوق في العلل ) عن أبي قرة  
( ٢ ) والى ما أرسله ( عن الصادق عليه السلام ) قال فتتفق كلمة الكل على ان القبلة هي الكعبة  
واستقبال المسجد ومكة والحرم لاستقبالها لان يجوز استقبال جزء منها يعلم خروجه عن سمت الكعبة فيرتفع  
الخلاف ( وفي مجمع البرهان ) بعد ان برهن ان أمر القبلة سهل وأطال في ذلك قال لو لا خوف المخالفة لا كتبت

( ١ ) خبر زراره فيه ما بين المشرق والمغرب قبلة وخبر معاوية اذا علم بعد ذلك انه انحرف عن القبلة

بينما وشمالا مضت صلواته وما بين المشرق والمغرب قبلة ( منه ق ، ر ه )

( ٢ ) خبر أبي قرة البيت قبلة المسجد والمسجد قبلة مكة ومكة قبلة الحرم والحرم قبلة الدنيا ( منه

ق ، ر ه )

والمشاهد لها والمصلي في وسطها يستقبلان أي جدرانها شأ ( متن )

بظاهر شطر المسجد سيما للعاصمي وجوزت له تقليد العارف الموثوق ومع ذلك ظني ذلك واكتفاء الاصحاب بمثل قبله قبور المسلمين مع عدم ظهور الفساد والاكتفاء بالنظر الي الجدي وجعله بحسب ظنه على المنكب أو الكتف لجميع أهل العراق على الاجمال وكذا اعتبار المشرق والمغرب مع مخالفتها للجدي قريب مما قلته ( قائل ) انتهى ( وتبعه ) علي ذلك تليذه المقدس في المدارك فقال المستفاد من الأدلة الشرعية الاكتفاء بالتوجه الى ما يصدق عليه عرفا انه جهة المسجد وناحيته واستندالى الآية الشريفة وقوله عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبله ووضع الجدي في قفاك ( وصل ) وخلو الاخبار ما زاد مع شدة الحاجة الى معرفة هذه لو كانت واجبة واحالتها الى علم الهيئة مستبعد جداً لانه علم دقيق كثير المقدمات والتكليف به لعامة الناس بعيد من قوانين الشرع وتقاييد أهله غير جائز لانه لا يعلم اسلامهم فضلاً عن عدالتهم فالتكليف بذلك مما علم انتفاؤه ضرورة انتهى ( ورده الاستاذ في حاشيته ) بأن الموضوعات الشرعية ليست توفيقية سوى العبادات أي الكيفية التي لا تصح الا بالنية ولذا يرجعون الى الظنون مثل قول الغروي والنحوي وأمسالة المدم وأمسالة البقاء والقرائن الظنية وقول أهل الخبرة في الارش وأمثاله وقول الطيب وغير ذلك ومنها المرجحات ومع ذلك ورد هنا الامر بالتحري وهو الاخذ بما هو أخرى وأقرب في الطرود بما يحصل من الهيئة العلم بالجهة ولا شك في حصول الظن الاقوى ولا حرج وتقليد أهله ممكن ومشروع وواجب اذا انحصر الاخرى فيه ولم يكن أخرى منه على انه سيصرح بجواز التعول على قول الكافر لواحد محتجاً بانه نوع من التحري انتهى ( وفي المفاتيح ) يعرف سمت القبلة باستعمال قوانين الهيئة كما ذكره علمائنا رحمهم الله تعالى والامارات المشهورة بينهم مأخوذة منها ﴿ بيان ﴾ احتج المتأخرون بالصصوص الدالة على ان الكعبة قبله وعلى انه صلى الله عليه وآله حول اليها ولا يمكن تحصيل اثنين فتمين الجهة ولا يتبين الشريطين والشاطر النحو وأيضاً قولهم عليهم السلام ما بين المشرق والمغرب قبله ( قلت ) الاستدلال بهذه الرواية فيه تأمل لان التطور والجهة ليس ما بين المشرق والمغرب وسعياً أحكام كثيرة مبنية على ذلك ولعل لاستدلال مبنى على ان ذلك جهة في صورة السيار والخطأ ( وقالوا ) أيضاً لو اعتبرت العين لقطع بطلان بعض الصف المتناول زبادة على طول الكعبة للقطع بخروجه عن محاذاتها ( ويندفع ) هذا أنه يكفي احتمال كل محاذاته لها في الجهة ( وأضعف منه ) ما يقال لو اعتبرت العين لبطلت صلوة العراقي والخراساني لبعدهما بينهما مع اتفاقهما في القبلة وان لاتفاق ممنوع ( واحتج الشيخ ) واتباعه بالاجماع والاخبار لكنها ضعيفة وأن ايجاب استقبال الكعبة يوجب بطلان صلوة بعض الصف للعلم بخروجه عن محاذاتها بخلاف الحرم لطوله ( ويندفع باها كصلوة رجلين بينها أزيد من طول الحرم فكما يحكم بصحة صلوتهما لكونهما الى سمت الحرم فكذا صحة صلوة الصف لكونهما الى سمت الكعبة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمشاهد لها والمصلي في وسطها يستقبلان اي جدرانها شأ ﴾ اما الاول فلا كلام فيه وفي كشف اللثام لا خلاف فيه ( وأما الثاني ) فعليه اتفاق العلماء كما في ( المعتبر ) واجماع الطائفة كما في ( السراير ) وفي ( المعتبر ) أيضاً وفي المنتهى وكشف اللثام ( تنزيل اجماع الخلاف على الكراهة والتصديق به ان نزل على ذلك وهو مذهب الاكثر كما في ( التذكرة والمدارك ) والمشهور كما في ( كشف اللثام ) ولم أجد أحداً خالف في جواز ذلك سوى

( الشيخ في الخلاف والتهديب وحج النهاية واقاضي في المذهب ) على ما قل قلنا لم يميزا الفريضة فيها للمختار ووافق في ( المبسوط والجل والاستبصار وصلوة النهاية ) واستشكل القدسان ( الاردبيلي وتلميذه ) في الحكم ثم مالا الى المشهور والجميع على ان ذلك مكروه ( وقد ) نسب الحكم بالكراهة في مكان المصلي ( في الذكرى ) الى الاصحاب وقد يظهر ذلك من ( التذكرة ) أيضا هناك وهو المشهور كما في ( تخلص التلخيص والذكرى أيضا وجامع المقاصد والروض وجمع البرهان والبحار وكشف الثام ) ذكروا ذلك جميعا في مبحث مكان المصلي وقد سمعت ما في ( المعتبر والمتقى ) وعلوا الكراهة بوجوه ذكرت في المسالك لكن يظهر من ( الصدوق ) ان ذلك ليس بمكروه ( قال ) وأفضل ذلك أن يقف بين العمودين على البلاطة الحمراء ويستقبل الركن الذي فيه الحجر الاسود ومال ( الاستاذ أيداه الله تعالى ) في حاشية المدارك الى موافقة الخلاف فقال ان موثقة يونس بن يعقوب المجوزة لصلوة فيها لا تقاوم صحيحة معاوية بن عمار الزاهية عن ذلك والاصل في النهي الحرمة ( وأما صحيح محمد عن أحدهما عليهما السلام ) قال لا تصلح صلوة المكتوبة في جوف الكعبة فليس ظاهراً في الكراهة ان لم يكن ظاهراً في الحرمة لان محمداً روى في الصحيح أيضا عن أحدهما عليهما السلام انه قال لا تصل المكتوبة في الكعبة ( وهذه الرواية ) رواها الشيخ في التهديب عن الحسين عن فضالة عن الملا عن محمد عن أحدهما عليهما السلام ورواية محمد الاولى رواها في الاستبصار بهذا السند حرفاً فحرفاً قال فالظاهر ان احدي الروایتين نقل بالمعنى فالظاهر ان المراد من قوله لا يصلح ارادة الحرمة فكانت حادثة لرواية ابن عمار واحتمال كونهما روايتين بعيد لما عرفت من اتحاد السند في الاستبصار والمروى عنه مضافا الى انه كيف ماروى روايته الاخرى لراوي اللهم الا أن يكون فهم اتحاد المراد وهو المطلوب ( فتأمل ) ( مع ) ان في آخر صحيحة ابن عمار انه صلى الله عليه وآله لم يدخل الكعبة في حجة ولا عمرة ولكن دخلها يوم فتح مكة وصلى ركعتين بين العمودين ومعه أسامة بن زيد فلا يخفى على المتأمل أن الظاهر من الخبر كون جواز الفريضة فيها من وانهم يحتجون على ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وآله وان الصادق عليه السلام كذبهم وخطأهم في ذلك فربما تكون الموثقة واردة على التوبة ( هذا ) مع ان العبادات توقفية وشغل الذمة يقيني فيحتاج الى الفراغ اليقيني أو العرفي فعلى تقدير الاشتباه أيضا يشكل الاكتفاء ويمكن حمل الموثقة على حالة الاضطراب أيضا بناء على وقوع الازدحام الشديد بعد ما دخل فيها ودخل الوقت انتهى ( قلت ) روى في التهديب عن الحسين عن صفوان وفضاله عن الملا عن أحدهما عليهما السلام لا تصلح المكتوبة في جوف الكعبة وأما اذا خاف فوت الصلوة فلا بأس أن يصلحها في جوف الكعبة ثم انه حرسه الله تعالى ( قال ) ان قول الشيخ ان القبلة هي الكعبة لمن شاهدها فتكون القبلة جعلتها والمصلي في وسطها غير مستقبل للجملة هو الثابت من الأدلة وما رده عليه من أنا لانسلم كون القبلة هي الجملة لاستحالة استقبالها بإجماع بل المعتبر التوجه الى جزء من أجزاء الكعبة بحيث يكون مستقبلاً يدينه ذلك الجزء لا وجه له لان المراد من الجملة القطر والقدر الذي يحاذي المصلي من قطر الكعبة ومجموعها والمصلي داخلها لا يحصل له هذا والقدر الثابت من الأدلة كون الجملة قبله وأما كون أي بعض منها قبله فلم يثبت لولم يقل بثبوت القدم بل الظاهر عدم وظاهر الاخبار الكثيرة أو المتواترة في أن الكعبة قبله هو ما ذكرناه مع انه لو كان أي جزء من الكعبة قبله لكان يلزم استدبار الكعبة وعدم استقبالها أيضا في حال استقبال جزء

منها انتهى ( وأظن ) انه حرسه الله تعالى لو أطلع على انه لا موافق للشيخ والقاضي وان الشيخ خالف نفسه في سائر كتبه وعلى الاجماع المنقولة في السرائر والمعتبر والمنتهى والشهرة المنقولة في مواضع لقال ان الموثق يرجح على الصحيح وان المطلوب في روايتي محمد واحد وهو الكراهة بل قال أن لا تصل في احدى الروايتين تصحيف لا تصلح كما وقع له مثل ذلك كثير ( و يظهر ) من صاحب كشف اللثام التأمل في ذلك لانه استدلل للمشهور بصدق الاستقبال قال فان معناه استقبال جزء من أجزائها أو جهتها فان المصلي اليها لا يستقبل منها الا ما يحاذيه من أجزائها لا كلها ولا أقل من صدق الاستقبال باستقبال جزء منها ومع أصل البراءة من استقبال الكل و بلموثق وبخبر محمد الذي رواه في ( التهذيب ) بطريق فيه ابن جلة الذي فيه لا تصلح ( واستدل ) للشيخ في الخلاف ( باجماعه وبالامر ) في الآية الشريفة بأن يولي الوجه شطره أي نحوه وانما يمكن اذا كان خارجا عنه ( و بقوله صلى الله عليه وآله ) مشيراً الى الكعبة هذه القبلة واذا صلى فيها لم يصل اليها ( و بصحيح محمد وصحيح العلاء ( ١ ) وصحيح ابن عمار ) وبما ذكره في المختلف من انه فيها مستدبر القبلة ثم قال والجواب ان الاجماع على الكراهة دون التحريم ولذا أفقئ به نفسه في سائر كتبه وتولية التوجه انما تمكن الى بعضها وكونها القبلة أيضاً انما يقتضي استقبالها ولا يمكن الا استقبال بعضها ( ثم ناقش ) في هذين بأنه اذا توجه اليها خارجا صدق انه ولي وجهه نحوها وانه استقبلها بجمليتها وان لم يحاذه البعض منها بخلاف ما اذا صلى فيها ( ثم أجاب ) عما في المختلف بأن الاستدبار انما يصدق باستدبار الكل مع أن الكتاب والسنة انما نطقا بالاستقبال فاذا صدق صحت الصلوة كان استدباراً أم لا فان منع الاستدبار من الصحة انما يثبت بالاجماع ولا اجماع الا على استدبار الكل وأما الاخبار فتحمل على الكراهة للاصل والمعارضة ( ثم قال ) وفيه انها صحيحة دون المعارض مع احتمال المعارض الضرورة والنافلة المكتوبة وتأييد ذلك بنهي النبي صلى الله عليه وآله في خبر الحسين عن الصادق عليه السلام عن الصلاة على ظهر الكعبة وقول الرضا عليه السلام في خبر عبد السلام فيمن تدركه الصلوة وهو فوق الكعبة ان قام لم يكن له قبلة ولكن يستاقى على قفاه الحديث لما سيأتي من أن القبلة ليست البنية بل من موضعها الى السماء والى الارض السابعة السفلى قبلة فلا فرق بين جوفها وسطحها ( وقال الكليني ) بعد ما روى أول خبري بن مسلم وروى في حديث آخر يصلي في أربع جوانبها اذا اضطر الى ذلك ( قال الشهيد ) هذا اشارة الى أن القبلة هي جميع الكعبة فاذا صلى في الاربع عند الضرورة فكأنه استقبل جميع الكعبة ( وعن عبد الله بن مروان ) انه رأى يونس بنى يسأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل تحضره صلوة الفريضة وهو في الكعبة فلم يمكنه الخروج منها فقال يستاقى على قفاه ويصلي ايماء وذكر قوله عز وجل ( فأينما تولوا فثم وجه الله ) انتهى كلامه وهو كما ترى اما متردد أو مائل الى ما في الخلاف وفيه أشياء ينبغي التنبيه عليها ( منها ) ان صحيح العلاء ليس فيه لا تصلي وانما فيه لا تصلح كما سمعته والكليني لم يذكر الرواية المرسلة بعد أول خبري بن مسلم وانما ذكرها بعد صحيحه الذي فيه لا تصل وقوله عليه السلام في أربعة جوانبها كما في المرسلة يحتمل الصلوة أربع مرات ليستقبل ما جعله خلفه ويتدارك ما أساء و يحتمل أن يكون المراد الصلوة الواحدة الى أربع جوانبها بأن يدور في صلوته ولعل هذا مراد الشهيد ( وليم ) ان في ( المعتبر والتهذيب والمدارك ) انه أجمع العلماء كافة

(١) قد عرفت ان صحيح العلاء فيه لا تصلح لا لا تصل ( منه ق ١ ر ه )

ولو الى الباب المفتوح من غير عتبة ولو انه دمت الجدران والعياذ بالله استقبل الجهة والمصلي على سطحها كذلك بعد ابراز بعضها ولا يقتصر الى نصب شيء ( متن )

على جواز صلوة النافلة فيها مطلقا والفرضة اضطراراً ( وقال في البحار ) في مكان المصلي انه لا خلاف فيه ( وفي الذكرى ) اجماع أصحابنا على جواز الفريضة اضطراراً وصرح في ( النهاية والمبسوط والسرائر ونهاية الاحكام ) في مكان المصلي ( والمنتهى أيضاً باستحباب النافلة فيها ) ( وقال في المنتهى ) ولا نعرف خلافاً فيه بين العلماء الا ما نقل عن محمد بن جرير الطبري ونقل الاجماع عليه في ( المعتبر والروض وظاهر التذكرة ) في مكان المصلي ( وفي كشف الثام ) لم أظفر بخبر ينص على استحباب كل نافلة وانما الاخبار باستحباب التنفل لمن دخلها في الاركان وبين الاسطواناتين ولكنه يتأتى بفعل الرواتب اليومية ونحوه فيها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو الى الباب المفتوح من غير عتبة ﴾ لم أجد مخالفاً من أصحابنا الا ما نقل عن ( شاذان بن جبرئيل ) في رسالة ( ازاحة العلة ) فانه لم يميز الصلوة الى الباب المفتوح ( وفي التذكرة ) لا فرق بين أن يصلي الى الباب أو الى غيره سواء نصب بين يديه شيئاً أولاً عند علمائنا خلافاً للشافعي ( وفي المنتهى ) لو صلى جوفها والباب مفتوح ولا عتبة مرتفعة صحت صلاته والخلاف مع الشافعي انتهى وفي عبارة الكتاب تسامح لان الباب لبس من الجدران ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو انه دمت الجدران والعياذ بالله استقبل الجهة ﴾ أى العرصة لان الاعتبار بالجهة لا البنية فانما لو وضعنا الحيطان في موضع آخر لم يميز الاستقبال اليها اجماعاً كما في المنتهى والشافعي أوجب أن تكون الصلوة الى شيء من بنائها كما في التذكرة ولم ينسب فيها خلافاً الى غيره وفي جامع المقاصد لا يجب نصب شيء يصلى عليه عندنا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمصلي على سطحها كذلك بعد ابراز بعضها ولا يقتصر الى نصب شيء ﴾ أي يصلي قائماً ويستقبل الجهة بعد ابراز بعضها حتى يكون مستقبلاً لشيء منها وفقاً للمشهور بل هو اجماعي كما في ( روض الجنان ) واليه ذهب المتأخرون كما في ( غايه المرام ) وهو مذهب أكثر علمائنا كما في ( التذكرة وتخليص التلخيص ) و به صرح ( المعلي ) والمحقق واليوسفي والشهيد وأبو العباس والمقداد والسيوري والمحقق الثاني والشهيد الثاني والميمني والاردبيلي والسيد في المدارك ) وغيرهم وهو خيرة ( المبسوط كما فهمه منه جماعة وان كان في عبارته مسامحة وخالف الصدوق ( في الفقيه والشيخ في الخلاف والنهاية والقاضي في المذهب والجواهر ) على ما نقل فقالوا انه يصلي مستقبلاً متوجهاً الى البيت المعمور ويعرف بالضراب بالضاد المعجمة المضمومة ( وفي الخلاف ) الاجماع على ذلك وظاهر ( الفقيه والخلاف ) جواز ذلك وان لم يصطر وصرح ( بالنهاية ) في مكان المصلي ( والجواهر والمذهب ) على ما نقل في المذهب البارع تقييد ذلك بحال الضرورة ( وعن الجامع ) لا تجوز الصلوة على سطحها الا لضرورة ( وفي كشف الثام ) في مكان المصلي قد تظهر الحرمة من ( الفقيه والنهاية والخلاف والجواهر والسرائر ) لأصحابهم الاستثناء والاياء ولذا فرضت في الثلثة الاخيرة في المضطر انتهى وقد سمعت ما في ( الفقيه والخلاف ) وأما ( السرائر ) فقامت نسب الایاء فيها الى الرواية بعد أن اختار الصلوة قائماً وقد نص على كراهتها عليه ( في النهاية والشرائع والدروس ) وغيرها ( وفي جامع المقاصد ) انه المشهور ( وفي السرائر ) قيد الصلوة قائماً بحال الضرورة وسبجى تمام الكلام في مكان المصلي ( هذا ) وقد منع اجماع الخلاف جماعة ( كالمحقق والمصنف واليوسفي ) وغيرهم لانه يجوز نفسه

وكذا المصلي على جبل أبي قيس ولو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة بطلت  
صلوته ( متن )

في المبسوط الصلوة قائماً كالصلوة في جوفها ( قال المحقق والمصنف ) وغيرها يلزم من ذلك وجوب أن  
يصلي قائماً على السطح لان جوازها قائماً على السطح يستلزم الوجوب لان القيام شرط مع الامكان  
( وقال في كشف الثام ) فيه انه ان كانت القبلة مجموع الكعبة فعند القيام يفوته الاستقبال وعند الاستلقاء  
يفوته القيام والركوع والسجود والرفع منها فيجوز عند الضرورة التخيير بينهما وأن لا يتعين شيء منها  
لتضمن كل منها فوات ركن منها انتهى ( فتأمل ) وفي ( جامع المقاصد وروض الجنان ) انه يراعى بزوز  
شيء منها وان قل في جميع أحواله حق الركوع والسجود فلو خرج بعض بدنه عنها أو ساواها في  
بعض الحالات كما لو حاذى رأسه نهايتها حال السجود بطلت صلوته ﴿ بيان ﴾ احتج للشيخ في الخلاف  
بقول الرضا عليه السلام في خبر عبد السلام ابن صالح ولكن يستاقى على قضاء ويفتح عينه الى السماء  
الحديث ( وهو ) على ضعفه يحتمل أن يكون مختصاً بمن كان فوق حائط الكعبة بحيث لا يمكنه التأخر  
عنه ولا ابراز شيء منها امامه فلا يصلح للمسك به في اسقاط القيام والركوع والسجود والرفع منها  
عن القادر عليها مع ما عرفت من أن القبلة هي الجهة وموضع البيت من الارض السابعة الى السماء  
والاجماع منعقد على استقبال الجهة في المواضع المنخفضة عن البنية والمرتفعة عليها ( قال في كشف  
الثام ) ويخشد الكل مامر من احتمال كون القبلة مجموع الكعبة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه  
﴿ وكذا المصلي على جبل أبي قيس ﴾ وكذا المصلي في موضع منخفض عن الكعبة فانه يستقبل الجهة  
أيضاً وتصح صلوته ولا نعرف فيه خلافاً بين أهل العلم كما في ( المتشهي ) وهو اجماع من المسلمين كما  
( في كشف الثام ) وفي ( المفاتيح لاخلاف في صحة صلوة من صلى على جبل أبي قيس ﴾ ﴿ بيان ﴾  
يدل على ذلك خبر عبد الله بن سنان وخاله بن اسماعيل ومرسل الصدوق ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه  
﴿ ولو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة بطلت صلوته ﴾ لوجوب الاستقبال بجميع البدن كما في ( نهاية  
الاحكام والتحرير والتذكرة والذكري والبيان والموجز وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد القواعد )  
قال في ( التذكرة ) وهو أحد وجهي الشافعي انتهى فلي هذا لو خرج احدى يديه أو رجله أو  
بعض منها بطلت صلوته كما في ( كشف الثام ) وعن ( تفسير الشيخ أبي الفتح الرازي وجمع البيان )  
ان المراد بالوجه في الآية الشريفة الذات وبتولية الوجه تولية جميع البدن ( قلت ) قال في ( القاموس )  
الوجه معلوم ومستقبل كل شيء ونفس الشيء ( وقال في كشف الثام ) وتخصيص الوجه لمزيد خصوصية  
له في الاستقبال واستتباعه سائر البدن ويؤيده قوله تعالى فلنولينك وقول الصادق عليه السلام وبنته  
الذي جعله قياماً للناس لا يقبل من أحد توجهها الى غيره وقول حماد انه عليه السلام في بيان الصلوة  
له استقبال باصابع رجله جميعاً لم يحرفها عن القبلة انتهى ( قلت ) بل قد يقال كما قال الاستاذ أدام  
الله تعالى حراسته ان الوجه في تخصيص الوجه ان مدار صدق الاستقبال عليه ولذا لا يتحقق فيما لاوجه  
له كالشجرة والحجر والجدار ونحوها انتهى ( وأنت خير ) بأن لا يتم في قولهم يحرم استقبال القبلة في  
البول والغائط فان جماعة منهم قالوا انه لو انحرف عنها ببعض بدنه أو بفرجه لا يكتفي في رفع الحرمة  
( فليتأمل ) ونقل في ( التذكرة ) هنا عن الشافعي في ثاني وجهيه الاجتزاء في المقام بالاستقبال بالوجه هذا

والصف المستطيل اذا خرج بعضه عن سمت الكعبة تبطل صلوة ذلك البعض لان  
الجهة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة. البين والمصلي بالمدينة ينزل محراب الرسول صلى الله  
عليه وآله وسلم منزلة الكعبة (متن)

وفي ( فوائد القواعد ) المراد بالجهة في قول المصنف عين الكعبة لان الجهة انما تعتبر في البعد ولا  
يتصور فيها خروج بعض البدن عنها دون بعض ( قلت ) يؤيد ذلك انه صرح في ( التذكرة ونهاية  
الاحكام والتحرير والذكرى والموجز وشرحه ) في المسئلة بالمشاهد لها ( وفي جامع المقاصد ) في شرح  
عبارة الكتاب مانصه ينبغي عود هذا الى جميع ما سبق من عند قوله والمشهد لها أي لو خرج بعض  
بدن كل واحد من هؤلاء أعني المشاهد لها والمصلي في وسطها ولو بعد انهدامها الى آخره بطلت  
صلوته الا أن قوله عن جهة الكعبة قد يشعر باختصاص الحكم بالمصلي على جبل أبي قبيس ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ والصف المستطيل اذا خرج بعضه عن سمت الكعبة بطلت صلوة ذلك البعض لان  
الجهة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة العين ﴾ عندنا كما في ( التذكرة وكشف اللثام ) قروا من الكعبة أم بعدوا  
خلافا للحنفية مطلقا والشافعية في الاخير ( وفي الذكرى ) لو استداروا صح للاجماع عليه عملا في كل الاعصار  
السافرة نعم يشترط أن لا يكون المأموم أقرب الى الكعبة من الامام وبه حكم في ( الدروس والبيان )  
واستحسنه ( صاحب المدارك ) واستشكل فيه المصنف في التذكرة ﴿ فرع ﴾ قال في الدروس لو صليا داخلها  
واستدبر أحدهما صاحبه أمكن الصحة اذا علم أفعاله وشاهده ولو في بعض الاحيان هذا ( ويعلم ) انه لا  
فرق في هذا الصف المستطيل الخارج بعضه عن سمت الكعبة ومحاذاتها بين أن يكون في المسجد الحرام  
أو غيره حيث يشاهد الكعبة أو يكون بحكم المشاهد لانه مع المشاهدة وحكمها يجب عليه استقبال العين  
فمن لم يحاذها لم يستقبل القبلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمصلي بالمدينة ينزل محراب رسول الله  
صلى الله عليه وآله منزلة الكعبة ﴾ فلا اجتهد فيه في جهة القبلة ولا في التيامن والتياسر لعدم الخطأ  
عليه صلى الله وآله وعند من جوزه من العامة قال لا يقر عليه فهو صواب قطعا وان غاب على الظن  
وجوب التيامن أو التياسر فهو وهم قطعاً وليس المراد وجوب استقباله حيث يشاهد و بطلان صلوة  
من لم يحاذه لفساده ضرورة وان روي أنه زويت له الارض حتى نصب المحراب بازاء الميزاب للاتفاق  
على ان قبلة البعيد عن السعة انما هي سمتها والخبر ان سلم فعائنه علمه صلى الله عليه وآله بالعين فلا  
يدل على توجهه اليها فضلا عن غيره كما تقدمت الاشارة الى ذلك ( وفي كشف اللثام ) وانما  
خص محرابه صلى الله عليه وآله بالمدينة لانه أقرب الى الضبط من سائر المحارب المنسوب اليه  
أو الى أحد الائمة صلوات الله عليهم نصيبها أو صلوة اليها انتهى ( وقال الشيخ نجيب الدين ) ان  
وقع في محرابه صلى الله عليه وآله بالمدينة بعض تغيير وفي ( نهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد  
وكشف الالتباس ان مسجد الكوفة لا اجتهد فيه لانه نصبه أمير المؤمنين وصلى هو اليه والحسن  
والحسين صلوات الله عليهم فلو تخيل الماهر أن فيه تيامنا أو تياسرا فخياله باطل  
لا يجوز له ولا لغيره العمل به ونحوه مافي ( البيان والتفلي وارشاد الجعفرية والعزبه والمسالك والروض  
والمقاصد العلية وجمع البرهان وشرح الشيخ نجيب الدين ) بل في ارشاد الجعفرية ان المشهور ان محراب  
مسجد الكوفة قد نصبه أمير المؤمنين عليه السلام فلا ينصور فيه الخطاء فلا اجتهد فيه ( وفي مجمع



البرهان ) نقل حكاية التواتر في ذلك وقال ان الدلائل على تقديمه على العلامات ظاهر ( وفي رسالة صاحب المعالم وشرحها ) وتعلم يقينا بمحراب المعصوم كمحراب مسجد النبي صلى الله عليه وآله وان حصل له بعض الغيبر ومحراب مسجد الكوفة الي ان قال ويتعين المحراب المذكور للأتباع مع وجوده بغير خلاف انتهى كلامهما ( وفي الايضاح ) ان مسجد امير المؤمنين عليه السلام لاجتهاد فيه ( وفيه ) وفي آيات المولى الاردبيلي ان الاصحاب يقولون ان قبلة الكوفة يقينية لانه ثبت بالتواتر صلوة المعصوم فيه بتلك القبلة والمعجب انا نرى الجدي في الكوفة خلف المنكب لاختلاف الكتف كما قاله المحقق الثاني انتهى ﴿ بيان ﴾ قد يقال ثبت باخبار هؤلاء الاجلاء ان محراب مسجد الكوفة نصبه امير المؤمنين عليه السلام وصلى اليه هو والحسن والحسين عليهما السلام والكبرى لا كلام فيها واحتمال وقوع بعض التغير فيه ينفيه الاصل على انه لا يضر كما سمعت نقل وقوع مثل ذلك في محراب رسول الله صلى الله عليه وآله ( فان قلت ) قبلة محراب مسجد الكوفة تخالف العلامات التي ذكرها الفقهاء لاهل العراق ( قلت ) هذه العلامات على اختلافها حتى قال جماعة ان بينها تدافعا واختلاف الاصحاب فيها وفي اهلها كما ياتي ان شاء الله تعالى تقريبي لا لتحقيقي كما نصوا عليه وكما ياتي ايضا ( على ) ان اكثر الاصحاب ذكرها لاهل العراق ( والمفيد والدليل ) والمحقق في النافع انها لاهل المشرق ( والعجلى ) انها للعراق وفارس وخراسان وخوزستان ومن والاهم ( وفي اراحة العلة ) للشيخ الجليل ابي الفضل شاذان بن جبرئيل ان هذه العلامات لاهل العراق وخراسان الى جيلان وجبال الديلم وما كان في حدوده مثل الكوفة وبغداد وحلوان الى الري وطبرستان الى جبل سابور والى ما وراء النهر الى خوارزم الى الشاش الى منتهى حدوده وليس منهم خوزستان ولا فارس ( ثم ) انا لانسلم مخالفة المحراب المذكور للجدي كما يتوهم لان جعل الجدي على المنكب الايمن لا نسلم انه يوجب الانحراف عن محراب مسجد الكوفة الى اليسار وذلك لان اذا قلنا ان المنكب مجمع عظم العضد والكتف كما في الصراح والقاموس وجملة من كتب الاصحاب لم يكن هناك انحراف لان من وقف في محراب مسجد الكوفة كان الجدي على منكبه بهذا المعنى كما شاهدناه ( وقد نص ) على ذلك ( الشهيد الثاني ) قال لان الكوكب في غاية ارتفاعه يكون على دائرة نصف النهار فيكون حينئذ جعل الجدي على الكتف موجبا لاستقبال نقطة الجنوب وكون المشرق والمغرب على اليمين واليسار فاذا جعل خلف المنكب كان الوجه منحرفا عن نقطة الجنوب نحو المغرب وسمت قبلة الكوفة وبغداد ، المشهدين والحله يميل عن نقطة الجنوب ميلا بينا لزيادتها على مكة المشرفة طولا وعرضا هو موجب لذلك وما يدل عليه محراب مسجد الكوفة الذي صلى فيه الائمة صلوات الله عليهم ( ومثل ) ذلك قال المولى الاردبيلي في آيات احكامه وتليذه وهو يوافق ( قول الصادق عليه السلام ) في مرسل الفقيه اجعله على يمينك واذا كنت في طريق الحج فاجعله بين كتفيك ( ولا ينافيه ) قول احدهما عليها السلام في خبر محمد اجعله في قفلك وصل لانه ينطبق عليه بنوع من التأويل ( نعم ) ان قلنا ان المنكب ما بين الكتف والعنق كما في نهاية ابن الاثير وارشاد الجعفرية كان هناك انحراف الى جهة اليسار ( لكن قال ) الشيخ نجيب الدين لادليل علي هذا التفسير ( وقد تعجب ) الاردبيلي من المحقق الثاني حيث فسر المنكب بالتفسير الثاني وقال انه موافقة لقبلة مسجد الكوفة لانه اذا وضع الجدي خلف الكتف الايمن كانت قبلة مسجد الكوفة متيامنة فلا توافق بينها ( نعم ) لوجعل الجدي على المنكب بالتفسير الاول وافق قبلته على الظاهر

وتمام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى ( وقال في المدارك ) ان المحقق في ( المعتبر ) اعتبر لأهل الشرق أولاً الجدي خلف المنكب الأيمن ثم قال ان الجدي ينتقل والدلالة القوية القطب الشامي فاذا حصله العراقي جعله خلف اذنه اليمنى دائماً ( ثم قال ) في المدارك ان بين الكلامين تخالفاً واعتبار محراب مسجد الكوفة يساعد على الاول انتهى ( قلت هذا ) الذي ذكره المحقق اولاً ذكره أكثر الاصحاب فعلى ما في المدارك يكون المحراب موافقاً لما ذكره أكثر الاصحاب ( فليتأمل ) هذا كله مضافاً الى ما ذكره ( المصنف في التدكرة والصبري في كشف الالتباس ) من اجماع الاصحاب على جواز التعويل على المحاريب المنصوبة في بلاد المسلمين ولا يجب عليه الاجتهاد الا اذا علم أنها بنيت على الغلط واين العلم فيما نحن فيه بل الأمر بالعكس على انه لا يحصل الا للعاذق بعلم الهيئة كما نص عليه جماعة ( بل ) قد منع المصنف في نهاية الاحكام من الاجتهاد في المحاريب المنصوبة في بلاد الاسلام في البنية والبسرة كما يأتي ( قال ) ولو اجتهد فأداه اجتهاده الى خلافها فان كانت بنيت على القطع لم يجز المدول الى الاجتهاد والا جاز ( قال في كشف اللثام ) لعل استمرار صلوة المسلمين اليها من غير معارض دليل البناء على القطع ولا عبرة بالعلام في قرية خربة لا يعلم أنها قبله مسلمين انتهى ( وفي الذكرى ) ان وجه المنع احتمال اصابة الخلق الكثير أقرب من احتمال اصابة الواحد وقد وقع في زماننا اجتهاد بعض علماء الهيئة في قبلة مسجد دمشق وان فيها تياسراً عن القبلة مع انطواء الاعصار الماضية على عدم ذلك وجاز ترك الخلق الكثير الاجتهاد في ذلك لانه غير واجب عليهم ولا يدل مجرد صلوتهم على تحريم اجتهاد غيرهم وانما يمارض اجتهاد العارف ان لو ثبت وجوب الاجتهاد على الكثير اوثبت وقوعه وكلاهما في حيز المنع بل لا يجب الاجتهاد قطعا انتهى ( قلت ) وما نحن فيه يمارض اجتهاد العارف فمل المعصوم الذي نقله جماعة ونقل انه المشهور كما سمعت ( هذا كله ) مضافاً الى ما نقله صاحب ( كشف اللثام ) عن بعض معاصريه من انه نصب آلة واستعلم بها جهة البلاد الى الكعبة فاستعلم ان بغداداً والكوفة وسر من رأى وتبريز وكوبا وبلغار وباب الابواب وقفليس وارديل قبلتهم الركن الشامي وانه العراقي أيضاً كما يأتي نقل ذلك وفي هذا ما يؤيد صحة محراب الكوفة كما لا يخفى ( هذا ) أقصى ما يقال من حنب المستدل على عدم وجوب التياسر في مسجد الكوفة ( ويرد عليه ) انه على هذا يجب على أواسط العراق تحري قبلة مسجد الكوفة لانه لا يعدل عن العلم الى غيره ( مع ) ان محاريب مساجدها منصوبة على جعل الجدي خلف الكتف الأيمن وأعظم شاهد على ذلك قبور الائمة صلوات الله عليهم والمسجد المنسوب الى مولانا الهادي عليه السلام في سر من رأى شرفها الله تعالى فهو منصوب على جعل الجدي على الكتف ( وأنه ) قد روي في بعض الاخبار ان قبلة مسجد الكوفة غيرت عن قبلة نوح عليه السلام وان بعض الاجلاء الاعلام قال ان الوجه في استحباب التياسر أو وجوبه لاهل العراق لان قبلة مسجد الكوفة متيامنة وبقية المساجد تابعة له والتقية منعت عن التصريح بذلك فورد الامر بالتياسر لاهل العراق تنبيهاً على ذلك بأحسن وجه ( وقد يجاب عن الاول ) بالنزاهة الوجوب ولا خير فيه مع موافقته لجعل الجدي على المنكب الايمن لا الكتف ( قولك ) ان محاريبها جميعاً على خلاف ذلك ( قلنا ) ان سلم فالوجه فيه ما اشتهر بين الاصحاب من وجوب التياسر واستحبابه ( وأما قبور الائمة صلوات الله عليهم ) فشانها لمكان التصرف في البنين والشبابك شأن المساجد بل الحضرة الشريفة في سر من رأى وشباكها والسرداب الشريف

وأهل كل إقليم يتوجهون الى ركنهم فالعراقي وهو الذي فيه الحجر لاهل العراق  
ومن والاهم (متن)

علي خلاف الجهة قطعا وما ذاك الا لمكان التصرف في البنيان المستحدث وأما قبل ذلك فقبورهم بأزاء  
الكعبة قطعا لان المعصوم لا يدفنه الا معصوم (وأما مسجد مولانا الهادي عليه السلام) فلم يشتهر انه نصب  
محراه او صلى فيه كما اشتهر ذلك في مسجد الكوفة فلا معارضة (سلمنا) ولكن نقول لعل وقوعه  
بأزاء الكعبة في الموضع المذكور انما يلائم وضع الجدي على الكتف كما ان وقوع مسجد الكوفة  
بأزاء الكعبة انما يلائم وضعه على المنكب ولا مانع من ذلك (على) ان في الاول كفاية في رفع المعارضة  
(وأما) ما ورد في بعض الاخبار ففيه على اجماله وعدم ذكره في الكتب الاربعة انه لا يقوى على  
مقاومة ما أخبر به جماعة من أجلة الاصحاب كما سمعت مع انطباق نقلهم على نقل العلامة المشهورة  
بينهم أعني جمل الجدي خلف المنكب الايمن مع موافقته لقوله عليه السلام ضعه على يمينك (مضافا)  
الى نقل الشهرة وفي الخلاف في ذلك كما مر (والاخبار) الذي أشرنا اليها ما روي عن الاصمغ  
ابن نباته قال قال أمير المؤمنين عليه السلام في حديث له ويل لبانيك بالمطبوخ المغير قبله نوح (وما  
رواه) محمد بن ابراهيم التميمي في حديث عنه عليه السلام أما ان قائمتا اذا قام كره وسوى قبلته  
(وروي الصدوق في الفقيه) مرسلان ان حد مسجد الكوفة اخر السراجين قيل له من عـيره قال  
أول ذلك الطوفان ثم غيره أصحاب كسرى ثم غيره زياد بن أبي سفيان هذا ما وجدته من اخبار  
المسئلة (وأما ما ذكره) بعض الاجلاء فليس في الاخبار ولا في كلام الاصحاب اشارة الى ذلك  
أصلا بل الوارد في التيسر خبران وهما ممللان بما يبعد عن ذلك بفراسخ (وروي عن الرضا عليه  
السلام) انه علل التيسر باتساع الحرم من جهة اليسار كما في الخبرين المشار اليهما وبعد فالمسألة (محل  
تأمل) والله سبحانه هو العالم بحقائق احكامه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأهل كل إقليم يتوجهون  
الى ركنهم فالعراقي وهو الذي فيه الحجر لأهل العراق ومن والاهم ﴾ كون الركن الذي فيه الحجر ركن أهل  
العراق قال به الاصحاب قاطبة كما (في كشف اللثام) (وفي فوائد الشرائع) صرحوا به (وفي المقنعة) الركن العراقي  
لاهل العراق والمشرق (وفي المراسم والنافع) الركن الشرقي لاهل المشرق (وفي جامع المقاصد وحاشية الميسي  
والمسالك) قولهم الركن العراقي الذي فيه الحجر لاهل العراق مجاز وتوسع لان قبلتهم الباب وماقاربه لا الركن  
(وفي فوائد الشرائع) في قولهم هذا توسع لان أهل العراق لا يتوجهون الى نفس هذا الركن بل  
هذا الكلام تقريبي فان قبله البعيد أما الجهة أو الحرم على اختلاف القولين وكلاهما لا ينطلق على  
هذا كما لا يخفى انتهى (قلت) لعل المراد ان حق توجههم الصحيح في الواقع الذي ليس له ميل  
أصلا ولا انحراف ان يكون الى الركن الذي يليهم وان اكتفي منهم بالتوجه الى الجهة لان البعد  
يمنع من العلم بذلك او يراى بتوجههم الى الركن توجههم الى جهة (وفي ارشاد الجعفرية) قبله أهل  
العراق ما بين الباب والمقام لا الركن وان اطلاقهم الركن المذكور للعراقي تجاوز اذ هو في الحقيقة  
لاهل الشرق (وفي حواشي الشهيد) للشامي من الميزاب الى الباب وللعراقي منه الى نصف الجاني  
وللجاني الى نصف الغربي وللغربي منه الى الميزاب (وفي الذكري) عن كتاب (ازاحة العلة) ان العراق  
وخراسان وما كان في حدوده مثل الكوفة وبغداد وحولان الى الري ومرو وخوارزم يستقبلون بين

الباب والمقام وأهل شميطاء (شمشاط خ ل) والجزيرة الى الباب وأهل البصرة والأهواز وفارس وسجستان الى التبت الى الصين يستقبلون ما بين الباب والحجر الاسود (قال في كشف اللثام) بعد ما نقل عنه مثل ذلك ولا ينافي اتفاق هذه البلاد في جهة القبلة اختلافها في العروض والاقاليم فان الكل سمت واحد من الكعبة (نعم) أورد عليه بعض المعاصرين انها لو كانت كذلك لم يمكن سمت قبلة العراقي اقرب الى نقطة الجنوب منه الى مغرب الاعتدال بل كان الامر بالعكس وهو انما يرد لو كانت هذه البلاد أقل عرضا من مكة أو مساوية لها (ثم) انه وضع آلة يستعمل بها نسبة البلاد الى جهات الكعبة فاستعمل منها (ان الحجر الاسود) الى الباب في جهة بعض بلاد الهند كبهلوازه (والباب) في جهة بعضها كدهلي وأكرا وبا فارس والصين ونهامة ومنصورة سند (ومن الباب) الى منتصف هذه الضلع في جهة الاحساء والقطيف والبحرين وقندهار وكشمير وملتان وبست وسجستان كرمين وندخشان وتبت وخان بالق وشيراز وبلخ وفادياب (١) ومنه الى السدس الرابع جهة هراة وختن ويش بالق ويزد ومرو وقرقرم وترشيز ونون وسمرقند وكاشغر وشرخس (٢) وكش وخجند وبخارا ودامهرمز وطوس وبنالت والمالق ولا هيجان ومحمدان (والسدس) الاخير المنتهي الى الشامي جهة كوما مدينة روس وشماخر وبلغاروباب الابواب ويردعه وتقليس واردييل وتبريز وبغداد والكوفة وسرمن أي (فخطأ) الاصحاب قاطبة في قولهم ان ركن الحجر قبلة أهل العراق (وزعم) ان قبلتهم الشامي وانه العراقي (والجواب) ان العراق وما والاها كما ازدادت على مكة طولا وعرضا فلم ان يتوجهوا الى ما يقابل الركن الشامي الى ركن الحجر وبالجملة أي جزء من هذا الجدار من الكعبة فبدأنى لياسر يتوجهون الى ركن الحجر وهو أولى بهم من أن يشرفوا على الخروج عن سمت الكعبة خصوصا وسيأتي ان الحرم في اليسار أكثر ثم ان تقليل الانتشار مهم فاذا وجدت علامة تعم جميع ما في هذا سمت من الكعبة في البلاد كانت أولى بالاعتبار من تمييز بعضها من بعض تيامنا ونياسرا فلذا اعتبروا علامة توجه الجميع الى ركن الحجر وان كان يمكن اعتبار علامة في بعضها تؤديه الى الشامي أو ما يقرب منه «ظه» (واعلم) ان ركن الحجر منحرف عن مشرق الاعتدال قليلا فيما بينه وبين الجنوب انتهى ما في كشف اللثام (هذا وفي جامع المقاصد) المراد بمن والاهم من كان في سمتهم كاهل خراسان نص عليه الاصحاب انتهى (وفي المسالك) المراد بمن والاهم من كان في جهتهم بحيث يقاربهم في طول بلدهم وهم أهل خراسان ومن ناسبهم كما ذكره جماعة من الاصحاب وان كان التحرير التام يقتضي احتياجهم الى زيادة انحراف يسير نحو المغرب (وفي كشف اللثام) المراد بمن والاهم من كان في جهتهم الى اقصى المشرق وجنبيه ما بينه وبين الشمال والجنوب (وفي المدارك) كون قبلة خراسان والكوفة واحدة بعيدا جدا انتهى ويأتي ما في الروض وغيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وعلاقتهم جعل الفجر على المنكب اليسر

- (١) كذا في نسخة الاصل اعين بالغاء والدال المهملة والياء المثناة التحتية والباء الموحدة والذي وجدناه في محل آخر بالقاف في أوله والتون في آخره
- (٢) كذا في نسخة الأصل اعني بالشين المعجمة في أوله والذي وجدناه في محل آخر بالسين المهملة في أوله وآخره (مصححه)

## والمغرب على الايمن ( متن )

والمغرب على الايمن ) هذه العلامة ذكرها الاصحاب كافي ( المقاصد العلية والمدارك ) وفي ( كشف القناع ) نسبة ذلك الى الاكثر ( وقال في الروض ) انها مشهورة ( وفي السرائر والبيان والتنقيح والجغرافية وأرشادها ورسالة صاحب المعالم والمدارك ) وغيرها تقييد الفجر والمغرب بالاعتداليين ونسب ذلك في ( روض الجنان ) تارة الى كثير من الاصحاب وأخرى الى المشهور واطلق ( المفيد والدليلى والشيخ والمحقق ) وغيرهم ( وقال الفاضل البهائي ) فيما كتبه على رسالة صاحب المعالم هذا القيد ذكره بعض المتأخرين ولا وجه له بل اذا جعل المصلي مغرب أي يوم اتفق ومشرق على يمينه ويساره بنسبة واحدة حصل ما هو المقصود من موافقة قطعة الجنوب ونعم ما فعل القدماء من الاطلاق وعدم التقييد بهذا القيد المقتل لفائدة الخفي على أكثر الناس وظن الخروج عن الجهة لولاء توهم وقد أوضحنا ذلك في الجبل المتين انتهى ( وفي الجبل المتين ) نقل عن والده انه مجمل ونقل صورة كلامه ( قال ) اطلاق القوم المشرق والمغرب لا قصور فيه وتقييد هو لا المشايخ نور الله مراقدهم غير محتاج اليه بل هو مقلد لفائدة وما غلوه من ان الاطلاق مقتضى للاختلاف الفاحش في الجهة ليس كذلك لان مراد القدماء ان العراقي يجمل مغرب أي يوم شاء على يمينه ومشرق ذلك اليوم بيمينه على يساره وهذا لا يقتضي شيئاً من الاختلاف الذي زعموه وهو عام النفع في كل الاوقات لكل المكلفين بخلاف القيد الذي ذكره فانه يقتضي ان لا تكون العلامة المذكورة الا لأحد الناس القادرين على استخراج خط الاعتدال ومع ذلك فليس أضبط مما ذكرنا الامع تدقيق تام لان استخراجها بالدائرة الهندية ونحوها تقريبي لا ابتناؤه على موازات مدارات الشمس للمعدل وهذا التقريب قريب مما ذكرناه كما لا يخفى ولا داعي الى التقييد ثم استجوده ( وقال تلميذ الشيخ نجيب الدين ) هذا مشكل بحسب الظاهر باعتبار مخالفته في أكثر الاوقات للعلامات المذكورة للقبلة ( وفي رسالة الجهة ) ( ١ ) ربما لم يظهر منه ما ظهر هنا من الميل الى اتساع الدائرة في جهة القبلة وقد قلنا تعريفه للجهة سابقاً وليس التفاوت الذي بين اعتدالي المشرق والمغرب وعدمها بأكثر من التفاوت الذي بين حالتي الارتفاع والانخفاض وعدمها في الجدي انتهى ( وفي جامع المقاصد والعزية ) اختيار عدم التقييد بهذا القيد وان المراد بكونها علامة كونها علامة في الجملة علامة محصلة لجهة القبلة تقريباً من غير ان يعتبر كونها الاعتداليين ( وفي حاشية الفاضل الميمني ) التحويل على هذه العلامة مطلقاً مشكلاً جداً والضابط جعل مشرق الاعتدال على اليسار لاهل طرف العراق الغربية ( كالوصل ) ( قلت ) وعلى ذلك حلها ( الشهيد الثاني ) واولاده وجماعة كما يأتي ( وفي مجمع البرهان ) هذه العلامات لا تعرف حالها وبيننا نداء ( وفي الروضة ) ان اريد بالمغرب والمشرق الاعتداليين والجهتين المصطلح عليهما وهما التقاطعتان للجهتي الجنوب والشمال بخطين بحيث يحدث عنها زوايا قوائم كانت مخالفة لجمل الجدي خلف المنكب الايمن كثيراً لان الجدي حال استقامته يكون على دائرة نصف النهار المارة بتقطين الجنوب والشمال فجعل المشرق والمغرب على التقديرين على اليمين واليسار بوجوب جعل الجدي بين الكتفين قضية التقاطع فاذا اعتبر كون الجدي خلف المنكب الايمن لزم الانحراف بالوجه من نقطة الجنوب نحو المغرب كثيراً فيتحرف

( ١ ) كذا في نسخة الاصل والظاهر انه سهو والصواب القبلة بدل الجهة ( مصححة )

بواسطته الجانب الايمن عن المغرب نحو الشمال والجانب الايسر عن المشرق نحو الجنوب فلا يصح جعلها علامة لجهة واحدة الا أن يدعى اغتفار هذا التفاوت وهو بعيد خصوصاً مع مخالفة علامة المشرق والمغرب للض والاعتبار فهذه أما فاسدة الوضع أو تختص ببعض جهات العراق وهي اطرافه الغربية كالموصل وما والاها فان التحقيق أن جهتهم نقطة الجنوب ويلزم من ذلك كون المغرب والمشرق على اليسار ولو اعتبرت العلامة المذكورة غير مقيدة بالاعتدال ولا بالمصطلح بل بالجہتين العرفيتين أنتشر الفساد كثيراً بسبب الزيادة فيها والنقصان الملحق لها تارة بعلامة الشام واخرى بعلامة العراق وثالثاً بزيادة عنها وتخصيصها أي جهتي المشرق والمغرب العرفيتين بما يوافق جعل الجدي خلف المنكب يوجب سقوط فائدة العلامة انتهى ونحوه ما في ( المسالك والمقاصد العملية وفي ( الروض ) بعد ان ذكر نحو ذلك قال والتحقيق ان هذه العلامات الثلاث صالحة لتحصيل الجهة العراقية في الجبله واليهما على وجه التحقيق فغير شديد قطعاً لاختلاف عروضا وأطوالها المتقضي لاختلاف قبلتها لان أواسط العراق كبغداد والكوفة يزيد على مكة طولاً وعرضاً وذلك يوجب انحراف قبلتها عن نقطة الجنوب نحو المغرب والبصرة أشد انحرافاً كذلك بزيادة طولها عليها وبقرب تبريز واربيل وقزوین وهمدان وما والاها من بلاد خراسان وان كان التحرير التام يقتضي لهم زيادة انحراف يسير نحو المغرب كانحراف البصرة بالنسبة الى بغداد لكن ليصل الى حد منتصف القوس التي بين نقطة الجنوب والمغرب بل أطلق جماعة من الاصحاب كون قبلتهم قبله العراق وأما الموصل والجزيرة وسنجار فان قبلتها تناسب نقطة الجنوب لمقاربة طولها طول مكة وح. فيجب حمل العلامة المتقضية لاحتمال نقطة الجنوب كالاولى اذا قيدت بالاعتدال والثالثة على الطرف الغربي كالموصل ونحوها والوسطى الموجبة للانحراف عن نقطة الجنوب على أواسطها كبغداد والكوفة وبابل وأما البصرة وما والاها فانها وان ناسبت هذه العلامة أيضاً لكن ينبغي فيها زيادة انحراف نحو المغرب ومن هنا يعلم أن ترك تقييد المشرق والمغرب بالاعتدالين أدخل في علامة العراق من تقييدها لأماكن الجمع بينها وبين اتانیه بارادة جانب المشرق المائل عن نقطة الاعتدال نحو الجنوب والمغرب المائل عن نقطة اعتداله نحو الشمال فتساوى العلامتان كما جمع بين الخبرين وانما كان ذلك أولى من حملها على حالة الاعتدال لتوافق الثالثة لوجهين ( احدهما ) ان أكثر بلاد العراق منحرفة عن نقطة الجنوب نحو المغرب وان اختلفت في الزيادة والنقصان أما ما سامت منه نقطة الجنوب فهو نادر قليل لا يكاد يدخل في مسمى العراق ( الثاني ) ان ورد نص بالعلامة الثانية وما عداها استخراجها الفقهاء فيكون حمل مظاهرها المخالفة على المنصوص عليه حيث تمكن أولى من حمله على غيره خصوصاً وقد تطابق النص والاعتبار الدقيق على تحقق انحراف قبله العراق الا ما شذ وما قررنا من تقسيم بلاد العراق لثلاثة أقسام قد حكى في الذكرى ما يوافق ونقل عن بعض الأجلاء (١) ما يناسبه ويزيد ما ذكرناه عنها تحقيقاً وارتباطاً بالقواعد وأما توهم اغتفار التفاوت الحاصل بينها وعدم تأثيره في الجهة ففاسد لما تقدم في الجهة من اعتبار تعيين الكعبة أو ظنّها أو احتمالها وعلى هذا القدر من التفاوت لا يبقى معه شيء منها انتهى كلامه رحمه الله تعالى ( وفي كشف الثام ) جعل فجر الاعتدال أو غيره خلف المنكب الايسر والمغرب مغرب الاعتدال أو غيره قدام المنكب الايمن والعبرة الجدي عند

(١) هو شاذان ابن أبي الفضل ابن جبريل القمي نزير المدينة المشرقة صلوات الله علي مشرفها

## والجدي بجذاء المنكب الايمن ( متن )

غاية ارتفاعه وانحطاطه بجذاء المنكب الأيمن أي خلفه بذلك يتقدر تأخر الفجر وتقدم المغرب ولا يتفاوت الحال في الصحة أن يراد الاعتداليان منها والأعم انتهى ( قلت ) هذا التنزيل تنبؤ عنه جملة من عباراتهم ( ففي النهاية ) جعل الفجر على يده اليسرى والمغرب على يده اليمنى ( وفي المبسوط ) عبر بالموازن ( وفي الوسيلة ) عبر هنا بالمحاذاة للمنكب وفي الجدي بخلف المنكب وفي كثير من العبارات التعبير بالموازاة ( وفي فوائد الشرائع وحاشية الارشاد ) ينبغي أن يراد بالمنكب الكنف بل في الاول يتمتع أرادة غيره انتهى وقد علمت ان نص الاكثر على أن المراد بالمنكب مجمع العضد والكتف كما يأتي أيضا هذا ( وفي المقنعة والمراسم والنافع ) ان هذه العلامات لأهل المشرق ( قلت ) لعل هذا موافق لقولهم انها لأهل العراق ( وفي النهاية والسرائر ) انها للعراق وفارس وخراسان وخوزستان ومن والاهم ( وعن ازاحة العلة ) انها للعراق وكل من ذكر فيها مضى نقله أن يتوجه الى المقام والباب وليس منه فارس ولا خوزستان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجدي بجذاء المنكب الأيمن ﴾ هذه العلامة ذكرها الفقهاء كما في ( المقاصد العلية وآيات الارديلي والمدارك ) وهي مشهورة كما في ( الذكرى والروض والمفاتيح ) وهي أوثق العلامات كما صرح بذلك جمع كثير ( وفي التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية والتنقيح وأرشاد الجعفرية والعزبة والروض والروضة والمسالك وكشف اللثام وغيرها ) تقييد ذلك بما اذا كان في غاية الارتفاع والانخفاض ( وفي مجمع البرهان والمدارك ) ان ذلك هو المشهور وانما اشترط ذلك لكونه في تلك الحال على دائرة نصف النهار مارة بالقطبين وبنقطة الجنوب والشمال فاذا كان القطب مسامتا لمضو من المصلي كان الجدي مسامنا له لكونهما على دائرة واحدة بخلاف ما لو كان منحرفا نحو المشرق والمغرب ( وفي أكثر هذه الكتب المذكورة والمعتبر ) ان أقرب الكواكب الى قطب العالم الشمالي نجم خفي لا يكاد يدركه الا حديد البصري يدور حوله كل يوم وليلة دورة لطيفة لا تكاد تدرك ويطلق على هذا النجم القطب مجازاً لجوارته القطب الحقيقي وهو علامة لقبلة العراقي اذا جعله خلف منكب الأيمن ويخلفه الجدي في العلامة عند ارتفاعه وعند انخفاضه ( وفي كشف اللثام ) انه لحفائه لم يحمل في الاخبار والفتاوى علامة عليه ( وفي مجمع البرهان ) عن خاله الذي قال فيه انه ماسح الزمان بمثله بعد المحقق الطوسي ان هذا الشرط غير جيد لان الجدي في جميع أحواله أقرب الى القطب الحقيقي من ذلك النجم الخفي ولهذا كان أقل حركة منه كما يظهر بالامتحان وهذه الحركة الظاهرة انما هي للفردين فان حركته يسيرة جداً ( وفي المدارك ) انا اعتبرنا ذلك فوجدناه كما أفاد وفي آيات المولى الارديلي ) بعد ان نقل ذلك عن خاله ( قال ) وأيضا شاهدت ذلك كما قال فنظرت وعلمت علامة ورأيت ان هذا النجم الصغير يتحرك كثيراً أو يقطع دائرة كبيرة وحركة الجدي كانت من ذلك النجم بكثير اذ رأته كأنه ما يتحرك من أول الليل الى نصفه نخميناً ثم نبين لي أن حركته قليلة وأيضا كلام أكثر الاصحاب خال عن تسميته قطباً وما رأته الا في شرح الارشاد للشيخ زين الدين رحمه الله تعالى انتهى ( قلت ) هذه التسمية رأيناها في (المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والتنقيح وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية والعزبة والمقاصد العلية والمسالك وكشف اللثام



وعين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الايمن مما يلي الانف ( متن )

وشرح الشيخ نجيب الدين ( وغيرها بل في ( الروض ) انه اشتهر اطلاقه على الكوكب المذكور حتى لا يكاد يعرف غيره هذا ( وفي المقننة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والسرائر والنافع والشرائع والمنتقى والتحرير والدروس والبيان واللمعة والمفاتيح والكفاية ) ترك قيد الارتفاع والانخفاض كالكتاب وهو المنقول عن كتاب ( ازاحة الالة ) واليه ( يعيل شارح رسالة صاحب المعالم ) وأكثر علمائنا عبر بخلف المنكب وبعض عبر بالحذاء والمراد بالمنكب كما في ( الصحاح والقاموس وحاشية النافع والروض والمقاصد العلية وآيات الازديلي ومجمعه والمدارك وشرح رسالة صاحب المعالم ) انه جمع عظم المضد والكتف بل في الآيات المذكور (١) ان كونه الكتف لا دليل عليه من اللغة والشرع ( وفي نهاية ابن الاثير ) انه ما بين الكتف والعنق وهو الظاهر من ( نهاية الاحكام والتنقيح وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية ) وأكثر الاصحاب ان الجدي مكبر وان أهل الهيئة يصغرونه فرقاً بينه وبين البرج ( وفي فوائد الشرائع ) نسبة تكبيره الى أهل اللغة وانكر ( العجلي ) في السرائر نصفيته كل الانكار واستدل على ذلك بوروده في النظم كذلك وانه سأل امام اللغة ينفذ فقال له لا يصغر ﴿ بيان ﴾ قد وردت بهذه السلامة دون غيرها أخبار ( منها ) خبر محمد عن أحدهما عليها السلام ضع الجدي في قفاك وصل ( ومنها ) ما رواه الصدوق مرسل عن مولانا الصادق عليه السلام أنعرف الكوكب الذي يقال له جدي فقال نعم قل اجعله بين يمينك واذا كنت في طريق الحج فاجعله بين كتفيك ( ومنها ) ما رواه العياشي في تفسيره عن النبي صلى الله عليه وآله أن النجم في قوله تعالى ( وبالنجم هم يهتدون ) الجدي لانه نجم لا يزول وعليه بناء الكعبة وبه يهتدي أهل البر والبحر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وعين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الايمن مما يلي الانف ﴾ كما في ( النافع والمعتبر وكتب المصنف والدروس والبيان ) وفي ( المقننة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والشرائع والتنقيح والمدارك والكفاية ) على الحاجب الايمن بترك الطرف وترك ذكر ما يلي الانف ( وفي السرائر ) على طرف الحاجب الأيمن مما يلي الجهة لسكر في ( المقننة والنهاية والسرائر ) التنصيص على ان ذلك أول الزوال ولعل الحكم يختلف باختلاف هذه القيود كما يأتي لكن المتأخرين ربما يظهر منهم ان مأل عبارات واحد هذا ( وفي جامع المقاصد وروض الجنان ) ان هذا انما يكون علامة اذا استخرج الوقت بغير استقبال قبلة العراق ( قلت ) وامله أشار الى ذلك في المعتبر بقوله ومن حقق الوقت من أهل العراق جعل الشمس عند الزوال على طرف حاجبه الايمن مما يلي الانف انتهى ويمكن إرارة ذلك من عبارة ( المقننة والنهاية والسرائر ) قال في النهاية من علامتها انه اذا راعى زوال الشمس ثم استقبل عين الشمس بلا تأخير . فاذا رآها على حاجبه الايمن في حال الزوال علم أنه مستقبل القبلة ( ومثلها ) عبارة السرائر ( وكذا ) المقننة بملاحظة ما ذكره هنا وفي بحث الزوال وفي هذه الثلاثة النص على ان ذلك أول الزوال كما مر ( وفي فوائد الشرايع ) ان هذه العلامة تقريبية ( وفي الذكرى ) ومنها الشمس وهي تكون متوسطة شتاء في قبلة المصلي تقريباً وصيفاً مسامتة لرأسه ( واعترض المحقق الثاني ) وجمهور من تأخر عنه بأن مقتضى هذه العلامة استقبال قطعة الجنوب لان

ويستحب لهم التياسر قليلاً الى يسار المصلي ( متن )

الشمس عند الزوال تكون على دائرة نصف النهار المتصلة بنقطتي الجنوب والشمال فكون حينئذ لمستقبل نقطة الجنوب بين العينين فاذا زالت مالت الى طرف الحاجب الأيمن ثم حملوها على أطراف العراق الغربية كسنجار والموصل وما والاها ( وفي كشف الثام ) ان أريد من هذه السلامة ان الشمس تكون عند الزوال على الحاجب الأيمن كما نص عليه جماعة وأريد بقولهم عند الزوال ( أول الزوال ) ورد عليهم ان الشمس أول الزوال انما تزول عن محاذات القطب الجنوبي وحينئذ انما تكون على الحاجب الأيمن لمن تكون قبلته نقطة الجنوب وهؤلاء ليس كذلك والا لجلوا الجدي بين الكتفين وانما تصير الشمس على حاجبهم بعد الزوال بمدة فليحمل عليه كلام من لم ينص على أول الزوال ويوجه كلام من نص عليه بأنه علامة لبعض أهل العراق ( كالموصل ) والجدي لبعض آخر وأما عبارة الكتاب والنافع وشرحه ومائر كتب المص فيجوز أن يراد بها الطرف الأيمن من الحاجب الأيسر فيوافق الجدي انتهى وقد تقدم في مبحث الوقت ماله نفع في المقام ( ومن يتوجه الى هذا الركن أيضاً أهل ( البصرة والبحرين واليمامة ولا هواز وخوزستان وفارس وسجستان ) الى الصين ويتوجهون الى ما بين المغرب والجنوب أيضاً ولكنهم الى المغرب أميل منهم الى الجنوب كما في ( ازاحة العلة ) قال وعلامتهم جعل النسر الطائر اذا طلع بين الكتفين والجدي اذا طلع على الحد الأيمن والشوله اذا نزلت للغييب بين عينيه والمشرق على أصل المنكب الأيمن والصبا على الاذن اليمنى والشمال على العين اليمنى والدبور على الحد الأيسر والجنوب بين العينين ( ومن ) يتوجهون اليه من قبلته أقرب الى المغرب من أولئك وهم أهل ( السند والهند وملتان وكابل وقندهار وجزيرة سيلان ) وما وراء ذلك وعلامتهم جعل بنات نعش اذا طلعت على الحد الأيمن وكذا الجدي اذا ارتفع والثريا اذا غابت على العين اليسرى وسهيل اذا طلع خلف الأذن اليسرى والمشرق على البد اليمنى والصبا على صفحة الحد الأيمن والشمال مستقبل الوجه والدبور على المنكب الأيسر والجنوب بين الكتفين انتهى ( وقال الفاضل الهندي ) ولا أعرف من البلاد من قبلته المغرب ( قال ) ومنهم من قبلته ما بين المغرب والشمال وهم أهل ( سومان وسرنديب ) وما في جهتها وهم يتوجهون الى جنبه هذا الركن الى الياباني وعلامتهم كون الجدي وبنات نعش على الحد الأيمن ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب لهم التياسر قليلاً الى يسار المصلي ﴾ هذا هو المشهور كما في ( الذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية وحاشية الارشاد وروض الجنان والمدارك والمفاتيح ) وهو خيرة ( الشرائع والتحرير والمختلف والذكرى وهو ظاهر ( المصباح ) حيث قال ويبني لأهل العراق أن يتياسروا قليلاً وليس على غيرهم ذلك ونقل ذلك عن ( الجامع ) ونسبه في التقيح الى ( الشيخين ) وتأني عبارتهما وفي ( كشف الرموز والتذكرة ) الى ( الشيخ ) ثم قال ان في كشف الرموز الظاهر منه الوجوب انتهى ( وفي المبسوط ) يلزم أهل العراق الى آخره ( وفي النهاية والخلاف والجل والوسيلة ) على أهل العراق ان يتياسروا قليلاً وظاهر هذه العبارات الوجوب وهو المنقول عن ( الشيخ أبي الفضل شاذان بن جبريل والشيخ أبي الفتوح الرازي ) وفي ( الخلاف ) وظاهر تفسير أبي الفتوح الاجماع عليه ولم يعرف ذلك أحد من الفقهاء الا ما رواه أبو يوسف ( عن حماد بن زيد ) انه كان يقول ينبغي أن يتياسر عندنا بالبصرة وقد منع

جماعة كثيرون اجماع الخلاف وفي المقنعة أمر أهل العراق والجزيرة وفارس والجلال وخراسان أن يتياسروا في بلادهم عن ستمهم ليستظفروا بذلك (وفي المراسم) رسم لأهل العراق إلى آخرها في المقنعة ولم يرجح شيء في (نهاية الاحكام والدروس والبيان) ويظهر من النافع والمعتبر وكشف الرموز والتذكيرة والمنتهى والتنقيح رد هذا الحكم من أصله وجوباً واستحباباً وهو ظاهر وصريح (السرائر وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسر والروض والمسالك وفوائد القواعد وأرشاد الجعفرية والمدارك والمفاتيح) بل في بعض هذه التصريح من المنع (١) بالوجوب والاستحباب كما نقل ذلك عن فخر المحققين وأعرض عن ذكر هذا الحكم بالكلية (الصدوقان وأبو الصلاح وأبو المكارم) وغيرهم فقد ضعفت دعوى الشهرة في الاستحباب فضلاً عن الاجماع في الوجوب الا أن يدعي شهرة ذلك عند الرواة وقلة الحديث كما تشعر به رواية المفضل بن عمر (بيان) احتج الرادون لهذا الحكم بوجهين (أحدهما) انه مبني على كون الحرم قبله والالم يوجب التياسر اختلافه يمياً ويساراً وقد مر ضعفه ومع التسليم اذا ردت علامة القبلة إليه فأدنى انحراف يؤدي إلى الخروج عنه كما يشهد به الحسن (الثاني) ان غير التياسر ان كان مستقبلاً كان التياسر عن القبلة والا كان المعبر عنه بالتياسر هو القبلة فلامعنى له (ويجانب عنهما) بأن التياسر عن العلامة المنصوبة للقبلة أو عن المحاريب لكونها على وفق العلامة فالمعنى ان العلامة تقربية لا لتحقيقية فاذا أريد التحقيق لزم التياسر أو استحباب وانما أطلقت في أخاهم عليهم السلام لعلم السامع بالمراد بآشارة أو غيرها أو للتوسع في القبلة وجواز اكتفاء أكثر الناس بالسمت وانما أوجبه اختلاف جهتي الحرم لما عرفت من أن الخارج لا يجوز له التوجه إلى غيره لعلم بخروجه عن سمت الكعبة حيث لا تكون قبلته الحرم وهذا الجواب جاز على القول بأن البعيد قبلته الحرم وعلى القول الآخر من دونه تفاوت (ويؤيد) هذا الجواب ما حكيناه عن بعض معاصري (الفاضل الهندي) من أن قبلة الكوفة وبغداد الركن الشامي والعراقي بل قد يتحصل منه جواب ثان فليرجع إليه وليلاحظ (وقال المحقق) في الجواب عن الابرار الثاني في رسالته التي ألفها بآشارة أفضل المحققين نصير الملة والدين وقد نقلها من أولها إلى آخرها (أبو العباس في المذهب البارع) ما (حاصله) ان الحكم مبني على القول بأن البعيد قبلته الحرم وان التياسر عن تلك الجهة المحصلة بالمقابلة لوجه المصلي حال استعمال تلك العلامات المنصوبة لذلك استظهار في مقابلة الحرم لان قدر الحرم عن يمين الكعبة يسير وعن يسارها متسع كما دلت عليه الرواية التي استند إليها الأصحاب في ذلك (وهذا حاصل الرسالة) من أولها إلى آخرها (ونقل في المذهب) عن بعض الأصحاب بأنه أجب بمنع الحصر (قال) لان حاصل السؤال أن التياسر أم إلى القبلة فيكون واجباً لاستحباباً وأما عنها فيكون حراماً والجواب منع الحصر بل التياسر فيها وجاز اختصاص بعض جهات القبلة بمزيد الفضيلة على بعض أو حصول الاستظهار بالتوسط بسبب الانحراف انتهى (وقال الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته) يجوز أن يكون الأمر بالتياسر لأهل العراق لان قبلة مسجد الكوفة متيامنة والتقنية منعت عن التصريح بذلك فوردت الاخبار منبهة على ذلك بأحسن وجه انتهى (فتأمل) فيه هذا (والاخبار) الواردة في ذلك خبر المفضل بن عمر وخبر علي بن محمد المرفوع وماروي عن الرضا عليه السلام والكل معللة بأن الحرم عن يمين الكعبة أربعة أميال وعن يسارها ثمانية أميال كما تقدمت الاشارة

(١) كذا في نسخة الاصل ولعل الصواب بالمنع (مصححه)

والشامي لأهل الشام وعلامتهم جعل بنات النمش حال غيوبتها خلف الأذن اليمنى والجدي خلف الكتف اليسرى اذا طلع ومغيب سهيل على العين اليمنى وطلوعه بين العينين ( متن )

اليه فيما مضى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والشامي لأهل الشام وعلامتهم جعل بنات النمش حال غيوبتها خلف الأذن اليمنى ﴾ كما في ( ازاحة العلة ) على ما نقل ( والوسيلة وكتب المصنف والدروس والبيان والذكرى وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والجمعرية وأرشادها وروض الجنان وفوائد القواعد والمفاتيح وغيرها ) والمراد بغيوبتها غاية انحطاطها الى جهة المغرب كما ( في جامع المقاصد وحاشية الارشاد وأرشاد الجمعرية وروض الجنان والمقاصد العلية ) وفي ( حواشي الشهيد ) حال مجاورتها البحر ( وفي فوائد القواعد والمقاصد العلية ) المراد بغيوبتها ميلها عن دائرة نصف النهار لا الغيوبة المتمازفة وهو نهاية انحطاطها وخفائها في الافق على تقديره لانها حينئذ تميل عن قبة الشامي وعن مسامته الأذن كما لا يخفى انتهى والذي يراد جعله خلف الأذن اليمنى أما الموضع الذي تدنو فيه من الغروب أو وسطها تقريباً كما ( في جامع المقاصد ) وفي ( روض الجنان والمقاصد العلية ) جعل كل واحدة منها حال غيابها خلف الأذن لاختلاف وقت مغيبها ( وفي كشف اللثام ) جعل كل من بنات نمش حال غيوبتها انتهى وهي سبعة كواكب أربعة نمش وثلاثة بنات ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجدي خلف الكتف اليسرى اذا طلع ﴾ كما في الكتب المذكورة مع زيادة ( المعة والروضة ) لكن في ( البيان والمعة والجمعرية وأرشادها ) خلف المنكب ( وفي حاشية الارشاد ) المراد بالكتف المنكب وعلى هذا يكون انحراف الشامي عن نقطة الجنوب مشرقاً بقدر انحراف العراقي مغرباً وعلى الاول أى جعله خلف الكتف يكون انحراف الشامي أقل من انحراف العراقي المتوسط العراق وهذا هو الحق الموافق للقواعد كما في الروض والروضة والمقاصد العلية ( قلت ) ايضاح ذلك أن ما بين نقطة الجنوب ونقطة المشرق تسعين جزءاً وبين نقطة المغرب تسعين جزءاً أيضاً وانحراف الشامي نحو المشرق إحدى وثلاثون جزءاً من التسعين جزءاً وانحراف العراقي نحو المغرب ثلاثة وثلاثون فينقص الشامي عن العراقي جزئين لان الكتف أقرب الى ما بين الكتفين من المنكب فيتفاوت بهما الانحراف وهذا بناء على المعنى المشهور في المنكب وعلى المعنى الآخر تنفق العبارات ( ويعلم ) أنه لا يحكم بهذه العلامات لاطراف الشام الشرقية المجاورة للعراق بل يحتاج في ذلك الى فضل اجتهاد ونظر في تلك الحدود ( والمراد ) بطولوع الجدي في العبارة ارتفاعه مجازاً لمكان القرينة لانه لا يفرج ووجه الجواز في هذا المجاز أنه انما يكون علامة عند استقامته فكأنه وقت وجوده ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومغيب سهيل على العين اليمنى وطلوعه بين العينين ﴾ كما في الكتب المذكورة لكنه في ( المعة أطلق جعل سهيل بين العينين من دون تعرض لذكر طلوعه ولا مغيبه والمراد بطلوعه أول ما يبدو كما صرح به ( ثاني المحققين والشهيدين وغيرها ) وفي ( الحواشي ) المنسوبة الى الشهيد أن المراد به الانتهاء في الصعود ( وفي جامع المقاصد وروض الجنان ) انه غلط فاحش من جهة اللفظ والمعنى ( أما الاول فلانه لا قرينة على التجوز ( وأما الثاني ) فلأنه اذا طلع يكون منحرفاً عن نقطة الجنوب الى جانب المشرق وكما أخذ في الارتفاع مال الى المغرب فيكون مغرباً عن قبة الشامي ( وأما ) مغيب سهيل في ( فوائد القواعد ) أنه ان اعتبر بالمعنى المنعبر في غيوبة بنات نمش خالف غيره من العلامات لانه جعله حينئذ على العين اليمنى يوجب استقبال نقطة الجنوب وهو

والصبا على الخلد الأيسر والشمال على الكتف الايمن والتربي لأهل المغرب وعلامتهم جعل  
التريا على اليمين والعيوق على اليسار والجدي على صفحة الخلد الأيسر ( متن )

لا يطابق قبة الشامي أيضاً لأنها مائلة عنها نحو المشرق وان اعتبرت غيوبة المقابلة لطلوعه وهونهاية  
انحطاطه نحو المغرب وخفائه أو قر به خرج عن مسامحة الدين خصوصاً مع مراعاة طلوعه بين العنين فان  
المراد به أول بروزه عن الانق في الارض المعتدلة في بلاد الشام ليطابق سمت قبلتها انتهى (وقد يقال)  
أن المراد بغميه اذا بلغ نصف النهار لان وقت غيوبته اذا بلغ نصف النهار فيكون بين كفتي اليمنى  
وعلى العين اليمنى للشامي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والصبا على الخلد الأيسر والشمال على الكتف  
الايمن ﴾ كما في (ازاحة العلة) على ما نقل (والوسيلة والتحرير والمتن) والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام  
والذكرى وجامع المقاصد وأرشاد الجفريه والروض ) وهذه علامة ضعيفة كما نص عليه (الشهيدان  
والحق الثاني) لا يقال (اذا علم مهب الرياح علمت بذلك جهة القبلة فلا يعتد بالرياح حينئذ ولا لمقدشياً  
(لانه يجاب) بأنه قد تعلم الرياح بعلامات أخرى وقرائن تنضم اليها مثل نعومتها وشدة بردها وأثارها للسحاب  
والطر وأضداد ذلك إلا أن ائضق ما يميزها بحيث يوثق به قليل فمن ثم كانت علامة ضعيفة والصبا مهبها  
ما بين مطلع الشمس الى الجدي كما نص عليه جماعة (وفي كشف الثام) أنه ما بين المشرق الى الجدي  
ويقال ان مبداء من المشرق وان مهب الشمال من الجدي الى مغرب الاعتدال (وقال في الذكرى)  
ان الصبا قد تقع على ظهر المصلي بالعراق والشام (وقد يقال) ان مبدأ هبوبها من مطلع الشمس يجعله الشامي على  
الخد الأيسر (قال) والشمال من الجدي الى مغرب الشمس في الاعتدال وتحرى الى مهب الجنوب كما ان الجنوب  
تحرى الى مهب الشمال ويجعلها الشامي على الكتف اليمنى (والدبور) من مغرب الشمس الى سهيل وهي مقابلة  
للصبا وتكون على صفحة وجه المصلي اليمنى (وهذه) العلامات تتقارب فيها أهل العراق والشام لاتساع  
زوايا الرياح انتهى (وزاد أبو الفضل بن جبريل) فيما نقل جعل المشرق على العين اليسرى والدبور على  
صفحة الخلد الأيمن والجنوب مستقبل الوجه وذكر أنها علامات لسفان وينبع والمدينة ودمشق وحلب  
وحصص وحماه وآريد وآمد ومياقارقين وافلاد الى الروم ومماوة وحوران الى مدين شعيب والى الطور  
وتبوك والمدار وبيت المقدس و بلاد الساحل كلها وان قبلتهم من الميزاب الى الركن الشامي وان  
التوجه من مالطه وسبساط والجزيرة الى الموصل وما وراء ذلك من بلاد اذربيجان والايوباب الى  
حيث يقابل الركن الشامي الى نحو المقام وعلامتهم جعل بنات نعش خلف الأذن اليسرى وسهيل  
اذا نزل للمغيب بين العنين والجدي اذا طلع بين الكتفين والمشرق على اليد اليسرى والمغرب على  
اليمنى والعيوق اذا طلع خلف الأذن اليسرى والشمال على صفحة الخلد الأيمن والدبور على العين اليمنى  
والجنوب على العين اليسرى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتربي لاهل المغرب وعلامتهم  
جعل التريا على اليمين والعيوق على اليسار والجدي على صفحة الخلد الايسر ﴾ كما في (الوسيلة والمتن)  
ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والبيان والدروس والجفريه والمفاتيح (وفي) (ازاحة العلة والذكرى  
وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وأرشاد الجفريه والروض والروضة وكشف الثام) تقييد التريا  
والعيوق بحال طلوعهما (وفي الذكرى وجامع المقاصد وأرشاد الجفريه والروض) تقييد الجدي بحال  
استقامته (وفي كشف الثام) ان الجدي أينما كان لا اذا ارتفع أو انخفض خاصة واقصر في (اللمعة

والياني لاهل اليمن وعلامتهم جعل الجدي وقت طلوعه بين العيين وسهيل وقت غيوبته بين الكتفين ومهب الجنوب على مرجع الكتف اليمنى ( متن )

والالفية ) على الاولين من دون تقييد بطولعهما ( وفي الروض والروضة والمقاصد العلية ) أن المراد بالمغرب بعض أهل المغرب كالحبشة والتوبة لا المغرب المشهور وأما المغرب المشهور في زماننا كقرطبة وزوالة ونونس وقبروان وطرابلس قبلته تقرب من نقطة المشرق وبهضها تميل عنه نحو الجنوب يسيراً انتهى ( والمراد ) بالركن الغربي ثاني ركبي جدار الشامي ( وفي المقاصد العلية ) أن عدم مقابلة العراقي المغربي هو التحقيق فان العلامة الموضوعه للغربي تقتضي كون المغربي المبحوث عنه مستقبلاً لنفس الركن الغربي لأن أركان الكعبة موضوعة على الأهوية الاربعة على الجهات فيكون الركن العراقي من جهة الصبا كما أن الغربي على الدبور وحينئذ فتكون جهة الغربي المذكور مقابلة للركن العراقي وأهل العراق توجههم ليس الى نفس ركنهم بل الى باب الكعبة فلذلك كان انحرافهم عن أهل المغرب يسيراً انتهى ( وعن أبي الفضل بن جبريل ) أن أهل المغرب أيضاً يحملون الشولة اذا غابت بين الكتفين والمشرق بين العيين والصبا على العين اليسرى والجنوب على اليمنى والدبور على المسكب الأيمن ( وذكر ) أنها علامات لاصيد الاعلام من بلاد مصر وبلاد الحبشة والتوبة والبجة والزعارة والدمانس والتكرور والزليغ وما وراها من بلاد السودان وأنهم يتوجهون الى حيث يقابل ما بين الركن الغربي والياني وأن بلاد مصر والاسكندرية والقبروان الى تاهرت الى البربر الى السوس الأقصى وإلى الروم وإلى البحر الاسود يتوجهون الى ما بين الغربي والميزاب وعلامتهم جعل الصليب اذا طلع بين العيين وبنات نمش اذا غابت بين الكتفين والجدي اذا طلع على الأذن اليسرى والصبا على المنكب الأيسر والشمال بين العيين والدبور على اليد اليمنى والجنوب على العين اليسرى انتهى ( والعيوق ) نجم مضي على بين الثريا وبينهما من البعد ماهو قريب من الرمح يطلع بطولع الثريا وينرب بتروبيها ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( والياني لأهل اليمن وعلامتهم جعل الجدي وقت طلوعه بين العيين وسهيل وقت غيوبته بين الكتفين ومهب الجنوب على مرجع الكتف الأيمن ) كما في ( اراحة اللة ) على ماقل ( والوسيلة ) وأثر كتب المصنف والدروس ) واقصر جماعة على الصلائين الاولين ( وفي فوائد القواعد ) هاتان الملامتان متضادتان لان جعل الجدي طالعاً بين العيين يوجب استقبال نقطة الشمال فتكون نقطة الجنوب بين الكتفين وسهيل انما يكون حينئذ بين الكتفين اذا كان في غاية ارتفاعه ليكون على دائرة نصف النهار المارة بنقطتي الجنوب والشمال فاذا غاب سهيل بل مال عن غاية ارتفاعه خرج عن مسامحة الجدي طالعاً ولم يكن حينئذ بين الكتفين ( ثم قال ) والتحقيق أن بلاد اليمن بعضها يناسب العلامة الأولى كمدن وما والاها لمقاربتها لمكة في الطول وتقصاتها عنها في العرض وهي مقابلة لبعض جهات العراق وبعضها يناسب العلامة الثانية اذا أخذ المغيب بمعناه المتعارف وهو ما قبل الطلوع وهو صنعاء وما والاها لأنه مقابل الشامي أما اطلاق الملامتين واطلاق مقابلة الياني للشامي أو للعراقي كما صنع بعضهم فليس بجيد انتهى ونحوه ما في ( الروض والروضة وللقاصد العلية ) وفي ( اللة والالفية والجعفرية ) أن اليمنى مقابل للشامي ولازم المقابلة ان أهل اليمن يحملون سهيلاً طالعاً بين الكتفين مقابل جعل الشامي له بين العيين وأنهم يحملون الجدي محاذياً لأنفسهم بحيث

(المطلب الثاني) المستقبل له يجب الاستقبال في فرائض الصلوة مع القدرة وفي  
الندب قولان (متن)

يكون مقابلاً للمنكب الأيسر فإن مقابل المنكب الأيسر يكون الى مقدم اليمين وجعل الجدي بين  
اليمين وسهلاً طالعاً بين الكتفين يقتضي كون اليمين مقابلاً للعراقي في الجملة لان جعل المغرب والمشرق  
على الأيمن والأيسر يقتضي كون الجدي حال ارتفاعه على دائرة نصف النهار فيوافق جعل اليمين  
(له ظ) بين العينين وكذا جملة غائباً بين الكتفين يوافق جعل الجدي للعراقي خلف المنكب الأيمن  
فقد حصلت المقابلة للعراقي في الجملة وليست للشامي بوجه كذا ذكر (نا فلة الشهيد الثاني) وقد سمعت  
ماحققه في فوائد القواعد وغيره (قلت) قد يقال ان لازم المقابلة المذكورة في المعة والافنية والجعفرية  
انهم يحملون الجدي طالعاً بين العينين أي عند طلوعه وسهلاً غائباً بين الكتفين بناء على اعتبار التقابل  
في الوصفين فيوافق ما في الكتاب وما واقفه و يندفع اعتراض الروضة عن المعة لان الشامي يجعل الجدي  
في غاية ارتفاعه على الكتف اليسرى فاليمين عند انخفاضه وقت طلوعه بين العينين والشامي يجعل سهلاً  
عند أول بروزه بين العينين فاليمين يجعله عند مغيبه بين الكتفين فقد تم التقابل في الوصفين فليحظ ذلك  
(وفي جامع المقاصد) قد يقال ان أهل الشام يحملون الجدي على المنكب الايسر وهم في مقابلة أهل اليمن فكيف  
يجعله أهل اليمن بين العينين (وبحسب) بأن أهل الشام يستقبلون الميزاب الى الركن الشامي وأهل اليمن يستقبلون  
المستحار والركن اليماني فينبغي انحراف يسير عن المقابلة (وفي ارشاد الجعفرية) ان اليمين يجعل الجدي مقابل  
المنكب الايمن وغيبوبة ناتعش مقابل العين اليسرى ومطلع سهيل بين الكتفين ويدخل في حدود اليمن  
(صعداء خ ل) وصنماء وعدن ومكوان وزبيد (وعن أبي الفضل) شاذان انه زاد اليمين جعل  
المشرق على الاذن اليمين والصبا على صفحة الخد الايمن والشمال على العين اليسرى والدبور على  
المنكب الايسر وذكر أنها علامات نصيبين واليمن والتهائم وصعداء وعدن الى حضر موت  
وكذلك الى البحر الاسود وأنهم يوجهون الى المستحار والركن اليماني

﴿ المطلب الثاني في المستقبل له ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يجب الاستقبال في فرائض الصلوة مع القدرة ﴾ بأجماع كل أهل  
الاسلام كما في موضع من (المتن) وفي موضع آخر منه لانعلم خلافاً بين أهل العلم في وجوب  
الاستقبال في الفرائض اداً وقضاءً مع التمكن وقال المذر انتهي وقد نقل جماعة الاجماع على ذلك  
بل هو ضروري ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الندب قولان ﴾ المشهور كما في ( غاية المراد  
وكشف اللثام ) أنه يجب الاستقبال في النافلة بمعنى أنه شرط فيها وهو مذهب الاكثر كما في ( غاية  
المراد ) أيضاً وبه صرح في كتب جميع الاصحاب الا ما نقل والمحالف انما هو ( ابن حمزة في الوسيلة  
والحق في الشرائع والمصنف في الارشاد والثلخيص وأبو العباس في المذهب البارع والموجز الحاوي  
وكشف الالتباس للصبري والمولى الاردبيلي في مجمع البرهان ) حيث حكموا ظهوراً من بعض وتصريحاً  
من آخرين بعدم وجوب الاستقبال فيها مطلقاً الا أنه أفضل ونسبه في ( الذكري ) في مكان المعلي  
الى كثير من الاصحاب ويمكن تأويله بالبعد وربما نقل ذلك أيضاً (عن علم الهدى) في آيات المولى  
الاردبيلي ) أنه يفهم من سائر التفسير أن قوله تعالى ( أينأتولوا قثم وجه الله ) مخصوص بالنافلة مطلقاً



أو حالة السفر انتهى ونقل جماعة من أصحابنا منهم (الحق) أن النقل مستفيض في أنها في النافلة وقد يعطي عدم الاشتراط كلام الشيخ في (الخلاف) حيث حرم الفريضة في الكعبة للاستدبار واستحب التنفل فيها ذكر ذلك في غاية المراد (واختلف) مشروطوه فيها فيما يستثنى من ذلك في (المستهي) والمختلف ونهاية الاحكام والتذكرة وكشف الالتباس وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وحاشية الفاضل الميسي وفوائد القواعد والمسالك والمدارك والمفاتيح) استثناء الركوب والمشي سفرًا وحضرًا وقد يظهر ذلك من (حاشية المدارك) وربما ظهر من (غاية المراد وروض الجنان) الميل اليه ونسبه في (الكفاية) الى جماعة من الاصحاب ولم يرجع شيئاً (وفي المختلف وغاية المراد) عن الشيخ استثناء الركوب والمشي سفرًا وحضرًا أيضاً وهو الذي فهمه المحقق الثاني من الشيخ أيضاً ورده في كشف اللثام بأن الذي وجدناه في كتب الشيخ جواز التنفل راكباً ومشياً سفرًا وحضرًا (قلت) قال الشيخ في (الخلاف) بعد أن نقل الاجماع على جواز صلوة النافلة على الراحلة في غير السفر (مسئلة) اذا صلى على الراحلة نافلة لا يلزمه أن يتوجه الى جهة سيرها بل يتوجه كيف شاء لعموم الآية والخبار وقال الشافعي اذا لم يستقبل القبلة ولا جهة سيرها بطلت صلواته انتهى وكلامه هذا ان حمل على حالة الابتداء وغيره وافق ما نقله عنه في (المختلف) من استثناء الركوب سفرًا وحضرًا وان حمل على ماعدا الابتداء بقرينة ماسلف له قبل ذلك من أنه يستقبل أولاً بتكبيرة الاحرام خاف ما نقل عنه في المختلف ونحو ما في (الخلاف) مافي (المبسوط) حيث قال وأما النوافل فلا بأس أن يصلحها على الراحلة في حال الاختيار وكذلك حال المشي ويستقبل القبلة فان لم يمكنه استقبال بتكبيرة الاحرام القبلة والباقي يصلي الى حيث تسير الراحلة ويتوجه اليه في مشيه فان كان راكباً منفرداً وأمكنه أن يتوجه الى القبلة كان ذلك هو الافضل فان لم يفعل لم يكن عليه شيء لان الاخبار الواردة في جواز ذلك على عمومها هذا اذا لم يتمكن في حال كونه راكباً من استقبال القبلة فان تمكن من ذلك بأن يكون في كنيسة واسعة يمكنه أن يدور فيها ويستقبل القبلة كان فعل ذلك أفضل انتهى وهذه العبارة قابلة لما نقل في المختلف (فأمل) (وفي النهاية والنافع) استثناء السفر (وفي المصباح) استثناء ركوب الراحلة واشتراط الاحرام مستقبلاً (وفي الخلاف) في موضع آخر منه (كالذكرى) استثناء السفر على الراحلة أو ماشياً بعد الاحرام مستقبلاً وقد يظهر ذلك من (المعتبر) وفيه وفي (الخلاف) والمنتهى والذكرى) الاجماع على عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير وفي (الجل كالتحرير) استثناء ركوب الراحلة وهذا يعم السفر والحضر وان كان في الاول أظهر (وفي جل العلم والعمل والمراسم) استثناء السفر مع النص على أن الاول أن يحرم مستقبلاً (وفي البيان) كما نقل عن (علي بن بابويه) استثناء الركوب (وفي الدروس) كما نقل (عن الصدوق) استثناء الركوب في سفينة أو محمل (وعن الحسن) استثناء السفر والحرب (وعن الجامع استثناء المشي مطلقاً بعد الاستقبال بأولها) وفيه أيضاً وفي السرائر) استثناء السفر مع الاحرام بالتكبيرة مستقبلاً (وعن ابن مهدويه) استثناء ركوب سفينة أو راحلة بعد الاستقبال بالتحريم (وفي الايضاح) استثناء الراكب في سفر القصر حال السير ثم قال أن في وجوب الاستقبال بتكبيرة الاحرام خلافاً قد صارت عبارات الاصحاب في الاستثناء على اثني عشر نحوه وتداخل بعض منها في بعض آخر ممكن (فأمل) (في بيان) حجة القول بعدم الاشتراط مطلقاً بعدم الاصل (ما استفاض) من الاخبار بأن قوله تعالى (أبنا تولوا قم وجه) الله وارد في النوافل (واستحباب)

التنفل في الكعبة مع النهي عن الفريضة للاستدبار كما مر ( وكما ) دل على عدم اشتراطه لراكب  
والماشي من غير ضرورة للاشتراك في الاخبار وأولية صلاة المستقر بالصحة لاستقراره وجواز فعل  
النافلة مضطجاً بنهر القبلة ( قالوا ) ولاتدل آية التوجه على اشتراط القبلة في النوافل للصحيح الناطق بأن  
ذلك في الفريضة ( وفعلهم ) دائماً صلوات الله عليهم النافلة على القبلة لم يثبت ولو ثبت لم يوجب ذلك  
لمواظبتهم على الاستحباب فلا تأسي فإن ذلك بعد العلم بالوجه وهو متف فينتفي التأسي ( وفعلهم )  
مع القرية يفيد الاستحباب وبدونه الإباحة ( ولم يثبت ) قوله صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي  
في المندوبات أيضاً ( قلت ) وقد يحييون عما ورد في صحيح زرارة من أنه لا صلاة الا الى القبلة بأن  
الظاهر من آخر الخبر أن ذلك في الفريضة ( ومثله صحيحه الآخر ) الذي فيه لا تقرب وجهك ففسد  
صلوتك لان آخره كالصريح بأن ذلك في الفريضة ( وبجواب ) بأن الاصل في الصلوة الاستقبال لقوله  
صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي الشامل للفريضة والنافلة وعلى المحققين الدليل ( ثم ) أن  
الصلوة اسم للصحيحة فما شك في شرطية فهو شرط فلا محل للاصل كما قرر في محله ( ونحوه ) الفريضة  
في الكعبة للاستدبار ان سلم فأنما يعطى جواز استدبار بعض القبلة كما هو ظاهر ( وما استفاض ) في  
معنى الآية يجوز أن يكون لجواز الاستدبار في النوافل لا ذى حاجة فيخلص بالسائر في حاجة راكباً  
وماشياً وبه يفتقر عن المستقر ( والمضطجع ) مستقبل قبلته ولا نسلم جواز الصلوة ان كان في اضطجاعه  
مستدبر القبلة اختياراً ( وقد تقرر ) أن ما يقع يائناً للمجمل يجب مراعاته اذا كان مستحدثاً لا يقطع  
بخروجه عن كونه يائناً ولا ريب أن قوله صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي نص في بيان الصلوة  
وأهـ مجمل أو كما للمجمل فاذا استقبل علمنا ان ذلك شرط ولو كانت صحيحة بنهر القبلة اختياراً لصدر  
ذلك بمقتضى العادة عنه صلى الله عليه وآله أو عن أحد الحجيج صلوات الله عليهم ونقل الينا كما مر  
مثل ذلك في وجوب البدء بالأعلى في غسل الوجه . فليتأمل . ( ثم ) أنه قد قال جماعة أنه اذا لم يعلم  
الوجه يجب التأسي لورود الامر بالاتباع مطلقاً . فتأمل . ( وأما المشروطون ) فقد احتجوا بالتأسي بقوله  
صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي اذا لم يهد أنه صلى الله عليه وآله صلى نافلة الى غير القبلة  
مستقراً الى الارض ( وبقوله تعالى ) وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره وهو عام خرج منه ما أجمع على  
عدم وجوب الاستقبال فيه ( وأنه ) هو الفارق بين المسلم والكافر ( والصلوة ) على غير القبلة علامة  
الكفر فيجب اجتنابها ( ومفهوم قول الصادق عليه السلام ) كما في تفسير علي بن ابراهيم في قوله تعالى  
( فاينما تولوا فثم وجه الله ) أنها نزلت في صلوة النافلة فصلها حيث توجهت اذا كنت في سفر ( وقوله ) عليه  
عليه السلام كما في الفقيه والصادقين عليها السلام كما في المجمع في الآية هذا في النوافل خاصة في حال  
السفر ( وما في مسائل علي بن جعفر ) أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يلتفت في صلوته هل يقطع  
ذلك صلوته فقال اذا كانت الفريضة والتفت الى خلفه فقد قطع صلوته وان كانت نافلة لم يقطع  
ذلك صلوته ولكن لا يود ( مضافاً ) الى ما مر من صحيح زرارة ( وحجة ) استثناء الراكب في الحضر  
بعد اجماع الخلاف خبر عبد الرحمن بن الحجاج وفي الحضر (١) بعد اجماع الخلاف ( ايضاً ) والمعتبر  
والمتنعى ( والذكرى ) خبر الحلبي والكرخي ( وفي كشف القناع ) ان الشيخ نقل الاجماع على استثناء  
الماشي في السفر ايضاً ولم أجد ذكر ذلك ( ودليل ) استثناء الماشي في السفر قول الصادق عليه السلام  
(١) كذا في نسخة الأصل والصواب أبدال السفر بالحضر في هذه اللفظة وألغى قبلها فليراجع ( مصححة )

في صحيح ابن عمار لا بأس أن يصلي الرجل صلاة الليل في السفر وهو يمشي ولا بأس أن فاتته صلاة الليل أن يقضيا بالنهار وهو يمشي يتوجه الى القبلة ثم يمشي ويقرأ فإذا أراد أن يركع حول وجهه الى القبلة وركع وسجد ثم مشى وهذا قد دل أيضاً على الاستقبال بالركوع والسجود ولم يشترطه أصحابنا وإنما اشترطه الشافعي ودل أيضاً على الاستقبال بالتحريمة كصحيح عبد الرحمن بن أبي نجران عن أبي الحسن عليه السلام قال اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بعيرك ( ودليل ) استثناء الماشي في الحضر بدون استقبال حتى في تكبيرة الاحرام يأتي انشاء الله تعالى ( ودليل ) من لم يشترط الاستقبال في التحريمة خبر الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الرجل يصلي وهو يمشي تطوعاً قال نعم وهذا الخبر ذكره في (المعتبر والذكرى وغاية المراد وجامع المقاصد) قال في المعتبر هذا الخبر رواه البرزقلى عن حماد عن الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام ( ثم قال ) في المعتبر قال البرزقلى وسمعت أنا من الحسين بن المختار ( قلت ) وهذا الخبر لم يذكره صاحب الوافي في الباب الذي عقده في المقام ووجه الدلالة أنه عليه السلام لم يستفصل وربما استدلل عليه بالاصل وعموم الأخبار الأول ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى ( وتنقيح البحث ) يتم برسم مسائل ( الأولى ) أن صريح ( الصيمري ) وظاهر ( المصنف ) في جملة من كتبه وجماعة أن قبله الراكب رخصة طريقه ومقصده وقد يظهر ذلك من ( المبسوط والسرائر ) وقد تقدمت عبارة المبسوط وتأتي عبارة السرائر وصريح الشهيد في ( البيان ورسالة علي بن بابويه ) على ما نقل ولده أن قبلته كذلك رأس دابته حيث ماتوجت وبين القولين ( العموم والخصوص من وجه ) وان منع ذلك ( فالعموم والخصوص المطلق ) فالفرق بينها واضح وان ظن اتحادها لكنه ليس بذلك البعيد ( وفي الخلاف ) اذا صلي النافلة على الراحلة لا يلزمه ان يتوجه الى جهة سيرها بل يتوجه كيف شاء لعموم الأخبار وقد عرفت أن هذه العبارات حاملة معنيين ونحوه ما في ( الذكرى ) حيث قال اذا لم يمكنه القبلة في النافلة فقبلته ( طريقه ) استحباباً ( الثانية ) هل يجوز للراكب أن يعدل الى غير قبلته بعد توجهه اليها رأس دابته كانت قبلته أو طريقة على اختلاف الرأيين أو القبلة فقط أو هي مع أحدهما أو هن أم الاحتمالان بل قولان أظهرهما الأول ( قال في التحريير والمنتهى ) قبلته المصلي على الراحلة حيث توجهت فلو عدل فإن كان الى القبلة جازاً جاعاً وان كان الى غيرها فالأقرب الجواز ( وفي نهاية الاحكام ) في موضعين لو حرف وجه دابته عن الطريق عمداً لا تبطل صلواته وقربه في ( التذكرة ) وقال في ( البيان ) قبلته رأس دابته فلو عدل عنها ( عنه خ ل ) جاز وهذه صريحة في جواز الفرض الأول ظاهرة في البوافي ماعد الطريق وحده بل غير آية عنه على بعض الوجوه كما مر ( وفي جامع المقاصد ) وحرف الدابة عمداً كما لو انحرفت وهذا الاطلاق كما يشمل الامور الثلاثة المتوسطة وان كان في بعضها أظهر يشمل ما اذا كانت واقفة على جهة المقصد وغيره ( وفي السرائر ) يجوز أن يصلي النافلة على الراحلة أينما توجهت بعد أن يكون مستقبل القبلة بتكبيرة الاحرام وهذا نص في جواز المدول لكن من قبله الى قبله أخرى كما يأتي ومثلها عبارة ( المبسوط ) وقد سمعتها وقد يظهر من ( نهاية الاحكام وكشف الالتباس ) اختيار القول الثاني حيث قال المصلي لا بد أن يستمر على جهة واحدة لئلا يتشوش فكره وجملت الجهة التي يصلي اليها اختيار الكعبة لشرفها فاذا عدل عنها لضرورة السير وجب التزام الجهة الواحدة ثم الطريق لا يستمر على جهة فلا بد فيه من معاطف بمنة وبسرة فيتمه

كيف كان للحاجة انتهى وقد سمعت ما نقلنا سابقاً عن نهاية الاحكام وانما نسبته الى ظاهرها لانها ذكر ذلك في الفريضة اذا سالت على الراحة لكنه باطلاقه شامل للنافلة وهو ظاهر كل من قال يتوجه الى حيث توجهت دابته كما في النهاية وغيرها . فتأمل . ( قلت ) قد استشكل المصنف في موضع من نهاية الاحكام في وجوب التزام صوب الطريق في الفريضة اذا سالت على الراحة ( ويدل ) على القول الاو ( قول الكاظم عليه السلام ) ان كانت نافلة والتفت الى خلفه لا يقطع ذلك صلوته ولكن لا يعود . قوله لا يعود يحتمل أمرين ( وقول الرضا عليه السلام ) في صحيح التميمي اذا كنت على غير القبلة فاسبق القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بعبرك ( وقول الصادق عليه السلام ) في حسن ابن عمار أو صحيحه أو موثقته يتوجه الى القبلة ثم يمشي ويقراً فاذا أراد أن يركع حول وجهه الى القبلة ولا قائل بالفصل بين الراكب والمشي ( وعدم ) الاستفصال في صحيح حماد بن عثمان في الرجل يصلي النافلة على دابته في الامصار ونحو ذلك من الاخبار المتضاربة ( وقد يستدل للثاني ) بقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي على ما في ( التهذيب ) حيث كان متوجهاً وقوله عليه السلام تكبر حينما تكون متوجهاً على ما في ( الكافي ) وصحيح المعجلي على ما في ( الفقيه ) يشير الى ذلك ( ومثله ) صحيح صفوان كان أبو عبد الله عليه السلام يصلي على راحلته أينما توجهت به ( وهذا القول ) أو الاحتمال أوفق بالاعتبار كما أن الاول أظهر من الاخبار ( المسئلة الثالثة ) هل يجوز للراكب أن يصلي ابتداءً الى غير القبلة بمعانيها المتقدمة أم لا وينصو ذلك فيما اذا كان طريقه ومقصده جهة الكعبة ورأس دابته متوجه اليها أيضاً فيركب هو الى غير جهة رأس الدابة الاظهر الجواز ( وهو ) ظاهر كل من استثنى من اشتراط توجه الى الكعبة الركوب والمشي حضراً وسفراً من دون أن ينص أو يظهر منه أن قبلته حينئذ رأس دابته أو مقصده وطريقه ( بل ) هو ظاهر كل من لم يشترط في الراكب أو الماشي أوفيها الاستقبال بالتحريم ثم يسكت من دون بيان أن قبلته حينئذ رأس دابته أو طريقه وهم جماعة منهم ( الحسن والصدوقان والشيخ في الجمل ) بل ( وعلم الهدى وأبو يعلى في جمل العلم والمراسم ) بل هو صريح عبارة ( الخلاف ) في أحد وجهيها وكذا ( الذكرى ) وقد سمعت عبارتيهما وقد عرفت أن جماعة على عدم اشتراط الاستقبال في النافلة حالة الاستقرار ( ويدل ) على حكم هذه المسئلة ( ما استفاضت به الاخبار بأن قوله تعالى ( أينما تولوا فثم وجه الله ) في النوافل ( وقول الصادق عليه السلام ) حيث كان متوجهاً ( وقوله عليه السلام ) حيث ما تكون متوجها ولم يقل حيث دابتك لكن قوله بعده وكذلك فل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ربما ينافيه ( فتأمل ) ( وقوله عليه السلام ) لا بأس أن يصلي على دابته في الامصار حيث لم يبين كيفية ركوبه ( ومثله قوله عليه السلام ) صلها في الحمل ( ومثله أيضاً خبر الحسين بن المختار ) الذي رواه في المتبرك الى غير ذلك من الاخبار الدالة باطلاقاً على ذلك وليس الركوب الى غير جهة رأس الدابة أو الى غير جهة الطريق فرداً نادراً حتى ينزل الاطلاق على غيره بل الغالب ذلك في التخروانات بل تواتر أن أهل الحسا والقطيف يعجبون ممن ركب الى جهة رأس الدابة ( وصحيح ) عبد الرحمن بن أبي نجران ( وصحيح ) ابن عمار الدالان على الاستقبال بالتحريم محمولان على الفضل كما حملنا الثاني عليه أيضاً حيث دل على الاستقبال في الركوع والسجود أيضاً وانما صرنا الى هذا الجمع لكونه أشهر في فتاوى الاصحاب وهو الانسب بالرخصة وان كان قضيه الجمع العكس كما هو ظاهر ( وبقي شيء ) وهو أنه هل يلزم هذا التوجه ابتداءً الى غير القبلة بمعانيها أن يلتزم

هذه الجهة التي هو عليها أم يجوز له العدول الى غيرها التي هي غير القبلة بمعانيها احتمالان أنسبهما الجواز ان كان ذلك لداع ( نعم ) لو عدل عنها الى القبلة بأحد معانيها جاز ولا سيما اذا كان عدوله الى جهة الكعبة لأنه اذا جاز له العدول عن القبلة جهة الكعبة كانت أو الى رأس دابته الى غيرها قبله كان الغير أو غير قبله كما سمعته من عبارة ( التحرير والمنهى والتذكرة والبيان وغيرها ) فجواز العدول من غير القبلة اليها أولى ( المسئلة الرابعة ) ذكر في ( التذكرة ونهاية الأحكام والدروس وجامع المقاصد ) أنه اذا كان ظهره في طريقه الى القبلة له أن يركب مقلوبا ويستدبر قبلة الطريق ورأس الدابة ويصلي الى جهة الكعبة ( قال في التذكرة ) وقال الشافعي لا تصح لأن قبلة المتنفل على الدابة طريقه وهو خطأ لأنه جعل رخصة انتهى وهذه العبارة ذات وجهين ( أحدهما ) أنه ركب مقلوبا قبل الشروع في الصلوة ( الثاني ) أن ذلك كان بعد الشروع وحـ تشارك الاولى في بعض الوجوه وينطبق عليها دليله ( المسئلة الخامسة ) لا كلام في جواز التنفل ماشياً حالة الاختيار اذا كان مسافراً وقد نسب في ( المنتهى ) الى علمائنا وليس عليه أن يستقبل بتكبيره الاحرام كما تقدمت الاشارة اليه في المسئلة الثالثة ويأتي ما يوضحه ( وأما ) الماشي الحاضر فقد علمت أنه استثنى ممن يجب عليه الاستقبال في النافلة في عشرة كتب من كتب الاصحاب وهو ظاهر ( الدروس والبيان ) قيل ويعطيه كلام الشيخ في ( الخلاف ) حيث حرم الفريضة في الكعبة واستحب النافلة وقد سمعت أن في ( المختلف وغاية المراد ) نسبة ذلك الى نص الشيخ وقضية كلام هؤلاء جميعاً أنه لا يجب عليه الاستقبال بالتكبير ولو كانوا ممن يوجبون ذلك لصوا عليه كما صنع الشيخ في موضع من الخلاف حيث استثنى السفر على الرحلة وماشياً بعد الاحرام مستقبلاً وكذا ( ابن سعيد ) في الجامع حيث استثنى المشي مطلقاً بعد الاستقبال بأولها وقد علمت أن ( المحقق ) وجماعة لا يشترطونه في النافلة مطلقاً ( ويدل ) على مانحن فيه أعني عدم اشتراط الاستقبال في النافلة ولو بالتكبير للماشي الحاضر ( ما استفاض ) في تفسير الآية الكريمة وقد سمعت تنزيل ذلك على وجه ينطبق على المدعى ( وخبر الحسين بن المختار ) وقد سمعته وعرفت وجه الدلالة فيه ( وعن الباقر عليه السلام ) في مرسل حرر بأنه لم يكن يرى بأساً أن يصلي الماشي وهو يمشي ولكن لا يسوق الا بل وليس نصاً في المسافر لا مكان حمله على الراعي والنهي عن سوق الا بل اما لاستلزامه كثرة الفعل أما في أو لاستلزامه الكلام بما تساق به ( ويشهد له خبر ابراهيم بن ميمون ) باطلاقة حيث قال الصادق عليه السلام فيه ان صليت وأنت تمشي كبرت ثم مشيت وقرأت فاذا أردت أن تركع أو مات بالركوع ثم أو مات بالسجود وليس في السفر تطوع وليس فيه دلالة على أن ذلك في السفر بل الظاهر العكس وثم في قوله عليه السلام ثم مشيت لا تفيد الاستقبال بالحرمة ( فتأمل ) وأنه موافق للاعتبار كما أشار الى ذلك في ( المنتهى ) قال ان التنفل محل الترخص فأبيحت هذه كغيرها طلباً للمداومة على فعل النافلة وكثرة التشاغل بالعبادة وقد حكم بذلك في ( المدارك ) وأعياه الدليل فاستدل عليه بالأخبار الصريحة في السفر كصحيح ابن شعيب ( وفي كشف اللثام ) أنه لم يظفر بخبر نص في ذلك ثم استدل عليه بالأصل وبما دل على استحباب النافلة في الكعبة والنهي عن الفريضة وقد عرفت أن الأصل مقطوع واستحباب النافلة في الكعبة إنما يعطي جواز استدبار بعض القبلة ( فتأمل ) ( المسئلة السادسة ) ذهب الشيخ ( في المبسوط والنهاية ) والديلمي في ( المراسم ) الى أن المتنفل في السفينة يجوز له أن يستقبل صدرها اذا لم يمكنه استقبال القبلة لكن الشيخ على أن ذلك جائز وان أمكنه الخروج الى الجدد أي البر وقد يلوح من الديلمي

وعند الذبح وبالميت في أحواله السابقة ويستحب للجلوس للقضاء والدعاء ولا تجوز القضة على الراحلة اختياراً وان تمكن من استيفاء الأفعال على اشكال ولا تجوز الفريضة على الدابة والراحلة اختياراً (متن)

ان ذلك حال عدم تمكنه من الخروج (وفي الوسيلة) يجوز له أن يصلي النافلة في السفينة وان راعى القبلة كان أفضل ولعله بناء على مذهبه كما مر (وفي المبسوط) حمل الأخبار الواردة في الصلوة الى صدر السفينة على النافلة (قلت) وبذلك صرح في خبر زراره الذي رواه في الفقيه وفي مضمهر سليمان بن خالد يصلي النافلة مستقبل صدر السفينة وهو مستقبل صدر السفينة اذا كبر ثم لا يضره حيث دارت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وعند الذبح الخ ﴾ اجماعاً كما في (الغنية وجمع البرهان) مع الامكان بالاجماع كما في (الاتصار) ولا يجوز أكل ذبيحة تذبح الى غير القبلة عمداً مع الامكان لأنه مع القبلة يجمع على جوازه وما قاله جميع الفقهاء من أن ذلك غير واجب وأنه مستحب لا دليل عليه كما في (الخلاص) وفي (الدروس) ان المتبرع الاستقبال بالمذبح والمنحور في ظاهر كلام الأصحاب (وفي المذهب البارع) يجب الاستقبال مع العلم والتمكن والمراد الاستقبال بالمذبح والمنحور ولا عبرة بالذابح وقوي ذلك في (جمع البرهان) وفي (الروض) وجوبه عند الذبح بمعنى أنه شرط أو مع وجوب الذبح بوجه من الوجوه وتام الكلام يأتي في محله بتوفيق الله تعالى وفضله ورحمته وطوله وأتوجه اليه في ذلك بخبر خلقه محمد وآله صلى الله عليه وعليهم ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ويستحب للجلوس للقضاء ﴾ وفاقاً (للمبسوط والذكرى) وخلافاً (للمقنعة والنهاية والكافي والوسيلة والسرائر وغيرها) وخلافاً للأشهر كما في (جامع المقاصد) والأكثر ومنهم المصنف في القضاء كما في (كشف اللثام) وتام الكلام فيما كتبناه على كتاب القضاء من هذا الكتاب (قوله وللدعاء الخ) جالساً وقائماً وفي جميع الأحوال الا فيما يحرم أو يكره أو يجب (وفي الذكرى وكشف اللثام) لا تكاد الاباحة بالمعنى الأخص تحقق هنا ونسب ذلك في (جامع المقاصد الى الذكرى ساكتاً عليه) (وفي المذهب البارع) بعد أن ذكر أنه ينقسم الى الواجب والمندوب والمكروه وذكر جملة من مواضعها قال والمباح ما عدا ما ذكرنا . وهذا نص في أن الاباحة بالمعنى الأخص متحققة هنا فتأمل . ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا تجوز الفريضة على الدابة والراحلة اختياراً ﴾ اذا لم يتمكن عليها من الاستقبال وغيره باجماع المسلمين كما في (المتبر والمتمتع والابضاح) وبلا خلاف كما في (تلخيص التلخيص) وفي (الذكرى) الاجماع عليه وان كانت مندورة سواء نذرهارا كجاً أو مستقراً على الارض لانها بالنذر أعطيت حكم الواجب وواقفه على ذلك (صاحب كشف الالتباس) وفي (التذكرة) لا تصلى المندورة على الراحلة لانها فرض عندنا ثم نقل عن أبي حنيفة أنه لو نذرها وهو راكب يؤذيها على الراحلة ثم قال وليس بشئ (وفي المدارك) يمكن الفرق واختصاص الحكم بما وجب بالأصل خصوصاً مع وقوع النذر على تلك الكيفية عملاً بمقتضى الأصل وعموم ما دل على وجوب الوفاء بالنذر (ويؤيده رواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام) قال سألت عن رجل جعل لله عليه أن يصلي كذا وكذا هل يجزيه أن يصلي ذلك على دابته وهو مسافر قال نعم وفي الطريق أحمد بن محمد العلوي ولم يثبت توثيقه انتهى (قلت) الرواية مطابقة لمقتضى الأصل والقاعدة الثابتة

وان تمكن من استيفاء الافعال على اشكال • ولا صلوة جنازة ( متن )

شرعاً كما في حاشية المدارك وقد صحح المصنف في غير (١) موضع رواية أحمد بن محمد العلوي ثم أنه لم يستثن من كتاب نواذر الحكمة لكن سمعت ما في التذكرة من أن المنذورة فرض عندنا ولا قائل بالفرق بين الفرائض فلتحمل على المعقولة ان قلنا بجواز الصلوة عليها ( هذا ) وتجوز الفريضة على الراحلة عند الضرورة اجماعاً في ( الخلاف والمتن ) وظاهر المعتبر ( وبلا خلاف كما في ( التذكرة ) والعامية منعوا من الفريضة على الراحلة عند الضرورة الا أن يخاف على نفسه أو ماله أو انقطاعه عن الرفقة فيصلي ثم يعيد اذا نزل عنها وعندنا لا تنجب عليه الاعادة عند الضرورة مطلقاً كما في التذكرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان تمكن من استيفاء الافعال على اشكال ﴾ وكذا قال في ( التذكرة ) وجوز ذلك في ( النهاية ) وتبعه على ذلك صاحب ( المدارك ) لأن المفروض التمكن من استيفاء الافعال والا من من زواله عادة في ثاني الحال وقد تشعر عبارة النهاية والسرائر ( بالجواز أيضاً والمنع من ذلك هو المشهور كما في ( المدارك ) وتخليص التلخيص ) وقال في ( مجمع البرهان ) بل يكاد أن لا يكون فيه خلاف انتهى وهو خبرة ( المحرر والمتن ) والذكرى والبيان والدروس وجامع المقاصد والجمعفريه وشرحها وحاشية الميسر والمسالك والروض ومجمع البرهان ) وهو ظاهر المبسوط والارشاد والموجز الخاوي ﴿ بيان ﴾ يدل على المنع ( ما رواه الشيخ في التهذيب ) عن سعد عن أحمد عن ابن بزيع عن ثعلبة ابن ميمون عن حماد بن عثمان عن البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي على الدابة الفريضة الا مريض يستقبل به القبلة ويمجزيه فاتحة الكتاب (٢) وقد وصف المصنف وولده والشهيدان وغيرهم هذا الخبر بالصحة وفي ذلك موافقة لما قاله الكشي في ثعلبة بن ميمون ( قالوا ) ووجه الدلالة أنه عام لمكان الاستثناء ( وفيه أن هذا العموم في الفاعل خاصة وأما الدابة فمطلقة ولا يعمد حملها على ما هو الغالب أعني التي يتمكن من استيفاء الافعال عليها ) وقال المولى الاردبيلي أنه لم يطالع على هذا الخبر وهو منه غريب واستدل عليه في ( الايضاح ) بقوله تعالى حافظوا على الصلوات ( قال ) المراد بالمحافظة عليها المداومة وحفظها من المفسدات والمبطلات وإنما يتحقق ذلك في مكان اتخذ للقرار فان غيره كظهور الدابة في معرض الزوال ( وبقوله عليه السلام ) جعلت لي الارض مسجداً أي مصلى فلا يصح الا فيها في معناها وإنما عديناه اليه بالاجماع وغيره لم يثبت انتهى وهو كما ترى ( واستدل ) عليه جماعة بعموم النصوص والفتاوى مع انقضاء القرار المفهوم عرفاً فانه الارض وما في حكمها مع أنه لا يؤمن الحركة عليه الواقعة ( قلت ) ويدل عليه موثقة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام لا تصل شيئاً من الغرض راكباً ( قال ) الضر في حديثه الا أن تكون مريضاً وهو عام في الفاعل والراكب ( ومثله ) بدون تفاوت خبر عبد الله بن سنان أيضاً الضعيف بأحمد بن هلال ( وفي كشف الثام ) وقد يستشكل في السائرة بناء على كونها كالسفينة بأن الراكب في نفسه ساكن مستقر وإنما يتحرك بالركوب بالعرض وحمل الاخبار والفتاوى على الغالب من عدم التمكن من الاستيفاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا صلوة جنازة ﴾ اجماعاً كما في ( ارشاد الجمعفريه )

(١) في المتن والمتن ( منه )

(٢) يدل هذا الخبر على وجوب السورة على غير المريض ( منه ق ، ر )



لأن الركن الأظهر فيها القيام وفي صحة الفريضة على بمير معقول أو أرجوحة معلقة بالحبال نظر وتجاوز في السفينة السائرة والواقفة متن

وبه صرح جماعة من الاصحاب { قوله } { لأن الركن الاظهر فيها القيام } كذا ذكر في (التذكرة والذكرى وغيرها) وفعلها على الراحلة السائرة يذهب بالقيام وعلى الواقفة معرضة للزوال أما بسقوط المصلي أو نقاد الدابة فكان في الحالين منهياً عنه ولا طلاق النهي عن فعل شيء من الفرائض على الراحلة هذا كله ان تمكن من الاستقبال وأما اذا لم يتمكن منه جاء وجه آخر للمنع واستندي في (الذكرى وجامع المقاصد أيضاً الى أن أقوى شروطها الاستقبال ورده في (ارشاد الجعفرية) بأنه لا وجه لذكره في الدليل لأن الركوب لا ينافي الاستقبال مع أنه لو كان متمكناً منه لم تصح (ثم قال) وكذا البحث في القيام فإنه يمكن الاتيان به أيضاً على الراحلة فالمستند الاجماع وأن الصلوة عليها معرضة للإبطال انتهى (فتأمل) فيه وقد بين في (حواشي الشهيد وجامع المقاصد وكشف اللثام) الوجه في أن الركن الاظهر فيها القيام بأنه أظهر في الحس وفي المعنى (أما الحس) فلخفاء النية وجواز خفاء التكبيرات (وأما المعنى) فلكون النية شرطاً أو شبيهة به والتكبير مشروط بالقيام بخلاف سائر الفرائض فإن أظهر أركانها الركوع والسجود انتهى (وليعلم) أن الدليل الثاني أعني قولهم ولا طلاق النهي ألغى مبني على أن إطلاق الصلوة عليها حقيقة لا مجاز وقد تقدم الكلام في ذلك { قوله } { قدس الله تعالى روحه } { وفي صحة الفريضة على بمير معقول أو أرجوحة معلقة بالحبال نظر } الصحة فيها خبرة (التذكرة ونهاية الاحكام) وهو الظاهر من (مجمع البرهان) لتحقق الاستقرار وغيره من الواجبات وجوز في (البيان) ذلك في الأرجوحة واحتمله فيها في (الذكرى والدروس) ومنع من الصلوة عليهما في (المتن والايضاح والموجز الحاوي والجعفرية وشرحها وحاشية الفاضل الميسي) لكونه في الاول بمرض الزوال كاللابة الواقفة وان كان أبعد لكنه ان نفر كان أشد والشك في تحقق الاستقرار في الثاني وخروجها عن القرار المعهود وجوز فيها في (التحرير) على اشكال ومنع من الصلوة على المعقول في (الذكرى والبيان والدروس والمسالك والروض) { بيان } قال في (مجمع البرهان) أن صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي على الرف المعلق بين نخلتين فقال ان كان مستويا يقدر على الصلوة عليه فلا بأس أنه دل على جواز الصلوة في مثل الأرجوحة (وفي الذكرى) أنه يعطى جوازها في الأرجوحة (قلت) قال في (الايضاح) الرف لا يطلق الاعلى المسمر بالمسامير وفي (كشف اللثام) المعروف من الرف هو المسمر بالمسامير فلا اشكال في الصلوة عليه كالفرف بخلاف الأرجوحة فإنها تتعلق بالحبال وتتحرك بالركوع والسجود قليلا ان قصرت حبالها وكانت محكمة والا اضطربت اضطراباً شديداً متفتاحاً ولكن في (جامع المقاصد) أن الرف أيضاً يتحرك قليلا اذا كان مثبتاً وأما السرير ففي خبر ابراهيم بن أبي محمود ومضمر أحمد بن محمد أنه يصلي عليه { قوله } { وتجاوز في السفينة السائرة والواقفة } اختياراً كما في (نهاية الاحكام وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والمدارك) وهو قضية كلام (المقنع) فيما نقل عنه وظاهر (الهداية) بل صريحاً لأنه اقتصر عن الأخبار الدالة على ذلك (وفي النهاية والمبسوط والوسيلة) تجوز الصلوة في السفينة تمكن من الارض أم لا ولم يتعرض فيها لوقوفها وسيرها ومثل ذلك عبارة (المهذب والجامع)

فما نقل ( وفي المنتهى والتذكرة ) الجواز في السائرة والواقعة من دون ذكر الاختيار والاضطرار ( كالكتاب ) الا أن الظاهر ارادة الاختيار ( وفي الذكرى ) أن كثيراً من الاصحاب جوزوا الصلوة فيها سائرة وواقعة ولم يذكروا الاختيار انتهى ( واختلف ) هؤلاء المجوزون ففي ( الجامع ) على ما نقل ( وجامع المقاصد والجمعفريه وشرحها ) أنه يشترط التمكن من استيفاء الافعال في صحة الصلوة وظاهر ( المبسوط وانهايه والوسيلة والمهذب ) فيما نقل عنه ( ونهاية الاحكام والمدارك ) يعطي المدم بل قد يظهر ذلك من ( الهداية ) قال في ( المبسوط ) أما من كان في السفينة فان تمكن من الخروج منها والصلوة على الارض خرج فانه أفضل وان لم يفعل أو لا يتمكن منه جاز أن يصلي فيها الفرائض والنوافل سواء كانت صغيرة أو كبيرة وإذا صلى فيها صلى قائماً مستقبلاً للقبلة فان دارت السفينة دار معها واستقبل القبلة فان لم يمكنه استقبال بأول تكبيرة القبلة ثم صلى كيفما دارت وقد روي أن يصلي الى صدر السفينة وذلك يخص النوافل ومثل هذه العبارة بدون تفاوت أصلاً عبارة ( النهاية والوسيلة ونهاية الأحكام ) لكن في ( المبسوط أو النهاية والوسيلة ) النص على أنه يسجد على القبر لم يمكنه السجود على الخشب ولا تقطيع القبر ثبوت وفي النهاية والوسيلة أنه لا فرق بين البحار والأنهار الصغار والكبار وإنما نبسنا ذلك الى ظاهرهم مع أن عباراتهم كالصريحة بذلك لأن المانعين استدلو بالمنع بعدم القرار واستلزام الفعل الكثير ولو فهموا منهم أنه يصح ترك القيام وغيره من الواجبات لاستدلوا بأن ذلك يستلزم ترك كثير من الواجبات ولا داعي له الاختيار الصلوة في السفينة لأن تقول أن المانع إنما هو الشهيد وبعض من تأخر عنه والشهيد إنما نسب الجواز الى الصدوق وابن حمزه والمصنف وأمله لم يطلع على كلام الشيخ ولم يراع تمام عبارة الوسيلة والا لا سند ذلك الى الشيخ وذكره في المخالفين ( فلينأمل ) ولم يصرح في ( الجمل والمراسم والكافي والوسيلة والغنية والسرائر ) بالجواز اختياراً ولا بعدهم وإنما تعرض فيها للمضطر الى الصلوة فيها لكن قد يلوح منها اختصاص ذلك بحال الضرورة الى الصلوة ( وقال في الدروس ) أن ظاهر الاصحاب أن الصلوة في السفينة تنقيد بالضرورة الا أن تكون مشدودة انتهى ( وفي الذكرى ) والموجز الحاوي وحاشية الميسي والمسالك وروض الجنان ومجمع البرهان ) أنه لا يجوز الصلوة في السفينة المتحركة ( السائرة خل ) اختياراً ونقل ذلك في ( الذكرى ) عن ( التقي والمجلى ) قد عرفت أنها لم يصرحاً بذلك كما نص على ذلك أيضاً في ( كشف اللثام ) والمراد بالمتحركة السائرة كما صرحوا به وقد نقل الاجماع ( في جامع المقاصد ) على الجواز في السفينة الواقعة مع عدم الحركات الفاحشة ( بيان ) ما استظهره الشهيد في ( الدروس ) من أن ظاهر الاصحاب أنها تنقيد بالضرورة الظاهرة خلاف وقد سمعت أقوالهم بل هو نقل في ( الذكرى ) عن كثير منهم الجواز من دون تقيد كما مر ولعله استنبط ما ذكره في ( الدروس ) من اشتراطهم الاستقرار ومنعهم من الفعل الكثير ( وفيه ) أنه مستقروا به وإنما هو بالعرض ولا يفعل فعلاً كثيراً ولا قليلاً فكان هؤلاء الذين فهم ذلك من ظاهرهم قائلين بالجواز الحصول والاستقرار وعدم الفعل الكثير فتكون كلمة الاصحاب متفقة على الجواز اختياراً في الجملة غير أن ظاهر ( الشيخ الطوسي والمصنف في النهاية ) الجواز اختياراً وان لم يتمكن من سائر الافعال فانهصر المنع كذلك في ( الشهابين والميسي والارديلي وظاهر الخراساني في الكفاية فليلاحظ ذلك ) ( ويدل ) على الجواز ( صحيح جميل ) بن دراج الذي رواه الشيخ في التهذيب ( وصحيحه ) الآخر على الصحيح المروي في الفقيه وهذا ظاهران في السائرة ( ومثلها ) خبرا يونس ابن يعقوب والمفضل بن صالح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الفرات وما هو

وتجوز النوافل سفر أو حضر أو على الرحلة وإن انحرفت الدابة ولا فرق بين راكب التعاسيف وغيره ولو اضطر في الفريضة صلاحاً كذلك فإن صلى والدابة إلى القبلة فخرها عنها عمداً لا حاجة بطلت صلواته وإن كان لجاح الدابة لم تبطل وإن طال الانحراف إذا لم يتمكن من الاستقبال (متن)

أضعف منه من الأنهار في السفينة فقال إن صليت فحسن وإن خرجت فحسن وهذا يشملان السائرة والواقفة (وما في قرب الاستناد عن الكاظم عليه السلام) عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في السفينة وهو يقدر على الجدد قال نعم لا بأس إلى غير ذلك من الأخبار الدالة باطلاقها على ذلك واستدل عليه في (المدارك) بصحیحی ابني سنان وعمار وليس فيهما دلالة ظاهرة على ذلك. هذا كله مضافاً إلى الأصل لحصول الأمتثال باستيفاء الأفعال والحركة بسير السفينة عرضية لا تنافي للاستقرار الذاتي (هذا) على القول باشتراط التمكن من استيفاء الأفعال في صحة الصلوة فيها (وأما) على القول الآخر ففي الأخبار بلاغ (ويرد) على هذا الأخير أن (قول الصادق عليه في السلام) في خبر حماد أن استنظمت أن تخرجوا فإن لم تقدروا فصلوا قايماً فإن لم تستطيعوا فصلوا قعوداً لا يمكن حمل الأمر فيه على الاستحباب كما صنع صاحب المدارك وغيره ولا حمل النهي في خبر علي بن إبراهيم على الكراهة لأن ظاهر الروايتين أن الحكم بالخروج لأن المصلي ليس متمكناً من القيام لأن كان في معرض عدم التمكن ولذا قال عليه السلام يصلي جالساً إن لم يمكنه القيام ولا ريب أن القيام من الواجبات اليقينية للصلوة بل هو ركن جزماً فكيف يمكن ترك الأمر اليقيني بأخبار أحاد يظهر منها أن السؤال والجواب إنما وقما بالنسبة إلى كون الصلوة في السفينة من حيث كونها في السفينة لا في الأرض وليس ذلك من جهة عدم التمكن من القيام وغيره من الواجبات فلو جعل هذا الإطلاق عاماً لزم ترك كثير من الواجبات اليقينية مع التمكن من فعلها وعدم باعث على تركها سوى أنه اختار إيقاع الصلوة في السفينة وذلك في غاية الاشكال فالأولى صرف كلامهم عن ظاهره وحمله على التمكن من استيفاء الأفعال (فإن قلت) الأخبار التي دلت على الجواز يمكن حملها على ما إذا كان في الخروج مشقة وإن كان البر قريباً أو على الصلوة في السفينة حين وقوفها وصلوة نوح عليه السلام لم يعلم أنها كانت حال عدم الاستقرار (قلت) على تقدير تسليم ذلك وما كان ليصح تقول إنما يتوجه ذلك في خبري جميل دون غيرها من الأخبار وضعف سندهما بحجبه الشهرة والاجماع (قوله) «وتجوز النوافل إلى آخره» تقدم الكلام في ذلك مستوفي في خمس مسائل (قوله) «قدس الله تعالى روحه» «ولو اضطر في الفريضة صلاحاً كذلك فإن صلى والدابة إلى القبلة فخرها عنها عمداً لا حاجة بطلت صلاته» تقدم نقل الاجماع على جواز الفريضة على الدابة عند الاضطرار ونقل كلام الثمامة وأما بطلانها لو حرقها عمداً لا حاجة فداخل تحت اجماع (المنتهى) حيث قال لو اضطر إلى صلوة الفريضة على الرحلة صلى عليها واستقبل القبلة بما يمكنه ذهب إليه علمائنا أجمع (وقال في الذكوة) لو كان مطلبه يقتضي الاستدبار فخرها عمداً لم تبطل صلواته وهذا داخل تحت قوله هنا لا حاجة على أنه سيصرح به هنا وكان عليه أن يقول أن عليه حينئذ الاستقبال بما أمكنه من التحريم أو غيرها ويسقط مع التذرع رأياً (قلت) وكذا لا يبطل لو حرقها عمداً لا حاجة ولكنه هو بنفسه لم يخرف (قوله) «وإن كان لجاح الدابة لم تبطل وإن طال الانحراف إذا لم يتمكن من الاستقبال» وقال الشافعي تبطل مع الطول وفي القصر وجبان

ويستقبل بتكبيره الافتتاح وجوباً مع المكنة وكذا لا تبطل لو كان مطلبه يقتضي الاستدبار ويومي بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض والمشي كالراكب ( متن )

﴿ قوله ﴾ ويستقبل بتكبيره الافتتاح وجوباً مع المكنة الخ ﴿ ذهب اليه ( علمائنا ) وبه قال ( احمد ) في احدى الروايتين وعنه في رواية اخرى لا يجب كذا قال في ( المنتهى ) وذكر ( المحقق والمصنف والشهيدان وأبو العباس والصيمري والمحقق الثاني ) وغيرهم أنه يجب عليه أن يستقبل القبلة بما أمكن من صلونه لوجوبه في كل جزء فلا يسقط عن جزء تعذره في آخر فان لم يتمكن من التحريمة ثم تمكن استقبال فيما تمكن به وحلوا قول الباقر عليه السلام غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيرة حين يوجهه على التمثيل ( قلت ) وعلى ذلك تحمل عبارة من اقتصر عليها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويومي بالركوع والسجود ﴾ وذهب اليه علمائنا أجمع كما ( في المنتهى ) لكنه ذكر ذلك في المشي ولا قائل بالفصل ولا يجب في الايمان الى السجود وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وان كان مقتضى الاصل ذلك لقول الصادق عليه السلام في صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله ويضع بوجهه في الفريضة على ما أمكنه من شيء ( وقد دل ) على أنه انما يومي اذا لم يتمكن من السجود على القربوس ونحوه ( وفي نهاية الاحكام ) لا يجب عليه وضع الجبهة على عرف الدابة والسرير لما فيه من المشقة وخوف الضرر من نفور الدابة ( ودل قوله عليه السلام ) لا يسقط الميسور بالمعسور أنه انما يومي لها اذا لم يتمكن من النزول ( وفي خبر سعيد بن يسار ) الضعيف أنه اذا أوماً بوجهه للسجود في النافلة فليكشفه ( ولعل ) ذلك لان الايمان بالوجه بدل من السجود والذي يشترط فيه كشف الجبهة بخلاف القراءة ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويجعل السجود أخفض ﴾ بالاجماع المذكور في ( المنتهى ) والنصوص المتضافرة وهذا ان لم يتمكن من الانحناء فان تمكن منه انحنى الى منتهى ما يمكنه فان لم يتمكن الا الانحناء بقدر الراكع أو دونه فانه يسوي بينهما لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ( وفي نهاية الاحكام ) الأقرب أنه لا يجب عليه أن يبلغ فيه غاية وسعه في الانحناء ( الاثناء خ ل ) ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمشي كالراكب ﴾ لا تجوز له صلاة الفريضة ماشياً مع الاختيار والأمن وهو قول أهل العلم كافة كما في ( المنتهى ) وقال فيه أيضاً واذا اضطر يصلي على حسب حاله ماشياً يستقبل القبلة ما أمكنه ويومي بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض من الركوع ذهب اليه علمائنا أجمع ويجب التحرز عن ملاقات النجاسة غير المعفو لثوبه أو بدنه بحسب الامكان كما نص على ذلك جماعة وجوز في ( نهاية الاحكام ) الركض على الدابة للراكب والعدو المشي من غير ضرورة لانها نوعان من المشي والركوب ( وفي الشرائع ) اعتبار ضيق الوقت في المضطر للصلاة ماشياً ولم أجد أحداً اعتبره سواء لكن قال في ( المدارك ) أنه أحوط وأطلاق الآية الكريمة وصحيح عبد الرحمن وكلام الاصحاب يقضي بعدم الفرق بين ضيق الوقت وسعته لكن عبارة ( الفقيه الرضوي ) صريحة في اعتبار آخر الوقت للراكب ولو أمكن الركوب والمشي في الفريضة فالأجود تقديم أكثرهما استيفاء للأفعال كما في ( الذكري وحاشية الميسر والمسالك والروض والمدارك ) فان تساوى رجح المشي كما في ( المسالك ) وفي ( المدارك ) أنه يغير وفي ( روض الجنان ) ان تساوى ففي التخيير أو ترجيح الركوب لحصول الاستقرار الذاتي فلا تؤثر الحركة العرضية أو ترجيح المشي لحصول أصل القيام أوجه أجودها الأخير لأن

ويسقط الاستقبال مع التعذر كالمطاردة والدابة الصائلة والمتردية (المطلب الثالث في المستقبل) ويجب الاستقبال مع العلم بالجهة فان جهلها عول على ما وضعه الشارع أمانة (متن)

فوات وصف القيام مع المشي أسهل من فوات أصله مع الركوب (وفي الذكرى) ظاهر الآية التخير ويمكن ترجيح المشي لحصول ركن القيام ويعارضه ان حركته ذاتية وحركة الركوب عرضية فهو مستقر بالذات ومع ذلك فالآية يجوز أن تكون لبيان شرعية الاصرين وان كان بينهما ترتيب كآية كفارة الصيد (ثم قال) ولو أمكن الراكب النزول للركوع والسجود وجب ولا يكون ذلك منافيا للصلوة لأنه من أفعالها كما يأتي في صلاة الخوف (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويسقط الاستقبال مع التعذر كالمطاردة والدابة الصائلة والمتردية) هذان الحكمان ثابتان باجماع العلماء والاخبار بذلك مستفيضة وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى ويان أن ذلك لا يخص المطارد بل كل خائف من اص أوسيع أو غريق (وعن أبي حنيفة) جواز ترك الاستقبال للراكب حالة القتال دونه الراجل (وفي العبارة) مناقشة لفظية من جهة التكرار والجواب عنها سهل (وفي حواشي الشهيد) أن في العبارة دقيقة هي أن الاستقبال انما هو بالمذبح لا بالذابح (وقال في جامع المقاصد) في استفادة ذلك منها (نظر)

### المطلب الثالث في المستقبل

(قوله) قدس الله تعالى روحه (ويجب الاستقبال مع العلم بالجهة فان جهلها عول على ما وضعه الشرع علامة) أما وجوب الاستقبال في الصلوة مع العلم بجهة القبلة فظاهر كما عرفت (وأما) وجوب التحويل لفاقد العلم على الامارات المفيدة للظن فعليه اتفاق أهل العلم كما في (المعتبر والمتنهي والتذكرة والتحرير) كما يأتي وقال في (جامع المقاصد) أكثر ما سبق من العلامات يفيد القطع بالجهة في الجملة فكان حق العبارة أن يقول فان جهلها عول على ما يفيد القطع من العلامات ثم على ما يفيد الظن (ثم قال) ويمكن أن يقال العلامات المذكورة وان أفاد بعضها القطع بالجهة في الجملة الا أنها بالإضافة الى نفس الجهة انما تفيد الظن لان محاذاة الكواكب المخصوصة على الوجه المعين مع شدة البعد انما يحصل به الظن فيندرج الجميع فيها وضعه الشارع أمانة انتهى (وأجاب في فوائد القواعد) بأن المراد بالعلم بها للبعد استفادتها من نحو محراب المعصوم أو قوله ومع تعذره يرجع الى مانصبه الشارع وان كان بعضه مفيداً للعلم الا أنه لا يرجع اليه حينئذ مطلقاً لما تحقق من عدم جواز الاجتهاد بتلك العلامات بما يخالف محراب المعصوم انتهى (وهذا) هو الذي اعتمدته المولى الاردبيلي في تفسير عبارة الارشاد وصاحب كشف اللثام في تفسير العبارة (وقال في فوائد القواعد) أيضاً ويمكن أن يراد بالجهة المين كما استعمله مراراً وحينئذ فيشمل قوله فان جهلها من قرب من المين ولا يمكنه معرفتها كالحبوس بمكة والمريض وهو الذي استظهره في الروض من عبارة الارشاد (ثم قال) ويمكن أن يراد بالعلم بها معنى ثالثاً وهو ما يشمل العلامات الشرعية المفيدة للعلم بالجهة ويريد بالامارة التي يرجع اليها عند عدم العلم بالعلامة المنصوبة من الشرع المفيدة للظن كالأهوية والقمر فان جواز الرجوع اليها مشروط بتعذر الرجوع الى العلامات النجومية وما في معناها مما يفيد العلم بالجهة انتهى وهذا الوجه فهمه الفاضل الميمني في حاشيته والشهيد الثاني في المسالك من عبارة الشرائع واليه أشار في فوائد الشرائع (قوله) قدس الله

والقادر على العلم لا يكفيه الاجتهاد المفيد للظن والقادر على الاجتهاد لا يكفيه التقليد (متن)  
 تعالى روجه ﴿ والقادر على العلم لا يكفيه الاجتهاد المفيد للظن ﴾ ذهب اليه علمائنا كما في ( التذكرة )  
 وعليه الاجماع كما في ( المفاتيح ) وظاهرهم الاتفاق على أنه ان توقف العلم على صعود سطح وجب  
 ذلك ولو وضع محرابه على المائدة صلى اليه دائماً ولا يحتاج في كل صلاة الى معانة الكعبة كما صرحوا  
 به قالوا وكذا من نشأ بمكة وعلم احابة الكعبة وان لم يشاهدها حين صلوته (واختلفوا) فيما اذا توقف العلم على  
 صعود جبل فظاهر ( الشيخ في المبسوط ) أنه يجب الصعود ( قال ) ومن كان وراء جبل وهو في  
 الحرم وأمكنه معرفة القبة من جهة العلم لم يجز أن يعمل على الاجتهاد بل يجب عليه طلبه من العلم  
 انتهى وكلامه هذا كاد يكون صريحاً في وجوب الصعود على الجبل كما هو المنقول عن ( المحقق ) وهو  
 خيرة ( التذكرة ) والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وغاية المراد واستبعده الشهيد في ( الذكري )  
 لانه يلزم عدم جواز الصلوة في الابطاح الا بعد مشاهدة الكعبة قال ومن كان في نواحي الحرم فلا  
 يكلف الصعود الى الجبال ليرى الكعبة ولا الصلوة في المسجد ليراهما للحرج بخلاف الصعود على السطح  
 ولان الغرض هنا (١) المأينة قبل حدوث الحائل فلا يتغير بما طرأ منه (٢) ( قالوا فيه مشقة ) قلنا  
 مطلق المشقة ليست مانعة والا لا ترتفع التكليف وأوجب ( الشيخ ) والفاضلان صعود الجبل مع القدرة  
 وهو بعيد والالم تجز الصلوة في الابطاح وشبهه من المنازل الا بعد مشاهدة الكعبة لانه ممكن ولعله أسهل من  
 صعود الجبل انتهى ما في الذكري ( ومن الغريب ) أنه في نهاية الاحكام في المقام جعل من الاجتهاد  
 استقبال الحجر لمشاهدة الكعبة على أشكال، وجه، منشأه أن كونه من الكعبة بالاجتهاد لا بالنص مع أنه قال  
 انه منها عدنا وظاهره فيها كظاهر ( التذكرة ) دعوى الاجماع كما سلف نقل ذلك عنه وفي التذكرة  
 عن الشافعي أنه جوز الاجتهاد اذا كان الحائل أصلياً كالجبل مع التمكن من الصعود وله في الحادث  
 قولان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روجه ﴿ والقادر على الاجتهاد لا يكفيه التقليد ﴾ بل يعمل على اجتهاده  
 وهو قول أهل العلم كما في ( الاعتبار والمنتهى ) والتحرير وكشف الالتباس ( ولا دليل على  
 التقليد كما هو نص ( المبسوط ) والخلاف ) كما يأتي ( وفي نهاية الاحكام ) لا يجوز له التقليد سواء قلد  
 من يخبره عن علم أو اجتهاد انتهى ( وفي كشف اللثام ) عنها لا يكفيه التقليد أي الرجوع الى اجتهاد غيره  
 ( قلت ) فيها أيضاً وفي ( الذكري ) وجامع المقاصد والعزبة ( وغيرها ) التقليد قبول خبر الغير المستند الى  
 الاجتهاد وأما الخبر عن يقين فهو مخبر ( وفي جامع المقاصد ) فهو شاهد ( وفي الذكري ) أيضاً لو وجد  
 القادر على الاجتهاد مخبراً عن علم ففي حوز الاجتهاد وجهان وقطع بعض العامة بمنه ثم مال فيها  
 الى المنع لان الاجتهاد ظني في طريقه وغايته وأخبار المتيقن ظني في طريقه لا في غايته ( وفي كشف  
 اللثام ) وأما الرجوع الى أخبار الغير عن مشاهدة الكعبة أو اماراة من امارتها من كوكب أو محراب  
 أو قبر أو صلوة فهو من الاجتهاد وكذا اذا اجتهد الغير فاستخبره عن طريق اجتهاده كان أيضاً  
 من الاجتهاد والتقليد انتهى ( وفي المنتهى والدروس والذكرى والموجز وكشفه ) لا يكفيه التقليد الا

(١) يعني اذا افتقر الى صعود السطح ( منه ق ، ر ٥ )

(٢) يعني بخلاف ما اذا حال الجبل أما اذا كان الحائل هو الحيطان وتوقفت المائدة على صعود الجبل

فهو كصعود السطح من هذه الجهة ( منه ق ، ر ٥ )

مع خوف فوت الوقت بالاجتهاد ( وفي كشف اللثام ) ان ضاق الوقت عن الاجتهاد كان كفافاً  
 الامارات ويأتي حكمه فان لم يجد من يقلده صلى أربعاً ان اتسع الوقت والا فما وسعه وان وجدته فالا احتياط  
 الجمع بين التقليد الاربع أو ما يسهل الوقت انتهى ( وفي نهاية الاحكام والنذر كره والدروس والبيان  
 وجامع المقاصد ) أن المتمكن من المعرفة يجب عليه التعلم ولا يكفيه الظن لعدم المشقة بخلاف العامي بالنسبة  
 الى دلائل الفقه ( ثم قال في الذكري ) والا قرب أنه من فروض الاعيان لتوقف صحة فرض العين عليه  
 فهو كباقي شرائط الصلوة سواء كان يريد السفر أولاً لأن الحاجة قد تعرض بمجرد مفارقة الوطن  
 ويحتمل كون ذلك من فروض الكفاية كالتعلم بالاحكام الشرعية (١) ولندور (٢) الاحتياج الى مراعاة  
 العلامات فلا يكلف أحاد الناس بها ولا أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه واله والأئمة بعده صلوات  
 الله عليهم الزام أحاد الناس بذلك ( اذا تقرر ذلك ) فان قلنا أنه من فروض الكفاية فللعامي أن  
 يقلد كالمكفوف ولا قضاء عليه وان قلنا بالاول وجب تعلم الادلة مادام الوقت فاذا ضاق ولم يستوف  
 المحتاج اليه صلى الى أربع أو قلد على الخلاف ولا قضاء (٣) ( ويحتمل ) قويا وجوب تعلم الامارات  
 عند عروض حاجته اليها عينا بخلاف ما قبله لان توقع ذلك وان كان حاصلًا لكنه نادر ( وعلى كل  
 حال ) فصلوة غير المتعلم عند عدم الحاجة صحيحة ولو قلنا بالوجوب العيني لأنه موسع على الاحتمال  
 القوي الى عروض الحاجة ويكفي في الحاجة ارادة السفر عن بلده ولو كان بقره مما يخفى عليه فيه  
 جهة القبلة أو التيامن والتباسر ولو قلنا بأنه واجب مضيق عينا لم يقدح تركه في صحة الصلوة لانه اخلال  
 بواجب لم تثبت مشروطة (٤) الصلوة به انتهى ما ذكره في الذكري هذا ( وقد يقال ) على قولهم يجب  
 على المتمكن التعلم لعدم المشقة انه انما يسهل معرفة الجدي مثلاً وان وقف بحيث حاذى منكبه الايمن  
 كان مستقبلًا ومعرفة مجرد ذلك تقليد وأما دليل كونه مستقبلًا اذا حاذى منكبه الايمن فهو اما الاجماع  
 أو الخبر أو البرهان الرياضي فهو كسائر أدلة سائر الاحكام مع أن النص انما ورد بالجدي على وجهين  
 وهو مخصوص ببعض الآفاق ولا اجماع على سائر العلامات وانما استنبطت بالبراهين الرياضية ( والجواب )  
 أنه يكفي في الدلائل مشاهدة المسلمين في بلدة متفقين على الصلوة الى جهة اذ يكفي العامي حينئذ أن يريه  
 معلمه الجدي أو سائر العلامات بحيث يحصل له العلم ( ولعلم ) أن أكثر الاصحاب على تقديم الاجتهاد  
 وجوبا على الصلوة الى أربع جهات اذا تمكن من الاجتهاد والصلوة كذلك بل في ( كشف اللثام ) الظاهر  
 اجماع المسلمين على تقديمه وجوبا على الأربع قولاً وفعلًا وان فصل الأربع حينئذ كان بدعة واستظهر  
 الشهيد في ( الذكري ) من ( التهذيب والخلاف ) أن الاجتهاد لا يكون الا اذا لم يتيسر الصلوة الى أربع  
 جهات ( قلت ) حمل الشيخ في التهذيبين أخبار الاجتهاد على ما اذا لم يتيسر الصلوة لأربع جهات لما منع

( ١ ) يعني كما أن معرفتها واجبة ويكفي التقليد وانما يجب الاجتهاد فيها كفاية اجماعا لاتقاء الجرح  
 والعسر ( منه ق ، ره )

( ٢ ) للأكتفاء بصلوة المسلمين الى جهة وبناء قبورهم ومخاريهم

( ٣ ) ولا فرق في ذلك بين أن يفرط في التأخير أولاً للأصل الآن يظهر اذا قلد الاستدبار ونحوه ولا  
 يأتي القضاء عليه مع الاصابة على ما يأتي من بطلان صلوة الاعمى اذا صلى برأيه لالا مارة وان اصاب  
 لانه خالف الواجب عليه عند الصلوة وهو انما يجب عليه التقليد عندها ( منه قدس سره )

( ٤ ) لحصول العلم بالقبلة بصلوة المسلمين ومساجدهم وقبورهم ( منه قدس سره )



وظاهر ( المحدث الكاشاني والاستاذ دام ظله ) أوصريحها التخيير بين الأمرين ويأتي نقل عبارتيهما كما يأتي تأويل كلام الشيخ لأنه لا يقول به على الظاهر أحد لانه لو وجب تقديم الاربع على الاجتهاد لوجب على عامة الناس وذلك لان غير المشاهد للكعبة ومن يحكمه ليس الاجتهاداً او مقلداً فلو تقدمت الاربع على الاجتهاد لوجب على عامة الناس وهم غيرهما ولا قاتل به قطعا (واقصى) ما هناك خبر خدش ( خراش خ ل ) عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت فداك ان هؤلاء المخالفين علينا يقولون اذا أطبقت علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كنا وانتم سواء في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه ( ويمكن تأويله ) بأن المراد بالاجتهاد فيه التحري للمرجح بقرينة اطباق السماء (وحمل الشيخ) صحيح زراه ومضمر سماعه محمول على ذلك (وفي حاشية الاستاذ أيده الله تعالى المراد بقوله كنا وانتم سواء في الاجتهاد انا وانتم سواء في مسألة الاجتهاد وحكمه وهو أنه اذا تأتى الظن عمل به والا سقط اعتبار القبله لان أدنى ما يتحقق به اعتبارها هو الظن ( على أنا نقول ) الظن من الآثار والاخبار أن الاجتهاد كان اصطلاحا في العمل بالرأي من دون استناد الى النص بل بمجرد الرأي والاستحسان ولذا صرح بمجرته من صرح من قدمائنا لحرمة ذلك كان من شعار الشيعة وضروريات مذهبهم كما يظهر ذلك من الخبر أخصا ( فخلص ) اعراض المخالف أنكم تنكرون عاينا الاجتهاد وفي هذه الصورة توافقونا ( وحاصل الجواب ) أنه يجب تحصيل العلم وعدم الاكتفاء بالاجتهاد وبالصلوة الى أربع وجوه يحصل العلم الا أن يرد نص من الشارع بعدم لزوم تحصيل العلم والاكتفاء بالتحري فاذا أطبقت السماء تجب الصلوة الى أربع وجوه مطلقا الا أن ينص الشارع على عدم الوجوب فاذا نص فليس هناك اجتهاد ( والحاصل ) أن مقتضى قاعدتنا وجوب الصلوة لاربع وجوه ولا تنخرم هذه القاعدة لو فرض صدور نص من الشارع بالتحري في صورة خاصة . فتأمل . ( مع ) أن الوارد في الأخبار أن التحري يجزي لا أنه يجب بحيث لو صلى لأربع وجوه وحصل الغيم فل حراما في الصورة الخاصة أيضا مجرد الاجزاء والاجتهاد عندهم حجة مثل اليقين ولما كان النص بالاجزاء انما صدر منهم صلى الله عليه فلمله رأى المصلحة في تركه والتصريح بما ذكر في الجواب لانه في صدر الجواب عن اعتراض العامة ( ولعل ) وجه المصلحة أنهم صلى الله عليهم ما كان يعجبهم اظهار أنهم شرع وأن نصهم نص الشارع عند أمثال هؤلاء العامة ( ثم ) أنه دام ظله استشهد بأن الرواية احتجوا بها للشهور من وجوب الصلوة الى الاربع عند فقد العلم والظن ان كان الوقت واسما ( قل ) فان قلت الرواية قد خرجت عن الحجية لان المأمورية فيها لا قاتل به ومحل النزاع لم يأمر به ( قلت ) أطباق السماء أعم من التمكن من الاجتهاد وعدمه وقوله سواء في الاجتهاد يعني اذا تمكنا فقله عليه السلام اذا كان ذلك فليصل الى أربع وجوه يعني اذا كان مطلقا لا بشرط الاجتهاد اذ يصير حينئذ فيه حرازة لان المعنى أنه تجب الصلوة الى جهة بشرط الظن بعدم كونها قبله لو لم يظن بكونها قبله او بشرط التمكن من الظن بعدم كونها قبله وفيه ما فيه لانه مع الظن بعدم لو كان واجبا فع الاحتمال بطريق أولى فكيف وأن يكون متساويا ( مساويا خ ل ) انتهى ( فتأمل ) وعبارته غير نافية من الغلط ( وقل في الوافي ) في هذا الاعتراض من المخالفين دلالة واضحة على عدم جواز الاجتهاد عند الامامية ( وجوابه ) أن هذا ليس اجتهادا في الحكم الشرعي وانما هو اجتهاد فيما ينبع الحكم الشرعي وهو جازع عند الجميع الا أن الامام عليه السلام عدل عن هذا الجواب الى جواب آخر لمصلحة رآها وارشادا لأصحابه الى

المجادلة بالتى هي أحسن فقال انا لانضطر قط الى الاجتهاد في أمر لان لنا أن نأخذ بالاحتياط في كل ما اشبه حكمه وان جاز لنا الاجتهاد فيه اذا لم يكن حكما شرعيا قال وبهذا يحصل التوفيق بين الاخبار في هذا المقام ( وقال في الذكرى ) هذه الرواية معنضة بالعمل من عطاء الاصحاب وبالبعد من قول العامة الا أنه يلزم من العمل بها سقوط الاجتهاد بالكلية في القبلة لأنها مصرحة به والاصحاب مفتنون بالاجتهاد ويمكن أن يكون الاجتهاد الذي صار اليه الاصحاب هو ما أفاد القطع بالجهة في نحو مطلع الشمس ومغربها ودلالة الكوكب دونه الاجتهاد المفيد للظن كالرياح أو ظن بعض الكواكب الكوكب الذي هو العلامة مع عدم القطع به ( قلت ) هذا الاحتمال كاد يكون صريح ( الوسيلة ) وظاهر ( الشيخين ) وقد احتمله في ( كشف اللثام ) قال بعد أن ذكر الاحتمال الذي ذكرناه أولا ويحتمل أن يكون الاجتهاد الجائز ما استند الى رؤية الجدي أو المشرق أو المغرب أو العلم بها للنص عليها فاذا فقد العلم بها تعينت الصلوة أربعا مع الامكان ولم يميز الاجتهاد بوجه آخر ( قال ) وامله ظاهر قول الشيخين في ( المقنعة والنهاية والمبسوط والجل والاقصاء والمصباح ) بعد ذكرهما الامارة السبابة من قد هاصلى أربعا ونحوهما ( ابن سعيد ) وأظهر فيه منه قول ( ابن حمزة ) أن فاقد الامارات يصلى أربعا مع الاختيار ومع الضرورة يصلى الى جهة تغلب على ظنه ( قال ) وأما ( السيد والحليان وسنار والقاضي والفاضلان ) فأطلقوا أن الاربع اذا لم تعلم القبلة ولا ظنت وكلام ( ابن ادريس ) يحتملها انتهى والامر كما نقل ( وهل ) يقلد المارف الذي فقد الامارات أو تعارضت أو يصلى الى الاربع ( قولان ) ذهب الى الاول في موضع من ( المبسوط ) حيث قال ومتى فقد امارات القبلة أو يكون ممن لا يحسن ذلك وأخبره عدل مسلم يكون القبلة في جهة يعينها حازه الرجوع اليه انتهى وقد فهم منه ذلك ( المحقق والمصنف ) فنصا على تجوز التقليد في المبسوط وهو خيرة ( المختار والمتن والبيان والافنية والروضة وظاهر الكتاب ) فيما يأتي والشرائع والامعة والدروس ) وأنكره ( المحقق الثاني ) في شرح الافنية وقال وانه لم يقل به أحد ( والثاني ) خيرة ( المبسوط ) في موضع آخر منه حيث قال ومتى كان الانسان عالما بدليل القبلة غير أنه اشتبه عليه الامر لم يميز له أن يقلد غيره في الرجوع الى أحد الجهات لانه لا دليل له عليه بل يصلى الى أربع جهات مع الاختيار ومع الضرورة يصلى الى أي جهة شاء وان قلد في حال الضرورة جازت صلواته لأن الجهة التي قلد فيها هو مخير في الصلوة اليها والى غيرها ( ومن الغريب ) أن المحقق والمصنف وجماعة نسبوا القول الاول الى ( المبسوط ) ولم ينسبوا اليه الثاني وكأنهم لم يلحظوا آخر كلامه لأنه ذكر هذا في المبسوط بعد ذلك بمشرة أسطر تقريرا أو أنهم فهموا معنى آخر ونسب ( المحقق ) القول الثاني الى ( الخلاف ) وعبارته ليست صريحة في ذلك لانه قال الأعمى ومن لا يعرف امارات القبلة وجب عليه أن يصلى الى أربع جهات مع الاختيار ومع الضرورة الى أي جهة شاء انتهى ولعل المراد بمن لا يعرف امارات القبلة الجاهل الصرف فتأمل . ( وقد يقال ) لا اختلاف بين عبارات ( المبسوط ) والخلاف لان العبارة الاولى في المبسوط انما نطقت بالرجوع الى خبر الغير لا الى تقليده والعبارة الثانية من المبسوط وعبارة الخلاف انما نطقنا بالمنع من التقليد وهو أي الثاني خيرة ( التحريرونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية ) وهو ظاهر ( الارشاد ) والمنقول عن ( المذهب والجامع ) وهو مذهب الأكثر كما في ( المسالك ) وظاهر الاصحاب كما في ( جامع

## ولو تعارض الاجتهاد وأخبار العارف رجع الى الاجتهاد (متن)

المقاصد ( وفي ( التذكرة ) العارف بأدلة القبله اذا لم يحصل له الظن بعد الاجتهاد والوقت متسع فان كان يرجو حصوله بانكشاف الغيب مثلاً احتمال وجوب التأخير الى آخر الوقت ثم يتخير. وجواز التقديم فيصلي الي أربع جهات (كل فریضة) ذهب اليه علمائنا انتهى ولم يرجح شيء من القولين في ( المتبر وكشف الالتباس وروض الجنان ) ويأتي ماله نفع في المقام ﴿ بيان ﴾ احتج الأول في ( المختلف ) بآية (النباء) وبأنه ان وجب الرجوع الى قول العدل مع ضيق الوقت وجب مع سعة لانه اذا كان حجة مع الضيق كان حجة مع السعة ( وقد يقال عليه ) أن الظن حجة اذا ضاق الوقت عن تحصيل العلم لا في السعة ( واستدل ) له بعضهم بأنه مع الاشتباه كالماضي فيتمين اما التقليد أو الصلوة أربعاً والرجوع الى العدل أولى لأنه يفيد الظن والعمل بالظن واجب في الشرعيات ( واحتج بعضهم لثاني ) بأن العمل بالظن اما يجوز اذا لم يمكن العلم أو أقوى منه واذا صلي أربعاً يقلد في احدهما العدل تيقن براءة ذمته وعلم صلوته الى القبله أو مالا يبلغ عينها أو يسارها خصوصاً ولا دليل على التقليد وقد قطع الاصحاب بالصلوة الى الاربع وورد بها النص ( نعم ) عليه الاحتياط في جعل احدي الاربع الى الجهة التي يخبر بها العدل أو غيره وان كان صيباً أو كافراً وان ضاق الوقت الا عن واحدة لم يصل الا الى تلك الجهة احترازاً عن ترجيح المرجوح ( واحتج عليه في الذكرى ) بأن القدرة على أصل الاجتهاد حاصلة والعارض سريع الزوال فلا تقليد ( وفيه ) أنه انما يفيد التأخير الى زوال العارض ( وفي جامع المقاصد ) لورجا حصول العلم بانكشاف الغيب مثلاً وفي الوقت سعة فني وجوب التأخير تردد ( واحتج عليه ) فيها بأن الاستقبال واجب وقد أمكن بالاربع والتقليد ممنوع منه بثبوت وصف الاجتهاد وبقول الصادق عليه السلام في مرسل خدّاش ( خراش خ ل ) ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو تعارض الاجتهاد وأخبار العارف رجع الى الاجتهاد ﴾ هذه العبارة ذات وجهين ( الأول ) أن يكون المراد أنه اذا تعارض اجتهاده مع أخبار العارف عن اجتهاد فانه يرجع الى اجتهاد نفسه كما هو ظاهر المصنفات كما في ( كشف الالتباس ) وهو خبرة الشيخ والاتباع كما في ( المدارك ) والمشهور كما في ( الكفاية ) وهو خبرة ( المنتهى والتحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمساك ) حيث صرح فيها بخصوص ما نحن فيه وقد سمعت عبارة ( نهاية الاحكام ) وفي التلخيص والدروس والذكرى والبيان والموجز الحاوي والكفاية والمدارك ) أنه يرجع الى أقوى الظنين وهو خبرة ( الشرائع ) على ما فهم منها الصيمري في ( غابة المرام ) وغيره وفي ( كشف اللثام ) وأما اذا أخبر عن صلوة عامة العلماء أو أخبر عن اجتهاد نفسه أو غيره وكان أعلم بطريق الاجتهاد والبراهين ففي تعويله عليه ( نظراً ) ( الثاني ) أنه اذا تعارض اجتهاده مع أخبار العارف لا عن اجتهاد بل عن محراب معصوم أو صلوته أو محسوس أو نحو ذلك فانه يرجع الى اجتهاده كما هو ظاهر المصنفات أيضاً كما في ( كشف الالتباس ) وبه صرح في ( جامع المقاصد والمساك ) قال في جامع المقاصد وقبل بالاكْتفاء بشهادة العدل المخبر عن يقين في ذلك وفي الوقت وهو ضعيف لانه مخاطب بالاجتهاد فيهما ولم يثبت الاكْتفاء بذلك أما الشاهدان وهما المخبران عن يقين فيلوح من عبارة شيخنا ( الشهيد في قواعده ) عدم الخلاف في الرجوع اليهما ( وفيه قوة ) لأنهما حجة شرعية انتهى وسمعت عبارة ( نهاية الاحكام ) وفي

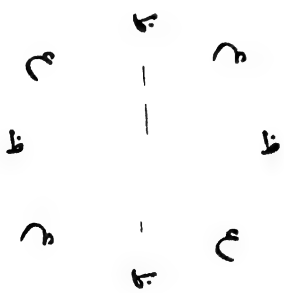
مع احتمال تعدد الصلوة ويعول على قبلة البلد مع انتفاء علم الغلط (متن)

عن التقليد مندوحة فلا يجوز له فعله لان الوقت ان كان واسماً صلى الى أربع وان كان ضيقاً تخير في الجهات (لأنا نقول) القول بالتخير مع حصول الظن باطل لانه ترك الرجوع وعمل بالرجوع وانت خبير بأن هذا الدليل خاص بمن لا يعرف اذا عرف وفي المختلف بعد أن اختارنا في المبسوط كما تأتي عبارته احنج عليه بمفهوم (آية النبأ) وهو يعطي كون المراد الرجوع الى خبر المدول لا تقليده (وفي الشرائع) من ليس متمكناً من الاجتهاد كالأعمى يعول على غيره وواقفه على هذا الاطلاق الشارحون والمحشون (وفي البيان) من لا يحسن الامارات اذا تعذر عليه التعلم قلد (وفي اللعة) ومن فقد الامارات قلد وفي الدروس العاجز عن الاجتهاد وعن التعلم كالكمفوف يقلد (وفي التحرير) العامي يقلد قاله الشيخ في المبسوط (وفي حاشية الارشاد والكفاية) العامي كالأعمى يقلد (وفي المبسوط) أن من لا يحسن امارات القبلة اذا أخبره عدل مسلم بكون القبلة في جهة بعينها جاز الرجوع اليه (وفي الخلاف) ان الأعمى ومن لا يعرف امارات القبلة يجب عليها أن يصلياً أربعاً مع الاختيار ولا يجوز لها التقليد اذ لا دليل عليه الا عند الضرورة بأن يضيق الوقت عن الأربع فيجوز لها الرجوع الى الغير ويجوز لها مخالفته أيضاً اذ لا دليل على وجوب القبول عليها انتهى وقد سمعت ما احتملنا فيما سلف في بيان هذه العبارة من أن ذلك اذا لم يكن لها طريق الى العلم بصلوة المسلمين ومساعدتهم والا فلا قائل بوجوب الأربع عليها ابداً وقد فهم (الحقق والمصنف) وجاعة اختلاف قولي الشيخ في الكتاين وقد احتملنا فيما مضى أن لا اختلاف بين العبارتين وظاهر (الارشاد) في موضعين عدم جواز التقليد لغير الأعمى (وفي جامع المقاصد) أيضاً أن أوجبنا الأربع في الأعمى فهذا أولى يعني فيمن لا يعرف اذا عرف لوجود حس البصر وان جوزنا التقليد هناك أمكن وجوب الأربع للفرق بوجود البصر ويمكن الاكتفاء بالتقليد لان قد البصيرة أسوأ من قد البصر (والتحقيق) أنه اذا تمذر على العامي التعلم لكونه لا يعرف اذا عرف كما فرضه في التذكرة فهو كالأعمى بل أسوأ وان كان تعذر عليه لضرورة ضيق الوقت أو فقد العلم الآن ونحو ذلك وهو أشبه شيء بالعارف اذا فقد العلامات لغيره وشبهه خصوصاً على القول بوجوب تعلم العلامات عينا فإذا لم يلزم من هذا التفصيل احداث قول ثالث صلى الى أربع والا اكتفى بالتقليد تسكاً باصالة البراءة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ مع احتمال تعدد الصلوة ﴾ هذا يحتمل رجوعه الى الاخير أغنى المبصر الفاقد العلم والظن كما فهم ذلك ولد المصنف) وقد سمعت الوجه فيه ما ذكره (في جامع المقاصد) ويحتمل رجوعه اليه والى الأعمى الذي هو كذلك والوجه فيه أن العمل بالظن انما يجوز اذا لم يمكن العلم أو أقوى منه واذا صلياً أربعاً بما يقلدان في أحدها العدل يتقنا براءة ذمتها وعلمنا أن صلواتهما الى القبلة او مالا يبلغ بينهما أو يسارها خصوصاً والصلوة الى الأربع مما قطع به الاصحاب وورد به النص ولا دليل على التقليد نعم عليها الاحتياط في جعل احدي الأربع الى الجهة التي يخبر بها العدل أو غيره وان كان صيباً أو كافراً صدوقاً وان ضاق الوقت الاعن واحدة لم يصلياً الا الى تلك الجهة احترازاً عن ترجيع المرجوح كذا قال في (كشف اللثام) وفي هذا الاحتمال مع مخالفته للمشهور بل كاد يكون اجماعاً في الأعمى أن لو أوجبنا عليها ذلك لزم الحرج كما هو لازم لو أوجبنا عليها التعلم فيقلدان كما يقلدان في جميع الاحكام مضافاً الى أصل البراءة من وجوب الأربع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويعول على قبلة البلد مع انتفاء علم الغلط ﴾

ولو فقد المقلد فإن اتسع الوقت صلى كل صلاة أربع مرات لأربع جهات ( متن )

اجمعا كما في ( التذكرة وكشف الالتباس ) وقد نص عليه في ( الشرائع والارشاد وكتب الشهابين والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها وحاشية الارشاد وحاشية الميمني وغاية المرام ) وفي ( المفاتيح ) يجوز التعويل على المحاريب المنصوبة في بلاد المسلمين وقبورهم وطرقهم بلا خلاف وفي ( المدارك ) جواز التعويل على قبلة المسلمين اجماعي قاله في التذكرة وقد عرفت أن اجماع التذكرة مقيد بعدم علم الغلط ( وفي حاشية الارشاد ) تظهر الفائدة فيما اذا خالفها الحاذق في الجهة ( وفي المنتهى ) البصير في الحضر يتبع قبلة اهل البلد اذا لم يكن متمكنا من العلم ( وقال في المدارك ) أيضا واطلاق كلامهم يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين ما يفيد العلم بالجهة أو الظن أو ينتفي الامران ولا بين أن يكون المصلي متمكنا من معرفة القبلة بالعلامات المفيدة للعلم أو الاجتهاد المفيد للظن أو ينتفي الامران وربما ظهر من قولهم فإن جهلها عول على الامارات المفيدة للظن عدم جواز التعويل عليها يتمكن من العلم الا اذا افادت اليقين وهو كذلك لأن الاستقبال على اليقين ممكن فيسقط اعتبار الظن وقد قطع الاصحاب بعدم جواز الاجتهاد في الجهة والحال هذه لان الخطأ في الجهة مع استمرار الحلق ممتنع انتهى ( قلت ) هذا الذي ذكره أشار اليه في ( المنتهى ) كما سمعت ومراد الاصحاب أن استقرار عمل المسلمين من اقوى الامارات المفيدة للعلم غالبا فلد أطلقوا وقال ( الشيخ في المسوط ) واذ ادخل غريب الى بلد جاز أن يصلي الى قبلة البلد اذا غلب في ظنه صحتها فاذا غلب على ظنه أنها غير صحيحة وجب أن يجتهد ويرجع الى الامارات الدالة على القبلة انتهى ( وكلامه ) يعطي أنه يعول على قبلة البلد مع انتفاء ظن الغلط كما نقل ذلك عن ( المذهب ) وكما في ( مجمع البرهان ) وقد قطع الاصحاب كما سمعته من عبارة ( المدارك ) انه لا يجوز الاجتهاد في الجهة ومرادهم أنه لا يجوز العمل على وقفه لانه عمل بالظن في مقابلة العلم ولعله غير ظن الغلط الذي يعطيه كلام الشيخ ولا مستلزم له فإن استلزمه انقلب العلم وهما وينبغي امعان النظر في كلام الشيخ لينطبق على كلام الاصحاب ( والآقرب ) جواز الاجتهاد في التيامن والتباس في قبلة البلد كما في ( الذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والجعفرية وشرحها وحاشية الميمني والمسالك والروض والروضة والمقاصد العلية وكشف الالتباس وغاية المرام والمدارك والكفاية والمفاتيح ( ١ ) ومنع من ذلك في ( نهاية الاحكام ) وقد سلف نقل عبارتها عند الكلام على قبلة مسجد الكوفة ونقل عبارة ( الذكرى ) هناك في بيان وجه المنع ورده ( هذا واللام ) في البلد للعهد الذهبي وهو ( وهي خ ل ) بلد المسلمين ولا فرق فيه بين الصغير والكبير ولا عبرة بالمحاريب المنصوبة في طرق يندر مرور المسلمين عليها كالأعيرة بالقبر والقبرين كما نص على ذلك جماعة واحتمل بعضهم التعويل في معرفة القبلة على قبلة أهل الكتاب ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( ولو فقد المقلد فإن اتسع الوقت صلى كل صلاة أربع مرات لأربع جهات ) وفاء للمعظم كما في ( كشف اللثام ) وفي ( الغنية ) من لا يعلم جهة القبلة ولا ظاهرها صلى أربعا اجماعا ( وفي المعتبر ) لو لم تحصل الامارات واشتبهت الجهات صلى أربعا عند علمائنا ( وفي المنتهى ) لم لو يفتأ على ظنه وقد امارات صلى اربعا عند علمائنا نعم ان افاده التقليد الظن قلد ( وفي التذكرة ) العارف بادلة القبلة اذا لم يحصل له الظن بعد الاجتهاد والوقت متسع فإن كان يرجوا حصوله بانكشاف الغيب

مثلا احتمل وجوب التأخير الى آخر الوقت ثم يتغير وجواز التقديم فيصل الى أربع جهات كل فريضة ذهب اليه علمائنا ( وفي الذكرى ) لو خاف فوت الوقت بالاجتهاد فظاهر الاصحاب الصلوة الى أربع جهات ( وفي ) موضع آخر منها اذا خفيت القبلة فالأكثر على وجوب الصلوة الى أربع جهات ( وفي البيان ) لو قد الأمارات صلى الى أربع جهات مع سعة الوقت على الأشهر ونسبه الى الأشهر أيضا صاحب المعالم وتلميذه ( وفي الروضة ) المشهور أنه لو قد الامارات والتقليد صلى الى الأربع ( وفي الروض والمدارك ) من قد العلم والظن صلى الى الأربع على المشهور ( وفي مجمع البرهان والمفاتيح ) أن من قدما صلى الى الأربع كما عليه الأكثر ( وفي جامع المقاصد والعزبة ) أن ظاهر الأصحاب أن المعارف اذا غمت عليه الامارات صلى الى الأربع ( وفي المسالك ) نسبة الى الأكثر ( وفي الكفاية ) من قد الظن أصلا فالأكثر على أنه يصلي أربعاً ( وفي المقنعة والنهاية والمبسوط ) اذا قد الامارة صلى أربعاً ونحو ذلك عبارة ( المراسم والوسيلة والسرائر ) وغيرها فقد علم من تتبع كلامهم أنهم متفقون على أن المكاف اذا قد العلم والظن الحاصل من الاجتهاد أو التقليد يصلي الى أربع جهات والمخالف في ذلك انما هو الحسن حيث اجتزا بصلوة واحدة وهو ظاهر ( الصدوق ) ونفى عنه البعد في ( المختلف ) وجنح اليه في ( الذكرى ) وقواه ( الأردبيلي والخراساني ) واختاره ( صاحب المدارك والمفاتيح والاستاذ الشريف رضي الله تعالى عنه ) وهو منه عجيب لما ستمسع وعن ( الأمان ) من الخطأ لعلي بن طاووس الاجتزاء بالقرعة لكونها لكل أمر مشكل ( وفي كشف الثام ) أن الجمع بينهما وبين الصلوة أربعاً نهاية في الاحتياط ( وهل يشترط ) تقابل الجهات على المشهور لإحتمالان وقد يظهر من اطلاق الأكثر العدم وخيرة ( المقنعة وجل السيد والسرائر ) الاشتراط حيث عبروا باليمين والشمال والوراء والأمام وفي ( حاشية الميسي والروضة والروض والمسالك والمقاصد العلية والمدارك وشرح الشيخ نجيب الدين ) اختيار ذلك حيث ةلوا أن الجهات تكون متقاطعة على زوايا قوائم لمكان التبادر والاحتياط ( وقال الشيخ نجيب الدين ) لو كان عليه صلوتان فالظاهر جواز صلوة الثانية الى أربع جهات تخالف جهات الاولى وهذا صورته الظاهـ



ظهر والعين عصر وفي البيان هل يجب ( يشترط ل ) في الأربع اقتسامها الجهات على خط مستقيم يحتمل ذلك لانه المفهوم منه ويحتمل أجزاء أربع كيف اتفق لان الغرض اصابة جهة القبلة لا عينها وهو حاصل نعم يشترط التباعد في الجهات بحيث لا يكون بين الجهة الثانية والاولى ما يعد قبلة واحدة لقلة الانحراف انتهى وهو خيرة ( كشف الثام ) وفي ( المدارك ) أنه غير واضح وضعفه في ( المقاصد العلية وروض الجنان ) بمنع لإصابة

الجهة بالصلوة الى الأربع كيف اتفق وعدم امكان رفع احتمال كون القبلة المطلوبة بين جهتين لأن القبلة لا تقتصر في الأربع عندنا ولا في عشر وانما اكتفى الشارع بالأربع لا لاستلزامه اصابة العين أو الجهة بل لما ذكرناه من أنها اذا وقعت على الاستقامة استلزمت اما الاصابة أو الانحراف الى لا ما يبلغ حد اليمين أو اليسار وانما يتوجه ما ذكر في البيان على مذهب بعض العامة حيث جعل المشرق قبلة أهل المغرب وان صلوا الى متهى خطه وبالعكس كذلك وكذلك القول في الجنوب

والشمال فالجهة عندهم منحصرة في الأربع جهات وأما عندنا فلا يتوجه ذلك انتهى (قلت) اللازم من ذلك عدم الاجتزاء بالأربع وان وقعت على الخط المستقيم لجواز كون القبلة المطلوبة بين الخطين إلا أن يقال أن وجوب ما زاد اندفع بالنص على الاجتزاء بالأربع ولولا ذلك أمكن القول بعدم الاجتزاء بالأربع فكان الاقتصار عليها رخصة من الشارع وان لم يصادف احديها القبلة كما اجتزأ بالصلوة مع تبين الانحراف اليسير (وقال الشهيدان) تطرد الصلوة الى أربع جهات في جميع الصلوات حتى في الجمعة والجماعة وكذا تفصيل الميت دون احتضاره ودفعه (وفي المسالك) وكذا الذبح والتخلي (وقال المحقق سلطان) أن هذا الفرض يحصل بالصلوة الى ثلاث جهات بحيث يحصل ثلاثة خطوط وكأنهم اعتبروا الأربع لزيادة الاستظهار وتحصيل زيادة القرب وفيه أن اغتفار ما دون التسعين يختص بمن صلى بالاجتهاد أو التقليد حيث يسوغ أو ناسياً للمراعاة مع الخطأ كما يشعر به مستند الحكم وهذا بالنسبة الى فاقد الامارات اشارة واجتهاد فالصلوة الى الأربع تستلزم الانحراف بشم النحيط والى الثالث بسدسه وهو أقرب الى الصواب مع فتاوى الاصحاب وما يظهر منهم من الاجماع (بيان) يدل على المشهور من وجوب الصلوة أربعاً لاجماع المتقول في عدة مواضع والمعلوم وخبر خدش (خراش خ ل) المروي بطريقتين (في التهذيب) المتضد بالشبهة المستفيضة من علماء الاصحاب والبعيد عن قول العامة مع ملاحظة الاحتياط مضافاً الى العمومات الدالة على وجوب الاستقبال بل مثل هذا يجب من دون النص لوجوبه من باب المقدمة (وما أورده) على خبر خدش في (الذكرى) من أنه يلزم من العمل به سقوط الاجتهاد بالكلية فقد تقدم الجواب عنه فيما سلف من أن الاجتهاد الذي صار اليه الاصحاب ما أفاد القطع بالجهة في نحو مطلع الشمس ومغربها ودلالة الكوكب دونه الاجتهاد المفيد للظن وقد قلنا ذلك عن جماعة من الاصحاب بل هو في الذكرى اجاب به (واستدل) من خالف من متأخري المتأخرين باصالة البراءة (ويقول الباقر عليه السلام) في صحيح زرارة ومحمد يعجزني المتعبر أبداً أينما توجه اذا لم يعلم أين وجه القبلة (ومضمر معويه بن عمار) أنه سأل عن الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظر بدار ما فرغ فيرى أنه انحرف عن القبلة يميناً أو شمالاً فقال قدمه ضمت صلوته (فاخل) بين المشرق والمغرب قبلة. ونزلت هذه الآية في قبلة التحير والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله (وقول الباقر عليه السلام) في مرسل ابن ابي عمير يصلي التحير حيث يشاء (واستدل في مجمع البرهان) بأخبار أخر ليست من الدلالة في شيء وأن الاستدلال بها منه لمعجب (والجواب) أما عن الأصل فهو مقطوع بما علمت وبالعومات (فان قلت) العمومات مخصصة بالخبر التي ذكروها في أدلتهم فبقي الأصل سالماً لأن الاجماع لم يثبت عندهم والشبهة لا تعضد الخبر (قلت) على هذا لا يكون الأصل دليلاً برأيه والخصوصيات دليلاً آخر (فتأمل) على أن الحال في الأصل سهل وأما (صحيح زرارة ومحمد) فيمكن حمله على حال الضرورة والضيق أو على التقيح أو على ما بعد الاجتهاد الى غير ذلك من الوجوه (وأما خبر ابن عمار) فهو على اضماره أو وقفه بخلاف لما استفاض في تفسير الآية ولما ذكره المفسرون من أنها وردت في النافلة نعم ذكر ذلك بعض المنسرين أنها في قبلة التحير وقد استظهر (الاستاذ ادام الله تعالى حراسته) في حاشيته أن آخره من كلام الصدوق وليس من الخبر لعدم المناسبة بينه وبين صدره ولأن الشيخ رواه من دون هذه الزيادة (وأما خبر ابن ابي عمير) فهو وان كان معتبر السند الا أنه لا يقوى على المعارضة على أنه قابل للتأويل



فان ضاق الوقت صلى المحتمل ( متن )

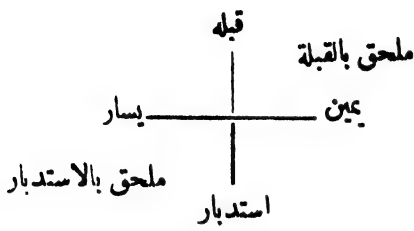
ولا حاجة بنا الى الجمع بمحمل أخبار الخصم على الاجزاء كما هو صريح بعضها وحمل خبر خراش على  
الافضلية وان غرض المصوم منع ما أدعاه المعترض من التسوية في الاجتهاد فان الاجتهاد عندهم  
نازل منزلة اليقين فاذا كان في صورة حصول الاجتهاد الأفضل أن يكون كذا ففي غيره بطريق أولى  
كما ذكره بعضهم هذا (وفي جامع المقاصد) أن قول المصنف أربع مرات مستدرك لافائدة فيه أصلاً بل بما أوم  
فصل الصلاة أربع مرات كل مرة الى أربع جهات (قلت) يمكن الجواب بأنه إنما يكف بالصلاة الى الاربع عن  
ذكر المرات لثلاث يوم الاكتفاء بصلاة واحدة تقع الى الاربع جهات بحيث توزع أفعالها عليها فلا تكرر اولها مالم  
كان عليه فرضان في وقت واحد فظاهر اطلاق جماعة وبعض الجماعات أنه يصلحها مالم الى أول جهة وكذلك  
في الثانية والثالثة والرابعة وهو خيرة (نهاية الاحكام) ونفي عنه البأس في المدارك اليه ذهب (استاذنا  
الشريف وشيخنا الشيخ دامت حراستهما) وظاهر جماعة كما هو ظاهر بعض الجماعات وصريح (الموجز الحاوي  
وكشف الالتباس والمقاصد العلية والمسالك والروض) أنه لا يجوز له الشروع في الفرض الثاني حتى يصلي  
الاول ليحصل يقين البراءة من الاول عند الشروع في الثاني ولعله أوجه (ويمكن تنزيل الاطلاقات  
على ما اذا كانت الصلاة واحدة ويمضه حكمهم بمثل ذلك في الثوبين أحدهما نجس واشتبه بالآخر  
(ويرد عليهم) أنه لو أدرك من آخر وقت الظهر مقدار أربع رباعيات فانه على ذلك تتمين العصر  
لان الجميع مقدار أدائها وقد التزم به في (الروض) وقال في (الموجز الحاوي وكشف الالتباس)  
لوبيق للغروب قدر أربع صلى الظهر الى ثلث وخص العصر بالباقي وكذا لو بقي لاتصاف الليل قدر  
أربع صلى المغرب الى ثلث والعشاء الى جهة واحدة (فتأمل) جيداً (وقد يورد) عليهم ما اذا لزمه  
الاحتياط بالقصر والتمام فانه على هذا يلزمه أن يصلي الظهر أولاً مقصورة وتامة ثم يصلي العصر  
كذلك وتعلمهم لا يقولون به (وقد يجاب) بالفرق بين المستثنين فانه هنا يجوز له أن يصلحها تامتين  
نعم ليس له أن يصلي العصر مقصورة قبل أن يصلي الظهر مقصورة ولو كان قد صلى الظهر تامة (فتأمل)  
في الفرق فانه ربما (دق) وبما نحن فيه ما اذا أداه اجتهاد الى الاحتياط بالجمع بين الجمعة والظهر يوم  
الجمعة فانه لا يصلي العصر قبل أن يصلي الظهر والجمعة (فلينأمل) جيداً وينبغي تتبع مطاوي كلامهم في  
مواضع الاحتياط وليس هذا محله (قوله) قدس الله تعالى روحه (فان ضاق الوقت صلى المحتمل)  
كما نص عليه أكثر من تأخر وظاهر امالاقهم أنه يكتفي بالمحتمل واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً وان كان  
الضيق لتأخير عمداً (وفي المقنعة) فان لم يقدر على الاربع لسبب من الاسباب المانعة له من الصلاة أربع مرات  
فليصل الى أي جهة شاء وذلك مجزله مع الاضطراب ونحوها عبارة (النسيد في الجمل والشيخ في المبسوط  
والمصباح والطوسي في الوسيلة والعجلى في السرائر) وقد يظهر منهم أنه مع تعذر الاربع لا نجب  
الثلاثة والاثنتان بل قد يظهر من (المقنعة) أن عدم القدرة بغير تقصيره فتأمل (وفي المقاصد العلية)  
انما يجزى مادون الاربع مع تعذرها اذا لم يكن التعذر مستنداً الى تقصيره والا ففي الاجزاء (نظر)  
من أن المجموع قائم مقام صلاة واحدة فلا يتحقق وقوع رمة منها في الوقت الموجب لصحة الصلاة  
الا بادراك ما قلته ثلث صلوات وركعة من الرابعة فان التقصير الى مادون ذلك كالتقصير في  
ادراك ركعة من الصلاة حالة العلم بالقبلة ومن عدم المساواة لهافي كل وجه والا لما

ويختير في الساقطة والمآني بها (فروع) الأول لو رجع الاعمى الى رأيه مع وجود المبصر لامارة حصلت له صحت صلواته والا أعاد وان أصاب (الثاني) لو صلى بالظن أو لضيق الوقت ثم تبين الخطأ اجزأ ان كان الانحراف يسيراً (متن)

وجبت الصلوة مادراك قدرها الى جهة بل ثلاث جهات وهو خلاف المفروض واحتمل المصنف في (نهاية الاحكام) وجوب الاربع ان أخر اختياراً مطلقاً أو مع ظهور الخطأ بناء على أن الواجب عليه الاربع فعليه قضاء كل ما فاتته منها أو ظهور الخطأ كاشف عن وجوب غيرها اصاله واحتمل أيضاً جواز التأخير اختياراً للاصل ثم قرب المنع (قال في كشف اللثام) وهو الوجه سواء رجع زوال العذر أولاً (قلت) قد يظهر من (التذكرة) دعوى الاجماع على جواز التأخير اذ راجى زوال العذر (قال) فان كان يرجو حصول الظن بانكشاف الغيب مثلاً احتمل وجوب التأخير الى آخر الوقت ثم يغير جواز التقديم فيصلي الى أربع جهات (كل فريضة) ذهب اليه علمائنا انتهى (وفي المعبر والمنتهى) وكذا يصلي المحتمل لو منع ضرورة من عدو أو سبع وفي الأول زيادة أو مرض (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويختير في الساقطة والمآني بها) الا أن يترجح عنده بعض الجهات لم يرجح فيصير اليه وان كان ضعيفاً كما في (جامع المقاصد) أو يصلي ثلثاً ويكتفي بها فعليه الاتيان بها على وجه لا يبلغ الانحراف يمينا أو شمالاً كما في (كشف اللثام) ومناقشة الشارح في العبارة مدفوعة بأن المراد يغير في كل واحدة من الساقطة والمآني بها (ولو أدرك) من عليه الفرضان قدر جهتين يحتمل أن يكون عليه أن يصلي كل واحدة الى جهة من غير أن يخصصها بالثانية لان ذلك من مواضع الضرورة المسوغة للاجتهاد بالصلوة الى جهة واحدة ويحتمل الاختصاص بالثانية وكذا ان لم يبق للظهيرين الا مقدار أربع يحتمل أن يخصص بها العصر أو يصلي للظهير ثلثاً وكذا ان بقي مقدار سبع يحتمل أن يصلي الظهر أربعاً أو ثلثاً مثلاً وكذا الشأن فيما اذا بقي مقدار ثلث أو خمس أو ست وبنيت الحكم في هذه المسائل على وجهي النظر اللذين قلناهما في المسئلة السابقة عن المقاصد العلية . فنذكره (فروع خمسة) (قوله) قدس الله تعالى روحه (الأول لو رجع الاعمى الى رأيه مع وجود المبصر لامارة حصلت له صحت صلواته) ان كانت الامارة شرعية وأقوى من أخبار الغير أو مساوية له ولم تنقوبه والا وجبت الاعادة كما لو لم يكن لامارة اذ الواجب التعويل على أقوى الظنين كما تقدم واطلاق العبارة مقيد بما اذا لم يظهر الانحراف فيأتي حكمه (قوله) (والأعاد وان أصاب) كما في (المختلف والذكرى والبيان والدروس والمسالك وروض الجنان والمدارك) وتل ذلك عن (الجامع) وهو مذهب الشافعي وخالف الشيخ في (الخلاف والمبسوط) فحكم بعدم الاعادة مع الاصابة لاصل البراءة وتحقق الصلوة نحو القبلة وفي (المنتهى) (القولان قويان) واستشكل في (المعتبر والتحريز) وقال في (المبسوط) ولو كان مع ضيق الوقت كانت صلواته ماضية (وفي المعبر والمنتهى) في هذا الاطلاق أيضاً أشكال (بيان) ما اختاره المصنف هنا من الاعادة وان أصاب هو الصواب لان الجاهل غير معذور كما هو المشهور والمنصور (قوله) قدس الله تعالى روحه (الثاني لو صلى بالظن أو لضيق الوقت ثم تبين الخطأ اجزأ ان كان الانحراف يسيراً) هذا مذهب العلماء كما في (المعتبر والمنتهى) وفي (المدارك) باجماع العلماء قاله جماعة منهم (المحقق والعلامة) وهو موضع وفاق كما في (التذكرة والتنقيح والمقاصد العلية والروض والمفاتيح) وبه صرح

( المحقق وتليذه اليوسفي والمصنف وسائر المتأخرين ) وهو ظاهر ( المصباح ) لكن في ( المقنعة وجعل السيد والنهاية والمبسوط والخلاف والمراسم والوسيلة والفنية والسرائر ) أن من صلى الى غير القبلة باجتهاده ثم عرف ذلك والوقت باق أعاد وهذا الاطلاق بظاهره شامل لما اذا كان الانحراف يسيراً وتقل مثل هذا الاطلاق عن ( الكتاب والتقي ) وهو ظاهر ( الفقيه ) وفي ( الخلاف ) الاجماع عليه ونفي الخلاف عنه في ( السرائر ) ونسبه الى المشهور ( في كشف اللثام ) ولا بد من الجمع بحمل هذا الاطلاق على الانحراف الكثير أو ادخال الانحراف اليسير في القبلة كما هو صريح بعضهم وظاهر ( المصباح ) وعن قوم من أصحابنا الاعادة مطلقا ( وعن القاضي ) في شرح جمل السيد الاحتياط بذلك والمراد بالانحراف اليسير ما لم يبلغ المشرق أو المغرب كما في ( النافع والمعتبر ونكت النهاية وكشف الرموز وسائر كتب المصنف والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والمدارك ورسالة صاحب المعالم وشرحها والكفاية والمغاتيح ) وفي ( الروضة ) بل وان قل أي قرب من المشرق أو المغرب ( وفي فوائد القواعد ) بل وان كان متفاحشا انتهى ويلزمهم كما هو صريح كثير من هؤلاء أن الكثير ما كان الى المشرق أو المغرب لكن في ( جامع المقاصد والجعفرية وشرحها وفوائد القواعد ) أن الكثير ما كان الى اليمين واليسار كما هو صريح ( الدروس واللمعة وحاشية الميمني والروض والروضة ) بل في ( الذكرى ) أن ظاهر الأصحاب أن الانحراف الكثير ما كان الى سمة اليمين أو اليسار أو الاستدبار لرؤية عمار ويأتي ذكرها ان شاء الله تعالى ( ولعلم ) أن اعتبار المشرق والمغرب في الانحراف الكثير صحيح على عمومه عند معتبره من دون استثناء لانه ليس في المعمور من قبلته عين المشرق والمغرب فلا يحتاج الى التخصيص بمن عدا من قبلته كذلك كما قد يتوهم ( وفي كشف اللثام ) لم أر من قبل الفاضلين من اعتبر المشرق والمغرب وليس في كلامها ما يدل على مرادفهما لليمين واليسار وملاحظة الالية والاخبار رفع استبعاد ان يكون الانحراف اليهما كثيراً وان لم يبلغا اليمين أو اليسار والانحراف اليهما يسيراً وان تجاوز المشرق والمغرب وأما اليمين واليسار فهما مذكورتان في ( الناصريات والاقتصاد والخلاف والجل والعقود والمصباح ومختصره والوسيلة ) ولكن لا يتعيانان للجهتين المتقاطعتين للقبلة على قوائم وإنما يظهر مباينتهما للاستدبار وهو أعم لكن ( لكون خل ) الاستدبار يحتمل البالغ الى مسامت القبلة والاعم الى اليمين واليسار وان أرادوا الاول شمل اليمين واليسار كل انحراف الى الاستدبار الحقيقي المسامت وان أرادوا الثاني شمل كل انحراف الى اليمين واليسار المتقاطعتين على قوائم لا ما فوقها وذلك لانهم لم يفصلوا الانحراف الا بالاستدبار واليمين أو اليسار انتهى ( وفي روض الجنان ) أن التعبير باليمين واليسار أشمل من المشرق والمغرب ( وفي مجمع البرهان ) في خبر عمار دلالة على كون المشرق والمغرب دبراً ( قلت ) خبر عمار ورد في رجل صلى الى غير القبلة فيعلم وهو في الصلوة قبل أن يفرغ من صلوته فقال ان كان متوجها فياين المشرق والمغرب فليحول وجهه ساعة يعلم وان كان الى دبر القبلة فليقطع الصلوة ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلوة ولعل المولى الاردبيلي فهم كون المشرق والمغرب دبراً من ثنية التفصيل والا فكان الواجب الثلاث أو ما زاد وهو حق كما يأتي وما في الذكرى مبني على كون المشرق والمغرب يمين القبلة ويسارها في خبر عمار وإنما يتم في اليمين واليسار المقاطع لجهة القبلة على قوائم في بعض البلدان لكن الاخبار مطلقة وبلد الخبر والراوي فيها انحراف عن نقطة الجنوب الى المغرب ( وفي روض الجنان والمسالك ) أن المراد بالاستدبار الذي تعاد الصلوة معه مطلقا ما قابل القبلة

والا اعاد في الوقت (متن)



بمعنى أي خط فرض طرفه قبلة كان طرفه الآخر استدباراً كما يدل عليه خبر عمار ولو فرض وقوع خط على هذا الخط بحيث يحدث عن جنبه زاويتان قائمتان كان هذا الخط الثاني خط اليمين واليسار ولو فرض خط آخر واقع على خط الاول بحيث يحدث عنه زاويتان حادة ومنفرجة فما كان منه

بين خط القبلة وخط المشرق والمغرب هو الانحراف المتغير وما كان بين جهة الاستدبار وخط المشرق والمغرب فالاجود أنه ملحق بهما بالاستدبار وان كان أقرب اليه اقتصاراً في الاعادة مطلقاً على القول بهما على مدلول الرواية وهو ما كان الى دبر القبلة ونحوه ما في (فوائد القواعد والروضة) (قلت) يرد ذلك صدق الخروج عن القبلة والاستدبار لغة وعرفا وخبر عمار وقد سمعت ما فهمه الاردبيلي منه على أناما وجدنا للشهيد الثاني موافقا على ذلك (فليتأمل جيداً) بيان يدل على ما ذكره المصنف من الاجزاء مع الانحراف اليسير بعد الاجماع (صحيح) زراره الذي قال فيه الباقر عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبلة (ومثله) صحيح ابن عمار (وخبر عمار) الذي سمعته (وخبر) قرب الاسناد عن أمير المؤمنين من صلى على غير القبلة وهو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا اعادة عليه اذا كان (١) فيما بين المشرق والمغرب قبلة (وروى الراوندي) في نوادره في خبر موسى بن سماعيل بن موسى أنه من صلى الى غير القبلة فكان الى غير المشرق والمغرب فلا يعيد (وجهة القول) بالاعادة مطلقاً خبر معمر بن يحيى أنه سأل الصادق عليه السلام عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين له القبلة وقد دخل وقت صلوة قال يعيدها قبل أن يصلي هذه الذي دخل وقتها الآن يخاف فوت التي دخل وقتها (وقد روى) هذا الخبر بسنده (٢) ومثله ما عدا الاستثناء الشيخ في (التهذيب) أيضاً عن عمرو بن يحيى وعمرو بن يحيى ضعيف وأما معمر بن يحيى فان كان ابن مسافر ثقة والحديث موثق ان كان محمد بن زياد هو ابن ابي عمير لكن كون معمر بن يحيى هو ابن مسافر غير ظاهر وبعد تسليم سنده فهو محمول على دخول الوقت المشترك أو على الاستدبار أو على الصلوة من غير اجتهاد مع سعة الوقت واستدلوا ايضاً باتقاء المستروط باتقاء شرطه وهو معارض بالاخبار (واما الشيخان) ومن وافقهم فان كانوا مخالفين وما كان ليكون ذلك فحجهم الاخبار المطلقة المستفيضة (قوله) قدس الله تعالى روحه (والاعاد في الوقت) اي والايكن الانحراف يسيراً بل كان الى المشرق أو المغرب أعاد الصلوة في الوقت خاصة ان لم ينته الى الاستدبار بالاجماع كافي (الخلاف وشرح الشيخ نجيب الدين) وفي (السرائر) نفي الخلاف فيه (وفي كشف القاتم) الظاهر أنه اجماع (وفي المنهى) أما لو صلى الى المشرق والمغرب فانه يعيد في الوقت خاصة ولا يعيد في خارجه ذهب اليه علمائنا وقال مالك واحمد والشافعي في احد القولين وابو حنيفة لا يعيد مطلقاً انتهى (وفي التنقيح) يعيد فيه لافي خارجه وعليه الاصحاب والروايات (وفي المدارك) الاجماع على أنه يعيد في الوقت دون خارجه

(١) كذا وجدنا بخطه (ق، ر، هـ)

(٢) السند هكذا الطاطري عن محمد بن زياد عن حماد عن عمرو بن يحيى والطريق الآخر

عن معمر بن يحيى (منه ق، ر، هـ)

ولوبان الاستدبار أعاد مطلقاً ( متن )

وقد عرفت المخالف في الخارج فيما سلف وأن القاضي اعطاط وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) أيضاً احتمال الاعادة مطلقاً ( بيان ) استدل في ( المتبر والمتهم والمدارك ) وغيرها على الاول بأنه أخل بشرط الواجب مع بقاء وقته والالتيان به على شرطه ممكن وعلى الثاني بأن القضاء فرض مستأنف فيتوقف على الدلالة ولا دلالة وفيه أن العمومات الدالة على وجوب قضاء ما فات من الصلوة تشمل مثل هذا اذ من المعلوم أن الفتوى أعم من أنه لا يصلي أصلاً أو يصلي صلوة فاسدة كما لا يخفى فالاعتبار انما هو بالاجماع والاخبار الدالة على ذلك كصحيح عبد الرحمن وسليمان بن خالد وخبر معمر مؤل أو مردود هذا ( وفي المقاصد العلية ) لو كان التيامن والتياسر بوجهه خاصة فالمشهور عدم ابطاله للصلوة وإن كان مكروهاً بل يكره الالتفات بنظره وإن لم يخرج الوجه عن سمت القبلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولوبان الاستدبار أعاد مطلقاً ﴾ أي في الوقت وخارجه أما في الوقت فاجماع معلوم ومنقول وفي ( التنقيح ) وأما في خارجه فعليه عمل الاصحاب كما في ( ارشاد الجعفرية ) وهو المشهور كما في ( الروضة ) ونسبه في ( جامع المقاصد ) الى كثير من الاصحاب وهو خيرة ( المفنعة وكتب الشيخ والمراسم والفنية ونهاية الاحكام والتلخيص والارشاد واللغة والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها ) وهو ظاهر ( الوسيلة ) أو صريحها ذكر ذلك في تروك الصلوة وهو المنقول عن ( القاضي ) ﴿ بيان ﴾ استدل عليه بخبر معمر وبقول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة لا تعاد الصلوة الا من خمسة ( الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود ) فكما تعاد من الاربعة الباقية مطلقاً فكذا القبلة خرج ما بين المشرق والمغرب وما بينهما بالدليل وبما رواه السيد في الناصريات والجل والشيخ في النهاية والعجلي في السرائر حيث قالوا انه روي أن كان استدبر القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه اعادة الصلوة مع اختلاف في التعبير لا بخلاف المعنى وفي ( التهذيب ) والاستبصار والخلاف الاستدلال عليه بخبر عمار المتقدم واستدلوا عليه أيضاً بأن القبلة شرط والمشروط متنفذ عند انتفاء شرطه فهي الى غير القبلة فائتة ومن فاتته صلوة وجب عليه القضاء اجمالاً خرج ما لم يبلغ الاستدبار بالنص وخرج ما بين المشرق والمغرب لأنه قبلة بالنص والمعتز على الجميع مستظهر لان أقواها صحيح زرارة ودلالته ضعيفة ونعم الاشتراط بالقبلة بل بظنهما ( وذهب السيد في جملة ناصرياته والعجلي والمحقق واليوسفي في كشفه والمصنف في التذكرة والمختلف والمتهم والشهيد في الدروس والبيان والذكرى وأبو العباس في الموجز والصيمري في شرحه ونهاية المرام والفاضل الميسي والشهيد الثاني في كتبه وولده وسبطه وتلميذهما والكاشاني والخراساني والفاضل الهندي ) الى أنه لا قضاء عليه وهو ظاهر ( المذهب البارع ) والمنقول عن ( الجامع ) ونقله في ( المبسوط والخلاف ) عن قوم من أصحابنا ونسبه ( الصيمري ) الى الأكثر ( والشيخ نجيب الدين ) الى أكثر المتأخرين ( وفي جامع المقاصد والزيعة ) أن فيه قوة ( وقال في نهاية الاحكام ) والاصل أنه ان كلف بالاجتهاد لم يجب القضاء وان كلف بالاستقبال وجب ( وفي كشف الثام ) لا يرد أنه لو كفي الاجتهاد لم يجب الاعادة في الوقت للخروج بالنص والاجماع ( قلت ) وهذا القول موافق للاصل وتدلل عليه الروايات باطلاقها وهي صحيحة والمعارض ضعيف كما عرفت ( ويبقى الكلام ) في معرفة الاستدبار واليمين واليسار والمشرق والمغرب وقد تقدم بيان ذلك وسمعت

ما فهموه من خبر عمار هذا (وفي المقاصد العلية) لو أمكن فرض الاستدبار بالوجه خاصة فظاهر الاصحاب انه كاليمين واليسار ووربما قيل بالحاقه بالاستدبار هذا كله ان تبين الخطأ بعد الفراغ وان تبين في اثباتها فان كان مستدبر القبلة أعاد من أولها كما نص عليه الاكثر وفي (المبسوط) أنه لا خلاف فيه لكن نقل عن (الجامع) أنه قال ان تبين الخطأ في الاثناء انحرَفَ وبعد الفراغ أعاد في الوقت لا في خارجه وظاهر هذا الاطلاق الخلف (وان كان الانحراف) يسيراً استقام اجماعاً كما في (المدارك) وهو كما قال لانا لم نجد مخالفاً الا ما لعله قد يفهم ممن أوجب الاعادة بعد الفراغ وان كان الانحراف يسيراً كما تقدم نقله عن بعض الاصحاب فتأمل. (وان كان الانحراف) كثيراً ففي (المبسوط) ان ظن أن القبلة عن يمينه أو شماله يبني عليه ويستقبل القبلة ويتمها فقد أناط الحكم بما اذا ظهر له الخطأ من طريق الظن والاجتهاد وفيه بحث طويل يأتي الكلام فيه (وفي الشرائع والمعتبر والمنتهى والتحرير والارشاد والتذكرة والذكرى والبيان والروض والمسالك وفوائد القواعد والمدارك والكفاية وغيرها) أنه ان تبين له الخطأ في الاثناء يستأنف فيما عدا الانحراف اليسير (وفي الذكرى) لو تبين في أثناء الصلوة الاستدبار أو الجانبين وقد خرج الوقت أمكن القول بالاستقامة ولا إعادة لدلالة خوى الاخبار عليه ويمكن الاعادة لانه لم يأت بالصلاة في الوقت واستظهر (ثاني المحققين) والشهيد ان وصاحب المدارك عدم الاعادة ونسب ذلك في المدارك الى الشهيد (قال) والحجة عليه أنه دخل دخولا مشروعا والامثال يقتضي الاجزاء والاعادة اما ثبت اذا تبين الخطأ في الوقت على ما هو منطوق روايتي عبد الرحمن وسليمان بن خالد وقال ان ما استند اليه الشهيدان من استلزام القطم القضاء المنفي لوجه له لانتفاء الدلالة على بطلان اللازم انتهى (وفيه) ان مراعاة الوقت مقدمة على أكثر اجزاء الصلوة وشرايطها كما سلف في كتاب الطهارة ومقدمة على القبلة ولذا يجب على الجاهل بالقبلة وغير المتمكن من الاستقبال أن يصلي الى غير القبلة فقد كان هناك دلالة (ثم) أن قوله الامثال يقتضي الاجزاء (فيه) ان الامثال انما هو اذا لم تظهر المخالفة لان المطلوب حينئذ القبلة فلا امتثال عند المخالفة ولو تحقق الامثال عند ظهور المخالفة للزم عدم وجوب الاعادة في الوقت أيضاً اذا ظهر الاختلال بالشرط في الوقت وهو صريح مراراً بوجوب الاعادة في الوقت اذا أخل بشرط الواجب واذا أخل به يكون الواجب فاسداً وان لم يكن فاسداً لم يكن اختلال بشرط الواجب وليست الفريضة الواحدة ولذا تكون الثانية إعادة عوضاً عما فات شرطه ومقتضى ذلك وجوب القضاء أيضاً (نعم) مقتضى صحيح عبد الرحمن وسليمان أنه اذا فرغ من الصلوة في الوقت واستبان الخطأ في خارجه لا يجب إعادة تلك الصلوة (فتأمل) واطلاق خبر عمار المتقدم قاض بالأعادة ظاهر فيها هذا (وفي المقنعة والنهاية والنافع والتلخيص والتبصرة والذكرى والدروس والبيان والعزية والروض وجمع البرهان) أن الناسي كالظان وقواه (في الجعفرية) واستشكل فيه في (المعتبر) وخبره (كشف الرموز ونهاية الاحكام والمختلف والموجز الحاوي وكشف الثام) العدم وهو ظاهر (ارشاد الجعفرية) لاشتراط الصلوة بالقبلة أو ما يعلمه قبله أو يظنه ورفع النسيان معناه رفع الائم وعموم أكثر الاخبار منزل على الخطأ في الاجتهاد لكونه هو المتبادر (وفي المدارك) الاقرب أنه يعيد في الوقت خاصة لاختلاله بشرط الواجب دون القضاء لانه فرض مستأنف انتهى (فتأمل فيه) ووجه التأمل يظهر مما ذكرناه في صدر المسئلة السابقة ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى في الفصل الثامن في التروك

(الثالث) لا يتكرر الاجتهاد بتعدد الصلوة الامع تجدد شك (الرابع) لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد في وجوب القضاء اشكال (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لا يتكرر الاجتهاد بتعدد الصلوة ﴾ وفاقاً (لشرائع والذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك والمدارك) وقال (الشيخ في المبسوط) يجب على الانسان أن يتبع امارات القبلة كلما أراد الصلوة عند كل صلوة اقيم الا أن يكون قد علم أن القبلة في جهة بعينها أو ظن ذلك بامارات صحيحة ثم علم أنها لم تتغير جاز حينئذ التوجه اليها من غير أن يجدد اجتهاده في طلب الامارات واقتصر في (المعتبر والمنتهى والتحرير) على نقل ذلك عن الشيخ من دون ترجيح ﴿ بيان ﴾ حجة الاولين (الاصل وبقاء الظن الحاصل والباس من العلم واستدلل الشهيد ان غيرها للشيخ بوجوب السعي في طلب الحق ابدأ وبأن الاجتهاد الثاني ان وافق الاول تاكد الظن وطلب الاقوى واجب وان خالفه عدل الى مقتضاه لأنه انما يكون لامارة اقوى عنده والحاصل أنه ابدأ متوقع لظن اقوى في غير الحالة التي استثناه الشيخ رحمه الله تعالى خصوصاً اذا علم تغير الامارة وحدث غيرها فعليه تحصيله (ويرد) على الاول أن طلب الحق واجب اذا لم يكن سعي أو احتمال حصول علم أو ظن اقوى مما حصله موافق أو يخالف وعلى الثاني أنه يجب التكرير لصلوة واحدة اذا أخرها عن اجتهاده لها أو احتمال تغير الامارة أو حدوث غيرها ولعله يقول به ولا مانع منه بل هو جيد كما في المدارك (وقول الشهيد ان) هذان الاحتمالان جاربان في طلب التيمم عند دخول وقت صلوة اخرى وفي المجتهد اذا سئل عن واقعة اجتهد فيها (قلت) ذهب جماعة من المحققين الى وجوب النظر على المجتهد فيما اجتهد فيه اذا لم يكن الدليل حاضراً عنده وهذا مما يؤيد قول الشيخ (وقال الشهيد) ولا فرق بين الفريضة والنافلة ولا بين تغير المكان وعدمه لان ادلة القبلة لا تختلف بحسب المكان بخلاف مكان التيمم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الامع تجدد شك ﴾ فلا خلاف في وجوب الاجتهاد ثانياً كما في (كشف الثام) والامر كما قال (وفي المنتهى والتحرير والتذكرة والذكرى) في غير هذا المقام أنه لو تجدد الشك في الصلوة لا يلتفت اليه (وفي كشف الثام) لا بأس عندي بتجديد الاجتهاد اذا أمكنه من غير ابطال للصلوة (قلت) فعلى هذا لو وافق الاول استمر وان خالفه يسيراً استدار وأتم وان خالفه كثيراً كان كظهور الخطأ بالاجتهاد بعد الفراغ وان لم يمكنه الاجتهاد فيها أتمها ولم يلتفت الى شكه فاذا فرغ استأنف الاجتهاد. فتأمل. ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد في وجوب القضاء اشكال ﴾ الأصح عدم القضاء كما هو خيرة (المنتهى والتذكرة والتحرير والايضاح والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد) بل في الاولين لان لم فيه خلافاً وتقل في (الذكرى) عدم العلم بالخلاف عن المصنف ساكناً عليه وقد يستنبط من عبارة (المبسوط) فيما مضى أنه ممن يقول بالقضاء حيث أناط وجوب الانحراف الى اليمين بالظن كما تقدمت الاشارة اليه (وفي نهاية الأحكام) لو صلى أربع صلوات بأربع اجتهادات لم يجب قضاء واحدة لان كل واحدة قد صليت باجتهاد لم يبين فيه الخطأ. ويحتمل قضاء الجميع لان الخطأ متيقن في ثلث صلوات منها وان لم تعين فاشبهه ما لو فسدت صلوة من صلوات وقضاء ما سوى الاخيرة ويجعل الاجتهاد الاخير ناسحاً لما قبله انتهى (وفي الذكرى) بعد أن حكم بعدم الاعادة في هذا المثال احتمال اعادة الكل بناء على احتمال اعتبار العين ان كانت



(الخامس) لو تضاد اجتهاد اثنين لم يأنم أحدهما بالآخر (متن)

مختلفة أو إعادة ثلث مرددة ان اتفق العدد وإعادة ماسوى الأخيرة كما ذكر المصنف ثم (ضعف الاول) بانه لو وجبت لم يؤمر بالصلاة مع تغير الاجتهاد (والثاني) بأنه تحكم اذا الاجتهادات متعاقبة متنافية ثم احتمل قويا أنه مع تغير الاجتهاد يؤمر بالصلاة الى أربع لان الاجتهاد عارضه مثله قد ساقط فتعبر (قال) ولا يجب إعادة ماصلاه ولا لا مكان صحته وكون دخوله مشروعا انتهى (والاشكال) من الاصل وحصول الامثال أما على التصويب فظاهر وأما على التخطئة فلا أنه لا ينقض الاجتهاد الا بالعلم ولا علم . نعم لا يعول على الاول بعد الاجتهاد الثاني وانتفاء الرجحان كما لا ينقض قضاء القاضي وقوى المجتهد لتغير اجتهاده ومن أن الاجتهاد مساو للعلم واحتمال أن يكون شرط الصلاة التوجه لا ماطنه قلة وقد ظن اختلال الشرط فظن أنه لم يخرج عن العهدة وعلى المكلف أن يعلم خروجه عنها أو يظنه ان لم يمكنه العلم (أو تقول) شرط الصلاة استقبال ما يعلمه أو يظنه قبله بشرط استمراره ولذا يعيد اذا علم الخطأ ولم يستمر الظن هنا وأيضا قد تعارض فتعارض فيجب عليه الصلاة مرتين وان خرج الوقت لوجوب قضاء اجماعا وقد فاتته إحدى الصلوتين الواجبتين عليه (وبرد على الأول) منع المساواة وأين العلم من الظن (وعلى الثاني) أنا انما نسلم اشتراط عدم ظهور الخطأ والعلم به وخصوصاً اذا خرج الوقت (وعلى الأخير) أن الصلوتين انما يجبان لو تعارض الظنان في الوقت (وفي العبارة) تجوز اذ المراد بالقضاء إعادة ماصلاها بالاجتهاد الاول مطلقاً أو في الوقت خاصة على حسب مامر من وجوه الخطأ (وتصوير) الفرض كأن يرى نجما فيظنه سهيلاً ثم يظنه جدياً أو نحوه ذلك (وفي التحرير والمنتهى) لو ان له (لو يتيقن خل) الخطأ في الاثناء ولم يعرف القبلة الا بالاجتهاد المحوج الى الفعل الكثير فانه يقطع ويجتهد (قلت) ينبغى تقييده بما اذا كان الوقت منسماً أما اذا ضاق فانه يتبعه على أقوى الوجهن كما اختاره (ثاني المحققين والشهيد) كما مر وتقييده أيضاً بما اذا علم أنه يمكنه الاجتهاد أو تحصيل العلم لفقد الغيم مثلاً والآنما وجعلها إحدى الأربع في وجه قوي (فلتأمل) واعلم هذا القيد يقضي عنه قوله ولم يعرف القبلة الا بالاجتهاد الى آخره . فتأمل . (قوله) قدس الله تعالى روحه (لو تضاد اجتهاد اثنين لم يأنم أحدهما بالآخر) هذا مذهب (الشيخ والمحقق وأكثر الاصحاب) كما في (المدارك) وقوله الشيخ وجماعة كما في كشف اللثام وهو خيرة (المبسوط والمعتبر والمنتهى) ونهية الاحكام والتحرير والذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف اللباس وفوائد القواعد) ولم يستبعد الحوار في (التذكرة والمدارك) وقطع به في (كشف اللثام) لقطع كل بصحة صلاة الآخر لأنه انما كلف بها فالجماعة هنا كالجماعة حول الكعبة أو في شدة الخوف كذا ذكر في التذكرة (ورده في الذكرى) بالمنع من جواز الاقتداء بحالة شدة الخوف سلمنا لكن الاستقبال لها ساقط بالكلية بخلاف المجتهدين وبأن الفرق بين المصلين الى نواحي الكعبة وبين المجتهدين ظاهر للقطع بأن كل جهة قبله هناك والقطع بخطأ كل واحد هنا (قال) وكذا نقول في صلاة الشدة ان كل جهة قبله زرده في (كشف اللثام) بأنه لا فرق لأنه كأن كل جهة من الكعبة قبله فكذلك قبله كل مجتهد ما أدى اليه اجتهاده وكما نصح صلاة آوائك قطعاً للاستقبال تصح صلاة هؤلاء قطعاً وكما يقطع بصحة صلاة المصلين في شدة الخوف للاستقبال وعدم اشتراطه في حقهم فكذلك صلاة هؤلاء (قال) ولا يصر الافتراق بأن كل جهة من الكعبة قبله على

بل يحل له ذبيحته ويجتزي بصلوته على الميت ولا يكمل عدده به في الجمعة ويصليان جمعيتين بخطبة واحدة اتفقا أو سبق أحدهما ويقلد العامي والاعمى الا علم منهما بأدلة القبلة (متن)

العموم بخلاف ما أدى اليه الاجتهاد فانما هي قبله لهذا الجتهاد انتهى وقد يظهر من استدلاله في المنتهى على المنع أنه فرض المسئلة فيما اذ توجه احدهما حين الائتمام الى قبله صاحبه (وفي التذكرة) أنه لو كان اختلاف في التيامن لم يكن له الائتمام لاخلافها في جهة القبلة وهو أحد وجهي الشافعي وفي الثاني له ذلك لقلة الانحراف وهما مبنيان على أن الواجب اصابة العين أو الجهة ونحوه ما في (نهاية الاحكام) وفي (الذكرى والبيان والدروس وفوائد القواعد) أن الأقرب الجواز والقولان مبنيان على أن الواجب اصابة العين أو الجهة كما ذكر المصنف في التذكرة ونهاية الاحكام مع أنه حكم فيهما بأن القبلة للبعد الجهة لا العين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ بل يحل له ذبيحته ﴾ نص على ذلك جماعة ويأتي الكلام فيه في محله ان شاء الله تعالى وفي كشف اللثام أنا لا نعرف خلافاً في أن من أخل بالاستقبال بها ناسياً أو جاهلاً بالجهة حلت ذبيحته ﴿ قوله ﴾ ويجتزي بصلوته على الميت ﴿ كما في ﴾ الموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد ﴿ وفي ﴾ البيان ﴿ أنه أقرب ﴾ وفي كشف اللثام ﴿ يجتزي وان كان مستدبراً لان المسقط لها عن سائر المكلفين انما هي صلوة صحيحة جامعة للشرائط عند مصلحتها لا مطلقاً والواجب على كل من يسمع بموت مسلم أن يجتهد في تحصيل علمه بوقوع صلوة جامعة للشرائط عنده ليخرج عن العهدة ولا قائل به ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يكمل عدده به في الجمعة ﴾ هذا مبني على ما سلف من أن صلوة أحدهما الى غير القبلة قطعاً وقدمر ما في كشف اللثام ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويصليان جمعيتين بخطبة واحدة الى آخره ﴾ كما في ﴿ الموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد ﴾ لأن التباعد هنا ليس بشرط لاصالة البراءة منه مع اعتقاد كل بطلان صلوة الآخر قال في (كشف اللثام) . فيه نظر . نعم ان تقدر التباعد لضيق وقت أولغيره ووجبت عليهما عيياً صلياً كذلك وان وجبت تخييراً احتمل ضعيفاً انتهى وأشار بقوله (بخطبة واحدة) الى رفع توهم أن الخطبة الواحدة انما تكفي مع اتفاقها خصوصاً اذا طال الفصل كما أشار بقوله اتفقا أو سبق أحدهما الى رفع توهم أن عليهما الاتفاق في الصلوة ليعقد كل منهما صلوته ولما تنعقد صلوة أخرى صحيحة شرعاً عند مصلحتها للعموم الدليل ( وفي كشف اللثام ) الاحتياط عندي أن عليهما الاتفاق ان جازت صلوتهما لما أشرت اليه من ضعف الدليل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويقلد العامي والاعمى الا علم منهما بأدلة القبلة ﴾ ولا يعتبر تفاوتهما في الورع فان تساويا في العلم تعين تقليد الأورع لانه أوثق والظن بقوله أرجح فاذا اتبع غيره كان كمن يعمل بالظن وهو قادر على العلم أو كمن يصلي الى جهة يظن أنها ليست قبله ( وفي التحرير ) وفقاً للشافعي جواز الى المرجوح وقد تقدم رده وتام الكلام في ذلك في شرح قوله والأعمى يقلد

(الفصل الرابع) في اللباس وفيه مطلبان (الاول) في جنسه انما تجوز الصلوة في الثياب المتخذة من النبات أو جلد ما يؤكل لحمه مع التذكية أو صوفه أو شعره أو وبره أو ريشه أو الخز الخالص (متن)

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في اللباس وفيه مطلبان وخاتمة ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ انما تجوز الصلوة في الثياب المتخذة من النبات أو جلد ما يؤكل لحمه مع التذكية ﴾ مقتضى الحصر عدم جواز الصلوة فيما لا يعد ثوباً كالحشيش وورق الاشجار والمنسوج منه ومن نحو خوص النخل مما لا يصدق عليه اسم الثوب واهل المراد أن ذلك لا يجوز اختياراً كما هو صريح جماعة كثيرين من الأصحاب كما يأتي ذلك في آخر المطلب الثاني في ستر العورة ( وفي المتن ) تجوز الصلوة في الثياب القطن والكتان وفي كل ما ينبت من الارض من أنواع الحشيش اذا كان مملوكاً أو في حكمه خالياً من النجاسة بلا خلاف بين أهل العلم وفي ( التذكرة والتحرير ) الاجماع عليه ( وفي مجمع البرهان ) الظاهر عدم الخلاف فيه ( وفي المعتبر ) الاجماع على الستر بالحشيش وسأيت تمام الكلام في ذلك في آخر المطلب الثاني ( ثم ) أن التقييد بالتذكية انما هو فيما له نفس سائلة أما لانفس له فقد قال المحقق الثاني في ( جامع المقاصد ) أنه نقل في ( المعتبر ) الاجماع على جواز الصلوة فيه وان كان متية وأنه استند الى أنه كان طاهراً في حال الحياة ولم ينفس بالموت وفي ( المقاصد العلية وروض الجنان ) أن المحقق الثاني في ( شرح الالفية ) نقل الاجماع على جواز الصلوة في ميتة السمك ونسب النقل الى الذكري عن المعتبر وفي ( شرح القواعد ) نقله عن المعتبر بغير واسطة الذكري وينبغي الثبوت في تحقيق هذا النقل فان الذي ادعى عليه الاجماع في المعتبر ونقله عنه في الذكري الصلوة في وبر الخنز لا في جلده ولا في جلد السمك ثم ذكر بعد ذلك جلد الخنز ناقلاً فيه الخلاف ولم يتعرض لميتة السمك في المكتابين بنفي ولا اثبات فضلاً عن نقل الاجماع ( قال ) والذي أوقعه في هذا الوهم ( أوقع في هذا الوهم خ ل ) أن عبارة الذكري توم ذلك لكن كونها بطريق النقل عن المعتبر من نقل لفظ المعتبر يكشف المراد ويحقق أن الكلام في وبر الخنز لا في جلده ولا في جلد ميتة السمك والتعلق بأنه لعله ذكره في موضع لم يتفق الوقوف عليه ( تسلي بالتعلق بالهبا واتكالك على المني ) انتهى كلام الشهيد الثاني والامر كما ذكر ( وعبرة الذكري ) الذي نشأ منها الوهم هي قوله قال في المعتبر عندي في رواية ابن ينفور توقف لأن في طريقها محمد بن سليمان الديلمي وهو ضعيف وانضمها حله مع اتفاق الأصحاب على أنه لا يحل من حيوان الامالة فلس من السمك مع اجماعنا على جواز الصلوة فيه مذكي كان أو ميتاً لأنه طاهر في حال الحياة ولم ينفس بالموت ( قلت ) مضمونها مشهور بين الاصحاب فلا يضر ضعف الطريق انتهى ما في الذكري ( وفهم ) بعض الفضلاء من عبارة الالفية أنه لا يجوز التسمر بجلود السمك في الصلوة وان كانت طاهرة ( ورده الشهيد الثاني ) بأنه لا مانع من الصلوة فيه لأنه طاهر حال الحياة ولا ينفس بالموت وبأن أكثر الاصحاب جوزوا الصلوة في جلد الخنز وان كان غير مذكي مع كون لحمه غير مأكول فجوزها في جلد السمك أولى وتام الكلام في بحث الجلود ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو الخز الخالص ﴾

جواز الصلوة فيما ذكر من الثياب عليه الاجماع المستفيض وأما جوازها في وبر الخبز الخالص فقد  
نقل عليه الاجماع في (المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الارشاد  
وارشاد الجعفرية وكشف الالتباس وغاية المرام وروض الجنان والمسالك والمقاصد العلية وشرح  
الشيخ نجيب الدين) وظاهر (الفنية) ونفى عنه الخلاف في التنقيح وفوائد الشرائع وجمع البرهان  
والمفاتيح) ونسبه في المنتهى الى علمائنا في موضعين فما في (كشف اللثام) من أنه نسبه فيه الى  
الاكثر فيكون مؤذنا بدعوى الخلاف فسهو من قلعه الشريف قطعاً (وفي المعتبر) الاجماع على  
عدم الفرق بين المذكي وغيره ونسبه في (التذكرة) الى علمائنا والمراد بالخالص الخالص عن وبر  
الارانب والثالب وقد نقل الاجماع على اشتراط الخلو من هذين في (التذكرة ونهاية الاحكام  
وكشف الالتباس وجامع المقاصد وظاهر الفنية) وفي (المنتهى) أنه فنوى علمائنا وفي (الذكرى)  
أنه الأشهر (قلت) وعلى ذلك اقتصر في (الوسيلة والمراسم والسرائر والشرائع والمعتبر) وأكثر كتب  
علمائنا بل في (المعتبر والمنتهى) أن أكثر أصحابنا ادعوا الاجماع على العمل بمضمون مرفوعي أحمد  
بن محمد وأيوب بن نوح فسقط خبر داود الصرمي ويمكن حمله على الفقيه لكن في (الفقيه والخلاف) الاقتصار  
على اشتراط خلوصه من وبر الارانب وادعى الاجماع في الخلاف على اشتراط خلوصه من ذلك وقال  
في الفقيه بعد ايراد خبر داود الصرمي الذي ظاهره جواز الصلوة في المغشوش بوبر الارانب هذه  
رخصة الآخذ بها مأجور والراد لها مأثوم والأصل ما ذكره أبي في رسالته الي وصل في الخبز ما لم يكن  
مغشوشا بوبر الارانب (وفي المقتنة) خلوصه عن وبر الارانب والثالب واشباههما (وفي المبسوط)  
خلوصه عن وبر الارانب وغيرها مما لا يؤكل لحمه (وفي المنتهى) بعد القطع بالمنع من المغشوش  
بوبر الارانب والثالب قال وفي المغشوش بصوف مالا يؤكل لحمه وشعره تردد والأحوط فيه المنع لأن  
الرخصة وردت في الخالص ولأن العموم الراد في المنع من الصلوة في شعر مالا يؤكل لحمه وصوفه يتناول  
المغشوش وغيره انتهى (قلت) ويدل عليه ما في المرفوعين من قوله عليه السلام وغير ذلك مما (فاخل)  
يشبه هذا فلا تصل فيه (وفي التحرير) الأقرب المنع من الخبز المغشوش بصوف مالا يؤكل لحمه وشعره  
بل قد تعطي عبارة التحرير التأمل في أصل الحكم أعني جواز الصلوة في الخبز الخالص قال لا تجوز  
الصلوة في شعر كل ما يحرم أكله ولا في صوفه ولا في وبره الا الخبز الخالص والحواصل والسنجاب على  
قول (وفي البيان) الا الخبز والسنجاب على الأصح (وظاهر الصدوق) في الهداية عدم جواز الصلوة  
فيه حيث قال باب ما تجوز الصلوة فيه وما لا تجوز فيه ثم أقصر في الباب جميعه على قول الصادق عليه  
السلام صل في شعر ووبر كل ما أكلت لحمه وما لم تأكل لحمه فلا تصل في شعره ووبره ولم يستثن الخبز  
ولا ذكره وكذا صنع الشيخ في (كتاب عمل يوم وليلة) على ما نقل عنه وكذا المصنف في (النبصرة)  
وفي (امالي الصدوق) الأولى ترك الصلوة فيه (وعن الحلبي) أنه لم يتعرض لذكر الخبز (وأما جلد  
الخنزير) فقد يفهم من مفهوم القيد في عبارة الكتاب وغيرها مما اقتصر فيه (فيها خل) على الخبز الخالص  
من دون تنصيص علي الجلد (كالمقتنة والفقيه والمبسوط والخلاف والمصباح والمراسم والوسيلة والفنية  
وغیرها عدم جواز الصلوة فيه لان الخالص انما يتصف به الوبر دون الجلد كما في جامع المقاصد) فتأمل  
بل عبارة (المبسوط) كادت تكون ظاهرة في ذلك لأنه بعد ذلك تعرض للجلود ولم يذكره وكذا عبارة  
(الوسيلة) وغيرها وهو خبرة (العجلى والمصنف) في المنتهى والتحرير واحتاط به الفاضل في

( كشف اللثام ) وظاهر ( غاية المرام ) التردد . وتردد في (المعتبر) ثم قرب الجواز وهو أي الجواز خيرة ( المختلف والتذكرة ونهاية الأحكام والدروس والذكرى والتفليح والبيان والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجمهرية وشرحبها وكشف الالتباس والروض والمسالك والمقاصد العلية والمدارك وجمع البرهان والمفاتيح ) وفي ( كشف الالتباس ) أنه المشهور وقال انه خيرة (الموجز الحاوي ) وفي ( الذكرى ) أن مضمون رواية ابن أبي يعفور مشهورين لأصحاب ووافقه ( وأقره خ ل ) على ذلك جماعة ( قلت ) هذه الرواية أغفلوا الاستدلال بها على ذلك وهي أقدم مما استدلوا بها لأنها واردة في الصلوة ( وأما ) ما استدلوا به من قول الرضا عليه السلام في صحيح سعد بن سعد اذا حل وبره حل جلده ( ففيه ) أنه خال عن ذكر الصلوة فقد يكون السائل نومه نجاستها لكون الحز كلبا فظهر أن ما في الذكرى وكشف الالتباس وغيرهما من أنه لا وجه لما ذكره ابن ادریس لعدم افتراق الجلود والأوبار في الحكم غالباً ليس بواضح ( وفي التفليح ) أن الصلوة في جلده مكروهة ( وفي المسالك وغيرها ) أن فائدة التذكية تظهر في الجلد ( وفي الذكرى والروض ) وغيرهما لا تشترب ذكرته استناداً إلى رواية ابن يعفور ( وفي المقاصد العلية ) هل يشترط في تذكيبه اخراجه من الماء حياً قولان أجودهما الاشتراط ( وفي المعتبر ) بعد أن ذكر رواية ابن يعفور بالاطقة بأنه لا بأس بالصلوة فيه وان كان ميتة وأن الله تعالى أحله وجعل ذكاته موته كما أحل الحيتان وجعل ذكوتها موتها ( عندي ) في هذه الرواية توقف لضعف محمد بن سامان ومخالفتها لما اتفقوا عليه من أنه لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك ومن السمك الاماله فليس وأما الجواز في الخالص فهو اجماع علمائنا مذكى كان أو ميتاً لانه طاهر في حال الحيوة ولا ينجس بالموت فيبقى على الطهارة انتهى ( وقال ) في الذكرى مضمونها مشهور بين الأصحاب فلا يضر ضعف الطريق والحكم بحله جاز ان يستند الى حل استعماله في الصلوة وان لم يذك كإحل الحيتان بخروجها من الماء حية فهو تشبيه للحل بالحل لا في جنس الحلال وكان المحقق رحمه الله يرى أنه لا نفس له سائلة فلذلك حكم بطهارته لا باعتبار الرواية انتهى ( قلت ) المحقق لم يصرح بطهارة ما عدا الوبر وما ذكره في الذكرى في تأويل الرواية ذكر في التذكرة وجامع المقاصد وغيرها ( وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) أنه ليس بما كحل اللحم عندنا وظاهرهما دعوى الاجماع ( كالمعتبر ) وفي ( مجمع البرهان ) أن الاجماع المنقول يدل على حل لحمه حيث أجمعوا على عدم جواز الصلوة في غير لما كحل فيكون هو مستثنى من حيوان البحر كالسمك المفلس ان ثبتت كلية التحريم في حيوان البحر غير السمك الا أن يكون مستثنى من تلك القاعدة واستند في الحل أيضاً الى الأصل والاخبار ( فأنمل ) في كلامه ( بيان ) احتج المانع من الجواز في الجلد باختصاص الرخصة بالوبر لأنه جلد ما لا يؤكل لحمه ولا تجوز الصلوة فيه بلا خلاف ( ويحتج ) له بما خرج من الناحية المقدسة كافي الاحتجاج من أنه سئل عليه السلام روي لنا عن صاحب العسكر عليه السلام أنه سئل عن الصلوة في الخنز الذي يفش بوبر الارانب فوقه نجوس وروى عنه أيضاً أنه لا تجوز فبأي الخبرين نعمل به فأجاب عليه السلام انما حرم في هذه الأوبار والجلود فأما الأوبار وحدها فكله حلال ( قلت ) يحتمل أن تكون لفظة لا النافية سافطة من قلم الناصب في قوله يفش لكن الموجود في نسختين تركها وعلى تقديره فيكون الخبر دالاً على الجواز في أوبار الارانب والخنزودون جلودهما ويكون فيه إشارة على عدم اختصاص العش بالوبر بل يجرى في الجلد خلافاً لما ظنه المحقق الثاني في جامع المقاصد هذا وقد بقي الكلام في معرفة الخنز في ( المعتبر

## أو الممزج بالابرسم لا بوبر الأرانب والثعالب ( متن )

والمتنهي والتذكرة ونهاية الاحكام والتفتيح وجامع المقاصد وروض الجنان والمقاصد العلية ) وغيرها أنه دابة ذات أربع تموت اذا هتدت الماء فليبر ابن يعفور الصريح في ذلك وقد سمعت أنه مشهور فلا ينافيه خبر حران بن أعين عن أبي جعفر عليها السلام أنه سبع برعى في البر وياوى الماء لضعفه وعدم اشتاره ان قلنا أن بينهما منافاة ( وفي السرائر ) قال بعض أصحابنا المصنفين أن الخنزير دابة صغيرة تطلع من البحر تشبه الثعالب برعى في البر وتنزل البحر لها وبري عمل منه ثياب تحمل فيها الصلوة وصيدها ذكاتها مثل السمك ( قال ابن أدریس ) وكثير من أصحابنا المحققين المسافرين يقولون أنه القندس ولا يعد هذا القول من الصواب لقوله عليه السلام لا بأس بالصلاة في الخنزير ما لم يكن مفشوشا بوبر الأرانب والثعالب والقندس أشد شها بالوبرين المذكورين ( وفي المعتبر ) حدثني جماعة من التجار أنه القندس ولم أتصفه ( وفي حواشي الكتاب ) للشهيد سمعت بعض مدمني السفر يقول ان الخنزير هو القندس قال وهو قيمان ذو لية وذو ذنب فذو الالية الخنزير وذو الذنب الكلب ومرجه تواتر ( وقال في الذكرى ) لعله ما يسمى في زماننا بمصر وبر السمك وهو مشهور هناك ( ومن الناس ) من زعم أنه كلب الماء وعلى هذا تشكل ذكاته بدون الذبيح لأن الظاهر أنه ذو نفس سائلة ( وفي كشف اللثام ) المعروف أنه لا نفس لأكثر حيوانات الماء بل لغير التماسح والسنن وقطع بمضمهم بأن القندس كلب الماء ولأهل الطب فيه اختلاف أيضاً وعلى كل حال فما أشهر في زماننا أنه الخنزير الخالص فيه اشكال كما قال صاحب الكفاية ( وفي مجمع البحرين ) أنه دابة من دواب الماء تمشي على أربع تشبه الثعلب وترعى من البر وتنزل البحر لها وبر يعمل منه الثياب تمشي بالماء ولا تعيش بغيره وليس على حد الحيتان وذكاتها اخراجها من الماء حية قيل وكانت أول الاسلام الى وسطه كثيرة جداً وعن ابن فرشه في شرح المجمع الخنزير صوف غنم البحر وفي الحديث انما هي كلاب الماء والخنزير أيضاً ثياب تنسج من الابرسم وقد ورد النهي عن الركوب عليه والجلوس عليه انتهى ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( أو الممزج بالابرسم الخ ) الابرسم يفتح الهمزة وسبأني الكلام فيه ان شاء الله تعالى عند تعرض المصنف له لكنه لم يتعرض لما اذا كان السائر ذهاباً أو منسوجاً منه أو موها به أو غير ذلك فالواجب أن تعرض لذلك فنقول ( قال الشيخ نجيب الدين ) الشامي يشترط أن لا يكون لباس الرجل في الصلوة ذهاباً بلا خلاف انتهى ( وقال الصدوق ) في اللل باب العلة التي من أجلها لا يجوز للرجل أن يتختم بخاتم حديد ولا يصلي فيه ولا يجوز أن يلبس الذهب ولا يصلي فيه وأورد موثقة عمار الواردة في المنع من الصلوة في الحديد والذهب وأورد خبر أبي الجارود الناهي عن التختم بالذهب ( وقال الكاتب ابو علي ) فيما نقل ولا يختار للرجل خاصة الصلوة في الحرير والذهب ( وثمة الاسلام ) روى خبر النعماني في أن الله سبحانه وتعالى حرم الذهب على الرجال والصلوة فيه وظاهره الاعتماد عليه ( فامل ) وكذلك ( الشيخ ) رواه وروى خبر عمار ( وفي الفقه الرضوي ) لا تصل في جلد الميتة على كل حال ولا في خاتم ذهب ( وفي الفقيه ) روى خبر أبي الجارود وظاهره الاعتماد عليه ( وفي الاصباح ) على ما نقل لا يجوز فيما كان ذهاباً طرازاً كان أو خاتماً أو غير ذلك ( وفي التذكرة ونهاية الاحكام ) حرمة الصلوة في الثوب المموه بالذهب والخاتم المموه به ( وفي التحرير ) تبطل في خاتم ذهب وفي المنطقة منه والثوب المنسوج بالذهب والمموه

به (وفي الدروس) لا يجوز في الذهب للرجل ولو خاتماً على الأقرب ولو مموها به (وفي البيان) تحرم الصلوة في الذهب للرجال ولو خاتماً أو مموهاً أو فراشاً (وفي الذكري) قال الفاضل ان الذهب في الصلوة حرام على الرجال فلو موه به ثوباً أو لبس خاتماً منه بطل ثم استدل عليه وظاهره القول به ثم استظهر بعد ذلك تحريم الصلوة في الخاتم المموه بالذهب قال نعم لو تقدم عهده حتى ندرس وزال مساه جاز ومثله الاعلام على الثياب من الذهب أو المموه به في المنع من لبسه والصلوة عليه (وفي الألفية) والمقاصد العلية ورسالة صاحب المعالم يشترط في الساتر أن لا يكون ذهباً وزاد في المقاصد العلية أنه لا فرق في ذلك بين المحض والمموه وان قل الا أن يندرس من تقدم العهد (وفي الموجز الحاوي (وكشف الالتباس) يحرم الذهب ولو تمويهاً وزاد في الاخير النص على التحريم في الخاتم المموه أيضاً (وفي الجمفريه وشرحها) اشتراط أن لا يكون الساتر ذهباً للرجل والخنثى ولو خاتماً منه أو مموهاً به (وفي المنثي) في فروع ذكرها - الثوب المنسوج بالذهب والمموه تحرم فيه الصلوة مطلقاً على تردد في غير الساتر (وفيه أيضاً) في بطلان الصلوة بان لبس خاتم ذهب تردد أقر به البطلان خلافاً لبعض الجمهور وفيه أن حكم المنطقة حكم الخاتم في البطلان وتردد في افتراض الثوب المنسوج بالذهب والمموه به ثم قرب الجواز (وفي المعتبر) تردد في فساد الصلوة وفي يده خاتم ذهب ثم قرب عدم البطلان هذا (وفي الفنية) تكره الصلوة في المذهب والملحم بالذهب بدليل الاجماع المشار اليه وهو خيرة (أبي الصلاح) وعن (الاشارة) تكره في الملحم بذهب (وفي الوسيلة في آخر فصل من كتاب المباحات) (ما نصه) والمموه من الخاتم والمجري فيه الذهب والمصنوع من الجنسين على وجه لا يتميز والمدروس من الطراز مع بقاء أثره حل للرجال (وفي كشف اللثام) لا يلزم من حرمة على الرجال بطلان الصلوة فيه وان كان هو الساتر الاعلى استلزام (الأمر بالشيء النهي عن ضده) فانه هنا مأمور بالتزعم وكذا غير الساتر اذا استلزم نزع ما يبطل الصلوة كالفعل الكثير وزوال الطمأنينة في الركوع (قلت) الصلوة فيه استعمال والحركة فيه اتفاع والنهي عن الحركة نهى عن القيام والقعود والسجود وهو جزء الصلوة (بل نقول) في الساتر أن ستر العورة به والقيام عليه والسجود عليه جزء من الصلوة وقد نهى عنه على أن القول بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ليس بذلك البعيد هذا (وفي الكافي) بسنده عن الباقر عليه السلام أنه استرخت اسنانه فشدّها بالذهب (ويمكن) أن يقال المتبادر من الصلوة فيه كونه ملبوساً (وفيه أن الظاهر من رواية النعماني أنه أعم من اللبس والاستصحاب (وقال الاستاذ) أيده الله تعالى في حاشية المدارك كيف كان الأولى والأحوط الاجتناب خصوصاً في صورة اللبس وربما يؤيده كونه مثل الحرير في حرمة اللبس وأن الانسان في حال الصلوة لا بد أن يكون مشتغلاً بأمر حرام وهذا وان كان أعم من حال الصلوة الا أن حال الصلوة أهم فأم بل يظهر من الأخبار هذا المعنى (فلاحظ هذا) لكن مع خوف الضياع وغيره من أسباب الحاجة يصلّى معه من غير حاجة الى الاحتياط كما ورد في طريق الحج للحجاج (للحاج خل) أنه يجوز أن يجمل نفقته في الهيمان ويشده في وسطه وظاهر أن النفقة أعم من الدنانير والدرهم بل الدنانير أظهر كما لا يخفى وفي رواية النعماني ما يشير الى الجواز فلاحظ وما في (الكافي) أيضاً شاهد بل روي بسنده عن داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام أنه ليس بحلية المصاحف والسيوف بأس وعن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام ليس بتحلية السيف بأس بالذهب والفضة انتهى كلامه



وفي السنجاب قولان (متن)

أدام الله تعالى حراسته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي السنجاب قولان ﴾ القول بجواز الصلوة في السنجاب على وجه يشمل الجلد والوبر فيما عدا ( النهاية ) فإنها ظاهرة في الوبر خبيرة ( المبسوط والاستبصار والنهاية والمراسم والوسيلة ) في كتاب الاطعمة ( والشرائع والتافع والمعتبر والمتن والارشاد والذكرى والدروس والبيان والمعة والالفة والتفتيح وجامع المقاصد والجمعفريه والعزیه وارشاد الجمعفريه وحاشية الارشاد وفوائد الشرائع وحاشية الفاضل الميسي والروض والروضة والمقاصد العلية ورسالة صاحب المعالم وشرح الشيخ نجيب الدين والكفاية ) وكرهه في ( الوسيلة ) في باب الصلوة جمعاً بين الأخبار وهو المنقول عن ( المقنع ) وظاهر ( المسالك ) ونقله في ( كشف الرموز ) عن ( القطب ) وقال انه قال أنه الاظهر بين الطائفة وناقشه في الكشف بأن الخلاف موجود ونفى عنه وعن الحواصل الخلاف في ( المبسوط ) ونسبه في ( جامع المقاصد ) الى جماعة من كهراء الاصحاب ( وفي الانوار القمرية ) نسبته الى الاكثر خصوصاً بين المتأخرين وقد يظهر من ( المعتبر ) دعوى الشهرة حيث قال في الثعالب والارانب المشهور في فتوى الاصحاب المنع ما عدا السنجاب ووبر الخنز ( وفي المدارك ) لا يخلو الجواز عن قرب واشترط كثير من هؤلاء تذكينه ( وأما القول بالمنع ) فهو خيرة علي بن بابويه في ( رسالته ) الى ولده وخيرة ولده في ( الفقيه ) وخيرة ( الخلاف والنهاية ) في الاطعمة ( والسرائر ) وكشف الرموز والتذكرة والمختلف ونهاية الاحكام والمذهب البارع والمقتصر ومجمع البرهان وحاشية المدارك ) وهو ظاهر ( المقنعة والهداية وجمال العلم والجل والعقود ) على ما نقل عنه ( والمصباح ومختصره والموجز الحاوي والكتائب والتمقي ) على ما نقل عنهما وهو مذهب الاكثر كما في ( روض الجنان ) وظاهر الاكثر كما في ( الذكرى وجامع المقاصد والعزیه ) وفي ( السرائر ) لا تجوز الصلوة في جلد مالا يؤكل لحمه بغير خلاف من غير استثناء ثم قال فعلى هذا لا تجوز الصلوة في السمور والسنجاب الى آخره وفي ( الخلاف والفقيه ) الاجماع على المنع في كل مالا يؤكل لحمه ثم قال في الخلاف وردت رخصة في الفئك والسنجاب والأحوط ما قلناه من المنع ( وفي الفقه الرضوي ) ولا تجوز الصلوة في سنجاب ولا سمور الى آخره ولم يرجح شيء من القولين في ( الايضاح وغاية المرام وكشف الالتباس وتخليص التلخيص ) وفي ( التحرير والتلخيص ) لا تجوز الصلوة فيه على قول ولم يذكره في ( الانتصار والتبصرة وغاية المرام وفي ( المراسم ) بعد المنع قال وردت رخصة في السمور والفئك والسنجاب ويظهر من ( أمالي الصدوق ) أن من دين الامامية الرخصة في جميع ذلك وأن الأولى الترك ولعله لقوله والأولى الترك نسب اليه المنع ( قال الاستاذ ) أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك ويظهر من الصدوق في أماليه عند وصفه دين الامامية الرخصة في الصلوة في كل ما ذكر وأن الأولى الترك والظاهر أن نظره كان الى هذه الاخبار وأن ما ذكره توهم منه كما توهم في غيره من المواضع كما لا يخفى انتهى كلامه أيده الله تعالى ﴿ بيان ﴾ القول بالمنع هو الأقوى لأن ما دل على الجواز في خصوص السنجاب وحده ضعيف جداً وهو خبر ( مقاتل ) وأما صحيحاً ابن راشد والحلي فقد تضمننا جواز الصلوة في غير السنجاب من غير المأكول ولا قاتل بذلك مع امكان حملها على التقية ومعارضتها بمثلها كخبر ابن بكير (١) وغيره ثم ان رواية

(١) الحق أن خبر ابن بكير قابل للتخصيص كما قال في المعتبر وليس كما قال في المدارك (منه قوله)

وتصح الصلوة في صوف ما يؤكل لحمه وشعره ووبره وريشه وان كان ميتة مع الجز  
وغسل موضع الاتصال ( متن )

ابن راشد لانسلم أنها صحيحة وأن وصفها بذلك المصنف في المختلف والشهيدان وغيرهم لأن الحق  
في المتبر والمصنف في المتبر والشهيد في الذكرى وغيرهم ذكروا علي بن راشد وكذا في بعض نسخ  
الحديث وهو غير مذكور ولا معروف وفي أكثر نسخ الحديث أبو علي بن راشد وهذا ان كان  
الحسن بن راشد فهو ثقة فقد وقع في الرواية نوع حرازة والشهرة المنقولة على الجواز معارضة بمثلها  
بل نكاد نقطع بأن النعم مشهور بين المتقدمين كما أن الجواز مشهور بين المتأخرين ولكل مرجع  
ذكر في فقه وما يظهر من ( المبسوط ) من دعوى الاجماع على الجواز فيه أنه مع اشتماله على الحواصل  
ومخالفته في الخلاف معارض باجماع ( الخلاف والغنية والسرائر ) واجماع الخلاف بقرينة ما ذكره بعده  
من قوله ووردت رخصة الى آخره صار كأنه ناص على النعم في السنجاب كاجماع السرائر ( واجماع  
الغنية ) وان كان ظاهراً في النعم لا يقوى على معارضته ما في المبسوط لأنه ليس نكاحاً في الاجماع وأما  
ما قلته حكايته عن القطب فليس هناك ما يظهر منه دعوى اجماع سلبنا التكافؤ بين الاجماع على  
ما فيها لكنها في جانب النعم أكثر فيبقى الزائد لامعارض له وما في الامالي قد سمعت ما فيه وما اشتمل  
عليه على أنا لانسلم ظهور تلك الكلمة في دعوى الاجماع والأصل لا يفي غنى في المقام بعد ما سمعت  
( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وتصح الصلوة في صوف ما يؤكل لحمه وشعره ووبره وريشه وان  
كان ميتة مع الجز ) اجماعاً مستفيضاً قل في ( المتبر والمتبر والتذكرة وجامع المقاصد ومجمع البرهان )  
وغيرها ( وفي المراسم ) وجود كل ما أكل لحمه وصوفه وشعره ووبره اذا كان مذكي واشترط الشافعي  
التذكية وخالفه على ذلك احمد وأبو حنيفة ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وغسل موضع الاتصال ) أي  
اذا أخذ قلماً وتفتاً وقد تقدم في كتاب الطهارة أن كثيراً من الاصحاب يذهبوا الى نجاسة الملاقي  
للميتة مطلقاً على أن باطن الجلد لا يخلو عن رطوبة ولم يظهر للمولى الاردبيلي دليل على وجوب الفسل  
هنا وقد مر أنه ممن يشترط في نجاسة الملاقي للينة الرطوبة ( وأعجب شيء ) أن المصنف في ( المنهى  
والنهاية ) اشترط في المتوف من الحي أيضاً الأزالة والفسل لأنه لا بد فيه من استصحاب شيء من  
مادته انتهى ( وفيه ) أنه لو تم ذلك لزم الحرج العظيم اذا لا ينفك تسريح الحية عن ذلك ولزم  
بطلان وضوئه في الأهوية اليابسة اذا لا يخلو حينئذ من انفصال من شعور الحواجب والحي الى غير  
ذلك فالظاهر أن ما يستصحبه الشعر حينئذ من الرطوبة والمادة فضلة وليس جراً الا أن يعلم أن معه  
شيئاً من اللحم أو الجلد ( وقال الشيخ ) في كتاب الصيد من النهاية في باب ما يحمل من الميتة يحمل منها  
الصوف والشعر والوبر والريش اذا جز ولا يحمل شيء منه اذا قلع منها وقيل ذلك عن ( المذهب  
والاصباح ) وحمله ( المعجلي والمحقق والمصنف ) على ما اذا قلع ولم يزل ما يستصحبه من الميتة أو قبل  
غسله دون تحريمه رأساً ( وقال في كشف اللثام ) قد يقال ان ما في بطن الجلد لم يتكون صوفاً أو شعراً  
أو وبراً فيكون نجساً قال وضعفه ظاهر ( وقال في الوسيلة ) في كتاب الصلوة والاطعمة وصوف ما يؤكل  
لحمه وشعره ووبره اذا لم يكن متوفاً عن حي أوميت انتهى ولعله بناء على استصحابها شيئاً من الاجزاء  
والحاصل أن الحكم المذكور في الكتاب قد نص عليه جماهير الاصحاب وتعلم الكلام قد تقدم في

ولا تجوز الصلوة في جلد الميتة وان كان من مأكول اللحم دبره أولا ( متن )

كتاب الطهارة ( قوله ) قدس سره ( ولا تجوز الصلوة في جلد الميتة وان كان من مأكول اللحم دبره أولا ) اجماعا منا كما في ( الخلاف والفنية والمعتبر والمنتهى والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وروض الجنان وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح ) وغيرها لكن في ( الذكرى ) الاجماع الا من شذ منا وقد تقدم في كتاب الطهارة أن القائلين بطهارته ( كالكتاب والصدوق ) وافقا على عدم جواز الصلوة فيه ويؤيد ذلك اجماع ( المجمع ) حيث نقله عن جميع أصحابنا وقال حتى من القائل بالطهارة ولمه في الذكرى أشار الى ( الشلغاني ) وهو لم ينقل عنه التصريح بذلك لكن ظاهره ذلك لكنه ليس منا لثبوت انحرافه عنا ولذا رفضت كتبه ( ولا فرق ) بين السائر للمورة وغيره كما صرح به جماعة كالخبر وأطلق آخرون والاخبار والفتاوى مطلقة غير ناصة على الفرق بين ذي النفس وغيره واليه جنح ( البهائي ) في الجبل المتين ونقل عن والده الميل اليه واحتجا عليه باطلاق الاخبار وفيه أنه أن يطلق على الافراد الشائعة . لكن قضية كلام ( المعتبر والمنتهى ) وظاهر ( الذكرى ) وصريح ( فوائد الشرائع والروض والمقاصد العلية والمدارك والحدائق والمفاتيح ) تخصيص الحكم بذي النفس ولعلمهم يحملون الاطلاق على المتبادر كما صنع في ( المفاتيح ) لكن ثاني المحققين في ( فوائد الشرائع ) خص غير ذي النفس الذي تجوز الصلوة في ميتته بكونه من حيوان الماء ويظهر ذلك من ( ثاني الشهيدين ) أيضاً ( قلت ) لادليل على عموم المنع في ذي النفس وغيرها ولا سيما مثل الذباب والقمل والبق ونحو ذلك أما ماهو من قبيل السمك فقد يظهر من بعض الاخبار المنع منه كما في خبر ابن يعفور الوارد في الخرز ( وفي التهذيب ) عن علي بن مهزيار وفي ( الفقيه ) عن ابراهيم بن مهزيار عن أبي محمد عليها السلام أن الصلوة تجوز في القرمز وهو صبيغ أرمني يكون من عصارة دود يكون في آجامهم . فتأمل . ( وفي المقاصد العلية علل الجواز بالطهارة حال الحياة وأن الموت غير منجس وأيده بأن أكثر الاصحاب جوزوا الصلوة في جلد الخنزير وان كان غير مذكى مع كون لحمه ذير مأكول فجسد السمك أولى وقد تقدم ما فهمه المحقق الثاني من عبارة المعتبر من دعوى الاجماع على جواز الصلوة في جلد ميتة السمك وقد بينا الحال في ذلك ( واما قول العامة ) فقد تقدم نقلها في كتاب الطهارة ( ولعلم ) أن في حكم الميتة عند الاصحاب ما يوجد في يد كافر أو في سوق الكفار وما يوجد مطروحاً في أرض الكفار وان كان عليه أثر اليد وما يوجد مطروحاً في بلاد المسلمين ولا أثر عليه ( واختلفوا ) فيما اذا وجده عند مستحل الميتة بالدبر فنع من اباحته في ( المنتهى ) ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والهلالية وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وكشف الثام والشافعية ( وفي المسالك ) نسبته الى اجماعه وأنه أحوط بل قال ( وفي المنتهى ) لم يحكم بتذكيته وان أخبر بها لأنه غير موثوق به ( قال ) ولا ينتقض بالثوب اذا وجد عند مستحل النجاسة لان الأصل في الثوب الطهارة والأصل في الجلد عدم التذكية وقال وكذا اذا وجد الجلد مع من يتهم في استعمال الميتة انتهى ( وفي المبسوط ) لا يجوز شراؤه من يستحل الميتة أو كان منها فيه انتهى ( وفي روض الجنان ) أن المشهور في الفتوى والرواية اباحة ما يؤخذ من مستحلها بالدبر أو من الخائف مطلقاً غير المحكوم بكفره وان لم يخبر بالتذكية ( وفي كشف الالتباس ) أن أكثر الاصحاب على اباحة ما يؤخذ من مستحلها بالدبر ومستحل

ذباحة أهل الكتاب ( قالت ) هذا الحكم ظاهر ( المتعبر والشرائع والارشاد والدرة والميسية )  
وصريح ( الموجز الحاوي والمدارك والمفاتيح ) وفي الاخبارين الا أن يخبر بعدم التذكية وهو الذي  
اسبوجه في البيان أخيراً بعد أن قرب ما سنتقل عنه ( وفي الذكرى والدروس وكفاية الطالبين  
والهلالية والجمعرية وارشادها ) أنه اذا اخبر بالتذكية قبل قوله لكونه ذا يد عليه فيقبل قوله فيه كما  
يقبل في تطهير الثوب النجس وجعله في ( البيان ) أقرب وفي ( كشف اللثام ) لا يقبل خبره وان كان  
ثقة لعدم ايمانه مع احتمال أن يريد بالدكاة الدغ والطهارة كما ورد في الخبر كل يابس ذي بل لوأخبر  
بالدغ المذكي لا يقبل الا أن يكون مؤمناً ( وفي الذكرى ) أن صحيح البنزلي عن الرضا عليه السلام  
يدل على الأخذ بظاهر الحال على الاطلاق وهو شامل للأخذ من المستحل وغيره وقال نحو ذلك  
في خبر علي بن أبي حمزة ( وقال في كشف اللثام ) بمدنقل ذلك عن الذكرى ذات جملة من الاخبار  
على أن أهل اليمن والحجاز لم يكونوا مستحلبين فالشمول ممنوع بل قد يدعى أنه لم يكن في زمن  
الرضا عليه السلام من يجاهر بالاستحلال انتهى ( ثم أيد ذلك ) في الذكرى بأن أكثر العامة لا يراعي  
في الذبحة الشروط التي اعتبرناها مع الحكم بجل ما يذ كونه بناءً على الغالب من القيام بتلك الشرائط  
وأيضاً فهم مجموعون على استحلال ذبائح أهل الكتاب واستعمال جلودها ولم يعتبر الاصحاب ذلك أخذاً  
بالأغلب في بلاد الاسلام من استعمال ما ذكاه المسلمون ( وفي المدارك ) استدلل على ما ذهب اليه بصحيح  
الحلي والبنزلي والجمعري وخبر جعفر بن محمد بن يونس ( ثم قال ) وهذه الروايات ناطقة بجواز  
الاخذ بظاهر الحال وشاملة للاخذ من المستحل وغيره ومعتضدة بأصل الطهارة مؤيدة بعمل الاصحاب  
وفنواهم بمضمونها فالعمل بهما تعين انتهى ( وأما المسلم المجهول حاله ) فلا يدري هل يستحلها بالدغ  
ام لا ففي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) أن فيه وجهين من أن الاسلام مظنة التصرفات الصحيحة  
ومن اصالة الموت ( وفي الاخبار وكشف اللثام ) أن الثاني أقرب ( والشهيد والمحقق الثاني وتلميذه ) أنه  
يباح ما في يده ( والشهيد الثاني ) أنه لا ريب في اباحة ما أخذ منه في سوق المسلمين ( وفي الذكرى  
والهلالية ) ما يشتري من سوق الاسلام يحكم عليه بالدكاة اذا لم يعلم كون البائع مستحلاً ( وفي كفاية  
الطالبين ) لا يجب الفحص عما يباع في سوق المسلمين وان كان فيه الكفار ومستحلوا جلد الميتة بالدغ  
وفي ( الميسية والمسالك ) يكفي في سوق المسلمين عدم العلم بكفر ذي اليد وأن يعلم اسلامه ( وفي  
الذكرى ) لو سكت المستبيع فوجهاً واختار في ( الحدائق ) الجواز وحمل خبر ابن الحجاج وخبر أبي  
بصير على الاستحباب ( وفي المدارك ) أن جمعاً من الاصحاب على أن الصلوة تبطل مع الشك  
في تذكية الجلد لاصالة عدم التذكية ( ورده ) بأن اصالة عدم التذكية لا تفيد القطع بعدم فالفارق  
بين الجلد والدم المشنبيين استصحاب عدم التذكية في الجلد دون الدم ومع انتفاء حجته يجب القلح  
بالطهارة فيهما معاً قال وقد ورد في عدة أخبار الأذن في الصلوة في الجلود التي لا يعلم كونها ميتة  
اتمى وواقفه صاحب الحدائق في الدعوى لا في الدليل ( قالت ) حجة الاستصحاب لا ريب فيها  
عند عطاء الاصحاب والاخبار الواردة في كتاب الصيد والذبحة والاطعمة تكشف عما ذكره الفقهاء  
من اصالة عدم التذكية حتى تثبت وما لم تثبت لا يكون طاهراً ولا حلالاً ( ثم ) مقتضى ما استدلوا  
به على المنع من الصلوة في جلد الميتة عدم جواز الصلوة فيها هو في الواقع ميتة لان الميتة اسم لما هو في  
الواقع ميتة كالماء والغبر وغير ذلك فمقتضى ذلك اشتراط ثبوت التذكية للحكم بأباحة الصلوة ( وفي

موتقة ( ابن بكير ما يدل على اشتراط العلم بالتذكية حيث قال عليه السلام اذا علمت أنه ذكركي قد ذكاه الديع ( وفي خبر علي بن حمزة ) لا تصل الا فيها كان منه ذكياً الحديث ( وفي الاخبار ) ما يدل على أن ما يؤخذ من يد مستعمل الميتة لا يجوز أن يباع على أنه ذكركي وأن أخبر ذوالبدأنه ذكركي . كما في خبر محمد بن عبد الرحمن ابن الحجاج وفي الاخبار أيضاً ما يدل على أن ما يؤخذ من غير سوق المسلمين يجب السؤال عن تذكيته وأما الأخذ من المسلم أو من سوق المسلمين فإنه بموجب الحكم بالتذكية لحل أهل المسلمين على الصحة والاخبار الصحيحة المتقدمة وغيرها من الاخبار الدالة على أن ما يؤخذ من السوق يجوز الصلوة فيه اذ الظاهر والمتبادر منها هو سوق المسلمين ولو سلمنا عدم الظهور فلا نسلم ظهور العموم والمدار على الظهور على أنه ليس فيها ما يدل على العموم بحسب اللغة وفرق واضح بين الدم والجلد فان الدم وان ورد في بعض الاخبار أنه نجس لكن ورد ان دم ما لا نفس له طاهر وكذا الدم المتخلف . واذا وقع الاشتباه فيه فالاصل الطهارة لعدم العلم بالتكليف ولا معارض لهذا الاصل بخلاف الجلد فان المعارض له موجود كما يأتي والدالة دالة على نجاسة الميتة والميتة اسم لما ذهبت منه الروح بدون تذكية في الواقع من دون مدخلة العلم وعدمه فليس الفارق منحصراً فيما ذكره وأما ذكره من أن هناك اخباراً دالة على الأذن في الجلود التي لا يعلم كونها ميتة فلا نجد لها أثراً هناك الا ما مر من صحيح الحلبي والبرزنطي والجعفري ونحوها وقد علمت أن الظاهر منها الأخذ من المسلم أو سوق المسلمين وعلمت أن ذلك موجب للحكم بالتذكية ولعله أشار الى خبر علي بن أبي حمزة الذي يقول فيه وما الكيمخت قال جلود دواب منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة فقال عليه السلام ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه ( قال في الذكركي ) فيه دلالة على تغليب الذكوة عند الشك وهو يشمل المستعمل وغيره انتهى ما في الذكركي ( ورده في كشف الثام ) بما سمعته آتفا ( وقد روى الشيخ ) في التهذيب بسنده الى أبي الحسن الرضاعليه السلام أنه سئل عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من اسواق الجبل يسأل عن ذكوته اذا كان البائع مسلماً غير عارف قل عليهم أن تسألوا اذا رأيتم المشركون يبيعون ذلك واذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه ( وفي الحسن ) كالصحيح عن الصادق عليه السلام يكره الصلوة في الفراء الا ماصنع في أرض الحجاز أو ما علمت منه ذكوة ( وفي الصحيح ) عن اسحق بن عمار عن الكاظم عليه السلام لا بأس بالصلوة في الفراء الباني وفيما صنع في أرض الاسلام قلت فان كان فيها غير أهل الاسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس ( وفي خبر الهاشمي ) المنع من لباس الجلود اذا لم يكن من أرض المسلمين والجواز في الخفاف والنعال ولعله من جهة كونها مما لاتتم الصلوة فيه هذا ( ولعلم ) أن في المتعدي والتحرير وغيرها كما ستعرف أن المراد بسوق الاسلام من يغلب على أهله الاسلام ( قال الشهيد الثاني ) وان كان حاكهم كافراً ولا عبرة بنفوذ الاحكام وتسلط الحكام كما قال بعضهم لاستزاهم كون بلاد الاسلام المحضة التي يغلب عليها الكفار ونفذت احكامهم فيها سوق كفر وتكون بلاد الكفر المحضة التي غلب عليها المسلمون وأجروا على أهلها احكام المسلمين سوق اسلام وان لم يكن فيهم مسلم وهومة طوع الفساد ويدل على ذلك ما مر من خبر اسحاق بن عمار كذا قال في ( روض الجنان ) ونحوه ما في ( الميسبة والمساك ) . الاصل في ذلك ما ذكره في ( الذكركي ) قال ويكفي في سوق الاسلام أغلبية المسلمين لرؤية اسحق بن عمار وحكي ما سمعته من خبره وخبري الجعفري والبرزنطي ولعلم أن ما قلناه من كلام الاصحاب في المقام قد جمعناه من مباحث الخلل الواقع في الصلوة ومن مباحث الصهد والذبايح ( قوله ) قدس الله تعالى روحه

ولا في جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكي ودبغ (متن)

﴿ ولا في جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكي ودبغ ﴾ اجماعاً في الخلاف والتذكرة والمتن ونهاية الاحكام وكشف الالتباس وجامع المقاصد وروض الجنان وحاشية المدارك بل في الاخير ان المنع من شعار الشمية وأنه المشهور عند الرواة حتى أنهم سألوا عن شعر الانسان ( وفي المتبر ) أن هذا الحكم مشهور عن أهل البيت عليهم الصلوات والسلام ( وفي ارشاد الجعفرية ) ورد النص في السباع وليس مناقلة بالفرق فاذا ثبت في السباع ثبت فيما لا يؤكل لحمه الا ما أخرجه النص كالسجباب ونحوه ما في ( حاشية المدارك ) وفي أكثر هذه ادرج تحت الاجماع أنه لا فرق بين السائر وغيره ( وفي الغنية ) الاجماع على المنع من جلود ما لا يؤكل لحمه وان كان فيها ما يقع عليه الذكوة هذا كله مضافاً الى ما يأتي من الاجامات والاخبار في السباع ومع ذلك قال في المدارك ( ان المسئلة محل اشكال ) لأن الروايات لا تخلو من ضعف في سند أو قصور في دلالة مع أن الامر في الواقع على خلاف ذلك قطعاً لأن فيها صحيح ابن أبي عمير عن ابن بكير الذي اجمعوا على تصحيح ما يصح عنه وقال فيه ( المفيد ) أنه من رؤساء الأصحاب والرؤساء الأعلام المأخوذ عنهم الحلال والحرام والغني والاحكام الذين لا قطع عليهم ولا طريق الى ذم واحد منهم الى آخر ما قال وفيها أخبار السباع ولا قائل بالفصل ( وقال الأستاذ أيد الله تعالى ) في حاشيته أن الأخبار الدالة على المنع في خصوص الاشياء وعمومها كثيرة غاية الكثرة ويظهر منها أن هذا الحكم كان مشهوراً عند رواة الأئمة عليهم السلام حتى أنهم كانوا يسألون عن شعر الانسان انتهى ( ويستثنى ) من هذا الكلية أشياء ( منها ) الخنزير والسجباب على ما مر وليس النحل والذباب ودود القز والبق والبرغوث مما يدخل تحت هذه الكلية لعدم اللحم فلا قابلية للأكل بل لعدم تبادل مثل هذه من الاخبار ولا تقول بأن القز خارج بالاجماع والاخبار فيبقى غيره تحت الكلية فيجتنب عنه بل تقول قد استمرت الطريقة على عدم الاجتناب عن العسل والشمع والذباب والبرغوث وأيضاً الانسان غير متبادل ولا ملحوظ في هذه الكلية كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى ( هذا ) وما لا يؤكل لحمه على أقسام قسم متفق عليه وقسم مختلف فيه لاختلاف النص فاستثناء بعضهم من هذه الكلية فيما اتفق عليه السباع وهي كما في ( المتبر والمتن ) ما لا يكتفي في الاعتداء بغير اللحم انتهى ( قلت ) وفي صدقه حينئذ على بعض الحيوانات ( تأمل ) وقد نقل الاتفاق على المنع في السباع في ( الخلاف والمتبر والمتن ونهاية الاحكام والتذكرة ) وكذا ( الغنية ) على ما في كشف اللثام ولم أجده نقله فيها صريحاً واستدل عليه في ( المتبر والمتن ) بأن خروج الروح من الحي سبب الحكم بموته الذي هو سبب المنع من الانتفاع بالجلد ولا تنهض الذبابة مبيحة ما لم يكن الحل قابلاً والا لكانت ذبابة الادي مطهرة جلده ( لا يقال ) هنا الذبابة منهي عنها فيختلف الحكم لذلك ( لا نقول ) ينتقض بذبابة الشاة المفصولة فانها منهي عن ذباحتها فبان أن الذبابة مجردة لا تقتضي زوال حكم الموت ما لم يكن للمذبوح استعداد قبول أحكام الذبابة وعند ذلك لا نسلم أن الاستعداد التام موجود في السباع ( لا يقال ) فيلزم المنع من الانتفاع بها في غير الصلوة ( لا نقول ) علم جواز استعمالها في غير الصلوة مما ليس موجوداً في الصلوة فثبت لها هذا الاستعداد ولكن ليس تاماً نصح معه الصلوة فلا يلزم من الجواز هناك لوجود الدلالة الجواز هنا مع عدمها هذه عبارة ( المتبر

وبمعناها عبارة ( المتحى ) وقال في ( المدارك ) ان ما اعتبره في المتبر غير معتبر ( أما أولاً ) فلأن الذكاة ان صدقت أخرجته عن الميتة والا لم يجز الانتفاع ( وأما ثانياً ) فلأن الذكاة عبارة عن قطع المروق المينة على الوجه المتبر شرعاً واطلاق الروايات يقتضي خروج الحيوان عن كونه ميتة بذلك الا فيما دل الدليل على خلافه ( قلت ) الأصل فيما ذكره ما ذكره في ( الذكرى ) حيث قال بعد نقل عبارة المتبر ( هذا تحكم ) لأن الذكاة ان صدقت فيه أخرجته عن الميتة والا لم يجز الانتفاع ولأن تمامية الاستعداد عنده بكونه مأكول اللحم فتختلف عند اتقاء أكل لحمة فليستند المنع من الصلوة فيه الى عدم أكل لحمة من غير توسط نقص الذكاة فيه ( وأجاب في كشف الثام ) عن الابرار الاول بأنها يقولان بأن الميت والميتة في اللغة ما خرجت روحه ثم الشرع فصل فحكم في الانسان بعدم الانتفاع بجلده ذبح أم لا وفي مأكول اللحم بالانتفاع بجلده في الصلوة وغيرها ان ذبح وعدمه فيها ان لم يذبح ولم يرد في الشرع في السباع الا ان ذبحت جاز الانتفاع بجلدها في غير الصلوة فخرجت من عموم النصوص الناهية عن الانتفاع بالميتة ولا يجوز لنا الانتفاع بها في الصلوة واخراجها عن عموم النهي من الصلوة في جلد الميتة لأن حملها على غيره قياس ولا بعد في أن يحل الذبح فيها انتفاعاً دون انتفاع ولا تحكم في الاقتصار على مورد النص والكف عن القياس وسواء في ذلك سمينا ذبحها ذكاة أولاً سميناها اذ ذبحت ميتة أم لا ( فان قال ) لا يخلو المذبح منها اماميته فيعبرها نصوص النهي عن الانتفاع بها أولاً فلا يعمها نصوص النهي عن الصلوة في الميتة ( قلنا ) ميتة خرجت من النصوص الأولى بالنصوص المختصة ويؤيده حصر المحرمات في الآية في الميتة والدم ولحم الخنزير وخبر علي بن حمزة أنه سأل الصادق عليه السلام عن لباس الفراء والصلوة فيها فقال لا تصل فيها الا ما كان منه ذكياً قال أوليس الذي ما ذكرني بالحديد فقال بلى اذا كان مما يؤكل لحمة ( وأجاب ) عن الثاني بأنها انما أراد الاستدلال على بطلان الصلوة جلود السباع مع قطع النظر عن النصوص بخصوصها والنصوص الناهية عما لا يؤكل لحمة عموماً وتصحيح بطلانها فيها وان فرضت صحتها في غيرها على أن مما لا يؤكل لحمة الحز والسنجاب ونحوهما مما اختلف فيه النص والفتوى فليس التمسك الا ( النص ) لا الأكل وعدمه انتهى وسيأتى ان شاء الله تعالى بلطفه وكرمه في كتاب الذباح تمام الكلام ( ومما اتفق ) على المنع منه في الصلوة جلود الثعالب والأرانب في ( الانتصار وكشف الرموز ) الاجماع على المنع وحكى نقله في الاخير عن ( الشيخ ) وفي ( المذهب البارع ) لا أعلم أحداً قائلًا بالجواز ( وفي التنقيح ) لم يعمل أحد منهم برواية الجواز وفي ( الدروس والبيان ) رواية الجواز متروكة ( وفي النافع والمتهى والكفاية ) فيها روايتان أشهرها المنع ( وفي الذكرى والمدارك ) الأشهر في الروايات والفتاوى المنع بل في ( المدارك ) الظاهر أنه جمع عليه ( وفي جمع البرهان ) المشهور المنع ( وفي الشرائع ) فيها روايتان أصحها المنع ولعل مراده بالصحة الصحة باعتبار العمل لا باعتبار السند فاندفع عنه ما في المدارك بل سيأتي أنها أصح بحسب السند ( وفي التحرير ) أقر بها المنع ( وفي المقنعة ) جعلها كالكلب والخنزير كما يأتي ( وفي المتبر ) المشهور المنع فيما عدا السنجاب ثم أنه جوز العمل على صحيح الحلبي يعني في غير السباع لاعترافه بالاجماع على المنع منها ويأتي نقل الصحيح المذكور ( وفي جمع البوهان ) أنه ورد في المنع أربعة عشر حديثاً وأن حملها على الكراهة جيد والمنع غير ظاهر لكنه أحوط ونحوه ما في ( المفاتيح ) وفي ( المدارك ) أن المسئلة قوية الاشكال من حيث صحة أخبار الجواز واستفاضتها واشتبار القول بالمنع بين الأصحاب بل اجماعهم



{ بيان } الأخبار الصحيحة التي استدلت بها في المدارك على الجواز (صحيحة الحلبي عن) أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الفراء (١) والسمور والسنجاب واشباهه قال لا بأس بالصلاة وهذا قد اشتمل على ما يقولون به (وصحيحة ابن يقطين) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والسمور والفنك والثعالب وجميع الجلود قال لا بأس بذلك وهذا كما ترى ليس مما نحن فيه سلمنا أن المراد اللبس في الصلاة لكنه حينئذ يكون اشتمل على ما لا يقول به أحد ثم إن ابن يقطين وزير الخليفة فينا سبه التقية (وصحيحة جميل) قال سألت عن الصلاة في جلود الثعالب فقال إذا كانت ذكية فلا بأس والحكم بصحة هذه فيه (تأمل) لأن الشيخ روى هذه الرواية بسند آخر عن جميل عن الحسين بن شهاب عن الصادق عليه السلام والظاهر أن الروایتين واحدة والا كان اللازم عليه أن يذكر لهذا الراوي روايته عن الصادق عليه السلام تارة بواسطة وأخرى بلا واسطة كما هو الظاهر من حالهم ولو قلنا بعدم ظهور الاتحاد فظهور التعمد (محل نظر) كذا قل الاستاذ أيده الله تعالى في حاشيته واحتمل في (التهذيب) كون لفظ في في الرواية بمعنى على واختصاصه بالانتماء للصلاة فيه سلمنا ولكنها رواية واحدة تعارضها (صحيحة أبي علي ابن راشد) حيث قال في آخرها فالثعالب يصلى فيها قل (لا) الحديث (وصحيحة علي بن مهزيار) الواردة في مسألة الشعرات الملقاة (وصحيحة ابن مسلم) فإن قوله عليه السلام فيها (لا أحب) يعارض قوله عليه السلام في خبر جميل (لا بأس) لكونه ينحل إلى تنكرة في سياق النفي (وصحيحة) الريان بن الصلت عن الرضا عليه السلام (ورواية) ابن بكير وهي موثقة أو صحيحة على الصحيح (وعبارة) الفقه الرضوي مضافاً إلى الأخبار الكثيرة عموماً وخصوصاً والاجتماعات وصاحب المدارك ما ذكر خبراً صحيحاً يدل على الجواز في الأرناب وصحيحة محمد بن عبد الجبار سيأتي الكلام فيها في شرح المسئلة الأتية إن شاء الله تعالى وقد اشتملت على ما لا يقول به أحد من الأصحاب من اشتراط الذكوة لما لا تمهله الحيوة من الور وغيره كما يأتي إن شاء الله تعالى فإن أن أخبار المنع أصح سنداً وأكثر عدداً فتمين حل تلك على التقية واشتمال الخبر على ما لا يقول به أحد وإن كان غير مانع من الاستدلال به عند التحقيق لكنه يورثه وهنا في مقابلة غيره لكن صاحب المدارك ممن يقول بأن ذلك يمنع من الاستدلال به (وأما السمور والفنك) ففي (المبسوط) وردت فيها رخصة والأصل المنع (وفي الخلاف) (الاحوط المنع) (وفي التحرير) الأقوى المنع (وفي المراسم) وردت الرخصة فيها (وفي الوسيلة) تجوز الصلاة فيها اضطراراً وكأنه أشار إلى حمل الأخبار على الاضطرار كما حملها في كتابي الأخبار على التقية (وفي الدروس والبيان) رواية الجواز فيها متروكة (وفي نهاية الأحكام والتذكرة) الأشهر المنع (وفي الذكري) الأشهر في الروايات والفتاوى المنع (وفي المفاتيح) الأجماع على المنع فيها (وفي الكفاية) الأشهر المنع في السمور (وفي المتبصر) المشهور المنع فيما عدا السنجاب لكنه أجاز العمل بصححي الحلبي وابن يقطين مع أنهما مصرحان بظاهران في التقية لمكان أشباهه وجميع الجلود كما مر واستنوجه في (المنتقى) جوازها في الفنك (وفي النهاية) الجواز في وبريهما اضطراراً (وبؤيده) مارواه في السرائر عن الهادي عليه السلام في كتاب مسائل الرجال ومكاتباتهم حيث قال عليه السلام (اللبس وبر الفنك والسمور عند الحاجة) والحديث طويل لكنه في السرائر منع منها في جلدیهما وبريهما كأكثر علمائنا بل ما وجدنا من جوز غير من ذكرنا (وفي كشف القناع) أن المعارض لأخبار الجواز في السمور كثير ولم

ولا في شعره ولا في صوفه وريشه ( متن )

أظفر به في الفئك ( قلت ) خير ابن بكير معارض صريحاً وخير بشر بن يسار وأخبار ما لا يؤكل لحمه معارضة ظاهراً . فامل . ( والفئك ) بالفاء والنون المفتوحين حيوان غير مأكل اللحم يتخذ من جلده الفراء فروته ( فروه خ ل ) أطيب أنواع الفراء ( قلت ) ولعله ما يسمونه في بلاد الشام بالهقون ( واما السمر ) فعرف مشهور ( واما الحواصل ) فقد اختلف فيها في ( المبسوط ) لا خلاف في جواز الصلوة فيها وهو خيرة ( الاستبصار والنهاية ) وهو المتقول عن ( الاصباح والجامع ) وفي ( الوسيلة ) جوازها في الخوارزمية وقتل هذا في الذكرى عن بعض الأصحاب ( وفي المراسم ) وردت رخصة في الحواصل ( وفي القروس والبيان ) رواية الجواز مهجورة والحواصل الخوارزمية طيور لها حواصل عظيمة تعرف بالجمع وبجمل الماء والكي طعامها اللحم والسماك يعمل من جلودها بعد نزع الريش مع بقاء الوبر ويتخذ منه الفرو وقد ينسج من أوبرها الثياب ( ويدل ) على الجواز في الحواصل خير بشر بن بشار المضمري وروي في السرائر عن كتاب المسائل أنه ( سئل أبو الحسن عليه السلام سأل أبا الحسن عليه السلام خل ) عن الصلوة في الفئك والفرا والسنباب والسمر والحواصل التي تصاد ببلاد الشرك وبلاد الاسلام يصلى فيها بخير تقية فقال يصلى في السنباب والحواصل الخوارزمية ولا يصلى في الثعالب والسمر ( وفي الخرائج ) من توقيع الناحية المقدسة لأحمد بن أبي روح وسألت ما يحل أن يصلى فيه من الوبر والسمر والسنباب والفئك والدلق والحواصل فأما السمر والثعالب فحرام عليك وعلى غيرك الصلوة فيه ويحل لك جلود الماء كحل من اللحم اذا لم يكن فيه غيره وان لم يكن لك ما يصلى فيه فالحواصل جائز لك أن تصلى فيه وهو يخصه بالضرورة ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( ولا في شعره ولا في صوفه وريشه ) اجماعاً كما في ( الخلاف والفنية والمنهى والتذكرة وجامع المقاصد وروض الجنان ) وهو ظاهر ( الأمالي والمعتبر والمدارك ) وفي ( المعتبر ) أيضاً أن ذلك مشهور بين فقهاء أهل البيت عليهم السلام هذا كله مضافاً الى ما ذكر في المعتبر أيضاً والمنتهى من الاجماع على أن ما لا تجوز الصلوة في جلده لا تجوز في وبره أو شعره أو صوفه الا ما استثنى فيها كما يأتي وقد اختلفوا فيما يستثنى مما نحن فيه كما يأتي نشر ذلك وقد ترك المصنف ذكر الوبر لدخوله في الشعر وذكر الريش كما ذكر في ( التذكرة والارشاد ونهاية الاحكام والبيان وكشف الالتباس والكفاية ) وهو ظاهر ( الشرائع وجامع المقاصد وروض الجنان ) أنه كالشعر والوبر والصوف فيكون مذكوراً في هذه أيضاً وليس في سوى ما ذكرنا ذكر له والاكثر على ذكر الشعر والوبر وترك الصوف لدخوله فيها وأما ما استثنوه قاطعين به أو مقرين به أو مترددين فيه على اختلاف آرائهم ( ففي الأمالي ) ما لا يؤكل لحمه فلا تجوز الصلوة في شعره وبره الا ما خصصته الرخصة وهي الصلوة في السنباب والسمر والفئك والخز والأولى أن لا يصلى فيها ومن صلى فيها جازت صلواته ( وعن القنبح ) أنه لم ينه فيه الا عن الصلوة في الثعلب وما يليه من فوق أو تحت وخص الخز بما لم ينش بوبر الأرنب ( وكذا الفقيه ) وقد سمعت كلامه في الخز المشوش ( وحكي عن أبيه ) أنه قال لا بأس بالصلوة في شعر ووبر كل ما أكلت لحمه وان كان عليه ( عليك خ ل ) من سنباب أو سمر أو فئك وأردت الصلوة فأنزعه وقد روي في ذلك رخصة وذكر خبر النبي عن لبس جلود السباع من الطير أو غيره لكنه ( في الهداية ) قال قال الصادق عليه السلام صل في شعر ووبر

كل ما أكلت لحمه وما لم تأكل لحمه فلا تنصل في شعره ووبره ( وفي المتنفة ) لا تجوز الصلوة في جلود سائر الانجاس كالكلب والخنزير والثعلب والارنب وما أشبه ذلك ولا يطهر بدماغ ولا يقع عليها ذكوة ثم قال لا تجوز في أوبار مالا يؤكل لحمه ولا بأس بالصلوة في الخنز الحض ولا تجوز فيه إذا كان مفشوشا بوبر الارانب والثعالب وأشباهاها ( قلت ) يجوز أن يكون ذلك منه بناء على نجاسة الثعلب والارانب وغيرها من المصوص ومحتمل أن يريد بالانجاس ما ينجس بالموت فيشمل كل ذي نفس واستثنى في ( المبسوط والنهاية والتلخيص ) ووبر الخنز والسنجاب والحوامل ( وفي جمل السيد والفنية والسرائر والمصباح ومختصره والبصرة ) ووبر الخنز فقط ونقل ذلك عن ( المذهب ) وعن ظاهر ( الاقتصاد وجمل الشيخ ) واستثنى في ( الخلاف والمراسم ) الفئك والسمور والسنجاب ووبر الخنز ( وفي الوسيلة ) الحواصل الخوازمية والخنز الخالص وجوزها في الفئك والسمور وغيرها عند الضرورة ( وفي الشرائع والتافع ) ووبر الخنز وفرو السنجاب وفي ( المتبر والبيان والذكرى والدروس واللمعة والجمهرية وارشادها والروضة ) استثناء الخنز وبرا وجلداً والسنجاب ( وعن الجامع ) ووبر الخنز وجلده والسنجاب والحوامل وفي ( الموجز الحاوي ) الخنز مطلقاً فقط ( وفي التذكرة ونهاية الاحكام السنجاب ووبر الخنز ووبر الثعلب والارنب والفئك والسمور ) وفي الارشاد كالكتاب ) استثناء ووبر الخنز والسنجاب ( وفي المنتهى ) السمور والسنجاب والثعلب والارنب ووبر الخنز ( وفي التحرير ) استثناء السنجاب والحوامل ووبر الخنز ووبر الثعلب والارنب والفئك والسمور ( والمراد ) من ذكر هذه المستثنيات بيان ما لم يقطعوا بعدم جواز الصلوة فيه مما لا يؤكل لحمه سواء كانوا قاطعين بجوازا فيه أو مقرينه أو مقويه أو مترددين فيه كما تقدمت الاشارة اليه واستظهر هذا مما قاله في الأخير أعني التحرير قال الا الخنز والحوامل والسنجاب على قول والاقوى المنع في ووبر الارانب والثعالب والفئك والسمور ( وأما ) لا تتم الصلوة فيه منفرداً من جلد مالا يؤكل لحمه فلا تجوز فيه الصلوة كما في ( نهاية الاحكام والذكرى ) وغيرها كما يعلم مما يأتي ( وفي التذكرة والمنتهى ) الأحوط المنع ( وفي التحرير ) فيه أشكال أقر به المنع ( وفي التذكرة ) أن للشيخ قولاً بالكراهية وهذا القول لم يجده للشيخ ولا نقل عنه وإنما كره الوبر كما يأتي ( وأما ) إذا كان من الوبر فذهب الأكثر عدم الجوارك في ( المدارك ) وهو خيرة ( المتبر والتافع والجامع ونهاية الاحكام والذكرى والدروس وجامع المقاصد والنهاية والسرائر والمختلف ) لكن في التهمة الاحيرة لا تجوز الصلوة في التكة والقلنسوة إذا عملا من ووبر الارانب فخصوه بالارانب ولعله مثال ( وفي المبسوط والمنتهى ) تكرة الصلوة في التكة والقلنسوة من ووبر مالا يؤكل لحمه وهو خيرة ( الميسي ) ونقل ذلك عن ( الاصباح ) واحتملها في ( المتبر ) وفي ( الوسيلة ) تكرة في التكة والجورب والقلنسوة المتخذات من شعر الثعلب أو الارنب ثم قال ولا تكرة هذه إذا كانت من غير ما ذكرناه ولعله بناء على أنها نجسان ( وفي التحرير ) فيها من ووبر مالا يؤكل لحمه قولان للشيخ ( وفي المفاتيح ) فيها من ووبر مالا يؤكل لحمه روايتان أحصهما الجواز ونحوه ما في ( الروض ) وفي ( المدارك ) الجواز غير بعيد والمنع أحوط ونسب فيه القول بالكراهية الى ( النهاية ) والموجود فيها لا يجوز وظاهره التحريم كما فهمه منها جماعة ( وأما ) الشمرات الملقاة على الثوب ففي الكفاية أن كلام أكثر الاصحاب مطلق في المنع من الصوف والشعر والوبر وغيرها وخصه بعضهم بالملابس دون الشمرات الملقاة على الثوب انتهى والجواز خيرة ( الروض والمسالك والمدارك والمفاتيح ) لكن

في (الروض) أن تجنبه أحوط وفي (الكفاية) المنع لا يخلو عن رجحان وتقل في الروض عن صريح (الشيخ والذكري) وظاهر المتبر (قلت) لعله فهم ذلك واستنبطه من عبارة الشيخ في (المبسوط أو التهذيب) وأما الذكري فهي كالمعتبر قد يظهر منها جوازه في قلنسوة عليها وبر (فتأمل) وصرح بالمنع (المحقق الثاني) وأيده في (كشف الثام) وهو ظاهر الاكثر كما مر عن الكفاية (وفي النهاية) لا تجوز الصلوة في الثوب الذي يكون تحت وبر الثعالب ولا في القدي فوقه وهذا يحتمل أن يكون لما يقع فيهما من الشعر فقط وأن يكون لأن الثعلب عنده نجس كما صرح بذلك في المبسوط وقد حكم فيه بالكراهة في اثني المذكرين (وفي حاشية المدارك) أن الظاهر من غير واحد من الاصحاب أن المنع غير مختص باللبس بل شامل للاستصحاب أيضاً لانهم يذكرون الاخبار الدالة على ذلك في جملة أدلتهم من دون تعرض لكون مدلولاتها غير المطلوب بل يذكرون ما دل على جوازه ويتعرضون للصالح من غير تعرض بأن ذلك غير المطلوب ثم قال أيده الله تعالى انه رأى العلماء يتزهون عنه وسمع عنهم ذلك (يان) استدلل على جواز الصلوة فيما لا تتم الصلوة به منفرداً من الجلود بخبر الربان بن الصلت أنه سأل الرضا عليه السلام عن أشياء منها الخفاف من أصناف الجلود فقال لا بأس بهذا كله الا الثعالب وليس فيه ذكر للصلوة واستدل على جوازه فيه من الأوبار بصحيح محمد بن عبد الجبار أنه كتب الى أبي محمد عليه السلام هل يصلي في قلنسوة (١) عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكة حرير محض أو تكة من وبر الارانب فكتب (لا تحل الصلوة في الحرير المحض وان كان الوبر ذكياً حلت الصلوة فيه ان شاء الله) واستدل عليه في (كشف الثام) بما وجد في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام وقد تجوز الصلوة فيما لم تنبت الارض ولم يحل أكله مثل السنجاب والفنك والسمور والحواصل اذا كان فيما لا تجوز في مثله وحده الصلوة وحكي في (المختلف) عن الشيخ (في المبسوط) بأنه احتج بأنه قد ثبت للتكة والقلنسوة حكم مغاير لحكم الثوب من جواز الصلوة فيها وان كانتا نجستين أو من حرير محض فكذا يجوز لو كانتا من وبر الارانب وغيرها لان اللزوم المدعي وجوداً وندماً ان كان ثابتاً ثبت المطلوب وكذا ان كان منفياً (قال) والجواب بالفرق بين كونها نجستين وكونهما من وبر ما لا تحل الصلوة في وبره وعن الثاني بالمنع من استلزام نفي اللزوم حالتي وجوده وعدمه المطلوب لجواز كون النفي راجعاً الى الذات لا الى وجودها مع فرض استلزامها وجوداً وندماً انتهى (والمصنف في المختلف) استنبط ذلك من مجموع كلام المبسوط لأنه قال أولاً كلاماً تم الصلوة فيه منفرداً جازت الصلوة فيه وان كان من أبر يسم ثم قال ونكره الصلوة في القلنسوة والتكة اذا عملا من وبر الارانب والمصنف لما فهم منه التلازم بين المقدمتين وجوداً وندماً احتج له بذلك وأجاب بما سمعت وهو في محله (فتأمل) جيداً (ويمكن) أن يكون بى ذلك على مسألة حكمية وهو أنا نفرض ملزوم المدعي شيئاً يلزم من وجوده وعنده ثبوت المدعي وهو جواز الصلوة في التكة من وبر الارانب فقله ان كان ثابتاً لزم المدعي معناه ان كان موجوداً ثبت المدعي وان كان منفياً ثبت أيضاً كما في المسئلة الحاراية في الحكمة وهو أنا نفرض شيئاً يلزم من وجوده وعنده حاراية زيد وجواب المصنف مبني على الجواب في هذه المسئلة وهو أن المنفي هو الذات من حيث الفرض لا من حيث وجودها في الخارج بحيث يكون وجودها مستلزماً لذلك (وهذا) كما في قولنا شريك الباري مني فانه ليس معناه أنه موجود متصور

ثم نفي وكذلك قولنا باقتفاء النقيضين (فليتأمل) فيه فانه أيضاً دقيق جداً ( واستدل في المدارك ) على الجواز في الشمرات المقات ( بخبر ) محمد بن عبد الجبار المتقدم ( وبصحيح ) علي بن ريان قال كتبت الى أبي الحسن عليه السلام هل تجوز الصلوة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان وأظفاره من قبل أن ينفضه ويلقيه عنه فوقع بجوز ( قلت ) الظاهر من خبر ابن عبد الجبار أن المراد بالذكي ما كان مأكول اللحم كما نسبته على ذلك في خبر علي بن أبي حمزة وخبر بن أبي يعفور فيكون عليه السلام أشار الى أن هذا لا تجوز الصلوة فيه لكونه ليس ذكياً ولم يصرح بالمنع تقيّة والا فاشتراط التذكية لحلية الصلوة في الوبر وغيره مما لا تحمله الحبوة مخالف لإجماع الفقهاء ( وهناك وجه آخر ) أن الامام عليه السلام اتقى الشافعية والحنابلة لأن الشافعي شرط كون الشعر ونحوه مأخوذاً من الحي أو بعد التذكية وإذا أخذ من الميت فهو نجس وأحمد قال بعدم جواز الصلوة في الحرير المحض مطلقاً ( وفي الروض ) مناقشة في المقام على ما في ( الذكري ) وهي متوجهة في بعض وغير متوجهة في بعض آخر فليلاحظ ذلك بعد ملاحظة ما ذكرنا ( وأما ) ما نقل في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام فان كان ذلك الفقيه الرضوي فقد قال جماعة من متأخري المتأخرين بحجته وأنكرها آخرون وإن كان غيره فلا وجه للاستدلال به وما خبر ابن الريان فالظاهر أن المراد مما لا يؤكل لحمه ما كان غير الانسان كما يأتي ( ويدل ) على المنع في التكة والشمرات خبر ابراهيم بن محمد الوكيل الجليل والظاهر أنه لا يروي الا عن المعصوم الذي وكله وأما عمر بن علي الراوي عنه فلم يستثن من كتاب نوادر الحكمة ( وخبر ) ابن بكير وهو الاصل في الباب لان ذكر البول والروث والالباب يقتضي فساد الصلوة مع شيء من ذلك وان لم يكن لباس ولا في لباس والقول بأن التقدير الثوب الذي يتلوث به لا وجه له لأن الأصل عدم التقدير والحجاز مقدم على الاضمار ( وصحيح ) علي بن مهزيار الناهي عن الثوب الذي فوق الوبر ونحوه ( وصحيح ) علي بن راشد في آخر الحديث كما تقدم ( قال الاستاذ ) وبعض ذلك فهم الاصحاب وتتبع الاخبار الواردة في الباب وفي باب كراهة الحدید والمنع عن الذهب يكشف عن أن الامر كان ظاهراً عند الشيعة ( ولعلم ) أنه يفرق بين شعر الانسان وغيره مما لا يؤكل لحمه فتجوز في شعر الانسان سواء كان منه أو من غيره كما هو نص ( الخلاف وجامع المقاصد ) وهو ظاهر ( المبسوط ) وقطع به في ( الروض ) في شعر نفس المصلي واستحسنه في شعر غيره ويفهم منه وجود الخلاف ولم نجده ( وفي حاشية المدارك ) أن الفرقة في جميع الأمصار والأعصار السابقة واللاحقة ما كانوا يتزهون عن فضلات الانسان ورطوباته في الصلوة وما كانوا يجتنبون عنها اجتنابهم السمور والعلب وغيرها مما اتفقوا على المنع من الصلوة فيه أو اختلفوا لمعوم البلوى وشدة الحاجة ولأن لماب كل واحد من الزوجين وسائر رطوباته يصل الى الآخر قليلاً وملاصقة ومضاجعة ولمساً وكذا لبن الزوجة وكذا الحال بالنسبة الى الاطفال وغيرهم ثم أن مصالحة الاخوات وملامستهم تقتضي بذلك خصوصاً في فصل الصيف والبلاد الحارة وانهم ليصلون في ثياب اخوانهم وورد جواز ذلك في الاخبار مع انه لا تخلو الثياب الملبوسة من الفضلات وورد عدم وجوب غسل الثوب المعار للذي الذي يشرب المنكر ( وفي جامع المقاصد ) بعد أن قال لافرق بين شعر الانسان وشعر غيره نعم لا يستتر بثوب منسوج منه في الصلوة وعلى هذا فيستثنى هذا الفرد ( وفي كشف الثام ) قد يخص الجواز بما للانسان من الشعر ونحوه لهذه الاخبار وذكر أخباراً يأتي ذكرها ( ثم قال ) ثم الأخبار والفتوى تشمل ماله نفس وماله نفس له لكن

في الصحيح أن علي بن جعفر سأل أخاه عليه السلام هل يصلح للرجل أن يصلي فيه الخمرز والذئبة لو قال ان كان يمنع من قراءته فلا وان كان لا يمنعه فلا بأس وبمحتمل افتراق الظاهر والباطن انتهى ( قلت ) قد تقدم أنه ورد عن أبي محمد عليه السلام بطريقين جواز الصلوة في الخمرز فليلاحظ ما سبق ( بيان ) يدل على الجواز في شعر الانسان صحيح ابن الريان المتقدم لكن يجوز أن يكون الجواز فيه مختصاً بشعر المصلي كما ورد ذلك في خبر آخر له إنما سأله فيه عن شعر المصلي وأظفاره ( وخبر عمار عن الصادق عليه السلام ) لا بأس أن تحمل المرأة صبيها وهي تصلي وهي ترضعه وهي تشهد ( وفي قرب الاسناد ) للحميري عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن المرأة تكون في صلوة الفريضة وولدها الى جنبها يبكي هل يصلح لها أن تتناوله فتعقده في حجرها ونسكته وترضعه قال لا بأس ( وخبر سعد الاسكافي ) بمومه أن أبا جعفر عليه السلام سئل عن القرامل التي تضعها النساء في رؤسهن يصلته بشعورهن قال لا بأس على المرأة ما تزيت به لزوجها ( وفي رواية أخرى ) عن الصادق عليه السلام يكره للمرأة أن تجمل القرامل من شعر غيرها ( وفي أخرى ) ان كان صوفاً فلا بأس وان كان شعراً فلا خير فيه من الواصلة والموصولة ( وخبر زرار ) الذي في مكالم الاخلاق عن الصادق عليه السلام قال سئل أبي وأنا حاضر عن الرجل يسقط سنه فيأخذ من انسان ميت فيجعل مكانه قال لا بأس هذا ( وفي مجمع البرهان ) أن الظاهر من كلام بعض الاصحاب أنه كلما لم يعلم انه مأكول لا تجوز الصلوة في شيء منه أصلاً حتى عظم يكون عروة للسكين وغير ذلك فالمشكوك والمجهول لا تجوز الصلوة فيه ثم رده بالأصل وبغيره مما لا ينهض حجة ( وفي الجعفرية وشرحها ) لو جهل من صلى في جلد أو ثوب من شعر حيوان أو كان مستصحباً في صلوته عظم حيوان ولم يعلم كون ذلك الجلد وذلك الشعر والعظم من جنس ما يصلي فيه فقد صرح الاصحاب بوجوب الاعادة مطلقاً يعني أن الحكم بوجوب الاعادة اجماعي للاصحاب انتهى ما في الاصل والشرح ( وذكر المصنف في المنتهى ) أنه لو شك في كون الصوف أو الشعر أو الوبر من مأكول اللحم لم تجز الصلوة فيه لأنها مشروطة بستر العورة بما يؤكل لحمه والشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط ونحوه ما في ( التحرير والكتاب ) في بحث السهو ( والبيان والمسالية والشرائع وفرائض الشرائع والميسبة والمسالك ) مع زيادة الجلد في بعض والعظم في آخر ( وفي البيان ) الا أن تقوم قرينة قوية ( وفي المدارك والشافعية ) نسبة المنع عند عدم العلم بجنس الشعر والجلد الى الاصحاب ( وفي الميسبة والمسالك ) لا فرق فيه بين ما يتم فيه منفرداً أو غيره كالتخاتم المتخذ من عظم ما لم يعلم أصله ( وقال في المدارك ) ان الشرط ستر العورة والنهي إنما تعلق بالصلوة في غير المأكول فلا يثبت الامع العلم بكون الساتر كذلك ( قال ) ويؤيده صحيح عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام كل شيء يكون منه حرام وحلال فهو لك حلال أبداً حتى تعرف الحرام بعينه ولا ريب أن التنزه عنه أحوط انتهى ( قلت ) رواية ابن بكير التي هي أصل في هذا الباب إنما تضمنت فساد الصلوة في حرام الأكل وربما يظهر منها ان المنع في الأكل لا خيار الاخر عن الصلوة فيه كناية عن فسادها وهو الذي فهمه الفقهاء فلي هذا فالمعلومية والمشكوكية أمران وخارجان عن مفهوم حرام الاكل وفساد الصلوة إنما تعلق بمومه فإذا صلى فيها يحتمل كونه حرام الأكل فالفساد يحتمل قطعاً فالصحة مشكوك فيها جزماً الى آخر ما ذكره في المنتهى فيبقى المكلف تحت العهدة لعدم تحقق الامتثال ( والحاصل ) أنه لو صلى في جلد أو منسوج من صوف أو

وهل يقتصر استعمال جلده في غير الصلوة مع التذكية الى الدبغ فيه قولان ( متن )

شعر أو ريش أو شيء لم يعلم أنه من جنس ما يصلى فيه أو في جلد علم أنه من جنسه ولم يعلم بالتذكية كما اذا وجدته مطروحاً لا يد لاحد عليه أو في يد كافر أو مستحل للميتة لم تكن مجزئة لاخلاله بالشرط عمداً وهو لبس البنات أو ما يحكم بذكاته شرعاً من جلد ما يؤكل لحمه أو نحو الخنز أو صوف ما يؤكل أو شعره أو ريشه أو نحو الخنز وللمنهي عن الصلوة فيما خالف ذلك فكانت مترددة بين المأمور بها والمنهي عنه فلا تكون مبرئة للذمة وبهذا يتدفع ما قد يتوهم من أن الحرير أو جلد ما لا يؤكل أو صوفه أو ريشه أو شعره يمنع صحة الصلوة لا أن خلاف ذلك شرط فاذا جهل الامر جهل المانع فلا تبطل ( وأما خبر ابن سنان ) فشموله لهذا ( محل تأمل ) لعدم الظهور ولذا جعله مؤيداً لا دليلاً وكذا الشأن في كل ما ورد من عدم التكليف عند عدم العلم لعدم ظهور شموله لما نحن فيه ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وهل يقتصر استعمال جلده في غير الصلوة مع التذكية الى الدبغ قولان ) اقتصر المصنف على ذكر القولين في المسئلة من دون ترجيح كما وقع مثل ذلك في طهارة ( التحرير والتذكرة والذكرى والمقتصر وصلوة غاية المرام وذبائح الكتاب وكنز الفرائد والدروس وغاية المرام ) أيضاً ثم أن في المسئلة قولاً ثالثاً يأتي ذكره وكأنه تركه لندرته ( اذا عرف هذا ) فالقول باشتراط الدبغ في جواز استعمال جلد ما لا يؤكل لحمه حيث يجوز استعماله هو المشهور كما في ذبائح ( المختلف والدروس وطهارة الذكرى ) بل هو الذي استقر عليه المذهب كما في ( الأول ) والأشهر كما في طهارة ( الثاني ) وهو خيرة ( النهاية والمبسوط والخلاف والوسيلة والسرائر والبيان وذبائح المختف ) وهو المنقول عن ( المفيد ) ولم أجده في المفتحة ( وعن المرتضى والقاضي وابن سعيد ) وهو الأحوط كما في ( حواشي الشهيد وطهارة مجمع البرهان ) والقول بالجواز قبله وهو مذهب الأكثر كما في صلوة ( الايضاح ) وأشهر الاقوال كما في طهارة ( روض الجنان ) وهو خيرة ( الشرائع والتافع والمعتبر والارشاد وغاية المراد والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك والكفاية والمفاتيح وطهارة المختلف والمنتهى ونهاية الاحكام وذبائح التحرير ومجمع البرهان ) وهو الظاهر من ( الايضاح ) كما قد يظهر ذلك من ( كشف الرموز والمذهب البار ) وفي كثير من هذه النص على الكراهية كذلك وتأمل فيها صاحب ( المدارك ) ولا وجه له وقتل الشهيد عن بعض الاصحاب اشتراط الدبغ ان استعماله في مائع والافلا ونقله ( الحق الثاني ) عن بعض مشائخه وهذا القول لم أعرف حكايته الا منها ( وليعلم ) أن صريح ( المنتهى ونهاية الاحكام والمفاتيح وظاهر ذبائح الشرائع والارشاد وغاية المراد ) أن الخلاف في الطهارة قبل الدبغ حيث قيل فيها ويطهر بمجرد الذكوة وان لم يدبغ ويؤيده ما في ( حاشية الايضاح ) عن الفخران السيد والشيخ يقولان بالنجاسة قبل الدبغ انتهى ويشعر بذلك استدلالات بعضهم على عدم الاشتراط لكن الظاهر خلاف ذلك وأن النزاع انما هو في جواز الاستعمال قبله بعد حصول الطهارة بالذكوة كما هو صريح ذبائح ( الدروس ومجمع البرهان وطهارة الروض ) وهو ظاهر كثير منهم ويرشد اليه الاجامعات المنقولة في عدة مواضع على أن الدبغ غير مطهر وهي بأطلائها شاملة لما نحن فيه ولعل ما نقلوه من القول بالنجاسة قبل الدبغ مبني على أنه لا بد أن يكون في الجلد دم من مجاورة اللحم وقد قال بعضهم أن هذا الدم نجس وقد تقدم الكلام فيه في كتاب الطهارة فيه والمسئلة مبنية على القول



ولبس الحرير المحض محرم على الرجال خاصة ( متن )

بوقوع الذكوة على ما لا يؤكل لحمه تامة كانت الذكوة كما هو مذهب جماعة أو ناقصة كما هو مذهب المحقق والمصنف كما مر ( هذا ) وفي قولهم أنه يطهر بمجرد الذكوة (مساعدة) لأن الحيوان طاهر بالاصل والذكوة إنما أخرجته عن الميتة ( وأما أقوال العامة ) فهي المنتهى أن أبا حنيفة ومالكاً قالوا بالقول الثاني وبالأول قال الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وفي الأخرى لا يجوز الانتفاع بمجلود السباع قبل الذبح ولا بعده وبه قال الأوزاعي ويزيد بن هارون وابن المبارك وأبو ثور ( بيان ) حجة القول الأول ( الاجماع ) على الجواز بعد الذبح ولا دليل قبله ( ورواية ) محمد بن سراج عن الصادق عليه السلام قال دخل عليه رجلان فقال أحدهما أني سراج أبيع جلد النمر فقال ( أمد بوغة هي ) فقال نعم وهذا الخبر غير واضح الدلالة والسند ( حجة ) القول الثاني بعد الاصل ( مضمر سماعه ) حيث قال إذا سميت ورميت فانتفع بمجلده ( وكل ) ما دل على جواز الاستعمال ( وما تقدم ) من جواز الصلوة في السجاب والخز من دون اشتراط دبه ( وعموم ) قوله تعالى الا ما ذكيتكم ( وأن الحيوان ) طاهر في الاصل والذكوة أخرجته عن الميتة ( وقد ) يستدل عليه بخبر البطاني وفيه ما فيه وكذا (١) قولهم أن طهر بالذكوة حل استعماله والا حرم مطلقاً ( وحجة القول الثالث ) موافقة الاعتبار فتأمل . ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( ولبس الحرير المحض محرم على الرجال خاصة ) ياجماع علماء الاسلام كما في ( المتبر والتحرير والمنتهى والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وكشف الألباس والعزية وروض الجنان والمدارك والذخيرة ) وفي ( نهاية الاحكام ) الاجماع عليه ( وفي مجمع البرهان الظاهر أنه لا خلاف ولا فرق بين حال الصلوة وغيرها كما صرح به في مقعد أكثر هذه الاجماعات وبطلان الصلوة به اجاعا كما في ( الخلاف والتذكرة والمنتهى وكشف الألباس ) وظاهر ( المتبر والمدارك ) بل لبطل فيه عندنا سواء كان سائراً أولاً كما في ( الذكرى وكشف الثام ) وبعدم الفرق المذكور صرح كثير من علمائنا بل يكاد يفهم من الروض وغيره أنه ما انعقد عليه اجماعنا وفي ( المتبر والمنتهى ) ان العورة اذا كانت مستورة بغيره فقد اتفق الثلاثة واتباعهم على ابطال الصلوة فيه وفي أثناء عبارة المنتهى نسبتها الى علمائنا ( وفيه وفي المتبر ) أن فقهاء الجمهور يخالفون في هذا ما عدا احمد فنه رويان وأنه اذا كان سائراً للعورة فقد واقتنا على بطلان الصلوة فيه بعض الخنا بله انتهى ( واختلف الاصحاب ) في التكة والقلنسوة منه ففي ( الفقيه والمنتهى والمختلف والبيان والموجز الحاوي ومجمع البرهان والمدارك ورسالة الشيخ حسن والكفاية والمفاتيح ) ان الصلوة فيها منه باطلة وهو ظاهر ( المقنعة وجعل العلم والمراسم والوسيلة والغنية والمهذب البار ) وغيرها وهو المقول عن ( الجامع وفخر المحققين ) نقله عنه أبو العباس والصيمري ولعل ذلك في غير الابضاح وعن ظاهر ( الكتائب ) وفي التحرير أن للشيخ قولاً بالمتع ولم نجده له ولا نقله غيره عنه وبالغ ( الصدوق ) فنع من الصلوة في تكة رأسها من أبر يسم ( وفي النهاية والبسوط والشرائع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والتذكرة والارشاد والالخيص والذكرى والدروس وجامع المقاصد والجعفرية وفوائد الشرايع وحاشية الارشاد والعزية وحاشية الميسر والروضة والمقاصد العلية وروض الجنان أن ذلك جائز وهو المنقول عن ( التقي والمجلى ) ولم أجده صرح بذلك

( ١ ) لأنه للنخمس أن يقول أنه يطهر بها أولاً يحل استعماله الا بهما ( منه قدس سره )

في السرائر ونسبه في ( كشف الرموز ) الى الشيخ وأتباعه ( وفي التنقيح ) أنه الأظهر بين الاصحاب ( وفي المفاتيح ) نسبته الى المتأخرين ( وفي الذخيرة والوفى ) أنه أشهر وظاهر ( نهاية الاحكام والتحرير ) والمقتصر وكشف الالباس وغاية المرام ومتقى الجان ) التوقف وعن بعض الاصحاب المجوزين اشتراط كونها في محالها وأكثر من جوز صرح بكرامة الصلوة فيها ومن المجوزين من قال تجوز التكة والقلنسوة من الحرير ومنهم من قال تجوز الصلوة فيها والظاهر أن المعنى واحد ( وفي الروض ) زيادة الحلف والمنطقة ونقل عن ( الكافي ) زيادة الخفين والنعلين والجورب ( وفي الشرائع وفوائدها وحاشية الارشاد ) كل ما لا يتم به الصلوة منفرداً ( وفي الثاني ) ماعد الرقعة ( وفي حاشية المدارك ) أنه لا قائل بالفصل بين مانحن فيه معنى ما لا يتم به الصلوة منفرداً من الحرير وبين ما لا يتم به كذلك مما لا يؤكل لحمه ( بيان ) الوجه في بطلان الصلوة اذا كانت العورة مستورة به ظاهر وأما اذا كانت مستورة بغيره فلهي عن الصلوة فيه في صحيح محمد بن عبد الجبار حيث قال لا تحل الصلوة في حرير محض والنهي يقتضى الفساد لاستحالة كون الفعل الواحد مأموراً به منياً عنه فتى كان منياً عنه لا يكون مأموراً به وهو معنى الفساد ( واحتج ) المانعون منها في التكة والقلنسوة بعموم الاخبار المانعة من الصلوة في الحرير ( وصحيح ) ابن عبد الجبار قال كتبت الى أبي محمد عليه السلام أسأله هل يصلى في قلنسوة حرير محض او قلنسوة ديباج فكذب لا تحل الصلوة في حرير محض ( قلت ) الاحتجاج بعموم الاخبار غير خبر ابن عبد الجبار وان وقع لصاحب ( المتبر والتنقيح والروض والمدارك ) وغيرهم الا أنا لم نجد هذا العموم وأخبار الباب محصورة وهي صحيح اسماعيل بن سعد وقد تضمن النهي عن الثوب والثوب لا يشمل التكة بوجه وكذلك خيرة الآخر ورواية أبي الحرث إنما ذكر فيها الثوب وأخبار المنع من الالباس الا في حال الحرب وغيرها ما ذكر فيه المنع عن اللباس لاعموم فيها اذا المتبادر من اللباس المطلق إنما هو الثوب بل قال المصنف في المختلف والشهيد أن المتبادر من لفظ الحرير المحض إنما هو الثوب وان تناول غيره لفته ذكر ذلك في المختلف في الرد على القاضي بل قال بعض متأخري المتأخرين أن الحرير المحض لفته هو الثوب المتخذ من الابر يسم المحض ( قلت ) قال في المغرب الديباج الثوب الذى سدها ولحمته أبر يسم وليس هناك خبر عام الا قوله صلى الله عليه وآله ( هذان مجرمان على ذكور أمتي ) لكنه ليس مسنداً من طريقنا وعلى هذا يضاف الاستدلال بصحيح ابن عبد الجبار على أنه قد سبق الكلام فيها مسنوفاً وأنه قابل للحمل على التقية من وجوه وأنه عليه السلام اتقى احمد في الحرير واتقى الشافعي في الوبر ( ثم ) أن إجمال الكلام في الجواب عن سوال القلنسوة والتكة بوجب الريب أيضاً على أنها مكتوبة مخالفة للاصل والعمومات الأخر قابلة للتخصيص بخبر الحلبي ( وما في المدارك ) وغيرها من أن ابتناء العام على السبب الخاص يجعله كالخاص في الدلالة على ذلك السبب فلا يقبل التخصيص فإوهن شيء لأن ذلك لا يخرج عن العموم الذي يقبل التخصيص لأن ما كان من ليس نصاً غاية الأمر أنه تقوى دلالة العام والقوي الدلالة يخصه بالخاص والمثله محررة في محالها وقد تصرف بعض المتأخرين فيها فقال قوله لا تحل لانحل معناه لا يتباح والحلال في الاصطلاح بمعنى المباح وهو ما يتساوى فله وتركه ونحن نقول ان الصلوة في ذلك مكروهة وليست حلالاً بالمعنى المصطلح انتهى وهو نصرف بعيد غير سديد الا أن الفرض يان وجوه الضعف في الرواية فخير الحبي غير محتاج الى صحة الطريق لموافقته الأصل على أنه ليس فيه الا ابن هلال الغالي وابن التضايرى لم يتوقف في حديثه

## ويجوز الممتزج كالسداء أو اللحمة وإن كان أكثر (متن)

عن ابن أبي عمير والحسن ابن محبوب لأنه قد سمع كتابهما جل أصحاب الحديث وروايته هنا عن ابن أبي عمير مع أنه منجبر بالشهرة المعلومة والمنقولة كما عرفت ولا حاجة بنا إلى حملها على حال الضرورة أو الحرب والتقية أولاً إلى تقيدها بالممتزج ثم أن التسكة لا يزيد من المكفوف بالحري ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الممتزج ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف والمتن ) وجامع المقاصد والعزية وكشف اللثام والمفاتيح ) وهو مذهب علمائنا كما في ( المتبر والتذكرة وفي الغنية ) الاجماع على كراهية الملحم بالحري وقد أطلق المصنف الامتزاج من دون تنصيص على الممزوج به كما أطلق ذلك في ( الارشاد والتحرير والبيان والدروس والذكرى والموجز الحاوى والجعفرية والغرية والروض والروضة والمدارك ) وظهرها جواز المزمج بكل محل تجوز الصلوة فيه كما في ( السرائر والوسيلة والشرائع والمتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) وغيرها بل في ( المتبر والتذكرة ) أن مذهب علمائنا جوازها بالميزج بالقطن والكتان وغيرها من المحلل وفي ( المتن ) الاجماع على جوازها في الممزوج بالقطن والخز وإل المراء المثال لا قصر الحكم على ذلك كما هو الظاهر من كل من قال كالقطن والكتان وفي ( المنفعة والمبسوط ) الاقتصار على القطن والكتان والخز من دون ذكر كاف التشبيه ( وفي النهاية والخلاف والمراسم ) الاقتصار على الأولين وتقل ذلك عن ( المنع والمهذب والجامع ) ووقع ذلك أيضاً لبعض المتأخرين ( وفي كشف الالتباس وارشاد الجعفرية ) الاقتصار على القطن والكتان والصوف ﴿ بيان ﴾ يدل على المشهور بعد الاصل خبر اسماعيل بن الفضل حيث قال الصادق عليه السلام ان كان فيه خلط فلا بأس فيندرج فيه الفضة وأوبار مايوكل وعلى مافي ( المنفعة والمبسوط خبر ) ( صحيح خ ل ) زارره وعلى مافي ( النهاية ) توقيع الناحية المقدسة لا تجوز الصلاة الا في ثوب سداء أو لحمة قطن أو كتان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ كالسداء واللحمة وإن كان أكثر ﴾ أي من الخليط اجماعاً كما في ( الخلاف والمتن ) وجامع المقاصد والعزية وكشف اللثام ) وظاهر ( المتبر والتذكرة ) فيجوز ولو كان الخليط عشراً ما لم يكن مستهلكاً بحيث يصدق على الثوب أنه أيرسم اجماعاً كما في ( المتن ) وهو مذهب علمائنا كما في ( المتبر والتذكرة ) وقد نص على ذلك في ( التحرير ونهاية الاحكام والدروس والذكرى وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها وفوائد الشرائع والروض والروضة والمقاصد العلية والمسالك والمدارك والمفاتيح وغيرها ) وهو المراد من عبارة ( السرائر ) حيث قال يجوز وإن كان أكثر بعد أن يكون ينسب اليه بالجزئية كعشر وتسع وثمن وأمثال ذلك فإن مراده ما لم يستهلك ووافقنا على ذلك ( ابن عباس ) وجماعة من أهل العلم وقال ( أبو حنيفة والشافعي ) يحرم اذا كان الحرير أكثر ولو تساوا فلا شافعي قولان وقد نص جماعة من علمائنا كثاني ( المحققين والشهيد ) أنه لا عبرة بالتسمية المقترحة التي لا يكون منشأها اضمحلال الخليط ( وفي فوائد الشرائع ) انه وقع لبعض الاصحاب أن العباية التي سداها قز لا يصلى فيها التسميتها قزية وهو من الأوهام الفاسدة انتهى ( وفي المبسوط والمنبر والمتن ) والذكرى وجامع المقاصد والعزية وفوائد الشرائع والروض والمسالك والمدارك ) أنه لو خيط بغيره لم يخرج عن التحريم أو كانت البطانة حريراً وحدها أو الظهارة أو الظهارة ( واحتفلوا ) في المحشوب بالأبريسم ففي ( الفقيه والمتبر والمتن ) والتذكرة والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والعزية والجعفرية والروض والمسالك ) المنع منه

## وللمحارب والمضطر ( متن )

وقد يظهر من المحقق والمصنف من نسبة الخلاف الى الشافعي أنه مما لا ريب فيه عندنا وقطع بالجواز في ( المفاتيح ) واستقره في ( الذكري ) واحتمله في ( المدارك ) واليه مال مولانا ( ملا محمد تقي ) ونقله عن شيخه ( الفاضل التستري ) ويدل عليه صحيح الريان الذي اشتمل على ذكر السحاب والسمور وصحيح الحسين بن سعيد وخبر سفيان بن السمط ومحمد بن ابراهيم وابراهيم بن مهزيار لكن هذه الروايات معارضة بالاخبار الدالة على المنع حتى من مثل القلنسوة والتكة ( وحمل الصدوق ) مكاتبة ابراهيم الذي تضمنت جواز الحشو بالقز على قز المعز لا قز الأبرسم واستبعده جماعة لكن يظهر من الشيخ الموقفة للصدوق في حل الرواية وليس هذا الحل بذلك العيب لأن حشو الثوب بالقز أمر غير مهبود ولا يصدر الا من متوف جاهل لمحو القيمة وعدم المنفعة والزينة بخلاف قز المعز في البلاد الباردة بالنسبة الى أهل الفقر والمسكنة وحمل الروايات على التقية متجه ويشير اليه صحيح الريان وقد جوز ذلك الشافعي لأنه لا خيلاً فيه وفيه ما فيه لما فيه من التضييع على أنه ينتقض بالبطانة وأما الموه بالفضة أو المنسوج طرائق بعضها من الحرير المحض وبعضها من نحو القطن فداخلان تحت المنع على تأمل في الأخير إذ المتبادر من السداء أو اللحمية غير ذلك وهذه العبارة شائعة في الاخبار وكتب الفقهاء ( كالمنفعة والنهاية والبسوط والسراير وغيرها ) وعلى هذا فيشكل الأمر في العبارة القزية ذات العلم ( وقال أبو علي الكاتب ) ولا أختار للرجل الصلاة في الثوب الذي علمه حرير محض ورد عليه ذلك المصنف في المختلف وغيره وسأل عمار الصادق عليه السلام عن الثوب يكون علمه ديباج قال لا يصلح فيه لكن خبر اسماعيل بن الفضل المتقدم يشمل ما اذا كان الخليط بمضامن السداء واللحمية وتحتمله العبارة الشائعة أيضاً ويؤيده خبر يوسف بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام لا بأس بالثوب أن يكون سداً وزره وعلمه حريراً وإنما كره الحرير المبهم للرجال وفي خبر آخر لا يكره أن يكون سداً الثوب أبريسماً ولا زره ولا علمه ويمضده أن المجمع على حرمة وفساد الصلاة فيه هو المحض فيحل ما خرج عن اسمه عرفاً وتصح الصلاة فيه ويبنى الكلام في معرفة العلم لغة وعرفاً ففي الصحاح العلم الجبل وعلم الثوب وفي القاموس علم الثوب رسمه ورقمه وقال في مادة رسم ورقم ثوب مرسم كمظم مخطوط ورقم الثوب خططه انتهى ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( و ) يجوز ( للمحارب والمضطر ) أي يجوز لهما لبس الحرير مطلقاً وقد نقل عليه الاجماع فيهما في ( المعتبر ) والذكري وكشف الالتباس والروض وظاهر المدارك ونقل في المضطر فقط ( في التذكرة ) وهو ظاهر ( المستهى وجامع المقاصد ) ونقله في الأخير صريحاً في المحارب ( وفي المراسم ) وكذلك مرخص للمحارب أن يصلي وعليه درع أبريسم فيحتمل أن يكون أراد بالدرع الثوب كما ساءه أبو العباس في المذهب في بحث الحيوة ويحتمل أن يكون أراد أن بطانة الدرع أبريسم وعلى هذا فتحتمل العبارة قصر الرخصة على ذلك ( فلي تأمل ) وقضية عطف المضطر على المحارب في عبارة الكتاب وغيره أنه يجوز له ذلك وإن لم يكن هناك ضرورة كما صرح بذلك جماعة وبعضهم اقتصر على ذكر الضرورة . وعد منها حال الحرب ولكل وجه ( وفي البسوط ) فإن فاجأته أمور لا يمكنه منها نزعه في حال الحرب لم يكن به بأس ( وقال المحقق والمصنف والكرمي ) وغيرهم انه يحصل بالحرير للمحارب قوة القلب ومنع اضرار

وللنساء مطلقاً ( متن )

الزرد عند حركته فجرى مجرى الضرورة ( وفي ارشاد الجعفرية ) أن المريض اذا كان ينفع به في تقوية القلب والتفريح يجوز له ذلك وعد من الضرورة ( المصنف والشهيدان والمحقق الثاني ) وجماعة دفع القمل لما اشتهر بكافي ( المعتبر ) أن النبي صلى الله عليه وآله رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير لبسه لدفعه ( وفي المعتبر ) قوى عدم التعدية ولعله منه بناء على ما يذهب اليه في أصوله من عدم جعية منصوص العلة الا أن يكون هناك شاهد حال دال بالقطع على سقوط اعتبار ما عدا تلك العلة حتى يصير برهاناً وليس من الضرورة لبسه عند فقد ان السائر لم يريد الصلوة بل يصلي عارياً عندنا كما في ( الذكري ) لأن وجوده كدمه قلت في التعليل ( نظر ) لأن الصلوة عارياً تسلزم فوات واجبات كثيرة ركن وعبر ركن وترك الواجب حرام فالمدار على الاجماع في المقام وبعدم عده من الضرورة صرح في ( التذكرة والمتن ) ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجعفرية وارشادها ) وغيرها نعم بقدوم الحرير على جلد غير المأكول اذا اضطر الى أحدهما ويقدم النجس عليه كذلك لأن مانع النجس عرضي والحرير أصلي كذا سمعته من الاستاذ أدام الله تعالى حراسته وبه صرح جماعة وتام الكلام في محله ( وما أقول العامة ) فوافقنا على جواز لبسه في الحرب عروة وعطا وأحمد في أحد الوجهين وفي الوجه الآخر لا يجوز ووافقنا على جوازه في الضرورة أحمد في إحدى الروايتين وخاف مالك وأحمد في الرواية الأخرى وخالفونا جميعاً فجوزه عند فقد السائر قالوا لأن ذلك من الضرورات وينبغي أن يخالفهم على ذلك أحمد في إحدى الروايتين ومالك ( قوله ) قدس تعالى الله روحه ( وللنساء مطلقاً ) أما جواز لبسه للنساء في غير الصلوة اختياراً محضاً أو ممزجاً فعليه اجماع أهل العلم كافة كما في ( المعتبر والمتن ) والتحرير وجامع المقاصد ( والاجماع كما في ) التذكرة والذكرى والدروس وكشف الالتباس وروض الجنان ( وأما جواز لبسه لمن في الصلوة فعليه عمل الناس في الاعصار كما في ( شروح الشيخ نجيب الدين وحاشية المدارك ) وعليه فتوى الاصحاب بكافي ( الذكرى وروض الجنان ) ومذهب الاصحاب ما عدا الصدوق كما في ( المذهب البارع والمقتصر ) ومذهب الثلاثة واتباعهم كما في ( المعتبر والمتن ) وكشف الرموز ) وهو المشهور كما في ( الذكرى أيضاً ) والتفتيح وكشف الالتباس وكشف اللثام وحاشية المدارك ( أيضاً بل في الأخير كاد يكون اجماعاً ومذهب الاكثر كما في ( ارشاد الجعفرية والتذكرة والمدارك ) ( والاشهر الاكثر كما في ) جامع المقاصد والعزية ( ومنع منه لمن فيها في ( الفقيه ) وجعله أولى صاحب ( مجمع البرهان ) واستوجه صاحب ( الحبل المتين ) وقوله في كشف الرموز عن ( أبي الصلاح ) وثوق في ( المتن ) وفي ( المدارك ) والكفاية والمفاتيح ( التردد ثم الميل الى الجواز وفي ( المراسم والفنية ) أنه وردت فيه لمن رخصة ( وفي الوسيلة ) أنه مكروه ( وفي المبسوط والسرائر ) ان تنزهن عنه أفضل ( بيان ) حجة المشهور الأصل والاستصحاب واطلاق الامر بالصلوة فلا يتقيد الا بدليل وموثق ابن بكير عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال النساء تلبس الحرير والديباغ الا في الاحرام وقريب منه رواية اسماعيل ابن الفضل والضعف تجبره الشهرة وأنه لو كان نزعاً واجباً عليها في حال الصلوة مع إباحة لبسه لها في غيرها لشاع وذاع بحيث لا يخفى لعموم البلوى وشدة الحاجة ( حجة القول الآخر ) صحيح زواره قال سمعت أبا جعفر عليها السلام ينهي عن لباس الحرير للرجال والنساء ( وخبره ) أيضاً أما يكره

## والركوب عليه والاقتراش له ( متن )

الحرير المحض للرجال والنساء ( وفي ) خبر جابر الجعفي المروي في الخصال يجوز للمرأة لبس الحرير والديباج في غير صلوة واحرام ( وعموم ) توقيع الناحية المقدسة لا تجوز الصلوة الا في ثوب سدها ولحته قطن أو كتان ( وصحيح ) محمد بن عبد الجبار المتقدم لا تحمل الصلوة في حرير محض ( وخبر عمار ) سأل الصادق عليه السلام عن الثوب يكون علمه ديباجاً قال لا يصلى فيه ان كان الفعل بصيغة الفية واكثر الاصحاب ذكروا خبر زراره غير الصحيح ورواه أولاً بضعف السند وثانياً بمخالفته لما اتفق عليه الناس على جوازه وحمله على حل الصلوة بعيد جداً اذ لا اشعار في الخبر وتأويله بحمل النهي على منييه مجازاً وحمل الكراهة كذلك ( قلت ) التحقيق أنه لا يجوز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ولا استعمال المشترك في معنييه وانما الجائز عموم المجاز بالمعنى المشهور لا بما ذكره صاحب النقود وحينئذ فلا دلالة في الرواية على المطلوب على أنا نقول أن الكراهية حقيقة شرعية في المكروه الغير الحرام وما أوردوه ثانياً على غير الصحيح يرد على الصحيح بمعنى أنه يوهنه في مقام التعارض لأنه يسقط حجته ( وفي المختلف ) وغيره أن مكتابة ابن عبد الجبار لاحجة فيها لا بناءها على السبب الخاص وهو القلنسوة التي هي من ملابس الرجال ( وفيه ) أن السؤال لا يخص عموم الجواب على التحقيق لكن يمكن أن نقول أن الجواب ونحوه مما أحتج به للمنع مطلق وما دل على جواز اللبس للنساء أيضاً مطلق فيصلح كل منهما لأن يكون مقيداً للآخر والترجيح للمشهور لوجوه وبمارة أخرى أن الجواز والتوقيع الشريف وخبر عمار عامة بالنسبة الى الافراد وأخبار اللبس للنساء عامة بالنسبة الى الاحوال وليس النهي أولى بالتخصيص من الجواز على أنه قد علم حال المكتابة المذكورة فيما مضى ولم يبق الا خبر الخصال وهو لا ينهض في مقابلة أدلة المشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ والركوب عليه والاقتراش له ﴾ هذا هو المشهور كما في ( كشف الالتباس وجمع البرهان ) ومذهب الاكثر كما في ( المذهب البارع والمقتصر ) بل هو المعروف من مذهب الاصحاب كما في ( المدارك ) والرواية به مشهورة كما في ( الذكري ) وقال مولانا أبو جعفر بن حمزة في ( الوسيلة ) في آخر كتاب المباحات وما يحرم عليه لبسه يحرم عليه فرشه والتدثر به والانتكاه عليه واسباله سترًا ونقل مثل ذلك عن ( المبسوط ) ولم يحضرنى المجلد الثاني منه ونقل في ( المختلف ) عن بعض المتأخرين أنه منع من فراشه والقيام عليه وتردد فيها في (المعتبر) وقد يظهر ذلك من ( النافع ) والمنع مذهب الشافعي واحد وهل يجوز التدثر به قد سمعت ما في ( الوسيلة ) وفي ( المدارك ) الا طهر تحريره وفي مجمع البرهان ان كان هناك عموم يدل على تحريم اللبس حرم التدثر والالتحاق ( وفي الروض والمسالك وحاشية الميمني ) أن التدثر كالاقتراش واله ذهاب ( مولان ملا محمد تقى ) وفي ( حاشية الميمني والمسالك والمدارك ) أن التوسد كالاقتراش أيضاً ( وفي جامع المقاصد ) التردد ثم قال ظاهر النصوص الجواز لأنه لا يعد لبساً ونحوه مافي ( فوائد الشرائع وارشاد الجعفرية ) ﴿ بيان ﴾ يدل على الجواز بعد الأصل صحيح علي بن جعفر سأل أخاه عليه السلام عن الفراش الحرير ومثله من الديباج والمصلى الحرير هل يصلح للرجال النوم عليه والتكأة والصلوة قال يقتصره ويقوم عليه ولا يسجد عليه ( وفي مجمع البرهان ) أن الحديث ليس صريحاً في جواز التكأة لتركة في الجواب ( وفيه ) أن المناط منفع مع الأولوية ويدل عليه أيضاً قول الصادق عليه السلام في خبر مسمع بن عبد الملك البصري لا بأس أن يؤخذ من ديباج الكعبة فيحمله غلاف

والكف به ( متن )

مصنف أو يجعله مصلًى يصلى عليه واحتمال الحرير المتزج من الخبرين بعد ( واحتج الشيخ )  
للنم ( والمحقق ) لأحد وجهي التردد ( وأبو العباس ) بموم تحريمه على الرجال وقد علمت أن هذا العموم  
لم يجده الا في قوله صلى الله عليه وآله ( هذان محرمان على ذكر أو نهي ) وليس مسنداً في طرقنا والاخبار  
أما مصرح فيها بذكر الثوب أو اللبس سلمنا ولكن الغلط مقدم على العام ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه  
﴿ و ﴾ يجوز ﴿ الكف به ﴾ هذا ما أفني به الاصحاب كافي ( الذي وشرح الشيخ نجيب الدين ) بل في  
الأخير أنه لا خلاف فيه الا من ( القاضي ) وهو مذهب الشيخ وأتباعه كما في ( المنتهى ) واليه صار  
المتأخرون كما في ( المدارك والمفاتيح ) وهو المشهور كما في ( مجمع البرهان ) وفيه أيضاً أنه ليس  
اجماعاً لأن القاضي مخاف وهو خيرة ( المبسوط والنهاية ) على الظاهر منها ( والوسيلة وكتب المحقق والمصنف  
والشهيدين ) والمحقق الثاني وتلميذه والمبسي ( ونص ( القاضي ) فيما نقل على بطلان الصلوة في المديح بالديباج  
أو الحرير المحض ونقل ذلك عن ( المرتضى ) في بعض رسائله واليه مال أوقال به ( صاحب مجمع البرهان  
وكشف الثام ) وهو الظاهر من ( الكتاب ) حيث منع من العلم الحرير في الثوب ولم أجد من تعرض له  
من الاصحاب غير من ذكرنا وترد فيه صاحب ( المدارك والكفاية والمفاتيح ) ولم يجده بحد في النهاية  
والمبسوط والوسيلة والشرائع والمعتبر والتافع والتحرير والتذكرة والمنتهى والارشاد والمختلف ونهاية الاحكام  
ولدروس والبيان والذي كرى ) فلا يبعد أن يكون الحكم عندهم منوطاً بكل ماصدق عليه اسم الكف في العرف  
وقال في الصحاح كفة التقيص بالضم ما استدرك حول الذيل لكن ( المصنف والمحقق والشهيد ) استندوا في كتبهم  
الاستدلال في جوازه الى خبر جراح ورواية العامة عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن الحرير  
الاموضع أصبعين أو ثلث أو أربع وقد يشعر بالتحديد ( والمحقق الثاني والشهيد الثاني والفاضل المبسي  
وصاحب العزبة وارشاد الجمعوية ) حدوده بأربع أصابع في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد  
والعزبة وارشاد الجمعوية والروضة والمسالك والمقاصد العلية ) بل في ( شرح الشيخ نجيب الدين ) نسبة  
ذلك الى الاصحاب ( وفي المدارك ) أنه مقطوع به في كلام المتأخرين ( وفي مجمع البرهان ) أنه مشهور  
( وفي رسالة الشيخ حسن ) وحدوده وهو يشعر بالشهرة أو بالأجماع وتوقف في ذلك في ( روض الجنان )  
وهو ظاهر من ( ولده وصاحب كشف الثام ) وصرح جماعة بأن المراد بالكف جعله في رونس الأكام  
والذيل وحول الزيق والبنة أي الجيب وهل يجوز الوقع بهذا القدر ففي ( الوسيلة ) جوازه ( وفي حاشية  
الارشاد ) به تردد قال وكذا تطريف المنديل ولا ريب أن تجنبه أولى انتهى ﴿ بيان ﴾ حجة المشهور  
الأصل وإطلاق الأمر وعدم تحريم الزينة المفهوم من الآية الكريمة وخبر جراح المدياني أن الصادق  
عليه السلام كان يكره أن يلبس اقميص المكفوف بالديباج ويكره لباس الحرير ولباس الوشي ويكره  
الثبيرة الحمراء فأنها مثيرة ابليس وقدر موه أولاً بجمل حال جراح والقاسم بن سليمان الراوي عنه وأن الكراهة  
انما خصت بغير الحرام في عرف الفقهاء مع اشتماله على كراهية لباس الحرير وأن هذه اللفظة من  
جراح فلا دلالة أصلاً واحتمال الديباج أن لا يكون حريراً محضاً كما احتمله الشيخ في صحيح ابن بزيع  
( قلت ) قد عد المولى المجلسي جراحاً من المدوحين وللصدق اليه طريق وقال ( جش ) بروي عنه جماعة منهم  
النضر بن سويد ( وقال الاستاذ أدام الله حراسته ) لعله كثير الرواية ورواياته متلقات بالقبول وأما  
القاسم بن سليمان فللصدق اليه طريق أيضاً بروي عنه النضر بن سويد وقد قيل فيه أنه صحيح الحديث



ويشترط في الثوب أمران الملك أو حكمه فلو صلى في المنصوب عالماً بطلت صلوته (متن)

وهذا يشير الى صحة حديث القاسم وبروي عنه احمد بن محمد والحسين بن سعيد والكراهة حقيقة شرعية في المعنى المعروف كما أشار الى ذلك الشهيد والكركي سلمنا ولكن التعبير بالكراهة في مقام التحريم والترك الواجب غير مناسب لحصول المسامحة والتساهل فيهما وحنثيد فيراد منها هنا المعنى الشائع الأنا أنه ليس بتلك المكانة من الظهور حتى ينهض لتخصص العمومات لسكان تقول أن ظهور رشمها للمحن فيه (محل تامل) كما تقدمت الإشارة اليه في مسألة التسكة ويظهر من خبر صفوان الذي لا يرويه إلا عن ثقة لا بأس بالثوب أن يكون سداً وزه وعلمه حريراً أنما كره الحرير المبهم أن الحرير المحض في الاخبار أنما يراد منه كون نفس الثوب حريراً محضاً فهذا الخبر أيضاً دليل المسئلة وبإطلاقه يشمل حال بالصلوة ولا يضر يوسف بن ابراهيم لوقوعه بعد صفوان وقد روى هذا الخبر المحدثون الثلاثة ثم أن الشهرة تجبر ضعف سنديهما ودلائيمهما على الصحيح عند الاستاذ الشريف أيده الله تعالى وأما كون لفظة الكراهة من جراح فإن كان ناقلاً للفظ فلا كلام وإن كان ناقلاً بالمعنى فشرطه القطع بالمراد والأتيان بلفظ آخر مرادف واعتداله على كراهية لباس الحرير لا تسقط دلالته وحيثه وأما احتمال كون الديقاج غير حرير محض كما يشعر به عطفه عليه في الاخبار وكلام الاصحاب فقد قال في المغرب الديقاج الثوب الذي سداً ولحمته أبريسم وعندهم اسم للمنقش فلعل العطف ليكون الحرير يطلق على ما لا نقش له (وبدل على المسئلة) أيضاً ما ذكره جماعة من أصحابنا أن الإمامة روت عن أسماء أنه كان للنبي صلى الله عليه وآله جبة لها بنية ديباج وهم جابها مكففة فإن بالديقاج وكان صلى الله عليه وآله يلبسها والشهرة والاجماع المعلوم تجبران ضعف هذه الاخبار وضعف دلائلها كما تجبران ضعف ما دل على التحديد المذكور لأن خبره عامي والعمدة الاجماع ولم تقطع به من جهة كثرة المصريحين بالتحديد المذكور لأنهم قبلون كما عرفت بل تقطع به من جهة أخرى وهو الاقتصار في حد الكف على المتيقن وحيث فلا بد أن تكون الاصابع مضومة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويشترط في الثوب أمران الملك أو حكمه فلو صلى في المنصوب عالماً بطلت صلوته) أجمع العلماء كافة على تحريم الصلوة في الثوب المنصوب مع العلم بها كما في (المتن) (والتحرير) واجمع علمائنا على بطلانها فيه كما في (الناصرات والغنية ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وكشف الاتباس) ونسبه في (المتن) الى علمائنا وفي (المعتبر) الى الثلاثة واتباعهم (وفي جامع المقاصد والعز به وارشاد الجعفر به وروض الجنان) الاجماع اذا كان سائراً (وفي الكافي عن الفضل بن شاذان) ما يحتمل ذهابه الى صحة الصلوة وقد ذكر ذلك في جواب شبهة أشهرت بين المخالفين سأل بها عمر ابن شهاب حمدان القلانسي وأختلفوا فيما اذا كان غير سائر (في نهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والبيان والدروس والموجز الحاروي وفوائد الشرائع والجعفرية والعز به ومجمع البرهان) بطلانها فيه أيضاً ونسبه في (المدارك) الى المصنف ومن تأخر عنه وفي (المقاصد العلية) الى الأكثر وفي (الروض) الى جماعة وهو ظاهر من أطلق وأسئشك في (المتن) وفي (المعتبر) أن الأقرب أن ستر به العورة أو مسجد عليه أو قام فوقه كانت الصلوة باطلة لأن جزء الصلوة يكون منهياً عنه وتبطل الصلوة بفواته أما لو لم يكن كذلك لم تبطل وكان كلبس خاتم من ذهب انتهى وهو خيرة (المدارك) وفي (الذكرى) أنه قوي ونحوه ما في (جامع المقاصد وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية وروض الجنان وكشف الثمام) وفصل في (الايضاح) فرق في غير السائر بين ما اذا كانت ابائته تحتاج الى فعل

كثير وبين ما لا يحتاج اليه فحكم بالبطلان في الأول بل يظهر من آخر كلامه كما فهمه الكركي أنه لا خلاف في البطلان هنا وأحتمل الوجهين في الثاني وأطنب في بيان ذلك وأعترضه (الفاضل الكركي) في مواضع ففي بعض أصاب وفي بعض نأ عن الصواب وهو قوله أنه ان ثبت الابطال بالنهي عن الضد استوى في ذلك ما يحتاج ابانته الى فعل كثير وما لا يحتاج رده الى مالكة الى ذلك وفيه أن ما لا يحتاج لاضد له حتي ينهي عنه وقد يؤل كلامه بوجه بعيد (بيان) احتج في (الناصرات) على بطلانها في الثوب المغمصوب بأن أجزاء الصلوة وغيرها من العبادات إنما يكون بدليل شرعي ولا دليل هنا (وفي الخلاف) بأن التصرف في الثوب المغمصوب قبيح ولا تصح نية القرية فيما هو قبيح ولا صلوة الابنية القرية (وفي الكتاين) أيضاً أن الذمة لا تنبأ من الصلوة ييقين (واحتج) بعضهم بأنه مأمور بالنزع للحفاظ للمالك فهو منهي عن ضده الذي هو الصلوة وهذا لا يتم فيما يجب أن يحفظ ولا يحفظ الا باللبس (وفي المعتبر والمنتهى والتذكرة) بأن النهي عن المغمصوب نهى عن وجوه الانتفاع. والحركات فيه انتفاع فتكون محرمة منها عنها ومن الحركات القيام والقعود والركوع والسجود وهي أجزاء الصلوة فتكون منهاياً عنها فتفسد فتكون الصلوة فاسدة (ثم قال في المعتبر) بعد ذلك اني لم أقف على نص عن أهل البيت عليهم السلام بابطال الصلوة وإنما هو شيء ذهب اليه المشايخ الثلاثة واتباعهم والأقرب أنه ان كان ستر به المورد الى آخر ما نقلناه عنه (وقال في الذكري) بعد أن نقل عبارة المعتبر هذه وقتل عن المصنف القول بالبطلان بالخاتم المغمصوب وغيره مما يستصحب في الصلوة لتحقق النهي عن ذلك هذا كله بناء على أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده وأن النهي في العبادة مفسد سواء كان عن أجزائها أو عن وصف لا تنفك عنه ولا تخلوا هذه المقدمات من (نظر) قول المحقق (لا يخلو من قوة) انتهى (وفي جامع المقاصد وارشاد الجعفرية وروض الجنان والمقاصد العلية والمدارك) أن المصنف وجاعة استدلو على بطلانها في غير السائر بأن الحركات الواقعة في الصلوة منهي عنها الى آخر ما نقلناه عن المعتبر والمنتهى والتذكرة (وبأنه مأمور بأبانة المغمصوب ورده الى مالكة فاذا انقصر الى فعل كثير كان مضاداً للصلوة والأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده فيفسد ولم أجد المصنف ذكر ذلك فيما حضرني من كتبه وإنما استنبطه منه الشهيد والمذكور في كتبه ما عرفت (ثم أنهم) ردوا الاول بأن النهي إنما يتوجه الى التصرف في المغمصوب الذي هو لبسه ابتداء واستدامة وهو أمر خارج عن الحركات من حيث هي حركات أعني القيام والقعود والسجود فلا يكون النهي متناولاً لجزء الصلوة ولا لشرطها ومع ارتفاع النهي ينتفي البطلان بخلاف ما لو كان المغمصوب ساتراً أو مسجداً أو مكاناً لفوات بعض الشروط أو الأجزاء (وردوا الثاني) بأن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده العام أغنى الترك وهو الامر الكلي لا عن الاضداد الخاصة من حيث هي كذلك وان كان الكلي لا يقوم الا بها لأنه مغاير لها ولهذا كان الامر بالكلي ليس أمراً بشئ من جزئياته عند المحققين فلا يتحقق النهي عن الصلوة لأنها أحد الاضداد الخاصة (ومن ثم) فرق المحقق بين الأمرين فاختر البطلان في الاول دون الثاني (قلت) هذه الحركات منهي عنها لكونها في ثوب الغير بغير اذنه فالتصرف مشغول الذمة بالأجرة وبعبوض ما تلف من الحركات أو تفاوت القيمة بسببها ولا ريب أنه حينئذ يجب المنع عن الحركات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم أن الكون في الثوب استدامة منهى عنه كما اعترفوا به وليس ذلك الا مجموع أجزاء من الكون والنهي عن الكل نهى عن جميع أجزائه

وتفاوت الحرمه بحسب الاجزاء قلة وكثرة ولا فرق قطعاً بين الجزء الأول وسائر الأجزاء وقد اعترفوا بأن الحركات الواقعة فيه سائر العورة منهى عنها ولا فرق بينه وبين غير السائر إذ علة الحرمه هو التصرف في مال الغير بغير اذن ( وفي الايضاح ) أن مستصحب النجاسة كالقارورة المقموعة المشتملة على نجاسة تبطل صلواته فالمقصوب الغير السائر أغلظ وأكد لأنه مأخوذ بأشق الأحوال انتهى ( فتأمل ) ( ويان ) ما أشار اليه المحقق والجماعة من الفرق هو أنه اذا استتر بالمقصوب تعلق النهي بنفس العبادة لانه استتر استتاراً منهياً عنه فأن الاستتار به عين لبسه والتصرف فيه فلا يكون استتاراً مأموراً به في الصلوة فقد صلى صلوة خالية عن شرطها الذي هو الاستتار المأمور به وكذا اذا سجد وقام على المقصوب فعمل سجوداً أو قياماً منها عنه لمثل ذلك بخلاف ما اذا قام وركع وسجد لا بساً للمقصوب الغير السائر إذ ليس شئ من ذلك عين التصرف فيه وإنما هو مقرون به والتصرف فيه هو لبسه وتحريكه ( وفي مجمع البرهان ) أنا لانسلم أن النهي في شرط العبادة يفسدها نعم اذا كان ذلك الشرط عبادة مستقلة أفسدها ألا ترى أن ازالة لنجاسة شرط لصحة الصلوة مثلاً ولا يضر نهينا عن كون ذلك بماء مقصوب وفي مكان مقصوب وبآلة مقصوبة بخلاف النسل فإنه يبطل لكونه عبادة انتهى ( وقد يقال عليه ) أن شرط الصلوة إنما هو طهارة الثوب لا فعلها ليتفي الشرط اذا نهى عنه ( وقال أيضاً في مجمع البرهان ) أنه لا فرق بين السائر وغيره حتى الخاتم وقصه لعموم الدليل وهو اجتماع الامر والنهي في جزئي حقيقي من غير تعدد جهة ولا شك في كون الحركات الواقعة فيه جزءاً لها ومهيأ عنها والنهي ليس مطلوباً للشارع بوجهه والمتبادر من مثله البطلان والذمة مشغولة والخروج غير ظاهر لانا ما فهمنا الصحة الا من أمره ورضاه وقد علم عدم ذلك بالنهي ولا يحتاج الى أن يقال أن الامر بالرد مستلزم للنهي حتى يرد عليه ما في ( روض الحنان ) مع أنه ما يرد على ما فهمته مراراً على أنه ان تم لا يتم الا في سعة الوقت ولا خصوصية له بالسائر وفرق ( المحقق ومن تبعه ) كالشهيدين ) بين السائر وغيره غير جيد ( وأنا متعجب ) من الشارح حيث رضي بالبطلان في السائر مع أن الدخول الذي رد به بطلان غير السائر بعينه جار فيه لأنه الدخول الذي ذكره بعض العامة في دليل أصحابنا القائلين بالبطلان في نفس العبادة أو جزمها أو شرطها وكذا الفرق بين النهي الصريح وغيره غير جيد ففرق المحقق بين خاتم ذهب ومال الغير وبين الحرير الغير السائر بالبطلان في الاخير دونها لوجود النهي الصريح في الحرير دونها مما يتعجب منه ومن ارتضاء الشارح له انتهى كلامه وأراد بما فهمه مراراً ما ذكره في بحث التيمم حيث تعجب من المتأخرين في اعتراضهم على المصنف في المسائل الذي بناها على أن الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده الخاص ( وقال ) ان وجه الاستلزام عنده في غاية الوضوح لأنه اذا نهى عن الامر الكلي كانت جميع افراده منهياً عنها ضمناً لأنه لا يمكن النهي عنه بحيث يخرج المنهي عن العهدة مع تجويز جميع الافراد لأن تركه حينئذ صار واجباً ولا يمكن الا بترك الجميع وقد صرح هؤلاء وصلحوا أن ما يتوقف عليه الواجب واجب وصرحوا أيضاً ان نهى الماهية مستلزم لنهي جميع الافراد ألا ترى أن وجود الماهية يستلزم وجود فرد ما لا أقل ضمناً لما مر ( وقال ) في بحث ازالة النجاسة عن المسجد ان الامر بازالتها عن المسجد يقتضي بطلان الصلوة لو اشتغل بها حينئذ لان النهي عن الكل لا يتحقق الا بترك الخصوصيات بل المقصود منه نهى الخصوصيات ولهذا قيل ان النهي عن الكلي عام وقولهم ان الذي يقتضيه الامر بالازالة إنما هو النهي عن الكف عن

## وان جهل الحكم والأقوى إلحاق الناسي به (متن)

الشيء والكف عن الأمر العام غير متوقف على الأمور الخاصة حتى يكون شيء منها متعلق بالنهي وان كان الضد العام لا يتقوم الا بالاضداد الخاصة لا مكان الكف عن الأمر الكلي من حيث هو هو غير جيد لأنه على تقدير الامكان ليس ذلك بمطلوب بل المطلوب الاجتناب عن الخصوصيات كما هو الشأن في سائر المهمات كالزنا ونحوه ومعلوم عدم التحقق الا في ضمن الخصوصيات وهذا ظاهر مسلم مفروض (وقولهم) ان الأمر بالكلي ليس أمراً شئ من جزئياته وان توقف عليها من باب المقدمة ووجوبه من هذا الباب ليس من نفس الأمر فيه أن ليس هناك غرض متعلق بأنه من نفس الأمر فقط أو منه مع شيء آخر (والقبض) بما اذا قال الشارع أوجب عليك الأمرين مع ضيق أحدهما وسعة الآخر وأنت ان قدمت الضيق امتثلت بغير إثم وان عكست امتثلت معه (فالجواب عنه) أنا لا نسلم وقوع مثل ذلك وبعد وقوعه نقول بالصحة لمكان النص ولا يلزم منه الصحة مع عدم النص مع امكان التخلص من المحذور بحمل الأمر على وقت لا يجتمع مع النهي لظهوره (وأيضاً) يلزم بمثل ذلك صحة كون الشيء مأموراً به ومهيناً عنه كأن يقول أوجب عليك الصلوة وحرمتها عليك في الدار المفصولة ولكن ان فعلتها فيها امتثلت مع الإثم وان فعلتها في غيرها امتثلت بدونه (واما القبض) بصحة مناسك متى يوم النحر لو خالف الترتيب فلا نسلم صحتها كذلك أو ذلك محمول على عدم تحريم الموسع في وقت فعله أو بعدم المناقاة كما بين الحلق والذبح أولاً مكان توكله في غيره أو أن ذلك ليس بعبادة محضة فلا يضر النهي فلا يرد نقضاً (فتأمل) انتهى كلامه رحمه الله تعالى (فليتأمل) فيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وان جهل الحكم) اطلق الحكم ببطلان صلوة جاهل الحكم كما في (التذكرة والذكرى والدروس وكشف الالتباس) وفي (جامع المقاصد وإرشاد الجعفرية وروض الجنان والمقاصد العلية ومجمع البرهان) قصر جاهل الحكم على جاهل البطلان اذا علم بالحرمة فان مناط البطلان الحرمة وان جاهل الحرمة لحرمة عليه لا امتناع تكايف الغافل (وفي المنتهى والتحرير) أن جاهل التحريم تبطل صلواته ولا يبعد لأن التكليف لا يتوقف على العلم به وإلا لزم الدور المحال (قلت) لعله أراد في الكتاتين بجاهل التحريم جاهله مع التنبيه عليه لتقصيره لا الغافل . فتأمل . (وفي نهاية الاحكام) لو جهل كون التصرف مخصوص غصبا فالأولى إلحاقه بجاهل الحكم ويحتمل الغصب (وفي المدارك) تبعاً لشيخه لا يبعد اشتراط العلم بالحكم (وفي البيان وكشف الالتباس والمقاصد العلية وروض الجنان) أن ناسي الحكم كجاهله ويأتي مختارهم في الناسي (قوله) قدس الله تعالى روحه (والأقوى إلحاق الناسي به) أي الأقوى إلحاق العالم بالغصب عند اللبس الناسي له عند الصلوة كما صرح بذلك في (المنتهى) وغيره وفاقاً (لنهاية الاحكام والتذكرة والابيضاح والموجز الحاوي وروض الجنان) وظاهر اطلاق الفتاوى ونقل العجلي عن بعض الاصحاب القول ببطلان صلوة الناسي للغصب فيحتمل أن يكون موافقاً لهؤلاء في الاعادة في الوقت وخارجه وأن يكون موافقاً لما في المختلف كما يأتي وفي (المنتهى والبيان وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وأرشاد الجعفرية) وفاقاً لابي عبد الله العجل أنها لا تبطل فلا يبعد في الوقت ولا خارجه (وفي المختلف والدروس وظاهر الذكرى) أنه يعيد في الوقت دون خارجه (وفي التحرير) في صحتها عند النسيان اشكال (وفي كشف الثام) يمكن الفرق بين العالم بالغصب عند اللبس الناسي له عند الصلوة وبين الناسي له عند اللبس لتفريط الاول ابتداء واستدامة دون الثاني (بيان) احتج على مختار الكتاب (بأنه) فرط بالنسيان

ومستصحب غيره به ( متن )

لانه قادر على التكرار الموجب للتذكار ( وبأنه ) لما علم كان حكمه المنع من الصلوة والأصل بقاءه ولم يعلم زواله بالنسيان وهما من الضعف بمكان ( والأولى ) الاحتجاج عليه بأنه كالمصلي عارياً ناسياً لأن هذا الستركالمرى فهو كالستر بالظلمة وباليد والنجس ( حجة المعجلي ) أن التامسي غافل فهو غير مأمور بالنزع ولا منهي عن التصرف فيه والحل على النجس قياس ( وأنه ) قدرع النسيان عن الأمة ومعناه رفع جميع أحكامه لأنه أقرب المجازات الى الحقيقة من رفع بعضها كالمقاب عليه ( وأن ) الرفع هنا بمعنى الغاء الشارع إياه كلياً فاعتباره في حكم ما ينفي الغاء يعني أن الموجبة الجزئية قبيض السالبة الكلية ( ويرشد ) الى ذلك عطف ما استكرهوا عليه والمراد بالرفع فيه الالغاء الكلي فكذا فيما هو معطوف عليه ( ورده المصنف ) بمنع العموم في أحكام النسيان لأنه يلزم زيادة الاضمار وهو محذور مع الاكتفاء بالآقل ولأنه لو جوز الصلوة في المصنوب وأزال حكم المانع لكان قد ثبت له حكم واتقلم في الاسباب المؤثرة في صحة الصلوة فلا يصدق الرفع الكلي ودليلكم مبني عليه فرجع عليكم بالابطال والقول بأن المجوز هو زوال العلم وليس هو النسيان لأن شرط التكليف بترك المصنوب هو العلم بالنقصية وهنا ليس له علم لأنه قد زال وزوال الشرط موجب لزوال المشروط فلا يكون المجوز هو النسيان بل زوال الشرط الذي هو العلم ( فردود ) لأن زوال العلم هو النسيان فاذا كان النسيان علة زوال الحكم عاد المحذور ( واعترض في جامع المقاصد ) فنع من استلزام رفع جميع الاحكام زيادة الاضمار لأن زيادة الاضمار في اللفظ لا في المدلول فلو كان أحد اللفظين أشمل وهما في اللفظ سواء ولم يتحقق الزيادة فيكفي أفعال الاحكام فقط وهو أخص من جميع الاحكام ( وقال ) ان المراد رفع جميع الاحكام المترتبة على الفعل إذا وقع عدلاً المترتبة على النسيان باعتبار كونه عذراً فلا تناقض ( أوبراد ) رفع الحكم الممكن رفعه وما ذكر غير ممكن الرفع لامتناع الخلو من جميع الاحكام الشرعية انتهى ( وقضية ) ذلك الحكم بعدم اعادة التامسي في موضع من المواضع وقد اعترفوا هنا بأن ناسي الغصب يعيد وورد النص بأن ناسي التجاسة يعيد وغير ذلك من المواضع الا أن تقول خرج ما خرج بالدليل فيرجع ماوقع فيه الخلاف مع عدم النص الى الدليل ويجري ذلك في ناسي الحرير وجلد ما لا نصيح فيه الصلوة كجلود الثعالب والارانب وأوبارها الملصقة وغير ذلك ( فتأمل ) فيه ( ثم ) ان الخبر الشريف خال على الدلالة على الاعادة وعدمها لأن المتبادر منه عرفاً عند كل عارف رفع المؤاخذه فيرجع الامر الى غيره من الأدلة وقد سمعنا ( حجة المحتاف والدروس ) على الاعادة في الوقت أنه لم يأت بالمأمور به على وجهه فلم يخرج عن العدة وعلى عدمها في الخارج أن القضاء يحتاج الى أمر جديد ( ورد الاول في جامع المقاصد ) بأن امتثال المأمور به يقتضي الاجزاء ويمتنع تكليفه في حال النسيان ورده في ( روض الجنان ) بمثل ذلك فقال انه ان كان مأموراً بالصلوة اقتضى فعلها الخروج عن العدة والا فلا ( وفيه ) أن له أن يقول انه مأمور بشرط عدم الغصب فلما تبين له فقد الشرط وجبت الاعادة لكن يتوجه عليه أنه يجوز أن يكون مأموراً بشرط عدم العلم . فتأمل . ( ورد الثاني في روض الجنان ) بأنها اذا لم تكن على وجهها فهي فائتة ومن فائتة فريضة فليقضها نصاً واجماعاً ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( ومستصحب غيره به ) الضمير

ولو أذن المالك للغاصب أو لغيره صحت ولو أذن مطلقاً جاز لغير الغاصب عملاً بالظاهر والطهارة وقد سبق (المطلب الثاني) في ستر المورة وهو واجب في الصلوة وغيرها ولا يجب في الخلوة إلا في الصلوة وهو شرط فيها فلو تركه مع القدرة بطلت صلوته سواء كان منفرداً أو لا (متن)

في غيره يعود إلى الثوب المفصوب وظاهره أنه السائر فيكون المراد بغيره ما يعم نحو الخاتم وغيره فيندرج فيه الثوب الذي لا يكون هو السائر على تكلف والقول يبطلانها في المستصحب كالخاتم والدرهم ونحوه خبيرة (التحريروالتذكرة ونهاية الأحكام والدروس والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والمسالك) وهو الذي قر به في المنتهى بعد التردد وقد سمعت ما في (الإيضاح) وفي (البيان) لو كان المفصوب المعفو عن نجاسته كالخاتم ملبوساً أو مستصحباً ففي البطلان (نظر) من اشتاله على النهي في الصلوة أذهم مخاطب بالرد ومن خروجه عن الصلوة وعلى التعليل بالرد يلزمه البطلان ولو لم يستصعبه ولزمه الصحة إذا لم يتمكن من رده وإن استصعبه لم يكن التصرف فيه من لوازم الصلوة (وفي التذكرة ونهاية الأحكام) أن غاصب ما لم يستصعبه تبطل صلوته إلا أنه هنا لو صلى آخر الوقت صحت صلوته بخلاف المصاحب (بيان) الوجه فيما ذكره المصنف أنه منهي عن تحريكاته الصادرة منه في الصلوة كما مر مستوفى والاستناد إلى أنه مأمور برده المافي للصلوة يلزمه أن لا تبطل إن أمكن فيها الرد أو كان مأموراً بالحفظ لا الرد وإن تبطل وإن لم يكن مستصحباً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أذن المالك للغاصب أو لغيره صحت ﴾ هذا مما لا ريب فيه وقد صرح به (المحقق) وجميع من تأخر عنه لكن في (الشرائع) أنه إذا أذن للغاصب تصح صلوته مع تحقق الغصبة وفيه إن إستيلاء الغاصب في تلك الحال لا عدوان فيه إلا أن يقال إن المراد بتحقيق الغصبة بقاء الضمان ﴿ قوله ﴾ ولو أذن مطاقاً جاز لغير الغاصب عملاً بالظاهر ﴿ صرح بذلك ﴾ المصنف في كتبه والمحققان والشهيدان ( وغيرهم ) وإنما لم يدخل الغاصب للأصل وظاهر الحال المستفاد من العادة بين غالب الناس من الحقد على الغاصب فكان هذا الظاهر بمنزلة المقيد العقلي ( لكن ) تخصيص الاستثناء بالغاصب يقضي أنه لو كان المالك خصم قد ظلمه بوجه آخر غير الغصبة وبينه وبينه عداوة أكيدة وكراهة شديدة أنه يصلي فيه بذلك الأذن المطلق ( وفيه ما فيه ) بل الظاهر أن تخصيص الغاصب بالذكر لكونه في محل البحث وأن الحال فيها واحد بل لو فرض انتفاء ذلك في الغاصب عمل بمقتضى الإطلاق والمراد بالإطلاق هنا ما يشمل العام كأذنت لكل من يصلي فيه ﴿ قوله ﴾ والطهارة وقد سبق ﴿ هذا هو الامر الثاني من الأمرين المشتركين في الثوب

#### ﴿ المطلب الثاني في ستر المورة ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو واجب في الصلوة وغيرها ﴾ بإجماع علماء الاسلام كما في (المنتهى) وجامع المقاصد وروض الجنان) بل هو واجب بإجماع علماء الاسلام كما في (المعتبر والتحرير) يريد أن في الصلوة وغيرها مع وجود ناظر محترم (وفي روض الجنان) يجب سترها في الصلوة عن الناظر المحترم ولا وجه للتقييد الأخير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يجب في الخلوة إلا في الصلاة ﴾ إجماعاً منا كما في (التذكرة ونهاية الأحكام) وخالف الشافعي في أحد وجهيه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو شرط فيها الخ ﴾

اختياراً اجماعاً كما في (المنتهي والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد) وظاهر (المعتبر والتحرير) وفي  
المعتبر والمنتهي والتذكرة) نسبة الوفاق الى أكثر العامة كالشافعي وأبي حنيفة وأحمد وأن المخالف في  
ذلك بعض أصحاب مالك فقالوا إنه شرط مع الذكر دون النسيان (وهنا مسائل أربع) بحسب التنبيه  
عليها (الاولى) اذا نسي الستر وصلى مكشوف العورة عالماً بأنها مكشوفة فظاهر (المعتبر والمنتهي  
والتذكرة) الاجماع على أن صلوته كذلك باطلة وأن المخالف بعض أصحاب مالك كما سمعت وهو  
الظاهر من اطلاقات الاصحاب أن الستر شرط وهو الأصح كما في (الدروس) والأقوى كما في  
(المهذب البارع) وهو المراد من أول عبارة (البيان) وان قصرت عن تأديته وقد يفهم ذلك من  
آخر عبارة (الذكرى) قال في (البيان) لو نعد كشف العورة بطلت صلوته ولو نسي قلاً قرب ذلك  
وظاهر ذلك أنه لو نسي كشف العورة وليس مراداً لأن نسيان الكشف لا يوجب البطلان لامتناع  
تكليف الغافل كما صرح بذلك في آخر كلامه فيجب حملها على أن المراد لو نسي ستر العورة مع  
علمه بكشفها (وأما عبارة الذكرى) فهي قوله ولو قيل بأن المصلي مع التمكن من السائر يعيد مطلقاً  
والمصلي مستوراً ويعرض له التكشف في الأثناء بغير قصد لا يعيد مطلقاً كان قوياً وهذه ذات  
وجبين (الاول) الفرق بين الانكشاف في جميع الصلوة وبين الانكشاف في البعض (والثاني)  
الفرق بين نسيان السائر ابتداء كما نحن فيه والتكشف في الأثناء لكن يشعر بالأول أول كلامه حيث  
قال وليس بين الصحة مع عدم الستر بالكلية وبينها مع عدمه ببعض الاعتبارات تلازم بل جاز أن  
يكون مقتضى الصحة انكشاف جميع العورة في جميع الصلوة فلا يحصل البطلان بدونه أي بانكشاف  
البعض أو في بعض الصلوة غفلة أو نسياناً وجاز أن يكون مقتضى الصحة ستر جميعها في جميعها فبطل  
بدونه انتهى (الثانية) اذا نسي انكشاف عورته فصلى مكشوفاً وهو لا يعلم (فن الكاتب) أنه قال  
لو صلى وعورته مكشوفتان غير عامد أعاد ما كان في الوقت فقط وقد سمعت مافي (البيان) وما في  
(الذكرى) أولاً وآخراً وفي الخلاف على الظاهر (١) الاجماع على أنه إذا انكشف شيء من عورة  
المصلي قليلاً كان أو كثيراً عامداً أو ساهياً بطلت صلوته وانما نسبنا ذلك الى الظاهر لأننا لم نقطع  
على أن ذلك من كلام الشيخ (فليحظ) وخيرة (المعتبر والمنتهي والمختلف ونهاية الاحكام والتذكرة  
والتحرير والمهذب البارع وغاية المرام (٢) صحة الصلوة لتصریحهم بعدم تكليف الغافل وأن الستر  
شرط مع العلم بالكشف لا مطلقاً كما يأتي فعلى هذا لو استمرت غفلته الى أن انما فلا كلام الا ما علمه  
يفهم من عبارة (التحرير) كما يأتي بيانه وقد سمعت أحد احتمالي (الذكرى) وان علم به في أثناءها  
ستر وأتم الا ما يفهم مما يأتي من وجود المخالف والمنوقف (الثالثة) اذا انكشفت عورته في أثناء  
الصلوة غفلة ولم يعلم حتى أتتها كذلك فقد سمعت مافي (الخلاف) من الاجماع وما عن (الكاتب)  
فان عبارته شاملة لهذه المسئلة وما قبلها وسمعت أحد احتمالي (الذكرى) وفي (المعتبر والمنتهي ونهاية

(١) انما نسبنا ذلك الى الظاهر لاحتمال أن يكون ذلك من كلام الشافعي ولم يحضرنى الخلاف

وانما حضرني تلخيصه للطبرسي (منه قدس سره)

(٢) غاية المرام نبه على الثالثة وترك الاولى والثانية نعم ربما يشمل الجميع التعليل وهو بطلان

تكليف الغافل الا أن يقال بخصوصية في الثالثة (راضي بن نصار)



الاحكام والتحرير والمذهب البارع وغاية المرام) أنها صحيحة وأما اذا علم في أثناء الصلوة فانه يستمر ويتم صلوته كما في (المعتبر والمنتهى والمختلف والتحرير) وقد سمعت ما في (الخلاف) وما في (الذكرى) وربما انطبق على ذلك ما عن (الكاتب) وفي (المذهب البارع وغاية المرام) نسبة البطلان في خصوص هذا الفرض الى (المصنف) ولعله اشتهر عليهما الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية (وقال في المبسوط) فان انكشفت عورتاه في الصلوة وجب عليه سترهما سواء كان ما انكشف عنه قليلاً أو كثيراً بضعه أو كله (وهذه ذات وجهين (أحدهما) أن نحمل على عدم العلم كما نسب فهم ذلك في (الذكرى) الى المصنف في (المختلف) فتكون مما نحن فيه (وفي البيان) لو انكشفت في الأثناء بغير قصد ولما يعلم صحت وان علم تسر وقيل يبطل لأن الشرط قد فات والوجه عدمه لا متناع تكليف الغافل وهو فتوى المبسوط انتهى (الثاني ان نحمل على الانكشاف قهراً كما يأتي وقد يفهم هذا من عبارة البيان هذا (وفي التحرير) بعد أن حكم بصحة الصلوة فيما اذا انكشفت عورته ولم يعلم أو علم في الأثناء وتسرت (قال) ولو قيل بعدم الاجتزاء بالستر كان وجهاً لأن الستر شرط وقد فات انتهى وهذا يشير الى أن الستر شرط كالطهارة ونحوها كما مال الى ذلك في التنقيح وقد جعل في التحرير هذا الاحتمال مبيهاً على الشق الثاني إما لأنه يشعر بجر بانه في الأول بالأولى وأنه فارق في الحكم بينهما (الرابعة اذا انكشفت العورة قهراً من دون اختيار وهو غير غافل (ففي الدروس والموجز الحاوي) أنها لا تبطل وهو أحد الوجهين من عبارة (المبسوط) وقد سمعتها وأحد الاحتمالين من عبارة (البيان) وفي (كشف اللثام) ومن الغفلة عندي الانكشاف لا باختياره قال وهو كما ينصح عنه (المختلف) ما ذكره الشيخ في المبسوط. وذكر العبارة التي قلناها (وفي المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) أنها تبطل بل في التذكرة نسبته الى علمائنا ونسب الخلاف في الكتب الثلاثة الى المبسوط وقد تنطبق على ذلك عبارة الخلاف وقد سمعت ما في (الذكرى) وعبارة (المعتبر) هذه وتبطل الصلوة بظهور شيء من العورة وان قل لفوات الشرط. (وقال في المبسوط) لو انكشفت سترها ولا تبطل صلوته ولا يبطل مع عدم العلم فلم يلحق هذا الانكشاف بالغفلة وكذا (التذكرة ونهاية الاحكام) قال في التذكرة قال الشيخ في المبسوط ونقل عبارته المذكورة ثم قل وفيه (نظر) من حيث أن ستر العورة شرط وقد فات فتبطل أما لو لم يعلم به فالوجه الصحة ونحوها عادة (النهاية) وعلى فرض البطلان في الأثناء في موضع تبطل انما تبطل من حين الرؤية فتصح صلوة المأموم اذا نوى الانفراد كما في (الذكرى) والمذهب البارع وغاية المرام) وفي (الذكرى) أن المحقق لم يصرح بأن الاخلال بالستر غير مبطل مع النسيان على الإطلاق لأنه يتضمن أن الستر حصل في بعض الصلوة فلو اتقى في جميع الصلوة لم يتعرض له (قلت) نظره الى ما ذكره في (الفرع الخامس) في آخر البحث وكأنه لم يلحظ أول فرع ذكره في أول البحث فان كلامه فيه عام حيث قال ولا تبطل الصلوة مع عدم العلم وقد وقع لجماعة من المتأخرين اشتباه في فهم المراد من كلمات الأصحاب في هذه المقامات (بيان) ورد في المقام صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في الرجل يصلي وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه إعادة أو ما حاله قال (لأعادة عليه وقد تمت صلوته) ولفظ الفرج يحتمل الجنس فيشمل الفرجين والوحدة فان كان للجنس ففيه مخالفة في الظاهر لكلام الكاتب وان كان للوحدة ففيه موافقة لكلام الأصحاب كذا قال في (الذكرى) (قلت) ولفظ الفرج يشمل الكل والبعض (واحتج في المختلف) لأبي علي بنحو ما احتج لثعلبي في المصلي

## وعورة الرجل قبله ودبره خاصة ( متن )

في المصنوع ناسياً ثم أجاب بمنع الاشتراط به مطلقاً واعلم أنه قد نص جماعة منهم ( الشهيد في الذكرى والدروس و أبو العباس والصيمري وصاحب المدارك ) وغيرهم أن الواجب في الصلوة والطواف الستر في غير جهة التحت ( قلت ) وعلى ذلك عمل الناس يصلون ويطوفون في أزار من دون استشفار و يصلون في قهص من دون سراويل وكأن الحكم مما لا كلام فيه وإنما الكلام فيما إذا قام مؤثراً على طرف سطح بحيث تري عورته من أسفل ( ففي التذكرة ونهاية الاحكام ) لاتصح صلوته ( وفي الذكرى والمدارك ) التردد من أنه جهة لم تنجر العادة بالنظر منها ومن أنه لا يراعي الستر من تحت لكونه على وجه الأرض أما في الفرض المذكور فالأعين ثبتندراً لدراك العورة ( قلت ) الوجه الأول من وجهي التردد هو الذي استند اليه الشافعي في جواز الصلوة كذلك ( وفي حاشية المدارك ) أنه لا يرضى أحد بذلك ( وفي نهاية الاحكام ) أنه إذا لم يجد الناظر فالأقرب المنع ( وفي الذكرى ) إذا لم يتوقع ناظر الأقرب أنه كالارض ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وعورة الرجل قبله ودبره خاصة ﴾ باجماع أهل البيت عليهم السلام كما في ( السرائر ) وبالاجماع كما في ( الخلاف ) وهو المشهور كما في ( الذكرى ) وكشف الالتباس وتخليص التلخيص والروض والروضة والمسالك والبحار وكشف اللثام ) ومذهب الاكثر كما في ( التذكرة ) والمختلف والمتنهي والتنقيح والمهذب البارع ) بل في المتنهي أيضاً نسبته الى التبجحين والسيد وأتباعهم والأشهر كما في ( جامع المقاصد والكفاية وفي المعتبر والمتنهي ) الاجماع على أن الركبة ليست من العورة ( وفي التحرير وجامع المقاصد وظاهر التذكرة ) الاجماع على أن السرة ، كبة خارجتان عن العورة ( وفي الذكرى والبيان والمهذب البارع والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسر والمسالك والروض والمدارك والكفاية ) أن القبل هو القصيب والبصتان ونقل ذلك عن ( ابن سعيد ) وهو المشهور كما في ( الذكرى ) وكشف الالتباس وجمع الرهان ) والأشهر كما في ( الكفاية ) وظاهر ( التحرير ) التوقف ( وفي حاشية الارشاد ) أن الأولى إلحاق العجان بذلك في وجوب الستر ( وعن القاضي والتقي ) أن العورة من السرة الى الركبة الا أن التقي قال لا يتم ذلك الا بستر نصف الساق وقد نسب اليه ( الشهيد ) وجماعة القول بأن العورة من السرة الى نصف الساق ( وعن الكتاب ) أنه ساوى بين الرجل والمرأة في أن العورة منهما القبل والدبر ( وفي الغنية ) ما بين السرة والركبة عورة لكنه قال يستحب سترها فقد سمي ذلك عورة يستحب سترها كصاحب الوسيلة وبقول الطوسي والقاضي قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو حنيفة ان الركبتين عورة وفي ( التذكرة ) أنه لا فرق بين الحر والعبد اجماعاً ولا بين الصبي والبالغ ﴿ يان ﴾ يدل على المشهور بعد الأصل مرسل أبي الواسطي وخبر قرب الاسناد للحميري وخبر محمد بن حكيم ويدل على أن البيهقيين منها خبر أبي يحيى الواسطي أيضاً ويدل على مختار ( التقي والحلي ) ما في الأربعية من الخصال عن أمير المؤمنين عليه السلام ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذه ويجلس بين قوم ( وما في قرب الاسناد ) عن الحميري من قول أبي جعفر عليها السلام في خبر الحسين بن علوان إذا زوج الرجل أمته فلا ينظر الى عورتها والعورة ما بين السرة الى الركبة ( وخبر بشير النبال ) ان أبا جعفر عليها السلام انزى بازار وغطى ركبتيه وسرته ثم أمر صاحب الحمام فطلى ما كان خارجاً من الأزار ثم قال اخرج عني ثم طلى هو ما تحت يده ثم قال

ويتأكد استحباب ستر ما بين السرة والركبة وأقل منه ستر جميع البدن ويكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر ولون البشرة (متن)

هكذا فافعل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويتأكد استحباب ستر ما بين السرة والركبة﴾ كما هو المشهور كما في (كشف اللثام) وفي (الخلاص) الإجماع على أن الفضل في ذلك (وفي الفنية والوسيلة) أن ما بينهما عورة يستحب سترها بل (في الوسيلة) أن الركبة داخلة في العورة يستحب سترها وأوجهه الحلبي) واحتاط به (القاضي) على ما نقل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وأقل منه ستر جميع البدن﴾ وفي بعض النسخ وأفضل منه والمعنى عليها مستقيم لا يحتاج إلى تكلف كما ظن والمراد بجميع البدن ما امتد ستره كما هو ظاهر وقد نبه على ذلك (ثاني المحققين والشهيد والمقدس الأردبيلي) في (التذكرة) ونهاية الأحكام وكشف الالتباس) استحباب ستر جميع البدن بقميص وأزار وسراويل (وفي الآخرين) فإن اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص ورداء أو قميص وسراويل فإن اقتصر على واحد فالقميص (وفي السرائر) الأفضل من الكل أن يلبس جمل الثياب وأن يكون معماً محنكاً مسرولاً مرتدياً (وفي البحار) أن قول الباقر عليه السلام المروي في العلل أن كل شيء عليك تصلي فيه يسبح معك يدل على استحباب كثرة الملابس في الثياب (وفي قرب الاسناد) للحميري أن علي ابن جعفر سأل أخاه عن الرجل هل له أن يصلي في سراويل واحد وهو يصيب ثوباً قال لا يصلح وعن النبي صلى الله عليه وآله إذا صلى أحدهم فليلبس ثوبه فإن الله أحق أن يتزين له ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر ولون البشرة﴾ كما في (التذكرة والمتن والتحريم) ولا يشترط ستر الحجم كما في (المعتبر والتذكرة والمهذب البارع وكشف الالتباس والمدارك) (وفي الذكرى) أنه أقوى (وفي البحار) لعله أظهر (وفي جامع المقاصد والجمعرية وفوائد الشرائع وفوائد القواعد) أن الأقوى اعتبار ستر الحجم واليه يميل الاستاذ حرسه الله تعالى في حاشيته (وفي البحار) أنه أحوط وفي جامع المقاصد قال الشهيد في (الذكرى) وغيرها على عدم جواز الصلوة فيما لم يستر الحجم والموجود في الذكرى ما ذكرنا وإنما ذكر في آخر المبحث مرفوع أحمد بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تصل فيما شق أو وصف يعني الثوب الصقيل (ثم قال) قلت معنى شق لاحت منه البشرة ووصف حكي الحجم وفي خط الشيخ أبي جعفر (في التهذيب) أوصف بواو واحدة والمعروف بواو بن من الوصف انتهى (وفي الوسيلة) كراهية الثوب الشاف وعن المهذب كراهية الشفاف فأما أن يريد الصقيل أو الرقيق كما في (النهاية والبسوط والنغلية) أي رقيقاً لا يصف البشرة كما في (المتن والتحريم) أو مع وجود ساتر غيره هذا والمراد باللون البياض والحرمة ونحوها والحجم الخلقة ﴿يلين﴾ حجتهم على عدم اعتبار الحجم الأصل وحصول الستر وتجويز الصلوة في قميص واحد إذا كان كثيفاً في صحيحة محمد بن مسلم وحسنه والكثافة لا تفيد الاستر اللون وإن جسد المرأة كله عورة فلو وجب ستر الحجم وجب فيه (وقال الباقر عليه السلام) في خبر عبيد الرافعي لما أظلي وقبل له رأيت الذي تكره كلاً أن النورة ستر وفي مرسل محمد بن عمران أبا جعفر عليها السلام تنور فلما أن أطلقت النورة على بدنه التي المنزرة قيل له في ذلك فقال أما علمت أن النورة قد أطلقت العورة (وفيه) أن الأصل إنما يجري إذا لم تكن العبادة اسماً للصحيحة إذ على ذلك يشكل جريانها والستر لم يحصل والحاصل إنما هو ستر اللون دون ستر الحجم ومقتضى

ولو وجد سائر أحدهما فالأولى القبل وبدن المرأة كله عورة ويجب عليها ( متن )

الأخبار الستر مطلقاً لا الستر في الجمله فان الحجم اذا ظهر وبان لا يقال في العرف انه ستر عورته بعنوان الاطلاق ولهذا شرطت الكثافة في صحيح محمد ( والمراد ) بحكاية الحجم أن يرى الحجم بنفسه خلف ثوب رقيق أو مثل الثوب الرقيق لا أن ترى النورة المطلية على الحجم وشكل مجموع النورة والحجم والمرأة اللابسة للثياب انما يرى شكل مجموع الثياب والحجم ثم ان في خبر الرافي أنه عليه السلام كان يطلي عاتقه وما يليها ثم يلف أزاره على طرف احليله ثم كان يدعو القسايل فيطلي سائر جسده وظاهره أنه ستره للعانة والكلام في حجم العورة ومرسل ابن عمر يحتمل ان الالتقاء كان عن العانة وما يليها مع ستر الاحليل كما في خبر الرافي ثم أن السند ضعيف فيها وقد سمعت مرفوع أحمد بن حماد وما قاله الشهيد ( وجوز في كشف اللثام ) أن يكون خف باعجام الضاد من الضعف أو الضيق كما في الصحاح عن أبي زيد ( وفي الفائق ) عن ابن الاعرابي قال والضيق يؤدى الى الوصف وقال ان في ( التهذيب ) يعني الثوب المصقل وهو اما كلام الشيخ أو أحد الرواة في السند قال ( وكذا في المقنع ) وهو المصقل وهو يعطي اجمال الصاد ان كان تفسيراً له أو اللفظين كاتقاع الصفصف أي الاملس انتهى ( فائدة ) قد يستفاد من عبارة المقنعة وبعض العبارات أنه لو كان هناك ثوب بان يحكيان اللون لم تصلح الصلوة فيها وان لم تحصل الحكاية اذا جمعها ( قال في المقنعة ) ولا تجوز في قبض يشف لرقبه حتى يكون تحته غيره كالنثر والسراويل أو قبض سواء غير شفاف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو وجد سائر أحدهما فالأولى القبل ﴾ كما في ( المتبصر والمتنهي والبيان والدروس والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد ) واستحسنه في ( التحرير ) وهو خيرة الشافعي وقد صرح في أكثر هذه أنه لو صرفه الى الدبر بطلت صلواته ( وقال الشيخ في المسوط ) لو وجد ما يستر بعض عورته وجب ستر ما يقدر عليه وأطلق ونسب في ( المتنهي ) تقديم الدبر الى قوم والتخير الى قوم آخرين ( وفي التحرير ) جعل التخير قولاً لبعض ولم يذكر القول بتقديم الدبر ولعل هو لا من العامة لأنني لم أجد فائلاً بذلك من أصحابنا وانما الشهيد جعلها احتمالين في حواشيه ( وقال في البيان ) يمكن رجحان الدبر لان تمام الركوع والسجود ستره مع كون القبل مستوراً بالفخذين ويحتمل جعل السائر على القبل في حال القيام وعلى الدبر في حاتي الركوع والسجود ولا يبعد ذلك مبطلاً لأنه من أفعال الصلوة انتهى وعلى المشهور يصير الركوع والسجود ايماء كما صرح به المصنف والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم ﴿ بيان ﴾ يرجح القبل لبروزه وكونه الى القبلة واستتار الدبر بالاليتين كما في مرسل الواسطي المتقدم ولا يسقط ستر القبل بالعجز عن ستر الدبر لعموم قائلوا منه ما استطعتم وأصل عدم اشتراط أحدهما لا آخر فقط ما قيل أن الواجب هنا الایماء امدم تحقق الواجب من الستر هذا ( وأما المرأة ) ففي جامع المقاصد وكشف اللثام أنها ان لم تجد ما يستر السواتين أو أحدهما فالظاهر ستر القبل لمثل ما عرفت ولا أولوية لأحدهما لافي الركوع ولا السجود ( وأما الخنثى ) ففي المنهى والتحرير أنه يجب عليها ستر الفرجين احكاماً وان كان أحدهما زائداً وفي الذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد أنها اذا لم تجد الا سائر أحد القبلين سترت القضيب وقوى في الاخير ما نقل عن بعض العامة أنه ان كان عنده رجل ستر آلة النساء أو امرأة فالذكر ثم قال ولو اجتمعا فاشكال ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبدن المرأة كله عورة ويجب عليها

ستره في الصلوة الا الوجه والكفين وظهر القدمين ( متن )

ستره في الصلوة الا الوجه والكفين وظهر القدمين ( بدن المرأة البالغة الحرة عورة بلا خلاف بين كل من يحفظ عنه العلم كما في ( المنتهى ) وقد قيده فيه بالحرة لكن قضية قوله لقول النبي صلى الله عليه وآله المرأة عورة وقضية ما ذكره بعد ذلك عدم اختصاص ذلك بها ( وأما ) حال الصلوة فلا يجب على الحرة ستر الوجه فيه عورة لا يجب ستره ويصح أن يقال حينئذ انه ليس بعورة في الصلوة بمعنى أنه غير واجب ستره وعلى ذلك يحمل اجماع ( المعتبر والمختلف والتذكرة ) حيث قيل فيها عورة المرأة الحرة جميع بدنها الا الوجه باجماع علماء الاسلام فلا مخالفة لما في المنتهى ويفصح عن ذلك الاجماع الآخر في المنتهى قال ولا يجب ستر الوجه في الصلوة وهو قول كل من يحفظ عنه العلم وكذا اجماع الذكري قل فيها أجمع العلماء على عدم وجوب ستر وجهها الا أبا بكر بن هشام ( وفي التنقيح والروض ) الاجماع على ذلك هذا حال الوجه ( وأما الكفان ) ففي ( التذكرة والروض ) الاجماع على أنه لا يجب سترهما ( وفي الذكري ) اجماع العلماء الا احمد وداود ( وفي المعتبر والمنتهى ) أنه مذهب علمائنا ( وفي المختلف ) عندنا وأما القدمان فاستثنائهما من غير تخصيص لظهورهما هو المشهور كما في ( الذكري وجامع المقاصد والروض والمسالك والبحار ) وفي ( شرح الشيخ نجيب الدين ) أنه المشهور بين المتأخرين وهذا الاستثناء كذلك وقع في ( السرائر ونهاية الاحكام والارشاد والتذكرة والبصرة والتلخيص واللمعة والموجز الحاوي والتنقيح والمقتصر ومجمع البرهان والكفاية ) وغيرها وفي ( الذكري والدروس وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وروض الجنان والمسالك ) النص على ظاهرهما وباطنهما وأما التخصيص لظهورهما فهو مذهب الاكثر كما في ( المدارك ) وقد وقع ذلك في ( البسوط والمعتبر والتحرير والبيان والالفية ) ونقل عن ( الاصباح والجامع ) وفي ( الشرائع ) التردد في ذلك ( وفي النافع ) بعد التردد أن الأشبه الجواز وإليه يميل ( صاحب كشف الرموز وصاحب المذهب البارع ) وفي ( روض الجنان والروضة ) أن الاختصار على ظهورهما أحوط ( وفي كشف الرموز ) أن سترهما أحوط ( وفي الوسيلة ) يجب ستر جميع بدنهما الا موضع السجود وظاهره إرادة الجهة وحدها ( وفي جل علم الهدى ) على المرأة الحرة أن تغطي رأسها في الصلوة ( وعن الاقتصاد ) لا تكشف غير الوجه فقط وقد نسب هذا في المعتبر الى ( أبي علي ) ونسب اليه في ( المذهب البارع ) أن جسدها عورة دون رأسها الا أن يكون هناك ناظر غير محرم والذي نقله عنه ( المصنف ) وغيره أن العورة من الرجل والمرأة القبل والدبر فساوى بينهما ( وعن التقي ) أن أقل ما يجزئ الحرة البالغة درع سابغ الى القدمين وخمار وقد فهم منه جماعة منع كشف الكفين والقدمين ( وفي النهاية ) لا تصلح الا في ثوبين أحدهما تنقع به والاخر تلبسه وقد نسب اليها في ( المدارك ) موافقة ( البسوط ) وفي ( الفنية ) كما عن ( الجمل والعقود ) على الحائض من النساء ستر جميع البدن ( وعن الاشارة ) أنها تكشف بعض وجهها وأطراف يديها وقدميها ( وفي المدارك والبحار ) ليس في كلام الأئمة كثر تمرض لذكر الشعر ( قالت ) قد أوجب ستره ( الشهيدين في الذكري والدروس والروض والمقاصد العلية ) مع احتمال العدم في الروض ( والمحقق الثاني في جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) وفي ( الألفية ) أنه أولى وألوه مال أو قال به ( الأستاذ ) أدام الله تعالى حراسته في حاشيته

وتأمل فيه في ( الكفاية ) ولم يوجبه في ( المدارك ) وعن ( القاضي ) أنه نقل عن بعض أصحابنا عدم وجوب سترة ( وفي جمع البرهان ) عند الكلام على القدمين لولا الاجماع المدعى لا يمكن القول باستثناء الرأس وكل ما ظهر غالباً ( يان ) احتجوا على استثناء ما ذكر بصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليهما السلام قال والمرأة تصلي في الدرع والمقنعة اذا كان الدرع كثيفاً ( قال المحقق في المنتبه والمصنف في التذكرة ) وجه الدلالة أنه اجتزأ بالدرع وهو القميص والمقنعة وهي للرأس فدل على أن ما عدا ذلك مستحب ( وقال المصنف في المنتهى والشهيدان وأبو العباس والمحقق الثاني والصميري وصاحب المدارك ) وغيرهم أن القميص في الغالب لا يستر القدمين أو ظاهر القدمين على اختلاف الرأيين وزاد في ( المدارك ) أنه في الغالب لا يستر اليدين ولا العقين ( قلت ) قد يقال أن قصان نساء العرب سائرة للقدمين والعقين كما نشاهده الآن في الكثير منهن والأصل عدم التغير ( وفي التذكرة ) أن الدرع هو القميص السانح الذي يغطي ظهور قدميه ( قلت ) روي أن فاطمة عليها السلام كانت نجيماً ذراعاً وذبولها وأن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من جر ثوبه خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت أم سلمة كيف تصنع النساء بذبولهن قال يرخين شبراً قالت اذاً تنكشف أقدامهن قال فيرخين ذراعاً لا يزدن ( وفي صحيح ) ابن جعفر أنه سأل أخاه عن المرأة ليس لها الا ملحفة واحدة كيف تصلي قال تلتف فيها وتغطي رأسها وتصلي فان خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس وحصر ابن عباس مظهر منها في غير القدمين هذا كله مضافاً الى ما يأتي في وجهي تردد المحقق مع امكان أن يقال الاصل فيها الستر فانما يستثنى من أعضائها ما علم وان تمسكوا بالأصل كانت الرواية مما لا دلالة فيها على أنه انما يتم التمسك به ان لم تكن الصلوة اسماً للصحيحة ( وأما قول الصادق عليه السلام ) في صحيح زرارة حين سأله عن أدنى ما تصلي به درع وملحفة فليست دلالتها صريحة في عدم وجوب ستر القدمين بل قد يقال انها ظاهرة في ستر اليدين لان الملحفة هي الأزار لكن نقل في المنتهى اجماع المسلمين على عدم وجوب الأزار وأنه مستحب فلتحمل على الاستحباب مع لبس الخمار والا كانت دالة على عدم وجوب ستر الرأس والعنق والشعر فتأمل ( وفي المنتبه والمنتهى والتذكرة والمختلف ) وغيرها أن الحاجة ماسة الى اظهار الوجه والكفين غالباً للأخذ والاعطاء فليست من العورة وأن ابن عباس فسرها قوله تعالى ( الا مظهر منها ) وأنه يحرم سترها بالنقاب في الاحرام وأن ظهر القدمين كالكفين في الظهور غالباً ( وفي المنتهى ) أنهما أولى بالترخص من الوجه وتردد ( المحقق في الشرائع والنافع ) في ظهري القدمين من قلة الحاجة الى ظهورهما خصوصاً باطنهما واستتارهما غالباً بالقميص اذا كان سابقاً كما روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ( من جر ثوبه خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيمة ) الحديث المتقدم وسمعت ماروي عن فاطمة عليها الصلوة والسلام وعن ابن عباس رحمه الله تعالى وعن الكاظم عليه السلام ( والوجه الآخر ) للتردد الاصل وشيوع مشيبي حافيات ( حفاة خ ل ) في جميع الاعصار وأولو بينهما بالترخص من الوجه ( وحجة أبي جعفر بن حمزة ) أن الاصل فيهما الستر الا هالاً بد من كشفه وما هو الا الجبهة ( واحتج للكتاب ) بنجر ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالمرأة المسلمة الحرة أن تصلي وهي مكشوفة الرأس وحملها الشيخ علي حال الضرورة أو على الصغيرة ( فتأمل ) ويحتمل أن يراد أنه لا بأس بها أن تكون بين أيدينا مكشوفة الرأس ونحن نصلي أو وأنت تصلي ويحتمل التخلي عن الجلباب وان كان عليها خمار

ويجب على الحرمة ستر رأسها الا الصبية والأمة (متن)

(ورماها في المعبر) بضمف ابن بكير ومعارضة الاخبار الصحيحة المتفق على مضمونها وفي خبر آخر لابن بكير لا بأس أن تصلي المرأة المسلمة وليس على رأسها قناع فيحتمل مع أكثر مامر الأمة والستر بغير القناع مع ما حقه (وعن العيين والمحيط والمحكم والصحاح والنهاية الاثرية) أن القناع أكبر من المنة وإن أنكره الأزهرى (قلت) وقد يحتاج له بالأصل وقول أبي جعفر عليهما السلام في خبر زياد بن سوفة لا بأس أن يصلي أحدكم في الثوب الواحد وأزاره محلة أن دين محمد صلى الله عليه وآله حنيف (ويحتاج) لأبي المكارم بقول الكاظم عليه السلام في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج لا ينبغي للمرأة أن تصلي في درع وخمار وبما في قرب الاسناد للحسيني عنه أيضاً عليه السلام سأله أخوه هل يصلح لها أن تصلي في درع ومقنة قال لا يصلح لها الا في ملحفة الا أن لا تجدد بداً (ويحتاج) على وجوب ستر شعرها بخبر الفضيل عن أبي جعفر عليهما السلام قال صلت فاطمة صلوات الله عليها في درع وخمار ليس عليها أكثر مما وارت بها شعرها وأذنيها (وفي المدارك) انها ضعيفة غير دالة على الوجوب بل تدل على عدم وجوب ستر العنق (قلت) ويمكن الاستدلال على عدم ستر الشعر بأصل البراءة وأصل عدم الاشتراط وباطلاق الامر بالصلوة ولا دليل يقيد وفي الاستدلال بالأصل مامر غير مرة والخمار مما وارى به الشعر كما نشاهده الآن في أخرة العرب لأن الظاهر أن الخمار هو القناع وقول الكاظم عليه السلام لا يصلح لها الا في ملحفة مما يدل على وجوب ستر الشعر. فأمل (ثم) أن الشعر من الرأس فيندرج تحت الاجاعات المنقولة على وجوب ستره ويبقى الكلام فيما طال منه ونجاوز الرأس وكيف كان فالأحوط الستر وبأني الكلام في العنق انشاء الله تعالى وقد صرح جماعة أن المراد بالوجه وجه الوضوء وأن الكف من الزند وأن حد القدمين مفصل الساق (وفي الذكرى) وفي الصدغين ومالا يجب غسله من الوجه (نظر) من تعارض العرف اللغوي والشرعي (وفي جامع المقاصد) لا وجه لهذا التردد لأن الشرعي مقدم (قلت) يجب أولاً فهم كلام الشهيد لأنه لا يحمّل انهما متعارضان في الوجه ويحتمل أنهما متعارضان في الرأس ووجه ذلك في الوجه أن يقال أنه لغة ما يوجه به وشرعاً ما دارت عليه الاصبعان لكن ذلك إنما ثبت في الوجه المفصول في الوضوء خاصة وإن كان التعارض في الرأس يكون الوجه فيه أن ما خرج عن الوجه داخل فيه وهذا إن سلم فالخروج في الوضوء خاصة وصرح جماعة أنه يجب ستر شيء من الوجه والكفين والقدمين من باب المقدمة ويمكن حمل عبارة الإشارة على ذلك بأن يكون المراد ستر بعض الوجه من باب المقدمة وبأطراف اليدين الكفين وبأطراف القدمين ما خلا العقين (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويجب على الحرمة ستر رأسها) اجاعاً كما في (الخلاص وكشف اللثام) وهو المشهور كما في (المختلف) وتنطبق عليه الاجاعات الناطقة على أن بدن المرأة وجسدها كله عورة الآن يقال إن البدن والجسد لا يشمل الرأس كما قيل مثل ذلك في بحث الحجة وفيه (نظر ظاهر) وقد سمعت الكلام في خبر ابن بكير والكلام في الصدغين ومالا يجب غسله من الوجه كما سمعت الكلام في الشعر (وأما الاذنان) ففي (الذكرى والمقاصد العلية) أن الاقرب وجوب سترهما (وفي الالفة) أولى وقد يحتمل دخولهما في الوجه (وأما العنق) ففي (الذكرى) كما هو ظاهر (الذكرة) القطع بوجوب ستره وأنه لخارج عن الزينة ولا حاجة الى كشفه مضافاً الى أن الأصل الستر (قوله) قدس الله تعالى روحه (الا الصبية والأمة) فانه لا يجب عليهما ستر رأسيهما



باجماع علماء الاسلام الامن شذ كالحسن البصري كافي (المعتبر والمتنعي والذكري وكشف الالتباس وجامع المقاصد) وكذا (التذكرة) في الأمة (وفي الخلاف) الاجماع في الأمة ونسبة الوفاق الى أكثر الجمهور ماعدا البصري (وفي الروض) لاجماع فيها وقد صرح جمهور علمائنا أنه لا فرق في الأمة بين القننة (الخن خل) والمدبرة وام الولد والمكاتبنة المشروطة والمطلقة التي لم تؤد شيئاً (بل في الخلاف) لاجماع على أن ام الولد مثل الأمة وهو باطلاقه يشمل ام الولد مع حبوة ولدها واحتل في (المدارك) إلحاقها بالحرّة لصحيح ابن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الأمة تغطي رأسها فقال (لا ولا على ام الولد أن تغطي رأسها اذا لم يكن لها ولد) ومفهوم الشرط حجة (قال) ويمكن حمله على الاستحباب لأنّه يتوقف على وجود المعارض (قلت) قد سمعته ويحتمل أن يكون ذلك بعد موت المولى وان لم يتعرض له (ويستحب) للأمة ستر الرأس كما في (الوسيلة والغنية والنافع والمعتبر والمتنعي والتذكرة والتحرير) وفي (المراسم) أن الجمع بين الدروع والخمر للاماء والصبيات أفضل (وفي المدارك) الاظهر عدم الاستحباب وهو ظاهر (الذكري) وظاهر (جامع المقاصد) التردد (وفي البحار) أن ستره لها مكروه لأخبار كثيرة يأتي ذكرها (وفي المتنعي والتحرير) أنه لم يقف فيه علي ص (ونص الصدوق في العلال) على عدم الجواز (وفي الدروس) نسب استحباب كشفها الى الرواية ونقله (الشيخ نجيب الدين) عن بعض الاصحاب (قلت) قد يستفاد من عبارات باقي الأصحاب استحباب الستر حيث يقولون لا بأس أن تصلي مكشوفة ويمجوز ويسوغ ونحو ذلك (وظاهر الخلاف والمبسوط والمرائر والتبصرة والبيان) وصرح (كشف الالتباس والمدارك) أنه يجب عليها ستر غير الرأس حتى الوجه والكتفين والقدمين (وفي المعتبر والذكري وجامع المقاصد والمقاصد العلية) جواز كشفها لوجهها وكفئها وقدميها (بل في الذكري) أنه ليس من موضع التوقف لأنه من باب ما كان السكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به ولا نزاع في مثله ونسب في المتنعي الى علمائنا أنه لا يجوز للأمة كشف ماعدا الوجه والكتفين والقدمين والرأس قال وخالف الشافعي وقال ان حكمها حكم الرجل وفي التذكرة عبارة الأمة كالحرّة اجماعاً واحتمل في كشف اللثام أن يكون الشيخ أراد الرد على الشافعي المسوي بينها وبين الرجل هذا (وفي الذكري وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروض والروضة والمدارك والبحار) أن الرقة تتبع رأس الأمة في عدم الستر لكنه في الروض احتمل العدم (ولعلم) أن الاستثناء منقطع في عبارة الكتاب الا أن يجعل الوجوب بمعنى الشرط فيكون متصلاً (يان) قال الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحمن بن الحجاج حين سأله عن الجارية التي لم تدرك متى يجب عليها أن تقنع رأسها في الصلوة لا تغطي رأسها حتى تحرم عليها الصلوة (وقل الكاظم عليه السلام في صحيحة أيضاً ليس على الاماء أن يقنعن في الصلوة (وقال الباقر عليه السلام) في صحيح ابن مسلم ليس على الأمة قناع (وفي خبره) أيضاً ليس على الأمة قناع في الصلوة ولا على المدبرة قناع في الصلوة ولا على المكاتبنة اذا اشترط عليها قناع في الصلوة وهي مملوكة حتى تودي جميع مكاتبته ويجرى عليها مايجرى على المملوكة في الحدود كلها (قلت) ظاهر الخبر أن من اعتق بعضها كالحرّة كما ذكره الاصحاب والمكاتبنة المطلقة اذا لم تؤد شيئاً في حكم الأمة كما يظهر من سياق الخبر (وفي العلال) عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي ابن الحكم عن حماد اللحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الخادم تقنع رأسها في الصلوة قال أضر بها حتى تعرف الحرّة من المملوكة (وفي العلال) أيضاً عن أبيه عن علي بن سليمان عن محمد بن

فان اعتقت الأئمة في الأثناء وجب الستر فان افتقرت الى المنافي استأقت ( متن )

الحسين عن أحمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن حماد اللحام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الملوكة تقنع رأسها اذا صلت قال لا كان أبي اذا رأى الخادم تصلي وهي مقنعة ضربها لتعرف الحرمة من الملوكة ( وفي المحاسن ) عن أبيه عن حماد مثله ( وفي الذكرى ) من كتاب البرنطي باسناده الى حماد اللحام مثله وفيه تصلي بمقنعة ومنه نقلاً من كتاب علي بن اسماعيل الميثمي عن أبي خالد القماط قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأئمة أتقنع رأسها فقال ان شئت فقلت وان شئت لم تفعل سمعت أبي يقول كن يضربن فيقال لمن لا تشبهن بالحرائر ( قلت ) هذا أجودها سنداً ولعلها واردة مورد التقية لأن عمر كان يضرب الأئمة لذلك وفي الأخير اشارة لذلك وقد ضرب أئمة لآل أنس وقال لها لا تشبهي بالحرائر وان الضرب أذية لا يجوز أن يرتكب الا لفعل حرام أو ترك واجب وليس الستر حراماً اذاً لا قائل به سوى الصدوق وقد ورد النهي الشديد في ضرب المملوك والأمر بالمعروف عنه حتى أنهم امروا بالمعروف سبعين مرة وعن ضرب به في النسيان والزلة فاذا ظنك لو كان مراده الستر والمغاف والحياء مع أن ظاهر الروايات أن الضرب كان ممن دون أن يتقدم اليهن بالمنع ولا كان ممنصر اصرار كما صنع عمر بأمة آل أنس ومعرفة المملوكة من الحرمة في الصلوة ما الباعث عليها على أنها معروفة بلا شبهة وكل ذلك شواهد على التقية اللهم الا أن يكون هناك حكمة خفية ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( فان اعتقت الأئمة في الأثناء وجب الستر ) وانما الصلوة كما هو مذهب جمع من الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) وبه صرح ( الشيخ في المبسوط ) والمحقق في المعتبر والشرائع والمصنف في جملة من كتبه والشهيدان وأبو العباس والكركي والصيبري وصاحب المدارك ) وغيرهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ( وفي السرائر ) ان بلغت الصبية بغير الحيض وجب عليها ستر رأسها وتغطيته مع قدرتها على ذلك وكذلك حكم الأئمة اذا اعتقت في خلال الصلوة ( وفي كشف اللثام ) نسبة الحكم بيطلاق الصلوة الى ابن ادریس بناء على أن انكشاف العورة فيها كالحدث وفي الخلاف ) أنها اذا اعتقت فأنتم صلواتها لم تبطل صلواتها فقد أطلق وقواه في ( المدارك ) لأن الصلوة على ما افتتحت وفيه كما في حاشية المدارك أن هذا معارض بما تقرر من القاعدة المسئلة أن الضرورة تقدر بقدرها فعلى هذا لو أخلت بالستر مع الامكان بطلت صلواتها كما في ( البيان ) وان جهلت الحكم كما في ( كشف اللثام ) وان لم يمكنها الستر سقط باجماع علماء الأمصار كما في ( المنتهى ) وقد يظهر منه دعوى الاجماع على أنها اذا لم تعلم بالعنق حتى أنتمت صلواتها صحت حيث نسب الخلاف في ذلك لبعض الجمهور ( قلت ) هذا منه بناء على أن عدم العلم هنا داخل تحت الغفلة عن الانكشاف لأن تحت الغفلة عن الستر وقد علمت الفرق بين الأمرين ولعل تردده في التذكرة لذلك وبالصححة صرح في ( التحرير ونهاية الاحكام والبيان ) لامتناع تكليف الناقل . فأنمل . ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( فان افتقرت الى المنافي استأقت ) وفاقاً ( للشرائع والجامع ) على ما نقل عنه وقد سمعت عبارة ( الخلاف ) وقال في ( المبسوط ) وان كان الستر بالبعد منها وخافت فوات الصلوة أو احتاجت الى استدبار القبلة صلت كما هي وليس عليها شيء ولا تبطل صلواتها لأنه لا دليل على ذلك ومثلها عبارة ( المعتبر ) وقال في ( البيان ) يلوح من المبسوط الاتمام هنا وظاهر ( المنتهى ) أو صريحه أن الشيخ في المبسوط ممن يقول

والصبية تستأنف ولو قد الثوب ستر بغيره من ورق الشجر والطين وغيرها (متن)

بالاستئناف اذا اتسع الوقت وبالاتمرار ان لم يتسع كما هو خيرة جماعة كما يأتي وذلك لانه نقل أولاً عبارة المبسوط المذكورة لكنه أتى بالواو مكان أو في قوله أو احتاجت ثم نقل عبارة الخلاف ثم قال والأقرب عندي ما ذكره في المبسوط أما لو لم تخف فوت الصلاة ولم تتمكن من الستر الا بفعل كثير فعلى قوله في الخلاف تستمر على الصلوة لأنها دخلت دخولاً مشروعاً وعندي فيه (تردد) انتهى فليحفظ ذلك (وفي نهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وحاشية الميسر والروض والمسالك وفوائد القواعد) أنه يستأنف اذا اتسع الوقت ولو لركعة كما صرح به في كثير من هذه الكتب وان لم يتسع الوقت استمر ومعت مافي (المتنهي) من التردد كما في (جامع المقاصد) ولعله من اتقاء الشرط مع امكان تحصيله ومن تساوي المانع الشرعي والعقلي مع انعقاد الصلوة صحيحة مضافاً الى أصل البراءة وعموم (لا تبطلوا أعمالكم) وتردد في (فوائد الشرائع) في الاستمرار عند ضيق الوقت للشك في كون ضيق الوقت مستقلاً للستر (قوله) قدس الله تعالى روحه (والصبية تستأنف) وان أمكنها التستر والاتمام من غير فعل مناف اذا اتسع الوقت للستر وركعة كما في (المتنهي) ونهاية الأحكام والتحرير والمختلف والتذكرة والذكرى والبيان والدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسر وفوائد القواعد والروض والمسالك والمدارك) وغيرها ونقله المصنف في (المختلف) عن والده وقد تقدم تمام الكلام في آخر مباحث المواقيت في الصبي اذا بلغ في أثناء الصلوة بغير المفسد ونقل المشهور هناك (وقال الشيخ في المبسوط) والصبية التي لم تبلغ فلا يجب تغطية الرأس وحكمها حكم الأمة فان بلغت في حال الصلوة بالحيلض بطلت صلواتها وان باغت بغير ذلك فعلها ما على الأمة اذا اعتقت سواء (وقال) في الأمة ان أعنت في حال الصلوة وقدرت على ثوب تغطي رأسها وجب عليها أخذه وتغطية الرأس وان لم يتم لها ذلك الا بأن تمشي خطى قليلة من غير أن تستدبر القبلة كان مثل ذلك وان كان بالبعد منها الى آخر ما نقله من عبارته فقد جعلها كالأمة كما نص على ذلك في (السرائر والشرائع والمعتبر والمتنهي) وقضيتها أنها تكفي بالتستر والاتمام ان أمكنها من غير فعل مناف ولعل ذلك مبني على أن عبادة الصبي شرعية وقد ذكرنا ذلك عن جماعة في الصبي اذا بلغ في الأثناء وأن المحقق الثاني أنكر البناء على ذلك وذكرنا فيما اذا لم يتسع الوقت للركعة الخلاف في أنه هل يتم حينئذ وجوباً أو ندباً وقد صرح هنا باستحباب الاتمام لها مسترة بلامناف عند ضيق الوقت في (الموجز الحاوي وكشف الالتباس وكشف اللثام) وفي (الذكرى والروض) وغيرها أتمت مسترة ان أمكن (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو قد الثوب ستر بغيره من ورق الشجر والطين وغيرها) اختلف علماً في جواز الاستئثار بالورق والحشيش والطين اختياراً في موضع من (المبسوط) فان لم يجد ثوباً يستر العورة ووجد جلدًا طاهرًا وقرطاساً أو شيئاً يمكنه أن يستر به عورته وجب عليه ذلك فان وجد طيناً وجب أن يطين به عورته وفي موضع آخر منه وأما العريان فان قدر على ما يستر به عورته من خرق أو ورق أو طين يطلي به وجب عليه أن يستره ومثلها عبارة (السرائر) من دون تفاوت (وفي المتنهي والتحرير) الفاقد للساتر لو وجد جلدًا طاهرًا أو حشيشاً وجب وكذا الطين ونحوه مافي (نهاية الأحكام والارشاد) وظاهر هذه العبارات جواز الستر بذلك كله حتى الطين

اختياراً بقرينة ذكر الجلد والخرق وهو ظاهر ( النافع والمعتبر ) وصریح (جمع البرهان) ونسبه في (البحار) الى الأ كثر قال ذهب الأ كثر ومنهم الشيخ والفضلان والشيد في البيان الى أنه يخبر بين الثوب والورق والطين وليس شيء مقيداً بحال الضرورة (قلت) عبارة البيان هكذا ( وفاقداً الستر يستتر بما أمكن من ورق الشحر والحشيش والبادية والطين ) فان كانت هذه العبارة دالة على الجواز لاختياراً كانت عبارة الكتاب والوسيلة والتذكرة والشرائع وغيرها دالة على ذلك لأنها كذلك لكن المحقق الثاني وأبا العباس والشيد الثاني وسبطه وجماعة فهموا من عبارة الكتاب والشرائع عدم الجواز اختياراً كما هو الظاهر منها فتأمل . ( وفي كشف القام ) أن المنصف في نهاية الاحكام استشكل في اجزاء الطين اختياراً والموجود ما نقلناه وقد تقدم في أول الفصل أن في (المعتبر والمتنهي والتحرير والتذكرة) الاجماع على جواز الستر بالحشيش بل في المتنهي نفى الخلاف بين أهل العلم من دون تقييد بحال الضرورة بل ذكر القطن والكتان معه يدل على أن ذلك حال الاختيار وقد قلناه في عبارة (المتنهي) بتمامها ولعله لذلك اختبر في الذكرى والمهذب البارع والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد ) وغيرها جواز الستر بالحشيش والورق اختياراً وأنه لا يجوز في الطين الا عند فقد ذلك لكن في الموجز وكشفه أن الحشيش والورق انما يساويان الثوب اذا كانا مأموين التشقق وما اذا كانا غير مأموين التشقق فلا يجوز الستر بهما الا عند فقد الثوب وبقدمان حينئذ على الطين وغيره كما يأتي ( وفي الدروس وغاية المرام وحاشية الارشاد وحاشية الميسي وروض الحنان والمسالك والمدارك ) وغيرها لا يجوز الستر بالحشيش والورق الا عند تعذر الثوب ( وفي هذه ) ما عدا الأخير أنه اذا تعذر الحشيش فالطين ( وفي الأخير ) أنه اذا تعذر الحشيش انتقل الى الايمان وقواء صاحب البحار تمسكاً بما دل على الانتقال الى الايمان من غير ذكر الطين وفيه ما فيه كما يأتي واعتبر هؤلاء في الطين أن يكون سائراً للمسح واللون ( وفي الدروس ) أنه لو ستر اللون فقط وتعذر ستر الحجم أجزاء وفي الايمان هنا نظرو . ( وفي الموجز وكشفه ) أنه يومي حينئذ والمشهور كما في ( روض الحنان ) أنه لو وجد وحلاً أو ماء كدراً وجب النزول اليه وبذلك سرح في ( الدروس ) والموجز الحاوي وكشف الالتباس وغاية المرام ) من دون تقييد بما اذا لم ينضرب ولعله مراد كما قيد ( صرح خ ل ) بذلك في ( المتنهي والتحرير ونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى والبيان والمهذب البارع وجامع المقاصد ) وغيرها وفي ( المعتبر والمدارك ) أنه لا يجب ذلك للمشقة والضرب وفي ( المعتبر والتحرير والمتنهي والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد وروض الحنان ) أنه اذا وجد حفرة دخلها صلى قائماً أو ركع ويسجد ونسبه في ( جامع المقاصد ) الى جمع من الاصحاب ( وفي البيان ) صلى قائماً أو جالساً وركع ويسجد ان أمكن ( وفي الدروس ) وركع ويسجد عند المحقق وفي ( المبسوط ونهاية الأحكام والمهذب البارع ) أنه يصلي قائماً ولم يذكر الركوع والسجود ونسبه في الأخير الى المصنف وظاهر التذكرة والذكرى التوقف في الركوع والسجود هذا وفي (المهذب البارع والموجز الحاوي ) أن الحفرة مقدمة على الماء الكدر وهو مقدم على الطين ( وفي جامع المقاصد ) تقدم الحفرة على ولوج الوحل والماء الكدر اذا تعذر استيقاء الافعال فيها وأما مع الامكان فيتحمل التخيير أو تقديم الوحل أو تقديم الحفرة ( وفي الجعفرية وحاشية الارشاد والمسالك ) الماء الكدر على الحفرة ( وفي ارشاد الجعفرية ) انما يقدم الماء والوحل اذا تمكن من استيقاء الافعال فيها والا فالخفيه ( وفي الدروس ) لو وجد ماء كدراً ولا سائر غيره استتر به ولو لم يجد الا حفرة ولجأ ( وفي حاشية الميسي )

ولو فقد الجميع صلى قائماً مومياً مع أمن المطلع والا جالساً مومياً ( متن )

الطين مقدم على الماء الكدر ( وفي الروض ) الوحل مقدم على الماء الكدر وعلى الحفيرة والماء الكدر على الحفيرة الا اذا تمكن من السجود فيها ولم يتمكن منه في الماء فانها تقدم الحفيرة هذا ( وقال الشهدان ) وغيرها أن الفسطاط الضيق أولى بالجواز من الحفيرة ( وفي نهاية الاحكام والتذكرة ) أنه لا يكتفي في الستر أي اختبأراً لأنه ليس بلبس ﴿ بيان ﴾ الوارد من الاخبار في المقام ماروي في كتاب المسائل لملي ابن جعفر عن أخيه موسى عليها السلام قال سأله عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً وحضرت الصلوة كيف يصلي قال إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلوته بركوع وسجود وإن لم يصب شيئاً يستر عورته أوى وهو قائم ( قال في البحار ) هذا الخبر يدل على جواز ستر العورة بالحشيش والتقيد بالضرورة وعدم الثياب انما وقع في كلام السائل انتهى واستدل به في ( الذكري ) على التخيير بين الثوب والحشيش ( وفي روض الجنان ) أن التحقيق أن الخبر ظاهر في فاقد الثوب ولا يتم الاحتجاج به على التخيير وهو الذي فهمه ( صاحب المدارك ) وجاعة والحجة على جواز الاستتار بالطين مأم من أن ( التورة ستر ) وحصول مقصود الستر ( ورده ) امانع من الستر به مطلقاً كصاحب ( المدارك ) والمانع من مساواته للثوب كالشبه في ( الذكري ) بعدم فهمه من الساتر عند الاطلاق ويرد على الشهيد أن هذا يرد عليه في الحشيش فكيف يساوي بينه وبين الثوب ( ثم ) أن هذا مبني على وجود حديث يدل على اشتراط الساتر ولم يرد بل الدليل هو الاجماع وخبر بن جعفر والاجماع أمر معنوي لالفظي حق يقال ان اطلاقه ينصرف الى الثياب والخبر المذكور غاية ما يظهر منه أن المتعارف اطلاق الساتر على الثياب ولا يدل على اشتراطه على أنه انما وقع في كلام السائل ورواية أبي يحيى الواسطي التي هي العدة في تعيين المورتين في الرجل صريحة في أن الستر غير منحصر في الثوب حيث قال الدبر مستور بالالين الا أن يقال لا يظهر أنه ستر للصلوة أو عن الناظر الحرم ولكن لاشك في كفاية كلما يكون سترًا وحاجبا عن النظر فبطل الثاني وحينئذ فنقول في الطين ان أمكن التدارك كلما انتشر تداركه والا لم يسقط الوجوب قبله لوجوب الستر في كل جزء من أجزاء الصلوة ثم أن ستر اللون والحجم فلا كلام وأن ستر اللون فقط فكذلك بناء على ما مضى وخصوصاً عند الضرورة لكن ان لم يكف الا عند الضرورة احتمل أن يجب عليه ما على العاري من الالباء للركوع والسجود ( وأما الحفيرة ) فقد ورد فيها مرسل أبيوب بن نوح عن الصادق عليه السلام اذا وجد حفيرة دخلها ويسجد فيها ويركع وقد سمعت ما فهموه منه والظاهر أن المراد من الحفيرة الحفيرة الضيقة القريبة القرار بحيث توارى العورة اذا قام أو قعد فيها وسائر بدنه خارج وأما سائر بدنه فخارج وقد تكون ملتصقة به فعليه ولوجها والركوع والسجود في الخارج وهو فيها فيكون الجار متعلقاً بحال محذوفة وأما الحفرة التي تسمع سجوده فيها فهي كحجرة لا يجدي ولو حها ثم على ماسيأتى من وجوب قيام العاري اذا أمن اذا وجد حفرة ان جلس فيها استتر فالظاهر وجوبه وكذا ان وجد ثوباً أو حشيشاً أو نحوهما لا يمكنه الاستتار به الا جالساً لأن الظاهر أن الستر أهم من الركوع والسجود فضلاً عن القيام كذا قال في كشف الثام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو فقد الجميع صلى قائماً مومياً مع أمن المطلع والا جالساً مومياً ﴾ هذا هو المشهور كما في ( المختلف والذكري والتمحيص وكشف الالتباس ومجمع البرهان وروض الجنان والمدارك وكشف الثام ) ومذهب الاكثر

كما في كثير من هذه أيضاً (وجامع المقاصد والمفاتيح والبحار) ونسبه في (التذكرة) الى علمائنا (وفي الخلاف) يدل على وجوب الصلوة قائماً طريقة الاحتياط وأما اسقاط القيام حيث لا يأمن المطلق فاجماع الفرقة ولم يمرض فيه لذكر الأئمة في هذه المسئلة كما لم يتعرض له فيها في (المبسوط والنهاية والمراسم والوسيلة) بل في هذه جميعاً أن أمن صلى قائماً وإن لم يأمن صلى قاعداً نعم نمرض له في (النهاية والوسيلة) في المرأة المصلين جماعة كما يأتي (وهذا الحكم) المذكور في الكتاب بجميع قيوده الذي نقلنا عليها الشهرة وغيرها نقله في (المعتبر) عن (المقنعة والمبسوط والخلاف والنهاية) وفي (المنتقى) عن الشيخين (وفي السرائر) عنهما في جميع كتبهما والموجود في كتبهما خلاف ذلك كما سمعت ويأتي وهو خيرة (المحقق في الشرائع والنافع) وجميع من أخر عنه إذ لم أجد فيهم مخالفاً بل كل من تعرض له حكم به لكن المصنف في نهايته استشكل في الركوع والسجود للقائم ثم قرب الإياء والمحقق في (المعتبر) بعد أن استحسّن المشهور احتمل التخيير بين الصلوة قائماً مومياً أو جالساً كذلك لتعارض خبري زرارة وعلي بن جعفر وضعف خبر ابن مسكان واستحسنه صاحب المدارك (وفي الفقيه والمقنعة والتهذيب وجل السيد) أنه يصلي من جلوس مطلقاً ويومي للركوع والسجود وهو المنقول عن (المقنعة ومصباح السيد) هذا ما وجدناه في (المقنعة والتهذيب) وسمعت ما وجدناه في (الخلاف والنهاية والمبسوط) وقد سمعت مافي (السرائر والمعتبر والمنتقى) من النقل عن هذه الكتب خلاف ذلك وأوجب في السرائر في بحث لباس المصلي القيام والإياء مطلقاً أم لم يأمنه وفي باب صلوة العريان نفي عنه البأس (ثم) أنه نقل الاجماع على أن المرأة اذا صلوا جماعة يصلون من جلوس وهذا منافي لما أطلقه في باب لباس المصلي (ثم) نقل عن السيد والمفيد وغيرهما أنهم يذهبون الى أن صلوة الجماعة المرأة من جلوس بالإياء كما يأتي نقله (ثم قل) ان قولهم بالإياء هو الصحيح والاجماع منعقد عليه ولا خلاف في أن العاري يومي في جميع حالاته وأن قول الشيخ أن الامام يومي فقط والمؤمنين يركعون ويسجدون جلوساً مخالف للاجماع (قلت) ان كان موافقاً للمفيد والسيد في خصوص الإياء في الجماعة لافي الجلوس كما هو الظاهر منه كان مخالفاً لما نقله من الاجماع على أن المرأة اذا صلوا جماعة يجلسون وان كان موافقاً لهما في الجلوس أيضاً كان مخالفاً لما ذهب اليه في لباس المصلي كما سمعت (وان قلت) لعله يريد أن للجماعة حكماً غير حكم المنفرد فان كانت هناك جماعة صلوا من جلوس وان كان العاري منفرداً صلى من قيام (قلت) قد قال في أثناء هذا البحث مانصه ولا أرى لصلوة المكتسي القائم خالف العاري القائم بأساً وقال في بحث الجماعة الامام العاري يقف معهم في الصف غير بارز كبروز غير العريان الا أنه لا بد من تقديمه بقليل انتهى وانما أطلنا الكلام في بيان اضطراب كلامه لأنه في المقام تكلم على الشيخ وقال ان كلامه في (الخلاف) مختلف وانه لخال عن الاختلاف كما يظهر ذلك لمن نظره بعين الانصاف (قال في الخلاف) ان أمن العاري المطلق صلى قائماً أو ان لم يأمن صلى جالساً (وقال) في باب الجماعة يجوز للقاعد أن يأتهم بالمومي بالزمن والمكتسي أن يأتهم بالعريان (قال في السرائر) ان أراد بالاجماع الجالس فهذا لا يجوز للاجماع على أنه لا يأتهم قائم بقاعد وان أراد القائم خالف مذهبه لأن المطلق موجود (قلت) مراده يجوز للقاعد المكتسي أن يأتهم بالعريان رد بذلك على أبي حنيفة وأصحابه حيث منعوا من إتيان المكتسي بالعريان مطلقاً ثم أن الشيخ قبل هذه الكلمة بلا فاصلة قل الاجماع على عدم جواز إتيان القائم بالقاعد هذا (وفي

( الفتنه ) أن العرب إن اذا كان بحيث لا يراه أحد صلى قائماً وركع وسجد والاصل جالساً مومياً وادعي على ذلك كله الاجماع ولعله انما جوز له الركوع والسجود حال القيام دون الجلوس للأمن من المطلع في الأول دون الثاني ولعل من لم يصرح بالاياء في ما نحن فيه أعنى مسئلة المفرد يجوز الركوع والسجود في القيام والجلوس فتكون الاقوال في المسئلة (خمسة) وإلا فأربعة (ومن) لم يصرح بالاياء في هذه المسئلة ( الشيخ في المبسوط والنهاية والخلاف والطوسي في لوسيلة والديلمي في المراسم ) كما عرفت لكن ( الشيخ والطوسي ) أوجباه على الامام خاصة في مسئلة الجماعة كما يأتي وأما الباقر فناصره عليه على اختلاف مذاهبهم ( فالصديق والمفيد والسيد ) حال الجلوس ( وأبو المكارم ) حال الجلوس أيضاً ( والعجلي ) حال القيام ( وأما المشهور ) فحال القيام والقعود وقد سمعت ما نقل عليه من من الشهرة وغيرها وقد نسب أيضاً بخصوصه الى الاصحاب في ( الذكرى وارشاد الجعفرية والمدارك ) ونص كثير منهم على أنه بالرأس كما في خبر زرارة ( وفي الذكرى والمدارك ) أن تعذر بالمبشرين كما هو نص الفاضلين في المربض ( وفي الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وإرشاد الجعفرية ) أنه ينبغي في الاياء بحيث يبلغ الى حد لو زاد عليه مدت عورته ونسب جعل السجود أخفض في الذكرى الى الأصحاب ( قلت ) قد ذكره من القدماء ( الصدوق والمفيد والسيد ) وذكره المصنف في تذكرة ونهاية الاحكام واحتمل في الذكرى أيضاً أنه يجب في الاياء للسجود وضع اليدين والركبتين وأبهماي الرجلين على الكيفية المعتبرة وقواء ( في جامع المقاصد ) واختاره ( الميسي في حاشيته والشهيد الثاني في الروض والمسالك ) وفي ( كشف اللثام ) الأقرب وضع اليدين أو أحدهما على الارض في ايماء السجود دون أطراف أصابع الرجلين ان كان يؤدي الى انكشاف العورة ( وفي المدارك ) أن ذلك كله تقييد للنص من غير دليل ( قلت ) في آخر رواية زرارة المروية في الفقيه أنه يكون السجود أخفض وكذا خبر أبي البخري المروي في قرب الاسناد وقد سمعت نسبته الى الاصحاب فهذا دليل واضح ويستفاد من ذلك أن يكتفي بمجرد الاياء بالرأس لأنه اذا كان الواجب كون السجود أخفض لا يتأتى اتباع غير الرأس له من الاعضاء الى حد لو زاد عليه لبدت العورة كما هو ظاهر لأنه لو فعل ذلك في الركوع وأراد أن يزيد عليه في السجود انكشفت العورة وفي الذكرى وارشاد الجعفرية والمدارك أن المستفاد من الاخبار وكلام الاصحاب أن الاياء في حالي القيام والجلوس على وجه واحد فيجعلهما من قيام مع القيام ومن جلوس مع الجلوس ( وفي جامع المقاصد والروض ونسبة ذلك الى أكثر الاصحاب ) ( وقال في الذكرى ) وكان شيخنا عميد الدين نظر الله تعالى وجهه يقوي جلوس القائم ليومي للسجود ليكون أقرب الى هيئة الساجد ليدخل تحت ( فأتوا منه ما استطنتم ) ثم قال ويشكل بأنه تقييد للنص ومستلزم للعرض لكشف العورة في القيام والقعود فان الركوع والسجود انما سقط لذلك فليست الجلوس الذي هو ذريعة الى السجود ولا أنه يلزم القول بقيام المصلي بالسليومي للركوع لمثل ما ذكره ولا أعلم قالاً به فالتسك بالاطلاق أولى انتهى ( قلت ) هذا الذي نقله عن شيخه المقدس ذهب اليه ( أبو العباس ) وقال في ( جامع المقاصد ) لوصح احتجاجه لكان تقييداً بدليل ( وفي كشف اللثام ) أنه لا يجب بل عليه من غير علم بسقوطه على أن الأخفض يحتمله وكذا خبر زرارة والفرق بين القعود من قيام وعكسه ظاهر فان القعود أستر ولذا وجب اذا لم يأمن ( وفي الذكرى ) أن الأصحاب لم يترضوا لذكر وجوب رفع شيء الى الجهة اذا أوى للسجود ( ثم قال ) إن النص والفتوى اتفاقاً على الرفع للمريض فها أولى واحتمل في المدارك



( قال في الذكرى ) فان قلنا به وأمكن تقريب مرتفع اليه وجب وسجد عليه وان لم يمكن وكان هناك من يقرب اليه شيئاً فل وان نعذر الا بيده سقط السجود عليها وقرب المسجد بها لأن الجبهة أشرف أعضاء السجود هذا ( وتستحب ) الجماعة للمرأة اجماً كما ( في المنتهى والمخالف والتذكرة والذكرى ) وظاهر مواضع آخر من التذكرة ( وفي المقنع ) اذا كانوا جماعة صلوا وحدانا انتهى ( واختلفوا ) في كيفية الصلوة ( ففي النهاية والوسيلة والمعتبر والمنتهى والدروس ) أنهم يجلسون وينتقدمهم أمامهم بركبتيه فيومي بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم وظاهر المعتبر القول بذلك حيث قال الرواية حسنة لا يلتفت الى من يدعي الاجماع على خلافها وقد عني بذلك العجلي واستجوده صاحب المدارك ونقل ذلك عن ( الجامع والاصباح ) وفي ( جل السيد ونهاية الأحكام والبيان والمدارك ) أنهم يجلسون وهو المنقول عن ( مصباح السيد ) وخيرة الكتاب في بحث الجماعة ( وفي المدارك والمصاييح والرياض ) أن مقتضى النص وفتوى الأكثر تعيين الجلوس عليهم سواء أمنوا المطلع أم لا ( وفي الذخيرة ) أنه المشهور قالوا وقبل بوجوب القيام عليهم مع أمن المطلع ( وفي المدارك والذخيرة ) أن الأكثر اختاروا هذا وادعى ابن ادريس عليه الاجماع انتهى فلا تغفل وقد نسب جماعة الى ( العجلي ) أنهم يومون جميعاً وهم جالسون وقد سمعت كلامه برمته وقد نقله غير واحد عن ( المفيد ) والموجود في المقنعة فان صارت المرأة جماعة كان امامها في وسطها غير بارز عنها بالتقدم عليها ولم يذكر فيها ايذاء الامام ولا المأمومين ومثلها عبارة ( المراسم والفنية ) الا أن في الفنية يتقدم بركبتيه ثم تقلل الاجماع على ذلك وفي موضع من ( النهاية ) يقف معهم في الصف وفي موضع آخر يجلسون ويجلس ويبرز بركبتيه ( وفي المعتبر ) في بحث الجماعة نسب ذلك الى الثلاثة واتباعهم وأهل العلم ( وفي المنتهى ) في البحث المذكور نسبة الى أهل العلم أيضاً وأهل من نسب الحكم بالايماء على الجميع للمقنعة فهم من ذكره له فيها في العاري المنفرد ( فتأمل ) لكن على هذا ينبغي نسبته الى الفنية أيضاً لأنه ذكر أن العاري اذا لم يأمن المطلع يجلس ويومي ( وأما المراسم ) فلم يذكر فيها الايماء أصلاً هذا وقد سمعت ما في الخلاف من اتهام المكتبي بالعاري ( وفي المختلف والتحرير والتذكرة ) ذكر مذهب ( المفيد والشيخ ) من دون ترجيح لأحدهما ويأتي ما في الذكرى ولم يتعرض في الروض للكيفية أصلاً وإنما قال يستفاد من جواز صلواتهم جماعة عدم وجوب تحري العاري موضعاً يأمن فيه المطلع أو أن حكم الجماعة خارج للدليل ( وفي المنتهى ) بمد أن رجح مذهب الشيخ ( قال لا يقال ) انه قد ثبت أن العاري مع وجود غيره يصلي بالايماء ( لأننا نقول ) انه ثبت ذلك فيما اذا خاف من المطلع وهو مفقود هنا اذ كل واحد منهم مع سمع صاحبه لا يمكنه أن ينظر الى عزله حالتي الركوع والسجود ( وفي الذكرى ) أن الظاهر اختصاص الحكم بأمنهم المطلع والا فالاياء لاغير وإطلاع بعضهم على بعض غير ضار لأنهم في حيز التستر باعتبار التضام واستواء الصف ( قال ) ولكن يشكل بأن المطلع هنا ان صدق وجب الايماء والا وجب القيام ( قال ) ويجاب بأن التلاصق في الجلوس اسقط اعتبار الاطلاع بخلاف القيام فكان المطلع موجوداً حالة القيام وغير مقتدر به حالة الجلوس هذا ولا يجب على العاري تأخير الصلوة الى آخر وقتها ذهب اليه الشيخ وأكثر علمائنا كما في المنتهى وهو مذهب الشيخ والاتباع كما في كشف الالتباس وخاف السيد وسلازل وفصل المحقق بين رجاء التستر وعدمه وأستحسنه صاحب التنقيح ( بيان ) الأخبار الواردة

في المقام مافي نوادر الراوندي باسناده عن موسى بن جعفر عن آباه عليه السلام قل قال علي عليه السلام في العاري ان رآه الناس صلى قاعداً وان لم يره الناس صلى قائماً ( وفي المحاسن ) عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن عبد الله بن مسكان عن أبي جعفر عليها السلام في رجل عريان ليس معه ثوب قال اذا كان لا يراه أحد فليصل قائماً ورواية ابن مسكان عن الباقر عليه السلام لا تخلعن غرابة قللمها مرسله وقد رواها الشيخ عن ابن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن ابن مسكان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فندركه الصلوة قال يصلي عرياناً قائماً ان لم يره أحد فان رآه أحد صلى جالساً وهذا مرسل لكنه ارسال ابن مسكان مع الشهرة المستفيضة وموافقة الاحتياط فيكون هو وخبر الراوندي حاكين على الأخير ( وفي كتاب المسائل ) في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام ان لم يصب شيئاً يستتر به عورته أومى وهو قائم ( وقال الصادق عليه السلام ) في صحيح ابن سنان وان كان معه سيف وليس معه ثوب فليقلد السيف ويصلي قائماً وهذا حديث صحيح ( وقال عليه السلام ) في حسن زراره يصلي إيماءً وان كان امرأة جعلت يدها على فرجها وان كان رجلاً وضع يده على سوائته ثم يجلسان فيوميان إيماءً ولا يسجدان ولا يركعان وتكون صلاتهما إيماءً بروئسهما ( وفي خبر أبي البختري ) المرء في قرب الاسناد للحميري صلى عرياناً جالساً يومئ إيماءً ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ( ونحوه خبر الحلبي ومضمّر سماعة وهذه حجة ( الصدوق والسيد والمفيد ) وحسن زراره المتقدم يمكن أن يستدل به للسيد عميد الدين فلا يكون دليلاً للصدوق ( وفي قرب الاسناد ) عن السندي بن محمد عن أبي البختري عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليها السلام قال من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلي حتى يخاف ذهاب الوقت فان لم يجد صلى عرياناً جالساً يومئ إيماءً ويجعل سجوده أخفض من ركوعه فان كانوا جماعة تباعدوا في المجالس ثم صلوا كذلك فرادى وأمله محمول على التقية بقرينة الراوي والا فالصلوة جماعة تجمع على استحبابها ( وقال الصادق عليه السلام ) في خبر اسحاق يتقدمهم امامهم فيجلس ويجلسون خلفه ( فيومي بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم وهذه حجة الشيخ ( وقال في الذكرى ) أنه يلزم من العمل بها أحد أمرين أما اختصاص المأمومين بعدم الإيماء مع الأمن أو عمومهم لكل عار آمن ولا سبيل الى الثاني والاول بعيد وقل في نهاية الأحكام أنها متأولة وتأولها في كشف اللثام بأن المراد ركوعهم وسجودهم على الوجه الذي لهم وهو الإيماء ( قلت هذا ) الرواية موافقة للأصل من وجوب الركوع والسجود وابن جبلة موثق وكذا اسحق ان لم يكن ابن عمار بن حيان الثقة بل الظاهر أنه هو ولا معارض لها صريحاً إلا اجماع السرائر ( فتأمل ) وقد نص جماعة في صلوة المرأة جماعة أنه يستحب أن يكون الامام في وسطهم منهم ( المحقق والمصنف ) في الكتاب فيما يأتي وفي جملة من كتبه ( والشهيد ) في النقلة والذكرى والبيان ( والمحقق الثاني ) في الجمعرية ( وشارحها وصاحب الهلالية والشهيد الثاني ) في الروض والفوائد المالية وغيرهم ويظهر من ( الجمل والمقود والمبسوط والنهاية ) في موضع منها ( والمراسم والوسيلة والمعتبر ونهاية الأحكام والمنتهى ) وجوب ذلك ( وفي المعتبر ) نسبته الى الثالثة وأتباعهم وأهل العلم ( وكذا المنتهى ) الا أن يقال كلامهم هذا قد اشتمل أيضاً على التقدم بركبته ومن المعلوم أنه ليس على سبيل الوجوب ولهذا فهم منهم جماعة استحباب الأمرين أعني التوسط

ولو ستر العورتين وفقد الثوب استحب أن يجمل على عاتقه شيئاً ولو خيطاً وليس الستر شرطاً في صلوة الجنابة ولو كان الثوب واسع الجيب تنكشف عورته عند الركوع بطلت حينئذ لا قبله ونظير الفائدة في المأموم ( متن )

والبروز بالركبتين لكن بعض العبارات كعبارة المراسم يقعد الامام في وسطهم غير بارزو ينبغي ملاحظة كلامهم في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو ستر العورتين وفقد الثوب استحب أن يجمل على عاتقه شيئاً ولو خيطاً ﴾ ولا يجب ذلك اجماعاً والمخالف أحد ويكفي في الاستحباب عندنا وفي الوجوب عند المخالف وضع شيء على أحدهما كما في ( المنتهى ) والظاهر من ( المراسم والسرائر والتذكرة ونهاية الاحكام ) وغيرها أن ذلك إنما يسوغ عند الضرورة وقد نذبه لذلك ( صاحب المدارك ) فقال إنما يصح ذلك مع الضرورة كما هو المستفاد من الأخبار وما اشتهر في زماننا من إلقائه مطلقاً لا يبعد أن يكون نشرها انتهى لكن قد تشعر جملة من عبارتهم أن ذلك مختص بما إذا ستر العورة ( وفي البيان ) يستحب ولو خيطاً ستر عورته أم لا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وليس الستر شرطاً في صلوة الجنابة ﴾ كما في ( التذكرة ونهاية الاحكام والمدارك ) وغيرها بل في الاول الاقتصار على نسبة الخلاف الى الشافعي فقط ( وفي كشف اللثام ) الاستناد في ذلك الى الاصل السالم عن المعارض والى أن المتبادر من الصلوة في الأخبار والفتاوى غير صلوة الجنابة سواء قلنا بكونها صلوة حقيقة أو لا وعلى الاول سواء قلنا بالاشتراك معني أو انفكاً وإذا قطع الاصحاب بأن العرا يصلون هذه الصلوة قياماً واختار الاشتراط الشهيد في ( الذكري وحواشيه ) واستجوده في ( فوائد القواعد ) وقواه في ( جامع المقاصد ) هنا وفي بحث الجنائز ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان الثوب واسع الجيب تنكشف عورته عند الركوع بطلت ﴾ صلواته ﴿ حينئذ لا قبله ونظير الفائدة في المأموم ﴾ كما ( في نهاية الاحكام والذكري والبيان وجامع المقاصد ) وأبطلها بعض العامة من أول الامر ( وفي نهاية الاحكام والذكري ) لو كان شعر رأسه أو لحته يمنع من الانكشاف عند الركوع فالأقرب الجواز مع احتمال المنع فيها كما هو خيرة ( جامع المقاصد ) لان الساتر يجب مغابته المستتر ( قلت ) قد مر ما في رواية أبي يحيى الواسطي ثم أنه في ( الذكرى ) قال لو كان في اثوب مزق ( خرق خ ل ) فستره يسهل لم يصح وهذا ينافي مختاره هنا ( وفي نهاية الاحكام ) احتمال الصحة وعدمها في هذا المثال من دون ترجيح لأحدهما مع أنه هنا قرب الجواز الا أن يفرق بين الشعر واليد ( وفي المتبر والمتنعي والتحريم ) أنه اذا لم ينكشف الا لنفسه فلا بأس به ( وفي الذكرى وجامع المقاصد ) أن الأقرب البطلان اذا قدر رؤية الغير له اذا حاذى الموضع يعني اذا نظر الغير من حيث ينظر نفسه وان كان حين ينظر نفسه مانعاً من نظر الغير وأطلق في ( الخلاف والمبسوط ) جواز الصلوة للرجل في قميص واحد وأزواره محمولة وتقل عليه الاجماع ( في الخلاف ) وقال ( في المبسوط ) لافرق في ذلك بين واسع الجيب وضيقه كان تحته مئزار أو لم يكن غلبت الرقبة كان المصلي أو لم يكن ( وفي التذكرة ) يجوز في ثوب واسع الجيب اذا لم تبد منه العورة حالة الركوع وغيره لحصول الستر وان لم يزره على نفسه انتهى ( وليعلم ) أنه ان كان حين نوى الصلوة متذكراً لهذا الانكشاف عازماً على عدم التدارك كان متذكراً لبطلان الصلوة فهو لم ينو الصلوة حقيقة وان كان متذكراً له لكنه عازم على التدارك وتدارك لم تبطل وان لم يتدارك بطلت في ذلك

## لاتجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك (متن)

الوقت وعلى ذلك نزل عبارة (الكتاب) وتظهر الفائدة في صلوة المأموم فانها تصح اذا نوى الانفراد حينئذ كما أشار اليه المصنف ﴿ بيان ﴾ يحمل خبر غياث وصحيح محمد على ما اذا انكشفت العورة أو على الكراهية كما ورد أن حل الازار من عمل قوم لوط أو نحو ذلك كالاحتياط تحرزاً من التعرض لكشف العورة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لاتجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك ﴾ هذا مذهب كبار الاصحاب كما (في جامع المقاصد وارشاد الجعفرية) والمشهور كما في (الروض والمسالك والمقاصد العلية والروضة البهية) والأشهر كما في (البيان) ومذهب الأكثر كما في (الغريه) وأكثر القدماء كما في (المفاتيح) ومذهب الشيخين في (المقنعة والنهاية) كما في (المعتبر والتحرير والتذكرة والمدارك والبحار) وغيرها بل في (المدارك) وغيرها نسبتها الى القاضي والديلمي وسيجيء عن (كشف اللثام) أنه لا يظهر ذلك من الشيخين والقاضي والديلمي وابن سعيد ويأتي نقل عباراتهم والتحريم خيرة (الشرائع والنافع والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والبصرة واللمعة والالغية) وهو ظاهر (السرائر) وقد يظهر ذلك من (البيان) وفي (المقنعة والجامع) على ما نقل عنه (والنهاية والمهذب) على ما نقل عنه (والمراسم) لاتجوز في الشمشك والنمل السندي لكن في الاخير الا في الصلوة على الموتى (قال في كشف اللثام) ولا يظهر من هذه الا النهي عن الصلوة فيها بخصوصها فقد لا يكون لسترها ظهر القدم بل لورود خبر بهما كما في الوسيلة أولاً أنه لا يمكن معهما الاعتماد على الرجلين في القيام أو على أصابعها أو أيها ميمها على الارض عند السجود انتهى وقد سمعت مافهمه أكثر الاصحاب من هذه العبارات وقد نقل في كشف اللثام أن العجلى أيضاً فهم منهم مافهمه الأكثر لكني لم أجده نص على ذلك في السرائر في نسختين عندي (وفي المنتهى والتحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية والغرية وارشاد الجعفرية وحاشية الفاضل الميمى والروض والمقاصد العلية والمسالك والمدارك والمفاتيح) كراهية الصلوة في ذلك أي كل ما يستر ظهر القدم ونسبه الى أكثر المتأخرين في (المدارك والكفاية وفي (البحار) أنه أشهر وهو الظاهر من (المبسوط والوسيلة والمنتخب) وان لم يعمموا الحكم في كل ما يستر ظهر القدم بل خصوها بالشمشك والنمل السندي (وفي مجمع البرهان والبحار والكفاية) عدم التحريم من دون نص على الكراهية (وفي الروضة) أن الجواز قوي متين ولم يرجح شيئاً في (كشف الالتباس) ولم يتعرض للحكم من أصله في (الدروس) وفي (الذكري) لا يصلي في نعل ساتر ظهر القدم ليس له ساق كالشمشك والنمل السندي وأسنده في (المعتبر) الى الشيخين استناداً الى فعل النبي صلى الله عليه وآله وعمل الصحابة والتابعين والأئمة الصالحين صلى الله عليهم أجمعين والمعتمد ضعيف فانه شهادة على النبي غير المحصور ومن الذي أحاط علماً بأنهم لا يصلون فيما هو كذلك انتهى ما في الذكري ويأتي ما فيه (وليعلم) أن ظاهر الأكثر أن محل النزاع يختص بما يستر ظهر القدم كله (وفي البحار) لا يبعد شموله لما يستر أكثر ظهر القدم (وفي حاشية الارشاد) أن النزاع شامل لما يستره كلاً أو بعضاً ﴿ بيان ﴾ قد يستدل للقدماء بما رواه في (الوسيلة) حيث قال وروي أن الصلوة محصورة في النمل السندية والشهرة نجبر قصور مثنها ودلائها ويخبر سيف بن عميرة لا يصلي (لا تصل خ ل) على جنازة بهذا مع أن صلواتها أوسع من غيرها وبما ذكره (الحق والمصنف)

وتجوز فيما له ساق كالخف وتستحب في العربية وتكره الصلوة في الثياب السود عدا العمامة والخف (متن)

في التذكرة من فعل النبي صلى الله عليه وآله والصحابة والتابعين والمراد بذلك الإشارة الى قوله صلى الله عليه وآله (صلوا كما رأيتموني أصلي) ولم ينقل أنه صلى فيه كذا في (المختلف) في توجيه هذا الدليل (ثم أجاب) بأن المراد المتابعة في الأفعال والأذكار لا في الجميع اذ لا بد من مفارقة بين المثليين والا اتحدا يعني لا في التروك والا لم تجز الصلوة الا في عين ما صلى فيه صلى الله عليه وآله من اللباس والمكان والزمان لأنه عليه السلام تارك للصلوة في غيرها وزاد في (كشف اللثام) وان قال لا بد من المتابعة في ترك نوع ما تركه لزم أن لا تجوز الصلوة الا في الأنواع التي صلى فيها فلم تجز في غيرها ولا يقول به الخصم (ثم قال) وله أن يقول لا بد من المائلة في كيفية السر لا كيفيات الألبسة في أنفسها ولا في أنواعها (نعم) يتوجه أن يقال أن المتبادر التماثل في أجزاء الصلوة وكيفياتها لا كيفيات شروطها ثم ذكر ما في (الذكرى) وقال فيه ان الخصم يقول انه يجب أن يصلي كما رواه صلى الله عليه وآله يصلي فلا يجوز أن يصلي الا فيما روي يصلي فيه أو رأى غيره فاقده عليه وبالجملة يكفي في المنع عنده عدم العلم بصلواتهم فيه ثم نقل ما قاله في (جامع المقاصد) من أنه لو علم ذلك يعني أنهم لم يكونوا يصلون فيه لم يكن دليلاً على عدم الجواز لا مكان كونه غير معتاد لهم بل الظاهر هو ذلك فانه ليس لباس العرب وأهل الحجاز ولو علم أنهم كانوا يلبسونه ثم ينزعونه في وقت الصلوة لم يكن أيضاً دليلاً على تحريم الصلوة فيه لأن نزعهم له أعم من كونه على وجه التحريم والاستحباب انتهى ما في جامع المقاصد ومثله ما في (الروض) وغيره (وقال في كشف اللثام) دفع هذا عند الخصم يظهر مما عرفت انتهى (وفي احتجاج الطبرسي) أن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي كتب الى صاحب الزمان عليه وعلى آباءه أفضل الصلوة والسلام يسأله هل يجوز للرجل أن يصلي وفي رجله بطيطة لا يغطي الكمين أم لا يجوز فوقع عليه السلام جائز والبطيطة كما في (القاموس) رأس الخف بلا ساق وهذا يدل على الجواز فالكرهية عند من قال به للخروج من خلاف المانعين كما صرح بذلك جماعة منهم هذا (والشمك) بضم الأول وكسر الثاني كما نص على ذلك جماعة من الفقهاء وبذلك ضبطه في (مجمع البحرين) وقال فيه قيل أنه المشاية البغدادية وليس فيه نص من أهل اللغة (وفي كشف اللثام) أنه بضم الألفين وهو كما في (المعرب) المهمل الصندلة كالشمك والشمك انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتجوز ﴾ الصلوة ﴿ فيما له ساق كالخف ﴾ اجماعاً كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف اللثام) وفي (المقاصد العلية والبحار) لا خلاف فيه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ونستحب في العربية ﴾ اجماعاً كما في (جامع المقاصد) وهو فتوى علمائنا كما في (المعتبر والمنتقى والذكرى وروض الجنان) وفي (المقاصد العلية) لا خلاف فيه وفي (البحار) نسبته الى الأصحاب ومقتضى الروايات كما في (المدارك والبحار) استحبابها في العمل مطلقاً وقيل الوجه في حملها على العربية أنها هي المتعارف في ذلك الزمان وفي الكتابين المذكورين لعل الاطلاق أولى (وفي البيان) يمكن استحباب ذلك للمرأة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتكره الصلوة في الثياب السود عدا العمامة والخف ﴾ كما هو مذهب الأصحاب كما في (المعتبر) وعند علمائنا كما في (المنتهى) ونسبه في (الروض) الى أكثر

وفي الرقيق فإن حكي لم يجز ( متن )

الاصحاب ( وفي الخلاف ) الاجماع على الكراهة في الثياب السود وظاهره أن استثناء العمامة والخلف والكساء داخل تحت الاجماع ( وفي كشف اللثام ) لم يذكر الأصحاب الكساء إلا ابن سعيد وهذا يشير الى دعوى الاجماع أيضاً ولعله يريد بالأصحاب القدماء والا فقد استثنى أيضاً في ( الخلاف والبيان واللمعة والموجز الحاوي وكشف اللباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك ومجمع البرهان والكفاية والمفاتيح ) وقد سمعت ما في ( الخلاف ) وفي ( المقنعة والمراسم والوسيلة والدروس ) الاقتصار على العمامة وكأن ذلك منهم لظهور ان الخلف ليس من الثياب بل قد نص في ( المقنعة ) أن العمامة ليست من الثياب في شيء ( قلت ) وقد ذكر ذلك جماعة من الأصحاب في ذكر الحبوطة ( وفي الذكرى ) نسبة الاقتصار على السواد الى كثير من الأصحاب ( وفي المعتبر والمتبى ونهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والموجز الحاوي وكشف اللباس ) تكراهه في المزعفر والمصفر والأحمر ( وفي البيان ) الاقتصار على الأبيض ( وفي المبسوط ) كما عن ( الكاتب ) تكراهه في الثوب المصبوغ المشيع المفسد ( وفي السرائر ) في الثوب المشيع الصبغ ( وفي الغنية في الثوب المصبوغ وأشده الأسود وظاهره دعوى الاجماع ) وفي حاشية الميسي ( الصلوة في غير السواد من الألوان أيضاً على خلاف الأصل لأن الأصل البياض للأخبار وفي المسالك تكراهه في غير السواد من الألوان وقد صرح في كثير من هذه الكتب أن ذلك للرجل وأن السواد أشد كراهية وعالله في ( المعتبر والتذكرة ) وغيرهما بأن السواد أشد معاندة للبياض وصرح الميسي وتلميذه أن من الكساء العمامة ونسبه في ( المسالك الى ) ( المحوري ) وقال في ( القاموس ) العمامة ضرب من الأكسية والكساء واحد الأكسية وهو معلوم يعنون ما يكتسى ويلبس وهذا ينفع فيما سيأتي في الرد - لأنه يدعي بهذا أن العمامة رداء - وقال جماعة ان القلنسوة السوداء تتأكد الكراهة فيها لخصوص ما ورد بالنهي عن الصلوة فيها ( بيان ) روى الكشي في رجاله مسنداً عن علي بن المغيرة عن أبي جعفر عليها السلام أنه قال كآني بعبد الله بن شريك العامري عليه عمامة سوداء ذوا بياها بين كتفيه مصعداً في لحف جبل بين يدي قائماً أهل البيت صلى الله عليهم أجمعين ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وفي ) الثوب ( الرقيق فإن حكي لم يجز ) أي الذي لا يحكي كافي ( النهاية والمبسوط والشرائع والمعتبر والتحرير والارشاد والدروس والبيان واللمعة وجامع المقاصد والروضة ومجمع البرهان والمدارك والكفاية والمفاتيح ) وفي ( الوسيلة ) كما عن ( الاصباح ) تكراهه بالشاف وعن ( المذهب والجامع ) الشفاف ولعل المراد من الجمع الرقيق كما يشير اليه قوله في المتبى نقلاً عن الشيخ المرتضى في ( المبسوط والمنصباح ) أنها تكراهه اذا كان شافاً رقيقاً ( وفي السرائر ) ومن كان عليه قميص يشف فلاولى أن يتزرتحمته ( وفي المقنعة ) لا تجوز في قميص يشف ( وفي المتبى ) أما لو كان القميص رقيقاً يحكي شكل ما تحته لآلونه جاز أن يأتزربازار وتزول الكراهة حينئذ ويفهم منه عدم الكراهة الا مع حكاية الشكل ( وفي الذكرى والروض والمدارك ) أن ظاهر كلام الأصحاب والنص عدم الكراهة في الثوب الواحد الكثيف ( قلت ) وبذلك صرح جماعة ( كالكركي والارديلي وتلميذه وفي ( الخلاف ) تجوز في قميص وان لم يزره ولا يشد وسطه بل يكراهه شدة وتقل الاجماع

واشتمال الصماء (متن)

على ذلك ولم يصب على الكراهة فيه وحده ويأتي ما فهمه في (الذكرى) من هذه العبارة ونحوها (وفي النافع) كره في ثوب واحد للرجال وحكاه في (المتن) عن بعض أصحابنا وهو خيرة (الذكرى) وفي (الروض) أن ذلك مكروه للامام خاصة وهو ظاهر (كشف الثام) وفي (المدارك) التخصيص على أنه لا يكره مع الثوب الواحد ترك الرءاء للامام لما قاله أبو جعفر عليها لسلام (ان ثوبي كتيّف فيحري أن يكون علي رداء) ﴿ بيان ﴾ ان احتج في (الذكرى) على مختاره بالاتفاق على استحباب العمامة والسراويل وبكراهة ترك الرءاء للامام وبإدلال على استحباب تعدد الأثواب في الصلوة ثم قال والظاهر أن القائل بثوب واحد من الأثواب إنما يريد الجواز المطابق ويريد به أيضاً على البدن (واجاب في مجمع الدرهم) بأن المراد عدم الكراهية من جهة عدم كونه ثوباً واحداً رقيقاً فلا تصرهم الكراهية من جهة عدم العمامة وعدم السراويل والرداء (قال) فسقط بحث (الشارح والشهيد) والامر كما قال (وفي كشف الثام) أن جميع ما ذكره في الذكرى خلا كراهية ترك الامام الرءاء إنما يدل على استحباب التعدد وهو غير كراهية الوحدة نعم في قرب الاسناد للحميري عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في سراويل واحد وهو يصيب ثوباً قال لا يصلح ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واشتمال الصماء ﴾ بجامع العلماء كما في (المتن) والتحرير والمدارك (و بالاجماع كما في (المعتبر) والتذكرة ونهاية الأحكام وجامع المقاصد والروض) والمشهور في تعريفها كما في (في كشف الأتباس والروض والروضة والبحار) أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجمله على مكب واحد كما يطق بذلك الحسن والصحيح وصرح به (الشيخ والطوسي والمحقق والمصنف والشهيدان) وغيرهم وفي النهاية والمبسوط والوسيلة (أنه فعل اليهود وقضية كلام (السرار) اتحاد السدل والصماء وأقوال اللغويين كأقوال فقهاء العامة مختلفة في بيانها وقد تعرض لنقل ذلك صاحب (البحار وكشف الثام) ولا طائل في نقلها بعد نص المعصوم عليه السلام علي يانها في الخبرين وهو يحتل أمرين (الأول) أن يأخذ الأزار على المنكبين جميعاً ثم يأخذ طرفيه من قدامه ويدخلها تحت يده ويجمعهما على منكب واحد وهو المتبادر من قوله عليه السلام . التحاف . (الثاني) أن يجمعه على أحد الكتفين مع المنكب بحيث يلتحف به من أحد الجانبين ويدخل كلا من الطرفين تحت اليد الأخرى ويجمعهما على أحد المنكبين كذا قال في (جامع المقاصد) ولا فرق بين أن يكون هناك ثوب آخر أم لا كما في (المعتبر والمتن) والذكرى ﴿ بيان ﴾ قال في كشف الثام وأما صحيح علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يجمع طرفي رداءه على يساره قال لا يصلح جمعها على اليسار ولكن اجمعها على يمينك أو دعها فمناه النعي عما يفعله أهل الهند من إلقاء طرف الرءاء على الأيسر والأمر بالمسنون الذي هو القاءه على اليمين فهو جمع الطرفين عليه (قال وأما السدل) الذي في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام خرج على قوم يصلون في المسجد قد سدلو أربعتهم فقال لهم ما لكم قد سدتم ثيابكم كأنكم يهود قد خرجوا من فخرهم يعني يمتهم إياكم وسدل ثيابكم فهو مكروه آخر وهو لإرسال طرفي الرءاء كما هما من غير جمع ولا رد لأحدهما على يمين أو يسار فإن السدل هو الإرسال انتهى



واللثام والنقاب للمرأة فإن منعاً القراءة حرماً والقباء المشدود في غير الحرب ( متن )

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واللثام ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف ) وهو المشهور كما في ( الروض والمدارك ) وكشف اللثام وهو مذهب جل علمائنا كما في ( المختلف ) وأطلق المفيد في ( المقنعة ) أنه لا يجوز اللثام حتى يكشف موضع السجود والغم للقراءة وكذا في ( المبسوط والنهاية ) أطلق النهي عنه حتى يكشفها وحمل في (المعتبر ) ما في المقنعة على الكراهية ( وفي كشف اللثام ) أن هذا الحل لا يخلو من بعد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والنقاب للمرأة ﴾ هذا مذهب جل علمائنا كما في ( المختلف ) والمشهور كما في ( المدارك ) وبه صرح ( الشيخان ) والمحقق والمصنف في غير هذا الكتاب ( والشهيدان ) ( والمحقق الثاني ) وغيرهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فإن منعاً القراءة حرماً ﴾ كما في ( الشرائع والمختلف والارشاد والذكرى والروضة وجمع البرهان ) وغيرها وذكر القراءة في المارة خرج مخرج المثال فإن جميع الأذكار الواجبة أيضاً كذلك كما في ( جامع المقاصد والروضة وحاشية النافع ) وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والبيان والروض ) الحرمة اذا منع القراءة أو أسماها ( قال في جامع المقاصد ) ويشهد لهم رواية الحلبي ( وفي الوسيلة ) يحرم اللثام في موضع السجود واللقام أي النقاب اذا منع القراءة ( وفي التهذيب والمعتبر والتحرير والتمهي ) لفظ الخبرين فحرموه أي اللثام اذا منع اسما ع القراءة واستحسنه صاحب ( المدارك ) وقال في ( مجمع البرهان ) لو منع السماع فقط مع حصول القراءة التي لولا لسمعت فالظاهر عدم التحريم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والقباء المشدود في غير الحرب ﴾ هذا الحكم مشهور بين الأصحاب كما في ( البيان والمهذب والبارع والمقتصر والروضة والمدارك والبحار ) وفي ( جامع المقاصد والروض والمسالك ) ذكره الشيخان وعلم الهدى وكثير من الأصحاب بل في ( المسالك ) أكثر الأصحاب ( وفي المعتبر والتمهي ) ذكره الثلاثة ولم ينظر بمسندهم ( وفي الذكرى ) ذكره كثير من الأصحاب ( وفي تخلص التلخيص ) أنه مذهب أكثر الأصحاب وبه صرح في ( المراسم والسرائر والشرائع ونهاية الاحكام واللمعة والمهذب والبارع والروضة والمهذب والاصباح والجامع ) على ما نقل عنها لمناقته هيئة الخشوع وقيل لشبهه بالزناز كما في ( نهاية الاحكام ) ونسبه في ( النافع ) الى القيل وفي ( التهذيب ) ذكر ذلك علي بن الحسين وسمعناه من الشيوخ مذاكرة ولم أعرف به خبراً مسنداً وفي ( المتعني والتحرير والذكرى ) ذكر عبارة التهذيب وفي ( المقنعة والوسيلة ) أنه لا يجوز وهو ظاهر ( النهاية والمبسوط ) وقال في الذكرى بعد نقل عبارة التهذيب قد روى العامة أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يصلي أحدكم وهو محزم وهو كناية عن شد الوسط ( وقال في الروض ) ظاهر ذكر ( هذا الحديث ) جملة دليلاً على كراهه القباء المشدود وهو بعيد لكونه على تقدير تسليمه غير المدعى قال ونقل في البيان عن الشيخ كراهية شد الوسط ( قلت ) قال الشيخ في الخلاف يكره أن يصلي وهو مشدود الوسط ولم يكره ذلك أحد من الفقهاء دليلاً اجماع الفرق وطريقة الاحتياط وأما رده على الشهيد فقد قال الاستاذ في حاشية المدارك اذا نهي عن التحزم فالشد منعي عنه بطريق أولى لأن التحزم شد قليل الا أن يقال إن الفقهاء لم يفتوا بكرهية التحزم والقياس بالطريق الأولى انما يكون حجة اذا كانت المقيس عليه صحيحاً ويقولون به اذ لا معنى للقول بالفرع مع عدم القول بالأصل ويمكن أن يقال بكرهية التحزم وان لم يكن به قائل بمعنى استحباب عدمه وأدلة السنن مما يتسامح به انتهى ( وقال سيف كشف اللثام ) والقباء قيل عربي من القيو وهو الغم والجمع وقيل معرب قال عيسى بن ابراهيم الرضي

وترك التحنك (متن)

في نظام الغريب أنه قبض ضيق الكفين مفرج المقدم والمؤخر ( وفي مجمع البرهان ) أن كراهيته ومعناه غير واضحين وما ندرى هل المراد منه سد الوسط أو شد ما على أطراف القباء والأولى اجتنبها انتهى { قوله } قدس الله تعالى روحه { وترك التحنك } في الصلوة إجماعاً كما في ( المنتهى ) وفي ( المعتبر ) نسبه إلى علمائنا ( وفي البحار ) إلى الأصحاب ( وفي المدارك ) أنه مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً ( وفي المختلف ) أن المشهور استحباب التحنك ( وفي الفقيه ) سمعت بعض مشايخنا رضي الله تعالى عنهم يقولون لا تجوز الصلوة في طابقه ولا يجوز للمعتم أن يصلي إلا وهو متحنك انتهى وحكى عنه ( المصنف ) في المختلف ( والشهيدان والمحقق الثاني ) وغيرهم القول بالتحريم والموجود في الفقيه ما ذكرنا ( وفي المقنعة ) يكره أن يصلي الإنسان في عمامة لا حنك لها ولو صلى كذلك لكان مسيئاً ولم يجب عليه إعادة الصلوة ( وفي المنتهى والذكرى واللمعة والروض والروضة ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح ) وغيرها أن استحبابه عام للصلوة وغيرها بل قال ( المولى الأردبيلي والشيخ البهائي ) أنه ليس للصلوة في الأخبار ذكر ( وقال البهائي ) كأنه مأخوذ من كلام علي بن بابويه فانهم يتسكون بما يجذونه في كلامه عند إعواز النصوص فالأولى المواضبة على التحنك في جميع الاوقات ومن لم يكن متحنكاً وأراد أن يصلي فالأولى أن يقصد أنه مستحب في نفسه لا أنه مستحب لأجل الصلوة انتهى ( قلت ) روى فخر الاسلام في شرح الارشاد أنه صلى الله عليه وآله قال من صلى مقتطاً فأصابه داء فلا دواء له فلا يلومن الا نفسه ( وفي حاشية الاستاذ ) أن ابن جمهور روى في الغوالي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه نهى عن الصلوة مقتطاً وأنه رواه مكرراً قال ويظهر من الأخبار أن ما هو ممنوع في نفسه ( ممنوع من الصلوة فيه انتهى كلامه ) ( وروى ثقة الاسلام ) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال وصاحب الفقه والعقل ذو كآبة وحزن وسهر قد تحنك في برسه وقام الليل في حنسه الا أن في هذا ما ترى وفي الاجمعيات مقلع و بلاغ ( وفي المفاتيح ) أن التحنك صار في هذا الزمان لباس شهرة والظاهر أن السند لا نأدي بالحنك غيرها كما في ( الروض والمسالك ومجمع البرهان والمدارك وكشف الثام ) مع احتمال في الأخير خصوصاً اذا وصله بها بحيث لا يتميز في الحس منها وجزم في ( الموجز الحاوي ) بجوازه من غيرها وتردد في ( الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية ) من مخالفة المجهود ومن امكان كون الغرض حفظ الهامة من السقوط وهو حاصل فيما اذا كان من غيرها ( وقال ) بعد ذلك في الذكرى لكن في خبر الفرق بين المسلمين والمشركون إشعار باعتبار التحنك المجهود انتهى ورده في ( الروض ) بأن الأخبار صريحة في اعتبار كونه من الهامة والخبر الذي استند اليه أبعدها دلالة انتهى ( وفي كشف الثام ) أن الأخبار ما عدا ( أخبرني الفقيه ) وشرح الارشاد ليست صريحة في دوام التحنك ما دام ممعاً فيحتمل تأدي السنة بفعله ثم الاقتطاع أو السدل فلا تنافيه أخبار السدل وهي كثيرة ( قلت ) قد ذكر العلامة ( المجلسي ) في ( البحار ) سبعة أخبار تدل على السدل وفيها خبران صحيحان ( وقال ) لم يتعرض في شيء ثم من هذه الروايات لا دارة الهامة تحت الحنك على الوجه الذي فهمه أهل عصرنا ( وقال ) ان السيد ابن طاووس فهم من أخبار التحنك أن المراد به إسدال الهامة ثم نقل جملة من كلام السيد المذكور ( وقال )

ان كلام أكثر اللغويين لا يأتي عن ذلك لأن إدارة رأس العمامة من خلف الى الصدر إدارة أيضاً وأن كلام الزنجشري والجزري ظاهر في ذلك وقال ان أخبار تعميم الميت فيها شيء سوى الاسدال فالذي نفهمه من أخبار التحنك هو ارسال طرف العمامة من تحت الحنك وإسداله كما هو المصنوع عند سادات بني الحسين عليه السلام أخذوه من أجدادهم خلفاً عن سلف ولم يذكر في تعميم الرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام الا هذا لا ما يظهر من كلام بعض المتأخرين من أنه يدبر جزءاً من العمامة تحت حنكه ويفرزه في الطرف الآخر كما يفعل أهل البحرين في زماننا ويوهمه كلام بعض اللغويين (قال الجوهري) التحنك التلحي وهو أن تدبر العمامة تحت الحنك وقال الاقنطاط شد العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك وفي الحديث أنه نهى عن الاقنطاط وأمر بالتلحي وقال التلحي تطويل العمامة تحت الحنك (وقال الفيروز آبادي) اقنطع تعمم ولم يدبر تحت الحنك وقال العمة الطابقية هي الاقنطاط وقال نحنك أدار العمامة تحت الحنك (وقال الجزري) أنه نهى عن الاقنطاط وهو أن يتمم بالعمامة ولا يجعل شيئاً منها تحت ذقنه وقال انه نهى عن الاقنطاط وأمر بالتلحي وهو جعل بعض العمامة تحت الحنك والاقنطاط أن لا يجعل تحت حنكه منها شيئاً (وقال الزنجشري) في الأساس اقنطع العمامة اذا لم يجعلها تحت حنكه ثم ذكر الحديث (وقال الحليل) في العين اقنطع بالعمامة اذا اتم ولم يدبرها تحت حنكه انتهى ما في البحار (قت) وقال في (مجمع البحرين) قد تكرر في الحديث ذكر الحنك وهو ادارة جزء من العمامة تحت الحنك والحنك ماتحت الذقن من اللسان وغيره (وفي المتبر والمنتهى والتذكرة) أن الاقنطاط المنهي عنه أن لا يدبر شيئاً من العمامة تحت الحنك وظاهرها أن التحنك ادارة شيء من العمامة تحت الحنك كما نطق به خبر عيسى بن حمزة وكما هو ظاهر مسند الخيري ومرسل الفقيه وبذلك صرح في (جامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض والروضة والمسالك والمدارك وكشف اللثام) وغيرها وفي كثير منها لأنه لا فرق في ذلك بين طرفها أو وسطها واحتمل في (كشف اللثام) أن السدل في الحروب ونحوها مما يراد فيها الترفع (١) والاختيال والتلحي في جابر اد فيه التخشع والسكينة كما يرشد إليه ما ذكره (الوزير) السعيد أبو سعد منصور بن الحسين الأبني في الدر قال قالوا قدم الزبير ابن عبدالمطلب من إحدى الرحلتين فينارأسه في حجر وليدة له وهي تدرى لته اذا قالت أم البرعك الخبر قل وما ذاك قالت قال سعيد بن العاص انه ليس لأبطحي أن يتم يوم عمته فقال والله لقد كان عندي ذاهجى وقد يأجن القطر وانتزع لته من يدها وقال يارغاث علي عمامتي الطولى فأنى بها فلائها على رأسها ضيفها (ضفيها خل) قدام وخلف حتى لطحاً قدميه وعقبه وقال علي فرسى فأنى به فاستوى على ظهره ومرتخوق الوادي كأنه لخب عرفج فلقية سهيل بن عمرو فقال بأبي انت وأمي يا أبا الطاهر مالي أراك تغير جهك قال أفلم يبلغك الخبر هذا سعيد بن العاص يزعم أنه ليس لأبطحي أن يتم يوم عمته ولم والله أطولنا عليهم أوضح ممن وضع النهار وقر التمام ونجم الساري والآن ننشل كنانتنا فتعجم قرش عيدانها فتعرف بأزل عامنا وثباته فقال له سهيل وفقاً بأبي أنت فانه ابن عمك ولم يملك شأوه ولم يقصر عنه طولك وبلغ الخبر سعيداً فرحل ناقته واغترز رحله ونجا الى الطائف ثم قال علي أن السدل والتلحي يجتمعان معاً (وليعلم) أنه حيث لا يكون هناك عمامة لا يستحب التحنك كما في (مجمع البرهان) وصرح

## وترك الرداء للإمام ( متن )

باستحباب العمامة للمصلي في ( السرائر والدروس والذكري والبيان والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية والروض ) في أثناء كلامه ( وفي البحار عن مكارم الاخلاق عن النبي صلى الله عليه وآله ركعتان بعمامة أفضل من أربع بغيرها ) بغير عمامة خ ل ( قال الظاهر ان هذه الرواية عامية وبها استدل الشهيد وغيره من ذكر استحبابها في الصلوة ولم أر في أخبارنا ما يدل على ذلك نعم ورد استحباب العمامة مطلقاً في أخبار كثيرة وحال الصلوة من جملة تلك الاحوال وكذا ورد استحباب كثرة الثياب في الصلوة وهي منها وهي من الزينة فيدخل تحت الآية الكريمة انتهى ( قلت ) ذكر الاستاذ في حاشيته عن جامع الجوامع ( جوامع الجامع خ ل ) على الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله قال لو أن رجلاً متعمماً صلى بجميع أمتي بغير عمامة تقبل الله صلوتهم جميعاً من كرامته عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وترك الرداء للإمام ﴾ اجماعاً كما في ( الذكري ) ذكره في المسئلة الثانية من الفصل الثالث وقد نقلت عبارته هذه أي المشتبهة على دعوى الاجماع على كراهة ترك الرداء للإمام في ( روض الجنان ) ( وكشف الثام ) وناقشاه في أمور أخر ولم يناقشاه في هذا الاجماع وظاهرهما تسليمه وهو المشهور كما في ( المدارك ) ومذاهب أكثر الاصحاب كما في ( البحار ) وبه صرح في ( المبسوط والنهاية والناسف والشرائع والمعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة والارشاد واللمعة وارشاد الجعفرية والروض والروضة ) لكنه ذكر في الأخير أنه يستحب لغير الإمام لكن تركه لغيره ليس مكروهاً بل هو خلاف الأولى ( وفي المدارك والكفاية والمفاتيح ) أن المكروه انما هو الامامة بدون الرداء في القميص وحده فثبت ما زاد على ذلك يحتاج الى دليل وهو الظاهر من ( كشف الثام ) حيث قال ان خبر سليمان بن خالد انما يدل على الكراهية مطلقاً اذا أراد السائل السؤال عن أن القميص يجزي عن الرداء ويجوز أن يريد السؤال عن إمامته اذا لم يكن عليه الا قميص أو لم يلبس فوق القميص شيئاً فلا يفيدها مطلقاً ( ثم ) أنه ذكر خبر علي بن جعفر الصريح في السؤال عن الصلوة في القميص وحده وان أخاه عليه السلام قال ليطرح على ظهره شيئاً ( وفي البحار ) الذي يظهر لنا من الاخبار أن الرداء انما يستحب للإمام وغيره اذا كان في ثوب واحد لا يستر منكبيه أولاً يكون صفيقاً وان ستر منكبيه لكنه في الإمام أكد واذا لم يجد ثوباً يرتدي به مع كونه في ازار وسراويل فقط يجوز أن يكسني بالثكة والسيف والقوس ونحوها ويمكن القول باستحباب الرداء مع الاثواب لكن الذي ورد فيه التأكيد الشديد يكون مختصاً بما ذكرنا وأما ما هو الشائع من جعل مندبل أو خيط على الرقبة في حال الاختيار مع لبس الاثواب المتعددة ففيه شائبة بدعة انتهى ونحوه ما في ( المدارك ) وفي ( السرائر والدروس والبيان والموجز الحاوي والروض والروضة ) استحباب الرداء للمصلين مطلقاً غير أنه قال في الأخير إن غير الإمام يستحب له الرداء لكن لا يكره تركه لغيره بل هو خلاف الأولى وهذا منه بناء على أن المكروه مانص عليه بخصوصه وليس منه ترك المستحب وهو قوي موافق للاعتبار ( وفي جامع المقاصد أن التعليل بامتياز الإمام يشعر باختصاص الاستحباب به إن تم ) واحتج في ( الروض ) على استحبابه للمصلي مطلقاً بتعلق الحكم على المصلي في عدة أخبار وذكر صحيح زرارة وصحيح ابن سنان وصحيح ابن مسلم ( وزده سبطه ) بأن الأخير بن مختصان بالعاري وعدم ذكر الرداء في الأولى بل

## واستصحاب الحديد ظاهراً (متن)

أقصى ما تدل عليه استحباب ستر المنكبين سواء كان بالرداء أم بغيره والأمر كما قال ( وأما الرداء )  
 في (المعتبر والمتنعي والمدارك) أنه الثوب الذي يجعل على المنكبين وقد سمعت فيما مضى أنهم  
 استثنوا الكساء من كراهية الثياب السود وأن (الجوهري والمسي والشهد الثاني) أن العباءة من  
 الكساء ولا ريب أن الظاهر أن المراد من الكساء هناك الرداء وكذا في (الروضة) مع زيادة قوله ثم  
 يرد ما على الأيسر على الأيمن ( وفي الصحاح ) الرداء الذي يلبس (وفي القاموس) أنه ملحفة وكلامهم  
 في الرداء قد يخالف ما في (مجمع البحرين) من أنه ما يستر أعالي البدن فقط أو الثوب الذي على العاتقين وبين  
 الكتفين فوق الثياب وقال ابن الأثير أنه الثوب أو البرد الذي يضعه الإنسان على عاتقه وبين كتفيه  
 وفوق ثيابه فقد تحصل أنه قسمان ذوا كمام وغيره وإن العباءة منه ( وفي مجمع البرهان ) الأولى في كفيته  
 أن يضع وسطه على العاتق ثم يجعل ما على اليسر خلف يمينه فيكون أحد طرفيه على قدم اليمين والأخرى  
 خلفه لورود الخبر بذلك وبأنه ما في ( نهاية الأحكام ) من تفسيره ( وقال في الروض ) واعلم أنه ليس  
 في هذه الأخبار وأكثر عبارات الأصحاب بيان كيفية الرداء بل هي مشتركة في أنه يوضع على المنكبين  
 فيصدق أصل السنة بوضعه كيف اتفق لكن لما روى كراهة سدله وهو أن لا يرفع أحد طرفيه  
 على المنكب وأنه فعل اليهود وروى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام (أنه لا يصلح جمعها على اليسار  
 ولكن أجمعها على يمينك أو دعمها) تبين أن الكيفية الخالية عن الكراهة هي وضعه على المنكبين ثم رد  
 ما على الأيسر على الأيمن وبهذه الهيئة فسر بعض الأصحاب لكن لوفقه على غير هذه الهيئة خصوصاً ما نص  
 على كراهيته هل يثاب عليه لا يبعد ذلك لصدق مسمى الرداء وهو في نفسه عبادة لا يخرجها كراهتها عن  
 أصل الرجحان ويؤيده إطلاق بعض الأخبار وأنها أصح من الأخبار المفيدة انتهى هذا (وليعلم) أنه صرح في  
 السرائر والمتنعي والتذكرة والدروس والموجز الحاوي ( على كراهة السدل ونقل ذلك في البحار عن  
 (الكاتب وفي البحار) نسبته إلى الأكثر ( وفي السرائر ) أنه مذهب (المرتضى) وأنه هو أشمال الصماء  
 ( وفي نهاية الأحكام ) نسبته إلى القليل قال قيسل يكره السدل وهو أن تأتي طرف الرداء من  
 الجانبين ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر ولا يضم طرفيه يده ( وفي القليلة ) هو أن ياتف  
 بالأزار فلا يرفعه على كتفيه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واستصحاب الحديد ظاهراً ﴾ إجماعاً  
 كما في (المعتبر والتذكرة وجامع المقاصد) وقد نقل عبارة المعتبر جماعة ساكتين عليها ( وفي الخلاف )  
 الإجماع على كراهة التخنم به وهو مذهب الأكثر كما في ( المختلف والمدارك ) والمشهور كما في  
 ( البحار ) وبذلك صرح في ( المبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والارشاد والتحرير ونهاية  
 الأحكام والتبصرة والفكرية والدروس والبيان والموجز الحاوي وترحه والروض والمدارك والمفاتيح )  
 وقواه في (المتنعي) وفي (المدارك) يمكن القول بانتفاء الكراهة ( وفي المقنعة ) لا بأس أن يصلي  
 وهو متقلد بسيف في غمده أو في كمه سكن في قراها أو غير ذلك من الحديد إذا احتاج إلى إحراره  
 ولو صلى وفي أصبه خاتم حديد لم يضره ذلك ( وفي التهذيب ) أن الحديد متى كان في غلافه  
 فلا بأس به ( وعن المقنع ) لا تصلي وفي يدك خاتم حديد ولا تجوز الصلوة في شيء من الحديد إلا  
 إذا كان سلاحاً ( وفي النهاية ) لا تجوز الصلوة إذا كان مع الإنسان شيء من حديد مشهور مثل

وفي المتهم والخلخال المصوت للمرأة (متن)

السكين والسيف فان كان في غمد أو قراب فلا بأس بذلك والمفتاح اذا كان مع الانسان افعه في شيء ولا يصلي وهو معه مشهور (وعن المذهب) أن مما لا ينصح فيه الصلوة على حال ثوب الانسان اذا كان عليه سلاح مشهور مثل سيف أو سكين وكذلك اذا كان في كفه مفتاح حديد الا أن يلفه انتهى وليس الكراهية لنجاسة الحديد كما صرح بذلك جماعة بل في (المعتبر) إجماع الطوائف على أنه ليس بنجس وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) ثوب (المتهم) بالنجاسة كما في كتب (المحقق والمصنف) والشهيدين والمحقق الثاني والموجز الحاوي وشرحه وارشاد الجعفرية وحاشية الميسي والمدارك وجمع البرهان وكشف اللثام والمفاتيح (وفي) (النهاية) اذا عمل مجوسي ثوباً لمسلم يستحب أن لا يصلي فيه الا بعد غسله وكذا اذا استعار ثوباً من شارب خمر أو مستحل شيء من النجاسات انتهى وترك المستحب مكروه في المقام لأنه منصوص وكذا في ثوب من لا يتوقى المحرمات في ملابسه كما في (نهاية الأحكام والتذكرة والتذكري والبيان والدروس والمعة وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وكشف اللثام وارشاد الجعفرية وحاشية الميسي والمسالك وجمع البرهان والروضة وكشف اللثام والمفاتيح) واستحسنه في (الروض) وقد يلوح من (فوائد الشرائع) الميل اليه وفي أ كثر هذه الكتب التصريح بعدم التحريم في الموضعين (وفي المبسوط) لا يصلي في ثوب عله كافر ولا في ثوب أخذه ممن يستحل شيئاً من النجاسات والمسكرات وقد حمله جماعة على الكراهة سكن في (السرائر) أن ما ذكره الشيخ في المبسوط هو الصحيح وما ذكره في (النهاية) أورد إيراداً لا اعتقاداً وظاهره التحريم كما فهمه المصنف في المختلف من عبارة (الكاتب) حيث قال فان كان استعاره من ذي أو يمن الأغلب على ثوبه النجاسة أعاد خرج الوقت أو لم يخرج انتهى (قال في المختلف) مع أنه قال قبل ذلك واستحب تجنب ثياب المشركين ومن لا يرى غسل النجاسة من ثوبه والتنظيف لجسده منها وخاصة مآزرهم وما سفل من أثوابهم التي يلبسونها وما يجلسون عليه من فرشهم ولو صلى فيه أو عليه ثم علم نجاسته اخترت له في الوقت وغير الوقت وهي في الوقت أوجب منها اذا خرج هذا (وفي المختلف) أن القاضي عد من المكروه لبس ثوب المرأة للرجل (وفي المنتهى) أن هذا الحكم وهو جواز الصلوة فيما يعلمه أهل الذمة اذا لم تعلم المباشرة بالوطء ثابت في حق جميع الكفار وإن كانوا حريين (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) الخللخال المصوت للمرأة (كما في) المبسوط والشرائع والنافع والمعتبر والتحرير والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والارشاد والبيان وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والكفاية وكذا (السرائر) في يدها ورجلها على ما روي في بعض الأخبار وصرح باليد أيضاً في نهاية الاحكام وظاهر (الروض وجمع البرهان والمفاتيح) الكراهة مطلقاً في الصلوة وغيرها كما هو ظاهر الخبر ولعله لذلك ترك ذكره في المقام في كثير من كتب الاصحاب لكن من نظر الى صدر الخبر وآخره ظهر له أنه في معرض الصلوة وظاهر (الروض) أن الحكم يتعدى الى الجلجل وكل مصوت وقواء في (كشف اللثام) واستشكله في (نهاية الاحكام) وسمعت ما في (السرائر) من أنه مروي (وفي جمع البرهان) أن الحكم شامل للصبي لوروده في الخبر وعمل (في المعتبر) وجملة من كتب المصنف (والروض) وغيرها

## والصلوة في ثوب فيه تماثيل أو خاتم فيه صورة (متن)

بأن المرأة تشتغل فلا تقبل على الصلوة وفي أكثر هذه الكتب التصريح بأنها إذا كانت صماء فلا بأس كالخبر (وأما التحريم فلا قائل به كما في (مجمع البرهان) وفي (النهاية) لاتصلي المرأة فيها (وعن المذهب) أنها مما لا يصح فيها الصلوة بحال (وعن الاصباح) الكراهية في خلاخل من ذهب لها صوت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والصلوة في ثوب فيه تماثيل أو خاتم فيه صورة) لا خلاف بين الاصحاب ظاهر آفي رجحان الاجتناب عن التماثيل والصورة في الخاتم والثوب كما في البحار ( وفي المختلف ) نسبة الكراهة الى الأصحاب وقد نسبت الى الأكثر في غير موضع كما يأتي وقد نص على الكراهة في الثوب الذي فيه تماثيل في ( الوسيلة والمعتبر والمتهى ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية والمفاتيح ) وفي ( البحار ) نقل الشهرة عليه ونص على الكراهة في الخاتم الذي فيه صورة من دون ذكر تماثيل في ( الشرائع والنافع والمعتبر والمتهى والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة واللمعة والبيان وارشاد الجعفرية والمفاتيح ) وفي ( البحار ) أنه المشهور ولعل وصف الثوب بما فيه تماثيل ووصف الخاتم بما فيه صورة بناء على أن التماثيل يشمل الحيوان واللاتجار والصورة خاصة بالحيوان كما صرح به في ( حاشية الميمى وحاشية الارشاد والروض والروضة ) وفي (كشف الثام ) ظاهر الفرق تغاير المعنى وقد يكون المراد بالصور صور الحيوانات خاصة و بالتماثيل الأعم والفرق لورود خاتم فيه نقش هلال ووردة واحتمال ما فيه التماثيل في صحيح ابن بزيع المعلم انتهى ويأتي نقل كلام أهل اللغة ولعل المراد في المقامين واحد والمغايرة تفنناً كما في الروضة ويشهد له ما يأتي من عبارات الاصحاب هذا ( وفي النافع ) في قباء فيه تماثيل ( وفي المراسم ) في ثوب فيه صورة ( وفي الدروس والذكرى ) في خاتم فيه تماثيل وهو المقول ( عن الجامع ) ولم يذكر في ( المراسم والوسيلة ) الخاتم كما لم يذكر الثوب فيما نقل عن ( الجامع ) وفي ( الكفاية ) والتماثيل والصورة في الخاتم وألحق بالثوب والخاتم السيف في ( الدروس وجامع المقاصد والروض ) وقد أطلق الاصحاب القول بالكراهة كما في ( المختار والمسالك ) أي غير فارقين بين الحيوان وغيره ماعدا ابن ادريس ونسبه في ( جامع المقاصد والروض والبحار والمفاتيح ) الى الأكثر وبه صرح في ( الدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق الارشاد وارشاد الجعفرية وروض الجنان ومجمع البرهان والمفاتيح ) وخصص الكراهية بصور الحيوانات في الخاتم ( العجلي ) في ( السرائر ) ولم يتعرض فيها لذكر الثوب على ما وجدته لكن نقل عنها غير واحد تخصيص ذلك في الثوب والخاتم وقواء صاحب ( البحار وكشف الثام والاستاذ دام ظله ) في حاشية المدارك واستدلوا عليه بما يأتي ذكره ان شاء الله تعالى وظاهر الجميع أنه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وبه صرح كثير منهم هذا وقال ( الشيخ في المبسوط ) في موضع منه والثوب اذا كان فيه تماثيل وصورة لا يجوز الصلوة فيه وفي موضع آخر منه ولا تصل في ثوب فيه تماثيل ولا في خاتم كذلك وفي موضع آخر منه ولا يصل وفي قبلته أو يمينه أو شماله صورة أو تماثيل الا أن يغطيها ( وقال في النهاية ) يصل الانسان في ثوبه فيه تماثيل ولا يجوز الصلوة فيه ولا الخاتم الذي فيه صورة وهذا محله مكان المصلي ويأتي الوجه في ذكره هنا وتتل التحريم عن ظاهر ( المذهب ) فيها وعن ظاهر ( المنع ) في الخاتم ﴿ يسان ﴾ قال في البحار كلام الأكثر أوفق بكلام القويين فانهم فسروا الصورة والمثال والتماثيل بما يعم ويشمل



## ( الفصل الخامس في المكان ) وفيه مطالب ( الأول ) ( متن )

غير الحيوان أيضاً لكن ظاهر إطلاق أكثر الأخبار تخصيص ( فني بعض الروايات ) الواردة في خصوص المقام مثال طير أو غير ذلك ( وفي بعضها ) صورة انسان ( وفي بعضها ) تمثال جسد ( ثم أنه ) بعد ذلك ساق أخباراً تدل على إطلاق المثل والصورة على ذى الروح ( ثم قال ) وقد وردت أخبار كثيرة تتضمن جواز عمل صورة غير ذى الروح ( وفيه ) أن جواز العمل لا ينفي الكراهة ولعله لذلك قال لا تخلو من تأييد ثم نقل عن الطرزي اختصاص التمثال بصورة أولي الأرواح وأنه قال وأما تمثيل شجر فجاز إن صح ( وقال في كشف اللثام ) لو عمت الكراهة كرهت الثياب ذوات الأعلام لشبه الأعلام بالأخشاب والقصبات ونحوها والثياب المحشوة لشبه طرائقها المحيطة بها بل الثياب قاطبة لشبه خيوطها بالأعشاب ونحوها ( قلت ) في هذا ( نظر ) ظاهر ( وقال ) ولأن الأخبار ناطقة بنفي الكراهية عن البسط وغيرها إذا قطعت رؤس التماثيل أو غيرت أو كانت لها عين واحدة ( قلت ) في دلالة هذه على مطلوبه ( تأمل ) إن لم نقل إن المناط منفتح اذ البسط ونحوها مما يفرش أو يستند اليه ليست مما يصلح فيه ومرسل ابن أبي عمير ظاهر أو صريح في أن البساط غير ملبوس وخبر المحسن الوارد في قطع الرؤس وارد في البيت لا في الثوب كما أن خبر قرب الاسناد وارد في المسجد وهذه هي الأخبار التي أشار إليها نعم هذا يصح رداً على ما ذهب اليه الشيخ في الموضع الثالث من المبسوط كما سمعت ثم قال وتفسير قوله تعالى ( يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ) بتماثيل الشجر ونحوه وسأل محمد بن مسلم الصادق عليه السلام عن تماثيل الشجر والشمس والقمر فقال عليه السلام لا بأس ما لم يكن شيء من الحيوان ( قلت ) هذان لم يتضمنا ذكر الصلوة سلمنا ولكن الكراهة في الحيوان أشد ثم قال وروى أن خاتم أبي الحسن عليه السلام كان عليه ( حسي الله ) وفوقه هلال وأسفله وردة ( قلت ) ولذا عبر الأكثر بالصورة في الخاتم دون التمثال وقد عرفت ما ذكره جماعة من أن المراد بالصورة ما كان مثلاً للحيوان ثم أن الخبر وإن كان صحيحاً لا يقوى على تخصيص تلك الأخبار المطلقة وفيها الصحيح المتضدة بالمشهرة المعلومة والمنقولة مضاعفاً الى ما في المختلف والمسالك من ظهور دعوى الاجماع وقد نقل ذلك عن المختلف جماعة كالكركي والشهيد الثاني في الروض ( وسبطه ) حيث قالوا أسنده في المختلف الى الاصحاب ساكتين عليه وظاهرهم تلقيه بالقبول بل هو معلوم والمخالف شخص واحد معلوم وأقصى ما فيما استندوا اليه على الاختصاص من الاخبار إشاراً كما في الذكرى ( قال ) وأكثر الأخبار تشعر باذهب اليه ابن ادريس اتعي ( فتأمل ) والمستفاد من الأخبار الصحيحة وأقوال الاصحاب عدم حرمة إبقاء الصورة كما في مجمع البرهان

## ﴿ الفصل الخامس في المكان ﴾

( المكان ) في عرف الفقهاء لفظ مشترك بين معينين ( أحدهما ) باعتبار اباحته ( والآخر ) باعتبار طهارته كما نص على ذلك في ( الايضاح وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية وجمع البرهان والمدارك ) ونسب الاشتراك في الروض الى ( الفخر ) وجماعة من المحققين ثم رجح فيه الحقيقة والحجاز واستظهر ذلك في ( المقاصد العلية ) وفي كلامه في الكتايب نوع اضطراب كما تفصح عن ذلك عبارة المقاصد العلية ولمل ذلك لعدم وقوفه على حقيقة اصطلاحهم كما يأتي بيانه واختلفوا في تعريفه باعتبار المعنى الأول ( فني )

الايضاح) (١) أنه في عرف الفقهاء باعتبار هذا المعنى ما يستقر عليه المصلي ولو بوسائط وما يلاقي بدنه وثيابه وما يتخلل بين مواضع الملاقاة من موضع الصلوة كما يلاقي مساجده وبمحاذي بطنه وصدره (وأورد عليه) في (جامع المقاصد والفرية وإرشاد الجعفرية والروض والمدارك) بأنه يقتضي بطلان صلوة ملاصق الحائط المنصوب وكذا واضع الثوب المنصوب الذي هو له بين الركبتين والجيبة (قالوا) والحكم في ذلك غير واضح والقائل به غير معلوم وعرف في هذه (الكتب الخمسة والروضة والمقاصد العلية) بأنه الفراغ الذي يشغله بدن المصلي أو يستقر عليه ولو بوسائط (قال في جامع المقاصد) ولا يشكل في عكس كل منهما السقف لو كان منصوباً وكذا الخيمة ونحوها من حيث أنه على التعريفين لا تبطل صلوة المصلي تحت السقف والخيمة المنصوبين مع أن المصلي متصرف بكل منهما ومتنفع به فان التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به والاتفاق فيه بحسب ما أعد له لأن ذلك لا يعدم مكاناً بوجه من الوجوه لكن هل تبطل بهذا القدر من التصرف لا أعلم لأحد من الأصحاب المعتبرين نصريحاً في ذلك بصحة ولا فساد والتوقف موضع السلامة إلى أن يتضح الحال (قلت) معناه إنها لا تبطل من حيث المكان لكن هل تبطل من حيث استلزام ذلك التصرف في مال الغير أم لا وقد صرح بالصحة من المعتبرين المتقدمين عليه (الشهيد في البيان) حيث قال أو كان السقف والجدار منصوباً صحت الصلوة ومن المتأخرين عنه (الشهيد الثاني في الروض والعلامة المحنسي في السحار) والأصح عدم الصحة كما مر تحقيقه في المستصحب الغير السائر وكل من قال بالبطلان هناك يلزمه القول به هنا وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ويظهر من (كشف الالتباس) الميل إلى ما في البيان حيث قال بعد نقل عبارته وأهل البحرين يقولون بطلان الصلوة مع غصب الجدار ويقولون إن المكان ما أحاط بك والجدران محيطة وإن كان جدران سور البلد وهو خطأ فاحش انتهى (وأما) باعتبار المعنى الثاني فقد عرفه في (المدارك) تبعاً (للايضاح) بأنه ما يلاقي بدنه وثوبه ولقد أجاد حيث تنبه إلى أن هذا التعريف اصطلاح باعتبار خصوصية الطهارة لأنه تعريف له مطلقاً مستنبط من اشتراطهم طهارة المكان كما فهمه جده في (الروض والمقاصد العلية) وذلك لأنه قال في الكتاتين المكان هو الفراغ الذي يشغله المصلي إلى آخر ما مر ثم قال وقد يطلق شرعاً على ما يلاقي بدنه وثوبه كما يقتضيه قولهم يشترط طهارة المكان قال في المقاصد العلية والظاهر أن إطلاق المكان على هذا المعنى مجاز لئلا يلزم منه بطلان صلوة ملاصق الحائط والثوب المنصوب وغيرهما ولو بحال من الأحوال بحيث لا يستلزم التصرف فيه انتهى (وأنت خير) بأنه لو وقف على ما في الايضاح وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية من أن هذا له اصطلاح باعتبار خصوصية طهارته مع قطع النظر عن إباحته وعدمها لما قل إنه يلزم منه بطلان صلوة ملاصق الحائط إلى آخره (قال في الايضاح) في مقام آخر إن للفقهاء في تعريفه بهذا الاعتبار أي باعتبار الطهارة عبارات (الاولى) تفسير السيد أنه مسقط كل البدن (الثاني) أنه ما تماس بدنه أو ثوبه من موضع الصلوة ويلوح هذا من كلام الشيخ (الثالث) أنه مساقط أعضاء السجود ويلوح من كلام أبي الصلاح ونسبه إلى المصنف فيما سيأتي حيث قال ولا يشترط طهارة مساقط

(١) تعريف الايضاح يناسب تعريف المكان على بعض مصطلحات الحكماء كما فسروه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي (منه قدس سره)

كل مكان مملوك أو في حكمه (متن)

بعض باقي الأعضاء (الرابع) أن الصلوة تشتمل على حركات وسكنات وأوضاع ولا بد في الجميع من السكون (فالمكان) هو ما تقع فيه هذه الأكواف (قول) وهو مذهب (الجبايين) والمصنف في بعض أقواله (وقال في جامع المقاصد) هذا التفسير الأخير لا يناسب هذا البحث لأنه لو كان في الهواء نجاسة جافة لم ينف عنها تماس بدن المصلي يلزم بطلان الصلوة بها على القول باشتراط طهارة المكان ولا نعلم قائلًا بذلك (وفي كشف الالتباس) نقل عن الإيضاح في تفسيره ثلاثة أقوال (الأول) والثالث (والرابع) وترك الثاني (وفي حواشي الشهيد) أن المكان عند الفقهاء مختلف فيه على أقوال (قد قيل) إنه ما يلائقه بدنه وثيابه من الموضع الذي هو فيه (وقيل) هو عبارة عن موقفه ومقدمه للشهد أو الجلسة الاستراحة وموضع مساجده السبعة (وقيل) هو منسوب إليه لكونه مكان صلواته فيدخل ما يجازي صدره ويطنه في السجود قل وتظهر الفائدة لو حلف أنه لا يصلي إلا في مكان طاهر أو عند من يقول باشتراط طهارة المكان (قلت) ما ذكره من الأقوال ليس خارجاً عما في الإيضاح - بالاعتبارين (وقول في الإيضاح) في بيان وجه الفائدة أن نجاسة غير المكان إذا لم تعد إلى ثوب المصلي وبدنه بالملاقاة في الصلاة لا تبطل أما نجاسة موضع السجود إذا لاقى المحزبي من الجهة وحده في الصلوة فإنها تبطل عندنا وأما عند من يشترط طهارة المكان فنجاسة جزء من المكان مع ملاقاته جزء من البدن أو الثوب مبطله وإن لم تعد ولهذا الفرق احتاج (الفتية) إلى مفهوم اسم المكان انتهى وتام الكلام سيأتي عن قريب إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿كل مكان مملوك أو في حكمه﴾ أجمع العلماء كافة على جواز الصلوة في الأماكن كلها إذا كانت مملوكة أو مأذونة فيها كافي (المدارك) وفي (التذكرة) لاختلاف فيه بين العلماء (وفي الذكري) لاختلاف فيه وظاهر (الفتية) الإجماع عليه (وفي البحار) الأخبار بذلك منوارة معنى الإماخرج بالدليل ويدخل تحت قوله في حكمه الموات المباح والمأذون فيه درجاً وأخيراً أو بشاهد الحال أو وقف عام لكنهم اختلفوا في شاهد الحال (فظاهر جماعة) أنه يكفي فيه حصول الظن برضا المالك حيث فسروه بما إذا كان هناك أمانة تشهد بأن المالك لا يكرهه كافي (الشرائع) وغيرها وظاهر كثير منهم كما في (الكفاية) على كلام من ظاهره الاكتفاء بالظن على إرادة الاطمئنان وقال إن جماعة صرحوا بالعلم ثم فرق هو بين البيوت ونحوها والصحاري ونحوها وقال إن الطريقة مستمرة على الصلوة في الثاني مع أنه ربما كان (وفي البحار) اعتبار العلم وذلك صريح (المدارك) وظاهر (المعتبر والمتنهي والتذكرة والبيان) وغيرها (وفي حاشية المدارك) حمل كلام من ظاهره الاكتفاء بالظن على إرادة الاطمئنان وقال إن جماعة صرحوا بالعلم ثم فرق هو بين البيوت ونحوها والصحاري ونحوها وقال إن الطريقة مستمرة على الصلوة في الثاني مع أنه ربما كان المالك صغيراً أو مجنوناً أو سفياً أو من أهل السنة أو الذمة (وفي البحار والكفاية) جواز الصلوة في كل موضع لم يتضرر المالك بالكون فيه وجرت العادة بعدم المضايقة في أمثاله وإن فرضنا عدم العلم برضا المالك (قال في البحار) واعتبار العلم ينفي فائدة هذا الحكم إذ قلما يتحقق ذلك في مادة واعتبار الظن أوفق بعمومات الأخبار وظاهره كما هو ظاهر الاستاذ في حاشية المدارك الإجماع على جواز الصلوة في الصحاري والبساتين إذا لم يتضرر المالك بها ولم تكن أمانة تشهد بعدم الرضا حيث نفى الخلاف في ذلك واستظهر في الكفاية

خال عن نجاسة متعدية تصح الصلوة فيه ( متن )

أيضاً نفى الخلاف ( وقال في الذكرى ) ولو علم أنها لمولى عليه فالظاهر الجواز لاطلاق الأصحاب وعدم تخيل ضرر لاحق به فهو كالأستغلال بمكانه ولو فرض ضرر امتنع منه ومن غيره ووجه المنع أن الاستناد إلى أن المالك أذن بشاهد الحال والمالك هنا ليس أهلاً للأذن إلا أن يقال إن لولي أذن هنا والطفل لا بد له من ولي انتهى ( وفي الروض ) لا يقدح في الجواز كون الصحراء لمولى عليه شهادة الحال ولو من الولي إذ لا بد من وجود ولي ولو أنه الإمام عليه السلام ونحوه في ( المقاصد العلية ) ومثله قال سبطه في ( المدارك ) وعلمه بأن المفروض عدم تخيل الضرر بذلك التصرف عاجلاً أو آجلاً بحيث يسوغ للولي الأذن فيه متى ثبت جواز الأذن من الولي وجب لاكتفاء بإفادة القرائن اليقين برضاه كما لو كان المال لمالك ( وقال في حاشية المدارك ) لا يخفى فساد هذا التعليل إذ عدم الضرر في التصرف كيف يكون منشأً لصحته وكيف يسوغ للولي الأذن من المذكورة نعم تجوز الصلوة ونحوها في الصحاري من دون مراعاة إذن كما أفتى به الفقهاء وإن علم بعضهم باذن المأجور ( وفيه تأمل ) انتهى ( مجمع البرهان ) الأذن في أمثال ذلك حاصل لحصول النفع بدون الضرر فلا يحتاج إلى كون المالك الآن بحيث يجوز إذنه ولو أنه الحاكم مع أنه لا يجوز له التصرف إلا مع المصلحة فالحكم فيه مبني على التوسعة بل أنا لا أستبعد ذلك كله في المكان المقصوب بل يحتمل جوازه لقاصب انتهى ( قلت ) الظاهر إن هذا منه اختيار لمذهب المرتضى كما يأتي إن شاء الله تعالى ( وفي البحار ) العمدة عندي في الاستدلال عموم الأخبار ولم يخرج هذا منها بدليل انتهى ( هذا ) ولم أجد أحداً من علمائنا تعرض لحال مساجد العامة من أنه هل يشترط في الصلوة فيها إذن السنة تبعاً لفرض الواقف وعمل بالقرينة أم لا والظاهر من الأخبار الكثيرة جواز ذلك والحث عليه وعلى ذلك أستمريت طريقة الشيعة وقد أجمع الأصحاب على جواز الصلوة في البيع والكنائس وما وجدت أحداً تعرض لاشتراط إذنه ( نعم قال في الذكرى والروضة والروض ) وفي اشتراط إذن أهل الذمة إجمالاً تبعاً لفرض الواقف وعمل بالقرينة ولا إطلاق للأخبار بالصلوة فيها انتهى ( وفي المدارك ) إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي الجواز ثم نقل عن الذكرى ما ذكرنا ثم رده بإطلاق النص مع عدم ثبوت جريان ملكهم عليها وإصالة عدم احترامها مع أنه لو ثبت مراعاة غرض الواقف أنجب المنع مطلقاً إلا أن يعلم بإطاعة ذلك برأي الناظر فينتجه اعتبار إذنه وقد تكلف ( الأستاذ الشريف ) أدام الله حراسته في حلقة درسه الميمون تطبيق الجواز على القواعد بأمور استنبطها واملنا في مباحث المساجد نظير بكلام للأصحاب في ذلك ( وقال في البحار ) إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين إذن أهل الذمة وعدمه واحتمل الأذن في ( الذكرى ) والظاهر عدمه لإطلاق النصوص ويؤيده الأذن في تقضها مسجداً بل لو علم اشتراطهم عند الوقف عدم صلوة المسلمين فيها كان شرطهم فاسداً باطلاً وكذا الكلام في مساجد المخالفين وصلوة الشيعة فيها ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( خال عن نجاسة متعدية تصح الصلوة فيه ) ظاهره أنه لو كان هناك نجاسة متعدية لا تصح الصلوة وإن كانت النجاسة مغفوة عنها فيها وقد نقل في ( الإيضاح ) على هذا الحكم بعينه حكاية الإجماع عن ( والده ) وإطلاق إجماع ( المنهي ) يناسب ذلك لأنه نقل فيه الإجماع على أن لا يكون هناك نجاسة متعدية لكن قد يظهر من كلامه في الاستدلال خلاف ما يدل عليه

ظاهر إطلاق هذا الاجماع وهذا الحكم ظاهر ( المبسوط والخلاف والوسيلة والمرايم والغنية والسرائر والشرائع والنافع والدروس والذمة والألفية والموجز الحاوي وشرحه ) وغيرها مما اشترط فيه أن لا يكون المكان نجساً أو فيه نجاسة أو اشترط فيه طهارته ( وفي التذكرة ونهاية الاحكام ) مانصه فيها معاً يشترط طهارة المكان من النجاسات المتعدية ما لم يعرف عنها إجماعاً وظاهره أن النجاسة اذا كان معفواً عنها تصح الصلوة فيه . ونعمت الى المصلي كما هو خبرة ( الذكرى والبيان والجمعفريه والقرية وإرشاد الجمعفريه وحاشية الميمني والروضة والروض والمسالك والمقاصد العلية وجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب المعالم وشرحها وكشف اللثام ) بل قد تؤخذ عبارة ( مجمع البرهان ) بالاجماع على ذلك وجعاً من هؤلاء قالوا إن الاجماع المنقول حكمائيه في الايضاح ممنوع وكثير منهم قلوا وكذا الشأن اذا نعمت الى ما يعنى عنه ولم يرجح شيء من التواوين ( في جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) ويفهم من العبارة أنه لو كان هناك نجاسة غير متعدية تصح صلوته اذا كان موضع القدر المعتمد من الجهة في السجود طاهراً ( قلت ) أما طهارة موضع السجود فهو اجماع كل من يحفظ عنه العلم كما في ( التذكرة ) ونقل عليه الاجماع في الغنية والمعتبر والمختلف والمنتهى والذكرى والتنقيح وجامع المقاصد وإرشاد الجمعفريه وجمع البرهان وشرح الشيخ نجيب الدين ( ذكروا ذلك في المقام وفي بحث يسجد عليه مضافاً الى الاجماع السالفة في بحث الطهارة والى ما يأتي في بحث ما يسجد عليه ( وفي الكفاية ) أنه أشهر وأقرب ( وفي المفاتيح ) في هذا الاجماع ( نظر ) لأنه بانفراده لا يعتمد عليه ( وفي البحار ) بعد أن حكى الاجماع على ذلك من ( ابن زهره والمحقق والمصنف والشهيد ) وغيرهم قال يظهر من بعض الأخبار عدم اشتراط طهارة موضع الجبهة مع أن ( المحقق ) نقل عن ( الراوندي وصاحب الوسيلة ) أن الشمس لا تظهر البواري ويجوز السجود عليها واستجوده فالمل الاجماع فيما سوى هذا الموضع فإن ثبت الاجماع فهو الحجة والا أمكن المناقشة في الحكم انتهى ونحوه قل في المدارك ( قلت ) قد مر الكلام في ذلك مستوفى وأن المحقق متردد وأن ليس في الوسيلة ما نقل عنها وأن كلام الراوندي قابل للتأويل بل قيل أنه قائل بالتطهير المذكور ويأتي في بحث ما يسجد عليه استيفاء الكلام في أطراف المسألة ( وأما الحكم الأخير ) وهو أنه لو كانت النجاسة غير متعدية تصح الصلوة وأن لاقت الثوب والبدن فهو المشهور كما في ( الختاف ) وتخليص التلخيص وروض الجنان وجمع البرهان والبحار ) ومذهب الشيخين وأكبر الأصحاب كما في ( الايضاح ) ومذهب الأكثر كما في ( التذكرة وجامع المقاصد والقرية والمدارك وكشف اللثام والمنتهى ) في بحث ما يسجد عليه وكذا نسب الى الأكثر في ( جامع المقاصد وكشف اللثام ) في البحث المذكور ( وفي الكفاية ) أنه أشهر ( وعن السيد ) اشتراط طهارة جميع المصلي ( وعن الحلبي ) اشتراط طهارة مساقط الاعضاء السبعة ( قال في الايضاح ) فالصدر والبطن والفرج بين الأعضاء في حالة السجود على قول المرتضى والجبائين وعلى تفسير أبي الصلاح ليست من المكان فعلى الأول إن لاقى أبطل وعلى الثاني لا يبطل ( قلت ) وقد سمعت تفسير يعا للمكان ( وفي الذكرى ) أن الظاهر على قول المرتضى أنه لا يشترط طهارة كل ما تحته فلو كان المكان نجساً ففرش عليه طاهر صحت الصلوة وأن لا قرب على قوله إن مكان المصلي ما لاصق أعضائه وثيابه وأنه لو سقط طرف ثوبه أو عمامته على نجاسة أمكن على قوله بطلان الصلوة اعتداداً بأن ذلك مكان المصلي ( الصلوة خل ) وأنه لو كان على المكان ما يعنى عنه كدون الدرهم ومالا يتمدى فلا قرب المعفو عنده ويمكن البطلان

ولو صلى في المنصوب عالماً بالنصب إختياراً بطلت صلوته ( متن )

لعدم ثبوت العفو هنا وسيأتي ان شاء الله تعالى في المقصد الرابع في التوابع تمام الكلام في حكم الجهل بنحاسة سموطع موضع السجود ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( ولو صلى في المنصوب عالماً بالنصب إختياراً بطلت صلوته ) عند علمائنا أجمع كافي ( نهاية الاحكام والناظرية ) على ما نقل عنها وعند علمائنا كما في ( المنتهى والتذكرة والمدارك ) وعند الأصحاب كما في الذكرى وعندنا كما ( الدروس والبيان وجامع المقاصد ) وعند الشيعة كافي ( الفرية ) وقد تطهر دعوى الاجماع من ( الخلاف ) وفي ( الفنية ) يدل عليه ما دل على عدم جواز التوضي بالمنصوب واستدل هناك بالاجماع ( وفي المعتبر ) أنه مذهب الثلاثة وأتباعهم ( وفي الكفاية والمفاتيح ) أنه المشهور ( وفي المفاتيح كالحبل المتين والمحار ) أنه لم يقم عليه دليل مطمئن ( تسكن خل ) اليه النفوس وقد ذكر الفضل بن شاذان في جواب من قاس من العامة صحة الطلاق في الحيض بصحة العدة مع خروج الممتدة من بيت زوجها ( ما هذا لفظه ) وإنما قياس الخروج والاخراج كرجل دخل دار قوم بغير إذنهم فصلى فيها فو عاص في دخوله الدار وصلوته جائزة لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه منهي عن ذلك صلى أولم يصل وكذلك لو أن رجلاً غصب رجلاً ثوباً قلبه بغير إذنه فصلى فيه لكانت صلوته جائزة وكان عاصياً في لبسه ذلك الثوب لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه منهي عن ذلك صلى أولم يصل وذكر أشياء من هذا القبيل ( الى أن قال ) وكل ما كان واجباً قبل الفرض وبعده فليس ذلك من شرائط الفرض لأن ذلك آت على حده والفرض جائز معه وكل ما لم يجب إلا مع الفرض ومن أجل الفرض فإن ذلك من شرائطه لا يجوز الفرض إلا بذلك ولكن القوم لا يعرفون ولا يميزون ويريدون أن يلبسوا الحق بالدليل الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى ( قال في البحار ) يظهر من ذلك أن القول بالصحة كان مشهوراً بين الشيعة بل كان أشهر عندهم في تلك الأعصار وكلام الفضل يرجع الى ما ذكره محققوا أصحابنا من أن التكليف الإيجابي إنما تعاقب طبيعة الصلوة كالتكليف التحريمي فانه إنما تعاقب طبيعة العصب الى آخره ( قلت ) قد أبان الاستدأيد الله تعالى في جملة من كتبه الفروعية والأصولية شناعة هذا القول وأظهر فسادهم ونحن تتبعنا أقوال أصحابنا بحسب الطاقة في الاصول والفروع فلم نجد أحداً احتمل الجواز في المقام أو قواه بعد الفضل بن شاذان سوى ( الفاضل البهائي ) فانه أول من فتح باب الشك فيما نحن فيه وأورد عليه شكوكاً وتبعه على ذلك تلميذه ( الكاشاني والعلامة المجلسي والفاضل التوني ) وغيرهم فأخذوا يشكون في المقام وقد نقلنا ما عثرنا عليه مما أورده وتكلمنا عليه بما وصل اليه فهمنا ( سلمنا ) صحة ما ذكره وما كان ليكون لكننا نقول كما قال المقدس الأردبيلي إن المفهوم المعروف من مثل هذين ( ١ ) أي الخطأ بين عدم الرضا بالصلوة وعدم قبولها في ذلك المكان لأنه لم يأت بالمأمورية على حسب متعارف الناس وهذا هو المعتبر في خطاب الشرع لا الامور الدقيقة التي لا يدركها الا الحدائق مع أعمال الحدائق التام والفكر العميق وهذا الحكم كان مما لا ريب فيه قبل حدوث هذا التحقيق هذا واحتمل صاحب ( كشف الثام ) أن كلام الفضل بن شاذان وأورد على سبيل الإلزام وكأنه لم يلاحظه الى آخره لكن يؤيد ذلك عدم قل متقدمي أصحابنا خلافه في المقام ( وعن السيد وأبي الفتح الكراچكي ) وجد بالصحة

## وإن جهل الحكم ( متن )

في الصحاري المنصوبة استصحاباً لما كانت الحال تشهد به من الأذن ( قال في كشف اللثام ) وهو ليس خلافاً فيما ذكرناه ( قلت ) وقد يظهر من ( الذكري الميل اليه وقد نفى عنه البعد صاحباً ) البحار والكفاية ( وبص على رده في ) السرائر والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجعفرية وكشف الالتباس والمقاصد العلية والروض ( وغيرها ونقل عن ( المحقق ) صحة النافلة لأن الكون ليس جزءاً منها ولا شرطاً فيها وقطع ( المصنف في التذكرة والنهاية والشهيدان ) وغيرهم بأنه لا فرق في ذلك بين الفرائض والنوافل وحمل كلام المحقق على أن النافلة تصح كذلك إن فعلها ماثلاً وموماً للركوع والسجود فيجوز فعلها في ضمن الخروج المأمور به إلا إن قام وركع وسجد فإن هذه الأفعال وإن لم تتمين عليه فيها لكنها أحد أفراد الواجب فيها ( وفي المعتبر والمنتهى ) وظاهر ( المدارك والحبل المتين ) صحة الوضوء في المكان المنصوب وحكم بطلانه ( في نهاية الأحكام والذكري والدروس والموجز الحاوي وكشفه والروض والمقاصد العلية وجمع البرهان ) وغيرها في المقام وقد تقدم الكلام فيه في محله ( واحتج المجوزون ) أن الكون ليس جزءاً من الطهارة ولا شرطاً فيها ( وفيه ) أن المسح هو أمرار الماسح على الممسوح وهو عين الحركة فالكون جزء منه والمقدمة إذا انحصرت في الحرام فالتكليف بذاتها إن كان باقياً لزم التكليف بالحال وإن لم يكن باقياً لزم أن لا تكون المقدمة واجبة مطلقاً لأن وجوبها من جهة وجوب ذهابها فبطل ما في المدارك ( على أنا نقول ) إن مطلق التصرف في المنصوب حرام قطعاً والطهارة فيه تصرف فكيف يتأمل في حرمتها ( وفي نهاية الأحكام والدروس والموجز الحاوي ) تبطل القراءة المنذورة والزكوة دون الصوم والدين ( وفي الروض والمقاصد العلية ) يبطل الخمس والزكوة والكفارة وقراءة القرآن المنذورة وتردد فيهما في الصوم وقطع بجزء قضاء الدين ( وفي مجمع البرهان ) لا يبطل شيء من ذلك ( ومن فروع المبسوط ) أنه إذا صلى في مكان منصوب مع الاختيار لم تجز الصلوة فيه ولا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن أذن له في الصلوة لأنه إذا كان الأصل مفصوياً لم تجز الصلوة وقد فهم ( المصنف ) في كتبه من هذه العبارة أن المراد إذن الغاصب ورجحه ( صاحب المدارك والبحار وكشف اللثام ) واستبعد الشهيد في ( الذكري والبيان ) لأنه لا يذهب الوهم إلى احتمال ( ووجه في البحار ) بإمكان كون الاشتراط مبنياً على العرف وأن الغالب أنه لا يتمكن الغير من الصلوة فيه إلا بإذن الغاصب وفهم من العبارة المذكورة المحقق إذن المالك وقال الوجه الجواز لمن أذن له المالك ولو أذن للغاصب ( ووجه الشهيد ) بأن المالك لا يمكن متمكناً من التصرف فيه لم تفد إذنه إلا بآية كما لو باعه فانه باطل لا يبيح للمشتري التصرف فيه واحتمل أن يريد الأذن المستند إلى شاهد الحال ( ١ ) لأن طرأ أن الغصب يمنع من استصحابه كما صرح به ابن ادریس قال ويكون فيه التنبيه على مخالفة المرتضى رحمه الله تعالى وتعليل الشيخ مشعر بهذا انتهى ( ورد في المدارك والبحار ) حمله على البيع بأنه قياس على أن الحكم غير ثابت في الأصل ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وإن جهل الحكم ) أي التحريم فانها تبطل عندنا كما في ( المنتهى ) وقد قطع الأصحاب أن جاهل الحكم غير معذور كما في المدارك وقوى فيه ما قواه شيخه من إلحاقه بجاهل الغصب وقد تقدم لها مثل ذلك

( ١ ) مثاله ما إذا صلى في دار صديقه أو قريبه بعد غصبها ( منه قدس سره )



ولو جهل الغصب صحت صلواته وفي الناس إشكال ولو أمره المالك الاذن بالخروج تشاغل به فان ضاق الوقت خرج مصلياً ولو صلى من غير خروج لم يصح وكذا الغصب ولو أمره بعد التلبس مع الاتساع احتمل الآتمام والقطع والخروج مصلياً ( متن )

وبيان ما يرد عليهما ولا فرق في ذلك بين جاهل الحكم الوضي كالبطلان أو الشرعي كالتحريم كما نص عليه جماعة من الأصحاب وقد تقدم تفصيل أقوالهم في جاهل الحكم في مبحث لباس المصلي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو جهل الغصب صحت صلواته ﴾ إجماعاً كما في ( المتحفي والمدارك ) وبه صرح ( المحققان والشهيدان ) وغيرهم كما نصوا على صحة صلاة المحبوس ومن ضاق عليه الوقت ( وفي حاشية الارشاد ) اذا كان الحبس يبطل أولحق هو عاجز عن أدائه وإلا لم يكن عذراً ( قلت ) وهذا مأخوذ في كلام من أطلق ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الناس إشكال ﴾ كما في ( التذكرة ونهاية الأحكام ) وفي ( الايضاح والذكرى وجامع المقاصد ) أنه كنعاسي الثوب المفصوب وقد سمعت اختلافهم هناك ونقل أقوالهم بنهايتها لكن نص في ( الشرائع ) هنا على الصحة ولم نقل هناك عنها شيئاً لأنه لم يتعرض له فيها ( وفي كشف اللثام ) قوى الصحة هنا وهناك احتمل التفصيل ( وفي جامع المقاصد ) أن المصنف عدل عن الجزم بالبطلان هناك الى التردد هنا ( وفي كشف اللثام ) لم يقولوا بالبطلان هنا كما قواه ثم لأنه نزل الناسي ثم منزلة العاري ناسياً وهنا لا يزل منزلة الناسي للكون ويمكن أن ينزل منزلة الناسي للقيام والركوع والسجود لأن هذه الأفعال إنما فعلت فيما لا يريد الشارع فعلها فيه وإن كان فيه أن الشارع إنما أنكر فعلها في معلوم الفضية انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أمره المالك الاذن بالخروج تشاغل به ﴾ ولا يكون عاصياً ولا غاصباً وكذا العاصب اذا تشاغل بالخروج فانه وإن أتم بابتداء انكون وأستدامته لا يكون عاصياً بخروجه عندنا كما في المتحفي وأطبق العقلاء كافة على نخطئة أبي هاشم حيث قال إن الخروج أيضاً تصرف في المفصوب فيكون معصية كما في التحرير ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فان ضاق الوقت خرج مصلياً ﴾ كما في ( المبسوط والشرائع والمعتبر وكتب المصنف والبيان والدروس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والموجز الحاوي وشرحه والروض والمدارك ) وغيرها ( وفي التحرير والبيان ) يستقبل ما أمكن وعليه يحمل قوله في ( المنتهى لا اعتبار بالقبلة ) وفي نهاية الأحكام ) إن تمكن من القهقري وحب ( وفي جامع المقاصد وإرشاد الجعفرية ) بحيث لا يتشاغل في الخروج عن المعتاد وصرح في كتبه من هذه أن صلواته حينئذ بالإجماع ومن لم يصرح ( كالشيخ ) في المبسوط وجماعة فهو مراد لهم قطعاً ( وعن ابن سعيد ) أنه نسب صحة هذه الصلوة الى القليل ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ وكذا العاصب ﴾ كما في ( الشرائع والتذكرة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس والمدارك ) وفي الاخير أنه يسلك أقرب الطرق وظاهر ( التحرير والمنتهى ) الاجماع على صحة صلواته اذا صلى كذلك ( قال في المتحفي ) وعلى قول أبي هاشم لا تجوز له الصلوة وهو آخذ في الخروج سواءً تضيق الوقت أم لا وهذا القول عندنا باطل انتهى وقد سمعت ما في التحرير من إطباق العقلاء على نخطئته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أمره بعد التلبس مع الاتساع احتمل الآتمام والقطع والخروج مصلياً ﴾ أما الاحتمال الاول فقد قواه الشهيد في الذكرى والبيان والاستاذ أدام الله تعالى حراسته في ( حاشية المدارك ) نسكناً بالاستصحاب وأن الصلوة على ما اقتضت والمانع الشرعي كالغفلت مع أن المالك إن علم بتلبسه بها فهو

أمر بالترك فلا ينفذ أمره لأن المفروض أن المالك أذن له بقدر الصلوة ويعلم أنه يجب عليه إتمامها ويحرم عليه قطعها على أنه لعله في هذا القدر يدخل في أمر لا يمكنه قطعه اذ في بعض الصور يجب عدم القطع قطعاً كالأول كان مشغولاً بما لا يمكنه قطعه فانه ربما يقتله أو يضره ضرراً عظيماً وقرب (المصنف) في (النهاية) عدم الاتمام وبطلان الصلوة وتبعه على ذلك جماعة (كالحقق الثاني والشهيد الثاني والمولى الأردبيلي وتلميذه السيد المقدس) وغيرهم متمسكين بتوجه النهي المتأني للصحة وابتناء حق العباد على التضييق وأن الناس مسيطرون على أموالهم فلم يفعل منكراً لأنه مع عدم أذنه يكون القطع واجباً لأحراراً (وفيه) أنا قد نمنع تناول الهي لهذه الصورة وقد أسقط حقه بأذنه مع علمه بتلبسه بها وبقدر الصلوة كما هو المفروض فلا ينفذ أمره لأن كان أمراً بمنكر . فليتأمل . (وأما الاحتمال الثاني) وهو القطع فهو خيرة (الإيضاح وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والفريه وإرشاد الجعفرية والروض والمسالك وجمع البرهان والمدارك) وهذا القدر اتفقت عليه هذه الكتب وإن اختلفت في غيرها وصرحوا بأنه مع الصيق يخرج مصلياً لكنه قال في (الإيضاح) والتحقيق أن الرجوع بعد الشروع لا يرفع حكم الأذن في إباحة الكون وإلا لزم تكليف مالا يطاق ولهذا احتمل الاتمام خارجاً وإنما الاستكمال في رفعه حكم الإباحة في الاستقرار فإن قلنا به لم يحتمل الأول وبقي أحد الآخرين والا تعين الأول انتهى (واحتجوا) عليه بتقديم حق الأدمي والأذن في اللبس ليس أذناً في الصلوة ولا بد من خلو العباد من مفسدة والتصرف في ملك الغير بغير إذنه مفسدة (فتأمل) فيه (وأما الاحتمال الثالث) فهو خيرة (الارشاد) وقد نسبته في (الروض) الى جماعة ولم نظفر بواحد منهم نعم ضعفه جماعة (كالشهيد) ومن تأخر عنه لأن فيه تنبيه هيئة الصلوة من غير ضرورة للانساع وحرمة القطع قد انقطعت كما تنقطع بالحدث أو انكشف الفساد لانكشف أنه غير متمكن من إتمامها على ما أمر به (وحجة الارشاد) الجمع بين الحقيقين والظاهر اتفاقهم على أنه اذا ضاق الوقت خرج مصلياً كما صرح بذلك جماعة هذا (ولعلم) أن في الإيضاح أن محل البحث إنما هو فيما اذا أذن له في الاستقرار بقدر زمان الصلوة والا لم يحتمل الاتمام مستقراً ولا خارجاً وهو صريح (المدارك وحاشية الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته وظاهر غيرها (وفي جامع المقاصد) أن مافي (الإيضاح) لا تدل عليه العبارة ولا يرشد اليه الدليل والملازمة فيما ادعاه غير ظاهرة والظاهر من العبارة أنه اذا أذن له المالك بمحبت ساغ له الدخول في الصلوة ثم بعد التلبس بها والدخول فيها أمره بالخروج فانه يأتي ما ذكره المصنف من الاحتمالات انتهى (قات) ما استظهره المحقق الثاني هو انندي صرح به الشهيد الثاني في الروض حيث قال أن الأذن في الاستقرار لا يدل على اكمال الصلوة باحدى الدلالات الثلاث وهو الذي فهمه صاحب المدارك من المسالك حيث حكم فيه بالاستمرار إن كان الأذن صريحاً والا فالقطع مع السعة فضعفه بأن المفروض وقوع الأذن في الاستقرار بمقدار الصلوة والالم يكن الدخول فيها مشروعاً انتهى وتفصيل الشهيد الثاني هو خيرة (حاشية الارشاد وشرحي الجعفرية) فيكون ذلك ظاهر هذه أيضاً ومرادهم بالأذن الصريح الأذن المعلق بالصلوة كأن يقول له صل كما صرح بذلك في (الروض والمسالك) ولذا نسبنا اليهم الاحتمال الثاني (وعلى هذا) فيكون ما ذكره في (الإيضاح) مشاراً اليه في عبارة المصنف وهو قوله فيما يأتي ولو كان الأذن بالصلوة فالإتمام لأن هذه العبارة مفادها مفاد عبارة المسالك وشرحي الجعفرية وقد عرفت ما فهمه صاحب المدارك منها فلم يكن المصنف فرض

ولو كان الاذن بالصلوة فالإتمام وفي جواز صلوته والى جانبه أو أمامه امرأة تصلي قولان سواء صلت بصلاته أو منفردة وسواء كانت زوجته أو مملوكة أو محرماً أو أجنبية والأقرب الكراهية ( متن )

المسألة فيما إذا أذن له مقدار الصلوة لما صح له احتمال الإتمام بل كان عليه أن يقطع بالقطع كما في المسالك وغيرها ( فتأمل فيه ) فإنه دقيق جداً ولم يرجح في ( التذكرة والدروس ) شئ من هذه الاحتمالات ( قوله ) « ولو كان الاذن بالصلوة فالإتمام » كما في ( التذكرة ونهاية الأحكام والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وكشف الانباس والغرية وإرشاد الجعفرية والروض والمسالك وحاشية الاستاذ ورجحه في الذكرى واحتمل الوجهين الآخرين أيضاً ( وفي حاشية الارشاد ) لكن أن حصل ضرر على المالك قطع قطعاً وصرحوا بأنه لا فرق بين اتساع الوقت أو ضيقه وحتيهم على ذلك أن الأذن في اللزوم يفضي الى اللزوم كالأذن في الرهن وفي دفن الميت وقد سمعت ماني ( المدارك ) من تضعيفه لختار جده وحاصله عدم الفرق بين الأذن الصريح وعدمه ( وفي الجمع ) لا يبعد أن لا يلزم المالك شئ على تقدير الأذن الصريح لأن له أن يرجع الاستصحاب ( والناس مسيطون على أموالهم ) واللزوم في بعض الأفراد لدلائل مثل اللزوم بأذنه في الرهن والدفن فلا يجوز له الإخراج بخلاف الأذن في الصلوة فإنه لا يضره المنع ولا يلزم مخذور أصلاً إذ لا يفعل هو حراماً ولا يأمر بالحرام لأن القطع مع عدم إذنه واجب لأحكام انتهى ( قوله ) « قدس الله تعالى روحه » ( وفي جواز صلوته والى جانبه أو أمامه امرأة تصلي قولان سواء الخ ) الأول عدم الجواز وقد نقل عليه الإجماع في ( الخلاف والغنية ) وهو المشهور كما في ( تلخيص التلخيص ) للسيد الفاضل السيد محمد بن السيد عبد المطلب بن عميد الدين ابن أخت المصنف ومذهب أكثر علماءنا كاشيخين وأتباعهما كما في ( غاية المراد ) ومذهب الشيخين وأتباعهما كما في ( الذكرى ) وغيرها ومذهب أكثر المتقدمين كما في ( شرح الشيخ نجيب الدين ) وفي ( المقامة وانهاية المبسوط والوسيلة والتلخيص ) التنصيص على بطلان صلوتها وهو المقول عن الجمهور وبأنه نقل عبارته وإجماع ( الخلاف ) وشهرة ( التلخيص وغاية المراد والذكرى ) منقولة على ذلك ( وعسى أن ياتي ) النص على البطلان مع العمدة أنه لم يتعرض فيه لذكر تقدمها عليه ( كالمقنة ) وإجماع الغنية وشهرة الشيخ نجيب الدين منقولان على المنع كما نقل عن ( القاضي ) والظاهر إرادة البطلان من ذلك كما يفهم ذلك من ( الروضة ) وغيرها وقد نسب جماعة الى الصدوق كأبي العباس والصيمري وغيرها ( وفي كشف الرموز ) أنه أحوط. وفيه عن المقتنع أنها لا تبطل الا أن تكون بين يديك ولا بأس لو كانت خلفك وعن يمينك وعن شمالك ( وفي كشف الثام ) أن الموجود في نسخه الموجودة عنده لا تصل وبين يديك لإمرأة تصلي الا أن يكون بينكما بعد عشر أذرع ولا بأس بأن تصلي المرأة خلفك ( وفي التحرير ) الإجماع كما هو ظاهر ( التذكرة ) على أنه لا فرق في المرأة بين أن تكون محرماً أو زوجة أو أجنبية مصلية بصلوته أو منفردة ( قلت ) وقد نص على ذلك أكثر الأصحاب ( وفي الغنية ) الإجماع على عدم الفرق بين الاشتراك والانفراد ( وفي الدروس والروضة وغيرها ) أنه لا فرق في ذلك بين الواجبة والمندوبة وظاهر الأصحاب كما في ( جامع المقاصد والبحار ) وظاهر كثير كما في ( الروض ) والمشهور

## وينتفي التحريم أو الكراهية مع الحائل (متن)

كما في (كشف الالتباس) وظاهر الشيخين كما في (كشف اللثام) أنه لا فرق في ذلك بين اقتران الصلوتين وعدمه وهو صريح (الدروس) وقطع في (الموجز الحاوي وحاشية الارشاد وجمع البرهان والمدارك) باختصاص التأخر بالنهاي فقط ونسبه في (البحار) الى جماعة وقواه في (المذهب البارع) واستجوده في (الروض والمسالك) ومال اليه أو قال به (المحقق الثاني) في جميع كتبه وتلميذاه ومال اليه أيضاً في (الذرى) حيث قال إن في رواية علي بن جعفر دلالة على فساد الطاري وفيه أن الرواية ليست ظاهرة في أن الاعادة لهذا الاجتماع ونفي عنه البعد في (كشف اللثام) وفي جملة من هذه التقييد بما اذا لم يكن الأول عالماً حين شروعه (وقال المحقق الثاني) الا أن يكون التحاذي والتقدم كالحدث وهو بعيد لعدم الدليل (وفي غاية المراد) أنه اذا بطلت صلوته بطلت صلوتها ولا قتل بالفرق (تأمل جيداً) وهذا ينفع أيضاً فيما سيأتي من العبارات التي نص فيها على بطلان صلوته أو صحتها ولم يذكر فيها صلوتها وقد سمعت أنه في (المقنعة) لم يترض لذكر تقدمها عليه كما نقل عن النقي ونقل ذلك في (كشف اللثام) عن الغنية والموجود فيها أو أمامه ونقل في (كشف الرموز) عن النقي أنه قال أو قدمه ولعل من تركه بنى على أن المنع فيه معلوم بالأولوية وجماع الخلاف منقول على الجهات الثلاث وكذلك الشهرة وفي (حواشي الشهيد) أن العصبي الغير البالغ والأمرأة يقرب حكمهما من الرجل والمرأة ونسبه في (كشف اللثام) الى القليل (وفي الروض) المشهور اختصاص الحكم بالمكافئين (قال) وألحق بعض الأصحاب بالرجل الخنثى وهو أحوط (وفي الخلاف والمنتهى) الاجماع على أنها اذا كانت قدماه غير مصلية لم تبطل صلوته هذا تمام ما يتعلق بالقول الأول وإن كان غير خاص به ويبقى الكلام في الفوقية والتحية وبأني الكلام إن شاء الله تعالى فيها عند ذكر البعد لأنه أسس بها (وأما القول الثاني) فهو أن ذلك مكروه بالقيود والشرط المذكورة وهو مذهب عامة المتأخرين كما في (شرح الشيخ نجيب الدين) وأكثرهم كما في (جامع المقاصد وغاية المرام والمدارك والبحار) والصحيح من المذهب الموافق لاصوله كما في (السرائر) والأقرب في المذهب كما في (نهاية الاحكام) ومذهب السيد وعليه الحلبيون كما في (الذكري) وهو خيرة (السرائر والشرائع والمعتبر وكشف الرموز وكتب المصنف) ما عدا التلخيص والايضاح (وكتب الشهيد والمحقق الثاني والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية والغرية وحاشية الميسي والروضة وجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب المعالم وشرحها والكفاية والمفاتيح) وقواه في (الروض) بل ظاهره القول به كما يلوح ذلك من المسالك (وفي التنقيح) أنه أحوط ولم يرجح شي في (النافع وكشف الالتباس والمقتصر وغاية المرام) ورد إجماع (الخلاف) في (السرائر والمنتهى والختاف) وغيرها بعدم ثبوته وبأن السيد في المصباح مخالف وفيه (نظر) ظاهر ومن المحيب قوله في الختاف ومن الأعجب استدلال الشيخ بالاجماع عقيب نقله عن السيد خلافه وكأنهم لم يحتفلوا باجماع الغنية أو يحملون وجوب الاجتناب فيها على تأكيد الاستحباب وتنام الكلام في المسئلة في بحث الجماعة (قوله) قدس الله تعالى روحه وينتفي التحريم والكراهية مع الحائل قال في (المعتبر) ولو كان بينهما حائل سقط المنع اجماعاً منا (وفي المنتهى) الاجماع على صحة صلوتها معه (وفي البحار) كأنه لا خلاف في زوال المنع بتوسط الحائل ولم يذكر الحائل في (النهاية)

## أو بعد عشرة أذرع (متن)

والخلاف والوسيلة والفنية والسرائر) وكذا (المنفعة والمبسوط) كما يأتي نقل عبارتهما وأما باقي عبارات الأصحاب ففي بعضها صحة صلواتهما معه (كالنافع ونهاية الأحكام والتذكرة) وغيرها وقد سمعت ما في (المتن) والبحار) وفي بعضها كالكتاب نفي الكراهة أو التحريم (كالتهذيبين والشرائع ولذكرى وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والروضة والروض وكشف الالتباس والمدارك) وغيرها وفيهم في المدارك أن إجماع المعتبر على ذلك وقد سمعت نقله عن زوال المنع كعبارة (الإرشاد والدروس والتفتيح والجعفرية) وغيرها وفي بعضها صحة صلواته (كالتحرير) والظاهر الاتحاد ويحتمل أن تكون متفاوتة معنى كما قد يفهم من اختلافهم في بيان الحامل والملحق به كما يأتي ن شاء الله تعالى وقد نس بعضهم على بقاء الكراهة في البعد بالأذراع العشرة والعبارات فيها واحدة (وفي غاية المراد) إجماع الرجل والمرأة في الصلوة الصحيحة لولاء اختياراً في الجهات المحس دون حائل أو بعد (حرام بطل السلوة) عند أكثر علمائنا كالشيخين وأتباعهما إلا أنهم لم يذكروا الفوقية والتحتية انتهى مهذا يدل على اشتراط عدم الحائل وإن لم يذكر في كلام بعضهم للعالم به (وفي المبسوط) فإن صلت خلفه في صف طالت صلوة من عن يمينها وشمالها ومن يحاذيها من خلفها ولا تبطل صلوة غيره. من صلت بجانب الإمام بطلت صلواتها وصلوة الإمام ولا تبطل صلوة المأمومين الذين هم وراء الصف الأول انتهى وقد اختلفت الأقوال في بيان الرد من هذه العبارة (وفي المعتبر والمتن) والذكرى) وهذه العبارة يلزم على قوله بطلان من يحاذيها من ورائها وحملها في البيان على عدم علمهم في الحال أو على نية الانفراد ونحوه في الذكرى (قلت) ويكون الصف الأول حائلاً (وفي كشف اللثام) يحتمل قوله من عن يمينها وشمالها جميع من في صفها ورجلين منهم خاصة وكذا يحتمل من يحاذيها جميع من في الصف التالي ومن يحاذيها حقيقة ومن يحاذيها أويراها (وفي المنفعة) لا يجوز للرجل أن يصلي وامرأة تصلي الى جانبه أو في صف واحد معه وقد أطلق سائر الأصحاب ذكر الحائل كما في (البحار) من غير تقييد بكونه مانعاً من نظر أحدهما الآخر كأن يكون كالحائط والستر كما قيد بذلك في (حاشية الميسي والمسالك والروضة والمدارك) وفي (نهاية الأحكام) ليس المقتضي للتحريم أو الكراهة النظر لجواز الصلوة وإن كانت قدماه عارية ولمنع الأعمى ومن عض عينيه ومثلاً عبارة (التذكرة) وفي هذا بما الى خلاف ما اعتبره (الشهيد الثاني وشيخه وسبطه) وقال الكاظم عليه السلام في خبر الحيري إن كان بينهما حائط طويل أو قصير فلا بأس (وفي التحرير) لو كان الرجل أعمى فالوجه الصحة وإن غضض الصحيح عينه فاشكال وهذا يشير الى أن موجب المنع النظر (وفي البيان) في تنزيل الظلام أو فقد البصر منزلة الحائل (نظر) أقر به المنع وأولى بالمنع منع الصحيح نفسه من الابصار (وفي حاشية الميسي والمسالك والمدارك) لا تكفي الظلمة ولا العمى وغض البصر مع احتمال كفاية الظلمة في المسالك كما احتمله في كشف اللثام (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو بعد عشرة (عشر) أذرع) عبارات فيه كسابة مختلفة وهي هنا كما هي هناك ولم يترك في السرائر كما ترك ذكر الحائل (وفي المعتبر) الإجماع على سقوط المنع بذلك (وفي المتن) الإجماع على صحة صلواتهما (وفي جامع المقاصد وإرشاد الجعفرية) الإجماع على عدم الكراهة (وفي المفاتيح) أن الكراهة في البعد بها أغلظ من تقدم الرجل وأخف من الفصل بالرجل (وفي المدارك

والبحار) أن الكراهة متفاوتة الشبر ثم الذراع الى آخره (وعن الجامع) زوال الكراهية بذراع وشبر (وعن الجمعي) من صلى وحياه امرأة ليس بينهما قدر عظم الذراع فسدت صلوته انتهى (ومبدأ التقدير) الموقف كما في (الروض والمدارك والبحار) وفيها ربما يحتمل مع تقدمها اعتباره من موضع السجود (وفي جامع المقاصد وإرشاد الجعفرية) لم يقل أحد بالزيادة على العشرة بالتباعد (وفي الروض) الاجماع على عدم اعتبار الزيادة عليها (وفي كشف الثام) لعل قوله عليه السلام حتى يكون بينهما أكثر من عشرة أذرع لوجوب العشر بين موقفها ومسجده فلا يكفي العشر بين الموقفين إذا تقدمت انتهى هذا (وفي غاية المراد) أن الأصحاب لم يذكروا الفوقية والتحتية ولكنه محتمل من غوى المنع مع مكان الحاقه بتأخرها وخصوصاً فوقيتها (وقال) عند قول الصادق عليه السلام في خبر عمار لا تصلي قدماه أو يمينه أو يساره حتى يكون بينهما أكثر من عشرة أذرع ولا بأس بها خلفه وإن أصابت ثوبه (من هنا) وقع الشك في الفوقية والتحتية (يريد) من تدافع المفهومين لاختصاص اشتراط البعد بالجهات ومن اختصاص نفي البأس بالخلف (وقال في غاية المراد) أيضاً عند قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة لا تصلي المرأة بخيال الرجل إلا أن يكون قدماها ولو بصدرة أنه يظهر من فحواه المنع من الجهتين (وفي الروض) الظاهر أن الفوقية والتحتية ملحقتان بالتأخر لاصالة الصحة وعدم المانع خرج منه حالة التقدم والمحاذة فيبقى الباقي (وفي كشف الثام) أغفل الفرقان النص على فوقيتها وتحتيتها والأصل وظاهرهم الإباحة والفوقية بخصوصها أشبه بالتأخر في أنه لا يراها الرجل لكن قل أبو جعفر عليه السلام لا تصل المرأة الحديث (وفي الروض) لو كانت في حدى الجهات التي يتعلق بها الحكم وكانت على مرتفع بحيث لا يبلغ من موقفه الى أساس حائط المرتفع عشرة أذرع ولو قدر إلى موقفها أما مع الحائط مثلاً أو ضلع المثلث الخارج من موقفه الى موقفها، مما فني اعتباراتها (نظر) والظاهر أن التقدير هنا للضلع المذكور خصوصاً مع إثاره زاوية حادة ولو كانت قائمة ففيه الاحتمالات ولو كانت منفرجة ضعف الاحتساب إلى الأساس لا غير لزيادة المسافة بما زاد (وفي المدارك) بعد أن قال في اعتباراتها (نظر) ويحتمل قوياً سقوط المنع مع عدم التساوي في الموقف (وفي كشف الثام) أن كانت على مرتفع أمامه اعتبر كون ضلع المثلث الذي ساقاه الى أصل ما هي عليه من البناء ومن أصله الى موقفها عشراً وكذا إذا كانت بجنبه وكان أحدها كذلك كانت الزاوية التي بين البناء والارض قائمة أو حادة أو منفرجة واحتمل سقوط المنع حينئذ بناء على أنه لا يتبادر من الأمام والمحاذة ونحوهما انتهى هذا (وتنتفي الكراهة أو التحريم) مع الضرورة كما في (الايضاح والذكرى والدروس والبيان وغاية المراد وحاشية الميسي والروضة وفوائد القواعد والمسالك والمدارك والروض) على تأمل فيه وظاهر (غاية المراد) نسبته الى الأكثر ويظهر من (البحار) نسبته الى الأصحاب واستشكله في (جامع المقاصد) لأن التحاذي إن كان مانعاً من الصحة منع مطلقاً لعدم الدليل على الاطال بموضع دون موضع (وفي كشف الثام) بعد نقل ذلك الايضاح استشكل بمعوم النص والفتاوي (قلت) قد يرشد اليه ما ورد في تسمية مكة بككة كما يأتي ان شاء الله تعالى والصلوة في المنصوب كما (في كشف الثام) وأما استثناء مكة من هذا الحكم فلم أر التصريح به في كلام الأصحاب وظاهر (الصدوق) القول به كما في (البحار) ونفي فيه البعد عنه لمكان الحرج غالباً (وقال في المنتهى) لا بأس بالصلوة هناك والمرأة قائمة أو جالسة

ولو كانت ورائه صحت صلوته ولو ضاق المكان عنها صلى أولاً والأقرب اشتراط صحة صلوة المرأة لولاه في بطلان الصلوتين (متن)

بين يديه لما رواه الشيخ عن معاوية قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقوم أصلي في مكة والمرأة بين يدي جالسة أو مارة قال لا بأس إنما سميت مكة بكبة لأنه يبك فيها الرجال النساء وذكر في (التذكرة) نحواً من ذلك وقد يلوح من (كشف اللثام) الميل إليه حيث أيد استثناء الضرورة بما في (علل الصدوق) من قول أبي جعفر عليها السلام في خبر الفضيل إنما سميت مكة بكبة لأنه يبتك بها الرجال والنساء والمرأة تصلي بين يديك وعن يمينك وعن يسارك ومعك ولا بأس بذلك وإنما يكره في سائر البلدان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ولو كانت ورائه صحت صلوته) وصلوتهما إجماعاً كما في (الخلاف) والظاهر أنه إجماعي كما في (البحار) ويظهر من (غاية المراد) أنه مذهب أكثر علمائنا وقد سمعت عبارته (وفي المفاتيح) أن الكراهة هنا نزول وقد سمعت أنه جعلها فيه مراتب متفاوتة ولم أجد من تأمل في هذا الحكم بل كل من ذكره حكم بالصحة أو نفي الكراهية وإنما اختلفت عباراتهم في شيء آخر جماعة عبروا بلفظ الورا أو الخلف (وفي المتقنة) تصلي بحيث يكون سجودها تجاه قدميه (وفي الشرائع) بقدر ما يكون موضع سجودها محاذياً لقدمه ونحوها عبارة (اللمعة) حيث قال، فلو حاذى سجودها قدمه فلا منع ويظهر من (كشف اللثام) الميل إليه واستدل على ذلك بصحيح زرارة الناطق بتقديمه عليها بصدرة ونحو خبر عمار ومنع عليهم ذلك في (حاشية الميسر والروض والروضة والمسالك) وجزماً بأنه لا بد من التأخر بدون محاذاة أصلاً (وفي المنتهى) بعد أن نقل الاجماع على صحة صلوتيهما مع الحائل والأذرع قال وكذا لو صلت متأخرة عنه ولو بشر أو قدر مسقط الجسد ونحوه ما في (المعتبر) وفي (النافع وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد) الاختصار على مسقط الجسد (وفي الكفاية) الأقرب الاكتفاء بشبر وهو ظاهر (الشيخ) في كتابي الاخبار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو ضاق المكان عنها صلى أولاً ﴾ كما في (المبسوط) والنهاية والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والبيان والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وفوائد الشرائع) وغيرها وفي أكثر هذه التصريح بأن ذلك على سبيل الوجوب عند الشيخ وأتباعه والاستحباب عند مخالفهم (وفي التحرير) فلو عكس فصارت هي أولاً ثم الرجل صحت صلوتها (وفي المنتهى) الاجماع عليه وفي جملة منها تقييد ذلك بسعة الوقت لما مر من أنه مع ضيقه لا كراهة ولا تحريم وقد سمعت ما في جامع (المقاصد) من أنه لم يعم على ذلك دليل (وفيها وفي حاشية الارشاد والمسالك والروض والروضة والمدارك) أن هذه الأولوية فيما لا يختص بالمرأة لثبوت تسلطها على ملكها (وفي حاشية الارشاد) ان اختصاص بها لم يجز لها الايثار (وفي المسدرك) لم يجب عليها التأخر قطعاً نعم يمكن القول باستحبابه وتردد في (جامع المقاصد والروضة) في المشترك بينهما وبينه (وفي حاشية الارشاد) احتمال القرعة (وفي كشف اللثام) إن تساويها فيه ملكاً أو إباحة فهو أولى وإن اختصت به احتمال أن يكون الأولى بها أن تأذن له في التقدم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والأقرب اشتراط صحة صلوة المرأة لولاه في بطلان الصلوتين ﴾ لا وجه للتقييد بالمرأة وهذا الحكم صرح به في (التذكرة والذكرى والبيان وكشف الالتباس وغاية المرام وجامع المقاصد والجمعانية



فلوصلت الحائض أو غير المتطهرة وإن كان نسياناً لم تبطل صلوته وفي الرجوع إليها ع نظر (متن)

وإرشادها وحاشية الارشاد حاشية اليسى وفوائد القواعد والمسالك والمدارك ( وقبرها وقد يظهر من ( غاية المراد ) سببه الى الأ كثر كما هو صريح ( البعدار واحتمل عدم الاشتراط في ( الايضاح والروض ) وكذا ( جامع المقاصد ) لصدق الصلوة على الفاسدة فالنهي متوجه عند بطلان الصلوتين ولا يجدي قيد لولاه ورده في ( كشف اللثام ) بأنها عند الصحة لولاه تنعقدان ثم تبطلان ولا تنعقدان عند البطلان فلا تبطل الصحيحة . منها انتهى واحترز بقوله لولاه عن لزوم اشتراط البطلان بالصحة المفتضي لاشتراط السي - بنقضه فكانه قل يشترط لابطال الصلوتين بهذا انتفاء مبطل آخر في واحدة منها وبه يندفع ما نقله في الايضاح عن بعضهم من أن المانع ما صورة الصلوة وهو باطل لعدم اعتبار الشارع بها . وإنو اعتبرت لأبطلت صلوة الحائض والجيب وإما الصحيحة وهو باطل والالاجتماع الضدان أو ترجح أحد طرفي الممكن بلا مرجح إذ ليس المراد اشتراط الصحة بل عدم البطلان بسبب آخر ومعناه الصحة على تقدير عدم المخاظة والتقدم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلوصلت الحائض أو غير المتطهرة وإن كان نسياناً لم تبطل صلوته ﴾ لأن فقد الشرط في الواقع موجب لانتفاء المشروط وقد علمت أن الشرط في البطلان هو الصحة لولاه وصلوتها مع التسيان غير صحيحة وإن وافقت الشرعية لأن الصحيح عند العقهاء . أسقط القضاء ولا فرق في ذلك بين أن يكون هو غافلاً أو عالماً بالبطلان وكذا العكس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي رجوع البهاحية (١) نظر ﴾ كما في ( التذكرة ونهاية الأحكام وإرشاد الجعفرية ) ولا أقرب رجوع كل واحد منهما الى أخبار الآخر كما في ( الايضاح وجامع المقاصد والروض وكشف اللثام ) خصوصاً في البطلان كما في الأخير لأصل صدقه وأصل صحة صلوة الآخر لأنه إذا أخبر بالبطلان لم يتحقق بطلان صلوته ولأن هناك أموراً ثلاثة لا يمكن اجتماعها على الصدق وهي عدم الرجوع الى كل واحد منها واشتراط صحة صلوة كل منهما في بطلان الصلوتين وتحقق البطلان بالمخاظات عند الآخر والثاني متحقق لأننا نبحت على هذا التقدير والثالث واقع . جماعاً من القائلين بالبطلان فبطل الأول أما المخاظة فلأن صحة الصلوة لا يعلمها الا المصلي فلم يقبل قوله لزم أما عدم الاشتراط بالصحة أو عدم تحقق البطلان عند المصلي الآخر كذا قل في ( الايضاح ) وهذا معنى ما في ( جامع المقاصد وروض الجنان ) من أن الصحة لا تعلم الا من قبله فلو تعلق بها تكليف مكلف ولم يقبل فيها قول المصلي لزم تكليف ما لا يطاق ( وقد يقال ) إن الشرط في البطلان إن كان هو الصحة بحسب الواقع لم يكن الرجوع الى المصلي لا يمكن الفساد بوجه لا يعلمه وإن كان هو الصحة ظاهراً كفى فيها الاستناد الى مسألة صحة فعل المسلم حتى يعلم المبطل وقد يعلم لا من قبل المصلي فلا تكليف بما لا يطاق ( ووجه عدم ) أن إخبارها بحال صلاتها بمنزلة الاخبار بحال صلوته وهو غير مسموع خصوصاً البطلان لأصل الصحة وانتفاء شرطه ( وفي حواشي الشهيد ) عن نسخة مقررة على المصنف الأقرب قبول إخبارها بعدم طهارتها للاستناد الى أصلين عدمها وصحة صلوة الرجل لا بطهارتها استناد الى خلافين طهارته وبطلان صلوته انتهى ( وهذا الرجوع ) على سبيل الوجوب

ولو لم تعتمد نجاسة المكان الى بدنه أو ثوبه إذا كان موضع الجبهة طاهر أعلى رأي وتكره الصلوة في الحمام لا المسلخ (متن)

كما في (جامع المقاصد) وظاهر (كشف اللثام وعبرة الكتاب) لأنه متى صح الرجوع اليها تحتم على الرجل إعادة صلوته وشرعيته الاعادة حتماً موقوفة على تحققها فتى بتحقيق فساد صلوته لا بنشر الاعادة كذلك (وفي جامع المقاصد) أنه لم يطلع على عبارة أحد من الأصحاب فيها التعرض لوقت الرجوع هل قبل الصلوة أم بعدها أم في خلالها أم مطلقاً ثم قال إن الذي يقتضيه النظر أن الإخبار أن كان قبل الصلوة وجب قبوله وإن كان بعدها فإن أخبر بطلان صلوته لم يؤثر ذلك في صلوة الآخر التي قد حكم بطلانها بصلوة الأصل فيها الصحة وإن أخبر بالصحة فلا أثر له لتحقق البطلان قبل ذلك هذا إذا شرعاً في الصلوة عالين بالمحاذات المفسدة ولو شرعاً في الصلوة وكان كل واحد غير عالم بالآخر ظلمة أو نحوها ففي الإبطال هنا (تردد) فإن قلبه ففي رجوع أحدهما الى الآخر في بطلان صلوته لتصح (الأخرى نظر) من الحكم بطلانها وكونها على ظاهر الصحة فلا يؤثر فيها الحكم بالبطلان الذي قد علم خلافه بخلاف الصلوة التي فعلها المصلي على اعتقاد فسادها فأنها لا تصير صحيحة بعد لفوات النية وإن كانت في خلالها فإن شرعاً فيها عالين فلا كلام في الإبطال وكذا لو علم أحدهما اختص بطلان صلوته وإن لم يعلم كل منهما بالآخر ثم علما ففي رجوع أحدهما الى الآخر في بطلان صلوته التردد انتهى (وفي المدارك) لا بد من العلم قبل الشروع ولو بالإخبار ولو وقع بعده لم يمتد به للحكم بطلان الصلوة ظاهراً بالمحاذاة وظهر خلافه بعده ولو لم يعلم أحدهما بالآخر إلا بعد الصلوة صحت الصلوة وفي الآثناء يستمر على الظاهر (وفي كشف اللثام) عليه الاستفسار إذا احتملت الصحة وكذا إذا فرغ من الصلوة واحتمل البطلان وقد شرع غافلاً أو مع زعم الفساد ثم احتمل الصحة فإن لم يمكن لم يشرع فيها وإن صلى مع الغفلة عن التحادي أو الحكم أو الاستفسار وكان الظاهر البطلان لم يعد قوله ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ ولو لم تعتمد نجاسة المكان الى في الحمام تقدم الكلام فيه مستوفى في أول الفصل (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتكره الصلوة في الحمام) بالإجماع كما في (الخلاف والفتية والمسالك) وهو المشهور كما في (المختلف والتلخيص والبحار ومذهب الأئمة) كما في (المتن والذكري وجامع المقاصد) وبذلك صرح الصدوق في (الهداية) ومن تأخر عنه إلا (المفيد) فإنه لم يذكره في المقنعة (وأبا العباس) في المؤجز الحاوي (وعن الكافي) أنه لا يصلح للمصلي الوقوف في الحمامات وإدله في فسادها - نظره (وفي الحاصل) لا يصلح في الحمام على حال وأما المسلخ فلا بأس به (وفي النهاية) ولا يصلي الإنسان في بيوت الغائط ولا الحمام (وفي المفاتيح) تكره في الحمام إلا أن يكون نظيفاً وظهره كما يلوح ذلك من المدارك عدم الكراهية إذا كان كذلك (وفي التلخيص) تكره في الحمام على رأي (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿لا المسلخ﴾ كما في ظاهر (التهذيب) حيث حمل خبر عمار على المسلخ وقد سمعت مافي (الحاصل) وصرح (السرائر والمتن) والتعريض والذكري والدروس والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الإرشاد وتعليق النافع والروض والروضة وحاشية الميسر والكفاية) وهو ظاهر (المدارك والمفاتيح) واحتمل ذلك في (مجمع البرهان) واستندوا (إلى أنه مشتق من الحميم وهو الماء الحار كما أشار الى ذلك في (السرائر) وصرح

وفي بيوت النُّط والنيران (متن)

به في (الروض) وغيره وفي أكثر هذه القطع بعدمها على سطحه ومنع أحد من الصلوة في الموضعين أعني السطح والمساكن وفي (التذكرة ونهاية الأحكام) أن علة الكراهة إن كانت نجاسة الأرض لم تكره في المسكن وإن كانت كونه مأوى الشيطان لكشف العورة فيه كرهت فيه (قال في النهاية) وهو الأقرب لأن دخول الناس يشغله وحكي هذا الترديد في المنتهى عن مض الجمهور (وفي الروض والمدارك) أنه مبني ضعيف لجواز أن لا يكون معاللاً أو تكون غير ما ذكره والتعليل من الفقهاء (قلت) قال في الفقيه لأنه مأوى الشياطين (وقال في مجمع الفائدة والبرهان) الظاهر أن المراد بالحمام ما يقال عرفاً إنه حمام فلا يبعد دخول المسكن (قلت) قد يلوح ذلك من عبارة الخلاف حيث قال تكره في بيوت الحمام انتهى هذا ولو كان الحمام نجساً لا ينصح فيه الصلوة إجماعاً كما في (الخلاف والمنتهى وجامع المقاصد) وغيرها وفي الأخيرين لو شك في الطهارة بنى على الأصل - بيان - سأل علي بن جعفر أخاه عليه السلام عن الصلوة في بيت الحمام فقال إذا كان موضعاً نظيفاً فلا بأس قال يعني المسكن والتفسير من علي بن جعفر قوله قدس الله تعالى روحه وفي بيوت الغائط هذا ذكره (الطوسي والحق والمصنف في كتبه والتبديدان والحق الثاني) ومن تأخر عنهم (وفي التخليص) أنه المشهور (وفي كشف اللثام) أن في الغنية الإجماع عليه (قلت) لم يذكره في الغنية وإنما ذكر المزابل وظاهر جماعة أن المزابل غير بيوت الغائط حيث يذكر كلا منهما على حدة ولم يذكر في (المبسوط والخلاف والمراسم والسرائر) وفي (النهاية) لا يصل في بيوت الغائط (وفي المقنعة) لا تجوز الصلوة فيه (وعن الحلبي) لا تحل وظاهر (مجمع الزهراء) التمثل في كراهيته كما يلوح ذلك من (الكفاية) وفي (المختلف) أن المشهور الكراهية في المزابل بيان استدلل عليه في كشف اللثام بما سمي فيه عن المزملة وعن السطح المسخذ لايول وعن بحر الغائط وبما سمي فيه عن الصلوة إلى العذرة وفي بيت يبال فيه قوله قدس الله تعالى روحه والبرهان جماعاً كما في (الغنية) وقاله الأصحاب كما في (الذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان) وهو المشهور كما في (المختلف والتخليص) ومذهب الأكثر في (المنتهى) قالوا لأنه تشبه بعبادها (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع وحاشية الميسري والروض والروضة والمسالك) أن المراد بها البيوت المدة لأضرار النار فيها لا ما وجد فيه نار مع عدم عداد البيت لها بالذات ولا فرق في بيت النار بين أن تكون موجودة فيها حال الصلوة أم لا إلا أن يغبر البيت إلى أمر آخر وفي كثير من هذه نفي الكراهية على سطحها (وفي مجمع البرهان) الظاهر وجود النار فيها في الجملة انتهى ثم قل بعد ذلك لا دليل على ذلك والأصح كما في (المدارك) اختصاص الكراهية بموضع عبادة النيران لأنها ليست موضع رحمة فلا تصلح للعبادة (قلت) وهو ظاهر (الغنية) حيث خصها بما تعبد فيه حيث قال وبيوت النيران وغيرها من معابد أهل الضلال واحتج له بالاجماع والاحتياط وقد يظهر ذلك من (المعتبر) حيث قال وفي بيوت النيران والمجوس إلا أن ترش بالماء هذا (وفي المقنعة والنهاية) لا تجوز فيها الصلوة (وفي المراسم) أن العرب انتهى لا تجوز فيه الصلوة بل تفسد بيوت الحر وبيوت النيران وبيوت المجوس والموضع المنصوب والمقابر ولا يصلي إلى القبور إلا أن يكون بينه وبين القبر حائل ولو قدر نية وروي جواز

والخجور مع عدم التمدي ويوت المجوس (متن)

الصلوة إلى قبر الامام خاصة اذا كان في قبلته ولا صلوة في مكان يكون في قبلته تصاوير مجسمة أو نار مضرة أو سيف مجرد أو إنسان مواجه وهذا كله عندي داخل في قسم المكروه وإن وردت الرواية بظاهاها في حظره انتهى كلامه بهامه (فتأمل) فيه (وعن الحلبي) أنه قال لا يحل للمصلي الوقوف في معادن الابل بل وصراط الخليل والبغال والخيول والبقير ومرابض النعم وبيوت النار والمزابيل ومذابج الأنعام والحمامات وعلى البسط المصورة وفي البيت المصور ولنا في فسادها في هذه المحال (ظنر) انتهى (وفي التخليص عن الفقيه) أنه حرمها في بيوت النيران ولم أجده ذكر ذلك فيه فلمله ذكره في المقنع (لكن) لم ينقل عنه أحد ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والخجور مع عدم التمدي ﴾ هذا مذهب المتأخرين كما في (المدارك) والمشهور كما في (الختاف وتخليص التلخيص) وبه صرح (الطوسي والعجلي والمحقق والمصنف) في كتبهما (والشهيدين والمحقق الثاني والفاضل الميمني) وغيرهم (وفي الدروس وإرشاد الجعفرية والكفاية والمفاتيح) في بيت فيه خمر (وفي الروض) الرواية مطلقة فتشمل ما فيه خمر وما كان معداً لذلك وظاهر (التذكرة ونهاية الأحكام) وغيرها أنها المدة لذلك حيث قيل فيها لأنها لا تنفك عن النجاسة غالباً (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع) بيوت الخمر والمسكرات والفقاع (وفي كشف القناع) في بيت الفقاع محتمل لما في الخبر من أنه خمر مجهول (وفي الدروس خمر أو مسكر) (وفي كشف القناع) بيوت الخمر أي المسكرات (وفي الفقيه والمقنعة والنهاية والمراسم) لا تجوز فيها لكن قال في الفقيه اذا كان محصوراً في آنية وفي (تخليص التلخيص) أن التي حرمها وقد مرت عبارة الكافي فيها (وعن المقنع) أنها لا تجوز (وعن المذهب) أنها تكره في بيت شرب الخمر ﴿ بيان ﴾ قال في المدارك إن المتأخرين استبعدوا من الصدوق الحكم بعدم جواز الصلوة في بيت فيه خمر مع حكمه بطهارتها ولا استبعاد فيه بحد ورود النص ونحن نقول إن استبعادهم في محلها لأنه من البعيد أن تجوز الصلوة في الثوب الذي فيه الخمر ولا تجوز في البيت الذي فيه الخمر ولم يرد نص من الشارع بهذا النحو بل ورد بطلان الصلوة وحرمها وورد بطهارتها وما ورد في المنع عن الصلوة في بيت هي فيه إنما هو من قبيل ما دل على البطلان والحرم ولا يلائم ما دل على الطهارة لأنه اذا كان لم يجز الصلوة بمجرد وجود الخمر في البيت فكيف يجوزها في الثوب الذي فيه الخمر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي ﴾ بيوت المجوس ﴿ هذا الحكم نسب إلى الأصحاب في (جامع المقاصد) في أثناء كلامه (والروضة والمدارك) وقال في (التلخيص) إنه المشهور وهو خبر (المبسوط والوسيلة والسرائر والنافع والشرائع والمعتبر وكتب المصنف والشهيدين والمحقق الثاني وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية وجمع البرهان والمدارك والكفاية والمفاتيح) لكن اختلفت عباراتهم في ذلك (في المبسوط والسرائر وكتب المحقق وكتب المصنف والتذكري وكشف الالتباس واللمعة والروضة) وغيرها التعبير ببيوت المجوس (وفي الكفاية والمفاتيح) التعبير ببيت فيه مجوسي (وفي النهاية والوسيلة والشرائع والبيان والدروس) في بيوت المجوس أو بيت فيه مجوسي (وفي المسالك) ظاهرهم عدم الفرق بين كون البيت للمجوسي وغيره والخبر مطلق وخصه بعضهم ببيته (قات) هذا التخصيص مال هو إليه في الروض وسيأتي المصنف أنه تكره في بيت فيه مجوسي (وفي جمع البرهان) كانت الصلوة في بيته مكروهة أو بيت

ولا بأس بالبيع والكنائس وتكره في معاطن الابل ( متن )

هو فيه ( وفي البحار ) ظاهر الأخبار كراهية الصلوة في البيت الذي فيه مجوسي سواء كان بيته أم لا وعدم كراهيتها في بيته إن لم يكن فيه لكن يستحب الرش انتهى ( وقضية ) تمليلهم بأنها لا تنفك عن النجاسة الاختصاص ببيوته ( وفي جامع المقاصد ) نسب هذا التعليل الى الأصحاب ( قلت ) وبه علل في ( نهاية الأحكام ) والمتن والتحريروا التذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروضة وإرشاد الجعفرية ) وغيرها واختلفت عباراتهم في مقام آخر ( في المبسوط ) فإن فعل رش الموضع بالماء فإذا جف صلى فيه واستحسنه في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) وفي ( الوسيلة ) تكره في بيوت المحوس اختياراً فإن اضطر رش الموضع أولاً بالماء ( وفي المنبر ) إلا أن يرش بالماء وفي جملة من كتب المصنف ( كالتحرير ) والمتن ونهاية الأحكام والتذكرة ) لو اضطر رشه بالماء استحباباً ( وفي البيان ) لو اضطر رشه بالماء وفرش عليه وصلى أو تركه حتى يجف ( وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض ) إذا رش بالماء زالت الكراهة ( وفي المدارك ) قطع بذلك الأصحاب وهذا وقد سمعت ما في ( المرامم ) من أن الصلوة في بيوت المحوس فاسدة ( وفي المقنعة ) لا يصلى في بيوت المحوس حتى ترش بالماء وتجوز بعد ذلك ( وفي النهاية ) لا يصلى في بيوت المحوس مع الاختيار فإن اضطر الى ذلك رش الموضع بالماء فإذا جفت صلى فيه ( وفي التخليص عن التقي ) أنه حرماً ما فيها وقد سمعت عبارة ( الكافي ) وفي ( كشف اللثام ) بما ظفرت بأخبار سئل فيها الصادق عليه السلام عن الصلوة فقال عليه السلام رش وصل انتهى وقد سمعته ما قاله غواص بحار الأخبار وسمعت تعليل الأصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا بأس بالبيع والكنائس ﴾ ذهب اليه علمائنا كما في ( المتن ) وهو المشهور كما في ( الروض والبحار ) ومذهب أكثر علمائنا كما في ( جامع المقاصد ) وهو خيرة ( المقنعة ) والنهاية والمبسوط والسرائر والنافع والسرائع وكتب المصنف والمعة وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والروض والروضة والكفاية والمدارك ) وهو ظاهر ( الفقيه والمعتبر ونهاية الأحكام ) وفي المتن وجامع المقاصد والروضة ) وغيرها يستحب رش الموضع الذي يصلى فيه من البيع والكنائس ( وفي الغنية ) الإجماع على الكراهة في معابد أهل الضلال والكراهية في خصوص ما نحن فيه خيرة ( المرامم والدروس والبيان ) ونقل عن ( الاصباح والمهذب والاشارة ) ولم يرحح شيئاً في ( الذكرى ) وقال ( الشيخان والمصنف والمحقق الثاني ) لو كانت مصورة كرهت من حيث الصورة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتكره في معاطن الابل ﴾ إجماعاً كما في ( الغنية وظاهر المتن ) وهو المشهور كما في المختلف والتخليص والبحار وكشف اللثام ) ومذهب الأكثر كما في ( جامع المقاصد ) ومذهب كثير أو الأكثر كما في ( المنبر ) وقد نسب الى الفقهاء ، الى أهل الشرع في مواضع كما يأتي وفي ( الشرائع والنافع والتلخيص ) التعبير بالمبارك ( وفي نهاية الأحكام والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية ) أن المعاطن هي المبارك ( وفي التحرير والمتن وجامع المقاصد وظاهر الروض ) أن الفقهاء جعلوا المعاطن هي المبارك التي تأوي اليها الابل مطلقاً ( وفي السرائر ) أن أهل الشرع لم يخصصوا ذلك بمبرك دون مبرك ونسبه في البحار الى الأكثر وخالف ( في الروضة ) ففسر المعاطن في عبارة اللمعة بمبارك الابل عند الشرب لتشرب أعلاً ( عللاً خ ل ) بعد نهل ( وفي كشف اللثام ) أن هذا هو المشهور في تفسير المعاطن ( قلت ) وبذلك فسرهما

ومرابط الخيل والبغال والحمير (متن)

في الصحاح والقاموس وجمع البحرين وقريب منه كلام ابن الأثير ونقله في البحار عن مصباح اللغة والأزهري لكن قال إن الأزهري قال إنها في كلام الفقهاء المبارك وفي (كشف اللثام) عن العيين أنها يقال لما حول الخوض والبئر من مباركها ولكل مبرك يكون مألفاً للابل فهو عطن بمنزلة الوطن وأنه قال وقيل أعطان الابل لا تكون إلا على الماء فأما مباركها في البرية فهو المأوى والمراح (وعن المقابس) أنها المبارك وأنه قال وقال آخرون لا تكون أعطان الابل إلا على الماء والأمر قريب (وفي المنتهى والتحريم وكشف الالتباس) وظاهر (الروض) أن الكراهة لا تزول بنسبة الابل عنها حال الصلوة ونسبه في (المدارك) إلى إطلاق الأصحاب (واستوجه في المنتهى) عدم الكراهة في المواضع التي تبيت فيها الابل في سبيلها أو تناخ فيها لعلها أو وردها ومال إليه في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفيه أن ما استند إليه في (المنتهى) في تميم المبارك وهو كونهما من الشياطين يقضي بكراهة مطلق المواضع التي تحضر الابل فيها على أن الروايات الدالة على التعليل عامية والوارد في أخبارنا التي عن معاطن الابل والظاهر أن الفقهاء إنما استندوا في التعميم إلى تنقيح المناط لعدم تعقل الفرق بين موضع الشرب وغيره فإن أخذ في ذلك الاعتبار كما هو ظاهر المنتهى وغيره كان المدار عليه وبلا فلا هذا إن قلنا إن المعاطن لغة هي المبارك حول الماء وإن قلنا أنها في اللغة كل مبرك يكون مألفاً للمناخ للعلف والورد إذا كان كذلك كان حكمه كذلك إلا أن يقال المراد بالمعطن المبرك الذي يكون بمنزلة الوطن ولا يكون ذلك إلا في المكان التي تأوي إليه وتبيت فيه (وفي) أنه يخرج على هذا مباركها حول الماء للورد مع أنه هو الأشهر في تعريف المعطن إن لم نقل إنه حقيقة فيه فقط ولم تثبت فيه حقيقة شرعية نعم إن ثبت الاجماع على أنه المبارك التي تأوي إليه دون ما تناخ فيه للورد والعلف فهو الحجة وقد سمعت ما نسب إلى الفقهاء في (المنتهى) وغيره وإلى أهل الشرع في (السرائر) وقد تأول عبارة (المنتهى) بأن المراد بالمناخ للعلف والورد ما كان في السير لكنه بعيد عن ظاهر العبارة وقد سمعتها فليتأمل . (وفي المغاتيج) أن الكراهة تزول أو تخف بالرش ونقله في كشف الرموز عن (النزهة) ثم قال وقد يمنع انتهى . وقد مر عن (التي) القول بالتحريم والتردد في البطلان وظاهر (المنفعة) أيضاً التحريم (وفي المدارك والبحار) لا ريب أنه أحوط وفي الأخير وإن كانت الكراهية أقوى في الجملة (وفي النهاية) لا يصل في معاطن الابل وفي موضع آخر منها تكره هذا وفي القوالي أن النبي صلى الله عليه وآله نهي عن الصلوة في أعطان الابل لأنها خلقت من الشياطين (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي مرابط الخيل والبغال والحمير) إجماعاً كما في (الغنية) وهو المشهور كما في (المختلف) ومذهب الأكثر كما في (المعتبر) وبه صرح في (النهاية) والوسيلة والشرائع والنافع والمعتبر وكتب المصنف والدروس والبيان واللمعة وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والكفاية) واقتصر في (الارشاد والمغاتيج) على الأولين وفي الأخير أنها تخف أو تزول بالرش (وفي المنتهى والتحريم والروض) لا فرق فيها بين الوحشية والاهلية وفي الأخير لا فرق أيضاً بين الحاضرة والغائبة (وفي النهاية) فإن خاف الإنسان على رحله فلا بأس أن يصلي فيها بعد أن يرشها بالماء وقد سمعت كلام (التي) هذا وفي (الغنية) الاجماع على كراهيتها في مرابط البقر ومرابض

## وقرى النمل وعجى الماء وأرض السبخة ( متن )

الغنم ( وفي المختلف ) أن المشهور كراهيتها في مرايض الغنم ( وفي المنتهى ) أنه لا بأس بمرايض الغنم ذهب إليه أكثر علمائنا وبه صرح في ( المبسوط والنهاية والخلاف والشرائع والمعتبر والتحريير والمختلف والبيان والدروس واللمعة والروضة ) وفي كثير من هذه التصريح بعدم الكراهة ( كالخلاف ) وغيره وفي ( المبسوط والنهاية ) نفى البأس ونسب ذلك في المعتبر الى ( المقنعة ) ولم أجده فيها ( وفي مجمع البرهان ) أن الكراهة في مرابط البقر ومرايض الغنم أقل منها في معاطن الابل وقد سمعت كلام ( التقي ) في مرايض الغنم ومرباط البقر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ و ﴾ في ﴿ قرى النمل ﴾ إجماعاً كما في ( الفنية ) وهو مذهب الأكثر كما في ( المعتبر ) والمشهور كما في ( البحار ) وبه صرح ( الصدوق في الهداية ) ومن تأخر عنه الا المفيد وسائر فائدها لم يذكرها في المقنعة والمراسم لعدم الانفكاك من أذاها أو قتل بعضها كما ذكر ذلك غير واحد ( وفي القاموس ) أن ( قرى النمل ) مجتمع ترابها وهو الذي ذكره في ( الروض والروضة ) وعن ( المحيط وفتح اللام ) للعلامة ( والسامي ) أنها مأواها ( وعن الأساس والصحاح والشمس ) جرائمها أي مجتمعها أو مجمع ترابها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ و ﴾ في ﴿ مجرى ( ١ ) الماء ﴾ ذهب إليه علمائنا كما في ( المنتهى وجامع المقاصد ) وفي ( البحار ) أنه المشهور ومذهب الأكثر كما في ( المعتبر ) ولا فرق بين أن يكون فيه ماءً أولاً كما نص على ذلك غير واحد ( وقال في المنتهى ) تكره الصلوة في السفينة لأنه يكون قد صلى في مجرى الماء وكذا لو صلى على سباط نخته نهر يجري أو ساقية ( ثم قال ) هل يشترط في الكراهية جريان الماء ( عندي فيه توقف ) أقرببه عدم الاشتراط ( وقال ) هل تكره الصلوة على الماء الواقف ( فيه تردد ) أقرببه الكراهية ونفى البأس في ( التحريير ) عن الصلوة على سباط يجري نخته نهر أو ساقية وقرب الكراهية على الماء الواقف كما في ( المنتهى ) وفي ( نهاية الأحكام ) إن أمن السيل احتمل بقاء الكراهية إقبالاً لظاهر النهي وعدمه لزوال موجبها ( قل في المدارك ) بعد نقل هذه العبارة لم أقف على ما ادعاه من الإطلاق ( قلت ) قال أبو الحسن عليه السلام في خبر أبي هاشم الجعفري لا يصلى في بطن واد جماعة ( وفي البحار ) أن ظاهر الأخبار كراهة الصلوة في المكان الذي يتوقع فيه جريان الماء وفي المكان الذي يجري فيه الماء بالفعل ( قلت ) الوارد في المقام من الأخبار مرسل عبد الله بن الفضل وابن أبي عمير والخبر النبوي الذي اشتمل على المناهي السبعة وخبر الجعفري ولم يظهر منها ما ذكر ولعله لذلك قال في ( كشف الغطاء ) لا فرق بين أن يكون فيه ماءً أو لا توقع جريانه عن قريب أو لا صلى على الأرض أو في سفينة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ و ﴾ في ﴿ أرض السبخة ﴾ بفتح الباء فأما إذا كان نعتاً الأرض كقولك الأرض السبخة فبكر الباء كذا قال في السرائر نقلاً عن الخليل بن أحمد والسبخة بفتح الباء واحدة السباخ وهو الشيء الذي يعلو الأرض كالملح ويمجوز كون السبخة في العبارة بكسر الباء فتكون الإضافة من باب إضافة الصفة الى الموصوف والحكم أعني كراهية الصلوة فيها نقل عليه الإجماع ( في الخلاف والفنية ) وظاهر ( المنتهى ) حيث نسب فيه الى علمائنا ( وفي المعتبر ) أنه مذهب الأكثر

( ١ ) مجرى الماء يسمى وادياً قاعاً من ودي يدي إذا سال وهو من تسميته المحل بالحال ( منه قدس سره )



( وفي البحار ) نسبته الى ظاهره الاكثر ( وفي المبسوط والوسيلة والمفاتيح ) التقيد بما اذا لم يتمكن من السجود عليها ( وفي المنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة وجامع المقاصد وقوائد الشرائع والروض والمسالك والمدارك ) وغيرها تعليل الحكم بعدم التمكن أو عدم كماله وأنه إن تمكن فلا بأس وفي الأخبار التعليل بأن الجهة لا تقع مستوية وأنها إن استوت وتمكنت عليها فلا بأس وهذا مراد الأصحاب ( وفي البحار ) أن الاظهر أنه إن لم تستقر الجهة أصلاً أو كان الارتفاع والانخفاض أزيد من المعفو فتحرم الصلوة اختياراً وإلا فتركه ومع الدق والاستواء نزول الكراهة أو نخف والأول أظهر لموثق سمعته انتهى وصرح الصدوق في ( الهداية ) بالكراهة وظاهره في ( الملل ) التحريم حيث قال باب العلة التي من أجلها لا تجوز الصلوة في السبخة وظاهره في ( الخصال ) تخصيص التحريم بالنبي صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام قل وأما غيرها فإنه متى دق مكان سجوده حتى تتمكن الجهة فيه مستوية فلا بأس انتهى والى كون التحريم من خصائص الوصي مال في ( البحار ) حيث رد على ( المعجلي ) حيث قال لا يجوز أن يعتد أن الشمس قد غابت وأمير المؤمنين عليه السلام لم يصل وإنما فاتته أول الوقت فرده في البحار بأنه لا يبعد أن يكون ذلك من خصائصهم عليهم السلام الى آخره ( وفي المقنعة ) لا تجوز الصلوة فيها ( وفي النهاية ) لا يصل فيها هذا ( وفي كشف اللثام ) قد تكون السبخة علامة لكونها معذبة ولهذا قال محمد بن علي بن ابراهيم ابن هاشم في علة والعلة في السبخة أنها أرض مخسوف بها قال ويحتمل أن يريد أنها تخسف وتغمر فيها الجهة فلا تستقر ( قال ) وخبر جورية بن مسهر الذي رواه الصدوق في الملل قال قطعنا مع أمير المؤمنين عليه السلام جسر الصراة في وقت العصر فقال عليه السلام ( إن هذه أرض معذبة لا ينبغي لبني ولا وصي بني أن يصل في فيها فن أراد منكم أن يصل فليصل ) معارض بخبر أمالي الشيخ الذي رواه عن يحيى بن العلاء الناطق بأن أمير المؤمنين لما خرج الى النهروان وطعنوا في أرض بابل قال يا مالك إن هذه أرض سبخة ولا تحل الصلوة فيها فن كان صلى فليعد الصلوة ( قلت ) هذا الخبر لا يقوى على معارضة خبر الملل لأن الأصحاب أعرضوا عنه والعامل به نادر كما عرفت ثم إن خبر الملل مروي في البصائر والفقهاء هذا ( وقال في القاموس ) الصراة نهر بالعراق انتهى ( وفي البحار ) أن في بعض النسخ الفراءة ( وفي الفقيه والبصائر ) نهر سوري وفي القاموس سوري كطوبى موضع بالعراق قال في ( البحار ) الظاهر أنه كان مكان جسر الحلة ( وقال في كشف ) اللثام يجوز أن لا يراد بالسبخة في الأخبار وكلامي الصدوق والمنفرد إلا مالا تتمكن فيها الجهة انتهى ( وليم ) أن خبر الملل يدل على كراهة الصلوة لبني والوصي في كل أرض معذبة يعني عذب أهلها وصریح ( السرائر ونهاية الأحكام والمنتهى والتحريم والتذكرة والبيان والدروس وكشف الالتباس ) وظاهر ( المعتبر ) كراهة الصلوة في كل أرض خسفت بها ومسخط عليها أو عذب أهلها ( وفي الذكرى والروض ) أن الخبر الذي استدلل به على ذلك ليس فيه دلالة وهو أن النبي صلى الله عليه وآله لما مر بالحجر قال لأصحابه لا تدخلوا على هؤلاء المعذيين الا أن تكونوا بأكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم ( قلت ) يمكن تحصيل الدلالة منه بتكاف ( ثم قال الشهيدان ) نعم يمكن أن يستدل عليه بما روي أن علياً عليه السلام ترك الصلوة في أرض بابل لذلك حتى عبر الفرات وصلى في الموضع المشهور بعد أن ردت له الشمس ( قلت ) قد سمعت الأخبار الواردة في ذلك ونص ( الشيخ والطوسي وأبو المكارم والمعجلي والمحقق والمصنف والشهيدان ) وغيرهم على أن الصلوة مكروهة في أربعة مواضع البداء وضجتان وذات الصلاصل ووادي الشقرة ( وفي

وعلى الثلج وبين المقابر من غير حائل ولو عترة أو بعد عشرة أذرع ( متن )

( الغنية ) الاجماع على الأربعة المذكورة ( وفي السرائر ) نسبة ذلك ( ١ ) الى أصحابنا ( وفي الارشاد وكشف  
الالتباس وإرشاد الجعفرية والكفاية ) الاختصار على الثلاثة الأول ( وفي الهداية ) الاختصار على الثلاثة  
الأخيرة وظاهرهم الاتفاق على أن البيداء وضجنان موضعان مخصوصان فالبيداء ذات الجيش دون  
الحفرة ( وفي الذكري ) عن بعض العلماء أنها الشرف التي أمام ذي الحليفة مما يلي مكة وضجنان  
بفتح الضاد وإسكان الجيم جبل بمكة وظاهر جماعة أن كل أرض كانت ذات صلاصل كرهت فيها الصلوة  
فيها ( وفي السرائر ) أن المواضع الأربعة مواضع مخصوصة في طريق مكة شرفها الله تعالى ونسب ذلك  
الى أصحابنا كما مر ( قلت ) ما وجدنا من صرح بذلك ممن تقدم عليه نعم في حاشية الفقيه إن ذات  
الصلاصل اسم الموضع الذي أهلك الله فيه النمرود وضجنان واد أهلك الله فيه قوم لوط ( وفي المنتهى  
والتحرير والمفاتيح أن الثلاثة الأولى في طريق مكة ) وفي الذكرة ونهاية الأحكام أن الثلاثة الأولى أرض  
خسف ( وفي البحار ) قد توهم عبارات بعض الأصحاب أن كل أرض كانت ذات صلاصل كرهت فيها الصلوة  
وهو خطأ لأنه قد ظهر من الأخبار وكلام قدماء الأصحاب أنها مواضع مخصوصة بين الحرمين  
( قلت ) لعلمهم ذلك من قوله عليه السلام في الطريق وأراد بقدماء الأصحاب المعجل ( والصلاصل )  
جمع صلاصل وهي الأرض التي لها صوت ودوي كما في المنتهى وفسره الشهيديان بالطين الحر الخلوط  
بالرمل فصار صلاصلاً إذا جف أي بصوت قلا نقله الجوهري عن أبي عبيدة ( وأما وادي الشقرة )  
في ( المعتبر والتذكرة والمنتهى ونهاية الأحكام والذكري ) أنه اختلف فيه علمائنا قليل إنه شقائق  
النمان فكل موضع فيه ذلك تكره الصلوة فيه وقيل إنه موضع مخصوص ( قلت ) القائل بذلك ( المعجل )  
قال الشقرة بفتح الشين وكسر القاف ( ٢ ) موضع مخصوص سواء كان فيه شقائق النمان أو لم يكن  
وليس كل موضع فيه شقائق النمان يكره الصلوة فيه ثم استشهد على ذلك بكلام ابن الكلبي ( استند  
في ذلك الى كلام ابن الكلبي خ ل ) ثم أنه في ( المنتهى ) قرب الكراهة في كل موضع فيه شقائق  
النمان لا اشتغال القلب بالنظر اليه ( وفي البحار ) أن الأظهر ما اختاره ابن ادريس والتعليل في الخبر  
يخالفه الا بتكلف تام ( قلت ) أشار الى قول الصادق عليه السلام في خبر عمار لا تصل في وادي  
الشقرة فان فيه منازل الجن ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وعلى الثلج ) ( ٣ ) كذا أطلق في جملة  
من كتب المصنف وكتب الأصحاب ( كالشرائع والدروس والبيان واللمعة والروضة ) وغيرها ( وفي  
( النافع ) اذا لم تتمكن جبهته من السجود عليه ( وفي اللمعة والروضة ) التقييد بالاختيار وفي الأخير مع  
تمكن الأعضاء ( وفي المفاتيح ) تكره الصلوة عليه الا مع الضرورة والتسوية ( وفي نهاية الأحكام  
وجامع المقاصد ) التعليل بعدم التمكن ( وفي المسالك والمدارك ) بعدم كمال التمكن ( وفي المسالك )  
يشترط في الجواز حصول أصل التمكن ( وفي النهاية ) لا يصلى على الثلج ( وفي المبسوط ) لا يصلى عليه  
فان لم يقدر على الأرض فرش فوقه ما يسجد عليه ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( وبين المقابر من  
غير حائل ولو عترة أو بعد عشرة أذرع ) أما الكراهة بين المقابر فقد نقل عليها الاجماع في ( الغنية )

( ١ ) أي الكراهة في الأربعة ( منه قدس سره )

( ٢ ) في الذكري أنه بضم الشين وإسكان القاف انتهى لكن ما ذكره المعجل ذكره الأكثر ( منه قدس سره )

( ٣ ) يدل عليه ما في مشكوة الأنوار للطبرسي ( منه قدس سره )

وظاهر (المتنهي) حيث قال ذهب اليه علمائنا (وفي التخليص وكشف اللثام) أنه مشهور وقد نتجتمل عبارة الفقيه أن الصلوة بينها غير مكروهة قال وأما القبور فلا يجوز أن تتخذ قبلة ولا مسجداً ولا بأس بالصلوة بين خللها ما لم يتخذ شيئاً منها قبلة والمستحب أن يكون بين القبر عشرة أذرع من كل جانب انتهى فإن حملنا عدم الجواز في عبارته على الكراهة كان عدم البأس عبارة عن عدم الكراهة (وفي المدارك) الاتفاق على المنع كراهة أو تحريماً من دون حائل أو بعد عشرة أذرع وحكى الشيخ في (الخلاص) عن قوم من أصحابنا أنها بين المقابر لا يجوز وهو خيره المراسم وقال (المفيد) كما عن (الحلي) إنها لا تجوز إلى القبور ولم يتعرض في المقنعة لحال الصلوة بين القبور ولعله يني البأس كما في خبر ابن خلاد الذي هو سنده في عدم الجواز إليها (وفي مجمع البرهان) أن الأصحاب على خلاف ما يذهب اليه المفيد (وفي المختلف) المشهور الكراهة إلى القبور (وأما عدم الكراهة) مع الحائل بين المقابر (وفي المدارك) قد قطع الأصحاب بزوال الكراهة أو التحريم مع الحائل وظاهر (المتنهي) دعوى الاجماع على ذلك يظهر منه ذلك في الفرع الثاني من الفروع السبعة التي فرعها في المسئلة وقد أطلق الحائل في (النافع والتحريم والارشاد والتذكرة والكفاية) وأما الاكتفاء به في الصلوة بين المقابر ولو كان غزاة فقد صرح به في (الشرائع ونهاية الأحكام والتلخيص والبيان واللمعة وارشاد الجعفرية والروضة) وهو ظاهر (المسالك) وفي (جامع المقاصد) أنه مستفاد من كلام الأصحاب (وفي النهاية) غزاة وما أشبهها (وفي الروض) ولو غزاة أو لبنة أو ثوباً ومثله (المقنعة والبيان والدروس) في الصلوة إليها (وفي المراسم) الاكتفاء باللبنة في الصلوة إليها أيضاً (وفي مجمع البرهان والمدارك والبحار) أن مستند الاكتفاء في رفع الكراهة بالغزاة والثوب غير واضح (قلت) مستنده ما أشير اليه في (المتنهي وجامع المقاصد وكشف اللثام) عموم نصوص الحيلة بها ومع ذلك يخرج عن مفاهيم ألفاظ النصوص والفتاوي وإلا لزم الكراهية وإن حالت جدران ولم يذكر الحائل في (المبسوط والمفاتيح) بل اقتصر فيها على البعد بالأذرع وألحق في (المنهى وفوائد الشرائع والروضة والمسالك وجامع المقاصد) بالقبور القبران والقبر وفي الأخير أن في توجيه الكراهة عند القبر الواحد تسكفاً ونسب الالحاق (في الروض) في القبرين والقبر إلى الأصحاب ثم تأمل فيه (وفي البحار) إلى جماعة وتأمل فيه أيضاً (وفي المتنهي) نسب عدم الالحاق إلى أهل الظاهر وقد يلوح من عبارته دعوى الاجماع على الالحاق (وفي نهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والروضة) أنه لا فرق في ذلك كله بين الصلوة في المقابر وإليها (وفي المتنهي) أنه لو بني مسجد في المقبرة لم تزل الكراهة وهو ظاهر (الحقق الثاني والشهيد الثاني) وأما زوالها بالبعد بعشرة أذرع بين المقابر فقد صرح به في (الشرائع والتمهي والارشاد والتحريم واللمعة والبيان والروضة) وقد يفهم من (المتنهي) في انفرغ الذي تقدمت الإشارة اليه دعوى الاجماع على ذلك (وفي المدارك) قطع به الأصحاب (وفي الفقيه والمفاتيح) كما نقل عن (التزهاء) أن ذلك من كل جانب (وفي المفاتيح) إلا عند قبر المعصوم (وفي النهاية والمبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الأحكام) أن ذلك فيما عدا الخلف ونقل ذلك عن (الجامع والاصباح) وفي (المختلف) لادليل على تخصيص الخلف والرواية لا تدل عليه (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية والمسالك وكشف اللثام) أنه لا يكفي كونه خلف المصلي من دون البعد المذكور ولا وجه لاستثناء الخلف من بين الجهات (وفي

(الروض) الوجه فيه أنه إذا بعد من القبور عشرة أذرع في الجهات الثلاث لم يكن بين القبور ولا إلى قبر (وقال في كشف الثام) إن سَأَمَ هذا لم يخض الاغتفار بالخلف انتهى كلامه وكأنه إلى ذلك نظري (الروضة) حيث قال فيها ولو كانت القبور خلفه أو مع أحد جانبيه فلا كراهية (وفي المنتهى والتحريرو جامع المقاصد) يكره السجود على القبر وأن يصلي إليه ومنع ابن بابويه منها (وفي المنفعة) قد قيل لأَسَ بالصلوة إلى قبلة فيها قبر إمام والأصل ما ذكرناه ويصلي الزائر مما يلي رأس الإمام فهو أفضل من أن يصلي إلى القبر من غير حائل بينه وبينه على حال انتهى (وفي النهاية والمبسوط) رواية الصلوة إلى قبره وحملها على التوافل ثم الاحتياط بتركها (وفي التذكرة ونهاية الأحكام) روي جواز التوافل إلى قبورهم عليهم السلام والشيخ إحاط بالترك (وفي الدروس والبيان والروض) تكره ولو إلى قبر معصوم وهو ظاهر (المعتبر) حيث رد رواية الحلي حيث قال فيها ولو كانت القبور خلفه أو مع أحد جانبيه فلا كراهية وقد يظهر ذلك من (المسالك) (وفي إرشاد الجعفرية) أن الأكثر على الكراهة إلى قبور الأئمة عليهم السلام في التوافل خاصة والمفيد كرها عند قبورهم عليهم السلام والأكثر على خلاف ذلك انتهى . فأمل . (وفي مجمع البرهان) الاحتياط عدم إيقاع الفريضة في المشاهد وإن فاتته فضيلة مشهد الحسين عليه السلام ويمكن استثنائه وقال بعد ذلك إذا ثبت زوال الكراهة والتحريم بالحائل فهو موجود في قبورهم عليهم السلام (وفي البحار) الأحوط عدم التوجه إلى قبر غيرهم والجواز وعدم الكراهة في قبورهم (لا يخلو من قوة) لأسباب مشهد الحسين عليه السلام (بل) لا يبعد القول بذلك في قبر الرسول صلى الله عليه وآله بحمل أخبار المنع على التقية لاشتهار الروايات بين المخالفين وقول بعضهم بالحرمه ويمكن القول بالنسخ فيها أيضاً والحل على أن يجعل قبلة كالكتابة بأن يتوجه إليه من كل جانب ويمكن الفرق بين قبره صلى الله عليه وآله وقبور الأئمة عليهم السلام بالقول بالكراهة بالأول دون الثاني لأن احتمال توهم المعبودية والمسجودية أو مشابهة من مضى من الأمم فيه صلى الله عليه وآله أكثر من دفن عنده صلى الله عليه وآله انتهى (وقال في الذكري) في مبحث الجنائز بعد أن ذكر الأخبار الدالة على كراهة البناء على القبر واتخاذ مسجداً وعلى كراهة التعمد عليه والصلوة إليه وعليه (مانصه) هذه الأخبار رواها (الصدوق والشيخان وجماعة المتأخرين) في كتبهم ولم يستثنوا قبراً (ولا ريب) أن الإمامية مطبقة على مخالفة قضيتين من هذه إحداهما البناء والأخرى الصلوة ونهايك ما في المشاهد المقدسة فيمكن القدح في هذه الأخبار لأنها آحاد وبعضها ضعيف الاسناد وقد عارضها أخبار آخر أشهر منها انتهى (وقال المحقق الثاني) يظهر من الذكري إطباق الإمامية على خلاف المفيد والشيخ في الفرائض والتوافل وهو مستفاد من الرواية فإن فيها أن الصلوة خلف الإمام ويصلي عن يمينه وشماله ولا يجوز تقدمه وهو يتناول الفريضة والنافلة انتهى (قلت) الرواية التي أشار إليها رواية محمد بن عبد الله الحلي التي فيها أن التوقيع الشريف هكذا أما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة بل يضع خده الأيمن على القبر وأما الصلوة فإنها خلفه بجمله الإمام ولا يجوز أن يصلي بين يديه لأن الإمام لا يتقدم ويصلي عن يمينه وشماله (وقد حكم المحقق) بضعفه وشذوذه واضطراب لفظه ورد عليه ذلك جماعة من المتأخرين (كالسيد المقدس والشيخ البهائي والمولى المجلسي والفاضل الهندي) قال في (كشف الثام) لعل الضعف لأن الشيخ رواه عن محمد بن أحمد بن داود عن الحلي ولم يبين طريقه إليه ورواه صاحب الاحتجاج مرصلاً

## وجواز الطرق دون الظواهر (متن)

عن الجمهور والاضطراب لأنه في التهذيب كما سمعت وفي الاحتجاج ولا يجوز أن يصلي بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره لأن الامام لا يتقدم ولا يساوى ولأنه في التهذيب مكتوب إلى الفقيه وفي الاحتجاج إلى صاحب الأمر عليه السلام والحق أن ليس شيء منهما عن الاضطراب في شيء (وقال الشيخ البهائي) الواسطة بين الشيخ ومحمد (الشيخ المفيد) فالحديث صحيح لأن الثلاثة ثقة من وجوه أصحابنا (قل) قول في الفهرست على ما حكى في ترجمته أخبرنا بكتبه ورواياته جماعة منهم محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلهم وهو ظاهر في صحة طريقه إليه مطلقاً (وقال المحقق في المتبر) إنه ضعيف ولعل السبب في ذلك كونه مكتوبة انتهى ونحوه ما في (المدارك والبحار) والمستفاد من هذا الحديث على ما في الاحتجاج أنه لا يجوز التقدم ولا المساواة وأما على ما رواه الشيخ فظهر تجوز المساواة إلا أن يقال يعطف يصلي على يصلي أو على يتقدم (والمصنف في المنتهى والمولى الأردبيلي والكاشاني) فهموا من الخبر الكراهة فقالوا: إن جعل القبر الشريف خلفه مكروه حتى في غير الصلوة (وفي البحار) أن المنع من الاستدبار في الصلوة وغيرها قد يستفاد من قوله عليه السلام لأن الامام لا يتقدم لأنه عام للصلوة وغيرها انتهى (والحاصل) أن القول بالمنع وإن قل القائل به لكنه لا بأس خصوصاً في الصلوة ولم يعلم انتقاد الاجماع على خلافه لمكان هذه الأخبار نعم رواية الاحتجاج ضعيفة فلا يمكن الاستناد بها في المنع من المساواة مع تصريح بعضهم بأن الصلوة مما يلي الرأس أفضل (فتأمل) لكننا لا نجد قائلًا بالمنع إلا ما يحكى عن نادر من متأخري التابعين وظاهرهم الاطباق على خلافه غير أنه أحوط هذا (وأسند ان قوليه) في مزاره عن هشام بن سالم أن الصادق عليه السلام سئل هل يزار والدك قال نعم ويصلى عنده قل ويصلي خلفه ولا يتقدم عليه (وأسند أيضاً) عن محمد البصري عنه عن أبيه عليه السلام في حديث زيارة الحسين عليه السلام قال من صلى خلفه صلوة واحدة يريد بها وجه الله تعالى لقي الله تعالى يوم يلقاه وعليه من النور ما يفشو له كل شيء يراه (وأسند أيضاً) عن الحسين بن عطية عنه عليه السلام قال إذا فرغت من التسليم على الشهداء أتيت قبر أبي عبد الله عليه السلام فجعلته بين يديك ثم تصلى ما بدا لك وهو مروي في الكافي أيضاً كذا قال في كشف الثمام ثم نقل أخباراً أخرى وقال إنها معارضة لها وإنها لقابلة للتأويل (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) في (جواز الطرق) إجماعاً كما في (الغنية والنتهى) وظاهر (التذكرة) وهو المشهور كما (في المختلف والتلخيص وكشف الثمام والبحار) ومذهب الأكثر كما في (جامع المقاصد والمدارك) وكثيراً والأكثر كما في (المتبر) وبذلك صرح في (المبسوط والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والتحرير والتذكرة والدروس والتلخيص والذكرى وكشف الالتباس) وغيرها وعبر في (نهاية الأحكام) بقارعة الطريق (وفي البيان والعمدة) وكذا (الروضة) التعبير بالطريق (وفي الروض والبحار) إن الاختصار على جواز الطريق ليس بمجهد بل الأجود التعميم لموثقة ابن الجهم (وفي مجمع البرهان) احتمال أن الصلوة في الجواز أشد كراهة (وفي كشف الثمام) أن أخبار النعي عنها في الطرق كثيرة وهي أعم من الجادة بمعنى الواضحة والمظلم كما في خبر محمد بن الفضيل (وفي الحاصل لصدوق) عن النبي صلى الله عليه وآله ثلاثة لا يتقبل الله لهم بالحفظ رجل نزل

وجوف الكعبة في الفريضة وسطحها وفي بيت فيه مجوسي أو بين يديه نار مضرمة (متن)

في بيت خرب ورجل صلى على قارعة الطريق ورجل أرسل راحلته ولم يستوثق منها انتهى ما في كشف اللثام (وفي المبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الأحكام والمتقى) وغيرها أنه لا بأس بالظواهر بين الجواد (وفي جملة من كتب المصنف وجامع المقاصد وكشف اللباس والروض والمسالك والبحار) ولا فرق بين أن تكون الطريق مشغولة بالمارة أولاً (وفي كشف اللباس) وما بعده لو تطلعت المارة أنجة التحريم والفساد (وفي المدرك) ففسد إذا كانت الطريق موقوفة لا بحياة لأجل المرور ويحتمل عدم الفرق انتهى (وفي التحرير والمسالك) لا فرق بين أن تكون كثيرة الاستطراق أولاً (وفي المتقى والتحرير والبيان) لو بى ساءطاً على الطريق جازت الصلوة وخالف بعض الجمهور (وفي الفقيه) لا يجوز في مسان الطريق وجواده (وكذا في المغنة والنهاية) لا يجوز في جواد الطريق (الطرق خل) وأما الظواهر فلا بأس (وفي البحار) إن الترك أحوط (وفي كشف اللثام) مستند الصدوق والمفيد والشيخ في النهاية ظواهر الأخبار وهي كثيرة ولا يعارضها فيما ظفرت به إلا خبر النوفلي وعبيد بن زاره أن الأرض كلها مسجد إلا القبر والحمام وبيت الفائض انتهى (قلت) يعارضه أيضاً قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار يكره أن يصلي في الجواد وقد تقدم في مواضع بيان المراد بالكراهة في الأخبار وأنه في مقام التحريم لا يناسب الاتيان بلفظ يكره مضافاً الى عمومات الأمر بالصلوة والأصل وفي الاجماع بلاغ (وفي كشف اللثام) جواد الطرق سوائها كما في (المجمل والمقاييس والشمس والنهاية والجزرية) أي الوسط المسلوك من الجد أي القطع لا تقطاعه مما يليه أو من الجدد أي الواضح كما في (العين والمحيط والسامي) أو الجادة معظم الطريق كما في (الديوان والقاموس) أي الطريق الأعظم المشتمل على جدد أي طرق كما حكاه الأزهري عن الأصمعي (وفي المغرب المعجم) أنها معظم الطريق فيحتمل تفسير المعظم بالوسط ونحو منه (المصباح المنير) وقال أيضاً في (كشف اللثام) القارعة أعلا الطريق أي رأسها وهذا هو المعروف وفسرها (ابن الأثير) بوسطها وفسرها في خبر النهي عن الصلوة عليها بنفس الطريق قال ومسان الطرق ما يستطرق منها وبالجملة فأنهي إما هو عنها في أنفس الطرق قال والظواهر هي الأراضي المرتفعة بينها قال وقال عليه السلام في خبر ابن عمار لا بأس أن يصلي بين الظواهر وهي الجواد جواد الطريق ويكره أن يصلي في الجواد والظواهر بمعنى الطرق الظاهرة الواضحة انتهى ما في كشف اللثام (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي جوف الكعبة في الفريضة) (وفي على سطحها وفي بيت فيه مجوسي) تقدم الكلام في ذلك مستوفى في مبحث القبلة بما لا مزيد عليه كما تقدم الكلام في الكراهة في بيت فيه مجوسي عن قريب (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو بين يديه نار مضرمة) كما في (السرائر والشرائع والنافع وكشف الرموز والمعتبر والتذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والتبصرة والإرشاد واللمعة وإرشاد الجعفرية) وفي (المتقى وجامع المقاصد وكشف اللثام) وكذا (المعتبر) أنه مذهب الأكثر وترك التقييد بالأضرام في (المنفعة والخلاف والنهاية والمبسوط والوسيلة والتلخيص والمختلف والدروس والبيان وجامع المقاصد وحاشية الميسي وكشف اللباس والروض والروضة والمسالك والمدارك والمفاتيح) ونقل ذلك عن (الكافي والأصباح والجامع

أو تصاویر ( متن )

والنهي ( وفي الخلاف ) الاجماع عليه ( وفي المختلف ) أنه المشهور ( وفي الذكرى ) أنه مذهب الأكثر ( وعن الكافي ) أنها تحرم وفي فسادها نظره ( وفي المراسم ) أنها تفسد الى نار مضرة ( وفي المجموع والمدارك وحاشيته ) أن التجنب أحوط وقد يظهر من التوقيع الشريف الاتي أن في أصحاب الأئمة عليهم السلام من كان يقول بالتحريم ( وفي كشف اللثام ) أن مرفوع الحداني للجهل والرفع لا يصلح لتنزيل النبي في غيره على الكراهية ( وفي التهذيب ) أنه رواية شاذة مقطوعة وما يجري هذا المجرى لا يعدل اليه عن أخبار كثيرة مسندة ( وفي الفقيه ) أنه رخصة اقترنت بها علة صدرت عن ثقة ثم اتصلت بالمجتهدين والافتقار فمن أخذ بها لم يكن مخطئاً بعد إن تعلم أن الأصل هو النهي وأن الإطلاق هو رخصة والرخصة رحمة وقد فهم من هذا الكلام كافي ( المدارك ومجمع البرهان ) أن الرواية صحيحة وقد تعرض ( المحشون على الفقيه ) لبيان هذه العبارة بوجوه أوجهها ما ذكره مولانا ملا مرا ( قلت ) هذا الخبر معتضد بالشهرة المألومة ولمذولة في عدة مواضع وإجماع الخلاف بل الاجماع معلوم أيضاً على أن المخالف معلوم مضافاً الى أن الحكم مما يتم به البلوى فلو كان حراماً لشاع واشتهر ولم يكن الأمر بالعكس فقد صالح لأن يطرح غيره لأنه فصل عن أن ينزل عليه ( على أن الصحيح ) غير صريح وقوى عمار ضعيف باثمهاله على مالا يقولون به كما أن التوقيع الشريف كذلك إذ قصيته أن ذلك حرام على غير أولاد أمير المؤمنين عليه السلام وأولاد أهل الكتاب ( ونصه ) على ما في الاحتجاج والا كمال وأما ما سألت عنه من أمر المصلي والنار والصورة والسراج وأن الناس قد اختلفوا في ذلك قلنا فإنه جائز لمن لم يكن من أولاد عدة الأئمة ولا يجوز ذلك لمن كان من أولاد عبدة الأوثان وداران ومن المعلوم أن ليس المراد الأولاد بلا واسطة ويكفي بالحرمه لغير أولاد أمير المؤمنين عليه السلام الشك اللهم الا أن يكون لم أن آباءه أهل كتاب ويحمل توزيع الجواب على السؤال ( فتأمل ) على أنه مرسل في الاحتجاج ( قوله ) قدس الله تعالى روحه ( أو ) بن يديه ( تصاویر ) كما في ( الشرع ولارشاد والممة وجمع المقاصد وفوائد الشرائع والروضة والمدرك والكمالية ) وموضع من ( التلخيص ) وهو مذهب الأصحاب كما في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) وهو المشهور كما في ( تخلص التلخيص ) في ( النهاية والوسيلة والمتهى ونهاية الأحكام وتنحير والذكرة ) صور وتماثيل ( وفي لمتهى أنه مذهب علمائنا الا أن في ( النهاية ) لا يصلي وفي ( التفتنة وخلاف ) الكراهة الى الصورة ونقل عليه الاجماع في ( الخلاف ) وفي ( مجمع البرهان والمفاتيح ) وموضع من ( البيان ) التماثيل وفي الأول أنه المشهور ونقل عن ( التزعة والجامع ) الاقتصار على التماثيل أيضاً كما في أكثر الأخبار ( وفي الغنية وتخالف ) وموضع آخر من ( التلخيص والبيان ) تذكره على البسط المصورة ( وفي الغنية ) الاجماع عليه ( وفي تخالف والتخلص ) أنه المشهور ولكنه زيد في ( التلخيص والبيان ) البيت المصور ونقل الشهرة في ( التلخيص عليهما ) وفي الهداية ( البيت الذي فيه تماثيل الا أن تكبر بيمين واحدة أو غير رؤسها وهذه العبارة كناية ( التلخيص والبيان ) نعم ما إذا كانت الصورة حاملة أو تحت رجله ( وفي المبسوط ) لا يصلي وفي قبلته أو يمينه أو شماله صور وتماثيل الا أن ينقلبها فإن كانت تحت رجله فلا بأس واقتصر في كشف الالتباس على عبارة المبسوط ( وقال الاستاذ الشريف )



أدام الله تعالى حراسته في حلقة الدرس إن الصلوة تكره في المساجد المصورة والمظلة وإن كانت الصورة في غير جهة القبلة وكذا إذا كانت الصلوة في غير موضع الظل ذكر ذلك عند الكلام على خبر الحلبي الناطق بكراهة القيام في المساجد المظلة (قلت) يظهر من (مجمع البرهان) أن الفعل مكروه لا الصلوة كما يأتي في مبحث المساجد (وفي المراسم) يكره أن يكون في قبلته تصاوير بحسبة كما صرح بذلك في آخر كلامه (وفي الدرر السري) كراهتها في المساجد المصورة زمن الفية وقال إن كراهة الصلوة في البيع والكنائس إذا كانت مصورة أكد كما مر وذكر في (المعتبر) بعض الأخبار الواردة في المقام (وعن المقنع) لا تصل وقدامك تماثيل ولا في بيت فيه تماثيل ثم قال ولا بأس أن يصلي الرجل والزار والسراج والصورة بين يديه لأن الذي يصلي إليه أقرب إليه من الذي بين يديه انتهى (فتأمل) وأورد في (الفتاوى) خبر محمد الذي نفي فيه البأس إذا جعلت التماثيل تحت الرجل وخبر أبي بصير الذي نفي فيه البأس عما لم يكن تجاه القبلة أو إذا غطاه أو إذا كان بين وبينه واحدة (وفي البحار) الظاهر من الأخبار أنه إذا كان الذي يصلي فيه صورة حيوان على ما اخترناه أو مطلقاً مما له مشابة في الخارج على ما قيل تكره الصلوة فيه وتخف الكراهة بكون الصورة على غير جهة القبلة أو تحت القدمين أو بكونها مستورة بثوب أو غيره أو ينقص فيها لاسماً ذهاب عينها أو إحديها ولو ذهب رأسها فمأفصل وبمحتمل ذهاب الكراهة بأحد هذه الأمور وإن كان الأحوط الاحتراز منها مطلقاً ثم أورد أخباراً أخرى وقال هذه الأخبار تدل على كراهية الصلوة في بيت فيه تماثيل مطلقاً ويمكن تقييدها بالأخبار الأخرى والقول بالكراهة الخفيفة في غير الصور المحصورة ويمكن أن يقال في التنصيص إن البقية ليست صورة الإنسان ولا الحيوان المحصوص وفيه (نظر) انتهى كلامه زيد إكرامه وقد سمعت ما نقل عن (الكافي) من أنها لا تحل على البسط المصورة في البيت المصور وأن له في فسادها نظراً (بيان) قد يظهر منهم الاتفاق على زوال الكراهة بالتغطية (واحتج المصنف والمحقق الثاني والشهيد الثاني) وغيرهم على اختلاف عباراتهم على الكراهة في المقام بأن الصورة تعبد من دونه تعالى شأنه فكره التشبه بفاعله وبأنها تشغل بالنظر إليها ويظهر من ذلك أن المراد بعباراتهم المختلفة واحد وقد تقدم في بحث لباس المصلي نقل أقوال علمائنا في الصورة والتمثال ونقل كلام أهل اللغة (وقال في كشف اللثام) المعروف في لغة ترادف التماثيل والتصاوير والصور بمعنى التصاوير وأدعى المطرزي في كتابه اختصاص التماثيل بتصاوير أولي الروح (قال) وأما قولهم يكره التصاوير والتماثيل فالعطف للبيان وأما تماثيل الشجر فجارار صح انتهى (وقال في كشف اللثام) الصدوق في المقنع يحتمل أنه يرى ما يراه المطرزي من الفرق ويؤيده أن التشبيه بعباد الأوثان يختص بصور ذوي الروح وأنه لا يخلو بساط ولا وسادة ونحوها عن اشتغال ما يشبه شيئاً وقول جبريل عليه السلام في خبر محمد بن مروان إنا معاشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا تمثال جسد وقول الصادق عليه السلام في مرسل ابن أبي عمير وقد سئل عن التمثال في البساط والمصلي ينظر إليه إن كان بين وبينه واحدة فلا بأس وإن كان له عينان فلا فهو نص في تمثيل ذوي الروح وفي أن نقصان عين يخرجها عن الكراهة ويحتمل أنه يرى الفرق بالتجسيم وعدمه كما قال سلال (ويؤيده) خبر الجعفي في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن مسجد يكون فيه تصاوير وتماثيل يصلي فيه فقال تكسر رؤس التماثيل وتلتاع رؤس التصاوير ويصلي فيه ولا بأس ويناسبه التمثال

بمعنى القيام ويؤيد أحد الفرقين قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير أن جبريل عليه السلام قال إنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا بيتاً فيه تماثيل ولكن فيه صورة ( ظ ) يعني صورة انسان . هو يحتمل كونه من كلامه عليه السلام وكونه من الراوي ورواه البرقي في المحاسن كذا بيتاً فيه صورة انسان وكذلك خبر عمرو وابن خالد عن أبي جعفر عليه السلام وقال وإنما خص سلار الحكم بالمجسمة للأصل واحتمال اختصاص الأخبار بها لأنها المشابهة للأصنام واحتمال الاشتقاق من المثل وورود مرفوع الحمداني بلفظ الصور ولذا قال الصدوق في ( المتقن ) ما سمعته وصحيح علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الدار والحجرة فيها التماثيل أبصلي فيها قتل لا تصل فيها وفيها شيء يستقبلك إلا أن لا تجدد بداً فتقطع رؤسها وإلا فلا تصل فيها فإن القلع يعطي التجسيم ظاهراً ولا ينفه أخبار النهي عنها في البسط والوسائد فإنها أيضاً مجسمة إذا نسجت فيها انتهى وفي هذين الأخيرين ( تأمل ) وأيد ما يعطيه كلام الصدوق في الهداية من العموم لما إذا كانت الصورة خلفه أو تحت رجله بعموم كثير من الأخبار كخبر سعد بن اسماعيل عن أبيه أنه سأل الرضا عليه السلام عن المصلي والبساط يكون عليه التماثيل أيقوم عليه فيصلي أم لا فقال إني لا أكره وخبر البرقي في المحاسن مسنداً عن يحيى الكندي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أن جبريل عليه السلام قال إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا جنب ولا تماثيل يوطأ قال ويؤيد ما في المتقن من عموم الكراهة في بيت فيه تماثيل خبر علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام يكون على بابه سفرفيه تمثيل أبصلي في ذلك البيت قال لا وسأله عن البيوت يكون فيها التماثيل أبصلي فيها قال لا قال لكن المحصص كثير كصحيح ابن مسلم سأل أحدهما عليهما السلام عن التماثيل في البيت فقال لا بأس إذا كانت عن يمينك وعن شمالك وحلفك أو تحت رجليك وإن كانت في القبلة فالتق عليها ثوباً ونحوه صحيحة أيضاً عن أبي جعفر عليهما السلام ( ١ ) وفيه زيادة نفى البأس إذا كانت فوق رأسك قال وهذان مع الأصل وخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام يدفعان ما في المبسوط وكأنه استند إلى الأخبار العامة مع قول أبي جعفر عليهما السلام في صحيح ابن مسلم لا بأس بأن نصلي على كل التماثيل إذا جعلتها تحتك ومرسل ابن أبي عمير المتقدم فانه نهى عنها حيث تقع عليها العين وقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحمن بن الحجاج في الدراهم ذوات التماثيل فإن صلى وهي معه فلتكن من خلفه وقول أمير المؤمنين عليه السلام في خبر الأربعمائة المروي في الخصال في تلك الدراهم ويجعلها في ظهره غاية الأمر أن يكون استنبالها أشد قال ويؤيد كلام الحلبي غلواهر الأخبار وإنما يعارضها مرفوع الحمداني ويؤيد الفساد توجه النهي فيها إلى الصلوة نعم روى البرقي في المحاسن عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن البيت فيه صورة سمكة أو طير أو شبههما يبيت به أهل البيت هل يصلح الصلوة فيه فقال لا حتى يقطع رأسه منه ويفسد وإن كان قد صلى فليست عليه إعادة فيمكن أن يكون الجهل والنسيان عذراً وسمعت التوقيع الفاروق بين عدة الأوثان وغيرهم انتهى كلامه شكر الله تعالى سعيه فلقد أتى بما لم يأت به غيره ولذا قلنا كلامه بتمامه هذا والموجود في البحار في خبر علي بن جعفر عليه السلام أو يفسده وفي نسخة أخرى أو يفسله ولعل ذلك أصح مما في الشرح ومثل خبر محمد بن مروان في المتن من دون تفاوت ما رواه في البحار عن المحاسن عن علي بن محمد عن أيوب ولعل المراد بالملائكة غير الكائينين وإن أمكن أن لا توقف

أو مصحف أو باب مفتوحاً أو انسان مواجه ( متن )

كتابهم على دخولهم لكن قول أمير المؤمنين عليه السلام للملكين أيطاعني يدل على دخولهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو مصحف أو باب مفتوحان ﴾ أما الحكم بكرهتها إذا كان بين يديه مصحف مفتوح فهو المشهور كما في ( المختلف والتخليص والمسالك ) ومذهب الأَكْثَر كما في (المعتبر) ذكر ذلك في آخر كلامه وبه صرح في (النهاية والمبسوط والوسيلة وكتب المحقق والمصنف والشهيدين والمحقق الثاني وإرشاد الجعفرية والمدارك والكفاية والمفاتيح ) وغيرها وهو المنقول عن ( الكاتب ) وفي (المبسوط والنهاية ) أو شيء مكتوب ( وفي البيان ) أو كتاب مفتوح ( وفي المنتهى ونهاية الأحكام والتحرير وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك ) أن الحكم يتعدى الى كل مكتوب ومنقوش الى القبلة ( وفي المدارك ) أنه لا بأس بهذا التعدي وأن للمناقشة فيه مجزأً وصرح ( المصنف ) في جملة من كتبه ( وللمحقق الثاني ) في جامع المقاصد ( والشهيد الثاني ) في كتبه أنه لا فرق في ذلك بين القاري وغيره ممن يبصر وهو ظاهر كل من أطلق ونسب ذلك ( في كشف اللثام ) الى فتاوى غير ( النزهة ) قال وفيها التخصيص بالقارئ لأنه الذي يشتغل به ورده بمنع العلة والمعلل ( قلت ) ونقل التخصيص به في فوائد الشرائع عن الشيخ ولم أجده فيما حضرنى من كتبه وقد تقدم أن التقي حرم الصلوة اليه مفتوحاً وأن له في الفساد نظراً . ( وأما الحكم ) بكرهتها الى الباب المفتوح فقد نسبته الى الأصحاب في (الروض وجمع البرهان ) وفي ( التخليص والمسالك والروضة ) أنه المشهور ( وفي المذهب البارع ) أنه مذهب الأَكْثَر وهو خيرة ( المنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع ) وفي ( كشف الرموز ) أنه ( حسن ) وفي ( التذكرة ) أنه ( جيد ) لاستحباب السترة ونسبه في ( الشرائع والدفع ) الى القليل ( وفي المعتبر ) نسبته الى ( الحلبي ) قل وهو أحد الأعيان فلا بأس باتباعه ويظهر من ( كشف اللثام ) أن الحلبي لم يصرح بذلك حيث قال يعطى الباب عبارة الحلبي حيث كره التوجه الى الطريق واقتصر على عبارة ( لمعتبر ) في ( المذهب ) البارع والمقتصر والتنقيح وكشف الالتباس ) لكنه في الأولين احتمل العدم أو مال اليه ( وفي جمع البرهان ) أنه لا دليل عليه ( وفي كشف اللثام ) أن الدليل عليه استفاضة الأخبار استحباب الاستناد انتهى وقد سمعت ما في التذكرة ويأتي عن قريب استطراد الكلام في السترة وإن لم يتعرض لها المصنف ( وفيالروض والمسالك ) إطلاق الباب يقتضي عدم الفرق بين ما يفتح الى داخل البيت أو الدار أو لي خارج ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو انسان مواجه ﴾ الحكم بكرهتها إذا كان بين يديه انسان مواجه المشهور كما في ( حاشية الميسي والمسالك والروضة ) وفي ( جامع المقاصد والروض ) ذكر ذلك أبو الصلاح وبه أفق المصنف وجماعة وهو خيرة ( المراسم ونهاية الأحكام والدروس وجامع المقاصد ) وظاهر ( المنتهى ) وهو المنقول عن ( النزهة ) واستجوده في ( التذكرة ) واستحسنه في ( التحرير ) وكشف الرموز واستدل في جامع المقاصد بنجس عائشة لآتي ويأتي ما في ( كشف اللثام ) من خبر علي بن جعفر ونحوه مما يصلح الاستدلال به في مثل هذا المقام ونسبه في ( الشرائع والنافع ) الى القليل ( وفي المعتبر ) الى الحلبي قال وهو أحد الأعيان فلا بأس باتباعه ونحوه ما في ( المذهب البارع والمقتصر والتنقيح وكشف الالتباس والمدارك والمفاتيح ) واحتمل ( أبوالباس ) في الكتابين العدم أو مال اليه ( وفي جمع البرهان ) لا دليل عليه بل في أخبار عدم محاذاة الرغل للمرأة

ما يشعر بعدم الكراهة حيث ذكرت في قوله عليه السلام ولو لم يكن يصلي فلا يكره انتهى (وفي كشف اللثام) عندنا الأخبار بنفي البأس عن أن تكون المرأة بمحذا المصلي قائمة أو جالسة أو مضطجعة كثيرة انتهى (وعن الكافي) أنه كرهها إلى المرأة وأنها إن كانت نائمة تشتد الكراهة ورده في المنتهى فتح من الكراهة إلى المرأة النائمة ويأتي ما في التحرير وكرهه (ابن حمزة في الوسيلة) أن يكون بين يديه امرأة جالسة وفي (السرائر) لا بأس أن يكون في قلبه إنسان نائم والأفضل أن يكون بينه وبينه ما يستريح المصلي عن المواجهة (وقال في كشف اللثام) هذا هو الأحسن عندي واستحسن كراهتها إلى النائمة في (التحرير) وفي (كشف اللثام) لعله للاشتغال وخصوصاً غير المحرم من المرأة إذا كان المصلي رجلاً وخصوصاً إذا نامت أي اضطجعت أو استلقت أو انبطحت والمشابهة بالسجود له ولا رشاد أخبار السترة إليه ونظير علي بن جعفر الذي في قرب الاسناد للحميري أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يكون في صلواته هل يصالح له أن تكون امرأة مقبلة بوجهها عليه في القبلة قاعدة أو قائمة قال يدرها عنه فإن لم يفعل لم يقطع ذلك صلواته وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي حذاء وسط السرير وأنا مضجعة بينه وبين القبلة تكون لي الحاجة فأكراه أن أقوم فاستقبله فأنسل أنسللاً (وحيث أنجز الكلام) في هاتين المسألتين إلى ذكر السترة والاسناد إليها في المقام أحبيننا التعرض للبحث فيها لأن المصنف لم يذكرها (فقول) تستحب السترة بإجماع العلماء كما في (التحرير) بالإجماع كما في (المنتهى) والذكرى والمدارك والمفاتيح) وفي (التذكرة) وكشف الالتباس) تستحب السترة في المسجد إلى الحائط وفي الصحراء إلى شاخص بين يديه عصى كان أو عنزة أو رجلاً أو بعيراً معقلاً بلا خلاف بين العلماء (وفي نهاية الأحكام) الإجماع على هذه العبارة (وفيها وفي التذكرة) فإن لم يجد سترة خطاً وظاهره فيهما أنه لا ترتيب فيما عدا الخط (وفي السرائر) تستحب السترة ولو كانت عنزة أو حجراً أو كومة من تراب وظاهره عدم الترتيب كما هو ظاهر (البيان والدروس والموجز الحاوي والمدارك والمفاتيح) لكن في (البيان) زاد على ما في السرائر القلنسوة والسهم والخط (وفي المنتهى) مقدار السترة ذراع تقريباً ولو لم يجد المقدار استحب له الحجر والسهم وغيرهما ولو لم يجد شيئاً استحب له أن يجعل بين يديه كومة من تراب أو يخط بين يديه خطاً ونحوه ما في (التحرير) من دون تفاوت أصلاً (وفي الذكرى) الأولى بلوغها ذراعاً قاله الجمع والفاضل (قلت) صرح بذلك (في المنتهى ونهاية الأحكام والتحرير) وفي (كشف الالتباس) لا نقدرها في اللفظ والدقة إجماعاً وقد رها العامة بتقادير ويستحب الدنو منها كما صرح به جماعة وقد ر في (المنتهى) والتحرير والبيان) بمرض عنز إلى مرض فرس ونسب ذلك في (المدارك) إلى الأصحاب ولا يستحب الانحراف عنها يميناً ويساراً كما في (التذكرة والذكرى والبحار) وعن (الكاتب) أنه يجعلها على جانبه الأيمن ولا يتوسطها فيجعلها مقصدة تمثيلاً بالكعبة ونحوه قال بعض العامة (وفي البحار) أن ظواهر الأخبار على خلاف الكاتب (والامام) سترة كافية للمأموم إجماعاً كما في (التذكرة) ويجوز الاستئثار بالحیوان والإنسان المستدبر كما صرح به جماعة وتحصل بالمعصوب وإن حرم كما في (المنتهى) والتحرير والبيان) وفي (الموجز الحاوي) اشتراط الإباحة (وفي التذكرة ونهاية الأحكام) ولو كانت مقصوبة لم يأت بالمأمور به شرعاً (وفي الذكرى) أن هذا مشكل لأن المأمور به الصلوة وقد حصل ونصبها أمر خارج كالوضوء من الأثناء المقصوب (قلت) الظاهر أن مراد المصنف أنه لم يأت بالمأمور به من الاستئثار وهو وإن كان ممن يقول في أصوله إن المندوب غير

أو حائط يَنْزُ من بالوعة البول (متن)

مأمور به لكن هذه العبارة شائعة ثم أن ما مثل به في محل المنع على الإطلاق وقد تقدم الكلام فيه مراراً وتحصل السترة بالنجس كما نص عنه جماعة ولا فرق بين مكة شرفها الله تعالى وغيرها في استحباب السترة كما هو نص (المتن) والتحرير ونهاية الأحكام والدروس والبيان والمدارك) وظاهر (المتن) لاجماع على ذلك حيث نسب الخلاف إلى أهل الظاهر ونص في نهاية الأحكام وغيرها أن الحرم كذلك (وفي التذكرة) لا بأس بعدم السترة في مكة والحرم كله للازدحام ولخبر ابن عباس (وفي الذكري) أن في الصحاح أن النبي صلى الله عليه وآله صلى بالأبطح فركزت له عنزة وواه أنس وأبو حنيفة ثم قال ولو قيل السترة مستحبة ولكن لا يمنع المار في مثل هذه الأماكن كما ذكر كان وجهاً انتهى ونجس السترة إجماعاً كما في (التحرير والتذكرة والذكري والبيان) وفي (المتن) لا خلاف فيه بين علماء الإسلام هذا ويكره المرور بين يدي المصلي كما نص عليه جماعة سواء كان له سترة أم لا وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذاع عليه لكان يقف أربعين يوماً أو شهراً أو سنة الشك من أحد الرواة وللمصلي الدفع بحيث لا يؤدي إلى حرج وضرب ررواية الخلدري حملوها على ذلك (وفي السرائر) عليه أن يدرء ما استطاع بالتسبيح والدعاء والإشارة وهل جواز الدفع وكراهة المرور مختصة بمن استتر أو مطلقاً (وجهان) ذكرهما في الذكري وقال ولو كان في الصف الأول فرجه جاز الخطي بين الصف الثاني لتقصيرهم ما هم لها ولو لم يجد المار سبيلاً لم يدفع والبعيد عن السترة كفاقدها انتهى (وفي الخلاف) لاجماع على كراهتها إلى السلاح المشهور (وفي المختلف والبحار) أنه المشهور وهو نص (الكاتب) على ما نقل عنه (والمقنعة والنهاية والمبسوط والارامم والوسيلة والسرائر والتمهي والتحرير والبيان وجامع المقاصد) في آخر البحث وغيرها وروي ذلك في الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السلام ومنع التي وتردد في الانفساد (قوله) قدس الله روحه ﴿أو حائط ينز من بالوعة البول﴾ كما في (النهاية والوسيلة والسرائر والتمهي ونهاية الأحكام والتذكرة والذكري وكشف الالتباس والروض) لكن في أكثر هذه بالوعة يُبال فيها (ظ) ولم يسل بين العبارتين فرقاً (وفي المبسوط والدروس والبيان) بالوعة بول أو قدّر ونقل ذلك عن (الاصباح والجامع) ولعل التقدير يتم سائر النجاسات كما صرح به بعض المحققين (وفي جامع المقاصد وكشف الالتباس والروضة والمسالك والمدارك) بالوعة بول أو عائط وعلاؤه بأن الفائط أغشى فيكون أولى ونسبه في (الروض) إلى القيل (وفي الروضة) في إلحاق غير الفائط من النجاسات . وجه . (وفي التذكرة والمسالك) في التعدي إلى الماء النجس (تردد) وهو أي التردد وظاهر (جامع المقاصد والروض) حيث نقلا تردد التذكرة من دون ترجيح (وفي نهاية الأحكام) وفي التعدي إلى الماء النجس والخمر وشبهها إشكال (وفي النافع والارشاد واللمعة والكفاية والمفاتيح) إلى حائط ينز من بالوعة من دون تقييد ببول أو غائط وظاهرها عموم النجاسات (وفي مجمع البرهان) ورد النهي عن مسجد حائط قبله ينز من بالوعة يبال فيها (وفي التلخيص والذكري والبحار) تكره إلى النجاسة الظاهرة وظاهر (التلخيص) أنه المشهور (وفي المقنعة) تكره إلى شيء من النجاسات (وفي التحرير) تكره إلى بيوت الفائط وقال الكاظم عليه السلام في خبر محمد بن أبي حمزة إذا ظهر التز من خلف الكنيف وهو في القبلة بستره بشيء وقد تم بلطف الله

## ﴿ المطلب الثاني في المساجد ﴾ ( متن )

تعالى وفضله واحسانه وكرمه وعفوه ورحمته وبركة خير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم الخز  
 الرابع من كتاب مفتاح الخير والكرامة والحمد لله كما هو أهله بجميع محامده كلها على جميع نعمه كلها  
 وصلى الله على خير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وآله صلوة لا يقوى على احصائها سواء ورثي الله تعالى  
 عن مشائخنا وعلماؤنا أجمعين وعن رواتنا المتقنين آثار الأئمة الطاهرين صلى الله عليهم أجمعين ونسأله  
 سبحانه وتوجه اليه بخير خلقه صلى الله عليهم أجمعين أن يدرجنا أدراج المكرمين وان يرحمنا برحمته  
 الواسعة انه رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما ويأتي انشاء الله تعالى في الجزء الخامس ( المطلب الثاني في المساجد )

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين ورضي  
 الله تعالى عن علمائنا ومشائخنا أجمعين وعن رواتنا المتقنين آثار الأئمة المصومين صلوات الله عليهم  
 أجمعين وتوجه اليه سبحانه بهم صلى الله عليهم أن يجعلنا من يقتص آثارهم ويسلك سبيلهم ويحشر  
 في زميرهم أنه أرحم الراحمين قال المصنف الامام العلامة **توجه الله بتاج الكرامة** ( المطلب الثاني  
 في المساجد ) المسجد حقيقة شرعية في المكان الموقوف على المصاين ( المسلمين خ ل ) للصلوة من  
 دون اختصاص ببعض دون بعض مع الصلوة فيه أو قبض الحاكم كما يفهم ذلك من كلامه في مسألة  
 من بنى مسجداً لنفسه وأهله وأراد تغييره وقال الشهيد والكركي والصميري في الذكري وجامع المقاصد  
 وكشف الالتباس إنما تصير البقعة مسجداً بالوقف أما بصيغة وقفت وشبهها وأما بقوله جعلته مسجداً  
 ويأذن في الصلوة فيه فإذا صلى فيه واحد تم الوقف ولو قبضه الحاكم أو أذن في قبضه فكذلك لأن له  
 الولاية العامة ولو بناء بنية المسجد لم يصير مسجداً وقد ذكر مثل ذلك في التذكرة والبيان والدروس  
 وفي ( التذكرة ) أيضاً إذا كان له مسجد في داره جازله تغييره لأنه لم يجعله عاماً وإنما قصد اختصاصه  
 بنفسه وأهله وهذا صريح في اشتراط العموم في تحقق المسجدية ونحوه ما ذكره هو وغيره في هذه  
 المسئلة من أنه إذا وقفه وجعله مسجداً لا يختص به وأهله بل يصير عاماً وقال الشيخ في المبسوط  
 إذا بنى مسجداً خارج داره في ملكه فإن نوى به أن يكون مسجداً يصلي فيه كل من أراد  
 زال ملكه عنه وإن لم ينو ذلك فملكه باق عليه سواء صلى فيه أو لم يصل قال في ( الذكري ) ظاهره  
 الاكتفاء بالنية وليس في كلامه دلالة على التلفظ ولعله الأقرب انتهى واستظهر ذلك في مجمع البرهان  
 فاكتمى بمجرد قصد كونه وفقاً ( وفي جامع المقاصد ) أن في النفس من ذلك شيئاً وأما الاستناد إلى أن  
 معظم المساجد في الاسلام على هذه الصورة كما في الذكري فليس ذلك بمعلوم ولا حاجة إلى الفحص  
 عن كيفية الوقف إذا شاع كونه وفقاً وصرح به المالك كما في غيره من العقود مثل النكاح وما جرى  
 هذا المجرى انتهى ( قلت ) قد صرح في وقف المبسوط وغيره من غير خلاف ولا تردد في خصوص  
 المسئلة أنه لا بد من التلفظ بالوقف واطبقوا عند ذكر صيغ الوقف على أنه لا بد من التصريح أو الكناية  
 القرية أو النية وقال المعجلي أن وقفه ونوى القرية وصلى فيه الناس ودخله زال ملكه عنه ولو لم يتلفظ  
 بالوقف ولا نواه جازله تغييره انتهى وفي ( كشف الالتباس ) بعد أن نقل عبارة المعجلي قال هذا هو  
 المشهور وهو المتمد انتهى وقضية اشتراط القرية في صحة وقف المساجد كما صرح به جماعة واشتراط

يستحب اتخاذ المساجد استحباباً مؤكداً قال الصادق عليه السلام من بنى مسجداً كفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة وقصدها مستحب قال أمير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد أصاب احد الثماني اخاً مستفاداً في الله تعالى او علماً مستطفاً وآية محكمة او رحمة مستنظرة او كلمة ترده عن ردى او يسمع كلمة تدله على هدى او يترك ذنباً خشية او حياء ويستحب الاسراج فيها ليلاً (من)

عدم كونها لغرض فاسد كما صرح به آخرون قالوا ولا تجوز الصلوة فيما بنى لغرض فاسد تستلزم عدم جواز الصلوة في المساجد التي بناها المخالفون وكذا البيع والكنائس لان الوقف باطل فتعود ملكاً لهم فلا تجوز الصلوة فيها بغير اذنهم ومن المعلوم ان غرض المخالفين الوقف لصلوة أهل مذهبهم وكذا غرض اليهود والنصارى الوقف على أهل ملتهم وقد أشار الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته في حلقه درسه الشريف الى هذه الشبهة وأظن ان الذي استقر عليه رأيه الشريف في الجواب عنها (ما حاصله) ان هؤلاء يقصدون القربة في بنائها ووقفها لكنهم أخطأوا في ان مستحبه من وافق مذهبهم فوقفهم صحيح وظاهر فاسد ولا يعلم انه شرطوا في الوقف عدم عبادة غير أهل ملتهم فيها ولو ثبت أنهم شرطوا ذلك أيضاً فيمكن ان يقال بصحة وقفهم وبطلان شرطهم المبني على ظنهم الفاسد وتزيد المساجد بأن المأخوذ فيها عدم الاختصاص كما سمعت وقد اختار المصنف في وقف الكتاب صحة الوقف وبطلان الشرط وخالفه ولده والمحقق الثاني وقال انه يبطالان معاً وقوى في التذكرة حواز الشرط بمعنى انه يصح شرطه ويتنع وقال في (الدروس) ما يصح وفي جواز التخصيص في المسجد نظر من خبر العسكري الوقف على حسب ما يقفها أهلها ومن انه كالتحرير فلا يجوز ولا يتصور فيه التخصيص فان أبطالنا التخصيص ففي بطلان الوقف نظر من حصول سيفته وانقضى الشرط ومن عدم القصد الى غير المخصص انتهى وقد فرقوا بين المسجد وبين المدرسة والرباط فجزأ اشتراط التخصيص فيها قولاً واحداً كما في الايضاح كما أوضحنا ذلك في بابه وقال الاستاذ أيضاً ولو قيل بطلان الوقف في البيع والكنائس لا يصح ذلك لان الملك للمسلمين وانما قررهم فيها المصلحة وأما في مساجد المخالفين فلكان الاعراض عن تلك البقعة بالكلية وتقرير الأئمة صلوات الله عليهم الشيعة على ذلك وحشم ايامهم على الصلوة معهم يكفيان للجواز وان كان الاحوط عدم الصلوة فيما علم اشتراطهم عدم صلوة الشيعة فيه (فيها خل) وهذا نادر هذا ما فهمته من مجموع كلامه أيده الله تعالى واستند بعضهم على القول بطلان الوقف الى ان الارض للامام قال كما ورد في كثير من الاخبار ان الارض له عليه السلام وبعد ظهور الحق يخرجهم منها انتهى فتأمل فيه وقد تقدم تمام الكلام في المسئلة في مكان المصلي قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ يستحب اتخاذ المساجد استحباباً مؤكداً يستحب اتخاذ المساجد أي بناؤها من ضرورات الدين وفضله متفق عليه بين المسلمين كما في المدارك ومجمع عليه كما في الذكرى وكذا قصدها لمن لا يمنعه مانع شرعاً بل هو المقصد الاقصى من عمارتها وفي (كشف الثام) الاجماع فيها ولائها ضروريان لم يتعرض قدماء الاصحاب لذكر الاجماع فيها قوله ﴿ قدس الله تبارك روحه ﴾ ويستحب الاسراج فيها ليلاً ولا يشترط



وتعاهد النمل وتقديم اليمنى وقول بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم صلى على محمد وآل محمد وافتح لنا باب رحمتك واجعلنا من عمار مساجدك جل ثنا وجهك وإذا خرج قدم اليسرى وقال اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب فضلك والصلوة المكتوبة في المسجد افضل من المنزل والنافلة بالعكس خصوصا نافلة الليل (متن)

في شرعية الاسراج تردد أحد اوامكان تردده كما في حاشية الميسي والروض والمسالك والمدارك وفي الاول ان محله الليل اجمع وفي (الروض) لا يشترط في حصول الثواب المذكور كون ما يسرج به من الزيت ونحوه من مال المسرج لعموم الخبر وفي (المدارك) يعتبر اذن الناظر اذا كان من مال المسجد ولو لم يكن ناظر معين وتقدر استيذان الحاكم لم يبعد جواز تعاطي ذلك لأحد الناس قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ وتعاهد النمل وفي حكم النمل ما يصحبه الانسان من مظلمات النجاسة كالعصى ونحوها كما في حاشية الميسي والروض والروضة والمسالك وفي (المبسوط) يتعاهد نعله أو خفه أو غير ذلك وقال جماعة تبعا للصحاح ان التعهد في مثل المقام افصح من التعاهد لانه انما يكون بين اثنين (قلت) ان صح الخبر النبوي سقط كلام الجوهري ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ وصلوة الفرائض المكتوبة في المسجد افضل من المنزل ﴿ باتفاق المسلمين بل الظاهر انه من ضروري الدين كما في المدارك وبلا خلاف بين المسلمين كما في مجمع البرهان وبين اهل العلم الا في الكعبة كما في المنتهى ونقل عليه الاجماع في التذكرة وجامع المقصد وكشف اللثام ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ والنافلة بالعكس ﴿ كما هو فتوى علمائنا كما في المعبر والمنتهى ذكرنا ذلك في مكان المصلي وهو المشهور كما في مجمع البرهان والكفاية وقول الاكثر كما في المدارك ونص على ذلك في النهاية والمبسوط والشرائع والدافع والارشاد والتحرير ونهاية الاحكام والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والغفلة والارض وحاشية الميسي وغيرها ونقل ذلك عن المذهب والجامع في (السرائر) صلوة نافلة ليل خاصة في البيت أوصل منها في المسجد وفي (المدارك) عن جده ترجيح فعلها في المسجد كالفريضة واستحسنه ونقله في الكفاية عن الشهيد وفي (مجمع البرهان) ما رأيت له دليلا الا ما ذكره في المنتهى من مفسدة التهمة بالتصع (قلت) استدلو عليه بوصيته صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي ذر وخبر زيد بن ثابت (١) وأورد في مجمع البرهان والمدارك وكشف اللثام اخبار كثيرة تدل خصوصا وعموما على استحباب النافلة في المسجد وعن (الكافي) في فضل صلوة الجمعة انه قال يستحب لكل مسلم تقديم دخول المسجد لصلوة النوافل بعد الغسل وتغيير الثياب ومس النساء والطيب وقص الشارب والاختلاف فان اختلف شرط من شروط الجمعة المذكورة سقط فرضها وكان حضور لصلوة النوافل وفرضي الطهر والعصر مندوبا اليه انتهى ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (وخصوصا نافلة الليل) ﴿ كما في المبسوط والنهاية والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة وجامع المقاصد والروض والغفلة ونقل ذلك عن المذهب والجامع وقد سمعت ما في السرائر ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ والصلوة (١) خبر زيد افضل الصلوة صلوة المرء في بيته الا المكتوبة وفيه ان المكتوبة قد تم النوافل الزائبة (منه قدس سره)

والصلوة في بيت المقدس تعدل ألف صلوة وفي المسجد الاعظم مائة وفي مسجد القبيلة خمسا وعشرين وفي مسجد السوق اثنتي عشر وفي البيت صلوة واحدة (متن)

في بيت المقدس تعدل ألف صلوة وفي المسجد الاعظم مائة وفي مسجد القبيلة خمسا وعشرين وفي مسجد السوق اثنتي عشرة ﴿ هذا ذكره قاطمين به وفي (جامع المقاصد) رواه الاصحاب عن أمير المؤمنين عليه السلام وفي (النهاية والمعتبر والشرائع والتحرير) وغيرها وفي السوق اثنتي عشرة من دون ذكر المسجد ولعله بناء في التحرير على ما صرح به في بحث مكان المصلي من ان للسوق منزلة كالمسجد وعن الشهيد انه قال اكثر عبارات الاصحاب والرواية لم يكن فيها مسجد فالمراد بالسوق مسجد السوق لا السوق مجردا عن مسجده انتهى والمراد بالمسجد الاعظم اعظم مسجد في البلد الذي يكثر اختلاف عامة أهله اليه وبمسجد القبيلة المعروف بقبيلة مخصوصها (مخصوصة خل) كما في جامع المقاصد وفي (كشف اللثام) انه الذي لا يأتيه غالبا الا طائفة من الناس كمساجد القرى والبدو عند قبيلة قبيله والتي في بعض اطراف البلد بحيث لا تأتيه غالبا الا من قرب منها وبمسجد السوق المسجد الذي لا يأتيه غالبا الا اهل ذلك السوق قال في (كشف اللثام) واختار المصنف هذا الخبر لاشتماله على مساجد سائر البلاد والقرى والوداي واغفل ذكر الحرمين ومسجد الكون وسائر المساجد المحصورة لشهرة أخارها وخروج ذكرها من غرض الكتاب انتهى وفي (روض الحنان) بعد أن ذكر الاخبار الواردة في ذلك اورد سماع سوالات واجاب عنها فلتلحظ فان في مطالعها بعض الفوائد وقال وما ورد في الاخبار من تضاعف الصلوة في المساجد المصوفة بوصف مع اشتراك مساجديه بعضها افضل من بعض فيمكن حمله على اشتراكها في ذلك القدر بسبب ذلك الوصف ولا ينافي زيادة بعضها لمزية أخرى أو على ان الثواب المترتب على تلك الصلوات المعدودة مختلفة (١) بحسب اختلافها في الفضيلة فجازان يترتب على كل صلوة عشر حسنات مثلا وعلى الاخرى عشرون انتهى وهل شرعية اتيان المساجد للرجال خاصة أولهم وللنساء (٢) ففي نهاية الاحكام وكشف الالتباس هذا الحكم يعني اتيان المساجد مختص بالرجال دون النساء لانهن أمرن بالاستئذان وفي (حاشية الميضي) انما تستحب العريضة في المسجد في حق الرجال أما النساء فيمتنعن مطلقا وفي (مجمع البرهان) خبر بونس بن ضبيان يدل على اختصاص فضيلة المسجد بالرجال كما هو المذكور في الكتب والمشهور بينهم وفي (التذكرة) يكره للنساء الاتيان الى المساجد في (الدروس) يستحب للنساء الاختلاف اليها كالرجال وان كان البيت أفضل وخصوصا لذوات الهيئات وفي (الغلبة) صلوة المرأة في دارها وفي (الذكرى) الاقرب شرعية اتيان المساجد للنساء وفي موضع آخر من كشف الالتباس أن صلوة المرأة في بيتها أفضل من المسجد وفي (اللمعة والروضة) الافضل المسجد امير المرأة أو مطلقا بناء على اطلاق المسجد على بينها وقالوا أيضا ومسجد المرأة بيتها بمعنى أن صلواتها فيه أفضل من خروجها الى المسجد أو بمعنى كون صلواتها فيه كالمسجد في الفضيلة فلا تنفرد الى طلبها بالخروج وهل هو كسجده مطلق أو هو كما تريد الخروج اليه فتختلف بحسبه الظاهر الثاني قلت ومن تتبع مباحث الجماعة والاوقات ومباحث الحيض والاستحاضة وغيرها ظهر له أن الاصحاب قائلون بشرعية

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر مختلف (مصححه) (٢) في الاخبار الواردة في المواقيت ما يدل على ان النساء كن يصلين الصبح معه صلى الله عليه وآله وسلم (بخطه قدس سره)

ويكره تلمية المساجد بل تبنى وسطا وتظليلها بل تكون مكشوفة (من)

اتيان المساجد للنساء فينبغي التأمل في محل النزاع وفي (التفلية والمغاتيح) صلواتها في بيتها أفضل منها في صفتها وفيها أفضل من صحن دارها وفيه أفضل من سطح بيتها ﴿قوله﴾ ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ وبكره تلمية المساجد بل تبنى وسطا ﴿اقتداء بالسلف كما في جامع المقاصد والروض ولأنه اتباع السنة كما في المختبر والوسط عرفي كما في الروضة وبالكراهة والبناء وسطا صرح في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمختبر ونهاية الاحكام والبيان والدروس وجامع المقاصد وغيرها وهو ظاهر أو صريح كل من قال ان المنارة يكره ان تكون أعلى من حائط المسجد للتحرز عن الاشراف على دور الناس فلمل من لم يصرح بما نحن فيه اكتفى بذكر هذا كما في الارشاد وغيره ﴿قوله﴾ ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ (وتظليلها بل تكون مكشوفة) كما صرح به الشيخ وأكثر من تأخر عنه وظاهر المجلي ان ذلك غير مكروه حيث قال يستحب ان لا تملئ بل تكون وسطا. وروي انه يستحب ان لا تكون مظلة وفي (الذكرى) لعل المراد بالتظليل تظليل جميع المسجد أو تظليل خاص أو في بعض البلدان والا فالحاجة ماسة لدفع الحر والقر ونحوه ما في فوائد الشرائع وتقل ذلك في جامع المقاصد والمسالك والروض وكشف اللثام عن الذكرى ساكتين عليه ورده في (المدارك) بما يأتي وفي (حاشية الارشاد) المكروه تظليل جميعها ونحوه ما في البيان والتفلية والروضة قال في (الروضة) للاحتياج الى السقف في اكثر البلاد لدفع الحر والقر وفي (المغاتيح وكشف اللثام) الا ان نجعل عرشا وفي (مجمع البرهان) لا كلام في استحباب كونها مكشوفة مع كراهة المسقوفة الا ان تسقف بالحصر والبواري من غير طين وفي (الشرائع) يستحب كونها مكشوفة غير مسقوفة قال الميسي في حاشيته جمع بينهما للتنبه على ان المراد بالاول هو الثاني لا مطلق الكشف فلو وضع عليه عريش لم يكره كل ذلك مع عدم الحاجة والا انتفت الكراهة وفي (المدارك) يستفاد من حسن عبد الله بن سنان كراهة التسقيف خاصة دون التظليل بغيره وانها لا تزول بالاحتياج الى التسقيف وقال بعد ان نقل كلام الذكرى انا قد بينا ان المكروه التظليل بالتسقيف خاصة وان الكراهة لا تزول بالحاجة الى ذلك ولعل الوجه فيه ان هذا القدر من التظليل يدفع أذى الحرارة والبرودة ومع المطر لا يتأكد استحباب التردد الى المساجد كما يدل عليه اطلاق النهي عن التسقيف وما اشتهر من قوله عليه السلام اذا ابتلت النعال فالصلوة في الحال (والنعال) وجه الارض الصلبة قاله الهروي وقال الجوهرى الارض الغليظة يبرق حصاصها لا تنبت شيئا انتهى (قلت) قال الباقر عليه السلام في صحيح الحذاء كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كانت ليلة مظلمة وريح ومطر صلى المغرب ثم مكث قدر ما ينتفل الناس ثم أقام مؤذنه ثم صلى العشاء ثم انصرفوا وظاهره ان الصلوة في المسجد وان ذلك كان دأبه صلى الله عليه وآله وسلم فيدل على عدم الفرق بين حال المطر وغيره ثم ان الغالب في عرش القصب ونحوه (ونحوها خل) عدم التقاطر والكف فيمكن ان يكون عريش مسجده صلى الله عليه وآله كان على هذا الوجه لكن اطلاق كل من تقدم على الشهيد يؤيد ما في المدارك فتأمل وفي (كشف اللثام) ان الشيخ في كتاب الغيبة اسند عن ابي بصير قال اذا قام القائم عليه السلام دخل الكوفة وأمر بهدم المساجد الاربعة حتى يبلغ اساسها ويصيرها عريشا كعريش موسى وهل تكره الصلوة فيها في موضع الظل أو مطلقا ولو في غير موضع الظل ظاهر

والشرف بل تبني جماً وجعل المنارة في وسطها بل مع الحائط وتعليقها وجعلها طريقاً  
والمحارب الداخلة في الحائط (متن)

خبر عبد الله بن علي الحلبي ذلك وهو الذي اختاره الاستاذ أدام الله تعالى حراسته عند الكلام على  
الخبر المذكور ولم أجد لأصحابنا نصريحاً بذلك سوى المقدس الاردبيلي فإنه قال ان الصلوة في المساجد  
المصورة غير حرام وان كان الفعل حرام ان قلنا به ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والشرف  
بل تبني جماً ﴾ كما في المبسوط وكتب المحقق وجلة من كتب المصنف والشهيدان والمحقق (١) والمدارك  
والكفاية والمفاتيح وفي (النهاية) لا يجوز ان تكون مشرفة بل تبني جماً وفي (السرائر) لا يجوز ان تكون  
مزخرفة أو مذهبة أو مشرفة بل المستحب ان تبني جماً انتهى فتأمل (والشرف) يضم الشين وفتح الراء  
جمع شرفة يسكون الراء والم جمع جاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعل المنارة في  
وسطها ﴾ كما في المبسوط والسرائر والشرائع والمعتبر والارشاد والتحرير والذكرة ونهاية الاحكام  
والمنتهى والدروس والبيان والذكرى والادعة والغنية وجامع المقاصد وحاشية الميسر والروض والروضة  
والمسالك والمدارك والمفاتيح وغيرها وهو المشهور كما في كشف اللثام لكن في بعض هذه التعبير بأنه  
يستحب عدم توسط المنارة وقال في (الدروس) فعل هذه التروك مكروه وفي بعضها كالمبسوط والتحرير  
لا تبني المنارة في وسطها وقد يلوح منهما عدم الحواز كما هو صريح النهاية حيث قال لا تجوز وفي (جامع  
المقاصد وحاشية الميسر والروض والروضة والمسالك والمدارك وكشف اللثام) قول الشيخ في النهاية حق  
ان بيت بعد بناء المسجد وجعله مسجداً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتعليقها ﴾ على  
حائطه كما هو مذهب أكثر الاصحاب كما في المدارك وذلك نص في المبسوط والنهاية والمنتهى والذكرة  
والتحرير ونهاية الاحكام والبيان والروض وظاهر المعتبر وطلعت التلمية من دون تقييد بكونها على  
الحائط في الدروس والغنية وجامع المقاصد ومفاتيح وغيرها ولعل المراد متحد لكن في النهايتين لا  
تعل عليه بحال فتأمل وفي (السرائر) يكره تعليقها على ما روي في الاخبار وفي (كشف اللثام) ان الذي ظفر  
به من الاخبار خبر السكوني وخبر أبي هاشم الجعفري الذي رواه الشيخ في كتاب الفية ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعلها طريقاً ﴾ كما في المبسوط والسرائر والشرائع والنافع والارشاد والتحرير  
ونهاية الاحكام والبيان والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميسر والروض والمدارك وفي (المبسوط والتحرير  
ونهاية الاحكام) الا عند الضرورة وفي الارادة الاخيرة هذا ان لم يستلزم انحاء صورة المسحبة والا  
حرم ومعنى جعلها طريقاً أن يعضي فيها الى غيرها ليقرب عمره كما أشير الى ذلك في السرائر وكشف  
اللثام وأما اتخاذها أو بعضها في طريق أو ملك فقد صرح بحرمته في المبسوط والسرائر والشرائع والنافع  
والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والروض والمدارك والكفاية وما يأتي من الكتاب وفي  
(الروض) صرح به الاصحاب وفي (المدارك) أنه اذا أخذ كذلك يجب اعادته ولا يختص بالغير بل  
يم عبره ونحوه ما في الذكرى وكذا يحرم وضعها في طريق أو في ملك الغير كما صرحوا بذلك ونسب في  
الروض ايضاً الى الاصحاب وسيأتي تمام الكلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبناء  
المحارب الداخلة ﴾ كما في النافع والارشاد والبيان والدروس والغنية وفي (الذكرى) قاله الاصحاب وفي

(١) كذا في نسخة الاصل ولعل الصواب والمحقق الثاني (مصححه)

وجعل الميضة في وسطها بل خارجها (متن)

(النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والمعتبر) الداخلة في الحائط ونسبه في المدارك الى الشيخ وجمع من الاصحاب واسندل عليه في المعتبر بخبر طلحة بن زيد وفيه نظر وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميضي والروض والمسالك وجمع البرهان) الداخلة في الحائط كثيرا وفي الاخير التصريح بأن مجرد العلامة في الحائط لا تضر وفي هذه الكتب السبعة ان المحارب الداخلة في المسجد مكروهة أيضاً وان هذا هو المتبادر من النص قالوا ويشترط في هذا ان لا يسبق المسجد المحراب فان سبق حرم وفي (كشف اللثام) نزل عبارة المصنف على ذلك أي على المحارب الداخلة في المسجد كما يأتي نقل كلامه وفي (المنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والمفاتيح) يكره اتخاذ المحارب فيها وقد سمعت مافي الذكرى عن الاصحاب مع انه أتى فيها بهذه العبارة وفي (المفاتيح) (التقييد غير موحود في النص وفي (المدارك) ان الرواية غير صريحة في كراهة المحارب الداخلة في الحائط بل الطاهر منها الداخلة في المسجد لانها التي تقبل الكسر وذكر الشارح ان المراد بالمحارب الداخلة في الحائط الداخلة كثيرا ولم أقف على نص يتضمن كراهة المحارب الداخلة بهذا المعنى مطلقا انتهى وفي (حاشية المدارك) للاستاذ ادم الله تعالى حراسته المتعارف جعل المحراب في الجدار كما قيل وشاهده الآن لكن ليس دخلا في الجدار بحيث اذا قام الامام فيه خفي على الصف الاول الامن كان بجياله بل أما انها ليست بدخله أصلا أو يكون الدخول قليلا فالمراد بالمحارب الداخلة ما تكون بحيث اذا دخله الامام تسير حائلة يسه ويس المأمومين الا من كان بجبال الباب من قبيل المقاصير التي أحدثها الجوارون أو تكون نفس لمقاصير وهذا يناسبه الكسر لا انه مجرد اثر في الحائط أو دخول قليل حتى لا ياسبها الكسر وما قيل من أن المراد بالمداخل نفس المحارب في هذا الحديث كما في القاموس فعيد انتهى (قلت) كانه حرسه الله تعالى حاول بيان ان الكراهة في المحارب الداخلة كثيرا انما جاءت من جهة انها تحول بين الامام وأكثر المأمومين وان هذا مستفاد من غير خبر طلحة وكأنه في آخر كلامه أراد استنباط ذلك من خبر طلحة حيث قال أو دخول قليل حتى لا يناسبه التكسير وهذا انما يتوجه بان يقال ان الخبر عن أمير المؤمنين عليه السلام وانهم كانوا في بدء الاسلام ولا سيما أهل البوادي يبنون جدران المساجد من القصب والحشب والجذوع فاذا كل محراب به مصدا دخلا كثيرا كبره فقامل وفي (كشف اللثام) ويكره بناء المحارب الداخلة في داخل حائط المسجد لاني نفس الحائط وهي كما أحدثها العامة في المسجد الحرام واحد للعنفية وآخر للمالكية وثالثا للحنابلة للاخبار والامر بكسرها واحداثها به يد المسجدية محرم لشغلها مواضع الصلوة انتهى وفي (مجمع البحرين) المحراب الفرفة ومقام الامم في المسجد ومحارب بني اسرائيل مساجدهم التي كانوا يخطبون فيها والمحارب البيوت السريفة قال ومذهب الكنيسة كمحارب المسجد والجمع المذاهب سميت بذلك للقرابين ومنه الحديث كان علي عليه السلام اذا رأى المحارب الى آخره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعل الميضة في وسطها بل جعل خارجها ﴾ كما في المنتهى والتحرير وجمع البرهان ونحوه مافي المبسوط والنهاية والسرائر ونهاية الاحكام والتذكرة والكفاية حيث قيل فيها يستحب ان تكون على بابها وفي (السرائر) لا تجوز داخلها وفي (الذكرى وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والروض والروضة والمسالك وكشف اللثام) لا يجوز ان

والشرف بل تبني جاً وجمل المنارة في وسطها بل مع الحائط وتعليقها وجعلها طريقاً  
والمحارب الداخلة في الحائط (متن)

خبر عبيد الله بن علي الحلبي ذلك وهو الذي اختاره الاستاذ أدام الله تعالى حراسته عند الكلام على  
الخبر المذكور ولم أجد لأصحابنا نصرياً بذلك سوى المقدس الأردبيلي فإنه قال ان الصلوة في المساجد  
المصورة غير حرام وان كان الفعل حرام ان قلنا به ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والشرف  
بل تبني جاً ﴾ كما في المبسوط وكتب المحقق وجلة من كتب المصنف والشهيدين والمحقق (١) والمدارك  
والكفاية والمفاتيح وفي (النهاية) لا يجوز ان تكون مشرفة بل تبني جاً وفي (السرائر) لا يجوز ان تكون  
مخرقة أو مذهبة أو مشرفة بل المستحب ان تبني جاً انتهى فتأمل (والشرف) بضم الشين وفتح الراء  
جمع شرفة بسكون الراء والحلم جمع جاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجمل المنارة في  
وسطها ﴾ كما في المبسوط والسرائر والشرائع والمعتبر والارشاد والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام  
والمنتهى والدروس والبيان والذكرى واللمعة والتغلية وجامع المقاصد وحاشية الميسر والروض والروضة  
والمسالك والمدارك والمفاتيح وغيرها وهو المشهور كما في كشف اللثام لكن في بعض هذه التعبير بأنه  
يستحب عدم توسط المنارة وقال في (الدروس) فضل هذه التروك مكروهه وفي بعضها كالمبسوط والتحرير  
لا تبني المنارة في وسطها وقد يلوح منها عدم الحواز كما هو صريح النهاية حيث قال لا تجوز وفي (جامع  
المقاصد وحاشية الميسر والروض والروضة والمسالك والمدارك وكشف اللثام) قول الشيخ في النهاية حق  
ان بيت بعد بناء المسجد وجعله مسجداً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتعليقها ﴾ على  
حائطها كما هو مذهب أكثر الاصحاب كما في المدارك وذلك نص في المبسوط والنهاية والمنتهى والتذكرة  
والتحرير ونهاية الاحكام والبيان والروض . ظاهر المعترض وطلعت التعليق من دون تقييد بكونها على  
الحائط في الدروس والتغلية وجامع المقاصد والمفاتيح وغيرها ولعل المراد متحد لكن في النهايتين لا  
تعليق عليه بحال فتأمل وفي (السرائر) يكره تعليقه على ما روي في الاخبار وفي (كشف اللثام) ان الذي ظفر  
به من الاخبار خبر السكوني وخبر أبي هاشم المعمرى الذي رواه الشيخ في كتاب الفقيه ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعلها طريقاً ﴾ كما في المبسوط والسرائر والشرائع والنافع والارشاد والتحرير  
ونهاية الاحكام والبيان والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميسر والروض والمدارك وفي (المبسوط والتحرير  
ونهاية الاحكام) الا عند الضرورة وفي الاربعة الاخيرة هذا ان لم يستلزم انحاء صورة المسحدية والا  
حرم ومعنى جعلها طريقاً أن يمضي فيها الى غيرها ليقرب ممره كما أشير الى ذلك في السرائر وكشف  
اللثام وأما اتخاذها أو بعضها في طريق أو ملك فقد صرح بحرمته في المبسوط والسرائر والشرائع والنافع  
والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والروض والمدارك والكفاية وما يأتي من الكتاب وفي  
(الروض) صرح به الاصحاب وفي (المدارك) أنه اذا أخذ كذلك يجب اعادته ولا يختص بالمغير بل  
يم غيره ونحوه ما في الذكرى وكذا يحرم وضعها في طريق أو في ملك الغير كما صرحوا بذلك ونسبه في  
الروض أيضاً الى الاصحاب وسيأتي تمام الكلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبناء  
المحارب الداخلة ﴾ كما في النافع والارشاد والبيان والدروس والتغلية وفي (الذكرى) قاله الاصحاب وفي

وجعل الميضة في وسطها بل خارجها ( متن )

(النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والمعتبر) الداخلة في الحائط ونسبه في المدارك الى الشيخ وجمع من الاصحاب واستدل عليه في المعتبر بخبر طلحة بن زيد وفيه نظر وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميضي والروض والمسالك وجمع البرهان) الداخلة في الحائط كثيرا وفي الاخير النص يرمي بأن مجرد العلامة في الحائط لا تقصر في هذه الكتب السبعة ان المحاريب الداخلة في المسجد مكروهة أيضا وان هذا هو المتبادر من النص قالوا ويشترط في هذا ان لا يسبق المسجد المحراب فان سبق حرم وفي (كشف اللثام) نزل عبارة المصنف على ذلك أي على المحاريب الداخلة في المسجد كما يأتي نقل كلامه وفي (المتن) ونهاية الاحكام والتذكرة والتدكري والمفاتيح) يكره اتخاذ المحاريب فيها وقد سمعت مافي الذكرى عن الاصحاب مع انه أتى فيها بهذه العبارة وفي (المفاتيح) (التقييد غير موحود في النص وفي (المدارك) ان الرواية غير صريحة في كراهة المحاريب الداخلة في الحائط بل الظاهر منها الداخلة في المسجد لانها التي تعبل الكسر وذكر الشارح ان المراد بالمحاريب الداخلة في الحائط الداخلة كثيرا ولم أقف على نص يتضمن كراهة المحاريب الداخلة بهذا المعنى مطلقا انتهى وفي (حاشية المدارك) للاستاذ آدم الله تعالى حراسته المتعارف جعل المحراب في الجدار كما قيل ونشأ هذه الآن لكن ليس داخلا في الجدار بحيث اذا قام الامام فيه خفي على الصف الاول الامن كان بجياله بل أما انها ليست بداخله أصلا أو يكون الدخول قليلا فالمراد بالمحاريب الداخلة ما تكون بحيث اذا دخلها الامام تسير حائلة بينه وبين المأمومين الامن كان بجيال الباب من قبيل المقاصير التي أحدثها الجديرون أو نكون نفس لمقاصير وهذا يناسبه الكسر لا انه مجرد اثر في الحائط أو دخول قليل حتى لا يناسبها الكسر وما قيل من أن المراد بالمذاع نفس المحاريب في هذا الحديث كما في القاموس فبعد انتهى (قلت) كانه حرسه الله تعالى حاول بيان ان الكراهة في المحاريب الداخلة كثيرا انما جاءت من جهة انها تحول بين الامام وأكثر المأمومين وان هذا مستفاد من غير خبر طلحة وانه في آخر كلامه أراد استنبط ذلك من خبر طلحة حيث قال أو دخول قليل حتى لا يناسبه التكسير وهذا انما يتوجه بان يقال ان اخطب عن أمير المؤمنين عليه السلام وانهم كانوا في بدء الاسلام ولا سيما أهل البوادي يبنون جدران المساجد من القصب والحشب والجذوع فاذا كان محراب بعضها داخلا كثيرا كسره فتأمل وفي (كشف اللثام) ويكره بناء المحاريب الداخلة في داخل حائط المسجد لافي نفس الحائط وهي كما أحدثها العامة في المسجد الحرام واحد للحنفية وآخر للالكية وثالثا للحدالبة للاخبار والامر بكسرها واحدا منها به بد المسجدية محرم لشغلها مواضع الصلوة انتهى وفي (مجمع البحرين) المحراب الفرفة ومقام الامم في المسجد ومحاريب بني اسرائيل مساجدهم التي كانوا يخطبون فيها والمحاريب البيوت الشريفة قال ومذبح الكنيسة كمحراب المسجد والجمع المذابح سميت بذلك للقرايين ومنه الحديث كان علي عليه السلام اذا رأى المحاريب الى آخره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعل الميضة في وسطها بل يجعل خارجها ﴾ كما في المتن والتحرير وجمع البرهان ونحوه مافي المبسوط والنهاية والسرائر ونهاية الاحكام والتذكرة والكفاية حيث قيل فيها يستحب ان تكون على بابها وفي (السرائر) لا تجوز داخلا وفي (الذكرى وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والروض والروضة والمسالك وكشف اللثام) لا يجوز ان



## والنوم فيها خصوصاً في المسجدين واخراج الحصى منها فتعاد اليها أو الى غيرها (متن)

تكون داخلها ان أحدثت بعد المسجدية ونحو ذلك ما في مجمع البرهان فالامر عند هؤلاء كما قال السجلي بالشرط المذكور وفي (كشف اللثام) أ و بنيت قبلها بحيث تسري النجاسة اليها وفي (جامع المقاصد وحاشية الارشاد والروض والروضة) قد يراد بالمبضأة مواضع الوضوء وفي (فوائد الشرائع) المبضأة الموضع الذي يتوضأ منه وفيه والمطهرة قاله في القاموس والسكل محتمل هنا انتهى وفي (مجمع البحرين) المبضأة بالقصر وكسر الميم وقد تمد مطهرة كبيرة ووزنه مفعله أو مفعاله والميم زائدة والتوضي بفتح الضاد الكنيف والمستراح والحش والخلا انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قلص الله تعالى روحه ﴿ والنوم فيها ﴾ هذا الحكم مقطوع به في كلام أكثر الاصحاب كما في المدارك وقاله الجماعة كما في الذكرى وهو المشهور كما في حاشية المدارك وهو نص المبسوط والنهاية والسرائر والشرائع والتافع والمعتبر والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والدروس والفيلة والبيان وجامع المقاصد وفي (المدارك والمفاتيح) ان الاجود قصر الكراهية على المسجدين فلا تعدى الى بقية المساجد وقد يلوح ذلك من الذكرى واحتج عليه في المدارك والمفاتيح بالاصل والحسن مع ضعف دليل الكراهة (قلت) ضعفه منجر بالشبهة المعلومة والمنقولة ﴿ قوله ﴾ (خصوصاً في المسجدين) كما هو نص النهاية والمبسوط والسرائر والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والبيان والدروس وجامع المقاصد ولا يحرم في شيء منها كما هو نص نهاية الاحكام وفي (كشف اللثام) انه جمع عليه قولاً وفعلًا كما هو الظاهر ثم استدلل عليه بحسن زارة وخبر معوية بن وهب وخبر الحميري الذي فيه ان المساكين كانوا يبيتون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخبر اسماعيل بن عبد الخالق ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واخراج الحصى منها ﴾ كما في النهاية والمبسوط والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والذكرى والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وحاشية المدارك وتقل ذلك عن الجماعة وهي ظاهر حواشي الشهيد وفي (مجمع البرهان) ان الحكم بالكراهية غير بعيد وفي (الشرائع والتافع والتلخيص والارشاد والبصرة والمعة والفيلة وحاشية الارشاد) انه يحرم اخراجها وكذا فوائد القواعد في أول عبارته ونسبه في الروض الى الاصحاب وصرح الفريقان بانها اذا أخرجت منه تعاد اليه أو الى غيره وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميمني والروض والمسالك وفوائد القواعد والروضة والمدارك) المحرم اخراج ما يمد جزء من المسجد (المسجد خ ل) وفي كتب الشهيد الثاني أو فرشاً وفي (حاشية الارشاد) ربما يخص التحريم بما اذا كان فرشاً وصرح هؤلاء باستجاب ازالها اذا كانت قمامة واخراجها فيكون المكروه عندهم اخراج ما ليس بجزء ولا قمامة وفي (كشف اللثام) لعل المحرم اخراج ما هي من أجزاء أرض المسجد التي جرت عليها المسجدية والمكروه اخراج ما حصب به المسجد بعد المسجدية فلا خلاف وأما المحصر الخارجة من القسمين فينبغي قها واخراجها مع القمامة وفي (مجمع البرهان) ان الكراهة مستفادة من جواز ردها الى غير مسجدها كما في الخبر والا كان المناسب وجوب ردها الى ما أخرجت منه فهذا يرشد الى عدم الاهتمام بدخولها في الوقف انتهى وفي جملة من كتبهم كالنهي ونهاية الاحكام وكشف الالتباس وغيرها التلليل بأنها تسبب فيكون الاخراج مخرجاً لها عن المكان اللائق بها بل

والبصاق فيها والتنخم فيغطيه بالتراب وقصع القمل فيدفنه وسل السيف وبري النبل وسائر  
الصناعات فيها وكشف المورة ( متن )

لعله يسلبها التسبيح وأسند في ( المحاسن ) عن ابن السبل رفته قال إنما جعل الحصا في المسجد للتخامة  
وفي ( المدارك ) أن الرواية الدالة على الكراهة ضعيفة السند ( قلت ) الضعف لا يمنع من الحمل على الكراهة  
مع فتوى كثير وفي ( حواشي الشهيد والروض ) أن التراب في حكم الحصى واستند في الحواشي إلى أن  
الصادق عليه السلام أمر برد التراب والجص من الكعبة كما في خبر اسحق بن عمار الذي رواه الصدوق  
ونحوه خبراً محدودة وفي ( الروضة والمسالك ) أن التراب مثل القمامة ( قلت ) يمكن الجمع بين الكلامين  
وفي ( الروضة والروض ) إنما تعاد إلى غيرها من المساجد حيث يجوز نقل آلتها إليه لغناء الأول أو أولوية  
الثاني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره البصاق والتنخم فيغطيه بالتراب ﴾ ذكره الشيخ  
ومن تأخر عنه ممن تعرض لأحكام المسجد إلا العجلي لأنه تنفير للناس عن السجود على أرضها بن عر  
الصلوة فيها والأخبار بذلك كثيرة ويسنفاد منها جواز بلع النخامة واللمعة وعدم كراهة التطميط به  
إلى خارج المسجد وعدم كراهة أخذها بالثوب والحرق ولا يتعمد الأصل والأخبار ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ وقصع القمل ﴾ قاله الجماعة كما في اندكوى وقد ذكر في كتب لأصحاب أبي  
ذكر فيها أحكام المساجد ما عدا السرائر والمغبر والدروس وكشف الالتباس وبعض نسخ الذمعة وقولوا  
أنه يدفن لو فعل ليزول استنفار المصابين هذا والمراد بقصعه قتله على أرضها وقد اعترف جماعة بعدم  
الوقوف على نص في ذلك ( قلت ) قد يستفاد ذلك مما رواه في الكلبي في الصحيح عن محمد بن مسلم  
قال كان أبو جعفر عليه السلام إذا وجد قملة في المسجد دفنها في الحصى وفي ( مجمع البرهان ) أن  
الدليل على الحكم غير واضح بل ورد جواز قتل مثله في الصلوة ولعل دليله لزوم الاستعمال وهو ورد  
في ستر البصاق وروي دفنه بغير قتل انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسل سيف ﴾  
نص عليه في النهاية والمبسوط ونهاية الأحكام واللمعة والبيان والفيلة وجامع المقاصد وهو ظاهر لذكرى  
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبري النبل ﴾ كما في النهاية والمبسوط والتحرير ونهاية  
الأحكام واللمعة والبيان والدروس والفيلة والروضة وجامع المقاصد وكذا الذي ذكرى ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ وسائر الصناعات ﴾ قاله الأصحاب كما في الذكرى وعليه نص في النهاية  
والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والتحرير والارشاد ونهاية الأحكام والتذكرة والمنتهى  
والدروس والبيان واللمعة والفيلة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروض والروضة  
ومجمع البرهان والمدارك والكفاية والمغايير ولو لم من ذلك تغيير صورة المسجد بالمفر أو وضع آلات  
حرم كما نبه على ذلك ثاني المحققين والشهيد وكذا لو استلزم منع المصلين كما في المدارك ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ وكشف المورة فيما ﴾ كما نص على ذلك في السرائر وكتب المحقق وأكثر  
كتب المصنف والشهيد والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وكشف  
الالتباس وحاشية الميسر والروض والمسالك ومجمع البرهان والمغايير وقد يلوح من المدارك التأمل  
فيه وفي ( المبسوط ) ولا يكشف عورته ويستحب أن يستمر ما بين السرة إلى الركبة انتهى وفي ( النهاية )  
لا يجوز كشف المورة ولا الركبة ولا الفخذ والسرة وفي ( السرائر والجامع ) على ما نقل عنه والتحرير

ورمي الحصا حذفاً والبيع والشراء وتمكين المجانين والصبيان وافتاد الاحكام (متن)

ونهاية الاحكام والتذكرة والمختلف والدروس والبيان والذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الالتباس والروض والمسالك وكشف اللثام التنصيص على عدم التحريم أيضاً في كشف السرة والفخذ والركبة لكن في بعضها أن كشفها مكروه وفي بعضها أن سترها مستحب وقد يلوح من المدارك التأمل في ذلك أيضاً وذلك في العورة مع أمن الطالع كما صرح به ثاني المحققين والشهيدان وفي (الروض) يمكن أن يراد من العورة ما يتأكد استجاب سرة في الصلوة لأنه أحد معانيها فتدخل المذكورات في العورة في كلام من اقتصر عليها - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ورمي الحصا حذفاً ﴾ كما في التذكرة والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والمختلف والدروس والبيان والنفلية وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والكفاية والجامع على ما نقل عنه ويظهر من فوائد الشرائع نسبته الى الاصحاب وفي (المبسوط) لا يرى الحصا ولا حذفاً وأطلق في الشرائع الرمي بها حيث قال ورمي الحصا وفي (المسالك) أطلق الرمي بها لاشتراك الرمي بأنواعه في العبث والاذى ولأن الحذف يطلق على رميها بالاصابع كيف اتفق وان لم يكن على الوجه المذكور في الجار قال في (الصحيح) الحذف الرمي بالاصابع انتهى ونحوه ما في الروض (وفيه) أيضاً انه يستفاد من الخبر كراهة الحذف في غير المسجد انتهى وفي (النهاية) ولا يجوز رمي الحصا حذفاً والحذف بالخاء المهملة الرمي باطراف الاصابع كما في مجمع البحرين وبالمعجمة الرمي بالاصابع على ما في الصحيح وقال ابن ادريس انه المعروف عند أهل اللسان وفي (الخلاف) باطراف الاصابع وعن (المجمل والفصل) انه الرمي بين أصبعين وعن (العين والمقاييس والغريين والمغرب) بالاعجام والنهاية الاثرية من بين السبابتين وفي الاخيرين أو تتخذ محذوفه من خشب ترمي بها بين ابهامك والسبابة وفي (المقنة والمبسوط والنهاية والمراسم والكافي والنفية والسرائر والتحرير والتذكرة والمنتهى) ان تضعها على باطن الابهام وترميها بظفر السبابة وفي (الاتصار) ان يضعها على بطن الابهام ويدفعها بظفر الوسطى وعن القاضي ان يضعها على ظفر ابهامه ويدفعها بالمسبحة - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ والبيع والشراء ﴾ كما في النهاية والمبسوط والشرائع والنافع والمعتبر والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والارشاد والذكرى والبيان والنفلية والدروس وجامع المقاصد والروض ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والكفاية - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وتمكين المجانين والصبيان ﴾ كما في النهاية والمبسوط والسرائر والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والدروس والبيان والذكرى واللمعة والنفلية وجامع المقاصد والروض والروضة ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح وفي (الشرائع والنافع والارشاد والكفاية) الاقتصار على المجانين وفي (جامع المقاصد) ان الحكم في الصبيان مختص بمن يخاف منه التلويث فاما من يوثق به منهم فيستحب تمرينهم على اتقانها ونحوه ما في المسالك والروضة والمدارك ومجمع البرهان ونسب ذلك في الروض وكشف اللثام الى القليل مشعراً بتمريره ولم يذكر الاصحاب حرمة غرس الشجر فيها وقد ذكرنا ذلك في باب الوقف وقد أسبغنا الكلام هناك في ذلك وأوردنا فيه خبراً - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وافتاد الاحكام ﴾ كما في الشرائع والنافع والمعتبر والارشاد والتخليص والبصرة واللمعة والنفلية والمسالك ومجمع البرهان والكفاية ذكر ذلك فيها في المقام وفي (حاشية المدارك) انه المشهور للخبر المرسل

## وتعريف الصالة (متن)

ولا فضاء ذلك الى الشكاذب ورفع الاصوات والتشاجر والخوض في الباطل وقد نهى عن جميع ذلك فيها بخصوصها وفي (النهاية والمبسوط والتمهي والتحرير ونهاية الاحكام والدروس) الاقتصار على الاحكام من دون ذكر الاقاظ فأما أن يكون المراد واحد كما يشعر به تعليل المعبر وغيره وأما المراد بالانفاذ الاجراء والعمل على مقتضاها من الحبس والحد والتعزير ونحوها كما في المختلف وغيره كما يأتي ويكون الوجه في ذكرهم مع ذلك اقامة الحدود كالحبر كونها أحسن وفي كتاب القضاء من الكتابات والشرائع والارتداد والتلخيص والمفاتيح وصلة البيان وحاشية الارشاد وحاشية الميضي كراهة المداومة عليها فيه واستحسنة في المسالك ومال اليه في غاية المراد واحتمله من الحبر صاحب الروض والمسالك وصاحب كشف الثام وفي قضاء التحرير لا يكره الحكم نادرا في المسجد وهل يكره دائما قيل لا قضاء علي عليه السلام في مسجد الكوفة وفي قضاء المبسوط والخلاف وقضاء السرائر وصولتها وصولو المختلف وجامع المقاصد عدم كراهية الاحكام فيها وقواه في فوائد الترائع ونقل عن القاضي في المهذب وفي (السرائر) أنه الايقع عندهما لانه لا خلاف أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقضي في المسجد الجامع في الكوفة ودكة القضاء معروفة الى اليوم وهي التي وسط المسجد وهي تسمى دكة الطشت لا يظلمها شيء من الطلل وقال الشيخ لا خلاف في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضي في المسجد ولو كان مكروهاً ما فعله وكذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام يقضي الكوفة في الجامع ودكة القضاء معروفة الى يومنا هذا وهو اجماع الصحابة انتهى وفي (تخليص التلخيص) أطلق الاصحاب احوار بل طاهر كلامهم يعطي الاستجاب كالشيخين والتقي وسلاح والقاضي والفاضل السهي (قل) ان أنكر مواضبة أمير المؤمنين عليه السلام على القضاء في الجامع وان دكة القضاء لوقوع قضية عربية كما نقل فلا محال لانكار مواضبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على القضاء فيه ولم تقع القضية الشبهة على كراهية عدم الاحكام حتى تجبر ضعف الخبر مع ان قابل لوحوده من التأويل كما مر ويأتي ثم انك قد عرفت ان لم يعلم ان المراد من انفاذ الاحكام في كلامهم الاحكام (١) بل يحتمل أن يكون المراد العمل بمقتضاها كالحبس ونحوه فيكون القائل بالكراهة مطلقاً قليل جداً وظاهر قضاء المقعة والنهاية والمراسم استحباب القضاء في المساجد وهو المقول عن الكافي والكمال وعن الراوندي وقد يلوح ذلك من الوسيلة بل في غاية المراد قال الشيطان في المقعة والنهاية والتقي وسلاح والقاضي في الكامل . ابن ادريس يستحب مطلقاً فنسب ذلك الى صريحهم وقد سمعت ما في التلخيص ولم يرجح شي في الذكرى وقضاء المختلف والتحرير وجمع البرهان واحتمل في صلوة المختلف أن يكون المراد بالاحكام في الخبر اعادها كالحبس على الحقوق والملازمة عليها فيها والقصاص فيها قال أو كما قال القطب الراوندي ان المراد بالحكومات الجدلية أو الخصومات لان التحاكم المشروع الى القضاة يستحب في الجامع وقد استحسنت هذين الاحتمالين جماعة من المتأخرين كالحقق الثاني والشهيد الثاني وغيرها واستحسن صاحب المدارك الاحتمال الاول وكنا فيما سلف كتبنا على كتاب القضاء من هذا الكتاب وذكرنا شطراً صالحاً من الاقوال والادلة في المسئلة **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** وتعريف الصالة **﴿** اشاداً من

واقامة الحدود ( متن )

الواجد ونشدانا من المالك كما في البيان والتغلية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي ولروض والروضة والمسالك والمدارك والكفاية ونقل ذلك عن الجامع وفي (الروض) ذكر الاصحاب في باب اللقطة انها تعرف في الجامع كأبواب المساجد جمعاً بين الحقين وفي (المسالك) حيث كان محل التعريف الجامع (المساجد خ ل) فليكن في أبوابها وفي (كشف الثام) قد يمنع عموم الملة في الخبر وهو أنها بنيت لغير ذلك لان الانشاد من أعظم العبادات والاولى به الجامع وأعظمها لمساجد انتهى وقد سمعت ما في الروض والمسالك وما في النهاية والمبسوط والتحرير والذي كرى من أنه يجنب الضالة معناه على الظاهر انشادها ونشدانها والذي فهمناه من عبارة الكتاب هو الذي فهمه المحقق الثاني في حاشية النافع وحاشية الارشاد من عبارة النافع والارشاد والشهد الثاني في الروضة من عبارة الامة لانه أتى في الثلاثة بعين عبارة الكتاب كالشرائع والمعتبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس وجمع البرهان وعلى هذا تفرد الكلمة ويحصر الخلاف ظاهراً في السرائر والمفاتيح حيث اقتصر فيها على كراهية الانشاد وأما على ما فهمه المحقق الثاني في جامع المقاصد وفوائد الشرائع والشهد الثاني في الروض والمسالك وسببته في المدارك من ان المراد من تعريف الضوال انشادها لانتدائها تكون المسئلة خلافية أو من باب التنبيه بالاولوية مع تنقيح المناط ويؤيد الفهم الاول من عبارات المذكورة ان الخبر الذي رواه الصدوق في الفقيه والعمل نص في النشدان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم قولوا له لا ردّها الله عليك وما كانوا يعرضوا عن نص الخبر الى التعبير بما يدل عليه بالاولوية ونحوها ان ذلك لبعيد من طريقتهم نعم يتجه ذلك للمعجلى بناء على أصله اللهم الا أن يقال نظرم الى خبر المناهي أعني مرسل ابن اسباط وقد أتى فيه بالضالة ويدل على ذلك ان الشيخ عبر في كتابه بالضالة كالخبر كما مر وتبعه المصنف والشهد في التحرير والذي كرى كما عرفت (قلت) الخبر المذكور غير ظاهر في خصوص الانشاد بل هو محتمل لها وهو الذي فهمه الا كثر منه كما عرفت ان كان نظرم اليه على انه على هذا قد ينقدح أن تكون المسئلة خلافية فتأمل وعلى كل حال فالكل متفقون على كراهية الانشاد فما احتمله في كشف الثام لا وجه له وخبر علي بن جعفر انه سأل أخاه عليه السلام عن الضالة أيصاح أن تشد في المسجد فقال لا بأس بحتمل الانشاد والنشدان كما نقل عن عبارة المذهب والاصباح من انه يكره أن ينشد وقال في (الذكرى) بعد ايراد خبر علي بن جعفر هذا مشعر بالأس ونفي التحريم وقال في (جامع المقاصد) مراده عدم منافاة نفي الأس ثبوت الكراهة بدليل آخر وان كان ظاهر عبارته لا يؤيد ذلك (قلت) الموجود في الذكرى هو مشعر بالأس أولني التحريم وفي الصحاح نشدت الضالة أنشدها نشدة ونشدانا وأنشدتها أي عرقها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واقامة الحدود ﴾ اجماعاً منا ومن جميع الفقهاء الا أبا حنيفة ذكر ذلك في الخلاف في كتاب القضاء وقد عرفت أنه صرح بذلك جمهور أصحابنا حتى القائلين بحرمه ادخال النجاسة الى المسجد وان لم يتلوث بل القائلين بحرمه ادخال المتنجس ولعله لان خوف الحصول ليس بالحصول لكن يرد عليهم ان من الحدود القتل وأنه موجب لحصول النجاسة قطعاً الا أن يستثنوا هذا ونحوه وقالوا في باب القصاص قرش الانطاع كما انه لا بد على القول الاخر من استثناء ما يوجب التلوين قال في

وانشاد الشعر (متن)

(الذكرى) انه قد ذكر الاصحاب جواز دخول المجروح والسلس والمستحاضة مع أمن التلوين وجواز القصاص في المساجد للمصلحة مع فرش ما يمنع التلوين وهذا يشير الى انهم قائلون بالتحريم مع عدم فرش ما يمنع التلوين **قوله** قدس الله تعالى روحه **(وانشاد الشعر)** كافي النهاية والمبسوط والسرائر والمعتبر والنافع والشرائع والتحرير والمنهى ونهاية الاحكام والارشاد والتذكرة والذكرى والبيان واللغة والنغيلة وغيرها وفي (جامع المصايد) سبته الى الاصحاب وفي (الدروس) يكره الشعر وفي (الذكرى) ليس بعيد حمل اباحة انشاد الشعر على ما يقل منه ويكثر فعه كيت حكمة أو شاهد على لغة في كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لانه من المعلوم انه كان ينشد بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت والابيات من الشعر في المسجد ولم ينكر ذلك ومثله قال الميسي وزاد ما بعد عبادته وزاد الحق الثاني في حاشية الارشاد مدح أهل البيت عليهم السلام قاطعاً بالحميم وزاد في فوائد الشرائع مرثي الحسين عليه السلام وما تضمن موعظه ونفي البعد عن ذلك كله لو قيل به قال لان ذلك عبادة وما زال الساف يفعلون ذلك من غير تكبير وفي (جامع المقاصد) بعد ان زاد مرثي الحسين عليه السلام وما تضمن موعظه وقال لو قيل به لم يبعد وذكر ان السلف بفعل ذلك قال ألا اني لا أعلم بذلك تصريحاً والاقدام على مخالفة الاصحاب مشكل وظاهره عدم التأمل وما في الذكرى لانه ذكره ساكتاً عليه وفي (الروضة) نفي البعد عن ذلك كله قال ونهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم محمول على الغالب من أشعار العرب الخارجة عن هذه الاساليب وقيل في المسالك ما في الذكرى ثم قل الحاق المدائح والمرثي والموعظة عن بعض الاصحاب ساكتاً عليه وفي (المدرک) لا بأس بذلك كله لصحیح علي بن يقطين انه سأل أبا الحسن عليه السلام عن انشاد الشعر في العلاف فقال ما كان من التسمير لا بأس به فلا بأس به ونحوه ما في المفاتيح وفي (الروض) ان وقوعه من السلف لا ينافي الكراهة ومن ستموه في الخبر عام وحكمه صلى الله عليه وآله وسلم على من في عصره حكمه على غيرهم وكون كل عبادة لا تکره في المسجد في حيز المنع فان افاذ الاحكام واقامة الحدود من أوصل العبادات وتعريف الضالة إما واجب أو مندوب وكثير من المكروهات يمكن كونها عبادة أو مندوبة على بعض الوجوه مع الاجماع على كراهيتها وبني على ذلك قوله عليه السلام انما نصبت المساجد للربان ولم يقل للعبادة انتهى (قلت) فعلى هذا يكره غير القرآن من الكلام وفي مواضع من كلامه مواضع للنظر وفي (مجمع البرهان) الظاهر عدم استثناء شيء وقد استثنى مدح أهل البيت عليهم السلام وبيت حكمة واستشهاد مسئلة وفي الخبر كراهة انشاد الشعر في شهر رمضان ولو كان فينا وهو دال على العموم ولا يمنع من المدح لكان التخلص عن الكراهة بجعله غير موزون بتغيير ما مع ان الاستثناء غير بعيد في المسجد وقال في آخر المسئلة وورد في الشعر في المسجد لا بأس به وقد حمل على ما قل وكثرت فائده كيت حكمة أو شاهد مسئلة ومدح الانمة عليهم السلام ومرثي الحسين عليه السلام وليس بعيد لعدم العموم في دليل الكراهة والصحة أيضاً غير واضحة وان كانت ظاهرة فتأمل انتهى فتأمل وفي (كشف اللثام) وقد يستثنى منه ما كان عبادة كدحهم ومرثيهم عليهم السلام وهجاء أعدائهم وشواهد العربية ويؤيده صحيح علي بن يقطين وذكر الخبر المتقدم قال وسأله عليه السلام علي بن جعفر عن الشعر أ يصلح ان ينشد في المسجد فقال لا بأس به فاما المراد

ورفع الصوت والدخول مع رائحة الثوم والبصل وشبهه والتنمل قائماً بل قاعدا  
وتحرم الزخرفة (متن)

نفي الحرمة او شعر لا بأس به انتهى وفي (حواشي الشهيد) الشعر اما حق او بطل والثاني لا يجوز مطلقا  
والاول يكره في ستة مواضع الحرم والاحرام والمساجد والصلوات وفي الليل ويوم الجمعة انتهى (قلت)  
يجري الكلام في الاستثناء وعدمه في هذه ايضا هذا وانشاد الشعر قراءته كما في اكثر كتب اللغة كما  
قبل وعن (تهذيب اللغة والغريبين والمقاييس) انه رفع الصوت به ونقل ذلك عن ظاهر الاساس  
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ورفع الصوت ﴾ كما في النهاية والمبسوط والشرائع وكتب  
المصنف والشهيد وجمع البرهان وفي (السرائر) كما في الذكرى عن الكاتب الا بذكر الله تعالى وفي (جامع  
المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك) ولو في القرآن  
اذا تجاوز المعتاد وفي (المدارك والمفاتيح والكفاية) رفع الصوت المتجاوز العادة وفي (كشف اللثام)  
بعد ان نقل ما نقلناه عن الكاتب والعجلي قال ان الاخبار والفتاوى مطلقة مع وجوب الجهر أو استحبابه  
في بعض القراءة والاذكار والاذان والاقامة فاما المراد ما ذكره او ما تجاوز العادة في كل فيختلف  
 باختلاف الأنواع فالعادة في الاذان غيرها في القرائات الا أن الظاهر ان اذان الاعلام كلما كان  
أرفع كان أولى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والدخول مع رائحة الثوم والبصل وشبهه ﴾  
كما في النهاية والمبسوط والشرائع والمنتهى والتذكرة والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض  
والمسالك والمدارك والكفاية والمفاتيح وفي (النافع والمعتبر والتحرير ونهاية الاحكام والارشاد)  
الاقتصار على الثوم والبصل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتنمل قائماً في المساجد ﴾  
وعبرها كما في النهاية والتحرير وكشف اللثام بل يقعد ثم يلسها كما في الاولين والبيان والذكرى  
وجامع المقاصد وفوائد القواعد وفي الاخير الظاهر ان محل الكراهة ما يحتاج الى معونة اليد ونحوها  
وفي (كشف اللثام) إنما ذكر في أحكام المساجد مع انه غير مختص بها لاجتماعه مع تعاهد النعال  
لدخولها في خبر القداح وفصل بينهما لثلاثتهم اختصاصه بها والاخبار بالهي عنه وكرهاته كثيرة  
انتهى هذا وصرح كثير من الاصحاب بكرهات مخاطبة بلسان العجم في المساجد ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ وتحرم الزخرفة ﴾ كما في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر  
والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والبيان واللمعة وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمسالك  
وهو ظاهر جامع المقاصد وفي (الذكرى) بعد ان حكم باستحباب البرك قال والظاهر انه حرام انتهى  
وهو المشهور كما في الكفاية وكشف اللثام وفي (الدروس والغفلة والمفاتيح) ان زخرفتها مكروهة وقربه  
في جمع البرهان ونقله في الذكرى عن الجمي وفي (كشف اللثام) عن المذهب والجامع وفي (الروض)  
ان الدليل على التحريم غير واضح ونحوه ما في الكفاية وفي (المدارك) هذا والذي تعطيه عبارة النهاية  
والمبسوط والسرائر ان الزخرفة غير النقش بالذهب حيث قيل في الثلاثة يحرم ان تكون مزخرفة أو  
مذهبة ونحوها عبارات الكتاب والتذكرة والتحرير حيث قيل فيها يحرم زخرفتها وتشبهها بالذهب وكذا  
عبارة الجامع حيث كره الزخرفة والتذهيب وفي (كشف اللثام) عن الجهرة وتهذيب اللغة والغريبين  
ان الزخرفة التزيين من الزخرف قال وهو كما في المحيط الزينة وحكامه الازهري عن أبي عبيد قال ويقال



أوبشيء من الصور (متن)

الزخرف الذهب وقال المروى كمال حسن الشيء ويقال للمذهب زخرف وقال الراغب الزخرف الزينة المزوقة ومنه قيل للمذهب زخرف انتهى ما نقله في كشف اللثام وفي (الصالح والقاموس) ومجمع البرهان وجامع المقاصد وحاشية الميسي وفوائد الشرائع والروض والروضة والمسالك والمدارك) ان الزخرف الذهب ونقله في كشف اللثام عن العين والمحمل والمقاييس وفي (الصالح ومجمع البحرين) ثم جملوا كل مزين زخرفا اذا عرف هذا فعبارة الكتاب ذات وجهين (الاول) ان يكون المراد بالزخرفة التذهيب بدون النقش فيكون المعنى يحرم تذهيبها وان لم يكن بالنقش والنقش بالذهب وهذا المعنى هو الذي فهمه المحقق الثاني (وفيه) ان التذهيب لا ينفك عن النقش لانه قد فسر النقش بتحسين الشيء ونفي معائبه كما قل عن ابن فارس والملازمة على هذا ظاهرة كما انها كذلك على تفسيره بالآثر لان معناه المصدرى التأثير وهو المنقول عن أبي الهيثم وأما على ما في القاموس ومجمع البحرين من تفسيره بتلوين الشيء بلونين أو ألوان فكذلك بأدنى تأمل (الثاني) ان يكون المراد بالزخرفة التزيين مطلقاً بالذهب وغيره وحينئذ فيكون قوله وتشمها بالذهب داخلا في ذلك فلا حاجة الى ذكره هذا حال عبارة الكتاب وما كان مثلاً ومنه يفهم حال عبارات الاصحاب ولعل كلامهم في المقام لا يخلو عن مسامحة أو يكون من باب التجريد فتأمل هذا وفي (المعتبر والمتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والذكري) تحريم النقش مطلقاً لانه بدعة وقد يفهم ذلك من عبارة البيان فلنلحظ وفي (الروض) ان دليل تحريم النقش غير واضح ونحوه ما في المجمع والمدارك والكفاية وقال في (حاشية المدارك) ان البدعة اللغوية ليست بمحرام وقد سمعت ما في التذكرة والتحرير من تقييده بالذهب كالكتاب وبآتي تقييده بما فيه صور ووقع في الذكري انه يستحب ترك تصوير المساجد وترك زخرفها ثم قال الظاهر ان زخرفها حرام وكذا تشمها فقد حرم النقش واستحب ترك التصوير الشامل لذي الروح وغيره وهذا لعله لا يخلو من غرابة فليتأمل وقد اعترف جماعة بعدم العثور (الوقوف خ ل) على نص في تحريم التزيين بالذهب أو غيره فبعض اسند الى انه بدعة وبعض الى انه اسراف وفي (كشف اللثام) ان في وصية ابن مسعود المروية في المكارم للطبرسي في مقام الذم ينون الدور ويشيدون القصور ويخرفون المساجد وروت العامة ان من اشتراط الساعة ان تنبأ في الناس في المساجد وعن ابن عباس لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى وعن الخدري اياك ان تحمر أو تصفر وتقتن الناس ورووا ان عثمان غير المسجدين فيه زيادة كثيرة وبنى جدرانهم بحجارة منقوشة وروى الحيرمي في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن المسجد ينقش في قبلته بمحس أو اصباغ فقال لا بأس به وقد سمعت معنى النقش ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو بشيء من الصور ﴾ هذا هو المشهور كافي كشف اللثام والاشهر كافي الكفاية وهو خيرة النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والفروع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والارشاد واللمعة ويظهر ذلك من جامع المقاصد وفوائد الشرائع وفي (المدارك والكفاية) التأمل في ذلك وكلامهم متناول لصور الحيوان وغيره كافي جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمدارك وقد تقدم في بحث مكان المصلى ولباسه ما له نفع في المقام وفي (البيان وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك) قصر ذلك على ما فيه روح وفي (مجمع البرهان) الرواية غير صحيحة ولا صريحة فالقول بالكره غير بعيد

وبيع آلتها واتخاذها أو بعضها في ملك أو طريق واتخاذ البيع والكنائس فيهما (متن)

نعم لو ثبت تحريم التصوير مطلقاً يلزم تحريم ذلك الفعل في المسجد أيضاً لا الصلوة ولا الابقاء على تأمل . في (الدروس والفاتح) الكراهية ونقل ذلك عن الجامع وقد سمعت ما في الذكرى وجمع البرهان والمدارك وفي (حاشية المدارك) ان الرواية تصلح سند الكراهة وفي حاشية الفاضل الميسي يكره نقشها بغير الذهب وفي (البيان وحاشية الميسي والمسالك) يكره تصويرها بغير ذي الروح وقد يلوح ذلك من الرخصة وقال المحقق الثاني والشهيد الثاني ان تحريم التصوير لازم من تحريم النقش بطريق أولى (قلت) ولا لك نسبناه الى المعتمد على أنه يظهر منه ذلك من استدلاله بالخبر ومن هنا يعلم ما في الذكرى من الغرابة وفي (المسالك) ان كلام الاصحاب مختلف جداً انتهى وعلى القول بالتحريم أو الكراهة هل تكره الصلوة أو تحرم أوليس هناك شيء منها قد سمعت ما في مجمع البرهان والاستاذ الشريف أداء الله تعالى حراسته ذهب الى انها مكروهة ولو الى غير الصورة وقد تقدم الكلام في ذلك في مكان المصلي وقد يلوح من جامع المقاصد في المقام التحريم عند كلامه على الخبر قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم بيع آلتها ﴾ كما في المد وط والتحريم والشرائع والارشاد ونقل عن الأصاح والجامع وفي الأولين ان ذلك لا يجوز بحال وفي (نهاية الأعلام) ومختلف وجامع المقاصد وحاشية الميسي والروض والمسالك) انه يجوز بيع ذلك مع المصلحة وفي (كشف اللثام) ان من أطلق عسى ما جرى عليه الوقف منها الا ان تقتضيه المصلحة كسائر الوقف . في (جامع المقاصد والروض) انها اذا بيعت مع المصلحة يجوز صرفها في عمارة مسجد آخر مع تعذر صرفها في الاول أو استيلاء الحراب عليه أو كون الثاني أحوج لكثرة المصلين قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ واتخاذها في ملك أو طريق ﴾ تقدم الكلام في ذلك ومعنى اتخاذها فيها ادخالها وحملها في الطريق أو في الملك ويحتمل ان يكون المراد وضها في ملك الغير والطريق السلوك كما فهمه الشهيد في حواشيه وقد تقدم الكلام في ذلك أيضاً فانه في الروض سببه الى الاصحاب وفي الجزء الرابع من التحرير في الفصل الثاني من الاساب انه يجوز اتخاذها في طريق واسع لا يضرب بالمارة ونحوه ما في الذكرى اذا كان الطريق أزيد من سبعة (سمع خل) اذرع قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم اتخاذ البيع والكنائس فيها أي في ملك أو طريق كما في الذكرى والبيان والدروس وحواشي الشهيد والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس واقتصر على ذكر الملك في النهاية والمبسوط والتحرير وفي (الذكرة) ان بنينا مساحداً لا يجوز اتخاذها في الملك ويستفاد من تعليلهم صحة وقف الكافر وفي (جامع المقاصد وروض الحنان) انه عليه الشهيد في بعض فوائده وفي (الروض) ان للبحث فيه مجالا (قلت) يبنى ذلك على اشتراط التقرب في الوقف وعدمه وقد ذهب الى الاول ابو المكارم والمعلي والمصنف فيما يأتي من الكتاب وجاعة كثيرون وذهب الشهيد في حواشيه على الكتاب الى العدم وتبعه بعض متأخري المتأخرين ونساء الكلام في محله وفي (كشف اللثام) اما ما بني منها قبل مبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومبعث عيسى عليه السلام وبالجملة حيث يصح التقرب في وقفها فظاهر وغيرها كذلك ان لم نشترط التقرب في الوقف والبيع جميع بيعة كسدره وسدر للنصارى كما في جامع المقاصد والروض والصحيح وجمع المحررين ونقل ذلك عن الدين ومفردات الراغب وفقه اللغة وعن (البيان والمجمع) انها لليهود ونقل

و ادخال النجاسة اليها وازالتها فيها والدفن فيها ( متن )

ذلك عن مجاهد وأبي العالمة وقد فسر ذلك في خبر زرارة في سدل الرداء لكن لا يعلم المفسر ( وفي الصحاح ) كما عن الديوان ان الكنيسة للنصارى وعن ( تهذيب الازهرى وفتح اللغة ) انها لليهود وعن المطرزي انه قال وأما كنيسة اليهود والنصارى لم يتقدم فتريب كنشت عن الازهرى وهي تقع على يعة النصارى وعن ( تهذيب النووي ) الكنيسة المتعددة للكفار وعن الفيومي في المصباح الكنيسة متعبد اليهود و يطلق على متعبد النصارى وفي ( مجمع البحرين ) ان الكنيسة متعبد اليهود والكفار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وادخال النجاسة اليها ﴾ كفي الشرائع والنافع والمعتبر والمتحى والتذكرة والتحريم والارشاد وفي ( لذكرى ) قال الاصحاب وفي ( نهاية الاحكام ) مع عدم التلويث أشكال وفي ( البيان والدروس ) وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وفوائد الشرائع والموجز الحاوي وحاشية الميسر والروض والروضة والمسالك وفوائد القواعد والمدارك والكفاية والمفاتيح وكشف اللثام) قصر الحكم على التمدية وفي ( المفاتيح ) نسبته الى المتأخرين وفي ( الروض ) الى الاكثر وفي ( الذكرى وجامع المقاصد ) الاقرب عدم تحريم ادخال نجاسة غير ملوثة للمسجد وفرشه والاجماع على جواز دخول الصبيان والحيض من النساء مع عدم انفكاكهم من نجاسة غالباً وقد ذكر الاصحاب جواز دخول المجروح والسلس والمستحاضة مع امن التلويث وجواز اقتصاص في المسجد للمصلحة مع فرش ما يمنع من التلويث انتهى ونحوه ما في الروض وقد تقدم تمام الكلام في المسئلة في مواضع ( احتج المطلقون ) بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم النجاسة قال الشهيد لم أقف على أسناد هذا الحديث ( قلت ) يشهد لهم اجماعهم على عدم جواز ادخال الكافر المساجد مع انه لا تلويث وما في الذكرى من الجواب ضعيف قال بعد ان حكم بعدم الجواز ( فان قلت ) لا تلويث هنا ( قلت ) معرض له غالباً وجاز اختصاص هذا التلويث بالكافر انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتحرم زالتها فيها ﴾ هذا الحكم صرح به الشيخ ومن تأخر عنه وفي ( الذكرى ) قاله الاصحاب والظاهر ان المسئلة اجماعية انتهى وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) لو غسلها في اناء أو فيها لا ينفعل كالكثير فليس يبعد التحريم أيضاً لما فيه من الامتنان المثاني لقوله صلى الله عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم النجاسة وفي ( حاشية الارشاد ) احتمال الامر بـ أي التحريم وعدمه ثم قال ولا بأس بالاول واستبعد ذلك في المدارك وفي ( روض الجنان ) ينبغي تقيماً على اختصاص التحريم بالملوثة جواز ذلك ( قلت ) والى ذلك يشير ما عمل به في المعتبر والمنتهى وغيرهما من أن ذلك يعود اليها بالتنجيس ومقتضاه اختصاص التحريم بما اذا استلزم الازالة تقيس المسجد وأشار الى ذلك في كشف اللثام حيث قال بحيث يتلوث بها ثم نقل ما ذكره في الذكرى من ان الظاهر ان المسئلة اجماعية ومن استدلاله على الحكم بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتطهير مكان البول وبظاهر فلا يقرؤا المسجد وبالأمر بتعاهد النمل ثم قال ضعف الكل ظاهر عدا الاجماع ان تم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم الدفن فيها ﴾ كافي النهاية والسرائر والمتنهي ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والدروس والبيان والفيلة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس وهو ظاهر المبسوط والتحريم حيث قبل فيها ولا يدفن وهو المنقول عن الجامع والاصباح لما فيه من سخطه بما لم يوضع له كما في الذكرى وجامع المقاصد وكشف الالتباس ولا فيه من التضييق على المصلين كما في

ويجوز تقض المستهمل منها ويستحب اعادته ويجوز استعمال آله في غيره من المساجد (متن)

نهاية الاحكام ولانه مناف لما وضعت له كافي التذكرة ولانها جمعت للعبادة كما في المنتهى وفي (كشف اللثام) انما تتم المنافاة والتضييق لو حرمت الصلوة على القبر أو عنده وفي (الذكرى وكشف الالتباس) ان دفن فاطمة عليها السلام في الروضة ان صح فهو من خصوصياتها بما تقدم من نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (في كشف اللثام) واستيعاب المسجد الروضة ممنوع (قلت) لا يرد ذلك على الذكرى لانه قال بعد ذلك بلا فاصلة مانصه وقد روى البرنطي قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن قبر فاطمة عليها السلام فقال دفنت في بيتها فلما زادت بنو امية في المسجد صارت في المسجد **قوله** قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز تقض المستهمل منها ﴾ كما في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك بل يستحب كما في المبسوط والنهاية والسرائر والذكرى بل قد يجب كما في المدارك والمستهدم بكسر الدال المشرف على الانهدام وهل يجوز النقض اذا أريد توسعة المسجد وجهات ذكرهما في الذكرى من عموم المنع ومن أن فيه احداث مسجد ولا استقرار قول الصحابة على توسعة مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد انكارهم ولم يبلغنا انكار علي عليه السلام ذلك وكذا وسع السلف المسجد الحرام ولم يبلغنا انكار علماء ذلك العصر ثم قال في (الذكرى) نعم الاقرب ان لا ينقض الا بعد الظن الغالب بوجود العمارة ولو آخر النقض الى اتمامها كان أولى الامع الاحتياج الى الآلات ولو أريد احداث باب فيه لمصلحة عامة كازدحام المصلين في الخروج أو الدخول فيوسع عليهم فالاقرب جوازه وتصرف آلاته في المسجد أو غيره ولو كان لمصلحة خاصة كقرب المسافة على بعض المصابين احتمل جوازه أيضاً لما فيه من الاعانة على القرية وفعل الخير وكذا يجوز فتح روضة أو سبائك للمصلحة العامة وفي جوازه للمصلحة الخاصة الوجهان انتهى ومثله في جميع ذلك قال في (المدارك) وقريب منه ما في فوائد الشرائع وفي (البيان) الاقرب الجواز للتوسعة وفي (جامع المقاصد) فيه تردد وليس الجواز بيميد قال ويجوز احداث باب وروضة وشباك اذا اقتضت المصلحة ذلك وفيه وفي (فوائد الشرائع) لا ينقض الامع الظن الغالب بوجود العمارة ولو قيل بالتأخير الى اتمام المسجد كان وجهاً الا ان تدعو ضرورة وفي (المسالك) يجب التأخير الى اتمام العمارة الامع الاحتياج فيؤخر بحسب الامكان **قوله** ﴿ يستحب اعادته ﴾ صرح به الشيخ والاكثر وفي (كشف اللثام) انه من الواضح بمكان **قوله** قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز استعمال آلاته في غيره من المساجد ﴾ كما في النهاية والمبسوط والشرائع والنافع والتحرير وبه صرح في وقف الكتاب والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لان الفرض من المساجد وما يجمل فيها اقامة شعائر الدين وفعل العبادات فيها وهذا الفرض لا يتخلف فيه المساجد وظاهر الاطلاق عدم الفرق بين الفاضل قوة أو فعلاً وغير الفاضل وفي (السرائر) اذا استهمل مسجد فينبغي ان يعاد من يتمكن من ذلك واذا لم يتمكن من اعادته فلا بأس باستعماله في بناء غيره من المساجد وفي (المعتبر والتذكرة) التقييد بما اذا تعذر اعادته أو فضل وفي (المنتهى ونهاية الاحكام) اذا استهمل مسجد جاز اخذ آله لعمارة غيره من المساجد ونحوه ما في البيان وعن المذهب اذا استهمل المسجد وصار عمالاً يرحى فيه الصلوة بنحرا ما حوله واقطاع

ويجوز نقض البيع والكنائس مع اندراس أهلها أو اذا كانت في دار الحرب وتبنى مساجد  
حينئذ ومن اتخذ مسجداً في منزله لنفسه (متن)

الطريق عنه وكان له آلة جاز ان تستعمل فيما عداه من المساجد وفي (الذكرى وجامع المقاصد وفوائد  
الشرائع وحاشية الميسي وفوائد القواعد والمساالك) انما يجوز اذا تمذر وضعها فيه أو لكون المسجد  
الآخر أحوج اليها منه لكثرة المصلين أو لاستيلاء الخراب عليه وفي (المساالك وفوائد القواعد)  
وكذلك المشهد فلا يجوز صرف الآلة الى مشهد آخر أو مسجد آخر ولا من المسجد اليه وبه صرح  
في وقف الكتاب وجامع المقاصد وتوقف في وقف الدروس وفي (المدارك) لا يجوز صرف مال المسجد  
الى غيره مطلقاً نعم لو تمذر صرفه اليه في الحال والمآل أمكن القول بجواز صرفه في غيره من المساجد  
والمشاهد ومطلق القرب انتهى (قلت) يمكن تنزيل عبارة السرائر والمعتبر والتذكرة على ذلك بان  
يراد بالتمذر والفضل ما يشمل القوة والفعل وهو بعيد جداً لكن الكلمة متفقة في البابين على جواز  
صرف الفاضل الى غيره وفي وقف جامع المقاصد نسبته الى الاصحاب وفي (المساالك) أولى بالجواز  
صرف وقفه ونذره الى غيره بالشروط وفي (التذكرة) يجوز صرف نذره الى غيره اذا فضل عنه والمراد  
بالآلات كما يفهم من مجموع عباراتهم النقض والجذوع والمحصر والسرجه ونحوها وعبارة السرائر  
صريحة في النقض كما تحتمله عبارة المذهب والنقض بالفتح فالتسكون نقض البناء والضم والكسر بمعنى  
المنقوض ومنه قولهم في ميراث المرأة زوجها يقوم النقض والابواب هذا وصرح بعضهم أنه لا يجوز  
نقضها لغير ذلك على حال ولو لبناء مسجد آخر أعظم أو أفضل وفي (كشف اللثام) لا يجوز ان خرب  
ماحوله وناد أهله للآية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز نقض البيع والكنائس  
مع اندراس أهلها أو اذا كانت في دار الحرب وتبنى مساجد حينئذ ﴾ كما في الشرائع والتحرير ونهاية  
الاحكام والبيان وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والروض والمساالك والمدارك هو ظاهر الارشاد  
وغيره حيث نصوص على جواز استعمال آلاتها في المساجد حينئذ ويفهم من القيد أنه مع عدم الاندراس  
واتقاء كونها في دار الحرب لا يجوز التعرض لها كما صرح به في الشرائع ونهاية الاحكام والتذكرة  
والارشاد وشرحه والبيان والمدارك وأطلق في المنهى جواز أخذها لبناء المساجد كجبر  
المبص وفي (مجمع البرهان) لعل الخبر محمول على الشروط المذكورة للاجماع ونحوه وفي (كشف  
الثام) التقييد بالمحترمة ولعله يشير الى ما قلنا عنه سابقاً من التفصيل وصرح كثير من هؤلاء  
أنه انما ينقض ما لا بد من نقضه للمسجدية بل في الذكرى وجامع المقاصد يحرم ما زاد لانها للعبادة  
وينب عليه أنه لا يجوز أخذها في ملك أو طريق انتهى وفي (مجمع البرهان) في هذا الحكم تأمل لان  
الظاهر استعمال الكفار لها برطوبة فكانه محمول على الدم للاصل وهو بعيد أو على طهارتها بالشمس  
وهو كذلك أو على بعد التطهير وهو ايضاً كذلك والمبارات خالية عنه مع أنه ورد جعل الكنائس  
والبيع مسجداً فكانه مستثنى بنص فتأمل انتهى (قلت) لعله لا تأمل فيما كان منها للصارى قبل مبث  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما كان لليهود قبل مبث عيسى عليه السلام والاصل الطهارة حتى يعلم مباشرة  
هؤلاء الكفار لها برطوبة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومن اتخذ في منزله مسجداً لنفسه

وأنه جاز له توسيعه وتضييقه وتغييره ولا يثبت له الحرمه ولم يخرج عن ملكه مالم يجمعه وفقاً فلا يختص به حينئذ ويجوز بناء المساجد على يثر الغائط اذا طمت وانقطعت رائحته (متن)

وأهل جاز له توسيعه وتضييقه وتغييره ولا يثبت له الحرمه ولم يخرج عن ملكه مالم يجمعه وفقاً فلا يختص به حينئذ أما جواز توسيعه وتغييره فقد صرح به في النهاية والمبسوط والسرائر والمتن والتحريم ونهاية الاحكام والتذكرة والبيان وجامع المقاصد وفي (الذكري) يجوز ذلك اذا لم يتلفظ بالوقف ولا نواه وأخذ قيد النية تفصيلاً من خلاف الشيخ وقد مر في أول البحث انه يميل الى قول الشيخ ونحوه ما في الدروس حيث قال اذا لم يقفه ولم يأذن في الصلوة فيه وقد صرح في وقف المبسوط وغيره من دون تأمل ولا نقل خلاف الا من أبي حنيفة انه لا بد من التلظ بالوقف وتسام الكلام في باب الوقف فليحظ وفي (كشف اللثام) اذا أخذ له نفسه أو لنفسه وأهله من غير ان يقفه ويجري عليه المسجدية العامة لم يكن بحكم المساجد اتفاقاً وفي (مجمع البرهان) وردت أخبار بجواز تغيير المسجد ونحوه اذا كان في المنزل وحملها الاصحاب على مجرد اسم المسجد ليحصل ثواب المسجد من دون أحكامه من عدم جوار نجس به وانه لا يكون وفقاً الا بالصيغة مع نية الوقفية والصلوة فيه انتهى واما عدم ثبوت الحرمه له فهو الظاهر مهمم وبه صرح في جامع المقاصد وكشف اللثام للاصل وقد سمعت ما في مجمع البرهان من سببه الى الاصحاب لكن في نهاية الاحكام والتذكرة ان الاقرب عدم ثبوت الحرمه له فتأمل وفي (جامع المقاصد) لا يتعلق بالصلاة فيه ثواب المسجد وقد سمعت ما في (مجمع البرهان) ان كان الجمع ممكن فتأمل واما انه اذا جمعه وفقاً لا يختص به بل يصير كسائر المساجد فقد صرح به في جامع المقاصد وكشف اللثام وهو الذي ذكره في التذكرة في بيان تحقق المسجديه وقد تقدم الكلام في ذلك حيث قلنا انه حقيقه سرعية في ذلك وقلنا ان الاساذ الشريف أدام الله تعالى حراسته نبى على ذلك جوار الصلوة في مساجد العامة وفي (جامع المقاصد) انه اذا جمعه وفقاً في منزله لم يجوز سلوك الطريق اليه الا باده ويهم من العبارة انه لا يكتفي بمجرد نية الوقف في تحقق المسجديه سواء كان في بيته أو خارجه للاصل وخالف الشيخ في المبسوط ومال اليه الشهيد في الذكري والمولى الاردبيلي وقد تقدم تمام الكلام في ذلك في أول بحث المساجد قوله قدس الله تعالى روحه و يجوز بناء المساجد على يثر الغائط اذا طمت وانقطعت رائحته كما في النهاية والمبسوط والتحريم والمتن والذكري وجامع المقاصد وفي (المتن) لا ينافيه خبر عبيد بن زراره من الارض مسجد الا بثر غائط أو مقبرة لان المفروض طمه وانقطاع رائحته فنحن قائلون بموجبه ولعله يريد ان الاسم رال مع الصفات كما في كشف اللثام وفي (البيان) لا يجوز بناؤها على النجاسة الا مع الازالة ولو طمت قبل الوقف ثم بى جاز وفي (جامع المقاصد) ينبغي ان يراد باقطاع الرائحة ذهاب النجاسة لا مع بقاء عينها وصوره البقعة مسجدا يلزم كون المسجد (١) ملطخاً بالنجاسة وما وقت عليه من العبارات مطلق انتهى وفي (فوائد القواعد) مستند الحكم صحيحه عبدالله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام وظاهرها تحقق استحالة عذرتة تراباً وحينئذ يسلم من الاشكال بأن صيرورة البقعة مسجداً مع بقاء عين النجاسة يستلزم

(١) ورد ان المسجديه الى قرار الارض السابعة السفلى (منه قدس سره)

﴿ المطلب الثالث ﴾ فيما يسجد عليه وانما يصح على الارض أو النبات منها غير المأكول عادة (متن)

نفيته والاولى حمل الحكم على ذلك أو على ما اذا كان الموقوف ظهره الطاهر خاصة أو على ما يمكن تطهيره انتهى كلامه وهو جيد جداً وفي (مجمع البرهان) وردت أخبار كثيرة في ذلك صحيحة وغير صحيحة ويعلم من ذلك عدم اشتراط الطهارة في المسجد بحيث يكون تحت أيضاً طاهراً وكذا الفوق انتهى وفي (كشف اللثام) ان في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام المروي في قرب الاسناد للحميري اذا نظفت وأصلحت

﴿ المطلب الثالث فيما يجوز ان يسجد عليه ﴾

﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ انما يصح على الارض أو النبات منها ﴾ بالاجماع كما في الانتصار والخلاف والغنية والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والذكري وجامع المقاصد والعزية وكشف اللباس والمقاصد العلية والمدارك وكشف اللثام وغيرها كما يأتي وفي (الامالي) انه من دين الامامية ونسب الى علمائنا في المعتبر والمتنهي وأجمع العامة على خلافتنا فأجازوه على القطع والكتان والشعر والصوف وغير ذلك كما في الخلاف وغيره ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ غير المأكول عادة ﴾ بالاجماع كما في الخلاف والغنية والروض والمقاصد العلية وفي (الامالي) انهم من دين الامامية ونسبوا الى علمائنا في نهاية الاحكام وكشف اللباس ولا خلاف فيه كما في الكفاية ولا اعرف فيه خلافاً كما في كشف اللثام لكن في المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والموجز الحاروي حوازه على الحطة والشعير وقد يظن ذلك من حواشي الشهيد وعلة في التذكرة ونهاية الاحكام بأن القشر حازر بين المأكول والجنبه وفي (المنتهى) بانها غير مأكولين واسندته في البيان ورد في (الذكري) ما في التذكرة بجمريال العادة بأكلها غير منخولين وخصوصاً الحنطة وخصوصاً في الصدور الاول ورد في (جامع المقاصد والروض والمدارك) بأن النخل لا يأتي على جميع الاحرار لان الاحرار الصغيرة تنزل مع الدقيق فتؤكل ولا يقدح أكلها تبعاً فان كثيراً من المأكولات المادية لا تؤكل الا بما ورد ما في المنتهى في حاشية الميسر والروض والروضة والمسالك والمدارك وجامع المقاصد عدداً كلام على الفاكهة بأن المأكول لا يخرج عن كونه مأكولاً افتقاره الى الملاج (واعترضهم) في حيل المتن بأن اطلاق الصفة على ما يستصف بهذا الاشتقاق مجاز اتفاقاً (وأجاب) الشيخ نجيب الدين بأن اطلاق المأكول والملمس على ما يؤكل ويلبس بالقوة القرينية من الفعل قد صار حقيقة عرفية واللام يجوز في العرف اطلاق اسم المأكول على الخبز قبل المضغ والازدراء لا يجوز ثم قال ولي في ذلك تأمل (قلت) مراده من المأكول ما من شأنه ان يأكل وان احتاج الى طبخ او شي والوصف بهذا المعنى لا يتفاوت فيه الحال بين الحال والاستقبال وقد اشير الى ذلك في الروضة ومجمع البرهان وكشف اللثام وفي الاخبار اشارة الى ذلك ايضاً حيث استثنى فيها القطن والكتان وقيل فيها ان ابناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون فلا ينبغي ان يضع جبهته على معبود ابناء الدنيا هذا وفي (خبر الخصال) لا يسجد الرجل على كدس حنطة ولا شعير ولا على لون مما يؤكل ولا على الخبز وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وارشاد الجعفرية والموجز الحاروي وكشفه وحاشية الميسر والمسالك والروض والروضة والمقاصد العلية والمدارك) وغيرها



## ولا اللبوس (متن)

أنه لو أكل شائما في قطر دون غيره عم التحريم وامتنع السجود عليه مطلقا وفي (حواشي الشهيد) عن شيخه السيد عبد المطلب عميد الدين أن المراد بالمادة العامة فلو كان معتادا في بلد دون آخر احتمل الوجان وأنه رجح جواز السجود عليه وفي (المدارك) احتمل قويا اختصاص كل قطر بمقتضى عادته كجده في المقاصد العلية وشيخه في مجمع البرهان (قلت) ولعل هذا أصوب إذا لم يعلم أهل ذلك القطر بأنه مأكل عند القطر الآخر ولعلهم لا يختلفون في هذا الفرض فتأمل وفي (الذكرة والموجز الحاروي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والعزية والمسالك والروض والروضة ومجمع البرهان والمدارك) أن ما أكل نادرا أو في محل الضرورة لم يعد مأكولا ويجوز السجود عليه وذلك كما يؤكل في الخمصة والعقير التي تجمل في الادوية ولعله هو المراد من التقيد بالمادة وقيد العقابر في الروضة بما كانت من نبات لا يظلب أكله وفي (كشف اللثام) أن فيما يؤكل دواء خاصة اشكالا ولعله يريد أنه يحتمل أن يقال أنه مأكل عادة في الدواء فليتأمل وفي (المنهى وجامع المقاصد وحاشية النافع والمسالك والروض والروضة والمدارك) أنه لو كان له حالتان يؤكل في أحدهما دون الأخرى كقشر اللوز وجمار النخل لم يجز السجود عليه حال الأكل وجاز في الآخر ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولا اللبوس﴾ عادة أيضا إجماعا كما في الانتصار والخلاف والفنية والروض والمقاصد العلية وبلا خلاف كما في الكفاية ونسب إلى عدنان في نهاية الأحكام وكشف الالتباس وهو من دين الإمامية كما في الامالي والمشهور كما في كشف اللثام وفي (الخلاف والمختلف والبيان) الإجماع على المنع من السجود على القطن والكتان ويشمله إجماع الانتصار حيث نقله على المنع من السجود على الثوب المنسوج من أي جنس كان وفي (التذكرة والمذهب البارع والمقتصر) نسبته إلى عدنان بل هو ظاهر مصريات السيد الثانية التي خالف فيها نسبته إلى الأصحاب كما نقل عنه في المختلف وهو الأشهر بين الأصحاب وأظهر بين فتاويهم كما في كشف الرموز والأشهر بين أصحابنا كما في المنهى والتحرير والكفاية وهو المشهور كما في المختلف أيضا والتخلص والمدارك وكشف اللثام وهو فتوى الشيخين ومن تابعهم كما في المتبرك المتبني أيضا وفي (المتبرك أيضا والشرائع والنافع وجامع المقاصد) أنه أشهر الروايتين ونقل جماعة عن الموصليات والمصريات الثانية للسيد جواز السجود على الثوب المعمول من قطن أو كان على كراهية مع موافقته للأصحاب في المصريات الثالثة والمصباح على ما نقل والجل والانتصار كما عرفت ويأتي ما في الناصريات ومن العجب أن المحقق في المتبرك استحسنه لأن فيه جمعا بين الأحبار الناهية وغيرها قال وتأويل الشيخ في الجمع بالحل على التقية أو الضرورة منفي بخبر الصنعاني الناص على الجواز مع انتفاء التقية والضرورة واحتمله في المدارك لذلك (قلت) ومثل خبر الصنعاني خبر دواود الصرمي ومن المعلوم أن الإمام عليه السلام لا يلزمه الجواب إلا بما فيه مصلحة السائل من التقية أو غيرها وإن لم عليه في سؤال الحكم من غير تقية ولا سيما في المكتبة هذا مع الأغضاء عن حال السند واحتمال أن السجود غير سجود الصلوة إلى غير ذلك من الاحتمالات وأما خبر ياسر فمحتمل حله على التقية بعد تسليم السندوان الطبري مما يلبس وقد صرح مولانا التقي ومولانا مراد بان الطبري هو الحصري الذي يصنعه أهل طبرستان وع (لنقم) أنه صرح في كون الطبري مما لا يلبس كذا في كشف اللثام لكن يظهر من كشف الرموز والتخلص أنه عنده أو عندهما مما يلبس حيث نسب الخلاف

إذا لم يخرج بالاستحالة عنها فلا يجوز على الجلود والصوف والشعر (متن)

في ذلك الصدوق كما يأتي وظاهر الاستبصار أنه من القطن أو الكتان وفي (الناصريات والخلاف والمتنهي) الإجماع على المنع من السجود على كور العمامة وظاهر الخلاف أن المنع من جهة الحمل حيث قال فيه لا يجوز السجود على شيء هو حامل له ككور العمامة وطرف الرداء والكلم القميص وفي (المتنهي) ليس المنع من جهة الحمل وإن لاح من كلام الشيخ قال فعلى هذا لو كان المحمول مما يصح السجود عليه كالحوص صحت السجود عمامة كان أو طرف رداء. وكذا لو وضع بين جبهته وكور العمامة ما يصح السجود عليه كقطعة من خشب يستصحبها في قيامه وركوعه فإذا سجد كانت جبهته موضوعة عليها صحت صلواته ونحوه ما في التحريرونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى والبيان وجامع المقاصد في آخر البحث بل في الذكرى أن الشيخ إن قصد لكونه من جنس ما لا يسجد عليه فحرجاً بالوافق وإن جعل المانع نفس الحمل كذهب بعض العامة طوّل بدليل المنع ثم أنه استند في ذلك إلى خبر أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام وإلى خبر أحمد بن عمر (ثم قال) وإن احتج الشيخ بقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحمن بن عبد الله في السجود على العمامة لا يجوز به حتى يصل جبهته إلى الأرض (قلنا) لا دلالة فيه على كون المانع الحمل بل حاز لكونه فقد ما يسجد عليه قال وكذا ما رواه طاحته بن زيد نعم كونه منفصلاً أفضل عملاً بفعل النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم الصلوة والسلام وفي (المعتبر) لا ريب في ذلك بتقدير أن يكون حاملاً لما لا يجوز السجود عليه أما بتقدير أن يكون مما يجوز السجود عليه مثل الحوص والذات ففيه الاشتكال فإن كل الشيخ منع لكونه محمولاً كما قاله الشافعي فنحن نطالبه بالدلالة وإن تمسك بخبر عبد الرحمن إلى آخر ما ذكره في الخبر في الذكرى وهذا كله مما يخالف قول السيد وفي (كشف الرموز وتخليص التلخيص) أن الصدوق جاز السجود على الطبري والأكام من القطن والكتان هذا وظاهرهم أن القطن والكتان قبل الغزل بعد الغزل وقبله كالنسوج وبه صرح الكركي وتلميذه الشهيد الثاني وشيخه وسبطه بل قال سبطه أنه المشهور وأنه قال في المختلف أنه قول علمائنا اجمع فقد فهم من عباراتهم وإجماعهم ما استظهرناه لأنه في المختلف لم يصرح بذلك وقرب المصنف في نهاية الأحكام جواز السجود على القطن والكتان قبل الغزل والمنع بعد الغزل وقرب في التذكرة المنع قبل الغزل واستشكل (١) في الكتان بعد الغزل فإتأمل في كلامه في التذكرة وفي (كشف الثام) أنه في التذكرة ونهاية الأحكام استشكل بعد الغزل فيهما والموجود في النسخ التي عندي ما نقلناه وقال في (الكتابين) أن الحرق الصغيرة لا يجوز السجود عليها وإن صغرت جداً وفي (كشف الثام) أن الحسن بن علي بن شعبة أرسل في تحف العقول عن الصادق عليه السلام كل شيء يكون الإنسان في مطعمه أو مشربه أو ملبسه فلا تجوز الصلوة عليه ولا السجود إلا ما كان من نبات الأرض من غير تمر قبل أن يصير مغزولاً فإذا صار غزلاً فلا تجوز الصلوة عليه إلا في حال الضرورة وقال في الكتابين أيضاً لومزج المعتاد لبسه بغيره ففي السجود عليه أشكال وفيهما أيضاً وفي (جامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والروض) أنه لو حمل ثوباً ما لم يجز العادة بلبسه صح السجود عليه وتردد في ذلك في المنهي ثم قرب الجواز ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿إذا لم يخرج بالاستحالة عنها﴾ لخروجها حينئذ عن المنصوص

(١) من أنه عين الملبوس والزيادة في الصفة ومن أنه حينئذ غير ملبوس (منه قدس سره)

الجمع عليه والظرف صلة يصح وهل الخرف خارج بالطبخ عن اسم الارض فلا يصح السجود عليه  
احتمالان بل قولان للتأخيرين وفي (المدارك) قطع الاصحاب بجواز السجود على الخرف وفي (الروض)  
لا نعلم في ذلك مخالفاً من الاصحاب ويظهر من التذكرة كما في الروض ان جواز السجود عليه أمر مفروغ  
منه لا خلاف فيه حيث احتج على عدم خروجه بالطبخ عن اسم الارض بجواز السجود عليه قال في  
(الروض) والا لما ساء له الاحتجاج به على الخصم وقال في (المعتبر) بعد ان منع من التيمم عليه  
لخروجه بالطبخ عن اسم الارض لا يعارض جواز السجود عليه لانه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض  
كالكاغد انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى وفي (الروضة) يبنى الحكم في الخراف على خروجه  
بالاستحالة عنها فن حكم بطهره بالطبخ اذا كان قبله نجساً لزمه القول بالمنع من السجود عليه لكن  
لما كان هذا القول ضعيفاً كان جواز السجود عليه قوياً انتهى وفي (الروض) وربما قيل بطلان القول  
بلمنع من السجود عليه وان قيل بطهارته لعدم العلم بالقائل من الاصحاب فيكون القول بالمنع مخالفاً  
للاجماع اذ لا يكفي في المصير الى قول وجود الدليل عليه مع عدم الموافق والمثلة مما تم به البلوى  
وليست من الجزئيات المتجددة ولم ينقل عن أحد من سلف القول بالمنع (ثم قال) ويمكن الجواب  
بان الاصحاب قد اتفقوا على عدم جواز السجود على المستحيل عن اسم الارض وانما مثلوا بالرماد  
والحص بناء على اختيارهم القول باستحالة الخرف في باب المطهرات فهو قائل بمنع  
السجود عليه بناء على اعطائهم القاعدة الكاية ويؤيد ذلك تصريح الشهيد وغيره بكراهة السجود عليه  
وما ذاك الا تفصيلاً من الخلاف اللازم فيه وان كان قائلًا بالجواز وبعد ذلك فالاعتماد على القول بالكراهة  
خروجاً من خلاف الشيخ اللازم من حكمه بالاستحالة انتهى (قلت) في المراسم والوسيلة والغفلة أيضاً  
أن السجود على الخرف مكروه وفي (المدارك) الاولى اجتنابه لما في المعتبر من خروجه بالطبخ عن اسم  
الارض وان أمكن توجه المنع اليه فان الارض المحترقة يصدق عليها اسم الارض عرفاً ويمكن أن يستدل  
عليه بخبر الحسن بن محبوب المضمن جواز السجود على الحص والخرف في معناه انتهى وفي (حاشية  
المدارك) في صدق اسم الارض عرفاً على الارض المحترقة تأمل ولا سيما حيث يكون من الافراد الشائنة  
وقد تقدم في مباحث التيمم ماله نفع تام في المقام (وفي مجمع البرهان) معلوم جواز السجود على الارض وان شوبت  
لعدم الخروج عن الارضية بصدق الاسم وللاصل وقد يوجد في خبر صحيح الجواز على الحص فهو أولى  
ثم قال هو خبر الحسن بن محبوب الذي فيه ان الماء والنار طهرا (ثم قال) لكن في مضمونه تردد من  
حيث عدم ظهور طهارة الماء له بل النار أيضاً الا ان يقال بعدم نجاسة الارض قبل الاحراق لليوسنة  
ويكون المراد طهارة مامعه من العذرة التي احترقت وصارت دخاناً أو رماداً أو غير ذلك فتأمل انتهى  
وفي (رسالة صاحب المعالم) ان الخرف ليس من الارض والتربة المشوية من أصناف الخرف وقال  
(الشيخ نجيب الدين) ان الاستاذ بعد تصنيف الرسالة لم يمنع من السجود على التربة المشوية ونقل  
ان المحقق الثاني صنف رسالة مفردة في جواز السجود عليها وفي (النهاية والمبسوط) يجوز السجود على  
الحص والآجر ومال اليه في المفاتيح وقد سمعت ما في المدارك ومجمع البرهان والروض فتذكر وظاهر  
الاكثر جواز السجود على الآجر وفي (البحار) انهم لم ينقلوا فيه خلافاً مع ان الشيخ جمل من  
الاستحالة المطهرة صيرورة التراب خرفاً ولذا تردد فيه بعض المتأخرين انتهى وفي (قته) الرضا عليه  
السلام لا تسجد على الآجر وحكم الشهيد بالكراهة وفي (البحار) ان المنع أحوط وفي (التذكرة)

والمعادن كالعقيق والذهب والملح والقيز اختياراً ومعتاد الاكل كالفاكهة والثياب ولا على  
الوحل لعدم تمكن الجبهة فان اضطر أوساً (متن)

يمجوز على السبخة والرمل والنورة والجص انتهى ولعله يريد أرض النورة وأرض الحص كما صرح بذلك  
في نهاية الاحكام وكشف الالتباس وينبغي مراجعة ما مر في مبحث التيم والمطهرات (وأما الرماد) قد  
قال في الفقيه ان أباه كتب اليه لا تسجد عليه وبه صرح في المبسوط والسرائر وهو المنقول عن المقنع  
والجامع وقد يظهر من الروض نسبتة الى الاصحاب كما سمعت وفي (كشف الثام) كانه لاختلاف  
في انه لا يسجد على النبات اذا صار رماداً وفي (الروضة والروض) أيضاً ان الرماد الحادث من احتراق  
الارض كالمدان لا يسجد عليه ويظهر من المعبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس  
التأمل في ذلك حيث اقتصرنا (اقتصر خ ل) فيها على حكايته عن الشيخ وفي (التذكرة) نسب  
المنع في الزجاج الى الشيخ وفي (كشف الثام) في الفحم تردد ﴿ قوله ﴾ ﴿ والمعادن ﴾  
قال في نهاية ابن الاثير والمنتهى والتذكرة والتحرير المحدث كل ما خرج من الارض مما يخلق فيها مما له  
قيمة انتهى (قلت) خرج بقولها مما يخلق ما زرع لكن تدخل النباتات التي لها قيمة فيكون المراد من  
غير نباتها ويخرج عن هذا التعريف طين الفسل والحص والنورة وعرفه في المعبر بما استخرج من  
الارض مما كان فيها وفي (البيان وتعليق النافع) بانه كل أرض فيها خصوصية يعظم الانتفاع بها وفي  
(التفقيح) انه ما أخرج من الارض وزاد في الروضة مما كانت اصله ثم اشتغل على خصوصية يعظم  
الانتفاع بها ونحوه مافي المسالك من دون ذكر ما كانت اصله وفي (القاموس) انه مبث الحوهر من  
ذهب ونحوه وفي (المفاتيح) في المغرة وطين الفسل وحرارة الرجا والحص والنورة أشكال للشك في  
اطلاق اسم المدين عليه وقد تبع في ذلك صاحب المدارك (قلت) وقد نص جماعة من الاصحاب  
على دخول ذلك في المدين وفي (السرائر) نص على دخول المغرة في المدين (وتفقيح البحث) ان يقال  
ان الاصل بمعنى الراحح الغالب عدم المعدنية بل قد يجري في كثير منها اصل العدم والاصل بمعنى الاستصحاب  
فما علمنا معدنيته فذاك وما شككنا فيه فالاصل عدمه ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ كالعقيق  
والذهب والقيز اختياراً ﴿ في المنتهى الاجماع على الحوار فيما منع منه حال الضرورة وفيه وفي (جامع المقاصد  
والروض) ان من الضرورة التقية وفي (المدارك) بعد ان قل عن الاصحاب القطع بعدم حوار السجود على القبر  
احتمل الجواز على كراهة لصحيح معاوية بن عمار وقال في (المنتهى) قد حمل الاصحاب هذه الرواية على التقية أو  
الضرورة جماعاً وهو حسن انتهى وفي (البحار) ان ان المع في القيظ هو المشهور بل لا يظهر بخلاف وان العامة  
متفقون على الجواز ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ولا على الحول لعدم تمكن الجبهة فان اضطر  
اوماً للسجود ﴿ الايماء خاص بالوحل والمطر والنجس وبالخوف من لهوام كما في الموجر الحاوي وكشفه  
وكذا الدروس وحاشية الارشاد وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك) وكشف الثام  
لا بد من الانحناء لصاحب الوحل الى أن تصل الجبهة الى الوحل وفي (نهاية الاحكام) ان أمن من  
التلطيع فالوجه وجوب الصاق الجبهة به اذا لم يتمكن من الاعتماد عليه وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع  
والمدارك) يراعى في ايمائه أن يكون جالساً أن أمكنه ورواية عمار محمولة على من لم يتمكن من الجلوس (ويعلم)

ولا على بدنه الا مع الحر ولا ثوب معه ولا على النجس وان لم تبعد اليه ولا يشترط طهارة مساطب باقي الاعضاء مع عدم التمدي على رأي ويشترط الملك أو حكمه ويجوز على القرطاس اذا اتخذ من النبات ( متن )

ان مانحن فيه من صاحب الوحل هو غير المومحل فان حكم المومحل حكم الفريق والساجم وقد اتفقوا ان هؤلاء يومئذ للركوع والسجود وقد نقل على ذلك الاجماع في الغيبة لكنهم اختلفوا في اي اليمين اخفض ففي (المقنعة) ان ايماء الركوع اخفض من ايماء السجود قال في (المقنعة) يصلي الساجم في الماء عند غرقه أو ضرورته الى السباحة مومئاً الى القبلة ان عرفها والا ففي جهة وجهه ويكون ركوعه اخفض من سجوده لان الركوع انخفاض منه والسجود ايماء الى قبلته في الحال وكذلك صلوة المومحل انتهى ونحوه قال الصدوق وفي الماء والطين تكون الصلوة بالايماء والركوع اخفض من السجود انتهى ولعل ذلك موافق للاعتبار لان الساجم مكب على الماء كهيئة الساجد وفي (النهاية) والمبسوط والوسيلة والسرائر وجامع الترائع (ان سجود المومحل والساجم اخفض من الركوع وفي (المراسم) ان المومحل سجوده اخفض ويأتي تمام الكلام في محله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا على بدنه الا مع الحر ولا ثوب معه ﴾ يسجد على ثوبه مع الحر المانع من السجود على الارض اذا لم يجد شيئاً يصلح للسجود يجعله فوق ثوبه من التراب ونحوه بأن يأخذ شيئاً من التراب بيده الى أن يبرد كما صرح به جماعة وان لم يكن معه ثوب او لم يمكنه سجد على كفه كما في النهاية والتسريع ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والبيان وغيرها والاولى أن يقال ظهر كفه كما في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمسالك والمدارك وكشف اللثام ليحصل الجمع بين المسجدين ولا يحتل السجود على الكف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا على النجس وان لم تبعد اليه ﴾ تقدم في اول الفصل الخامس في مكان المصلي نقل الاجماع على اشتراط طهارة موضع السجود وعلى عدم كونه نجساً في أحد عشر موضعاً ونقلنا كلام من تأمل في ذلك واستوفينا الكلام بحمد الله تعالى في ذلك المقام وفي بحث التطهير بالشمس ويحيى في آخر هذا البحث الاشارة الى ذلك كله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يشترط طهارة مساطب باقي الاعضاء مع عدم التمدي على رأي ﴾ تقدم الكلام في ذلك مستوفى في اول الفصل المذكور ونقلنا الشهرة على ذلك عن عشرة مواضع ونقلنا خلاف من خالف وما يتعلق بالمقام مما يعفى عنه من النجاسة في ذلك اذا كان متعمداً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويشترط في المسجد الملك أو حكمه ﴾ هذا أيضاً تقدم الكلام فيه وفي اطرافه في الفصل المذكور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز على القرطاس ﴾ ١ ﴿ جواز السجود على القرطاس في الجملة اجماعي وقد نقل الاجماع عليه في جامع المقاصد والمسالك والروضة والمفاتيح ونسب الى علمائنا والاصحاب في التذكرة والروض والمدارك وكشف اللثام وفي (الذخيرة) لاختلاف فيه وقال الشيخ نجيب الدين لا اعلم بانع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ اذا اتخذ من النبات ﴾ كما في نهاية الاحكام والتذكرة واللمعة والبيان وحاشية النافع بل في التذكرة ان اطلاق علمائنا محمول على ذلك وفي (كشف اللثام) انما يجوز اذا اتخذ من النبات وان اطلق الخير

والاصحاب لما عرفت من النص والاجماع على انه لا يسجد الا على الارض أو نباتها ولا هذا الاطلاق  
لتخصيص القرباس بل الظاهر ان الاطلاق مبني على ظهور الامر تنعي (قلت) وجه عدم صلاحية هذا  
الاطلاق للتخصيص ان هذا الاطلاق لا بد فيه من تخصيص النبات بغير القطن والكتان فالظاهر ان الامر كما  
قال من أن الاطلاق مبني على ظهور الامر وما يدل على ذلك ان الشهيد أطلق ولا جواز السجود على القرباس  
ثم بعد ذلك منع مما اتخذ من القطن والكتان والحري وفي (جامع المقاصد) القطع بالمنع من المتخذ من الابر يسم  
مع ما يراه من اطلاق الاخبار الاصحاب وكذا المصنف في نهاية الاحكام حكم بالمنع من المتخذ منه فأمل  
وفي (جامع المقاصد) بعد ان قال ان اطلاق النبات في عبارة الكتاب يقتضي جواز السجود على  
القطن والكتان كاطلاق الاخبار (اجاب) عن اطلاق الاخبار بان المطلق يحمل على التقيد والالجاز  
السجود على المتخذ من الابر يسم مع ان الظاهر عدم الجوز انتهى وقد كان قبل في أول عبارته قطع  
بعدمه والامر سهل وعلى هذا يندفع اعتراض الروضة عن اللمعة وعبارتها كعبارة الكتاب كما عرفت  
وفي (الجعفرية وحاشية الارشاد وارشاد الجعفرية والعزمية) تقييده بما اذا كان من جنس ما يسجد عليه  
وفي (المدارك والذخيرة والبحار) ان التقييد بالمتخذ من النبات تقييد للنص من غير دليل (قلت)  
الدليل عليه النص والاجماع على انه لا يسجد الا على الارض أو ما ينبت منها مما لا يؤكل ولا يلبس  
وليس هناك تصريح بجواز السجود على السكاغد وان كان من غير نبات الارض أو منها من الملبوس  
منها فقد تمارض العمومان والتخصيص فيما نحن فيه أولى وأحوط لان ذلك العموم أقوى الا أن نقول  
ان أخبار الباب خاصة بالنسبة الى العمومات الاخر لوجوه (الاول) ان القرباس لا يخلو عن النورة القليلة  
المنبثة أو الغالبة (والثاني) على تقدير انه اتخذ مما يجوز الصلوة عليه من الارض لئلا يهمل بهذا العمل استحالة  
وخرج عن اسم الارض (والثالث) ان أكثره متخذ من القطن والكتان والقنب والحري والمتخذ  
من الخشب نادر جدا فلما ان تعرض عن أخبار المسئلة بالسكبية لأنها أعطت جواز السجود على النورة  
والقطن والكتان والابر يسم بل وعلى المستحيل الخارج عن اسم الارض أو تعمل بها في الجميع وتخصص  
بها تلك الاخبار المعارضة لانه يصير من قبيل العموم والتخصص المطلق لا من وجه وفي (الروض والروضة)  
ان ذلك تقييد للنص من غير فائدة لان ذلك لا يزيله عن مخالفة الاصل فان اجزاء النورة لمنبثة بحيث  
لا تتميز من جوهر الخليط جزء يتم عليه السجود كافية في المنع فلا يفيد ما يخاطبه من الاجزاء التي يصح  
السجود عليها ان اتخذ منها (قلت) قد نبه على ذلك الشهيد في البيان حيث قال يشكل باجزاء النورة  
وفي (الذكرى) حيث قال وفي النفس من القرباس شيء من حيث اشتماله على النورة المستحيلة عن اسم  
الارض بالاحراق قال الا أن قال الغالب جوهر القرباس أو نقول جود النورة يرد اليها اسم الارض  
انتهى والجوابان في غاية الضعف (والجواب الصحيح) أن النورة ليست جزءاً منها أصلاً وأما توضع مع  
القنب أولاً كما هو الغالب ثم يفسل حتى لا يبقى فيه شيء منها أصلاً ولهذا لم يتأمل فيه من هذه الجهة  
أحد من الاصحاب من تقدم على الشهيد واني لا عجب منه ومن المحقق الثاني والشهيد الثاني وبسطه  
كيف يتأملون في ذلك ويقولون ان الحكم خارج عن الاصل والصانعون له من المسلمين والنصارى  
قريبون منهم أو بين اظهرهم ولا يسألونهم عن ذلك وفي (كشف اللثام) ان المعروف ان النورة تجمل  
أولاً في مادة القرباس ثم يفسل حتى لا يبقى فيها شيء منها وفي (المدارك) احتمال جواز السجود على  
النورة لرواية الحسن بن محبوب في الجص وأورد في الروضة على المستثنين وكذا الروض انه على تقدير

فان كان مكتوبا كره (متن)

استثناء نوع منه ينسد باب السجود عليه غالبا وهو غير مسموع في مقابل النص وعمل الاصحاب قال  
لانه لو شك في جنس المتخذ منه كما هو الاغلب لم يصح السجود عليه للشك في حصول شرط الصحة  
(قلت) وليكن الامر كذلك ولا رد للنص وتقول ان عمل الاصحاب انما هو بعد معرفة الموضوع وان  
كثيرا من الناس يميزون ذلك لان المتخذ من الابر يسمن نادر مع انه معروف على انه لو فرض تعلق  
اشك ببعض الافراد أحيانا لم يمنع لان الغالب غير الحرير على انه قد يقال ان اطلاق اسم القرطاس  
كاف حتى يثبت المانع فقد حصل الشرط بمجرد تسميته قرطاسا فليتأمل وقد يظهر من الذكرى ان  
غلبة عمله من جنس يسوغ الحاقه به وان أمكن خلافه ثم انه في الروض والمسالك قال ان الاختصار  
فيما خرج عن الاصل على موضع الاتفاق وهو كونه متخذاً من غير الملبوس من طريق اليقين وسبيل  
البراهة وهو الاحوط هذا وقد سمعت مافي نهاية الاحكام والدروس من النص على المنع من المتخذ  
من الابر يسمن وكذا في الموجز الحاوي وكشفه لكنه قال في التذكرة الوجه المنع وقال في (الذكرى)  
الظاهر المنع الا ان يقال ما اشتمل عليه من اخلاط النورة مجوز له وفيه بعد لاستجالتها عن اسم الارض  
انتهى وفي (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) المنع من المتخذ من القطن والحرير كما سمعت ولم يذكر  
الكتان انتهى وظاهر الذكرى انه اذا اتخذ من القنب جاز السجود عليه وقال المحقق الثاني والشهيد  
الثاني ان هذا مشكل على قوله بان القنب ملبوس في بعض البلاد (قات) يمكن ان يجاب عنه بانه  
خرج في القرطاس عن صلاحية اللبس بتأثير النورة فهو غير ملبوس فعلا ولا قوة (بانه نادر اللبس  
وأكثر القرطاس منه ولا كذلك القطن والكتان خل) ومن هنا يمكن ان يقال بالجواز اذا اتخذ  
من القطن أو الكتان لذلك ولا سيما على القول بجواز السجود عليها قبل الغزل لكونهما لا يلبسان  
حينئذ وفي (مجمع البرهان) لا ريب ان الاجتناب عن القرطاس أحوط ولا سيما المعمول من غير النبات  
والمشتببه بل لا يبعد وجوب الاحتباب عما كان من غير نبات الارض **قوله** قدس الله تعالى  
روحه (وان كان مكتوبا كره) كما جمع به بين الاخبار في التهذيب والاستبصار وبه صرح في النهاية  
والسرائر والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والبيان واللمعة والروضة والمدارك والمفاتيح ونقل ذلك  
عن المذهب والجامع وهو ظاهر جل السيد حيث قال ولا بأس بالسجود على القرطاس الخالي عن  
الكتابة فانها ربما شغلت المصلي وفي (المبسوط والوسيلة والسرائر) انما يكره لمن أبصره وأحسن القراءة  
ونحوه مافي الدروس حيث قال للقاري المبصر ونحوه مافي العزية وفي (البيان) يتأكد ذلك فيه وفي  
(جامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع وحاشية الارشاد والجمعرية وارشاد الجمعرية والمسالك)  
يكره للمبصر وان لم يكن قارئا وفي (التذكرة) في زوال الكراهة عن الاعمى وشبهه أشكال ينشأ من  
الاطلاق من غير ذكر علة ولو سلمت لكن الاعتبار بالضابط وان خلا عن الحسكة نادرا وفي (نهاية  
الاحكام) الاقرب الجواز في الاعمى أي عدم الكراهة وقال المحقق الثاني والشهيد الثاني وسبغه انما  
يكره اذا وقعت الحجة على شيء من القرطاس الخالي من الكتابة فلو لم يبق يياض يقع عليه اسم السجود  
لم يصح السجود وفي (الروضة) ان بعضهم لم يشترط ذلك بناء على كون المداد عرضا لا يحول بين  
الجهة وجوهر القرطاس وضعفه ظاهر انتهى وفي (جامع المقاصد والروض) ان المتلون فيقولون



ويجتنب كل موضع فيه اشتباه بالنجس ان كان محصوراً كالبيت والا فلا (متن)

الحناء بما ليس فيه للصنع جرم فلا منع والا لامتنع السجود على الجبهة اذا تلونت بالحضاب ولم يجز التيمم باليد المحضوبة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجتنب السجود على كل موضع فيه اشتباه بالنجس ان كان محصوراً كالبيت والا فلا ﴾ وجوب اجتناب السجود على المشتبه بالنجس في المحصور مقطوع به في كلام الاصحاب كما في المدارك وفي الكفاية أنه المشهور به صرح المحقق والمصنف في جملة من كتبه والشهيدان وأبو العباس والصيري والكركي والميسي وغيرهم وفي (الكفاية) ان حجته غير واضحة وفي (مجمع البرهان والمدارك) ان المتجه جواز السجود على ما لم يعلم نجاسته بعينه انتهى (قلت) قد تقدم في بحث الاثنيين ان حكم المشتبه بالنجس حكمه وأن الاجماع منقول على هذا المضمون صريحاً وظاهراً في اثني عشر موضعاً وأما عدم وجوب الاجتناب في غير المحصور فالظاهر أنه اتفاقي كما في جامع المقاصد وعلوه جميعاً بدفع المشقة وفي (المدارك) ان المشقة بمجرد أنها لا تقتضي طهارة ما دل الدليل على نجاسته ولأنها متفية في كثير من صورته وان دليهاً في المحصورات فيه فالذي يقتضيه النظر عدم الفرق بين المحصور وغيره ونحوه ما في مجمع البرهان (قلت) قد أوضحنا حقيقة الحمال في المقام وأزحنا عنه الشبهة والاشكال فيما كتبنا على الوافي ويأتي في البيان الاشارة الى ذلك وقال الكركي والميسي والشهيد الثاني وسببه ان المرجع في المحصور وغيره الى العرف فغير المحصور ما كان في العادة غير محصور بمعنى يسر عده وحصره لا ما امتنع حصره لان كل ما يوجد من الاعداد فهو قابل للعد والحصر وفي (مجمع البرهان) احواله الى العرف الغير المبسوط لا تخلو عن اشكال وينبغي البناء على التمسك الذي لا يتحمل هو مثله وهذا أيضاً لا يحل عن اشكال لعدم ضبط التمسك بالعرف وحينئذ فينبغي كونه عفواً لا طاهراً كما يفهم من كلامهم وفي (كشف اللثام) لعل الصابط انما يؤدي اجتنابه الى ترك الصلوة غالباً فهو غير محصور كما ان اجتناب شاة أو امرأة مشبهة في صقع من الارض يؤدي الى الترك غالباً انتهى وهذا هو الحق كما يأتي بيانه وفي (فوائد الشرائع وحاشية الارشاد) بعد أن قال "ان غير المحصور من الحقائق العرفية ان طريق ضبطه أن يقال لا ريب انه اذا اخذ مرتبة من مراتب العدد عليها كآلاف مثلاً قطع بأنها مما لا يحصر ولا يمد عادة لمر ذلك في الزمان القصير فيحمل طرفاً ويؤخذ مرتبة اخرى ديناً جداً كآلاف فيقطع بأنها محصورة لسهولة عدها في الزمن اليسير فيجعل طرفاً مقابلاً للاول وما بينهما من الوسائط كل ما جرى مجرى طرف الاول الحق به وما جرى مجرى الطرف الثاني وما وقع فيه الشك يمرض على القوانين والنظائر ويراجع فيه القلب فان غلب على الظن الحاقه باحد الطرفين فذاك والا عمل فيه بالاستصحاب الى أن يعلم الناقل وبهذا ينضبط كل ما ليس بمحصور شرعاً في ابواب الطهارة والكاح وغيرها انتهى ﴿ بيان ما ذكرناه ﴾ عن المدارك من أن النتيجة الى آخره بناء على ما ذكره من أن أصل الطهارة انما امتنع التمسك به بالنسبة الى مجموع ما وقع فيه الاشتباه لا في كل جزء من اجزائه فان أي جزء فرض من الاجزاء التي وقع فيها الاشتباه مشكوك في نجاسته بعد ان كان متيقن الطهارة واليقين انما يخرج عنه يقين مثله (وفيه) أنه لا معنى للنجس الشرعي الا انه يجب الاجتناب عنه ويقين الخروج عن عبدة الصلوة هنا متوقف على العلم بتحقيق شروط الخروج لوجوب الاجتناب عن السجود على النجس ولا يتحقق الا بالاجتناب عن الجميع عن القدر النجس بالاصالة وعن

الآخر من باب المقدمة وإذا كان كل جزء فرض باقيا على طهارته لم يمتنع ارتفاع النجس البقيني ونعيمين جزء خاص ترجيح بغير مرجح شرعي فإصالة الطهارة لا تقاوم هذا ولا تعارضه لأن الساجد على أحدهما ساجد على معلوم النجاسة عرفا لمكان العلم الاجمالي والمجنب لما ناقض ليقين الشغل ييقين مثله (فان قلت) اجتناب النجس لا يجب الا مع تحققه والعم به (قلنا) ان كان العلم الاجمالي كافيا فالامر بما ذكرنا وان كان لا بد من العلم بيمين النجس فلا يجب الاجتناب عن واحد منهما مطلقا (١) وان سجد على أحدهما أو لا وسجد على الآخر (الثاني خل) نأينا لان السجود على الثاني انما لازم منه السجود على النجس الاجمالي لا ان الثاني بيمينه نجس (فان قلت) المراد ان الذي أمر بالاجتناب عنه انما هو خصوص اليمين الشخصية الواقعي الا أنه ما أمر بالاجتناب عنه مطلقا بل اذا عين في شخص فنجاسته الشرعية بالفعل انما هي في صورة التشخيص فقلها نجاسة بالقوة وطهارة بالفعل فيجوز السجود عليه والتشخيص لا يتحقق الا بتأثيرهما (قلنا) أنه قبل حصول الاشتباه كان مشخصا واجب الاجتناب وبمحصول الاشتباه لا يرتفع الحكم الثابت المتيقن وكيف يرتفع اليقين بالشك فكان الخبر حجة عليه لا له وكأنه غفل عن هذا الخبر وبني الحكم على حجة الاستصحاب وهو لا يقول بها ويلزمه حينئذ طهارة الكر المتغير اذا رآه تغييره من قبل نفسه وطهارة الماء القليل النجس اذا صار كرا بمثله الى غير ذلك فتأمل (فان قلت) قضيته ما ذكرت ان الحكم في غير المحصور خارج عن الاصل (قلت) قد فرقنا بينهما من وجوه ففي بعض قلنا أنه خارج عن الاصل وفي بعض قلنا أنه جار على الاصل (الاول) من الوجوه ان الظاهر من الاخبار انه لا يجب النجس عن النجاسة هل بامت ثوبه ام لا بل لا يجب ذلك عند قيام الامارات بل متى علم بها بحسب الاتفاق تنزه عنها والا فلا وفي غير المحصور لا يحصل العلم بمحصول النجاسة بحيث تكون نسبتها الى الجميع على السوية حتى يصير الكل مقدمة للترك بخلاف المحصور وليس في هذا خروج عن الاصل اصلا اذا لا يقين فلا وحوب فلا مقدمة فتأمل (الثاني) ان المحصور يتأثر فيه الاجتناب عن الكل ولا حرج ولا كذلك غير المحصور لانه يؤدي الاجتناب فيه الى الترك غالبا (الثالث) ان ارتكاب جميع افراد المحصور فيحقق عادة فيتحقق اليقين باستعمال الحرام والنجس ولا يتحقق العلم عادة بان المكلف الواحد ارتكب جميع افراد غير المحصور فارتكب النجس والحرام يقينا وكون جميع المكلفين ارتكبوا الجميع لا يضر لان كلا منهم مكلف بعلم نفسه واذا لم يكن علم فلا تكليف (الرابع) ان ادلة اصل البراءة شاملة للشبهة في غير المحصور لعدم العلم في كل واحد من افراده وأما العلم الكلي الاجمالي فلا يقاوم جميع أدلة أصل البراءة بحيث يخصها ويخرج جميع افراد غير المحصور منها ويدخلها في النجس والحرام حتى يقل العلم بالتكليف بوجوب الاجتناب عن كل واحد حاصل من حيث كونه مقدمة للواجب لما ذكرنا من الحرج او تكليف ما لا يطاق مع ان الخاص لا بد ان يكون اقوى من العام فتلحظ هذه الوجوه ويستفاد منها ان الصابط في غير المحصور ما أدى اجتنابه الى الترك غالبا وهذا ملزوم للشبهة والحرج ويستفاد منها أيضا ان الحكم في غير المحصور الطهارة لا العفو فاندفع بما ذكرنا ما أورده المولى الاردبيلي وتلميذه السيد المقدس مما أثمرنا اليه في صدر المسئلة وقال في (المدارك) ومن العجب ذهاب جمع من الاصحاب

(١) وقد احتمل المصنف في تهذيب الاصول والفاضل العميدي في شرحه عدم وجوب الاجتناب فيما اذا وقع الاشتباه دفعة لا فيما اذا علم نجاسة أحدهما ثم اشبهه بالآخر (منه قدس سره)

﴿ الفصل السادس ﴾ في الاذان والاقامة وفيه أربعة مطالب (الاول) المحل يستحب الاذان والاقامة في المفروضة اليومية خاصة أداء وقضاء للمنفرد والجامع (من)

الى بقاء الملاقي لبعض المحل المشتبه من المحصور على الطهارة لعدم القطع بملاقاة للنجاسة وأطبقهم على المنع من السجود عليه مع انتفاء ما يدل على طهارة محل السجود انتهى (قلت) أما بقاء الملاقي على الطهارة فلا استصحاب ولان الاصابة انما أفادت شك النجاسة ولا تمويل على الشك فيها اجماعاً ونصاً كما سلف في مسألة الاناثين وأما المنع من السجود فلا اجماع المتقول في عشرة مواضع وصحيح علي بن جعفر وموثق عمار وقدينا وجه الدلالة فيهما في بحث التطهير بالشمس وأورد في مجمع البرهان شبهات في المقام ظاهرة الوهن وقد تعرضنا لبعضها في مسألة الاناثين فليراجع

﴿ الفصل السادس في الاذان والاقامة وفيه أربعة مطالب الاول المحل ﴾

الاذان لغة الاعلام كما في الصحاح ومجمع البحرين وكتب الاصحاب وأصله أما الاذان كالامان بمعنى الايمان والعطاء بمعنى الاعطاء أو هو فعال بمعنى التفعيل كالسلام والكلام بمعنى التسليم والتكليم وفي (القاموس) الاذان والاذين والتأذين الداء الى الصلوة وأذنه الامر وبه اعلمه انتهى وقال المفسرون في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج معناه ناد فيهم (قلت) والداء يستلزم الاعلام فتأمل وفي (المدارك) الاذان لغة الاعلام وفعله اذن يؤذن ثم مد للتعدية هكذا وجدناه فيما رأيناه من النسخ وهذا الرسم رسم باب الافعال والتفعيل ويدفع ارادة الاول قوله ثم مد للتعدية فتعين الثاني وحينئذ فيكون المراد ان فعله من باب التفعيل وهو هنا لازم والدليل على ذلك ان مصدره جاء على فعال ككلام وسلام وهو كاترى على انه لا وجه لقوله ثم مد للتعدية لان باب الافعال ليس طارئاً على باب التفعيل بل كلاهما طارئان على الثلاثي الا أن يقال لما كان باب التفعيل أكثر استعمالاً كاذن يؤذن فهو مؤذن صار كانه أصل للافعال وهذا الظاهر ان عبارة المدارك مأخوذة من عبارة الذكري وهي هذه الاذان لغة الاعلام وفعله اذن يؤذن وأذن بالمد للتعدية ثم قال وقوله تعالى فأذنوا بحرب معاه اعلوا ومن قرأ بالمد معناه اعلوا من وراءكم بالحرب ومثلها عبارة الروض وهذه العبارة لا غبار عليها في رسمها ومعناها لان رسم الثلاثي اذن يؤذن ورسم مازاد يؤذن (وشرعاً) اذكار مخصوصة موضوعة للاعلام بدخول وقت الصلوة ولعل اطلاقه على ما قبل الصبح مجاز فتأمل وهو عند العامة من سنن الصلوة والاعلام بدخول الوقت وعندنا هو من سنن الصلوة ومقدماتها المستحبة والاعلام تابع وليس بلازم وتطهر مائدة الخلاف في القضاء وفي اذان المرأة فعلى قولهم لا يؤذن القاضي ولا المرأة لانه للاعلام وعلى قولنا يؤذان وتسرى المرأة به كذا قال الشهيد في حواشيه وفي (جامع المقاصد) فيما سيأتي كما هو ظاهر جملة وصرح آخري ان أصل شرعية الاذان للاعلام قال وشرعيته في القضاء للنص انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يستحب الاذان والاقامة في المفروضة اليومية خاصة أداء وقضاء للمنفرد والجامع ﴾ أجمع العلماء كافة على مشروعية الاذان والاقامة للصلوات الخمس كافي المدارك وعلى عدم مشروعيتهما لغيرها كما في الاعتبار والمنتهى والتذكرة والذكري وجامع المقاصد والعزمية واختلف علماؤنا في حكمها هل هو الاستحباب أو الوجوب قوي (الخلاف والناصريات والمراحم والسرائر والجامع والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والتلخيص والارشاد والتبصرة والتذكرة والذكري

والدروس والبيان والعمدة والغنية والموجز الحاوي والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجمعرية والعزبة  
وارشاد الجعفرية وحاشية الميسي والمسالك والروض والروضة وجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب  
المعالم وشرحها والكفاية والمفاتيح) انهما مستحبان مطلقا أي في كل صلوة من الخمس للمنفرد والجامع  
وبعضهم وهم الاكثر صرح بهذا الاطلاق وبعضهم أطلق كصاحب المراسم وصاحب المعالم وغيرهما  
والاستحباب مطلقا هو المشهور كما في التخليص والتنقيح وجامع المقاصد والعزبة والحبل المتين وعليه  
جمهور المتأخرين كما في البحار ومذهب الاكثر كما في المنهى والمفاتيح والاستحباب من دون ذكر  
الاطلاق مذهب الاكثر كما في المدارك وموضع آخر من جامع المقاصد والعزبة وفي (كشف اللثام) يستحب  
الاذان والاقامة في الصلوات المفروضة اليومية الخمس بالنصوص والاجماع الا ممن أوجبها لبعض والا  
من الحسن والسيد في الجمل والمصباح انتهى ويأتي ذكر النصوص الدالة على استحبابها كما افاده الاستاذ  
الشریف أدام الله تعالى حراسته وفي (المعتبر والمنهى والتذكرة) الاذان من وكيد السنن اجماعا وفي  
(نهاية الاحكام) ليس الاذان من فروض الاعيان اجماعا ولا من فروض الكفاية عند أكثر علمائنا ويأتي  
تقل الاجماع المركب الذي حكاه في المختلف وفي (التذكرة) ان الاذان في الاداء أفضل منه في  
القضاء اجماعا تأمل وفي (الخلاف) ممن فاتته صلوات يستحب له ان يؤذن ويقيم لكل صلوة اجماعا  
وهذا وان كان في الفوائت الا انه لا قائل بالفصل في نفس الوجوب والاستحباب وان فصلوا  
فاستحبوا الاذان في القضاء مع الجمع كما سيأتي ان شاء الله تعالى وفي (التذكرة) يستحب الاذان  
والاقامة للفوائت من الخمس كما يستحب للحاضرة عند علمائنا وأوجب علم الهدى في جمل الاذان والاقامة  
على الرجال في الغداة والمغرب والجمعة على الرجال (١) وتقل ذلك عن الكاتب وأوجبها الحسن بن عيسى في  
الاثنين أعني الغداة والمغرب وصرح بطلانها بتركها ولم ينص كما نص الكاتب والسيد على ان ذلك  
على الرجال كذا قل عنه غير واحد وفي (الجمل) أيضاً وشرحه فيما قل عنه والقيمة والنهاية والبسوط  
والوسيلة انهما واجبان على الرجال في الجماعة فتدخل الظهر والعصر والعشاء اذا صليت جماعة وتقل ذلك  
عن المذهب وكتاب أحكام النساء للمفيد ونسبه القاضي فيما قل عنه الى الاكثر وفي (الفنية) كما عن الكافي  
والاصباح اطلاق وجوبها في الجماعة من دون تقييد بكونه عن الرجال وتقل ذلك في كشف اللثام  
وقد يظهر ذلك من المصباح حيث قال وبها تعتقد الجماعة كما قد يظهر من الفنية دعوى الاجماع وتقل  
جماعة عن الكافي اشتراط الجماعة بهما وانه لم ينص فيه على الوجوب وفي (الدروس) ان من  
أوجب الاذان في الجماعة لم يرد انه شرط في الصحة بل في ثواب الجماعة ولعله أراد بالاذان  
ما يشمل الاقامة كما فهم ذلك منه في الروضة وفي (المهذب البارع وكشف الالتباس وحاشية  
الميسي) ان من أوجبها في الجماعة أراد انهما شرط في ثوابها قال في صحتها انتهى وفي (المسالك  
والروضة) فسر وجوبهما الشيخ بأنهما شرط في حصول فضيلة الجماعة لا في انعقاد أصل  
الصلوة (قلت) ما قاله الشهيد الثاني أجود لان الناص على ذلك انما هو الشيخ في المبسوط حيث قال  
بعد نصه على وجوبها في الجماعة مانصه ومضى صليت جماعة بغير اذان ولا اقامة لم تحصل فضيلة الجماعة  
والصلوة ماضية ونحوه ما في النهاية حيث قال ومن تركها فلا جماعة له وقد سمعت مافي المصباح من

ان بهما تنعقد الجماعة ومثله نقل عن الكافي وأما الباقر فلم ينصوا على شيء من ذلك ولعل من نسب اليهم ذلك فهم منهم بمعونة مافي كتب الشيخ والكافي فتأمل ويأتي في بحث سقوط اذان عصر يوم الجمعة ماله نفع في المقام وفي (جل السيد) ايضاً كما عن المصباح والحسن بن عيسى والكتاب ان الاقامة واجبة في الخمس كلها وأبطل الحسن صلاة من تركها متمعداً وأوجب عليه الاعادة ولم يصح السيد والكتاب على شيء من ذلك وانما قصرنا وجوبها على الرجال وظاهر الحسن العموم كما نقل ذلك عنهم في المختلف وقصر القول بوجوب الاقامة في الخمس الفاضل في كشف الثام على السيد والحسن ولم يذكر الكتاب ومال الى هذا القول صاحب البحار وجعله أحوط وكذلك الاستاذ في حاشية المدارك قال به أو مال اليه وقال ان الاولى والاحوط عدم ترك الاذان سيما في الجهرية والجماعة وفي (المختلف) ان علمائنا على قولين (أحدهما) ان الاذان والاقامة سنتان في جميع المواطن (والثاني) انها واجبان في بعض الصلوات فالقول باستحباب الاذان في كل المواطن ووجوب الاقامة في بعضها خرف للاجماع وقد ثبت بصحيح زرارة ان الاذان سنة في كل المواطن عملاً بالمحصر فكذلك لاقامة ولا لزوم خرق الاجماع انتهى وهذا هو الذي استند اليه صاحب المدارك في استحباب الاقامة وتخيجه في مجمع البرهان واستدل على استحبابها في التذكرة بأن الباقر عليه السلام صلى جماعة بلا أذن ولا اقامة لما سمع أذان الصادق عليه السلام (قلت) في الخبر ان أبا مريم الانصاري قل له صليت بنا بلا أذن ولا اقامة فقال اني مررت بجعفر وهو يؤذن ويقيم فلم اتكلم فاجزاني ذلك ولعل المصنف في التذكرة نظر الى انه عليه السلام اكتفى بسماعها في الجماعة من الغير ولو كانا واجبين لم يسقط بمجرد السماع من الغير وفي خبر عمر بن خالد انه عليه السلام سمع اقامة جاره فصرى جماعة بلا اذان ولا اقامة وقال يجوزكم اذان جاركم ويحتمل ان يكون المصنف في التذكرة انه عليه السلام انما سمع بعض الاذان كما هو شأن المار وليس فيه انه وقف حتى سمع الاقامة (وفيه) انه على هذا يلزم الاكتفاء بالدخول في الصلوة بالاذان فقط ولم يقل به أحد ولا في الاخبار اشارة اليه فتأمل (قلت) قال الصادق عليه السلام في خبر منصور لما هبط جبرئيل بالاذان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رأسه في حجر علي عليه السلام فأذن جبرئيل عليه السلام وأقام فلما انته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قل يا علي سمعت قال نعم يا رسول الله قال حفظت قال نعم الحديث وهذا يدل على ان الصلوة كانت قبل ذلك بلا اذان ولا اقامة كما يشهد لذلك اخبار اشارة جبرئيل بحمد والاقامة فتأمل وقال (الصادق عليه السلام) في خبر أبي بصير حين سأله عن رجل نسي ان يقيم الصلوة حتى انصرف لا يعيد ولا يعود لمثلها وقوله لا يعود لمثلها يشير الى ان النسيان في السؤال بمعنى الترك وظاهر الشيخ في النهاية والعجلي وابن سعيد أنهم فهموا من صحيح الحلبي ان النسيان بمعنى الترك عمداً كما سيأتي ان شاء الله تعالى سلمنا ولكن اختلاف أخبار الرجوع عن الصلوة لمن نسي الاذان والاقامة تشهد بالاستحباب كما ظنه المولى الاردبيلي وقال الصادق عليه السلام في مرسل الفقيه ليس على النساء اذان ولا اقامة ولا جماعة ولا استلام الحجر ولا دخول الكعبة ولا الهرولة بين الصفا والمروة ولا الخلق وهذا يشير الى انها ليسا واجبيين على الرجال حيث قرنهما مع كثير من المستحبات كما يشير الى ذلك أخبار قصر الاقامة في الصلوة في السفر والموجوبون لم يفرقوا بين المفرد والحضر وأخبار الصف والصفين في من صلى بأذان واقامة أو باقامة فقط وقد روى هذه الاخبار مخالفاً وزادوا ان من صلى بلا اذان ولا اقامة صلى وحده ورووا ايضاً

الرجل والمرأة بشرط أن تسر (متن)

أخبار أخر صريحة في عدم وجوبها وفي حديث علة الاذان الطويل ما يشير الى ذلك وفي (قه  
الرضا عليه السلام) انهما من السنن اللازمة وليستا بفريضة هذا كله مضافا الى الاصل واطباق المتأخرين  
واجماع المختلف والشهرة المنقولة وانها لو كانت واجبة لاشتهر وجوبها لعموم البلوى وبخلافها الحال  
الشروط في الصلوة فان كل من قال بوجوبها لما لم يصرح بانها تبطل بتركها عمدا سوى الحسن وقد  
سمعت مافي المبسوط ومانسب الى القائلين بالوجوب وأما الاخبار الدالة على استحباب الاذان فكثيرة  
وقد ذكر شطرا منها الشهيد والمولى الاردبيلي والسيد المقدس لكنه في المدارك ذكر منها خبر حماد  
وايس فيه دلالة أصلا ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والرجل والمرأة﴾ أجمع الاصحاب  
على مشروعية الاذان للنساء كما في المدارك وفي (الذكرى) نسبة الى علمائنا وفي (كشف الثام)  
الطاهر ان استحباب الاذان والاقامة لها اتفاقي وفي (المعتبر والمنتهى والتذكرة) يجوز ان تؤذن للنساء  
ويعتدون به عند علمائنا والمشهور عدم تأكد الاستحباب لها كما في البحار وفي (المنتهى) ليس على النساء  
أذان ولا اقامة لانعرف فيه خلافا انتهى والمراد نفي الوجوب أو نفي تأكد الاستحباب وفي (المنتهى)  
ايضا والمعتبر والتذكرة) وغيرها في بحث أذان المرأة انه ليس عليها أذان ولا اقامة فان فلت خافت  
وفي (المقنة والمبسوط والراسم والوسيلة والغنية والسرائر) وأكثر كتب الاصحاب ليس على النساء  
أذان ولا اقامة فان فلتن كان لمن فيه الثواب وقد يظهر من الغنية الاجماع على ذلك ﴿قوله﴾ -  
قدس الله تعالى روحه ﴿بشرط أن تسر﴾ أي لا تسمع الرجال الاجانب عند علمائنا كما في المنتهى  
والتذكرة قلت وبه صرح جمهور علمائنا وصرح جماعة بانها لو أذنت للمحارم فكالأذان للنساء في الاعتداد  
لحواز الاستماع وسيأتي ذكره في الكتاب وأكثر الاصحاب كما في المدارك على انها لو أذنت للاجانب  
لا يعتدون به وظاهر المبسوط الاعتداد به حيث قال وان أذنت المرأة للرجال جاز لهم ان يعتدوا به  
ويقوموا لانه لا مانع منه انتهى وضعفه المحقق والمصنف في المنتهى والمختلف والتذكرة والشهيد وجماعة  
من المتأخرين لانها ان أجهرت عصت والنهي يدل على الفساد وان أسرت لم يجزئه به لعدم السماع  
وزاد في المختلف انه لا يستحب فلا يسقط المستحب لم (وقد يقال) هذا الذي ذكره لا يتم فيما إذا أجهرت  
وهي لا تعلم بسماع الاجانب فاتفق ان سمعوه ثم ان اشتراط السماع في الاعتداد ممنوع والالم يكره  
للجماعة الذنية ما لم تفرق الاولى وايضا النهي عن كفيته وهو لا يقتضي فساد الا ان تقول هذا نهى عن  
وصف لازم في عبادة فيفسد فتأمل ومافي المختلف ظاهر منه فليلاحظ ذلك كله وقال في (الذكرى)  
الا أن يقال ما كان من قبيل الاذكار وتلاوة القرآن مستثنى كما استثنى الاستفتاء من الرجال ونحوه  
ثم قال ولعل الشيخ يحمل سماع الرجل صوت المرأة كما معا صوتها فيه فان كل منهما بالنسبة الى الآخر  
عورة وفي (جامع المقاصد) انه ما اعتذر به الشهيد بعيد وفي (الروض) ان ما استثنى انما كان للضرورة ولم  
يتعرض لما ذكر أخيرا في الذكرى ولعلها يقولان ان ذلك ثابت بالنص أو غيره دون مانع فيه وفي  
(جمع البرهان) لادليل على تحريم سماع صوتها وفي (المدارك) يمكن تطرق الاشكال الى اعتداد  
الرجال بأذانهم على تقدير كون صوتهم ليس بعورة لتوقف العبادة على التوقيف وعدم ورود قتل بذلك  
انتهى وقوله بشرط ان تسر يريد به ان لا يسمع صوتها الاجانب فلو أجهرت على وجه لا يحصل معه ذلك

ويتأكدان في الجهرية خصوصاً الفداة والمغرب ولا اذان في غيرها كالكسوف والعبد  
والنافلة بل يقول المؤذن في المفروض غير اليومية الصلوة ثلاثاً ويصلي عصر الجمعة والمصر  
في عرفة باقامة ( متن )

فلا محذور فيه كما أشار اليه في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وصرح به الميسي وصاحب المدارك وقال  
الميسي الان السر أفضل وفي ( الذكرى ) ان الختني في حكم المرأة تؤذن للمحارم من الرجال والنساء ولا جانب النساء  
للا جانب الرجال وفي ( جامع المقاصد ) الختني كالمرأة في ذلك وكالرجل في عدم جواز تأذين المرأة  
لها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويتأكدان في الجهرية ﴾ اجماعاً كما في ظاهر الفنية وهو  
مذهب المعظم كما في الذكرى وبه صرح في جمل السيد والمبسوط والمصباح والجل والعقود على ما نقل  
عنه والوسيلة والجامع والشرائع والنافع والمتعنى والتذكرة والتبصرة والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام  
والدروس والبيان واللمعة والنغلة وجامع المقاصد والروض وهو ظاهر الروضة والمسالك والمقول عن  
المذهب ونسبه في المعبر الى الشيخ وعلاه المحقق والمصنف والكركي بأن الجهر دليل على اعتناء الشارع  
بالتنبيه والاعلام وشرعها لذلك وفي ( مجمع البرهان والمدارك ) التأمل في ذلك لضعف هذا الدليل ولا  
دليل سواء ويظهر من الذكرى التأمل فيه ايضاً حيث قال بعد ان نسب التعليل المذكور الى بعضهم لم  
أجد سوى اخبار الفداة والمغرب والصادق عليه السلام علمها بعدم التقصير فيها انتهى وفيه اشارة الى  
ضعف ما استندوا اليه في المقام من اعتناء الشارع بالتنبيه والاعلام في الجهرية بان الشارع علل الفداة  
والمغرب بخلاف ما ذكروا ( وفيه ) انه ليس في ذلك مخالفة عند التأمل ولعله لذلك لم يذكر في النهاية والمراسم  
والسراير وغيرها وفي ( الذكرى ) ان المفيد جعل العشاء الآخرة مع الظهرين في الاجتزاء بالاقامة  
للمفرد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وخصوصاً الفداة والمغرب ﴾ هذا نص في الكتب  
المذكورة جميعها لمكان النص بل قيل بوجوبها فيها كما عرفت ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولا اذان  
في غيرها ﴾ قد تقدم نقل الاجاعات في ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ بل يقول المؤذن  
في المفروض غير اليومية الصلوة ثلاثاً ﴾ كما نص عليه المحقق في الشرائع والمصنف في جملة من كتبه  
والشهيدين والمحقق الثاني وفي ( المدارك ) لم نقف على مستنده وخبر اسماعيل بن جابر خاص بالعبد  
وفي ( كشف الثام ) لا اختصاصه بهما لم يعممه غير المصنف والمحقق ولا بأس بالتعميم لان الذاء والاجتماع  
مندوب بأي لفظ كان والمأثور افضل انتهى وعن الحسن انه يقال في العبد الصلوة جامعة وقال الصدوق  
اذنهما طلوع الشمس كما في الصحيح وهل يصح قول الصلوة ثلاثاً في غير المفروض كالاستسقاء ظاهر  
الكتاب والارشاد عدمه وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) يجوز وفيها ان في الجنائز اشكالاً من العموم  
ومن الاستثناء بحضور المشيعين قال في ( كشف الثام ) العموم ما دل على عموم الاستحباب وان لم  
نظفر بخبر عام وقولا يغني الحضور لاعتقائهم انتهى وفي ( جامع المقاصد والروض ) ان في استحباب ذلك  
في المنذورة تردداً ويجوز نصب الصلوة في قولنا الصلوة ثلاثاً ورفعها كائنص عليه الشهيدين والكركي وغيرهم  
والتمريق كما نص عليه الشهيد الثاني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويصلي عصر الجمعة  
والمصر في عرفة باقامة ﴾ المصلي للعصر يوم الجمعة اما ان يكون قد صلى الجمعة اوصلى الظهر أربماً وعليها  
اما ان يكون تنفل بينهما ام لا على القول بجوازها ( اما الاول ) وهو من صلى الجمعة فانه يقتصر في العصر على



الاقامة اجماعاً كما في الغنية والسرائر والمنتهى في فصل الجمعة ونسبه في الذكرى الى الاصحاب وهذا لم يخالف فيه أحد من المتقدمين والمتأخرين سوى بعض متأخري المتأخرين كهـ صاحب مجمع البرهان وصاحب المدارك كما يأتي نقل كلاميهما وفي (المعتبر) يجمع يوم الجمعة بين الظهرين بأذان وقامتني قاله الثلاثة واتباعهم لان الجمعة يجمع فيها بين الصلوتين وفي (المنتهى) في المقام قاله علماؤنا وفي (مجمع البرهان) في موضع منه خلاف في سقوط أذان العصر يوم الجمعة اذا جمع بينهما وبين الظهر وهذه المبارات ظاهرها الاجماع وهي باطلاقها شاملة لما نحن فيه بل قد نزل المعجلى عبارة النهاية على ارادة مانحن فيه فحسب وهو بعيد كما في المختلف وغيره وقال في (المقنعة) كما في نسخة عندي ووقت صلاة الظهر في يوم الجمعة حين نزول الشمس ووقت صلاة العصر منه ووقت الظهر في سائر الايام وذلك لما جاء عن الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب أصحابه الهي الاول فاذا زالت الشمس نزل عليه جبرئيل عليه السلام وقال يا محمد قد زالت الشمس فصل فلا يلبث أن يصلي بالناس فاذا فرغ من صلواته أقام بلال العصر فجمع بهم العصر وهي الواقعة لما نقله عنه الشيخ في التهذيب من الاسقاط اذا صلى الجمعة وفي نسخة أخرى أذن بلال فيحتمل أن يراد بالتأذين الاقامة (وأما الثاني) وهو من صلى الظهر أربعا يوم الجمعة فانه يقتصر على الاقامة في العصر ايضاً كما نص على ذلك في التهذيب والمنتهى والمختلف في بحث الجمعة وقد نقله في التهذيب عن المقنعة والموجود فيها ما يأتي وفي (المختلف وكشف اللثام) عن التقي وهو ظاهر من النهاية والبسوط والشرائع النافع والكتاب وغيره من كتب المصنف وغيره كالذكرى والبيان واللمعة والدروس والمهذب البارع والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والمسالك وغيرها وقد سمعت ما في المعتبر وما في موضع من المنتهى وما في المجمع فان عباراتها يظهر منها ذلك ايضاً وهو الذي استظهره المصنف في المختلف والشهيد من عبارة النهاية والكركي وغيره من عبارات الاصحاب بل في الكفاية والمفاتيح نسبة هذا الحكم الى المشهور والخلاف الى جمع فلولاً أن يكونا فيما من ظواهر اطلاق العبارات ذلك لما صحت منهما النسبة الى المشهور لان المصرح قليل كما عرفت وفي (مجمع البرهان والمدارك) ان اذان العصر يوم الجمعة كغيره من الايام بل في مجمع البرهان انه لا خلاف في سقوطه بمعنى عدم استحبابه كما كان لو لم (١) وليعلم ان المستثنين مبنيان على ما صرحوا به في المقام من استحباب الجمع بين الظهرين يوم الجمعة بل في الروضة ان الحكمة فيه استحباب الجمع ومنها يظهر ما في الكفاية والمفاتيح من انه لا دليل على السقوط الا في صورة الجمع قاصدين بذلك مخالفة الاصحاب وكذا ما في المدارك ومجمع البرهان في بحث الجمعة من ان صحيح الزهط انما يدل على حوازي ترك الاذان للعصر والعشاء مع الجمع في يوم الجمعة وغيره وهو خلاف المدعى انتهى (قلت) نص الاخبار والاصحاب على ان وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر وفي ذلك دلالة على استحباب الجمع وسقوط اذان العصر مطلقاً اذا لا اذان الا للوقت وهذا الوقت ليس للعصر كما ان هذا الاذان ليس للظهر ويأتي الكلام في الجمع في غير يوم الجمعة من سائر الايام وفي معنى الجمع وصريح عبارة المقنعة والسرائر وكذا مجمع البرهان والمدارك ان اذان العصر لا يسقط اذا صلى الظهر اربعا ونقله المعجلى

(١) سقطت هنا كلمة من نسخة الاصل تلفت في الهامش والظاهر انها هكذا كما لو لم يكن يوم الجمعة او نحو ذلك وقد راجعنا عبارة مجمع البرهان فوجدنا آخرها كما كان فكأن الشارح نقلها بالمعنى (مصححه)

والمصنف عن أركان المفيد وكامل القاضي وقد يظهر ذلك من جامع الشرائع حيث نسب القول بالسقوط فيما نحن فيه الى القليل ونقله في كشف اللثام في بحث الجمعة عن المذهب وقال ابن ادريس انه مراد الشيخ قال في (المقنة) ثم قم فأذن للمصرواقم وقال في (المفاتيح) الاصح عدم السقوط فيه مطلقا الا حالة الجمع وفاقا للمفيد والقاضي ولعله يريد بحالة الجمع عدم التنفل بست بين الفرضين والا فقد ذكر المفيد في المقنة في تعقيب الظاهر من الادعية والآيات ما (يقابل «ظ» ) مقدار ست ركعات أو يزيد على ذلك وبآتي بيان معنى الجمع وظاهر بعض هؤلاء في كما هو صريح البعض الآخر استحبابه للمصير (ولعلم) ان القائمين بالسقوط في المسئلتين اختلفوا في (النهاية والبيان وكشف اللثام) انه حرام لمن صلى الظهر جمعة كما يفهم من اطلاق حرمة اذان عصر يوم الجمعة في الاولين وبه صرح في كشف اللثام ونقله عن ظاهر التلخيص وفي (التحرير وحاشية الميسي والروض والمسالك والروضة) ان الاذان للمصير يوم الجمعة بدعة ويأتي الكلام في معنى البدعة هنا وفي (المبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والذكري وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع وحاشية الارشاد) انه مكروه ونفي عنه البعد في الكفاية وأطلق الباقر كالكتاب ونسب الشهيد الثاني الى الذكري التوقف في الكراهة وكأنه لم يستوف آخر عبارتها ثم قال في (الدروس) يسقط استحباب اذان عصر عرفه وعصر الجمعة وعشاء مزدلفة ربما قيل بالكراهة و بالغ من قال بالتحريم انتهى وفي (المتنهي والمختلف والبيان) في بحث الجمعة انه اذا صلى الظهر يوم الجمعة أربعا كان الاذان للمصير مكروها وفي (النهاية) انه حرام ولم ينص على ذلك غير هؤلاء في الاقوال ثلاثة نألتها مامي الدروس من أنه رخصة لا مكروه ولا حرام وصحيح الرهط انما يدل على جواز السقوط وعدم الوجوب وأما الثالث وهو ما اذا تنفل بينهما بست فظاهر المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكري والدروس والمذهب البارع والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد والروض والمسالك والروضة انه لا يسقط حينئذ لتعليل السقوط فيها بالجمع لكن تعليلهم بأنه لا وقت لا وقت العصر وقد حصل الاعلام في الاول يعطي السقوط اذا وقتنا في الوقت الواحد ولو فصل بالوفاء ويأتي تمام الكلام في ذلك وخبر أمالي الشيخ يدل على عدم السقوط في المقام كما يأتي نقله وظاهر النهاية والمبسوط والبيان انه يسقط كذلك لانه أجيز في الاولين التنفل بست بين الفرضين وأطلق فيها تحريم اذان العصر وأجيز ذلك في الاخير وأطلق كراهته وقال في (كشف اللثام) يقوي التحريم بالنظر الى ان الاذان للاعلام والناس مجتمعون مع ضيق الوقت لثلاث تنفض الجماعة انتهى وهو متح في بعض أفراد الحكم وهو ما اذا صلوا جماعة لافرادى وفي (النهاية والمبسوط) بعد قوله في الاول ولا يجوز الاذان اصولا المصير يوم الجمعة وقوله في الثاني يكره مانصه فيها بل ينبغي اذ فرغ من فريضة الظهر ان يقيم للمصير ثم يصلي اماما أو مأموما انتهى كلامه فيهما فليلاحظ وقد يستفاد من ذلك ان عدم الجور في عبارة النهاية مراد به الكراهة ولا ينبغي صرف قوله ينبغي الى ان الاقامة مستحبة لانه من يقول بوجوبها في الجماعة كالاذان في الكتاين وعلى هذا لو أذن كان أذانه واجبا مكروها وعلى هذا ينبغي القول بعدم سقوطه لانه لا بد له الا أن يقال بعدم الوجوب في المقام فيكون مستثنى فليتأمل في ذلك وينبغي لكل من قال بوجوبها في الجماعة وأطلق سقوطه في المقام ان يكون قائل بالتحريم فرار من هذا الاشكال لكن المشهور كما يأتي سقوط اذان الثانية لكل جامع بين الصلوتين في غير موضع استحباب الجمع مسافرا كان الجامع أو حاضرا في جماعة أو غيرها مع تقل جماعة الاجماع على انه لا قاتل بالتحريم

في ذلك وهذا مما يدل على ان القول بالوجوب ليس على حقيقته كما أشار اليه في المبسوط فيما تقدم  
وأما تفسير الجمع في (السرائر) في بحث الجمعة والحج ان حد الجمع ان لا يصلي بينهما نافلة وأما التسبيح  
والادعية فمستحب ذلك وليس بمنع للجمع وبذلك صرح في (المدارك) في بحث المواقيت كما تقدم  
نقله عنه ويستفاد ذلك من النهاية وكلام المحقق في جواب تلميذه كما تقدم نقله أيضاً ويستفاد أيضاً من  
الذكري هناك ومن الروض هنا بل ومن كل من علل السقوط هنا بعدم الاتيان بالنوافل وهم جماعة  
كثيرون وفي (الكفاية) يعتبر مع ذلك صدق الجمع عرفاً وفي (البحار) ان الظاهر من الاخبار انه اذا فصل  
بين الصلوتين بالنافلة يؤذن للثانية والا فلا ورده الاستاذ أيده الله تعالى في حاشية المدارك بأنه بعيد  
عن النصوص والمصنفان وان في بعض الاخبار انه صلى الله عليه وآله وسلم حين جمع آتى بالنوافل  
وما اذنوا له (قلت) لعله يشير بذلك الى صحيح أبي عبيدة قال سمعت أبا جعفر عليهما السلام يقول كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كانت ليلة مظلمة وريج ومطر صلى المغرب ثم يمكث قدر ما ينفل الناس  
ثم اقام مؤذنه ثم صلى العشاء ويؤيده انه بعيد منه اسقاط النافلة من غير عذر مع دخول وقتها كما في  
خبر الفقيه انه صلى الله عليه وآله وسلم جمع في الحضر بغير علة ولا عذر وليس في صحيح الرهط ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر من دون نافلة هذا ولكن في خبر محمد بن  
حكيم اذا جمعت بين الصلوتين فلا تتطوع بينهما وهذا يشير الى ان الجمع انما يتحقق مع سقوط النافلة  
بل التعقيب أيضاً لان الاصل عدم السقوط وليس بمعلوم الا مع حذف النافلة بل مع حذف التعقيب  
على ان صدق الجمع في الجملة يقتضيه الا ان القائل يتحقق التفريق بالتعقيب نادر بل غير معلوم وانما نقل  
الفاضل الخراساني عن بعض الاصحاب احتماله وقد روى الشيخ في أماليه مسنداً عن زريق عن  
الصادق عليه السلام انه ربما كان يصلي يوم الجمعة ركعتين اذا ارتفع النهار وبعد ذلك ست ركعات  
آخر وكان اذا ركعت الشمس في السماء قبل الزوال أذن وصلى ركعتين فافترغ الا مع الزوال ثم  
يقيم الصلوة الظهر ويصلي بعد الظهر أربع ركعات ثم يؤذن ويصلي ركعتين ثم يقيم فيصلّي العصر  
ويستفاد من كلام جماعة ان مناط الاعتبار في الجمع حصولها في وقت فضيلة واحدة كما يستفاد ذلك  
من كل من علل السقوط في المقام بأنه للوقت ولا وقت للعصر ويأتي نقل ذلك عن جماعة أيضاً في  
الجمع الغير المستحب وفي (البحار) انه المشهور لكنه غير ظاهر من الاخبار انتهى وقد تقدم في مباحث  
المواقيت ماله نفع في المقام وعن الحلبي انه نص على التعقيب والتعقيب عقيب الجمعة والظهر جميعاً مع  
سقوط الاذان قال الفاضل في كشفه ولعل الامر كذلك انتهى (وأما الجمع) في غير موضع استحبابه  
ففي (الذكري) والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وروض الجنان ان المشهور انه يسقط الاذان  
عند الجمع بين الصلوتين في الحضر والسفر وفي (الكفاية) كان له ترك الاذان للثانية عند الاصحاب وفي  
(الخلاف) الاجماع على انه ينبغي لمن جمع بين الصلوتين ان يؤذن للاولى ويقيم للثانية وفي (المبسوط)  
والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة وغيرها كما يأتي انه لا فرق في ذلك بين كون الجمع في وقت الاولى  
والثانية وفي (المعتبر ونهاية الاحكام والذكري والدروس والمهذب البارع وكشف الالتباس وجامع  
المقاصد وحاشية الميسر والروضة والمسالك) وغيرها ان المراد بسقوط أذان الثانية انه اذا جمع بينهما في  
وقت الاولى كان الاذان مختصاً بها لأنها صاحبة الوقت ولا وقت للثانية بل في نهاية الاحكام زيادة لانه  
لم يدخل وقت يحتاج الى الاعلام به وان كان في وقت الثانية اذن أولاً لصاحبة الوقت أعني الثانية

وأقام لكل منهما وفي كلامهم هذا إجماع الى ان العبارة في الجمع بالوقت لا بالنوافل كما فهمه منه مولانا الارديبي وبأني ما يوضح ذلك وفي (كشف القاتم) يسقط الاذان بين كل صلاتين جمع بينهما أي لم يتنفل بينهما كما قطع به الشيخ والجماعة لانه المأثور عنهم عليهم السلام انتهى فقد حمل الجمع في كلامهم على عدم التنفل وهو خلاف الظاهر من التفصيل المذكور في بيان المراد بالسقوط كما عرفت وفي (المدارك والكفاية) ان الروايات لا تنطلي هذا التفصيل وفي (مجمع البرهان) انه ليس يعمد ولكن قد يكون للاولى منهما مع خروج وقتها لتقدمها وعدم العلم بانه للوقت فقط ولهذا لو صلاهما في وقت واحدة منهما مع عدم الجمع بأن يفصل بينهما بزمان كثير بشرط عدم خروج وقت تلك الواحدة فانه يؤذن لهما ويقم الا أن يقال هذا داخل في الجمع فيسقط ولكنه غير معلوم ولا يقال له انه جمع لغة ولا عرفاً وغير ظاهراًه يقال شرعاً وفي (كشف الثام) الظاهر عدم السقوط بطول الزمان وقد صرح في السرائر بمخالفة المشهور في بحث الجمعة وقد سمعت ما في المقنة وما نقل عن الكامل والاركان وما نقله عن الجامع ويظهر من الشهيد في الذكرى ايضاً مخالفة المشهور وذلك لانه بعد ان نقل القول بالسقوط ونسبه الى المشهور وأنه قال به الحسن والشيخ وجماعة قال في آخر المسئلة بعد كلام طويل اما لو اتفق الجمع مع عدم استحبابه فانه يسقط اذان الاعلام ويبقى اذان الذكر والاعظام ويظهر من البيان التوقف حيث نسب السقوط الى الشيخ والحليين وفي (جامع المقاصد) ان ما ذكره في الذكرى غير ظاهر وفي (المدارك) انه غير واضح وفي (الروض) فيه نظر قالوا لان الاذان واحد وأصل شرعيته لفرض الاعلام بدخول الوقت وهو متف هنا وشرعيته في القضاء للنص كذا في جامع المقاصد وقال ايضاً وكيف قلنا فالاذان للثانية جائز وزاد في الروض ان الذكر لا يأتي على جميع فصوله وضمه في الروضة ايضاً بأنه عبادة خاصة أصلها الاعلام وبعضها ذكر وبعضها غير ذكر وتأدي وظيفته بايقاعه سرّاً ينافي اعتبار أصله الذي هو الاعلام والجهلات تنافي ذكره بل هو قسم ثالث وسنة متبعة ولم يوقع الشارع في هذه المواضع فيكون بدعة وفي (كشف الثام) لما لم يبعد عنهم عليهم السلام الا تركه أشكل الحكم باستحبابه وان عمت اخباره و(١) لم يكن الا ذكراً أو أمراً بالمعروف انتهى وفي (مجمع البرهان) الاجماع على عدم التحريم هنا وفي (الروض) انه لا قائل بالتحريم هنا وقد سمعت ما في الروضة من انه بدعة وقال قبل ذلك فيها الظاهر بتحريم الاذان فيما لا اجماع على استحبابه وقال ايضاً قد يقال ان مطلق البدعة ليس بحرام بل قسمها بعضهم الى الاحكام الخمسة ومع ذلك لا يثبت الجواز انتهى فليحفظ كلامه (قلت) قال الشهيد في الذكرى والقواعد لفظ البدعة ليس نصاً في التحريم فان المراد بالبدعة ما لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم تجدد بعده وهو ينقسم الى محرم ومكروه (قلت) ورد في الصحيح ان صلاة نافلة شهر رمضان جماعة بدعة وكل بدعة ضلالة وفي (مجمع البرهان) لا نسلم كونه بدعة لانه ليس كلاماً لم يكن في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم بدعه نعم لو شرع عبادة ما كانت مشروعة أصلاً بغير دليل او دل على نفيها شيء تكون بدعة ألا ترى أنه لو صلى أو دعى أو فعل غير ذلك من العبادات مع عدم وجودها في زمانه لم يكن حراماً لاصل كونه عبادة ولنفي ذلك مثل الصلوة خير موضوع والدعاء حسن ولا نسلم ان البدعة تنقسم الى حرام ومكروه انتهى فتأمل وفي (المدارك) ان البدعة من العبادة لا تكون الا محرمة وقد تبع في ذلك المحقق الثاني

## والقاضي ان اذن لأول ورده وأقام للبواقي كان أدون فضلا (من)

وتلخيصه والكراهة في الاذان اما بمعنى ترك الاولى أو أنه أقل ثوابا بالنسبة الى غيره لكن الاذن في تركه مع تركه دائما يرشد الى أن المرجوحية فيه بالنسبة الى العدم لا بسبب نقصان ثوابه عن ثواب فرد آخر في موضع آخر فيتعين ان يكون المراد أنه أقل ثوابا بالنسبة الى نفس طبيعته كالصوم في السفر والصلوة في الاوقات المحسرة المكروه وتنتيج هذا البحث كغيره من المباحث الكثيرة من متفرعات هذا الكتاب والله سبحانه هو الموفق والمهدي والمبين (وأما) سقوط اذان العصر في عرفات والاقتصار على الاقامة في (حج التذكرة) قد أجمع علماء الاسلام على ان الامام يجمع بين الظهر والعصر وكذا من صلى معه وفي (حج الخلاف والغنية والمنهى) الاجماع على انه اذا صلى منفردا في عرفه يجمع بينهما بأذان واحد واقامتين ونسبه في حج التذكرة وصلوة المنهى الى علمائنا وكذا سقوطه في عشاء المزدلفة نقل عليه الاجماع في حج الخلاف والغنية والمنهى والدروس والمدارك والتذكرة حيث قال ان قول مالك بأنه يجمع بين عشاءي مزدلفة باذنين مخالف للاجماع لكنه في صدر المسئلة سبه فيها الى علمائنا كالمنهى في بحث صلوة الجمعة وفي (السرائر) ان السقوط للزمان والمكان وقال الشهيدان انه للجمع وليس لخصوصية المكان فأمل والجمع ممكن وفي (المنهى والتحرير والروض - الروضة والمسالك) استظهر ان الاذان هنا بدعة بل في بعضها النص على الحرمة بل في حج المسالك الاجود انه بدعة سواء جمع بين الصلوتين ام فرق ذكر ذلك في عشاء مزدلفة وفي (البيان) يحرم ان اعتقد شرعيته وفي صلوة المدارك انه حرام وقرب في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وغيرها كراهته فيها كالمسالك وقد سلف ما في الدروس وفي (الذكرى) الاقرب أنه يكره الاذان في موضع استحباب الجمع ذكر ذلك في آخر عبارته وهو الذي استقر عليه رأيه وقال قبل ذلك هل يكره الاذان هنا لم أقف فيه على نص ولا فتوى ولا ريب في استحباب ذكر الله سبحانه على كل حال ولو أذن من حيث انه ذكر فلا كراهية والاصل فيه ان سقوط الاذان هل هو رخصة وتخفيف وهو لتحصيل حقيقة الجمع فعلى الاول لا يكره وعلى الثاني يكره انتهى وكأنه لم يقف على ما في التحرير والمنهى ويحيي الكلام السالف في سقوطه وعدة فيما لو تنقل هنا بين الفرضين وفي (جمع البرهان) احتمال الامرين وقد سمعت ما في المسالك وعبارة الكتاب وغيره مما عبر فيه بعرفه محتمله استحباب تركه أيضاً في يوم عرفه في غير عرفات وفي خبر ابن سنان السنة في يوم عرفة الى ان قال فيقيم للعصر بغير اذان ومثله خبر الحلبي وفيها دلالة على ذلك الا أن يقال المراد فيها يوم المضي الى عرفات قوله  قوله  قدس الله تعالى روحه  والقاضي ان اذن لأول ورده وأقام للبواقي كان أدون فضلا  وان اذن وأقام لكل منها كان أفضل اجماعا فيهما كان في الخلاف وظاهر المسالك والروض وحاشية الارشاد وفي (البحار) انه المشهور ونسبه في المنهى الى الشنخين وهو خيرة المبسوط وقد يظهر ذلك من التمهية والسرائر حيث قيل فيها ومن فاتته صلوة قضاها باذان واقامة أو اقامة ونقله في كشف اللثام عن المذهب وبه صرح في الشرائع والنافع والمعتبر والمنهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد وغيرها ونقل في كشف اللثام عن ابن سعيد انه قال فان عجز اذن للأولى وأقام لثانية اقامة فعلى هذا يكون مخالفا حيث قيده بالمعجز والموجود في الجامع وان اذن وأقام للأولى وأقام لما بقي من القضاء جاز وقد يفهم من عبارة الارشاد ان الافضل ترك الاذان لغير الاولى وقد نقله في الذكرى قولاً عن

ويكره للجماعة الثانية الاذان والاقامة ان لم تفرق الاولى والا استجبا (متن)

بعض الأصحاب وكذا المحقق الثاني نقله في حاشية الارتداد واختاره في المباحث كصاحب الكافية وسنحسبه صاحب المدارك والبحار واليه مال صاحب لروص مال في (الحار) لا الرواية المكية بل الاحار من غير معارض ونقل في المباحث قولاً بأن تركه في غير الأولى عرته ولم يحده لاحد سم في المدارك والبحار لو وجد القائل بعدم مشروعيتها لغير الأولى كان متحماً بعدم ثبوت التعدد على ذلك الوجه مع اقتضاء الاحار رجحان تركه (قلت) ويؤيده ان امضاء أما واحد فوراً او بدت كذلك على خلاف فيكون الادان مستلزماً تأخير ما يجب فوريتها أو تسحب وهو يستلزم التحريم أو الكراهة لأن هذا حري الاقامة فيجب ما بهما من مقدمات الصلوة فليس في ذلك تأخير بل هو اشتغال بها وفي (الخلاف) الاحكام على حوار الاقتصار على الافاء لكل فنية وان كانت أولى وهو طهر النهار له سر زود سمعت عبارتيه وبه صرح في المختار والمسنون والكرهية الاحكام حيث قيل فم ولو فسر على الافاء من في الشكل كان حاشاً وسه في - الى لا سحب لكن في العلة واحكامه بدو عسر الاحار بالاقامة عدمه في امضاء وفي (حاشا) لا أولى العمل او ب لعله على انه يؤذن ويقيم لأول وده ورد الخبر الذي استدلو به في امضاء كما أن وده لا من لا سحب الادان للقاضي بكل صلته سافي مشروحه من جمع في الادان والادان لا يفرق استقوطه في جمع الادان الساقط مع اجمع ادان الاملاء لا الادان الكي وادان ثابت في امضاء الادان الذكرى وهذا متحه (قلت) وهذا موافق لادان في امداد من ثوب ادان لا عطاء عدمه - لا وهو وقد ردوه هذه ردوه به هاله ادان في عدمه مشروعية الادان لا سحب في الامضاء لو بل من فده هذه الاملاء الى صلوة في دقي كبير من الامضاء على هه مطبوعه في دقي ابي سبط المطبوع ولا نه في دقي وسره وبكك عدمه من الاحار وفي (كسر القشاة) امرو من لاراء وامضاء حتى حذبت هه ل احرمه انما سجدت في لار هه منهم صلوات الله عليهم جمع فيه ولم يهد فيه الادان في اختلاف بعض من بعضه لا هه به صده لا روي انه صلى الله عليه وآله وسلم سئل يوم خندق من ظهره والماثر حتى ذهب من لار ماتوا لله الى فضلاءه نادون واربع اوب انتهى (قلت) هه هو الخبر الذي سجدت به في - واستظهر انه سمي وقال الشهيد وغيرهما انه على غير صحته لا يراعي امضاء هه من لار لصلوة كانت تسقط مع الخوف ثم نقض الى ان نسخ ذلك بهوله حل ذكره وادان فيه لار قصه هه لم يكن مشروفاً حاشد فأحرر يمان هه (محصل هه) راحله ثابت بسقط عدد عدة احتمال من استثناء الافعال ولم يكن سرعت صلوة اخوف هه وب من لار وقد افسح حاشه من المأخر فيما استدلل به الاصحاب من حرمة وعمود قوله ساءه السلام من فانه صلوة فيهم كما فته من حيث السند والدلالة قالوا لاه ما صرح به في احد مصاف الى حبر عمار في المعادة (واقعه) صاحب البحار فيما استدلو به من حرمة من سبي على حوا الاكفاء بالاقامة لكل فائته فأن ظاهر الرواية انه اذا دن وأقام ثم فعل - يطل صلوة لا يعيد لادن وبعد الاقامة فالاولى العمل بسائر الروايات انتهى هه وفي (التدكره) ان لادن في الادان افضل احكاماً في قوله هه قدس الله تعالى روحه (ويكره للجمعة في ليلة الادان ولاومه انه تغرق لاولى في لاه ان سمع لادن

والاقامة في الجملة في المقام اجماعي اذ لم نجد أحدا خالف أو توقف في ذلك سوى صاحب المدارك وقد يلوح من الارشاد والموجز الحاروي وموضع من المبسوط قصر الحكم على الاذان واختلفوا في مقامين الاول في حكمها لو فعلا حينئذ والثاني في شروط السقوط أما الاول فقد حكم المصنف هنا بكراهتهما كما في المختلف والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وظاهر التذكرة في بحث الجماعة وقد يظهر ذلك من النهاية والخلاف والمبسوط في موضع منه وكذا الشرائع والمعتبر والنافع وغيرها مما قيل فيه لم يؤذّنوا ولم يقيموا وفي (الدروس) يسقطان ندبا فان قلنا ان غير المندوب مكروه كما يختاره هو كان موافقا ونحوه ما في غاية المرام وجمع البرهان وعن ابن حمزة كراهتهما في الجماعة وبآتي نقل عبارة الوسيلة ويظهر من المقنعة والتهذيب انها حرام اذا أرادوا الصلاة جماعة قالوا فيها واذا صلى في مسجد جماعة لا يجوز أن يصلي فيه دفعة أخرى جماعة بأذان واقامة وفي موضع من الفقيه والمبسوط وفي بعض نسخ السرائر اذا صلى في مسجد جماعة لا يجوز أن يصلي فيه دفعة أخرى جماعة تلك الصلوة ويستفاد من هذه تحريم الاذان بالاولى فتأمل ثم قال الشيخ فان حضر قوم صلوا فرادى وروي صحة ذلك غير أنهم لا يؤذّنون ولا يقيمون اذا لم يكن الصف قد انفض انتهى والقول بان سقوطها عزيمة تغلب في المفاتيح عن بعض الاصحاب ولعله غنى به هو لا في وظاهر الاكثر ان سقوطها رخصه (١) حيث اقتصرنا على التعبير بالسقوط كما في سوى ما ذكرنا من كتبهم وبه صرح جماعة من المتأخرين وفي (البحار) يشهد على الرخصة خبر عمار وخبر كتاب زيد الترمذي وفي (كشف الثام) استدل بخبر عمار ومعبوية بن شريم على الجواز واستدل بأخبار أخر على الكراهة (قلت) هذه الاخبار الثلاثة ظاهرة أو صريحة في المنفرد وفي (المبسوط) ان من يصلي تلك الصلوة في ذلك المسجد يجوز له أن يؤذّن فيما بينه وبين نفسه وان لم يفعل فلا شيء عليه وكلامه هذا يؤذّن باستحباب الاذان سراً وهل الكراهة أو التحريم مقصوران على المؤذّن والمقيم أو عليهما وعلى الجماعة جميعاً وجهان وظاهر المبارات الثاني (وأما المقام الثاني) فقد رتب المصنف الحكم على الجماعة كما في المقنعة والتهذيب والنهاية والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والارشاد والبيان واللمعة والغنية والموجز الحاروي وغاية المرام وكشف الالتباس وظاهرها قصر الحكم على الجماعة دون المنفرد كما نقله في الذكرى عن ابن حمزة ولم أجد في الوسيلة سوى قوله يكره الاجتماع مرتين في صلوة ومسجد واحد وفي (الخلاف) بعد قوله اذا صلى في مسجد جماعة وجاء آخرون ينبغي أن يصلوا فرادى ونقله الاجماع على ذلك مانصه وروى أصحابنا أنهم اذا صلوا جماعة وجاء قوم جازلم أن يصلوا دفعة أخرى غير أنهم لا يؤذّنون ولا يقيمون فقد ذكر الدفعة وهي ليست نصة في الجماعة ونحوه ما في المعتبر والشرائع والنافع والمنتهى حيث قيل فيها وجاء آخرون الى آخره وبآتي ما في حاشية المدارك وفي (الذكرى في آخر عبارتها والدروس وحاشية الارشاد وحاشية الميسر والمسالك والروض والروضة وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح والبحار) انها يسقطان أيضاً عن المنفرد وفي بعضها الاستناد الى الاولوية وهي ممنوعة كما يشعر به بيانهم وجه الحكمة في الجماعة وفي (جمع البرهان) ان الاخبار دالة على ذلك (قلت) قد أشرنا اليها لكن القائل بالكراهة في المنفرد يلزمه القول بالاولوية ان استند الى خبر زيد المعمول به والاوجب عليه العمل بخبر السكوني والحاراني كما يأتي وظاهر عبارة الكتاب انه لا فرق في ذلك بين المسجد وغيره

(١) يصح ان يراد هنا بالرخصة المعنى الاصولي المتعارف ويصح أن يراد غيره (بخطه قدس سره)



كما في الذكرى وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميمني ومجمع البرهان والمدارك وهو ظاهر الشرائع والارشاد واللمعة والغفلة والموجز الحاوي وغيرها مما لم يفرض فيه المسجد وظاهر المقنعة والتهديب والنهاية والمبسوط والخلاف والنافع والمعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس وغاية المرام قصر الحكم على المسجد لفرض المسجد فيها وبه صرح في جامع المقاصد والروض والمدارك والبحار والكفاية ونقله الشهيد في حواشيه عن فخر الاسلام ومال اليه في المسالك والروضة وفي (حاشية المدارك) ان المستفاد من معظم كتب الاصحاب اشتراط المسجد والجماعة واتحاد الصلوة وقد استظهر فيها ان مراد الكل واحد وان اختلفت عباراتهم في ترك التقييد بالجماعة والمسجد انتهى فليتأمل وقد قالوا ان الحكمة في ذلك مراعاة جانب امام المسجد الراتب وان ذلك يوجب الامتحان واختلاف القلوب والحققد ولذا قال عليه السلام امنعه أشد المنع مقيداً بالمسجد وهذا المعنى مقفود في الصحراء (قلت) يأتي الكلام في هذا الخبر لكن في مجمع البرهان عدم اشتراط المسجد لعدم القيد به في كلام الامام عليه السلام وظاهر الجواب يدل على العلة وهي وجود الجماعة انتهى فتأمل وفي (جامع المقاصد والمسالك وروض الجنان) انه لا بد من اتحاد المسجد فلو تعدد فالظاهر عدم المنع وان تهاوبا وفي (الروضة) يشترط اتحاد المكان عرفاً وفي (كشف الثام) هل يشترط اتحاد المكان ولو عرفاً أو يكفي بلوغ صوت المؤذن وجهان وظاهر عبارة الكتاب عدم اشتراط اتحاد الصلوة كما هو ظاهر أكثر العبارات وبه صرح في جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض وفي (النهاية والمبسوط وغاية المرام والمسالك والروضة) اشتراط اتحاد الصلوة ونقله عن الشهيد عن فخر الاسلام ونقله في كشف الثام عن المذهب وفي (كشف الثام) أنه المتبادر من الاخبار والعبارات وقد سمعت ما في حاشية المدارك ولم يشترط أحد فيما أجد ان يكون من نية الجماعة الثانية الصلوة مع الجماعة الاولى وقيد الحكم في عبارة الكتاب بعدم تفرق الاولى كما في الارشاد والتلخيص والدروس واللمعة والبيان وغاية المرام وغيرها مما قيل فيه ما لم تفرق كالوجز الحاوي وغيره وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) عدم تفرق الاولى عن المسجد وعن (المذهب) انه قال فيه ما لم ينصرفوا عن الصلوة وفي أكثر عباراتهم اعتبار تفرق الصف كما في النهاية والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والذكرى وغيرها وفي (الموجز الحاوي وغاية المرام وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميمني والروضة والروض والمسالك) يتحقق عدم التفرق ببقاء واحد معقب ونحوه ما في مجمع البرهان ويعطي ذلك خبر الحسين بن سعيد وابن أبي عمير عن أبي علي الحراني وكذا يعطيه أحد خبري أبي بصير اذ فيه تفرقوا وهذا القول قوي جداً كما يأتي بيانه وفي (الغفلة) يسقطان عن الجماعة الثانية قبل تفرق الاولى ولو حكماً يعني لم يفرقوا بأبدانهم ولكن بقوا كلهم أو بعضهم ولو واحد غير معقب وفي (البحار) ان ظاهر الرواية المعتبرة تحقق التفرق بتفرق الاكثر بقر به في الكفاية ومال اليه أوقال به في المدارك والرواية التي أشار اليها في البحار هي قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير ان كان دخل ولم يفرق الصف صلى بأذانهم واقامتهم ولعل وجه الدلالة فيها أنه عليه السلام علق الحكم بسقوط الاذان عن المصلي الثاني على عدم تفرق الصف وهو انما يتحقق ببقاء جميع المصلين لكن في خبر أبي علي انصرف بعضنا وبقي بعض في التسبيح الحديث وهو يعطي الكراهة وان بقي واحد كما مر فتأمل ويأتي تمام الكلام وفي (المبسوط) اذا أذن في مسجد دفعة لصلوة بعينها كان ذلك كافياً لمن يصلي تلك الصلوة في ذلك المسجد وهذا يعطي ان السقوط عام يشمل

التفرق وغيره وفي (الفتاوى) ومن أدرك الامام وهو في التشهد قد أدرك الجماعة وليس عليه أذان ولا إقامة ومن أدركه وقد سلم فعليه الاذان والاقامة (قلت) وبذلك نطق خبر عمار ومعوية بن شريح وقال الاستاذ أيدته الله تعالى في حاشية المدارك ما قاله الصدوق مضمون خبر عمار وهو أوفق بالعمومات والتأكدات الواردة في الاذان والاقامة وحمله على تفرق الصفوف فيه مالا ينبغي مضاعفا الى ما في أخبار السقوط من الاختلاف حتى ان رواية السكوني في غاية التأكد في المنع مطلقا من دون قيد التفرق فهي أوفق بمذاهب العامة واليقي بالحمل على الارتقاء من حيث ندور وجود الامام الراتب في مسجد من الشيعة في زمانهم عليهم السلام (قلت) خبر عمار ظاهر في المنفرد وهو خلاف مطلوب الاستاذ أيدته الله تعالى ثم انه لا اختلاف في أخبار السقوط لان أحد خبري أبي بصير قد تضمن كون المدار على تفرق الصفوف وعدمه وهو صحيح معمول به عند أكثر اصحاب بل معظمهم وممتنع بخبره الآخر وبخبر أبي علي الحراني الذي يحتمل ان يكون سلام بن عمرة الثقة فيكون صحيحا في طريقه وعلى تقدير الجهل بحاله فقد رواه عنه ابن أبي عمير بطريق الحسين بن سعيد بطريق آخر والاستاذ ممن يذهب الى ان ما يصح الى ابن أبي عمير قد صح الى المعصوم لانه لا يروي الا عن ثقة وعلى كل قد توفرت شرائط العمل بخبر أبي بصير الصحيح فكان مقيدا لخبري زيد والسكوني موجبا للملحاح على ما اذا تفرقا وكذا خبر عمار ومعوية بن شريح وهو أي خبر أبي بصير مقيد بخبر أبي علي عند جماعة لان خبر أبي علي يقتضي بحمل تفرق الصف في خبر أبي بصير على تفرقهم كلهم دون البعض والنهي الوارد في خبر زيد وخبر السكوني والمنع الوارد في خبر أبي علي يقتضيان بحمل خبري أبي بصير على الكراهة عند عدم التفرق عند جماعة قد اتفقت الاخبار وتقيد بعضها ببعض ولعل من أتى صحيح أبي بصير على اطلاقه ولم يقيد بما عدها فقال ان السقوط رخصة ويكفي تفرق البعض في عدم السقوط نظر الى ضعف الاخبار الأخر عن تقيده وهذا قد نسله بالنسبة الى أحد التقيدين أعني حمل التفرق على تفرق الكل ولكنه غير واضح بالنسبة الى التقييد الآخر أعني الحمل على الكراهة لان خبر زيد الناهي عن الاذان والاقامة معمول به عند الجميع لتضمنه دون غيره من أخبار الباب النص على الجماعة فكل من قال بسقوطهما عن الجماعة يلزمه القول بالكراهة لمكان النهي واذا ثبت الكراهة في الجماعة التي يتأكدان فيها ثبت في المنفرد بالطريق الاولى سلطنا منع الاولوية لكن قد عرفت ان الجميع قائلون بسقوطه عن الجماعة ولا دليل لهم سوى خبر زيد وأما بقية الاخبار فانها ظاهرة في المنفرد بل خبر أبي بصير صريحان فيه ومع ذلك قد اعتضد خبر زيد بخبري السكوني وأبي علي التضمنين للمنع في التفرد واعتضادهما به وقد عمل بهما أيضاً كل من قال بالكراهة في المنفرد ان لم يكونوا استندوا الى الاولوية فقط قد عمل أيضاً بخبر أبي علي كل من اعتبر بقامع واحد وهم جماعة كثيرون فالخاصل ان هذه الاخبار الثلاثة مع قوتها في نفسها ومن جهة العمل بها قد تعاضد وقويت على تخصيص الصحيح فالقول بالكراهة هو الحق ولولا ما دل على الجواز كخبر عمار ومعوية بن شريح قلنا بالتحريم على ان القول به في الجماعة ليس بذلك البعيد لولا عدم وجود القائل به صريحا لان هذين الخبرين ظاهران في المنفرد والاصل العمومات لا يقويان على معارضة خبر زيد والسكوني وأبي علي وقد عرفت حال قوة زيد (وأما قوله عليه السلام) في آخر خبر أبي علي انهم اذا أرادوا أن يصلوا جماعة يقومون في ناحية المسجد ولا يبدو (يبدخل) لم امام فيحتمل المنع من الجماعة في تلك الصلوة

ويعيدها المنفرد لو أراد الجماعة ولا يصح الاذان الا بعد دخول الوقت وقد رخص في الصبح تقديمه (متن)

ثانية كما فهمه الصدوق وغيره كما عرفت أو المنع من تقدم الامام حينئذ عن المأمومين وأما خبر كتاب زيد التوسي الذي رواه عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا أدركت الجماعة وقد انصرف القوم ووجدت الامام مكانه وأهل المسجد قبل أن ينصرفوا أحرك أذانهم واقامتهم فاستفتح الصلوة لنفسك واذا وفيهم وقد انصرفوا عن صلواتهم وهم جلوس أجزأ اقامة بغير اذان فان وجدتهم وقد تفرقوا وخرج بعضهم عن المسجد فأذن وأقم لنفسك فالمراد بالانصراف الاول فيه الفراغ من الصلوة والثاني الخروج من المسجد ولعل المراد بالشق الثاني ما اذا خرج الامام والقوم جلوس أو فرغوا من التعقيب وجلسوا لغيره ويمكن حمله على الشق الاول ويكون الغرض بيان استحباب الاقامة حينئذ ولا ينافي الاجزاء والظاهر ان فيه سقطاً وعلى التقادير فهو مخالف للشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويعيدها المنفرد لو أراد الجماعة ﴾ أفنى بذلك الاصحاب كما في الذكري وجامع المقاصد والمساك وهو مذهب الشيخ والاتباع كما في المدارك والمشهور كما في جامع المقاصد والمساك أيضاً وحاشية الميسي ومذهب اكثر الجماعة كما في الروض وفي (الدروس) ان المخالف نادر انتهى والمخالف في ذلك إنما هو المحقق في المعتبر والمصنف في المنتهى والتحرير فقربا الاجزاء بالاذان والاقامة أولاً وتبعهما على ذلك صاحب المدارك واستوجه في المساك وقواه الفاضل الميسي وظاهر الروض التوقف ومستند المشهور خبر عمار الصريح في ذلك ورده المخالفون في ذلك بضعف السند وأجاب الشهيد بأنه مجبور بعمل الاصحاب (واحتج المخالفون) بأنه قد ثبت جواز احتزائه بأذان غيره مع الانفراد بأذان نفسه أولى واستندوا في الاجتزاء بأذان الغير الى خبر أبي مريم الانصاري (وأجاب الشهيد) بان الاجتزاء بأذان الغير لكونه صادف نية السامع للجماعة فكأنه اذن بخلاف النايي بأذانه الانفراد وفي (المدارك) ليس في خبر أبي مريم تصريح بكون جعفر عليه السلام منفرداً (قلت) وقد ورد في خبر ضعيف تقدم ذكره انه عليه السلام اجترأ في الجماعة بأذان جاره وفي (المساك) يمكن الجواب بحمل المراد بالمنفرد في صورة الغرض المنفرد بأذانه بان يقصد بأذانه لنفسه (نفسه خل) خاصة ويظهر ذلك من قوله عليه السلام في الرواية يؤذن ويقيم ليصلي وحده فانه جعل عليه السلام علة الاذان الصلوة وحده فاذا اراد الجماعة لم يكف ذلك الاذان المحصوص عن الجميع بخلاف اذان الغير فانه إما مؤذن البلد أو الجماعة ان كان لا يصلي معهم فإداهم بالمنفرد ههنا في قولهم يجترأ بأذان الغير وان كان منفرداً المنفرد بصلوته لا بأذانه جماعين الكلامين انتهى الى ذلك أشار في البيان والفاضل الميسي وقد ناقشهم في ذلك صاحب المدارك وغيره وتام الكلام في المسئلة الثالثة من المطلب الرابع (وليعلم) أنه على قولهما يكون مرادهم بالمنفرد الذي لا يجترأ بأذانه المنفرد بأذانه وصلوته فليتأمل في ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يصح الاذان قبل دخول الوقت ﴾ باجماع علماء الاسلام في غير الصبح كما في المعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة وكشف الالتباس وجامع المقاصد والاجماع كما في هاية الاحكام والمختلف وكشف اللثام واذا لم يصح تقديم الاذن قبل الاواني عدم صحة الاقامة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقد رخص في الصبح تقديمه ﴾ عنه كما في المعتبر وعند علمائنا كما في المنتهى وهو مذهب الاكثر كما في المختلف والمدارك وكشف اللثام وبه تواترت الاخبار كما قل عن الحسن

لكن يستحب اعادته عنده ﴿المطلب الثاني في المؤذن﴾ وشرطه الاسلام والعقل مطلقاً (من)

ابن عيسى (قلت) وفي الصحيح ان عمران بن علي سأل الصادق عليه السلام عن الاذان قبل الفجر فقال اذا كان في جماعة فلا واذا كان وحده فلا بأس وفي (البحار) عن كتاب الترمذي عن أبي الحسن موسى عليه السلام انه سمع الاذان قبل طلوع الفجر فقال شيطان ثم سمعه عند طلوع الفجر فقال الاذان حقا وفيه أيضاً منه أيضاً عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن الاذان قبل طلوع الفجر فقال لا انما الاذان عند طلوع الفجر أول ما يطلع (قلت) فان كان يريد ان يؤذن الناس بالصلوة وينبهم قال فلا يؤذن ولكن ليقول وينادي بالصلوة خير من النوم الصلوة خير من النوم يقولها مرار الحديث ومنع في السرائر من تقديمه على الفجر كما نقل ذلك عن صريح الجعفي وظاهر الكتاب والتمني حيث قال فيما نقل لا يؤذن لصلوة الا بعد دخول وقتها ونقله المصنف والشهيد عن ظاهر المرتضى وفي (جمل العلم والعمل والتأصيلات) التصريح بذلك بل قد يظهر من التأصيلات دعوى الاجماع على ذلك حيث نسبته الى مذهبتنا ونقله فيها عن أبي حنيفة ومحمد والثوري ونقل الصحة عن مالك وأبي يوسف والاوزاعي والشافعي واحتج السيد على ذلك بادلة تعرضوا لذكرها وردها لكنهم ذكروا منها ان الاذان دعاء الى الصلوة ففعله قبل وقتها وضع للشيء في غير موضعه ورده جماعة بالمنع من حصر فائدة الاذان في الاعلام فان له فوائد كالتأهب واغتسال الجنب وامتناع الصائم من الاكل والجماع وهذا الجواب فاسد بل الجواب منحصر في ورود الرخصة والا لجاز قبل دخول وقت غير الصبح من الصلوة (وليعلم) انه لاحد لهذا التقديم عندنا كما في جامع المقاصد والمدارك وبه صرح جماعة ولا فرق بين شهر رمضان وغيره عندنا كما في الكتابين المذكورين وصرح جماعة بأنه لا فرق بين كونه المؤذن واحد او اثنين وان تغيرهما أولى لتحصل الفائدة باختلاف الصوت وانه ينبغي ان يحمله له ضابطه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لكن يستحب اعادته عنده﴾ عند علمائنا كما في الذكرة وبلا خلاف كما في المدارك وبه صرح من تعرض له وهو ظاهر لان الوقت اذان والاصل عدم سقوطه بما سبق

### ﴿المطلب الثاني في المؤذن﴾

﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وشرطه الاسلام والعقل مطلقاً﴾ أي سواء كان للرجال أو النساء باجماع العلماء كافة كما في المعتبر والمدارك والاجماع كما في المنتهى والذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمفاتيح وفي (الروض) الاجماع على اشتراط الاسلام وفي (ارشاد الجعفرية) الاجماع على عدم الاعتداد باذان المجنون وهل يشترط الايمان (قلت) في الذكرى والدروس وكشف الالتباس والروض والمدارك والكفاية وكشف اللثام والمفاتيح اشتراطه واليه مال في جمع البرهان وقد يظهر ذلك من نهاية الاحكام حيث قال مسلم عارف وقد نسبته في كشف الالتباس الى الاصحاب ماعدا صاحب الموجز الموجز الحاروي (قلت) وظاهر كل من ترك ذكره في المقام عدم اشتراطه وهم من عدا من ذكرنا لكن قد وقع لاكثر الاصحاب عبارتان (الاولى) قولهم ما يتركه المؤذن فانه يشمل باطلاقه المخالف بل هو ظاهر فيه بل قال في جامع المقاصد عند قول المصنف ويستحب قول ما يتركه المؤذن هو حي على خير العمل انتهى ووجه ظهور هذه العبارة فيما ذكرنا ان المؤمن غير الناسي لا يترك منه شيئاً وان تركه اختيار لم يعتد بأذانه الا أن قول قد يتركه عدا تقية لكن يبقى الاطلاق

والذكورة الا أن تؤذن المرأة لمثلها أو للمحارم ويكتفى بأذان المميز (متن)

فتأمل هذه العبارة قد ذكرها الشيخ وأكثر من تأخر عنه وهي مضمون قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان إذا قص المؤذن الاذان وأنت تريد أن تصلي بأذانه فأم ما قص هو من أذانه وقد يشهد لذلك ما ورد من جواز تقليد مؤذنينهم في الوقت (والعبارة الثانية) وهي قولهم والمصلي خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم وهذه العبارة ذكرها الشيخ وأكثر من تأخر عنه أيضا وهي ظاهرة في عدم الاعتداد بأذان المخالف بل يجب تنزيلها على ذلك لأن أذان الفاسق يمتد به عندنا كما يأتي وقد دل على مضمون هذه العبارة روايات كثيرة كخبر محمد بن عذافر ومعاذ بن كبير وموثق عمار وما ورد (روي خ) من أنه يؤذن لكم خياركم ومن المؤذن أمين إلى غير ذلك وهاتان العبارتان قد ذكرتا معا في الكتاب فيما يأتي بل الشيخ في النهاية ذكر العبارتين وذكر فيها أيضا أنه لا يؤذن ولا يقيم الا من يؤثق بدينه انتهى ولولا ذكر جماعة للعبارة الاولى في سياق الثانية ومقتضى ذلك أنه من تمتها مضافا إلى ما في جامع المقاصد لا يمكن الجمع بين هاتين العبارتين المتردتين في كتبهم بل الصادرتين من الفقيه الواحد في الكتاب الواحد بوجه قريب جدا أو هو حمل الاولى على المؤذن المؤمن الناسي أو العامد لاجل النية كما صرح به الشهيد الثاني وأشار إليه غيره كما يأتي في المطلب الرابع وعلى ذلك يحمل خبر ابن سنان وتام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى (هذا) وهل يصير الكافر بتلفظه بالشهادتين في الاذان أو الصلوة مسلما فلا يتصور وقوع الاذان بتمامه من الكافر أم لا يصير بذلك مسلما ظاهر المصنف في التذكرة حيث اختار صيرورته بذلك مسلما عدم وقوعه تاما منه كافرا وفي (نهاية الاحكام) والذكرى وجامع المقاصد والروض والمسالك والمدارك) أنه يمكن وقوعه تاما من الكافر قال في (الذكرى) مفصلا في نهاية الاحكام (فان قلت) التلظ بالشهادتين اسلام فلا يتصور اذان الكافر (قلت) قد يتلفظ بهما غير عارف بمعناها كلا عجمي أو مستهزئا أو حاكيا أو غافلا أو متأولا عموم النبوة كالعيسوية (١) من اليهود فلا يوجب تلفظه بهما الحكم باسلامه ولان خلا عن العارض وحكم باسلامه لم يمتد بأذانه لوقوع اوله في الكفر انتهى وقال في (كشف اللثام) وايضا قد جامع الكفر الاقرار بهما في النواصب والغلاة والخوارج قال ولا يقال فلا يحكم باسلام احد تلفظ بهما (٢) لانا نقول المسئلة مفروضة فيمن يعلم كفره واستهزؤه أو أحد ما ذكر انتهى فتأمل فيه (والجواب) ان الفاظ الشهادتين في الاذان ليست موضوعة لان يمتد بل للاعلام وان كان قد يقارها الاعتقاد ومن ثم لو صدرت من غافل عن معناها كان الاذان صحيحا لحصول الغرض المقصود منها بخلاف الشهادتين المجردتين المحكوم باسلام من تلفظ بهما فانهما موضوعتان حينئذ للدلالة على اعتقاد قائلها مدلولها وان لم يكن في الواقع معتقدا فانه يحكم عليه بذلك ظاهرا اعتبارا باللفظ الموضوع للدلالة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والذكورة الا ان تؤذن المرأة لمثلها أو المحارم ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكتفى بأذان المميز ﴾ فليس البلوغ شرطا وقد نقل على ذلك الاجماع في الخلاف والمعتبر ولتمت التذكرة ونهاية الاحكام

(١) العيسوية يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نبي العرب قط (منه قدس سره)

(٢) يعني لقيام الاحتمال في الجميع (منه قدس سره)

ويستحب كون المؤذن عدلاً مبصراً بصيراً بالآوقات (من)

والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمفاتيح لكن في بعض هذه قله على الاكتفاء بالتمييز وفي بعضها قله على عدم اشتراط البلوغ وفي بعضها قله عليهما معاً وفي بعضها قله على الاكتفاء بأذان الصبي والمراد واحد وقال أبو حنيفة لا يعتد بأذان الصبي للبالغين وهل يشترط التمييز فلا يعتد بأذان غير المميز أم يكتفي بأذان الصبي وإن لم يكن ممبrazاً في (التذكرة) الاجماع على انه لا عبرة بأذان غير المميز وبه صرح في نهاية الاحكام والارشاد والذكرى والدروس والروض والمدارك والكفاية وهو ظاهر الشرائع والبيان والتفلية وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وغيرها حيث اكتفي فيها بأذان المميز وفي (النهاية والمبسوط والخلاف والسرائر وجامع الشرائع والنافع والمنتهى) الاكتفاء بأذان الصبي من دون اشتراط التمييز كالاخبار واصل الاطلاق مقيد لان غير المميز داخل في حكم المجنون كما في الروض وغيره وفي (نهاية الاحكام) انه يشبه المجنون هذا وفي النهاية أيضاً لا يؤذن ولا يقيم الا من يوثق بدينه ولعله أراد بذلك المخالف كالمعلم يلوح من آخر عبارته ولتصريحه بنفي البأس عن أذان الصبي كما سمعت وقوله عليه السلام يؤذن لكم خياركم حث على صفة الكمال كما في الذكرى ولا فرق في ذلك بين الذكر والانثى كما نص عليه جماعة وفي (الوسيلة والسرائر) الاكتفاء باقامة الصبي والمرجع في المميز الى العرف لانه المحكم في مثله وفي (روض الجنان) أن المراد بالمميز من يعرف الاضر من الضار والافقع من النافع اذا لم يحصل بينهما التباس بحيث يخفى على غالب الناس (وفيه) مع عدم وضوح مأخذه أنه رد الى الجمالة كذا قال في المدارك **قوله** قدس الله تعالى روحه **ويستحب كون المؤذن عدلاً** اجماعاً كما في التذكرة ونهاية الاحكام وظاهر المنتهى حيث نسب فيه تارة الى علمائنا وأخرى نفي الخلاف عنه فيعتد بأذان الفاسق عند أصحابنا كما في المعتبر والتذكرة وفي (المختار) انه المشهور وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وفي (المنتهى) ليست العدالة شرطاً عند علمائنا وفي (جامع المقاصد) ليست شرطاً عندنا ولم يعتد بأذانه الكاتب أبو علي وفي (الروض) ان كلامه متجه في منصوب الحاكم الذي يرزق من بيت المال فيحصل بالعدل كمال المصلحة ونحوه ما في الذكرى حيث قال ولو أراد الامام أو الحاكم نصب مؤذن يرزق من بيت المال فالأقرب اعتبار عدالته لان كمال المصلحة يتوقف عليه انتهى (واعلم) ان استحباب كون المؤذن عدلاً لا يتعلق بالمؤذن لصحة أذان الفاسق مع كونه مأموراً بالأذان بل راجع الى الحاكم بأن ينصبه مؤذناً لثم قائده وقد يرجع الى الجماعة المصلين فالشهيدين موافقان للكاتب في المنصب الذي يرزق من بيت المال فقط ثم ان كلام الكاتب قد يراد به عدم الاعتماد بأذانه في دخول الوقت وفي (التذكرة) الاجماع على الاعتماد بأذان مستور الحال **قوله** **مبصراً** نقل الاجماع على استحبابه في التذكرة وقد نص على ذلك الاكثر وفي (المنتهى وكشف اللثام) يجوز أن يكون أعمى بلا خلاف وفي (المبسوط والوسيلة والسرائر والدروس) يكره الأعمى بدون مسدد وفي (المنتهى) وغيره يستحب أن يكون معه من يسدده وفي (جامع الشرائع) فإذا كان أعمى وله من يسدده ويعرفه جاز ونحوه ما في البيان والمدارك وفي (كشف اللثام) انما يجوز للأعمى اذا كان معه من يسدده **قوله** قدس سره **بصيراً بالآوقات** كما نص عليه أصحابنا وفي (كشف اللثام) لا خلاف في جواز أذان غير البصير بها اذا كان معه من يسدده لان

## صيتا متطهرا وقائما ( متن )

الجاهل ليس أسوء حالا من الاعمى ﴿ قوله ﴾ ﴿ صيتا ﴾ لا نعرف خلافا في استحبابه كما في المنهى والصيت شديد الصوت كما في الصباح وجمع البحرين وهو المنقول عن المحيط والجل والمقاييس وتهذيب الازهري ومفردات الراغب ونحوه ما ذكر في كتب الفقه من أنه رفيع الصوت وفي (المبسوط والسرائر وجامع الشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والبيان والتفلية وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والروض) وغيرها أنه يستحب أن يكون حسن الصوت ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ متطهرا ﴾ باجماع العلماء كما في المتبر والمنهى وجامع المقاصد الا من شذ من العامة وبالاجماع كما في الخلاف والتذكرة والذكرى وارشاد الجعفرية وعمل المسلمين في الافاق على خلاف ما ذكره اسحق ابن راهويه من اشتراط الطهارة كما في المتنى وفيه أيضا وفي (جامع المقاصد والروض والروضة) ليست الطهارة شرطا عند علمائنا وفي (كشف اللثام) الاجماع على عدم اشتراطها وعليه نص الشيخان ومن تأخر عنها وظاهر الخلاف الاجماع على أنه ان كان محدثا أو جنبا واذن كان مجزيا وان كان في المسجد عصى وأجزأ وهو الذي تعطيه عبارة الموجز الحاوي وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والروض والروضة) ان الجنب اذا أذن في المسجد غير مجتاز لا يعتد بأذانه للنجس المفسد للعبادة وقد يقال غير انه راجع الى العبادة لان الكون ليس جزءا لا اذان وقراءة القرآن والدعاء في المكان المفصوب فليتأمل على ان في استحباب استقبال القبلة فيه والقيام على مرتفع ما يشير الى ان له تعلقا بالمكان فتأمل وقد نص جماعة على أنه لو أحدث في أثانته تطهر وبني وهل الطهارة شرط في الاقامة ام لا فالشيخ في المصباح والمبسوط والجل والعقود والطوسي في الوسيلة وابن سعيد في الجامع وأكثر المتأخرين على عدمه وفي (الفنية) الاجماع على ان الطهارة مسنونة فيها وفي (الروضة) ليست شرطا عندنا وفي (مجمع البرهان والبحار) نسبته وفي (جل العلم والمنهى) كما في ظاهر المقنعة والنهاية والسرائر أنها شرط فيها وواجبة لها (١) ونقل ذلك عن مصباح السيد والمهذب وقال الكاتب على ما نقل عنه في البحار والاقامة لا تكون الا على طهارة وعن (المقنع) انه قال لا بأس بالاذان على غير وضوء والاقامة على وضوء وقربه في كشف اللثام ومال اليه في المدارك للاخبار من غير معارض وقد حملها الاكثر على تأكيد الاستحباب لوجود المبالغة في المندوبات كثيرا وكلام السيد في الناصريات يعطي عدم اشتراط الطهارة في الاقامة بل هو كالصريح في ذلك وذلك لانه في المسئلة الثانية والثمانين ذكر ان الاذان والاقامة ليستا من الصلوة قال ولذلك كان الاستقبال فيها غير واجب ثم قال الوضوء انما هو شرط في أفعال الصلوة دون ما هو خارج عنها انتهى ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ قائما ﴾ استحباب القيام في الاذان وتأكيده في الاقامة قول أهل العلم كافة كما في المنهى ونقل على الاول الاجماع في التذكرة ونهاية الاحكام وفي (التذكرة) أيضا الاجماع على جواز الاذان جالسا وفي (البحار) ان استحباب القيام في الاذان والاقامة هو المشهور وبه صرح الشيخ في المصباح والطوسي وغيرها ممن تعرض لهذا الفرع نعم في المراسم والمعتبر ان الاخبار واردة في استحبابه في الاذان وانه روي عدم جواز الجلوس في الاقامة وقال الكاتب فيما نقل عنه لا يستحب الاذان جالسا في (١) ومن المحتمل في عبارة النهاية والسرائر أن يكون قولهما فيها ولا يقيم الاعلى طهارة معطوقا على قولهما لا يؤذن فيصير التقدير الافضل أن لا يؤذن الاعلى طهر ولا يقيم الاعلى طهارة فتأمل (منه قدس سره)



على علو وتحريم الاجرة عليه (مقن)

حال تباح فيها الصلوة كذلك وكذلك الركب اذا كان محارباً أو في أرض ملصه واذا أراد أن يؤذن اخرج رجله جميعاً من الركاب وكذا اذا أراد الصلوة راكباً ويجوز ان للمشي ويستقبل القبلة في التشهد مع الامكان فأما الإقامة فلا يجوز الا وهو قائم على الارض مع عدم المانع وفي (المقنعة) لا بأس ان يؤذن الانسان جالساً اذا كان ضعيفاً في جسمه وكان طول القيام يتعبه ويضره أو كان راكباً جاداً في مسيره ومثل ذلك من الاسباب ولا يجوز له الإقامة الا وهو قائم متوجهاً الى القبلة مع الاختيار وفي (النهاية) لا يقيم الا وهو قائم مع الاختيار وعن (المقنعة) وان كنت اماماً فلا تؤذن الا من قيام وعن (المذهب) وجوب القيام والاستقبال فيها على من صلى جماعة الا لضرورة والسيد في الجمل لم يجوز الإقامة من دون استقبال وفي (الناصرات) في بحث النية قال ان الاستقبال فيها غير واجب بل مسنون ﴿ قوله ﴾

قدس الله تعالى روحه ﴿ على علو ﴾ بالاجماع كما في التذكرة ونهاية الاحكام وقد نص على ذلك في الشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والمختلف والارشاد والبصرة والتحرير والبيان والذكرى والدروس والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد والارشاد للجعفرية والروض والمفاتيح وغيرها وفي (المبسوط) عبارات احدها أنه يكره الاذان في الصومعة والثانية أنه يستحب ان يكون المؤذن على موضع مرتفع والثالثة أنه لا فرق بين أن يكون الاذان على المنارة أو الارض ولا يجوز ان تعل على حائط المسجد وقال الطوسي في (الوسيلة) يستحب القيام ورفع الصوت في المأذنة ويكره التأذين في الصومعة وقد فهم المصنف في المنتهى والمختلف ان الشيخ مخالف حيث نقل فيها عباراته الثلاث ثم قال في المختلف الوجه استحبابه في المنارة وفي (المنتهى) الوجه استحباب الصلوة الامر بوضع المنارة مع حائط المسجد غير مرتفعة وأنه لولا استحباب الاذان فيها لكان الامر بوضعها عبثاً وقلوه صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اعل فوق الجدار وقال في (المنتهى) ولا ينافيه قول أبي الحسن عليه السلام حين سئل عن الاذان في المنارة أسنة هو انما كان يؤذن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الارض ولم يكن يومئذ منارة ويمكن الجمع بين كلام الشيخ كما في الذكرى بأن المرقع مخصوص بما ليس منارة عالية عن سطح المسجد ولا صومعة وقال في (الدروس) يستحب الارتفاع ولو على منارة وان كره علوها وفي (المدارك) الظاهر عدم استحباب فعله في المنارة بخصوصه لعدم ورود النقل به ثم استند في ذلك الى قول أبي الحسن عليه السلام الذي سمعته ثم قال وقيل بالاستحباب لانه قد ثبت وضع المنارة في الجملة ولولا الاذان فيها لكان عبثاً ورده بمنع حصول الوضع ممن يعتد بفعله انتهى وقد سمعت مافي المنتهى وفي (البيان) بعد ان استحب علو مكانه قال وكره في المبسوط الاذان في الصومعة والظاهر انه أراد بها المنارة لرواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام ثم قال وفي (المعتبر) يستحب العلو بمنارة أو غيرها انتهى مافي البيان (قلت) ما ذكره من ان المراد بالصومعة المنارة في كلام الشيخ لا يتأتى في كلام الطوسي في الوسيلة وقد سمعته وقال في (القاموس) الصومعة كجوهرة بيت للنصارى ويقال هي نحو المنارة ينقطع فيها رهبان النصارى وفي (الصباح ومجمع البحرين) صومعة النصارى دققة الرأس وفي (البحار) لعل مراد الشيخ والطوسي بالصومعة السطوح العالية وفي (اللمعة والروضة) المؤذن الزاتب يقف على مرتفع وغيره يقتصر عنه مراعاة لجانبه حتى يكره سبقه به مالم يفرط بالتأخير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم الاجرة ﴾ هذا مذهب

الاصحاب الا من شذ كما في (المختلف) ومكاسب جامع المقاصد ولا خلاف فيه كما في حاشية الارشاد وحكي في كشف اللثام عن الخلاف الاجماع عليه ولم أجد ذلك في تلخيصه وانما ذكر المسئلة من دون دعوى الاجماع وهو المشهور كما في المختلف أيضاً وكشف الالتباس وحاشية الميسي وتجارة المسالك وجمع البرهان والكفاية وأشهر القولين كما في الروضة ومذهب الاكثر كما في الذكري وجامع المقاصد وكشف اللثام وصلوة المسالك وقد نص جماعة على انه لا فرق في الاجرة بين كونها من معين أو من أهل البلد أو من محلة أو بيت المال بل في حاشية الارشاد نفي الخلاف عن ذلك وعن القاضي انه نص على انه لا يجوز له أخذ الاجرة عليه الا من بيت المال وقد يظهر ذلك أو يلوح من المبسوط والشرائع والمتنعي كما يأتي (ورد) بأنه ان جاز أخذ الاجرة منه أي بيت المال فأولى ان تجوز من غيره وان لم تجز من غيره فأولى ان لا تجوز منه انتهى ويمكن حمل كلام القاضي على الرزق منه هذا وذهب السيد فيما نقل والكشاني الى ان أخذ الاجرة عليه مكروه وفي (الذكري والمدارك والبحار وتجارة مجمع البرهان) انه منته وجعله في الاخيرين عن المعتبر ولعلهما فهما ذلك من قوله فيه ولا أقل من الكراهة وقد سمعت كلام القاضي من جواز أخذ الاجرة عليه من بيت المال وفي (الشرائع) تعطى الاجرة من بيت المال اذا لم يجد من يتطوع وفي (المبسوط) يعطى شيئاً من بيت المال وقد فهم المصنف في التحرير ان المراد بالشيء في عبارة المبسوط الاجرة حيث قال وفي المبسوط يجوز أخذ الاجرة من بيت المال انتهى وفي (المنتهى والتحرير) أخذ الرزق عليه من بيت المال سائغ وفي الاجرة نظر لكنه في تجارة التحرير حكم بتعريم الاجرة من دون تأمل ولم أجد غير هؤلاء ممن قد خالف أو تردد لكن كلام السيد يحتمل ارادة التعريم أو يكون مراده بالاجرة الرزق كما احتل ذلك المصنف في المختلف وما فهمه في التحرير بعيد جداً وقد حمل جماعة الاجرة في عبارة الشرائع على الرزق (الارتزاق خل) وفي (المدارك) ان لا مقتضي لذلك (قلت) المتقضي لذلك نصريحه في تجارة الشرائع بتعريم أخذ الاجرة عليه وجواز الارتزاق من بيت المال مضافاً الى الاجماع والاخبار المنجزة بالشهرة على ان في العدة الاجماع على العمل برواية السكوني والنوفي ممدوح والبرقي ثقة على الصحيح فالحديث معتبر والاجر الوارد في الخبر ظاهر في الاجرة والارتزاق ليس أجر أذانه بل هو من جهة فقره واستحقاقه وليس الدليل منحصراً في خبر زيد رحمه الله تعالى كما طنه في مجمع البرهان على انه لا مانع من الاستدلال به لاعتضاده بما عرفت واشتماله على ما ليس بحجة ان سلم لا يخرج عن الحجية كما هو مقرر في محله وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) اذا استأجره افتقر الى بيان المدة ولا يكفي ان تقول استأجرتك لتؤذن في هذا المسجد في أوقات الصلوات كل شهر بكذا قالاً ولا تدخل الإقامة في الاستيجار للأذان ولا يجوز الاستيجار على الإقامة اذ لا كلفة فيها بخلاف الأذان فان فيه كلفة بمراعاة الوقت (قلت) ولعله لذلك اقتصر الاكثر على ذكر الأذان وفي (المدارك) ان ذلك غير جيد اذ لا يعتبر في العمل المستأجر عليه اشتماله على السكفة انتهى (وتنتج البحث) أن يقال ان مورد الاخبار انما هو الأذان الاعلامي لان الامر به لم يتعلق بشخص معين وإنما هو من قبيل المستجابات الكفائية وأما أذان الصلوة واقامتها فخطاب بهما انما توجه الى المصلي نفسه والاكتفاء بفعل غيره عنه يحتاج الى دليل نعم قام الدليل بالنسبة الى الامام بأنه يجوز ان يؤذن له ويقام والاقامة هنا والأذان انما خوطب بهما الامام غاية الامر انه ورد جواز فعل الغير له رخصة لان الناس مكلفون

ويجوز الرزق من بيت المال مع عدم التطوع ولا اعتبار بأذان المجنون والسكران (متن)

بالاعتداء به في صلوته وهذا من جملة أفعال صلوته فلم يتبرع غيره بالأذان والاقامة رجع الحكم اليه وكان عليه القيام بذلك ولادليل على أنه يجوز الاستنجار على ذلك اذ غاية ما دل عليه الدليل حصول الرحمة ثم ان أواخر المقام ليس موردها أذان الصلوة ولا اقامتها وانما هو الاذان الاعلامي ﴿ قوله ﴾ -  
 قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الرزق من بيت المال ﴾ نقل عليه الاجماع في المختلف قارة وسبه الى الاصحاب اخرى وفي (البحار) نسنته الى الاصحاب وفي (تجارة مجمع البرهان) لاخلاف فيه وبذلك صرح في الخلاف والسرائر وحامع الشرائع والشرائع والنافع والموجز الحاوي وكشفه وغيرها وقيد في المبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وأكثر الكتب بعدم التطوع وفي (التذكرة) الاجماع على ذلك وهذا مما لا خلاف فيه لاحد وهذا الرزق من مال المصالح (١) كافي المبسوط والخلاف والموجز الحاوي وكشفه وحامع المقاصد والمسالك وغيرها من الاخماس والصدقات كما نص على ذلك جماعة كالشيخ وغيره وفي (حاشية الارتداد) الظاهر انه من سهم سبيل الله من الزكاة ورفق جماعة بين الاجرة والرزق هنا بان الاحرة تقتقر الى تقدير العمل والعوض والمدة والصيغة الخاصة والرزق منوط بنظر الحاكم (ورده في مجمع الرهان) وتعه صاحب الحدائق بأن هذا الفرق يشير الى ان كلاما يشتمل على القيود المذكورة في الاحرة لا يكون حراما ويكون ارتزاقا وليس كذلك بل الظاهر من الاجرة ما يؤخذ من غير المصالح على فعل ذلك بحيث لو لم يكن ذلك لم يفعل فالمدار على الشرط والقصد ولا فرق في ذلك بين تعيين الاحرة والمدة وعدمه ولا فرق بين الصيغة المخصوصة وغيرها لان ذلك هو المتبادر في مثل هذا المقام وفي (الروضة والمسالك) ولا يلحق بالاجرة اخذا ماعدا للمؤذنين من أوقاف مصالح المسجد وان كان مقدرا وباعثا على الاذان نعم لا يثاب فاعله الا مع تمحض الاخلاص به كغيره من العبادات وهل يحرم أذان اخذ الاحرة قال به القاضي على ما نقل ووجهه في المختلف بأن يقاعه على هذا الوجه ليس شرعي فيكون بدعة وفي (المسالك) هذا متحله لكن يشكل بأن النية غير معتبرة فيه والمحرم هو اخذ المال لانفس الاذان فانه عبادة أو شمار انتهى وفي (الكفاية) اذا كان غرضه من الاذان منحصر في الاجرة فالقول بالتحريم متحله انتهى وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وحامع المقاصد والمسالك والمدارك) انه لا يحرم الاذان ذكره واذلك في مسألة حكاية الاذان وذكره في التذكرة في مباحث الجمعة وهو ظاهر كل من جوز حكايته وفي (نهاية الاحكام والذكرى) وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمسالك اذا لم يتطوع الامين ووجد فاسبق يتطوع رزق الامين ونفى عنه الناس في التذكرة وقال فيها لو احتاج البلد الى أكثر من مؤذن واحد رزق ما يندفع به الحاجة وفي (نهاية الاحكام) لو تعددت المساجد ولم يمكن جمع الناس في واحد رزق عدد من المؤذنين يحصل لهم الكفاية ويتأدى الشعار ولو امكن احتل الاقتصار على رزق واحد نظرا لآليت المال ورزق الكل لثلا تمطل المساجد هذا وروي في الدعائم عن علي عليه السلام انه قال من السحت اجر المؤذن يعني اذا استأجره القوم لم وقال لا بأس أن يجرى عليه من بيت المال ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا اعتبار بأذان المجنون والسكران ﴾ وكذا المنفى عليه كما في الدروس وغيره والاصل في ذلك اشتراط العقل وقد تقدم وفي (نهاية الاحكام) اما السكران المحبط فالاقرب الحاقه بالمجنون تقيظاً

ولو تعددوا أذناً جميعاً ولو اتسع الوقت ترتبوا ( متن )

للأمر عليه ولو كان في أول النشوة ومبادي النشاط صح اذانه كسائر تصرفاته لا تنظام قصده ﴿ قوله ﴾ قصص الله تعالى روحه ﴿ ولو تعدوا أذناً جميعاً ﴾ وهو أفضل من الترتيب اجماعاً كما في الخلاف ولعل ذلك لاجتماع الشهادتين بالوقت وكون الوحدة اظهر والترتيب قد يشوش على السامعين وبعبارة الشرائع والارشاد والدروس كعبارة الكتاب وفي (المبسوط) لا بأس أن يؤذن جماعة كل واحد منهم في زاوية المسجد لانه لا مانع منه انتهى وعلى ذكر الزاوية نص في نهاية الاحكام والتذكرة وفيها وفي الذكرى وجامع المقاصد انه يجوز ان زادوا على اثنين بل في الاولين وان زادوا على أربعة وهو ظاهر كل من اطلق وفي (البيان والموجز الحاوي) اذناً دفعة مع ضيق الوقت وفي (الروض) يتعين ذلك مع ضيق الوقت حقيقة أو حكماً باجتماع الامام والمؤمنين وقد يظهر من الذكرى جواز الترتيب من دون كراهة وان كان الوقت ضيقاً حيث نسب الكراهة كذلك الى القليل ويأتي نقل عبارتها في ذيل المسئلة الثانية وفي (المبسوط) يجوز أن يكون المؤذنون اثنين اثنين اذا أذّنوا في موضع واحد فانه اذان واحد وكلامه هذا مع السابق يعطي انه يشترط فيما زاد على اثنين أن يكون كل منهم في زاوية وأما الاثنان فلا يشترط فيها ذلك ونقل الشهيد وغيره عن الشيخ أبي علي نجل الشيخ انه نقل الاجماع في شرح النهاية على ان الزائد على اثنين بدعة وقال في (الخلاف) أجمعت الفرقة على ما رووه من ان الاذان الثالث بدعة فدل ذلك على جواز الاثنين والمنع مما زاد على ذلك وفي (جامع المقاصد) لادلاله في ذلك على مطلوبه (قلت) قد يظهر من قوله في الخلاف قبل هذه العبارة لا بأس ان يؤذن اثنان واحد بعد الآخر ان الاجماع المذكور انما هو فيما اذا ترتبوا وعلى هذا يكون الوجه في ذلك انه يلزم منه تأخير الصلوة عن وقتها كما استند الى ذلك جماعة في ترك الاذان الثاني المترتب فضلاً عن الثالث كما يأتي وفي (المدارك) ان المتعمد كراهة الاجتماع في الاذان مطلقاً لعدم الورد من الشرع وكذا اذا أذن الواحد بعد الواحد في المحل الواحد اما مع اختلاف المحل وسعة الوقت بمعنى عدم اجتماع الامر المطلوب في الجماعة من الامام ومن يعتاد حضوره من المؤمنين فلا مانع منه بل الظاهر استحبابه لمعوم الأدلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو اتسع الوقت ترتبوا ﴾ فيؤذن واحد بعد الآخر كما في الخلاف والشرائع والارشاد والدروس والبيان والموجز الحاوي وشرحه وغيرهما وفي الاول الاجماع عليه وان الاجتماع أفضل وفي (الشرائع والارشاد والروض وظاهر مجمع البرهان) ان الترتيب أفضل وفي (البيان وجامع المقاصد والروض والمسالك والمدارك) ان المراد باتساع الوقت عدم اجتماع تمام المطلوب في الجماعة كانتظار الامام والمؤمنين الذين يعتاد حضورهم وليس هو بالمعنى المتعارف فان تأخير الصلوة عن أول وقتها لأمر غير موظف مستبعد وهذا قد أشار اليه المصنف في نهاية الاحكام والتذكرة عند الكلام على عبارة المبسوط قال في (المبسوط) فاما اذا أذن واحد بعد الآخر فليس ذلك بمسنون قال في (التذكرة) هذا جيداً فيه من تأخير الصلاة عن وقتها نعم لو احتاج الى ذلك لانتظار الامام أو كثرة المؤمنين فالوجه الجواز ونحوه نهاية الاحكام وبعبارة المصنف في الكتاين المذكورين نصة في ان مراد الشيخ من هذه العبارة في استحباب الترتيب وهو الذي فهم منها صاحب جامع المقاصد وصاحب المدارك وغيرهما لكن المحقق في المعبر والمصنف في المتعنى والتحرير نزلاًها على

ويكره التراسل ولو تشاحوا قدم الاعلم ومع التساوي القرعة (متن)

كرهه التراسل وهو ان يني مؤذن على فصل آخر وهذا وان كان بعيدا كما في جامع المقاصد والمدارك لكنه هو المناسب لاجماع الخلاف الناطق بأنه لا بأس بان يؤذن واحد بعد الآخر كما سمعت وقد نقل هذا التنزيل الشهيد والصيري وغيرهما (١) ولم يتقبوه بشيء. وفي (الموجز الحاوي) ومع السعة يرتبون وربما كره بلزوم التأخير الا لفائدة انتظار الامام وكثرة المأمومين انتهى والسعة في كلامه مراد بها المعنى المتعاقب وهو ظاهر كل من أطلق وقال في (الذكرى) وقبل يكره اذنان الثاني بعد الاول اذا كان الوقت ضيقا أما حقيقة أو حكما باجماع الامام والمأمومين أما مع الاتساع فلا كراهة انتهى فان كان هذا الكلام كله من كلام القائل بكون الشهيد هنا متأملا في الحكين مما أو في الاخير فقط وان الاخير ليس من كلام القائل كان متأملا في الحكم الاول فقط كما أشرنا اليه سابقا هذا أو جعل الجماعة مثل انتظار الامام والمأمومين تحصيل سائر أو طهارة حديثة أو خثية أو نحو ذلك وفي (المسالك) ينبغي تقييد ذلك كله بعدم فوات وقت الفضيلة فان تحصيل الصلوة فيه أهم من تمدد الاذان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره التراسل ﴾ كما نص عليه جماعة وقد عرفت بعضهم كما عرفت معناه باصطلاح الفقهاء وليس له في كلام أهل اللغة ذكر وقد يصنعه العامة في المساجد الكبار يوم الجمعة ووجه الكراهة انه لم يكمل لواحد اذان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو تشاحوا قدم الاعلم ومع التساوي القرعة ﴾ كما في الشرائع والارشاد وظاهرها عدم الترحيح بالعدل والتوفي (المبسوط وجامع الشرائع) لو تشاح الناس في الاذان أقرع بينهم ونقل ذلك في المتبرع عن المسوط ساكتا عليه وفي (المنهى والتحرير والموجز الحاوي ومجمع البرهان) لو تشاحوا قدم من اجتمع الصفات المرححة ومع التساوي القرعة لكن في الموجز الحاوي انه يقدم من جمع الصفات والراتب وفي (مجمع البرهان) لافرق في الصفات المرححة بين العقلية والقلبية وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) يقرع مع التساوي والاقدم من كان أعلى صوتا وأبلغ في معرفة الوقت وأشد محافظة عليه ومن يرتضيه الحيران والاعف عن النظر وفي (الذكرى والمسالك) قدم العدل على غيره ومع التساوي الاعلم لأن الملط معه ولتقليد أرباب الاعذار له ثم المبصر ثم الاشد محافظة على الاذان في الوقت ثم الاندى صوتا ثم من ترضيه الجماعة والحيران ومع التساوي فالقرعة وفي (الدروس) يقدم من فيه صفة كال ثم يقرع وفي (البيان) قدم الاعلم ومن اجتمعت فيه أكثر الصفات ومع التساوي فالقرعة وفي (حاشية الميسي) يقدم الاعلم مع مساواته لغيره عدالة وفسقا فلو كان غيره هو العدل قدم مطلقا وفي (جامع المقاصد والمدارك) يقدم من فيه الصفات المرححة في الاذان على غيره فان اشتركا قدم جامع الكل على فاقد البعض وجامع الاكثر على جامع الاقل قال في الاول (٢) وينبغي تقديم العدل على الفاسق مطلقا ومع التساوي يقدم الاعلم باحكام الاذان أو الاوقات كما في الذكرى والمبصر على الاعمى فان استووا فلا شد محافظة على الاذان في الوقت على من ليس كذلك لحصول غرض الاذان به ثم الاندى صوتا ثم الاعف عن النظر ثم من ترتضيه الحيران ثم القرعة انتهى ونحوه ما في الروض وهذا منها اختيار لما في الذكرى وقال في (جامع المقاصد) لم يتعرض الاصحاب لترجيح العرب على

(١) الفاضل الهندي (بخطه قدس سره) (٢) أي جامع المقاصد

ويستأنف باذان من ارتد بعده وفي الاثناء يستأنف (الاذان غيره خ) (متن)

اللاحق ولا الزايب في المسجد على غيره مع انهم قالوا لا ينبغي أن يسبق الزايب غيره بالاذان وان ذلك يقتضي الترجيح مع التشاح بطريق أولى انتهى ( قلت ) هاتان الصفتان داخلتان في عموم الصفات المرجحة وقد سمعت ما في المنتهى وغيره (واعلم) ان المراد بالاعلم بالاعلم بأحكام الاذان كما في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والمسالك والمدارك قال في الاول وهو أولى مما في الذكرى من انه الاعلم بالاوقات لان العلم بأحكام الاذان يشمل ذلك وهو المناسب لاطلاق عبارة الكتاب وغيرها وفسره في كشف اللثام ولله نظر الى ان العلم بالاوقات هو النافع في المقام دون غيره من الاحكام فأمل ويتحقق التشاح للارتزاق من بيت المال اذا أراد الحاكم نصب مؤذن يرزقه منه حيث لا يحتاج الى التعدد والا أذن الجميع مجتمعين أو مترتين عند من يسوغه وقضية ما يترتب على الاذان من الفوائد التي ذكرت في خبر الفصل بن شاذان عن الرضا عليه السلام من تذكير الناس وتبنيه الغافل وتعريف الجاهل بدخول الوقت والمشتغل عنه ونحوها مما ذكره من تقليد أرباب الاعذار وكذا ما في خبر بلال وغيره من ان المؤذنين أمناء المؤمنين على صلواتهم وصومهم الى آخره تقتضي تقديم العدل على غيره ومع التساوي فالاعلم الى آخر ما في الذكرى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستأنف باذان من ارتد بعده ﴾ كما في المبسوط والخلاف وجامع الشرائع والشرائع والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والبيان والمدارك والمسالك وهو ظاهر المعبر والذكرى أو صريحها وفي (التذكرة) الاقتصار على نسبته الى الشيخ واحتجوا بالاصل واجتماع شرائط الصحة فيه حال فعله وانه بالنسبة الى ذلك من قبيل الاسباب التي لا تبطل بالردة وان سلم بطلان العبادة بها انتهى وقد يشكل ذلك على تقدير تسليم بطلان العبادة بالردة نعم بالنسبة الى دخول الوقت الامر كما ذكرنا فأمل اللهم إلا أن يقال تسليمهم بطلان العبادة بالردة ليس مطلقاً وإنما هو اذا اقترنت بالردة الموت وفيه بحث كلامي وفي (نهاية الاحكام) بعد ان حكم كما هنا كما عرفت استحجب عدم الاعتداد بأذانه واقامته قال بل يعيد غيره الاذان والاقامة لان ردته بورت شبهة في حاله ولله أثار كما في كشف اللثام الى ان المؤمن لا يرتد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الاثناء يستأنف الاذان غيره ﴾ أو يعيد هو لو رجع الى الاسلام كما هو الأشهر كما في كشف الالتباس وفي أشهريته تأمل لان الناص على ذلك فيما أجدها هو الشيخ في المبسوط وأبو العباس في الموجز والقاضي في المذهب فيما نقل عنه وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) انه أقوى ونسبه في الشرائع الى قول وفي (المنتهى والتحرير والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الفاضل الميسي والمسالك والمدارك) انه يبنى عليه ولا يستأنف مالم يخرج عن الموالة عرفاً وهو الذي يعطيه كلام المعبر واحتمله في التذكرة ونهاية الاحكام وقواه في كشف الالتباس وقال في (المعتبر) بعد ان نقل عن المبسوط الاعتداد بأذان من ارتد بعده لانه وقع صحيحاً في الاول وحكم بصحته ونقل عنه انه يستأنف اذا ارتد في الاثناء ما نصه ما ذكره الشيخ من الحجة جار في الموضين انتهى وقال في (نهاية الاحكام) لو ارتد في الاثناء وعاد الى الاسلام فلا أقوى عدم جوار البناء لانها عبادة واحدة فتبطل بعروض الردة كالصلوة وغيرها ويحتمل الجواز لان الردة انما تمنع العبادة كالصلوة وغيرها في الحال ولا تبطل مامضى

ولو نام أو اغمي عليه استحب الاستئناف ويجوز البناء ﴿ المطلب الثالث في كيفية ﴾ الاذان ثمانية عشر فصلاً التكرير أربع مرات وكل واحد من الشهادتين بالتوحيد والرسالة ثم الدعاء الى الصلوة ثم الى الفلاح ثم الى خير العمل ثم التذكير ثم التهليل مرتان مرتان ( متن )

الا اذا اقترن بها الموت والصلوة لا تقبل الفصل وكل موضع لا يحكم بطلان الاذان فيه يجوز البناء على أذانه ويجوز لغيره البناء عليه لانه يجوز صلوة واحدة بامامين في الاذان أولى انتهى لكن بناء الغير عليه كالتراسل كما في كشف اللثام هذا وما في المبسوط هو الاقوى كما يأتي بيانه في من نام أو اغمي عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نام أو اغمي عليه في الاثناء استحب له الاستئناف ﴾ كما في المبسوط والشرائع والتحرير والتذكرة والبيان ونقل ذلك عن المذهب لخروجه عن التكليف كما في التذكرة وفي ( كشف اللثام ) ان هذا لا يجدي وفي ( المدارك ) استحباب الاستئناف مع بقاء المولاة لا دليل عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز البناء ﴾ كما في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع وفي ( جامع المقاصد ) ان الفرق غير ظاهر وفي ( المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والبيان وجامع المقاصد وحاشية الميسي والمسالك والمدارك ) يجوز البناء ان حصلت المولاة عادة واستندوا في ذلك الى الاصل وان العبادة سنة متلقاة من الشارع فيجب الاقتصار فيها على ما ورد به النقل ( وفيه ) انه ( ١ ) لم ينقل عنهم صلى الله عليهم أيضا ان الفصل بين فصول الاذان والاقامة بالنوم والاعشاء الذين لا ينافيان المولاة والعبادة سنة متلقاة فيجب الاقتصار فيها على النقل وفي جريان الاصل هنا تأمل ومن هنا يظهر قوة ما في المبسوط في المرتد في الاثناء وفي ( المدارك ) قد نص الشيخ وأتباعه على انه اذا طال النوم أو الاعشاء يجوز لغيره البناء على ذلك الاذان لانه يجوز الصلوة الواحدة بامامين في الاذان أولى قال ( وفيه ) أشكال منشأ توقف ذلك على النقل وعدم وروده به ومنع الاولوية انتهى ( وفيه ) ان هذا يقتضي عدم الجواز لا الاشكال وفي ( نهاية الاحكام ) يحتمل في الاعشاء الاستئناف وان قصر لخروجه عن التكليف وقال في ( كشف اللثام ) هذا لا يجدي عندي خصوصاً الفرق بينه وبين النوم

### ﴿ المطلب الثالث في كيفية ﴾

أي كيفية الاذان بالمعنى الاعم بحيث يشمل الاقامة اذ من البعيد أن يكون ذكر كيفية في هذا المطلب استطراد ويراد كيفية كل واحد من الاذان والاقامة كما أشار الى ذلك في كشف اللثام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاذان ثمانية عشر فصلاً التكرير أربع مرات ﴾ بالاجماع كما في ظاهر الفنية أو صريحها وهو مذهب علمائنا كما في التذكرة ونهاية الاحكام وعليه عمل الاصحاب كما في الذكري والتنقيح وارشاد الجعفرية والروض وعمل الطائفة كما في المسالك وهو مذهب الاصحاب لا أعلم فيه مخالفاً كما في المدارك والاصحاب لا يختلفون فيه في كتب فتاوهم كما في المذهب البارع والمقتصر وهو مذهب الشيعة ومن ولهم كما في المعتبر وهو المشهور كما في التحرير والمختلف والتخليص والمذهب والمقتصر أيضاً وجامع المقاصد والتنقيح وحاشية الميسي والمسالك والروض أيضاً ومجمع

( ١ ) قوله وفيه انه الى قوله المولاة لا ينبغي وقوع خلل في هذه العبارة من سهو القلم ( مصححه )



والاقامة كذلك الا التكبير في أولها فيسقط مرتان منه والتهيل يسقط مرة في آخرها  
وزيد قد قامت الصلوة مرتين بعد حي على خير العمل (متن)

البرهان والبحار والمفاتيح ومذهب المعظم كما في كشف اللثام والاكثر كما في المنتهى والاشهر في الروايات  
كما في الشرائع والنافع والمعتبر ايضاً وكشف الرموز والذكرى وارشاد الجعفرية ايضاً والى ذلك يشير  
قول النجاشي عند ذكره اسماعيل بن جابر قال انه الذي روى حديث الاذان وفيه اشعار تام بأن الرواية  
معلومة مشهورة وفي (الخلاف) الاذان عندنا ثمان عشرة كلمة وأنه لا خلاف بين اصحابنا ان ما ذكرناه  
من الاذان هذا وفي (الناسريات والمعتبر والتذكرة والمنتهى والبحار) الاجماع على ثنية التهيل في آخر  
الاذان وفي (المنتهى) الاجماع على ان التكبير في أول الاذان أربع وفي (الخلاف) عن بعض الاصحاب  
أنه عشرون كلمة وان التكبير في آخره أربع وفي (المصباح) أنه مروي وكذا النهاية وفيها ان من عمل به  
فلا اثم عليه وفي (الهداية) ما نصه قال الصادق عليه السلام الاذان والاقامة مثنى مثنى وهما اثنان  
واربعون حرفاً الاذان عشرون حرفاً والاقامة اثنان وعشرون حرفاً والتزم بعض متأخري المتأخرين  
كصاحب المنتقى والاردبيلي والكاشاني والمجلسي والبحراني جواز ثنية التكبير في أوله والاولى ان  
التكبيرتين الاولين للاعلام بالاذان كما روى الفضل عن الرضا عليه السلام كما في كشف اللثام وفي  
(الامالي) ان من دين الامامية ان الاذان والاقامة مثنى مع أنه في النقيع بعد أن روى خبر أبي بكر الحضرمي  
الناقل بأن التكبير في أول الاذان أربع قال هذا هو الاذان الصحيح الى آخره وفي (عدة الاصول)  
ان الشيعة مختلفون في عدد الاذان والاقامة (قلت) امل مراده في الامالي بعد تسليم ان هذه الكلمة  
تدل على الاجماع ان احداً من الشيعة لم يذهب الى أن الاذان مثنى والاقامة واحدة كما يقوله بعض  
الامة بل كلاهما مثنى بالنحو المعهود عند الامامية وهو أن غالب الفصول مثنى وان كان أول الاذان  
أربعاً وآخر الاقامة واحدة وبهذا يمكن الجمع بين الاخبار بارجاع الروايات الى رواية اسماعيل لان ما  
عدها قابل للتأويل وغيره وهي لا تقبل شيئاً من ذلك ويدل على ذلك ان الاصحاب كما روهما روهوا  
غيرها وقد عرضوا عن غيرها وعملوا بها وما كان فيها من اجمال فيعلم بالاجماع والاخبار الأخر اما  
الاجماع فظاهر وأما الاخبار فنحن قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة تمتنع الاذان بأربع تكبيرات  
وتختتمه بتكبيرتين وتهليلتين ونحوه خبر عبد الله بن سنان وغيره وأما ما في العدة من الخلاف فلعله أراد به  
ما ذكره في الخلاف عن بعض الاصحاب ثم ان الشيعة في الاعصار والامصار في الليل والنهار في المجمع  
والجامع ورؤس المآذن يلهجون بالمشهور فلا يصح بعد ذلك كله الى قول القائل بخلاف ذلك ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ والاقامة كذلك الا التكبير الى آخره ﴾ اجماعاً كما في ظاهر الغنية أو صريحاً  
وهو مذهب علمائنا كما في المنتهى ونهاية الاحكام وكذا التذكرة حيث قال عندنا ولا يختلف الاصحاب  
فيه في كتب فتاوهم كما في المذهب البارع والمقتصر وعليه عمل الاصحاب كما في الذكرى وارشاد  
الجعفرية والروض وعليه عمل الطائفة كما في المسالك وهو مذهب الشيعة واتباعهم كما في المعتبر وهو المشهور  
كما في المختلف والتحرير والتخلص والمقتصر والمذهب البارع ايضاً وجامع المقاصد والمسالك ايضاً وجمع  
البرهان والمدارك والبحار وكشف اللثام والاشهر في الروايات كما في النافع والمعتبر وكشف الرموز والذكرى  
والتفقيح وارشاد الجعفرية ايضاً وفي (الخلاف) اجماع الفرق على ان السبع عشرة من الاقامة وان اختلفوا

والترتيب شرط فيهما (متن)

فيما زاد عليه وفي (الناصرية والبحار) الاجماع على وحدة التهليل في الاقامة وقد سمعت ما في الهداية والعدة والامالي وفي (الخلاف) عن بعض الاصحاب انه جعل فصول الاقامة مثل فصول الاذان وفي (الفتية) بعد ذكر خبر أبي بكر الحضرمي هذا هو الاذان الصحيح وفي الخبر بعد ذكر الاذان ان الاقامة كذلك لكنه قد تأولوه بوجوه وفي (النهاية) بعد ان اخبر المشهور قال وري سبعة وثلاثون وفي بعض الروايات ثمانية وثلاثون فصلا وفي بعضها اثنان وأربعون ثم قال فان عمل عامل على احدى هذه الروايات لم يكن مأثوما وقد نقل ذلك عنه المصنف والشهيد وغيرهما ساكتين عليه واحتمل في مجمع البرهان التخيير مع افضلية المشهور وفي (البحار) يستحب ثنية التهليل الاخير وعن الكاتب ان التهليل في آخر الاقامة مرة واحدة اذا كان قد أتى بها بعد الاذان وان كان قد أتى بها بغير اذان ثناء وفي (الفتحة الرضوي) الاقامة تسع عشرة كلمة وقال الاستاذ أيده الله تعالى في حاشيته أن جماعة في هذا الزمان قالوا بان الاذان ثمانية عشر والاقامة ثمانية عشر فصلا أيضا بثنية التهليل في آخرها وهذا القول لا يطابق شيئا من الاخبار ولا فتاوى الاصحاب انتهى فتأمل وبدل على المشهور بعد خبر اسماعيل الذي بين اجماله بالاجاعات السالفة والخبار كما يأتي صحيح ابن سنان المحكي في المعتبر عن كتاب البرزخ عن الصادق عليه السلام أنه قال الاذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله وقال في آخره لا اله الا الله مرة ان أريد بالاذان هنا ما يعم الاقامة لما سمعته من الاجاعات على ثنية التهليل آخر الاذان وليس في خبر زرارة والفضيل ولا خبر الحضرمي والاسدي ولا صحيح ابن مهران ولا خبري أبي الربيع وأبي همام تنصيص على ثنية التهليل في الاخر وأما بيان خبر اسماعيل بالاجاعات فظاهر وأما بالخبار فقد دل الخبر المذكور على ان الاقامة سبعة عشر فصلا وقد دلت اكثر الاخبار على الثنية في فصولها المتوسطة وأما الاشكال في التكبير في أولها وآخرها فان الاخبار قد اضطربت فيها لكن امدد المذكور في الخبر المذكور لا يتم الا بجعل التكبير مرتين في أولها والتهليل مرة واحدة في آخرها والا فلو جعل التكبير أربعا كما يدل عليه بعض الاخبار زاد العدد على السبعة عشر ولا سيما اذا ثني التهليل وقد نطق صحيح صفوان بأن الاقامة مشى مشى وظاهره ان ذلك في جميع الفصول وخبر الدعائم صرح فيه بوحدة التهليل في آخرها مع التنصيص فيه على ان ماعداء مشى ويؤيد ذلك فقه الرضا عليه السلام فانه قد صرح فيه بوحدة التهليل في آخرها كخبر معاذ بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سمعت اجماع الناصريات فأنت اذا لاحظت العدد المذكور وضمت اليه دلالة هذه الاخبار على وحدة التهليل ودلالة الاخبار على ان الاقامة مشى ودلالة الاخبار الكثيرة على ثنية الفصول المتوسطة وانه ليس في تلك الاخبار الحصة التي أشرنا اليها تنصيص على ثنية التهليل وان هذا العدد لا يتم الا بثنية الاول ووحدة الآخر ظهر لك من مجموع ذلك صحة ما ذكرنا هذا كله مضافا الى استمرار طريقة الشيعة على ذلك ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والترتيب بينهما شرط فيهما﴾ بالاجماع كما في كشف الغطاء ولا خلاف فيه كما في الحدائق وعليه نص جماعة كثيرون وكذا يجب الترتيب بين اجزاء كل منهما كما نص عليه الشيخ والطوسي وأبو المكارم والمجلى وفي (الفتية) الاجماع عليه ومعنى وجوبه كذلك انه شرط في صحتها كما نبه عليه في السرائر والذكري والمهذب البارع وفي (مجمع البرهان)

ويستحب الاستقبال وترك الاعراب في الاواخر والثاني في الاذان (من)

كان دليل شرطية الاجماع وفي (كشف اللثام) دليله الاجماع وفي (الحقائق) لاختلاف فيه والامر كما ذكرنا فان لم نجد في ذلك مخالفاً ومعنى شرطية في أجزائهما انه لو أدخل به ناسياً كان كالعماد في عدم الاعتداد بهما منه كما صرح بذلك في نهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروض والمدارك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب الاستقبال ﴾ فيها بالاجماع كما في (الفنية) (١) والذكرى والمدارك وهو اذهب المعظم كما في كشف اللثام وفي (البحار والحدائق) ان المشهور استحبابه في الاقامة وفي (التذكرة وارشاد الجعفرية) اجماع العلماء على استحبابه في الاذان وفي (الخلاف) الاجماع عليه أيضاً ولا يجب في الاذان اجماعا كما في الفنية والتذكرة ولا في الاقامة كما يفهم مما سمعته من الاجماع المذكورة وفي (جمل العلم والمقنة والمراسم والوسيلة) وكذا مصباح السيد على ما نقل عنه انه يجب الاستقبال في الاقامة وتبعمهم على ذلك صاحب الحقائق وهو ظاهر النهاية وقد يظهر ذلك مما نقل عن المتقن فيها وقال الكاتب فيما نقل عنه في الذكرى لا بأس ان يستدبر المؤذن في أذانه اذا أتى التكبير والتهيل والشهادة بنجاح القبلة ولا يستدبر في اقامته وأوجب الاستقبال فيهما في الجماعة القاضي فيما نقل عنه وفي (كشف اللثام) لا أعرف مسنده وفي (المدارك والذخيرة) الحكاية عن السيد أنه أوجه فيهما ولم نجد ذلك له ولا نقله عنه ولعلهما نظرهما الى ما لعله يلوح من عبارة الذكرى ويأتي نقلها عنه نعم استثنى في المصباح فيما نقل الشهادتين من جواز عدم الاستقبال وفي (الجل والانتصار) لم يتعرض لذلك وفي (المقنة والنهاية) اذا انتهى الى الشهادتين استقبال بل في المقنة أنه لا ينصرف فيهما عن القبلة مع الامكان وقد سمعت كلام الكاتب وقد صرح في السرائر وغيرها انه يتأكد استحباب في الشهادتين وفي (المدارك والمفاتيح) يدل عليه الصحيح واقتصر في المعتبر على نسبة استحباب الاستقبال في الاذان وتأكد في الاقامة الى الشيخ وعلى نسبة وجوبه في الاقامة الى علم الهدى من دون ترجيح لاحدهما (وليعلم) انه في الذكرى بعد ان نقل الاجماع على استحباب الاستقبال في الاذان وأنه في الاقامة أكد نقل عن المرتضى والمفيد إيجابه يعني في الاقامة كما هو الظاهر من كلامه فهو اما غير ممتد بخلافهما لحصول القطع له بخلافه أو يكون مراده الاجماع على فضل الاستقبال فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب ترك الاعراب في الاواخر ﴾ أي أواخر فصولها بالاجماع كما في الخلاف والتذكرة والمفاتيح والحدائق وهو مذهب علمائنا كما في المتبر والمنه والروض وفي (نهاية الاحكام) ترك الاعراب في أواخر الفصول مكروه عند علمائنا وعن الحلبي انه جمل ترك الاعراب في فصولها من شروطها وأطبق أهل الخلاف على خلافنا ما عدا أحمد وفي (جامع المقاصد وروض الجنان) يترك فيها أيضاً الاشمام والروم والتضييف فان فيها شائبة الاعراب والكلام فيها غير مجزوم وفي (الروض) لو فرض ترك الوقف أصلاً سكن أواخر الفصول أيضاً ترجيحاً لفضية ترك الاعراب على المشهور من حال الدرج وفي (مجمع البرهان) ان في الخبر إشارة الى جواز الوقف بمجرد حذف الحركة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والثاني في الاذان

(١) يعلم انه في الفنية قال والسنة في الاقامة فعلها على طهارة في حال القيام والاستقبال وهذا يحتمل ان يكون أراد بالسنة الوجوب لكن لم يفهم أحد منه ذلك (منه قدس سره)

والحذر في الاقامة والفصل بينهما بسكتة أو جلسة أو سجدة أو خطوة أو صلوة ركعتين (متن)

والحذر في الاقامة لا نعلم فيه خلافاً كما في المنتهى والتذكرة وأكثر المتأخرين كما في البحار قالوا ان المراد بالحذر قصر الوقوف لا تركها أصلاً وبالتأني اطالتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والفصل بينهما بسكتة أو جلسة أو سجدة أو خطوة أو صلوة ركعتين ﴾ ذهب اليه علماؤنا كما في المختار والمنتهى والتذكرة ونسبه في المدارك الى المشهور وفي (الذكري وجامع المقاصد والكفاية) نسبة الفصل بالسجدة والخطوة والسكتة الى الاصحاب وفي (الذكري) أيضاً في آخر الفصل نسبة الفصل بالخطوة الى المعظم وفي (مجمع البرهان) ان الفصل بالسجدة والخطوة مشهور واقتصر في الفقيه على ذكر الفصل بالجلسة وعن القاضي الجلسة بمس فيها يده الارض كصرح خبر الدعائم المرسل الوارد في خصوص الفصل بين اذان المغرب واقامتها وفي (السرائر) ان الفصل بالجلسة والسجدة والخطوة المفرد وفي (جمل العلم والمراسم) ان السجدة والخطوة لغير الامام وفي (المنقعة) انها لغير المؤذن في جماعة وقد صرح الاكثر ان السجدة أفضل وفي (المنقعة والمراسم والسرائر) ان الفصل بالركعتين للمؤذن في جماعة اماماً كان أو مأموماً وفي (المنقعة) أيضاً ان الفصل بالركعتين في الظهرين خاصة وأما العشاء والغداة فلا وإنما يجلس فيها الا أن يكون عليه قضاء نافلة فليجعل ركعتين منها بين الاذان والاقامة في هاتين الصلوتين وهما العشاء الآخرة والغداة فانه أفضل من الجلوس بغير صلوة انتهى ونحوه (ومثله خ ل) ما في نهاية الاحكام والذكري والدروس والبيان والغنية ولعلمهم استندوا في ذلك الى ما رواه الشيخ في مجالسه باسناد عن زريق قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من السنة الجلسة بين الاذان والاقامة في صلوة الغداة وصلوة العشاء ليس بين الاذان والاقامة سبعة ومن السنة أن يتنقل بركعتين بين الاذان والاقامة في صلوة الظهر والعصر وقال في (البحار) وأما الفصل بالركعتين فينبغي تقييده بما اذا لم يدخل وقت فضيلة الفريضة لما مر وكأنه أراد المنع من النافلة بعد دخول وقت الفريضة قال ولذا خص الشهيد في الذكري تبعاً لا كثر الروايات بالظهرين وأما صلوة الغداة فالغالب ايقاع نافلتها قبل الفجر فلذا لم يذكر في الاخبار انتهى (قلت) في حديث اذان الصبح قال عليه السلام السنة أن تنادي مع طلوع الفجر ولا يكون بين الاذان والاقامة الا ركعتان وهذا الحديث رواه الشيخ بطريق صحيح وهو حجة على المفيد والشهيد وقال الشيخ البهائي الفصل بالركعتين انما هو في الظهر فقط ولعله لان الاذان عنده لا يكون الا بعد دخول وقت العصر وعند ذلك يخرج وقت النافلة وقد تقدم الكلام في ذلك وظاهر الاكثر عدم الفرق بين الظهرين والعشاء والغداة وفي (الروض وكشف الثام) ان الركعتين من نوافل الفرض أو غيرها كافي اخبار وفي (الحقائق) محل مطلق الاخبار على مقيدها ونزولها على نوافل الفرض وقال ان المشهور بين الاصحاب هو استحباب الفصل بالركعتين في الظهرين والغداة كما يشعر به جملة من الروايات انتهى حاصل كلامه وقد اعترف الشهيد وأكثر من تأخر عنه بعدم الظن بنص بخصوص السجدة والخطوة وقال جماعة ان السجدة جلسة وزيادة راجحة وفي (البحار والوافي) قلا عن كتاب فلاح السائل للسيد المقدس العابد المجاهد الزاهد رضي الدين ابن طائوس أنه روى عن التلعكبري باسناد عن الازدي عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول لاصحابه من سجد بين الاذان والاقامة قتال في سجوده (رب لك سجدت خاضعاً خاشعاً ذليلاً) يقول الله

الا المغرب فيفصل بسكتة أو خطوة ورفع الصوت به ان كان ذكرا ( متن )

تعالى ملائكتي وعزتي وجلالي لأجل من محبته في قلوب عبادي المؤمنين وهيته في قلوب المناقين وبأسناده عن ابن أبي عمير عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال رأيته أذن ثم أهوى ثم سجد سجدتين بين الاذان والاقامة فلما رفع رأسه قال يا أبا عمير من فعل مثل فلي غفر الله له ذنوبه كلها وقال من أذن ثم سجد قال ( لا اله الا أنت ربي سجدت لك خاضعا خاشعا ) غفر الله له ذنوبه وهذا الخبران دالان على الفصل بالسجدة لكن ليس فيها تقييد بغير المغرب كما ذكره الاصحاب فلم يتم لصاحب الحدائق ما يبيح به وأعابه على المتأخرين من التحل في طلب الدليل بالاحتمال على انه مسبوق باستخراج هذين الخبرين بالمحدثين الفاضلين ودليل المتأخرين بعد الاجماع ماسمعة مما اشتمل على الاولوية المعلومة وفي ( منه الرضا عليه السلام ) وان أحببت ان تجلس بين الاذان والاقامة فافعل فان فيه فضلا كثيرا وانما ذلك على الامام وأما المنفرد فيخطو تجاه القبلة خطوة برجله اليمنى ثم يقول بالله استفتح وبحمده استنجد واتوجه اللهم صلى على محمد وآل محمد واجعلني بهم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقرين وان لم تفعل أيضاً أجزأك وقد استدل به صاحب البحار والحدائق على الخطوة التي ذكرها الاصحاب ( وفيه ) بعد تسليم ثبوت نسبة هذا الكتاب الى الرضا عليه السلام انه خاص بالمنفرد وكلام الاصحاب في الخطوة مطلق بالنسبة الى كل مصلي ماعدا السيد والديلمي والمجلي فانهم قالوا ان الخطوة للمنفرد ونحوهم قال المفيد كما تقدم ثم ان الاصحاب قصروا المغرب على الخطوة وما ضاهاها كما يأتي وليس في الخبر دلالة على ذلك فكان في كلام الاصحاب امران ليس في الاخبار تنصيصا عليهما وهما قصر السجدة على غير المغرب وقصر المغرب على الخطوة ودليل الاول قد عرفته ودليل الثاني الاجماع كما يأتي وان وقفها ضيق بالنسبة الى سائر الصلوات ولذا قال الصادق عليه السلام في خبر ابن فرقد بين كل اذانين قدمة للمغرب فان بينهما نفسا الى غير ذلك مما يدل عليه من الاخبار كما يأتي **قوله** قدس الله تعالى روحه ﴿ الا في المغرب فيفصل بسكتة أو خطوة ﴾ أو تسيحه عند علمائنا كما في المعبر والمنتهى والتذكرة وهو الظاهر من عمل جماعة من أهل التوفيق كما نقل عن كتاب فلاح السائل وهو المشهور كما في الدروس والتفلية وأشهر الروايتين كما في البيان وفسر الشهيد في التفلية السكتة بقدر النفس وفي ( الفقيه ) يجزى في المغرب النفس وفي ( المقنعة والنهاية والسرائر ) أو جلسة خفيفة وفي ( النهاية والسرائر ) لا يجوز فيها الفصل بالركنتين وقد سمعت عبارة المقنعة فيما سلف وفي ( المصباح ) للشيخ والوسيلة لم يستثن المغرب وظاهرهما مساواتها لغيرها وفي ( البحار والحدائق ) اختيار الفصل بالجلوس لخصوص خبر الجريري وخبر كتاب فلاح السائل وخبر الدعائم وقد تقدم وعموم غيرها من الاخبار وفيها الصحيح وقد حمل الشيخ خبر الجريري في الاستبصار على ما اذا صلى أول الوقت وخبر ابن فرقد الذي سمعته على ما اذا ضاق الوقت وقال المولى الاردبيلي هذا جمع حسن ( قلت ) ويمكن ارادة الجلسة الخفيفة من خبر الجريري كما سمعته عن الشيخ والمفيد والمجلي أو يحمل على التقيع لان الجمهور رووا عن أبي هريرة أن الفصل في المغرب بالجلسة سنة ذكر ذلك في المعبر وقال ابن طاوس في كتاب فلاح السائل فيما نقل عنه بعد أن روى الخبر الناص على الفصل في المغرب بالجلوس وقد رويت روايات أن الافضل أن لا يجلس بين أذان المغرب واقامتها وهو الظاهر من عمل جماعة من أهل التوفيق ولعل

وهذه (الامور خ ل) في الاقامة آكد (مقن)

الجلوس بينهما في وقت دون وقت ولفريق دون فريق انتهى فلهذه الروايات التي أشار اليها ابن طائوس وان قلنا أن منها خبر سيف عن أصحابنا عن ابن فرقد قد تعاضدت واعتضدت بالشبهة والاجماع على الظاهر وتأيدت بصحيح ابن مسكان أن الصادق عليه السلام أذن وأقام من غير أن يفصل بينهما بجلوس مع مواهة الاعتبار من ضيق الوقت ومخالفة العامة فتوفرت شرائط العمل وصلحت لتخصيص العمومات وصرح خبر الجريري الواقفي المشتغل على سعدان ابن مسلم المجهول وعلى البيهقي وفيه ما فيه على أنه قابل للتأويل أو الحل على التقيي وأما خبر فلاح السائل فضعيف بالحسن ابن معوية ابن وهب كما أن خبر الدعائم الذي سلف مرسل تعضيل معضل (وما قيل) لعل المراد في خبر ابن فرقد جواز الاكتفاء بالنفس وان كان الاتيان بالجلوس أفضل فضعفه ظاهر لان قضية الاستثناء عدم القعدة في المغرب سلمنا وما كان ليكون لكن في الروايات الأخر التي حكى عنها السيد المقدس والاجماع بلاغ قوله **﴿﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿﴾** وهذه في الاقامة آكد في جامع المقاصد أن المشار اليه بهذه يمكن أن يكون ما ذكره من الترتيب وما بعده من الاستقبال وترك الاعراب الى آخره ويمكن أن يراد به مجموع ما دل عليه الكلام السابق في المطلب الثاني والثالث من الصفات لان بعض الصفات كالطهارة والقيام أيضاً آكد وفيه بعد انتهى وفي (كشف اللثام) هذه الامور المشتركة بينهما المذكورة من أول الفصل في الاقامة آكد فاستجابها (١) آكد قال ويندرج في استجابها (٢) استجاب اعادتها للمنفرد اذا أراد الجماعة واستثنافها اذا نام أو أغمي عليه وكون المقيم عدلاً مبصراً بصيراً بالوقت آكد لاتصالها بالصلوة حتى قال الصادق عليه السلام اذا أخذ في الاقامة فهو في صلوة وكذا الطهارة والقيام والاستقبال آكد فيها لذلك وللإخبار حتى قيل بوجوبها فيها انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك كله وفي (التذكرة) قال الشيخ الاقامة أفضل من الاذان ويؤيده تأكد الطهارة والاستقبال والقيام وترك الكلام وغير ذلك في الاقامة على الاذان انتهى ومثل ذلك في نهاية الاحكام وسيأتي تمام الكلام في ان الاقامة أفضل في المسئلة السادسة من المطلب الرابع وفي (جامع المقاصد) يستثنى من ذلك رفع الصوت فان الاقامة أدون من الاذان كما سبق في رواية معوية بن وهب ولأنها للحاضرين والاذان للاعلام مطلقاً انتهى وفيما فهمه من العبارة نظر يأتي بيانه وبذلك أي يكون الصوت فيها أخفض صرح في نهاية الاحكام والدروس والموجز الحاوي وكشف اللثام واليه يذهب الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته صرح بذلك في حلقة درسه المبارك الميوني وفي (المدارك) ان رفع الصوت غير مسنون في الاقامة وفيه نظر ظاهر لما ورد في صحيحة معوية من استجاب الجهر بها دون الجهر بالاذان وفي (الوسيلة) الاقامة كالاذان في رفع الصوت كما يعطيه قوله والاقامة كذلك وعبارة جامع الشرائع والشرائع والتحرير كعبارة الكتاب تعطيان ان رفع الصوت فيها آكد ومعناه انه يتأكد فيها استجاب رفع الصوت وليس المراد انه يتأكد فيها كون الصوت فيها أرفع من الاذان كما فهمه المحقق الثاني وصاحب المدارك ولعله الى ذلك أشار (في كشف اللثام) حيث قال كون المقيم صبيته آكد من كون المؤذن

ويكره الترجيع لغير الاشعار (مقن)

حيث لا ينافيه استحباب كون الاذان ارفع للخبر ولانه لاعلام الغائبين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره الترجيع ﴾ وهو كما في المبسوط والدروس والموجز الحاوي والمهذب على ما نقل عنه وظاهر المعبر والغفلة وكشف الالتباس تكرير التكبير والشهادتين في أول الاذان وفي (الخلاف) وجامع الشرائع والمتنعي والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الميسي والروض (المسالك) انه تكرير الشهادتين مرتين آخرين وهذا سماء في السرائر ثوبياً ومشله الشيخ في النهاية والطوسي في الوسيلة قال في (النهاية) ولا يجوز التثويب في الاذان والاقامة فان أراد المؤذن اشعار قوم بالاذان جازله تكرار الشهادتين دفتين ولا يجوز قول الصلوة الصلوة خير من النوم في الاذان وقال (في الوسيلة) المحذور التثويب وقول الصلوة خير من النوم وقضية العطف انه أراد ما في النهاية فتأمل وهذا المعنى المذكور في الخلاف قد يناسب ما رواه العلامة من انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أبا محذوره بذلك وانه خصه بالشهادتين سرآثم بالترجيع جهرا لانه كان مستهزأ غير مقررهما وفي (اليان) انه تكريرهما أي الشهادتين برفع الصوت بعد فعلهما مرتين بخفض الصوت أو برفعين أو بخفضين وهذا أنسب بما ذكره العامة وعن جماعة من أهل اللغة انه تكرير الشهادتين جهرا بعد اخفاتها وفي (الذكري) وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية وجمع البحرين) انه تكرير الفصل زيادة على الموظف (قلت) والى ذلك يشير خبر أبي بصير وعن بعض العامة انه الجهر في كلمات الاذان مرة والاختفات أخرى من دون زيادة هذا وايس للفظ الترجيع في أخبارنا ذكر أصلاً كما يشهد بذلك تتبع البحار والوافي وخبر أبي بصير انما اشتمل على ذكر الاعادة نعم في قه الرضا عليه السلام ليس في فصول الاذان ترجيع ولا ترديد فالنقص عن معناه لعله لذلك لكنه قد يحتمل في الفقه المذكور معنى الفنا كما في البحار وأما الحكم فقد حكم المصنف بكراهته في كتبه ماعدا المختلف وفاقاً للمحقق ومن تأخر عنه الا صاحب المدارك والكفاية وفي (المنهى والذكرة) سبته الى علمائنا لكنه في التذكرة استجود انه بدعة كما ذهب اليه أبو حنيفة وفي (الخلاف) لا يستحب الترجيع اجماعاً وفي (المبسوط وجامع الشرائع والمهذب) كما قل عنه انه ليس بمسنون وقد سمعت مافي النهاية والوسيلة وكذا مافي السرائر من تسمية تكرير الشهادتين دفتين ثوبياً وقد ادعى الاجماع فيها على عدم جوازه وفي (المختلف والمدارك والكفاية) ان الترجيع حرام بل قد يظهر من المختلف انه المشهور وقال المحقق الثاني والشهيد الثاني وشيخه انه ان اعتقد توظيفه كان بدعة (قلت) ومن هنا يمكن الجمع بين القولين ورفع النزاع من البين فيقال ان القائل بالتحريم كما يشعر به تعليقه بناء على اعتقاد استحبابه فكان تشريعاً (مشرعاً) خ ل ) والقائل بالكراهة بناء على عدم اعتقاد ذلك كما هو صريح بعضهم فكان فيه شبه تشريع مع اخلال بنظامه وفصل بين الاجزاء باجنبي ولا ريب انه أقل ثواباً من أجزاء الاذان فاستحق صدق الكراهة عليه لذلك كله لان كان غير مسنون بقول الشيخ انه غير مسنون معناه انه مكروه لانه اذا لم يسن كان مكروهاً للوجوه الثلاثة التي ذكرناها وليس مراده انه جائز غير مكروه كأنوم بعض ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لغير اشعار ﴾ ولو كان الترجيع للاشعار جاز اجماعاً كما في المختلف وبه صرح الاصحاب كما في جامع المقاصد والشيخ وأكثر من تأخر عنه كما في المدارك (قلت) وقد ذكر ذلك



والكلام في خلالها ( متن )

في النهاية والمبسوط وجامع الشرائع والشرائع والنافع والمعتبر وأكثر كتب المصنف والذكرى والبيان  
والنفلية وجامع المقاصد والروض وغيرها وتأمل فيه صاحب المدارك وقد استدلل عليه بعض بغير أبي  
بصير وصرح جماعة بأنه يجوز له تكرير كل فصل إذا أريد به ذلك يعني الأشار والتنبية ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ والكلام في خلالها ﴾ كما في المبسوط والمصباح والسرر وجامع الشرائع  
والزهرة والشرائع والنافع والمعتبر والمختلف ونهاية الأحكام والارشاد والتذكرة والمنهى والتحرير  
والتبصرة والذكرى والدروس والبيان واللمعة والنفلية وجامع المقاصد والروض والروضة والمدارك  
وغیرها وفي (المنهى) يكره في الإقامة بلا خلاف وعن القاضي أنه إنما يكره في الإقامة وفي (جمل السيد  
والنهاية) يجوز الكلام في خلال الاذان وفي (المنفعة) نفي البأس عنه إذا عرض له حاجة يحتاج إلى  
الاستعانة عليها بكلام ليس من الاذان وكرهه في الوسيلة في خلاله وخلالها إلا بعد قوله قد قامت  
الصلاة فإنه حرمه كما يأتي وفي (الفنية) الإجماع على جواز التكلم في الاذان وإن تركه أفضل وفي  
(المنفعة وجمل السيد والنهاية والتحذير) لا يجوز الكلام في خلال الإقامة واحتمل ذلك في  
الاستبصار في توجيه الاخبار وفي (الفنية) السنة في الإقامة حذر كلها وفعلها على طهارة واستقبال  
القبلة ولا يتكلم فيها بما لا يجوز فعله في الصلاة بالإجماع وفي (النهاية والمبسوط والوسيلة) التنصيص  
على تحريمه بعد قوله قد قامت الصلاة بغير ما يتعلق بالصلاة من تقديم أمام أو تسوية الصف وفي  
(المفاتيح) يحرم في الجماعة بعد قول المؤذن قد قامت الصلاة إلا ما يتعلق بالصلاة من تقديم أمام أو تسوية  
صف أو نحو ذلك وفاقا للشيخين والسيد للصالح المستفيضة الواردة بلفظ التحريم والاكثر على الكراهة  
لصحيح عن الرجل يتكلم بعد ما يقيم الصلاة قال نعم وفي خبر آخر مثله وهو محمول على المنفرد أو ما يتعلق  
بالصلاة جمعا انتهى فقد حمل كلام المحرمين والخبار على ما إذا أقام في جماعة وهو جيد لأن الصحيح  
المذكور ظاهر في المنفرد وتلك الاخبار واردة في الجماعة في المسجد فلا مناسبة بينهما حتى يجمع بينهما  
بالكراهة سلمنا ولكن كما يجوز ذلك يجوز حل المطلق على المقيد فيحمل قوله نعم على ما إذا تعلق بالصلاة  
من تقديم أمام ونحوه وأكثر الأصحاب على أنه يكره بعد قوله قد قامت الصلاة كما في المعتبر والمدارك  
والمفاتيح وفي (البحار) أنه المشهور وصرح أكثر هؤلاء بأن الكراهة هنا أشد وظاهر الفريقين  
الاتفاق على رفع المنع كراهة أو تحريما فيما يتعلق بمصلحة الصلاة كتقديم أمام أو تسوية صف قال في  
(المنهى) لا خلاف في تسوية الكلام بعد قد قامت الصلاة إذا كان مما يتعلق بالصلاة كتقديم أمام  
وتسوية صف انتهى وليس في الاخبار فيما أجده إلا ذكر تقديم أمام ولعله ذكر على سبيل التمثيل فيدخل  
طلب السائر وغيره وفي (الفنية) الإجماع على أنه لا يتكلم فيها بما لا يجوز فعله في الصلاة كما سمعت  
عبارتها آنفا وفي (الذكرى) بعد أن نقل عن الشيخ أنه ليس من السنة أن يقول الإمام استمعوا لله  
الله (رده) بأن الأصحاب استثنوا من الكلام بعد الإقامة تسوية الصفوف والإمام أحق الجماعة بذلك  
انتهى وظاهره دعوى الإجماع كما سمعته عن المنهى ولم يذكر إلا أكثر كراهة الكلام بين الاذان  
والإقامة وفي (جامع الشرائع والنفلية) كراهته بين الاذان والإقامة في صلاة الفداة خاصة وروى  
الصدوق في (المجالس والحصال) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كره الكلام بين الاذان والإقامة

## ويحرم التثويب (متن)

في صلاة الغداة حتى تمضي وروى ذلك في القبة في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأئمة المؤمنين عليه السلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم التثويب ﴾ اختلف علماء الاسلام في معنى التثويب على ثلاثة أقوال (الاول) انه قول الصلوة خير من النوم وهذا القول محكي في الانتصار والناصريات والخلاف والسرائر وتفيده بذلك خيرة المبسوط وجامع الشرائع والمنتهى والتذكرة والبيان والدروس وجامع المقاصد والمهذب البارع والروض وجمع البرهان والذخيرة والوافي والبحار ونقل ذلك عن الحسن بن عيسى وفي (المدارك) انه خيرة المبسوط وأكثر الاصحاب وجماعة من أهل اللغة وفي (الذخيرة والبحار) انه المشهور وبه صرح في الصحاح وجمع البحرين والنهاية الاثيرية والمغرب نقلاً عنهما وفي (القاموس) ذكر له معاني هو أحدها وفي (الانتصار والسرائر) انه بعد الدعاء الى الفلاح وفي (الخلاف) عن محمد بن الحسن صاحب الجامع الصغير من العامة انه هو التثويب الاول الذي كان عليه الناس وانه بين الاذان والاقامة (الثاني) انه قول حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة وهذا أيضاً محكي في الانتصار والناصريات والخلاف لكنه قال في الانتصار انه بعد الدعاء على الفلاح وعن (الجامع الصغير) المذكور ان هذا هو التثويب الثاني الذي احسنه الناس بالكوفة قال وهو حسن (الثالث) انه تكرير الشهادتين وهذا حكاه في السرائر ثم قال وهو الاظهر وقد سمعت ما في النهاية والوسيلة آفاً واما محله ففي (المبسوط) انه لاخلاف في نفي التثويب في غير الصبح والعشاء يعني به بين العامة وعن قديم الشافعي ثبوته في الصبح خاصة وفي (الخلاف) ان أحداً من العامة لم يقل باستحباب التثويب في العشاء الا ابن حي وفي (جامع الشرائع والمهذب البارع) محله الغداة والعشاء الآخرة كما يعطيه كلامهما وأما حكمه عندهم ففي (المنتهى) اطبق الجمهور على استحبابه في الغداة وقد سمعت حكمه عندهم في العشاء وعن الخمي انه يستحب في جميع الصلوات واما اصحابنا رضي الله تعالى عنهم ففي (النهاية) لا يجوز التثويب وفي (الوسيلة) يحرم كما سمعت آفاً وفي (السرائر) الاجماع على حرمة بالمعنى الاول والثالث واستدل عليه بعد الاجماع باتقاء الدليل على شرعيته وبالاحتياط قال لانه لاخلاف في انه لا ذم على تركه فهو اما مسنون او غيره مع احتمال كونه بدعة وفي (الانتصار والناصريات) الاجماع على تحريمه بالمعنى الاول والثاني كما يتضح ذلك لمن أتمعن النظر في آخر كلامه لكن الشهيد في الذكري نسب اليه في الكتاين القول بالكرهية وتبعه على ذلك ابو العباس والصيمري وجماعة من المتأخرين وفي (المختلف) نسبة ذلك الى الانتصار وكأنهم انما لحظوا أول كلامه وفي (التهذيبين) اجماع الطائفة على ترك العمل بالاخبار المتضمنة لتثويب وفي (الحبل المتين) الاجماع على ترك التثويب وفي (الخلاف) الاجماع على كراهته بالمعنى الثاني وفي (كشف الثام) ان في الخلاف أيضاً الاجماع على حرمة بالمعنى الاول ولم أجد ذلك في تلخيصه نعم فيه الاجماع على انه بدعة في العشاء وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وارشاد الجعفرية) انه بالمعنى الاول بدعة عندنا في شيء من الصلوات لكنه في التذكرة بعد ان ذكر هذه العبارة قال في فرع آخر وكما انه لا تثويب في الصبح عندنا فكذا في غيره وبني غيره مذهب أكثر علمائنا انتهى فتأمل وفي (جامع المقاصد) اعرض الاصحاب عن الاخبار الواردة فيه وقد نقل الاجماع جماعة على انه لا حرج في قوله فتنية لا في اعتقاده هذا تمام الكلام في الاجماع واما الشهرة ففي (المختلف والمهذب البارع

وفوائد الشرائع) ان المشهور بين الاصحاب تحريم الصلوة خير من النوم وفي (المنهى) انه مذهب الاكثر وفي (المعتبر) أشهر الروايات تركه اكن فيه ان مذهب الاكثر كراهته وفي (الذكرى) ان الكراهة اشهر وأما الفتاوى ففي (المبسوط) والنافع والشرائع والدروس والمفاتيح) ان قول الصلوة خير من النوم مكروه وعن القاضي أنه ليس بسنون وفي (التذكرة) ونهاية الاحكام والتحرير والمنهى والارشاد والروض وفوائد القواعد والخيرة والوافي) انه بدعة وقد سمعت ما في النهاية والوسيلة والسرائر وفي (البيان) والموجز الحاوي وجامع المقاصد وتعليق النافع وحاشية الميسر والمسالك ومجمع البرهان) انه حرام قلت وهو معنى البدعة هنا وفي (الفتية) لا بأس به للتحية وعن الجعفي تقول في أذان الصبح بعد حي على خير العمل الصلوة خير من النوم مرتين وليس من اصل الاذان وعن الكاتب أنه لا بأس به في أذان الفجر وفي (المنهى) والتحرير والبيان والمفاتيح) أن الثوب بالمعنى الثاني مكروه وفي (التذكرة) ليس بمستحب وقد سمعت اجماع الخلاف على كراهته وفي (فوائد القواعد) أنه بهذا المعنى حرام أيضاً ويمكن الجمع بين الفتاوى بان الحرمة بناء على اعتقاد شرعيته وتوظيفه في خصوص موضعه والكراهة بناء على اعتقاد أنه كلام خارج عن الاذان لكن يكون بينه وبين غيره من الكلام فرق وأما اذا كان البحث مع العامة القائلين باستحبابه وعده من فضوله فلا يعقل القول بالكراهة وقال الصادق عليه السلام في صحيح ابن وهب لا نعرف الثوب بين الاذان والاقامة وهذا محتمل لوجهين وقال الكاظم عليه السلام في خبر الترمذي الصلوة خير من النوم من بدعة بني أمية وليس ذلك من أصل الاذان وفي (فقه الرضا عليه السلام) ليس في الاذان الصلوة خير من النوم وليس في صحيح ابن مسلم ان الباقر عليه السلام كان يقول ذلك في الاذان وانما فيه أنه كان يقول ذلك في بيته وقوله عليه السلام في صحيح زرارة له ان شئت زدت على الثوب حي على الفلاح ممكن الصلوة خير من النوم فلعل المراد انك ان أردت الثوب فكرحي على الفلاح زائد على مرتين ولا تقل له الصلوة خير من النوم وقد حل الشيخ وجماعة صحيح محمد وخبر أبي بصير على التحية للاجماع على ترك العمل بهما كما مر على ان قوله عليه السلام في خبر أبي بصير من السنة يحتمل أن يكون تورية منه يعني من سنة أهل وفي (المعتبر) عن كتاب البرزطي عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال اذا كنت في أذان الفجر قل الصلوة خير من النوم بعد حي على خير العمل وقل بعد الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ولا تقل في الاقامة الصلوة خير من النوم انما هذا في الاذان قال المحقق قال الشيخ في (الاستبصار) هو للتحية ولست أرى هذا التأويل شيئاً فان في جملة الاذان حي على خير العمل وهو انفراد للاصحاب فلو كان للتحية لما ذكره لكن الوجه أن يقال فيه روايتان عن أهل البيت عليهم السلام أشهرهما تركه انتهى (قلت) الشيخ لم يذكر هذا الخبر في الاستبصار ولعل المحقق أشار الى قوله فيه ما يتضمن هذه الالفاظ محمول على التحية وفي (المدارك) وكشف اللثام) ان الخبر قابل للحمل على التحية لأنه ليس فيه تصريح بقول حي على خير العمل جهراً فيحتمل أن يكون المراد اذا قال ذلك سرّاً يقول بعده (قلت) ويؤيد الحمل على التحية اشتماله ظاهراً على ما لا يقول به الاصحاب من تثنية التكبير في أول الاذان ووحدته التهليل في آخره وقد أطلقت العامة على وحدة التهليل في آخره وقال أبو يوسف ومالك بتثنية التكبير في أوله الا أن يقال ان المراد بالاذان ما ييم الاقامة كما حملناه على ذلك فيما سلف وفي (البحار) يمكن أن يكون الغرض في الخبر المماشة مع العامة بالجمع بين ما يتفرده الشيعة وبين ما تفردوا به

## ﴿ المطلب الرابع في الاحكام ﴾ يستحب الحكاية (متن)

## ﴿ المطلب الرابع في الاحكام ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ تستحب الحكاية ﴾ أما استحباب حكاية الاذان فقد نقل عليه الاجماع في الخلاف والتذكرة والنتهى والذكرى وجامع المقاصد وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية والروض والمدارك والبحار وكشف اللثام وأما الاقامة ففي (النهاية والمبسوط والمهذب) نقله عنه استحباب حكايتها وهو ظاهر النغلية أو صريحها واحتمله في الروض وفي (جامع المقاصد والمسالك وشرح النغلية والبحار) وكذا الروض عدم استحباب حكايتها لعدم الدليل وفي (كشف اللثام) لم أجد به خبراً (قلت) في دعائم الاسلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا قال المؤذن الله أكبر قل الله أكبر فاذا قال أنتهد أن لا اله الا الله قل أشهد أن لا اله الا الله الى ان قال فاذا قال قد قامت الصلوة قل اللهم أقمها وأدمها واجعلنا من خير صالحي أهلها الحديث وفيه ظهور باستحباب حكايتها وأدلة السنن مما يتسامح بها وينبغي التنبيه على أمور (الاول) في المبسوط والشرائع والوسيلة وغيرها يستحب أن يحكيه مع نفسه وقد فسره الكركي في فوائد الشرائع بان المراد أن لا يرفع صوته كالمؤذن قال وسمعت من بعض من عاصرناه من الطلبة استحباب الاسرار بالحكاية ولا يطهر لي وجهه الآن انتهى وقال الفاضل الميسي معناه عدم استحباب الجهر بالحكاية لكن لو جهر لم يخل بالنسبة (الثاني) ان المراد بالحكاية أن يقول كما يقول المؤذن معه أو بعده كما في حاتية الميسي والروضة والمدارك وهو ظاهر الشهد في الذكرى وغيره كما يأتي في الامر السابع وهناك تطرأ العائدة (الثالث) ان المراد بالحكاية بجميع الفاظه حتى الحيعلات كما في الذكرى وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك والبحار وفي الاحبر أنه الظاهر من الاخبار وفي (مجمع البرهان) يحكي من غير تبديل ولو على الحلال لان الحيلة ذكر لشمول الخبر له فيكون مستثنى عن الكلام انتهى فتأمل وفي (المبسوط وحاتية الميسي والمسالك) رويت الحويلة عند حيلة الصلوة مطلقاً وفي (البحار) الظاهر ان هذه الرواية عامية لموافقتها لبعض روايتهم وفي (المدارك) بجمولة الاسناد (قلت) ابدال الحيلة بالحويلة مطلقاً نص عليه في مكارم الاخلاق والآداب الدينية وفي (الدروس والروضة) وغيرها يجوز ذلك مطلقاً وفي (الدعائم) روينا عن علي بن الحسين عليهما السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سمع المؤذن قال كما يقول فاذا قال حي على الصلوة حي على الملاح حي على خير العمل قال لا حول ولا قوة الا بالله (١)

(الرابع) ذكر المصنف في نهاية الاحكام أنه إنما يستحب حكاية الاذان الم شروع فلا يحكى أذان عصر عرفه والجمعة وأذان المرأة أي اذا أجهرت حتى يسمعها الاجانب ولا اذان المجنون والكافر قال ويستحب حكاية أذان من أخذ عليه أجرة وان حرمت ومثله قال في (التذكرة) في مباحث الجمعة ونحوه ما في كشف الالتباس والروض والمسالك وجامع المقاصد على تردد في الاخبار في عصر عرفه والجمعة وغيرها مما يكره فيه ونقل في الذكرى

(١) وقول الباقر عليه السلام في خبر محمد ولو سمعت المادي ينادي بالاذان وأنت على الخلاف فاذا كر الله عز وجل قل كما يقول المؤذن فيه اشارة الى ان حذف الحيلة لانه من المعلوم أنها ليست ذكراً لله عز وجل فظهر ما في مجمع البرهان فتأمل (منه قدس سره)

وقول ما يتركه المؤذن ( متن )

كلام التذكرة ساكتاً عليه وفي (المدارك) إنما يستحب حكاية الاذان المشروع ومنه المقدم قبل الفجر وأذان الجنب في المسجد وان حرم الكون الى ان قال ولا يحكى أذان عصر الجمعة وعرة ومزدلفة عند من حرمه (الخامس) في المبسوط (١) والخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام والبيان وكشف الانباس وجامع المقاصد والروض انه لا يستحب الحكاية في الصلوة فريضة كانت أو نافلة لان الاقبال على الصلوة أهم وأنه ان حكى جاز الا أنه يدلل الحيعلات بالحولقات لانها من كلام الآدميين فنبطل اذا لم يدلل ورجح صاحب الحدائق عدم الابدال لان الحيعلات ذكر وفي المستند ضعف وقد نقل ما في المبسوط في التحرير والمنتهى والتذكرى والمدارك مع السكوت عليه وظاهر النقلة والموجز الحاوي والروضة ان الحكاية مع الابدال مستحبة بل كاد يكون ذلك صريحاً وقد يظهر ذلك من حاشية الميسي وغيرها (السادس) في المبسوط وجملة من كتب الاصحاب انه لو كان يقرأ القرآن قطعه وحكامه وكذا كل من ليس بمصل اذا سمع وكان متكلياً قطع كلامه وفي (مجمع البرهان) ان ترك القرآن والدعاء للحكاية غير ظاهر لان الكل عبادة فيحتاج ما قالوه الى دليل (قلت) دليله عموم الاخبار من غير تقييد وفي (التحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والروضة) انه اذا دخل المسجد والمؤذن يؤذن ترك صلوة التحية الى فراغ المؤذن ليجتمع بين المندوبين واستحسنه في الذخيرة وناقشهم في ذلك صاحب الحدائق (السابع) قال الشيخ في المبسوط لو فرغ من الصلوة ولم يحك الاذان كان مخيراً بين قوله وعدمه لامتزجة لاحدهما على الآخر الا من حيث انه تسبيح وتكبير لا من حيث انه أذان ومثله قال في التذكرة وفي (الخلاف) يؤتى به لا من حيث كونه اذاناً بل من حيث كونه ذكرراً وذهب الشهيد وجماعة ممن تأخر عنه الى سقوط الحكاية لغوات محلها وهو مع الفصل أو بعده لكن الشهيد في الذكرى استظهر ذلك والجماعة المواقفون له قطعوا (الثامن) يستحب ان يقول الحاكمي عند قول المؤذن أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله وأنا أشهد أن لا اله الا الله وأنا أشهد أن محمداً رسول الله فيعطف كلامه على كلام المؤذن كما ورد بذلك خبر الحارث بن المغيرة وقد ورد مثله في قوله لمن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وصاحبها وقالت ليلي الاخيلية وعنه عن ربي « البيت » ومثل ذلك كثير وعلى جوازه نص الشهيد في التمهيد **قوله** قدس الله تعالى روحه **(وقول ما يتركه المؤذن)** أي يستحب عند الحكاية قول ما يتركه المؤذن المؤمن من فصوله سهواً أو عمداً للتقية أو يترك الجهر به لها اقامة لشعار الايمان وتوطيئاً للنفس عليه بحسب الامكان هذا ما يقتضيه سياق العبارة ومثلها عبارة النافع والمعتبر والتحرير والتذكرة والمنتهى والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشفه حيث ذكر هذا الفرع عند حكاية الاذان لان الظاهر ان المراد حكاية أذان المؤمن وعلى هذا فلا ينافيه تصريحهم بعدم الاعتداد بأذان المخالف وفي هذا الحل نظر من وجوه أشرنا الى بعضها في صدر المطلب الثاني ويأتي ذكر البعض الآخر بل في جامع المقاصد تفسير المتروك في عبارة الكتاب بقول حي على خير العمل وهذا وان لم يكن نصاً في ارادة المخالف لكنه ظاهر فيه وقد ذكر هذا الفرع في الشرائع والارشاد والذكرى وغيرها

(١) بعض الاصحاب كصاحب المدارك وغيره قال ان ذلك مقتضى كلام المبسوط ولم ينسبه الى صريحهم وكانهم انما لحظوا أول كلامه (منه قدس سره)

في سياق مسألة من صلى خلف من لا يقتدي به وأنه يؤذن لنفسه ويقم ومقتضى ذلك أنه من تمة تلك المسئلة بل في الشرائع يستحب للمأموم التلفظ بما يخل به الإمام فذكر المأموم والإمام وأما ما لم يذكر فيه هذا الفرع في واحد من السياقين المذكورين من عبارات الأصحاب فإنها تشمل بإطلاقها المخالف وعلى عبارات هذين الفريقين يقع التدافع بين العبارتين المذكورتين ودفعه أما بأن يقال أن أذان المخالف لا يعتد به إذا لم يؤت بالمتروك فيه أما إذا أتى اعتد به لقيام الاتيان بالمتروك مقام الاذان وليس الايمان شرطاً وإنما من الاعتداد بأذان المخالف قصاصه (اخلاله خل) لا عدم ايمانه وعلى ذلك ينزل خبر ابن سنان كما يأتي فمن اشترط الايمان ولم يعتد بأذان المخالف انما صار الى ذلك لنقصان أذان المخالف فإذا صار تاماً بالانتماء كافي النص الصحيح كان معتداً به (فان قلت) ظاهر الخبر الشرطية وهم جميعاً قد عبروا بالاستحباب وظاهرهم أن ذلك ليس شرطاً كما في المدارك حيث قال أن كلامهم خلاف مدلول النص (قلت) هم قائلون بالشرطية قطعاً وأرادوا بالتعبير بالاستحباب التنبيه على أمر آخر وهو أن الأولى أن يحمل هذا الاذان الناقص أهلاً لأن يعتد به لأن المصلي معهم قد لا يتمكن من الاذان لنفسه لتقية أو خوف فوت بعض القراءة أو نحو ذلك وقد اقتنعوا ذلك من النص مما في الاتمام من إقامة شعار الايمان بحسب الامكان مضافاً الى عموم استحباب الحكاية وعدم استثناء حكاية أذان المخالف واتمام الناقص لا بد منه عند الحكاية هذا بالنسبة الى من ظاهره تخصيص هذه الكلمة بأذان المخالف كالشرائع وغيرها وأما من أطلق أو ظاهره تخصيصها بالمؤمن أن فهمنا ذلك فالامر واضح لاحتياج الى بيان بعد ما سمعت وكذا إذا فهمنا من جميع العبارات ارادة المخالف أو العموم ويبقى الكلام في أن مشروط الايمان هل اشترطه لنقصان أذان المخالف أم لكونه مخالفاً والظاهر ما استظهرناه وماله يلوح من عبارة النفلية في أحد وجوها من أن الاعتداد بأذان المخالف إنما هو إذا حكاها وأتى بالمتروك فالخبر لا يقبل التنزيل عليه وليس في كلامهم إشارة الى قال (في النفلية) ويسقطان عن الجماعة بأذان من يسمعه الإمام مما أو محلاً مع حكايته منلفظاً بالمتروك انتهى فتأمل (وأما) بأن يقال كما في الروض والمسالك والمدارك أن أذان المخالف وإن كان غير معتد به إلا أن الاتيان بما يعركه مستحب برأسه إقامة لشعار الحق بحسب الامكان ولا تنافيه إعادة الاذان ثم قال في المدارك هذا حسن لو ثبت دليله (قلت) لعل دليله عموم استحباب حكاية الاذان فإتمام الناقص لا بد منه عند الحكاية وإن الأصحاب كما سلف لم يستثنوا حكاية أذان المخالف واستثنوا حكاية أذان غيره وإنما استثنوا من حكاية أذان المخالف الاذان الثاني يوم الجمعة وهذا مما يمد حمل عبارة الكتاب على ارادة المؤذن المؤمن خاصة (لكن قد يقال) على هذا التوجيه أن قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان إذا أذن مؤذن وأنت تريد أن تصلي بأذانه فأتم ما قص فيه إشارة الى كونه مؤمناً أي إذا كان مؤمناً يصلي بأذانه لا مخالفاً غير معتد به فيه إيماء الى أن ذلك شرط في إتمام الناقص فيحمل على الإخلال سهواً أو عمداً لتقية سلمنا أن ليس فيه إشارة الى اشتراط الايمان لكننا نقول فيه إشارة الى اشتراط ارادة الصلوة فيكون هذا الخبر الصحيح مقيداً لعموم العلة المذكورة في التوجيه ولعموم الاخبار وعليه ينزل كلام الأصحاب الآن نقول لا تقييد في المستحبات فيكون منزلاً على تأكد الاستحباب والأولى أن يقال أنه مساق لبيان الوجوب الشرطي فيه إشارة الى التخيير بين الاجتزاء به بشرط الاتيان بما يترك وبين عدم الاعتدال به وأذانه لنفسه وعلى هذا التوجيه لا يتجه لاحد

وبيجتزي الامام باذان المنفرد لو سمعه (متن)

الاستدلال به على الاستحباب (والحاصل) ان مشروط الايمان الغير المعتد باذان المخالف ان كان ذلك لكونه مخالفاً لحسب لا بد له من تنزيل الخبر على المؤمن الساهي ونحوه وان كان ذلك لنقصان اذان المخالف له صح له العمل بظاهر الخبر لانه اقيم فيه الاتمام مقام الاذان التام ويحمل الاخبار التي ظاهرها عدم الاعتداد باذان المخالف على ما اذا لم يتم قصها وهي لا تأتي من ذلك وهذا الخبر أصبح منها سندا وجمع بين كلامهم في المسالك أيضاً بأن الذاكرين لهذه المسئلة في سياق عدم الاعتداد باذان المخالف لم يريدوا أنها من تتمته بل هي منفصلة عنه محمولة على غير المخالف كناسي بعض فصوله او تاركه او تارك الخبر به (وفيه) على بعده ان الذاكرين لها في سياق حكاية الاذان لم يتضح لنا منهم انهم أرادوا منها غير المخالف فصلا عن غيرهم وقد سمعت ما في جامع المقاصد فتأمل قائل الوجه اولها ووجهها وقد اشار لي اليه الاستاذ الشريف أدام الله حراسته حين سأله عن الوجه في هذه العبارة وبعد ذلك ففيه تأمل لان كلام الاصحاب وخبرهم في مسئلة من خشي فوات الصلوة حلف من لا يقندي به وأنه يقتصر على التكبيرتين وقول قد قدمت الصلوة يشعران بأن عدم الاعتداد باذان المخالف لكونه مخالفاً للنقص بعض فصوله اذ من المعلوم ان المخالف أتى ببعض ذلك نعم روى في المسئلة المذكورة انه يأتي بجي على خير العمل فقط وهذا يناسب التوجيه الاول لكن الاصحاب أعرضوا عن هذه الرواية كما يأتي ذلك في المسئلة الرابعة من الكتاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يجوز أن يجتزي الامام باذان المنفرد لو سمعه ﴾ كما في الشرائع والنافع والمعتبر والتذكرة والتحرير وهما في الاحكام والارشاد والدروس والموجز الحاوي وكشفه وحامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وفي (المدارك) انه مقطوع به في كلام الاصحاب وفي (المفاتيح) انه المشهور لكن ليس في الارشاد والدروس والبيان والموجز وشرحه التقيد بالسمع لكن سياق كلامهم يقتضيه وفي (الذكرى والروض) يجتزي باذان مؤذن المسجد او المؤذن في المصر مع السماع وفي (الذكرى) ان عليه عمل السلف وعدم ذكرهما للمنفرد فيه ايماء لما في حاشية الميسر والمسالك من ان الحكم مختص بمؤذن المسجد والمصر دون المنفرد وقد حملنا المنفرد في عبارة الشرائع على المنفرد بصلوته لا باذانه وهو ظاهر البيان او صريحه كما تقدم قل ذلك عنه في آخر المطلب الاول وعبارته في هذه المسئلة تشير الى ذلك كعبارة النفلية حيث قال في البيان باذان واحد واقامته ولم يقل باذان المنفرد وفي (النفلية) باذان من يسمعه ثم انه في الروض من بعد أن ذكر ما قلناه قال ان الاكتفاء باذان المنفرد مستفاد من الاطلاق ثم في آخر كلامه مال الى مافي المسالك وقد سلف في مسئلة ان المنفرد اذا أراد الجماعة يبعد اذانه واقامته ماله نفع تام في المقام فليحظ ذلك في آخر المطلب الاول وفي (كشف اللثام) ليس خبر أبي مريم وخبر عمرو بن خالد نصين في المنفرد انتهى وهذا فيه ميل الى مافي المسالك لكننا نقول ان لم يكونا نصين فظاهر من لمكان الاطلاق ومثلها صحيح ابن سنان الذي سمعته في المسئلة التي قبل هذه وهل الاقامة كالاذان في هذا الحكم صرح بذلك في الدروس والبيان والمدارك والمفاتيح والحداث وقال بعض هؤلاء بشرط ان لا يتكلم الامام كما في خبر أبي مريم وهذا الشرط في الخبر وان كان مطلقاً بالنسبة الى الاذان والاقامة الا ان الظاهر قصره على الاقامة ولا يمنع ان يكون شرطاً فيهما كما يظهر ذلك من النفلية الا انه لم يذكره الاكثر نعم كل من ذكر هذا الحكم



## والحدث في أثناء الاذان والاقامة يني ( متن )

اشترط سماع الامام الاذان كما عرفت وفي (شرح النغلة) انه عمل السلف والახبار ناطقة به فلو لم يسمعه لم يجتز به ان علم به بعد ذلك والمستند فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده واشترط الشهيدان في النغلة وشرحها تلفظ الامام بالمتروك لنسيان ونحوه ووجهه ظاهر واشترط الشهيدان في النغلة وشرحها تلفظ الامام بالمتروك لنسيان ونحوه ووجهه ظاهر واشترط الشهيد في النغلة فقط حكاية الامام له وفي شرحها لم يذكر المصنف هذا القيد في غير هذه الرسالة ولا غيره ولم تقف على مأخذه والنص خال عن اعتباره انتهى وقال جماعة لا يشترط في المؤذن قصد الجماعة بأذانه ولا الصلوة معهم (قلت) هذا مستفاد من كل من عبر بالمنفرد وقالوا انه لا يعتبر سماع المأمومين (قلت) وبيق الكلام في انه هل يكفي سماع بعض الاذان أولاً يد من سماع الكل لم أجد به نصاً الا ما يظهر من النغلة وخبر أبي مريم قد يشتر بالاكتماء بسماع البعض وقد سمعت عبارات الاصحاب فلا حظها (وليعلم) ان الشهيد في النغلة عبر بالسقوط والاكثر بالجواز والاجتزاء وقال الشهيد الثاني في شرحها المراد سقوط الشرعية رأساً ولم يرتضه وفي (المفاتيح) عبر بالسقوط ثم قال بعد ذلك الظاهر انه خصه انتهى وفي (الذكرى) جعل بقاء الاستحباب للامام السامع احتمالاً كما يأتي نقل عبارتها وعبارة البيان وهل يجتزئ المنفرد بأذان المنفرد المفروض في عبارات الاصحاب كما في المدارك الامام لكن في الذكرى والبيان وجامع المقاصد والروض والمدارك الاقرب ذلك لانه من باب التنبيه بالادنى على الأعلى وناقشهم في ذلك صاحب الحقائق لانه (بانه خ ل) لا يخرج عن القياس ثم قال نعم قد يستدل عليه باطلاق صحيح ابن سنان (قلت) مفهوم الموافقة ليس من القياس في شيء سلمنا انه ليس منها لكنه من باب الاولوية وهي حجة على الصحيح ولا سيما اذا كانت قطعية لانه يكون المناط منقحاً ولعل اطلاق صحيح ابن سنان مقيد بالخبرين الآخرين فلم يتم الاحتجاج به فتأمل وفي (حاشية الميسي والروض والمسالك وشرح النغلة والمفاتيح) انه يستحب تكرار اعادة الاذان للسامع لكن ظاهر بعضها اشتراط سعة الوقت وفي بعضها خصوصاً مع سعة الوقت واليه مال في المدارك والذخيرة وفي (البيان) تجتزئ الجماعة والامام بأذان واحد واقامته والظاهر انه لا يستحب لاحد منهم ذلك والاقرب الاجتزاء للمنفرد بسماع الاذان ولكن الافضل له فعله انتهى وفي (الذكرى) وهل يستحب تكرار الاذان والاقامة للامام السامع أو لمؤذنه أو للمنفرد يحتمل ذلك وخصوصاً مع اتساع الوقت وفي (الحقائق) قد ذكروا ان المنفرد اذا أذن ثم أراد الجماعة أعاد أذانه والفرق بينه وبين السامع غير ظاهر انتهى (قلت) قد تقدم في المسئلة نقل الفرق عن جماعة وقال الشهيد ومن تأخر عنه ان المؤذن للجماعة والمقيم لم لا يستحب معه الاذان والاقامة لم وفي (المسالك) حكم بذلك الاصحاب وفي (النغلة والمدارك) أطبق المسلمون كافة على تركه ولو كان مستحباً لما أطبقوا على الاعراض عنه ويظهر من الروض الميل الى استحبابه كما يلوح من المفاتيح التأمل فيه حيث نسبة الى القليل ويمكن أن يقال انه لا يقصر عن تعدد المؤذنين مجتمعين أو متربين وقد أجمعوا على جوازه كما تقدم واقتصر السلف على الاذان لتأدي السنة به اذ الركن الاعظم فيه الاعلام وقد حصل فاشتغلوا بما هو أهم منه وان بقي الاستحباب فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (الحدث في أثناء الاذان والاقامة يني) ﴿

والافضل اعادة الاقامة ولو أحدث في الصلوة لم يعد الاقامة الا أن يتكلم والمصلي خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم فإن خشي فوات الصلوة خلفه اجتزأ بالتكبيرتين وقد قامت الصلوة (من)

هذا مما اتفقت عليه كلمة القائلين بعدم اشتراط الطهارة وأما من اشترطها في الاقامة فقد أوجب الاستئناف فيها ولا بد من عدم الاخلال بالموالاة عادة كما تقدم ﴿ قوله ﴾ والافضل اعادة الاقامة ﴿ استدل عليه الاكثر بما مر من تأكيد استحباب الطهارة فيها وفي ( المدا رك ) انه لا يستلزم المدعى ثم استدل عليه بخبر أبي هرون المكفوف المتضمن ان الاقامة من الصلوة والاولى الاستدلال عليه بما قاله الكاظم عليه السلام في خبر قرب الاسناد للحميري ان كان المحدث في أذانه ( الاذان خل ) فلا بأس وإن كان في الاقامة فليتوضؤ وليقم اقامة ( اقامته خل ) ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أحدث في الصلوة لم يعد الا أن يتكلم ﴾ كما صرح بذلك في النهاية والمبسوط والشرائع والنافع والمعتبر ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والدروس وغيرها وان ندبوا أو أوجبوا الاعادة ان أحدث في الاقامة لانها عبادة مركبة مرتبة على حدة فن حيث التركيب تعاد اذا أحدث في أثنائها ومن حيث استقلالها لا تعاد اذا أحدث في أثناء الصلوة وقد أشكل الفرق على صاحب المدا رك وصاحب الهدائق كما ان ظاهر المحقق الثاني والشهيد الثاني عدم الفرق وقد يستشهد لم بخبري عمار وموسى بن عيسى وان لم يستند اليهما أحد في المقام ويأتي قلبها وفي ( كشف اللثام ) ان الفرق ظاهر ولعله أراد ما ذكرناه وقضية ذلك انه اذا أحدث بعد الاقامة يتوضأ ويصلي من دون اعادة ولا مانع من التزامه ( فان قلت ) مقتضى ذلك ان لا يعيدها مع التكلم ( قلت ) لولا ورود النهي عنه بين الاقامة والصلوة لكان كذلك لكن قد يستفاد من ذلك عدم استقلالها وانها كالجزء من الصلوة كما ورد في روايات سليمان ابن صالح وأبي هرون ويونس الشيباني انه اذا أخذ في الاقامة فهو في الصلوة وفي خبر عمار قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا أعاد الصلوة هل يعيد الاذان والاقامة قال نعم وفي ( الصحيح ) الى موسى بن عيسى عم أحمد بن عيسى الذي أشهده الرضا عليه السلام على طلاق وأمره أن يحج عنه قال كتبت اليه رجل يجب عليه اعادة الصلوة أيعيدها بأذان واقامة فكتب يعيدها باقامة ولعلمهم انما تركوا الاستدلال بهما على ظهورهما لانهم فهموا من الاعادة القضاء فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمصلي خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم ﴾ تقدم الكلام في ذلك في أول المطلب الثاني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان خشي فوات الصلوة خلفه اجتزأ بالتكبيرتين وقد قامت الصلوة ﴾ كما في النهاية والمبسوط وجامع الشرائع والشرائع والنافع ونهاية الاحكام والتحرير والمتنعي والتذكرة وفي ( الارشاد ) خوف الفوات فيحتمل ارادة فوات الركعة أو ارادة فوات الصلوة واذا كان المراد فوات الصلوة يحتمل ارادة فواتها بأسرها أو فوات ما يعتبر في الركعة من القراءة وغيرها وفي ( الذكرى والبيان ) فان خاف فوات الصلوة اقتصر على قد قامت الصلوة الى آخرها وكذا قال في الدروس والتفلية الا أن فيها خوف الفوات من دون ذكر صلوة وبمعنى عبارات الشهيد عبارة الموجز الحاوي مع إيجاز مخل لانه قال والخائف يقتصر على قد قامت الصلوة الى آخره فانه اقتصر على ذكر الخائف والمتبادر منه خائف فوات الوقت لانه لم يذكر انه صلى خلف من لا يقتدي به وهذا المعنى الذي أراده الشهيد وأبو العباس من الابتداء بقد قامت الصلوة الى آخر الاقامة هو الذي ذكره

ويكره الالتفات يمينا وشمالا (متن)

الحق الثاني والفاضل المسي والشهد الثاني والفاضل الخراساني في كتبهم وفقاً للحق في الاعتبار فانه بعد ان قل عبارة النهاية والبسوط قال وينبغي العمل على صورة الخبر ونحوه ما في المدارك وفيه وفي (الروض والمساك وحاشية المسي) ان عبارة البسوط وما كان مثلها قاصرة عن افادة ما تضمنه الخبر (١) فصلاً وترتيباً وزاد في المدارك ان الرواية ضعيفة السند ومقتضاها تقديم الذكر المستحب على القراءة الواجبة (قلت) قد اعتذر في الاعتبار عن الترتيب ان الاول اقيده واما هي اللحم (قلت) فالترتيب غير مراد اما في الخبر اوفي كلام الاصحاب واما وجه ترك التهليل فلان المراد بالتكبيرتين التكبير والتهليل كالتعريف والشمسين أو قول ان الخبر مساق لبيان الملم من الفصول فالمراد انه ان يمكن منها والأتى منها بما يمكن منه فان لم يمكن من التهليل مثلاً أتى بالاولين وان لم يمكن الا من واحد أتى بالتكبير لانه أهم وأولى بحسب الاعتبار ووفق بالتقية اما انه اوفق بالتقية فظاهر واما انه أهم فيأتي بيانه فعلى هذا ينبغي تقديمه فان تمكن من غيره أتى به أيضاً والا اقتصر عليه ومن هنا ظهر الوجه في تقديم التكبير (فان قلت) لان سلم ان التكبير أهم من التهليل (قلنا) لو لم يمكن من فصلين كيف كان يصنع أيقدم التهليل لانه أهم مع انكم توجبون عليه الترتيب كلابل يتركه وكذا الحال لو لم يتمكن الا من فصل واحد ثم ان التكبير كره في الاذان ست مرات وفي الاقامة اربما وليس كذلك التهليل فبان انه أهم فلذا قدموه فنظر الاصحاب دقيق ويدل على ان مرادهم ذلك استدلالهم بالاهمية واما ضعف السند فمعتضد بالشهرة واما أن قضيه ذلك تقديم الذكر المستحب على القراءة الواجبة فنه جوازان (الاول) ما شربنا اليه اولا من ان المراد بفوات الصلوة فوات ما يعتبر في الركعة من القراءة وغيرها كما اشار اليه المسي والشهد الثاني في الروضة (والثاني) انه لا مانع من ذلك مع ورود النص المذكور به وأوضح منه خبر احمد بن عائد قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني أدخل مع هؤلاء في صلوة المغرب فيعجلوني الى مأوذن واقم فلا أقرأ شيئاً حتى اذا ركعوا فاركم معهم فيجزيني مني ذلك قال نعم والشيخ في التهذيب جوز حمله على التيق وان تأوله بوجه آخر والاظهر بسياقه وسياق خبر معاذ تخصيصهما بحال التيق فلا اشكال وفي (النهاية والبسوط وجامع الشرائع والتحرير والتذكرة والذكرى والنفلية) قد روي أنه يقول حي على خير العمل دفعتين لانه لم يقل ذلك (قلت) لعلمهم اشاروا الى خبر ابن سنان حيث يقول عليه السلام فاقم ما نقص وفي (البحار) نقل هذه الرواية التي أشار اليها من جامع الشرائع ولم ينقلها من غيره مع انها موجودة في غيره كما عرفت (ولعلم) ان كلام الاصحاب في المسئلة قد يشعر بأن عدم اعتدادهم باذان المخالف لكونه مخالفاً لا لانه نقص منه لان من المعلوم انه أتى بما ذكره واحداً قوله -

قدس الله تعالى روحه ﴿ يكره الالتفات يمينا وشمالا ﴾ كما في الشرائع والنافع والمعتبر وأكثر كتب المصنف وغيرها وفي (التذكرة) يكره الالتفات يمينا وشمالا بالاذان في المأذنة وعلى الارض في شيء من فصوله عند علمائنا وفي (الخلاف) الاجماع على انه ليس بمسنون أن يدور في المأذنة ولا في موضعه وفي (البسوط والوسيلة وجامع الشرائع) يكره الالتواء بالبدن في الاذان واستحب ابو حنيفة أن يدور

(١) الخبر عن الصادق عليه السلام هكذا اذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتم بصاحبه وقد بقي على الامام آية أو آيات فخشى ان هو أذن وأقام أن يركع فليقل قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله (بخطه قدس سره)

والكلام بعد قد قامت الصلوة بغير ما يتعلق بمصلحة الصلوة والساكت في خلاله يعيد ان  
خرج عن كونه مؤذناً والا فلا والاقامة افضل من التأذين والمتعمد لترك الاذان والاقامة  
بعضي في صلوته (متن)

بالاذان في المأذنة ويلوي عنقه ان كان في الاوض وقال الشافعي يستحب ان يلتفت يمينا اذا قال  
حي على الصلوة ويسارا اذا قال حي على الملاح وفي (جامع المقاصد والروض وكشف اللثام) ان  
الاقامة كذلك بل في الاخبار ان ذلك فيها أكد (قلت) ولعله لذلك لم ينبه الاكثر على كراهة ذلك  
فيها ﴿قوله﴾ ﴿يكره الكلام بعد قد قامت الصلوة الى آخره﴾ تقدم الكلام في ذلك ﴿قوله﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿الساكت في خلاله يعيد أن يخرج به عن كونه مؤذناً والا فلا﴾ كما صرح بذلك  
الشيخ والمحقق وجماعة وكذلك الحال في المقيم كما في المبسوط والموجز الحاوي وغيرهما ﴿قوله﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿والامامة افضل من التأذين﴾ وفي بعض النسخ والاقامة بالقاف موضع الميم  
الاولى وقد صرح بالاول في المبسوط والمنتهى والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف  
الالتباس وجامع المقاصد وغيرها لانهم عليهم السلام كانوا يختارونها خصوصاً النبي صلى الله عليه وآله  
ولان الامام أكل فالامامة اكل الى غير ذلك مما ذكرنا وفصل الشافعي التأذين عليها في أحد قوله  
واما الاقامة ففي (جامع الشرائع والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز  
الحاوي وجامع المقاصد وشرح التغلي وكشف الالتباس وكشف اللثام) فيما مضى أنها افضل من الاذان  
وتقله في الذكرى عن الشيخ ساكناً عليه واستندوا في ذلك الى كثرة الحث عليها واعتناء الشارع بها  
والاكتفاء بها في اكثر المواضع وغير ذلك مما ذكرناه وقد سمعت عند قول المصنف وهذه في الاقامة  
أكد ما في التذكرة ونهاية الاحكام وفي (المبسوط والسرائر والتحرير والمنتهى والبيان) ان الجمع بين  
الامامة والاقامة والاذان افضل وفي (المبسوط) ان الجمع بين الامامة وأحدهما دونه في الفضل ودون  
ذلك الجمع بين الاذان والاقامة ونحوه ما في المنتهى والتحرير والبيان وفي (السرائر) ان الامام اذا كان  
أمير جيش أو سرية فاستحب أن يلي الاذان والاقامة غيره ويلى الاقامة هو على ما اختاره شيخنا  
المفيد في رسالته الى ولده انتهى هذا هو الموجود في سختين من نسخ السرائر فيما نقل عنها في الذكرى  
وجامع المقاصد لعله لم يصادف محله ونحو السرائر الدروس حيث قال ولا يستحب الجمع بينها وبين أن  
يؤم لأمر السرايا وفي (الذكرى) بعد ان نقل عن السرائر استحباب الجمع بين الاذان والاقامة  
والامامة الا لامير الجيش أو السرية قال وفي استحباب هذا الجمع نظر لانه لم يفعله النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم الا نادراً ولا واضب عليه أمير المؤمنين عليه السلام ولا الصحابة ولا الأئمة عليهم السلام  
بعدم الا ان نقول هو لاني امرأ جيوش او في معانم انتهى وفي (جامع المقاصد) بعد أن نقل كلام  
الذكرى قال هذا ليس بشيء اثبت التأمي يعني ان على الامة كلهم امرأ جيوش كانوا أو غيرهم التأمي  
بهم صلى الله عليه عليهم (ورده في كشف اللثام) بأن التأمي وخصوصاً في العروك انما يعتبر اذا لم تمارضه  
النصوص ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والتعمد لترك الاذان والاقامة بمضي في صلوته﴾  
كما في النافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والايضاح والدروس والبيان وكشف  
الالتباس وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وكشف اللثام وهو المنقول عن المصباح للسيد ونقل عن

## والناسي لما يرجع مستحباً ما لم يركع (متن)

الخلاف في المدارك والبحار ولم أجده في تلخيصه ولا نقله عنه غيرهما وهو مذهب الأكثر كما في المدارك والبحار والمصرح به من ذكرنا واستندوا في ذلك الى حرمة ابطال الصلوة من غير معارض وقد يظهر من التحرير التأمل فيه حيث اقتصر على نسبه الى السيد وفي (حاشية المختلف) ان متعمد الترك ان قصد ترك الفضيلة فلا عادة والا اعاد (قلت) كأن هذا القول مأخوذ من قول الحسن في الاقامة كما يأتي

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والناسي لما يرجع ما لم يركع ﴾ كما في كتاب الاخبار والنافع والمعتبر والمتقى ونهاية الاحكام والتذكرة والمختلف والايضاح والدروس والذكرى والبيان واللمعة والنقلية والموجز الحاوي وكشف الالتباس وغاية المرام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروضة والمسالك والمدارك والمفاتيح وهو المنقول عن مصباح السيد وكذا عن الخلاف وفي (المدارك والبحار) ولم أجده فيه ونقله في المعتبر عن الحسن والمنقول عنه خلاف ذلك كما يأتي نقل عبارته وهو مذهب الأكثر كما في المدارك والمفاتيح والبحار وفي (شرح النغلة) انه المشهور وفي (حاشية الميسر) انه الاشهر وفي (جامع المقاصد والمسالك) الاجماع عليه ذكر ذلك عند قولهما ان نسيان الاقامة ليس كنسيانها وقد اشتمل كلامهم على حكيمين الاول ان ناسيها يرجع والثاني ان ذلك ما لم يركع وقد استدلوا على الاول بأن النسيان عذر وبصحيح الحلبي ومحمد وخبر الشحام فقد تضمنت ان ناسيها يرجع وان اختلفت في احكام آخر يأتي ذكرها وكذا صحيح الحسين بن أبي الملاد على ان ناسي الاقامة يرجع واما الثاني فيدل عليه صحيح الحلبي الصريح بذلك مضافاً الى الاصل واما صحيح ابن مسلم وخبر الشحام اللذان تضمنتا انه يرجع اليهما ما لم يقرأ وكذا صحيح ابن أبي العلاء في الاقامة فمحمولة على ان الرجوع قبل القراءة آكد كما ذكر جماعة فلا تنافي صحيح الحلبي واما قول السكاظم عليه السلام في صحيح ابن يقطين فيمن نسي الاقامة انه ان كان فرغ فقد تمت صلوته وان لم يكن فرغ من صلوته فليعد ففي (المتقى والمختلف والايضاح والذكرى وجامع المقاصد وشرح النغلة) وغيرها جله على ما قبل الركوع للاجماع كما في المختلف على عدم الرجوع بعده (قلت) ويأتي عن الشيخ الخلاف في كتابي الاخبار هذا وفي خبري محمد والشحام فيمن نسيها ان كان ذكر قبل ان يقرأ فليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليتم فذكر الاقامة اما لان المراد الاذان والاقامة تجوزاً أو لأنها آكد واما ذكره الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ان في صحيح الحسين ذكر السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففي (الذكرى) يمكن ان يكون السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاطعاً للصلوة ويكون المراد بالصلوة في الخبرين الآخرين السلام وان يراد الجمع بين الصلوة والسلام فيجعل القطع بهذا من خصوصيات هذا الموضع لانه قد روي ان التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بانصراف ويمكن ان يراد القطع بما ينافي الصلوة ويكون التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مبيحاً لذلك انتهى ونحوه ما في المدارك وفي (الدروس) يرجع ناسيها ما لم يركع فيسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقطع الصلوة (وقال في الحقائق) ان ما في الذكر والمدارك بعيد غاية البعد بل المراد انه اذا ذكر في ذلك الوقت صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأذن وأقام واستمر في صلوته من دون قطع كما هو ظاهر خبر زكريا بن آدم وظاهر عبارة هه الرضا عليه السلام قال وهذان الخبران يفصلان

اجمال . اعداها انتهى (قلت) فيه أولا انه خلاف ظواهر الاخبار ونص الاصحاب قال فخر الاسلام في حاشية الايضاح المنقولة عن خطه الشريف انه يرجع بابطال أو ببدول الى نافذة ان لم يكن عليه قضاء واجب وثانياً ان الخبر الذي جعله حاكماً على الاخبار فيه على ضعفه وشذوذه كما يأتي عن المعتبر واشتماله على ما أجمع الاصحاب على خلافه كما سمعت عن المختلف ان قول قد قامت الصلوة ليس من الصلوة ولا من الاذكار فكيف لا يبطل الصلوة كما أورد عليه ذلك في الذكري فان أجاب به الفاضل البهائي من حمله على انه يقول ذلك في نفسه من غير ان يتلفظ به وان قوله عليه السلام اسكت موضع قرائتك يؤذن بذلك اذ لو تلفظ بالاقامة لم يكن ساكناً موضع القراءة قال وحمل السكوت على السكوت على القراءة لا غيرها خلاف الظاهر فهو تقض لغرضه ولا جواب له الا ان يقول ان ذلك ذكر ويخالف الاصحاب وظواهر الاخبار كما مر بيان ذلك أو يعمل بهذا الخبر الذي عرفت حاله فيقول انه وان لم يكن ذكر لكن ورد الخبر بجوازه هذا وفي (الشرائع والتلخيص وحاشية الميمني والمسالك) انه اذا نسي الاذان رجع اليه مالم يركم مع التخصيص بالمفرد وفي (الشرائع) وقد يظهر من المسالك انه المشهور مع ان في الايضاح وغاية المرام وشرح الشيخ نجيب الدين الاجماع على عدم الرجوع الى الاذان وحده وقد نقل حكاية جماعة ساكنين عليه بل مستندين اليه بل الشهيد الثاني نص في الروضة على عدم الرجوع للاذان كما هو صريح جماعة وظاهر آخرين بل لا أجد لهؤلاء موافقاً الى ما يأتي عن الحسن وابن سعيد في مقام آخر يأتي ذكره ويمكن ان يراد من عبارة الشرائع بنسيان الاذان نسيانها فيقصر الخلاف على الشهيد الثاني وشيخه ومن الغريب انه في البحار بعد ان قال ان المستفاد من الاخبار الرجوع لها أو للاقامة وليس فيها ما يدل على جواز القطع للاذان مع الاتيان بالاقامة وان ذلك هو الظاهر من كلام الاكثر ثم حكى اجماع الايضاح قال ان ما حكم به الشهيد الثاني قريب انتهى وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية) انه يجوز للناسي الاذان نقل نيته من الفريضة الى النافلة ذكروا ذلك في مباحث نقل النية وفي (المسالك والمفاتيح) ان ذلك جائز للناسي الاذان والاقامة كما سيأتي وما في الشرائع والمبسوط كما تأتي عبارته وغيرها من الاقتصار على ذكر المفرد قد أجاب (أجيب خ ل) عنه في الايضاح وحاشية الميمني بانه من باب التنبية بالادنى على الاعلى (قلت) بل الوجه في ذلك تبادلته وندرة تحققة في الجماعة واكتفاء الجامع باذان غيره وعن الحسن انه يرجع للاذان في الصبح والمغرب ويأتي نقل عبارته ولعل مستنده وجوبه لها وهل نسيان الاقامة كنسيانها فيرجع اليها مالم يركم في المنتهى والدروس والتفلية والموجز الحاوي وكشفه والروضة وشرح التفلية انه يرجع اليها كما يرجع اليها ونقل ذلك عن الحسن وتأتي عبارته وقد يظهر من شرح التفلية انه المشهور ومنع من الرجوع اليها في جامع المقاصد وتطبيق النافع وحاشية الميمني والمسالك بل في الاخير انه المشهور وهو غريب وأغرب منه دعوى الشيخ نجيب الدين الاجماع عليه وعن الكاتب انه يرجع اليها مالم يقرأ عامة السورة وكأنه استند الى صحيح الحسين بن ابي الملا لكنه انما تضمن بعض السورة وعمل الشيخ في كتابي الاخبار بظاهر صحيح ابن يقطين المتضمن انه يرجع اليها مالم يفرغ وتبعه على ذلك صاحب المفاتيح وقد سمعت ما في المختلف وغيره وفي (المعتبر) ان ما ذكره الشيخ محتمل لكن فيه تهجم على ابطال الفريضة بالخبر النادر وفي (المنتقى) ان خبر ابن يقطين لا يقاوم خبر الحلبي لان خبر الحلبي من صحي وخبر ابن

وقيل بالعكس ﴿ المقصد الثاني ﴾ في أفعال الصلوة وتركها وفيه فصول ( متن )

يقتلن من صحر ولو قاومه جمع بينهما بالتخير انتهى وظاهر الفقيه العمل بخبر الشحام حيث لم يرو غيره وعمل الشيخ أيضاً في كتابي الاخبار بخبر زكريا ابن آدم وقد سمعت ما فيه هذا وفي ( المتعنى والتحرير ) لو ذكر بعد الصلوة انه لم يؤذن ولم يركع لم يعد اجماعاً وفي ( التذكرة ) الاجماع على ان هذا الرجوع ليس بواجب اجماعاً ( قلت ) فالامر الوارد في كلامهم عليهم السلام للتدب والسري في ذلك ان ما غابته غيره في غير التبليغ يتبع الغاية في حكمها وغاية الرجوع الاذان والاقامة وهما غير واجبين وانما قلنا غير التبليغ لانه واجب سواء كان ما بلغه واجباً أو مندوباً وفي ( المدارك ) لو قلنا بوجوب الاذان لم يتوجه الاستئناف ولو آثم لخروجه عن حقيقة الصلوة انتهى فتأمل فيه وهذا الحكم رخصة لقيام المتعنى للمنع والرخصة كما تكون واجبة تكون مستحبة ومباحة وأجمع الاصحاب جميعاً على اشتراط عدم تضيق الوقت ولو عن جزء كال تسليم نقله بعضهم وصرح بذلك جماعة ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل بالعكس ﴾ أي ان تركها ناسياً مضى في صلوته ولا إعادة عليه وان تعمد رجوع مالم يركع كما هو نص النهاية والسرائر وكذا جامع الشرائع في الاذان حيث قال فيه ومن تعمد ترك الاذان وصلى جاز له ان يرجع فيؤذن ما لم يركع فان ركب لم يرجع بكل حال ولعله أراد بالاذان ما يميم الاقامة قال في ( كشف اللثام ) كأنهم حملوا النسيان في صحيح الحلبي على الترك عمداً واستندوا في النسيان الى الاصل مع النهي عنه في نحو قول الصادق عليه السلام في خبر نعمان الرازي ان كان دخل المسجد ومن نيته ان يؤذن ويقيم فليض في صلوته ولا ينصرف انتهى ( قلت ) قد يستدل لم بهذا الخبر على الحكم في العمد والنسيان وذلك لانه عليه السلام قيد المضى بأن يكون من نية الناسي ذلك فيعلم انه لو لم يكن من نيته فعلها قطع الصلوة وهذا باطلاقة شامل لمن كان قد تعمد تركها وهو المطلوب ولمن لم يخطر بباله اصلاً وعن الحسن من نسي الاذان في الصبح أو المغرب قطع الصلوة وأذن واقام مالم يركع وكذا ان نسي الاقامة من الصلوات كلها يرجع الى الاقامة مالم يركع قال فان كان قد ركب مضى في صلوته ولا إعادة عليه الا ان يكون تركه متعمداً استخفافاً فعليه الاعادة انتهى وكلامه الاخير ظاهر في الاقامة ويحتمل الاذان أيضاً كما فهم ذلك من المصنف في المنتهى والتحرير والتذكرة وكذلك كلامه الاول ظاهر في نسيان الاذان ويحتمل نسيانها كما فهمه في المتبرك كما سمعت لكنه نسب ذلك اليه من دون تقييد بالصبح والمغرب واطلق في المبسوط فقال ان تاركها يرجع لها مالم يركع وهذا يشمل العمد والنسيان لكنه خص ذلك بالمنفرد وقل ذلك أي الاطلاق من دون تخصيص بالمنفرد عن المذهب للقاضي

— ﴿ المقصد الثاني في أفعال الصلوة وتركها ﴾ —

وقد عد المصنف والمحقق وغيرهما من جملة أفعالها النية وذلك لا يستلزم القول بأنها جزء كما ظنه صاحب التنقيح وصاحب المسالك والمدارك من عبارة الشرائع كما ان جعلها ركناً لا يستلزمه أيضاً وان جعل المصنف في نهايته والشهيدان في القواعد والروض والمسالك الركن مقابلاً للشرط لان المصنف في المنتهى والتذكرة والمحقق في المتبرك والشهيد في الذكرى جعلوها من الأفعال وعدوها من الأركان ثم ان المحقق في المتبرك والمصنف في المنتهى حكما بعد ذلك بأنها شرط وفي ( التذكرة ) تردد وكذا الشهيد في الذكرى مع ميل الى الجزئية وكأنهم بنوا ذلك على ان المراد بالأفعال ما تلتم منها حقيقتها وتتوقف



(الاول) القيام وهو ركن في الصلوة الواجبة لو اخل به عمداً أو سهواً مع القدرة بطلت صلوته (منن)

عليه وتبطل بركها اجزاء. كانت أم لا فأمل وقد تقدم الكلام في المسئلة في مبحث الوضوء ونقل الاقوال فيها وما ذكره من الثمرة والمراد بالتروك ما ينافي فعله صحة الصلوة أو كمالها وسببت تروكا لان المطلوب عدم فعلها في الصلوة ولو مع الغفلة عنها فهي تروك محضه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول القيام وهو ركن في الصلوة الواجبة لو اخل به عمداً أو سهواً مع القدرة بطلت صلوته ﴾ اتفق العلماء على وجوب القيام وركنيته كما في المعتبر والمنتهى وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض وشرح الشيخ نجيب الدين وكشف اللثام وظاهر الوسيلة واختلفوا في تعيين الموضع الذي هو فيه ركن على أقوال ولا بد قبل نشر هذه الاقوال من بيان ما يجب بيانه ليتضح الحال ويندفع الاشكال عن بعض متأخري المتأخرين (فقول) الاصل في أفعال الصلوة جميعا ان تكون ركعا بمعنى ان تبطل الصلوة بزيادتها أو نقصانها عمداً أو سهواً لان العبادة توقيفية وشغل الذمة يقيني ويخرج عن الاصل ما قام الدليل على خروجه ويبقى الباقي وقد استقرأ الفقهاء كما في المذهب البارع أفعال الصلوة فوجدوا فيها أفعالا كثيرة قد دل الدليل على عدم البطلان بالسهو فيها زيادة وتقصية ووجدوا الباقي قد انحصر في الخمسة المشهورة في غالب أحوالها والا فقد اغتفرت الزيادة فيها ماعدا النية على أحد الرأيين في مواضع يأتي ذكرها في بحث السهو ان شاء الله تعالى لكن الحسن بن عيسى أهمل القيام والنية حيث قسم أفعال الصلوة (الى فرض) وهو ما اذا أخل به عمداً أو سهواً بطلت صلوته (والى سنة) وهو ما اذا أخل به عمداً بطلت صلوته لا سهواً (والى فضيلة) وهو ما لا تبطل تركه مطلقاً وحصر الاول في الصلوة بعد دخول الوقت واستقبال القبلة وتكبير الاحرام والركوع والسجود والاجتماع السالفة حجة عليه على ان الاستقبال عندهم كما قال أبو العباس شرط اختياري لان صلوة من ترك الاستقبال وصلى الى يمين القبلة أو يسارها ظاناً وقد خرج الوقت صحيحة بل اذا كان مستدبراً عند السيد انتهى فأمل وفي (الوسيلة) أيضاً اضافة الاستقبال الى الخمسة المشهورة ونفي عنه البأس في المختلف لبطلان صلوة من ترك الاستقبال ناسياً (وفيه) ان الكلام في أفعال الصلوة لا في شروطها والا فالطهارة أقوى في الشرطية من الاستقبال (وأما) اهمال الشيخ لذكر القيام في النهاية فلمقدم التصريح به في الاخبار وهي مقصورة على متونها كما صرح بذلك في أولها وأما أبو المكارم وأبو بطل فلعلهما أدرجاه في الركوع كما يأتي وهذا أيضاً يمكن ارادته من عبارة الحسن والنهاية وصاحب كشف الالتباس وان نفى الركينة عنه في موضع من الكتاب المذكور لكنه قال بركنيته في موضع آخر منه والجمع بين كلاميه ممكن ويعلم وجهه مما يأتي (فان قلت) قضية قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة لا تمام الصلوة الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود عدم كون القيام ركناً مطلقاً ولله الى ذلك نظر الحسن (قلت) الصحيحة مخصوصة بالاجماع وقوله عليه السلام من لم يتم صلبه فلا صلوة له وهو مروى بطريقين صحيحين (أو قول) ان الركوع من غير قيام ليس بركوع في الفريضة فان الركوع فيها ان يغني من قيام والاعادة من الركوع في الخبر المذكور تشمل ذلك وأما عدم الاعادة من جهة نسيان الذكر في الركوع فن دليل آخر على ان الاتيان بنفس الركوع مع ترك القيام

له سهواً من الفروض النادرة البعيدة غاية البعد والاخبار انما تحمل على الغالب المتعارف لا البعيد غاية البعد فكان القيام مندرجاً في الخبر من جهة الركوع وانجه حل كلام من ترك ذكره على ذلك وبذلك أيضاً يندفع ايراد مجمع البرهان كما يأتي ( وأما ) تسميتهم لهذه الخمسة بالاركان فلان اجماع العلماء الاسلام ناطق بذلك كما سمعت ( وأما ) تغيرهم للركن بانه ما تبطل الصلوة بزيادته أو تركه عمداً وسهواً فهو قضيته الاصل وممعد الاجماع في ( المذهب البارع ) نسبتة الى الفقهاء وفي ( تخلص التلخيص ) ان المشهور عندنا ان الاركان خمسة فمن أخل بشي. منها عمداً أو سهواً بطلت صلوته وكذا اذا زاد شيئاً منها الا القيام فانه لا يبطلها بزيادته انتهى وفي ( جامع المقاصد والروض ) الركن عند أصحابنا ما تبطل الصلوة بتركه عمداً أو سهواً ( قلت ) وبهذا التفسير صرح الشيخ في المبسوط وجميع من تأخر عنه وقد صرح بالركنية في خصوص القيام وانه مما تبطل الصلوة بالاخلاق به عمد أو سهواً في المبسوط والوسيلة والسرائر وجامع الشرائع والشرائع وغيرها الا مجمع البرهان فانه تأمل فيه في ذلك كما يأتي وبهذا كله وفي واحد بلاغ ظهر ما في قول من قال ان تسميتهم هذه الاشياء بالاركان وتفسيرهم لها أمر اسطلاحى لا أثر له مع انحرام هذه القاعدة عليهم في كثير من المواضع فالواجب الفاء هذه القاعدة التي لا ثمرة لها ولا فائدة والوقوف في جزئيات الاحكام على النصوص الواردة في العموم والخصوص انتهى وسيأتي في بحث التكبيرة ان الركن ما تبطل الصلوة بزيادته عمداً وسهواً ونقل كلام المتوقف في ذلك ( واذا عرفت هذا ) فلنعد الى الكلام على اختلافهم في بيان الموضع ( فنقول ) قد نقل عن المصنف القول بركنية القيام كيف اتفق وعليه في المواضع التي لا تبطل الصلوة بزيادة بعض أفرادها وتقصها لا يخرجها عن الركنية بل تكون مستثناة بالنص ( قلت ) لم أجده صرح بذلك فيما يحضرني من كتبه وانما أطلق فيها كعبارة الكتاب والمبسوط والسرائر وغيرها وهي قابلة للتدليل على ما يأتي لكن يظهر من الذكرى في بحث السهو ان هناك قائلاً بذلك واحتمله في الروضة ومال اليه في الروض وقيل ان الركن منه ما اتصل بالركوع قطع وهو خبرة حاشية الشرائع للمبني والمسالك ونسبه في المدارك الى جمع من المتأخرين واستحسنه فيه واحتمله في الروضة ( واعترض ) بان القيام المتصل بالركوع هو بينه القيام في القراءة اذ لا يجب قيام آخر بعدها قطعاً فكيف تجتمع فيه الركنية وعدماً ( وأجيب ) بانه لا يلزم من اتصاله بالركوع كونه للقراءة بل قد يتفق لا معها كناسي القراءة فان القيام كاف وانوجب سجود السهو وكذا لو قرأ جالساً ناسياً ثم قام وركع تأدى الركن به من غير قراءة وعلى تقدير القراءة فالركن منه هو الامر الكلي وهو ما صدق عليه اسم القيام متصلاً بالركوع وما زاد على ذلك فهو موصوف بالوجوب لا غير وهذا كالوقوف بعرفة فانه من حيث هو كلي ركن ومن حيث الاستيعاب واجب لا غير ( واعترض ) بانه على تقدير اتصاله بالركوع لا تتصور زيادته وتقصانه وحده حين ينسب بطلان الصلوة اليه فان الركوع ركن قطعاً وهو اما مزيد أو ناقص وكلاهما مبطل من جهة الركوع فلا فائدة في اطلاق الركنية على القيام ( وأجيب ) بان استناد البطلان الى مجموع الامرين غير ضار فان علل الشرع معرفات لا علل عقلية فلا يضر اجتماعها انتهى وكذا يقول من قال انه ركن في التكبير وفي ( مجمع البرهان ) لي في هذا تأمل لمدم ظهور دليل على ذلك عندي على ان جعل القيام المتصل بالركوع ركنًا لا فائدة تحتها فانه يمكن سهو من دون سهو الركوع بأن يركع عن انحناء سهواً والظاهر تحقق الركوع حينئذ لمدم دخول الانحناء عن قيام في حقيقته فتأمل انتهى ( قلت ) قد تقدم آنفاً في توجيه صحيح وزارة

## وحده الانتصاب مع الاقلال (متن)

ما يدفع هذا الایراد وفي (التفیح) أنه ركن بحسب النوع لا الشخص فهو ركن لا بعينه (ثم قال) هو مع التحرمة والنية ركن وقبلها شرط وبعدها جزء ركن انتهى فتأمل (وقيل) أنه تابع لما وقع فيه ومنقسم بانقسامه في الركنية والوجوب والاستحباب وهذا هو المنقول عن الشهيد في بعض فوائده ولم أجده في حواشيه على الكتاب قال ان القيام بالنسبة الى الصلوة على انحاء القيام الى النية وهو شرط فانه لما وجب وقوع النية في حال القيام اتفاقاً وجب تقدمه عليها زماناً يسيراً ليقطع بوقوعها في حال القيام وهذا شرط في الصلوة لتقدمه عليها واعتباره فيها والقيام في النية وهو متردد بين الركن والشرط كحال النية والقيام في التكبير ركن كالتكبير والقيام في القراءة من حيث هو قيام كالقراءة واجب غير ركن والقيام المتصل بالركوع وهو الذي يركع عنه ركن قطعاً حتى لو ركع جالساً سهواً بطلت صلواته والقيام من الركوع واجب غير ركن والقيام في القنوت مستحب كالقنوت انتهى وبذلك كله صرح في المذهب البارع وغاية المرام وروض الجنان وشرح الشيخ نجيب الدين وكذا جامع المقاصد الا أنه استشكل في استحباب قيام القنوت ويأتي دفعه عن جماعة واستحسن هذا التفصيل صاحب المدارك الا انه استشكل في تبعية القيام للنية في الشرطية ويأتي الكلام فيه وفي (حاشية المدارك) ان ما ذكره الشهيد هو مراد الفقهاء (قلت) قد تضمن كلام الشهيد القطع بركنيته في التكبير وعند الركوع وهو خيرة الجعفرية وشرحها وفوائد الشرائع والكفاية والمفاتيح وفي الاخير نفي الخلاف عن ذلك وفي (كشف اللثام) انه عند النية وفي التكبير وقبل الركوع ركن وظاهر مجمع البرهان نسبته الى الاصحاب كما انه يظهر من كشف اللثام دعوى الاجماع عليه الا انه استثنى من البطلان بالاخلاق به ما اذا أخل به في بعض أجزاء النية على الشرطية هذا تمام الكلام في نقل الاقوال وما في جامع المقاصد من الاشكال في قيام القنوت فلانه قيام متصل بقيام القراءة فما قيام واحد ولا يكون الواحد واجباً مندوباً وقوى الوجوب في كشف الالتباس ونقله عن الذكري وأجيب في الروض والمدارك بان اتصاله به مع وجود خواص الدنب فيه لا يدل على الوجوب مع انه ممتد يقبل الانقسام الى الواجب والسندب وما في المدارك من ان تبعية القيام للنية في الشرطية مشكل فقد بناء على ما سلف له في موضعين من أنه لم يتم دليل على اعتبار القيام والطهارة والاستقبال في النية كالتكبير (قلت) من اعتبره في النية اعتبره لاجل المقارنة المعتبرة بينها وبين التكبير لالاجل النية نفسها ولا خفاء في توقف التكبير الصحيح على ذلك فلا وجه لتأمل في ذلك الا ان يقال بعدم وجوب مقدمة الواجب المطلق الواقعي فتأمل جيداً وقد يلوح من نهاية الاحكام ان في اشتراط القيام في النية خلافاً حيث قال والاقوى اشتراط القيام في النية وتمام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى ولا فرق في الصلوة الواجبة بين اليومية وغيرها حتى المنذورة كما انه لا فرق في العامد بين العالم والجاهل وما يأتي في بحث السهو من ان زيادة القيام لا تبطل بنبه على تقسيمه الى الركن وغيره فلم يقبه اعتراض جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وحده الانتصاب مع الاقلال ﴾ كما صرح به جمهور الاصحاب والانتصاب اقامة الصلب بنصب قمار الظهر وهي عظامه المنتظمة في النخاع التي تسمى خرز الظهر فلا يخل به اطراق الرأس كما في التذكرة والذكري والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض وغيرها خلافاً للصدوق فيما

قل عنه حيث قال بإخلاله ولعلمهم فهموه من ظاهر الفقيه ونقل عن التقي استحباب ارسال الذقن الى الصدر ومرسل حريز الممول به الوارد في تفسير قوله تعالى فصل لربك وأنحر حجة عليه على انه لا مستند له بل الافضل اقامة النحر كما صرح به بعضهم للمرسل المذكور ويحل به الميل الى اليمين واليسار بحيث لا يعد متصباً عرفاً كما صرح به جماعة كثيرون ولو انحى الى حد الزا كمين ففي (التذكرة والذكرى) القطع بعدم الجواز وفي (نهاية الاحكام) انه أقرب وفي (الذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمدارك وكشف الثام) ان الاقرب وجوب الاعتماد على الرجلين معاً وان صدق القيام بدونه للتأسي ولانه المتبادر ولعدم الاستقرار لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وفي (الدروس) انه المشهور وفي (البحار) انه أشبه وفي (النفلية وشرحها) ان ذلك مستحب ونقله في الذكرى عن الجعفي (قلت) وجميع ما استدلوا به مع مخالفته للنص الذي لا معارض له ليس بظاهر الدلالة أما التأسي فلانه قد برهن في الاصول انه ليس دليلاً على الوجوب وان صدور الافعال منهم صلى الله عليهم في مقام البيان يقع على نحوين فما كان منها مستحدثاً قلنا انه من الكيفية وما كان منها غير مستحدث قلنا انه ليس بداخل فيها الا بدليل ومن المعلوم ان اعتماد القيام على الرجلين مما هو معتاد فكان خارجاً فبطل الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي لانه مجمل وقد علمت حال المتبين له والاستقرار لا يتوقف على الاعتماد عليهما قطعاً ونعم التبادر نعم لو رفع أحد رجليه عن الارض بالسكينة واقتصر على وضع واحدة واعتمد عليها فلا اشكال في البطلان لما ذكره ويمكن تنزيل كلامهم عليه لكن الشهيد الثاني قال في المقاصد العلية (واعلم) انه لا يلزم من وجوب تقارب القدمين وجوب الاعتماد عليهما فلا يعني ذكره عن ذكره وكان على المصنف ان ينبه عليه ان كان يختاره كما جمع بينهما في باقي كتبه انتهى وفي هذا اشارة الى ما فهمناه وقد روى الكليني في الصحيح عن محمد بن أبي حمزة عن أبيه قال رأيت علي بن الحسين عليهما السلام في فناء الكعبة في الليل وهو يصلي فأطال القيام حتى جعل مرة يتوكأ على رجله اليمنى ومرة على رجله اليسرى الحديث وهو ظاهر الدلالة في خلاف ما قالوه ولا معارض له الا ما ذكره مما علمت حاله الا ان تقول انه محمول على النافذة لكنه ليس نصاً فيها فيحتمل ان ذلك كان في العشاء الآخرة وهناك أخبار أخر دالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع إحدى رجليه حتى نزل قوله عز وجل طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى وعلى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم على أصابع رجليه ولعل ذلك منسوخ بالآية الشريفة أو غيرها وفي (الذكرى والنفلية والدروس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض) وغيرهما ان التابعين الرجلين اذا كان خارجاً عن العادة يخل بالقيام وفي (البحار) انه المشهور وفي (الهدائق) ان المفهوم من الاخبار ان نهاية التباعد بينهما الى قدر شبر ومن المحتمل قريباً ان يكون ذلك نهاية الرخصة انتهى ونقله في ارشاد الجعفرية عن بعض اصحابنا وكذا يظهر من التذكرة ان كون النهاية شبراً قول لبعض اصحابنا وفي بعض نسخ الهداية التفريق بشبر لا أكثر وفي نسخة أخرى اجعل بين قدميك قدر أربع اصابع الى شبر أكثر ذلك وفي (المقنة والمقنع) على ما نقل عنه التفريق بشبر الى أكثر وفي (البسوط والمهذب والاصباح) على ما نقل عنهما التفريق بأربع اصابع ولعل المراد مضومة والا ففي خبر حماد ثلاث اصابع مفرجات لكن في الوسيلة وكتاب أحكام النساء للمفيد على ما نقل عنه أربع اصابع مفرجات ولعل ما في الهداية أولى هذا في الرجل وأما المرأة فقد نص في المقنة والنهاية والوسيلة والسرائر وأكثر المتأخرين على أنها في حال قيامها يستحب لها ان تجمع

فان عجز عن الاقلال انتصب معتمداً على شيء فان عجز عن الانتصاب قام منحنيًا ولو الى حد الراكع (الركوع خل) ولا يجوز الاعتماد مع القدرة الا على رواية (متن)

بين قديمها لانه أقرب الى التستر وفي (الذكرى والموجز الحاوي) انه عند تعارض التفریق والانحناء يفرق لبقاء مسمى القيام والاقتراق على الركوع ونحوه ما في المقاصد العلية وفي (الدروس) في ترجيح أيهما نظر ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿فان عجز عن الاقلال انتصب معتمداً على شيء﴾ آدمي أو غيره وظاهر المنهى الاجماع عليه وعليه نص جماعة وقال الشافعي بسقوط القيام عنه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿فان عجز عن الانتصاب قام﴾ (منحنيًا) ولولا حد الراكع يريد انه اذا عجز عن الانتصاب بنوعيه وبذلك صرح جماعة من الاصحاب والمخالف في ذلك الشافعي في أحد قوله فلم يوجب القيام اذا لم يمكنه الا منحنيًا الى حد الراكع لخروجه عن القيام (وفيه) ان الميسور لا يسقط بالمسور وسبجي. لهذا تنم في بحث الركوع ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولا يجوز الاعتماد مع القدرة الا على رواية﴾ عدم جواز الاعتماد مع القدرة على الاقلال هو المشهور كما في مجمع البرهان والكفاية والحداثي ومذهب الاكثر كما في المدارك والمفاتيح وذهب التي فيما نقل عنه الى جواز الاستناد على كراهة استنادا الى صحيحة علي بن جعفر حيث سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلح له ان يستند الى حائط المسجد وهو يصلي أو يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا بأس وقد حملها فخر الاسلام في الايضاح على التقية والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم على استناد ليس معه اعتماد قال في (الذكرى) الخبر لا يدل على الاعتماد صريحا اذ الاستناد يفايره وليس بمستلزم له وبينه في كشف الثام بأن حقيقة الاستناد الانضمام والاعتماد المتعدي يعلى يفيد القاء الثقل عليه بحيث يزول بزواله انتهى (قلت) في الخبر ايماء الى ان الاستناد فيه اعتماد حيث قيل فيه من غير مرض ولا علة ومن العلوم ان من شأن المريض والعليل الاعتماد لمزيد الضعف ثم ان في خبر سميد بن يسار عن الصادق عليه السلام نفي البأس عن التكأة في الصلوة على الحائط وفي خبر ابن بكير المروي في التهذيب ان الصادق عليه السلام قال لا بأس بالتوكي على عصي والاتكاء على الحائط حقيقة في الاعتماد قال ابن الاثير اتكأ اذا اسند ظهره أو جنبه الى شيء يعتمد عليه وكل من اعتمد على شيء فقد اتكأ ومثله قال في (المصباح المنير) في موضعين كذا نقل عنها وفي (مجمع البحرين) نوكتاً على العصي اعتمد عليها فتى كان الاتكاء حقيقة في الاعتماد وجب الحمل عليه حتى يدل دليل على المجاز (تقوم قرينة المجاز خل) ثم اب ما ذكره في الذكرى فرع وجود الاعتماد في الخبر الآخر المعارض وليس في صحيح ابن سنان الا الاستناد الممدى بالي وأما خبر ابن بكير المروي في قرب الاستناد فهو وان ذكر فيه النهي عن الاتكاء لكنهم لم يستندوا اليه لانه لم يذكر في الكتب الاربعة وانما نظرم الى الصحيح على ان الاتكاء مذكور في الاخبار المعارضة (١) كما سمعت ولعل صاحب المدارك والكفاية والبحار والمفاتيح انما قوا مذهب التي لذلك لكنهم لم يذكروا الاخبار الأخر وانما نظرم الى الجمع بين الصحيحين والحق ان صحيح ابن سنان أقوى لاغتضاده بعمل الاصحاب والاطلاقات والعمومات الدالة على وجوب القيام لان التبادر منها مالا يكون باستناد وبخبر ابن بكير مضافا الى ان العبادة توقيفه

(١) اعني خبر ابن بكير الآخر وخبر سميد (منه قدس سره)

ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب بقدر مكنه ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأومى بهما ( متن )

والمتقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن آله عليهم السلام عدم الاستناد ثم ان شغل الذمة يقيني والاختار المعارضة ليست صريحة في ان الصلوة صلوة فريضة وقد قل في البحار خبر علي بن جعفر عن كتاب قرب الاستناد وعن كتاب المسائل وفي المتقول عن قرب الاستناد بعد قوله عليه السلام لا بأس وسأله عن رجل يكون في صلوته فريضة الى آخره وفي هذا اشارة الى ان الصلوة الاولى المشتول عن الاستناد فيها وتقديم احدي الرجلين وتأخير الاخرى صلوة نافلة (١) هذا حال الاستناد حال القيام وأما حال الاستعانة حال النهوض ( وأما حاله حال التهوض خل ) فظاهر الذكرى وصریح جامع المقاصد ان حكمه حكم الاستناد حال القيام وقد دلت صحیحة علي بن جعفر على الجواز ولذلك ضعفه الفاضل المجلسي والمحدث البحراني ( قلت ) وقوله عليه السلام في خبر ابن سنان لا تمسك بخمرك وأنت تصلي ليس نصاً في المعارضة فتأمل وعلى المشهور لو أدخل بالاقلال عمداً بطلت صلوته كما صرح بذلك أكثرهم ولو أدخل به نسياناً فالظاهر الصحة كما صرح بذلك جماعة منهم رحمهم الله قوله رحمهم الله قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب بقدر مكنه ﴾ هذا لا خلاف فيه كما في الحقائق وانما اختلفوا فيما اذا قدر على القيام زماناً لا يسع القراءة والركوع ففي ( الهاية والمبسوط والسرائر ) انه يجلس ويقرأ ثم يقوم الى الركوع حتى يركع عن قيام وقد يظهر ذلك من الوسيلة وجامع الشرائع والتذكرة وغيرها وتستسمع ما في الكتاب وقال في ( جامع الشرائع ) فان قرأ جالساً لمذر وأمكنه أن يقوم فيركع وجب عليه ونحوه عبارة الوسيلة والتذكرة وهذه العبارة قابلة لما نحن فيه ولما اذا تجدد قدرته كما يأتي ولعلها في هذا اظهر وفي ( المبسوط ) نسبته الى رواية أصحابنا وفي ( الموجز الخاوي وكشف الالتباس ) لو دارت قدرته بين قرأته وركوعه قائماً قدم القراءة وركع جالساً ونحوه ما في نهاية الاحكام حيث قال واذا قدر على القيام زماناً لا يسع القراءة والركوع فالاولى القيام قارئاً ثم الركوع جالساً لانه حال القراءة غير عاجز عما يجب عليه فاذا انتهى الى الركوع صار عاجزاً وأيد الاول في كشف اللثام بانه أهم من ادراك القراءة قائماً مع ورود الاخبار بان الجالس اذا قام في آخر السورة فركع عن قيام تحسب له صلوة القائم لكن الاخبار محتمل اختصاصها بالجالس في النوافل اختاراً انتهى ( قلت ) لولا ما في المبسوط من نسبة ذلك الى رواية أصحابنا لا يمكن تأييد الثاني بموافقة الاعتبار رحمهم الله قوله رحمهم الله قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأومى بهما ﴾ عند علمائنا كما في المنتهى حيث قال لو أمكنه القيام وعجز عن الركوع أو السجود لم يسقط عنه فرض القيام بل يصلي قائماً ويومئ للركوع ثم يجلس ويومئ للسجود وعليه علمائنا انتهى وعلى عدم سقوط القيام في المقام نص الشيخ والمحقق والشهيدان والكركي وغيرهم ممن تعرض له وهو الظاهر من كل من اقتصر على ذكر الفرع الاول وقد عرفت اننا لم نجد فيه مخالفاً والمخالف هنا أبو حنيفة حيث قال يسقط عنه القيام حينئذ وقد يستفاد من كلامهم هذا انه لو كان اذا جلس قدر على الانحناء فيه للركوع (١) وقد يقال على بعد ان في الخبر الاستناد الى حائط المسجد والنافلة يستحب ان تكون في البيت وفيه بعد من وجوه ( منه قدس سره )

ولو عجز عن القيام أصلاً صلى قاعداً (من)

والسجود وإذا قام لم يمكنه الانحناء للركوع ولا الجلوس للسجود يقوم ويؤمُّ لهما ولا ينتقل الى الجلوس كما فهم ذلك من كلامهم هذا صاحب الحدائق وادعى ان ذلك هو المشهور بينهم ثم قال بل ظاهرهم الاتفاق عليه ( قلت ) المتعرض لذلك فيما أجد المحقق الثاني في جامع المقاصد قال ولو كان بحيث لو قام لم يقدر على الركوع والسجود وان صلى قاعداً أمكنه ذلك ففي تقديم أيهما تردد من فوات بعض الافعال على كل تقدير فيمكن تأخيرها ويمكن ترجيح الجلوس باستيفاء معظم الاركان معه والفاضل في كشف الثام قال يجلس ويأتي بهما لأنها أهم قال وكذا ان تعارض القيام والسجود وحده ثم احتل فيهما القيام لما سمعته عن نهاية الاحكام والتخير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن القيام أصلاً صلى قاعداً ﴾ بالاجماع كما في المتبر والمنتهى والتذكرة وكشف الثام واختلفوا في مقامات ( الاول ) في حد العجز ففي ( المبسوط ) قيل ان حده عدم قدرته على الوقوف بمقدار زمان صلوته انتهى والمفيد كما هو محتمل النهاية ان حده العجز عن المشي بمقدار زمان الصلوة نظراً الى خبر المروزي الآتي ذكره قال في ( المقنعة ) في باب صلوة الفريق والموحد والمضطر ما نصه والمرض الذي رخص فيه للانسان الصلوة جالساً هو ما لا يقدر معه على المشي بمقدار زمان صلوته قائماً وذلك هو حده وعلامته انتهى وفي ( المبسوط والنهاية وجامع الشرائع والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والذكرى والتفتيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمدارك والكفاية والفاتح ) ان ليس له حد الا العجز عن القيام أصلاً وهو مستند الى علمه وفي ( المذهب البارع والمقتصر وغاية المرام ) انه المشهور وفي ( كشف الرموز ) ان القولين متقاربان معنى غالباً ( المقام الثاني ) فيما اذا قدر على الصلوة مستقراً معتمداً على شيء وعليها ماشياً فهل تقدم الصلوة ماشياً عليها معتمداً ذهب المصنف في التذكرة الى الاول وأطبق من تأخر عنه على خلافه بل ظاهر الكتاب وغيره من كتبه خلاف ما ذكره في التذكرة ( المقام الثالث ) فيما اذا قدر على الصلوة ماشياً هل يقدم على الجلوس أم لا ففي ( الذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد والمدارك وكشف الثام ) ان الجلوس مقدم وفي ( البحار ) انه أوفق بفحوى الاخبار وفي ( البيان ) لو قدر على القيام ماشياً وعجز عن الاستقرار بدون الجلوس ففي ترجيح أيهما نظر قال ورواية المروزي محتملة لترجيح المشي وفي ( حاشية الميسر والروض والمسالك والمقاصد العملية ) انه يصلي ماشياً ولا يجلس وفي ( الذكرى ) أيضاً تقديم القعود على القيام مضطرباً وفي ( كشف الثام ) فيه نظر ( قلت ) الاصل في هذه الاختلافات خبر سليمان المروزي قال قال الفقيه عليه السلام المريض انما يصلي قاعداً اذا صار بالحال التي لا يقدر فيها أن يمشي مقدار صلوته الى أن يفرغ قائماً وقد حلت في المختلف والذكرى وجامع المقاصد على من يتمكن من القيام اذا قدر على المشي لتلازم بينهما غالباً قال في ( المختلف ) يحمل على المريض الذي لا يقدر على القيام ويقدر على المشي ما حده قال ان عجز عن المشي قدر الفراغ كان عاجزاً والا فلا وفي ( المتبر والتفتيح والمدارك ) انها ليست معتبرة لان المصلي قد يمكن أن يقوم بقدر صلوته ولا يتمكن من المشي بقدر قيامها وقد يتمكن من المشي ولا يتمكن من الوقوف قال في ( المدارك ) فهي كناية عن العجز عن القيام وفي ( كشف الثام ) انما سيقَّت لبيان العجز المحذور للقعود وانه اذا عجز عن المشي مقدار صلوته قائماً فله أن يقعد فيها وان كان متمكناً من



فان تمكن حينئذ من القيام للركوع وجب ( متن )

الصلوة قائماً بمشقة فلم يتلزم المعجزان ولا القدرةان ولا ضرورة الى التوجيه بتلازمها غالباً كما في الذكرى ولا مخالفة له للاخبار التي سئل فيها عن الحد المجوز للقيود فأجيب بان الانسان أعلم بنفسه انتهى وفي ( البحار ) ان الخبر يحمل وجهين ( أحدهما ) ان من يقدر على المشي بقدر الصلوة يقدر على الصلوة قائماً ( وثانيهما ) ان من قدر على المشي مصلياً ولم يقدر على القيام مستقراً فالصلوة ماشياً أفضل من الصلوة جالساً قال والمحملان متادلان ولو حمل على الاول بناء على الغالب لا ينافي المشهور كثيراً انتهى فتأمل وفي ( الحدائق ) ذكر هذين الاحتمالين وقال ان الثاني هو الذي فيه الاكثر وهو الأرجح وفي ( الروض ) ان فيما ذكره الشهيد نظراً لانه تخصيص للعام من غير ضرورة مع ان الروايات تدل على ان من قدر على القيام ماشياً لا يصلي جالساً بمعنى ان القيام غير مستقر مرجح على القعود مستقراً وهو اختيار المصنف فلا يحتاج الى تكافؤ البحث على التلازم بين القيام والمشي غالباً ورجح في الذكرى الجلوس في هذه الصورة محتجاً بأن الاستقرار ركن في القيام اذ هو المهود من صاحب الشرع والخبر حجة عليه وكون الاستقرار واجباً في القيام لا يستلزم تقديم الجلوس على القيام بدونه فان المشي يرفع وصف القيام وهو الاستقرار والجلوس يرفع أصله وفوات الوصف خاصة أولى من فوات الموصوف ومن ثم اتفق الجماعة على ان من قدر على القيام معتمداً على شيء وجب مقدماً على الجلوس مع فوات وصف من القيام وهو الاستقلال نعم بالغ المصنف فرجح القيام ما شياً مستقلاً عليه مع المعاون ويضعف بأن الفائت على كل تقدير وصف القيام أحدهما الاستقرار والآخر الاستقلال فلا وجه لترجيح الثاني نعم فيه ترجيح الاول لما تقدم في حجة ترجيح القعود على المشي اذ لا معارض لها هنا ولانه أقرب الى هيئة المصلي فظهر من ذلك ان التفصيل أجود من اطلاق المصنف ترجيح المشي عليهما واطلاق الذكرى ترجيحهما عليه انتهى وقد نقلناه بطوله لبيان محصله (ورده في المدارك) بأن العبادة متوقفة على النقل والمنقول هو الجلوس وبأنه أقرب الى حالة الصلوة وفي ( كشف اللثام ) لم يرد بالمشي قول ولا فعل وكما ان فيه انتصاباً ليس في القعود في القعود استقرار ليس فيه وقد سمعت ما فهمه من خبر المروزي (قلت) مبنى كلامه على ان الاستقرار وصف للقيام والظاهر انه وصف من أوصاف المصلي معتبر في صحة صلوته قائماً كان أم قاعداً مع الامكان فترجيح القيام عليه يحتاج الى دليل وانه يجتمع هو وضده مع القيام والقعود فلا اختصاص له بالقيام نعم جوابه يصلح الزاماً للشهد حيث ان ظاهره ذلك وأما في التحقيق فلا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان تمكن حينئذ من القيام للركوع وجب ﴾ هذه العبارة ذات وجهين (الاول) ان يكون المراد أنه اذا كان من الابتداء متمكناً من الركوع قائماً لامن القيام من أول الصلوة الى الركوع جلس للقراءة ثم قام للركوع كما سمعته عن النهاية والمبسوط والسرائر وقد يظهر ذلك من الوسيلة وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والروض وغيرها بل هو ظاهر كل ما ذكر فيه هذا الفرع والفرع الآخر وهو انه اذا خف بعد القراءة وجب القيام للركوع فليتأمل في ذلك وقد عرفت أن المخالف في ذلك أبو العباس والصبري والمصنف في النهاية ( الثاني ) أن يكون المراد اذا حدث تمكنه وجب لارتفاع العذر المانع وبذلك صرح جمهور اصحابنا كما يأتي بل الظاهر أنه لا خلاف فيه وأن المخالف في ذلك بعض العامة حيث اوجبوا الاستئناف حينئذ ﴿ قوله ﴾

والا ركن جالسا ويقعد كيف شاء لكن الافضل التربع قارئاً وثني الرجلين راكعاً (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿والا يتمكن ركن جالسا﴾ هذا مما لا كلام ولا خلاف فيه وانما الكلام في كيفيته في (الذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والمدارك) وغيرها ان كيفيته وجهين (الاول) أن ينحي بحيث يصير بالنسبة الى القاعد المنتصب كالراكن قائماً بالنسبة الى القائم المنتصب (الثاني) أن ينحي بحيث يكون نسبة ركوعه الى سجوده كنسبة ركوع القائم الى سجوده باعتبار اكل الركوع واداءه فان اكل ركوع القائم انحناءه الى ان يستوي ظهره مع مد عنقه فتحاذي جبهته موضع سجوده وأدناه انحناءه الى أن تصل كفاه الى ركبتيه فيحاذي وجهه أو بعضه ما قدام ركبتيه من الارض ولا يبلغ محاذة موضع السجود فاذا روعيت هذه النسبة في حال السجود كان أكل ركوع القاعد ان ينحي بحيث تحاذي جبهته مسجده واداءه محاذة وجهه ما قدام ركبتيه انتهى والوجهان متقاربان كما في جامع المقاصد وروض الجنان قال في الاول والحاصل ان أصل الانحناء في الركوع لا بد منه ولما لم يمكن تقديره ببلوغ الكفين الركبتين بلوغهما من دون انحناء لتتحقق مشابة الركوع جالسا اياه قائماً وفي (مجمع البرهان) ان المرجع في ذلك الى العرف قال وينبغي ان ينحي بحيث يحاذي وجهه ركبتيه انتهى وفي (الدروس وغاية المرام والمهذب البارع والجمع فريه وشرحها والمقاصد العلية) ان هذا الانحناء أقل الواجب وبما عدا الاخير وجامع المقاصد والمسالك انه يجب فيه رفع الفخذين وفي (المقتصر) انه قريب انتهى قالوا لتتحقق المشابة المذكورة ولان ذلك كان واجبا في حال القيام والاصل بقاؤه ولا دليل على اختصاص وجوبه به وعد ذلك في مجمع البرهان مستحبا وفي (البحار) الظاهر عدم وجوبه وأوجه الشاهد استناداً الى وجه ضعيف وفي (روض الجنان) في وجوب ذلك نظر لان ذلك في حال القيام غير مقصور وانما حصل تبعاً للهيئة الواجبة في تلك الحالة وهي منفية هنا ولا تقاضه بالصاق بطنه بفخذه حال الركوع جالسا زيادة على ما يحصل منه في حاله قائماً ولم يقل بوجوب مراعاة ذلك هنا بحيث يجافي بطنه على تلك النسبة نعم لو قدر على الارتفاع زيادة عن حالة الجلوس ودون الحالة التي يحصل بها مسمى الركوع وأوجبهان تحصيلاً للواجب بحسب الامكان اتجه وجوب رفع الفخذين في صورة النزاع الا أنه لا ينصرف الوجوب فيما حصل به بمحافتهما عن الساقين والارض بل يجب ما أمكن من الرفع وفي وجوب ذلك كله نظر انتهى ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويقعد كيف شاء﴾ لكن الافضل التربع قارئاً وثني الرجلين راكعاً ﴿استعجاب التربع قارئاً اجماعياً كما في الخلاف وهو مذهبنا كما في المتبرر ومذهب علمائنا كما في المدارك وبه صرح في المبسوط والخلاف وجامع الشرائع وكتب المحقق والارشاد والتحرير والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والدروس والموجز الحاوي والمهذب البارع والمقتصر وكشف الالتباس وغاية المرام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمقاصد العلية والروض والمسالك ومجمع البرهان وغيرها ولا يجب اجماعاً كما في المنتهى وخيرة هذه الكتب المذكورة أيضاً الا القليل منها ان الافضل ثني الرجلين راكعاً وفي (المتبرر) انه مذهبنا وفي (المدارك) نسبته الى علمائنا لكنه في المتبرر قال قيل لا يثني رجله الا في حالة السجود وفي (المقتصر) عن الشهيد انه قال يجب ان يرفع فخذه وينحي قدر ما يحاذي وجهه ما قدام ركبتيه من الارض قال وهو غريب وقد بقي الكلام في معنى التربع والثني اما التربع ففي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي

والتورك متشهداً ولو عجز عن القعود صلى مضطجماً على الجانب الايمن مستقبلاً بمقادير  
بدنه القبلة كالموضوع في اللحد (متن)

والمسالك والروض والروضة ) في الفصل الرابع والمقاصد العلية ومجمع البرهان وكشف اللثام انه هنا  
نصب الفخذين والساقين وهو القرفصاء لقر به من القيام وفي (مجمع البرهان) انه المشهور بين الاصحاب  
وفي (كشف اللثام) نسبته الى الاصحاب قال ولا تأباه مادة اللفظ ولا صورته وان لم أظفر له بنص  
من أهل اللغة ثم قال ثم المعروف من التربع ما صرح به الثعالبي في فقه اللغة من انه جمع القدمين ووضع  
أحدهما تحت الأخرى (قلت) يظهر من القاموس ان له كيفيات متعددة حيث قال وتربع في جلوسه  
خلاف جثي وأقوى وظاهره صدق التربع على جميع هيئات الجلوس الا الجلوس جاثياً ومقماً وفي (مجمع  
البحرين) بعد ان قل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يرتباً قط التربع عبارة عن ان يقعد على  
ركبته ويمد ركبته اليمنى الى جانب يمينه وقدمه الى جانب شماله واليسرى بالعكس ثم قال قاله في  
المجمع ثم حمل خبر أكل الصادق عليه السلام مترباً على الضرورة والجواز ومثله صنع الحر في الوسائل  
وروى السكشي في ترجمة جعفر بن عيسى في حديث عن أبي الحسن عليه السلام ذكر فيه ما ذكر  
الى ان قال وكان جالساً الى جنب رجل وهو مترب على رجل وهو ساعة بعد ساعة يمرغ  
وجهه وخديه على باطن قدمه اليسرى ونحوه قول الصادق عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام  
ذا جلس أحدكم على الطعام فليجلس جلسة العبد ولا يضع إحدى رجليه على الأخرى ولا يتربع فهي  
جلسة ييفضها الله ويغض صاحبها بأن يكون قوله عليه السلام ولا يتربع عطف تفسير هذا وقد اقتدح  
من هنا اشكال وهو ان الاصحاب صرحوا باستحباب التربع في الصلوة من جلوس كما نطق به خبر  
حمران وقد وردت أخبار أخر بكراهة التربع كما سمعته واطلاقها شامل للصلوة وغيرها والتخصيص  
ليس بذلك القريب ولا سيما وقد ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرتباً قط فان كان التربع  
عبارة عن هيئة واحدة كما يظهر من مجمع البحرين والوسائل أشكل الجمع لان الاستحباب والكراهة  
متقابلان وان كان له كيفيات متعددة كما يظهر من القاموس ومن قول الاصحاب في المقام ان التربع  
هنا نصب الفخذين الى آخره زال الاشكال فليلاحظ ذلك واما التي قد صرح عدة من الاصحاب  
بأنه افتراش الرجلين تحته بحيث اذا قعد يقعد على صدرهما بغير اقعاء وسيأتي ان شاء الله تعالى الكلام  
في الاقعاء في الفصل السادس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتورك متشهداً ﴾ هذا خيرة  
الشيخ في المبسوط وأتباعه كما في كشف الرموز وسائر المتأخرين كما في المقتصر والمهذب البار (قلت)  
كان عليهما ان يستنثيا ابني سعيد لان ظاهر المحقق تضعيفه حيث نسب في كتبه الى القيل وقال ابن  
عمه جلس مترباً قارناً ومنشهداً فجعل التربع موضع التورك وفي كشف القام لا أعرف وجهه ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن القعود أصلاً صلى مضطجماً ﴾ هذا مما لا خلاف فيه بين  
الاصحاب كما في المدارك والبحار والحدائق وفي (كشف اللثام) الاجماع عليه ويأتي ما في الخلاف  
والمعتبر والمتنهي ومعنى عجزه عن القعود أصلاً عجزه عنه مستقلاً ومستنداً ومنحياً ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ على الجانب الايمن فان لم يمكنه فلا يسر ﴾ كما قل عن الكاتب وهو خيرة  
السرائر وجامع الشرائع والمختلف والذكري والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس

فان عجز صلى مستلقياً يجعل وجهه وباطنه رجله الى القبلة ويكبر ناوياً ويقرأ ثم يجعل ركوعه تغميض عينيه ورفعته فتحهما وسجوده الاول تغميضهما ورفعته فتحهما وسجوده الثاني تغميضهما ورفعته فتحهما ( متن )

وكتب المحقق الثاني الحنسة والعزية وارشاد الجعفرية والميسية والروض والروضة والمسالك والمقاصد العلية ومجمع البرهان والكفاية والبحار والحدائق وفي ( البحار ) انه المشهور وفي ( المدارك والحدائق ) هو خيرة الشهيد ومن تأخر عنه ( قلت ) كأنهما لم يلحظا الالفية واللمعة فان ظاهرهما كما فهما من ظاهر الشرائع التخيير وفي (المعتبر) ان رواية حماد أشهر وأظهر بين الاصحاب وفي (الذكرى) عليها عمل الاصحاب ( قلت ) وهذه الرواية قد استدلت بها جماعة من أصحاب هذا القول الذي نحن فيه والظاهر انها رواية مستقلة متنا وسنداً وليست هي رواية عمار كما ظن بعضهم وأرسل في (الغنية) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبراً بهذا التفصيل وفي ( الغنية والمعتبر والمتن ) والتحرير والمبسوط في صلاة المضطر ومبحث الركوع انه اذا لم يقدر على الصلوة جالساً صلى مضطجاً على جانبه الايمن وان لم يتمكن استلقى وقد يظهر من الغنية الاجماع على ذلك كما ان صريح الخلاف الاجماع عليه فانه نقله على انه اذا عجز عن القيام والجلوس صلى مضطجاً على جانبه الايمن وفي (المعتبر والمنتهى) نسخته الى علاننا وفي ( كشف اللثام ) الى المعظم ولعلهم استندوا في ذلك الى خبر الدعائم وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) التخيير بين الحائنين وهو ظاهر المقمة وجل السيد والوسيلة والشرائع والنافع والارشاد والتبصرة واللمعة والالفية والمبسوط في المقام حيث قيل فيها جميعها ماعدا الجل فان عجز صلى مضطجاً والاستلقي من دون ذكر يمين ولا يسار واما الجل فانه قيل فيه فان لم يطق صلى على جنب وهو معنى الاضطجاع وفي (المدارك) انه أي التخيير أظهر ونحوه مافي المفاتيح ونقله في الذكرى عن بعض الاصحاب واجماع الخلاف الظاهر أيضاً من المعتبر والمنتهى بل والغنية كما عرفت حجة على أصحاب هذا القول ونص في نهاية الاحكام على ان الافضل الايمن ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان عجز صلى مستلقياً يجعل وجهه وباطن رجله الى القبلة ﴾ هذا مما لاخلاف فيه وفي (كشف اللثام) الاجماع عليه ومن العامة من قدمه على الاضطجاع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكبر ناوياً ويقرأ ثم يجعل ركوعه تغميض عينيه ورفعته فتحهما وسجوده تغميضهما ورفعته فتحهما وسجوده الثاني تغميضهما ورفعته فتحهما ﴾ كما في النهاية والمبسوط والوسيلة والمراسم والغنية والسرائر وجامع الشرائع والموجز الحاروي فاما لم يذكر فيها ان الايمان بالرأس هنا مقدم على تغميض العينين وفتحهما كما في الاخبار فان الايمان بالرأس فيها انما ورد في المضطجع كما ان مورد التغميض فيها انما هو المستلقي لكن المصنف في غير هذا الكتاب والسيد في الجل والمحقق والشهيد والكركي والصيري وسائر من تأخر عنهم رتبوا بينهما هنا كما رتبوا في المضطجع الا صاحب الكفاية فانه قال كلام القدماء خال عن هذا التفصيل (قلت) قد سمعت كلام السيد في الجل وفي (الحدائق) الاولى اتناع الاخبار (قلت) لعل الاخبار وكلام اكثر القدماء خرجاً يخرج الغالب فان التأثم على أحد جنبيه لا يصعب عليه الايمان بالرأس كما ان المستلقي لمزيد الضعف لا يمكنه الايمان به غالباً وقال جماعة من هؤلاء كالشهيدين والكركي وأبي العباس والصيري وغيرهم في بحث السجود انه يجب في الاضطجاع والاستلقاء تقريب جبهته الى ما يصح السجود عليه

ويجري الافعال على قلبه والاذكار على لسانه فان عجز أخطرها بالبال (متن)

أو قريه اليها وملاقاتها له وفي (نهاية الاحكام) انه أقرب ذكر ذلك في بحث السجود قالوا لان السجود عبادة عن الانحناء وملاقاة الجهة فاذا سقط الاول لتعذره بقي الثاني ولان الميسور لا يسقط بالمعسور مضافا الي مضمهر سماعه ورد ذلك كله في المدارك ومال الى الاستحباب ونحوه مافي الكفاية (قلت) خبر قرب الاسناد معاذ ذكر دليل على ذلك وكأنهما لم يظفرا به وفي (الخلاف) في بحث السجود ان ذلك جائز وفي (المفاتيح) انه أحوط وفي (المنفعة) يكره له وضع الجبهة على سجادة بمسكها غيره أو مروحة أو ما أشبهها عند صلوته مضطجعا لما في ذلك من الشبه بالسجود لا صنام (قلت) قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة حين سأله عن سجود المريض قال يسجد على الارض أو على المروحة أو على سواك يرفعه هو أفضل من الايماء انما ذكره من كره السجود على المروحة من أجل الاوثان التي كانت تعبد من دون الله وانما لم نعبد غير الله قط فاسجد على المروحة أو على سواك أو على عود هذا حال المروحة واما سجادة بمسكها غيره فمن أبي بصير انه سأل الصادق عليه السلام عن المريض هل تمسك له المرأة شيئا يسجد عليه قال لا الا ان يكون مضطرا ليس عنده غيرها وهو انما يفيد كراهية امساك المرأة اذا وجد غيرها ولذا اقتصر عليه الصدوق في المنع وقال في (المنع) أيضا اذا لم يستطع السجدة فليومي برأسه ايماء وان رفع اليه شيء يسجد عليه حرمة أو مروحة أو عود فلا بأس وهذا افتاء بصحيح زرارة ويحتملان ان من تعذر عليه الانحناء للسجود رأسا يتخير بين الايماء ورفع ما يسجد عليه وهو أفضل وانه يتخير بين الاقتصار على الايماء والجمع بينهما وهو أفضل وعموم الايماء للانحناء لالحل السجود وتحتمل الرفع حينئذ خصوصا الخبر أو استحبابه هذا ولم يفرق المصنف بين تفضيل الركوع والسجود وفقا للسيد والشيخ وأبي المكارم والمجمل والمحقق والشهيد في بعض كتبه وفي (١) وجامع الشرائع والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجمعرية وشرحها وكشف الالتباس والروضة انه يحمل التفضيل للسجود أكثر منه للركوع وفي (الموجز الحاوي) انه يزيد زمان تفضيل العين للسجود عليه للركوع وتقل ذلك عن المحرر بعض من علق على هامش البيان واستدلوا بقوله عليه السلام يحمل سجوده اخفض من ركوعه وصرح جماعة بأنه يلحق البدل حكم البدل منه في الركنية زيادة وتقصانا لكن في الروضة والروض انما يتبع ذلك مع قصد ان التفضيل مثلا بدل الركوع أما مع عدمه ففي (الروضة) القطع بالعدم وفي (الروض) يحتمل عدم البطلان لانه لا يمد ذلك فضلا من أفعال الصلوة مطلقا بل اذا وقع في محل الأمور بايقاعه فيه وظاهر كشف اللثام موافقة الروضة كما ان الظاهر من المقاصد العلية الاطلاق فقد اختلف كلام الشهيد الثاني في كتبه الثلاثة وقال من اطلق انه قائم مقامه في هذه الحالة والمبطل هو الاتيان بصورة الاركان وهو متحقق هنا (قلت) وكذا القول في قيام الحالات التي هي بدل من القيام مقامه في الركنية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجري الافعال على قلبه والاذكار على لسانه ﴾ كذا في التحريروالبيان وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والجمعرية والزمزية وارشاد الجمعرية والروض) جعل ذلك حكم العاجز عن الايماء

(١) قد تلف بعض الكلام هنا من نسخة الاصل فليراجع وقد وجدنا صاحب الجواهر يحكي ذلك عن سلاور ابن حمزة زيادة على مافي العبارة قلل الساقط المراسم والوسيلة

والاعمى أو وجع العين يكتفي بالاذكار ويستحب وضع اليدين على فخذه بحذاء ركبتيه والنظر الى موضع سجود ﴿فروع الاول﴾ لو كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع اضطجع وان قدر على القيام للضرورة (الثاني) ينتقل كل من العاجز اذا تجددت قدرته والقادر اذا تجدد عجزه الى الطرفين وكذا المراتب بينهما (متن)

بطرفه وفي (جامع المقاصد) انه انسب لان الافعال ليست شيئاً زائداً على ما ذكر من الركوع والسجود والقيام منها وذلك يحصل بتغميض العينين وفتحهما والتبادر من اجراء الافعال على قلبه الاجتزاء به عنها وحمله على ارادة نيتها عند فعله لها فيه تكاف وارتكاب مالا تدل عليه العبارة انتهى (قلت) هذا الذي نسبته الى التكلف هو الذي فسر به الفاضل في كشفه عبارة الكتاب قال أي يقصد الركوع والسجود بالتغميض والرفع بالفتح فبالقصد ينصرف كل الى ما يقصد ويترتب عليه حكم الركوع والسجود في الزيادة والنقصان انتهى (وقد يقال) يحتمل عدم اشتراط القصد كما لا يشترط ذلك في القراءة جالساً والركوع كذلك ونحوهما لصيرورتها أفعالا على تلك الحال وهي لا تقتصر الى النية الخاصة فان الصلوة متصلة شرعاً ويكتفي فيها نية واحدة لجميع أفعالها فليتأمل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والاعمى ووجع العين يكتفي بالاذكار﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروضة وجامع المقاصد وفي جملة من هذه زيادة اجراء الافعال على القلب وفي الاخير المراد بوجع العين الذي يشق عليه تغميض العينين وفتحهما وأما الاعمى فظاهر اطلاقهم عدم اعتبار تغميض أجنانه وفتحها حملاً للمعين على الصحيحة فيكتفيان باجراء الافعال على القلب والاذكار على اللسان ويراد بقوله في العبارة يكتفي بالاذكار ان كل واحد منهما يكتفي بذلك عن التغميض والفتح لا عن الاجراء لظهور كونه واجبا لانه مقدور انتهى ﴿فروع الاول﴾ ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لو كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع اضطجع وان قدر على القيام للضرورة﴾ كما في نهاية الاحكام وقد اقتصر المصنف هنا وفي (نهاية الاحكام) على ذكر الرمد كما في الخلاف والتذكرة وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها وفي (المبسوط والمنتهى والتحرير والموجز الحاوي والمقاصد العلية) الاقتصار على مرض العين وفي (الذكرى والبيان وجامع المقاصد) تعميم الحكم لكل مرض يستدعي الاضطجاع والاستلقاء بروء هذا ما يتعلق بالمرض وقد اقتصر المصنف هنا وفي نهاية الاحكام على الاضطجاع كما سمعت وفي (الخلاف والمنتهى والتحرير والتذكرة والذكرى والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية) تجويز الاستلقاء له اذا أحبره الطبيب انه لا يبرأ الا به وقال في (كشف القتام) وكذا اذا كان لا يبرأ الا بالايماء للركوع والسجود أو ميم وان قدر عليهما أي على الركوع والسجود وكذا اذا كان لا يبرأ الا بترك الایماء تركه انتهى وقد يلوح من الخلاف والمنتهى والتذكرة حيث نسب الخلاف فيها الى مالك والاوزاعي أن لا يخاف من اصحابنا في جوار الاستلقاء للرمد ووجع العين وفي (الحدائق) أنه لا خلاف فيه وحجة الاوزاعي ومالك ان ابن عباس لما كف أناه رجل فقال له ان صبرت سبعة أيام لا تصلي الا مستلقيا داويت عينيك فارسل الى ام سلمة وأبي هريرة وغيرهما فقالوا له (قبل له خل) ان مت في هذه الايام فما الذي تصنع بالصلوة فلم يفعل (وفيه) على تقدير تسليم ثبوته وحجية قولهم وفعله وما كان ليكون شيء من ذلك انه لعله كان

(الثالث) لو تجدد الخلف حال القراءة قام تاركاً لها فاذا استقل اتم القراءة وبالعكس يقرأ في هويّه (متن)

البرء غير مظنون ومن البعيد من ابن عباس أن يستغني أبا هريرة مع وجود الحسين صلوات الله تعالى عليهما وهو عالم بإمامتهما ووجوب الطاعة لهما ويدل عليه بعد صحيح ابن مسلم وموثقة مجاعة ما رواه الحسين بن بسطام في كتاب طب الأئمة عليهم السلام رحمهم الله قوله رحمهم الله قدس الله تعالى روحه رحمهم الله لو تجدد الخلف حال القراءة قام تاركاً لها فاذا استقل اتم القراءة وبالعكس يقرأ في هويّه رحمهم الله أما عدم جوار القراءة في حال الانتقال (القيام خل) لمن وجد الخلف فما قطع به الاصحاب كما يظهر مما يأتي وفي (الدافع) لو وجد القاعد خفأ نهض رحمهم الله وقد فهم منها المحقق الكركي الخلاف فكتب عليهما نصه بل يترك وبينى بعد القيام وكذا في عكسه انتهى فتأمل واستحب له في نهاية الاحكام والذكرى استئناف القراءة وفي (المبسوط) وغيره جوازه لـ اذا انتهت المشقة وفي (الروض) قد يشكل باستلزامه زيادة الواجب مع حصول الامثال وسقوط الفرض انتهى واما القراءة في الهوي لمن تجدد له الثقل حالها فقد قاله الاصحاب كما في الذكرى وكذا الروض فانه نسبة الى الاصحاب تارة والى الاكثر اخرى وفي (الحقائق وحاشية لمدارك) نسبت الى المشهور وهو خيرة الشرائع على الظاهر حيث قال مستمرا والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والالفية والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروض والمسالك والمقاصد العلية وسبه في الدروس الى القليل وفي (البيان) فيه نظر وفي (الذكرى وكشف اللثام) هو مشكل لان الاستقرار شرط مع القدرة ولم يحصل في الهوي والقراءة فيه كتقديم المشي على القعود وبينه عليه خبر السكوني عن الصادق عليه السلام في المصلي يريد التقدم قال يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم ثم يقرأ وقد عمل الاصحاب بمضمون الرواية كذا قال في (الذكرى) ويأتي ما في الروض من دفعه هذا وما في الذكرى من نسبة ذلك الى الاصحاب لا يخلو من ريبة لانا لم نجد أحدا من القدماء صرح بذلك وقد تبعت المقنة والهاية والمبسوط والخلاف والجلل والوسيلة والسرائر وغيرها في مباحث القيام والركوع والقراءة فلم أجد في موضع منها التصريح بذلك بل قد يظهر من المبسوط أنه يترك القراءة في الهوي حيث أتى في الحكمين بمباراة واحدة فقال في الاول قام وبني وفي الثاني جلس وبني على صلواته اللهم الا أن يكونوا ذكروا ذلك في مطاوي كلامهم مما زاغ عنه النظر أو يكون الشهيد أراد مشايخه كالأخضر والعبيد والمصنف وابي سعيد والابن وغيرهم ممن شاهدوا أو قل له ذلك عنهم فليتأمل وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية وشرحها ومجمع البرهان) اختيار عدم القراءة حينئذ لما ذكر في الذكرى واستحسبه في المدارك وقال في (الروض) مجيباً عما في الذكرى الاستقرار شرط في القراءة مع الاختيار لا مطلقاً وحصوله بعد الانتقال الى الأدنى بوجوب فوات الحالة العليا بالكلية وعلى تقدير القراءة يفوت الوصف خاصة وهو الاستقرار وفوات الوصف أولى من فوات الموصوف والصفة أو الموصوف وحده وقد تقدم الكلام في نظيره فيما اذا تمارضت الصلوة قائماً غير مستقر وجالساً مستقراً وأما الرواية فلي تقدير الالتفات اليها لا حجة فيها على محل النزاع بوجه لان الحالتين متساويتان في الاختيار بخلاف المتنازع انتهى (قلت) قد تقدم في المسئلة اني أشار اليها ان الاستقرار صفة من صفات المصلي وواجب من واجبات الصلوة فتذكر وفي (الحقائق) قوله ان الاستقرار شرط فيها مع الاختيار صحيح وهو هنا كذلك فان الاضطرار



ولو خف بعد القراءة وجب القيام دون الطأينة للهوي الى الركوع ولو خف في الركوع قبل الطأينة كفاء أن يرتفع منحنيًا الى حد الراكع (من)

انما تتعلق هنا بالانتقال من حال القيام الى حال القعود والشارع قد جعل القعود بمنزلة القيام وأما بالنسبة الى القراءة فالواجب أن يراعى فيها شرطها وهو الاستقرار فيركبها بعد الانتقال حتى يستمر جالسًا انتهى (وقد يقال) اما لم نجد دليلا على اشتراط الاستقرار بالمعنى الذي ليس فيه اجماع ولا خبر أما الخبر فالظاهر منه وأما الاجماع فكذلك لانك قد سمعت نسبة الخلاف الى الاصحاب ثم ان القدر المتصل بالقيام والواقع في حده يجب تحقق القراءة فيه للعموم فكذا غيره لعدم قائل بالفصل وأما قولك قضية كون العبادة توقيفية أنه يجب عليه الترك الى أن يجلس مستقرا (فيه) ان صريح جماعة من القائلين بالاستمرار وجوبه كالمصنف في نهاية الاحكام وغيره وهو ظاهر الباقيين وقوله عليه السلام يتمكن في الاقامة كما يتمكن في الصلوة ليس بواضح الدلالة على المطلوب فليتأمل جيدا وفي (المقاصد العلية) ومثله القول في الانتقال من حالة الجلوس الى الاضطجاع ويشكل ذلك في باقي الحالات كما في الانتقال من الاضطجاع على الجانب الايمن الى اليسر فان حالة الانتقال ربما اقتضت قلبه على ظهره وهي أدون من الجانب الايسر أو على وجهه فهو مرجوح في جميع المراتب فينبني تقيد الحكم بما لو كان من حالات هي أعلى من المتقل اليه كما يدل عليه التعليل ﴿ قوله ﴾ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خف بعد القراءة وجب القيام دون الطأينة للهوي الى الركوع ﴾ أما وجوب القيام قد صرح به الشيخ ومن تأخر عنه والامر فيه ظاهر فان القيام المتصل بالركوع واجب وركن كما سبق حتى لو ركن ساهيا مع القدرة بطلت صلوة واما عدم وجوب الطأينة فهو خيرة المصنف في التذكرة ونهاية الاحكام وأبي العباس والصيبري والكركي وصاحب العزية وصاحب ارشاد الحمفريه والشهيد الثاني وسبطه وقد يظهر ذلك ممن اوجب القيام ولم يتعرض لوجوبها كما في المبسوط وغيره واحتل في الذكرى الوجوب وقر به في البيان وفي (الدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجمفريه وشرحها) وغيرها أنه أحوط واستدل عليه في الذكرى بأن المركبتين المتضادتين في الصمود والمهبوط لا بد أن يكون بينهما سكن فنبني مراعاته ليتحقق الفصل بينهما وبأن ركوع القائم يجب أن يكون عن طأينة وهذا ركوع قائم وبأن معه يتيقن الخروج عن المدة انتهى (ورد) بأن الكلام في الطأينة عرفا وهي أمر زائد على ذلك كذا في جامع المقاصد والروض وكشف الاثام وغيرها وفي (الروض) أيضاً قد نوزع في الكلام في استلزام المركبتين المتضادتين سكونا مع الاجماع على وجوب الطأينة في موضع تحقق انخافه بالمركبتين كالقيام من الركوع وانه لو هوى من غير طأينة بطل وذلك يدل على عدم استلزام المركبتين طأينة أو على أن ما يحصل غير كاف بل لا بد من تحققها عرفا وأما الثاني فهو عين المتنازع فان موضع الوفاق في اشتراط الركوع عن طأينة هي ما يحصل في قيامها قراءة ونحوها فتكون الطأينة واجبة لذلك لاندائها وأما الثالث فهو احتياط لا يتعمد المصير اليه انتهى (قلت) على القول بأن العبادة اسم للصحيح منها وان ما شك في شرطية فهو شرط يقوي كلام الشهيد فأمل ولا نستحب إعادة القراءة كما في التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمدارك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خف في الركوع قبل الطأينة كفاء أن يرتفع منحنيًا الى حد الركوع ﴾ يريد انه لو خف قبل الطأينة بقدر الذكر الواجب وجب عليه أن يرتفع منحنيًا ولم

## (الرابع) لا يجب القيام في النافلة فيجوز أن يصلحها قاعداً (متن)

يجز له الانتصاب كما في التحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والمؤجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية وكشف اللثام وأما لو خف في الركوع بعد الطأينة قبل الذكر الواجب ففي (نهاية الاحكام والمؤجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وكشف اللثام) ان حكمه حكم سابقه وظاهر التذكرة والذكرى انه يتم ركوعه وان حكمه حكم ما لو خف بعد الذكر قال في (الذكرى) لو خف بعد الطأينة قام للاعتدال من الركوع وأظهر منها عبارة التذكرة حيث قال ولو خف بعد الطأينة فقد تم ركوعه وفيه نظر ظاهر قد أشار اليه في جامع المقاصد وقال الشهيديان في الذكرى والروض ان كان قد أتى ببعض الذكر فان اجتزأنا بالتسبيحة الواحدة لا يجوز البناء على بعضها لعدم سبق كلام تام ويحمل ضعيفاً البناء بناء على ان هذا الفصل يسير لا يقدر في الموالاة ولو أوجبنا تمدد التسبيح وكان قد شرع فيه فان كان في أثناء تسبيحة استأنفها كما مر وان كان بين تسبيحتين أتى بما بقي واحدة كان أو اثنتين وفي (كشف اللثام) لو كان شرع فيه ولم يكمل كلمة سبحان أو ربي أو العظيم أو ما بعده فالأولى أمام الكلمة وعدم قطعها بل عدم الوقف على سبحان ثم الاستئناف عند تمام الارتقاء ولو خف بعد الذكر وجب عليه القيام للاعتدال كما في نهاية الاحكام والبيان والمؤجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية وفي هذه الكتب العشرة والتذكرة والذكرى والدروس ان خف في الاعتدال من الركوع قبل الطأينة فيه قام ليطئن وأما لو خف بعد الاعتدال والطأينة عن الركوع ففي (الذكرى والبيان والدروس والمؤجز الحاوي وشرحه والجعفرية وشرحها والمقاصد العلية والروض) انه يجب عليه القيام ليسجد عن قيام وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) فيه أشكال ويأتي ما في هذين الكتابين على هذا التقدير من احتمال قيامه للقنوت الثاني في الجمعة وفي (الذكرى) وفي وجوب الطأينة في هذا القيام بعد وفي (البيان) وإرشاد الجعفرية والمقاصد العلية) الاقوى انها لا تجب ونحوه ما في روض الجنان حيث قال لو خف بعد الاعتدال عن الركوع قام ليسجد عن قيام ثم ان لم يكن الطأنة وجبت في القيام والا كنى ما يتحقق به الفصل بين الحركتين المتضادتين انتهى ولو خف وهو هاد للسجود استمر قولاً واحداً على الظاهر وأما الاحتمال الذي في التذكرة ونهاية الاحكام فقد قال فيهما أما لو قلنا بالقنوت الثاني في الجمعة بعد الركوع احتمل اذا خف بعد الاعتدال والطأينة في الركوع أن يقوم ليقنت وفي (نهاية الاحكام) لو قنت جالساً فأشكال ينشأ من مخالفتها الهيئة المطلوبة للشرع مع القدرة عليها ومن استحباب القنوت فجاز فله جالساً للعذر انتهى وفي (كشف اللثام) كان الأولى ترك قوله للمدرك قال وان تمكن من القيام للاعتدال من الركوع دون الطأينة فيه وجب الأولى الجلوس بعده مطمئناً فيه انتهى وفي (المقاصد العلية والروض) القطع بوجوب الجلوس حينئذ مطمئناً فيه وفي (الذكرى) تسقط الطأينة هنا مع احتمال جلوسه للاعتدال والطأينة فيه (قلت) ولو قل في أثناء الركوع فان كان بعد الذكر جلس مستقراً ولو كان قبل الذكر ففي الركوع أو الاجتزاء بما حصل من الركوع وجهان مبنيان على ان الركوع هل يتحقق بمجرد الانحناء المذكور أم لا بد في تحققه من الذكر والطأينة والرفع كما سيأتي الكلام فيه بلفظ الله تعالى فيمن ذكر را كما انه ركع من قبل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لا يجب القيام في النافلة ﴾

لكن الافضل القيام ثم احتساب وكتبتين بركته وفي جواز الاضطجاع نظر ومعه الاقرب  
جواز الائمة للركوع والسجود (متن)

اجماعا كما في التذكرة والايضاح والبيان فيجوز أن يصلها قاعداً اختياراً بأطباق العلماء كما في المتعبر  
ونهاية الاحكام ولا نعرف فيه مخالفاً كما في المنتهى والمفاتيح وقد أطبق العلماء قبل ابن ادريس  
وبعد على خلافه كما في جامع المقاصد والمدارك حيث منع من جوازها جالساً اختياراً في غير الوتيرة  
ونسب الحواز الى الشيخ في النهاية والى رواية شاذة وقد قضى العجب منه الشهيد في الذكرى فقال  
دعوى الشذوذ مع الاشتهار عجيبة وقال وذكر النهاية والشيخ يشعر بالخصوصية مع أنه صرح به  
في المبسوط وكذا المفيد ثم قل عبارتهما ﴿ قوله ﴾ ﴿ لكن الافضل القيام ﴾ اجماعاً كما في  
كشف اللثام وفي (المنتهى) لا نعرف فيه مخالفاً وبه صرح الاصحاب وقال جماعة منهم ان الافضل  
ان صلاها جالساً أن يقوم في آخر السورة فيركع عن قيام وفي (البيان والذكرى) أنه يحصل له بذلك  
فضيلة القيام قال في (الذكرى) روى ذلك حماد بن عثمان وزرارة وقضية كلامهم أنه يجوز أن يصلي  
ركعة من قيام وركعة من جلوس وحكى عن البهائي أنه حكى عن فخر الاسلام أنه حكى الاجماع على عدم  
جواز التلويح في النافلة من القيام والجلوس ولم نجد ذكره في الايضاح وهو على تقدير صحته يحتمل هذا  
الصورة وما قبلها ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ أو احتساب ركعتين بركعة ﴿ الاخبار وقد  
نص عليه كثير من الاصحاب وفي (التذكرة) هل يحسب في الاضطجاع كذلك فيه نظر ونحوه ما  
في البيان هذا وقد روى أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن من صلى جالساً مع القدرة  
على القيام فقال هي تامة لكم والظاهر ان الخطاب للشعبة لا لأبي بصير وغيره ممن كان أعمى أو شيخاً  
وقد حملها في الذكرى على الجواز (قلت) في المبسوط قد روي أنه يصلي بدل كل ركعة ركعتين وروي  
أنه ركعة بركعة وهما جميعاً جائزان ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفي جواز الاضطجاع نظر ﴾ أي اختياراً وفي  
(التذكرة) أشكال وفي (نهاية الاحكام والايضاح) ان الاقرب الجواز واستبعده في البحار وفي  
(الذكرى والبيان وجامع المقاصد والمدارك) الاقرب عدم جواز الاضطجاع والاستلقاء لعدم ثبوت  
النقل والاعتذار بان الكيفية تابعة للأصل فلا يجب كالأصل مردود لان الوجوب هنا بمعنى الشرط كالطهارة  
في النافلة وترتيب الافعال فيها (قلت) في نهاية الاحكام والايضاح روى عمر بن حصين قال سألت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلوة الرجل وهو قاعد فقال من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى  
قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى ناعماً فله نصف أجر القاعد وقال في (الايضاح) وروى ان  
صلوة القائم على النصف من صلوة القاعد ونحوه ما في جامع المقاصد وقد أشير الى هذه الرواية أيضاً  
في المتعبر والذكرى اللهم إلا أن يقال هذه الرواية محمولة على حصول العذر المحجوز كما يلوح ذلك من  
مقام ذكرهم لها واستدلوا بها هذا والظاهر جواز الاتكاء على العصا والحائط فيها بل قد جوز  
ذلك في الفريضة كما سمعت فيما سلف ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ومعه الاقرب  
جواز الائمة للركوع والسجود ﴿ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والبيان وقال في (نهاية الاحكام) وهل  
يجوز الاقتصار في الاذكار كالتشهد والقراءة والتكبير على ذكر القاب الاقرب ذلك ولا فرق بين النوافل  
الراتية وغيرها كالأستسقاء والعيد المندوب في جواز الاقتصار على الاضطجاع انتهى وانما كان ذلك

﴿ الفصل الثاني في النية ﴾ وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً في الفرض والنفل وهي القصد الى ايقاع الصلوة المعينة كالظهر مثلاً أو غيرها لوجوبها أو نذرها اداء أو قضاء قربة الى الله تعالى وتبطل لو اخل باحده هذه (متن)

أقرب للاصل مع كونه الهيئة المعهودة للمضطجع والمستلقي ولجوازه اختياراً راكباً ومشياً ووجه العدم خروجه عن حقيقتها أي حقيقة المضطجع والمستلقي وإنما ثبتت فيهما بدليته للعذر وتغيره هتاهما من غير عذر كما اشار الى ذلك في الايضاح

### ﴿ الفصل الثاني في النية ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهي ركن ﴾ باجماع العلماء كافة كما في المنهى والتذكرة وبالاجماع كما في الوسيلة والتحرير ولم يقل أحد بأنها ليست بركن كما في التنقيح واختلفوا في أنها شرط أو جزء أو مترددة بينهما ففي (المعتبر وكشف الرموز والمنهى والروض والمدارك) وغيرها أنها شرط وفي (الموجز الحاوي) أنها جزء ونسبه في التنقيح الى الشرائع وفي (المدارك) الى ظاهرها ويظهر من المقتصر نسبته الى النافع وفي (جامع المقاصد والميسرة والمسالك) أنها مترددة بينهما وفي الاخيرين انه خيرة النافع وفي (فوائد الشرائع والمقاصد العلية) أنها بالشرط أشبه وفي (الجعفرية) ان شبهها بالشرط أكثر واستشكل في الشرطية والجزئية في التذكرة وذكر جماعة القولين من دون ترجيح وللشهيد في قواعده تفصيل في المقام وقد تقدم بيان ذلك كله في نية الوضوء ثم ان جماعة جعلوا الركن مقابلاً للشرط كما سمعت ذلك في أول المقصد الثاني ومرادهم به ما يرادف الجزء واما الاجاعات المنقذة على أنها ركن فالتما أرادوا به ما تبطل الصلوة بتركه عمداً وسهواً وقد قلل الاجماع على هذا أعني بطلانها بتركها عمداً وسهواً في التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وقواعد الشهيد والتنقيح وفوائد الشرائع وغيرها وهو كثير وفي (المفاتيح) نفي الخلاف عنه وتام الكلام في نية الوضوء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهي القصد الى ايقاع الصلوة المعينة كالظهر مثلاً أو غيرها لوجوبها أو نذرها اداء أو قضاء قربة الى الله تعالى ﴾ الكلام في المقام يقع في مواضع (الأول) قال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في شرح المفاتيح وحاشية المدارك النية هي الارادة الباعثة على العمل المنبثقة عن العلم والحصول وليست منحصرة في المحطرة بالبال كما ظنه جماعة لان الارادة اذا لم تكن حاصلة في النفس لا يمكن اكتسابها بتصور المعاني في الجنان فان المرآئي لا يمكنه التقرب في فعله وان تصور بجنانه أصلي أو ادرس قربة الى الله تعالى وقد تقدم ثقل هذا عنه في مباحث نية الوضوء واستيفاء كلامه كله أيده الله تعالى وقال لا ريب في أنها منقولة عن معناها القنوي الى قصد الفعل طاعة لله تعالى واخلاصاً مع قصد الوجه أو غير ذلك ولو لم تكن منقولة لم يكن قولهم هي شرط في العبادات دون المعاملات معنى أصلاً لان الفعل الاختياري لا يمكن صدوره بغير قصد ذلك الفعل وغايته فلو كلفنا الله تعالى بالفعل من دون القصد كان تكليفاً بالمحال والعبادات وغيرها في ذلك سواء فلا وجه لاشتراطها في العبادات قطعاً واما على المعنى المنقولة اليه كما قلنا فإنه يصح اشتراطها لانه يجوز انفكاكها بل لا يثنى ذلك عن النفوس الامارة بالسوء الا بمجاهدات كثيرة ولذا ورد الحث على تخليص العمل قال ومن هنا ظهر فساد ما في المدارك وغيرها من ان الخطب سهل في النية وان المعتبر فيها تخيل النوي بأدنى توجه وان هذا القدر لا ينفك عنه أحد وفساد ما قيل ان اشتراط النية

من بدع المتأخرين تبعا للامة والا فالرواة والقدماء ما كانوا يتعرضون لنية أصلا قال ووجه ظهور فساد هذان الاخلاص في العبادة شرط والرياء شرك والقدماء من الرواة والفقهاء صرحوا بوجوب النية المذكورة وذكروا أخبارا كثيرة بل متواترة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات وقوله وقول الائمة صلى الله عليه وعليهم لاعمل الا بنية وغير ذلك مما دل على حرمة الرياء وقصد غير الله تعالى ولو بالشراكة وما دل على وجوب الطاعة لله سبحانه والمحبج صلى الله عليه وعليهم والاخبار في ذلك بعد الآيات التريفة تزيد على التواتر والاطاعة لاتصقق الا بالاثبات بالفعل على الوجه الذي أراده وطلبه وبقصد انه أراده وطلبه فلو فعله لا بذلك لم يكن ممثلا نعم لم يذكروا ذلك في كل عمل وعبادة كالتأخرين بل ذكروا ذلك بعنوان الكلية والقاعدة لكل عبادة والمتأخرون لما كان غرضهم الشرح التام وكشف المرام بالابرام كما فعلوا ذلك بالنسبة الى سائر الاحكام ذكروا ذلك مع كل عبادة صونا عن الجهل والنفلة شكر الله تعالى مساعيهم الجميلة انتهى كلامه شكر الله تعالى عمله وأطال عمره فكانت النية عنده سهلة من حيث انها الداعي دون المحاضرة في البال صعبة من حيث الاخلاص ومما يؤيد القول بأنها حقيقة شرعية اعتبار المقارنة فيها فان المقارنة على القول بأن النية هي الداعي وان المقارنة أمر زائد على النية تكون داخلية في ماهيتها ليست شرطا فيها لانه من المستحيل وقوع جزء من أجزاء العبادة بدون نية القربة ومن المعلوم ان المقارنة لم تؤخذ في المعنى القوي نعم على القول بأنها هي المحطورة بالبالب يتجه اشتراط المقارنة لاول جزء منها ثم الاكفاء بالاستدامة كما هو مختار أكثر المتأخرين وقد تقدم في مبحث الوضوء بيان ذلك كله ويان معناها ومحلها وما يتعلق بذلك (الثاني) قال جماعة ان النية أمر واحد بسيط وهو القصد الى فعل الصلوة المحصورة وان الامور المتغيرة فيها التي يجمعها اسم المميز فانما هي مميزات المقصود وهو المنوي لا أجزاء للنية كما لعله قد يلوح من عبارة الشرائع والارشاد والتحرير والالفيه وغيرها وقد اعترض بذلك في المسالك والروض والمقاصد العلية على عبارة الشرائع والارشاد والالفيه بأن القربة غاية للفعل المتعبد به فهي خارجة عنها أيضا ويأتي ما في عبارة الارشاد من أخذها ميمزا ولما كانت النية عزما وارادة متعلقة بمقصود متعين اعتبر في تحققها احضار المقصود بالبالب أولا بجميع مشخصاته كالصلوة مثلا وكونها ظهرا واجبة موداة أو مقابلاهما أو بالتفريق على اختلاف الآراء كما يأتي ثم يقصد ايقاع هذا المعلوم على وجه التقرب الى الله تعالى فلفظ أصلي مثلا هي النية وهي وان كانت متقدمة لفظا فهي متأخرة معنى لان معنى الاستحضار القلبي للفعل يصير المتقدم من اللفظ والمتأخر في مرتبة واحدة وقد نبه على ذلك كله في الدروس والذكرى وكشف الالتباس والروض والمسالك والمقاصد العلية والمدارك وقصدوا بذلك بيان الواقع والاشارة الى الحرازة الواقعة فيما يظهر منه خلاف ذلك كالشرائع وغيرها كما أفصحت عن ذلك عبارة المسالك والروض والامر في ذلك كله سهل بعد وضوح المراد (الثالث) قد صرح علماؤنا باعتبار القربة في نية الصلوة وقل الاجماع على ذلك في الايضاح عند البحث عن نية الثاني فظاهر التذكرة والمتنهي وصریح المدارك والظاهر ان ذلك من الضروريات عند علماؤنا وأما ترك ذكرها في الخلاف والبسوط فظهور اعتبارها لامواقة للامة وأخذها ميمزا كما قد يظهر من عبارة الارشاد لا يفتني عن جعلها غاية كما صرح بذلك في الروض معترضا على الارشاد (الرابع) يعتبر في النية التعمين وقد قل عليه الاجماع في التذكرة والمدارك وفي (المنهى) نفي الخلاف عنه وفي (الكفاية) انه المشهور ثم قال انه قريب وهذا يشعر بالخالف ولم نجده نعم قال

بعضهم يسقط التمين اذا نسي الفائتة والمراد بالتمين ان يتصور انها ظهر مثلا أو عصر على الاجمال وفي (الذكرى) ان من الاصحاب من جعل احضار ذات الصلوة وصفاتها هي المقصودة والامور الاربعة مشخصات للمقصود قال أي يقصد الذات والصفات مع التمين والوجوب والاداء والقربة ونيته هكذا أصلي فرض الظهر بان أوجد النية وتكثير الاحرام مقارنة لها ثم اقرأ ويعد أفعال الصلوة الى آخرها ثم يعيد أصلي فرض الظهر على هذه الصفة ثم اعترضه في الذكرى بانه لم يعد عن السلف وبانه زيادة تكليف والاصل عدمه وبانه عند فراغه من التعداد وشروعه في النية لاتبقي تلك الاعداد في التخيل مفصلة فان كان الغرض التفصيل فقد فات وان اكتفي بالتصور الاجمالي فهو حاصل بصلوة الظهر اذ سماها تلك الافعال على ان جميع ما عدده انما يفيد التصور الاجمالي اذ واجب كل واحد من تلك الافعال لم يعرض له مع انها اجزاء منها مادية أو صورية انتهى ونحوه ما في فوائد الشرائع والمسالك ولعله أراد ببعض الاصحاب المحقق في ظاهر الشرائع كما فهم ذلك منه في المسالك وغيرها وقد يحتمل ارادة ذلك من عبارة المصنف الآتية (الخامس) يعتبر مع نية القربة والتمين الوجوب أو الندب والاداء أو القضاء كما في المبسوط والخلاف وغاية الایجاز للشيخ ابن فهد والغنية والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والارتداد والتبصرة والتذكرة والفخرية والذكرى والدروس والبيان واللمعة والالفة واللمعة الحلية والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجغرافية والعزمية وارشاد الجغرافية والميسية والمسالك وروض والروضة والمقاصد العلية ونفي عنه البعد في الكفاية وظاهر التذكرة الاجماع على ذلك أي على قصد الوجه والاداء والقضاء وفي الكتب الكلامية ان مذهب العدلية أنه يشترط في استحقاق الثواب على واجب أن يوقعه لوجوبه أو وجه وجوبه قل ذلك عنهم جماعة كثيرون وظاهرهم أنهم مجمعون على ذلك ولما كان وجه الوجوب غير ظاهر تعين قصد الوجوب وفي (الروض والروضة والكفاية) نسبة اعتبار الوجه الى المشهور وفي (المراسم) اعتبار الاداء أو القضاء ولم يتعرض لذكر الوجه وقد قل اعتبار الوجه في نية الوضوء الشهيد في غاية المراد والذكرى عن الراوندي والمصري والقاضي والتقي ونقلناه أيضاً عن الطوسي كما تقدم ذلك هناك وصرح بمصهم بانه لا فرق في الوجوب بين الواقع وصفا وغاية في حصول التميز وان كان الوصف أظهر وصرح جماعة بان ذكر الوصف يغني عن الغاية وظاهر جماعة أن ذكر الغاية يغني عن الوجه وفي (الروض) أن المشهور الجمع بين المميز والغائي وقال فيه ان المميز يغني عن الغائي دون العكس وفي (المقاصد العلية) لا يجب الجمع بينهما وان كان أحوط وفي (الروضة) الوجوب الغائي لا دليل على وجوبه كما نبه عليه الشهيد في الذكرى لكنه مشهور ونحوه ما في المقاصد العلية (قلت) قد نقل غير واحد عن المتكلمين كما سمعت أنه يجب فعل الواجب لوجوبه أو لوجهه من الشكر أو اللطف أو الامر أو المركب منهما أو من بعضها على اختلاف الاراء كما تقدم بيان ذلك في الوضوء ولذا جمع بين الوصف والغاية جماعة كثيرون وخبر بين الوجوب الغائي ووجهه جماعة آخرون كابني المكارم والمصنف في النهاية وغيرها هنا وفي نية الوضوء وقد نقلناه هناك عن جماعة كثيرين وفي (الروضة) بعد ان نقل عن المتكلمين انه يجب فعل الواجب لوجوبه أو لوجهه من الشكر أو اللطف الى آخره قال ووجوب ذلك أمر مرغوب عنه اذ لم يحققه المحققون فكيف يكلف به غيرهم (قلت) مفهوم لوجوبه بديهى نعم الكلام في معنى لوجهه وظاهره المنع بالنسبة اليهما من دون تخصيص بالاخير الى أن يقال ان مراده انه لم يصير معلوما للمحققين ان ما اعتبره المتكلمون من الغاية ماهو وما

معناه وشكوا في ذلك فكيف يكلف بذلك العوام فتأمل فيه وقد فهم الشهيد في الذكرى من قوله في المعتبر بشرط تعيين الفريضة وكونها فرضاً أداء الى آخره انه لا يكفي ذكر الوجوب قال في (الذكرى) هل يجب تعيين الفريضة أوجه في المعتبر لتمييز عن الظهر المادة مثلاً والظاهر ان الوجوب كاف عنه وبه تخرج المادة اذا أتى به في النية ولو جعله مملاً كقوله لوجوبه فان فيه دلالة على ان الفعل واجب في نفسه والمتكلمون لما أوجبوا ايقاع الواجب لوجوبه أو وجه وجوبه جمعوا بين الامرين فينوي الظهر المفروض أو الواجب لكونه واجباً وهذا مطرد في جميع نيات العبادات وان كان ندباً نوى الندب لندبه لكن معظم الاصحاب لم يتعرضوا له في غير الصلوة انتهى وقلنا بطوله لاشتماله على فوائد فتأمل هذا وفي (المدارك) ان ما استدلوا به على اعتبار نية الوجه والاداء من ان جنس الفعل لا يستلزم وجوبه الا بالنية فكل ما أمكن ان يقع على أكثر من وجه واحد افتقر اختصاصه بأحد الوجوه الى النية فينوي الظهر مثلاً لتمييز عن بقية الصلوات والفرض لتمييزه عن ايقاعها ندباً كمن صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة وكونها أداء لتمييز عن القضاء ضعيف فان صلوة الظهر مثلاً لا يمكن وقوعها من المكلف في وقت واحد على وجهي الوجوب والندب ليعتبر تمييز أحدهما من الآخر لان من صل الفريضة ابتداء لا تكون صلواته الا واجبة ومن أعادها ثانياً لا تقع الامدوبة وقريب من ذلك الكلام في الاداء والقضاء نعم لو كانت ذمة المكلف مشغولة بكل منهما انجبه ملاحظة أحدهما ليتخصص بالنية ولا ريب ان الاحتياط يقتضي المصير الى ما ذكره انتهى (وقال الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك لا ينبغي فساد ما ذكره صاحب المدارك اذ لاشبهة في انه يمكن ان يقصد المكلف بالظهر مثلاً الندب وان كانت واجبة عليه واقفاً ويقصد الوجوب وان لم تكن واجبة عليه واقفاً وهكذا الكلام في الاداء والقضاء غاية الامر انها لا تكون صحيحة شرعاً لعدم الموافقة لمطلوب الشارع ولهذا أمر الفقهاء بقصد ما هو المطلوب حتى يصير فعله صحيحاً مثلاً من لم يكن عليه سوى صلوة الظهر الواجبة لو صلى بقصد الصبح أو العصر أو الزلزلة عمداً أو سهواً أو جهلاً لا تكون صلواته صحيحة قطعاً وكذا لو صلاها بقصد المستحبة لانها ليست مما أمر بها الشارع وامكان الوقوع على أكثر من وجه بحسب قصد المكلف وجعله سواء كان بعنوان العمد أو الجهل أو السهو يكفي للحكم بقصد التعيين ولذا حكم الشارع بوجوب قصد القرية والاخلاص مع انها أي القرية لا تقع على أكثر من وجه واحد صحيح شرعي ولو اشترط ذلك لم يجب قصده نفس كونها ظهراً مثلاً بل نفس كونها صلوة اذا لم يكن عليه واجب آخر وبالجملة قصد التعيين انما يجب لتحقيق الامتثال وهو الاتيان بخصوص ما هو مكلف به فان كان واحداً في الواقع لا بحسب اعتقاد المكلف بأن يعتقد تعدده من جملة أو سهوه فلا بد من التعيين حتى يتحقق امتثاله العرفي ويقال انه امتثل من دون فرق بينه وبين التعدد في الواقع لان المكلف اذا اعتقد ان صلوة الظهر ابتداء تكون واجبة ومدوبة وحين الاتيان بها لم يعين أحدهما وتركها مترددة بين الامرين كيف يعد ممثلاً بالنسبة الى الواجبة وكذا الحال اذا بني المكلف على التعدد عمداً أو تشرعاً وأما اذا كان في الواقع واحداً وعند المكلف أيضاً كذلك ولم يكن على التعدد أصلاً وقصد ذلك الواحد فقد قصد الذي هو متصف بالوجوب لانه أحضر المنوي وهو الامر المتصف بالوجوب واقفاً لان النية أمر بسيط فتأمل في الاخير انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته (قلت) قد استدلت بمثل هذا على اعتبار الوجه في نية الوضوء وقد تقدم نقله وقد يستدل عليه بان ايقاع الفعل على وجهه واجب وما لا يتم الواجب



والواجب القصد لا اللفظ ويجب انتهاء النية مع ابتداء التكبير بحيث لا يتخللها زمان وان قل واحضار ذات الصلوة وصفاتها الواجبة (متن)

الآية فهو واجب وايضاح ذلك ان العبادة توقيفية ولم نعلم عدم مدخلة الوجه مع ان القول معروف بين الاصحاب مجمع عليه عند المتكاملين حيث قالوا انه بدونه لا يستحق ثوابا والعبادة التي لا يستحق عليها الثواب لا تكون صحيحة جزما على انه على فرض عدم الثبوت لم يثبت عدم المدخلة فيجب قصد الوجه من باب المقدمة ليحصل العلم بتحقق العبادة على الوجه المأمور به ولو لم يقصد لم يتحقق العلم لاحتمال المدخلة فلا شبهة في ان قصد الوجوب يجب من باب المقدمة والحكم بصحة العبادة الخالية عن ذلك لا بد أن يكون من نص أو اجماع والاول لم نجده فتعين الثاني ولا اجماع على الصحة فيما خلت عن ذلك بل ظاهرهم الاجماع على خلافه فلي الخصم اثبات عدم المدخلة ولا ينفعه التمسك بالاصل لان النية وان قلنا انها خارجة عن ماهية العبادة لكونها شرطا على الاصح لكننا قد حققنا فيما مضى انها من سنخ العبادة وان ماهيتها توقيفية وما اشتمل منها على نية الوجه نية قطعا بخلاف الخالية ثم انه على القول بانها جزءا وان العبادة اسم للصحيح أو على القول بالوقف لا يمكن التمسك بالاصل أيضا كما قرر في محله فتأمل جيدا لكن الأئمة صلوات الله عليهم كثيرا ما كانوا في مقام سؤال الراوي عن وجوب شيء وعدم وجوبه يقولون افضله ويأمرون به على وجهه يظهر للراوي منه الوجوب فاذا كرر السؤال وقال وان لم افضله أجابوا بلفظ لا بأس كما وقع ذلك في ناقضية نية الوضوء فلو كان قصد الفعل على وجهه واجبا لكان المصوم أمر بترك الواجب أو تبديله فليلاحظ ذلك وليتأمل وقال في (شرح المفاتيح) لو كان قصد الوجوب أو الندب معتبرا لا كثر الشارع من الأمر بالعمل والتعليم وكثر العمل والتعليم وشاع واشتهر وذاع لان ذلك من الأمور التي تم بها البلوى وقد أطال في الاحتجاج على ذلك والاستشهاد له وقد قلناه بتمامه في نية الوضوء (السادس) الظاهر من كلام الاصحاب انه لا خلاف بينهم في انه لا يعتبر في النية قصد القصر والاتمام حيث لا تخير بينهما كما في شرح الغفلة وفي (المدارك) قطع به الاصحاب وفي (الغفلة) انه يستحب قصدهما وفي شرحها انه غير واضح بمذاقهم على عدم اعتباره والاستناد الى زيادة حصول التميز غير كاف وأما في مواضع التخيير فعدم اعتبار قصدهما هو المشهور بين الاصحاب كما في كشف الالتباس وفي (المدارك) قطع به الاصحاب أيضا وفي (الذكرى) نسبته الى كثير وبه قطع المصنف في هذا الكتاب وغيره كما يأتي وهو خيرة المعتبر والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس واستحسنه صاحب الذخيرة والمدارك والبحار واستظهره في مجمع البرهان تارة وقد ذكروا ذلك في بحث انقصر وفي (الدروس وحواشي الكتاب للشهيد والبيان والموجز المساوي وجامع المقاصد وتعليق النافع والحعفرية وشرحها) انه يجب قصد القصر أو التمام في اماكن التخيير وفي قاضي الفريضة تماما وقصرا واحتمل في الذكرى وجوبه عند التخيير بينهما وفي (البيان) في بحث المنافيات استشكل في اعتبار قصد القصر والاتمام في موضع التخيير فقد اختلف كلامه في ثلاثة مواضع من البيان ويأتي عند تعرض المصنف له ذكر أدلة الطرفين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والواجب القصد لا اللفظ ﴾ لانه لا عبرة به عندنا كما في التذكرة ولا يستحب الجمع بينهما عندنا كما في الذكرى وقد صرح بعدم استحبابه في الخلاف والمعتبر والتحرير والتذكرة وفوائد الشرائع والمدارك وفي موضع آخر من الاخير لا يبعد ان

فيقصد إيقاع هذه الحاضرة على الوجوه المذكورة بشرط العلم بوجه كل فعل اما بالدليل أو التقليد لاهله ( متن )

يكون تشريفاً محرمًا وفي ( جامع المقاصد ) ليس له دخل في النية وفي ( المقاصد العلية ) وشرح النفلية وحاشية الاستاذ أبيه الله تعالى ) انه امر مستحدث لا عبرة به وفي ( البيان ) الاقرب كراهته لانه احداث شرع وكلام بعد الإقامة وقال المقداد عندي في كراهته نظر لانه مما يتعلق بالصلوة خصوصاً مع كونه معيناً على القصد وفي موضع آخر من التذكرة لا اعتبار باللفظ نعم ينبغي الجمع فان اللفظ أعون على خلوص القصد وفي ( الذكرى ) في هذا منع ظاهر وفي ( النفلية ) استحباب الاختصار على القلب وفي ( نهاية الاحكام ) لا عبرة به ويجب ان لم يمكن بدونه وفي ( كشف اللثام ) في نية الوضوء الحق انه لا رجحان له بنفسه ويختلف باختلاف النواوين واحوالهم فقد يعين على القصد فيترجح وقد يخل به فالحلاف وبذلك يمكن ارتفاع الخلاف عندنا انتهى وقال هنا التلغظ بأخر اجزائها مما يوقع الشك في قطع همزة الله من التكبير أو الوصل فالاحتياط تركه انتهى ( وقد يقال ) ان التلغظ اذا كان مستحدثاً غير معتبر عند الشارع فلا يوجب سقوط التكليف بما ثبت وجوبه من قطع الهمزة الا أن يقال ان مقتضى السقوط كونها في الدرج ولا مدخل لكون ذلك الكلام معتبراً عند الشارع أو غير معتبر وهنا كلام آخر وهو أن حسنة الحلبي قد اشتملت على أدعية بين التكبيرات السبع وقد حكم علماؤنا بالتخير في تكبيرة الاحرام بين السبع ومن الممكن الحائز قصد الاحرام باحدى التكبيرات المتوسطة مع درج الكلام تسقط ولا بد لنفي هذا من الا أن يقال المعلوم من الشرع هو تعيين هذا اللفظ للاحرام وعقد الصلوة من دون زيادة ولا تقيصة وحينئذ فالواجب الوقف بعد تمام الدعاء ثم الابتداء بالتكبير وسبأني تمام الكلام « ظ » وفي ( الخلاف ) ان اكثر اصحاب الشافعي استحبوا التلغظ وقال بعضهم يجب وخطأه اكثر اصحابه انتهى وهذا الذي نقلناه من كتب علماؤنا بعضه ذكر في نية الوضوء وآخر في الصلوة وقد تقدم لنا ذكر هذه الاقوال هناك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فيقصد إيقاع هذا الحاضر على الوجوه المذكورة بشرط العلم بوجه كل فعل اما بالدليل أو التقليد لاهله ﴾ اشتمل كلامه هذا على حكين ( الاول ) أنه لا بد من استناد علمه الى احد الطريقتين الدليل أو التقليد يفهم منه ان صلوة المكلف بدون أحدهما باطلة وان طابق اعتقاده وإيقاعه للواجب أو المندوب للمطلوب شرعاً وهذا هو المعروف من مذهب الامامية لا نعلم فيه مخالفاً منهم قبل المولى الاردبيلي وتلميذه السيد المقدس وشذوذ ممن تأخر عنهم بل يشترطون حياة المجتهد المأخوذ عنه وهذا أيضاً هو المعروف من مذهبهم كما في المقاصد العلية قال والقائل بخلاف ذلك غير معروف في أصحابنا وقد أكثروا في كتبهم الاصولية والفروعية من انكار ذلك وتنادوا ان الميث لا قول له واسمعوا به من كان حياً فعلى مدعي الجواز بيان القائل على وجه يجوز الاعتماد عليه فانا قد تتبعنا ما أمكننا تتبعه من كتب القوم فلم نظفر بقائل من قهاتنا المتمدنين بل وجدنا لاصحابنا قولين قول كثير من القدماء وقهات حلب بوجوب الاجتهاد عينا وعدم جواز التقليد لاحد البتة والثاني قول المتأخرين والمحققين من أصحابنا الى آخره ( الثاني ) أنه لا بد من العلم بوجوب الواجبات وندب المندوبات لتلايخالف غرض الشارع فيوقع الواجب لندبه وبالعكس فتقع صلوته باطالة وقد صرح بالبطالان لوني بالواجب ( في الواجب خ ل ) الندب في المنتهى والكتاب فيما سبأني ونهاية

الاحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان وجامع المقاصد والجعفرية والمزية وارشاد الجعفرية ورووض الجنان وهو ظاهر الاكثر والوجه في ذلك انه مناف للقربة عالماً أو جاهلاً لانه مع العلم خالف الوجه الشرعي عمدا فكيف ينوي القربة ومع الجهل لم يتلقه من الشارع فلا قربة أيضا وان اعتبرنا الوجه في النية فالامر ظاهر في الحالين وفي السهو والنسيان أيضا ولو نوى بالمندوب ( في المندوب خل ) الوجوب ففي كتب المصنف أعني الخمسة المذكورة وجامع المقاصد والمزية ورووض الجنان انه ان كان ذكرا بطل وان كان فعلا اعتبرت فيه الكثرة وعدمها فتبطل على الاول دون الثاني مع احتمال البطلان مطلقا في الاخير لانتحاقه لذلك باللغو من الكلام والفعل ولانه أدخل فيها ما لم يدخله الشارع وهو مبطل وابـ قل الامع السهو أو النسيان أو الخطأ وبهذا وما ذكرنا في حجة المكس يطهر ضعف ما يأتي في جمع البرهان وفي ( البيان ) لو نوى بالندب الوجوب فلا قرب الصحة لتأكيد عزمه ( ورد في جامع المقاصد والروض ) بأنه تأكيد للشيء بما ينافيه لان الوجوب والندب متباينان تباينا كلياً كما ان متعلقهما كذلك فيمتنع قيام أحدهما مقام الآخر وأصل الرجحان الذي هو جنس لهما انما يتقوم بفصله وفي ( كشف الثام ) ان ما ذكره الشهيد في البيان طاهر الفساد وقال في ( الروض ) وأورد ان النية انما تؤثر في الشيء القابل لمتعلقها وما جعله الشارع ندبا يستحيل وقوعه واجبا فكأن الداوي نوى المحال فلا تؤثر نيته كما لو نوى الصعود الى السماء ( ثم قال ) ويجب ان المانع قصد ذلك وتصويره بصورة الواجب وان لم يكن كذلك شرعا ولو كان المتعبر من ذلك ما يطابق مراد الشارع لم يتصور زيادة الواجب فان المكلف اذا أتى به لم يتصور كون ما يأتي ( يوثق خل ) على صورته واجبا وفي ( البيان ) لو صلى ولو يعلم الواجب من غيره فان اعتقد الوجوب في الجميع أمكن الاجزا وان اعتقد الندب احتمل قويا لا بطلان لعدم موافقة ارادة الشارع والصحة لصدق الاتيان بالصلاة وامتناع كون اليسة تخرج الشيء عن حكمه وفي ( نهاية الاحكام ) لو لم يعلم الواجب من الندب وأوقع الجميع على وجه الوجوب أو الندب أو علم ولم يوقمه على وجهه لم تصح صلواته ( وقال مولانا المقدس الاردبيلي ) في جمع الفائدة والبرهان انه يكفي إيقاع الفعل على ما أمر به اذ الفرض إيقاعه على الشروط المستفادة من الأدلة كما في جملة من مسائل الحج وأما كونه على وجه الوجوب فلا وغير معلوم انه داخل في الوجه المأمور به بل الظاهر عدمه فلا يتم دليلهم ان فعل الواجب على الوجه المأمور به موقوف على المعرفة والعلم فبدونه يكون ما أتى بالمأمور به على وجهه وعلى تقدير تسليم الوجوب لانسلم البطلان على تقدير عدمه خصوصا عن الجاهل والغافل عن وجوبه وعن الذي أخذه بدليل وليس وظيفته ذلك وكذا المقلد لمن لا يجوز تقليده ولا خفاء في صعوبة العلم الذي اعتبروه سببا بالنسبة الى النساء والاطفال في أوائل البلوغ فانهم كيف يعرفون المجتهدين وعدالته وعدالة المقلد والوسائط وهم الآن ما يعرفون شيئا وليس بمعلوم ان لم العمل بالشياخ مع عدم معرفتهم حقيقة العدالة ولا بالمداين ولا بالمعاشره وتحقيقهم ذلك بالدليل لا يخفى صعوبة مع عدم الوجوب عليهم قبل البلوغ على الظاهر بل بعده أيضا لعدم العلم بالتكليف بهانهم يمكن فرض الحصول فحينئذ يصح التكليف ولكن قد لا يكون المراد اعم والحاصل انه لا دليل يصلح الا ان يكون اجماعا وهو أيضا غير معلوم لي بل ظني انه يكفي في الاصول الوصول الى المطلوب كيف كان بدليل ضعيف باطل وتقليد كذلك وعدم قتل الايجاب عن السلف بل كانوا يكفون بمجرد الاعتقاد وفصل صورة الايجاب ومثل تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاعراب مع ان الصلوة معلوم

اشتمالها على مالا يحصى كثرة من الواجبات وترك المحرمات وكذا سكوتهم عن أصحابهم في ذلك ولي  
 غن قوي على ذلك من مجموع أمور كثيرة وان لم يكن كل واحد منها دليلا فالمجموع مفيد له وان لم  
 يحضرني الآن كله وان أمكن الوجوب على العالم المتمكن على الوجه المشروط على ان دليلهم ان تم دل  
 على وجوب القصد حين الفعل وانه غير واجب اجماعا انتهى كلامه وقد تعرض الاستاذ أيده الله تعالى  
 لردّه في الفوائد الحاثرية في الفائدة السادسة والعشرين فانه أدام الله تعالى حراسته عقدها لردّه على  
 المولى المذكور قدس رسمه وأشار الى رده أيضا في مواضع من شرح المفاتيح ثم انه في جمع البرهان  
 أخذ يعترض على ما في الروض فقال قوله ان صلوة المكلف بدون الاجتهاد والتقليد الى آخره كما سمعت  
 محل تأمل بعد تسليم الوجوب أيضا خصوصا على قاعدته وهي ان الامر بالشئ لا يستلزم النهي عن  
 ضده الخاص ثم قال كذا وقوله يجب ايقاع كل واحد منهما على وجهه فلو خالف بأن نوى بالواجب  
 التذب عدا أو جهلا بطلت الصلوة للاخلال بالواجب على ذلك الوجه المقتضي للبطلان الا ما استثنى  
 وليس هذا منه على انه قد لا يثنى الفعل على وجه التذب مثلا مع اعتقاده وعلمه الآن بالوجوب مثلا ويمكن  
 تصويره في الجملة وأيضاً بعد فرض العلم لا ينبغي تفرغ الجهل الا ان يؤل وأيضاً دليله لا يدل على البطلان بل  
 على التحريم وبطلان ذلك الفعل على تقدير تسليم ماسبق (ولنا) انا لانسلم بل نقول وقع القصد غير صحيح  
 ولا على وجه الشرع وأما الفعل فلا يخرج بمجرد قصده عما لو كان مع علمه واعتقاده وبطلانه انما يستلزم  
 بطلان الصلوة لو علم انه جزء فيها بحيث لو ترك على أي وجه يبطل الباقي وذلك غير معلوم وقوله ولعدم اتيانه  
 بالمأمور به الى آخره ممنوع لما مر من ان القصد على ذلك الوجه غير داخل في الوجه المأمور به بل المأمور  
 به الفعل على الوجه المعبر وأما كونه واجبا فهو مستفاد من أصل الامر به فليس بداخل في المأمور به الخارج  
 عنه مع انه قد يفعل عنه فيما بعد وقوله وتمتع اعادته لثلا يلزم زيادة أفعال الصلوة عدا قد يقال انه ليس  
 من أفعال الصلوة على الوجه الاول ولو اكتفينا بالصورة فنأين الدليل على ان الزيادة في أفعالها مطلقا مبطل  
 عدا أو جهلا وعلى هذا الوجه وأيضاً انما تصح الزيادة بعد فعل الثاني والظاهر انه ليس بمبطل ولو صح البطلان  
 وسلم في العامد فإين الدليل على الجاهل وكذا قوله ولو عكس بأن نوى بالمندوب الوجوب فان كان  
 الفعل ذكرا بطلت الصلوة أيضاً للنهي المقتضي للفساد ولانه كلام في الصلوة ليس منها ولا ما استثنى منها  
 وان كان فعلا كالطائفة اعتبر في الحكم بابطاله الكثرة الى قوله مع احتمال البطلان مطلقا للنهي المقتضي  
 للفساد ويؤيده ان تترك الصلوة لا يعتبر فيها الكثرة عدا الفعل الكثير كالكشف والاستدبار ودخوله  
 تحت الكثرة انما يتم لو لم يكن النهي حاصل في أول الفعل الذي مجرده كاف لانه لو سلم النهي مطلقا  
 فإين دلالة على الفساد والبطلان للصلوة والمجب انه ما سلم البطلان في نفس العبادة لتفاير الوجهين  
 فكيف يقول هنا يبطلان الصلوة للنهي على تقدير التسليم عن فعل مندوب غير جزء واجب ولا شرط  
 له على قصد الوجوب وانه يدل على فساد أصل الصلوة نعم لو ثبت النهي وان كل كلام في الصلوة  
 يبطلها يتوجه البطلان في الذكر فقط ولكن المطلق غير ظاهر بل يحتمل رجوع النهي الى القصد فقط  
 لأصل الفعل لانه اعتقد كونه عبادة وزاد فيه عدم جواز الترك وذلك غير معلوم الضرر به بل بالقصد  
 فقط مع عدم فوت شيء من العبادة بزعمه ايضا ففعل الصلوة مع جميع واجباتها غاية الامر انه أراد  
 تأكيد عبادة ما كانت مؤكدة خطأ أو تمعدا فما حصل وهو بعيد فلا يضر باصل هذا ويحتمل البطلان  
 في الاول فانه ترك واجبا لانه فعل ندبا وان لم يخرج عنه ولكن ما فعله على ذلك الوجه بل فعل على

وان يستديم القصد حكماً الى الفراغ بحيث لا يقصد ببعض الافعال غيرها ( متن )

غير ذلك الوجه فيبقى في العهدة ولعل استقرب الشهيد في البيان الصحيح في العكس مطلقاً لان نية الوجوب إنما أفادت تأكيد النذب اذ الواجب والنذب يشتركان في الاذن وينفصل الواجب عنه بالمنع ونية هذا القدر مع كون الفعل مشروعاً في نفسه غير مؤثرة اشارة الى ما ذكرنا في وجه عدم بطلانه فلا يرد عليه ما ذكره الشارح لان مراده بناءً كد النذب تأكيد كونه عبادة وما ايد به الشارح كلامه ليس مؤيداً وان ثبت البطلان بوقوع القروك بدليل بان يكون ترك شرط مثلاً مثل الاستدبار وسر العورة أو صرح بالبطلان به لعدم الثبوت فيما نحن فيه بل وقع وجوب الترك فقط على تقدير التسليم الا ترى انه نزع في البطلان بالكشف على تقدير تسليم تحريره ووقوع النهي عنه وبالجملة معلوم عدم دلالة مجرد وجوب ترك شيء في الصلوة على بطلانها على تقدير الفعل نعم قد يفهم ذلك من المقام والقرآن مع صريح النهي وليس فيه وفيه قوله ويجاب أيضاً فيه تأمل اذ على تقدير اعتبار ذلك في أمر مالا يلزم كون الكل كذلك حتى قوله ولو كان المعبر الى آخره فتأمل وقد أطال في الكلام الى ان قال أما القول في المسئلة فالظاهر وجوب العلم في الجملة والفعل على ذلك الوجه كذلك وأيضاً فالظاهر الصحة مطلقاً على تقدير الانطباق على ما قاله الشارع وعلى تقدير عدم فلو كان عالماً عامداً وقصد بالواجب النذب ان أمكن فالظاهر البطلان مع الاكتفاء به ان كان جزءاً كذا أم لا لنية الضد ولكل امرئ ما نوى وفي العكس ان كان قولاً زائداً على الحرف يطل على تقدير القول ببطلانه بالكلام مطلقاً ويحتمل الصحة في الذكر والدعاء والقرآن المجوز في الاثنا وان كان ناسياً يصح عنه مطلقاً وتبطل عن الجاهل مع احتمال كون الجهل عذراً وهو بعيد وأما الذي يفعل من غير اعتقاد وجوب ونذب بل يفعله بأنه عبادة مثلاً ولا يعتقده كما هو ولا يبدل فالظاهر فيه أيضاً الصحة بل لا يبعد الصحة في الفاعل مطلقاً ولو كان ذهنه خالياً حال فعله أنه عبادة كما يفعل كثيراً من أجزاء الصلوة غافلاً حين فعله عن ذلك بالكلية انتهى ( وبقي الكلام ) في شيء وهو أن النية المشهورة ظاهراً عدم اندراج قصد المندوبات فيها مع أن غالب المصلين لا يقتصرون على فعل الواجب والجواب أنه يكفي قصدها عند فعلها ولا حاجة الى قصدها في النية المعروفة ويشير الى ذلك القاعدة التي حصلها الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته وهي أنه لا يتعين بالنية ما لا يتعين في العمل وقال آخرون هي مقصودة بقوله أصلي فرض الظهر ولا ينافيه قوله لوجوبها لان المعنى أصلي فرض الظهر المشتملة على المندوبات والباعث على ذلك كون الظهر واجبة فلا منافاة

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان يستديم القصد الى الفراغ بحيث لا يقصد ببعض الافعال غيرها ﴾ قد استوفينا الكلام في معنى الاستدامة في نية الوضوء ونقلنا هذه العبارة هناك وقد اعترض عليها في جامع المقاصد بان الضمير في قوله غيرها ان عاد الى الصلوة تحققت الاستدامة مادام لا ينوي بشيء من أفعال الصلوة غيرها فلو نوى الرياء لم يكن مخرلاً بالاستدامة وهو معلوم البطلان وان عاد الى الافعال لا يحصل له معنى ينافي الاول الا بتكلف بعيد فلو فسر الاستدامة بعدم احداث ما ينافي جزم النية كان أنسب وأوفق ( قلت ) المراد من استدامة القصد الى الفراغ مقارنة جميع أجزاء العبادة للاخلاص فلو نوى الرياء ببعض الافعال قد أحدث ما ينافي القصد المذكور ويكون قصد بذلك البعض غير الصلوة لان جزء الصلوة لا بد وأن يكون مقترناً بالاخلاص وفي ( الايضاح ) اجمع الفقهاء

فلو نوى الخروج في الحال أو تردد فيه كالشاك بطلت صلوته ولو نوى في الاولى الخروج في الثانية فالوجه عدم البطالان ان رفض القصد قبل البلوغ الى الثانية (متن)

على أنه اذا نوى ببعض أفعال الصلوة غيرها بطلت لان المتكلمين أجمعوا على أن المتملقين اذا اتحد متملقها وتعلق أحدهما على عكس تعلق الآخر تضادا وسيأتي نقل ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نوى الخروج في الحال أو تردد فيه كالشاك بطلت الصلوة ﴾ أما بطلانها بنية الخروج منها فهو خيرة المبسوط والخلاف في آخر كلامه والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والمختلف والايضاح والذكرى والدروس والالفة على الظاهر والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية والميسية والسالك والروضة والروض وقربه في المنتهى وقواه في المقاصد العلية وفي (الشرائع) لا تبطل وهو خيرة المفاتيح ومجمع البرهان وظاهر البيان وسي في (المدارك) نسبته الى الخلاف وجمع من الاصحاب وقد تبع في نسبته الى الخلاف المختلف وكأنهما لم يلحظا آخر كلامه وفي (كشف الثام) تبطل ان أتى ببعض الأفعال حال كونه ناويا للخروج وان لم يأت بشيء من أجزائها الواجبة كذلك بل رفض قصد الخروج ثم أتى بالباقي انتهت الصحة ونحوه ما في المدارك لكنه في كشف الثام احتمل البطالان لكونه كتوزيع النية على الاجزاء فانه لما نقض النية الاولى كان اذا نوى ثانيا نوى الباقي خاصة ولم يرجح شيئا (شيء خل في المعتبر والتذكرة) (احتج القائلون) بالبطالان مطلقاً بأن نية الخروج تقتضي وقوع ما بعدها من الأفعال بغير نية وبأن الاستمرار على حكم النية السابقة واجب اجماعاً ومع نية الخروج يرتفع الاستمرار (ورد الاول) بأنه لا يلزم من حصول نية القطع وقوع ما بعدها من الأفعال بغير نية اذ من الجائز رفض تلك النية والرجوع الى مقتضى النية الاولى قبل الايتان بشيء من أفعال الصلوة (ورد الثاني) بأن وجوب الاستدامة أمر خارج عن حقيقة الصلوة ولا يكون فواته مقتضياً لبطالانها اذ المعتبر وقوع الصلوة بأسرها مع النية كيف وقد حصلت وقد اعترف الاصحاب بعدم بطلان ما مضى من الروض بنية القطع اذا جدد النية لما بقي من الأفعال قبل فوات الموالاة والحكم في المستثنين واحد والفرق بينهما بأن الصلوة عبادة واحدة فلا يصح تفريق النية على أجزائها بخلاف الروض ضعيف جداً فانه دعوى مجردة عن الدليل وأما بطلانها اذا نوى التردد فهو خيرة الخلاف ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية وقد سمعت ما في كشف الثام من التفصيل وقد ذكره هنا أيضاً وقد يلوح ذلك من الخلاف والدليل في المستثنين واحد وليس الشك في العبارة غير التردد فالمراد كالشاك في شيء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نوى في الركعة الاولى الخروج في الثانية فالوجه عدم البطالان ان رفض هذا القصد قبل البلوغ الى الركعة الثانية ﴾ كما هو ظاهر البيان حيث قال ان البطالان هنا أضعف خصوصاً مع العود الى البقاء قبل حصول المعلق عليه وفي (المختلف والايضاح والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والروضة والمفاتيح وكشف الثام) البطالان مطلقاً من دون تفصيل وهو ظاهر المبسوط وغيره مما اطلق فيه البطالان بنية الخروج ولعله أشار اليه في الخلاف بقوله أو سيخرج واحتمل في نهاية الاحكام والتذكرة البطالان في الحال وعدمه في الحال ثم قال فلو رفض هذا القصد قبل البلوغ الى الثانية صحت على الثاني واحتمل جماعة

وكذا لو علق الخروج بأمر ممكن كدخول شخص فان دخل فالاقرب البطلان (متن)

البطلان مطلقاً للشك في منافاة ذلك لنية الصلوة والاصل بقاء الصحة فيستحب وضعه الكركي وغيره حجة ما في الكتاب ان قصد تقض النية غير تقضا وحجة من أطلق البطلان ان الصلوة عبادة واحدة متصل بعضها ببعض تجب لها نية واحدة من أولها الى آخرها فاذا نوى المتاني انقطعت تلك الموالاة وانفصلت تلك النية فيخرج عن الوحدة فلا يتحقق الاتيان بالمأمور به على وجه مضاف الى ما مر في حجة المسئلة الاولى فلي هذا اذا وقع بعض الافعال مع هذا القصد كان كابقاعه مع نية الخروج في الحال وان رفضه قبل ايقاع فعل كان كالتوزيع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا لو علق الخروج بأمر ممكن كدخول شخص ﴾ أي فلو جبه عدم البطلان ان رفض القصد قبل وقوعه وهو ظاهر البيان وفي (الايضاح والذكرى والموجز الخاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض وفوائد القواعد) انها تبطل وفي بعضها التصريح بأن البطلان من حينه وفي (كشف اللثام) الوجه عندي أنه كالتردد في الآتام وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) احتمال البطلان وعدمه وفي (جامع المقاصد) ان قبه البحث أن يقال أنه اذا علق المصلي الخروج عن الصلوة بأمر ممكن الوقوع أي غير متحقق وقوعه بحسب العادة كدخول زيد مثلا الى موضع الصلوة بخلاف التعليق بالحالة الثانية بالنسبة الى الحالة التي هو فيها فانها محققة الوقوع عادة فان قلنا في المسئلة الاولى لا تبطل الصلوة بذلك التعليق مطلقاً فهذا أولى لا يمكن ان لا يوجد المعلق عليه أصلاً هنا فاذا لم تبطل مع وجوده لم تبطل مع عدمه بطريق أولى وان قلنا بالبطلان ثم حين التعليق فهذا وجهان (أحدهما) المدمماً قلناه من عدم الجرم بوقوع المعلق عليه فلا يكون البطلان محقق الوقوع والاصل عدمه واذا لم يبطل في حال التعليق لم يبطل بعده وان وجد المعلق عليه اذ لو أثر التعليق المتقضي للتردد لا ثروقت وجوده فاذا لم يؤثر كان وجوده بمثابة عدمه وهذا اذا ذهل عن التعليق الاول عند حصول المعلق عليه وان كان ذا كراهة بطلت الصلوة اتحقق نية الخروج وقد سبق انها مبطله (والثاني) البطلان كالمو شرع في الصلوة على هذه النية فانها لاتعقد فلا يصح بعضها معها ولما سبق من ان تعليق القطع ينال الجزم بالنية فنفوت به الاستدامة وتخرج النية الواحدة المتصلة عن كونها كذلك وهو الاصح وان قلنا بالتفصيل في المسئلة السابقة فان رفض القصد قبل وقوع المعلق لم يبطل بطريق أولى والافوجهان أقر بهما البطلان عند المصنف انتهى قلت هذا الذي ذكر هو حاصل ما في الايضاح ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان دخل فالاقرب البطلان ﴾ قال المحقق الثاني هذا قد يناقش قوله وكذا لو علق الخروج الى آخره لان المتبادر من هذه العبارة انه لو علق الخروج بأمر ممكن الوقوع ورفض القصد قبل وقوعه فالاقرب عدم البطلان وان وقع وهذا كما ترى ظاهر المنافاة لقوله فان دخل وكان عليه ان يقيده البطلان هنا بدخوله بما اذا لم يرفض القصد ولو كان أحاله على مفهوم العبارة لكان كافياً في الدلالة على البطلان واستغنى عن التصريح بحكم هذا التسم كما استغنى عن التصريح به في المسئلة التي قبل هذه ولا يمكن حمل العبارة على ارادة عدم البطلان بالتعليق على أمر ممكن اذا لم يوجد سواء رفض القصد أم لا والبطلان اذا وجد رفض القصد قبل وجوده أم لا لما فاته الحكم في المسئلة السابقة وقد سمعت ما ذكره في قبه المسئلة وقال في (كشف اللثام) في شرح هذه العبارة فان دخل وهو منذ كر لتعليق مصر عليه خرج قطعاً وان دخل وهو ذاهل



ولو نوى ان يفعل المنافي لم تبطل الاممه على اشكال وتبطل لو نوى الرياء أو يبعثها (متن)

فلاقرب البطلان أيضاً وان لم يقل به عند التعليق لان التعليق المذكور مع وقوع المعلق عليه ينقض استدالة حكم النية ويحتمل الصحة احتمالاً واضحاً لكون الدهول كرفض القصد انتهى وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) فان دخل فوجها البطلان وعدمه وفي (الايضاح) قال والذي في مباحثه يمكن ان يقال بوجود الصفة يعلم ان التعليق خالف مقتضى النية المستبرة في الصلوة في نفس الامر لان وقوعه كان متحققاً في علم الله تعالى فتبطل الصلوة حينئذ من حين التعليق وان لم توجد الصفة علم عدم منافاتها لان الثابت على عدم تقدير متنف (١) متنف (٢) فظهر صحة الصلوة وتظهر الفائدة في المأموم وفيها اذا نوى ابطال هذه النية قبل وجود الصفة انتهى (واعترضه في جامع المقاصد) بأنه على هذا لو رفض القصد قبل المعلق عليه لم ينفعه ذلك وكان وقوعه كاشفاً عن البطلان من حين التعليق كما انه يكشف عن بطلان صلوة المأموم اذا علم بالتعليق ولم ينفرد من حينه الا انه يلزم القول بالبطلان في المسئلة السابقة مطلقاً وهو خلاف ما أفتى به هنا انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نوى فعل المنافي لم تبطل الاممه على اشكال ﴾ القول بعدم البطلان فيما اذا عزم على ما ينافي الصلوة من حدث أو كلام أو نحوهما خيرة المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والمعتبر والمنتهى والتحرير والمدارك والمفاتيح والتذكرة ونهاية الاحكام مع احتمال البطلان في الاخيرين ونقله أي عدم البطلان في الايضاح عن علم الهدى وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر ونسبه في جامع المقاصد الى الذكري والموجود فيها ما يأتي والقول بالبطلان خيرة الايضاح والذكري والدروس والبيات والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية والميسية والروض والمسالك والروضة وفوائد القواعد وقواه في المقاصد العلية وفي (الافية) تبطل على (في خ ل) قول وفي (كشف القتام) اذا قصد فعل المنافي للصلوة فان كان متذكراً للمنافاة لم ينفك عن قصد الخروج وان لم يكن متذكراً لها لم تبطل الاممه على الاقوى كما في المبسوط والشرائع والتحرير والمنتهى انتهى فقد حمل ما في الكتب الاربعة على غير المتذكر وفي (المدارك) ان موضع النزاع ما اذا جدد النية بعد العزم على المنافي وفي (المبسوط وجامع الشرائع) انه يأثم وفي (كشف القتام) فيه نظر الا ان يكون متذكراً للمنافاة وقال فيه ان منشأ الاشكال من الاشكال في ان نية المخرج كنية الخروج وفي (جامع المقاصد) انه ينشأ من ان ارادني الضدين هل تنافيات أم لا قال وأفتى المصنف في المختلف بعدم البطلان محتجاً بأن المنافي للصلوة هو فعل المنافي لا العزم عليه مع انه أفتى بالبطلان فيما اذا نوى الخروج منها والفرق بين المستثنين غير ظاهر لان الخروج من الصلاة هو المنافي (من جملة المنافيات خ ل) ونيته كنية غيره من المنافيات (ثم قال) فان قلت المنافي سبب في الخروج من الصلوة لاجنه فافترقا (قلت) هذا الفرق غير موثر فان البطلان منوط بوجود المنافي وعدم بقاء الصلوة مع واحد منهما قدر مشترك بينهما فان كانت نية أحدهما منافية فنية الآخر كذلك ومثله قال في الروض وقال (في الايضاح) منشأ الاشكال ان ارادني الضدين هل تضادان أم لا فان قلنا بتضادها هل تضادها ذاتي أو لاصارف فان قلنا بعدم تنافيهما أو قلنا به لاصارف لم تبطل الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتبطل لو نوى الرياء يبعثها ﴾ كما قطع

أوبه غير الصلوة وان كان ذكرًا مندوباً لما زيادة على الواجب من الهيئات كزيادة (متن)

به المتأخرون لكنهم أطلقوا وفي (نهاية الاحكام) تبطل سواء كان ذلك البعض فعلاً واجباً أو ذكرًا مندوباً أو فعلاً مندوباً بشرط الكثرة وفي (التذكرة والد كرى) تبطل مع الرياء بعضها ولو كان البعض ذكرًا مندوباً وفي (البيان) لو نوى بالتدب الرياء فلا بطلان قوي مع كونه كلاماً أو فعلاً كثيراً وفي (فوائد الشرائع) تبطل اذا كان ذلك البعض واجباً أو مندوباً قولياً غير دعاء وذكر ولو كان مندوباً فعلياً لم تبطل الا مع الكثرة ونحوه ما في المدارك حيث قال اذا كان ذلك الجزء فعلاً كثيراً أو كلاماً أجنبياً وفي (كشف اللثام) تبطل لو نوى الرياء مع القرية أولاً معها للنهي المقتضي للفساد انتهى وكلامه نص في ان القرية تجتمع مع الرياء والظاهر ان الامر كذلك وفي (الاتصار) صححتها اذا نوى الرياء وان لم يشب عليها نظر الى ان الاخلاص واجب آخرون انهم عن الرياء لا الفعل بنيت قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ أو به غير الصلوة ﴾ أي اذا نوى ببعضها غير الصلوة كافي الشرائع والتحرير والارشاد والدروس والمحفزة وارشاد المحفزة والروض وغيرها وفي (الايضاح) اجمع السكك على انه اذا قصد ببعض أفعال الصلوة غير الصلوة بطلت والمائدة في المأموم وعدم اعتبار الكثرة لان اجماع المتكاملين على ان المتعلقين بالكسر اذا اتحد متعلقهما بالفتح وتعلق احدهما على عكس الآخر تضادا فلذلك اجمع الفقهاء على انه اذا نوى ببعض أفعال الصلوة غيرها بطلت انتهى وفي (جامع المقاصد) ان ما ذكره في التعليل من تحقق التضاد غير كاف في استلزام البطلان مالم يلحظ فيه عدم تمحض الفعل الذي قصد به الصلوة وغيرها للقرية وعدم جواز الاتيان بفعل آخر غيره لاستلزامه الزيادة في أفعال الصلوة عمداً اذا الفرض ان الاول مقصود به الصلوة أيضاً وفي (المبسوط والمعتبر) لو نوى بالقيام أو القراءة أو الركوع أو السجود غير الصلوة بطلت وفي (المتن) الاقتصار على نسبة بطلانها لو نوى ببعضها غير الصلوة الى المبسوط وفي (الميسرة) لا يشترط في البطلان ان يبلغ حد الكثرة مطلقاً على الاقوى بل تبطل بمسماه للنهي انتهى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وان كان ذكرًا مندوباً ﴾ يمكن رجوع ضمير كان الى كل من البهذين المنوي به الرياء والمنوي به غير الصلوة كما يرشد الى ذلك كلامه في التذكرة ونهاية الاحكام وقد سمعته ويمكن رجوعه الى البعض المنوي به غير الصلوة فقط وقد سمعت ما في الذكرى وكذا البيان وما في فوائد الشرائع والمدارك وما في الميسرة وفي (جامع المقاصد) لو نوى بالذكر المندوب الصلاة وغير الصلوة معاً كأن قصد افهام الغير بتكبير الركوع لا تبطل به الصلوة اذ لا يخرج بذلك عن كونه ذكرًا وعدم الاعتماد به في الصلوة حينئذ لو تحقق لم يقدح في الصحة لعدم توقف صحة الصلوة عليه أما لو قصد الافهام محرداً عن كونه ذكرًا فإنه يبطل حينئذ لان هذا غير المستفاد من العبارة أما لو قصد به الرياء فيخرج عن كونه ذكرًا قطعاً فتبطل به الصلوة انتهى وفي (المدارك) لو قصد الافهام خاصة بما بعد قرآنا بنظمه وأسلوبه لم تبطل صلوته وان لم يعتد به في الصلوة لعدم تمحض القرية به وكذا الكلام في الذكر انتهى وفي (كشف اللثام) فيما ذكره المصنف منع ظاهر فإنه ان قصد بنحو سبحان ربي العظيم في المرة الثانية التمجيد لم يكن نوى الخروج والحوقه حينئذ بكلام الآدميين اظهر بطلاناً انتهى هذا وقال في (الايضاح) لو نوى بترك الضد الرياء أو غيره لم يضر اجماعاً قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ أما زيادة على الواجب من الهيئات كزيادة

الطمانينة فالوجه البطلان مع الكثرة ويجوز نقل النية في مواضع كالنقل الى الفائنة (متن)

الطمانينة فالوجه البطلان مع الكثرة ﴿ كما في التذكرة والايضاح وفي نهاية الاحكام والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية ﴾ انها تبطل كذلك مع الكثرة من دون ذكر ان ذلك هو الوجه الذي يفهم منه ان عدم البطلان محتمل وفي (جامع المقاصد) بعد ان قال ان زيادة منصوبة على انها خبر لكان المحذوفة والتقدير أما لو كان زيادة الى آخره قال واعلم ان قول المصنف فالوجه البطلان مع الكثرة يفهم منه احتمال عدم البطلان معها وهو غير مراد قطعاً لما سيأتي من أن الفعل الكثير مبطل مطلقاً وأما المراد وقع التردد في صدق حصول الكثير بمثل هذه الزيادة فعلى تقدير عدم لا ابطال جزماً كما أنه لا شبهة في الابطال معه وفي (الايضاح) يلزم القول بالصحة لمن ذهب ان الاكوان باقية وان الباقي مستغن عن المؤثر وانه لا يعدم الا بطريان الضد وقد ذهب الى ذلك جماعة (١) من الامامية ثم قال والتحقيق ان هذه المسئلة راجعة الى ان الباقي هل يحتاج الى المؤثر أم لا فان قلنا يحتاج بطل (بطلت خ ل) مع الكثرة لانه فعل فعلا كثيرا وان قلنا الباقي مستغن عن المؤثر لم يفعل شيئا فلا يبطل والاقوى عندي البطلان انتهى وفي (جامع المقاصد) الذي يختلج في خاطري أن المرجع في أمثال هذه المعاني الى العرف العام وأهل العرف يطلقون الكثرة على من بالغ في تطويل الطمانينة فتمين القول بالبطلان عند بلوغ هذا الحد انتهى وفي (كشف الثام) بعد ان قال ان زيادة الطمانينة مع الكثرة كزيادتها في كل قيام وقعود وركوع وسجود قال هذا مبني على أمرين أحدهما بطلان الصلوة بالفعل الكثير الخارج عن الصلوة المنفرد والثاني ان الاستمرار على هيئة فعل لا افتقار البقاء الى المؤثر كالحديث واحتمال الصحة على هذا مبني على أحد أمرين اما لانه لا يعدم الاستمرار فعلا (٢) عرفا أو لعدم افتقار البقاء الى المؤثر (مؤثر خ ل) وأما لان الكثير المنفرد لا يبطل ويجوز ان يرى بالكثرة الطول المفضي الى الخروج عن حد المصلي ويكون المراد ان الوجه عدم البطلان الا مع الكثرة ويحتمل البطلان مطلقا لكونه نوى الخروج بذلك وضعفه ظاهر كما عرفت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز نقل النية في مواضع كالنقل الى الفائنة ﴾ تقدم الكلام في ذلك مستوفي في صدر المطلب الثاني في أحكام المواقيت ويأتي في مباحث القصاء ان شاء الله تعالى عند الكلام على الموسعة والمضايقة استيفاء الكلام على وجه لم يسبق اليه لان هذه المسئلة شعبة من تلك وأما العكس أعني جواز النقل من الفائنة الى الحاضرة فقد نص عليه في البيان والمفاتيح وكشف الثام لضيق الوقت كما نص عليه في الاولين وفي (المدارك) ان ذلك غير جائز لعدم ورود التعبد به وأما النقل من الحاضرة الى سابقها الحاضرة فقد نص عليه في الدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية وغيرها

(١) على قول هؤلاء الجماعة لما أوجد القيام من الركوع مثلاً فالذي صدر من الفاعل حدوث القيام ثم فيما بعد صار باقياً فاستغنى عن المؤثر والقدرة تتعلق أيضاً بإيجاد ضده فإذا لم يوجد لم يكن الفاعل قد صدر منه حال البقاء شيء أصلاً وإذا نوى بالزائد عن الواجب من ذلك القيام غير الصلوة فقد نوى بما لم يصدر منه وما لم يفعله فلا يؤثر في بطلان الصلوة وترك الضد من باب التروك لو نوى به الرياء أو غيره لم تضر تلك النية اجماعاً فعلى هذا القول يلزم صحة الصلوة وعدم ابطالها بذلك النية (بخطه قدس سره) (٢) مفعول بعد (بخطه قدس سره)

## والى النافلة لناسي الجمعة والاذان ولطالب الجماعة ( متن )

وقد تقدم في صدر المطلب الثاني الذي أشرنا اليه نقل الاجماع على وجوب ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والى النافلة كناسي الجمعة ﴾ أي يجوز نقل نيته من الفريضة الى النافلة لناسي سورة الجمعة كما هو مذهب أكثر علانائنا كما في المختلف وجامع المقاصد وهو خيرة الهابة والمبسوط في كتاب الجمعة والمعتبر والشرائع والمتهى والمختلف ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجمعفريه وشرحها والميسية والمسالك والمدارك وغيرها وفي ( المبسوط ) في المقام لا يصح النقل من الفريضة الى النافلة وفي ( الخلاف ) لو نقل لم يجزه عن واحد منها قال في ( المعتبر ) ينبغي ان يستثني الشيخ مواضع جاز فيها ذلك الى آخره واوجب الصدوق النقل هنا الى النافلة لأنه أوجب أيضاً في ظهر الجمعة سورة الجمعة والمناقين وفي ( السرائر ) ان كان ابتدئ المفرد يوم الجمعة بسورة الاخلاص والجحد اللتين لا يرحم عنها اذا أخذ فيها مالم يبلغ نصف السورة فان بلغ النصف تم السورة وجمعها ركعتي نافلة وابتدىء الصلوة بالسورتين وذلك على جهة الافضل في هذه الفريضة خاصة لانه لا يجوز نقل النية من الفرض الى النقل الا في هذه المسئلة وفيما اذا دخل الامام المسجد وهو يصلي فريضة فانه يستحب له ان يجعل ماصلا نافلة فأما نقل النية من النقل الى الفرض فلا يجوز في موضع من المواضع على وجه من الوجوه فليلاحظ ذلك على ماروي في بعض الاخبار وأورده الشيخ في نهايته والاولى عندي ترك العمل بهذه الرواية وترك النقل الا في موضع اجمعا عليه انتهى وقد فهم منه المصنف في المختلف الخلاف في مسئلتنا فتأمل واحتمل في جامع المقاصد ان يكون المراد من عبارة الكتاب ان من نسي صلوة الجمعة يوم الجمعة وصلى الظهر ثم ذكر في الاثناء يعدل الى النافلة لان فرضه الجمعة لا الظهر ثم قال وهذا الحكم ليس يبعد فانه أولى من قطع العبادة بالكلية ولا أعرفه ما كورا في كلام الفقهاء انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والاذان ﴾ أي ولناسي الاذان وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ﴿ قوله ﴾ ولطالب الجماعة ﴿ كافي المبسوط والسرائر والمعتبر والشرائع والمتهى ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والميسية والمدارك وغيرها كما سيأتي ان شاء الله تعالى وسيأتي أيضاً جواز نقل النية من القصر الى الاتمام وبالعكس ومن الائتمام الى الافراد كما هو مذهب الاكثر وبعضهم اشترط العذر الى غير ذلك ولا يصح النقل من النقل الى الفرض كما في المبسوط والسرائر ونهاية الاحكام والبيان والدروس والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمسالك والمدارك وغيرها وفي ( نهاية الاحكام وكشف الالتباس ) بطلان ما وفي ( البيان ) لو فعله فكنية الواجب بالندب لا يسلم له الفرض وفي بقاء النقل وجه ضعيف وفي ( المفاتيح ) الاظهر جوازه لمطلق طلب الفضيلة لا لاشتراك العلة الواردة انتهى ويحيى على قول الشيخ في المبسوط في الصبي يبلغ في الصلوة جواز النقل من النقل الى الفرض وقد استوفينا الكلام في ذلك في آخر المطلب الثاني في أحكام المواقيت وقال في ( المفاتيح ) قد ورد في الصحيح جواز العدول بمد الفراغ اذا صلى العصر قبل وهو حسن انتهى وفي ( الخلاف ) لو نقل نيته من ظهر الى عصر بعده لا يصح وفي ( نهاية الاحكام ) لو فعل ذلك بطلت ما وان كان قد دخل في الظهر بظن انه لم يصلها ثم ظهر له في الاثناء انه فعلها على اشكال ينشأ من أنه دخل دخولا

﴿ فروع الاول ﴾ لو شك في ايقاع النية بعد الانتقال لم يلتفت وفي الحال يستأنف ولو شك فيما نواه بعد الانتقال بني على ما هو فيه ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلوته ( الثاني )  
النوافل المسببة لابد في النية من التعرض لسببها كالعيد المندوبة والاستسقاء ( متن )

مشروعاً فجاز المدول به الى ما هو فرض عليه ﴿ فروع ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول ﴾ لو شك في ايقاع النية بعد الانتقال لم يلتفت ﴿ أي ﴾ لو شك بعد الانتقال من محله وهو الشروع في التكبير لم يلتفت الى شكه كما هو ظاهر العبارة وهو خيرة التذكرة ونهاية الاحكام والمنتهى والتحرير وعلى هذا لو شك في الاثناء لم يلتفت وفي ( الذكرى والبيان وجامع المقاصد ) انه لو شك في أثناء التكبير فالاقرب الاعداء قال في ( الذكرى ) وخصوصاً اذا أوجبنا استحضارها الى آخر التكبير وقال في ( كشف اللثام ) أما على هذا القول فظاهر وأما على غيره فلم له لعدم انعقاد الصلوة قبل اتمامه وإنما تنعقد بتكبير مقروء بالنية والاصل عدم وفي ( البيان ) لو أعاد هذا الشاك ثم ذكر فالاقرب البطالن ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الحال يستأنف ﴾ أي لو شك في ايقاعها في الحال أي قبل الانتقال يستأنف النية كما في التذكرة ونهاية الاحكام والمنتهى والتحرير والذكرى وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو شك فيما نواه بعد الانتقال بني على ما هو فيها ﴾ يريد انه لو شك فيما نواه انه ظهر أو عصر مثلاً أو انه فرض أو نقل أو انه أداء أو قضاء بني على ما هو فيها أي ما قام اليها كافي الذكرى والبيان والا فمعرفة ما هو فيه تنافي الشك في النية وفي ( جامع المقاصد ) المراد بينائه على ما هو فيه البناء على ما في اعتقاده انه الآن يفعله انتهى ( وفيه ) انه ان أريد بالاعتقاد معناه الاخص فكالاول وان أريد الاعم رجع الى انه يبني على ما ظن انه نواه وهو بعيد عن معناه وعبارة التذكرة ونهاية الاحكام كعبارة الكتاب وفي ( المبسوط ) انه ان تحقق انه نوى ولا يدري هل نوى فرضاً أو نفلاً استأنف الصلوة احتياطاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلوته ﴾ كما في الكتب السابقة وفي ( نهاية الاحكام ) لو شك بعد الفراغ انه كان نوى الظهر أو العصر صلى أربعاً عما في ذمته يعني ان كان ماصلاً في الوقت المشترك وهو ظاهر جامع المقاصد ومحمّل التذكرة وفي ( الذكرى والبيان ) الاقرب البناء على انه ظهر ونفى عنه البعد في جامع المقاصد واحتمل في التذكرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ النوافل المسببة لابد في النية من التعرض لسببها كالعيد والاستسقاء ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والبيان والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد ليميز المنوي ويتمين وكذا صلوة الزيادة والطواف وفصل في كشف اللثام تفصيلاً يأتي ذكره وأما المقيدة بالوقت كالرواتب فلا بد من اضافتها الى الفرائض كما في الذكرى والدروس وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكذا نهاية الاحكام على اشكال حيث قال وأما معلقه بوقت أو سبب والاقرب اشتراط نية الصلوة والتعيين والنفل فينوي صلوة الاستسقاء والعيد المندوب وصلوة الليل وراتبة الظهر على اشكال انتهى وكذا لابد من اضافة الليلة الى الليل كما صرح به في بعض هذه وقال ( في التذكرة ) وأما غير المقيدة يعني بسبب وان قيدت بوقت كصلوة الليل وسائر النوافل فيمكن نية الفعل عن القيد واستبعده في الذكرى ويأتي ما في كشف اللثام ولا بد من نية النفل أيضاً في الموقفة كما في الذكرى وكشف الالتباس وفي ( التذكرة ) في التعرض للنفلة اشكال ينشأ

(الثالث) لا يجب في النية التعرض للاستقبال ولا عدد الركعات ولا التمام والقصر وان تخير (الرابع) المحبوس اذا نوى مع غلبة الظن ببقاء الوقت الاداء فبان الخروج أجزأ ولو بان عدم الدخول أعاد

من الاصاله والشركة وفي (نهاية الاحكام) النوافل المطلقة يعنى عن السبب والوقت يكفي فيها نية فعل الصلوة لانها أدنى درجات الصلوة فاذا قصد الصلوة وجب ان يحصل له وقال ( في كشف اللثام ) بعد نقل هذه العبارة ولكنه اذا أراد فعل ماله كيفية مخصوصة كصلوة الحبة وصلوات الأئمة عليهم السلام عنها وقال ( في نهاية الاحكام ) بعد هذه العبارة ولا بد من التعرض للتغلب على اشكال ينشأ من الاصاله والشركة ( وفي كشف اللثام ) العدم أوجه انتهى وقد سمعت ماذكره في نهاية الاحكام في المعلقة بوقت أو سبب وقال فيها أيضاً ولا يشترط التعرض لخاصتها وهي الاطلاق والانفكاك عن الاسباب والاوقات انتهى وفي ( كشف اللثام ) ان الاقرب اشتراط التعيين بالسبب في بعض ذوات الاسباب كصلوة الطواف والزيارة والشكر دون بعض كالحاجة والاستخارة ودون ذوات الاوقات الا أن يكون له ماهيات مخصوصة كصلوة العيد والغدير والمبعث فيضيفها اليها لتعين ولا يشترط التعرض للنفل الا اذا أضافها الى الوقت وللوقت فرض ونفل فلا بد إما من التعرض له أو للمدد لتمييز فينوي الحاضر في الظهر مثلاً أصلي ركعتين قربة الى الله وفي الفجر أصلي نافلة الفجر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لا يجب التعرض للاستقبال ولا عدد الركعات ﴾ كما قطع بذلك كل من تعرض لها قالوا كما لا يجب التعرض لباقي الشروط ككونه على الطهر ونحوه وخالف بعض الشافعية في الاول وفي ( التذكرة ) فان تعرض للمدد فذكره على وجهه لم يضر ولو أخطأ بأن نوى الظهر ثلاثاً لم تصح صلوته وفي (جامع المقاصد) البطلان قوي لانه مع زيادة النوي غير صحيح ومع القيصه تبقى بعض الصلوة بغير نية ﴿ قوله ﴾ ( ولا التمام والقصر وان تخير ) تقدم نقل الاقوال والاجاعات في المستلثين (حجة القائلين) بعدم التعيين عند التخير عدم تعين أحدهما لو نواه قالوا فان قلت لا بد في النية من تعيين أحدهما ولا يتحقق الا بنية أحدهما اذ صرف النية الى واحد دون الآخر ترجيح بلا مرجح وأجابوا بأنه يكفي التعيين الاجمالي وهو حاصل اذ الواجب حينئذ هو الكلي المتقوم بكل واحد منها فيكفي قصده من حيث هو كذلك ( واحتج القائلون ) بنظم التعيين باختلافهما في الاحكام فان الشك في المقصورة مبطل مطلقاً بخلاف الاخرى فلا بد من ماثر ليرتب على كل واحد حكمه وليس الا النية ولا يستقيم أن يقال ترتب حكم الشك عليه يتوقف على التعيين الواقع لان أثر السبب التام لا يجوز تخلفه قالوا فان قيل يكون كاشفاً فلا تخلف قلنا بل مؤثراً لان تعيين المدد انما يؤثر في النية اللاحقة على ذلك التقدير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ المحبوس اذا نوى مع غلبة الظن ببقاء الوقت الاداء فبان الخروج أجزأ ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والبيان والدروس ذكر ذلك في الاخير في أحكام الاوقات قال في (النهاية) لانه بنى على الاصل وقيل في غيرها لانه مكلف بظنه وقد وافق الواقع ونية الاداء شرط مع العلم لا مع عدمه والاثبات بالمأمور به يقتضي الاجزاء والاعادة انما تكون بأمر جديد ولان المقصود انما هو تعيين الفرض بأنها فرض اليوم الفلاني لتمييز عن غيرها وقد حصل كما اذا نوى فرض (ظهر خ ل) اليوم طائناً أنه يوم الجمعة ولم يكنه وذهب المصنف في المنتهى والتعبر الى وجوب الاعادة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو بان عدم الدخول اعاد ﴾ كما في التذكرة

ولو ظن الخروج فنوى القضاء ثم ظهر البقاء فلا يقرب الاجزاء مع خروج الوقت (الخامس) لو عزبت النية في الاثناء صحت صلوته (السادس) لو أوقع الواجب من الافعال بنية التدب بطلت الصلوة وكذا لو عكس ان كان ذكراً أو فعلاً كثيراً ﴿الفصل الثالث﴾ تكبيرة الاحرام وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً (متن)

ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وفي الاخير لو لم يعلم بالحال حتى خرج فوجب القضاء لا يخلو من وجه اذ لا يزيد حاله عن حال التأمم والناسي للفرصة ولظاهر قوله عليه السلام من فاتته صلوة فريضة فليقضها كما فاتته ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو ظن الخروج فنوى القضاء ثم ظهر البقاء فلا يقرب الاجزاء مع خروج الوقت﴾ أي مع ظهور الخلاف عند خروج الوقت كما في التذكرة والايضاح وجامع المقاصد وكشف الثام والمردود في مبحث أحكام الاوقات واحتمله في نهاية الاحكام (وقال في البيان) فيه الوجهان والتفصيل ببقاء الوقت فيعيد وبخروجه فلا اعادة لكنه اختار هذا التفصيل فيه في مبحث أحكام الوقت وذهب في (التحرير والمنتهى) الى وجوب الاعادة وضعفه الشارحان ويفهم من قوله مع خروج الوقت انه مع ظهور الخلاف في الوقت تجب الاعادة كما في التذكرة والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد لان الوقت سبب وجوب الصلوة ولم يعلم براءة ذمته منها بما فعله لانه على غير وجهه قال في (كشف الثام) وفيه أنه ان كان على غير وجهه وجب القضاء أيضاً والالم تجب الاعادة في الوقت وقال ان الوجه الصحة لانه نوى فرض الوقت لكنه زعم خروجه وهو لا يؤثر واحتمل في الايضاح الصحة ان خرج الوقت في اثناء الصلوة بناء على أحد الاقوال في الصلوة التي بعضها في الوقت دون البعض وفي (جامع المقاصد) هذا الاحتمال ضعيف جداً مضحك لان القياس باطل خصوصاً مع الفارق فان الاداء يكفي فيه ادراك شيء من الوقت ولا يكفي في القضاء خروج شيء منها عن الوقت انتهى فتأمل هذا ويكفي في بقاء الوقت الموجب للاعادة مقدار ركعة اذ بادراكها تكون الصلوة اداءً كما سبق ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لو عزبت النية في الاثناء صحت صلوته﴾ اجماعاً لان الاستدامة مما لا تطاق غالباً كما في كشف الثام وقد سبق تمام الكلام ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لو أوقع الواجب من الافعال بنية التدب الى آخره﴾ قد سبق آتياً استيفاء الكلام في المستثنين عند قوله فيقصد ايضاح هذا الحاضر على الوجوه المذكورة الى آخره ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿تكبيرة الاحرام وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً﴾ باجماع الاصحاب واجماع الامة الا شاذاً كما في الذكرى وجامع المقاصد والمدارك و باجماع علماء الاسلام عدا الزهري والاوزاعي كما في المعتبر و باجماع المسلمين عدا الحسن وقتادة وسعيد بن المسيب والحكم والزهري والاوزاعي كما في المنتهى انتهى وهو مذهب عامة العلماء كما في التذكرة وبالاجماع كما ذكره جماعة ومع هذا كله قال مولانا المقدس الاردبيلي كأنه اجماعي عندنا وأما صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأته عن رجل نسي أن يكبر حتى دخل في الصلوة فقال أليس كان من نيته أن يكبر (قلت) نعم قال فليض على صلوته وصحيح البرنظي عن الرضا عليه السلام قال قلت له رجل نسي أن يكبر تكبيرة الافتتاح حتى كبر الركوع قال أجزأ فقد أجاب عنها الشيخ بالحل على من لا يتيقن الترك بل شك فيه وقال المحقق الثاني وصاحب المدارك ان بعضها يأبى عن هذا الحل وقال في (المدارك) الا انه لا بد من المصير اليه انتهى



وصورتها الله أكبر فلو عرف أكبر أو عكس الترتيب أو أخل بحرف أو قال الله الجليل أكبر (متن)

(قلت) ان أراد من الابه انه خلاف الظاهر فيه ان الحمل انما يكون اذا خالف الظاهر والافلا حل وأن أراد من الابه المعنى الحقيقي أي الامتناع في الواقع (فيه) انه ليس كذلك ثم انه يناهيه قوله في المدارك لا بد من المصير اليه على ان صحيح الحلبي يحتمل احتمالا ظاهرا ان يكون المراد من قوله عليه السلام فيه اليس كان من نيته ان يكبر انه لا يمكن عادة ان يكون لم يكبر لكونه أول صلوته وهذا النسيان لا أصل بل الظاهر انه كبر وسيجيء ان الظن في الافعال كالظن في الركعات روى الصدوق مرسلًا عن الصادق عليه السلام انه قال الانسان لا ينسى تكبيرة الافتتاح ويشهد لذلك قول أحدهما عليهما السلام اذا استيقن انه لم يكبر فليمد ولكن كيف يستيقن ومن هنا يظهر حال صحبة البرزني ان قوله عليه السلام أجزاء ليس باقياً على ظاهره للقرينة المذكورة (في كشف اللثام) ان صحيح البرزني يحتمل احتمالا ظاهرا انه اذا كان متذكراً لفعل الصلوة عنده أجزاء فليقرأ بعده ان تذكر ولما بركع ولم يكن مأموماً ثم ليكبر مرة أخرى للركوع وليركع اذ ليس عليه ان ينوي بالتكبير انه تكبير الافتتاح كما في التذكرة والذكرى ونهاية الاحكام للاصل فلا حاجة للحمل على التقيية أو الشك مع ان الاجزاء يناهيه انتهى فتأمل وفي (مجمع البرهان) لولا الاجماع لكان حملها (حمله خ ل) على الاجزاء مع تكبير الركوع وحمل الاخبار الآخر الدالة على الاعداد على عدم الاجزاء مع عدم تكبير الركوع جيداً يحمل المطلق على المقيد أو على الاستحباب وقال أيضاً واما الركنية بمعنى كون زيادة التكبيرة أيضاً موجبة للاعداد فما رأيت ما يدل عليه ولا على النية ولا على القيام المتصل وتبعه على ذلك صاحب المدارك والمفاتيح والحدائق مع انه نسب ذلك في الاخير الى الاصحاب وفي الثاني الى المشهور وقد قدم لنا في مبحث القيام ان ذلك قضية الاصل ومعتقد الاجماع كما يظهر ذلك من المذهب البارع وغيره وقد برهنا على ذلك هناك ونقل كلام الاصحاب في المقام واستيفاء الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى بمنه وكرمه عند تعرض المصنف لذلك حيث يقول ولو كبر للافتتاح ثم كبر له ثانياً بطلت وسيأتي في مباحث السهو أيضاً استيفاء الكلام في أطراف المسئلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وصورتها الله أكبر ﴾ كما عليه علماءنا كما في المعبر والمنتهى وهي جزء من الصلوة عندنا وعند أكثر أهل العلم كما في الذكرى ﴿ قوله ﴾ ﴿ فلو عرف أكبر ﴾ أي بطلت صلوته كما هو مذهب الشيخ في المبسوط وأكثر أهل العلم كما في المنتهى والمخالف في ذلك منا الكتاب فانه كرهه كما نقل عنه ومن العامة الشافعي ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو عكس الترتيب ﴾ وفي (النهاية والتذكرة والموجز الحاوي) وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها انه تشترط الموالاة والمقارنة بينهما بلا تخیيل شيء حتى لو قال الله تعالى أكبر بطلت وقالوا لا يضر الفصل بالنفس وفي (مجمع البرهان) ان قضية قوله جل اسمه وذكر اسم ربه فصلى جواز عكس الترتيب وجوازه بكل ما يصدق عليه اسم الله تعالى قال وكان التبسين بالبيان ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو أخل بحرف ﴾ من الاخلال بحرف اسقاط همزة الله للوصل قال الشهيد في الذكرى لان التكبير الوارد من صاحب الشرع انما كان بقطع الهمزة ولا يلزم من كونها همزة وصل سقوطها اذ سقوط همزة الوصل من خواص الدرج بكلام متصل ولا كلام قبل تكبيرة الاحرام فلو تكلفه فقد تكلف مالا يحتاج اليه ولا يستد به فلا يخرج اللفظ عن أصله المهود شرعاً ومثل ذلك ذكر في جامع المقاصد وكشف الالتباس

أو كبر بغير العربية اختياراً أو أضافه الى أي شيء كان أو قرنه بمن كذلك وإن عم كقولها أكبر من كل شيء وإن كان هو المقصود بطلت ويجب على الاعجمي التعلم مع سعة الوقت (متن)

وروض الجنان والمقاصد العلية وكشف الثام قال في الاخير لفظ النية لا اعتداد به شرعاً وإن جاز فهو في حكم المعلوم واعتراضهم في المدارك بأن مقتضى السكوت كونها في الدرج سواء كان ذلك الكلام معتبراً عند الشارع أم لا كما هو واضح انتهى ونقل جماعة عن بعض اصحابنا انه يوصل اذا اقترن بلفظ النية لوجوبه لغة وقالوا ان الاصح خلافه (قلت) ذهب جماعة من النحويين الى انها همزة قطع بناء على انها جزء من الاسم الشريف وليست للتعريف نعم المشهور انها همزة وصل ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو كبر بغير العربية اختياراً ﴾ فانها تبطل عند علمائنا كما في التذكرة وهو الذي نذهب اليه والخائف أبو حنيفة كما في المنهى ولو اضطر الى العجمة اجزأ كما صرح به جماعة ولا تفاوت بين الاسنة كما في نهاية الاحكام والدروس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وفي (الموجز للمحاوي وكشف الالتباس والمقاصد العلية) ان الافضل تقديم السريانية والعبرانية وبعدها الفارسية على التركية والهندية وحكى في المقاصد العلية عن بعض القول بوجوب تقديم السريانية والعبرانية واحتملت أولوية هذا التقديم احتمالاً في نهاية الاحكام وغيرها والسريانية لغة آدم ونوح وابراهيم عليهم السلام والعبرانية لغة بني اسرائيل وأما أولوية الفارسية فلا احتمال نزول كتاب المحوس بها ولما قيل من انها لغة حملة العرش ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو أضافه الى شيء ﴾ معناه انه أضافه الى شيء أي شيء كان الموجودات والمعلومات ﴿ قوله ﴾ ﴿ وإن كان هو المقصود بطلت ﴾ يريد انه لو قال أكبر من كل شيء بطلت وإن كان ذلك هو المقصود من قوله الله أكبر كما في التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس وبذلك رواية اللؤلؤ وفي (معاني الاخبار) عن "صادق عليه السلام بطريقين ان معناه أكبر من أن يوصف وفي خبر جابر بن عبد الله الانصاري الذي وجده صاحب البحار بخط الشيخ محمد بن علي الجبلي من خط الشهيد ان معنى تكبيرة الاحرام انه سبحانه أكبر من أن يوصف بقيام أو قعود والتكبيرة الثانية أكبر من أن يوصف بحركة أو وجود الى آخره وفي (النفلية وشرحها) أول في الرواية التي رواها أحمد ابن أبي عبد الله عن علي عليه السلام التكبير الأول من هذه التكريات السبع ان يلمس بالاحساس أي بالاصابع الخمس أو يدرك بالحواس الخمس الظاهرة أو ان يوصف بقيام أو قعود الى آخره وفي (معاني الاخبار والتوحيد) بطريق متصل الى أمير المؤمنين عليه السلام انه قال لقول المؤذن الله أكبر معان كثيرة منها انه يقع على قدمه وأزليته وأبديته وعلمه وقوته وقدرته وحلمه وكرمه وجوده وعطائه وكبريائه الى آخر الحديث وقال في (البحار) ان ما ذكر من المعاني كلها داخلية في معنى الكبرياء والا كبرية ويرجع بعضها الى كبرياء الذات وبعضها الى الكبرياء من جهة الصفات وبعضها الى الكبرياء من جهة الاعمال انتهى وقول المصنف بطلت لا غبار عليه أصلاً لان العبادة الباطلة عند الاصوليين هي التي لم توافق مراد الشارع سواء سبق انتقادها ثم طرأ عليه البطلان أم حصلت المخالفة لمراده فيها ابتداء فسقط ما في جامع المقاصد من ان البطلان يقتضي سبق الصحة فانه جرى في ذلك على التعارف المخالف لاصطلاح الاصوليين هذا وفي (المبسوط) لا يجوز ان يعد لفظ الله وفي (الدروس والالفة) وغيرها لا يجوز مد همزة الله فيصير استفهاماً وفي (الشرائع) وغيرها يستحب ترك المد في لفظ الجلالة وفي (الروض والسالك) وغيرها ان معناه يستحب

فان ضاق أحرم بلفته ( متن )

ترك المد الزائد المتخلل بين اللام والهاء على العادة لانه لا بد من مد طبيعي كما في ارشاد الجعفرية والميسية والمقاصد العلية والفوائد الملية بل في الاخير لا يجوز تركه ونقل في ارشاد الجعفرية عن بعض القراء استحسانه بقدر الفين وفي ( جامع المقاصد ) لا يضر لو مد لفظ الجلالة وفي ( المقاصد العلية ) لا يضر وان طال وفي ( النغلة ) يستحب أخلاؤها من شائبة المد في همزة الله انتهى وفي ( الجعفرية وشرحها والروض والمسالك والميسية والمدارك والفوائد الملية ) وغيرها لو تحقق المد في همزة الله تبطل به وان لم يقصد الاستفهام وقواه في المقاصد العلية وما في الشرائع وغيرها من انه يستحب ترك المد في لفظ الجلالة يحتمل ان يكون المراد منه مد همزتها لكن لا بحيث تنتهي الى زيادة ألف فتكون بصورة الاستفهام فانها تبطل حينئذ على الاقرب كما في التذكرة ونهاية الاحكام وقد سمعت ما في المبسوط وفي ( الذكري ) وغيرها كما عرفت انه لا فرق حينئذ بين ان يقصد الاستفهام أولا وفي ( المنهى والتحرير ) قصر البطلان فيها على قصده وقام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى عند تعرض المصنف له ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان ضاق الوقت احرم بلفته ﴾ كما في الشرائع والمنهى والتذكرة والتحرير والبيان والدروس والموجز الحاوي وروض الجنان وغيرها وفي ( جامع المقاصد ) يفهم من ذلك عدم جواز مع السعة وان لم يجد من يعلمه لان حصوله ممكن وفي ( المدارك ) بعد ذكر عبارة الشرائع انما يفهمه ذلك مع امكان التعلم لا مطلقا انتهى وفي ( المبسوط ) ان لم يحسنها ولم يتأت له التعلم جازله أن يقول كما يحسنه ومثله جامع الشرائع ونحوه ما في النافع والمعتبر والجعفرية وارشادها والمقاصد العلية وغيرها حيث قيل فيها وان تعذر صورة لفظه وأوضح من ذلك كله ما في كشف اللثام حيث قال فان ضاق الوقت عن التعلم أو لم يطاوعه لسانه أو لم يجد من يعلمه ولا سيلا الى المهاجرة الى التعلم احرم بلفته انتهى وظاهر عبارة الكتاب وجميع هذه الكتب وصرح المبسوط ان ذلك جائز ولما كان المراد من الجواز في المقام الوجوب لانه اذا جاز وجب لكونه ركنا للواجب عبر بالوجوب في نهاية الاحكام وكذا الذكري وكشف الالتباس قال في ( نهاية الاحكام ) ولو كان ناطقا لا يطاوعه لسانه على هذه الكلمة الشريفة وجب أن يأتي بترجته لانه ركن عجز عنه فلا بد له من بدل والترجمة أولى ما يجعل بدلا عنه لادائها معناه ولا يعدل الى سائر الاذكار وفي ( كشف الالتباس ) ولا يعدل الى سائر الاذكار وان قدر على عريية غير التكبير من الاذكار وفي ( كشف اللثام ) لا يعدل الى سائر الاذكار مما لا يؤدي معناه وعليه نزل عبارة نهاية الاحكام قال والا فالعربي منها أقدم نحو الله أجل وأعظم وفي ( الذكري ) ان المعنى معتبر مع اللفظ فاذا تعذر اللفظ وجب اعتبار المعنى ومعناه أنه يجب لفظ له العبارة المعهودة والمعنى المعهود وان لم يجب اخطاره بالبال فاذا لم تيسر العبارة لم يسقط المعنى وهو معنى ما في المعتبر والمنهى وجامع المقاصد من نحو قولهم اذا تعذر صورة لفظه روعي معناه لكن ليس فيها الا الجواز كما عرفت هذا وان لم يمكنه التعلم الا بالسير الى بلد اخرى وجب وان بعد كما نص عليه جماعة قال في ( نهاية الاحكام ) بخلاف التيمم حيث لا يجب عليه المسير للطهارة لانه بالتعلم يعود الى موضعه وينتفع به طول عمره واستصحاب الماء للمستقبل غير ممكن قال في ( كشف اللثام ) العمدة ورود الرخصة في التيمم دونه وفي ( التذكرة ) يجب عليه التعلم الى أن يضيق الوقت فان صلى قبله مع التمكن لم يصح وان ضاق كبر بأي لغة كانت ثم يجب التعلم بخلاف التيمم في الوقت ان جوزناه لانا ان جوزناه له التكبير

والاخرس يعقد قلبه بمناها مع الاشارة وتحريك اللسان ( متن )

بالعجبية في أول الوقت سقط فرض التكبير بالعربية أصلاً لأنه بعد أن صلى لا يلزمه التعلم في هذا الوقت وفي الوقت الثاني مثله بخلاف الماء فإن وجوده لا يتعلق بفعله انتهى وفي ( كشف اللثام ) لا يقال لم لا يجوز أن تصح الصلوة وإن أتم بترك التعلم كما في آخر الوقت لأننا نقول إن صحت في أول الوقت لم يكن أتم لأن وجوب التعلم إنما يتعلق به في وقت الصلوة كتحصيل الماء والساير فكما لا تصح الصلوة عارياً في أول الوقت إذا قدر على تحصيل الساير وتصح في آخره وإن فرط في التحصيل فكذا ما نحن فيه انتهى وفي ( نهاية الأحكام ) وكشف الالتباس ( لو أخر التعلم مع القدرة إلى ضيق الوقت لم تصح صلوته بل يجب عليه الإعادة بعد التعلم ( قلت ) في وجوب الإعادة نظر يعلم بما ذكر في الساير إذا فرط في تحصيله كما سمعت وقد تقدم اختلاف في تساوي اللغات وعدمه هذا وفي ( المدارك ) يحرم بلفظه وترجمة التكبير بالفارسية ( خدای بزرگتر است ) عند علمائنا وأكثر العامة وقال بعضهم يسقط التكبير عن هذا شأنه وهو محتمل وكذا قال في الحداثي وفي ( نهاية الأحكام ) والموجز الحاوي وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية والروض ) أن ترجمته بها خدای بزرگتر فلو قال خدای بزرگ وترك التفضيل لم يجوز وفي ( كشف اللثام ) بزرگتر بفتح الزاء الأخيرة أو كسرهما وهو لغة بعض الفارسيين وفي لغة آخرين بزرگتر است وأما لفظ خدای فليس مراداً بالله وإنما هو مرادف للمالك والرب بمنه وإنما المرادف له أيزد ويزدان قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ( والاخرس يعقد قلبه بمناها مع الاشارة وتحريك اللسان ) كما في البيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والميسية وروض الجنان لكن في الجمع تقييد الاشارة بالاصبع ما عدا الاخير فإنه قال فيه أنه أحوط ولكن في الميسية أيضاً تحريك الرأس ولعله سهو من القلم أراد أن يكتب اللسان فكتب الرأس فتأمل وفي ( المبسوط والتحريير ) يكبر بالاشارة بأصبعه من دون ذكر عقد قلبه وتحريك لسانه وفي ( لإرشاد المدارك ) يعقد قلبه ويشير بأصبعه وفي ( التذكرة والدكرى ) يحرك لسانه ويشير بأصبعه وفي ( نهاية الأحكام ) يحرك لسانه ويشير بأصبعه أو شفته ولها مع العجز عن تحريك اللسان وفي ( الموجز الحاوي وكشف الالتباس ) يحرك لسانه فشفته ولها ويشير بأصبعه فقد اتفقت هذه الكتب على ذكر الاشارة بالاصبع وفي ( المتبر والمنهى ) الاقتصار على نسبة ذلك إلى الشيخ ويلوح من ذلك التأمل في ذلك وفي ( الشرائع والنافع والبصرة ) يعقد قلبه مع الاشارة وفي ( جامع الشرائع ) يجزي الاخرس تحريك لسانه وإشارته وفي ( المفاتيح ) يأتي بها الاخرس على قدر الامكان وفي ( كشف اللثام ) يعقد قلبه ويحرك لسانه وشفته ولهواته وقد اتفقت هذه على عدم ذكر الاشارة بالاصبع كالكتاب وفي ( كشف اللثام ) أحسن المصنف حيث لم يقيد الاشارة بالاصبع هنا كما قدها بها غيره لأن التكبير لا يشار إليه بالاصبع غالباً وإنما يشار بها إلى التوحيد انتهى وفي ( روض الجنان ) لا شاهد على التقييد بالاصبع على الخصوص وفي ( المنتهى ) قال بعض الجمهور يسقط فرضه عنه ( ولنا ) أن الصحيح يجب عليه النطق بتحريك لسانه والعجز عن أحدهما لا يسقط الآخر قالوا الاشارة وحركة اللسان تنبئ اللفظ فإذا سقط فرضه سقطت نواحيه وهو باطل لأن اسقاط أحد الواجبين لا يستلزم اسقاط الآخر وعندي فيه نظر انتهى وفي ( مجمع البرهان ) كأن ذلك لاجتماعه وأنه لا بد من شيء يدل على ذلك وإن التحريك كان واجباً والكلمة كما ترى نعم الاجماع دليل أن كان انتهى ومثله قال في المدارك ثم احتمل ما قلناه في

وتخير في تعيينها من السبع ( متن )<sup>١</sup>

المتحى عن بعض العامة ثم قال المصير الى ما ذكره الاصحاب اولى وفي (جامع المقاصد والمدارك) وأما عقد القلب بها فلان الاشارة والتحريك لا اختصاص لهما بالتكبير فلا بد من مخصص قالا ومعنى عقد القلب بمعناها أن يعتداته تكبير وثناء في الجملة لا المعنى الموضوع لها ومثله ما في فوائد الشرائع والميلية والروض وكذا ما في كشف اللثام حيث قال أي يعقد قلبه بارادتها وقصدها لا المعنى الذي لها اذ لا يجب اخطاره بالبال ( وفيه ) ايضاً الاقتصار على اللسان لتغليبه كقول الصادق عليه السلام في خبر السكوني تلبية الاخرس وتشهده وقراءته للقرآن في الصلوة تحريك لسانه واشارته باصبعه وهو مستند الاشارة هنا وفي ( روض الجنان ) بعد ايراد هذا الخبر قال فهدوه الى التكبير نظراً الى أن الشارع جعل له مدخلاً في البدلية عن النطق وفي (كشف اللثام) الاخرس هو الذي سمع التكبيرة وأتقن الفاظها ولا يقدر على التلفظ بها أصلاً **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** وتخير في تعيينها من السبع عند اصحابنا كما في المنتهى والذكرى وبلا خلاف كما في المفاتيح والبحار وبه صرح في المبسوط والمصباح والشرائع والنافع والمعتبر والتذكرة والارشاد والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض وغيرها وقد يظهر ذلك من المنفعة والنهاية والجل والعقود والوسيلة وفي ( الفقه الرضوي والمبسوط والمصباح ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وروض الجنان ) ان الافضل جعلها الاخيرة وهو المنقول عن الاصباح والاقتصاد وهو خيرة الاستاذ الشريف أيده الله تعالى وفي (الذكرى) نسبته الى الاصحاب وفي رسالة صاحب المعالم نسبته الى اكثر المتأخرين وقد يظهر من المراسم والفنية والكافي فيما نقل عنه انه يمين كونها الاخيرة وقد يظهر من الفنية الاجماع عليه وفي (التذكرة) الاقتصار على نسبة ذلك الى المبسوط وقد يظهر من الدروس انها الاولى حيث قال وازافة ست اليها وقال البهائي في حواشي الاتني عشرية والسيد نعمته الله والكاشاني في الوافي والمفاتيح والمحدث البحراني الظاهر انها الاولى وفي (المدارك) لا أعرف مأخذ فضل كونها الاخيرة وفي (كشف اللثام) لا أعرف لتعين جعلها الاخيرة أو فضله علة بل خبراً زرارة وحفص عن الصادقين عليهما السلام قد يؤيدان العدم لتعليقها السبع بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر للصلوة والحسين عليه السلام الى جانبه يعالج التكبير ولا يحيره فلم يزل صلى الله عليه وآله وسلم يكبر ويعالج الحسين عليه السلام حتى اكمل سبعا فاحار الحسين عليه السلام في السابعة فلم يرجع ذلك بالبعد عن عروض المبطل وقرب الامام من لحوق لاحق به انتهى ( قلت ) الوجه في ذلك بعد ما يظهر من الفنية والذكرى من دعوى الاجماع عليه ما دل على عداد التكبيرات في الصلوة حيث لم تعد الست منها وما ورد من أن الافضل للامام أن يحجر بالتحريم ويشهد له ان دعاء التوجه بعدها وسيأتي في مسنونات القراءة ذكر الناص على ان دعاء التوجه بعدها وخبر الحلبي لا يدل على انها الاولى وأخبار الحسين عليه السلام وان ظهر منها انها الاولى لكن نقول أول وضعها لذلك لا يستلزم استمرار هذا الحكم مع ان الملل الواردة فيها كثيرة كما نطق بذلك خبر قطع المحجب وخبر الفضل بن شاذان على ان اخبار الحسين عليه الصلوة وآتم السلام ليست نصه في ذلك واستدل على انها الاولى صاحب الحقائق بأخبار غير اخبار الحسين عليه السلام ولم يظهر لي وجه

دلائلها بل الظاهر أنها ليست من الدلالة في شيء. ومن العجيب الغريب ما وقع للمولين المقدسين صاحب البحار والوالد قال في (البحار) كان الوالد قدس سره يميل الى أن يكون المصلي مخيراً بين الافتتاح بواحدة وثلاث وخمس وسبع ومع اختيار كل منها يكون الجميع فرداً للواجب الخبير كما قيل في تسبيحات الركوع والسجود وهذا أظهر من أكثر الاخبار كما لا يخفى على المتأمل فيها بل بعضها كالصريح في ذلك وما ذكره من أن كلامها قارنتها النية فهي تكبيرة الاحرام ان أرادوا نية الصلوة فهي مستمرة من أول التكبيرات الى آخرها مع أنهم جوزوا تقديم النية في الوضوء عند غسل اليدين لكونه من مستحباته فاي مانع من تقديم نية الصلوة عند أول التكبيرات المستحبة فيها وان أرادوا نية كونها تكبيرة الاحرام فلم يرد ذلك في خبر وعمدة الفائدة التي تخيل في ذلك جواز ايقاع منافيات الصلوة في أثناء التكبيرات وهذه أيضاً غير معلومة اذ يمكن ان يقال بجواز ايقاع المنافيات قبل السابعة وان قارنت نية الصلوة الاولى لان الست من الاجزاء المستحبة اولاً لأنه لم يتم الافتتاح بعد البناء على ما اختاره الوالد لكنهم نقلوا الاجماع على ذلك وتخيير الامام في تعيين الواحدة التي يجزئها بومى الى ما ذكره اذ الظاهر ان فائدة الجهر علم المؤمن بدخول الامام في الصلوة فالاولى رعاية الجهتين معاً بأن يذكر النية عند واحدة منها ولا يوقع مطلقاً بعد التكبيرة الاولى ولولا ما قطع به الاصحاب من بطلان الصلوة اذا قارنت النية تكبيرتين منها لكان الاحوط مقارنة النية للاولى والاخيرة معاً انتهى (قلت) المعلوم من الاخبار وفتاوى الاصحاب واجماعهم ان التكبير الواجب انما هو تكبيرة واحدة وهي تكبيرة الافتتاح والدخول في الصلوة لا أكثر منها وقد سميت بذلك في جملة من الاخبار وهي التي مضى عليها الناس في صدر الاسلام وما عداها فانما زيد استحباباً للعلل المذكورة وليست من الافتتاح والتحريم في شيء حقيقة وتسميتها بذلك مجاز للمجاورة ومجرد استحبابها لا يوجب التخيير بين أن يجعل الاحرام بواحدة أو ثلاث أو سبع بل ذلك تشريع لمخالفته الاجماع والاخبار وتصريح الاصحاب وقوله ان ذلك أظهر من أكثر الاخبار وبعضها كالصريح في ذلك مما يتعجب منه ولعله أشار الى خبر (حسنة خ ل) الحلبي لقوله عليه السلام اذا افتتحت الصلوة فارفع يديك ثم اسطعها بسطاً ثم كبر ثلاث تكبيرات وأنت خير بأن الخبر انما سبق لبيان الادعية ومحالها ونسبة الافتتاح الى الثلاث مجاز ولعل من مواضع الشبهة أيضاً عنده ما في حسنة زرارة من قوله عليه السلام أدنى ما يجزي من التكبير في التوجه تكبيرة واحدة وثلاث تكبيرات أحسن وسبع أفضل وقوله عليه السلام في صحيح الحلبي أخف ما يكون من التكبير في الصلوة ثلاث تكبيرات وقوله عليه السلام في خبر أبي بصير اذا افتتحت الصلوة فكبر ان شئت واحدة وان شئت ثلاثاً وان شئت خمسا وان شئت سبعة وأنت تعلم ان مساق لهذه الاخبار والفرض منها انما هو بيان الرخصة في هذه التكبيرات الست المستحبة بتركها والاقصر على تكبيرة الاحرام أو الاتيان بأحد الاعداد المذكورة لا ان المعنى انه يحصل الافتتاح بكل من هذه الاعداد فيكون واجباً مخيراً وقوله وما ذكره الى آخره (فيه) انا نختار الشق الثاني وهو نية كونها تكبيرة الاحرام وقوله لم يرد بذلك خبر (فيه) انه وان لم يرد بهذا العنوان ولكن يستفاد من الاخبار الدالة على الافتتاح بتلك التكبيرة وتسميتها تكبيرة الافتتاح على انه من المعلوم ان الشارع قد جعل التكبير محرماً بقوله تحريمها التكبير والتكبير من حيث هو لا يكون محرماً ولا موجباً للدخول في الصلوة الا اذا اقترنت بالقصد الى ذلك فالتميز بالتكبير الاحرام ويقصد به الافتتاح لا يصير محرماً ولا موجباً للافتتاح ولكل امره ما نوى واما قوله يمكن ان يقال بجواز ايقاع

ولو كبر للافتتاح ثم كبر له (ثانياً) بطلت صلوته (متن)

المنافيات قبل السابعة وان قارنت نية الصلوة الاولى لان الست من الاجزاء المستحبة فحجب من مثله لانه متى قصد بالاول الافتتاح والدخول فيها حرمت عليه المنافيات لقولهم صلى الله عليهم تحريم التكبير ومعناه انه يحرم عليه بالتكبير ما حل له قبله ولا يتوقف الدخول في الصلوة على أزيد من الواحدة فكيف يجوز له إيقاع المنافيات وهو قد دخل في الصلوة بمجرد كونه في الست المستحبة والالجاز إيقاع المنافيات في القنوت مثلاً بناء على استحبابه وان كان في أثناء الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كبر للافتتاح ثم كبر له ثانياً بطلت صلوته ﴾ كما في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والتذكرة والذكري والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والحفزية وشرحها والميسبة والروض وفوائد القواعد ولا خلاف فيه كما في الحدائق لانه قد زاد ركناً في الصلوة كما في نهاية الاحكام والذكري وجامع المقاصد والعزبة وارشاد الجعفرية وفوائد القواعد والروض وزيادته مبطل على كل حال كما نص عليه غير واحد من هؤلاء وفي (مجمع البرهان والمفاتيح والحدائق) ان ذلك أي زيادة الركن مطلة على كل حال هو المشهور ويظهر من المدارك انه لا خلاف فيه حيث قال بعد ان تأمل في ذلك ان لم يكن اجماعاً ولو انه عثر على مخالف لاستظهر به (وعله في المبسوط) بأن الثانية غير مطابقة للصلوة يريد انه زاد فيها جزءاً على ما شرع فلا تكون مشروعة (وفي التذكرة) لانه فل معني عنه فيكون باطلاً ومبطلاً للصلوة وكأن الكل بمعنى كما في كشف اللثام وفي (المتن) نسبة هذا الحكم الى المبسوط وظاهره القول به وفي (جامع المقاصد) تبطل بنية الافتتاح بالتكبير الثاني سواء نوى الصلوة معه أم لا اما اذا لم ينو فلان قصد الافتتاح الثاني يصبره ركناً ولا يقدح في ذلك عدم مقارنة النية التي هي شرط لان شرطيتها لصحته لالكونه للافتتاح فان المتصور في زيادة أي ركن كان هو الاتيان بصورته قاصداً بها الركن كما لو أتى بركوع ثان لا متتابع ركوعين صحيحين في ركعة واحدة واما مع النية فبطريق أولى انتهى ومثله قيل في العزبة والروض وفوائد القواعد وقال في (الذكري) ولو نوى بالثانية الافتتاح غير مصاحبة نية الصلوة فالاقرب البطالان لزيادة الركن ان قلنا انه بنية الافتتاح المجردة عن نية الصلوة تحصل ركنيته والا فلا ابطال (وفي كشف اللثام) بعد ان نقل ذلك عن الشهيد قال وعندني ان نية الافتتاح ملوم نية الخروج وقال في (جامع المقاصد) لا يقال استئناف النية يقتضي بطلان ماسبق لتضمنه قصد الخروج بالاعراض عن النية الاولى فنصح الثانية لا انا نقول انصح هذا لم تقع النية الثانية معتبرة حيث ان البطالان انما يتحقق بهما وفي (مجمع البرهان) لا يبعد اشتراط تكرار النية في البطالان فانه بغير النية كأنه ليس بتكبير الاحرام بل ذكر مجرد الا ان يقصد به الاحرام فتأمل انتهى وظاهر اطلاق الاصحاب وصرح الموجز الحاوي وكشف الالتباس انها تبطل ولو كان التكبير سهواً وذلك كأن ينوي الصلوة ثانياً بناء على جواز تجديد النية في الانتهاء أي وقت أريد لاعلى الخروج منها ويقرن النية بالتكبير سهواً أو لزمه لزوم التكبير أو جوازه كما جدد النية جاعلها جزءاً من الصلوة (وفي كشف اللثام) في ابطاله سهواً فنظر لعدم الدليل نعم في العمد يكون قد زاد عمداً في الصلوة جزءاً ليس منها شرعاً وهو مبطل انتهى فتأمل فيه (وفي المدارك) البطالان بترك عمداً أو سهواً لا يستلزم البطالان بزيادته الا ان يكون اجماعاً ونحوه



ان لم ينو الخروج قبله (قبل ذلك خل) ولو كبر له ثالثا وصحت ويجب التكبير قائما فلو تشاغل بهما دفعة أو ركع قبل انتهائه بطلت (متن)

(ومثله خل) مافي المفاتيح والحدائق وقد تقدم رد كلامهم هذا في موضعين (١) مضافا الى ما سمعته الآن من اطباق الاصحاب على ذلك وسيأتي في مباحث السهو عند قوله أو زاد ركوعا تمام الكلام بما لا مزيد عليه ويأتي في مبحث الركوع والسجود ماله فنع تلم في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ان لم ينو الخروج قبل ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والميسبة والروض وفوائد القواعد وكذا الذكري والبيان على أحد الوجين لأنه لو نوى الخروج أولا بطلت الصلوة لارتفاع استمرار النية كما تقدم بيان ذلك وعلى هذا فتعقد بالتكبير ثانياً مع النية الاعلى ما ذهب اليه المحقق في الشرائع والشهيد في ظاهر البيان من انها لا تبطل نية الخروج فاطلاق الكتب الماضية منقول على ذلك ما عدا الشرائع لما عرفت وما عدا جامع الشرائع لأنه لم يتعرض فيه لبطان الصلوة بنية الخروج وعدمه فيحتمل ان يكون موافقا لابن عمه أو له مشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كبر له ثالثا وصحت ﴾ كما نص عليه في اكثر الكتب المتقدمة ولا فرق في ذلك بين ان يكون الخروج قبل هذا التكبير أم لا بعد ان لا يكون نوى الخروج قبل التكبير الثاني كما لا فرق بين ان يكون علم بطلان صلوته بالثاني أم لا لأنه لم يزد في الصلوة شيئا وان زعم انه زاد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب التكبير قائما ﴾ أجمع علماؤنا كما في ارشاد الجعفرية والمدارك على أنه يجب في هذا التكبير ما يجب في الصلوة من الطهارة والقيام والاستقبال وغير ذلك ووجوب القيام فيه صرح المحقق والشهيدان والكركي وتلميذهما والاردبيلى وتلميذه السيد المقدس وغيرهم وفي (المعتبر والمنهى) وغيرهما لأنه جزء من الصلوة المشروطة بالقيام أي الا في بعض أجزائها المعلومة (وفي كشف اللثام) عليه منع واستدل عليه فيه بالصلوات البانية وبقول الصادق عليه السلام في صحيح سليمان بن خالد اذا أدرك الامام وهو راكع كبر الرجل وهو مقيم صلبه ثم ركع قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك الركعة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو تشاغل بهما دفعة أو ركع قبل انتهائه بطلت ﴾ يريد انه لو تشاغل بالتكبير والقيام دفعة أو ركع قبل انتهائه مأموما أو غيره بطلت صلوته كما في المنهى والتذكرة والتحرير والذكري والدروس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمسالك وغيرها وفي (الشرائع والارشاد) الاقتصار على انه لو كبر قاعداً أو هو آخذ في القيام بطلت وفي (المعتبر) الاقتصار على أنه لو كبر قاعداً بطلت وفي (المبسوط والخلاف) انه ان كبر المأموم تكبيرة واحدة للافتتاح والركوع وأتى ببعض التكبير منحنيا صحت صلوته وفي (المعتبر) هو حسن واستدل عليه في الخلاف بأن الاصحاب حكموا بصحة هذا التكبير وانقاد الصلوة به ولم يفصلوا بين أن يكبر قائما أو يأتي به منحنيا فمن ادعى البطان احتاج الى دليل وفي (الذكري والروض والمسالك) بعد نقل ذلك عن الشيخ قالوا لم نعرف مأخذه (قلت) قد عرفته مما ذكر في الخلاف وفي (جامع المقاصد) أنه ضعيف (قلت) وجه ضعفه ما سمعته من قول الصادق عليه السلام وأن القيام في الركن ركن وكل عبادة خالفت ما تلقيناه من الشارع زيادة أو قصانا أو هيئة فالاصل بطلانها

(١) بحث القيام وصدر بحث التكبير (منه)

واسماع نفسه تحقيقاً أو تقديرًا يستحب ترك المد في لفظ الجلالة وأكبر واسماع الامم  
 للمؤمنين (عن)

الى أن يقوم دليل على الصحة من غير افتراق بين الجاهل والعالم العابد والساهي كما صرح بذلك في  
 التذكرة وفوائد الشرائع وغيرها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واسماع نفسه تحقيقاً أو  
 تقديرًا ﴾ كافي المنهى ونهاية الاحكام والبيان والافنية وجامع المقاصد والمقاصد العلية ولا فرق في ذلك  
 بين الرجل والمرأة كافي المنهى وجامع المقاصد لانه لفظ واللفظ اما صوت أو كيفية له والصوت كيفية  
 مسموعة والاخبار ناطقة به في القراءة كما في كشف القتام وفي (جامع المقاصد) لان الذكر لا يحصل الا  
 بالصوت والصوت ما يمكن سماعه وأقرب سامع اليه نفسه انتهى وحمل الشيخ صحيح علي بن جعفر أنه  
 سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلح له أن يقرأ في صلوته ويحرك لسانه في القراءة في لهوانه من غير  
 أن يسمع نفسه قال لا بأس أن لا يحرك لسانه يتوم تومها على من يصلي خلف من لا يقتدي به تقية  
 ويجوز حمله على المأموم ونبيه عن القراءة ويجوز التوم له كما في كشف القتام وبهم من هذا أنه لا  
 يجب الجهر ولا الاخفات عينا بل يصير فيه مطلقاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب  
 ترك المد في لفظ الجلالة وأكبر ﴾ أما المد في لفظ الجلالة فقد تقدم الكلام فيه في أول البحث وأما  
 المد في لفظ أكبر فعبارة المصنف هنا كعبارة النافع والمعتبر وكذا عبارة الشرائع والارشاد والبيان وفي  
 (المبسوط والسرائر وجامع الشرائع والدروس وفوائد الشرائع وارشاد الحنفية) أنه لو أشبع فتحة الباء  
 بحيث يؤدي الى زيادة الف بطلت ومثل ذلك ما في الالفية والبيان وغيرها قال الشيخ والعلي وغيرها  
 لأن أنبار جمع كبر وهو الطبل وفي (تعليق النافع والميسرة والروض والمسالك والفوائد العلية والمدارك)  
 أنها تبطل بزيادة الالف سواء قصد الجمع أم لم يقصده واحتمل ذلك في الذكرى وهو الظاهر من اطلاق  
 الاولين وفي (المعتبر والمنهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير) الفرق في اكار بين قاصد الجمع وغيرها  
 فجل على الاول دون الثاني واحتج (في المنهى) بأنه قد ورد الاشباع في الحركات الى حيث ينتهي  
 الى الحروف في لغة العرب ولم يخرج لذلك عن الوضع قال في (كشف القتام) يعني ورد الاشباع  
 كذلك في الضرورات ونحوها من المسجعات وما برأى فيها المناسات فلا يكون لحا وان كان في السعة  
 انتهى وفي (الذكرى) وغيرها لو كان الاشباع يسيراً لا يتولد منه الف لم يضر (قلت) وهذا مراد من  
 قل يستحب ترك المد في أكبر وفي (نهاية الاحكام والتذكرة وفوائد الشرائع) وغيرها أنها تطل بعد  
 همزة أكبر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب اسماع الامام المأمومين ﴾ أي تكبيرة  
 الاحرام هذا مما لا نعرف فيه خلافاً كما في المنهى وبصرح في جامع الشرائع والشرائع والمعتبر والمنهى  
 والتذكرة والتحرير والارشاد والذكرى والبيان والنفلية والروض وغيرها ويسر الامام بغير تكبيرة الاحرام  
 أي الست الباقية كافي جامع الشرائع والمنهى والروض وغيرها وفي (التحرير) لا يستحب له أن يسمع من  
 خلفه غير تكبيرة الاحرام ويستحب الاسرار للمأموم وبغير المنفرد كما في التذكرة والدروس والبيان  
 والروض والمدارك وفي (البيان) بمحتل تبعيته الفريضة في المنفرد وفي (الروض) في توظيف احدهما  
 له نظر وفي (المنهى والتحرير) لا يستحب للمأموم ان يسمع الامام وفي الاخير يسمع المأموم غيره

ورفع اليدين بها الى شحمتي الاذن ( متن )

ولا يستحب له أن يسمع من خلفه وفي (الذكرى) ان الجمعني أطلق (١) رفع الصوت بها وفي (المدارك) لا نعرف مأخذه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب رفع اليدين بها ﴾ لا خلاف فيه بين العلماء كما في المعتبر وبين أهل العلم كما في المنتهى وبين علماء أهل الاسلام كما في جامع المقاصد وتعليق النافع وهو مذهب المعظم كما في كشف الثام والمشهور كما في الحقائق وكذا يستحب عندنا الرفع في كل تكبيرات الصلوة كما في التذكرة وفي (الامالي) ان من دين الامامية الاقرار بأنه يستحب رفع اليدين في كل تكبيرة في الصلوة وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في المنتهى ذكر ذلك في بحث الركوع وبه صرح (وهو خيرة خل) الشيخ وجميع من تأخر عنه الا من شذ من متأخري المتأخرين وفي (الانتصار) بما انفردت به الامامية القول بوجوب رفع اليدين في كل تكبيرات الصلوات (الصلوة خل) ثم قال والحجة بما ذهبنا اليه طريقة الاجماع وبراءة الذمة وقال الكاتب على ما نقله عنه في الذكرى في بحث الركوع اذا أراد أن يكبر للركوع أو السجود رفع يديه مع نفس لفظه بالتكبير ولو لم يفعل اجزأه ذلك الا في تكبيرة الاحرام وظاهره كما في الذكرى الوجوب ونقله عنه في المفاتيح وفي (المعتبر) لا أعرف وجه ما حكاه المرتضى وفي (حاشية المدارك) مراد المرتضى من الوجوب ما ذكره الشيخ من أن الوجوب عندنا على ضربين ضرب على تركه العقاب وضرب على تركه العتاب لعدم قائل منا بالوجوب فضلا عن الاجماع عليه انتهى ومثله قال في المنتهى في بحث الركوع وفي (البحار والمفاتيح وكشف الثام والحدائق) ان مذهب السيد قوي واستدلوا عليه بظواهر الاوامر في الاخبار الكثيرة وفي قوله جل شأنه فصل لربك وانحر للاخبار بأن النحر هو رفع اليدين بالتكبير وهي أيضا كثيرة وفي (البحار) لكن لو قيل بأنه لا معنى لوجوب كيفية المستحب فلا مانع من القول به في تكبيرة الاحرام انتهى وقد استدلل على المشهور بالاصل وبقول الصادق عليه السلام لزراعة رفع يديك في الصلوة زينها بقول الرضا عليه السلام للفضل في خبر العلل والعيون انما يرفع اليدين بالتكبير لان رفع اليدين ضرب من الانهال والتبطل والتضرع فاحب الله عز وجل أن يكون العبد في وقت ذكره متبتلا متضرعا مبتهلا ولان في رفع الايدي احضار النية واقبال القلب على ما قال وقصد وفي (كشف الثام) لاجرة بالاصل مع النصوص بخلافه من غير معارض قال وضعف الخبرين عن الدلالة واضح (قلت) في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال على الامام ان يرفع يديه في الصلوة وليس على غيره ان يرفع يديه في التكبير وقد حملة الشيخ في التهذيب على ان فعل الامام أكثر فضلا وأشد تأكيداً وان كان فصل المأموم أيضاً فيه (قلت) هو دليل على عدم وجوب الرفع مطلقا لعدم القائل بالفصل بين الامام وغيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى شحمتي الاذن ﴾ اجماعا كما في الخلاف وبه صرح في النهاية والمبسوط والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والتذكرة والتبصرة والدروس والذكرى والموجز الحاوي وشرحه والمسالك وغيرها لكن في بعض هذه الى أذنيه وفي بعض آخر الى حذاء أذنيه وأكثرها كالكتاب وقال الصدوق يرفعهما الى النحر ولا يجاوز بهما الاذنين حيال الخدوعن الحسن بن عيسى يرفعهما حذاء منكبه أو حيال خديه لا يجاوز بهما أذنيه وفي (الخلاف) ان الرفع حذاء المنكب خيرة الشافعي والى حذاء الاذنين

(١) يعني من غير فرق بين الامام والمأموم والمنفرد (منه)

## والتوجه بست تكبيرات غير تكبيرة الاحرام ( متن )

خبرة أبي حنيفة وفي ( النافع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام ) في تكبير الركوع يرفع يديه حيال وجهه وفي ( المعتبر ) ان هذا هو الاشهر وفيه وفي المنتهى وفي رواية الى اذنيه وها قال الشيخ وقال الشافعي الى منكبه وبه رواية عن أهل البيت عليهم السلام وزاد في المعتبر ان الاول أشهر ومثله ما في المقنعة والنافع هنا حيث قيل فيها يرفعهما حيال وجهه وفي ( الروض ومجمع البرهان ) أقله محاذتها للخدين وفي ( المقنعة وجعل السيد والمراسم ) لا يتجاوز بهما شحمتي اذنيه وفي ( المعتبر والموجز الحاوي ) يكره ان يتجاوز بهما رأسه وفي ( البيان ) يكره ان يتجاوز بهما اذنيه والمفهوم من الاخبار ان أعلا مراتب الرفع مساوات الاذنين كما يشير الى ذلك قوله عليه السلام في صحيح زرارة ولا يتجاوز بكفيك اذنيك أي حيال خديك كما في الكافي ونحوه خير أبي بصير وقه الرضا عليه السلام وأقله ان يكون أسفل من وجهه قليلا كما في صحيحة معاوية بن عمار ويحتمل انها هي التي أشار اليها الصدوق بقوله يرفعهما الى النحر فانه أسفل من الوجه قليلا لكن في مجمع البيان عن أمير المؤمنين عليه السلام ان معنى انحر الرفع الى النحر وقد فسر في عدة أخبار منها صحيح ابن سنان بالرفع حذاء الوجه ( قلت ) لان أنحر مشتق من النحر بمعنى موضع القلادة وأعلا الصدر فان اليدين حالة رفعهما حذاء الوجه يحيطان بالنحر وفي خبر زرارة كالوارد في آداب الصلوة وارفع يديك بالتكبير الى تحرك ومن العجيب ما في الحدائق من أنه لم يحد في الاخبار لفظ النحر وأما الخبر الذي رواه في الذكري عن ابن أبي عمير وذكره في المعتبر والمنتهى فقد قال في الحار روى هذه الرواية مخالفونا في كتبهم فبعضهم روي أذان خيل وبعضهم اذنان خيل قال في النهاية مالي أرا كم رافعي أيديكم في الصلوة كأنها اذنان خيل شمس هي جمع شمس وهي النور من الدواب قال في ( البحار ) والامة حملوها على رفع الايدي في التكبير لعدم قولهم بشرعية القوت في أكثر الصلوات وتبهم الاصحاب فاستدلوا بها على كراهة تجاوز اليدين عن الراس في التكبير ولعل الرفع للفتن منها أظهر ويحتمل التعميم والاحوط الترك فيها مما انتهى ( قلت ) ينبغي له أن يخص ذلك بالفرصة كما في خبر أبي بصير وغيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتوجه بست تكبيرات غير تكبيرة الاحرام ﴾ اجماعا كما في الانتصار والخلاف ولا خلاف فيه كما في المتحى وجامع المقاصد والحدائق واختلفوا في ان هذا الحكم عام في الفرائض والنوافل أو خاص في البعض فمن علي بن بابويه انها انما تستحب في أول كل فريضة وأولى نوافل الزوال وأولى نوافل المغرب وأولى صلوة الليل والوتر وصلوة الاحرام ومثل ذلك قبل في الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام وفي ( الهداية ) ان ذلك من السنة وفي ( التهذيب ) لم أجده خبرا مسندا وفي ( المبسوط والمصباح والتهذبة ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والتلخيص وحواشي الشهيد ) زيادة الوتيرة على الست المذكور وهو المقول عن القاضي وابن طائوس في فلاح السائل ونسب ذلك جماعة الى المقنعة والموجود في آخر عباراتها خلاف ذلك كما يأتي وفي ( تخلص التلخيص ) انه المشهور وفي ( جامع المقاصد ) قاله الجماعة ولعله الى ذلك أشار في الخلاف حيث قال ويستحب في مواضع مخصوصة من النوافل وقد يظهر منه الاجماع على ذلك وفي ( المراسم ) استحبابها في سبع هي هذه الصلوة الاحرام فذكر مكانها الشفع وفي ( السرائر والتلخيص ) عن بعض الاصحاب قصر استحبابها على الفرائض الخمس وعن ( محمد بن السيد ) انها انما تستحب في الفرائض

بينها ثلاثة أدعية ( من )

دون الزاقل وفي ( المقنعة والسرائر والمعبر والمختلف والدروس والذكرى والموجز الحاوي وكشف  
الالتباس وكشف اللثام ) استحبابها في كل صلاة قبل وهو ظاهر الانتصار والجل لمكان الاطلاق وفي  
( المنهى ) لو قيل به كان حسناً وفي ( البيان ) انه أولى وقواه أيضاً في حواشي الكتاب وفي ( الحدائق )  
انه المشهور وامه أراد بين المتأخرين والا فقد سمعت ما في التخليص وفي ( المختلف ) ما أدري لاي شيء  
اقتصر الشيخ على ما عده وقوله لم أجده خبراً مسنداً ينافي الفتوى به اذ لا دليل عقلي عليه وقد اسندل  
عليه هؤلاء باطلاق الاخبار ( وفيه ) انه منزل على الفريضة بل بعضها كالصريح في ذلك كاخبار الملل  
بريادة هذه التكبيرات نعم ذكر الله تعالى حسن على كل حال ونقل انه روي في فلاح السائل عن الباقر  
عليه السلام انه قال افتتح في ثلاثة مواطن بالتوجه والتكبير في أول الزوال وصلوة الليل والمفردة من الوتر  
وانه حمله فيه على التأكد في هذه وانه خصص الاستحباب في سبعة مواطن كالمبسوط وغيره كما مر  
ولا فرق في استحباب هذه التكبيرات بين المفرد والامام والمأموم كما نص عليه أكثر الاصحاب كما  
مرت الاشارة اليه آتياً وفي ( الذكرى ) ان ظاهر الكتاب اختصاص المفرد بالاستحباب قال وهو  
شاذ ( قلت ) وصحيح الحلبي وغيره حجة عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبينها ثلاثة ﴾  
أدعية كما في جمل الشيخ والوسيلة والسرررر والتحرير والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع  
المقاصد والمفاتيح واعلمهم أرادوا ان ذلك بعد الثالثة والخامسة وبعد السادسة فقد ورد ان بعدها  
ياحسن قد أتاك المني الى آخره ويحتمل ان يكونوا أرادوا ما في النهاية والمبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام  
حيث قيل فيها بينها ثلاثة أدعية يكبر ثلاثاً ويدعو ثم اثنيتين ويتوجه فيكونوا قد غلبوا لفظ  
البين على البعد فيراد بالادعية الثلاثة الدعاء المشهوران وما بعد الكل من دعاء التوجه كما في المقنعة  
والمراسم وجامع الشرائع وفلاح السائل على ما نقل عنه والمعبر والمختلف والمنتهى ورسالة صاحب المعالم  
وشرحها وفي ( المختلف ) انه المشهور وفي ( الذكرى ) الكل حسن وفي ( الروض ) يستحب ست تكبيرات  
مضافة الى تكبيرة الاحرام يكبر ثلاثاً ويدعو واثنيتين ويدعو بلبك الى آخره وياحسن الى آخره  
ثم واحدة ويقول وجهت وجهي الى آخره انتهى فتأمل وفي ( المنهى وجامع المقاصد ) لا خلاف بين  
علمائنا في استحباب التوجه بسبع تكبيرات بالادعية المأثورة وفي ( الانتصار ) الاجماع على الفصل بينها  
بتسبيح وذكر مسطور وفي ( المختلف ) بعد ان ذكر ما نقلناه عنه قال وقال ابن الجنيدان هذا مستحب  
ويستحب أيضاً في الاستفتاح ان يقال بعد التكبيرات الثلاث الاول اللهم أنت الملك الحق الى آخره  
ثم يكبر تكبيرتين ويقول لبك الى آخره ثم يكبر تكبيرتين ويقول وجهت الى قوله وانا من المسلمين  
والحمد لله رب العالمين ثم يقول الله أكبر سبعاً وسبحان الله سبعاً والحمد لله سبعاً ولا اله الا الله سبعاً  
من غير رفع يديه قال وقد روى ذلك جابر عن أبي جعفر عليه السلام والحلي وأبو بصير عن أبي عبد الله  
عليه السلام ومهما اختلف من ذلك اجزاءه أو بعضه قال في ( المختلف ) وهذا التكبير والتسبيح والتحميد  
والتهليل لم ينقل في المشهور انتهى وفي ( النغلة ) روى التسبيح بعده سبعاً والتحميد سبعاً وفي ( شرحها )  
ذكره ابن الجنيد ونسبه الى الائمة عليهم السلام ولم تقف عليه ( قلت ) روى في الملل بطريق صحيح  
ان زرارة قال لابي جعفر عليه السلام فكيف نصنع قال تكبر سبعاً وتسبح سبعاً وتحمّد الله وتثنّي عليه

## ﴿ الفصل الرابع في القراءة ﴾ وليست ركناً ( متن )

ثم قرأ فذه أقوال علمائنا ( وقال المحدث الكاشاني ) في الوافي يستفاد من خبر الحلبي ان وقت دعاء التوجه بعد اكمل السبع وان افتتح بالاولى وذلك لان الافتتاح لمن يأتي بالزائد على الواحدة انما يقع بالمجموع فكلها داخل في صلوته واقم بعد الاحرام كيف لا ولو كان بعضها خارجاً عنها واقفاً قبل الاحرام لم يكن من الافتتاح في شيء. فما ذكره في وقت الدعاء مما يخالف ذلك لا وجه له ولا مستند انتهى فتأمل فيه هذا وفي ( المبسوط ) وجلة من كتب علمائنا يجوز الاتيان بالتكبير ولا. ﴿ فرع ﴾ في المعتبر والمنتهى من السنة أن يرفع يديه عند ابتدائه بالتكبير ويكون انتهاء الرفع عند انتهاء التكبير ويرسلهما بعد ذلك قال لا نعرف فيه خلافاً وزاد في المعتبر انه قول علمائنا وقال لا يفتحق رفعهما بالتكبير الا كذلك ذكرنا ذلك في بحث الركوع وفي ( المفاتيح ) في المقام ان هذا هو المشهور ( قلت ) في الذكرى عن الكراجكي ان محل تكبير الركوع عند ارسال اليدين بعد الرفع وفي ( التذكرة ) قال ابن سنان رأيت الصادق عليه السلام يرفع يديه حيال وجهه حين استفتح وظاهره يقضي ابتداء التكبير مع ابتداء الرفع وانتهائه عند انتهائه وهو أحد وجهي الشافعي والثاني يرفع ثم يكبر بعد ارسال وهو عبارة بعض علمائنا وظاهر كلام الشافعي انه يكبر بين الرفع والارسال انتهى ﴿ فرع آخر ﴾ قال في ( التذكرة ) ويسقط كفيه حال الرفع اجماعاً ﴿ فرع آخر ﴾ يظهر كلام علمائنا الاتفاق على استحباب ضم الاصابع حين الرفع عدا الابهام فقد اختلفوا فيها ( فيه خ ل ) ضمّاً وتفريقاً في ( المعتبر والمنتهى والتذكرة ) عن الكاتب والمرضى استحباب تفريق الابهام وضم الباقي ونقله في الذكرى عن القاضي والمعجل قال وتكن الاصابع مضبوطة وفي الابهام قولان وفرقه أولى واخاره ابن ادريس تبعاً للمفيد وابن البراج وكل ذلك منصوب ( قلت ) لما أقف على نص بالعموم ولا المخصوص لا في موضع الوفاق ولا في موضع الخلاف الا قول الباقر عليه السلام ولا تنشر أصابعك وليكونا على خذليك قبالة ركبتيك فتأمل في دلالاته واستدل في المنهى والتذكرة والمدارك على ضم الاصابع بخبر حماد وقد وصف صلوة أبي عبد الله عليه السلام فأرسل يده جميعاً على خذيه قد ضم أصابعه ( وأت خير ) بان خبر حماد لم يشتمل على رفع اليدين في تكبيرة الاحرام فضلاً عن كونها في حال الرفع مضبوطة الاصابع وقد صرح فيه بالرفع في تكبير الركوع والسجود ولكنه غير متضمن أيضاً لضم الاصابع الا أن يقال ذكر ذلك في صدر الرواية قال ققام أبو عبد الله عليه السلام مستقبل القبلة متصباً فأرسل يديه على خذيه قد ضم أصابعه وقضية الاستصحاب بقاء ذلك الى حال الرفع وفي ( البحار ) عن زيد النرسي في كتابه عن أبي الحسن ( الاول ) عليه السلام انه رثي يصلي فكان اذا كبر في الصلوة ألزق أصابع يديه الابهام والسباحة والوسطى والتي تليها وفرج بينها وبين المختصر الحديث وهو لا يصلح دليلاً في المقام فللمدار على الاجماع والاستصحاب في الاصابع ويبقى الكلام في الابهام

## ﴿ الفصل الرابع في القراءة ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وليست ركناً ﴾ كما هو مذهب الاكثر كما في المعتبر والبحار وهو الاشهر كما في جامع المقاصد والكفاية والمشهور كما في المدارك والحدائق وهو الاظهر من الروايات كما في المبسوط والشيخ في الخلاف ادعى عليه الاجماع حيث قال ان من نسي الفاتحة حتى يركم مضى

بل واجبة تبطل الصلوة بتركها عمداً ويجب الحمد ثم صووة كاملة في ركعتي الثانية والاولين من غيرها (متن)

في صلوته وفي (التنقيح) قال ابن حمزة انها ركن والباقون على خلافه وليس في الوسيلة لذلك ذكر وانما عد الاستقبال فيها ركن بل لا أجد في المسئلة مخالفاً الا ما نقله الشيخ في المبسوط عن بعض أصحابنا من انها ركن تبطل الصلوة بتركها سهواً نعم قد يلوح من كشف اللثام والحدائق الميل اليه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿بل واجبة﴾ باجماع المسلمين الا الحسن بن صالح بن حي كافي الذكري وكذا المدارك والالجامع كما في الخلاف والمعتبر والتذكرة وارشاد الجعفرية ولا نعلم فيه خلافاً بين العلماء كافة الا من الحسن بن صالح كما في المنتهى ولا خلاف فيه كما في التنقيح والبحار وفي (الخلاف والمعتبر والتذكرة) الاجماع أيضاً على انها شرط في صحتها وفي (المنتهى) لا نعلم فيه خلافاً أيضاً وقضية ذلك انها تبطل الصلوة بتركها عمداً وفي (كشف اللثام) انه المشهور وهذا يشتر بوجود الخلاف ولم نجد في ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وتجب الحمد﴾ وجوب قراءة الحمد في ركعتي الثانية والاولين من غيرها جميع عليه كما في الخلاف والوسيلة والنعية والمنتهى والتذكرة والذكري وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية والروض والمدارك والبحار والحدائق والالجامعات السالفة منسوبة أيضاً على ذلك هذا حال الفريضة واما النافلة فالاقرب تعيين الحمد فيها كما في الذكري والمدارك وشرح الشيخ مجيب الدين والحدائق وفي الاخير انه الاشهر وقال في (التذكرة والتحرير) لا تجب فيها الاصل (قلت) قد يقال انه لو تم ذلك لحرق في غير القراءة كالتشهد وغيره وفي (المختلف) عن ابن أبي عقيل انه قال من قرأ في صلاة السنن في الركعة الاولى ييمض السورة وقام في الركعة الثانية ابتداء من حيث بلغ ولم يقرأ بالفاصلة قال في (المختلف) وأصحابنا لم يعتبروا ذلك والاقوى قراءة الفاتحة لمعوم الامر بقراءتها في كل ركعة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ثم سورة كاملة في ركعتي الثانية والاولين من غيرها﴾ اجماعاً كما في الانتصار والوسيلة والغنية وشرح القاضي لجل العلم والعمل على ما نقل عنه وهو الطاهر من روايات أصحابنا ومذهبهم كما في الخلاف والظاهر من المذهب كما في المبسوط والظاهر بين الاصحاب كما في التنقيح وهو مذهب الاصحاب ماعدا الاسكافي والدليي والمحقق والشيخ في أحد قوله كما في المفاتيح وفي الذكري في آخر مباحث القراءة ان عمل الاصحاب عاباً على الوجوب وهو المشهور كما في المختلف والذكري والمقاصد العلية ومجمع البرهان وكشف اللثام والحدائق ومذهب الاكثر كما في المنتهى ومجمع البرهان أيضاً والبحار والاشهر كما في التذكرة وجامع المقاصد والروض والروضة ونقله في المختلف عن الحسن والتقي والقاضي وتبعه على ذلك جماعة ويأتي ما في كشف الرموز والتخليص من ان الحسن مخاف والعبارة المنقولة عنه في التمسك ظاهرة في الخلاف كما يأتي (وفي كشف الرموز) ان المذهب المشهور يلوح من كلام المفيد وسلاار (وفيه) ان عبارة المراسم كما يأتي صريحة في الخلاف كما يأتي (١) وبالمشهور صرح الشيخ في التمهيد والاستبصار والحل والخلاف والمبسوط كما عرفت وتبعه على ذلك جميع من تأخر عنه الا من سنده وكلامه في النهاية مضطرب كما يأتي نقله وقد نقل عنه فيها الخلاف جماعة كثيرون ونقلوا ذلك أيضاً عن الكتاب ويأتي نقل كلامه وانه ليس نصاً في ذلك كعبارة المنتهى وان نسب اليه ذلك جماعة

(١) كذا في نسخة الاصل أعني بكرر كما يأتي والظاهر زيادة أحدهما



ايضا نعم عبارة المراسم صريحة في الاستحباب وهو خيرة المدارك والخيرة والكفاية والمفاتيح وبه قيل أو ميل اليه في المعبر والمتق وفي (التفريح) ان قول الشيخ في النهاية قوي ولذلك قال في النافع أظهرهما ولم يقل أحصهما وفي (الروض) ان الوجوب أولى وهذا يلوح منه الميل الي الاستحباب وفي (مكشف الرموز) قال الحسن ابن أبي عقيل في المنسك أقل ما يجزي في الصلوة عند آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من القراءة فاتحة الكتاب وأما عبارة الكاتب فيستفاد منها عدم أجزاء الحمد وحدها بل لا بد من السورة كلها أو بعضها قال على ما نقل ولو قرأ بأمر الكتاب وبعض سورة في الفرائض أجزاء ومثله قال الشيخ في المبسوط قال قراءة سورة بعد الحمد واجب على أنه ان قرأ بعض السورة لانحكم بطلان الصلوة (قلت) هذا مما يعضف استدلال المصنف في المختلف وجاعة من المتأخرين بخبر يحيى بن مهران الهمداني وغيره تمسكا بعدم القول بالفصل لأن علمائنا بين قائل بوجوب السورة كاملة وعدمه لا غير فتأمل وأما كلام الشيخ في النهاية فهو من التشويش ممكن لأنه حكم أو لا بوجوب القراءة ثم قال وأدنى ما يجزي الحمد والسورة معها لا تجوز الزيادة والتقصان عنه فمن صلى بالحمد وحدها من غير عذر لم يجب عليه إعادة الصلوة غير أنه قد ترك الأفضل وان اقتصر على الحمد ناسيا أو في حال الضرورة لم يكن به بأس وقال لا يجوز أن يقتصر على بعض سورة وهو يحسن تمامها فان فعل ذلك كانت صلوته ناقصة وان لم يجب عليه أعادتها الى أن قال وأما صلوة النوافل فلا بأس أن يقتصر فيها على الحمد وحدها ثم قال وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم واجبة في جميع الصلوات قبل الحمد وبعدها اذا أراد أن يقرأ سورة معها الى أن قال ومن ترك بسم الله الرحمن الرحيم متعمدا قبل الحمد أو بعدها قبل السورة فلا صلوة له ووجب عليه أعادتها الى غير ذلك مما يظهر لمن تأمل مطاوي كلامه في الكتاب المذكور وأما المصنف في المنتهى فكلامه نص صريح في الوجوب من دون تأمل أصلا نعم في مسألة تبعض السورة اخثار أولا عدم الحواز ثم قال في آخر كلامه لو قيل فيه روايتن أحدهما جواز الاقتصار على البعض والاخرى (عدمه «ظ» ) كان وجهاً وبحمل المنع على كمال الفضيلة انتهت وانت خبير بأن هذا الكلام لا يدل على اختيار التبعض فضلا عن ان يدل على اختيار استحباب السورة أو الميل اليه (حجة المشهور) الاجماع المنقولة هنا كما سمعت والاجماع المنقولة في صلوة العيدين على وجوب قراءة السورة فيها ويظهر من الاخبار الواردة فيها اتحادها مع اليومية غير انه يزداد فيها تكبيرات كما سيأتي ان شاء الله تعالى بلطفه ورحمته وكرمه والصلوات البيانية لأنها كما تقتضي وجوب قراءة الحمد كذلك تقتضي وجوب قراءة السورة لان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الأئمة صلوات الله عليهم بالنسبة اليهما واحد والاخبار الدالة على وجوب القراءة لان لفظ القراءة شامل للحمد والسورة ولو كان المراد الحمد خاصة لقل الحمد أو فاتحة الكتاب بدل القراءة لأنه أظهر وأسد لعدم الباعث حينئذ على التمييز بلفظ القراءة فالاتيان بلفظ القراءة فيه ظهور وإيماء الى ان الواجب هو القراءة من حيث انها قراءة وكونها الحمد والسورة يظهر من دليل آخر ولو كان الواجب هو الحمد من حيث انها حمد لم يجه التمييز بالقراءة لأنه لا غاية حينئذ بالقراءة من حيث انها قراءة ويشير الى ذلك قول الرضا عليه السلام للفضل بن شاذان في خبر العلل أمر الناس بالقراءة في الصلوة لئلا يتركوا القرآن (وحجبتهم) أيضا ما رواه الصدوق والشيخ في الصحيح عن الباقر عليه السلام فيما اذا أدرك الرجل بعض الصلوة مع الامام الحديث فان فيه دلالات متعددة وما رواه الكليني في الصحيح في مبحث الاذان فان فيه

والبسمة آية منها ومن كل سورة فلو أدخل بحرف منها عمدا أو من السورة أو ترك أعرابا أو تشديدا

الامر بقراءة السورة بعد الحمد والامر حقيقة في الوجوب وخبر محمد بن اسماعيل قال قلت أكون في طريق مكة فنزل للصلوة في مواضع فيها الأعراب أیصل المكتوبة على الأرض بأمر الكتاب وحدها أم تصل على الراحة فاتحة الكتاب والسورة الحديث وما ورد أن المريض تجزیه فاتحة الكتاب وحدها حين يصلي على الدابة وما ورد أن قل هو الله أحد تجزى في خمسين صلوة وصحيح الحلبي الدال بمفهومه وخبر يحيى ابن عمران الهمداني وخبر منصور بن حازم حيث يقول فيه الصادق عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر لظهور أن المراد بها غير الحمد لأنه المفهوم من النصوص والفتاوى ولو كان المراد بها الحمد لم يناسب عن الأكثر منها بل وجوب السورة من شعار الشيعة كما أن تركها وعدم وجوبها من شعار المخالفينم والأخبار الواردة بخلاف ذلك محمولة على الضرورة ومنها التقية كما يشهد لذلك أيضاً خبر اسماعيل بن الفضل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والبسمة آية منها ومن كل سورة ﴾ أما أنها آية من الحمد فعليه الاجماع كما في الخلاف وجمع البيان ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد والمدارك وكشف اللثام وظاهر السرائر وهو مذهب علمائنا وأكثر أهل العلم كما في المعتبر ولا خلاف فيه كما في الحقائق وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في المنتهى وأما أنها آية من كل سورة فبالاجماع في الكتب المذكورة ما عدا المعتبر والمدارك وكشف اللثام نعم قال في المدارك عليه عامة المتأخرين وظاهر الذكرى الاجماع على أنها ليست آية من براءة وبه صرح جمهور أصحابنا ولا خلاف في أنها بعض آية من التل كما في المبسوط وفي (المنتهى) انه مذهب أهل البيت عليهم السلام وفي (الذكرى) عن الكاتب أنه يرى أنها في الفاتحة وفي غيرها افتتاح لما قال وهو متروك وفي (الدروس) وغيره أنه شاذ والضمير في فقرتها في صحيح الحلبيين عائد الى الفاتحة على الظاهر فلا اشكال فيه وصحيح عمر بن يزيد ربما يدل كما في الذكرى وكشف اللثام على أحد أمرين أما عدم الدخول في سائر السور أو كونها بعض آية منها فإنها ان كانت آية منها فلا سورة أقل من أربع آيات الا ان يريد عليه التنصيص على الأقل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أدخل بحرف منها عمدا ﴾ أي بطلت صلوته اجماعا كما في المعتبر والمنتهى وكشف اللثام وفي الاخير لنقصانها عن الصلوة المأمورة وان رجع فتدرك لزيادتها حينئذ عليها وان أدخل بحرف من كلمة منها فقد نقص وزاد مما على المأمورة وان لم يتدرك ان نوى بما أتى به من الكلمة الحزنية والاقتص وتكلم في البين بأجنبي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو من السورة ﴾ أي بطلت بلا خلاف كما في المنتهى تدرك أم لا كما في المعتبر وكشف اللثام لذلك الا على عدم وجوبها ان لم يتكلم بأجنبي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو ترك أعرابا ﴾ أي بطلت اجماعا كما في المعتبر ولا خلاف كما في المنتهى ولا تعرف فيه خلافا كما في فوائد الشرائع وهو المعروف كما في الكفاية والمشهور كما في كشف الالتباس ولا فرق في ذلك بين الرفع والنصب والجزم والضم والفتح والكسر والسكون كما في الذكرى والدروس وجامع المقاصد والروض والمقاصد العلية والمسالك وعن السيد جواز تغيير الأعراب الذي لا يتغير به المعنى وأنه مكروه وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) ان البطلان بترك الأعراب هو الاقوى وهذا يشعر بأن قول السيد قوي وضعفه ظاهر كما في كشف اللثام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو تشديدا ﴾ أي اذا تركت تشديدا

## أموالاة (متن)

بطلت كما في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والمتن والتحريز والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام ولذا كرى والدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وارشادها والميسية والروض والمسالك وغيرها ولا نعرف فيه خلافا كما في فوائد الشرائع وفي اكثر هذه ان مثله ترك المد المتصل والادغام الصغير (١) بل في فوائد الشرائع لا نعرف فيه خلافا أيضاً وفي (كشف اللثام) ان فك الادغام من ترك الموالاتة بين الحروف ان تشابه الحرفان والا فهو من ابدال حرف بغيره وعلى التقديرين من ترك التشديد نعم لا بأس به بين كلمتين اذا وقف على الاولى نحو لم يكن له انتهى وقد يظهر من المعتبر التوقف في التشديد حيث اقتصر على نسبه الى المبسوط وقد لا يكون متردداً وقد يلوح من الكفاية التوقف في المد المتصل وقال جماعة من العامة لا تبطل بتركه وفي (التذكرة) الاجماع على ان في الحد أربعة عشر تشديداً وفي المنتهى لا خلاف فيه ~~في قوله~~ قدس الله تعالى روحه ﴿أو موالاتة﴾ الذي فهمه المحقق الثاني والشهيد الثاني في جامع المقاصد وفوائد القواعد ان المراد بالموالاتة المالاتة بين الكلمات وفي (كشف اللثام) ان المراد بالموالاتة بين حروف كلمة قال لان ترك الحذف محل بالصورة كترك الاعراب انتهى (قلت) والى ذلك أشار في الالفية حيث قال فلو وقف في أثناء الكلمة بحيث لا يبعد قارئاً بطلت وفي (المقاصد العلية) ان هذا مع الاختيار اما لو اضطر اليه كما لو انقطع النفس في وسط الكلمة لم يقدح لكن يجب الابتداء من أولها (وفي جامع المقاصد) لو وقف في أثناء الكلمة نادراً لم يقدح في صحة الموالاتة بخلاف ما اذا كثر بحيث يخل بالنظم الذي به الاعجاز كما لو قرأ مقطعا حتى صارت قراءته كأسماء حروف الهجاء انتهى وقد سمعت مافي كشف اللثام من ان فك الادغام من ترك المالاتة ان تشابه الحرفان وأما الموالاتة بين الكلمات ففي (نهاية الاحكام والذكري والبيان والالفية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والميسية والروض وفوائد القواعد والمقاصد العلية) انه اذا قرأ خلال قراءة الصلوة شيئاً آخر قرأنا كان أو ذكرأ عامداً بطلت صلوته لان هذا الاخلال نقض لجزء الصلوة الواجب ومخالفة للصلوة البانية عمداً والى هذا أشار الشهيد في الذكري بقوله للتحقق المخالفة المنتهي عنها والشهيد الثاني في الروض بقوله ومذهب الجماعة واضح ورد في (مجمع البرهان) بأنه غير واضح نعم لو ثبت بطلان الصلوة بالتكلم بمثل ما قرأ في خلالها بدليل انه كلام أخني وان كان قرأنا أو ذكرأ غير مجوز للتحريم فيلحق بكلام الآدميين فيبطل بتعمده الصلوة لوصح صح مذهب الجماعة ولكن فيه تأمل اذ قد يمنع ذلك (وفي المدارك) بعد نقل كلام الذكري يتوجه عليه منع كون ذلك مقتضياً لبطلان (وفي الحدائق) ان هذا النهي غير موجود في الاخبار الا ان يدعى انه مأثور بالموالاتة والامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الخاص وهو القراءة خلالها (وفيه) انه لا دليل على وجوب الموالاتة الادعوى انه المفهوم من القراءة مضافاً الى التأمي وتوجه المنع الى جملة من هذه المقدمات واضح انتهى (ورد) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك جميع

(١) الادغام الصغير هو ادراج الساكن الاصل في المتحرك سواء كانا متماثلين كهل لك أو متقاربين كقوله تعالى من ربك والادغام الكبير هو ادراج المتحرك بعد الاسكان في المتحرك كقوله تعالى تأنه تحرير رقة والمد المتصل ما يكون حرف المد وموجبه في كلمة واحدة وموجبه هو الهمزة (منه قدس سره)

ذلك بان العبادة توقيفية واطلاق القراءة ينصرف الى الفرد الشائع ولا عموم فيه مع ان الشهيد لم يمسك بالاطلاق بل بالتأسي ولا شك انه صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يفعل كذلك فالآتي به لم يكن آتياً بالمأمور به وفي (الروض والمقاصد العلية والمدارك) ان كلام هؤلاء لا يتم على اطلاقه اذ القدر اليسير كالكلمة والكلمتين لا يقدح في ذلك عرفاً فالاصح الرجوع في ذلك الى العرف وقال الاستاذ في حاشية المدارك لا يخفى انه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقرأ القدر اليسير بينها وحاله وحال الكثير واحد بالنسبة الى المنقول عنه صلى الله عليه وآله وسلم نعم اطلاقات الاوامر الواردة بالقراءة تشمل ما ذكره والاطلاق حجة ويكفي ليكون المقصود والمعنى معلوماً معروفاً انتهى كلامه وفي (مجمع البرهان) بعد نقل ذلك عن الروض في حكم التأسي عدم القدح بذلك غير ظاهر ولو كان ظاهراً فالقيده ظاهر ويلزمه مثله في العمدة انتهى وصرح المبسوط والتذكرة والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمدارك ان الواجب على هذا العامد استئناف القراءة لا الصلوة وقد يظهر ذلك من الشرائع والتحرير والارشاد حيث قيل فيها ولو قرأ خلالها من غيرها استأنف من دون نص على العامد والتأسي وامل مستندهم الاصل (وفيه) ان تعمد ابطال الجزء الواجب منها أي جزء كان مبطل لها على ان اطلاق الشرائع والتحرير والارشاد كصريح الدروس قاض بانه لا فرق في ذلك بين العامد والتأسي ولا نعلم بذلك قائلًا كما في الروض فهو قول ثالث كما ستعرف واما اذا قرأ خلالها كذلك تأسيًا فالمشهور استئناف القراءة لبطلانها بفوات الموالاة كافي المقاصد العلية وفي (الروض) نسبته الى باقي الاصحاب ما عدا الشيخ وهو خيرة المصنف فيما سيأتي والشهيد في الذكري والدروس والمحقق الثاني وتلميذه والشهيد الثاني وسبطه وقد يظهر ذلك من الشرائع والتحرير والارشاد وقد سمعت عباراتها وفي المبسوط ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وكشف اللثام انه اذا قرأ بينها من غيرها سهواً نسياناً أعاد من حيث انتهى اليه الاصل (١) ولعله هو الاصح (الوجه خ ل) ان لم يختل نظام الكلام فقد تحصل ان ما في الدروس من اعادة العامد والتأسي القراءة من رأس لا موافق عليه الا الظواهر التي سمعتها وقد صرح أكثرهم انه لا يبطؤها سواء الرحمة والعمود من التوبة والتسبيح ورد السلام وتسميت العاطس والحمد عند العطسة وفي (المقاصد العلية) انه المشهور وفي (الخلاص) الاجماع على استعجاب الاولين وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) لا تبطل بتكرير آية قال في (التذكرة) سواء وصلها بما انتهى اليه أو ابتداءً من المنتهى خلافاً لبعض الشافعية في الاول وفي (الذكري) لو كرر آية من الحمد أو السورة لم يقدح في الموالاة وان لم يأت بالآية التي قبلها ولو كررها عمداً فكذلك وكذا الآيتان فصاعداً ولو شك في كلمة أتى بها والاجود اعادة ما يسمى قرآنًا وأولى منه عدم الآيتين بمجرد الحرف الذي شك فيه وقال في (التذكرة) ولو كرر الحمد عمداً ففي ابطال الصلوة به أشكال ينشأ من مخالفة المأمور به ومن تسويغ تكرار الآية فكذا السورة انتهى وفي (الذكري) ان الاقرب عدم البطلان وروى الحميري في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن الرجل يصلي

(١) ولان الموالاة هيئة في الكلمات تابعة لها فاذا نسي القراءة ترك التبع والتابع فلهي الآيتان بها في محلها واذا نسي الموالاة فانما ترك التابع ولا يلزم من كون النسيان عذراً في الاضعف كونه عذراً في الاقوى (منه قدس سره)

أو أبدل حرفاً بغيره وإن كان في الضاد والظاء ( متن )

له أن يقرأ في الفريضة فسر الآية فيها التخويف فيبكي ويردد الآية قال يردد القرآن ماشاء وفي ( نهاية الأحكام ) لو سبج أو هلل في أثناءها أو قرأ آية أخرى بطلت مع الكثرة انتهى وفي ( المعتبر ) إذا مرر بآية فيها ذكر الجنة سألها إلى أن قال ولو أطال في خلال القراءة كره وربما بطل أن يخرج عن نظم القراءة المعتادة انتهى وفي ( الشرائع ونهاية الأحكام والتذكرة ) وما يأتي من الكتاب أنه إذا قطع القراءة نأوياً لقطعها وسكت أعاد القراءة لوجوب الموالاة للناسي وبطلان الفعل بنية القطع مع القطع وصحت صلواته للأصل فإن القراءة ليست ركناً وهو ظاهر الإرشاد حيث قال أعاد وفي ( نهاية الأحكام ) تقييد ذلك بما إذا سكت قصيراً وفي ( الميسبة والمسالك والروض والمدارك ) تقييد ذلك بما إذا سكت طويلاً بحيث يخرج عن كونه قارئاً لا عن كونه مصلياً والأعاد الصلوة وفي ( جامع المقاصد ) هذا مشكل لأن نية قطع القراءة إن أراد بها عدم العود إليها كان في الحقيقة كنية قطع الصلوة وإن لم يرد ذلك بأن قصد القطع في الجملة لكنه لم يسكت كان المأني به غير محسوب من قراءة الصلوة فإن فعل الصلوة وإن لم نحتاج إلى نية تخصها لكن يشترط عدم وجود نية تنافيا فيكون كما لو قرأ بينها غيرها ونحوه ما في الجعفرية وشرحها بدون تفاوت أصلاً وفي ( المدارك ) أن ظاهر عبارة الشرائع أنه لا فرق بين نية العود وعدمه ولا بين السكوت الطويل والقصير وهو مشكل انتهى وفي ( المبسوط ) إذا نوى القطع فسكت أعاد الصلوة وفي ( التلخيص ) لو نوى القطع فسكت أعاد على رأي وفي شرحه هذا ذكره في المبسوط وتوقف فيه المصنف انتهى واعتذر في الذكرى عما في المبسوط أن المبطل هنا نية القطع مع القطع فهو في الحقيقة نية المنافي مع فعله ( وفيه ) أن السكوت بمجرد غير مبطل للصلوة إذا لم يخرج به عن كونه مصلياً ( فإن قيل ) لعله باه على أن نيته قطعها تتضمن نية الريادة في الصلوة شيئاً لم يشرع أو نقصها فقد عدل عن نية الصلوة إلى صلوة غير مستروعة ( قلنا ) فيه ( أولاً ) أنه قد يخلو عن ذلك ( وثانياً ) أن نية المنافي إما أن تبطل بدون فعله أولاً كما سبق منه النص عليه في بحث البية فإن كان الأول بطلت الصلوة بنية القطع وإن لم يسكت وإن كان الثاني لم يبطل ما لم يسكت طويلاً بحيث يخرج عن كونه مصلياً وفي ( البيان ) إذا قطع القراءة طويلاً يخرج به عن الولاء بطلت الصلوة وكذا إذا نوى قطع القراءة وسكت طويلاً وفي ( التذكرة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها ) وغيرها أنه إذا سكت طويلاً حتى خرج عن كونه قارئاً بطلت قراءته أي وإن لم ينو القطع وفي ( نهاية الأحكام والتذكرة ) وما يأتي من الكتاب والموجز الحاوي وشرحه وغيرها أنه لو سكت لأبنية قطع القراءة أو نوى قطع القراءة ولم يسكت صحت قراءته وصلواته قال المصنف بخلاف ما إذا نوى قطع الصلوة فإنه يبطلها واحتج على ذلك في ( التذكرة ونهاية الأحكام ) بأن الصلوة تحتاج إلى البية واستدامتها حكماً بخلاف القراءة انتهى وقال جماعة لو سكت في أثناء القراءة بما يريد على العادة لأنه أرنج عليه وأراد التذكر لم يضر إلا أن يخرج عن كونه مصلياً ونمام الكلام سيأتي في محله أن شاء الله تعالى بلفظه وكرمه ورحمته وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم قوله ﷺ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو أبدل حرفاً بغيره وإن كان في الضاد والظاء ﴾ كما نص على ذلك في نهاية الأحكام والتذكرة والدكرى والبيان وغيرها لأنه لا خلاف في وجوب اخراج الحروف من مخارجها كما في المدائن لأن

أو أتى بالترجمة مع إمكان التعلم وسعة الوقت أو غير الترتيب أو قرأه في الفريضة عزيزة (متن)

إخراج الحرف من غير مخرجه إخلال بحقيقة ذلك الحرف الذي هو إخلال بمهية القراءة وجوزة الشافي في أحد الوجهين بناء على العسر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو أتى بالترجمة مع إمكان التعلم وسعة الوقت ﴾ عدم أجزاء الترجمة مذهب أهل البيت عليهم الصلوة والسلام كما في المنهى وعليه الإجماع كما في الفنية والمعتبر والذي كرى والمدارك وفي (الخلاف) من لا يحسن القراءة وحب عليه أن يحمدا الله سبحانه لا يمجيزه غيره ثم نقل الإجماع على ذلك وفي (البيان والموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع) أن الترجمة لا ينجزي مع المعجز أيضا وهو ظاهر المبسوط والخلاف والناصرة والغنية والنافع والمعتبر والتحرير والمنهى والكافي على ما نقل عنه ولكن بعضها أظهر في الدلالة من بعض ومن قال يلوح من المبسوط جوازها مع المعجز فكانه إنما لحظ أول كلامه وفي (نهاية الأحكام والروض) أنها تح مع المعجز عن القرآن وبدله من الذ كر وهو الظاهر من عبارة الكتاب وفي (التذكرة) اجزائها حيث وفي (الذ كرى) احتمال ذلك فيها أيضا أنه لو علم الذ كر بالعربية وترجمة القرآن يحتمل تقديم الترجمة على الذ كر لقربها إلى القرآن ولجواز التكبير بالمعجمة عند الضرورة ثم أنه قال ويمكن الفرق بين التكبير والقراءة بأن المقصود بالتكبير لا ينفير بالترجمة إذ الغرض الأهم معناه والترجمة أقرب إليه بخلاف القراءة فإن الإعجاز يفوت إذ نظم القرآن معجز وهو الغرض الأقصى وهذا هو الأصح انتهى وفي (الخلاف ونهاية الأحكام وجامع المقاصد) تقديم الذ كر على الترجمة وفي الأخير والجعفرية وشرحها أنه لو قدر على ترجمة القرآن وترجمة الذ كر تعينت ترجمة الذ كر لأن الذ كر لا يخرج عن كونه ذ كرا بالترجمة بخلاف القرآن (قلت) وقد يدل على ذلك عموم خبر ابن سنان وظاهر الروض التوقف وفي (نهاية الأحكام والتذكرة) أن الأقرب أن الأولى بجاهل القرآن والذي كر العربي ترجمة القرآن وتام الكلام يأتي أن شاء الله تعالى لطفه وعفوه وكرمه ورحمته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو غير الترتيب ﴾ بين الآيات أو الكلمات عمدا كما نص عليه الأ كثر (١) وعلى وجوب ترتيب أيها الإجماع كما في المعتبر وأما الترتيب بين الحمد والسورة فسيأتي الكلام فيه أن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو قرأ في الفريضة عزيزة ﴾ فإن قراءتها فيها غير جائزة إجماعا كما في الانتصار والخلاف والفنية ونهاية الأحكام وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية وظاهر التذكرة حيث نسبته إلى علاننا وقلنا حكايته عن شرح القاضي لجل السيد وهو من دين الإمامية كما في الامالي ومذهب الأ كثر كما في المتن والمعتبر والأشهر كما في الذ كرى والروضة والروض والمشهور كما في المدارك والمفاتيح والحوار والحدائق وقد يلوح دعوى الإجماع من كل مانسب فيه الخلاف للكاتب (وفي مجمع البرهان) لا خلاف في عدم جواز الاكتفاء بقراءتها على تقدير وجوب سورة كاملة ونحرهم إتمامها وبطلان معه وبأنه عن قراءتها صرح الصدوق في الهداية والسيد في الجمل أيضا والشيخ في النهاية والمبسوط وجميع من تأخر إلا أن بعضهم عبر بعدم الجواز ماعدا الطوسي في الوسيلة والديلمي في المراسم فأنهم لم يتعرضوا له بل في السرائر النص على البطلان بقراءتها كالمصنف وأ كثر المتأخرين عنه وقد سمعت مافي مجمع البرهان

(١) في نهاية الأحكام والمنهى والذ كرى والموجز وشرحه وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والمقاصد وغيرها (منه قدس سره)

من نفي الخلاف عن ذلك بل كاد يكون اجماعا التذكرة ونهاية الاحكام نصين في ذلك بل الظاهر من المانين منها ومن اجماعاتهم ان الصلوة تبطل بقراءتها كما في البحار وغيره وقال الكاتب على ما نقل لو قرأ سورة من العزائم في النافلة سجد وان قرأ في الفريضة أومى فاذا فرغ قرأها وسجد وقد فهم منه المصنف والشهد وجماعة الجواز وليس نصا بل يمكن حمله على الناسي أو يراد من الايمان ترك القراءة بمجاز كما ينبه عليه قوله وان فرغ قرأها وسجد (وفي المدارك) ان المتجه القول بالجواز وقد يفوح من الروض والمفاتيح التأمل في ذلك لضعف خبري زرارة وسماة ولا بقاء ذلك على وجوب اكمال السورة وتحريم القرآن وفورية السجود مطلقا وان زيادة السجدة مبطلّة كذلك وكل هذه المقدمات لا تخلو من نظر كذا قال في المدارك (قلت) اما ضعف الخبرين فنجبر بالشبهة ومؤيد بالاجماع على ان في واحد منها بلاغا على ان عبد الله بن بكير ممن أجمعت له العصابة والقاسم بن عروة وصف المصنف خبرا هو فيه بالصحة (وفي مجمع البرهان) قيل هو عمدوح وفي موضع آخر منه يفهم من ابن داود مدحه انتهى وللصدوق اليه طريق وقد حسنه المجلسي وروي عنه في الصحيح ابن عميره وهو كثير الرواية ومقبولها ويظهر من الفضل بن شاذان انه من أصحابنا المعروفين (وفي التنقيح) ان المشهور ان سجودها واجب على الفور وأنه لا بدل له يعني الايمان ليس بدلا عنه وقال ان زيادة السجود عمدا مبطلّة اجماعا وقال ان الحكم ينتهي على هذه المقدمات وفي (الايضاح) في مسألة قراءة الناسي للعزيمة أن زيادة السجود للتلاوة في الفريضة حرام اجماعا وفي (مجمع البرهان) لا خلاف في فورية سجودها وعدم جواز السجدة في الصلوة بمثلها وان الركوع ونحوه ينافي الفورية انتهى بل هو قد قال في المدارك في مسألة سجدة التلاوة مانصه أجمع الاصحاب على أن سجود التلاوة واجب على الفور بل قال في هذا البحث المشار اليه في الرد على ابن الجنيد حيث نقل عنه أنه يوجب ايماء فاذا فرغ قرأها وسجد هذا مشكل لفورية السجود انتهى فلو تم ما ذكره في الرد على الاصحاب هنا لا يتم رده على ابن الجنيد كما هو ظاهر بل قد تقول أن الاصحاب احتجوا على ذلك في كتبهم الاستدلالية بأن ذلك مستلزم لاحد محذورين أما الاخلال بالواجب ان نهيناه عن السجود أو ما زيادة سجدة في الصلوة عمدا ان أمرناه به وأما القول بأن ذلك مبني على وجوب اكمال السورة وتحريم القرآن فغير وجه وان كان قد ذكره المحقق وجاعة لان غاية ما دل عليه النهي في كلامهم واجماعهم أنه لا يجوز قراءة العزيمة في الفريضة للمحذورين سواء أوجبنا السورة أو جعلناها مستحبة فالمراد ان هذه السورة التي تقرأ في هذا الموضع وجوبا أو استحبابا لا يجوز ان تكون عزيمة للمحذورين ولا ترتب لذلك على جواز القرآن وعدمه ولا على غير ذلك فالغرض بيان هذه السورة لا يجوز قراءتها في الصلوة كغيرها بأي كيفية كانت وهذا معنى صحيح لا يترتب على شيء مما ذكره فبقي الكلام في انه لو قرأ منها ماعدا موضع السجدة قبل تصح صلوته أم لا وهي مسألة أخرى يترتب الكلام فيها على وجوب السورة وعدمه وكذا لو عدل الى سورة أخرى بعد ان قرأ منها بعضها فهل تصح صلوته أيضا أم لا وهي مسألة أخرى مبنية على تحريم القرآن وأنه أعم من زيادة سورة كاملة أو بعض منها فتأمل جيدا وأما أخبار المسئلة التي تشير الى خلاف المشهور فتعمل على التقية لا طابق الجمهور على خلافنا أو يحصل بعضها على الناسي أو على القراءة في النافلة وهل تبطل بمجرد الشروع في العزيمة أم يتوقف ذلك على بلوغ موضع السجود ففي (المسالك والروض والروضة والمقاصد العلية) أنها تبطل بمجرد الشروع قال في (الروض) على القول بالتحريم مطلقا كما ذكره المصنف والجماعة ان قرأ العزيمة عمدا بطلت الصلوة



بمجرد الشروع في السورة وان لم يبلغ موضع السجود النهي مقتضي لفساد وفي (مجمع البرهان) لا يظهر البطلان بمجرد الشروع على تقدير التحريم مطلقاً أومع القيود بل إنما تبطل بالتام بل بقراءة آية السجدة الا ان يفهم ان الفرض هو النهي عن الصلوة في هذه الحالة وليس بظاهر أو يقال انه كلام أجنبي ومثله ما في المدارك حيث قال لو سلمنا ان النهي عن قراءة هذه السورة للتحريم لم يلزم منه البطلان لان تعلق النهي بذلك لا يخرج من كونه قرآناً وانما يتم مع الاعتداد به في الصلوة بناء على القول بوجوب السورة لاستحالة اجتماع الواجب والحرام في الشيء الواحد هذا كله فيما يتعلق بالآمد واما اذا قرأها ناسياً في (السرائر) ان قرأها ناسياً مضى في صلوته ثم قضى السجود بعدها وأطلق وقال (المصنف) فيما سيأتي لو قرأ عزيمته في الفريضة ناسياً أتمها وقضى السجدة وضمير أتمها يحتمل رجوعه الى الفريضة وإلى العزيمة وفي (التذكرة) انه اذا ذكر قبل تجاوز نصفها رجع وجوباً على أشكال فان تجاوزني الرجوع أشكال فان معناه قرأها كلاً ثم أوى ويقضيها بعد الفراغ ونحوه ما في نهاية الاحكام وفي (الذكرى) في الرجوع ما لم يتجاوز النصف وجهان يلتفتان الى ان الدوام كلاً ابتداءً اولاً والا قرب الاول وان تجاوزته في جواز الرجوع وجهان من تعارض عمومين أحدهما المنع من الرجوع هنا مطلقاً والثاني المنع من زيادة سجدة وهو اقرب وان منعناه أوى بالسجود ثم يقضيها ويحتمل وجوب الرجوع ما لم يتجاوز السجدة وهو قريب مع قوة العدول مطلقاً مادام قائماً وفي (البيان) وارشاد الجعفرية (يعدل ما لم يركع وقواه في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وفي (جامع المقاصد) ينبغي الحزم بأنه ان لم يبلغ النصف يعدل وجوباً بالثبوت النهي وانتفاء المقتضي للاستمرار وبسبب (الروض والمسالك والمقاصد العلية) يعدل ما لم يتجاوز السجدة تجاوز النصف ام لا وقد قر به المصنف فيما سيأتي وفي (المسالك) ولو لم يذكر حتى قرأ السجدة أتم ثم قضاه وفي (الروض والمقاصد العلية) ان لم يذكر حتى تجاوز السجدة فوجهان وفي (المقاصد العلية) وكذا بعد الفراغ منها مع زيادة رجحان في احتمال الاجتزاء بها انتهى وفي (المدارك) بعد ان قل عن جده اختيار العدول قسلاً بلوغ السجدة وان تجاوز النصف اعترضه بأنه مشكل لاطلاق الاخبار المانعة من جواز العدول من سورة الى أخرى مع تجاوز النصف انتهى (قلت) قد اعترف في المدارك في بحث صلوة الجمعة بأنه لم يقف على مستند في تقييد جواز العدول بعدم تجاوز النصف قال واعترف الشهيد في الذكرى بعدم الوقوف عليه أيضاً انتهى فتأمل في كلامه ومن هنا يظهر لك ما في قوله في الذكرى في المقام من تعارض العمومين وتام الكلام في المسئلة سيأتي ان شاء تعالى هذا في الفريضة وأما النافلة ففي الخلاف الاجماع على جواز قراتها فيها وفي (الحداث) لا خلاف في ذلك وفي (البحار) انه المشهور ويسجد لها وهو في النافلة كما صرح به الشيخ والكندري على ما نقل والمعطي وابن سعيد والمحقق والكركي وصرح المعطي والمحقق والمصنف فيما سيأتي بالوجوب وهو ظاهر جامع المقاصد أو صريحه وفي (الخلاف) ان سجد جاز وان لم يسجد جاز وهو كما ترى ولعله ظن ان صلوة النافلة تمنع من المبادرة وفي (الخلاف) أيضاً وجامع الشرائع والمنتهى يستحب اذا رفع رأسه من السجود ان يكبر (قلت) هذا رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال اذا قرأت شيئاً من العزائم التي تسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين ترفع رأسك وهذه الرواية ذكرها في الوافي في سجدة القرآن لافي جملة اخبار العزائم وفي (التهذيب) في باب نسبة الصلوة وصفها والمفروض والمسنون من الزيادات وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والروضة والمقاصد العلية) لو سمع أو استمع اتفاقاً أوى لها وقضاها وفي الكتاب فيما سيأتي وجامع المقاصد انه اذا

او ما يفوت الوقت به او قرن بين سورتين ( متن )

قرأ المزمعة في النافلة أو استمع وهو فيها يسجد وجوباً ثم ينهض ويتم القراءة ويركع وان كان السجود أخيراً استحب بعد النهوض قراءة الحمد ليركع عن قراءة وفي ( المبسوط ) أو سورة أخرى أو آية ولعله استفاد العموم من عموم الملة والا فخير الحلبي وسامعه قد تضمننا قراءة فاتحة الكتاب ولا يتعين عليه ذلك كله لنفلة الصلوة ولقول أمير المؤمنين في خبر وهب بن وهب اذا كانت السورة السجدة اجزأك ان تركع بها قال في ( كشف اللثام ) وهو أولى مما فهمه الشيخ منه من الاجتزاء بالركوع عن السجود لما فان لفظ الخبر بها بالباء في النسخ دون اللام وتعام الكلام سبأني ان شاء الله تعالى بلفظه ورحمته وكرمه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو ما يفوت الوقت بقراءة ﴾ أي بطلت كما في البيان وجامع المقاصد والمقاصد العلية والمسالك والروض وهو معنى ما في المبسوط والتامم والجعفرية وغيرها من التهي عن ذلك حيث قيل فيها لا تقرأ وما في التحرير ونهاية الاحكام والتبصرة والتذكرة والذكرى والدروس من عدم الجواز والتحریم هو المشهور كما في المفاتيح والى ما في المبسوط مال في المعتبر أو قال به وفي ( المنتهى ) هو جيد وفي ( الحقائق ) نسبة التحريم والبطالان الى الاصحاب وانه لم يقف له على مستند ولم يذكر ذلك في جل الشيخ والوسيلة في جملة ما يبطل الصلوة وفي ( المدارك والمفاتيح والحدائق ) ان الحكم المذكور مبني على القول بوجوب السورة وتحريم القرآن أي ما اراد على السورة والا فلا يتجه المنع أما على القول بالاستحباب فظاهر وأما على القول بالوجوب مع تجويز الزيادة فلا أنه يعدل الى سورة قصيرة وماتى به من القراءة غير مضر وفي كشف اللثام أو تعتمد قراءة ما يفوت الوقت به من السورة للنهي المبطل الآن لا يجب اتمام السورة فيقطعها متى شاء فان لم يقطعها حتى فات الوقت وقصد الجزئية أو ضاق الوقت عن ازيد من الحمد قرأ معها سورة قاصداً بها الجزئية بطلت الصلوة لانه زاد فيها ما لم يأذن به الله تعالى نعم ان أدرك ركعة في الوقت احتمل الصحة وان لم يقصد الجزئية احتملت الصحة انتهى ( وفي المسالك والمقاصد العلية ) تبطل بمجرد الشروع وان لم يخرج الوقت وفي ( مجمع البرهان ) ان ظاهر الارشاد والروض التحريم بمجرد الشروع فتبطل للنهي قال وفيه تأمل لجواز الترك في وقت يسمع سورة اقصر فلا تبطل الصلوة ما أمكن ذلك بل لا يحرم ذلك ما لم يتحقق ذلك بل يمكن الصحة بعيداً على تقدير تحقق ضيق الوقت بحيث لا يسمع ( لا ينسقط ) لتلك السورة ولا لغيرها فيصير الوقت ضيقاً وضيق الوقت لا تجب فيه السورة فتصح الا انه ارتكب الحرام في اسقاطها وتضييع الوقت الواجب صرفه في القراءة الواجبة ولما لم تكن تلك القراءة محسوبة منها فلا تبطل الصلوة بالنهي عنها ويحتمل الابطال لان النهي أخرجه عن كونها عبادة وانما حينئذ نصير كالكلام الاجنبي فتأمل فيه لما تقدم وهذا كله اذا لم يقصد الوظيفة ومعه الظاهر التحريم انتهى وصرح الشهبان والمحقق الثاني أنه لو قرأها ناسياً أو ظن السعة عدل مع الذكر وان تجاوز النصف وفي ( الروض ) لا فرق في فوات الوقت بين اخراج الفريضة الثانية على تقدير فواته في الفريضة الاولى كالظهيرين واخراج بعض الفريضة عن الوقت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو قرن بين سورتين ﴾ أي بعد الحمد فانها تبطل الصلوة حينئذ كما في النهاية والارشاد وشرح الشيخ نجيب الدين وحاشية المدارك والحدائق وهو المنقول عن المذهب ونقله في الذكرى عن المرتضى ونقله المصنف وصاحب التخليص وجماعة عن الاتصار والمصرية الثالثة والخلاف ويأتي الموجود

فيها ومال اليه اوعنه في الالفية حيث قال بطلت على قول وفي (التلخيص) على رأي وفي (فقه الرضا عليه السلام والفقيه والهداية والامالي والخلاف) لا تقرن في الصلوة فاقصر فيها على النهي عن القران وهو المنقول عن الاقتصاد ورسالة عمل يوم ولية وفي (الامالي) أنه من دين الامامية وفي (الخلاف) انه الاظهر في مذهب اصحابنا وفي (الاتصار والمسائل المصرية الثالثة والكافي على ما نقل عنهما والتحرير والمنتقى والمختلف والتبصرة والميسبة) لا يجوز القران وهو ظاهر التذكرة وفي (الاتصار) الاجماع عليه وفي (الموجز الحاوي) يحرم القران ان جعله جزءاً أي ان اعتقد وجوب الثانية كما في شرحه وفي (التفريح) عن الشيخ ان تحريمه مذهب الاكثر وظاهر كشف الرموز ونهاية الاحكام وكشف الالتباس التردد في الحرمة والكراهة ولم يذكر في جل الشيخ والوسيلة في ترك الصلوة وفي (المبسوط) كما عن الاصباح لا يجوز القران ولا تبطل به الصلوة وفي (المنتقى) بعد أن حكم تردد في البطلان كظاهر التحرير والتذكرة وفي (الاتصار والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والمعتبر والذكرى والبيان والفيلة والدروس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وفوائد الشرائع وفوائد القواعد والعوائد المليّة والروض والمسالك ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والبحار وكشف اللثام) وغيرها ان ذلك مكروه ونقل ذلك في التذكرة عن المرتضى ولم يعلل في بعض مسائله وقد سمعت ابي الذكري عنه وهو مذهب سائر المتأخرين كما في المدارك وجمهور المتأخرين ومتأخريهم كما في البحار والحدائق وفي (السرائر) أن أحداً من أصحابنا لم يعدم من قواطع الصلوة انتهى وقد سمعت ما نقلناه عن القدماء وفي (جامع المقاصد) لقرن على قصد التوظيف شرعاً وجوباً أو استحباباً حرماً وأبطل قطعاً ومثله بدون تفاوت ما في المسالك وفوائد القواعد ومجمع البرهان وفي (حاشية الارشاد) لا خلاف في التحريم بل البطلان مع قصد المشروعية ووظيفة القراءة وفي (المقاصد العلية) هذا كله اذا لم ينو بالزائد الوجوب والا بطلت لزيادة الواجب في غير محله وان قلنا بالكراهة وقد سمعت ما في الموجز الحاوي وكشفه وفي (كشف اللثام) اذا قرأها قاصداً بها الجزئية بطلت للنهي المفسد وفي (المدارك والبحار والحدائق) ان موضع الخلاف قراءة الزائد على أنه جزء من القراءة المعتبرة في الصلوة اذا ظاهر أنه لا خلاف في جواز القنوت ببعض الآيات وفي (كشف اللثام) ان تردد المصنف في المنتهى في البطلان من الاصل ومن كونه فعلاً كثيراً مرشد الى ان عدم الابطال اذا لم يقصد الجزئية والامر كذلك انتهى وفي (جامع المقاصد والمقاصد العلية والمسالك وفوائد القواعد) يتحقق القران بقراءة أزيد من سورة وان لم يكمل الثانية بل بتكرار السورة الواحدة أو بعضها ومثله تكرار الحمد ونحوه ما في الروض وعبارة الارشاد تعطي بتحقيقه بقراءة أزيد من سورة وان لم يكمل الثانية حيث قال ولا مع الزيادة على سورة ومثله عبارة الخلاف وفي (فوائد الشرائع) تكرار الحمد كالسورتين وفي (نهاية الاحكام) الاشكال في عد تكرار السورة الواحدة الحمد من القران (وفي المدارك) ان ظاهر الشرائع وغيرها ان محل النزاع في الجمع بين السورتين في الركعة الواحدة بعد الحمد وهو الذي تعلق به النهي في صحيح محمد وقال ان ما ذكره جده ربما كان مستنده اطلاق النهي عن قراءة ما زاد في خبر منصور وفي (البحار) ان ما ذكره الشهيد الثاني من تحقيقه بأزيد من سورة فيه نظر لانه يتنافى تجويزه المدول قبل تجاوز النصف انتهى وفي (كشف اللثام) ان أخبار جواز المدول من سورة الى أخرى اختياراً تجوز القران بين سورة وبعض سورة أخرى وكذا خبر الحيري حيث قال الكاظم عليه السلام يردد القرآن ما شاء وخبر منصور يشمل النهي عنه ونحوه الاقتصاد والخلاف والكافي ورسالة عمل يوم ولية والارشاد بل يمكن تعميم القران بين السورتين الواقع في

غيره (١) وفي خبر ابن بكير جواز الدعاء بالسورة في الصلوة فيحتمل نفاء الحرمة أو الكراهة ادعى سورة أو بعضها في العريضة انتهى وفي (مجمع الزهري) فيما ذكره المحقق الثاني والشهيد الثاني من تعميم 'قرآن المبحوث عنه بحيث يشمل زيادة كلمة أخرى على السورة الواحدة ولو كانت من تلك السورة' وأنه محذور لا مريض صحيح كالاصلاح تأمل لأنه إذا كان لا خلاف في التحريم وإبطال مع قصد المشروعية كما ذكره المحقق الثاني ومن المعلوم حوار قراءة القرآن عديم في الصلوة مطلقاً لا من امتنحه وأوردت بحيث يحل بترتيبها لم يبق محل للتراجع إلا أن يستثنى من بينهما قصد القرآن من آخره ومخصص القرآن به وبغيره المتعارف فيه قصد القرآن ويستثنى ذلك من الآثار أيضاً أو يعبر ذلك من الاعتبارات ولكن عند شئنا يطعن به القائل وإن أمكن مثل هذه الاعتبارات وما أن يخص القرآن بما عدا غيره سواء الكماله في محل القراءة كما هو ظاهر معص الأدلة وكلام الجمع ومخصصهما بغيره وأما مريض في الحوا وعديمه بحيث تكون معدودة من القراءة المعتبر في الصلوة أو مجرد حوار وعديمه في هذه الحالة ويكون الحوار في غيرها من الأحكام مثل الكبر والسجدة وهما من غير حالات إلى أن قال وعلم أن نقل الأحكام من المحقق الثاني لا يدل على قبله عليه إلا أنه في حرمه مخصصاً فلا يرد على التحريم بقصد المشروعية ووطء الصلوة بل الظاهر من ذلك أن هذا لا مريض من أقوال الصلوة ووصائفها وعلوم أن ليس الأمر أن يقرأ القرآن في غير وقتها ومكانها ومريض حر مثل دخولها في الصلاة بالدخول ويصل في الروايات وكلامهم في قولهم سمعنا به ومن التي أوردها على حرم مصورها الذي هو دليل وجوب السجدة حيث دللنا على حرمه من كراهية القرآن لم يبق لوجوب السورة دليل إلا أن يقال أن الدليل ليس محضراً أو يتجوز الهيئته على الكراهة والاول على التحريم قال في (مجمع الزهري) وإنما سمعنا به من غير خلافه في كثير فيكون حراماً (ثم قال) الظاهر من وجوه الحريم كونه حراماً لا آميناً ومريضاً يثبت الإطلاع لاصله وعديمه حراماً ثم أنه بعد أن حذر صحة (قال) أن في هذه الأحكام ما يكره القرآن مع القول بها دلالة على وجود الكراهة في إمارات معدة الحمى إذا لا يزال واحد في الأول ترك السورة الثانية معنى عدم حصول ثواب أصلاً فلهذا بل إنما يرجع في الآثم وعديمه انتهى كلامه فاق الله تعالى علينا من بعض فصله وبركاته هذا يتعلق بصلوات الله وبركاته هذه المسئلة مما خالف المتأخرين فيها المتقدمين واستندوا في ذلك إلى ما لا يصح الاستدلال به من بعض ذلك وسط الكلام فيه وإن خالف وضع الكتب (فمقول) استدلالاً بآخره بالأصل وأما ما وصحح ابن يقطين وعبد الواد في السرائر راية (وهي) أن الأصل لا يخبر في غير سجدته ولكنه قطع بالدلالة الأخر والمقول في العادات التوقيفية عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولأئمة عليهم السلام لاقتصار على سورة واحدة بل الشيعة على ذلك في الأعصار والأصغر والعمومات إلا أن الله على الكراهة لم نجد لها بل هي تدل على الاستحباب والتول للاستحباب خلاف الإجماع لأن يقال أن الكراهية عندهم بمعنى أقبية الثواب ولا فائدة في نفي مستحبة (وهي) أن العمومات الدالة على الكراهية بهذا المعنى أيضاً لم نجد لها الظاهر منها عدم هذه الكراهة إلا أن هذه الكراهة ترجع إلى خصوص

(١) أي في غير خبر منصور

كونها في الصلوة فالرجحان يظهر من العمومات والكراهة تظهر من دليل آخر ( وفيه ) ان دليل الكراهة ان كان مخصصاً لدليل الاستحباب ومخرجاً هذه الصورة من العمومات فلا وجه للتمسك بالعمومات لان العمومات تدل على ضد المطلوب وان أرادوا عدم التخصيص وقالوا ان العمومات تدل على استحباب القراءة والخصوصيات تدل على مرجوحية الخصوصية فهذا بعينه رأي الاشاعرة والشيعة تفاسي عنه ولهذا يحملون الكراهة على أقلية الثواب وان أرادوا ان العمومات تدل على الاستحباب والخصوصيات تدل على أقلية الثواب ( ففيه ) انهم ان أرادوا تخصيص العمومات فلا وجه للتمسك بالعمومات على حسب ما عرفت وان أرادوا عدم التخصيص ( ففيه ) ان مقتضى العمومات عدم أقلية الثواب ومقتضى الخصوصيات أقلية الثواب وبينهما تناقض واجتماعهما محال ( وأما صحيح ) ابن يقطين الذي ففيه البأس عن القرآن بين السورتين في المكتوبة والنافلة ( ففيه ) انا قد قول ان الظاهر منه عدم الكراهة لكون البأس نكرة في سياق النفي الا أن يأول بان المراد منه عدم الحرمة والمأول ليس بحاجة ثم ان ابن يقطين وزير الخليفة واليقية كانت في زمان الكاظم عليه السلام في غاية الشدة فيترجح من ذلك ورودها على سبيل التقية على ان الجمع بعد التقاوم والتعادل ولا تقاوم بعد ملاحظة ما قاله الصدوق والمرضى من ان من دين الامامية وما انفردت به عدم جواز القرآن الى غير ذلك مما مر على انه يكفينا الشك في الامر التوقيفي لوجوب الاطاعة العرفية والبراءة اليقينية ( وأما ) ما نطق به الموثق من قول الباقر عليه السلام انما يكره أن تجمع بين سورتين ( ففيه ) انا قول ليس المراد بالكراهة الكراهة الاصلاحية عند من لا يقول بالحقيقة الشرعية والقائل بها لا يقول بثبوتها في مثل الكراهة والسنة مع انه قد كثر استعمال الكراهة في الاخبار في المعنى الاعم على ان زرارة كما رواها روى انه سأل الصادق عليه السلام عن القرآن فقال ان لكل سورة حقاً فاعطها حقها من الركوع والسجود ( قلت ) وحق السورة من الركوع والسجود أن يأتي بهما بعد السورة ومثل ذلك روى الصدوق في كتاب الخصال ومثله خبر عمر بن يزيد وروى العياشي باسناده عن الفضل بن صالح عن الصادق عليه السلام قال لا تجمع سورتين في ركعة الا الضحى الى آخره وهذا رواه في المعبر والمنتقى عن جامع البرنظي وفي قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سألت عن رجل قرأ سورتين في ركعة قال ان كان في نافلة فلا بأس وأما الفريضة فلا يصلح وروى ابن ادریس عن كتاب حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال لا قرآن بين سورتين في ركعة ولا قرآن بين صومين ( وروى الصدوق ) في الهداية مراسلاً عن مولانا الصادق عليه السلام انه قال لا تقرن بين السورتين في الفريضة وأما النافلة فلا بأس وقال في ( كتاب الفقه الرضوي ) قال العالم عليه السلام لا تجمع بين السورتين في الفريضة هذا كله مضافاً الى صحيح محمد وخبر منصور وخبر ابن أبي يعفور ومفهوم موثق عبيد بن زرارة فأين يقع خبر السرائر الذي يقول فيه الباقر عليه السلام لا تقرن بين السورتين في الركعة فإنه أفضل من هذه الاخبار على انه ليس نصاً في مطلوبهم ( وأما ) ما ذكره في المدارك معترضاً به من قول ابن ادریس ان الاعادة وبطلان الصلوة تحتاج الى دليل وان أصحابنا لم يذكروا ذلك في قواطع الصلوة ( ففيه ) بعد ما عرفت من نص القدماء انه يلزم على هذا ان كل من فعل فعلاً على انه صلوة تكون صلوته بذلك الفعل صحيحة لان من المعلوم ان الصحة تحتاج الى دليل فيما لم يقطع بعدم ضرره وقول المصنف في المختلف ان الله رن بين السورتين غيرات بالأمور به على وجهه فيبقى في عهد التكليف قوي متين لان الأمور به هي الصلوة التي جزءها سورة واحدة فيكون

او خافت في الصبح او اولي المغرب والعشاء عمداً علماً او جهر في البواقي كذلك (متن)

جزءها جزء واحد اذا جعل جزءاً متعدداً لم يكن آتياً بالأمور به على النحو الذي طلب منه وما ضمه به في المدارك من ان الامثال حصل بقراءة السورة الواحدة والتهبي عن الزيادة لوسلنا انه للتحريم فهو امر خارج عن العبادة فلا يترتب عليه الفساد ضعيف كما قال المحقق الشيخ محمد بن الشيخ حسن في حاشية الكتاب المذكور قال لا يخلو كلام شيخنا من نظر لان الظاهر من القرآن قصد الجمع بين السورتين لا العدول ولا ريب في جوازهم مع الشرط المذكور وحينئذ فكلام العلامة متوجه لان قصد السورتين يقتضي عدم الاتيان بالأمور به اذ الأمر به في السورة وحدها وقول شيخنا ان التهبي عن الزيادة نهى عن أمر خارج لتجدد فعل الزيادة بعد فعل الاولى قاصداً لها منفردة وأين هذا من القرآن انتهى (قلت) وان كان نبي ذلك على ان الصلوة اسم للجامعة للاركان فهو آت بالاركان والشرائط الثابتة (ففيه) ان ذلك موقوف على ثبوت الحقيقة الشرعية أو انه من القرينة يعرف ان المراد مجرد الاركان لانه اذا تعدت الحقيقة الغريبة فالمصير الى الحقيقة عند المتشعبة متعين لانه قد كثرت استعمال الشارع هذا اللفظ فيه غاية الكثرة فلا يصار الى معنى مجازي آخر لانه ليس بهذه المثابة (وفيه) ان المتشعبة مختلفون ففهم من يقول ان الصلوة اسم للصحيحة ومنهم من يقول انها اسم للجامعة للاركان ولا دليل على تعيين ارادة الاخير حتى يتحقق الفراغ اليقيني من الشغل اليقيني الا أن يتمك بالاصل وفيه ما فيه قول المتقدمين أوفق بالصواب وأبعد عن عن الشك والارتباب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو خافت في فرض الصبح وأولي المغرب والعشاء عمداً علماً او جهر في البواقي كذلك ﴾ أي فانها تبطل صلواته اجماعاً كما في الخلاف وهو المشهور كما في المختلف وتخليص التلخيص والذكرى وجامع المقاصد والعززية والروضة وجمع البرهان والمدارك والبحار وشرح الشيخ نجيب الدين ومذهب الاكثر كما في المنتهى والتذكرة ومذهب أبي الصلاح والشيخين وأتباعهم كما في المتبر وفي (كشف الثام) انه قول المعظم وفي (السرائر) لا خلاف بيننا في ان الصلوة الاختفائية لا يجوز فيها الجهر بالقراءة وفيها أيضاً لا خلاف بين أصحابنا في وجوب الاختفات في الركعتين الاخيرتين وفي التبيان حد أصحابنا الجهر فيما يجب الجهر به الى آخره وفي (الغنية) الاجماع على وجوب الجهر في فرض الصبح وأولي المغرب والعشاء والاختفات في البواقي وقد فهم المحقق والشهيد من الشيخ في التهذيب دعوى الاجماع حيث قال في التهذيب خبر علي بن جعفر يوافق العامة ولسنا نعمل به فقال المحقق هذا تحكم من الشيخ فان بعض الاصحاب لا يرى وجوب الجهر بل يستحب وقال الشهيد رداً على المحقق لم يعتمد الشيخ بخلاف هذا المخالف اذ لا اعتداد بخلاف من يعرف اسمه ونسبه انتهى وفي (السرائر) في موضع آخر الصلوة عند عدم على ضربين جهرية واختفائية وفي (التذكرة) غلط السيد والجمهور الاجماع على مداومة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام وجميع الصحابة على ذلك فلو كان مسنوناً لاخلوا به في بعض الاحيان انتهى (قلت) ولم أجد أحد من قدماء علمائنا ومتأخريهم خالف في وجوب الجهر والاختفات فيما ذكر سوى ما نقل عن الكاتب وخلافه لا يعبو به لشذوذه ومعرفة اسمه ونسبه عند من يشترط ذلك وموافقته للعامة في كثير من المسائل التي خالفوا فيها الاصحاب كنقض الوضوء بالاشياء التي قال بها العامة وخالفهم فيها علماؤنا أجمع وأما السيد فانه وان نسب اليه الخلاف في المصباح جماعة من الاصحاب لكن المنقول من عبارته قد يقال انه ليس نصاً في ذلك قال انه من وكيد السنن حتى

روي ان من ترك عامدا أعاد وغير ظاهر ان مراده من السنة هو المعنى المصطلح عليه ولا يبعد ان يكون مراده الطريقة الشرعية المقررة كما لا يخفى على من مارس عباراته ويشير الى ذلك قوله حتى روي الى آخره (فان قلت) هذا يؤيد الاستحباب (قلت) كثيرا ما يقولون بالوجوب أو الحرمة ويحكمون مع ذلك بصحة الصلوة كما سمعت في حرمة القران ووجوب السورة وفي (مجمع البرهان) لولا خوف الاجماع لكان القول بالاستحباب أولى وفي (المدارك) لعله أولى الى ذلك مال المولى الخراساني وفي (البحار) لا يخلو عن قوة وفي (المنتقى) جعل ذلك احتمالا ومسندهم في ذلك الاصل وصحيح علي بن جعفر انه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلي من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة هل عليه ان لا يجهر قال ان شاء أجبر وان شاء لم يفعل قالوا انه أوضح سندا وأظهر دلالة من خبر زرارة والمقدمتان ممنوعتان لان خبر زرارة رواه الصدوق بثلاثة طرق صحاح ذكرها في المنتقى في جملة صحي لا صحر ورواه في التهذيب أيضاً بطريق صحيح ويعضده مفهوم صحيح زرارة الآخر وقول الرضا عليه السلام في خبر عل الفضل فوجب ان يجهر فيها وما رواه الصدوق في حكاية صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالملائكة الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي أشار اليها الاستاذ آدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك المعتمدة بالشهرة المؤيدة بالاجماع وظاهر خبر علي بن جعفر عدم رجحان الجهر فيما يجهر فيه وهذا لا قائل به أصلا بل ظاهر لفظ السائل بعيد عن الصواب ان أراد الجهر في القراءة ولهذا رواه في المعتمد بلفظ هل له ان لا يجهر وفي (قرب الاسناد) للحميري هل عليه ان يجهر وعلى كل محتمل السؤال عن الجهر أو عدمه في غير القراءة من الاذكار كما ان في قرب الاسناد أيضا عن علي بن جعفر انه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح له ان يجهر بالشهد والقول في الركوع والسجود والقنوت فقال ان شاء جهر وان شاء لم يجهر على ان الشيخ وجماعة حملوا الخبر المذكور على التنية كما سمعت وفي (المختلف) حمله على الجهر العالي وقد أطال الاستاذ وصاحب الحقائق في اقامة البراهين على القول المشهور وقد استفاد من العبارة حيث ترك التقييد بالقراءة انه يجب الاخفات في البواقي ولو في التسبيح الواقع فيها عوضا عن الحد ونحوها عبارة المعتمد والمنتهى والتبصرة والالفة وغيرها حيث ترك فيها التقييد بالقراءة ولم يقولوا فيها كما قيل في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع وغيرها يجب الجهر بالقراءة الى آخره وفي (الفنية) يجب الاخفات فيما عدا ما ذكرنا بدليل الاجماع ووجوب الاخفات في التسبيح المذكور هو المشهور كما في الروض والمقاصد العلية والآيات الاردنية والحقائق بل قال في الاخير بل ربما ادعي عليه الاجماع وهو خيرة الذكري والدروس والبيان والالفة وجامع المقاصد والجعفرية والعزبة وارشاد الجعفرية والروض والمقاصد العلية ورسالة الشيخ حسن صاحب العالم وشرحها لتلميذه الشيخ نجيب الدين وحاشية المدارك وفي (التنقيح) الاخفات أولى وأشد يقيناً للبراءة وهو حسن كما في الانوار القمرية وأحوط كما في المدارك والبحار وهو واجب ان وجب في القراءة كما في مجمع البرهان وتقل الشيخ نجيب الدين حكاية الاجماع على الاخفات فيما عدا الصبح وأولبي العشائين واستدل به على وجوب الاخفات في التسبيح المذكور وقد يلوح من حاشية المدارك دعوى الاجماع وفي (الانوار القمرية) ما وجدت لوجوب الاخفات في التسبيح دليلا الا ما دل على الاخفات في مواضع من الاجماع انتهى وفي (السرائر) ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحاوي والكفاية والحقائق انه لا يجب الاخفات فيه وفي (البحار) انه أقوى وتدل بعض الاخبار ظاهرا على رجحان الجهر ولم أر به قائلًا انتهى (قلت)



وجدت في هامش رسالة تلميذ ابن قهد ان بعض الاصحاب ذهب الى استحباب الجهر فيه وقد يتوهم بعض من لا تدرب له من عبارة الفقيه وجوب الجهر فيه أو الاستحباب حيث قال الا يوم الجمعة في صلاة الظهر فانه يجهر فيها وفي الركعتين الاخرين بالتسبيح فيظن انه معطوف على قوله فيها وليس كذلك وانما هو معطوف على قوله في الركعة الاولى الحمد حيث قال وأفضل ما يقرأ في الصلوة في الركعة الاولى الحمد الى آخره ويدل على ذلك قوله بعد العبارة الموهمة قال الرضا عليه السلام انما جعل القراءة في الركعتين الحديث وفي (المهذب وغاية المرام وكشف الالتباس) ذكر القولين من دون ترجيح وفي (المدارك) ان ما ذكره في الذكرى من أن عموم الاختفات في الفريضة كالنص غير واضح فلا تسوية وفي (الحقائق) انا ان سلمنا البدلية فوجوب المساواة في جميع الاحكام ممنوعة وفي (حاشية المدارك) ان أهل العرف يفهمون التسوية والعموم لا يفهمون الا وجوب الاختفات فيه اذا قيل لهم انه يدل عن القراءة التي يجب فيها الاختفات ثم انه في الحقائق منع البدلية وقال بل المستفاد من الاخبار العكس وهو اصاله التسبيح وفرعية القراءة لا العكس كما ذكره وان كان ظاهر كلامهم الاتفاق عليه انتهى (قلت) ما ذكره من ان ظاهر الاصحاب الاتفاق على البدلية حق كما تدل عليه الاخبار الواردة في التسبيح حيث نفي في كثير القراءة أولا ثم ذكر فيها التسبيح فلولا انها الاصل لما احتجج فيها الى ذلك وقد نطق الكتاب المجيد بالامر بالقراءة في الصلوة كقوله جل اسمه فاقروا ما تيسر منه وأقيموا الصلوة وقوله تعالى شأنه فاقروا ما تيسر علم أن سيكون منكم مرضى بل الاخبار متواترة بالقراءة فيها ثم ان في الخبر الذي علل فيه كون التسبيح أفضل من القراءة من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دهش لما ذكر ما رأى من عظمة الله تعالى فقال سبحان والحمد لله الى آخره دلالة على ما ذكرنا وما يدل على الاختفات في الاخبارتين مطلقا صحيح ابن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الركعتين اللتين يصمت فيهما أقرء فيهما بالحدود هو امام يقتدي به قال ان قرأ فلا بأس وأما خبر العيون عن الضحاك انه صحب الرضا عليه السلام من المدينة الى مرو فكان يسبح في الاخرين يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثلاث مرات فانه ربما أشعر بالجهر بالتسبيح لان كان الضحاك يسمع ذلك منه عليه السلام وأقل الجهر اسماع الغير لكن الحق ان اسماع النفس اسماء تاما بحيث لا يسمع من يليه الذي لا أقرب منه مما لا يطاق وحيث اقتضى المقام بيان حال الجهر والاختفات (فتمول) أقل الجهر اسماع القريب وحد الاختفات اسماع نفسه باجماع العلماء كما في المعتبر والتذكرة وبلا خلاف بين العلماء كما في المنتهى وعن التبيان نسبته الى الاصحاب حيث قال حد أصحابنا الجهر فيما يجب الجهر فيه بان يسمع غيره والمحافنة بان يسمع نفسه وظاهر هذه الاجماع خروج ما سمع الغير عن الاختفات كما هو ظاهر الشرائع وجملة من كتب المصنف والذكرى والدروس والبيان وغيرها بل في المعتبر أيضا لانفي بالجهر الا اسماع الغير ذكر ذلك في الاحتجاج للجهر بالتسمية ومثل ذلك قال في المنتهى في آخر كلامه في المقام وأوضح من ذلك عبارة السرائر ففيها حد الاختفات أعلاه ان تسمع أذنك القراءة وليس له حد أدنى بل ان لم تسمع أذناه القراءة فلا صلوة له وان سمع من عن يمينه وشماله صار جهراً فاذا فله عامدا بطلت صلوته وعن الراوندي ان أقل الجهر ان تسمع من يليك وأكثر المحافنة ان تسمع نفسك وعن ابن جمهور لو سمعها القريب منه لم يكن سارا فتبطل صلوته ان قصد اسماعه لصيرورته جاهراً أما لم يقصد ففي الابطال أشكال أقربه الابطال ان صدق عليه أقل الجهر وذهب المحقق الثاني وتلميذه والفاضل

المسيحي والشهيد الثاني والمولى الاردبيلي وكافة من تأخر على ما أجد الى انه لا بد في صدق الجهر وحصوله من اشتغال الكلام على الصوت اسمع قريبا أو لم يسمع وان لم يشتمل عليه سمي اخفاة كذلك وهو ظاهر التحرير والتلخيص حيث قيل فيها أقل الاخفات ان يسمع نفسه وهذا كالصریح في الاخفات مع اسماع الغير وفي (الموجز الحساوي) ان أعلاه أدنى الجهر وهو ظاهر كشف الالتباس وفي (نهاية الاحكام) انهما كيفيتان متضادتان وظاهره كما فهمه المحقق الثاني والشهيد الثاني ان الجهر انما يتحقق بالكيفية المعروفة في الجهر فلا يكفي فيه اسماع الغير وان بعد كثيرا وكلام هؤلاء كما ترى ظاهر المخالفة لكلام أولئك فانهم جعلوا أقل مراتب الجهر ان يسمع من قرب منه اشتغال على صوت أو لم يشتمل وان الاخفات عبارة عن اسماع نفسه اشتغال على صوت أو لم يشتمل وقد سمعت دعوى الاجماع على ذلك واللازم ان من قرأ في الصلوة الاخفاتية بحيث يسمعه من قرب منه وان لم يشتمل على صوت فأن صلوته تبطل بذلك كما هو صريح السرائر وصریح المتأخرين عنهم انه متى كان كذلك فان الصلوة صحيحة وأعرف يساعد المتأخرين فان مجرد اسماع القريب مع عدم الاشتغال على الصوت لا يطلق عليه الجهر عرفا والمبادر منه في العرف ما اشتغل على هذا الحرس الذي هو الصوت وان كان خفيا ولم يشتمل عليه يسمى اخفاة وان لم يسمعه القريب بل في كشف اللثام عسى ان لا يكون اسماع النفس بحيث لا يسمع من يليه مما يطاق ويدل على قول المتأخرين خبر الضحاك المتقدم وينبغي نقل جملة من عبارات المتأخرين في (جامع المقاصد) الجهر والاخفات حقيقتان متضادتان كما صرح به في نهاية الاحكام عرفيتان يتمتع تصادقهما في شيء من الافراد ولا يحتاج في كشف مدلولهما الى شيء زائد على الحوالة على العرف الى أن قال بعد تعريف المصنف للجهر بان أقل الجهر اسماع القريب تحقيا أو تقديرأ مانصه وينبغي ان يزداد فيه قيدأ آخر وهو تسميته جهرا عرفا وذلك ان يتضمن اظهار الصوت على الوجه المهود ثم قال بعد قوله وحد الاخفات لا بد من زيادة قيد آخر وهو تسميته مع ذلك اخفاة بان يتضمن اخفاء الصوت وهمسه والا لصدق هذا الحد على الجهر وليس المراد اسماع نفسه خاصة لان بعض الاخفات قديمه القريب ولا يخرج بذلك عن كونه اخفاة انتهى ومثل ذلك قال تلميذه في شرحيهما على الجعفرية وفي (الروض) الجهر والاخفات كيفيتان متضادتان لا يجتمعان في مادة كما نبه عليه في نهاية الاحكام فاقول السر ان يسمع نفسه لا غير تحقيا أو تقديرأ وأكثره ان لا يبلغ أقل الجهر وأقل الجهر ان يسمع من قرب منه اذا كان صحيح السمع مع اشتغال القراءة على الصوت الموجب لتسميته جهرا عرفا وأكثره أن لا يبلغ الملو المفرط وربما فهم بعض أن بين أكثر السر وأقل الجهر تصادقا وهو فاسد لأدى به الى عدم تعيين أحدهما لصلوة لا يمكن استعمال الفرد المشترك في جميع الصلوات وهو خلاف الواقع والتفصيل قاطع للشركة انتهى ومثله ما في فوائد الشرائع وفوائد القواعد والميسرة والروضة ومقاصد العلية والمدارك بل في الميسرة وفوائد القواعد التصريح بأن الاخفات قد يسمعه القريب على وجه لا يجتمع مع الجهر ولعل هذا البعض الذي أشير اليه في فوائد الشرائع والروض والمسالك هو صاحب الموجز الحساوي والصيمري كما سمعت وفي (المدارك) ربما أوم هذا الضابط الذي ذكره المحقق وغيره بظاهر تصادق الجهر والاخفات في بعض الافراد وهو معلوم بالعلان انتهى (قلت) لعله عنى ما ذكره جده من الاعتراض على الضابط المذكور حيث فهم من عبارة الفاضلين والشيد عطف الاخفات على المضاف اليه في قولهم أقل الجهر أن يسمع القريب والاخفات أي أقل الاخفات واللازم

أو قال أمين آخر الحمد لعير تقية بطلت صلوته (متن)

من هذا تصديق الجهر والاختفاء في اسماع القريب بأن يكون ذلك أعلى مراتب الاختفاء لان أقله اسماع نفسه واكثره حينئذ اسماع القريب وهو أقل مراتب الجهر فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه وأنت خبير بأن الظاهر منهم ان ذلك ليس بيانا للرتبة الدنيا منه بل انما هو بيان لمعنى حقيقة الاختفاء وليس معطوفاً على المضاف اليه بل على المضاف أو الواو للاستشاف وفي (مجمع البرهان) أحاله على العرف قال وقيل هو جوهر الصوت وفي (المفاتيح والكفاية) المرجع الى العرف وفي (البحار) يرد على الضابط الذي ذكره انه مع اسماع نفسه يسمع القريب أيضاً غالباً وضبط هذا الحد بينهما في غاية الاشكال ان أمكن ذلك ولذا قال بمض الجهر ظهور جوهر الصوت والاختفاء همسه وبعض أحاله على العرف انتهى وفي (الذكرى) في بحث الجهر بالبسطة احتمال ان الاختفاء جزء من الجهر انتهى وقد قال الله سبحانه وتعالى فانطلقوا وهم يتخفون والجمع بين كلام الاصحاب ممكن كما أستير اليه في جامع المقاصد فتدبر ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿أو قال أمين آخر الحمد لعير تقية﴾ فانها اذا قالها كذلك تبطل صلوته اجماعاً كما في الانتصار والخلاف ونهاية الاحكام والتحريير بل في الاخير والخلاف قول أمين حرام تبطل بها الصلوة سواء جهر بها أو أسر في آخر الحمد أو قبلها اماماً كان أو مأموماً أو على كل حال واجماع الامامية عليه وفي (المتنهي وكشف الالتباس) نسبة البطلان بها آخر الحمد الى علمائنا وفي (كشف الرموز) ان التحريم مذهب الثلاثة وتباعهم لا أعرف فيه مخالفاً الا ما حكى شيخنا دام ظله في الدروس عن أبي الصلاح وفي (المذهب البارع) هو مذهب الاصحاب ماعداً التقي ويستفاد من هذين ان المراد بالتحريم الابطال وفي (المتنهي وكشف الرموز والمدارك) ان المفيد والمرضى والشيخ يدعون الاجماع على تحريمها وابطال الصلوة بها ولعل المفيد ذكر هذا الاجماع في غير المقنة وفي (الامالي) من دين الامامية الاقرار بأنه لا يجوز قول أمين بعد الفاتحة وفي (الفنية والتذكرة) الاجماع على تحريم ذلك ويستفاد من التذكرة وكذا الفنية ان المراد من التحريم البطلان وفي (الذكرى والروض ومجمع البرهان وجامع لمقاصد) ان المشهور الابطال بل في الاخير كاد يكون اجماعاً وفي موضع آخر من الاول نسبته الى جمهور الاصحاب وفي (التنقيح وارشاد الجعفرية) ان الأكثر على التحريم وفي (الدروس) قول ابن الجنيدي تناقض ونحوه ما في الخلاف والتحريم من عدم الفرق بين كونها آخر الحمد أو قبلها للامام أو المأموم ما في المبسوط وجعله من كتب المتأخرين كالبيان وفوائد الشرائع والميسبة والروض وغيرها بل هو الظاهر من حجاج الأكثر على المسئلة وعن الكاتب أنه قال في قنوت الصلوة يستحب أن يجهر به الامام في جميع الصلوات ليؤمن من خلفه على دعائه وهو رخصة بل ترغيب في التأمين وقل أيضاً لا يصل الامام ولا غيره قراءته ولا الضالين بآمين لان ذلك يجري مجرى الزيادة في القرآن مما ليس منه ولو قال المأموم في نفسه اللهم اهدنا الى صراطك المستقيم كان أحب الي لان ذلك ابتداء دعاء منه واذا قال آمين تأمينا على ما تلاه الامام صرفت القراءة الى الدعاء الذي يؤمن عليه سامعه وقد سمعت ما ذكره أبو طالب وأبو العباس عن التقي من كراهة ذلك كما هو خيرة لمفاتيح واليه مال مولانا الاردبيلي في المجمع واحتمله المحقق في المتبر وفي (المدارك) الاجود التحريم دون الابطال وفي (الذكرى) الحسن والتقي والجمع في الفاخر لم يترضوا له بنفي ولا اثبات وعن ابن شهر آشوب أنه بناء على انه ليس قرآناً ولا دعا أو

تسبيحاً مستقلاً قال ولو ادعوا أنه من أسماء الله تعالى لوجدناه في اسمائه ولقلنا يا آمين وفي (الخلاف) قول آمين من كلام الآدميين وفي (نهاية الأحكام والتحرير) المقاصد والروض) أنه ليس قرآناً ولا دعاء بل اسم للدعاء والاسم غير المسمى ومثله ما في كشف الرموز والمهذب البارع بل في التفتيح اتفق الكل على أنها ليست قرآناً ولا دعاء وإنما هي اسم للدعاء والاسم غير المسمى وفي (الانتصار) لا خلاف في أنها ليست قرآناً ولا دعاء مستقلاً وظاهر الفنية أن العامة متفقون على أنها ليست قرآناً ولا دعاء ولا تسبيحاً وفي (كشف اللثام) أن المشهور أنها ليست دعاء لكنه بعد أن نقل عن التحرير ما ذكرناه عنه قال أنه مبني على أن أسماء الأفعال أسماء لا لفاظها والتحقيق خلافه ونحوه ما في مجمع البرهان والمدارك وقد استدلا بنص الشيخ الرضي على ذلك حيث قال وليس ما قاله بعضهم من أن صه مثلاً اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء لأن العربي القبح يقول صه مع أنه ربما لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلاً ولو قلت اسم لاصمت أو امتنع أو اكف عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعله لأن المقصود المعنى لا اللفظ انتهى (وفيه) أن ما نفاه إجماعي عند أهل العربية بل يدهي كما قال الأستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك وقال أيضاً أن آمين عند قهاتنا من كلام الآدميين (قلت) وقد سمعت ما في الانتصار والتفتيح والغنية وفي الحدائق لا خلاف بين أهل العربية في وجود هذا القسم الذي هو اسم الفعل في الأقسام المذكورة في كلامهم وقال أن الأخبار التي وردت بالمنع والنهي عنه لا وجه لتصريحها بذلك إلا من حيث كونه كلاماً أجنبياً خارجاً عن الصلوة مبطلاً لما متى وقع فيها والافالهي عنه مع كونه دعاء كما ادعي واستفاضة الأخبار بجواز الدعاء في الصلوة مما لا يعقل له وجه انتهى (قلت) ويرد عليهم أيضاً أنه لو صح ما ذكره المحقق الرضي كانت أسماء الأفعال من الالفاظ المترادفة ويلزم حينئذ من ذلك انعدام قسم اسم الفعل بالكلية فإن كلامه جار في جميع أسماء الأفعال التي وضعت بأزائها فتأمل (وأما) كلام أهل اللغة في (القاموس) آمين بالمد والقصر وقد يشدد المدود ويمال أيضاً عن الواحد في البسيط اسم من أسماء الله عز وجل أو معناه اللهم استجب أو كذلك مثله فليكن أو كذلك فافصل وقال ابن الأثير هو اسم مبني على الفتح ومعناه اللهم استجب وقيل معناه كذلك فليكن وعن المغرب معناه استجب وفي (الكشاف) أنه صوت سمي به الفعل الذي هو استجب كما أن دع وحبل وهلم أصوات سميت بها الأفعال التي هي أمل وأسرع وأقبل وعن المصباح المنير آمين بالقصر في الحجاز والمد اشباع بدليل أنه لا يوجد في العربية كلمة على فاعيل ومعناه اللهم استجب وقال أبو هاشم معناه كذلك وعن الحسن البصري أنه اسم من أسماء الله تعالى انتهى فليس معنى آمين منحصر في اللهم استجب لفظاً أو معنى بل لها معان أخر ليست بدعاء قطعاً ومن الأخبار الدالة على النهي عنها خبر محمد الحلبي المروي بطريقين أحدهما فيه محمد بن سنان والآخر عبد الكريم ويظهر من المعتبر أنه ثقة وحسن جميل بإبراهيم وخبر اللال بل قديظهر المنع من صحيح بن وهب وقول الصادق عليه السلام في صحيح جميل ما أحسنها وأخضض الصوت بها أن كان بصيغة التمجيد أفاد الاستجاب ولذا قطع الأصحاب بحمله على التقية وإن كان المحقق يرويه بصيغة نفى التحسين ويقول أن الجواز مستفاد من قوله عليه السلام وأخضض الصوت بها (فيه) أن التبادر من الانتصار على نفى الحسن في القبح أيضاً فتأمل وإن رويناه أخضض بصيغة الماضي على أن يكون المراد أنه عليه السلام أخضض صوته بكلمة ما أحسنها كان ظاهراً في التقية لكن يرد أنه لم يرد ماضيه

ولو خالف ترتيب الآيات ناسياً استأنف القراءة ان لم يركع فان ذكر بعده لم يلتفت وجاهل الحمد مع ضيق الوقت يقرأ منها ما تيسر فان جهل الجميع قرأ من غيرها بقدرها (مبن)

على وزن افضل ثم ان جيلا روى النهي عنها وأظهر منه ما اذا روي ما أحسنها من الاحسان بمعنى العلم على صيغة التكلم وما نافية كقوله عليه السلام في التثويب ما نعرفه وعلى هذا فلا تنافي بين خبري جميل (وأما) قول المولى الاردبيلي وتلميذه السيد المقدس ان النهي لا يوجب الفساد لتوجهه الى امر خارج عن العبادة (فيه) ان هذا حق في غير المقارن أما الخارج المقارن فالحق فيه الفساد لان العبادة توقفية فاذا منع فيها من فعل شيء في أمانتها ففعل فيها لم تكن هي التي أمر بها كما هو الشأن فيما اذا قال في التحريم الله اكبر بضم الراء أو اكبر من كل شيء (وأما) ما وقع للمحقق والمصنف وأبي العباس حيث استدلوا بانه لو قال اللهم استجب لم يجز فكذا ما هو بمعناه وهو آمين فرادهم انه لو قال اللهم استجب أو آمين مع عدم قصد الدعاء المتعارف كان لغوا وعيباً وهو منهي عنه خصوصاً في العبادة وهذا انما يجوز بتقدير سبق الدعاء والتقدير عدمه فان قلتم نقصد بالفاتحة الدعاء قلنا لكم نعرض ذلك فيمن لم يقصد فلا مناص لكم الا أن تقولوا بوجوب القصد متى أراد التلظظ بذلك لكن ذلك ما ذهب اليه ذاهب فاندفع ما أورده الشهدان وغيرهما من انه لا وجه للبطلان بقوله اللهم استجب نعم للعامة أن يقولوا يجوز ذلك مع عدم قصد الدعاء للنصوص الواردة عندهم بخصوص ذلك لكن المحقق والمصنف ردوا بصوصهم بأنها غير صحيحة عندهم لعدم الوثوق براويها لان أبا هريرة قد شهد عليه عمر بانه عدو الله وعدو رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأخذ منه ما أخذه خيانة من مال البحرين وأما قول المصنف أمير تقية فعلى تقدير الاجلاء اليها لانتزاع في جوازه بل في وجوبه لكن الاجلاء بعيد لجواز الاخفاء عندهم بل هو عندهم أولى ولم يتعرض المصنف لما اذا زاد واجبا غير ركن عدا وقد عد في الذكرى والبيان والالفة وشروحه الاربعة والجمعرية وشرحها من مبطلات الصلوة زيادة الواجب عداً فعلا كان أم غيره لكن قيده المحقق الثاني في شرح الالفة والشهد الثاني غير الكيفية لان زيادة الطائفة غير مبطله ما لم يخرج به عن كونه مصلياً وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) ان زيادة الواجب مبطله ولم يستثن من هذه الكاية الا كراهية القران بين السورتين عند من كرهه وقد تقدم آفاً وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والتذكرة) ان تكرير الآية من الحمد أو السورة لا يبطل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خالف ترتيب الآيات ناسياً استأنف القراءة ان لم يركع فان ذكر بعده لم يلتفت ﴾ كما صرح بذلك كل من تعرض له وفي (كشف القمام) على الحكمين النصوص والفتوى من غير خلاف الا في الاستئناف من الاول ان قاتت الموالاة فسيأتي الخلاف فيه ان شاء الله تعالى انتهى وفي (المسالك والمدارك) انما يستأنف القراءة ان لم يمكن الباء على السابق ولو بغوات الموالاة والا بنى عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجاهل الحمد يقرأ منها ما تيسر ﴾ يريد ان جاهل بعض الحمد يجب عليه أن يقرأ منها ما علمه اذا ضاق الوقت وقد نقل الاجماع على ذلك في الذكرى وارشاد الجمعرية والمدارك والمفاتيح وفي (المعتبر والروض) ان من لم يحسن القراءة وضاق قرأ ما يحسن اجماعاً وفي (المنتهى) ففي الخلاف عنه (وتفصيل) أطراف المسئلة يتم برسم مسائل (الاولى) هل يقتصر على ما عرفه من الحمد من دون تكرار ولا ابدال أقوال ففي (المعتبر والمنتهى والتحرير وجمع البرهان والمدارك)

الاكتفاء بما علمه وهو ظاهر الشرائع والارشاد وغيرها وفي (جامع المقاصد) الاكتفاء ضعيف وفي (التذكرة والموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمقاصد العلية) يكرره ان لم يعلم من القرآن غيره وقضية ذلك كما هو صريح التذكرة وغيرها انه ان علم عوض عما يجمله مما يعلمه من غيرها ومال الى التكرير في ارشاد الجعفرية ونفاه في المعتبر وتبعه في البيان ونقله عنه في الذكرى ساكتا عليه وفي (الروض) ان التعويض عنه من غيرها هو المشهور وفي (الروضة) هو الاشهر وهو خيرة نهاية الاحكام والدروس والبيان والجعفرية وشرحها والميسية وحاشية المدارك وقواه في جامع المقاصد وقد سمعت ما في التذكرة وغيرها وكلام الذكرى يعطي انه ان كان يحسن النصف الاول منها قرأه وأضاف اليه غيره بقدر النصف الآخر وفي (البيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والميسية) وغيرها وجوب مساواة البدل في الحروف وفي (الروض) انه مشهور والروضة انه الاشهر قال في (البيان) ولو أحسن غيرها قرأ منه بقدر حروفها فزائد أو قرأ سورة كاملة معناه أحسنها والافبعض سورة وفي (حاشية المدارك) ان كان الزائد الذي يعلمه من غير الحمد لا يوازيها كرهه حتى يوازيها انتهى ولا فرق فيما يعلمه من الحمد بين الآية أو بعضها ان كان يسمى قرآنا كما في المنتهى والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والمسالك وقال هؤلاء وان لم يتم قرآناً فلا تجب قراءته واستحسن ذلك في المعتبر وقال في (البيان) لا يجب تكرار هذا البعض ولا الآية التامة (الثانية) اذا لم يعلم من الحمد شيئاً في الشرائع وموضع من المبسوط انه يقرأ ما تبسر أو يهمل ويسبح ويكبر وظاهرهما انه مخير بين الذكر والقراءة (وفيه) انه ربما كان في صحيح عبد الله بن سنان دلالة على ان الذكر انما يجزى مع الجهل بقراءة الفاتحة وغيرها مطلقاً وفي (النهاية والخلاف والتافع والتبصرة) وموضع من المبسوط ان لم يعلم منها شيئاً قرأ ما يحسن بل في الاخير سواء كان بعدد آياتها أو دونها أو أكثر وظاهره ان يقرأ ما شاء الا ان يحمل قوله أو مادون على من لم يحسن سواه وفي (المعتبر والمنتهى والتحرير) لا يجب الاتيان بسبع آيات وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس) ايجاب سبع آيات وفي (الذكرى) انه أولى وفي (نهاية الاحكام) أيضاً الاقرب وجوب مساواة الحروف لحروف الفاتحة أو الزيادة عليها لانها معتبرة في الفاتحة فتعتبر في البدل مع امكانه كالايات ونحوه ما في جامع المقاصد والجعفرية وشرحها من ايجاب مراعاة الحروف والآيات ان أمكن بغير عسر فان عسر اكتفى بالمساواة في الحروف أو زيادة البدل وفي (نهاية الاحكام) وجامع المقاصد لا يجب ان يمدل حروف كل آية بآية من الفاتحة بل يجوز ان يجعل آيتين مكان آية ويجب مراعاة التالى اجماعاً كما في ارتداد الجعفرية وبه صرح جماعة فان تعذر أجزأ التفريق كما في التذكرة والذكرى والدروس والروض وغيرها وفي (الموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية) انه لو كان التفريق محلاً بتسمية المآتي به قرآناً فكما لو يعلم شيئاً وفي (التذكرة) الاقرب انه يؤمر بقراءة ما تفرق وان كانت الآيات لاتفيد معنى منظوما اذا قرأت لانه يحسن الايات قال ولو كان يحسن مادون السبع احتمل ان يكررها حتى يبلغ قدر الفاتحة والاقوى انه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالذكر الباقي (قلت) لعله لان الفاتحة سبع مختلفة والتكرير لا يفيد الماثلة هذا وفي (المنتهى) انه اذا جهل جميع الحمد وعلم سورة كاملة قرأها عندنا وفي (التحرير) انه الاقرب انتهى وهل عليه سورة أخرى أو بعضها عوض الحمد ففي (الذكرى والروضة) ان عليه ذلك وهو ظاهر حاشية المدارك واليه مال في الروض

واحتمله في جامع المقاصد وفي (المنتهى) ليس عليه ذلك وفي (التحرير) فيه أشكال (الثالثة) من لم يحسن شيئاً من السورة لم يعوض بالذكر كافي التذكرة والذكرى والبيان وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض والكتاب كما يأتي وفي (المنتهى والبحار) لا خلاف في جواز الاختصار على الحد في هذه المواضع والثالثة وفي موضع آخر منه لا خلاف من أهل العلم في جواز الاختصار على الحد في الثالثة وكذا في جوازه مع ضيق الوقت في الفريضة (قلت) وما نحن فيه أولى لانهم قالوا ان في ذلك اقتصاراً على موضع الوفاق ولانها تسقط مع الضرورة فمع الجهل أولى وفي (حاشية المدارك) انه يعوض عنها بالذكر وكأنه أدام الله تعالى حراسته لم يظفر بما في المنتهى وقد يلوح أو يظفر وجوب التعويض عنها من كل من قال فيمن لم يعلم شيئاً من القرآن انه يسبح ويهمل ويكبر بقدر القراءة لان ظاهر ذلك وجوب تكراره بقدر الحمد والسورة فينطبق على ذلك اجماع الخلاف كما يأتي في المسئلة الرابعة فيعارض اجماع المنتهى فليلاحظ ذلك ويظهر من تعليق النافع للمحقق الثاني ايجاب التعويض مطلقاً قال في علق على النافع عند قوله وفي وجوب السورة مع الحمد في الفرائض للمختار مع السمة وامكان التعلم قولاً ان أظهرهما الوجوب ما نصه يفهم من التقييد بسمة الوقت انه مع الضيق لا يجب وليس كذلك اذ لا دليل على السقوط هنا اذ لا يسقط شيء من الامور المعتبرة في الصلوة لضيق الوقت ولا أعلم لاحد التصريح بسقوط السورة للضيق بل التصريح بخلافه موجود في التذكرة انتهى ويحتمل أن يكون مراده السقوط مع العلم بما لضيق الوقت الا انه غير الظاهر من كلامه (الرابعة) أن لا يعلم شيئاً من القرآن ففي (المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والنافع والتحرير والتذكرة والتبصرة والارشاد والكتاب) فيما يأتي انه يكبر الله ويسبحه ويهمله وفي (الحدائق) انه المشهور وفي (نهاية الاحكام) زيادة التحميد وفي (الخلاف) فان لم يحسن شيئاً أصلاً يعني من القرآن ذكر الله تعالى وكبره وفي موضع آخر وجب نحمد الله مكان القراءة اجماعاً وفي (اللمعة) ذكر الله تعالى بقدرها وفي (مجمع البرهان) لو لم يكن في الارشاد ذكر التهليل لكان أولى نظراً الى صحيح عبد الله بن سنان وفي (الذكرى) لو قيل يتعين ما يجزى في الاخيرتين من التسبيح على ما يأتي ان شاء الله تعالى كان وجهاً وقوله فيها عن الكاتب واجمعي وهو خيرة الدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وفوائد الشرائع والجعفرية والعزنية وارشاد الجعفرية والميسية والمسالك وقواه في جامع المقاصد وفي (الروض) هو متجه وفي (الروضة) هو أولى وفي (المدارك) أحوط وفي (مجمع البرهان) يجزى التكبير والتسبيح بل يحتمل أن يكون المراد بالتكبير في صحيح ابن سنان تكبيرة الاحرام فيكون التسبيح وحده كافياً ويجب أن يكون ذلك بقدر القراءة كما في الشرائع والنافع والمعتبر ونهاية الاحكام والارشاد والموجز الحاوي وغيرها ولعل المراد بقدر الفاتحة كما في التذكرة والبيان وكشف الالتباس والميسية والروض والروضة ومجمع البرهان وغيرها ومعنى قولنا بقدرها ان يكون بقدر زمانها كما في نهاية الاحكام وفي (جامع المقاصد والروض) ان المساواة أحوط وفي (الحدائق) ان المشهور بين المتأخرين وجوب المساواة وفي (التذكرة) ان الاولى عدم وجوب المساواة لان الذكر بدل من غير الجنس فيجوز ان يكون دون أصله كالتييم وفي (مجمع البرهان) لا دليل على وجوب المساواة وفي (المعتبر) تستحب المساواة وعلى ذلك نزل عبارة النافع وهو خيرة المدارك (الخامسة) ان لا يعلم قرآناً ولا ذكراً في (التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والموجز الحاوي وشرحه والمسالك) انه يجب عليه الوقوف بقدرها واستحسنه في الروضة وقال في (الجعفرية) ان في بعض الاخبار ايماء اليه واحتمل



وهل يكفي مع امكان التعلم فيه نظر فان لم يعلم شيئا كبر الله تعالى وسبحه وهله بقدرها ثم يتعلم ولو جهل بمض السورة قرأ ما يحسنه منها فان جهل لم يعوض بالتسبيح والاخرس يحرك لسانه بها ويعقد قلبه ( متن )

وجوب تحريك لسانه كالآخرس وقد تقدم الكلام في الترجمة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم يجب عليه التعلم ﴾ الظاهر انه لا كلام في انه يأتي بالبدل اذا فرط حتى ضاق الوقت وانه يأثم وانما الكلام في الاجزاء حينئذ وعدمه في ( الموجز الحاوي وكشف الالتباس ) انه يقضي وفي ( كشف اللثام ) انها تجزئه صلواته وان اثم انتهى وقد تقدم في التكبيرة ماله نفع في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز ان يقرأ من المصحف ﴾ قال في ( الخلاف والمبسوط والنهاية ) من لا يحسن القرآن ظاهرا جازله ان يقرأ من المصحف وفي ( الخلاف ) الاجماع عليه وفي ( المنهى ) يجوز القراءة من المصحف لمن لم يحفظ وهو قول أكثر أهل العلم وخالف أبو حنيفة وفي ( البيان والمسالك ) المصحف مقدم على الائتمام والائتمام مقدم على البدل ونحوه . ابي الروض حيث قال لو قدر على الائتمام وجب وقريب منه متابعة الغير وأولى منه القراءة من المصحف وفي ( كشف اللثام ) لم أعرف وجه تقديم القراءة من المصحف على الائتمام وفي ( الذكري ) ولو تتبع قارئاً أجزاً عند الضرورة وفي ترجيعه على المصحف احتمال لاستظهاره (١) في الحال ولو كان يستظهر في المصحف استويا وفي وجوبه عند امكانه احتمال لانه اقرب الى الاستظهار الدائم انتهى وضيم وجوبه في كلامه يرجع الى المتابعة ولعله يريد انها تمين ولا يجوز مع امكانها القراءة من المصحف وفي ( جامع المقاصد ) اذا لم يقدر على القراءة الا بالمصحف تمين والائتمام والمتابعة كالقراءة من المصحف وفي ( كشف اللثام ) اذا جهل عن ظهر القلب وجب ان يأثم أو يقيم قارئاً أو يقرأ من المصحف ونحوه مافي المفاتيح ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهل يكفي مع امكان التعلم فيه نظر ﴾ ظاهر النهاية والخلاف والمبسوط وصريح التحرير والايضاح والذكرى وجامع المقاصد والروض والمسالك انه لا يكفي القراءة من المصحف مع امكان التعليم لانه صلى الله عليه وآله لم يأمر الاعرابي بالقراءة من المصحف ولوجوب تعلم جميع أجزاء الصلوة والقراءة منها ولان القراءة من المصحف في الصلوة مكروهة اجماعا ولا شيء من المكروه واجب وهذا ذكره في الايضاح وفي الكل تأمل نعم الاستدلال بان التبادر من القراءة المأمور بها ما عن ظهر القلب وبأنها الممهودة المستمرة وجبه وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) انه يكفي ذلك وفي ( المفاتيح ) الخبر مؤيد لعدم الوجوب يريد خبر الصيقل وفي ( البحار ) أن الجواز غير بعيد وقوله قدس الله تعالى روحه فان لم يعلم شيئا الى قوله لم يعوض بالتسبيح قد تقدم الكلام فيه مستوفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والاخرس يحرك لسانه بها ويعقد قلبه ﴾ كافي الشرائع والنافع والمعتبر والمنهى والتحرير والارشاد والتذكرة والتبصرة وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والميسية والروض والمسالك وجمع البرهان وغيرها ويشير مع ذلك بأصبعه كما في الجعفرية والميسية والروض وكذا جمع البرهان وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) ورد في ذلك رواية لا بأس بها وان الحكم ينسحب الى باقي الاذكار وفي ( الذكري ) خبر السكوني يدل على اعتبار

(١) الاستظهار القراءة عن ظهر القلب ( بخطه قدس سره )

## ولو قدم السورة على الحمد عمداً أعاد ( متن )

الاشارة بالاصبع في القراءة كما مر في التكبير وفي ( كشف اللثام ) عسى أن يراد تحريك اللسان أن أمكن والاشارة ان لم يمكن ويعضده الاصل ثم الاشارة بالاصبع لعلها انما تفهم التوحيد فانما تفعل لافهام ما أفاده من القرآن كما في هو الله أحد في سورة الاخلاص وكذا اياك نعبد واياك نستعين في سورة الحمد انتهى وفي ( المبسوط ) الاختصار على ذكر تحريك اللسان من دون ذكر عقد القلب وفي ( المنتهى ) فيه نظر ونحوه ما في المتبر ( قلت ) لعل الشيخ لحظ ان التحريك بالقراءة يلزمه عقد القلب كما يأتي بيانه وفي ( النهاية ) قراءة الاخرس وشهادته الشهادتين ايماء بيده مع الاعتقاد بالقلب ولعله أراد بالاعتقاد تحريك اللسان معه تنزيلاً له لمكان عدم الصوت منزلة الاعتقاد وفي ( الدروس والبيان والذكرى ) يعقد قلبه بمعناها ثم قال في الاخير ولو تعذر افهامه جميع معانيها أفهم البعض وحرك لسانه به وأمر بتحريك اللسان بقدر الباقي وان لم يفهم معناه مفصلاً وهذه لم أرفها نصاً انتهى وهذا صريح في ان المراد بعقد القلب بمعناها تصورها بقلبه وردوه بأنه لا دليل على وجوب ذلك على الاخرس وغيره ولو وجب لعمت البلوى أكثر الخلق وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع والميسرة والروض والمساالك والمدارك ) ان معنى عقد القلب بمعناها أن يقصد بحركة اللسان الى كونها حركة للقراءة اذا الحركة سالحة للقراءة وغيرها فلا تخصص الا بالنية والى ذلك أشير في المتبر والمنتهى وفي ( المساالك ) وغيرها على ذلك تنزل عبارة الشهيد وفي ( الروض ) يحتمل أن يريد الشهيد ما يحصل به التمييز بين الفاظ الفاتحة ليتحقق القصد الى اجزائها جزء جزء ولا يكفي قصد مطلق القراءة للقادر على فهم ما به يتحقق الى الاجزاء وفي ( كشف اللثام ) ما في كتب الشهيد من عقد القلب بالمعنى مساححة براد به العقد بالالفاظ على أنه انما ذكر معنى القراءة وقد يقال معناها الالفاظ وان أراد معانيها فقد يكون اعتبارها لأنها لا تنفك عن ذهن من يعقد قلبه بالالفاظ اذا عرف معانيها أولان الاصل هو المعنى وانما سقط اعتباره عن الناطق بلفظه رخصة فاذا سقط اللفظ وجب العقد بالمعنى انتهى ( ولعلم ) أن المراد بالاخرس الذي يعقد القلب على الالفاظ هو الذي يعرف القرآن أو الذكر أو يسمع اذا أسمع أو يعرف معاني اشكال الحروف اذا نظر اليها وأما الاخرس الذي لا يعرف ولا يسمع فلا يمكنه عقد القلب على الالفاظ نعم ان كان يعرف أن في الوجود الفاظاً وان المصلي يأتي بالفاظ أو قرآن أمكنه العقد بما يلفظه أو يقرأه المصلي جملة كما أشار الى ذلك كله في كشف اللثام قال وهل يجب على هذا تحريك اللسان الوجه المدم للاصل وما أسنده الحميري عن علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يقرأ في صلوته هل يجزيه أن لا يحرك لسانه وان يتوهم وهما قال لا بأس ولهذا اكتفى في التذكرة ونهاية الاحكام لجاهل القرآن اذا ضاق الوقت أو قد المرشد بالقيام قدر الفاتحة وظاهر الذكرى وجوب تحريك اللسان ووجوب التحريك بالحروف اذا أمكن فاذا لم يمكن الحروف لم يسقط التحريك والجواب أن الواجب انما هو التلفظ بالحروف والتحريك تابع له في الوجوب لما لم يمكن التلفظ بها بدونه لا يقال فلا يجب على الذي يعرف أو يسمع أيضاً اذ لا حرف اذ لا صوت لان القراءة كحديث النفس بتحريك اللسان في الهوات من غير صوت مما اعتبرها الشارع وفيه يصلي خلف امام يتقيه ولا يأتيه به ويدفع عموم الخبر أنه لا قراءة لهذا الاخرس نعم ان كان أنكم أصم خلقه لا يعرف أن في الوجود لفظاً أو صوتاً انجه أن يكون عليه ما يراه من المصلين من تحريك الشفة واللسان انتهى كلامه برمته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قدم السورة على الحمد عمداً أعاد ﴾

ونسيانا يستأنف القراءة ولا يجوز الزيادة على الحمد في الثالثة والرابعة (متن)

أي أعاد الصلوة كما في المنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والارشاد والتذكرة والذكرى والدروس والالفة والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجمعرية وشرحها والميسية والمسالك والروض والمقاصد العلية وحاشية المدارك (وفي المبسوط) كان عليه إذا قرأ الحمد أن يقرأ سورة بعدها ونحوه مافي الشرائع حيث قل لو قدم السورة على الحمد عهداً أعاد السورة أو غيرها بعد الحمد (في المدارك) أن ظاهر عبارة الشرائع عدم الفرق بين العائد والناسي قال وهو كذلك وإن البطلان غير واضح وظاهره أن القول بالبطلان إنما هو لجده وإلى القول بعدم البطلان جنح في مجمع البرهان وقال به أو مال إليه صاحب المدائني (قلت) قد يحمل كلام المبسوط وشرائع على ما إذا لم يرد تقديم السورة بنية الجزئية كما أشار إلى ذلك في جامع المقاصد وكشف اللثام حيث قال في (كشف اللثام) ولو قدم السورة على الحمد عمدًا أو يابها جزئاً الصلوة أعاد الصلوة لأن ما فعله خارج عن الصلوة المأمور بها وكذا إذا لم ينو الجزئية وأبطلناها بالقرآن إلا أن يعيدها بعد الحمد ولم يكن تكرير سورة واحدة قرأنا انتهى وقال في (جامع المقاصد) أن إعادة الصلوة ثبوت النهي في لما في به جزء من الصلوة المتقضي للفساد انتهى ولعله أشار بذلك إلى أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الخاص وفي (المنتهى وحاشية المدارك) الاستناد إلى أن العبادة توقيفية وفي (مجمع البرهان) ما حاصله أن هذا لا يستلزم البطلان لا مكان تداركه ما لم يركم فيقرء تلك السورة أو سورة أخرى بعد الحمد فلا يكون خالف التوقيف نعم مع اعتقاده الترتيب على الوجه الذي أتى به يكون مشرعاً فبطل صلوته مع تعمده للنهي لكنه متى تدارك ذلك قبل الركوع كما ذكرنا فقد حصل الامتثال بالترتيب والنهي إنما توجه إلى أمر خارج عن الصلوة وهو القصد المذكور انتهى حاصل كلامه فليتأمل فيه وعن بعض الأصحاب التفصيل بين ما إذا كان عازماً على أعادتها فصح الصلوة أولاً فبطلت فقد تكررت الأقوال في المسئلة وفي (الذكرى) لولم توجب السورة لم يضر التقديم على الأقرب لأنه أتى بالواجب وما سبق قرأ أن لا يبطل الصلوة نعم لا يحصل له ثواب قراءة السورة بعد الحمد ولا يكون مؤدياً للمستحب (ورده في كشف اللثام) بأنه أن نوى بها الجزء المستحب بطلت الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ونسيانا يستأنف القراءة ﴾ كما في المنتهى والتذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والالفة وظاهرها أنه يستأنف القراءة من أولها كما نسب ذلك في المسالك إلى جماعة في (المدارك) إلى القليل وفي (جامع المقاصد والجمعرية وشرحها والمقاصد العلية والمسالك وفوائد القواعد) أن الحمد إذا وقعت بعد السورة كانت قراءتها صحيحة فيستأنف تلك السورة أو سورة أخرى وقال في (الوسيلة) من قرأ السورة قبل الحمد ناسياً وذكر قبل الركوع قرأ الحمد وأعاد السورة وظاهر المدارك أن هذا الخلاف في صورة تقديم السورة عمدًا والظاهر أنه غفلة منه (وفي الذكرى) أعاد السورة بعد الحمد (وفي الدروس والروض) تقييد الاستئناف بما إذا لم يركم واستدل على هذا الحكم في مجمع البرهان وكشف اللثام بعدة أخبار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يجوز الزيادة على الحمد في الثالثة والرابعة ﴾ إجماعاً كما في المنتهى وجامع المقاصد وارشاد الجمعرية وكشف اللثام وظاهر الخلاف بل في المنتهى أنه قول أهل العلم إلا الشافعي في أحد قوليه ونحوه مافي جامع المقاصد وفي (التذكرة) نسبته

وتخير فيهما بينهما وبين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر مرة ويستحب ثلاثاً (متن)

الى علمائنا وفي (الذكرى) الاجماع على الاجتزاء بالحمد في الاخيرتين ولعل المراد من قوله في التحريم لا يجب الزيادة على الحمد الى آخره عدم الجواز ولعل معقد الاجماع ما اذا فعل ذلك بقصد الجزئية ~~قوله~~ قدس الله تعالى روحه ﴿وتخير فيهما بينهما وبين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر مرة ويستحب ثلاثاً﴾ أما التخيير فيهما بين القراءة والتسبيح فعليه الاتفاق كما في الخلاف والمختلف والذكرى والمهذب وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض والمدارك والمفاتيح وظاهر المنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة حيث نسب فيها الى علمائنا ولا خلاف فيه كما في السرائر والبحار وتخليص التلخيص وفي الاخير الا ما يظهر من كلام الحسن حيث قال من نسي القراءة في الاولين وذكر في الاخيرتين سبح فيهما ولم يقرء فيهما شيئاً لان القراءة في الاولين والتسبيح في الاخيرتين تنهى والظاهر ان معقد هذه الاجماع على ما عدا اخيرتي المأموم فانهم اختلفوا فيه على ستة أقوال كما سيأتي في الفرع الخامس ولا بد من حل خبر الاحتجاج على نسخ الفضل أي ازالته وبيان ان القراءة أفضل وأما جوار الاكتفاء بالمرة الواحدة في الجملة فهو خيرة المقنعة والتهديب والاستبصار وجمع الشرع والنافع والاعتبار وكشف الرمز والمختلف والمنتهى ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والتبصرة والتذكرة ولذكرى والدروس والالفية واللمعة والموجز الحارثي والمقتصر والتفريح وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وفوائد الشرائع والعزلة وارشاد الجعفرية والميسية والروض والرهضة لمسالك ولما قصد العلية وجمع البرهان ولتنتي والمدارك والذخيرة والمفاتيح والبحار وشرح الشيخ نجيب الدين واليه مال أو قال يه في الفلية وهو المحكي عن البشري وهو أشهر الأقوال كما في المقاصد العلية ومذهب الأكثر كما في مجمع البرهان وقد ذهب جماعة من هؤلاء إلى التخيير بينهما وبين الثلاث وقال في (اجامع) يجزى عنها يعني القراءة تسع كلمات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلاثاً وربع تجزى سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وثلاث تجزى الحمد لله وسبحان الله والله أكبر وأدناه سبحان الله ثلاثاً وهو عمل بجميع الاخبار وفي (الممبّر) ان الوجه القول بالجواز في الكل والاربع أولى وقول النهاية أحوط لكن ليس بلان انتهى وقريب منه ما في النافع والروض وكذا المدارك والمتنقي وفي (الذكرى) ان القول بالجوار في الكل قوي لكن العمل بالأكثر أولى مع اعتقاد الوجوب وقال ان صاحب البشري مل الى أجزاء الحميم لعدم الترجيح وانه أورد على نفسه التخيير بين الوجود والعدم وهو غير مبرور وأنه أجاب بانزله كالتخيير بين الاتمام والقصر وفي (الميسية والبحار) الاكتفاء بمطلق الذكر واليه مال صاحب الذخيرة قال في (البحار) الذي يطهر لي من مجموع الاخبار الاكتفاء بمطلق الذكر (قلت) في المذهب الباع لم يقل أحد بذلك ويدل على الاكتفاء بالمرة بعد صحيح زرارة على الصحيح ما رواه الصدوق في الفقيه بسند صحيح الى محمد بن عمران المتضمن حديث المراج ومثله خبر اللؤلؤ عن محمد بن أبي حمزة الا أن يقال ان خبر زرارة الذي هو أوضحها دلالة يمكن ان يكون بياناً لأجزاء ما يقال لا لعدد الأجزاء هذا وفي (السرائر) ان الاربع للمستعجل خاصة واما وجوب تكرير الاربع ثلاثاً فهو المنقول عن الفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وعن الحسن وظاهر الاقتصاد والمهذب وهو خيرة التلخيص والبيان وحاشية المدارك وظاهر النهاية ومختصر المصباح وفي (الشرائع والروض) انه أحوط وفي (المقاصد العلية) انه أولى وفي (حاشية المدارك) الاستدلال عليه بما

في الفقه الرضوي ويخبر ابن أبي الضحاك أحمد بن علي الانصاري الذي صحب الرضا عليه السلام من المدينة الى مرو قال فكان يسبح في الاخر اوين يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (ثم قال) أيده الله تعالى رواية الاثني عشرة منجبرة بالشبهة بين الاصحاب لانهم بين قائل بمضمونها بعنوان الوجوب وقائل به بالوجوب التخييري وقائل به بالاستحباب وقائل بأنه أحوط وقائل بأنه أحد أفراد الواجب المطلق فلم يوجد لها مراد انتهى (قلت) خبر ابن أبي الضحاك رواه في البحار بدون تكبير (ثم قال) يان في بعض النسخ زيد في آخرها والله أكبر والموجود في النسخ القديمة الصحيحة كما نقلنا بدون التكبير والظاهر ان الزيادة من النسخ تبعاً للمشهور انتهى وقال فيه أيضاً ان خبر السرائر الذي استدل به أيضاً على هذا القول رواه ابن ادريس في موضعين أحدهما في باب كيفية الصلوة وزاد فيه والله أكبر وثانيها في آخر الكتاب فيما استطرفه من كتاب حرير ولم يذكر فيه التكبير قال والنسخ المتعددة التي رأيناها متفقة على اسقاط التكبير ويحتمل أن يكون زراً رواه على الوجهين ورواها حرير في كتابه وهو بعيد والظاهر زيادة التكبير من قبله أو من النسخ لان سائر المحدثين رووا هذه الرواية بدون تكبير وزاد في الفقيه بعد التسبيح تكلمة تسع تسبيحات ويؤيده انه نسب في المتبر والتذكرة القول بتسع تسبيحات الى حرير وذكر هذه الرواية انتهى (قلت) نظرت ذلك في نسختين من السرائر احدهما صحيحة عتيقة من خط علي ابن محمد بن الفضل الآتي في سنة سبع وستين وستائه ترك التكبير في الموضعين وفي نسخة اخرى كثيرة الغلط ذكره في الموضعين وفي (الذكرى) قال ابن أبي عقيل تقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر سباً أو خمساً وأدناه ثلاث قال ولا بأس باتباع هذا الشيخ العظيم الشأن في استحباب ذكر الله تعالى وفي (الفقيه) اختيار التسع كما نقل ذلك عن رسالة أبيه والتي نقله في المتبر والتذكرة والذكرى والمذهب البارع عن حرير وفي (كشف الرموز) عن الحسن وفي (البحار) عن قدماء المحدثين الآتين بالاخبار المطلقين على الاسرار كحرير والصدوق انتهى ورده بعض المتأخرين كالشهيد الثاني وغيره لكن قال في المتبر قال أبو الصلاح غير بين الحمد وثلاث تسبيحات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله وهذا يخالف ما نقلوه عن أبي الصلاح وفي (الهداية) وجل السيد ومصباحه على ما نقل عنه والمبسوط والجل والعقود والمصباح وعمل يوم وليلة على ما نقل عنه والمراسم والفنية والسرائر) اختيار المشر باسقاط التكبير مرتين وحكى عن الحسن والقاضي وقد اعترف الاصحاب في كتبهم الاستدلالية بعدم الوقوف في ذلك على نص بالخصوص وعن علي بن مسعود الكيدري التخيير بين المشر والاثني عشرة وعن الكاتب كما في المختلف انه قال والذي يقال في مكان القراءة تحميد وتسبيح وتكبير يقدم ما يشاء وبقي هنا أمور يحجب التنبية عليها (الاول) المشورين الاصحاب كما في الذكرى وكشف الالتباس والفوائد المليية والمدارك والحدائق ان التخيير بين القراءة والتسبيح ثابت سواء نسي القراءة في الاولين أم لا وفي (البيان) انه الاشهر وهو خيرة المبسوط وجامع الشرائع والتحرير والذكرى والبيان والتفلية والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد والفوائد المليية وقربني في المختلف وقوام في التذكرة والمتبر وفي (التقيح) نقل عن الشيخين تعيين الفاتحة حينئذ وفي (المنتهى والمدارك والمفاتيح) عن الخلاف تعيينها أيضاً وليس في الخلاف الا ان القراءة اذا نسيها أحوط وكأنهم لم يلحظوا آخر كلامه أو انهم فهموا ان الاحتياط على سبيل الوجوب وكذا اختار في التقيح ان الاحوط القراءة وقد سمعت ما نقلناه عن الحسن وان ظاهره تعيين التسبيح او فضله وقد ينطبق على ذلك اجماع صاحب التخليص فيلحظ

كلامه في حق (باب الاحكام) ذكر ذلك من دون ترجيح قطعه متردد في المسئلة وكذا صاحب  
 المذهب جعل في المسئلة ثلاثة مذاهب التخيير مع افضلية القراءة كما في المبسوط والجامع والعكس وسبه  
 الى الحسن وبقاء القراءة ولم يرجح شيئاً لكن عادته عدم الرجوع وقد يظهر من المختلف فضل التسبيح  
 ولم يحد أحداً قل ما قل في التنقيح عن المفيد وفي (الذكرى) وقد روى أنه اذا نسي في الاولين  
 القراءة تعين في الاخيرتين ولم يظفر بمحدث صريح في ذلك انتهى (قلت) هنا خبر صحيح صريح في ذلك  
 وهو عليه السلام في التخيير من حرز عن زرارة عن أبي جعفر عليهما السلام قال قلت له رجل نسي القراءة  
 في الاولين فذكرها في الاخيرتين فقال يقضي القراءة والتكبير والتسبيح الذي فات في الاولين في  
 الاخيرتين ولا شيء عليه مضافاً الى قول الصادق عليه السلام في خبر الحسين اقر في الثالثة وما في  
 المختلف والله كرى وغيرها من ان الامر فيه بالقراءة لا ينافي التخيير (فيه) ان ظاهر الامر الايجاب  
 عينا والتخيير يحتاج الى دليل وما استدلووا به على التخيير من قول الصادق عليه السلام في صحيح عمار  
 اني اكره ان اجعل آخر صلوتي أولها (فيه) انه يجوز ان يراد كراهية الحمد والسورة مما كما تشير اليه  
 الاخبار الواردة في مسئلة المسبوق من باب صلوة الجماعة كرسل أحمد بن التضر وغيره (اثنائي) المشهور  
 بين الاصحاب وجوب الترتيب في هذا التسبيح كما في جامع المقاصد وهو خيرة المتأخرين ونهاية الاحكام  
 واثنى كره والده كرى والبيان والدروس والافقية والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها  
 وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروض وهو ظاهر جماعة وفي (التنقيح) الاولى كونه مرتباً واستشكل  
 فيه في التحرير وفي (المعتبر) كما عن الكاتب انه غير واجب وفي (المدارك والذخيرة) انه قريب (قلت)  
 قد يقال ان ظاهر كل من قال بالتخيير بين الصور الواردة في الاخبار عدم وجوبه لانه اراد الجمع  
 بين الاخبار المختلفة في الكيفية بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان وأيده باطلاق الاخبار الأخرى فكل  
 عدم الترتيب عنده متجاوئاً برشد الى ذلك ان الحق في المعتبر لا كان قائلاً بالتخيير ذهب الى عدم وجوب  
 الترتيب ويحيى على هذا أن كل من استند من القائلين بصورة معينة الى خبر مخصوص قد ورد بها  
 يلزمه القول بذلك على الكيفية الواردة المقولة وانما تختل باختلافها ولا معنى لالتزامه بمجاوز تقديم المعطوفات  
 على بعض المستلزم لعدم الترتيب فلا يجهل لهم الاختلاف في ذلك الا أن يقال أن القائلين بالمرء مثلاً  
 لهم أن يقولوا أن صحيح زرارة انما ورد لبيان أجزاء ما يقال لالبيان الترتيب وحينئذ فيرد عليهم أنه  
 يمكن أن يكون الخبر لبيان أجزاء ما يقال لعدد الأجزاء فيسقط الاستدلال بالخبر (والحاصل) أن الذي  
 يظهر أن هل النزاع في كلامهم غير محذور وان ظهر من الذكرى وغيرها أن النزاع جار في جميع الاقوال  
 (قال في الذكرى) بعد أن نقل الاقوال في كيفيته مانعه (تنبيهات أحدها) هل يجب الترتيب فيه  
 كما صورته في رواية زرارة الظاهر نعم أخذاً بالمتيقن ونفاً في المعتبر للأصل مع اختلاف الرواية انتهى ومثله  
 صنع جماعة ممن تأخر عنه والذي يسهل الخطب في المسئلة أن القائل بعدم الترتيب ما عدا الكاتب هو  
 الذاهب الى التخيير (الثالث) قال في المنتهى الاقرب عدم وجوب الاستغفار وفي (المدارك) الاولى زيادة  
 الاستغفار ونحوه قال صاحب المعالم في رسالته وفي (الحبل المتين) لا يضرني أن احداً قال بوجوده الا ما  
 يظهر من المنتهى انتهى (الزابع) المشهور أنه يجب الاختلاف فيه وقد قدم الكلام في ذلك مستوفى  
 (الخامس) المجهول من كلام جماعة من علمائنا أن التخيير المجمع عليه في الاخيرتين بين الحمد والتسبيح  
 انما هو فيما عدا آخرتي مأثور في الرابعة وأخبرته في الثلاثية وذلك أنهم اختلفوا هنا فيما يجب على

المأموم وجعلوا هذا الخلاف شعبة من الخلاف في أولي المأموم بالنسبة الى جواز القراءة وعدمه فاختلوا  
 في الاخبارتين هنا على أقوال ونشر اليها على سبيل الاجمال والتفصيل سيأتي في محله بعون الله تعالى وفضله  
 وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم ففي (المقنع) على المأمومين أن يسبحوا في الاضواء وفي  
 (المعقبه) روى رواية عن أبي جعفر عليها السلام أنه قال لا تقرأ شيئاً في الاخبارتين واستظهر في السرائر  
 سقوط القراءة والتسبيح فيهما وعن (الواسطة) للطوسي التحير بين القراءة والتسبيح والسكوت وأنها مترتبة  
 في الفضل وفي (الذخيرة) تحريم القراءة في الاخفائية في الاولين والاخيرتين واليه مال المولى الاردبيلي  
 ونقل في الروض عن ابن سعيد استحباب التسبيح في نفسه وبحمد الله أو قراءة الحمد مطلقاً وليست  
 بما نهى صريحاً في ذلك قال ما نهى وإن كان في صلاة اخفات سبح مع نفسه وحده الله وندب الى قراءة  
 الحمد لا يجهز فيه انتهى وهذه كما ترى لا تعرض فيها للاخيرتين ونقل في الروض أيضاً عن المختلف  
 حجة التحير في المهرية بين قراءة الحمد والتسبيح استحباباً والموحود في المختلف ان الاقرب في الجمع  
 بين الاحد استحباب القراءة في المهرية اذا لم يسمع قراءة ولا مهمة وتحريم القراءة فيها مع السماع  
 والتحير في القراءة والتسبيح في الاخبارتين من الاخفائية وظاهر كلامه التحير لا الاستحباب وذلك في  
 الاخفائية لا المهرية فالظاهر ان النقل غير خال من الخلط في الموضوعين ونقل عن الشيخ في الروض  
 أيضاً استحباب قراءة الحمد وحدها في المهرية والاخفائية ولم يسدده الى كتاب وليس في النهاية والمبسوط  
 الحل انه قد اتي في الاخبارتين وجه ل جميع ما ذكره في الاولين من الاحكام يرجع الى الاولين وفي  
 (المعتبر) أطلق التيسر استحباب قراءة الحمد للمأموم في الاخفائية وفي (التنقيح) طاهر الشياخين استحباب  
 قراءة الحمد في اخفائي الاخفائية وهو أحوط انتهى والمشهور بين عمائدنا ان المأموم كالمتفرد يتخير فيهما بين  
 القراءة والتسبيح وهو لم يقل عن المرتضى والتقي وبه صرح في الغنية وقد يطرأ من الاراسم استحباب  
 ترك القراءة مطلقاً وفي (المعتبر) في الاخبارتين روايتان (الاحد) لو قلنا بالتحير بين الصور المقدمة  
 كما في أحد الأقوال في المسئلة واختار المكلف الايمان بما زاد على الادب كما هو القول الاول فهل  
 يصح الزائد هذا الوجوب أو الاستحباب قولان السيدان والمفاضل المقداد والمحقق الثاني وغيرهم على  
 الوجوب ل نسبته في الروضة الى ظاهر النص والفتوى والمصنف في كتبه الاسولية والفقهية اختار الثاني  
 لكن مصداقاً في ذلك . بعضاً ظاهر فيه ووافقه على ذلك صاحب كشف الرموز واحتج عليه  
 بانه تركه ولا شيء من الواجب يجوز تركه (واغترض) بانه ان أراد تركه مطلقاً فمنه واضح لا يتقاضاه  
 لو حاد الكلمة كالتحيرية واخوانه وان أراد به لا الى بدل فسلم لكن المتروك له بدل وهو الفرد  
 الناقص بمعنى ان مقابلة الواجب على الفرد الزائد كقوة الكل على أفراده المختلفة قوة وضعفاً  
 وحصول البراءة بالفرد الناقص لا من حيث هو جزء الزائد بل من حيث انه الفرد الناقص وقد وقع  
 مثله في تحيير المسافر بين القصر والاعم وأورد على القول الاول (أولاً) ان اللزوم من ذلك امكان  
 كون الزائد وجباً لكن اذا تحققت البراءة في ضمن الفرد الناقص لم يبق دليل على وجوب الزائد فنحن  
 لا نستبعد بل نفيه حتى يقوم عليه الدليل (وبجواب) باننا نمنع تحقق البراءة في ضمن الفرد الناقص بقول  
 مطلق بل انما يتم ذلك فيما لو قصد الايمان بالناقص ليكون فرداً ناقصاً من أفراد الواجب الكلّي بان  
 قصده أملاً أو عدل اليه عند تمامه أما اذا قصد الامثال بالكلية فابقاع الناقص ضروري من حيث  
 انه جزء فتحقق البراءة بالفرد الناقص والحال هذه ممنوع كما انه لو قصد المكلف في مقام القصر



والتمام الامتثال بالاربع فانه لا يبرأ بما اذا سلم ساهياً على الركعتين أو أحدث أو فعل منقياً على انقول باستحباب التسليم أو وجوبه خارجاً فدلالة الرواية على وصف الزائد بالوجوب من حيث انه جزء (فرد خل) الواجب لا من حيث الزيادة واطلاق الزائد عليه مجاز نظر الى اختيار الفرد الناقص والى هذا الجواب أشير في الروض وان قصرت العبارة في الجملة عن تأديته وعلى هذا فالزيادة لا توصف بوجوب لحصول البراءة بما أتى به وسقوط التكليف ولعدم تعلق النية بهذه الزيادة والعبادات تابعة للقصد ولا باستحباب لعدم الدليل نعم نفس الصورة الكاملة هي الموصوفة بالوجوب لانها أحد أفراد الكلّي التخييري والاستحباب لانها الفرد الكامل منه لا هذه الزيادة كما يتوهم ومتى قصد المكلف الصورة الزائدة فالواجب هو مجموع تلك الصورة وما أتى به من الصورة الناقصة ضمن هذه الصورة الكاملة لا يمكن مبرئاً للذمة ما لم يتعلق به قصد من أول الامر أو عدول اليه (وأورد ثانياً) بان لوجوب والاستحباب حكمان متقابلان فكيف يوصف الزائد بالاستحباب مع حكمهم بوجوبه تحييراً (وأجاب) عن ذلك جماعة بحمل الاستحباب على العين بمعنى كونه أفضل المرددين الواجبين وذلك لا ينافي وجوبه تحييراً من جهة تأدي الواجب به وذلك يظهر احوب عما أورده في المدارك من انه ان أريد الاستحباب بالمعنى المعروف وهو رجحان الفعل مع جواز تركه لا الى بدل لم يمكن تعينه بـ "من أفراد الواجب التخييري وان أريد كون أحد الفردين الواجبين أكثر ثبوتاً من الآخر فلا امتناع فيه الا أنه خروج عن المعنى المصطلح انتهى (وحاصل الجواب) التزام الشق الثاني ولا محذور فيه بعد ظهور المراد والاقصد في الجواب أن يقال نأخذ الشق الاول وان حوار ترك المندوب لا الى بدل من جهة نديه لا ينافي عدم جواز تركه من جهة وجوبه تحييراً باعتبار كونه أحد أفراد الواجب بولاية ما يعم اتصافه بالوجوب والاستحباب باعتبارين ولا امتناع فيه وانما يتمتع اتصافه به من جهة وجوبه تخييري والى هذا أشار من أجاب بان الاستحباب متعلق بالمرء الكامل من أفراد المخير ويخورد تركه لا الى بدل اذ لا يقوم مقامه في انكسار غيره وابدل الحاصل من فعل الواجب انما هو بدل لهذا الفرد من حيث الوجوب لا من حيث الاستحباب ولا يحى عليك انه قد يخرج من كلامهم في تقدم وما يأتي من كلام الشهيدين أن محل البحث هو الزائد بعد الاتيان بالصورة الناقصة وقد عرفت أن البحث انما هو في الصورة الكاملة وهي الاثنا عشرة فانها هي الموصوفة بالاستحباب الدائمي والوجوب التخييري (تبييناً) اخضع في الروض فيما لو شرع في الزائد على الاقل وجوب المضي ووجوب ايقاعه على الوجه المذكور به في الواجب وجواز تركه وتغييره عن الهيئة الواجبة لان حوار تركه قد يقتضي حوار تبعية وتغييره عن وصفه مع كونه ذكر الله تعالى بطريق أولى قل فيبقى حاله مفلتوا اليه فان مطابق وصف الواجب كان واجبا وترتب عليه ثواب الواجب والا فلا ولا قاطع بأحد الامرين ومثله قل في الروضة والتحقيق انه متى قصد الفرد الزائد وتجاوز الفرد الناقص فلا ظاهر وجوب الاتمام ومتى قصد الفرد الناقص وورد عليه قاصداً العدول الى الفرد الزائد وجب ذلك وان قصد الزائد مجرد الذكر فأولى بالصحة واما اذا قصد التسبيح الموظف وقطع بعد تجاوزه المرتبة الاولى وقبل بلوغ المرتبة الزائدة ففيه اشكال واستقر السهيد في قواعده جواز قطعه وعدم احتسابه واجباً الا بعد اكماله خوّر تركه ابتداءً فيستصحب لاصالة البراءة من وجوب الاكمال ثم قال لا يرد ان القطع يفضي الى زيادة ما ليس بصحيح في الصلوة على تقدير ورودده (١)

على ما ليس ذكر ولا في معناه لوقوع الاذن فيه شرعا والخروج على وضع الذكر طار بعد القطع فلا يقدح فيه بوجه انتهى وهو قوي (التنبيه الثاني) ما ذكر من الكلام في المقام جار بالنسبة الى القدر الزائد على المسمى في مسح الرأس وتسييح الركوع والسجود ولكن الشهيد في الذكرى اختار في المسح الزائد على المسمى الاستحباب التفاتاً الى جواز تركه وتعجب منه بعض المتأخرين لانه اختارها وجوب الزائد (وقال في الروض) استقر شيخنا في الذكرى استحباب الزائد عن أقل الواجب محتجاً بجواز تركه قال هذا اذا أوقفه دفعة ولو أوقفه تدريجاً فالزائد مستحب قطعاً وهذا التفصيل حسن لانه مع التدريج يتأدى لوجوب مسح حره فيحتاج الى جواب الثاني الى دليل بخلاف ما اذا مسح دفعة اذ لم يتحقق فعل الواجب الا لجمع انتهى (وأورد عليه) بأن ذلك مناف لما صرح به هنا من وجوب الزائد من التسييحات اذ التدريج هنا ضروري فينبغي القطع باستحباب الثانية والثالثة والتسييحات (وأجاب) الماضل البهائي أن وجه التحير بالنسبة الى المسح غيره بالنسبة الى التسييح فان القول بالتخير في التسييح اما أدى الى ضرورة الجمع بين الاخبار المختلفة في بيان كيفية القول به في المسح انما نشأ من إطلاق الامر الصادق بمحدد المسمى ولو بحزب من أصع أو بالمسح بمجموع الثلاث وما يدها من الافراد وافراد السككي في الاول هي مجموع كل واحدة من الصور التي وردت بها النصوص وفي الثاني هو كل مسحة أو وقفها بمسح دفعة أعم من ان تكون يسيرة أو مستوعبة فالمسح كذا مسح تدريجاً فقد أدى الواجب الذي هو مسمى المسح بهذا الجزء الذي قطع عليه فيجب المسح على الثاني بعد القطع على ذلك الجزء الذي حمل المسمى في ضمه ورثت الذمة به يحتاج الى دليل وليس فليس بخلاف التسييح من المسح اذ انما هو الصورة الناقصة قاصداً لمحداد السككي في ضمن الصورة الزائدة لم يصدق عليه من المسح السككي في ضمن الناقصة حيث انه (أهـ حـ ل) لم يقصدها بالسككية وان كان حصوله ضرورياً من حيث المصلحة والمعادات تابعة المقصود واليات والا لم يكن الفرد الزائد فرداً الواجب السككي بالمره لان الصورة الصغرى حاصلة في ضمن النية كون كان محرداً لا يان بها وان لم يكن مقصوداً موحداً للحصول السككي في ضمه وحصول البراءة اليقينية لزم قلناه (وفيه) رد الاحار الدالة على وجوبها المحمولة على على الواجب التحيري جمعا انتهى وانما هو امتداد الابراد هو توهم كون المنتصف بالاستحباب والواجب التحيري هو الزائد على الصورة الناقصة اذ على تدبره لو حمل مناط الحكم الواجب والاستحباب هو الاتصال والامصال بينهما الحكم بالاستحباب لتحتم اتصال التسييحة الثانية والثالثة مما قبلها وبما ذكر يعلم حال تسييح الركوع والسجود فانه ان قلنا ان الواجب فيه محرد الذكر كان من قبيل المسح وان قلنا ان الواجب هو التسييح المخصوص كان من قبيل التسييح هما بناء على مذهب من يختاره (١) التحجير بين الافراد المروية أو بين بعضها كما يأتي الكلام فيه بمشيئة الله تعالى واطفه واحسانه ورحمته وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم وان فيه أقوالاً خمسة (المرح) من الامور قال في (الذكرى) اذ شرع في القراءة أو التسييح فالاقرب انه ليس له العدول الى آخر لانه أبطال للعمل ولو كان العدول الى الافضل مع احتمال جوازه وفي (المدارك) الظاهر الجواز مطلق وفي (الذكرى) لو شرع في أحدهما بغير قصد اليه فالظاهر الاستمرار عليه لاقضية الصلوة فعل

## وللامام القراءة ( متن )

أيها كان وفي ( جامع المقاصد ) لو شرع في أحدهما فهل له تركه والمدول إلى الآخر فيه تردد يلتفت إلى لزومه بالشروع وعدمه وفيه وفي الذكرى أنه لو كان قاصداً إلى أحدهما سبق لسانه إلى الآخر فالأقرب أن التحجير باق فان تحجير غيره أتى به وإن تحجير ما سبق إليه لسانه فالاجود استثناءه لأنه عمل بنبرة ( قلت ) يفهم ذلك من حكمهم بوجوب القصد إلى سورة مخصوصة ( الثامن ) لو شك في عدده نبي على الأقل كما هو المشهور كما في الحار وبه صرح في الذكرى وغيرها قالوا ولو ذكر الزيادة لم يكن به بأس ( التاسع ) قال في ( المدارك ) طاهر الأصحاب أنه لا تنسحب الزيادة على اثني عشرة وقد سمعت ما في الذكرى عن الحسن وإنا قلنا فيها وفي ( جامع المقاصد ) لمسهور سنحبات بذكره لا يزيد على ثلاث أوسع أو خمس ( العاشر ) صرح جماعة بوجوب المولاة فيه وأنه ليس فيه سعة وفي ( الذكرى وجامع المقاصد ) الأقرب أنها غير مسمونة وفي ( الذكرى ) أنه لا أتى به لم يكن به بأس وفي ( جامع المقاصد والمدارك ) يجوز أن يقرأ في ركعة ويسبح في أخرى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والامام القراءة ﴾ أي يستحب للامام اختيار القراءة فيه كما في الاستبصار والسرائر والتحريروا عليه وإيمان وجامع المقاصد وتعليق الدعاء ومجمع البرهان وإياه ما في أروى وهو قوله عليه السلام في الأحبار أنه المشهور في الأول والبيان وما هذه التسبيح والتمجيد سواء كانت إلى المعرد المن في مجمع البرهان التامل في ذلك وفي ( التحرير ) أن المصلي يعني غير الامام بالحذر وقد سمع ما ذكرناه في ( جامع المقاصد من حال المأمور وفي ( الروض ) يمكن أن يقال بأن التسبيح أحسن للاجتماع في الجهر والسر والعلانية من أدريس حرمة وأما الصلاح أو أنه لا يسلم من الخلاف ( وفيه ) أنها مدهمة بالسر والعلانية أن شاء الله تعالى على أن الموحدة هو المصلي لأن الصلاح وسأل في سائر أمراءه فصل مناه وهو حيرة اللعة وإليه مال في المدارك ويلوح من مجمع البرهان دليل إلى أنه هراحدوقين على من ولع على وصريح الحدائق تفصيل التبعيض مطلقاً وهو المدلول من الحسن وإليه مال حلة من تحريه الآخرين كالحار وغيره وهو خيرة المتني والحل المتين إلا أنهما وافقة الكتاب في التفصيل لمعول منه كما أني وفي ( الروض ) ورأى قبل أن من لم يسكن نفسه إلى التسبيح والتسبيح ففسل له مطابقة ما في رواية أفصلية التسبيح وفي ( الحار ) ذهب جماعة من محبي التحجير إلى ترجيح التسبيح مطلقاً وهو الأحكام الدالة على أفصلية القراءة للامام أو مطلقاً على التقية لأن الشامي وحمد يوحان القراءة في الأخيرين وما أسكا يوحان في ثلاث ركعات من الرابعة وأما حبيبة خير بين الحمد والتسبيح وحذر السكوت ويرى عليه ( عليهم حل ) أن التحجير مع أفصلية القراءة أو التفصيل بين الامام والمعدن لما قيل أنه أحد من العامة فلا تقل الحل على التقية نعم يمكن حمل حار التسوية المطلقة على التبعيض قول أبي حبيبة بها ثم أنه احتمال ترجيح القراءة للآية ولا ورد في فعل أدائه ولأنه لا خلاف في كميته وعددها ولو أنه الحبري لقوة سده ولا يظهر من الشيخ من أنها مقولة بأمايد معتبرة ثم أحد يدفع ما أوردها عليهم الاشكال وفي كلامه بطر يأتي بانه وظاهر التبعيض والحل والموسط والمعتبر التحجير مطلقاً بل هو ظاهر الخلاف والمراسم والنية وجامع الشرائع والارتداد وغيرها وسب في الذكرى وغيرها إلى طاهر الشيخ في أكثر كتبه وفي ( التقيح ) نسبه إلى سائر كتب الشيخ وعارة المعتبر هكذا اختلفت الرواية في روايتها

سواء وفي رواية التسبيح أفضل وفي رواية ان كنت اماما فالقراءة أفضل والكل جائز وعن الكتائب ان الامام ان أمن لحوق مسبوق بركة استحب له التسبيح والا القراءة والمنفرد عن تخييره والمأموم يقرأ فيهما واستحسن في كشف اللثام تفصيل الكتائب في الامام لانه جمع حسن وفي (المنتهى) ان الافضل للامام القراءة وللمأموم التسبيح واستحسنه في التذكرة وفي (البحار) انه لا يخلو عن قوة وقال في (المنتهى) أيضاً لافرق بين القراءة والتسبيح اثبوت التخيير والحكمة تنافي التخيير بين الراجح والمرجوح انتهى فتأمل فيه وفي (الدروس) استحباب التسبيح للمنفرد والقراءة للامام وفي (جامع المقاصد) لا نجد الى الآن قائلاً باستحباب التسبيح للمنفرد والقراءة للامام ونحوه ما في الروض وكأنهما لم يلحظا الدروس وفي (نهاية الاحكام والمحافظ) والذكرى والتنقيح وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية والروضة والمفاتيح) ذكر الاقوال من دون ترجيح وامه يستتبع القول بالتخيير مطلقاً ويدل على أفضلية التسبيح للامام وغير الامام صحيح زارة الصريح بذلك الذي رواه الصدوق ومثله صحيحه الآخر الذي رواه ثقة الاسلام عن الباقر أيضاً عليه السلام وصحيحه الآخر الذي رواه الشيخ عن الصادق عليه السلام ورواه أيضاً الصدوق أدنى تفاوت وظاهر هذه الاخبار أو صريحها تعيين التسبيح دون الافضلية لمكان النهي فيها عن القراءة والنهي لها لكن الاجماع على التخيير أو جب حملها على الافضلية ولا مساع لحمل النهي والنهي فيها على النهي عن تحتم القرآن لان قوله عليه السلام في الثالثة والرابعة انما هو تسبيح وتكبير الى آخره دال على حصر الموظف في ذلك وهذه الاخبار قل من ألم بها وفي (كشف اللثام) ذكر واحداً منها وفي الصحيح الى محمد بن عمران العجلي عن الصادق عليه السلام ان التسبيح أفضل من القراءة في الاخيرتين ومثله خبر العلال وهما يفهمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم سبى كان اماما للملائكة وقد سمعت فيما مضى خبر ابن أبي الضحك الذي صحب الرضا عليه السلام وروى الصدوق في الصحيح عن رواية عن مولانا الصادق عليه السلام انه قال اذا كنت خلف امام الى أن قال ولا تقرأ شيئا في الاخيرتين وروي أيضاً في الفقيه والعلل عن الرضا عليه السلام انه قال انما جعل القراءة في الاولتين والتسبيح في الاخيرتين للفرق بين ما فرضه الله عز وجل وبين ما فرضه من عند رسوله صلى الله عليه وآله وروى الشيخ في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال كان أمير عليه السلام الى ان قال يسبح في الاخيرتين ومثله ما رواه في الموتق عن أمير المؤمنين عليه السلام وقال الصادق عليه السلام في الصحيح ازارة يحزني في الاخيرتين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ونحوه ما رواه المحقق في المعبر وروى الشيخ في الاستبصار في الصحيح عن الحلي عن الصادق السلام انه قال اذا قمت في الركعتين الاخيرتين لا تقرأ فيهما قل الحمد لله وسبحان الله والله أكبر لكنه أسقط في التهذيب الاخيرتين والظاهر انه سبى من قلعه الشريف (ووجه الاستدلال) ان قوله عليه السلام لا تقرأ فيهما جملة خبرية وقمت صفة للمعرف بلام الجنس القريب من التكرة كما في قوله «ولقد امر على التميم يسبى» وكما قاله الرضا ع في قوله عز وجل غير المعصوب ويشهد لذلك ما رواه في صحاحه من الركعتين «ان ظ» الاخيرتين لا قراءة فيهما وما أشار اليه المحقق من أن لا بمعنى غير وما في المتنق من أن لا تقرأ جملة مالبة وان الفاء تصحيف الواو ولا وجه لا ستلزام الاول تقدير الارادة والثاني فتح باب يؤدي الى رفع الوثوق الاخبار وصحيح معوية ابن عمار دال على اولية التسبيح كما في المختلف والحبل المتين ذكره في المختلف في مسئلة من نسي القراءة في الاولتين ونحوه خبر سالم أبي خديجة لمن تأمل فيه وما في البحار

ويجزى المستعجل والمريض في الأولين الحمد وأقل الجهر اسماع القريب تحقيقاً وتقديراً و  
الاختلاف اسماع نفسه كذلك (متن)

من أن التخير مع أفضلية القراءة لم يقل به أحد من العامة فموجب منه على سعة اطلاعه فقد نص ابن  
روزبهان في كتابه الذي مر فيه على كشف الحق ونهج الصدق أن مذهب أبي حنيفة أنه يقرأ في  
الأخيرتين بالمناخة فقط وهذا أفضل وإن سبج أو سكت جاز انتهى فكان على هذا مذهب أبي حنيفة  
التخير مع أفضلية القراءة فينزل خبر محمد بن حكيم على التقية ويمكن حمل أخبار الأمر بالمناخة للإمام  
على التقية لأن المتبادر منها الوجوب كما صرح به مولانا الأردبيلي ولا ينافية لفظ الأفضلية فتأمل وما  
نقله في المدارك عن الاستبصار غير خال عن الخلل في النقل قوله رحمته قدس الله تعالى روحه  
﴿ويجزى المستعجل والمريض في الأولين الحمد﴾ إجماعاً كما في كشف اللثام وفي (المعتبر والمفاتيح)  
الإجماع على جواز الاختصار على الحمد للضرورة وفي (المنتهى) لا خلاف في ذلك بين أهل العلم وفي  
(التذكرة) الإجماع على جواز ذلك في حالة الضرورة والاستعجال وفي (التنقيح) لا خلاف حال  
الاضطرار ولا كلام مع ضيق الوقت عن قراءتها وفي (المدارك) لا خلاف في جواز الاختصار على  
الحمد في الفرائض حال الاضطرار كالخوف وضيق الوقت وعدم إمكان التعلم وفي (البحار) الإجماع على  
ذلك حال الاضطرار كالخوف والمرض وضيق الوقت وفي (الغنية) أن هناك عذر جازٍ للاقتصار على الحمد  
وحدها وفي (الروضة) تفسير الضرورة بضيق الوقت والحاجة التي يصرف عنها وجهالة السيرة مع المعجز  
عن التعلم وظاهر التذكرة وصريح فوائد الشرائع ومابقي النامع أن ضيق الوقت لا تسقط به السورة قال  
في الأخير يفهم من تقييده أي المحقق في الدافع سعة الوقت أنه مع الضيق لا تجب وليس كذلك إذا  
لا دليل على السقوط هنا فلا يسقط شيء من الأمور المعتبرة في الصلوة لصيق الوقت ولا أعلم لاحد  
التصريح بالسقوط بل التصريح بخلافه وموجود في التذكرة انتهى وقد سمت كلام الأصحاب واحتمل  
في نهاية الأحكام حيث قال ولو ضاق الوقت عن ركعة أخف سورة وتمكن من إدراك الحمد خاصة  
احتمل وجوب القضاء وعلما إذا الحمد خاصة انتهى وباللذان حكم مولانا الأردبيلي بل قال إن تركها  
هو أولى من تركها في غيره من بعض ما ذكره وقد تقدم في أحكام الفرائض والله نفع في نسام  
وتقدم آمناً ما ينبغي مراجعته رحمته قوله رحمته قدس الله تعالى روحه ﴿وأقل الجهر اسماع القريب إلى  
آخره﴾ قد تقدم الكلام في ذلك مستوفى غاية الاستيفاء ولشر إلى فرع ذكره المصنف في التذكرة  
ونهاية الأحكام وتبعه عليه جماعة كأبي العباس الكركي والصيغري وغيرهم قالوا كل صلوة مختص بالنهار  
ولا نظير لها ليلاً فالسنة فيها الجهر كالصبح وكل صلوة مختص بالليل ولا نظير لها نهاراً فالسنة فيها الجهر  
كالمغرب وكل صلوة تفعل نهاراً ولها نظير بالليل فما يفعل نهاراً فالسنة فيه الاختلاف كالظهور وما يفعل  
ليلاً فالسنة الجهر كالعشاء فصلوة الجمعة والعيد سنتها الجهر لأنهما يفعلان نهاراً ولا نظير لهما ليلاً وأما  
قوله عليه السلام صلوة النهار عجا. وصلوة كسوف الشمس يستحب فيها الأسرار لأنها تعمل نهاراً ولها  
نظير بالليل هي صلوة خسوف القمر ويجزى في الخسوف قالوا وأما صلوة الاستسقاء فعند كصلوة العيد  
وفي (الذكرى) أن هذا قياس محض لا أصل له عندنا وقد نص الاصحاب على الجهر بصلوة الكسوف  
كالخسوف ويلزم أن صلوة الاستسقاء سر وقد نص الجماعة على أنها كالعيد والعيد جهر ويلزم أيضاً أن

## ولا جهر على المرأة ويعذرفيه الناس والجاهل (متن)

يكون القضاء تاباً لليل والنهار والاجماع من الاصحاب أنه يقضى كما فات وكذا قضاء النوافل  
بجهر فيه ودر على ما كان نص عليه الشيخ في الخلاف ولم يحتج بالاجماع بل بالحديث انتهى ما في الذكرى  
من قوله **﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾** (ولا جهر على المرأة) في شيء من الصلوات كافة وهو قول  
كل من يحفظ عنه العلم يكفي المنتهى واجماع العلماء يكفي المعتبر واجماع الكل يكفي الذكرى وبالاجماع  
كما في التذكرة والتحرير ونهاية الاحكام وارشاد الجعفرية وجامع المقاصد والروض وكشف اللثام واستندوا  
في ذلك الى ان صوتها عورة يجب اخفاؤه عن الاجانب بل في الاخير ان كلمتهم متفقة على ذلك وفيه وفي  
البحار والحدائق ان ظواهر الكتاب والسنة لا تساعد على ذلك وذكر في الاخير جملة من الاخبار  
التي يفهم منها ان صوتها غير عورة والمنتهى وكافي البحار والحدائق انها لو جهرت وسعها الاجنبي فالاقرب  
الفساد لمتحقق النبي في العادة وبه صرح في الذكرى وجامع المقاصد والجعفرية ونسجها والمقاصد  
المالية وغيرها وناقش فيه جملة من متأخري المتأخرين وفي (البحار والحدائق) ان الظاهر من كلام  
الاكثر وجوب الاخفات عليها في موضعه وربما أشعرت بعض عباراتهم ثبوت التخيير لها مطلقاً وقال  
الفاضل الاردبيلي قدس سره ولا دليل على وجوب الاخفات على المرأة في الاحتمالية لا أن الاحوط  
موافقة المشهور انتهى كلامهم وقال الحراساني نحواً من ذلك وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) عن  
حاشية الشيخ ابراهيم القليني على النافع انها تسر فيما يسره الرجل وحوماً وفيما بجهر به تغيير الامع  
سواء الاحدي ومخافت وحوماً انتهى وفي (المفاتيح) النساء مخبرات مع عدم سماع الاجنبي ومعه قبل لا  
يجوز له المنع فدخل واشترط تخيير النساء عن مخوف الفتنة غير بعيد وأما تحريم السماع الاجنبي فنسبوا  
به وفي (الروضة والمقاصد المالية) تخيير بين الجهر والاحفات مع عدم سماع الاجنبي وفي (الروض) يجوز لها  
السمر مطلقاً وفي (جامع المقاصد) وغيرها لا جهر عليها وحوماً وفي (الدروس والجعفرية ونسجها والميسرة)  
انه لا سمعاً المحرم أو النساء أو لم يسمعها أحد الاقناء يجوز الجهر واستظهر ذلك في الذكرى وجامع المقاصد  
واستحوذوا في كشف اللثام وقال فيه ان الجهمي روى في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن  
عن حماد بن علي بن جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءة في الفريضة قال  
لا الا ان يكون امرأة تؤم النساء فتجهر فقدر ما تسمع قراتها قال وهذا الجهر دليل ان ما في التهديد من  
خبري علي بن جعفر وعلي بن يقطين عنه عليه السلام في المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة والتكبير  
فقد قدر ما تسمع بصمناً تسمع من الاسماع ولم أظفر بعنوى توافقه انتهى (وليعلم) ان حكم القصص حكم  
لاداء باجماع أهل العلم يكفي المنتهى (وأما) اذا اختلف حكم القاضي والمقصي عنه كالرجل يقضي عن  
المرأة والامرأة تقضي عن الرجل فلم أقف في ذلك على كلام لا حد من علثا غير صاحب الحدائق فانه  
قل الاقرب الانسب بالتواعد هنا هو الاعتبار بحال القاضي لا المقضي عنه انتهى وما قرره هو الذي  
عليه مشاوخنا المعاصرون دام توفيقهم **﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾** (ويعذرفيه الناس والجاهل)  
أي يعذر الماهل في كل من الجهر والاحفات أو يعذرفيه الجهر فعلاً وتركاً وقد قل على معذورتها  
فيما بالاجماع في التذكرة ونفي عنه الخلاف في المنتهى والحدائق ونسبه الى الاصحاب في المدارك  
وقال فيه لا يستفاد من صحيح زرارة عدم وجوب التدارك ولو قبل الركوع وعدم وجوب سجود السهو

ووالضحى وألم نشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاف ونحب البسمة بينهما على رأيي (متن)

وفي (البيان وجامع المقاصد) لا يجب عليه التدارك ولو في أثناء القراءة وفي (جامع المقاصد) المراد بالناسي من ذهل عن كون الصلوة جهرية مع علمه بحاله تخافت وبالعكس وبمحمل الحاق ناسي وحبو الجهر في بعض الصلوات والاختات في بعض آخر وهو ناسي الحكم به بل الحاق ناسي بمعنى الجهر والاختات ان أمكن الجهل بمدلولها أو نسيانه عادة ويراد بالجاهل جاهل وجوب كل منهما في موضعه بحيث لا يعلم التي يجب فيها الجهر من التي يجب فيها الاختات سواء علم ان هناك جهرية واختاتية في الجملة أم لم يعلم شيئاً ويمكن أن يراد به مع ذلك الجاهل بمعنى الجهر والاختات وان علم ان في الصلوة ما يجهر به وما يخافت ان أمكن هذا الغرض الى ان قال ولا فرق في هذا الحكمين الرجل والمرأة على الظاهر ولو جهرت فسمها أجنبي جاهلة بالحكم ففي الصحة وحمان انتهى ~~قوله~~ قدس الله تعالى روحه ﴿ والضحى وألم نشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاف قريش ونحب البسمة بينهما على رأيي ﴾ الضحى وألم نشرح سورة واحدة عند آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما في الاستبصار ومن دس الامامية الاقرار بذلك كما في الامالي وهو الذي تذهب اليه الامامية كما في الانتصار وهو قد علم ثنائيا كما في السرائر والتحرير ونهاية الاحكام. التذكرة والمذهب الدارع ورواه أصحابنا كما في الشرائع ومجموع البيان والتبيان على ما نقل ومذهب السيد والشيوخ وأتباعهما كما في كشف الرموز وهو المشهور كما في الرض والروضة والذخيرة وبين المتقدمين كما في البحار والحدائق ومذهب الاكثر كما في الذكرى وجامع المقاصد وهو خيرة الفقيه والهداية والامالي. ثواب الاعمال والفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام والنهاية المنسب ط والاصباح على ما نقل عنه والسرائر وجامع الشرائع والتابع وبعض كتب المصنف والشهيد (١). وهذا وهو ظاهر الشرائع ونقله جماعة عن المفيد وبدل عليه من الاختار بعد ما سمعت من سنده الى ويات الاصحاب ما في كتاب القراءات لاحد بن محمد بن سيار روى البرقي عن القاسم بن عروة عن أبي العباس عن الصادق عليه السلام قال الضحى وألم نشرح سورة واحدة وروى الصدوق في الهداية عن مولانا الصادق عليه السلام انها جمعة سورة واحدة وفي (فقه الرضا عليه السلام) وفي ان الضحى وألم نشرح سورة واحدة وفي (صحيح الشحام) قال صلى بن ابي عبد الله عليه السلام الفجر فقرأ الضحى وألم نشرح في ركعة فان الظاهر قراءتهما في ركعة من فرض العجم مع ما من تحريم القرآن (وأما) ما في المجموع عن العياشي بسنده الى المفصل بن صالح وفي (المعتبر والمنتهى) عن البرقي عن الفضل بن صالح عن قول الصادق عليه السلام لا تجمع بين سورتين في ركعة الا الضحى وألم نشرح وألم تراه لا يلاف قريش (ففيه) مع الاغراض عن سنده انه خرج محرج التحور والمساخة في التعبير من حيث انها سورة ان باعتبار الرسم في القرآن والشهرة على اللسان على انا نقول الاستثناء مقطوع أو نحمله على القية (وأم) صحيح الشحام الآخر فمحول على النافلة كما في التهذيبين أو يكون سبيله سبيل الاخبار الدالة على التبعيض وأين يقان من تلك الاخبار المديدة بالشهرة المتصدية بالاجاعات والاخبار الآتية في العمل ولا يلاف مضافاً الى ما سيأتي من الاجاعات على وجوب الجمع بينهما في ركعة ثم انه لم يعرف الخلاف من أحد قبل المحقق في المعتبر حيث قال وقائل أن يقول لا يسلم انها سورة واحدة بل لم يكن

(١) كاللمعة (منه قدس سره)



سورتين وان لزم قراءتهما في الركعة الواحدة على ما ادعوه ويطلب بالدلالة على كونهما سورة واحدة وليس قراءتهما في الركعة دالة على ذلك وقد تضمنت رواية المفضل تسميتهما سورتين ونحن قد بينا ان الجمع بين السورتين في الفريضة مكروه فيستثنيان من الكراهية انتهى ونحوه ما في التذكرة والمختلف والذكرى والمهذب البارع والتنقيح وجامع المقاصد والروض والروضة وفوائد القواعد وجمع البرهان والمدارك والبحار وغيرها والحاصل ان المشهور بين من تأخر عن المحقق أنهما سورتان وقال في (الذكرى) فان قلت لو كانتا سورتين لم يقرن بينهما الامام عليه السلام لانه لا يفعل الحرام ولا المكروه فدل على أنهما سورة وكل سورة لا يجوز تبعضها في الفريضة (قلت) لم لا يستثنيان من الحرام أو المكروه لتناسبهما في الاتصال انتهى وقال أيضاً رواية المفضل تدل على أنهما سورتان ويؤيده الاجماع على وضعهما في المصحف سورتين وهو متواتر انتهى واما الفيل ولا يلاف فقد ذكر فيها ما ذكر في الصحيح وألم نشرح من الاجماع والنسبة الى الامامية ورواية الاصحاب والشهرة والنسبة الى الاكثر الا ما في الاستبصار من نسبة وحدتهما الى آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويدل على أنهما سورة واحدة من الاخبار ما في جمع البيان عن العياشي عن أبي العباس عن احدهما عليهما السلام قال ألم تر كيف فعل ربك ولا يلاف قریش سورة واحدة وما في كتاب القراءات لاحمد بن محمد بن سيار عن البرقي عن القاسم بن عروة عن شجرة أخي بشير النبال عن الصادق عليه السلام أنهما سورة واحدة وعن محمد بن علي ابن محبوب عن أبي جميلة مثله وكذا ما في الرضا عليه السلام وما في الهداية عن الصادق عليه السلام وفي (جمع البيان) روي ان ابي بن كعب لم يفصل بينهما في مصحفه ويجب الجمع بينهما في ركعة واحدة كما في الانتصار قال فيه ان وجوب الجمع كذلك اجماعي وأنه من منفردات الامامية وفي (الامالي) ان من دينها الاقرار بأنه لا يجوز التفرقة بينهما في ركعة وفي (التهذيب) وعندنا لا يجوز قراءة هاتين السورتين الا في ركعة واحدة يقرأهما وضعا واحدا وفي (التذكرة) نسبة ذلك الى عدائنا وفي (الذكرى) أفق الاصحاب بوجوب الجمع على وجوب السورة الكاملة وعلى أنهما سورة وفي (جامع المقاصد) على وجوب الجمع شهرة عظيمة وفي (ارشاد الجعفرية) أن مذهب الأكثر وجوب الجمع بينهما وقد نسب جماعة الى الصدوق والشيخين وعلم الهدى وهو خيرة الهداية والنهاية والمبسوط على الظاهر منهما والسرائر والشرائع والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والبيان والمهذب البارع والروضة وظاهر الروض وغيره وكل من قال بأنهما سورة واحدة وأنه يجب اكمال السورة يلزمه القول بوجوب الجمع وان لم يصرح به وفي (المعتبر والنتهى) نسبة وجوب الجمع بينهما الى الصدوق والشيخين والسيد والاحتجاج لهم بخبري الشحام والمفضل ثم اعترضوا عليهم بأن أقصى مدلولهما الجواز وتبعضهما على ذلك المحقق الثاني والمولى الاردبيلي وصاحب المدارك وكذا المولى الخراساني يظهر منه ذلك لكن المحقق الثاني بعد أن قال ليس في الاخبار ما يدل على وجوب قراءتهما معا في ركعة رجح الوجوب للتأسي وفي (كشف القناع) اذا ثبت الجواز وانضم اليه الاحتياط وجب الجمع وفي (جمع البرهان) القول بوجوب الفيل ولا يلاف في ركعة أبعد من القول بوجوب الضحى والم نشرح لعدم الرواية الصحيحة في الاولين انتهى وأنت خير بأن الضمف نجبره الشهرة العظيمة وتمضده الاجماع وأما وجوب البسلة بينهما فهو مذهب الاكثر كما في المختصر وهو خيرة السرائر والتذكرة ونهاية الاحكام والنتهى والتحرير والمختصر والتنقيح وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها وتعليق النافع وفوائد القواعد والروض والروضه وكاد يكون صريح المختلف والبيان وهو ظاهر الايضاح والمهذب

## والمعوذتان من القرآن (متن)

البارع وفي بعض هذه النسخ بوجوبها على التقديرين (١) وفي (المدارك وجمع البرهان) تجب البسمة ان وجبت قرأتها مما لكن قال في الأخير الظاهر اجماعهم على ان البسمة جزء من كل منهما وفي (ارشاد الجمعية) يترك البسمة مستبعد عند المتأخرين وفي السرائر تجب البسمة بينهما لا ثباتها في المصاحف ولا خلاف في عدد آياتها فاذا لم تبسمل بينهما نقصنا من عددها فلم يكن قد قرأها جميعا (قلت) هذا مبني على عدم الخلاف في كون البسمة آية أو بعض آية من السورة قال وأيضاً طريق الاحتياط يقتضي ذلك لأنه بقراءة البسمة تصح الصلوة بغير خلاف وفي ترك قراءتها خلاف انتهى (واعترضه في كشف الرموز) بان ثبوتها في المصحف لا يدل على وجوب الاعادة وقوله عدد الآيات معلوم بلا خلاف لا استدلال فيه لان البسمة أما ان تعد من الآيات أولاً فلي الثاني لا نقصان وعلى الثاني (٢) تعد في موضع ثبت حكمها وهو محل النزاع وقوله بلا خلاف هو مجرد دعوي لان كل من لا يثبت حكمها لا يدها آية انتهى فتأمل وفي الاستبصار والتحذير والجامع والشرائع والنافع ان لا بسمة بينهما وقد سمعت ما في كشف الرموز وفي (البحار) ان الاكثر على ترك البسمة بينهما (قلت) ويظهر من التحذير الاتفاق على ذلك حيث قال وعندنا لا يفصل بينهما بالبسمة في الفرائض وفي (التيان ومجمع البيان) على ما نقل ان لاصحاب لا يفصلون بينهما بها وان في التبيان انهم أوجبوا ذلك واحتج له في المختلف باتحادهما وأجاب بمعه وان وجبت قراءتهما وبعد التزويل بمنع ان لا يكون كسورة النمل واقتصر في الذكرى على نقل ذلك عن لتيان واستعظام ذلك عن المعجلي ونقل كلام المعتبر وهو قوله الوجه انهما ان كانا سورتين فلا بد من اعادة البسمة وان كانت سورة واحدة كما ذكر علم الهدى والمفيد وابن بابويه فلا اعادة الاتفاق على انها ليست آيتين من سورة وفي (الدروس) تجب البسمة وان جعلناها سورة واحدة لم تجب على الاتية قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ والمعوذتان من القرآن ﴿ بلا خلاف بين أهل العلم كافة كما في المنتهى وابعاج المسلمين لا تقراض خلاف ابن مسعود واستقرار الاجماع بمعه كما في الذكرى وجامع المقاصد وفي (كتاب طب الأئمة) عليهم السلام عن الصادق عليه السلام انه قال احطأ ابن مسعود أو قال كذب ابن مسعود وروى علي بن ابراهيم في تفسيره بسنده عن أبي بكر الحضرمي ان الصادق عليه السلام قال ان أبي كان يقول فلذلك ابن مسعود برأيه هما من القرآن ويدل على جوار قراءتهما في الصلوة المفروضة على الخصوص صحيح صفوان وخبر جابر بن مولى بسام وخبر منصور بن حازم وخبر الحسين بن بسطام الذي رواه في طب الأئمة عليهم السلام وفي (الفقه) المنسوب الى الرضا عليه السلام روي ان المعوذتين من الرقية ليستا من القرآن ادخلوها في القرآن وقيل ان جبرئيل عليه السلام علمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أن قال وأما المعوذتان فلا تقرأهما في الفرائض ولا بأس في النوافل انتهى (٣) ولا وجه لحمله على التقية كما صنع من قطع بحجته لعدم المخالف من العامة كما سمعت

(١) أي كونها سورة أو سورتين (منه) (٢) كذا في نسخة الاصل وكأنه سهو من قلبه الشريف والصواب وعلى الثاني (٣) هذا ما يوهن الاعتماد على الفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام (بخطه قدس سره)

ولو قرأ عزيمة في الفريضة ناسيا اتمها وقضى السجدة والا قرب وجوب المدول ان لم يتجاوز السجدة وفي النافلة يجب السجود وان تعمد وكذا ان استمع ثم ينهض ويتم القراءة وان كان السجود آخر (اخيرا خل) استحب قراءة الحمد ليركع عن قراءة ولو اخل بالموالات فقرأ بينها من غيرها ناسيا او قطع القراءة وسكت استأنف القراءة وعمدا تبطل ولو سكت لا بنية القطع او نواه ولم يفعل صحت ويستحب الجهر بالبسملة في اول الحمد والسورة في الاخفائية (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قرأ عزيمة في الفريضة ناسيا الى قوله ليركع عن قراءة ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك كله مستوفى وكنا وعدنا باستيفاء الكلام فيه هنا وعدنا استوفياه هناك

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو اخل الى قوله صحت ﴾ قد تقدم الكلام فيه بما لا مزيد عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب الجهر بالبسملة في أول الحمد والسورة في الاخفائية ﴾

عند علمائنا كما في التذكرة ويستحب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم فيما لا يجهر فيه بالقراءة اجماعا كما في الخلاف واستحباب الجهر بها انفراد للاصحاب في الفرض والنفل سفرا وحضر جماعة وفردا والجمهور على خلاف هذا الاطلاق كما في المتبروفيه أيضا وفي ( جامع المقاصد ) ان المعجلي خصص ما نص عليه الاصحاب والمشهور استحباب الجهر بها للامام والمنفرد في أول الحمد والسورة في الاخفائية كما في المختلف وتخليص التلخيص والذكرى وجامع المقاصد أيضا والبحار والحدائق وهو مذهب الاكثر كما في المنهى والمدارك والمفاتيح وشرح الشيخ محيي الدين وفي كثير من هذه ان ذلك في الاولين والاخيرتين وادخال ذلك تحت الشهرة وفي ( المدارك ) وكذا الذكرى المشهور من شمائر الشيعة الجهر بالبسملة لكونها بسملة حتى قال ابن أبي عقيل تواترت الاخبار ان لاقية في الجهر بالبسملة انتهى (والحاصل) ان الحكم المذكور خيرة الصدوق ومن تأخر عنه من كل من تعرض له ما عدا من سنذكره ومنهم الكاتب فانه قال على ما نقل باستحباب الجهر بها للامام وأما المنفرد فلا وصرح بأن يجهر بالبسملة في الاخيرتين وفي ( مجمع البرهان ) انه ليس من الضعف بمكانة القولين الآخرين يريد قول القاضي والحلي والمعجلي للاخبار الواردة في الامام كخبر الثمالى وصفوان وأوجبوه القاضي مطلقا والحلي في أولي الظهريين وفي ( الغنية ) ان قول الحلي أحوط وقد يظهر منها وجوب الاخفات بها فباعدا ذلك وفي ( البحار ) ان عدم ترك الجهر أحوط لاطلاق الوجوب في بعض الاخبار يريد بذلك قول الصادق عليه السلام في خبر الاعمش المروي في الحصال الاجهار ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلوة واجب وهو محتمل الثبوت والوجوب في الجهرية كما في كشف الثام وخصه المعجلي بالاولين وقال بعدم جواز الجهر بها في الاخيرتين ونقل الاجماع على جواز الاخفات بها فيها ونزل على مذهبه قول الشيخ في المجل والجهر ببسم الله الرحمن الرحيم فيما لا يجهر بالقراءة في الموضعين قال يريد بذلك الظاهر والمصر (قلت)

ومثل عبارة المجل عبارة الوسيلة وفي ( المنهى ) ان حمله لعبارة المجل فاسد لاحتمال ارادة أول الحمد والسورة ومثله قال في المختلف وفي ( الذكرى ) قول المعجلي مرغوب عنه لانه لم يسبق اليه انتهى واستدل عليه في السرائر باختصاص الاستحباب بما يمتن فيه القراءة ورد بأنه أول المسئلة واستدل أيضا بالاحتياط ورد بأصل البراءة من وجوب الاخفات فيها وهذا ضعيف لكن عموم الادلة والاجماع الخاصة حجة عليه ومع ذلك كله قواه صاحب الحدائق ونزل الاخبار على ارادة الامام هذا وقال الثوري والاوزاعي

وبالقراءة مطلقا في الجمعة وظهرها على رأي (متن)

وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد لا يجهر بالبسملة على حال فالأخبار الواردة في الاختلاف بها محمولة على التقية بقي الكلام فيما قل عن الحسن من تواتر الأخبار بأنه لا تقية في الجهر بالبسملة في (البحار) أنه خلاف المشهور والأخبار التي وصلت إلينا لا تدل على ذلك إلا رواية صاحب الدعائم ويشكل تخصيص عمومات التقية بأمثال ذلك انتهى (قلت) خير الدعائم هكذا رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد عليهم الصلوة والسلام أنه (أنهم خل) كانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم فيما يجهر فيه بالقراءة من الصلوات في أول فاتحة الكتاب وأول السورة في كل ركعة ويخافتون بها فيما يخافت فيه من السورتين جميعا قال الحسن بن علي عليهما السلام اجتمعنا ولد فاطمة عليها السلام على ذلك وقال جعفر بن محمد عليهما السلام التقية ديني ودين آبائي ولا تقية في ثلاث شرب المسكر والمسح على الخفين وترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (ولعلم) أن معنى استحباب الجهر بالبسملة هنا أنه أفضل الفردين الواجبين على التخير فلان منافاة بين استحبابه عينا ووجوبه تخيرا لعدم اتحاد الموضوع وليس المراد ما ذكره الشهيد في قواعد ونبه عليه صاحب كشف الالتباس من أن الاستحباب راجع إلى اختيار المكلف ذلك الفرد بينه فيكون فضله واجبا واختياره مستحبا لأن استحباب اختياره فرع استحبابه وأفضليته فما فرغه لم يسلم منه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبالقراءة مطلقا في الجمعة ﴾ أي في البسملة وغيرها وقد اجمع كل من يحفظ عنه العلم على أنه يجهر بالقراءة في صلاة الجمعة كما في المنهجي وقال فيه ولم أقف على قول للأصحاب في الوجوب وعدمه والأصل عدمه وفي (المعتبر) لا يختلف في استحباب الجهر في الجمعة أهل العلم وفي (التنقيح) نقل عليه إجماع العلماء وقد نقل الإجماع على الاستحباب في التذكرة ونهاية الأحكام والكتاب فيما يأتي والذكر والبيان وقواعد الشهيد وجامع المقاصد والروضة في بحث صلاة الكسوف والعزمية وأرشاد الجعفرية والمقاصد العلية والفوائد المالية والمفاتيح والحدائق ويأتي تمام الكلام في بحث الجمعة وننقل هناك خلافا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي ظهرها على رأي ﴾ إجماعا كما في الخلاف وهو المشهور كما في قواعد الشهيد والمدارك والذخيرة وهو مشهور في الرواية كما في البيان والأخبار المقتضية للشهرة كما في جامع المقاصد وهو مذهب الشيخ ومن تبعه كما في الذكرى وهو خيرة النهاية والمبسوط والخلاف والشرائع والتحرير والمنتهى والتلخيص حيث قال على رأي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمدارك والمفاتيح والتذكرة في المقام واستوجه في المتقى وقربه في الذخيرة وقد يظهر ذلك من جامع الشرائع وهو المنقول عن الكيدري وخالف في ذلك الجمهور كما في المنهجي ولا فرق في ذلك بين أن تصلي جماعة أو فرادى كما نص عليه الشيخ وغيره وعن (علم الهدى في المصباح) أنه قال روي أن الجهر إنما يلزم من صلاحها مقصورة بخطبة أو صلاحها ظهر آ في جماعة وفي (السرائر) يستحب إذا صليت جماعة لا فرادى والظاهر من كلام الصدوق على اختلاف النسخ في جماعة وخطبة أنه إنما يرى جواز الجهر في الظهر جماعة دون استحبابه كما فهم منه صاحب كشف الغمام وإليه أشار في الذكرى حيث قال إن مذهب العجلي ظاهر الصدوق وما في كشف الغمام أوفق بكلامه مما في الذكرى والأمر سهل وله في القية عبارة أن أحدهما في بحث القراءة وأخرى في بحث الجمعة والتي في بحث الجمعة فالموجود في النسخ الكثيرة والأصل أنه إنما يجهر فيها إذا كانت

خطبة وفي بعضها اذا كانت جماعة وفي (المعتبر) ان ترك الجهر في الظهر للامام والمنفرد أشبه بالمذهب ونقله عن بعض الاصحاب واستضعف تأويل (حل خل) الشيخ لروايته محمد وجعل بالثنية (على الثنية خل) وتبعه على ذلك تلميذه في كشف الرموز وقد سمعت ما في المنهى من نسبة الخلاف الى الجمهور وفي (البيان والدروس) ان ما في المعتبر أقرب وفي (الذكرى) الله أقرب وفي (نهاية الاحكام وارشاد الجفريه وكشف اللثام والتذكرة) في بحث الجمعة انه أحوط وفي (الميسبة) انه أجود وفي (المسالك) هو الاولى وفي (الفوائد المالية) انه أقوى وقد تحصل انه لم يقطع أحد بعدم جواز الجهر في الظهر للامام الا ما في المعتبر عن بعض الاصحاب الذي لم يجده وفي (الايضاح وتخليص التلخيص وكشف الالتباس) وغيرها نقل الاقوال من دون ترجيح **فرع** قال أكثر علمائنا يجب أن يقرأ بالتواتر وهي السبع وفي (جامع المقاصد) الاجماع على تواترها وكذا المزنية وفي (الروض) اجماع العلماء وفي (مجمع البرهان) نفي الخلاف في ذلك وقد نمت بالتواتر في الكتب الاصولية والفقهية كالمتهى والتحرير والتذكرة والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمقاصد العلية والمدارك وغيرها وقد نقل جماعة حكاية الاجماع على تواترها من (عن خل) جماعة وفي رسم المصاحف بها وتدوين الكتب لها حتى انها معدودة حرفاً فخرفاً وحركة فخرفة مما يدل على ان تواترها مقطوع به كما أشار الى ذلك في مجمع البرهان والمادة تقضي بالتواتر في تفاصيل القرآن من أجزائه والفاظه وحركاته وسكناته ووضعه في محله لتوفر الدواعي على نقله من المقر لكونه أصلاً لجميع الاحكام والمنكر لا بطلان لكونه معجزاً فلا يصبو بخلاف من خالف أو شك في المقام وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس ومجمع البرهان والمدارك) وغيرها انه لا يجوز أن يقرأ بالعشر وفي جملة منها انه لا تكفي شهادة الشاهد في الذكرى بتواترها وفي (الدروس) يجوز بالسبع والعشر وفي (الجمفريه وشرحها) انه قوي وفي (جامع المقاصد والمقاصد العلية والروض) ان شهادة الشاهد لا تقصر عن ثبوت الاجماع بخبر الواحد فحينئذ يجوز القراءة بها بل في الروض ان تواترها مشهور بين المتأخرين (واعترضها) المولى الاردبيلي وكذا تلميذه السيد المقدس بان شهادة الشاهد غير كافية لاشتراط التواتر في القرآن الذي يجب ثبوته بالعلم ولا يكفي الظن فلا يقاس بقبول الاجماع بخبر الواحد نعم يجوز ذلك للشاهد لان كان ثابتاً عنده بطريق علمي انتهى (والحاصل) ان أصحابنا متفقون على عدم جواز العمل بغير السبع والعشر الا اذا منهم كياناً والاكثر على عدم العمل بغير السبع لكن حكى عن ابن طاووس في مواضع من كتابه المسمى بسعد السعود ان القراءات السبع غير متواترة حكاه عنه السيد نفعة الله واختاره وقال ان الزمخشري والشيخ الرضي موافقان لنا على ذلك ونسمع الحال في كلام الزمخشري والرضي وفي (وافية الاصول) اتفق قدماء العامة على عدم جواز العمل بقراءة غير السبع أو العشر المشهورة وتبعم من تكلم في هذا المقام من الشيعة ولكن لم ينقل دليل يستد به انتهى وظاهره جواز التعدي عنها ويأتي الدليل المعتقد به وفي نسبة ذلك الى قدماء العامة نظر لشهادة التبع بخلافه نعم متأخروهم على ذلك هذا الحافظ أبو عمر وعثمان بن سعيد المدني والامام مكي أبو طالب وأبو العباس أحمد بن عمار المهدوي وأبو بكر العربي وأبو الملا الهمداني قالوا على ما نقل ان هذه السبعة غير متعينة للجواز كما سيأتي وقال شمس الدين محمد بن محمد الجزري في كتاب النشر لقراءات العشر كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت المصاحف الثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن السبعة أم العشرة أم غيرهم ومتى اختلف ركن من هذه الاركان الثلاثة أطلق عليها

أنها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم هذا هو الصحيح عند التحقيق من السلف والخلف ونحوه قال أبو شامة في كتاب المرشد الوجيز غير أنه قال فيه بعد ذلك غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم انتهى وليم أن هذه السبع إن لم تكن متواترة الينا كما ظن لكن قد تواتر الينا نقل الاجماع على تواترها فيحصل لنا بذلك القطع (إذا عرفت هذا) فاعلم أن الكلام يقع في مقامات عشرة (الاول) في سبب اشتهار السبعة مع أن الرواة كثيرون (الثاني) هل المراد بتواترها تواترها إلى أربابها أم إلى الشارع (الثالث) هل هي متواترة بمعنى أن كل حرف منها متواتر أم بمعنى حصر التواتر فيها (الرابع) على القول بعدم تواترها إلى الشارع هل يقدح ذلك في الاعتماد عليها أم لا (الخامس) ما الدليل على وجوب الاختصار عليها (السادس) هل هذه القراءات هي الأحرف السبعة التي ورد بها خبر حماد بن عثمان أم لا (السابع) هل يشترط فيها موافقة أهل النحو أو الأقيس عندهم أو الأشهر والافشا في اللغة أم لا بل العمل على الاثبت في الاثر والاصح في النقل (الثامن) هل يشترط تواتر المادة الجوهرية فقط وهي التي تختلف خطوط القرآن ومعناه بها أم هي ولهيئة المخصوصة سواء كانت لا تختلف الخطوط والمعنى بها كالمدة والامالة أو يختلف المعنى ولا يختلف الخط كذلك يوم الدين بصيغة الماضي مثلاً يعبد مبنياً للفعول أو يختلف الخط ولا يختلف المعنى كيقعدون ويخادعون أم لا يشترط تواتر الهيئة المخصوصة بأقسامها أم يشترط تواتر بعض الاقسام دون بعض (التاسع) ما حال القراءتين المختلفتين اللتين يقضي اختلافهما إلى الاختلاف في الحكم (العاشر) هل الشاذ منها كالأخبار الاحاد (كخبر الواحد خ) أم لا وبعض هذه المقامات محلها كتب القراءات وكثير منها محلها كتب الاصول والسبب الباعث على التعرض لهذا الفرع الذي لم يذكره المصنف وبسط الكلام فيه أن بعض (١) فضلاء اخواني وصفوه خلاصة خلافي أدام تعالى تأييده سأل عن بعض ذلك ورأيت يجب كشف الحال عما هنالك (إذا تمهد هذا) فنقول القراء صحابيون وتابعيون أخذوا عنهم ومتبحرون والصحابيون القرون سبعة أمير المؤمنين وسيد الوصيين عليه السلام وأبي وزيد بن ثابت وعثمان وابن مسعود وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري والقارئون ابن عباس وعبد الله بن السائب وأبو هريرة وهم تلامذة أبي ماعدا ابن عباس فإنه قرأ على زيد أيضاً والتابعيون المكيون ستة والمدنيون أحد عشر والكوفيون أربعة عشر والبصريون ستة والشاميون اثنان واما المتبحرون فخلق كثير لكن الضابطين منهم اكل ضبط من المكيين ثلاثة عبد الله بن كثير وحجيد بن قيس الاعرج ومحمد بن مجيص ومن المدنيين أيضاً ثلاثة شيبه ونافع وأبو جعفر ابن القعقاع ومن البصريين خمسة عاصم وأبو عمرو وعيسى بن عمر وعبد الله بن اسحاق ويعقوب ومن الكوفيين خمسة يحيى بن وثاب وسليمان وحزمة وعاصم والكسائي ومن الشاميين أيضاً خمسة عطية واسماعيل ويحيى بن الحارث وشرح المضرعي وعبد الله بن عامر وحيث تقاسرت المهم عن ضبط الرواة لكثرتهم غاية الكثرة اقتصرنا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به فعمدوا إلى من اشتهر بالضبط والامانة وطول العمر في الملازمة للقراءة والاتفاق على الاخذة فافردوا اماما من هؤلاء في كل مصر من الامصار الخمسة المذكورة وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو بن عامر وعاصم وحزمة

(١) هو السيد السند المقدس الفاضل العامل المعتبر السيد حمزة بن المرحوم السيد حيدر (منه)

والكسائي وقد كان الناس بمكة على رأس المائتين على قراءة ابن كثير وبالمدينة على قراءة نافع وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم وبالبصرة على قراءة أبي عمرو يعقوب وبالشام على قراءة ابن عامر وفي رأس الثمانيات ثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب ولم يتركوا بالسككية ما كان عليه غير هؤلاء كيعقوب وأبي جعفر وخلف ومن هنا كانوا عشرة وكل واحد من هؤلاء أخذ عن جماعة من التابعين والكسائي أخذ عن حمزة وأبي بكر بن عياش وقد روى عن كل واحد من السبعة خلق كثير لكن اشتهر في الرواية عن كل واحد اثنان وأما ما وقع في المقام الثاني فالظاهر من كلام أكثر علمائنا واجماعهم أنه متواترة اليه صلى الله عليه وآله وسلم ونقل الرازي اتفاق أكثر أصحابه على ذلك كما يأتي نقل كلامه وقال (الشيد الثاني في المقاصد العلية) ان كلا من القراءات السبع من عند الله تعالى نزل به الروح الامين على قلب سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم الطاهرين مخفياً على الامة وتهوينا على أهل هذه الملة (قلت) وروى الصدوق في الخصال باسناده اليهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا نبي آت من الله عز وجل يقول ان الله يأمرك ان تقرأ القرآن على حرف واحد فقلت ياربني وسم على أممي فقال ان الله تعالى يأمرك أن تقرأ على سبعة أحرف وربما استدل عليه بقول الصادق عليه السلام في خبر حماد بن عثمان ان القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما للامام ان يفتي على سبعة وجوه الحديث وفي دلالة تأمل (وقال الشيخ في التبيان) ان المعروف من مذهب الامامية والتظلم في أخبارهم ورواياتهم ان القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد غير انهم اجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء وان الانسان مخير بأي قراءة شاء قرأ وكرهوا تجريد قراءة بعينها انتهى (وقال الطبرسي في مجمع البيان) الظاهر من مذهب الامامية انهم اجمعوا على القراءة المتداولة بين القراء وكرهوا تجريد قراءة مفردة والشائع في أخبارهم ان القرآن نزل بحرف واحد انتهى وكلام هذين الامامين قد يعطي ان التواتر انما هو لاربابها (قال الزركشي في البرهان) التحقيق انها متواترة عن الاثمة السبعة أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففيه نظر فان أسنادهم لهذه القراءات السبع موجود في الكتب وهو نقل الواحد عن الواحد انتهى (قلت) لعله أشار الى قولهم ان ابن كثير اخذ عن عبد الله ابن السائب وهو واحد تلازمة أبي ولم يقولوا انه اخذ عن غيره من تلازمة أبي كابي هريرة وابن عباس ولا عن غيرهم فظاهرهم انه انما نقل عن واحد ولم يقولوا فيه كما قالوا في نافع وغيره انه أخذ عن جماعة ولكن لعل ذلك لاشتهار اخذه عنه وان أخذ عن غيره (وقال الامام الرازي) اتفق الاكثر على ان القراءات منقولة بالتواتر وفيه اشكال لانها ان كانت منقولة بالتواتر وان الله خير المكلفين بينها كان ترجيح بعضها على بعض واقفاً على خلاف الحكم الثابت بالتواتر فوجب أن يكون الداهيون الى ترجيح البعض على البعض مستوجبين للفسق ان لم يلزمهم الكفر كما ترى ان كل واحد من هؤلاء القراء يختص بنوع معين من القراءة ويحمل الناس عليه ويمنعهم عن غيره وان قلنا بعدم التواتر خرج القرآن عن كونه مفيداً للعزم والقطع وذلك باطل قطعاً انتهى (قلت) قد يستأنس لذلك بما نراه من النحويين من نسبة بعضهم بعضاً الى اللفظ مع انهم الوسطة في النقل عن العرب ومذاهبهم في النحو كاشفة عن كلام العرب في تلك المسائل والاشكال الذي ذكره جار في ذلك أيضاً فأمل وسيايتك التحقيق (وقال الزنجشيري) ان القراءة الصحيحة التي قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي في صفاتها وانما هي واحدة والمصلي لا يتبرأ ذمته من الصلوة الا اذا قرأ بما وقع فيه الاختلاف على كل الوجوه كلك ومالك وصراط وسراط وغير ذلك



انتهى وكلامه هذا امام سوق لانكار التواتر اليه صلى الله عليه وآله وسلم أو انكاره من أصله وقال الصادق عليه السلام في صحيح الفضيل لما قال له ان الناس يقولون ان القرآن نزل على سبعة أحرف كذب أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد ومثله خبر زرارة وقال المحدث الكاشاني في الوافي بعد نقل الخبرين المقصود منهما واحد وهوان القراءة الصحيحة واحدة (قلت) قد يقرب منهما صحيح المولى وقال الاستاذ أيده الله تعالى في حاشية المدارك راداً على الشهيد الثاني ما نصه لا يخفى ان القراءة عندنا نزات بحرف واحد من عند الواحد والاختلاف جاء من قبل الرواية فالمراد بالتواتر ما تواتر صحة قراءته في زمان الأئمة عليهم السلام بحيث كانوا يجوزون ارتكابه في الصلوة وغيرها لانهم عليهم السلام كانوا راضين بقراءة القرآن على ما هو عند الناس بل ربما كانوا يمتنعون من قراءة الحق ويقولون هي مخصوصة بزمان ظهور القائم عجل الله تعالى فرجه انتهى (قلت) يشير بذلك الى الاخبار الواردة في ذلك كخبر سالم بن سلمة وغيره وكلامه ككلام الشيخ والطبرسي والكاشاني يعطي وجوب القراءة بهذه القراءات وان لم تكن قرآناً رخصة وتقية وفيه بعد وعلى هذا فيحمل خبر الخصال المتقدم على التقية وكلام الاصحاب واجماعهم على التواتر الى أصحابها لا اليه صلى الله عليه وآله وسلم ويقتصر الخلاف فيس صرح بخلاف ذلك كالشاهد الثاني وغيره ويؤيد (١) ذلك ما سمعته عن هؤلاء في الجماعة من العامة وان الظاهر من قولهم ان هؤلاء متبحرون ان أحدهم كان اذا برع وتمهر شرع للباس طريقاً في القراءة لا يعرف الا من قبله ولم يرد على طريقة مسلوكة ومذهب واضح متواتر محد ودوالا لم يختص به ووجب على مقتضى الغالب في العادة أن يعلم به الآخر المعاصر له لاتحاد الفن وعدم البعد عن المأخذ وكيف نطلع نحن على تواتر قراءات هؤلاء ولا يطالع بعضهم على ما تواتر الى الآخر ان ذلك مستبعد حدا الا أن يقال ان كل واحد من السبعة ألف طريقته من متواترات كان يعلمها الآخر لكنه اختار هذه دون غيرها من المتواترات لم يرجح ظهر له كالتسليم عن الامالة والروم ونحو ذلك فطريقته متواترة وان لم تكن الهيئة التركيبية متواترة وبذلك حصل الاختصاص والامتياز وان صح ما نقله الرازي من مع بعضهم الناس عن قراءة غيره اشتد الخطب وامتنع الجواب والشاهد الثاني أجاب عما اشكل على الرازي كما سمعت بأنه ليس المراد بتواترها ان كل ما ورد من هذه السبع متواتر بل المراد انحصار المتواتر الآن فيما نقل من هذه القراءات فان بعض ما نقل عن السبعة شاذ فضلا عن غيرهم كحقيقته جماعة من أهل هذا الشأن انتهى وقال سبطه بعد نقل هذا عنه هذا مشكل جدا لكن «لكون ظ» المتواتر لا يشبهه بغيره كما يشهد به الوجدان انتهى (قلت) وكلامه هذا نظايره قد يخالف كلامه السابق من ان الكل نزل به جبرئيل الى آخره فليحفظ ذلك على انه ذكر الكلامين في كتاب واحد وهو المقاصد العلية والجمع بينهما ممكن ثم انه لو

(١) وقد يؤيد ذلك بما قيل من أن كتب القراءة والتفسير مشحونة من حكاية قراءة أهل البيت عليهم السلام يقولون قرأ عاصم كذا وقرأ علي عليه السلام كذا الا أن يجاب بمحمل ما روي عنهم عليهم السلام على رواية الآحاد أو ان ذلك كان من المتواترات الذي اختارها عاصم مثلاً فلا مانع من أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو علي عليه السلام قرأ ببعض المتواترات وقرأ عاصم ببعض الآخر ومنه يعلم حال ما يقال ان لكل واحد راويين فمن أين حصل التواتر لانا نقول الراويان ما روي أصل التواتر وانما روي المختار من المتواتر كما ستعرف (منه عن الله تعالى عنه)

ثم كانت جميع القراءات متواترة اذا من قراءة الا وبعض ما تألفت منه متواتر قطعا كواقع الاجتماع  
الا أن يقال بأن المراد ان ما يفرق غير السبع السبع لا متواتر فيه بخلاف السبع فان ما تقارن به غيرها  
أكثره متواتر (وفيه) ان تواتر ما تمتاز به هذه القراءات عن البواقي مع عدم علم اصحابها بعيد كما سمعت  
مثله في هذه السبع وقد علم مما ذكر حال المقام الثالث وقد تحصل من المقامين على القول الاول (١)  
في المقام الثاني أن كل ما ورد البنا متواترا من السبع فهو متواتر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما  
اختلفت الرواية فيه عن أحدهما يمدل عنه الى ما اتفقت فيه الرواية عن القاري. الآخر لانه ليس بواجب  
ولا مستحب عند الكل اتباع قراءات الواحد في جميع السورة ولا مانع عندهم من ترجيح بعضها على بعض  
لسلامته من الادغام والامالة ونحو ذلك وان كان الكل من عند الله تعالى (٢) نعم يحبه المنع ان كان  
المرجح لاحدهما يمنع من الاخرى ولم يسمع ذلك الا من الرازي وظاهرهم الاتفاق على خلافه  
قال في (المتنعي) واحبا الي قراءة عاصم بطريق أبي بكر بن عياش وطريق أبي عمرو بن العلاء  
فانها أولى من قراءة حمزة والكسائي لما فيها من الادغام والامالة وذلك كله تكلف ولو قرأ بذلك  
صحت صلوته بلا خلاف انتهى وظاهره في القول بتواترها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما  
القائلون بتواترها الى أربابها فقط فلا يتجه عليهم ايراد الرازي (وليعلم) ان القائلين بأن كل حرف منها  
متواتر كما هو ظاهر الاكثر لا بد لهم من تأويل (٣) ما وقع لبعض المفسرين والنحويين كالتخشي  
ونجم الأئمة من أنكار بعض الحروف نصريحا أو تلويحا حيث حكم الاول بسجاعة قراءة بن عامر قتل  
أولادهم شركائهم ورددها لفصل بين المتضامين والثاني أي الرضى في قراءة حمزة نساءلون به والارحام  
بالجر ونحو ذلك وهذا مما يؤيد ما ذهب اليه الشهيد الثاني وجماعة من محتق هذا الشأن كما سمعت وقد  
استفيد من هذا وما قبله بيان الحال في المقام الثالث (وأما ما وقع في المقام الرابع) فالقائل بتواترها الى  
أربابها دون الشارع يقول ان آل الله عليهم السلام أمروا بذلك فقالوا اقروا كما يقرأ الناس وقد كانوا يرون  
أصحابهم وسائر من يتردد اليهم يحتذون مثال هؤلاء السبعة ويسلكون سبيلهم ولولا ان ذلك مقبول  
عنهم لأنكروا عليهم مع أن فيهم من وجوه القراءة كأبان بن تغلب وهومن وجوه اصحابهم صلى الله عليه  
وقد استمرت طريقة الناس وكذا العلماء على ذلك على أن في أمرهم بذلك أكل بلاغ مضاف الى نهيهم  
عن مخالفتهم ويؤيد ذلك أنه قد نقل عن كثير منهم متواترا انهم تركوا البسطة مع أن الاصحاب  
مجموعون على بطلان الصلوة بتركها فلو كانت متواترة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماصح لهم أن يحكموا  
ببطلان الصلوة حينئذ وأما على القول بأن آل الله سبحانه جوزوا ذلك صح أن يقال بأنهم صلى الله عليهم استنوا  
ذلك فليحظ هذا (وأما ما وقع في المقام الخامس) فالدليل على وجوب الاقتصار عليها ان يقين البراءة انما يحصل  
بذلك لاتفاق المسلمين على جواز الاخذ بها الا ما علم رفضه وشذوذه وغيرها مختلف فيه ومن المعلوم انها  
المتداولة بين الناس وقد نطقت أخبارنا بالامر بذلك وانقذت اجماعات اصحابنا على الاخذ به كما  
سمعت عن التبيان ومجمع البيان وكذا المنتهى فجواز الاخذ بغيرها يحتاج الى دليل ولولا ذلك لقلنا كما  
قال الزمخشري لا يبره دمة المصلي الا اذا قرأ بما وقع الاختلاف فيه على كل الوجوه (وأما ما وقع في

(١) وهو التواتر اليه صلى الله عليه وآله وسلم منه (٢) كما هو الشأن في الواجب الخبير (منه)

(٣) لكن تأويلها بأن غيرها أحب الى الراد منها كما سمعت عن المتنعي لانه لا يجوز القراءة بها فتأمل (منه)

السادس) قد سمعت خبر الحصال وقد روى العامة في أخبارهم ان القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف واف وادعوا تواتر ذلك عنه صلى الله عليه وآله وسلم واختلفوا في مناه الى ما يبلغ أربعين قولاً أشهرها الحل على القراءات السبع لكن في خبر حماد بعد قوله عليه السلام ان القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما للامام ان يفتى على سبعة وجوه وقد فهم منه جماعة من أصحابنا ان المراد بالسبعة أحرف البطون والمعنى انه نزل مرموزاً به الى سبعة بطون فلك أقل ما للامام ان يفتى به وما زاد على ذلك فبطون البطون كما جاء في الاخبار ان لكل بطن بطناً حتى ينتهي الى سبعين والقول بأن الاحكام خمسة فما هذا الزائد (جوابه) انه يمكن في بيان التكليف كأن يبين الوضوء مثلاً ببيان أو يبينين أو ثلاثة أو عشرة لان له ان يعم وان يخص وان يطلق وان يشترط ويقيد وتختلف التراتب والقيود والتخصيصات فتضاعف اضعافاً كثيرة واما اذا أفنى بالاحكام فلا يجاوز الخمسة وما يؤيد ذلك ما قاله مكي بن أبي طالب ان ابن جبير قد صنف قبل ابن مجاهد كتاباً في القراءات واقتصر على خمسة أخبار على عدد الامصار التي أرسل عثمان اليها المصاحف قال ومن الناس من قال انه وجه سبعة هذه الخمسة ومصحفاً الى اليمن وآخر الى البحرين ولما أراد ابن مجاهد وغيره مراعاة هذا العدد ولم يعلم لديك المصحفين بخبر أثبتوا قارئين آخرين كلوا بهما العدد الذي ورد به الخبر وعثر عليه من لم يعرف أصل المسئلة فظن ان المراد بالاحرف السبعة القراءات السبع انتهى وهذا يؤيد ما عليه أصحابنا وان خالفها من وجه آخر وقد سمعت ان المعروف من مذهب الامامية انه انما نزل على حرف واحد كما في التبيان وجمع البيان (وأما ما وقع في المقام السابع) فالظاهر من علمائنا وغيرهم عدم وجوب موافقة المتواتر أهل النحو أو الاقيس عندهم وكمن قراءة أنكرها أهل النحو كالسكان بارتكهم وبأمرهم وما يشعرون ونصب قوماً في ليجزى قوماً وغير ذلك بل النحو ينبغي ان ينزل على القرآن المحيد وان يكون مستقيماً به لا العكس ولا يجب موافقة الافشا والاضطر في اللغة لان القراءة سنة متبعة يجب قبوله وهذا الخبر مشهور وقد روه عن زيد بن ثابت (وأما ما وقع في المقام الثامن) فلا كلام في اشتراط المادة الجوهرية التي تختلف خطوط القرآن ومعناه بها لانها قرآن فلا بد ان تكون متواترة والالزام ان يكون بعض القرآن غير متواتر وهو باطل وهذا قياس من الشكل الثالث وهو هكذا القراءات السبع قرآن والقراءات السبع غير متواترة ينتج بعض القرآن غير متواتر واما الهيئة التي لا تختلف الخطوط والمعنى بها كالد والامالة ففيها خلاف لجماعة من متأخري أصحابنا على انه لا يجب تواترها (واعترض عليهم) بأن المراد بالقرآن هنا هو اللفظ والهيئة وان لم تكن جزء لجوهره لكنها عارضة لازمة فلا يمكن نقله بدونها فالقول بوجوب تواتر الاول يثاني القول بعدم وجوب تواترها (وأجيب) بأن الهيئة الخاصة ليست بلازمة بل الالزام هو القدر المشترك بينها وبين غيرها والمطلوب ان الهيئة المخصوصة لا يجب تواترها وان وجب تواتر القدر المشترك وأما ما يختلف به المعنى دون الخط فلا بد من تواتره والا فهي من الشواذ كلك بصفة الماضي وكذا ما يختلف به الخط قط لا بد من تواترها بل ذلك ليس من الهيئة بل من المواد والجواهر (وأما ما وقع في المقام التاسع) فالشهور بين المتأخرين كما في وافية الاصول التخيير وقد سمعت ما في المتعني مما هو أحب اليه وما استند اليه ومستند المشهور تكافؤ القراءات وانتفاء الترجيح لكونها كلها قرآناً فكأننا بمنزلة آيتين فان كان اختلافهما مفصلياً الى الاختلاف في الحكم عملوا بما يقتضيه ذلك كما خصصوا قراءة الاكثرين حتى يظهروا بالتخفيف بقراءة بعضهم بالتشديد وفي (وافية الاصول) الاولى الرجوع في ذلك الى أهل

والترتيل (متن)

الذكر صلوات الله عليهم أجمعين ان أمكن والا فالتوقف (وفيه) انه أن كان هناك مرجح اخذ به من دون توقف والا فالتخير كما عليه الاكثر (وأما ما وقع في المقام الماشر) فالمعروف ان الشاذ مرفوض وخالف أبو حنيفة وزعم انه بمنزلة الأحاد فمن عمل بالأحاد فعليه العمل به اذ لا وجه لنقل العدل له في القرآن الا السماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما بوجه القرآن أو بوجه البيان (وأجاب) بعض أصحابنا بمنع ذلك لجواز ان يكون ذلك مذهبا للقارئ والقول بأن العدل لا يلحق مذهبه بالكتاب معارض بأن العدل لا يلحق الخبر بالكتاب على ان اعتقاد العدل بأنه قرآن اما من جهة الخطأ في الاجتهاد أو من جهة النسيان والسهو وذلك لا ينافي عدالته **قوله** قدس الله تعالى روحه **والترتيل** باجماع العلماء كافة كما في المدارك والحدائق وفي (الصحيح) الترتيل في القراءة الترسل فيها من غير بني (١) وفي (القاموس) رتل الكلام ترتيلا أحسن تأليفه وفي (الكشاف) ترتيل القرآن قرأته على رسل وتودة بتبيين الحروف واشباع الحركات وفي (النهاية) الثاني فيها والتهميل وتبيين الحروف والحركات تشبيها بالثغر المرتل وهو المشبه بنور الاقحوان وفي (المغرب) الترتيل في الاذان وغيره ان لا يعجل في ارسال الحروف بل يثبت فيها ويبينها تبينا ويوفيا حقها من الاشباع من غير اسراع من قولهم ثغر مرتل ورتل مغلج مستوي النسبة حسن التنضيد ومثله ما نقل عن العين (وقال الطبرسي) في مجمع البيان رتلته أي بينه يانا أو اقرأ على هيثك وقيل معناه نزل (رسل خل) فيه ترتيلا (ترسيلا خل) وقيل معناه ثبت فيه تثبيتا ثم روي الخبر الآتي نقله وسيأتي ما نقل عن التبيان والزجاج وفي (المعتبر والمنتهى) تبين الحروف من غير مبالغة وفي (نهاية الاحكام) نفي به بيان الحروف واظهارها ولا يمدد بحيث يشبه الغنا ومثله قال في التذكرة ولعل المراد بالمبالغة في الاولين وبالمد المشبه بالغنا في الاخيرين هو البني المذكور في كلام الجوهري وما ذكره في المعتبر نقله فيه عن الشيخ ولعله فهمه من قوله في المبسوط ينبغي ان يبين الحروف ويرتلها وفي (ارشاد الحمفري) هو تبين الحروف واظهارها وفي (المدارك) الترتيل الترسل والتبيين وحسن التأليف وفي (الذكرى وفوائد الشرائع وعليق النافع) انه حفظ الوقوف وأداء الحروف وفي (المفاتيح) بيان الحروف وفي (الروضة) معناه لغة الترسل فيها والتبيين غير بني وشرا كما في الذكرى ومثله قال في الروض وقال فيه اختلفت العبارة عنه شرعا وذكر ما ذكر في المعتبر ونهاية الاحكام والذكرى وظن ان ما في نهاية الاحكام يخالف ما في المعتبر وكذا قال في (المسالك) له ثلاثة معاني وذكر ما في الكتب الثلاثة وفي (جامع المقاصد) المراد بالتبيين المأخوذ في عبارة المنتهى في تعريف الترتيل هو ما زاد على القدر الواجب من التبيين ومثله ما في الميسية وعد في النغلة الترتيل من المستحبات قال هو تبين الحروف بصفات المعبرة من الهمس والجهر والاستعلاء والاطباق والمنة وغيرها والوقف التام والحسن وعند فراغ النفس مطلقا وفسر الشهيد الثاني التام بالذي لا يكون للكلام قبله تعلق بما بعده لفظا ولا معنى والحسن بالذي يكون له تعلق من جهة اللفظ دون المعنى ثم قال ومن هنا يعلم ان مراعاة صفات الحروف المذكورة وغيرها ليس على وجه الوجوب كما يذكره علماء فنه مع امكان ان يريدوا تأكيد الفعل كما اعترفوا به في اصطلاحهم على الوقف الواجب وقرب

من ذلك ما في الجبل المتين وفي (المعتبر) بما كان الترتيل واجبا اذا أريد به النطق بالحروف من مخارجها بحيث لا يدمج بعضها في بعض ويدل عليه قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا ومثله بدون تفاوت أصلا ما في الذكري والفوائد المالية وفي (المدارك) انه حسن وفي (البحار) ان الذي يظهر من كلام القنوين هو ان الترتيل الترسل والثاني وعليه حل الآية جماعة من أصحابنا وغيرهم لكن لما روى العام والخاص عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وابن عباس تفسيره بحفظ الوقوف وأداء الحروف وفي بعض الروايات وبيان الحروف تمسك به أصحاب التجويد وفسروه بهذا الوجه وتبعهم الشهيد قدس الله تعالى روحه وكثير ممن تأخر عنه وتبعوه في تفسيرهم الحديث حيث فسروه على قواعدهم ومصطلحاتهم وفي الحدائق لم أقف على هذه الرواية في كتب الاخبار ويحتمل ان تكون من طرق العامة وان استسلفها أصحابنا في هذا المقام وفي (كشف القام) كأن الشهيد عني في تفسيره بحفظ الوقوف ان لا يهذه هذا الشعر ولا ينثر نثر الرمل وقال فيه أيضا الترتيل يتضمن الثاني في الاداء كما في التبيان وغيره لان التبيين كما قال الزجاج لا يتم بالتمجيل (وقال علي بن ابراهيم) في تفسيره رتل القرآن ترتيلا قال بينه بيانا ولا تنثره نثر الرمل ولا تهذه هذا الشعر وفي (الكافي) مستندا عن عبد الله بن سليمان انه سأل الصادق عليه السلام عن قوله عز وجل ورتل القرآن ترتيلا قال قال أمير المؤمنين عليه السلام بينه تبيانا ولا تهذه هذا الشعر ولا تنثره نثر الرمل ولكن اقرعوا به قلوبكم القاسية ولا يكن هم أحدكم آخر السورة وفي (مجمع البيان) عن أبي بصير عنه عليه السلام هو ان تمسكت فيه وتحسن به صوتك انتهى (قلت) في دعائم الاسلام ان أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام قال بينه تبيانا ولا تنثره نثر الدقل ولا تهذه هذا الشعر ففوا عند عجائبه وحركوا به القلوب ولا يكن هم أحدكم آخر السورة انتهى وفي (النهاية) في حديث ابن مسعود هذا كهد الشعر ونثرأكثر الدقل أراد لا تسرع فيه كما تسرع في قراءة الشعر والهدسرعة القطع والدقل ردي الترامي كما ينساقط الرطب اليابس من العنق اذا هزأ انتهى قال في (البحار) حمل كلتا الفقرتين على الاسراع ويمكن حمل نثر الدقل في رواية الكتاب على كثرة الثاني والفصل بين الحروف كثيرا فيكون كالدقل المشور واحد هنا وآخر في موضع آخر ذكر هذا في موضع من البحار وقال في المقام ولقد أحسن الوالد قدس سره حيث قال الترتيل الواجب هو أداء الحروف من الخارج وحفظ أحكام الوقوف بأن لا يقف على الحركة ولا يصل بالسكون فانهما غير جائزين باتفاق القراء وأهل العربية والترتيل المستحب هو أداء الحروف بصفاتها المحسنة لها وحفظ الوقوف التي استحباها القراء وينبها في تجاوزيدهم والحاصل انه ان حملنا الترتيل في الآية على الوجوب كما هو دأبهم في أوامر الشارع (القرآن خ) فليحمل على ما اتفقوا على وجوب (لزم خ ل) رعايته من حفظ حالتي الوصل والوقف وأداء حقهما من الحركة والسكون أو الاعم منه ومن رك الوقف في وسط الكلمة اختيارا ومنع الشهيد رحمه الله من الهكوت على كلمة بحيث يخل بالنظم فلو ثبت تحريره كان أيضا دخلا فيه ولو حمل الامر على الندب أو الاعم كان مختصا أو شاملا لرعاية الوقف على الآيات مطلقا كما ذكره جماعة من أكابر أهل التجويد ويشمل أيضا على المشهور رعاية ما اصطلاحوا عليه من الوقف اللازم والثام والحسن والكافي والجائز والمجوز والمرخص والتبجيج لكن لم يثبت استحباب رعاية ذلك عندي لان تلك الوقوف من مصطلحات المتأخرين ولم تكن في زمان أمير المؤمنين صلوات الله عليه فلا يمكن حمل كلامه عليه السلام عليه الا ان يقال غرضه عليه السلام رعاية الوقف على ما يحسن بحسب المعنى على ما يفهمه القارئ ولا ينافي هذا حدوث تلك الاصطلاحات بعده (ويرد عليه) أيضا ان

## والوقوف في عمله (متن)

هذه الوقوف انما وضعوها على حسب ما فهموه من تفاسير الآيات وقد وردت الاخبار الكثيرة كما ستأتي في ان معاني القرآن لا يفهمها الا اهل بيت نزل عليهم القرآن ويشهد له انا نرى كثيرا من الآيات كتبوا فيها نوعا من الوقف بناء على ما فهموه ووردت الاخبار المستفيضة بخلاف ذلك المعنى كما انهم كتبوا الوقف اللزم في قوله سبحانه وما يعلم تأويله الا الله على آخر الجلالة لزمهم ان الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابهات وقد وردت الاخبار المستفيضة في ان الراسخين هم الائمة عليهم السلام وهم يعلمون تأويلها مع ان المتأخرين من مفسري العامة والخاصة رجحوا في كثير من الآيات تفاسير لا توافق ما اصطالحوا عليه في الوقوف ولعل الجمع بين المعنيين لورود الاخبار على الوجهين وتعميمه بحيث يشمل الواجب والمستحب من كل منهما حتى انه يراعى في الوقف ترك قلة المكث بحيث ينافي الثبوت والتأني وكثرة المكث بحيث يقطع الكلام ويقبض النظام فيكره أو يصل الى حد يخرج عن كونه قارئا فيحرم على المشهور أولى (١) وأظهر تكثر الفائدة ورعاية لتفاسير العلماء والنفوس وأخبار الائمة الطاهرين صلوات الله تعالى عليهم أجمعين انتهى كلامه وقد نقلناه بطوله لجودة محصولة فيما نحن فيه وفي المسئلة الآتية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والوقوف في محله ﴾ أي المحل المعروف عند القراء فأجودها التام ثم الحسن ثم الجائز كما في الذكرى وجامع المقاصد والروض والمدارك وفي ( كشف اللثام ) المراد بمحله المحل الذي يحسن فيه الوقف لتحسينه الكلام ودخوله في الترتيل انتهى وفي الاربعة الاول وجمع البرهان انه لا يتمين في موضع بل متى شاء وقف ومتى شاء وصل وفي ( الروض وجمع البرهان والمدارك ) أن ماذ كره القراء واجبا أو قبيحا لا ينعنون به معناه الشرعي كما صرح به محققهم بل في مجمع البرهان اجماع الاصحاب على عدم وجوب وقف في القرآن وقد سمعت مافي الفوائد الملية وفي ( النعلية والفوائد الملية ) يستحب الوقف عند فراغ النفس وفي الاخير ولو كان من المنوعة وفي ( كشف اللثام ) يجوز الوقف على كل كلمة اذا قصر النفس واذا لم يقصر على غير المضاف مالم يكثر فيخل بالنظم ويلحق بذلك الاسماء المدودة انتهى وقد سمعت منع الشهيد من السكوت على كلمة بحيث يخل بالنظم ولا تغفل عما نقله في البحار عن والده ( ويعلم ) ان الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح كالشروط والمضاف والتام هو الذي لا تعلق له بما بعده لالفاظا ولا معنى والحسن ماله تعلق به من حيث اللفظ فحسب كالحمد لله والكافي ماله تعلق به من حيث المعنى فحسب مثل قوله تعالى لا ريب فيه وما رزقاهم ( وقال السيد شريف ) اشترط بمصهم في الكافي ان يكون ما بعد الموقوف عليه متعلقا به تعلقا اعرائيا ( وقال الحريري ) أكثر ما يوجد الوقف التام في الفواصل ورؤس الآي وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة نحو قوله عز وجل وجعلوا أعزة أهلها أذلة اذ قوله سبحانه أذلة هو آخر كلام بقرين وقد يوجد بعد انقضاء نحو قوله تعالى وانكم لترون عليهم مصبحين وبالليل اذ رأس الآي مصبحين وتام الكلام قوله وبالليل لانه معطوف على المعنى أي بالصبح وبالليل انتهى قالوا والوقف التام في الفاتحة أربعة على آخر البسلة وعلى الدين وعلى نستعين وعلى الضالين والحسن عشرة على الرحمن وعلى الجلالة وعلى العالمين وعلى الرحمن وعلى الرحيم وعلى نعبد

## والتوجه امام القراءة والتموذ بعده ( متن )

وعلى المستقيم وعلى عليهم الاول والثاني ( الاولى والثانية خ ل ) قلت وعلى هذا يلزم ان يكون الوقف على الصراط مما يعد حسناً ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ والتوجه امام القراءة ﴾ المراد بالتوجه دعاء التوجه بعد تكبيرة الاحرام وقد نص على ان دعاء التوجه بعدها في المراسم والفنية والبيان واللمعة وجامع المقاصد والروضة وهو ظاهر المقنعة والنهاية والمبسوط وغيرها بل في الروضة يتوجه بعد التحريمة حيث ما فعلها لكن في النفلية والفوائد المليية ثم يدعو بعد التكبيرة السابعة سواء كانت تكبيرة الاحرام أم غيرها انتهى وقدم تقدم في بحث التكبيرات السبع ماله نفع في المقام وعن ( كتاب عمل يوم وليلة ) فان قدم التوجه ثم كبر تكبيرة الاحرام وقرأ بعدها كان جائزاً والموجود في بعض الكتب التي تعرض فيها لهذا الدعاء هكذا وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين ان صلوتي الى آخره وبه صحيح زرارة وفي ( النهاية ) لم يذكر قوله على ملة ابراهيم ثم قال وان قلت على ملة ابراهيم ودين محمد ومنهاج علي حنيفاً مسلماً الى آخره كان أفضل وفي بعضها زيادة بعد الذي فطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة كافي حسن الحلبي وفي ( المقنعة والمراسم ) وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً مسلماً على ملة ابراهيم ودين محمد وولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم ( عليه خ ل ) وما أنا من المشركين ان صلوتي الى آخره وهو المنقول عن المقنع وفي ( الفنية ) كاعن الكافي على ملة ابراهيم ودين محمد وولاية أمير المؤمنين علي والأئمة من ذريتهما صلوات الله عليهم حنيفاً مسلماً الى آخره وفي ( احتجاج الطبرسي ) عن صاحب الزمان صلى الله عليه وعلى آبائه الطاهرين في جواب محمد بن عبد الله الجعفري الحيري السنة المؤكدة فيه التي كالأجماع الذي لا خلاف فيه وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً مسلماً على ملة ابراهيم ودين محمد وهدي ( ١ ) علي أمير المؤمنين وما أنا من المشركين ان صلوتي الى آخره ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ والتموذ بعده ﴾ التموذ امام القراءة مستحب بالأجماع كما في الخلاف والمتن والذكرى والفوائد المليية والبحار وكشف اللثام وبلا خلاف كما في مجمع البيان وبه صرح كل من تعرض له وعن الشيخ أبي علي ابن الشيخ انه واجب وقد رموه تارة بالشذوذ واخرى بالقرابة وفي ( البحار ) لولا الاخبار الكثيرة لتأتى القول بوجوب الاستعاذة في كل ركعة يقرأ فيها بل في غير الصلوة عند كل قراءة لكن الاخبار الكثيرة تدل على الاستحباب وتدل بظاهرها على اختصاصه بالركعة الاولى والاجماع المنقول والعمل المستمر مؤيد ومن مخالفة ولد الشيخ يعلم معنى الاجماع الذي ينقله والده وهو أعرف بمسلك أبيه ومصطلحاته انتهى كلامه فتأمل فيه وليس عندنا من الاخبار الدالة على عدم الوجوب الا خبر فرات بن أحنف وخبر الفقيه في حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبقية الاخبار ظاهرة في الوجوب كالأية الشريفة فالاصل في ذلك الاجماع منا ومن العامة بل قال مالك لا يتموذ في المكتوبة وعن ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين أنهما كانا يتموذان بعد القراءة ( وليعلم ) أنه يستحب الاخفات بها كما نص عليه أكثر من تعرض له وفي ( الخلاف ) الاجماع عليه وفي ( الذكرى وجامع المقاصد والفوائد المليية ) نسبة استحباب الاخفات بها ولو في الجهرية الى الأكثر وفي ( التذكرة وارشاد الجعفري ) أنه على ذلك عمل



## في أول ركعة وقراءة سورة مع الحمد في النوافل (متن)

الأئمة عليهم السلام وفي (المفاتيح) بعد نسبة استحباب الاخفات بها الى المشهور قال كافي الذكري ان الخبر القطعي محمول على تعليم الجواز وفي (البحار) لم أر مستندا للاسرار والاجماع لم يثبت ورواية حنان ابن سدير تدل على استحباب المهر حيث يقول ان الصادق عليه السلام تعوذ باجبار ولا سيما للامام في المغرب الى آخر ما قال واستجوده صاحب الحدائق والاجماع المنقول والسيرة المنقولة عن الأئمة عليهم السلام وفتوى الاصحاب من غير خلاف مع شهادة صحيح صفوان حجة عليهما (وصورته) أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كافي المبسوط وغيره وفي (الفوائد الملية) أنها محل وفاق وفي (الحدائق) ان هذا هو المشهور وفي (البحار) انه الأشهر وفي (المفاتيح) انها مشهورة وبها قال من القراء ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وفي الفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام والمقنع والمقنعة والمراسم) أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وفي (المفاتيح) انها مشهورة أيضاً وفي (المبسوط وجامع الشرائع) وغيرهما انه مخبر بينهما وظاهرهم ان الاولى أولى (وفي الحدائق) ان هذه الصورة أقوى دليلاً لما رواه البرزطي عن ابن عمار والحيري في قرب الاسناد عن صاحب الزمان عليه السلام وهو الذي قاله الامام العسكري عليه السلام في تفسيره والمروي في دعائم الاسلام عن الصادق عليه السلام وأما الصورة الاولى فليس بها الارواية الحديري والظاهر انها عامية (قلت) هذه رواها الشهيد في الذكري وعن القاضي انه زاد بعد الصورة الثانية ان الله هو السميع العليم ولعل مستنده موقفة سماعه الا ان فيها استعيز كما في بعض خطب أمير المؤمنين عليه السلام وقال نافع وابن عامر والكسائي انه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم وعن بعضهم أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقال حمزة فستعيز بالله من الشيطان الرجيم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ في أول ركعة ﴾ اجماعاً كما في الخلاف وجامع المقاصد وفي الاول دون ما عداها لانه لا دليل عليه وفي (المنتهى) تستحب في أول ركعة خاصة ثم لا تستحب في باقي الركعات عند علمائنا (قلت) وبذلك صرح جماعة كثيرون وفي (الذكري) لا تكرر عندنا وعند الاكثر فلو نسبنا في الاولى لم يأت بها في الثانية وفي (المبسوط) التعوذ ليس بمسنون بعد القراءة ولا تكراره (وقد بقي هنا شيء) يبين التبيه عليه وهو انه قال في الفوائد الملية المعنى في أعوذ واستعيز واحد (قال الجوهري) عذت بفلان واستعذت به أي لجأت اليه وفي استعيز مواهة لفظ القرآن الا ان أعوذ في هذا المقام ادخل في المعنى ووافق لامثال الامر الوارد بقوله فاستعذ لنكتة دقيقة وهي ان السين والتاء شأنهما الدلالة على الطلب فوردتا في الامر ايذاناً بطلب التعوذ فمعنى استعذ أي اطلب منه ان يعينك فامثال الامر ان يقول أعوذ بالله أي التجي اليه فان قائله متعوذ قد عاذ والتجأ والقاتل استعيز ليس بمأذناً ما هو طالب العياذ به كما يقال استخير (استجير خ ل) الله أي اطلب خيبرته (جبرته خ ل) واستقبله أي اطلب اقباله واستغفره أي اطلب مغفرته لكنه قد دخلت هنا في فعل الامر وفي امثاله بخلاف الاستعاذة وبذلك يظهر الفرق بين الامثال بقول استغفر الله دون استعيز بالله لان المغفرة اما تكون من الله فيحسن طلبها والاتجاء يكون من العبد فلا يحسن طلبه فتدبر ذلك فانه لطيف ويظهر منه ان كلام الجوهري ليس بذلك الحسن وقد رده عليه جماعة انتهى ما في الفوائد الملية وقد أنكر ذلك بعض متأخري المتأخرين فقال لا يخفى انه اذا كان معنى استعذ اطلب منه ان يعينك

وقصار المفصل في الظهرين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في العشاء ومطلولاته في الصبح ونوافل الليل ( متن )

فأمثال الامر بقوله استميد ظاهراً لاسترة ( عليه « ظ » ) لان معناه اطلب من الله ان يميزني لان السين والياء شأهما الدلالة على الطلب كما لا يخفى واما الامثال بقوله أعوذ بالله فغير ظاهر الاجملي هذه الجملة مرادها اطلب والدعاء اما اذا بقيت على ظاهرها من الاخبار بالالتجاء فظاهر عدم تحقق الامثال بها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقصار المفصل في الظهرين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في العشاء ومطلولاته في الصبح ونوافل الليل ﴾ الكلام في المقام يقع في مباحث ( الاول ) قال جماعة من المتأخرين كاشهد الثاني وسبطه والمولى الاردبيلي والمحدث والكاشاني وصاحب الحدائق انه ليس في أخبارنا تصريح باسم المفصل ولا تحديده وانما رواه الجمهور عن عمر بن الخطاب وتبعهم أصحابنا والى ذلك يشير كلام المحقق الثاني ونحن نقول روى الكليني بسنده الى سعد الاسكاف انه قال قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت السور الطوال مكان التوراة والسنن مكان الانجيل والثاني مكان الزبور وفضلت بالمفصل ثمان وستون ( وستين خ ل ) سورة وهو مهيمن على سائر الكتب الحديث وقال في كتاب مجمع البحرين وفي الخبر المفصل ثمان وستون سورة انتهى ( قلت ) وقد عدت من سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الى الداس فاذا السور ثمان وستون سورة وقال في ( مجمع البحرين ) أيضاً وفي الحديث وفضلت بالمفصل وفي ( كتاب دعائم الاسلام ) مانصه ولا بأس ان يقرأ في الفجر بطوال المفصل وفي الظهر والعشاء الآخرة بأواسطه وفي العصر والمغرب بقصاره انتهى الا انه لم يسنده الى الرواية ( وعن التبيان ) مانصه قال أكثر أهل العلم أول المفصل من سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الى سورة الناس وقال آخرون من ق الى الناس وقالت فرقة ثالثة وهو المحكي عن ابن عباس انه من سورة الضحى الى الداس انتهى وقد صرح باسم المفصل في المصباح في نوافل الزوال والمراسم والسرائر والتافع والمعتبر وحلة من كتب المصنف والشهيدين وأبي العباس والمحقق الثاني وتلميذه وغيرهم وفي ( المعتبر والمنتهى ) انه ذكره الشيخ وأومى اليه المفيد وعلم الهدى ( قلت ) وقد أومى اليه في جامع الشرائع كما يأتي نقلاً ذلك كله والحاصل ان هذا الاسم مشهور في كتب علمائنا كما سنسمع وأما تحديده فالمشهور انه من سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الى الناس وان طوله الى عم وأواسطه منها الى الضحى وقصاره منها الى الداس كما في المدارك وشرح نجيب الدين والمفاتيح وفي ( الحدائق ) نسبته الى أصحابنا وفي ( الروض ) ان ذلك هو المسموع وفي ( جامع المقاصد ) سمعناه مذاكرة وفي كلام الاصحاب ما يرشد اليه انتهى ( قلت ) هذا التفصيل مذكور في جملة من كتب علمائنا كفوائد الشرائع والفوائد الملية والروض وغيرها وهو ظاهر التافع والمعتبر والبيان والتفلية أو صريح هذه الكتب واليه أشير في كتب المتقدمين كما سنسمع وفي ( الفوائد الملية ) ان المشهور ان أوله من سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفي ( الروضة ) ان ذلك أشهر الاقوال وقد سمعت مافي التبيان وقد اختلفت في ذلك أقوال العامة فالمشهور بينهم كما في الحدائق هو المشهور بين أصحابنا من التحديد والتفصيل وفي ( القاموس وارشاد الجعفرية ) ان الاصح ان أوله من الحجرات وآخره آخر القرآن وقيل انه من الجاثية وقيل من القتال وقيل من ق وقيل من الصفات وقيل من الصف وقيل من تبارك وقيل من انا فتحنا وقيل من سبح باسم ربك الاعلى وقيل من الضحى وقيل من الرحمن وقيل

من الانسان (البحث الثاني) قد ذكر المصنف استحباب قصاره في الظهرين والمغرب وفقاً للنافع والارشاد والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية وهو ظاهر كشف الالتباس وفي (المعتبر) انه حسن بل هو خيرة المبسوط والنهاية والشرائع وجامع الشرائع حيث ان فيها استحباب اقدار النصر والتكثير والجمع في الظهرين والمغرب وقد نسب غير واحد الى الشيخ وفي (المدارك) انه المشهور وقد يلوح من التذكرة التأمل في ذلك حيث اقتصر على نسبته الى الشيخ وفي (المعتبر) والذكرى والمفاتيح) ان الذي ينبغي العمل عليه هو ما رواه محمد بن مسلم (قلت) في الخبر المذكور ان العصر والمغرب سواء وان الظهر كالعشاء وهو خيرة الدروس والبيان والتفلية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض حيث قالوا فيها باستحباب قصر المفضل في العصر والمغرب وفي (المفاتيح) ان استحباب القصار في المغرب هو المشهور وقد سمعت مافي دعائم الاسلام وفي (اللمعة والروضة) يستحب قصرها في العصر والمغرب بما دون ذلك انتهى كلامهما (الثالث) قد حكم المصنف باستحباب القصار من المفضل في نوافل النهار كما في التفلية وشرحها وفي (المبسوط والتحرير والذكرى) استحباب قصر السور وكذا الدروس وهو الظاهر من جامع الشرائع حيث قال وفي نقلها من القصار وفي (المدارك والحدائق) انهما لم يقفا على رواية تدل بمنطوقها على ذلك (قلت) قال الشيخ في المصباح روي انه يستحب ان يقرأ في كل ركعة يعني من نوافل الزوال الحمد وانا أنزلناه وقل هو الله أحد وآية الكرسي وخبر أبي هرون المكفوف صريح في انه يقرأ في ركعات الزوال الثمان الحمد وقل هو الله أحد وان المجموع ثمانون آية هذا وقال في (المبسوط) الاختصاص افضل يعني في نوافل النهار (الرابع) قد حكم المصنف باستحباب متوسطات الفصل في العشاء وفقاً للمشهور كما في المدارك وهو خيرة النافع والارشاد ونهاية الاحكام والمنتهى والتحرير والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية وهو ظاهر كشف الالتباس وفي (المعتبر) نسبته الى الشيخ واستحسانه بل هو خيرة المبسوط وفي قوله مافي المبسوط والنهاية وجامع الشرائع والشرائع من استحباب الطارق والاعلى والانطار وشبهها في العشاء وقد يلوح من التذكرة التأمل فيه حيث نسبته الى الشيخ وفي (المفاتيح) ان المشهور استحباب متوسطاته في الظهر والعشاء وهو خيرة الدروس والتفلية وفوائد الشرائع وجامع المقاصد والروض وفوائد القواعد والفوائد الملية وفي (البيان) ان ذلك هو الاقرب وهو الظاهر من اللمة والروضة حيث قيل فيها وتوسط السورة في الظهر والعشاء كحل آتاك والاعلى وقد سمعت مافي المعتبر والذكرى والمفاتيح من استحباب العمل بما رواه محمد وقد سمعت انه روى ان الظهر كالعشاء وقد سمعت مافي دعائم الاسلام (الخامس) قد اختار المصنف استحباب مطولات المفضل في الصبح وفقاً للسرائر والنافع والارشاد والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والدروس والبيان والتفلية والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية وهو خيرة النهاية والمبسوط والشرائع وجامع الشرائع حيث قيل فيها باستحباب المنزل والمدثر والانسان وشبهها في الغداة وفي (المدارك والمفاتيح) ان استحباب مطولات المفضل فيها هو المشهور وقد سمعت مافي دعائم الاسلام وفي (اللمعة) يقرأ الحمد وسورة من المتوسطات وأحب له سورة الانسان وفي (المراسم) يقرأ فيها من سور المفضل ما أراد وفي اللمة يستحب تطويل السورة في الصبح قال في (الروضة) كحل آتى وعم لامطلق التطويل انتهى وقد سمعت مافي المعتبر والذكرى من العمل برواية محمد بن مسلم وفيها انه يقرأ في الغداة بم وهل آتاك وهل آتى ولا أقسم وفي (دعائم الاسلام) روي عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال يقرأ

وفي صبح الاثنين والخميس هل أتى وفي عشائي الجمعة والأعلى وفي صبحها بها وبالتوحيد (متن)

في الظهر والمشاء الآخرة مثل والمرسلات وإذا الشمس كورت وفي العصر والماديات والقارعة  
وفي (المغرب) مثل قل هو الله أحد وإذا جاء نصر الله وفي الفجر أطول من ذلك وفي (الفقه) المنسوب  
الى مولانا الرضا عليه السلام قال العالم اقرء في صلاة الغداة المرسلات وإذا الشمس كورت ومثلها من  
السور وفي الظهر إذا السماء انفطرت وإذا زلزلت ومثلها وفي العصر الماديات والقارعة ومثلها وفي المغرب  
والثنين وقل هو الله أحد ومثلها انتهى وفي (التذكرة ونهاية الاجكام) لو خالف ذلك كله جار باجماع العلماء وفي  
(المعتبر) ان عليه قوى العلماء وعمل الناس كافة (السادس) قد حكم المصنف باستحباب مطولات المفصل في  
نوافل الليل كما في النغلية وشرحها وفي (كشف الثام) انما وجدت ذلك في هذا الكتاب لا غير وكأنه  
لم يلحظ النغلية وشرحها وسيأتي للمصنف عن قريب انه يستحب في الست من نوافل الليل السور الطوال  
وفي (النهاية والمصباح والمبسوط والسرائر والذكرى) وغيرها يستحب في الست من نوافل الليل مثل  
الانعام والكهف والانبيا والحواميم وفي (المراسم والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والدروس)  
وغیرها حيث قيل فيها يقرء في نوافل الليل مطولات السور وفي (المدارك والحداثق) انهما لم يقعا في  
ذلك على رواية تدل بمنطوقها عليه (قلت) في مصباح الشيخ روى انه يستحب أن يقرأ في الست من  
نوافل الليل مثل الانعام والكهف والانبيا ويس والحواميم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه  
﴿ وفي صبح الاثنين والخميس هل أتى ﴾ ذكر ذلك الشيخ وأتباعه كما في المدارك وهو المشهور كما في  
الحداثق وفي (المنهى) الاقتصار على نسبه الى الشيخ وقال الصدوق يقرء في صبح اليومين في الركعة  
الاولى هل أتى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية وهو خيرة البيان والدروس واللمعة والعملة والموجز  
الحاوي وارشاد الجعفرية والروضة والفوائد الملية وكشف الثام وهو ظاهر كشف الالتباس وقديلوح  
من جماعة آخرين الميل اليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي عشائي الجمعة بالجمعة والأعلى ﴾  
هذا مما انفردت به الامامية وعليه اجماعها كما في الانتصار وهو قول الشيخ في النهاية والمبسوط والمرتضى  
وابن بابويه وأكثر الاصحاب كما في المدارك وهو الاظهر والاشهر في الفتوى كما في الذكرى وقاله الشيخ  
وجماعة كما في جامع المقاصد وفي (الخلاف) الاجماع على استحباب قراءة الجمعة في المغرب والمشاء  
الآخرة والمشهور انه يقرء الجمعة في الاولى والأعلى في الثانية في كل منهما كما في الحداثق وفي (المنهى)  
الاقتصار على نسبه الى الشيخ وعن الحسن انه يقرء في الثانية من المشاء المناققين وفي (مصباح الشيخ)  
ينبغي أن يقرأ ليلة الجمعة بالجمعة وقل هو الله أحد وهو المنقول عن مصباح السيد والاقتصاد وكتاب عمل  
يوم وليلة وبخير الكنانى والحيمري ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي صبحها بها وبالتوحيد ﴾  
قاله الاكثر كما في جامع المقاصد والتقيح والروض وهو المشهور كما في الروض أيضا والحداثق وظاهر  
الذكرى أو صريحها وفي (المدارك) انه قول الشيخين وأتباعهما وفي (الخلاف) الاجماع على استحباب  
قراءة الجمعة وقل هو الله أحد في صلاة الفجر وقبل ذلك تقل الاجماع على استحباب قراءة الجمعة في  
صلاة الغداة وفي (الفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام والانتصار ومصباح الشيخ) انه يقرء  
في غداة الجمعة بالجمعة والمناققين وهو المنقول عن الصدوق وفي (الانتصار) الاجماع عليه وأنه من  
متفردات الامامية وعن الحسن انه خير بين المناققين والاخلاص في الركعة الثانية ﴿ قوله ﴾

وفيها وفي ظهرها بها وبالمناققين والجهر في نوافل الليل والاختفات في النهار وقراءة الجحد في أول ركعتي الزوال وأول نوافل المغرب والليل والغداة إذا أصبح والفجر والاحرام والطواف وفي نواحيها بالتوحيد (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ وفيها وفي ظهرها بالجمعة والمناققين ﴾ استحباب قراءة الجمعة والمناققين في الجمعة وظهرها الجماعي كما في الانتصار وفي ( الخلاف والغنية ) الاجماع عليه في الجمعة وفي ( المذهب البارع والمقتصر ) انه الاظهر بين الاصحاب وفي ( المختلف وتخليص التلخيص ) ان المشهور استحبابها فيها وفي ظهرها وفي ( الفوائد المالية ) ليس في الاخبار والفتوى تعيين احدهما لركعة مخصوصة فيتخير فيها ( قلت ) كانه لم يطلع على المراسم والغنية حيث قيل فيهما الجمعة في الاولى والمناققين في الثانية واجماع الغنية يشمل ذلك وفي ( الفقيه ) كما قل عن المنع والتقي وجوب السورتين في ظهرها للمختار وقال جماعة يلزمهم ذلك في الجمعة بالطريق الاولى ( قلت ) ولعله لذلك نسب اليهم جماعة الوجوب فيها وفي ظهرها وفي ( الفوائد المالية ) نسبة مختار الصدوق الى جماعة وعن المرتضى في المصباح ايجابها في الجمعة وانه قال وقد روي ان المنفرد يلزمه قراءتهما وفي ( كشف الرموز والمفاتيح ) الاحوط أن لا يترك ذلك الا لعذر وفي ( مصباح الشيخ ) وفي العصر بالجمعة وقل هو الله أحد والمناققين ولعل النسخة فيها سقط لكنه في موضع آخر صرح باستحباب السورتين في الظهرين وقال في ( الذكرى ) واعلم ان الشيخ نجم الدين نقل في المعتبر ان ابن بابويه أوجبها في الظهر والعصر في كتابه الكبير وحكى كلامه متضمناً العصر ولم نر في النسخ التي وصلت الينا سوى الظهر وهو الذي نقله الفاضل في المختلف انتهى وقد تتبع جماعة الشهيد في انكار ذلك على المعتبر والموجود في المعتبر في نسخة صحيحة هكذا وفي رواية من صلى الجمعة بغير الجمعة والمناققين أعاد وقد ذهب الى ذلك بعض أصحاب الحديث قال ابن بابويه في كتابه الكبير وفي الظهر والعصر بالجمعة والمناققين فان نسيتهما أو واحدة منهما في صلوة الظهر وقرأت غيرها ثم ذكرت فارجع الى سورة الجمعة والمناققين ما لم تقرأ نصف السورة فتم السورة واجعلها ركعتي نافلة وسلم واعد صلواتك بالجمعة والمناققين وقال علم الهدى الى آخره هذا كلامه وهو كما ترى ليس فيه تصريح بما نسبوه اليه بل أول ظاهر في ان الكلام في الظهر وكيف ينسب المحقق اليه ذلك وهو يقول بمد تلك العبارة بلا فصلة ولا بأس أن تصلى العشاء والغداة والعصر بغير سورة الجمعة والمناققين الا ان الفضل أن تصليها بالجمعة والمناققين هذا كلام الصدوق رحمه الله تعالى وأما ما في الشرائع من قوله ومنهم من يرى وجوب السورتين في الظهرين وليس بمعتمد فليس فيه تصريح بأنه ابن بابويه في كتابه الكبير ولعله غيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجهر في نوافل الليل والاختفات في النهار ﴾ استحباب ذلك مجمع عليه كما في المعتبر والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد والمفاتيح وفي ( الفوائد المالية ) انه المشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب قراءة الجحد في أول ركعتي الزوال وأول نوافل المغرب والليل وأول فريضة الغداة اذا أصبح بها ونافلة الفجر والاحرام وأول ركعتي الطواف ويستحب في نواحيها القراءة بالتوحيد ﴾ صرح بذلك في المبسوط والنهاية والمصباح والتزهة والتحرير ونهاية الاحكام والبيان وغيرها وهو ظاهر الشرائع وفي ( جامع المقاصد ) انه المشهور والعمل به أولى وقال انه لا دلالة في رواية معاذ على ما ذكرها ( قلت ) والرواية هكذا لا تدع أن تقرأ قل هو الله

وروي المكس والتوحيد ثلاثين مرة في أولي صلوة الليل وفي البواقي السور الطوال وسؤال الرحمة عند آيتها والتعوذ من النعمة عند آيتها والفصل بين الحمد والسورة بسكتة خفيفة وكذا بين السورة وتكبير الركوع ( متن )

أحد وقل يا أيها الكافرون في سبعة مواطن في الركعتين قبل الفجر وركعتي الزوال الحديث من دون ذكر الاول ولعله لذلك ذكر بعض المتأخرين الحكم بلفظ الرواية والشهيد في الذكرى استحباب العمل بها ونقل كلام الشيخ وذكر أشياء ثم قال وروي استحباب تقديم التوحيد على الحمد في المواضع السبعة وفي ( الدروس ) من السنن قراءة التوحيد والحمد في سنة الفجر وركعتي الزوال وأولي سنة المغرب وأولي صلوة الليل وركعتي الاحرام والفجر اذا أصبح بها وركعتي الطواف وروي البداية بالحمد والمراد بالاصباح بالغداة انتشار الصبح وذهاب الغسق وظهور الحمرة كما صرح به جماعة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وروي بالمكس ﴾ كذا قيل في النهاية والمبسوط والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والبيان وغيرها والذي في التهذيب والكافي بعد ذكر خبر معاذ أن في رواية أخرى أنه يبدء في هذا كله بقل هو الله أحد وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون الا في الركعتين قبل الفجر فانه يبدء بقل يا أيها الكافرون ثم يقرأ في الركعة الثانية بقل هو الله أحد وفي ( المدارك ) لا ريب أن العمل بالرواية المفصلة أولى انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقراءة التوحيد ثلاثين مرة في أولي صلوة الليل ﴾ كما صرح بذلك أكثر علمائنا وقد ظن الشهيدان والكرخي وجماعة أن بين هذا الحكم والحكم باستحباب قراءة الحمد في الاولى من صلوة الليل كما تقدم تناهيا فانهضوا الى الجمع بجواز القرآن في النافلة أو بحمل صلوة الليل على الركعتين المتقدمتين على الثمان كما ورد في بعض الاخبار وهذا نقله الشهيد عن شيخه حميد الدين وقالوا يحتمل أن يكون كل واحد من السورتين سنة فيتخير المصلي وقال بعضهم على ما روي من أن الحمد في الثانية لا اشكال فان قراءة التوحيد في الاولى ثلاثين مرة يحصل لقراءة التوحيد فيها ورد الاخير في المدارك بأن المروي قراءة التوحيد ثلاثين مرة في كل من الركعتين فالاشكال بحاله ورد الاول والثاني بأنه خروج عن الظاهر ورجح الاحتمال الثالث وفي ( كشف اللثام ) أن هذا مستحب وذلك مستحب آخر ولا تنافي بينهما بوجه فاذا وسع الوقت وقوى على هذا فعله والاقر السورتين وفي ( المقنع ) أنه يستحب قراءة التوحيد ثلاثين في الاولى والحمد ثلاثين في الثانية قال وان قرأ في نوافل الليل كلها الحمد وقل هو الله أحد أحسن في ذلك واحب له أن يقرأ في كل ركعة منها الحمد وقل هو الله أحد ثلاثين مرة فان لم يتمكن من ذلك قرأها عشرا وعشره أن يقرأها مرة واحدة في كل ركعة الا أن تكررهما حسب ما ذكرناه أفضل وأعظم أجرا انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الباقي السور الطوال ﴾ قد سبق للمصنف استحباب طوال الفصل فيمكن أن يكون المراد السور الطوال من المفصل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسؤال الرحمة عند آيتها والتعوذ عن النعمة عند آيتها ﴾ قد نقل الاجماع على ذلك في الخلاف ونص عليه في المبسوط وغيره وقد سبق الكلام فيه وفي ( المدارك ) ويستحب ذلك للمؤمن لا رواه الكليني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والفصل بين الحمد والسورة بسكتة خفيفة وكذا بين السورة وتكبير الركوع ﴾ كما في المتن والتهذيب والتحرير والمآخذ والنقلية وجامع المقاصد والموجز الحاوي والفوائد المالية والمفاتيح واستحب في الذكرى أيضاً الفوائد المالية

ويعجز الانتقال من سورة الى اخرى بعد التلبس ما لم يتجاوز النصف الا في الجحد والاخلاص  
الا الى الجمعة والمناقين (مقن)

السكوت عقب الحمد في الاخيرتين وعقب التسبيح وقال في (الذكرى) وفي رواية حماد تقدير  
السكنة بعد السورة بنفس يعني روايته الواردة في حكاية صلوة الصادق عليه السلام وقال قال ابن  
الجبين روى سمرة وأبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السكنة الاولى بعد تكبيرة  
الافتتاح والثانية بعد الحمد انتهى (قلت) الحجة على ما ذكره المصنف ما رواه الشيخ عن غياث بن  
كلوب عن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام ان رجلين من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفا في صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكتبنا الى أبي  
ابن كعب كم كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سكنة قال كانت له سكتان اذا فرغ  
من أم القرآن واذا فرغ من السورة وهذا الخبر قد تلوح منه امارات التقية لان عدوله عليه السلام عن  
الامناء بذلك الى الاخبار بما نقل اشارة الى ذلك وان قصده حكاية ما عليه العامة فالعمل برواية  
حماد أقرب الى الصواب لكن في الخصال عن الحليل عن الحسين بن حمدان عن اسماعيل بن مسعود  
عن يزيد بن ذريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن ان سمرة بن جندب وعمران بن حصين  
تذاكرا فحدث سمرة انه حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكتين سكتة اذا كبر وسكتة  
اذا فرغ من قرأته عند ركوعه ثم ان قتادة ذكر السكنة الاخيرة اذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم  
ولا الضالين أي حفظ ذلك سمرة وأنكر عليه عمران بن حصين قالا فكتبنا في ذلك الى أبي بن كعب  
وكان في كتابه اليهما أو في رده عليهما ان سمرة قد حفظ (قال الصدوق) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
انما سكت بعد القراءة لثلاث يكون التكبير موصولا بالقراءة وليكون بين القراءة والتكبير فصل وهذا يدل على  
انه لم يقل آمين بعد فاتحة الكتاب سرا ولا جهر لان المتكلم سرا أو علانية لا يكون ساكنا وفي ذلك حجة قوية  
للشيعة على مخالفهم في قولهم آمين بعد الفاتحة ولا قوة الا بالله (انتهى كلام الصدوق) وهذا الحديث  
يخالف خبر اسحق في السكنة الاولى من حيث تضمن انها بعد تكبيرة الاحرام والظاهر انه عامي لان  
رجاله من العامة وقد قل في المنتهى ما تضمنه هذا الخبر عن بعض العامة وما تضمنه خبر اسحق عن  
أحمد والاوزاعي وجماعة وبيى الكلام في كلام الصدوق في الخصال وهو قوله وهذا يدل على انه  
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل آمين الى آخره فاني لا أعرف له وجها وجيها لان الخبر المذكور دال  
على ان السكنة الاخيرة بعد تمام القراءة قبل الركوع وهذا هو الذي حفظه سمرة والتأمين انما هو  
بعد الفاتحة والسكنة بعد الفاتحة انما ذكرها قتادة ثم كلامه هذا يتم في رواية اسحق بن عمار الا  
انه لم ينقلها في الخصال ثم ان هذا الخبر يخالف ما نقله الكاتب عن سمرة وأبي بن كعب كما سمعت ولم  
يظهر لي مختار الصدوق في الخصال ولذا لم نذكر مذهبه عند ذكر كلام الاصحاب وأقصى ما يستفاد  
منه ان السكوت مستحب بعد السورة لثلاث تسقط همزة التقطع من لفظة الجلالة وان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم سكت بعد الفاتحة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويعجز الانتقال من سورة الى اخرى  
بعد التلبس ما لم يتجاوز النصف الا في الجحد والاخلاص الا الى الجمعة والمناقين ﴾ يقع الكلام في المقام في مباحث  
الاول في جواز المدول من سورة بعد الحمد غير الجحد والاخلاص الى اخرى بعد التلبس بهما لم



يتجاوز نصفها وهذا الحكم بهذه القيود خيرة المقننة والنهاية والمبسوط والشرائع والمعتبر والمنهى ونهاية الاحكام والذكرة والتحرير والارشاد والبيان والالفة وكشف اللثام وظاهر مجمع البرهان وهو المقول عن المذهب والاصباح والمشهور كما في كشف الالتباس والبحار والذخيرة وفي (السرائر وجامع الشرائع والدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية) الحكم بعدم المدول عند بلوغ النصف وفي (الجعفرية وارشاد الجعفرية) انه الاشهر وفي (الذكرى) انه مذهب الاكثر قال بعد أن حكاه عن الجعفي والكاتب والمجلي وعن الصدوق في المدول الى الجمعة والمناقين وعن الشرائع مع أن فيها التجاوز كما سمعت فنيين انه مذهب الاكثر ثم قال والشيخ اعتبر بمجاوزة النصف ولعل مراده بلوغ النصف انتهى وفي (جامع المقاصد والمفاتيح) ان القولين مشهوران وفي جامع المقاصد نسبة هذا القول الى نهاية الاحكام والموجود فيها ما ذكرناه وفي (الذكرى وجامع المقاصد) ان بلوغ النصف انما يمنع الانتقال في التي لم يكن مریدا لها قال في (الذكرى) وعلى ذلك يحمل كلام الاصحاب والروايات واستندا في ذلك الى مقطوعة البزنطي عن أبي العباس الآتية وقد اعترف جماعة من علمائنا كالشهيدين وغيرها حتى صاحب البحار بأن التحديد بمجاوزة النصف أو بلوغه غير موجود في النصوص (قلت) في الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام وتقرء في صلواتك كلها يوم الجمعة وليلة الجمعة سورة الجمعة والمناقين وسبح اسم ربك الاعلى وأن سبئها أو واحدة منها فلا إعادة عليك فان ذكرتها من قبل أن تقرأ نصف سورة فارجم الى سورة الجمعة وان لم تذكرها الا بعد ما قرأت نصف سورة فامض في صلواتك فالعجب من مولانا العلامة المجلسي مع تصديه لنقل أخبار هذا الكتاب والبحث في معانيها وإيضاحها كيف غرض الطرف عن هذه العبارة ولم يتكلم فيها أصلا وهي مما تدل على القول الثاني وفي (كتاب دعائم الاسلام) مانصه وروينا عن جعفر بن محمد صلوات الله عليهما أنه قال من بدأ بالقراءة بسورة ثم رأى أن يتركها يأخذ في غيرها فله ذلك ما لم يأخذ في نصف السورة الاخرى الا أن يكون بدأ بقل هو الله أحد فانه لا يقطعها وكذلك سورة الجمعة أو سورة المنافقين في الجمعة لا يقطعها الى غيرها وان بدأ بقل هو الله أحد قطعها ورجع الى سورة الجمعة أو سورة المنافقين في صلاة الجمعة يميزه خاصة انتهى وهذه صريحة في القول الاول حيث رتب رجحان جواز الرجوع على عدم الدخول في النصف الآخر من السورة التي قرأها فلو دخل فيه مضى وهذا معنى تجاوز النصف فهذه الرواية مع الاصل وعموم أدلة التجاوز والاجماع كما في روض الجنان ومجمع البرهان وظاهر المفاتيح على عدم جواز المدول بعد التجاوز وخبر أبي العباس الذي حكاه الشهيد في الذكرى عن البزنطي عن الصادق عليه السلام (الرضا عليه السلام خل) كما نقله في البحار عن الذكرى وعنه عليه السلام كما حكاه في كشف اللثام عن الشهيد وعن البزنطي عن أبي العباس كما وجدناه في نسختين من الذكرى وجامع المقاصد والروض في الرجل يريد أن يقرأ سورة فيقرأ في أخرى قال يرجع الى التي يريد وان بلغ النصف وما في قرب الاسناد وكتاب المسائل بسنديهما عن علي ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن رجل أراد سورة قرأ غيرها هل يصلح له أن يقرأ نصفها ثم يرجع الى السورة التي أراد قال نعم ما لم يكن قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون أدلة متضادة مؤيدة بالشهرة على القول الاول ويحمل على ذلك النهي عن ابطال العمل مؤيدا ان لم نقل ان الترك والقطع غير الابطال (١) ولم نقل ان المراد الابطال

بالكفر كما فسره جماعة وأما قول الصادق عليه السلام في خبر عبيد ابن زرارة له أن يرجع ما بينه وبين أن يقرأ ثلثها فنعمله على الشروع في الثلث الثاني وأما صحيح الحلبي والكناني وأبي بصير عن الصادق عليه السلام في الرجل يقرأ المكتوبة بنصف السورة ثم ينسى فيأخذ في أخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل أن يركع قال يركع ولا يفسره فيمكن جعله دليلاً على القول الأول بأن يقال لو لم يكن المدول عدداً عن النصف جائزاً لكانت قراءة السورة الثانية غير متباعدة فيكون كمن ترك القراءة نسياناً وذكر كركع الركوع فإنه يجب عليه القراءة باتمام ما ترك فتأمل وبهذا يندفع ما شنعوا به على الشيخ في الاستدلال به للمفيد سلماً لعدم الدلالة لكننا نقول لا دلالة فيه على القول الأول ولا الثاني لأنه في النسيان وليس فيه ذكر لعدم المدول أصلاً إلا أنهم ضعيف بعيد ويحتمل أن يكون معناه فينسى ما هو فيه فيعتمد الأخرى واحتج في نهاية الأحكام وكشف الالتباس للقول الأول بأنه إذا تجاوز النصف يكون قد قرأ معظم السورة ومعظم الشيء يعطى حكمه فكما لا يجوز القران بين سورتين فكذا بين السورة ومعظم الأخرى ولما تقاصرت درجة النصف عن حكم الشيء فلا يعتد به في التخيير إلا في الجملة والاختصاص لشرفها وما في الذكرى من إرجاع مذهب الشيخ إلى القول الآخر والحال أنه لا دليل عليه كما اعترف به لأوجهه له مع أن كلام الشيخ في التهذيب صريح في المدول مع بلوغ النصف وما في البحار والحداث من عدم تحقق الإجماع على عدم جواز المدول مع تجارز النصف لأوجه له مع قله في الروض ومجمع البرهان وظاهر المفاتيح بل كاد يكون معلوماً وأضف شيء استدلال المحقق الثاني والشهيد الثاني على القول الثاني بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وقد سمعت ما في الاستدلال به نم لو ثبت أن القطع في الإثبات يوجب عدم الإثبات بالكلية واستحقاق العقاب صح ما قالاه وقد خرجنا عن الفرض في هذا الكتاب حرصاً على بيان الصواب (البحث الثاني) المشهور بين الأصحاب عدم جواز المدول عن الجملة والاختصاص كما في كشف الالتباس والمسالك ومجمع البرهان والبحار وكشف اللثام والحداث وفي (البيان) نسبته إلى فتوى الأصحاب وفي (مجمع البرهان) أيضاً الإجماع عليه والامر كما قال لأن المخالف أنما هو المحقق في المختبر حيث قال أن المدول عن السورتين مكروه واحتمله في التذكرة وقديلوح من المنتهى التوقف فيه كالبهار والذخيرة واقصر الصدوق على حظر المدول عن التوحيد وفي (الاتصار) أن مما انفردت به الإمامية حظر الرجوع عن سورة الاختصاص وردي قل يأيتها الكافرون أيضاً وأن الوجه فيه مع الإجماع أن شرف السورتين لا يمتنع أن يجعل لهما هذه المزية انتهى وصرح جماعة بعدم جواز المدول عنهما إذا شرع فيها ولو بالسملة بنية أحدهما بقي الكلام فيما لو خالف وعدل فهل تبطل صلوته أم لا لم أجده فيه تصريحاً لأحد من أصحابنا إلا ما قله صاحب الحداث عن والده واستجوده من بطلان الصلوة والظاهر أن الامر كذلك (الثالث) لا خلاف في جواز المدول في الجملة واستحبابه عن الجملة والاختصاص إلى الجملة والمناقضين كما في مجمع البرهان لكن ظاهر الاتصار والسرائر في بحث القراءة والشرائط في بحث الجمعة كما فهمه منه الميمني والشهيد الثاني عموم المنع حيث لم يستثنوا الجمعة والمناقضين وهو ظاهر المنقول عن الكتاب لكن المعجلي في بحث الجمعة استثناهما (واعلم) أنهم اختلفوا أيضاً في مقامات (الأول) أن ذلك في ظهر يوم الجمعة كما في الفقيه والنهاية والمبسوط والسرائر وجامع الشرائع والمنتهى والتلخيص (قال في جامع المقاصد) كلامهم هذا يقتضي جوازه في الجمعة بالطريق الأولى وفي (كشف اللثام) لهم ينون ما يوم الجمعة (قلت) وبذلك أي الجمعة وظهرها صرح الشهيدان والمحقق الثاني وتليدها وغيرهم بل في البحار والظاهر

اشترك الحكم عندهم بين الظهر والجمعة بلا خلاف في عدم الفرق بينهما والاخبار انما وردت بلفظ الجمعة والظاهر انها تطلق على ظهر يوم الجمعة مجازاً أو هي مشتركة بين الجمعة والظهر اشترآ كما معنوياً وفي (التذكرة وجامع المقاصد وظاهر الموجز والروض) أو صريحاً ان ذلك في الجمعة والظهر والمصر وعن الجعفي تجوز المدول عنهما الى الجمعة والمناقين في صلوة الجمعة وصباحها والعشاء ليلتها وتقل ذلك في ارشاد الجعفرية عن بعض الاصحاب ولعله عن الجعفي وفي (مجمع البرهان) الاحتياط ترك المدول في المصر بل في الظهر وفي (الحداثق) محل ذلك صلوة الجمعة لا الظهر (الثاني) أطلق في المبسوط والتهامة والتحرير والارشاد والتذكرة والموجز الحاوي والتمهي في المقام جواز الانتقال عن السورتين أعني المجدد والاخلاص الى السورتين (١) من دون قيد بعدم تجاوز النصف أو بلوغه وفي (مجمع البرهان) لا أرى دليلاً على عدم جواز الرجوع مع تجاوز النصف انتهى وكذا أطلق مولانا الصادق عليه السلام في خبر الحلبي وعبيد وفي (السرائر والدروس والنغلة وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والفوائد المالية والمقاصد العلية) التقييد بعدم بلوغ النصف وفي (المسالك والحداثق) انه المشهور وهو المنقول عن الكيدري وعن الاصباح وفي (الفتية) كما نقل عن المتقن انه ان قرأ نصف سورة غير الجمعة والمناقين في ظهر الجمعة أتمها ركعتين نافلة وفي (جامع الشرائع) اذا قرأ غير الجمعة والمناقين في ظهر الجمعة وبلغ النصف فله أن يجعلها ركعتي نافلة وفي (المنهى في بحث الجمعة والبيان وكشف الالتباس) التقييد بعدم تجاوز النصف وفي (البحار) ان الاكثر قيوده بعدم تجاوز النصف في السورتين وفي (التحرير) في بحث الجمعة ولو تجاوز النصف نقل نيته الى النفل مستحباً واحتج من قيد ببلوغ النصف بان فيه جمعاً بين قول الصادق عليه السلام حين سئل عن رجل أراد أن يصلي الجمعة فقرأ قل هو الله أحد يتما ركعتين ثم يستأنف وبين الاخبار الدالة على المدول قالوا لان المدول من الفريضة الى النافلة بفير ضرورة غير جائز فحملنا هذه الرواية على بلوغ النصف وبقية الروايات على عدمه وفيه نظر من وجوه (منها) انه يمكن الجمع بالتخير كما هو ظاهر الكليني (ومنها) انه قد جاز المدول عن الفريضة في مواضع كاستدراك الجماعة والاذان والاقامة نعم روى الحيري في قرب الاسناد عن الكاظم عليه السلام انه قال وان أخذت في غيرها وان كان قل هو الله أحد فاقطعها من أولها وارجم (فارجم خ ل) اليها أي الى الجمعة أو المناقين (الثالث) قال المحقق الثاني وتليذه والشهيد الثاني في جامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية يشترط أن يكون الشروع في المجدد والاخلاص نسياناً وقد يظهر من المختلف نسبه الى الاكثر كما يأتي نقل ذلك عنه وفي (البحار) ان التعميم أظهر كما هو المستفاد من اطلاق أكثر الروايات (قلت) واطلاق الفتاوى وليس في الروايات الا أن المصلي اذا قرأ سورة التوحيد وكان في قصده قراءة سورة فلا يرجع عنها الا الى السورتين وهذا المعنى لا خصوص له بالناسي بل ينطبق على العامد ويصح حمل اللفظ عليه وخبر علي بن جعفر لا وجه لقصره على حال النسيان وما قيل من ان الخروج عن مقتضى الاخبار الصريحة في المنع عن المدول من سورة التوحيد بمجرد الاحتمال غير جيد بل الواجب الاقتصار على المتيقن وهو الناسي لانه متيقن الارادة وجمع عليه (فيه) ان ذلك مبني على ظهور الاخبار في الناسي والظاهر من اطلاقها كما هو ظاهر الاكثر انطباقها على العامدان

(١) الجمعة والمناقين كذا (بخطه قدس سره)

ولو تمسر الآتيان بالباقي للنسيان انتقل مطلقاً ومع الانتقال يعيد البسملة (من)

سلمنا أنها في الناسي أظهر (قلنا) ذلك يقتضي الأولوية لا الخصوصية وقد سمعت ما في البحار والمقام مقام تأمل (الرابع) قال في المختلف ذهب أكثر علمائنا إلى أنه يجوز الرجوع عن نية الغرض إلى النفل للناسي (قلت) وبذلك صرح الشهيديان وغيرها وقد سمعت ما في الفقيه والمقنع والاصباح والجامع ومنع العجلي من ذلك محتجاً بقوله عز وجل ولا تبطلوا أعمالكم (الخامس) في مجمع البرهان والبحار والحديث ليس في الاخبار دلالة على جواز العدول من الجحد إلى السورتين وإنما تضمنت العدول عن التوحيد إليهما وتوقف في الأول واستظهر عدم جواز العدول عنها إليهما في الأخير (قلت) يدل عليه من الاخبار الخبر الذي نقلناه عن كتاب قرب الاسناد وكتاب المسائل في البحث الأول وقد نقلنا تمامه عن قرب الاسناد في المقام الثاني مضافاً إلى الاجماع المنقول على المساواة بينهما في جامع المقاصد وارشاد الجعفرية وروض الحنان والشهرة بين القدماء والمتأخرين كما في البحار وقد سمعت نقل الشهرة على ذلك في مواضع بل سمعت نفي الخلاف عن ذلك في مجمع البرهان فلا وجه لتوقفه فيه (وليعلم) انه يتحقق الدخول في السورة بالدخول بالبسملة التي قرأت بقصد تلك السورة ولو قرأ قل هو الله أحد من سورة الاخلاص ولم يكن قد قرأ بالبسملة بقصد الاخلاص بل قرأها بقصد سورة أخرى فالأحوط الرجوع إلى الاخلاص باعادة البسملة بقصد هاتم إتمام الاخلاص نعم لو كان قد قرأ قل هو الله أحد أو بعضها من دون شعور وكان قد بسمّل بقصد غيرها فله أن يرجع عنها إلى ذلك الغير وإن قرأ بالبسملة بقصد الجحد مثلاً ثم قرأ قل هو الله أحد بغير شعور فله أن يرجع عنها إلى الجحد وإن كان بقصد وشعور لكنه غفل عن كونه مريداً للجحد فالأحوط الرجوع إلى الجحد لصدق أنه دخل في الجحد وحكمه حينئذ عدم جواز العدول عنها ولو إلى الاخلاص وكذا الحال فيما لو قرأ بالبسملة بقصد الاخلاص ثم قرأ قل يا أيها الكافرون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو تمسر الآتيان بالباقي للنسيان انتقل مطلقاً ﴾ لا أجدي هذا مخالفاً ويظهر من البحار دعوى الاجماع عليه قال لو تمسر عليه الآتيان ببقية السورة للنسيان أو حصول ضرر بالإتمام فقد صرح الاصحاب بجواز العدول وفي (التذكرة) لو وقفت على آية من السورة وجب العدول عنها إلى أخرى وإن تجاوز النصف تحصيلاً لسورة كاملة وفي (جامع المقاصد) أراد بقوله مطلقاً في التوحيد والجحد وغيرها تجاوز النصف أم لا ومثله ما لو شرع في سورة بظن سعة الوقت فتبين ضيقه عنها فإنه يعدل عنه (عنها خل) أيضاً وكذا خوف فوات الرقعة ونزول ضرر به وجوباً في هذه المواضع لما فيه من تحصيل الواجب ودفع الضرر قال ولو سكت المصنف عن قوله للنسيان إمكان أخصر واشمل وفي (كشف اللثام) مثل النسيان ما إذا كانت السورة عزيزة قال وفي قوله تمسر إشارة إلى أنه إن أمكن استحضر المصحف والقراءة منه أو حمل النبر على القراءة ليتيمه فيها من غير مناف للصلوة لم يجب عليه للأصل والخير قال وأما صحيح زرارة الدال على أنه له أن يدع المكان الذي غلط فيه ويمضي في قراءته وأنه إن قرأ آية وشاء أن يركم ركم فلا تعلق له بما نحن فيه لأنه في التوافل أو التقية إلا أن لا نوجب سورة كاملة بعد الحمد في الفريضة وكلامنا على الإيجاب انتهى وفي (الذكرى) هو محمول على النافلة كما قال الشيخ وكذا كل ما ورد في هذا الباب سمع أن الأشهر في الاخبار أن السورة مستحبة وإن كان العمل من الاصحاب غالباً على الوجوب انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومع الانتقال يعيد البسملة ﴾ هذا مذهب أكثر الاصحاب

وكذا لو سمي بعد الحمد من غير قصد سورة معينة (متن)

كما في البحار والمشهور كما في الحقائق وبه صرح في التحرير والاشاد والتذكرة والذكرى والدروس والجعفرية وشرحها والروض وغيرها لا نهاجز من كل سورة والذي أتى به جزء المدول عنها فلا يجزي عن جزء المدول اليها وفي (كشف الثام) قد يتردد في هذا انتهى (قلت) سيجي كلام المتردد والنازح بعدم الوجوب وفي (جامع المقاصد) يجب البسملة والقصد اذا لم يكن مریدا تلك السورة التي انتقل اليها قبل ذلك ولم يكن قرأ بعضها أما معه فلا يجب بل ينتقل الى موضع قطع لقطوعة البرنطي عن أبي العباس (قلت) قد سلف نقلها قال ولا يرد علينا ما سبق من أنه لو قرأ خلال القراءة غيرها انقطعت الموالاة ووجب إعادة القراءة فكيف لم يجب هنا (وأجاب) أنه لما كان من نيته ان ذلك من قراءة الصلوة لم يكن من غيرها انتهى وقد أشار الى هذا في روض الجنان فقال ان حكمه في الارشاد باعادة البسملة لو قرأها بعد الحمد من غير قصد بعد القصد الى سورة معينة (فيه) اشكال لانه ان كان قرأها أولا حمدا لم يقبه القول بالاعادة بل ينبغي القول بطلان الصلوة للهني عن قراءتها من غير قصد وهو يقتضي الفساد وان كان قرأها ناسيا فقد تقدم القول بأن القراءة خلالها نسيانا توجب الاعادة من رأس فالقول باعادة البسملة وما بعدها لا غير لا يتم على تقدير الممد والتسيان والذي ينبغي القطع بفساد القراءة على تقدير العمد للهني وهو الذي اختاره الشهيد في البيان وحل الاعادة هنا على قراءتها ناسيا وقد تكلف لدفع الاشكال بأن المصلي لما كان من نيته ان ذلك من قراءة الصلوة لم يكن من غيرها فلم يقدح في الموالاة (ويؤيده) رواية البرنطي عن أبي العباس لكنها مقطوعة ومادة الاشكال غير منحصمة انتهى (قلت) الظاهر ان هذا الكلام وقع منه غفلة وسبحان من لا يغفل فان المراد من عبارة الارشاد انه لو قرأ بعد الحمد البسملة من غير قصد سورة يجب عليه اعادتها اذا قصد سورة والذي تقدم في مسألة وجوب الموالاة انما هو القراءة في خلال آيات الحمد أو السورة وأين هذا من ذلك والمحقق الثاني انما أورد هذا الاشكال في مسألة المدول الذي يحقق فيها القراءة في خلال آيات السورة كما سمعت والذي في البيان انه لو بسملا بقصد سورة معينة عامدا ثم اختار سورة واكتفى لها بالبسملة التي لا بقصد سورة معينة كانت صلوته باطلة وليس فيه انه لو أعاد البسملة بقصد السورة التي أراد قراءتها ان صلوته تكون باطلة لانه سمي أولا لا بقصد سورة معينة (سلمنا) ان الشهيد أو غيره قال ذلك لكننا نطالب بالهني الدال على البطالان وليس هو الا المستفاد من الامر بقصد البسملة في السورة ولا سلم انه يقتضي البطالان وانما يقتضي عدم الاكتماء بها مع السورة لانه لا يفهم من وجوب القصد بالبسملة تحريم قراءتها بدونه على ان الشهيد الثاني لا يقول ان الامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده الخاص ثم ان قوله أخيرا ينبغي القطع بفساد القراءة ربما ناقض قوله أولا ينبغي القطع بطلان الصلوة بل هذا هو قضية داليله قال مولانا الاردبيلي ما فهمت هذا الاشكال ومد ثبوته ما فهمت رفعه بما ذكره الا ان لا تقول بالاشكال وهو المطلوب انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا تعاد البسملة لو سمي بعد الحمد من غير قصد سورة معينة ﴾ هذا هو المشهور كما في الحقائق ومذهب الاكثر كما في البحار وهو خيرة التحرير والتذكرة والارشاد والذكرى والدروس والبيان والالغية والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والمقاصد العلية وعليه الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته ولكن

في الذكرى والجمعرية وشرحها انه لو جرى لسانه على بسملة وسورة ان الاقرب الاجزاء وفي (الدروس) انه الظاهر وفي (جامع المقاصد) لا بعد في ذلك مع ظاهر رواية أبي بصير ومال اليه في الروض بعد ان رده أولاً وفي (كشف الثام) بعد ذكر عبارة المصنف هذا ان سلم فانما يسلم فيما اذا قصد سورة قرأ غيرها ولذا قال الشهيد لو جرى لسانه على بسملة الى آخره وفي (جامع المقاصد والمقاصد العلية والروض) انه لا حاجة الى القصد في الحمد لانها متعينة فيحمل الاطلاق على ما أمر به وفي (كشف الثام) نسبته الى القيل وعن الشهيد في بعض تحقيقاته انه لو اعتاد سورة معينة لم يلزمه القصد وهو خيرة الموجز الحاوي وشرحه وفي (جامع المقاصد) لا أعلم فيه شيئاً اذا كان بحيث يسبق لسانه اليها عند القراءة والاختصار على اليقين هو الوجه وفي (الروض) الاجزاء هنا بعيد وفي (جامع المقاصد والجمعرية وشرحها والروض والمقاصد العلية) انه لا يجب القصد ان لزمه سورة بعينها لانه لما تعين كان مقصوداً من أول الصلوة وفي (كشف الثام) نسبته الى القيل (قلت) ينبغي الكلام في محل القصد فمحل من غير خلاف بعد الفراغ من الحمد وعن الشهيد في بعض تحقيقاته الاكتفاء بالقصد المتقدم في اثناء صلوة وفي (الموجز الحاوي وشرحه) له أن يعين بعد الفاتحة وفيها ومن أول الحمد والصلوة ونقله في ارشاد الجمعرية عن بعض المتأخرين وفي (جامع المقاصد) لو قصد سورة من أول الصلوة لا أعلم فيه شيئاً يقتضي الاكتفاء وعدمه والاختصار على اليقين هو الوجه وفي (الروض والمقاصد العلية) وفي الاكتفاء بالقصد المتقدم في اثناء الصلوة بل قبلها وجه وقد تأمل جماعة من متأخري المتأخرين في أصل الحكم أعني وجوب قصد السورة قبل البسملة أولهم فما أجده المولى الاردبيلي قال وجوب قصد السورة قبل البسملة غير واضح لان نية الصلوة تكفي لاجزائها بالاتفاق ولو فلت مع الغفلة والذهول ويكفيه قصد فعلها في الجملة واتباع البسملة في السورة يعين كونها جزءاً لها وذلك كاف مع عدم تسليم اشتراط ذلك التعيين قبل القراءة وبالجملة يمثل هذا بشكل الجواب شي، والبطالان مع عدمه والاعادة بعد قراءة السورة لاجله مع جهل أكثر المسلمين لمثله وعدم معذورية الجاهل عندهم على انه منقوض بالمشتركات الكثيرة مثل التخير بين التسبيحات والفاتحة بل قراءة الفاتحة فانه يحتمل وجوها غير قراءة الصلوة وكذا السورة والتسبيحات بل جميع الافعال ويؤيده عدم تعيين القصر والاتمام في مواضع التخير وعدم وجوب تعيين الواجب من الذكر مع التعدد واحتمال كل واحدة الواجبة لا الاولى فقط كما قيل فلو جرى لسانه بسورة مع البسملة فالظاهر الصحة مع القول بوجوب القصد مع فوات محله ولزوم التكرار بغير دليل وكون النسيان عذراً (ويؤيده) رواية البرزطي عن أبي العباس فانه يدل على انه بعد النصف لا يرجع فيعدم الاتمام بالطريق الاولى بل ظاهره يدل على جواز ترك القصد الى غيره عمداً فتأمل انتهى كلامه ونحوه ما في البحار حيث قال الظاهر انه اذا أتى بالبسملة فقد أتى بشي، يصلح لان يكون جزءاً لكل سورة وليس لها اختصاص بسورة معينة فاذا أتى ببقية الاجزاء فقد أتى بجميع أجزاء السورة المعينة كما اذا كتب بسملة بقصد سورة ثم كتب بعدها غيرها لا يقال انه لم يكتب هذه السورة بتمامها ولو تم ما ذكره لزم ان يحتاج كل كلمة مشتركة بين السورتين الى القصد مثل الحمد لله والظاهر انه لم يقل أحد به ويمكن ان يستدل بهذا الخبر على عدم لزوم نية البسملة وأشار الى خبر قرب الاسناد وكتاب المسائل المتقدم آفاقاً قال لانه اذا كان مراداً لسورة أخرى فقد قرأ البسملة لها ففي صورة عدم المدول يكون قد اكتفى ببسملة قصد بها أخرى ولو قيل

لعله عند قراءة السورة قصد البسلة لما قلنا اطلاق الخبر يشمل ما اذا نسي السورة بعد قراءة البسلة  
 للآخرى وعدم التفصيل دليل العموم وقال السيد المقدس السيد صدر الدين في شرحه على وافية  
 الاصول ترويحاً لكلام ملا محمد أمين الاستربادي من ان اصحابنا يفتون بلا دليل ان النصوص  
 دلت على وجوب قراءة سورة كاملة ولا ريب لاحد في ان النائم والغافل وبعض الحيوانات المعجم  
 لو فرض تكلمه اذا قرأ سورة الاخلاص مثلاً مع البسلة يقال في العرف انه قرأ هذه السورة مع عدم  
 القصد لهؤلاء لا الى السورة مطلقاً ولا الى هذه بعينها فضلاً عن البسلة وليس لاحد ان يدعي ان  
 السورة الكاملة موضوعة بحسب الشرع لصورة قصد الالفاظ في بسلتها كونها جزءاً منها اذ لا دليل  
 على ذلك ولو كان هناك دليل لا يكون الحكم خفياً غير ظاهر كما هو المفروض والحق ان السورة عبارة  
 عن كلمات مخصوصة بأسلوب مخصوص ويخرج انضمام البعض منها الى البعض الآخر الكلام المشترك  
 أو الكلمة المشتركة الواقعين فيها عن الاشتراك ويصيرهما مخصوصين وليس للقصد مدخل في اكثر  
 الآيات والكلمات المشتركة ولو سلم ان له مدخلا فيه ولو بالعلية التامة فلان من قيام غيره مقامه في  
 هذه العلية وهو الانضمام الذي قلنا به فما الذي دل على ان من لم يقصد لا يكون ممثلاً بل تكون صلوته  
 باطلة انتهى وقد سمعت مافي كشف اللثام وتحقيق المقام كما أوضحه بعض مشائخنا المحققين ادام الله  
 حراسته (١) ان يقال لاشك في ان القصد مدخلا في اختصاص البسلة بالسورة من بين سائر ما صلحت  
 له من السور كما حكموا بحرمة قراءة البسلة بقصد العزيمة على الجنب وبحرمة المدول عن التوحيد اذا  
 قرأها بقصد هافي الصلوة وعلى هذا فان قصد الجنب بالبسلة عزيمة فقد فحل حراما فاذا قرأ بعدها السورة  
 التوحيد مثلاً فلا يخلو من وجوه ثلاثة (أحدها) ان هذا الاتصال قد صيرها جزءاً من سورة التوحيد  
 وسلبها عما كانت عليه من كونها جزءاً من العزيمة وهو باطل قطعاً (الثاني) ان يكون هذه البسلة الواحدة  
 صارت جزءاً من العزيمة باعتبار القصد ومن التوحيد باعتبار الاتصال وهذا باطل أيضاً اذ لا معنى لكون  
 الآية بعد تقضيها وانعدامها غير نفسها مصافاً الى أصل عدم التداخل وأما ما اعتمدوا عليه من الصدق  
 العرفي فله وجهان أحدهما انه لا يحكم بذلك الا عند ظهور القصد (وثانيهما) ان ذلك بطريق الحجاز بمعنى  
 عدم الاخلال فيها من جهة لفظها ألا ترى ان العرف لا يحكم فيما ذكرنا انه قرأ التوحيد كاملة وقرأ آية  
 من غيرها ولما تبين أن الاتصال من حيث هو اتصال لا تأثير له وكذا البسلة من حيث هي ليس  
 فيها الا عموم الصلاحية لكل سورة ظهر الاحتياج الى القصد الذي لاشك في تأثيره وصيرورة البسلة  
 بسببه مختصة ببعض السور وان لم يأت بشيء منها بعدها على أنه يكفينا الشك في تأثير الاتصال لمكان  
 الشغل اليقيني بالاكال وقال شيخنا العلامة المعتبر ادام الله تعالى حراسته التحقيق في المقام أن يقال  
 أنه لا بد من القصد الاجمالي بمعنى أنه لا يكفي مجرد الاتصال ولا يشترط قصد السورة وتعيينها بالخصوص  
 بل تكفي البسلة بقصد أن ما استحاره ويوقعه الله في خلده من السور يعينها لانه قاصد قراءة سورة  
 جزماً فتعين حينئذ البسلة بتعين السورة في الواقع والتعين الواقعي وقصده لا ينفك عنه أحد وقد  
 وجدنا أن التعيين في الواقع قد كفي في العقود كقولك استأجرتك أو صالحتك على أن تغطي كل  
 من يدخل هذه الدار درهما فالقارئ اذا عين سورة و بسمل لها فلا كلام فاذا عدل عنها فلا بد من

(١) هو شيخنا المقدس الشيخ حسين نجف أيده الله تعالى ( كذا بخطه قدس سره )



ومريد التقدم خطوة او اثنتين يسكت حالة التخطي ﴿ الفصل الخامس في الركوع ﴾ وهو ركن في الصلوة تبطل بتركه عمداً وسهواً (متن)

البسمة واذا بسمل بقصد أن ما سيجي ويقع في خلده فالبسمة له وهو المعين لها كما بيناه فلا يتحقق في ذلك عدول الا بعد الشروع في السور التي تقع في خلده ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومريد التقدم خطوه أو اثنتين يسكت حال التخطي ﴾ هذا الحكم مشهور كما في الذكرى وبه صرح في النهاية والمبسوط وجامع الشرائع والمنتهى والتحرير والتذكرة والموجز الحاروي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وغيرها وهل هذا السكوت واجب يحتمل ذلك ان سلبتا القيام عنه والا كان مستحباً كذا قال في التذكرة وفي (الذكرى) الاقرب وجوبه لظاهر الرواية ولان القرار شرط في القيام وتقل فيها أنه توقف فيه بعض المتأخرين وفي (كشف الالتباس) ولو رفع رجله لحاجة أمسك وجوباً وفي (جامع المقاصد) وفي رواية أن مريد التخطي يجر رجله ولا يرفعهما قال ويؤيده المخرج عن هيئة المصلي بالقيام على قدم واحدة

### ﴿ الفصل الخامس في الركوع ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو ركن في الصلوة تبطل بتركه عمداً أو سهواً ﴾ وجوب الركوع ثابت باجماع علماء الاسلام كما في المعبر والتذكرة وبالضرورة من الدين كما في البحار والمفاتيح وبالاجماع كما في الغنية والمنتهى والدروس والذكرى وجامع المقاصد وغيرها وهو ركن في الصلوة بالاتفاق كما في التذكرة والدروس والتنقيح وظاهر الوسيلة وبالاخلاف كما في المنتهى وجامع المقاصد والتنقيح أيضاً والروض والبحار وأما بطلان الصلوة بتركه عمداً أو سهواً فعليه الاجماع كما في المفاتيح وشرح الشيخ نجيب الدين وفي (الغنية) الاجماع على بطلان الصلوة بتركه سهواً وهو مذهب الاكثر كما في المدارك ولا فرق في البطلان بتركه سهواً بين الاولين والاخيرين عند علمائنا كما في التذكرة وفي موضع آخر عند أكثر علمائنا ولا خلاف في ذلك بل هو اجماعي كما في ارشاد الجعفرية وهو المشهور كما في تخلص التلخيص وكشف اللثام وشرح الشيخ نجيب الدين والحداثي ولا يلتفت الى ما يوجد في الكتب بخلاف ذلك كما في السرائر (قلت) وهو مذهب السيد والمفيد (١) والدليلي وجمهور المتأخرين وفي سهو المدارك نسبته الى عامة المتأخرين وهو المقول عن الحسن والتقي والقاضي وفي (الدروس والمدارك) انه لو فسر الركن بما تبطل الصلوة بتركه سهواً بالكلية لم يكن منافياً لقول الشيخ لان الآتي بالركوع بعد السجود لم يتركه في جميع الصلوة ونقل عن أبي علي وعلي بن بابويه ان الصلوة تبطل بتركه سهواً في الركعة الاولى دون الثانية والثالثة والرابعة وقد نقل عبارتيهما في المختلف وفي (المبسوط) في فصل الركوع ان الصلوة تبطل بتركه سهواً اذا كان في الركعتين الاوليين من كل صلوة وكذا اذا كان في ثلاثة المغرب وان كان في الركعتين الاخيرتين من الرباعية ان تركه ناسياً وسجد سجدتين أو واحدة منهما أسقط السجدة وقام فركع وتم صلوته انتهى ومثله قال في (جامع الشرائع) من دون تفاوت ونقل ذلك عن كتابي الاخبار وهذا في الحقيقة نفي لركنية السجود بمعنى عدم البطلان بزيادته وقال في فصل السهو من المبسوط في تعداد السهو الذي يوجب الاعادة ومن ترك الركوع حتى سجد وفي أصحابنا من قال بسقوط السجود ويعيد الركوع ثم يعيد السجود والاول أحوط لان هذا الحكم مختص

(١) لكن عبارة المفيد محتملة على بعمد مذهب الشيخ (منه قدس سره)

ويجب في كل ركعة مرة الا الكسوف وشبهه ويجب فيه الانحناء بقدر وضع يديه على ركبتيه (متن)

بالركبتين الاخيرتين انتهى وهذا الذي نسبته الى بعض اصحابنا هو ما في الجمل والوسيلة بدون تفاوت أصلاً  
وقل ذلك في المختلف عن الاقتصاد وهذا الذي نقله الشيخ عن بعض اصحابنا من الاطلاق نقله عن  
الشيخ في المنهى وعن بعض الاصحاب في التذكرة (وقال الشيخ في النهاية) فان تركه ناسيا في حالة السجود  
وجب عليه الاعادة فان لم يذكر حتى صلى ركعة أخرى ودخل في الثالثة ثم ذكر أسقط الركعة الاولى وبنى  
كانه صلى ركبتين وكذلك ان كان قد ترك الركوع في الثانية وذكر في الثالثة أسقط الثانية وجعل الثالثة  
ثانية وتتم الصلوة انتهى وظاهر المدارك والشافعية أو صريحهما انه لو ذكر ترك الركوع في السجدة الاولى  
أو بعدها قبل الدخول في الثانية لا تبطل صلواته بل يركع ويسجد السجدين وتام الكلام في المسئلة  
سيأتي في محله بمول الله تعالى ورحمته الواسعة وبركة خير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر  
جماعة وصريح آخرين (١) أن الركن في الركوع هو الانحناء كما سيأتي وفي موضع من الخلاف  
أن الطائفة في الركوع ركن من أركان الصلوة وأدعى على ذلك الاجماع وقال أيضا في مسئلة أخرى  
رفع الرأس من الركوع والطائفة وأجب وركن بالاجماع وتام الكلام يأتي انشاء الله تعالى والمشهور  
بين الاصحاب كما في الروضة ان زيادته على حد تقيصته تبطل بها الصلوة سهوا (قلت) وبذلك صرح  
الاكثر وهو ظاهر كل من قال انه ركن وفي (مجمع البرهان) ان بطلان الصلوة بزيادته حتى يتم معنى  
الركن عند الاصحاب فلا أذكر الآن ما يدل عليه انتهى وأول من فتح باب الشك في البطلان بزيادة  
الركن مضافا أجد الآن الشهيد الثاني فانه قال هذه السكينة تخلفت في مواضع كثيرة وادعى ان ذلك  
هو الذي دعى الشهيد في اللمعة في بحث التروك لترك ذكر ان زيادة الركن مبطله مع انه قد نص فيها  
في بحث السهو على بطلانها بها وكذا في بقية كتبه وتبع الشهيد الثاني على ذلك جماعة من متأخري  
المتأخرين فأخذوا يتأملون في الدليل على ذلك وقد تقدم بيان الدليل وتام الكلام في مبحث القيام  
وسياأتي كلام الناصين على ان زيادة الركن سهوا مبطله وذكر المواضع المستثناة من ذلك بتوفيق الله تعالى وبركة محمد  
وآله صلى الله عليه وآله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف وشبهه ﴾  
بالاجماع المستفيض فيها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب فيه الانحناء ﴾ بلا خلاف لانه  
حقيقته كما في المنتهى وقال فيه قبل ذلك أيضا ان الركوع هو الانحناء لغة وشرعا وصرح بذلك جماعة وفي  
(الذكرى) الاجماع على أنه لا يتحقق مسمى الركوع شرعا الا بانحناء الظهر الى أن تبلغ اليدين عيني الركبتين  
اتمى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ بقدر يتمكن معه من وضع يديه على ركبتيه ﴾ كما في الشرائع  
وجامع الشرائع والتحرير والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد والمفاتيح وفي الاربعة الاخيرة الاجماع  
على ذلك لكن في المنتهى والذكرى ذكر البلوغ وفي الاخيرين الوضع كالكتاب وظاهرها الاكتفاء في  
وصول جزء من اليد ويأتي ما يقيده ويصرفه عن ظاهره بل في جامع الشرائع والذكرى وجامع المقاصد  
عيني ركبتيه وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والارشاد والروض) وضع راحتيه على ركبتيه وفي بعضها بلوغ  
راحتيه اليهما وفي (التذكرة) اجماع أهل العلم كافة على أي على بلوغ راحتيه اليهما ما عدا أبا حنيفة وفي  
(الروض) الراحة الكف ومنها الاصابع وعن الديوان ان الراحة الكف وعن الفيومي في السامي ان الراحة

## والطائفة فيه بقدر الذكر الواجب (متن)

ما فوق الاصابع وفي (النافع والمعتبر والتبصرة والدروس والبيان والالفية واللغة والموجز الحاوي وكشف  
الالتباس والجعفرية وشرحها والميسية والروضة والمدارك) وضع كفيه على ركبتيه وفي بعضها وصول  
كفيه الى ركبتيه وفي (المعتبر) اجماع أهل العلم كافة على وصول كفيه اليهما غير أبي حنيفة وفي (جل  
السيد) بطلاً كفيه من ركبتيه وفي (مصباح الشيخ) يلقبها كفيه فاجاعا المعتبر والتذكرة وما صرح به في  
هذه الكتب قد تطابقت على معنى واحد وهو اعتبار وصول جزء من باطن الكف وأنه لا يكتفي  
برؤس الاصابع كما صرح به في البيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والروضة بل في جامع  
المقاصد لم أقف في كلام لاحد يمتد به على الاجتزاء ببلوغ رؤس الاصابع في حصول الركوع انتهى (قلت)  
هذا يدل على أنه لم يفهم من اجماعي المنتهى والذكرى ما لعله يفهم منهما من الاجتزاء بذلك سلمنا  
الظهور لكن الاجماعيات الاخر توجب الصرف عن هذا الظاهر وتوجب حمل قوله عليه السلام في الخبر  
الذي رواه في المعتبر فان وصلت أطراف أصابعك في ركوعك الى ركبتيك أجزاك على ان المراد  
الوصول الى مجموع عين الركبة لان من الاصابع الاربعة وباقى الاصابع بينها تفاوت فاذا وصلت اطراف  
الكل الى مجموع عين الركبة دخل جزء من باطن الكف كما أشار الى ذلك الاستاذ آدم الله حراسته  
في حاشية المدارك أو يحتمل على أن المراد بالاطراف الاطراف التي تلي الكف كما في جامع المقاصد  
ويعضد ذلك ما في الذخيرة من أن في عبارتي المنتهى والذكرى مساححة فافي البحار من أن المساححة  
في اجماعي المعتبر والتذكرة لم يصادف محله كما عرفت وما في الحداثق من نسبة الاجتزاء ببلوغ  
رؤس الاصابع الى المشهور (ففيه) انا لم نجد المصريح بذلك الا الشهيد الثاني في المسالك وقد سمعت ما في  
جامع المقاصد (وليعلم) أنه يظهر من السرائر والغفلة أنه لا يجب على المرأة أن تضني انحنا الرجل بل القدر  
الذي فصل معه يداها الى فخذيها فوق ركبتيها واحتمل ذلك في الفوائد المليية ويأتي في المستحبات قل  
عبارتيهما (وليعلم) أنه قد صرح أكثر علمائنا بأنه لا يجب هذا الوضع وفي (الذكرى) الاجماع عليه ونفى  
الخلاف فيه جماعة وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف  
الالتباس والجعفرية وشرحها) أنه لا بد أن ينوي بالانحناء غير الركوع فلو قرأ آية سجدة فهوى ليسجد  
او اراد قتل حبة أو نحو ذلك فلما بلغ حد الركع بدا له أن يجعله ركوعاً لم يجزء بل يجب أن ينتصب ثم  
يركع لان الركوع الانحناء ولم يقصده وانما يتميز الانحناء للركوع منه عن غيره بالنية بل في نهاية الاحكام  
أنه لا فرق في ذلك بين العامد والساهي على اشكال ووجه كما في كشف اللثام من حصول هيئة  
الركوع وعدم اعتبار النية لكل جزء كما في المعتبر والمنتهى والتذكرة وغيرها غايته أن لا ينوي غيره عمداً  
وفي (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) فرض المسئلة في صورة النسيان وفي (الذكرى والدروس  
وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروض والروضة والمسالك) أنه لا يكفي في الركوع الانحناء أي  
اخراج الركبتين ولا المركب منه ومن الانحناء لخروجه عن معنى الركوع ﴿ قوله ﴾ قدس الله  
تعالى روحه ﴿ والطائفة ﴾ وجوب الطائفة في الانحناء اجماعي كما في الناصريات والفنية والمعتبر والمنتهى  
والتذكرة وجامع المقاصد ومعناها السكون بحيث تستقر اعضاؤه في هيئة الركوع وينفصل هو عن  
ارتفاعه منه عند علمائنا أجمع كما في التذكرة وكذا المنتهى ولعل هذا المعنى داخل تحت الاجماع وهو

والذكر من تسبيح وشبهه على رأي ( متن )

عين قول الاكثر انها السكون حتى يرجع كل عضو الى مستقره وان قل وفي ( الخلاف ) الاجماع على ركنيتها كما عرفت وكلام الكاتب المنقول في الذكرى والبحار كالصريح في انها ركن وفي ( البحار ) ان المشهور انها ليست بركن ( قلت ) وبذلك صرح في المنبر والتذكرة والمنهى والذكرى والبيان وغيرها وفي ( الدروس ) في ركنيتها قولان وهذا يشمر بالتردد وقال في ( الذكرى ) كأن الشيخ يقصر الركن فيها على استقرار الاعضاء وسكونها والخبر دال عليه ولان مسمى الركوع لا يقتضيه الا به اما الزيادة التي تساوي الذكر فلا اشكال في عدم ركنيتها انتهى وفي ( المفاتيح ) الاجماع على وجوبها بقدر الذكر الواجب وبه صرح في السرائر والشرائع والنافع والمعتبر والمنهى والتذكرة والذكرى والافقية وجامع المقاصد والمقاصد العلمية وغيرها لتوقف الواجب وهو الذكر كما عليها وفي ( كشف اللثام ) هذا انما يتم اذا لم يزد في الانحناء على القدر الواجب والا فيمكن الجمع بين مسمى الطائفة والذكر حين الركوع مع عدم الطائفة بقدره انتهى وفي ( التذكرة والذكرى والدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس ) انه لو زاد في الهوي ثم ارتفع والحركات متواصلة لم تتم زيادة الهوي مقام الطائفة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والذكر ﴾ يجب فيه الذكر اجماعا كما في الخلاف والمعتبر والمنهى والذكرى وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والمدارك والمفاتيح وفي ( غاية المراد ) انه لا خلاف فيه وفي ( الوسيلة ) الاجماع على وجوب تسبيحة واحدة في الركوع ونحوه مافي الفنية والوسيلة كما يأتي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ من تسبيح وشبهه ﴾ فلا يتعين التسبيح بلا خلاف كما في السرائر بل مطلق الذكر كاف كما هو خيرة المبسوط والمنهى والتذكرة والارشاد والتحرير وهما في الاحكام والمختلف وغاية المراد الموجز الحاوي والتفقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والميسية وكنز العرفان والمسالك والروض والروضة والمدارك ورسالة صاحب المعالم وقواه في المقاصد العلمية ونسبه في المنهى الى جمل الشيخ والنهاية والموجود في النهاية والجامع الاقتصار على ان لا اله الا الله والله اكبر بدل التسبيح قال في ( النهاية ) بعد ان ذكر ان التسبيح فريضة وان قال بدلا من التسبيح لا اله الا الله والله اكبر كان جائزا انتهى وظاهره عدم اجزاء غير هذا عن التسبيح فتأمل ويأتي مافي الجمل ويضعف القول بالاكتفاء بمجرد الذكر ان قضيته الاكتفاء بتسبيحة واحدة صغرى للمختار وذلك خلاف فتوى الاصحاب كما يأتي بل قد يظهر من القاضي الاجماع عليه وخلاف ظواهر الاخبار بل كاد يكون خلاف صريح خبر معوية بن عمار نعم يظهر من العنية كما يأتي الاجتزاء بالصغرى للمختار ومن اطلاق صحيحي زرارة وابن يقطين وابن يقان من تلك الاخبار وفتوى الاصحاب وفي ( الروض ) لامنافة بين الاخبار فان التسبيحة الواحدة الكبرى وما يقوم مقامها تعد ذكر الله تعالى فتكون أحد افراد الواجب التخيري المدلول عليه بالاخبار الاخر فانها دلت على اجزاء ذكر الله تعالى وهو أمر كلي يتأدى في ضمن الكبرى والصغرى المكرره والمتحدة فيجب الجمع تخييرا ثم قال لكن رواية ابن عمار تأتي هذا الجمل لكن لا صراحة فيها بأن ذلك أخف الواجب فتحمل على أخف المندوب انتهى فتأمل ثم ماذا يصنع باجماع القاضي الا ان يضعفه بأن كل من اكتفى بمطلق الذكر أجاز الاكتفاء بالواحدة الصغرى فتأمل جيدا والمشهور كما في المقاصد العلمية

والبحار وكشف اللثام تمين التسبيح وهو مذهب الاكثر كما في غاية المراد والتفتيح وجامع المقاصد والروض ومذهب المعظم كما في الذكري وهو ظاهر الصدوقين كما قلنا والمتعة والفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام والجليلين والتعذيب والهداية والديلي والمتقول عن الكتاب والحسن والقاضي والتميمي والحلي وفي (المتن) نسبة ذلك اليهم من دون ذكر ان ذلك ظاهرهم وفي (المتن) نسبته الى ظاهرهم وهو خيرة الشرائع والنافع والمعتبر والتخلص والبصرة والبيان والدروس والالفة واللمعة وحاشية المدارك وبعض هذه وان لم يكن صريحاً في ذلك لكنه كالصريح فيه وفي (الذكري) انه أولى وفي (الاتصار) الاجماع على ايجاب التسبيح وانه مما انفردت به الامامية وفي (الخلاف والوسيلة والغنية) الاجماع على وجوب تسبيحة واحدة في الركوع ويظهر من شرح جل السيد للقاضي دعوى الاجماع على انه لا يجوز الاقتصار على سبحان الله كما يأتي نقل كلامه برمته وفي (الامالي) ان من دين الامامية الاقرار بأن القول في الركوع والسجود ثلاث تسبيحات الى أن قال ومن لم يسبح فلا صلوة له الا ان يهلل أو يكبر أو يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعدد التسبيح فان ذلك يجزئيه انتهى فتأمل وفي (كشف اللثام) ان التهليل والتكبير ونحوهما تسبيح ذكر ذلك في رد الاستدلال بخبر الحضرمي وفيه نظر ظاهر لورود التسبيح في الاخبار وكلام الاصحاب في المقام وغيره في مقابلتها وهو المفهوم عرفاً ولفظة وان تلارماً أوضح الصدوق مجازاً فليأمل وفي (المتن) اتفق الموجبون للتسبيح من علمائنا على ان الواجب من ذلك تسبيحة واحدة كبرى صورتها سبحان ربي العظيم وبمحمده أو ثلاث صغيريات مع الاختيار ومع الضرورة واحدة انتهى وفي (المعتبر) تسبيحة واحدة كبرى مجزية أو سبحان الله ثلاثاً ومع الضرورة تجزئ الواحدة وقال أبو الصلاح لا يجزئ أقل من ثلاث اختياراً وبه قال ابن أبي عقيل انتهى ونحوه قال المحقق الثاني وفي (غاية المراد والتفتيح) اختلف الموجبون للتسبيح فأوجب أبو الصلاح والمحقق ثلاث تسبيحات صغيريات وواحدة كبرى للمختار وواحدة صغيريات للمضطر انتهى وفي (المتن) في تذييل ذكره الظاهر من كلام الصدوقين وجوب واحدة كبرى أو ثلاث صغيريات من دون تقييد بمختار ومضطر (قلت) الظاهر من الهداية والتمية والتخير بين ثلاث كبريات أو سبحان الله سبحان الله سبحان الله وان واحدة تجزئ المريض والمعتل وفي (البحار) القائلون بالتسبيح اختلفوا على أقوال (الاول) جواز التسبيح مطلقاً كما في الانتصار (الثاني) وجوب تسبيحة واحدة كبرى وهي سبحان ربي العظيم وبمحمده كما في النهاية (قلت) قد سمعت مافي النهاية والجامع نعم تمين التسبيحة الواحدة الكبرى خيرة جل السيد والمراسم والمصباح والبصرة وقد يظهر من القاضي دعوى الاجماع عليه كما يأتي وفي (البيان) الاظهر ان هذه بحسب عينا (الثالث) التخيير بين واحدة كبرى وثلاث صغيريات وهي سبحان الله وهو ظاهر الصدوق والشيخ في التهذيب (قلت) قد سمعت مافي كتب الصدوق نعم ما ذكره خيرة الشرائع واللمعة والالفة للمختار وفي (اللمعة) يكني مطلق الذكر للمضطر وفي (الشرائع) واحدة صغيريات (الرابع) وجوب ثلاث على المختار وواحدة على المضطر وهو منسوب الى أبي الصلاح قلت والى الحسن كما سمعت وقال أبو الصلاح على ما نقل ان الافضل سبحان ربي العظيم وبمحمده ويجوز سبحان الله وفي (جامع المقاصد والمدارك) ان ظاهر كلامه هذا ان المختار لو قال سبحان ربي العظيم وبمحمده ثلاثاً كانت واجبة قلت وكلامه هذا يفيد ان كلام من سبحان الله وسبحان ربي العظيم وبمحمده يكني للمضطر (الخامس) نسب في التذكرة القول بوجوب ثلاث تسبيحات كبار

الى بعض علمائنا انتهى ما في البحار (قلت) هذا الذي ذكره في التذكرة خيرة المنفعة حيث قال سبحانه ربي العظيم وبحمده ثلاث مرات وان قالها خساً فهو أفضل وسباً أفضل وينبغي أن يزيد صاحب البحار قولاً سادساً وهو ما في النافع والاستبصار من التخيير بين سبحانه ربي العظيم مرة بدعوى وبحمده وسبحان الله ثلاثاً وفي الضرورة مرة واحدة كما في خبر هشام بن سالم وهو وجه جمع بين التثنية والتوحيد وينبغي أن يزيد سابعاً وهو ما في الغنية من جواز الاقتصار على سبحانه الله مرة واحدة اختياراً حيث قال وأقل ما يجزي تسبيحة واحدة ولفظة الأفضل سبحانه ربي العظيم وبحمده وبمجوز فيهما سبحانه الله (قلت) واطلاق صحيح زرارة يملئ ذلك وكذا صحيح ابن يقطين لكن يذهب ما يأتي عن شرح الجمل (ولعلم) ان المفيد أجاز سبحانه الله ثلاثاً للليل والمستعجل وفي (المعتبر والمنتهى) الاجماع على أجزاء الواحدة الصغرة المضطر وفي (المعتبر وكنز العرفان) لفظ (لفظة خل) وبحمده مستحب (مستحبة خل) عندنا وظاهرها دعوى الاجماع كما هو صريح المنتهى كما يأتي نقل عبرته لكن الاستاذ تأول ذلك كما سيأتي وفي (التفحيم) الاكثر على ان لفظ وبحمده ليس بواجب وان قلنا بمطوفه وفي (غاية المراد) ان القائلين بالكبرى منهم من أوجب فيها وبحمده وفي (الذكرى وجامع المقاصد) ان الاولى وجوبها وتعجب من الكري صاحب المدارك حيث انه قال بوجوبها مع ترجيحها مطلق الذكر (قلت) لعله أراد الوجوب تخيراً لا عيناً كما في الروض والروضة وفي (الذكرى وجامع المقاصد والروض والمدارك والبحار) انه ليس في كثير من الاخبار ذكر وبحمده وهذا عجيب من صاحب البحار وقد وجدت الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك قد ذكر تسعة أخبر قد ذكر فيها وبحمده وهي (صحيحة) زرارة (وصحيحة) حماد المشهورتين (وصحيحة) عمر بن أذينة المروية في الكافي في علل الاذان وهي طويلة والصدوق رواها في الملل بطرق متعددة (ورواية) اسحاق بن عمار المروية في الملل عن الكاظم عليه السلام في باب علة كون الصلوة ركعتين (ورواية) هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام في ذلك الباب (ورواية) هشام عن الكاظم عليه السلام في باب علة كون التكبيرات الافتتاحية سبعا (ورواية) أبي بكر الحضرمي المروية في التهذيب وغيره (وصحيحة) زرارة أو حسنة عن الباقر عليه السلام رواها في التهذيب والصدوق يتفاوت في الذكر قبل التسبيح (ورواية) حمزة بن حمران والحسن بن زياد قالوا دخلنا على الصادق عليه السلام الحديث انتهى ما ذكره الاستاذ أيده الله تعالى (قلت) ورواية ابراهيم بن محمد القفني في كتاب الغارات التي حكى فيها أمير المؤمنين عليه السلام صلوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ورواية العليل لمحمد بن علي بن ابراهيم ابن هاشم قال سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قوله سبحانه ربي العظيم وبحمده وما ذكر في الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام انه حجة عند صاحب البحار فعلى هذا تكون الاخبار اثني عشر خبراً قال الاستاذ فالأخبار التي لم يذكر فيها هذا اللفظ وانما اقليله قد بني فيها على المسامحة في تركه تخفيفاً في التعبير واتكالا على الظهور كما وقع مثله كثيراً اذ لاشك في ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا اللفظ في ركوعه وسجوده والمسلمون تابعوه على ذلك وشاع وذاع الى ان أدعي فيه الاجماع وكذا الأئمة صلى الله عليهم يذكرونه ويدأومون عليه كما تضافرت الاخبار بذلك كما سمت وفيها الصحيح الذي لا غبار عليه المعمول به وقال وترك ذلك في صحيح الحلبي لانه في مقام ذكر المستحبات ونحوه خبر هشام الى ان قال مع ان شدة استحباب قول سمع الله لمن حمده عند رفع الرأس تشهد على ذكر

والرفع منه والطائنة فيه (متن)

وبحمده في الركوع على سبيل التعاقب الى ان قال وما يشهد على ذلك ان العلامة في المتحى قل عن العامة روايتهم عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وبحمده ومثله عن حذيفة ثم قال ويستحب أن يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وبحمده وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وبحمده ذهب اليه علماؤنا أجمع قال الاستاذ لعل مراده ان المستحب كون ذلك ثلاث مرات (قلت) يشهد لهذا التأويل قوله في التذكرة يستحب أن يقول ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وبحمده اجماعاً لكن الانصاف ان هذا التأويل في عبارة المتحى بعيد لانه قال بعد ذلك وتوقف أحد في زيادة وبحمده وأنكرها الشافعي وأبو حنيفة فهذا الاجماع كالاجماع الظاهر من المتبر وكثر العرفان غير قابل للتأويل لكن يدفع هذا الاجماع ما قد سمعت من ان عطاء قدماء أصحابنا كالنفيد في المنعة والسيد في الجمل والشيخ في المصباح والاقتصاد وعمل يوم وليلة على ما نقل عن الاخيرين والديلي في المراسم والقاضي في شرح جمل السيد على ما نقل عنه ظاهرهم أو صريحهم ما سمعت من ان ربي العظيم وبحمده متعين وفي (كشف اللثام) ان سبحان ربي العظيم وبحمده هو المشهور رواية وقوى وقد سمعت ما في البصرة والبيان وغيرها بل قال القاضي في شرح جمل السيد مانصه على ما نقل (واعلم) ان أقل ما يجزى في تسبيح الركوع والسجود تسبيحة واحدة وهي أن يقول في الركوع سبحان ربي العظيم وبحمده وسبحان ربي الاعلى وبحمده في السجود وأما الاقتصار على سبحان الله وحدها فلا يجوز عندنا مع الاختيار انتهى وكلامه يحتمل ان هذه اللفظة لا تجزى مرة ولا تجزى مطلقاً وإنما المتعين سبحان ربي العظيم وبحمده قد تحصل ان دعوى الاجماع ضميعة جداً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب الرفع منه ﴾ أي من الركوع اجماعاً كما في الوسيلة والغنية والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وكشف اللثام وظاهر المتبر وفي (الخلاف) رفع الرأس من الركوع والطائنة واجب وركن اجماعاً انتهى وأنكره الاكثر ويأتي كلام الاستاذ أبيه الله تعالى في ذلك وفي (نهاية الاحكام) لو ترك الاعتدال في الركوع والسجود في صلاة الغل لم تبطل لانه ليس ركناً في الفرض فكذا في الغل انتهى وقد ضعف وزيف دليله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والطائنة فيه ﴾ أي في الرفع وقد نقل الاجماع على وجوبها في الرفع في الغنية والتذكرة وجامع المقاصد والمفاتيح وكشف اللثام ونفي عنه الخلاف في المدارك وشرح الشيخ محيى الدين وفي (الافية وجامع المقاصد والروض والروضة والمقاصد العلية) انه يكفي في هذه الطائنة مسماها وفي الاربعة الاخيرة انه يجب ان لا يطلها بحيث يخرج عن كونه مصلياً وفي (الذكرى) عن بعض متأخري الاصحاب انه لو طولها عمداً بذكر أو قراءة بطلت صلوة لانها واجب قصير فلا يشرع فيه التلويل ورده في الذكرى بالاخبار الحاشية على الذكر والدعاء في الصلوة من دون تقييد بمحل مخصوص وفي (جامع المقاصد) ان ما ذكره في الذكرى متجه ويلاحظ من المبسوط الاول انتهى ولمسلمه فيه من قوله رفع الرأس واجب حتى ينتصب ويطنن انتهى وفي (النفلية والفوائد العلية) استحباب زيادة الطائنة فيه بنير أفرط بل بقدر الذكر الواقع فيه وهو قول سمع الله لمن حمده واحتمل في المقاصد العلية البطالان فيما اذا ططنن ساكتاً غير ذاكر وزاد عن مسي



وطويل اليدين ينحني كالمتسوي والماجز عن الانحناء يأتي بالممكن فان عجز اصلا اومى برأسه والقائم على هيئة الراكم لكبر أو مرض يزيد انحناء يسيرا للفرق (متن)

الطائفة بحيث يخرج عن كونه مصليا عندهم علم انه غير ذاكر وقد سمعت ان الشيخ في الخلاف ادعى الاجماع على ركنية هذه الطائفة والاكثر كما في الذكرى وجامع المقاصد وارشاد الجفربة على خلافه وفي (الدروس) في ركنيتهما قولان وفي (المقاييس) ان القول بالركنية شاذ وفي (حاشية المدارك) حكم الشيخ بالركنية للاخبار الواردة في ان من لم يقم صلبه فلا صلوة له وقد استدلو في بحث ركنية القيام بأن من أخل بالقيام مع القدرة لا يكون آتيا بالمأمور به على وجهه ومن المعلوم ان هذا شامل لما نحن فيه وقول الصادق عليه السلام في صحيح زرارة لاتعاد الصلوة الا من خمسة كما يدفع قول الشيخ يدفع القول بركنية القيام مطلقا وان كما أجبنا هناك بجوابين لكن أحدهما لا يتمشى في المقام وهو ان الفرض نادر الوقوع والجواب الثاني (١) عنه يشكل تمشيه هنا فلا حوط مراعاة مذهب الشيخ لان التعارض من باب العموم من وجه انتهى كلامه حرسه الله تعالى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وطويل اليدين ينحني كالمتسوي ﴾ كما صرح به جمهور المتأخرين لانتفاء حقيقة الركوع اذا اتقى الانحناء المذكور وهو المشهور كما في مجمع البرهان وفي (التحرير والتذكرة والدروس والبيان وجامع المقاصد والروض) وغيرها ان قصيرهما كما قدما (وفاقدما خ ل) بضمين أيضا كالمتسوي حملا لالفاظ النصوص على العالب لانه الراجح وفي (مجمع البرهان) انه المشهور وفي (البيان) لا يجرى قصيرهما ان ينخس لتصل كفاه ركنيته وقال في (مجمع البرهان) وأما انحناء طويل اليدين وقصيرهما كالمتسوي فدلله غير واضح ولا يبعد القول بالانحناء حتى يصل الى الركبتين مطلقا لطاهر الخبر مع عدم المناهي وعدم التمدد نعم لو وصل بغير انحناء يمكن اعتبار ذلك مع امكان الاكتفاء بما يصدق عليه الانحناء ولا شك ان ما قاله أحوط في الطويل وفي القصير ينبغي اعتبار ما قلناه انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والماجز عن الانحناء يأتي بالممكن ﴾ أي العاجز عن الانحناء الواجب يأتي بالممكن كما هو قول العلماء كافة كما في المتبر وفي (المبسوط والتذكرة) لو أمكنه الانحناء الى أحد الجانبين وجب وبه قال في المقاصد العلية وفي (الدروس والذكرى) الاقتصار على نسبته الى الشيخ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان عجز عن الانحناء أصلا أومى برأسه ﴾ اذا عجز عن الانحناء الى الحد الممين أو دونه ولو بالانحناء وأومى باجماع العلماء كافة كما في المتبر برأسه أو بعينه كما قاله كافي المقاييس وبه صرح الشهيدان وغيرهما ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والقائم على هيئة الراكم خلقة أو لكبر أو مرض يزيد انحناء يسيرا للفرق ﴾ وهذه الزيادة واجبة كما في الشرائع والارشاد والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد والمقاصد وحاشية الارشاد وكشف الالتباس والميسرة وكذا الروض وفي بعض هذه التقييد بما اذا لم يخرج بذلك عن معنى الراكم وفي (جامع المقاصد) انه لو كان انحناءه على أقصى مراتب الركوع ففي ترجيح الفرق أو هيئة الركوع تردد وفي (الذكرى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمسالك والمقاصد العلية) انه لو أمكنه ان ينقص من

(١) الجواب الثاني ان الصحيحة مخصوصة بالاجماع وقد ذكرناها فيما مضى (منه قدس سره)

ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع أو شرع في النهوض اكمله عامداً ولم يعبه بطلت صلواته ولو عجز عن الطائفة سقطت وكذا لو عجز عن الرفع (متن)

انحنائه حال قيامه باعتماد أو غيره وجب ذلك قطعاً ولا تجب الزيادة حينئذ في الركوع لحصول الفرق وفي (المبسوط والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمقاصد العلية والمساك والمدارك وكشف اللثام) ان القائم على هيئة الركوع لا يجب عليه زيادة الانحناء اليسير لتحقيق حقيقة الركوع وإنما المتعني هيئة القيام (وأجاب) في جامع المقاصد بأنه لا يلزم من كونه حد الركوع أنه يكون ركوعاً لأن الركوع من فعل الانحناء المخصوص ولم يتحقق ولأنه المعبود من صاحب الشرع الفرق بينهما ولا دليل على السقوط وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم فأتوا منه بما استطعتم وما دل على وجوب كون الأيمان للسجود أخفض بنه على ذلك انتهى فتأمل واستشكل في التحرير ولم يرجع في الذكرى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع أو شرع في النهوض قبل اكمله عامداً ولو بعده بطلت صلواته ﴾ كما في التحرير والالقية والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجعفرية والذكرى والدروس لكن فيما عدا الأخيرين ترك قوله ولم يعبه كترك ذكر العمد في الأولين وأما الأخيران فقد ذكر العمد وعدم الاعادة فيهما لكنه قال حيث يمكن العود بأن تكون الاعادة في حالة لا يخرج بها عن حد الركوع وفي (جامع المقاصد) ان قوله عامداً ولم يعبه يفهم منه ان الناسي لا تبطل صلواته وكذا العامد اذا أعاد الذكر وليس بمجيد اثبت النهي المتقضي للفساد في العامد والاخلال بالواجب لو تذكر الناسي في حال الركوع ولم يعبه الذكر مع احتمال الاجزاء بالمآتي به هنا لان الناسي معذور ولو ترك المصنف قوله ولم يعبه لكان أسلم انتهى ونحوه قال تليذه في ارشاد الجعفرية وفي (المقاصد العلية) في صحة الصلوة وعدمها لو أعاد العامد وجهان الصحة لحصول الغرض وهو الاتيان بالذكر في محله وما مضى ذكر الله تعالى فلا يؤثر في البطلان كطلاق الذكر وعدم الصحة لتحقيق النهي فيما فعل من الذكر في غير محله وهو يقتضي الفساد ولاستزامه زيادة الواجب في غير محله عمداً اذ الغرض ايقاعه على وجه الوجوب فلا يكون كالتذكر المندوب في الصلوة وهذا أقوى ثم قال واطلاق العبارة أي عبارة الالقية يحتمل الوجهين وفي (كشف اللثام) ان المهبي عنه اما تقديم الذكر أو النهوض ولا يؤثر شيئاً منهما فساد الصلوة ثم انه بعد ان قل عبارة الكتاب وعلل الحكم فيها بوجوب ايقاع الذكر بتامه راكمًا مطمئناً قال هذا ان تم وجوب الاطمئنان بقدر الذكر والا فالبطلان ايقاع شيء من الذكر في غير حد اقل الركوع انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن الطائفة في الركوع سقطت ﴾ كما قطع به كل من تعرض له وفي (جامع المقاصد وكشف اللثام) لكن يفني مع الامكان زيادة حتى يأتي بالذكر راكمًا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا لو عجز عن الدفع والطائفة فيه ﴾ هذا أيضاً ما لا كلام فيه وإنما الكلام فيما لو قدر على الرفع قبل التلبس بالسجود ففي (الخلاف والمبسوط) انه لا يعود وفي (المعتبر والمنتهى) هو مشكل وفي (الدروس والتحرير) لاقتصار على نسبته الى الشيخ وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس) انه يعود وفي (البيان) لو قدر على الرفع بعد ان جلس للسجود فالاقرب انه لا يتدارك وكذا لو تركهما نسباً مع احتمال الرجوع قوباً في الموضعين وأقوى منه ما لو سقط بعد تمام الركوع الى الارض لعارض فانه يرجع لها ولو سقط قبل كمال الركوع

فان افتقر الى ما يعتمد عليه وجب ويستحب التكبير قبله ( متن )

رجع له ومنعه في المعتبر لثلا يزيد ركناً والاقرب جواز قيامه منعياً الى حد الرأى لا وجوبه ولو قام لم يجب الطائفة هنا قطعاً لهذا القيام انتهى وفي ( الذكرى ) ما في الفنية جيد على مذهبه اذ الطائفة ليست عنده ركناً ويحيى على قول الشيخ في الخلاف وجوب العود وقرب في المنتهى ما في المعتبر من عدم الرجوع بعد ان استشكل فيه وقواه أيضاً في الجعفرية ولم يرجع في التذكرة فظاهرها التردد وصاحب ارشاد الجعفرية وافق البيان وفي ( الخلاف ) لو شك في أصل الركوع بعد هويته الى السجود لم يلتفت للاجماع على ان الشك بعد الانتقال لا حكم له والمحقق ظاهره التوقف وفي ( الذكرى ) الوجه القطع بما قاله الشيخ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان افتقر الى ما يعتمد عليه وجب ﴾ كما نص عليه في المبسوط وغيره فيما اذا افتقر في الركوع الى ذلك وكذا لو افتقر اليه في الرفع أو الطائفة كما نص عليه جماعة وعبارة الكتاب قابلة لشمول الجميع وقالوا يجب تحصيل ما يعتمد عليه والاعتماد عليه من باب المقدمة فلو افتقر الى عوض وجب بذلك وان زاد اذا كان مقدور اذا لم يضر بحاله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التكبير قبله ﴾ أما استحباب التكبير فعليه استقر الاجماع والمخالف الحسن وسار كما في الذكرى وعليه اتفاق اصحابنا قديماً وحديثاً ما عدا الحسن كما في الحدائق وهو المعروف من مذهب الاصحاب كما في المدارك وليس بواجب عند علمائنا كما في التذكرة وأكثر أهل العلم على استحبابه كما في المعتبر والمنتهى وهو المشهور كما في المختلف والروض ومجمع البرهان بل في الاخير ان الشهرة عظيمة ومذهب الاكثر كما في المنتهى أيضاً وجامع المقاصد وكشف اللثام ويدل عليه صريح خبر عل الفضل بن شاذان كما في حاشية المدارك وفي ( المبسوط والمراسم ) نسبة القول بوجوده الى بعض اصحابنا وفي الاخير انه الاصح في نفسي ونقل ذلك عن الحسن ويشير الى ذلك كلام الاتصاف والفقهاء المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وقال الشيخ نجيب الدين العاملي يشتم من الفيني كتاب الاشراف الوجوب حيث لم يفرق في عداد التكبير بين تكبيرة الاحرام وغيرها الا انه ينسب اليه القول باستحباب الجميع ما عدا الخمس تكبيرات في أول الصلوات انتهى ( قلت ) لعله استشعر ذلك منه لانه لم يقل كصاحب النزعة وغيره حيث عدوا التكبيرات ونصوا على ان الواجب منها واحدة وهي تكبيرة الاحرام فتأمل وفي ( الوسيلة ) ان تكبير الركوع مختلف فيه وفي ( الشرائع ) التردد ثم استظهر الندب وفي ( المدارك والحدائق ) ان المسئلة محل اشكال وأما كونه قبله أي حال القيام فهو مذهب الاصحاب كما في المعتبر والمدارك وعليه نص الاكثر وفي ( مجمع البرهان ) لا يشترط فيه القيام للاصل وفي ( الخلاف ) يجوز أن يهوي بالتكبير وفي ( الذكرى ) وغيرها لا ريب في الجواز الا ان ذاك أفضل وفي ( المنتهى وجامع ) المقاصد ان أراد الشيخ المساواة فمنوع ونقل عن الكاتب في الذكرى في بحث السجود أنه قال اذا أراد أن يدخل في فعل من فرائض الصلوة ابتدأ بالتكبير مع حال ابتدائه وهو منتصب القائمة لافظ به رافع يديه الى نحو صدره انتهى وعن ( مصباح السيد ) أنه قال فيه وقد روي أنه اذا كبر للدخول في فعل من الصلوة ابتدأ بالتكبير في حال ابتدائه ولخروج بعد الانفصال عنه وفي ( تعليق الارشاد ) لو كبرها ويا وقصد استحبابه باعتبار الكيفية أم وبطلت صلواته ونحوه ما في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه

رُفَعَا يَدَيْهِ بِحِذَاءِ آذُنَيْهِ وَكَذَا عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ نَاهِضًا (مَنْ)

﴿ رَأَيْتُمْ بِإِذْنِهِ بِحِذَاءِ آذُنَيْهِ وَكَذَا عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ﴾ هَذَا تَقْدِمُ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى عِنْدَ الْبَحْثِ فِي تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ وَذَكَرْنَا فُرُوعًا ثَلَاثَةً قَبْلَ الْفَصْلِ الرَّابِعِ فِي الْقِرَاءَةِ لَهَا نَفْعٌ فِي الْمَقَامِ وَقَالَ الشَّيْخُ فِي الذِّكْرِ أَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ ثَابِتٌ فِي حَقِّ الْقَاعِدِ وَالْمُضْطَلَّعِ وَالْمُسْتَلْقِي **﴿ قَوْلُهُ ﴾** (وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ نَاهِضًا) الْمُرَادُ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ وَاتِّصَابِهِ مِنَ الرُّكُوعِ فَيَكُونُ مُوَاقِعًا لِاجْتِمَاعِ صَرْحِ الْمُنْتَهَى وَظَاهِرُ الْمَعْنَى وَالْمَسَالِكِ وَالْمَشْهُورِ كَمَا فِي الْفَوَائِدِ الْمَلِيَّةِ وَالْحَدَائِقِ وَالْأَكْثَرُ كَمَا فِي الذِّكْرِ وَهُوَ خَيْرَةُ الْمُتَقَنَّةِ وَالْمَصْبَاحِ وَالسَّرَائِرِ وَالشَّرَائِعِ وَالنَّافِعِ وَالْمُعْتَبَرِ وَالْمُنْتَهَى وَالتَّحْرِيرِ وَالتَّذَكُّرِ وَنَهَايَةِ الْأَحْكَامِ وَالتَّبَصُّرِ وَالذِّكْرِ وَالتَّغْلِيَةِ وَجَامِعِ الْمَقَاصِدِ وَفَوَائِدِ الشَّرَائِعِ وَالْجُمْعِيَّةِ وَشَرْحِهَا وَالرُّوْضِ وَالْفَوَائِدِ الْمَلِيَّةِ وَالْوَسِيلَةِ فِي مُسْتَحَبَاتِ الْكَيْفِيَّاتِ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْجَامِعِ وَلَمْ أَجِدْهُ وَعَنِ الْمُتَقَنِّ وَفِي (النَّهْيَةِ وَالْخِلَافِ) فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ وَفِي (الْخِلَافِ) الْاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ وَفِي (الْمَرَامِ) ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْهُ وَيَقُولُ وَلِلَّهِ الْكُلُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَفِي (الْمَعْنَى وَالرُّوْضَةِ) فِي حَالَتِهِ رَفَعَهُ مِنْهُ وَنَحْوَهُ مَا فِي الْإِرْشَادِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ بِشَيْءٍ فِي الْبَيَانِ وَفِي (الْفَنَاءِ) أَنَّهُ يَقُولُ بَعْدَ الرُّفْعِ فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَهْلُ الْكِبَرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ وَالْجَبَرُوتِ وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ النَّبِيِّ وَظَاهِرُ الْاِقْتِصَادِ وَنَقَلَهُ فِي الذِّكْرِ عَنْ ظَاهِرِ الْحَسَنِ وَالسَّرَائِرِ وَالْمَوْجُودِ فِي السَّرَائِرِ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ وَهُوَ يَقُولُ بَعْدَ فِرَاقِهِ مِنَ الرُّفْعِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ إِلَى آخِرِهِ وَفِي (الْمَبْسُوطِ وَالْجَمَلِ وَالْعُقُودِ وَالْوَسِيلَةِ) فِي مُسْتَحَبَاتِ الْأَفْعَالِ أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ ذَلِكَ عِنْدَ الرُّفْعِ وَفِي (الذِّكْرِ) أَنْ مَا قَالَه الْحَلِيلَانِ مَرْدُودٌ بِالْإِخْبَارِ الْمَصْرُوحَةِ أَنَّ الْجَمِيعَ بَعْدَ اتِّصَابِهِ وَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ كَمَا فِي كَشْفِ الثَّامِ وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا الذِّكْرَيْنِ إِلَّا مَامُومٌ وَالْمَأْمُومُ وَالْمَنْفَرْدُ أَجْمَاعًا كَمَا فِي الْمُنْتَهَى وَعِنْدَ عَلَمَانَا كَمَا فِي الْمَعْتَبَرِ وَالْمَسَالِكِ وَالْبَحَارِ وَفِي (الْمَدَارِكِ) لَوْ قِيلَ بِاسْتِحْبَابِ التَّحْيِيدِ خَاصَّةً كَانَ أَوَّلَى لِصَحِيحِ جَمِيلٍ وَفِي (الْمُنْتَهَى وَنَهَايَةِ الْأَحْكَامِ) قَالَ الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ وَلَوْ قَالَ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ لَمْ تَفْسُدْ صَلَوَتُهُ لِأَنَّهُ نَوْعٌ بِمَحْمِدٍ لَكِنِ الْمَنْقُولُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَوَّلَى بِلِ فِي الْمُنْتَهَى عِنْدَنَا وَفِي الْمَعْتَبَرِ أَفْصَحُ وَفِي (الْمَعْتَبَرِ) يَسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَ سَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ أَنَّ يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلُ الْكِبَرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ أَمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ وَهُوَ مَذْهَبُ عَلَمَانَا ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْعَامَّةِ أَنَّ الْأَمَامَ وَالْمَأْمُومَ يَقُولَانِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ يَقُولُهُمَا الْمَأْمُومُ دُونَ الْأَمَامِ ثُمَّ رَجَعَ قَوْلُنَا بِأَنَّهُ الْمُرُويُّ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَأَنَّهُ أَفْصَحُ لَفْظًا وَأَبْلَغُ فِي الْحَمْدِ فَيَكُونُ أَوَّلَى ثُمَّ أَيْدَهُ بِمَارُوهٍ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ قَالَ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَوَتُهُ وَمِنَ الْجَهْلُورِ مَنْ أَسْقَطَ الْوَاوَ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ لَا مَعْنَى لَهَا وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْفَنَاءِ الْوَاقِدُ تَزْدَادُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْتَهَى مَا فِي الْمَعْتَبَرِ وَفِي (الذِّكْرِ) أَنْتَكَرَ فِي الْمَعْتَبَرِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَتَدْفَعُهُ قَضِيَّةُ الْأَصْلِ وَخَبَرُ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَطَرِيقُهُ صَحِيحٌ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ صَاحِبُ الْفَاخِرِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْجَنِيدِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ بِالْمَأْمُومِ أَنْتَهَى مَا فِي الذِّكْرِ (قُلْتُ) هَذَا الْخَبَرُ رَوَاهُ فِي الذِّكْرِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ إِذَا قَالَ الْأَمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قَالَ مَنْ خَلْفَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ أَمَامًا أَوْ غَيْرَهُ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (وَلَيْطَمُ) أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي (الْفَقِيهِ) ثُمَّ أَرْفَعُ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ وَأَوْفَعُ بِدَيْكَ وَاسْتَوْقِمْ عَمَّا ثُمَّ قُلْ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ إِلَى آخِرِهِ وَنَقَلَ ذَلِكَ فِي الذِّكْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَصَاحِبِ الْفَاخِرِ وَقَرِيهِ فِيهَا لَصَحَّةُ الْخَبَرِ وَعَدَمُ انْكَارِ الشَّيْخِ لَشَيْءٍ

والتسبيح سبعا أو خمسا أو ثلاثا صورته سبحانه ربي العظيم وبحمده (متن)

منها في التهذيب وإصالة الجواز وعموم أن الرفع زينة الصلوة واستكانة من المصلي ومال إليه في المدارك وجمع البرهان ونفي عنه البأس في البيان والحبل المتين وعن رسالة التحفة للسيد نعمة الله الجزائري أن هذا الرفع مصاحب للتكبير وأنه ادعى أن الخبرين صريحان في ذلك وفيه نظر ظاهر وتبعه على ذلك بعض المتأخرين عنه واستدل عليه بأنه لما ثبت استحباب الرفع ثبت استحباب التكبير لعدم انفكاكه عنه إذ لم يبعد من الشارع رفع بدون تكبير وقال قد ذكر في الخبرين الملزوم مع إرادة اللازم انتهى وفي (التلخيص) يستحب التكبير للركوع والسجود أخذا ورفقا وفي (تخليصه) هذا هو المشهور وأوجه سلاسله انتهى فتأمل وفي (جمع البرهان والمدارك) يستفاد من الخبرين عدم تقيد الرفع بالتكبير بل لو ترك التكبير استحب له الرفع ونحو ذلك ما في الذكري وأنكر بعض متأخري المتأخرين استحباب التكبير في المقام وقال لم يقل به أحد من تقدم على السيد نعمة الله وإنما الكلام في المجرد عن التكبير انتهى حاصل كلامه (قلت) قال لكتاب فيما نقل عنه إذا أراد أن يدخل في فعل من فرائض الصلوة ابتداء بالتكبير مع حال ابتدائه وهو منتصب القائمة لا يظف به رافع يديه إلى نحو صدره وإذا أراد أن يخرج من ذلك الفعل كان تكبيره بعد الخروج منا وحصوله فيما يليه من انتصاب ظهره في القيام وتمككه من الخلو انتهى وهذه قد تعطي في أحد الاحتمالين أنه يكبر للقيام من الركوع فتأمل وفي (المعتبر) لا يستحب رفع اليدين عند رفع رأس من الركوع عند علمائنا وفي (المنتهى) لا يرفع يديه وقت قيامه من الركوع ذكره ابن أبي عقيل لأنه غير منقول وفي (الذكري) لم أقف على قائل باستحبابه إلا ابن أبي عمير وصاحب الفاخر ونفاه ابن أبي عقيل والفاضل وهو ظاهر ابن الحنيد إلى آخر كلامه المنفرد وفي (البحر) المشهور عدم استحبابه (قلت) المصريح بعدم الاستحباب جماعة قليلون جدا وأكثر كتبهم خالية عن ذكر هذا الفرع ولم يذكره في النهاية في المستحبات ولا في الجمل والوسيلة في مندوبات الأعمال والكيفيات وفي (البيان وسألة الهائي) لا يكبر للرفع من الركوع بل يقول سمع الله وقال في (الحاشية) ولا يكبر للقيام إلى الركعة الثانية ولا إلى الرابعة بل هو كالقيام إلى الشهود وفي (الذكري) نسبة استحباب هذا الرفع إلى جماعة من العامة وفي (البحار) علمه لما كان أكثر العامة على استحباب الرفع وذلك سنا لرفعه عند أكثرنا انتهى وفي (حاشية المدارك) الظاهر بمعونة الأخبار الظاهرة في عدم استحبابه مثل صحيح زرارة وحاد أن ورود هذين الخبرين بالاستحباب على التقييد ثم قال مرادي بصحيفة زرارة المستجمعة لجميع الآداب والمستحباب وكذا صحيفته الأخرى "فلويلة لكن دلالتها أضعف وتقوى فتوى المعظم والاجماع المنقول انتهى كلامه دام ظله العالي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتسبيح سبعا أو خمسا أو ثلاثا ﴾ قال في الخلاف الثلاث أفضل إلى السبع إجماعا وفي (جامع المقاصد والمدارك) أن ظاهر كثير من العبارات أن السبع نهاية الكمال وفي (الذكري) أن ذلك ظاهر الشيخ وابن الجنيدي كثير من الأصحاب انتهى وفي (الفقه) المنسوب إلى مولانا الرضا عليه السلام أو تسعا وفي (الوسيلة والنافع) والتذكرة والبيان واللمعة والنفلية والموجز الحاوي وتعليق النافع والفوائد المالية وجمع البرهان وكشف اللثام أو سبعا فما زاد وفي جملة منها أن ذلك لغیر الامام وقد يظهر من بعضها أنه منتهى (جميع خل) ذلك أربع وثلاثون أو ستون وفي (المعتبر) الوجه استحباب ما يتسع له العزم ولا يحصل به السأم إلا أن يكون أماما فإن التخفيف

والدعاء بالمنقول قبل التسبيح ورد وكتبته الى خلقه ونسوية ظهره ومد عنقه موازيا لظهره ورفع الامام صوته بالذكر والتجافي ( متن )

له ألبق الا أن يعلم منهم الانسراح لذلك وقد تبعه على هذا التفصيل المصنف في جملة من كنبه وكذا الشهيدان والمحقق الثاني والصيغري واليبي وغيرهم لكن قد يظهر من جماعة منهم عدم مجاوز المدين المذكورين في خبري أبان وابن حمران وهل يستحب مع الزيادة على سبع الوقوف على وترام لا احتمال الثاني جماعة لظاهر الخبرين وعدم الدليل على اثار ما زاد على النصوص وفي (الذكرى) الظاهر استحباب الوتر لظاهر الاحاديث وعد الستين لا ينافي الزيادة عليه ولعله يريد ان ذلك هو الذي ضبط عدده وهو الواجب من الجميع الاولى أم يمكن وصف الجميع به على جهة الوجوب التخييري خلاف وقد تقدم الكلام فيه في التسبيح في الركعتين الاخيرتين واستقر في الذكرى كون الواجب الاولى وان لم يقصدها وإنه لو نوى وجوب غيرها جاز وفيها أيضاً انه يستحب للزام رفع الصوت بالذكر في الركوع والرفع والمأموم يسر والمنفرد يحير الا التسميع فانه جهر لصحيفة زرارة وفي (العلية) ان المنفرد مخير في جميع اذكاره من دون نص على التسميع بانه هجر وفي (الفوائد المالية) ذكر المنفرد تابع لقراءته استحباباً ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿والدعاء المقول قبل التسبيح﴾ في الكافي والتهذيب وأكثر كتب الاصحاب التي تعرض فيها لهذا الدعاء انه مارواه زرارة في صحيفة عن أبي جعفر عليها السلام وهو اللهم لك ركعت ولك أسملت وبك آمنت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري وشعري ولحي وعصبي وعظامي وما أقلت قدماي غير مستنكف ولا مستكبر ولا مستحسر سحان ربي العظيم وبحمده ثلاث مرات في ترسل وفي (الفتية) اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسملت وبك آمنت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري وشعري ولحي وعصبي وعظامي وما أقلت الارض مني لله رب العالمين وفي (كتاب فلاح السائل والعلية ومصباح الشيخ) اللهم لك ركعت ولك خشعت وبك (ولك خل) آمنت ولك أسملت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري ونحي وعصبي وعظامي وما أقلت قدماي لله رب العالمين لكن في المصباح ذكر موضع قدماي الارض مني ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ورد ركبتيه الى خله ونسوية ظهره ومدعقه موازياً لظهره﴾ استحباب هذه كلها ثابت باجماع العلماء كما في المعتبر وكافة كما في المنتهى وفي (التذكرة) الاجماع على استحباب رد ركبتيه الى خلفه وذلك مذكور في خبر حماد وغيره ومعنى مد العنق في الركوع ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام كما في الفتية آمنت بالله ولو ضربت عنقي ﴿قوله﴾ - ﴿ورفع الامام صوته بالذكر﴾ قد تقدم الكلام فيه وفي (المنهى) يعرف فيه خلاف ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿والتجافي﴾ فلا يضع شيئاً من أعضائه على شيء الا اليدين بالاجماع كما في جامع المقاصد وبلا خلاف كما في المنتهى وأصله النبى والارتقاء قال الجوهري جافى جنبه عن الفراش أي نها والمراد هنا عدم الصاق يديه بيده بل يخرجها عنه بالتجنيح وهو أن يخرج العضدين والمرفقين عن بدنه كالجنائحين ويصير التجافي أيضاً بفتح الابلين واخراج الذراعين عن الابلين وقد يطلق التجنيح على جميع ذلك وقد ذكر جميع ذلك في الفوائد المالية (وفي نهاية الاحكام وكشف الالتباس) ان

### ووضع اليدين على ركبتيه مفرجات الاصابع ( متن )

التجافي لا يستحب للمرأة لان الضم أستر لها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ووضع اليدين على ركبتيه مفرجات الاصابع ﴾ استحباب ذلك ثابت باجماع العلماء كافة الا ابن مسعود كما في المتبر والمنهى واجماع العلماء الا ابن مسعود وصاحبيه الاسود بن زيد وعبد الرحمن بن الاسود كما في التذكرة وقد تقدم نقل الاجماع على ان وضعهما ليس بواجب وفي ( الذكرى ) ان التطبيق وهو جعل احدى الكفين على الاخرى ثم ادخالهما بين ركبتيه مكروه وليس بمستحب كما قال ابن مسعود وصاحباه وليس بمحرم على الاقرب اذ ليس فيه أكثر من ترك وضعهما على الركبتين الذي هو مستحب انتهى وفي ( الجعفرية وارشاد الجعفرية ) انه مكروه قلت في الخلاف الاجماع على انه لا يجوز التطبيق في الصلوة وهو أن يطبق احدى يديه على الاخرى ويضمهما بين ركبتيه وبه قال جميع الفقهاء وقال ابن مسعود ذلك واجب انتهى وفي ( كشف اللثام ) ان في الخلاف اجماع المسلمين لانقراض خلاف ابن مسعود يعني على عدم رجحانه انتهى والموجود فيه ما ذكرناه وفي ( الالفية ) انه حرام مطلق على خلاف فيه وفي ( المختلف ) عن الكاتب ان التطبيق منهي عنه وفيه عن أبي الصلاح انه مكروه ثم قال وهو الاقرب للاصل ولا دلالة في الاجماع ولا في خبر حماد على التحريم واحتمل في نهاية الاحكام انه مكروه ونسب المنع الى بعض العلماء وفي ( الذكرى ) نسبة القول بغيره الى أبي الصلاح والقاضين وظاهر الخلاف وابن الجنييد وقد سمعت ما في المختلف عن أبي الصلاح بل هو في البيان نسب الى الكراهة وليس في المنبر والشرائع والنافع التصريح بالتحريم بل ولا يظهر منه في المتبر ذلك ولم أجد فيما يحضرنى ( ١ ) من كتب المصنف اختيار القول بالتحريم سوى ما سيأتي له في الكتاب وقد سمعت ما في المختلف ونهاية الاحكام وعلى القول بالتحريم يمكن البطلان للنهي عن العبادة كالتكبير وروى في قرب الاسناد عن علي بن الحسين عليها السلام ان وضع الرجل احدى يديه على الاخرى في الصلوة عمل وليس في الصلوة عمل ( والحاصل ) انه فعل خارج عن كيفية الصلوة مرجوح للامر بوضع الكفين على الركبتين ففعله بنية الرجحان حرام مبطل قطعاً وبدونه حرام على القول بوجوب الوضع على الركبتين والا فان كان كما قال جماعة في التكبير كان حراماً مبطلاً عمداً والا فان صح النهي عنه كما ذكره أبو علي ويحتمل قوله عليه السلام ليس في الصلوة عمل أمكن الابطال لرجوعه الى النهي عن الركوع بهذه الكيفية ويمكن الصحة لان النهي عن وصف خارج وروى الحميري في قرب الاسناد بسنده عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سألت عن قريح الاصابع في الركوع أسنّه فقال من شاء فعل ومن شاء ترك وقد يشعر بأنه ليس بسنة ولعل المراد انه ليس بسنة مؤكدة أو ليس من الواجب الذي علم من جهة السنة وفي ( الذكرى واللغة والبيان والفيلة وشرحها والروضة ) انه يقدم في الوضع اليمنى على اليسرى وفي ( الفيلة ) يستحب للمرأة وضع يديها فوق ركبتيها وفي ( المقنعة والنهاية والوسيلة والسرائر ) وأكثر كتب المتأخرين ان المرأة اذا ركعت وضعت يديها فوق فخذيها ثلاثاً قطعاً كثيراً فترفع عجزها ذكراً وذلك في اداب المرأة كما نص على ذلك في خبر زرارة وفي ( الذكرى وجامع المقاصد ) ان على خبر زرارة عمل الاصحاب وفيها أيضاً ان الرواية وكلام الاصحاب يشعران بان ركوعها أقل انحنا من ركوع



## وتختص ذات العذر بتركه ويكره جعلها تحت ثيابه (متن)

الرجال فرما استفيد منه عدم بلوغ يديها ركبتيها في الركوع فلا يكون ما اعتبروه في الركوع جاريا على إطلاقه ويمكن ان يقال استحباب وضع اليدين فوق الركبتين لا ينافي كون الانحناء بحيث تبلغها اليدين والامر بوضعها كذلك للتنبيه على ان زيادة الانحناء المطلوبة في الرجل غير مطلوبة منها فيبقى إطلاق الاخبار وكلام الاصحاب جاريا على ظاهره ومثله قال في ( الفوائد الملية ) لكنه احتمل اجتزائها بدون انحناء الرجل وهو القدر الذي تصل معه يداها الى فخذيها فوق ركبتيها كما نشر به الرواية لانها معللة بقولهم عليهم السلام اثلا تطأها كثيرا فترقع عجيزتها انتهى (قلت) يجب عليها أن نخفي بحيث يمكنها وضع يديها على ركبتيها ليصدق الركوع الشرعي بقينا والمعجيزة انما ترتفع بدفع الركبتين الى خلف فتضمهما فوقهما اثلا ترفعهما فلا وجه لما احتمله في شرح النفلية وفي ( الذكرى ) عن الكاتب انه قال لو كان اقطع الزند أوصل مكان القطع الى الركبة ووضعها عليها قال في ( الذكرى ) ان اراد الاستحباب فلا بأس وان اراد الوجوب في الايصال فممنوع اذ الواجب انحناء تصل معه الكفان لاروس الزندين قال وقال لو كانت مشدودة فعل بها كذلك وكذا لو كانت له يد بغير ذراع ﴿ قوله ﴾ وتختص ذات العذر بتركه ﴿ هذا ذكره المصنف في جملة من كتبه والشهيدان والكركي وقالوا عدا الكركي ولو كان العذر بهما سقط وقد سمعت كلام الكاتب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره جعلها تحت ثيابه ﴾ بل تكونان بارزتين أو في كمه كما في المبسوط وفي ( الذكرى والمسالك وتطبيق الارشاد ) قاله الاصحاب وفي ( الروض وجامع المقاصد ) قاله الجماعة وفي ( المنتهى ) قاله في المبسوط وفي (المعتبر) قاله في المبسوط وهو حسن نعم لو كان زيقة واسما ولا ساتر له كاللحمة أو غيرها بحيث ترى عورته لو ركب فلا شبه ان صلوته تبطل لان ستر العورة مع الامكان شرط ولم يحصل وفي ( الفنية ) ويستحب ان لا يصلي ويداه داخل الثياب وظاهره دعوى الاجماع عليه وفي ( الذكرى ) عن الكاتب انه قال لو ركب ويداه تحت ثيابه جاز ذلك اذا كان عليه منزر وسروايل وقال أبو الصلاح يكره ادخال اليدين في الكمين أو تحت الثياب وأطلق انتهى ما في الذكرى وفي ( كشف اللثام ) عن التقي انه قال تحت الثياب أشد كراهة وفي ( النفلية ) يستحب بروز اليدين ودونه ان يكونا في الكمين ولا ان يكونا تحت ثيابه وفي شرحها ان هذا هو المشهور ولم تقف فيه على رواية مخصوصة ومثل ما في النفلية ما في الدروس والبيان وفي ( كشف اللثام ) يكره جعلها تحت ثيابه كلها في الركوع أو غيره قال وانما ذكره المصنف عند الركوع لانه عنده ربما تسبب لاكتشاف العورة انتهى وفي ( الوسيلة ) يكره ان يحصل يده تحت ثوبه وفي ( الارشاد ) يكره ويده تحت ثيابه فتأمل جيدا وفي ( جامع المقاصد والمسالك والروض ) ليس في أكثر العبارات تصريح بما اذا لم يكن ثم ثوب آخر وفي الاخير لهم اعتمدوا على ذكر الثياب بصفة الجمع المضاف فانه يفيد العموم فتختص الكراهة بما اذا كانت اليدين تحت جميع الثياب فمع قد المجموع الذي يصدق فواته فوات بعض أجزائه لا تتم الكراهة وفي العبارة يزيد عبارة الارشاد ما يقتضي الاكتفاء في الكراهة بوضع أحد اليدين والرواية تنفيه انتهى وفي ( الفوائد الملية ) بعد ذكر الشيد استحباب بروز اليدين ان أحدهما ما اعتيد بروزه هو الراحة والاصابع وما جاوزها الى الزند انتهى والاصل في المسئلة صحيح محمد وخبر عمار

## ﴿ الفصل السادس ﴾ في السجود وهو واجب في كل ركعة سجدة واحدة ما ركن (متن)

## ﴿ الفصل السادس في السجود ﴾

في المتبر والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية والروض وغيرها ان معناه لغة الخضوع وشرعا وضع الجبهة على الارض وهذا ظاهر في عدم دخول وضع باقي الاعضاء في الحقيقة فيكون من واجباته كالدرك ويلوح من الذكري ان ماعد الجبهة له دخل في نفس السجود كما يأتي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو واجب ﴾ باجماع العلماء كما في المتبر والذكري وبالاجماع كما في الوسيلة والغنية والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وكشف الثام والمدارك بل في الاخير والمفاتيح انه من ضروريات الدين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ في كل ركعة سجدة واحدة ﴾ باجماع العلماء كافة كما في المتبر والتذكرة وبلا خلاف بين علماء الاسلام كما في المتبر ﴿ قوله ﴾ ﴿ هماماً ركن ﴾ بالاجماع المستفيضة كما سنبين وقضية ذلك ان المجموع ركن (وأورد عليه) لزوم بطلان الصلوة بفوات السجدة الواحدة لفوات المجموع بفوات الجزء قالوا وان كان المراد ان مسمى السجود فيها ركن وهو الامر الكلي الصادق بالواحدة ومجموعها ولا يتحقق الاخلال به الا بترك السجدة مائة مرة فليس لزوم بطلان الصلوة بزيادة الواحدة سهواً كما هو مقتضى الركن (وأجاب في الذكري) عن الاول بأن انتفاء الماهية هنا غير مؤثر والا لكان الاخلال ببعض من أعضاء السجود مبطلا ورده المحقق الثاني والشهيد الثاني بأن الركن على تقدير كونه هو المجموع يجب أن يكون الاخلال به مبطلا فاللزام اما عدم ركنيته أو بطلان الصلوة بكل ما يكون اخلافاً به قالوا وما ادعاه من لزوم البطلان بالاخلال ببعض من أعضاء السجود غير ظاهر لان وضع ما عدا الجبهة لا يدخل له في نفس السجود كالدرك والطائفة وقالوا ولو قيل مراد الاصحاب ان الركن مسمى السجود من السجدة لم يسلم أيضاً لان زيادة سجدة مائة مرة مبطل قطعاً وقالوا ان ما ذكره الاصحاب من ضابط الركن لا يخلو من مناقشة وأن الحكم لا شبهة فيه وقال الشهيد الثاني وحينئذ فيمكن جعل الركن مجموع السجدة كما أطلقه الاصحاب ولا يبطل بنفسان الواحدة سهواً وان استلزم فوات الماهية المركبة أو يلزم كون الركن مسمى السجود ولا يبطل بزيادة الواحدة سهواً فيكون أحدهما مستثنى كظايره ومثله قال شيخه الفاضل الميرزا وسبغته في المدارك حيث قال انتفاء الماهية غير مؤثر وهذا الاشكال غير مختص بهذه المسئلة بل هو آت في الاخلال بحرف واحد من القراءة لفوات الماهية المركبة أعني الصلوة بفواته والجواب عن الجميع واحد وهو اثبات الصحة بدليل من خارج انتهى وقال مولانا الاردبيلي الدليل على ركنيتهما بمعنى أنهما لو زيدتا أو تركتا معاً بطلت الصلوة هو الاجماع وبعض الاخبار وهما مادلا على البطلان بزيادة أحدهما أو تركهما فالمراد بترك الركن تركه بالكلية بحيث ما يبقى منه ما يعتبر جزءاً ولا عبادة ولا شك في اعتبار السجدة الواحدة وكونها عبادة للاخبار والاجماع وعدم ذلك في أجزاء النية والتكبير بل قيل لا جزء للنية فانه ما لم يصح الكل لم يعد ذلك الجزء عبادة وعلى تقدير التسليم يقال انما ثبت شرعا البطلان بترك هذا بالكلية بخلاف غيره انتهى (وأجاب الشهيد) في حواشيه على الكتاب بأن الركن هو الماهية من حيث هي وعدم الكل انما يكون بعدم كل فرد لا بعدم واحد من افراده ونقل عن والده جواين ضمين أعرضنا عن ذكرهما لذلك وقال الفاضل البهائي في

الرسالة لا بعد في أجزاء بعض الأجزاء عن الكل فلو جعل الركن كلا السجدين أو ما أقامه الشارع مقامهما كالواحدة حال نسيان الأخرى لم يكن بعيدا انتهى وإلى نحو ذلك أشار المحقق السيد علي صانع وبعض المتأخرين قال إن المجهود من ترك الركن في عرف الفقهاء هو ما كان بحيث يتمتع تداركه وذلك يتوقف على شيئين فوات محل ذلك الفعل وعدم ورود الشرع بفعله بعد الصلوة من ذلك يظهر عدم صحة لزوم البطان بترك لواحدة سهوا على تقدير كون الركن مجموع السجدين انتهى فتأمل وقال الشيخ نجيب الدين العاملي إن بعض المتأخرين أجاب بأن الركن هو السجدة الأولى قال ووجهه بما فيه طول وبعد (قلت) هذا قلله صاحب البحار قال وربما يتوهم اندفاع الشبهة بما يروي إليه خبر المراج بأن الأولى كانت بامر سبحة وتعالى والثانية أتى بها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من قبل نفسه فتكون الأولى فريضة وركنا والثانية سنة بالمعنى المقابل للفريضة وغير ركن (وأورد عليه) فقال بعد تسليم دلالة الخبر عليه أنه لا ينفع في رفع الفساد بل يزيده إذ لا يقل حينئذ زيادة الركن لأن السجدة الأولى لا تتكرر إلا بأن يفرض أنه منى عن الأولى ومسجد أخرى بقصد الأولى فيلزم زيادة الركن بسجدين أيضاً (بسجدة أيضاً خل) (١) مع أنه يلزم أنه لو سجد ألف سجدة بغير هذا الوجه لم يكن زاد ركنا على أنه لو اعتبرت النية في ذلك يلزم بطان صلوة من غلن أنه سجد الأولى ثم سجد بنية الأخيرة فظهر له بعد الصلوة ترك الأولى ولم يقل به أحد ثم أنه قل وجها آخر في دفع الشبهة وهو أن الركن أحد الأمرين من أحدهما وكتبيهما (ورده) بأنه إذا سجد ثلاث سجرات سهواً يلزم بطان صلوته حينئذ انتهى وليس هو ما نقلناه عن البهائي لأنه شرط في ركنية الواحدة نسيان الأخرى اللهم إلا أن يريد ما أراد البهائي فلا يرد عليه ما أوردته المجلسي ونقل عن بعض الأفاضل المقار بين لمصره أنه حل الاشكال بأن الركن المفهوم المردد بين السجدة بشرط لا (٢) والسجدين بشرط لا وثلاث سجرات بشرط لا إذ ترك الركن حينئذ إنما يكون بعدم تحقق السجدة مطلقا وإذا سجد أربع سجرات أو أكثر لا يفتق الركن أيضا (ورده) بأنه لا خلاف بأن بطان الصلوة فيما إذا أتى بأربع أو أكثر إنما هو زيادة الركن لا تركه قال ويلزم على هذا أن يكون البطان لترك الركن وعدم تحققه لا لزيادته ثم أنه قال ويخطر بالبال وجه آخر لدفع الاشكال على سياق هذا الوجه لكنه أخصر وأفيد (٣) وهو أن يكون الركن المفهوم المردد بين سجدة واحدة بشرط لا وسجدين بلا شرط فإذا أتى بسجدة سهواً فقد أتى بفرد من الركن وكذا إذا أتى بهما ولا ينتفي الركن إلا باتقاء الفردين بأن لا يسجد أصلا وإذا سجد ثلاث سجرات لم يأت إلا بفرد واحد وهو الاثنان لا بشرط شيء وأما الواحدة الزائدة فليست فرداً له لكونها مع أخرى وما هو فرد له على هذا الوجه هو بشرط أن لا يكون معها شيء وإذا أتى بأربع فما زاد أتى بفردين من الاثنين قال وهذا وجه متين لم أر أحداً سبقني إليه ومع ذلك لا يخلو عن تكلف والظاهر في الجواب أن يقال غرض هذا المعترض إما إيراد الاشكال على الأحاديث الواردة في الباب أو على كلام الأصحاب والأول لا وجه له لخلو الروايات عن ذكر الركن ومعناه وعن هذه القواعد الكلية بل إنما ورد حكم كل من الأركان بخصوصه وورد حكم السجود هكذا فلا إشكال يرد عليها وأما الثاني

(١) كذا وجدناه (كذا بخطه قدس سره) (٢) أي بشرط أن لا يكون معها سجدة أخرى (كذا بخطه قدس سره) (٣) لم نجد هذه الكلمة مستعملة في اللغة (منه عن الله تعالى عنه)

لو أخل بهما عمداً أو سهواً بطلت صلاته لا بالواحدة سهواً (متن)

فغير وارد عليه أيضاً لتصريحهم بحكم السجود فهو مخصص للقاعدة الكلية كما خصصت تلك القاعدة بما ذكر في كلامهم وفصل في زبرهم انتهى هذا وفي موضع من السرائر التصريح بأن السجدة الواحدة ركن كما يأتي. نقل ذلك عنه عند نقل كلام الكليني ﴿ قوله ﴾ « قدس الله تعالى روحه ﴾ (لو أخل بهما عمداً أو سهواً بطلت صلاته) في المتبر والذاكرة اجماع العلماء كافة على أنهما مآ ركن لو أخل بهما عمداً أو سهواً أو جهلاً بطلت صلاته وفي (السرائر) لا خلاف في ذلك وقد نقلت الشهرة في عدة مواضع وفي (المختلف) اجماع على أنهما ركن ذكر ذلك في أثناء احتجاجة وفي (الفنية ونهاية الاحكام وتعليق الارشاد وجمع البرهان والمختلف) في أثناء كلامه اجماع على بطلان الصلوة بالاخلال بهما عمداً أو سهواً وفي (تعليق الارشاد) اجماع أيضاً على أن زيادتهما معاً كذلك وهو أي اجماع على ذلك ظاهر بجمع البرهان واليه ذهب الاكثر كما في جامع المقاصد والمقاصد العلية وكشف الثام وهو المشهور كما في الروضة ولا فرق في بطلانها بالاخلال بهما عمداً أو سهواً بين أن يكون ذلك في الاولين أو الاخيرتين عقد علمائنا كما في التذكرة في بحث السهو وفي موضع من السرائر ان على ذلك أطباق الطائفة وفي موضع آخر نفي الخلاف فيه وفي موضع آخر ولا يلتفت الى ما يوجد في بعض الكتب بخلاف ذلك وفي (الروض وغاية المرام وشرح الشيخ نجيب الدين والبحار والمفاتيح) ان ذلك هو المشهور وهو خيرة المفيد في المقنعة والعزبة والتي ما نقل عنها والشيخ في النهاية وموضع من المبسوط وجمهور من تأخر عنه وفي (الجل والعقود والوسيلة وجامع الشرائع والاقتصاد) على ما نقل عنه ان من ترك سجدين أو واحدة منهما في الاخيرتين بنى على الركوع الاول وسجد السجدين هذه عبارة الجمل وعبارة الوسيلة ومن ترك السجدين في واحدة من الاخيرتين بعد الركوع يعتد به وقيامه وقرائه وجلس وسجد وعبارة الجامع والسهو عن السجود في الاخيرتين من الرباعية فانه يسقط ذلك ويتلافى ويتم وفي موضع من المبسوط من ترك سجدين من الركتين الاولتين حتى يركع فيما بعدهما أعاد على المذهب الاول وعلى الثاني يجعل السجدين في الثانية للاولى (للاول خ ل) ويبنى على صلاته وأشار بالمذهب الاول الى ما ذكره في الركوع من أنه اذا ترك الركوع حتى سجد أعاد وقد اعترف جملة من المتأخرين ومتأخريهم بعدم الوقوف لهؤلاء على دليل وتكلف لهم في المختلف بان السجدين مساويتان للركوع في جميع الاحكام وهذا كله انما هو فيما اذا تركها ولم يذكرها الا بعد الركوع وأما اذا تركها بعد قيامه وقبل ركوعه فصريح السرائر وظاهر المقنعة أو صريحهما وجوب الاعادة وهو الذي يظهر من المنقول من عبارة التي وعن المفيد في العزبة انه ان يتيقن انه ترك السجدين معاً وذكر ذلك قبل ركوعه في الثانية سجد السجدين واستأنف القراءة وهو المشهور بين المتأخرين بل كاد يكون وفاقاً كما هو الشأن في السجدة الواحدة وهذا أعني ما ذكره المفيد هو ظاهر السيد والشيخ وسلا وغيرهم حيث عدوا في الذي يوجب اعادة الصلوة السهو عن سجدين في ركة ولم يذكر ذلك حتى ركن في الثانية ومفهوم ذلك عدم الاعادة عند الذكر قبل الركوع نعم قد يشعر قولهم فيما يوجب الثلاثي انه ان نسي سجدة واحدة وذكرها في حال قيامه وجب عليه أن يرسل نفسه فيسجد بها ويعود الى القيام بان هذا الحكم مخفض بالواحدة فأمل وقال الطوسي في الوسيلة ومن نسي السجدين

من الركنين الاخيرتين وذكر بعد القيام فحكه مثل حكم من نسي سجدة واحدة وكلامه يعطي الفرق بين الاولين والاخيرتين وتام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى وفي (المبسوط والجل والتهذيب والاستبصار والوسيلة وجامع الشرائع) ان الصلوة لا تبطل بزيادة سجدتين في احدى الاخيرتين سهو لكن في موضع من المبسوط وجامع الشرائع ان ذلك في الاخيرتين من الرابعية وقد قدمت الاشارة الى هذه العبارة في بحث الركوع عن علي بن بابويه انها لا تبطل بزيادتهما في الثانية أيضاً وعن الكاتب انه يرجو له الاجزاء اذا زادها في الثانية وان الاعادة مع اتساع الوقت أحب اليه وقد استند الشيخ ومن تبعه الى خبر محمد وهو يحتمل الاستثناء مع معارضته بغيره مضافاً الى ما مر ولعل علياً وأبا علي استندا الى اختصاص الاعادة في خبر البرزنجي بالاولى ولا تبطل الصلوة لو أخل فيها بالسجدة الواحدة سهواً أجمعاً كما في التذكرة والذكرى واجماعاً الامن الحسن كما في المسالك وهو مذهب الشيخين والسيد وأتباعهم كما في المختلف وهو مذهب المعظم كما في البحار والمشهور كما في المختلف أيضاً والروض وشرح نجيب الدين ومذهب الاكثر كما في جامع المقاصد والمدارك والمناجيع وكشف اللثام وقد سمعت ما تقدم في بيان معنى ركنية السجدتين ونسبة عدم الاخلال بالواحدة الى الاصحاب والابرار الذي اتهموا لدفعه انما أورده بعضهم دليلاً للحسن ولا فرق في ذلك أي عدم البطلان في الاخلال بها سهواً بين أن يكون ذلك في الاولين أو الاخيرتين كما هو خيرة المفيد في المقنعة والسيد والطوسي والتمحي والديلمي والعجلي وجمهور المتأخرين بل جميعهم فيما أجدل لكن بعضهم صرح وبعضهم أطلق بل لا فرق في ذلك بين الرابعية وغيرها كما في الخلاف حيث فرض المستقلة في الركعة الاولى من دون تعرض لذكر الاخيرتين وهو الذي يقتضيه اطلاقهم وخالف الحسن وثقة الاسلام فأبطلها بالاخلال بالواحدة سهواً مطلقاً أي من غير فرق بين الاولين والاخيرتين قال في (الكافي) في فتاويه السبع عشرة فان ركع فاستيقن انه لم يكن سجدة الا سجدة أو لم يسجد شيئاً فعليه اعادة الصلوة وفي (المختلف والذكرى) نسبة ذلك الى ظاهر الحسن وعن الكاتب ان الاحوط الاعادة ان تركها في الاولين وكان في وقت وتقل في الخلاف وغيره عن بعض أصحابنا ان نسيان سجدة في الاولين حتى يركع يوجب الاستئناف وفي (المختلف) ان الشيخ وغيره نقل عن بعض أصحابنا ان كل سهو يلحق الاولين سواء كان في أفعالها أو عددها وسواء كان في الاركان من الاعمال أو غيرها يوجب اعادة الصلوة وفي (الذكرى) عن المفيد والشيخ في التهذيب ان كل سهو يلحق الاولين موجب لاعادة الصلوة وفي (التهذيب) نسيان السجدة الواحدة في الاولين مبطل للصلوة لافي الاخيرتين وهو محتمل الاستبصار وتام الكلام في مباحث السهو بما لا مزيد عليه ولا تبطل لو زاد واحدة سهواً كما هو مذهب كثير من المتقدمين وجمهور المتأخرين أو جميعهم وفي (جامع المقاصد) نسبته الى اكثر الاصحاب وأبطلها بزيادتها ثقة الاسلام مطلقاً قال فان سجد ولم يدر اسجد سجدتين أم سجدة فعليه ان يسجد أخرى حتى يكون على اليقين من السجدتين فان ذكر وهو ساجد أو بعد قيامه انه كان قد سجد اثنتين فليعد الصلوة وعد في الغنية فيمن يجب عليه اعادة الصلوة من سهى فزاد ركعة أو سجدة ثم قال كل ذلك بدليل الاجماع ونقل القول بذلك عن التقي وقد سمعت مافي الذكرى وما نقله الشيخ عن بعض أصحابنا وعن الحسن ان الذي يفسد الصلوة ويوجب الاعادة عند آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الزيادة في الفرض بركعة أو سجدة ولا مستند لهؤلاء من الاخبار الا مارواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن أحمد عن الميثمي عن رجل عن المعل بن خنيس قال سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام في الرجل ينسى السجدة من صلوته قال اذا

في سجدة واحدة على كل ركعة من سجدة مسجدة في السجدة بعد الصلوة وان ذكرها بعد ركعة أخرى  
 في سجدة واحدة في الأولين والآخرين سواء وقدر يومه بالضعف لأن كان الملى فيه كلام والارسل  
 بما هو أقوى منه وبقي فيه شيء لم ينهرا عليه وهو أن الملى قل في زمن الصادق عليه السلام  
 ترك المسجدين على ترك المسجدين مما لا الواحدة وجوز حملها على السجدة الواحدة وتخصيص  
 الحكم بالركعتين الأولين لأنك قد سمعت مذهبه في التهذيب وحمل التسوية فقط في الخبر على  
 ما إذا كان ترك المسجدين بأن يكون قوله عليه السلام ونسيان السجدة حكما مستأنفا فأمل وحمل  
 مضمهم الأعادة على الاستصحاب وخبر أساميل بن جابر حجة على الحسن والكتاب والكليني وهو  
 ما طلاقه وصريح خبر موسى بن عمر عن محمد بن منصور حجتان على الشيخ في التهذيب كخبر الملى بن  
 جنيش لكنه في التهذيب حل الركعة الثانية في خبر ابن منصور على ثانية الآخرتين وهو بعيد كقول  
 وهو الملى واللفظ دعاه الى ذلك تضافر الاخبار بأنه لاسهو في الأولين أولا بد من سلامتهما وأقوى  
 مستنده ما رواه في الصحيح عن البرزطي أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل يصلي ركعتين ثم  
 ذكر في الثانية وهو راكع أنه ترك سجدة في الأولى فقال كان أبو الحسن عليه السلام يقول إذا  
 تركت السجدة في الركعة الأولى فلم تدر واحدة أو اثنتين استقبلت حتى يصبح لك اثنتان وإذا كان في  
 الثالثة والرابعة فترك سجدة بعد أن تكون حفظت الركوع أعدت السجود وهذا الخبر رواه الكليني  
 في الكافي والخبري في قرب الاسناد وفيهما استقبلت الصلوة وليس في الكافي قوله عليه السلام  
 وإذا كان في الثالثة الى آخره وإنما آخر الخبر فيه حتى يصبح لك اثنتان وعلى هذا لا ينطبق على مدعى  
 الشيخ جميعه وعلى ما رواه هو يمحتمل أن يكون المراد استقبال السجدة لانه لم يذكر الصلوة وعلى هذا  
 فيكون المضى أن السائل لما سأل عن رجل يقن وهو راكع في الثانية أنه ترك سجدة من الأولى أجاب  
 عليه السلام بأن على الشاك أن يأتي بالسجدة في محلها حتى يكون آتيا بالسجدين فالتيقن أولى  
 والراكم في الثانية لم يجاوز محل الايمان بالسجدة فهو ياتي الى السجود الثاني بخلاف ما إذا أتى الركعتين  
 فتيقن في الثالثة أو الرابعة أنه ترك سجدة في الأولى فأتى عليه قضاء السجدة بعد بل قول على ما في  
 الكليني وقرب الاسناد من استقبال الصلوة لامنافة فان الرجوع الى السجود استقبال للصلوة أي رجوع  
 الى جزء متقدم منها ويحتمل حمله على استحباب الاستقبال كافي الذكري والوافي وقال في (الذكري) ظاهره  
 أنه شك في السجود ويكون الترك بمعنى توم الترك وقرينته فلم يدر واحدة أو اثنتين وفيه دلالة على  
 أن الشك في أفعال الأولين يبطل وفيه مخالفة للمشهور انتهى وقال في (الوافي) أن أريد بالواحدة والاثنتين  
 الركعة والركعتان فلا اشكال في الحكم وإنما الاشكال حينئذ في مطابقة الجواب للسؤال وان أريد  
 السجدة والسجدة فيشبه ان يكون أو مكان الواو في قوله عليه السلام ولم تدر أو يكون قد سقط  
 المزة من قلم النساخ انتهى وأنت خير بانه لا حاجة الى هذا كله لما سمعته في توجيهه وقد اعترف  
 بعضهم باجماله وعدم فهم معناه هذا (وليعل) انه قد استدلل الاكثر على البطلان بالاخلال بالسجدين  
 بزيادة كليهما بالاصل ويقول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة لاتعاد الصلوة الى آخره ويقول الصادق  
 عليه السلام في حسن الحلبي الصلوة ثلاثة اثلث وبالإجماع على أنها ركن وترك الركن وزيدته تبطل  
 الصلوة ونقش في ذلك بعض المتأخرين قال في دلالة مفهوم خبر زرارة على ان الاخلال بهما مبطل

ويجب فيه الانحناء بحيث يساوي موضع جبهته موقفه أو يزيد بقدر لبنة لا غير (متن)

تأمل وكذا منطوق خبر الحلبي والتسك بالاجماع في موضع النزاع مصادرة والاصل عدم الركنية وبرائة الذمة انتهى وهو من الفساد بمكان وإن هناك خبرين ظاهرين في ان الاخلال بهما مبطل وهما خبر محمد عن أحدهما عليهما السلام قال ان الله تعالى فرض الركوع الخبر وموثق منصور قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اني صليت المكتوبة الحديث ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب فيه الانحناء بحيث يساوي موضع جبهته موقفه أو يزيد عليه بقدر لبنة لا غير ﴾ معناه انه لا يجوز ان يكون موضع جبهته أعلا من موضع رجله بأزيد من لبنة وفي (المنهى) نسبته الى علمائنا وفي (الذكرى) في بحث ما يسجد عليه والمدارك نسبته الى الاصحاب وهو خيرة النهاية والمبسوط والشرائع والنافع والمعتبر والمصنف في غير هذا الكتاب والشهيد والكركي وتلميذه وأبي العباس والصيري وسائر من تأخر وهو المنقول عن الكندري وفي (جامع المقاصد) لابد ان يكون موضع جبهته مساوياً لموقفه أو زائداً عليه بمقدار لبنة موضوعة على أكبر سطوحها لا أزيد عند جميع علمائنا وفي (المعتبر والتذكرة) لا يجوز ان يكون موضع السجود أعلا من موضع المصلي بالمعتد به اختياراً عند علمائنا قالوا وقدر الشيخ حد الجواز بلبنة ومنع ما زاد انتهى كلامهما فتأمل وفي (المدارك) استشكل في الحكم ومال الى المنع من الارتفاع مطلقاً لان كان في سند دليلهم التهدي مع انه هو الهيتم ولو تأمل فيه من وجه آخر كان أوجه وهو ان بدئك يحتمل يدبك يائثن مثائين من تحت فلا يفيد العلو على الموقف لكنها في كتب الاخبار والاستدلال بدئك بالباء الموحدة والنون وقد أرسل الكليني اذا كان موضع جبهتك فلا مجال في هذا للاحتمال والضعف منجبر بما سمعت واستتل عليه في التذكرة ونهاية الاحكام وارشاد الجعفرية بأنه لا يتمكن من الاحتراز عنه غالباً وانه لا يمد علواً عرفاً أي علواً يخرج الساجد عن مسماه لغة وعرفاً وعن الكاتب انه قال ولا يختار ان يكون موضع السجود الامساوي لمقام المصلي من غير رفع ولا هبوط فان كان بينهما قدر أربع أصابع مقبوضة (مفتوحة خ ل) (١) جاز ذلك مع الضرورة لا الاختيار ولو كان علو مكان السجود كأنحدار التل ومسيل الماء جاز ما لم يكن في ذلك تحريف وتدرج وان تجاوز لضرورة انتهى وقال (في الذكرى) ظاهره ان الارض المنحدرة كغيرها في اعتبار الضرورة انتهى وفي (الوسيلة) في مباحث التروك التي يقطع الصلوة فعلها عد السجود على موضع ارتفع عن موضع القيام بأكثر من حجم الحدة وفي (السرائر) ينبغي ان يكون موضع سجوده مساوياً في العلو والهبوط لموضع قيامه ولم أجده تعرض لغير ذلك وفي (الكفاية) الاولى المساواة ولعله تبع في ذلك صاحب المدارك وفي (الحدائق) نسبة التقدير باللبنة الى الاصحاب وفي موضع من الذكرى تقديرها بذلك وفي موضع آخر منها وجامع المقاصد والميسية والروض والمسالك والمدارك انها قدرت بأربع أصابع وفي (الوسيلة) ماسمته وفي (الجعفرية وفوائد الشرائع والروضة) الاقتصار على ذكر أربع أصابع دون اللبنة وأكثر الاصحاب كما في المسالك ذكروا العلو لا غير (قلت) وظاهرهم جواز الانخفاض من دون تقدير ويجوز الانخفاض صريح جماعة وفي (التذكرة) لو كان أخفض جازاً جماعاً وفي (البيان والدروس والذكرى والجعفرية وفوائد الشرائع وتطبيق النافع وارشاد الجعفرية وقواميس الميسية والروض

(١) في الذكرى ذكر مفتوحه وفي كشف اللثام مقبوضة (كذا بخطه قدس سره)



والروضة وكشف الثام (١) وظاهر الموجز الحاوي وجامع المقاصد أو صريحهما ان الانخفاض كالارتفاع يشترط فيه التقدير بالبنية ولا يجوز الزائد عليها وبه صرح في جامع المقاصد في بحث المستحبات وفي (المساك والمدارك) انه أحسن واستدلوا عليه بموثقة عمار وهي واضحة الدلالة ولم يوجب المولى الاردبيلي والخراساني وفي (الروض والمساك والمقاصد العلية لافرق في المنع من الاختلاف المذكور بين كونه بسبب بناء أو أرض منحدره وانما يفرق بينهما في علو الامام مع المؤمن مع مساواة مسجد كل لموقعه ومثله مافي الموجز الحاوي والميسية والمدارك والحدائق واستدل عليه في المساك وغيرها بطلاق النصوص والفتاوى وفي (الجعفرية وشرحها والميسية والمقاصد العلية) ان البنية تعتبر في جميع المساجد وقيل ذلك المحقق الثاني والشهيد الثاني وسبطه وصاحب الذخيرة وغيرهم عن الشهيد واستظهره الخراساني من نهاية الاحكام وفي (تمليق النافع والمدارك والمفاتيح والذخيرة) انه أحوط وفي (الروض) انه أولى وفي (جامع المقاصد) للنظر فيه مجال وفي (مجمع البرهان) لادليل على اعتباره (قلت) لم أجد الشهيد أوجب ذلك في كتبه السبعة وهي الذكرى والبيان والدروس واللمعة والافية وحواشيه على الكتاب والتعليق وانما قال في الذكرى والتعليق تستحب مساواة مساجده في العلو والمهبط نعم في هامس بعض نسخ البيان بعد قوله أو يزيد ببنه وكذا باقي المساجد من دون ذكر صرح والنسخ الاخر ليس فيها ذلك وعبرة نهاية الاحكام التي فهم منها الخراساني اعتبار ذلك هي قوله يجب تساوي الاعالي والاسافل وانخفاض الاعالي قال وهذا ظاهر فيما ذكره الشهيد (قلت) قال الشهيد في (الذكرى والبيان) وهل يجب كون الاسافل أعلى من الاعالي الظاهر لا انتهى واستدل عليه في الذكرى بالاصل وبأن الارتفاع بقدر لبنه يشعر بعدم وجوب هذا التنكس قال نعم هو مستحب لما فيه من زيادة الخضوع والتعافي المستحب انتهى كلامه فليحظ كلامه وكلام المصنف في النهاية وقد كتب بعض الفضلاء على حاشية البيان في نسختين عندي مانصه ظاهر النهاية ان الاسافل موضع الرجلين لانه قال عتية ولو كانت موضع جبهته اعلى من موقفه بالمتد عمدا مع القدرة لم يصح وطاهر الذكرى ان الاسافل الدبر وهو مكتوب تحت الاسافل بخط ابن محمود ثم قال بعد ذكره الظاهر لاقضية الاصل ولان الارتفاع بقدر لبنه يشعر بعدم وجوب هذا التنكس نعم هو مستحب لما فيه من التحافي في المستحب (قلت) ففي ذكر التحافي تلويح بل تصريح بأن المراد بالاسافل الدبر لعدم حصوله بعلو موقف الرجلين انتهى كلام المحشي هذا واستحب المصنف فيما يأتي من الكتاب وجملة من كتبه وسائر من تأخر عنه الا من قل مساواة موضع الجبهة للموقف وقال بعضهم يستحب مساواة موضع الجبهة لموضع الابهامين حال السجود لآحال القراءة ونزل عليه عباراتهم وفي (الدروس والتعليق وشرحها) وموضع من الذكرى استحباب المساواة في باقي المساجد أيضاً وفي (الدروس) يجوز التفاوت بما لا يزيد عن لبنه وفي (الذكرى) لو كان موضع الجبهة أخفض من القدم جاز والافضل التساوي وفي ما يأتي من الكتاب والتحرير ونهاية الاحكام والبيان وموضع من الذكرى قد سمته يستحب أيضاً كون موضع الجبهة اخفض عن الموقف لانه أبلغ في الخضوع واليه مال في جامع المقاصد أو قال به وقيد فيه وفي (البيان وكشف الثام) بعدم زيادة الانخفاض عن البنية وقد سمعت مافي السرائر والمدارك والكفاية وما حكى عن الكتاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه

## ووضعها على ما يصح السجود عليه والسجود عليها (متن)

﴿ ووضعا على ما يصح السجود عليه ﴾ هذا تقدم الكلام فيه وأما اذا وضعا على ما لا يصح السجود وليس ارفع من حد المسجد ففي (البيان وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمدارك وكشف اللثام) انه يجزها ولا يرفها حذرا من تعدد السجود بل في الروض وارشاد الجعفرية التصريح بعدم جواز رفعها واليه أشار في نهاية الاحكام وفي (الذكرى) الاولى ان يجزها ولا يرفها وقال هؤلاء جميعا ماعدا صاحب المدارك وفاقا للمعتبر والمتنهي ونهاية الاحكام انه لو وضعها على مرتفع بأزيد من لبنة يجوز له ان يرفها ويسجد على المساوي (قلت) ولعل الحال في النخض أزيد من لبنة كذلك عند من يعتبر التقدير بها فيه وقال أبو العباس لو وقعت على ما لا يصح السجود عليه جاز له رفعها وان زاد بذلك سجدة أما لو وقعت على ما يكره السجود عليه جرها بغير رفع وحمل الشيخ في الاستبصار الاخبار الدالة على الجبر على الحالة التي يتمكن الانسان معها من وضع جبهته مستويا من غير أن يرفع رأسه حذرا من زيادة سجدة وحمل أخبار الرفع على حالة الاضطرار الذي لا يتأتى ذلك الا مع رفع الرأس وفي (المدارك والذخيرة) انها اذا وقعت على مرتفع يزيد عن لبنة فالاولى جرها مع الامكان وفي (البحار) يمكن حمل أخبار جواز الرفع على النافلة كما هو مورد خبر غيبة الشيخ وأخبار العدم على الفريضة أو الاولى على الجوار والثانية على الكراهية قال ولعل بعض ما ذكرناه من الحل أوجه مما ذكره اذ عدم تحقق السجود الشرعي كما يكون في الارتفاع زائدا عن اللبنة يكون في وقوع الجهة على ما لا يصح السجود عليه أو عدم الاستقرار فيه وأما أصل حقيقة السجود شرعاً وعرفاً ولغة فالظاهر انه يتحقق مع قدر من الانحناء ووضع الجهة ويلزمهم انه اذا وضع جبهته على أزيد من لبنة مرات لا يتحقق معها الفعل الكثير لا يكون مبطلا لصلوته ولعلمهم لا يقولون به والظاهر ان جواز ذلك للضرورة ومع عدمها لا يجوز الرفع كما هو ظاهر الشيخ انتهى كلامه وفي ما ذكره في بيان أوجعية ما احتمله وما ألزم به الاصحاب نظر ظاهر يعلم مما ذكرناه عن التذكرة ونهاية الاحكام في بيان التقدير بلبنه وفي (الحقائق) المفهوم من كلام الاصحاب من غير خلاف يعرف الا من صاحب المدارك ومن تبعه كالفاضل الخراساني انه لو وقعت جبهته حال السجود على ما لا يصح السجود عليه مما هو أزيد من لبنة ارتفاعاً أو انخفاضاً أو غيره مما لا يصح السجود عليه فانه يرفع رأسه ويضعه على ما يصح السجود عليه وان كان ما يصح السجود عليه ولكن لا على الوجه الاكل وأراد تحصيل الفضيلة فانه يجز جبهته ولا يرفها لئلا يلزم زيادة سجدة انتهى كلامه وما فهمه من كلام الاصحاب من انها اذا وقعت على لبنة فما دون مما لا يصح السجود عليه رفعها ووضعها على ما يصح السجود عليه قد سمعت كلامهم الصريح بخلافه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والسجود عليها ﴾ أي يجب السجود على الجهة وهي ما بين قصاص الشعر وطرف الانف طولاً وبين الجبين عرضاً كما في المقاصد العلية ونحوه ما في المسالك والروض من أن حدها قصاص الشعر من مستوي الخلق والحاجب وفي (القاموس) الجهة موضع السجود ومستوي ما بين الحاجبين الى الناصية وقال فيه الجبينان حرفان يكتفان الجهة من جانبيها فيما بين الحاجبين مصعداً الى قصاص الشعر أو حروف الجهة مما بين الصدين متصلان عند الناصية كله جبين انتهى ووجوب السجود عليها اجماعي كما في الخلاف والفنية والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وارشاد الجعفرية وغيرها وعن (شرح الجمل) فتاخي لا خلاف

## وعلى الكفين والركبتين وأبهامي الرجلين (متن)

فيه وفي (المنهى) لا خلاف في أنه لا يجزئ السجود على الرأس والخذ وفي (الذكرى) عن المختصر  
 ألا حمدي أنه يكره السجود على نفس قصاص الشعر دون الجبهة انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس  
 الله تعالى روحه ﴿ والكفين ﴾ قد تقدم بيان الكف وأنه ما يشمل الأصابع وروس الأصابع غير مجزئة  
 لأنها حد الباطن كما في المسالك ووجوب السجود على الكفين اجماعي كما في الفنية والتذكرة والذكرى  
 وإرشاد الجعفرية وشرح الشيخ نجيب الدين إلا من علم الهدى وفي (المدارك) نسبته إلى الأصحاب وفي  
 (المعتبر والمنهى) إلى الشيخين واتباعها ماعدا السيد والكفين صرح في المقنة والمراسم والهداية  
 والشرائع والتافع والمعتبر وجامع الشرائع والإرشاد والتحرير والمنهى والذكرى والألفية والبيان وجامع  
 المقاصد وتعليق الإرشاد والمقاصد العلية والروض والروضة والمدارك والمفاتيح وغيرها وقد صرح في هذه  
 كلها بالوجوب ماعدا الثلاثة الأولى فإن الوجوب كاد يكون صريحاً وفي (جل السيد والسرائر) مكان  
 الكفين مفصل الزندين من الكفين وفي نسخة أخرى مفصل الكفين عند الزندين وقد يظهر من الذكرى  
 أن ابن الجنيد موافق للسيد حيث قال لو لقي الأرض بمفصل الكفين اجزأ عند المرتضى وابن الجنيد  
 لصدق السجود على اليدين انتهى فإن كان ابن الجنيد قائلاً بمقالة المرتضى فذاك وإن كان عابراً باليدين  
 فقضية ما في الذكرى أن كل من عبر باليدين يلزمه القول بمقالة المرتضى فتأمل وعن القاضي في شرحه  
 لجل السيد أنه لا خلاف عندنا في السبعة المذكورة فيه وحمله الشهيد على الاجتزاء به عن الكفين قال  
 في (كشف الثام) هذا الحل أولى من تعيينه وفي (النهاية والمبسوط والخلاف والجل والمعقود والمصباح  
 والوسيلة ونهاية الأحكام والمختلف والدروس والجعفرية) ذكر اليدين مكان الكفين وقيل ذلك عن  
 الأصباح وفي (الخلاف ونهاية الأحكام) الإجماع عليه وفي (المختلف) أنه المشهور وفي (الذكرى) أن  
 أكثر أصحابنا على وجوب ملاقات الكفين بباطنهما تأسيماً بالنبي وأهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم بل  
 في نهاية الأحكام والتذكرة أن ظاهر علمائنا أنه يجب أن يلقى الأرض ببطون راحته وظاهر كلام  
 المرتضى اجزاء القاذنده انتهى ومما صرح فيه باعتبار الباطن البيان وكشف الالتباس وتعليق الإرشاد  
 وفوائد الشرائع وإرشاد الجعفرية والمقاصد العلية وفي (الروض والكفاية) أنه أحوط وتردد في المنهى  
 في ظاهرهما ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والركبتين ﴾ هذا لا كلام لأحد فيه ولا في وجوبه  
 ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأبهام الرجلين ﴾ وجوب السجود عليهما اجماعي كما في نهاية  
 الأحكام والتذكرة والذكرى وإرشاد الجعفرية وشرح الشيخ نجيب الدين وفي (المدارك) نسبته إلى  
 الأصحاب وفي (المعتبر والمنهى) نسبته إلى الشيخين واتباعها وبالأبهامين صرح في الهداية والمقنة  
 والنهاية في المقام وسائر كتب الأصحاب إلا ما سنقله عما عبر فيه ذلك وفي (كشف الالتباس) أن  
 المشهور التعبير بالأبهامين بل في الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك وكشف  
 الثام أن الوجه تعيين الأبهامين قالوا نعم لو تذر السجود عليها لعدمها أو قصرها جاز على بقية الأصابع  
 كما حل عليه الشيخ خبر هارون بن خازجة وقوله الشهيد في حواشيه عن السيد حميد الدين وأنه قال لو  
 ترك السجود عليها وسجد على بقية الأصابع فالأولى عدم الصحة وفي (المنهى وكشف الثام والحدائق)  
 أن الأقرب في الأبهامين تساوي ظاهرهما وباطنهما وفي (تعليق الإرشاد وفوائد الشرائع وإرشاد الجعفرية

والذكر كالركوع وقيل يجب سبحان ربي الاعلى وبحمده والطمأنينة بقدره ( متن )

والمقاصد العلية والروض والمدارك انه لا يجب في الابهامين وضع رؤوسهما بل أي جانب وضع اجزاؤهما (الموجز الحاوي وشرحه) براعى ظاهر الاصابع دون رؤوسها وفي (المصباح والمبسوط والفنية) في باب التحنيط أصابع الرجلين وهو المنقول عن كتاب أحكام النساء للمفيد والكافي وفي (الفنية) الاجماع عليه وفي (جمل السيد والسرائر) حطفي ابهامي الرجلين وفي (نهاية الاحكام والموجز الحاوي) العبرة في الرجلين باطراف الاصابع وفي (التذكرة وكشف الثام) العبرة في الابهامين بأناملهما وفي (المبسوط ايضا وجامع الشرائع) أنه لو وضع بعض أصابع رجله أجزأ وفي (الجل والعقود والوسيلة والموجز الحاوي) ذكر أصابع الرجلين مكان الابهامين وفي (الخلاف) في نسختين الاختصار على أن وضع القدمين فرض وقتل الاجماع عليه ولم يذكر ابهاما ولا رؤوسا ولا أطرافا وقد وقع في كشف الثام خلل في المقام فانه نسب الى الشيخ في سائر كتبه أنه ذكر مكان الابهامين أطراف أصابع الرجلين وقد سمعت مافي الخلاف والنهاية في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والذكر كالركوع ﴾ أما وجوب الذكر في السجود فعليه الاجماع المستفيض وأما أنه لا فرق فيه بين التسبيح وشبهه كما هو خيرة المصنف في الركوع فقد نص على ذلك في المنتهى والتحرير والارشاد والتذكرة والموجز الحاوي والجعفرية وشرحها وجامع المقاصد وجمع البرهان وغيرها ويفهم من الشرائع ترجيح الذكر هنا وفي (نهاية الاحكام) أنه أقوى وفي (الروض) قوي وفي (الكفاية) أقرب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل يجب سبحان ربي الاعلى وبحمده ﴾ كافي في النهاية والمراسم (١) والتبصرة والبيان والذكر ونقل ذلك عن كتاب عمل يوم وليلة وشرح جمل السيد للقاضي وفي (الاتصار والخلاف والفنية) الاجماع على وجوب التسبيح فيه وفي (الخلاف والوسيلة) الاجماع على وجوب تسبيحة واحدة في السجود وهو قد يعطى انها الكبرى أعني سبحان ربي الاعلى وبحمده وفي (الفنية) الاجماع على ذلك أيضا الا انه قال يجوز في هذه الواحدة سبحان الله وفي (جمل العلم) يسبح في السجود ويقول سبحان ربي الاعلى وبحمده وفي (المصباح) الاجزاء يقع واحدة كبرى وفي (المبسوط) الذكر فيه واجب وأقل ما يجزئ تسبيحة واحدة وفي (الجل والعقود) يجب السجود الاول والتسبيح فيه والسجود الثاني والذكر فيه وقال في المسنونات يستحب قول مازاد على تسبيحة واحدة في الاولى ومثل ذلك في الثانية وخيرة ( وظاهر خ ل ) المقنعة وجوب الكبرى ثلاثا للمختار وسبحان الله ثلاثا للمريض والمستعجل وظاهر الفقيه والهداية التخيير بين ثلاث كبريات وثلاث صغريات وفي (جامع الشرائع) التخيير بين واحدة كبرى وبين لاله الا الله والله اكبر وفي (السرائر) تجب تسبيحة واحدة ثم أحاله على الركوع والحاصل ان أقوال الاصحاب هنا كاقوالهم في الركوع من دون تفاوت الا ماسمعت عن النهاية والسرائر في ظاهرهما وغيرهما مما هو قليل جدا وفي (المعتبر) الذكر فيه واجب أو التسبيح والبحث فيه كافي الركوع وفي (المدارك والحدائق) البحث فيه كالركوع خلافاً واستدلالات واختياراً ونحوه مافي ارشاد الجعفرية وفوائد الشرائع والمفاتيح ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والطمأنينة بقدره ﴾ تجب الطمأنينة في السجود بقدر الذكر عند علمائنا كما في المعتبر وبالاجماع كافي المدارك والمفاتيح وبلا خلاف كما في مجمع البرهان وبمصرح جمهور المتأخرين فلو شرع فيه قبل

(١) قال في المراسم والواحدة الواجبة في الركوع وقالوا في السجود ان حكمه حكمه (منه)

## ورفع الرأس من الاولى والطأينة قاعداً (متن)

وصول الجبهة الى الارض أو رفع قبل انتهائه بطل عند علمائنا أجمع كافي التذكرة وفي (الغنية) الاجماع على وجوب الطأينة فيه وفي (الخلاف) الاجماع على انها ركن وخالفه في ذلك جميع من تأخر عنه وفي (الروض) لا بد من زيادة الطأينة على الذكركيسيرا ليتحقق وقوعه حالتها قال ولولم يعلم الذكركوجبته بقدره وفي (الذكري) وغيرها تجب بقدره الا مع الضرورة المانعة وفي (جامع المقاصد) هل يسقط وجوب الذكرك مع التعذر أم يأتي به على حسب مقدوره فيه تردد انتهى وفي (المسالك والمدارك) وحاشية المدارك (يجب الذكرك بحسب الامكان) قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (ورفع الرأس من الاولى) رفع الرأس من الاولى واجب بالاجماع كافي الوسيلة والغنية والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وظاهر المعتمد وكشف اللثام خلافاً لبعض العامة حيث قال لو رفع بمقدار ما يرفع السيف أجزأه وقال بعض منهم لو انتقلت من مكانها الى أخفض كفاءه وفي (الخلاف) الاجماع على ان رفع الرأس من السجود ركن والاعتدال جالساً مثل ذلك انتهى وكذا يجب الرفع من الثانية اجماعاً كما في الوسيلة والغنية والتذكرة والمفاتيح وبلاخلاف كافي المنتهى وفي (كشف اللثام) ان في التذكرة نفي الخلاف والموجود فيها خلاف ذلك قال يجب الرفع من السجود اما للقيام أو الجلوس لاخلاف بينهما اجماعاً انتهى وترك المصنف ذكر وجوب الرفع من الثانية اما لوقوع الخلاف في الاولى دونها أو لان الرفع منها لا يجب لنفسه وانما يجب للقيام أو للجلوس وللشهادة كما في التذكرة ونهاية الاحكام قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (والطأينة قاعداً) أي تجب الطأينة في الرفع من الاولى حال كونه قاعداً وقد قل على ذلك الاجماع في الغنية والمنتهى والتذكرة وجامع المقاصد والعزيمه وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية والمدارك والمفاتيح والحداثق وقد سمعت ما في الخلاف وهل تجب الطأينة في الرفع من الثانية وهي المسماة بجلسة الاستراحة أم لا ففي (الانتصار والناصرية والغنية) الاجماع على الوجوب قال في الغنية والطأينة بعد رفع الرأس قائماً وجالساً بدليل الاجماع وقد يلوح الوجوب من خلال المنفعة والمراسم والسرائر وهو ظاهر المنقول في الذكركى عن الكتائب والحسن وعلي بن بابويه قال أبو علي اذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة حتى يماس الياء الارض أو اليسرى وحدها يسيراً ثم يقوم جاز ذلك وقال الباقى اذا أراد النهوض الزم اليه الارض ثم نهض معتمداً على يديه وقال أبو الحسين بن بابويه لا بأس ان لا يقعد في النافذة انتهى وكلامهم يعطى الوجوب واليه مال في كشف اللثام وفي (البحار وحاشية المدارك) انه أحوط والمشهور كافي الايضاح والمختلف والبيان وارشاد الجعفرية وجمع البرهان والبحار وغيرها انها مستحبة غير واجبة وفي (المنهى) نسبته الى علمائنا ماعدا السيد وفي (المعتبر) الى أكثر أهل العلم وفي (التذكرة وجامع المقاصد والعزيمه) الى الأكثر وفي (تلخيص الخلاف) الاجماع عليه لكنني لم أجده في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك والظاهر ان عمدة أدلة القائلين بالاستحباب خبر زرارة وهو يحمل النقل والتقبة والعذر ويلوح من خبر رجم أمارات التقية فليس صريحاً في عدم الوجوب كافي الذكركى وقال أمير المؤمنين عليه السلام لما قيل له كان من قبلك أبو بكر وعمر اذا رفعوا رؤسهم من السجود نهضوا على صدور أقدامهم كما نهض الابل انما يفعل ذلك أهل الحفا من الناس وقال أبو الحسن عليه السلام فيما رواه زيد الترمي في كتابه اذا رفعت

ويكفي في وضع الجبهة الاسم فان عجز عن الانحناء رفع ما يسجد عليه فان تعذرا أومى (متن)

رأسك من آخر سجدة في الصلوة قبل أن تقوم فاجلس جلسة الى أن قال ولا تفتش من سجودك كما يطيش هؤلاء الاقشاب في صلواتهم وقال أمير المؤمنين عليه السلام في خبر الخصال والسند معتبر اجلسوا في الركعتين حتى تسكن جوارحك ثم قوموا ان ذلك من فعلنا لكن عدم ذكره في خبر حماد الذي تمرض فيه للدقائق من المندوبات مع الشهرة العظيمة وخبر زرارة ونحوه قوي القول بالاستحباب وفي (مجمع البرهان والبحار) انه لا خلاف بين الاصحاب في رجحانها وانما الخلاف في وجوبها وفي (كشف الثام) وعلى فضلها الاجماع في ظاهر الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكفي في وضع الجبهة الاسم ﴾ كما هو المشهور كما في الروض والبحار والحدائق والاشهر كما في الكفاية ومذهب الاكثر كما في جامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وشرح نجيب الدين وبه صرح الشيخ وجميع من تأخر عنه ماعدا المعجلي والشهيد في الذكرى في المقام لكنه فيها في بحث المكان وافق المشهور كما وافقهم في الالفية وحواشيه على الكتاب وقد يظهر منه في البيان التردد وقال في (الدروس) لا ينقص في الجبهة عن درهم وأما المعجلي فقد قال في السرائر كما نقل عن الكاتب ان مقدار الدرهم يجزي من مجبته علة وقد يظهر منها ايجاب وضع الكل حيث قيدا ذلك بذى العلة مع ان في الروض والمقاصد العلية انه لا خلاف في عدم وجوب الاستيعاب وفي (الفتاوى) في المقام انه يجزي مقدار الدرهم وفي باب ما يسجد عليه وما لا يسجد عليه نقله عن رسالة آية الله وذكر بعد ذلك الاخبار الدالة على الاكتفاء بالاسم والاجتزاء بذلك أي بمقدار الدرهم هو المنقول عن الفتاوى المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وفي (دعائم الاسلام) عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال أقل ما يجزي أن يصيب الارض من جبهتك قدر درهم ومن الغريب ما في الذكرى من نسبته الى كثير وعلى هذا القول هل يكفي مقدار الدرهم وان كان متفرقا كالسبعة والحصى أشكال كما في شرح نجيب الدين ولا خلاف كما في الفوائد المالية والمقاصد العلية في انه يكفي في سائر (باقي خ ل) الاعضاء الاسم وفي (مجمع البرهان والذخيرة والمدارك والحدائق) لم ينقل فيه خلاف وبه صرح الشيخ والمحقق وابن عمه والمصنف في جملة من كتبه والشهيدان وأبو العباس والمحقق الثاني والصيرفي وغيرهم وفي (المنتهى) هل يجب استيعاب جميع الكف بالسجود عندي فيه تردد والحل على الجبهة يحتاج الى دليل لورود النص في خصوصية الجبهة فالتعدي والاجتزاء في البعض يحتاج الى دليل وقد قال قبل ذلك لا يجب السجود على جميع اجزاء السجود وفي (كشف الثام) الحزمة في عهدهم عليهم السلام قد تفيد الاجزاء في الكفين انتهى هذا وقد صرح جماعة منهم المصنف في نهاية الاحكام بأنه يكفي وضع الاصابع دون الكف وبالعكس وقد تقدمت الاشارة الى ذلك وفي (الموجز الحاوي) وشرحه لوضع اصابعه الى كفه وسجد عليها أو جافي وسط كفه ولا في الارض باطراف اصابعه وزنده لم يميز واستشكل في نهاية الاحكام فيما اذا ضم اصابعه الى كفه وسجد عليها وفي (التذكرة) قرب النعم وقد تقدم ما في المسالك عند بيان المراد من الكف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان عجز عن الانحناء رفع ما يسجد عليه ﴾ اجماعا كما في المنتهى وعند علمائنا كما في المعبر والتذكرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان تعذر أومى ﴾ أي فان تعذر رفع ما يسجد عليه فانه يجزئه الايماء اجماعا كما في التذكرة والايماء بالرأس ان أمكن والا فبالعينين كما قاله كما في

وذو الدمع يضع السليم بان يحفر حفيرة ليقع السليم على الارض فان استوعب سجد على أحد الجبينين فان تعذر فعل ذقنه ( متن )

المفاتيح وان تعذر الایما بهما فبواحدة كما في كشف القام وقد تقدم في بحث القيام تمام الكلام في المقام وتقلنا أقوال الاصحاب في اطراف المسئلة وما يتعلق بها وذكرنا في بحث ما يسجد عليه كلام المفيد والصدوق في المونحل والساج وما ذهب اليه من أن ايمانها في الركوع أخفض منه في السجود واستوفينا الكلام هناك أكل استيفاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وذو الدمع يضع السليم بان يحفر حفيرة ليقع السليم على الارض فان استوعب سجد على أحد الجبينين فان تعذر فعل ذقنه ﴾ كما في الشرائع والنافع والمعتبر والمنهى والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والارشاد والذكرى والبيان والموجز الحاروي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع والارشاد والحفيرة وشرحها والميسية والروض والمسالك والمدارك والمفاتيح وقواه في البحار وفي ( الدروس ) فلو منعه قرع فالمروي احتقار حفيرة له فان تعذر سجد على أحد ( احدى خل ) الجبينين فان تعذر فعل الذقن وفي ( السرائر ) بعد أن حكم بكفاية مقدار الدرهم من الحبة لذي العلة قال فان لم يتمكن من ذلك أحزاء أن يسجد على ما بين الحبة والصدغين منحرفاً فان لم يتمكن أيضاً من ذلك سجد على ذقنه انتهى فهذه قد اتفقت على السجود على احدى ( أحد خل ) الجبينين ومع التعذر فعل الذقن وفي ( المدارك ) لا خلاف بين العلماء في أن ذا الدمع يحفر حفيرة ليقع السليم على الارض لان مقدمة الواجب المطلق واحدة وفي ( البحار ) نسبته الى المشهور وفي ( المنهى ) وكثير من كتبهم أنه لا فرق في ذلك بين الدمع وما كان نحوه مما يمنع من وضعها على الارض من دون استيعاب وقال جماعة كثيرون ان ذلك لا يختص بالحفيرة فلو اتخذ له محرفة من ملين أو خشب أجزاً وفي ( جامع المقاصد وتعليق النافع ومجمع الرهان والمدارك ) نسبة السجود على احدى الجبينين عند استيعاب الحبة بالدمع أو نحوه الى الاصحاب وفي ( حاشية المدارك ) الاجماع عليه وفي ( المفاتيح والبحار ) نسبته الى المشهور وفي ( جامع المقاصد وارشاد الحفيرة والروض ) انه لا خلاف في تقديم الجبينين على الذقن وفي هذه الثلاثة وفوائد الشرائع وتعليق الارشاد أنه لا أولوية لعدم الجبين الايمن على الايسر بل في تعليق الارشاد ان ظاهر كلام الاكثر عدم الترتيب بين الجبينين وفي ( المدارك ) ومجمع البرهان والذخيرة ) أنه أولى وفي ( الميسية ) أنه أحوط وأوجه في الحدائق وفي ( مجمع الرهان والبحار ) ان المشهور أنه يسجد على ذقنه اذا تعذر الجبينان بل في الاول لا يبعد كونه اجماعاً قال ومرسل علي ابن محمد يقيد بتعذر الجبينين للاجماع أو الشهرة وفي ( المدارك ) ان مضمونها مجمع عليه وفي ( الروض ) نسبته الى الاصحاب وفي ( الخلاف ) الاجماع على أنه اذا لم يقدر على السجود على جهته وقدر على السجود على أحد قرنيه أو على ذقنه سجد عليه وهل يجب كشف الشعر عن الذقن ففي ( الميسية والروض والمسالك ) ومجمع البرهان ) يجب كشفه ان أمكن وفي ( المدارك وحاشيته ) لا يجب وفي ( الذخيرة ) لعله أقرب ونص جماعة على ان المراد بالتعذر المشقة الشديدة هذا تمام الكلام فيما يتعلق بالمشهور ( وقال الشيخ في النهاية ) فان كان في جهته دمل أو خراج لم يتمكن من السجود عليه فلا بأس أن يسجد على أحد جانبيه فان لم يتمكن سجد على ذقنه وقد اجزاء ذلك وان حمل لموضع الدمع حفيرة ووضعها فيها لم يكن به بأس وقال في ( المبسوط ) فان كان هناك دمل أو خراج ولم يتمكن سجد على جانبيه فان لم يتمكن



سجد على ذقنه وان جعل لموضع الدمل حفيرة يجعله فيها كان جائزا وفي (جامع الشرائع) فان كان في موضع سجوده دمل سجد على أحد جانبيه فان تعذر فلى ذقنه وان جعل حفيرة للدمل جاز وهذه العبارات كما في الذكرى وكشف اللثام صريحة في عدم وجوب الحفر قال في الاخير والامر كذلك اذا أمكن السجود بدونه على بعض الجبهة كما هو المفروض فيها لأنها قد حكم فيها بالسجود على جانبيه أي جانبي الدمل من الجبهة فكأنهما قالوا يريد الشيخ وابن سعيد سجد على أحد جانبي الدمل من الجبهة ان أمكن بالحفر أو بغيره والا سجد على الذقن من دون تجويز للجينين انتهى وقل في الذكرى عن ابن حمزة ولعله ذكره في الواسطة أنه يسجد على أحد جانبيه فان لم يتمكن فالحفيرة فان لم يتمكن فعلى ذقنه انتهى والظاهر أن ضمير جانبيه عائد الى الجبهة أي جانبي الجبهة ولما قدم السجود عليهما على الحفيرة لم يكن بد من أن يريد الجانبين من الجبهة لا الجينين وعن الصدوقين في (الرسالة والمنع) ان ذا الدمل يحفر له حفيرة وان من يجبهته ما يمنه يسجد على قرنه الايمن من جبهته فان عجز فعلى قرنه الايسر منها فان عجز فعلى ظهر كفه فان عجز فعلى ذقنه انتهى وليس في الفقيه الا رواية معارف ومرسل الكافي وفي (الفقه) المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام فان كان على جبهتك علة لا تقدر على السجود فاسجد على قرنك الايمن فان تعذر فعلى قرنك الايسر فان لم تقدر فاسجد على ظهر كفك فان لم تقدر فاسجد على ذقنك وفي (كشف اللثام) ان في بعض القيود ان الانف مقدم على الذقن فان لم يتمكن من الجينين سجد على الانف ان أمكن والا فعلى الذقن انتهى (وليعلم) ان المحقق استدل على السجود على أحد الجينين بأتهما مع الجبهة كالمضوء الواحد فقام كل واحد منهما مقامها ولان السجود على أحد الجينين أشبه بالسجود على الجبهة من الايمان والايمان سجود مع تعذر الجبهة فالجينان أولى وزاد الكركي وغيره أن السجود على الذقن يجزي مع الضرورة فما أولى وفي (حاشية المدارك) أن هذه الوجوه لا تخلو من ضعف فالعمدة الاجماع وفي (كشف اللثام) ضعف وجهي المحقق ظاهر مع انحراف الوجه بوضعها عن القبلة وخلوها عن نص واجماع انتهى (قلت) يمكن الاستدلال على ذلك بعد ما ادعى عليه من الاجماع كما سمعت بما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره عن أبيه عن أبي الصباح عن اسحق بن عمار قال قلت للصادق عليه السلام رجل بين عينيه قرحة لا يستطيع ان يسجد عليها قال يسجد ما بين طرف شعره فاذا لم يقدر يسجد على حاجبه الايمن فان لم يقدر فعلى حاجبه الايسر فان لم يقدر فعلى ذقنه الحديث يحمل الحاجبين على الجينين الا أنها اشتملت على الترتيب وتؤخذ عبارة فقه الرضا عليه السلام مؤيدة (ويمكن ان يستدل عليه) بعموم قول الباقر عليه السلام لزراعة ما بين قصاص الشعر الى موضع الحاجب ما وضعت منه أجزاك ويظهر من الذخيرة ان هناك رواية بذلك حيث قال فيها ولا ترتب بين الجينين لاطلاق الرواية لكن الاولى تقديم الايمن خروجا من خلاف ابن بابويه انتهى ولعله أراد خلافا في المقنع لكن ليس في المقام الا الاخبار الاربعة التي أشرنا اليها وهذه الرواية التي أشار اليها لم نجد لها ويشهد على ذلك ان كل من قال بعدم الترتيب استند الى الاصل وعدم الدليل ولم يستند الى الاطلاق المذكور ومرسل الكليني لا ينافي المشهور حيث دل على ان من يجبهته علة لا يقدر على السجود عليها يضع ذقنه على الارض كما ظنه صاحب الحدائق وغيره لان الجينين داخلان في الجبهة فكان على هذا كاجماع الخلاف دالا على المشهور بطريقه وقد سمعت مافي مجمع البرهان وقد تقدم تفسير الجين عند ذكر الجبهة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه

فان تعذر أومى ولو عجز عن الطمأنينة سقطت ويستحب التكبير قائماً وعند انتصابه منه  
لرفعه مرة ولثانية أخرى وعند انتصابه من الثانية (متن)

﴿ فإنه تعذر أومى ﴾ كما نص عليه في أكثر الكتب المتقدمة وقد عرفت فيما مضى ان الایاء على انحاء  
مترتبة أولها الایاء بما يمكن من الانحاء وآخرها الایاء باليمين الواحدة فان تعذر ذلك كله ففي (كشف  
الاثام) احتمال سقوط الصلوة وان الاحوط ان يصلي ويكتفي بالاختار بالبال وفي (جامع المقاصد) ان تعذر  
الحفيرة وما في معناها بمنزلة استيعاب العذر الجبهة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن  
الطمأنينة سقطت ﴾ قد تقدمت الاشارة اليه كما تقدم نقل كلامهم في سقوط الذكر حينئذ وعدمه  
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التكبير قائماً وعند انتصابه لرفعه مرة ولثانية أخرى  
وعند انتصابه من الثانية ﴾ أما استحباب التكبير للسجود فهو فتوى علمائنا كما في المنتهى والتذكرة  
وظاهر الغنية الاجماع عليه وهو خيرة المظم كما في كشف الاثام والخالف انما هو الحسن وسائر والكلام  
فيه كما في تكبير الركوع وقد استوفينا الكلام هناك وأكثر من تعرض لهذا الفرع هنا حاله على تكبير  
الركوع وكثير منهم تعرض له هناك وفي (التذكرة) يستحب رفع اليدين به عند علمائنا وظاهر الغنية  
الاجماع عليه وقد تقدم الكلام في هذا في بحث تكبيرة الاحرام وتقدم قبل الفصل لربم في القراءة  
ذكر فروع لها نفع في المقام واما استحبابه حال كونه قائماً فاذا انتهى هوى الى السجود فهو فتوى  
علمائنا كما في المنتهى والتذكرة وعن الحسن يبدء بالتكبير قائماً ويكون انتهاء التكبير مع مستقره ساجداً  
ويدل عليه خبر المولى بن خنيس وخير في الخلاف بين هذا القول والتكبير قائماً وعن أبي علي انه  
اذا أراد ان يدخل في فعل من فرائض الصلوة ابتداءً بالتكبير مع حال ابتدائه وهو منتصب القائمة رافع  
يديه الى نحو صدره واذا أراد ان يخرج عن ذلك الفعل كان تكبيره بعد الخروج منه وحصوله فيما يليه  
من انتصاب ظهره في القيام وتمكنه من الجلوس وعن (مصباح السيد) وقد روي انه اذا كبر للدخول  
في فعل من الصلوة ابتداءً بالتكبير في حال ابتدائه وللخروج بعد الانفصال عنه وقد تقدم نقل كلاميهما  
هذا في بحث الركوع وفي (الذكري) وغيرها لو كبر في هويته جاز وترك الافضل وفي (التذكرة والذكري)  
لا يستحب مدة ليطابق الهوي واما استحباب التكبير عند كمال انتصابه من السجود مرتين لرفعه مرة  
وللسجدة الثانية أخرى فلا أجد فيه خلافاً الا ما يظهر من سائر وما نقل عن الحسن ونقل عن صاحب  
الفاخر ايجاب أحدهما وقد تقدمت الاشارة الى ذلك وقد صرح جمهور أصحابنا باستحبابه أيضاً عند  
كمال انتصابه من الثانية وفي (الشرائع) وفي وجوب التكبير للاخذ فيه والرفع منه ترددوا الاظهر الاستحباب  
وفي (جمل العلم والعمل) انه يرفع رأسه من السجود رافعا يديه بالتكبير وعن (المذهب والاقتصاد) انه يرفع  
رأسه بالتكبير وفي (المقنعة) يرفع يديه بالتكبير مع رفع رأسه وكلامهم يحتمل ان لا تكون المعية المنافية مرادة  
ويرشد الى ذلك انه في السرائر أتى بعبارة المقنعة ونص بعد ذلك على استحباب ان يكون التكبير بعد  
التمكن من الجلوس وهذا يدل على انه لم يرد بالمعية في عبارته ما ينافيه وقد سمعت ما نقلناه عن الكاتب والمصباح  
وقال في (الذكري) بعد نقل عبارة الكاتب المتقدمة ويقرّب منه كلام المرتضى ثم قال وليس في كلام ابن الجنيد  
مخالفة للتكبير في الاعتدال بل هو نص عليه وفي (المعتبر) أشار الى مخالفة ذلك كلام المرتضى لانه لم  
يذكر في المصباح الاعتدال انتهى ما في الذكري (قلت) في المعتبر والمنتهى والتذكرة بعد نقل ما في

## وتلقى الأرض يديه والارغام بالانف ( متن )

المصباح من قوله وقد روي الى آخره الوجه اكمال التكميل قبل الدخول وزاد في المعتبر ان الوجه أيضا  
الابتداء به بعد الخروج وان على ذلك روايات الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه  
﴿ وتلقى الأرض يديه ﴾ أي يستحب له اذا أهوى الى السجود ان يتلقى الأرض يديه قبل وضع  
ركبتيه وقد نقل على ذلك الاجماع في الخلاف والمنتهى والتذكرة والبحار وظاهر المعتبر ونهاية الاحكام  
وجامع المقاصد حيث قيل فيها انه مذهب علمائنا وهو ظاهر الغنية أو صريحها وبه صرح في المقنعة  
وجمل العلم وغيرها وفي ( مجمع البرهان ) الظاهر انه لا قائل بالجواب وكأنه لم يطلع على الامالي وفي ( الفوائد  
المالية ) ان المشهور الاستحباب وأوجه الصدوق في الامالي وجعله من دين الامامية قال لا يجوز وضع  
الركبتين على الأرض قبل اليدين وهو ظاهر التهذيب حيث حمل خبري أبي بصير وعبد الرحمن بن أبي  
عبد الله على الضرورة ومن لا يتمكن وفي ( المبسوط ) ولا يتلقاها بركبتيه فتأمل وفي ( التذكرة ) لو غير الهيئة جاز  
اجماعا وفي ( المنتهى ) والذكرى والدروس والبيان والروض ) وغيرها يستحب ان يكونا معا قالوا وروي السابق باليمين  
قال الشهيد في الذكرى وهو اختيار الجعفي ( قلت ) الرواية التي أشاروا اليها رواية عمار وفي ( المقنعة ونهاية  
الوسيلة والسرائر ) ان المرأة اذا أرادت السجود بدأت في القعود وفي كثير من كتب المتأخرين انها  
تبدأ باليدين قبل الركبتين لثلاث ترتفع عجيزتها وفي ( الغنية ) الاجماع على انها تجلس من غير أن تقضي  
وفي خبر زرارة اذا جلست للسجود بدأت بالقعود والركبتين قبل اليدين وفي ( الذكرى ) وجامع المقاصد  
ان عليه عمل الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والارغام بالانف ﴾ يستحب الارغام  
بالانف عند علمائنا كما في المعتبر والمنتهى وظاهر الغنية أو صريحها الاجماع عليه وفي ( المدارك ) الاجماع  
على انه من السنن الاكيدة وفي ( الخلاف ) وضع الانف على الأرض سنة مستحبة اجماعا وفي ( التذكرة  
وظاهر جامع المقاصد ) الاجماع على عدم وجوبه وفي ( الفقيه والمهذبة ) مانصه الارغام سنة فمن تركه فلا  
صلوة له ونقل ذلك في الذكرى عن المقنع وعليه دل خبر علي بن ابراهيم عن أبيه عن عبد الله بن  
المغيرة وموثق عمار ومعاذ مع امكان حملها على التأكد معارضان بقول الصادق عليه السلام في خبر محمد  
ابن مصادف ليس على الانف سجود وبالاخبار الاخر التي نص فيها على انه سنة في مقابلة ان السجود  
على السبعة فرض وذلك لان لفظ السنة وان كان مشتركا بين ما ثبت وجوبه بالسنة وبين المستحب الا انه متى  
قبل بالفرض وترجع كونه بالمعنى الثاني وفي ( جمل العلم والعمل ) الارغام بطرف الانف بما يلي الحاجبين من وكيد  
السنن ومثله قال في السرائر وفي ( الروض ) انه أولى وفي ( التحرير والتذكرة والبيان ) الاقتصار على نسبة  
ذلك الى المرتضى وفي ( المراسم ) يرغم بطرف انفه سنة مؤكدة وفي ( المعتبر والمنتهى والدروس والموجز  
والمسالك والروض والمدارك ) الاجتزاء باصابة الانف المسجد بأي جزء اتفق وفي ( الفقه ) المنسوب  
الى مولانا الرضا عليه السلام وترغم بانفك ومنخريك في موضع الجبهة انتهى والمنخران عبارة عن ثقب  
الانف والثقبان ممتدان من رأس الانف الاسفل الى أعلاه وفي ( المدارك ) انا لم تقف على مأخذ  
المرتضى ( قلت ) لعل مأخذه ما رواه في العيون عن أحمد بن زياد عن علي بن ابراهيم عن محمد بن الحسن  
المدني عن عبد الله بن الفضل عن أبيه في حديث طويل انه دخل على أبي الحسن موسى عليه السلام  
قال فاذا أنا بفلام أسود ويده مقص يأخذ من جبينه وعشرين أنفه من كثرة السجود وعن ( البشري )

## والدعاء بالمتقول قبل التسبيح ( متن )

ان ما ذهب اليه السيد ضعيف لاقتضاه الى تهية موضع للسجود ذي هبوط وارتفاع لانخفاض هذا الطرف غالبا وهو ممنوع اجماعا فالقول به تحكم شديد وقال في ( كشف القام ) بعد نقل حكاية ذلك عن البشرى السجود على اللواح من الثربة الشريفة أو غيرها يسهل الامر ولعلها يعني السيد والعجلي يريد ان الاجتزاء به لا تعينه وبالطرف ما يعم المتصل بهما (١) وما بعده انتهى وقال الكاتب يماس الارض بطرف الانف وخديه وفي نقل آخر وحدته وفي ( المنتهى وجامع المقاصد وارشاد الجفريه والمبسية والروض والمسالك والفوائد الملية والمدارك ) ان الارغام بالانف وضعه على الرغام بالفتح وهو التراب وفي ( المبسية والروض والمسالك ) ان المراد به هنا السجود عليه ووضعه على ما يصح السجود عليه وفي ( النغلية ) عد الارغام مستحبا والسجود على الانف مستحبا آخر وهو خيرة الاستاذ ادام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك وقال ان الاخير يتأدى بالأولى وفي ( الفوائد الملية ) ان السنة تتأدى بوضعه على ما يصح السجود عليه وان كان التراب أفضل وقال السجود على الانف أعم وانه يجوز انفكك احدى السنتين عن الاخرى وفي خبر علي عليه السلام ما يدل على هذا العام انتهى وفي ( كتاب الاربعين ) للبهائي الظاهر ان السجود على الانف سنة مغيرة الارغام وربما قيل الارغام يتحقق بملاصقة الانف الارض وان لم يكن معه اعتماد ولهذا فسر بعض علمائنا بماسة الارض التراب فينبها عموم من وجه وفي كلام شيخنا الشهيد ما يعطي ان الارغام والسجود على الانف شي واحد مع انه عد في بعض مؤلفاته كلا منهما سنة على حده ثم على تفسير الارغام بوضم الانف على التراب هل تتأدى سنة الارغام بوضعه على مطلق ما يصح السجود عليه وان لم يكن ترابا حكم بعض الاصحاب بذلك وجعل التراب أفضل وفيه ما فيه فليتأمل انتهى وأشار الى وجه التأمل في الحاشية بانه قياس مع الفارق ( قلت ) قد يقال ان التعبير في الاخبار بلفظ الارغام تارة ولفظ السجود في بعض انما خرج مخرج المسامحة وان المراد واحد وهو وضع الانف على ما يصح السجود عليه من رغام وغيره وذكر الارغام انما هو من حيث فضله والانف تابع للجبهة فحاله حالها ثم في موثقة عمار لا تجزي صلوة لا يصيب الانف فيها ما يصيب الجبين وفي خبر عبد الله بن المغيرة ما يصيب الجبهة وهذه الاصابة أقوى من الاولى لان فيها الاعتماد فلو ان ذلك مبني على التوسع في التعبير لكان هناك قسم ثالث فليتأمل وعن بعض متأخري المتأخرين الاكتفاء في الانف بما يقع عليه سائر المساجد قوله **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ ويستحب الدعاء بالمتقول قبل التسبيح ﴾** اجماع العلماء كما في المتبر والمنتهى والتذكرة وأما الدعاء ففي فلاح السائل ثم تقول في السجود ما رواه الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه زيادة برواية أخرى اللهم لك سجدت و بك آمنت ولك أسلمت وعليك توكلت وانت ربي سجد لك سمي وبصري وشعري وعصبي ونخي وعظامي سجد وجهي البالي الفاني للذي خلقه وصوّره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين ( قلت ) وهذا موافقا في المصباح والنغلية الا أن فيها تقديم الثاني على البالي ولا تفاوت أصلا بين ما في النغلية والمصباح وفي ( الفوائد الملية ) ان بينهما تفاوتاً يسيراً ولم أجده فها يحضرني منها وفي ( الكافي والتهذيب ) وأنت ربي سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره الحمد

والتسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة أو التخوية للرجل والدعاء بين السجدين والتورك (متن)

ثم رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين وفي (الذكرى) ذكره كما في الكافي ثم قال وان قال خلقه وصوره كان حسناً ﴿ قوله ﴾ (واختيار التسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة) الكلام قد تقدم في نظيره وهو الركوع وفي (الخلافة) الاجماع على ان اكمل التسبيح ان يسبح سبعمائة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتخوية للرجل ﴾ كما نص على ذلك جماعة ودل عليه خبر حفص الاور وغيره وفي (الفنية) الاجماع على التجنيح وعن الكاتب انه قال لو لم يمنح الرجل أحب الي وفي (الذكرى) ان الشيخين لم يصرحا بالتجنيح بل قالا بجافي مرقبه عن جنبه ويقل بطه ولا يلصقه بفخذه ولا يحيط صدره ولا يرفع ظهره محدوداً ويفرج بين فخذه وهذا الاخير قاله في المبسوط والتجنيح مذكور في رواية حماد انتهى ما في الذكرى وفي (الفوائد المالية) ان التجنيح أن يرفع مرقبه عن الارض ولا يترشها افتراض الاسد وان التجافي أن لا يوقع شيئاً من جسده على شيء ويأتي ما في كشف الالتباس وفسرت التخوية في التذكرة ونهاية الاحكام أن يفرق بين فخذه وساقه وبين بطه وفخذه وبين جنبه وعضديه وساعديه وبين ركبته ومارقبه ويفرق بين رجليه قال وسي تخوية لأنه اتى الخوا بين الاعضاء وفي (السرائر والمنتهى) يستحب أن يجافي عضديه عن جنبه ويطه عن فخذه وفخذه عن ساقه وقريب من ذلك ما في المقنة وفي (المنتهى) أنه لا خلاف فيه وباستحباب التجنيح صرح به ابن اسعید والمجلي والشهيدان وابو العباس وغيرهم وفي (كشف الالتباس) بعد أن فسر التخوية بما في التذكرة قال ان التفريق بين الفخذين والساقين وبين البطن والفخذين هو التجافي وان تفرقة بين جنبه وعضديه هو التجنيح وفي (الوسيلة) عد في المندوبات رفع الاعضاء بعضها عن بعض والامر في ذلك واضح واما المرأة فقد نصوا على انها تسبق بالركبتين وتبدء بالعود قبل أن تسجد وتقرش ذراعيها ولا تتحوى ولا ترفع عجزتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والدعاء بين السجدين ﴾ هذا أقوى الاصحاب وجماعة اهل العلم كما في المتبر والمتبر والمنتهى وفي (التذكرة) الاجماع عليه وأكرهه ابو حنيفة وأوجه احمد وأقله استغفر الله ربي واتوب اليه كما في الثغلية وشرحا وقال في شرحا رواه حماد وليس في التهذيب بخط الشيخ لفظ الله بعد استغفر وتبعه المصنف في الذكرى والمحقق في المتبر انتهى (قلت) لفظ الله موجود في المتبر في خبر حماد وفي (الثغلية وشرحا) ان فوق ذلك في الفضل اللهم اغفر لي وارحمني واجزني وادهم عني وعافني اني لما أنزلت الي من خير فقير تبارك الله رب العالمين وفي (الذكرى) عن الكاتب أنه أسقط تبارك الله رب العالمين وزاد سمعت وأطمت غفرانك ربنا واليك المصير وفي (المصباح) اللهم اغفر لي وارحمني واجزني واهدني اني لما أنزلت الي من خير فقير انتهى وفي جبر الفضيل بن يسار اللهم اعف عني واغفر لي وارحمني واجزني واهدني اني لما أنزلت الي من خير فقير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتورك ﴾ نقل الاجماع في التذكرة على استحبابه بينهما وفي (المقنة وجل السيد والمراسم) يجلس متكئاً على الارض قد خفض فخذه اليسرى عليها ورفع فخذه اليمنى عنها وفي (الوسيلة) والجلوس على الفخذ الايسر ووضع ظاهراً القدم اليمنى على باطن اليسرى وعن المرتضى في المصباح أنه يجلس مماساً بوركه الايسر مع ظاهر فخذه اليسرى على الارض (اليسرى الارض خل) رافعاً فخذه اليمنى على عرقوبه الايسر وينصب طرف ابهام رجله اليمنى على الارض ويستقبل بركبته مما القبلة وقال في (الفنية)

## وجلسة الاستراحة على رأي (متن)

ويرد رجله اليمنى الى خلفه اذا جلس وذكر التورك في التشهد قال يجلس في حال التشهد متوركا على وركه الايسر مع ضم فخذه ووضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى وفي (السرائر) يجلس مماساً بوركه الايسر مع ظاهر فخذه اليسرى الارض رافعا فخذه اليمنى عنها جاعلا بطن ساقه الايمن على بطن رجله اليسرى وظاهرها مبسوطة على الارض وباطن فخذه اليمنى على عرقوبه الايسر وينصب الى اخر كلام المرتضى في المصباح وفي (الذكرى) عن الكاتب أنه قال انه يضع اليه (١) على بطن قدميه ولا يقعد على مقدم رجله وأصابعهما ولا يقعي اعضاء الكلب انتهى وقد يريد الجواز وانه غير المبيته المكروهة وفي (البيان) عن الحسن بن عيسى أنه ينصب طرف ابهامه اليمنى على الارض والذي ذكره الشيخ والمحقق والمصنف والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم أنه يجلس على وركه الايسر ويخرج رجله جميعا ويفضي بمقدمته الى الارض ويجعل رجله اليسرى على الارض وظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى وفي (الكفاية) أنه الاشهر الاقرب وقال المحقق والمصنف أن هذا أولى مما ذكره السيد وفي (كشف الثام) يجلس على وركه اليسرى بأن يفضي بها الى الارض ويجلس عليها ويضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى كما فعله الصادق عليه السلام في خبر حماد ويلزمه أن يكون فخذه اليمنى على عرقوبه الايسر كما ذكره السيد انتهى وأما المرأة ففي أكثر كتب المتأخرين أنها اذا جلست في تشهدا أو بين السجدين أو للاستراحة ضمت فخذيها ورفعت ركبتيها وساقها عن الارض واضعة قدميها على الارض وفي (الغنية) الاجماع عليه الا أنه لم يذكر جلسة الاستراحة ونص بعضهم على أنها لا تجلس متوركة كالرجل وفي (المقنة) اذا جلست ضمت فخذيها وفي (الوسيلة) ضمت فخذيها ورفعت ركبتيها من الارض وهي كمبارات المتأخرين وفي (النهاية) جلست على اليها ورفعة ركبتيها من الارض كما يفعل الرجل ومثلهما في المعتبر وأكثر كتب المصنف وقال في (البيان) وتجلس على اليها لا كما يجلس الرجل وفي بعض الاخبار كما يجلس الرجل وهو من سهو الكتاب وقال في (الذكرى) الاصل في ذلك خبر زرارة الذي رواه الكليني وفي الخبر فاذا جلست فلي اليها ليس كما يقعد الرجل فلفظة ليس موجودة في الكافي وفي (التهذيب) فلي اليها كما يقعد الرجل بمحذوف لفظة ليس وهو سهو من الناسخين وسرى هذا السهو في التصانيف كانهية للشيخ وغيرها قال وهو كما لا يطابق المتقول في الكافي لا يطابق المعنى اذ جلوس المرأة ليس بجلوس الرجل لأنها في جلوسها تنضم فخذيها وترفع ركبتيها من الارض بخلاف الرجل فإنه يتورك انتهى ما في الذكري وقال في (كشف الثام) المراد بقعود الرجل قعوده للسجود ولا تورك فيه اتفاقاً وان بعض نسخ الملل يوافق نسخ التهذيب والخبر فيها مسند الى أبي جعفر عليه السلام وقال الشهيد في حواشيه على الكتاب مثل ما قال في الذكري وقال أنه وجد لفظة ليس في علل الصدوق باسناد جيد الى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وفي هامش البيان مكتوب مانصه لو حمل ذلك على جلوس الرجل المصلي قاعدا لم يكن به بأس (قلت) وهذا الخبر ذكره في الفقيه في آداب المرأة في الصلوة بلفظة ليس لكن هكذا في نسخة صحيحة مضبوطة محشة جلست على اليها ليس كما يقعي الرجل وفي نسخة أخرى ليس كما يقع الرجل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجلسة الاستراحة على رأي ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك

وقول بحول الله وقوته أقوم وأقعد عند القيام منه وان يعتمد على يديه سابقاً برفع ركبتيه ومساواة موضع الجبهة للموقف أو خفضه عنه ووضع اليدين ساجداً بحذاء أذنيه (متن)

مستوفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقول بحول الله وقوته أقوم وأقعد عند القيام منه ﴾ ان كان المراد عند القيام من السجود كما استظهره في جامع المقاصد كان موافقاً لما في المعتبر والنافع والمتنعي والتذكرة والمفاتيح والارشاد على ما فهمه منه في مجمع البرهان وبذلك نطق صحيحاً بمحمد وعبد الله بن سنان وفي (روض الجنان ومجمع البرهان) ان ذلك جائز وان كان المراد عند القيام من الجلوس كما فهمه في كشف اللثام كان موافقاً لما في المقنعة والمراسم والمبسوط والنهاية وسائر كتب علمائنا الا ما ذكرنا وما لم يتعرض له فيه منها وفي (كشف اللثام) نسبته الى فتاوى الاصحاب وفي (الروض) الى الاكثر وفي (الدروس) انه لا شهر وفي (الذكرى) نسبته الى ابني بابويه والجمعني والكتاب والمفيد وأبي الصلاح وسلاور وابن حمزة وظاهر الشيخ ثم قال وهو الاصح واستدل عليه برواية عبد الله بن سنان وليست دالة على ذلك والاولى الاستدلال عليه بصحيح رفاة وأبي بكر الحضرمي وغيرها ولعل ما نسبته الى ابن حمزة وجده له في الواسطة وفي (جامع المقاصد) كأن الشهيد في الذكرى يريد بقوله ان الاصح استحبابه عند الاخذ في القيام الاخذ في الرفع من السجود وان كان خلاف المتبادر من العبارة والا لم تكن الرواية دليلاً عليه انتهى (قلت) الشهيد نسب ذلك الى من سمعت ثم قال وهو الاصح وكثير من عباراتهم لا يقبل هذا التأويل لان فيها انه يجلس من السجود ثم ينهض وهو يقول بحول الله الى آخره وبذلك نطقت عبارة المقنعة والمصباح والمراسم والسرائر وغيرها فالاولى تأويل ما في المعتبر والمنتهى وغيرها بما يوافق المشهور وقد يرشد الى ذلك قولهما في بحث التشهد اذا قام من التشهد الاول لم يتم بالتكبير واقتصر على قوله بحول الله وقوته أقوم وأقعد فليتأمل وفي (النفلية) وارشاد الجعفرية والروضة والفوائد المالية والكفاية وغيرها انه يقول عند الاخذ في القيام بحول الله وقوته أقوم وأقعد وأركع وأسجد كما في صحيح ابن سنان واستحسنه في البيان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان يعتمد على يديه سابقاً برفع ركبتيه ﴾ هذا نقل الاجماع على استحبابه في المنتهى والتذكرة وجامع المقاصد والحدائق وظاهر المعتبر والمدارك وفي (الغنية) الاجماع على انه يعتمد في القيام منه على يديه وفي (المنتهى) أيضاً أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ان هذه الكيفية مستحبة ويجوز خلافها وفي (الذكرى) عن الحسن انه اذا أراد النهوض الزم اليه الارض ثم نهض معتمداً على يديه وفي (التحرير والمنتهى) والذكرى والنفلية والموجز الحاشوي وكشف الالتباس والجعفرية وارشادها والفوائد المالية) وغيرها انه يستحب ان تكون الاصابع حينئذ مبسوطة غير مضمومة كالذي يمجن وقوله في الذكرى عن الجمعني قال ورواه الشيخ والسكيتي وفي (النفلية) وشرحها) يستحب أيضاً جمل اليدين آخر ما يرفع ﴿ قوله ﴾ ﴿ ومساواة موضع الجبهة الى آخره ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ووضع اليدين ساجداً بحذاء أذنيه ﴾ اجماعاً كما في الغنية وبه صرح في الجمل والقنود وغيره وفي (المنتهى) يستحب عند أهل العلم كافة وضع الراحتين مبسوطتين مضمومتين الاصابع حيال منكبيه موجهات الى القبلة وفي (المعتبر) أن هذا قول العلماء وفي (نهاية الاحكام) الاجماع عليه الا أنه ذكر اليدين موضع الراحتين واستحباب توجيه الاصابع الى القبلة صرح به الشيخان وغيرها ونقل عن الكاتب فريق الإبهامين عن سائر الاصابع وفي خبر زارة ضمن جميعاً وفي خبر زيد الثرسي ان



وجالسا على فخذه ونظره ساجدا الى طرف أنفه وجالسا الى حجره ويكره الاقواء (متن)

الصادق عليه السلام فرج بين أصابع يديه وقال انهما يسجدان كما يسجد الوجه وفي (النفلية وشرحها) يستحب جعل المرقين حبال المنكبين والكفين بمخذا الاذنين مضمومتي الاصابع وفي موضع من الوسيلة وضع اليدين بمخذا الاذنين وفي موضع آخر بسط الكفين مضمومتي الاصابع حبال الوجه بين يدي الركبتين ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وجالسا على فخذه﴾ مبسوطتين مضمومتي الاصابع بمخذا عيني ركبيه عند علمائنا كما في التذكرة وجامع المقاصد ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ونظره ساجدا الى طرف أنفه﴾ ذكر ذلك الاصحاب كما في الروض والمدارك وقاله جماعة من الاصحاب كما في الذكري وجامع المقاصد وفي التذكرة أو يفضيها ﴿قوله﴾ ﴿وجالسا الى حجره﴾ ذكر ذلك الاصحاب كما في المدارك وبه صرح في الجمل والعقود والوسيلة والسرائر وغيرها وفي (الذكري) قاله المفيد وسلا بين السجدين وأطلق ابن البراج ان الجالس ينظر الى حجره انتهى وفي (المبسوط والارشاد واللمعة والروضة والروض) ومنشدا الى حجره وفي (الروضة والروض) ذكره الاصحاب وفي (الروضة) لم يف على مسنده وقال الشيخان وعلم الهدى كما في المنتهى وجماعة من علمائنا انه ينظر راكعا الى ما بين رجليه (وقال الشيخ في النهاية) وغض في ركوعك عينك فان لم تفعل فليكن نظرك الى ما بين رجليك ونحوه ما في الوسيلة والمعتبر والمنتهى واليه مال في التذكرة وفي (السرائر) يستحب ان يكون في هذه الحالة معوض العينين وفي (المدارك) التخيير بينهما وفي خبر حماد قميص العينين حال الركوع وفي خبر مسمع النهي عن التفضيض في الصلوة وحمل في المعتبر والمنتهى على غير حالة الركوع وفي (كشف اللثام) يجوز ان يكون حماد زعم انه عليه السلام غمض ولم يكنه وفي (الجمل والعقود والوسيلة والسرائر) وكثير من كتبهم انه ينظر قائما الى مسجده وقال الشهيدان في النفلية وشرحها والروضة وليكن ذلك بغير تحديق وصرح جماعة انه ينظر قائما الى باطن كفيه وفي (المدارك) لم أقف فيه على رواية تدل بمنطقها عليه واستدل عليه في المعتبر بان النظر الى السماء مكروه لحسن زراة والتمريض مكروه لرواية مسمع فيتمين شعله بالنظر الى باطن الكفين وفي (الذكري والفوائد المالية) يستحب نظره الى بطونهما ذكره الجماعة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويكره الاقواء﴾ قال في (البحار) قال في الصحاح أقمى الكلب اذا جلس على استه مقترشا وناصبا يديه وقد جاء النهي عن الاقواء في الصلوة وهو ان يضع اليه على عقبه بين السجدين وهذا تفسير الفقهاء وأما أهل اللغة فالاقواء عندهم ان يلمص الرجل اليه بالارض وينصب ساقيه ويقسند الى ظهره (وقال الحرري في النهاية) فيه انه نهى عن الاقواء في الصلوة الاقواء ان يلمص الرجل اليه بالارض وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الارض كما يقمى الكلب وقيل هو ان يضع اليه على عقبه بين السجدين والقول الاول منه الحديث انه عليه السلام أكل مقميا أراد انه كان يجلس عند الاكل على رركيه مستوفرا غير متمكن وقال في (القاموس) اقمى في جلوسه تساند الى ما وراءه والكلب جلس على استه وفي (المغرب) الاقواء أن يلمص اليه بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كما يقمى الكلب وفي (المصباح المنير) أقمى اقواء الصق اليه بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كما يقمى الكلب قال وقال الجوهرى الاقواء عند أهل اللغة وذكر نحو ما تقدم وعن ابن القطاع أقمى

الكلب جلس على اليه ونصب فخذه وأقى الرجل جلس تلك الجلسة وفي (كشف اللثام) ان الاقواء من القمو وهو كما حكاه الازهري عن أبي العباس عن ابن الاعرابي أصل الفخذ وهو (فمخ ل) الجلوس على القموين أما بوضعهما على العقين وهو المعروف عند الفقهاء المنصوص عليه في خبري زرارة وخبر حريز وفي معاني الاخبار كما الاول عند القموين وهو يستلزم ان يعتمد على الارض بصدر القدمين كما في المعتبر والمنتهى والتذكرة (وقال الراوندي) في حل المقود من الجل والمقود قيل الاقواء بين السجدين هوان يثبت كفيه على الارض فيما بين السجدين ولا يرفعهما انتهى (قلت) هذا الاقواء رواه العامة عن ابن عمر قالوا كان يقى في الصلوة ويثري وقالوا معناه انه كان يضع يديه بالارض بين السجدين فلا يفارقان الارض حتى يعيد السجود وهكذا يفعل كل من أقى وفي (الذكرى) عن بعض علمائنا انه عبارة عن أن يعتمد على عقبيه ويجعل يديه على الارض (وفي المعتبر والمنتهى والتذكرة وكشف اللثام وحاشية المدارك) ان الاقواء عند الفقهاء ان يعتمد بصدر قدميه على الارض ويجلس على عقبيه وان يحتمهم على تقديره وفي (البحار والحدائق) الاتفاق عليه وهو أي الاجماع ظاهر جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض وفي الاول والاخير أيضاً انه المشهور وبه فسر كل من ترمض لتفسيره منا وفي (الميسية) تفسيره بذلك وقال كما يقى الكتاب وفي (الذكرى والمسالك) الاقتصار على نسبه الى المعتبر (قلت) ما في الميسية من التفسير بالمعنى المشهور والتشبيه باقواء الكتاب فيه اشارة الى ان التشبيه لا يجب أن يكون كاملاً من كل وجه وفي (الذكرى) عن الكتاب انه قال في الجلوس بين السجدين يضع اليه على بطن قدميه ولا يقعد على مقدم رجله وأصابعها ولا يقى اقواء الكلب وقال في تورك التشديد يلزق اليه جميعاً ووركه الايسر وظاهر فخذ الايسر بالارض فلا يجزى به غير ذلك ولو كان في طين ويجعل بطن ساقه الايمن على رجله اليسرى وباطن فخذه على عرقوبه الايسر ويلزم حرف ابهام رجله اليمنى مما يلي حرفها الايسر بالارض وباقي أصابعها عالياً عليها واستقبل بركبتيه جميعاً القبلة وعن سعد بن عبد الله انه قال للصادق عليه السلام اني أصلي في المسجد الحرام فاقعد على رجلي اليسرى من أجل الندى فقال اقم على اليك وان كنت في الطين قال في (كشف اللثام) على السائل جلوسه على البتة اليسرى مقترناً لفخذه وساقه اليسرى أو غير مقترناً ناصباً لليمينين أو غير ناصب فامرهم عليه السلام بالعود عليهما بالافضاء بهما الى الارض متوركا أو غير متورك أولاً به وفي (شرح صحيح مسلم) اعلم أن الاقواء ورد فيه حديثان أحدهما أنه سنة وفي حديث آخر أنه يهني عنه وقد اختلف العلماء في حكمه وتفسيره اختلافاً كثيراً والصواب الذي لا معدل عنه ان الاقواء نوعان (أحدهما) ان يلبصق اليه بالارض وينصب ساقه ويضع يديه على الارض كاقواء الكلب هكذا فسر أبو عبيدة معمر ابن المثنى وصاحبه أبو القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة وهذا النوع هو المكروه الذي ورد النهي عنه (والنوع الثاني) أن يجعل اليه على عقبيه بين السجدين وهذا هو مراد ابن عباس لأنه سنة وقد نص الشافعي على استحبابه في الجلوس بين السجدين وحمل حديث ابن عباس عليه جماعة من المحققين منهم البيهقي والقاضي عياض وآخرون قال القاضي قد ورد عن جماعة من الصحابة والسلف أنهم كانوا يفعلونه انتهى وفي (البحار) ان الظاهر من كلام العامة ان الاقواء الجلوس على العقين مطلقاً قال لعل مرادهم المعنى الذي اتفق عليه أصحابنا لان الجلوس على العقين حقيقة لا يتحقق الا بهذا الوجه فانه اذا جعل ظهر قدمه على الارض وقع الجلوس على بطن القدمين لا على العقين ثم أيده بقول الجزري عند تفسير اقامته صلى الله عليه وآله وسلم عند الاكل كما مر وقد تحصل ان له معاني وان

المعنى المعروف بين علمائنا وأكثر مخالفينا قد ورد في اللغة وأما حكمه في (الخلاف والمقنع) على ما قل عنه والارشاد والتبصرة والدروس والموجز الحاوي وغيرها ان الاقواء مكروه وظاهرها الاطلاق كما هو ظاهر الكتاب وصريح المختلف وجامع المقاصد وتعليق النافع وفوائد الشرائع والروض والفوائد الملية وفي (الخلاف) دعوى الاجماع على كراهته وتقل الاطلاق عن نهاية الاحكام والموجود فيها خلافه كما يأتي وفي (مجمع البرهان) العلة المذكورة في التشهد جازية في غيره وكأنه اجماع ومثله قال في المدارك وفي (الذكري والبيان) ان الاشهر والمشهور كراهته في جلسة الاستراحة وبين السجدين والاكثر على كراهته بين السجدين كما في المدارك وكشف الثام وفي (البحار) أنه بذلك ورد اكثر الروايات وعبارات كثير من الاصحاب وفي (الفنية) الاجماع على أنه يستحب أن لا يقعي بين السجدين وبكراته بين السجدين صرح في الجمل والعقود والنافع والشرائع والمعتبر وكتب المصنف ما عدا المختلف وكشف الالتباس والكفاية والمفاتيح وغيرها وتقل ذلك في المعتبر والمنتهى عن محمد بن مسلم ومعوية بن عمار وفي (كشف الثام) يحتمل الخلاف كما يحتمل الكتاب وفي (المدارك) نسبة ذلك الى الخلاف قلت لعل محمدا ومعوية يذهبان الى ما رويا كما يأتي وفي موضع من المبسوط في بحث سنن التروك قال ولا يقعي بين السجدين وفي (الوسيلة والسرائر والجامع والغنية والفوائد الملية) أنه مكروه في التشهد وبين السجدين وفي (السرائر وجامع الشرائع والدروس والجعفرية وارشاد الجعفرية) أنه في التشهد اكره (أشد كراهية خل) وفي موضع من المبسوط يجوز الاقواء بين السجدين وان كان التورك أفضل انتهى فان قلنا ان ترك السنة يستلزم ارتكاب المكروه كما ذهب الى ذلك جماعة كان الشيخ في المبسوط قائلًا بكراته بينهما وان قلنا ان الاستحباب والكراهية انما يتعلقان بالامور الوجودية التي يتعلق بها الامر والنهي صريحًا كان قائلًا بعدم الكراهية كما فهم منه ذلك جماعة ويجري هذا في قولهم يستحب التورك في التشهد وفي (الفقيه) لا بأس به بين السجدين ولا بأس به بين الاولى والثانية وبين الثالثة والرابعة ونحوه ما في السرائر وفي (النهاية) لا بأس أن يقعد متربماً أو يقعي بين السجدين وقد سبب جماعة الى الشيخ وعلم الهدا عدم كراهيته بين السجدين وفي (المعتبر والمنتهى) نسبة جواز الاقواء بينهما الى الشيخ وعلم الهدا وفي الاخير زيادة ابن بابويه ولعلهما أرادا بالجواز عدم الكراهية وينبغي على هذا نسبة ذلك الى السرائر أيضا وفي (الفقيه) ايضا لا يجوز الاقواء في التشهد وفي (النهاية) لا يجوز ذلك حال التشهد وفي (السرائر) حل كلامهما على تأكيد الكراهية وهو الحق الاصل واجماع الخلاف وصحيح زرارة وخبر حريز الذي رواه في السرائر وبعد هذا حكم في الحدائق بحرمته في التشهد وقرب حرمة بين السجدين وقد بقي الكلام في مقامين (الاول) في الجمع بين الاخبار (والثاني) في بيان حكم الاقواء بالمعاني التي غير المعنى المعروف بين أصحابنا (فقول) قال الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير لا تقع بين السجدين اقواء وفي صحيح محمد وابن عمار والحلي لا تقع بين السجدين كاقواء الكلب وفي خبر عمرو بن جميع لا بأس به بين السجدين ولا يجوز في التشهد لكن هذه صرح بها المعنى المعروف عند الفقهاء وفي (صحيح الحلي) لا بأس بالاقتداء بين السجدين قال الاستاذ أدام الله حراسته في حاشية المدارك يمكن حمل خبر أبي بصير على اقواء الكلب لصحبة محمد والحلي وابن عمار ولمدم مناسبة التأكيد بقوله اقواء وكذا الوحدة فيكون المراد نوعا منها وللجميع بين هذه وصحبة الحلي الاخرى لان كان الراوي واحداً تأمل لكن يمكن الحمل على النوع ويكون المراد في جميع الانواع لكونه نكرة في سياق النفي ويمكن الحمل على التأكيد ويكون المراد تأكيد النفي فتأمل

اذ الظاهر منه ان الذي ذكره الفقهاء لفهمهم ويحصل منه الظن البتة مضاعفاً الى دعوام الاجماع وان العامة لا يمدونه مكروهاً بل يرتكبونه وهذا أيضاً من المؤيدات ويؤيد هذا ان اقاء الكلب بين السجدين في غاية الصعوبة بحيث لا يكاد يرتكبه أحد حتى يحتاج الى المنع منه سيما والتأكد من المنع بخلاف ما ذكره الفقهاء فانه لغاية سهولته سيما في حالة الاستعجال يرتكبونه سيما العامة لما عرفت مع ان الحل على التأكد غير مناسب على أي حال فالأظهر النهي عن جميع الافراد مع ان النكزة في سياق النفي تفيد العموم على ان المطلق ينصرف الى الافراد الشائعة فكيف ينصرف الى ما لا يتحقق فظهر ان الاقاء بمغنيه مكروه كما يظهر من ابن الجنيد بل الفقهاء أيضاً وعدم تصريحهم له لما ذكرنا من عدم الارتكاب حتى يحتاج الى المنع انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته وجمع صاحب الحدائق بين الاخبار بحمل أخبار النهي على اقاء الكلب وحمل على ذلك رواية أبي بصير وحمل أخبار الجواز على الاقاء بالمعنى الذي عند الفقهاء كما في رواية ابن جميع قال وعلى ذلك بحمل اطلاق رواية الحلبي قال هذا بالنسبة الى الجلوس بين السجدين الذي هو مورد اختلاف الاخبار وأما التشهد فظاهر روايتي معاني الاخبار والسرائر هو المنع منه وليس لها معارض ويؤيد ذلك النهي عن القعود على قدميه في صحيح زرارة وتعدية الحكم الى الجلوس بين السجدين ممنوعة لان الذكر والدعاء في التشهد أكثر منهما بين السجدين (ثم اعترض) بان ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب استحباب التورك في جلوس الصلوة مطلقاً (ثم أجاب) عن ذلك بما ذكره الشيخ من حمل أخبار الجواز على الرخصة ثم احتمل حمل روايات نفي البأس عن الاقاء بمعنى الجلوس على القيين على التيقية انتهى كلامه وفي (البحار) ان المعنى المشتهر بين القنوين خلاف ما هو المستحب من التورك وأما اثبات كراهيته فشكل لانه لا يدل على كراهيته ظاهراً الا أخبار الاقاء وهي ظاهرة في معنى آخر مشتهر بين الاصحاب ويؤيده ما ورد في حديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ولا تقم على قدميك اذ الظاهر من الاقاء على القدمين أن يكون الجلوس عليهما وان لم تكن ظاهرة في معنى آخر مجرد الاحتمال لا يكفي للاستدلال (فان قلت) اشتباه بين القنوين يؤيده (قلنا) الشهرة بين علماء الفريقين في خلافه تعارضه والاولى ترك هذا الجلوس لاشتهار هذا المعنى بين القنوين واحتمله بعض علمائنا مع انه خلاف ما هو السنة في الجلوس والفرق بين ترك السنة وارتكاب المكروه ضعيف بل قيل باستلزامه له انتهى وقد سمعت كلام الاستاذ أبده الله تعالى ثم قال في (البحار) وأما الجلوس على القدمين من غير أن يكون صدور القدمين على الارض فهو خلاف المستحب ولم أر من أصحابنا من قال بكراهيته بل يظهر من كلام ابن الجنيد انه قال باستحبابه وقد اتفقت كلمة أصحابنا في تفسير الاقاء المكروه بما عرفت فأثبت كراهيته بما يوجه اطلاق كلام بعض القنوين والمخالفين مشكل (فان قلت) ما مر من قول أبي جعفر عليهما السلام ولا تقم على قدميك وقوله عليه السلام اياك والقعود على قدميك فتأذى بذلك الحديث يدلان على شمول النهي لهذا الفرد أيضاً (قلنا) أما الخبر الاول فقد ورد النهي فيه عن الاقاء على القدمين لا مطلق القعود عليهما فيتوقف الاستدلال به على ان الاقاء موضوع لخصوص هذا الفرد أو لما يشمله وقد عرفت بما فيه نعم بظاهرة ينفي المعنى المشهور عند القنوين وأما الخبر الثاني فهو وارد في الجلوس للتشهد لا بين السجدين ولو ارتكبتا التكليف في ذلك بأن العلة التي ذكرها في التشهد تحصل في غيره فيتمدى الحكم اليه كما قيل فمع انه يمكن المناقشة فيه بمنع جريان العلة اذ الدعاء والذكر في التشهد

﴿ تمة ﴾ يستحب سجود التلاوة على القارئ والمستمع والسامع في أحد عشر في الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم والحج في الموضعين والفرقان والنمل و ص والانشاق ويجب على الاولين في الزائم ( من )

اكثر منهما بين السجدين لانسلم انه يدل على هذا المعنى اذ يحتمل ان يكون المراد به التهي عن ان يجعل باطن قدميه على الارض غير موصل اليه اليها رافعاً فخذه وركبته الى قريب ذقنه كما يجافي المسبوق بل الخبر الاول أيضاً يحتمل ذلك فظهر معنى آخر للاقواء والفرق بينه وبين المعنى المشتهر بين اللغو بين بالصاق الالين بالارض وعدمه وربما احتل كلام ابن الجنيذ أيضاً ذلك حيث قال ولا يقعد على مقدم رجله وأصابهما والتعليل الوارد في الخبر أيضاً شديد الانطباق على هذا الوجه ولو سلم عدم ارادة هذا المعنى فالتعليل الوارد في الخبر بالمعنى المشهور بين الاصحاب الصق وبالجملة الاظهر حل الاقواء المنهي عنه على ما هو المشهور بين الاصحاب ولكن الاحوط والاولى ترك الجلوس على الوجوه الاربعة التي ذكرنا انها من محتملات الاخبار بل يحتمل ان يكون المراد النهي عن جميعها ان جوزنا استعمال اللفظ في المعنيين الحقيقيين أو المعنى الحقيقي والمجازي مما انتهى كلامه رضي الله عنه

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ تمة ﴾ يستحب سجود التلاوة على القارئ والمستمع والسامع في احد عشر موضعاً ﴿ نقل الاجماع على استحباب سجود التلاوة في الاحد عشر موضعاً في الخلاف والتذكرة بل في الخلاف ان عليه اجماع الامة الا في موضعين «ص» والسجدة الثانية في الحج وفي (المدارك) ان هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب مدعى عليه الاجماع وفي (الكفاية) لا أعرف فيه خلافاً وفي (الذكري) الاجماع على ان جميع سجودات القرآن خمس عشرة وفي (البحار والحدائق) لاخلاف فيه وأما ان ذلك مستحب على القارئ والمستمع والسامع فظاهر التذكرة وكشف الثام الاجماع عليه كما هو صريح جامع المقاصد وفي (المدارك) انه لم يقف على نص معتد به يدل على استحبابه في الاحد عشر موضعاً (قلت) يدل عليه من الكتب الاربعة خبر أبي بصير الذي قال فيه وسائر القرآن أنت فيه بالخيار ان شئت سجدة وان شئت لم تسجد اذ لا معنى لاباحة العبادة قائل ومن غيرها صحيح محمد المروي في السرائر الذي يقول فيه كان علي بن الحسين عليهما السلام يعجبه ان يسجد في كل سورة فيها سجدة ووضح منه دلالة خبر مجمع البيان وخبر العلل وقال الصدوق يستحب ان يسجد في كل سورة فيها سجدة وعلى هذا فتدخل آكل عمران كما فهم ذلك منه في المنتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ في الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم والحج في موضعين وفي الفرقان والنمل و «ص» والانشاق ﴾ كما صرح بذلك علمائنا كما في التذكرة وقد سمعت مافي الخلاف وغيره وأسقط أبو حنيفة ثانية الحج وقال ابن اسحق تركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدين حكى ذلك عنه المصنف وغيره وفي (التذكرة وكشف الالتباس) وغيرهما ان السجود في الاعراف في آخرها وهو قوله تعالى وله يسجدون وفي الرعد في قوله تعالى وضلالم بالندو والاحال والنحل ويفعلون ما يؤمرون وبني اسرائيل ويزيدم خشوعاً ومريم خروا سجداً وبكيا والحج يفعل ما يشاء وافعلوا الخير والفرقان وزادهم فوراً والنمل رب العرش العظيم وفي «ص» وخراركم وأتاب وفي الانشقاق عند قوله تعالى لا يسجدون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب على الاولين في الزائم ﴾

وجوب السجود على القارئ والمستمع مجمع عليه كما في الخلاف والمختلف ونهاية الاحكام والذكرى  
وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والفوائد المليّة وكشف الثام والحدائق وفي (المدارك) عليه اجماع العلماء  
وفي (التذكرة) وكشف الالتباس والكفاية والبحار) لا خلاف فيه وفي (الذخيرة) نسبته الى الاصحاب وبذلك  
خرج عن قاعدته في اصوله وصرح جمهور علمائنا بأن مواضع السجود في الاربع آخر الآية وفي آخر كلام  
الحدائق أن ظاهرهم الاتفاق عليه وفي (الخلاف) على ما فيه الاكثر والمبسوط وجامع الشرائع والتذكرة  
ونهاية الاحكام والذكرى والجعفرية والمسالك وغيرها أن موضعه في حم في قوله اياه تعبدون وقد يلوح  
من آخر كلام التذكرة موافقة المعتبر كما يأتي وظاهر الجعفرية كما في شرحها أنه لو أتى بالسجود بعد  
لفظ السجدة لم يقع في محله ولا بد من اعادته بعد تمام الآية انتهى فتأمل ويدل على أن موضعه في  
حم اياه تعبدون صريح خبر مجمع البيان وخبر دعائم الاسلام وفي (المعتبر) والمنتهى والموجز الحاوي وكشف  
الالتباس) أن الاولى أن يكون عند قوله تعالى واسجدوا لله بل في الموجز وشرحه الحكم به وظاهر  
التحرير التوقف ونقل البهائي في بعض فوائده عن بعض أصحابنا القول بوجوبه عند التلفظ بالسجدة  
وقال في (المعتبر) قال الشيخ في الخلاف موضع السجود في حم السجدة عند قوله واسجدوا لله وقال في  
(المبسوط) عند قوله ان كنتم اياه تعبدون والاولى أولى وقال في (الذكرى) ليس كلام الخلاف صريحا فيما  
ذكر في المعتبر ولا ظاهرا فيه بل ظاهره ما قلناه لانه ذكر في أول المسئلة أن موضعه فيها عند قوله تعالى  
واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون ثم قال وأيضا قوله فاسجدوا لله الذي خلقهن أمر  
والأمر يقتضي الفور عندنا وذلك يقتضي السجود عقب الآية ومن المعلوم أن آخر الآية تعبدون  
ولان تخلل السجود في أثناء الآية يؤدي الى الوقوف على المشروط دون الشرط والى ابتداء القاري  
بقوله ان كنتم اياه تعبدون وهو مستهجن عند القراء ولانه لا خلاف فيه بين المسلمين انما الخلاف في تأخير  
السجود الى يسأمون فان ابن عباس والثوري وأهل الكوفة والشافعي يذهبون اليه والاول هو المشهور عند  
الباقيين فاذن ما اختاره في المعتبر لا قائل به فان احتج بالفور قلنا هذا القدر لا يخل بالفور والالزام وجوب  
السجود في باقي آي الزام عند صيغة الأمر وحذف ما بعده من اللفظ ولم يقل به أحد انتهى ما في الذكرى  
ونحو ذلك قال في كشف الثام وقضية عبارة الكتاب انه لا يجب السجود على السامع كما هو صريح  
الخلاف والشرائع والمنتهى والتحرير والتذكرة والبيان والموجز الحاوي وهو ظاهر جامع الشرائع وقربه  
في الكفاية واليه مال الاستاذ أيده الله تعالى في حاشية المدارك وفي (الخلاف) وظاهر التذكرة الاجماع  
عليه وفي (كشف الالتباس) انه المشهور وفي (الفوائد المليّة) انه مذهب الاكثر واستدلوا عليه بخبر عبد الله  
ابن سنان انه سأل الصادق عليه السلام عن رجل سمع السجدة قرأ قال لا تسجد الا أن يكون منصتا  
لقرائته مستمعا لها أو يصلي بصلوته فاما ان يكون يصلي في ناحية وأنت تصلي في ناحية أخرى فلا  
تسجد لما سمعت وقال في (الذكرى) في طريق الخبر محمد بن عيسى عن يونس مع أنها تتضمن وجوب  
السجود اذا صلى بصلوة التالي لها وهو غير مستقيم عندنا اذ لا يقرأ في الفريضة عزيمة على الاصح ولا تجوز  
القدوة في النافلة غالبا الى أن قال ولا شك عندنا في استجابته على تقدير عدم الوجوب (قلت) للضعيف  
برواية المبيدي عن يونس ضعيف والظاهر حملة على الاتهام بالخالف أو على الاتهام بالمرضي الناسي والقدوة  
في بعض النوافل كالاستسقاء والتدبير والعيدن مع اختلال الشرائط جائزة وفي (السرائر) وجامع المقاصد  
وفوائد الشرائع والجعفرية والميسية والفوائد المليّة والمسالك) انه يجب على السامع وهو المنقول عن الكاتب

ولا يجب فيها تكبير ولا تشهد ولا تسليم ولا طهارة ( متن )

والله مال في الذكرى وفي (الحدائق) انه مذهب الاكثروني (الدروس) انه أحوط وفي (المنتهى) عن الشيخ انه قال فيه تردد أحوطه الوجوب واستدل عليه في السرائر بالاجماع على اطلاق القول بالوجوب على القاري والسامع ونسبه أيضاً الى الاصحاب ويدل عليه من الاخبار خبر أبي بصير وخبر كتاب المسائل وخبر الدعائم وأما صحيح محمد الذي استدل به في المدارك فظاهر في الاستماع وظاهر المختلف التوقف وفي (المدارك) انامن المتوقفين وفي (البحار) الجمع بين الاخبار أما بحمل اخبار الامر بالسجود بمجرد السماع على الندب أو حمل ما دل على التخصيص بالاستماع دون السماع على التقية وفصل في المبسوط فأوجبه على السامع اذا لم يكن في الصلوة والعدم اذا كان فيها انتهى وما ذاك الا لدليل عن عليه **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ ولا يجب فيها تكبير ﴾** عند الشروع فيها عندنا كما في التذكرة وكشف الثام وفي (المدارك) أجمع الاصحاب على عدم مشروعيتها فيها وفي (البحار والحدائق) ان المشهور عدم وجوب التكبير لها وفي (المنتهى) ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والموجز الحاروي وجامع المقاصد والجعفرية وارشاد الجعفرية والغرية والفوائد المليية والمدارك) انه يستحب التكبير عند الرفع وفي (البحار) الاحوط عدم الترك وفي (التذكرة) هو مستحب أو شرط وجهان ونفاه في الغلبة مطلقاً على ما فهمه منها شارحها وتحتل عبارة مجالس الصدوق والمبسوط والخلاف وجامع الشرائع والذكرى والبيان والكفاية وجوب التكبير عند الرفع بل قد يظهر ذلك من بعض هذه وفي الاول عده من دين الامامية وهو ظاهر خبر عبد الله بن سنان ومحمد بن مسلم الذي رواه البرنظي في جامعهم لكن المصنف في المنتهى فهم من المبسوط والخلاف الاستحباب **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ ولا تشهد ولا تسليم ﴾** ليس فيها تشهد ولا تسليم اجماعاً كما في التذكرة وجامع المقاصد وظاهر المنتهى ونهاية الاحكام وقد يلوح دعواه من المدارك وفي (المنتهى) أيضاً ليس عليه تشهد بلا خلاف والظاهر منه بقرينة ما سبق انه لا خلاف فيه بين أهل العلم وصرح جماعة بأنهما لا يشرعان فيها **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ ولا يجب فيها طهارة ﴾** كما هو فتوى علمائنا كما في المنتهى وهو خيرة المبسوط والشرائع وجامع الشرائع والمختلف والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والبيان والغنية والموجز الحاروي وشرحه وجامع المقاصد وموائد الشرائع والجعفرية وشرحها والمدارك وفي (الذكرى) انه أظهر وفي (البحار والكفاية) انه أقرب واستظهر جماعة كالمصنف في المختلف والشهيد من الكتائب اشتراطها وفي (البيان) أومى اليه ابن الجنيد وفي (الغنية والبيان والفوائد المليية) ان الافضل الطهارة لها وفي (التذكرة) في بحث التجديد انه يستحب التجديد لسجود التلاوة والشكر وفي (الذكرى) لا يستحب التجديد لها انتهى وكلام الاصحاب غاية ما يعطى عدم اشتراطه لاعدام استحبابه وفي (النهاية) ان الحائض اذا سمعت سجدة القرآن لا يجوز لها ان تسجد ومنع في المقنعة من قراءة الجنب سور الفرائم وقال لان في هذه السور سجودا واجبا ولا يجوز السجود الا لظاهر من التجاسات بلا خلاف كذا في التهذيب وبعض نسخ المقنعة وليس في بعضها لفظ بلا خلاف وعن كتاب أحكام النساء له من سمع موضع السجود فان لم يكن طاهراً فليوم بالسجود الى القبلة إيماء وقد تقدم نقل ذلك كله في الفصل الثاني في أحكام الحائض وقد جملنا المسئلة هناك منقسمة الى مستلثين (الاولى) ان سجودها لآية السجدة سائغ أم لا (والثانية) اذا ساءغ فهل هو على



ولا استقبال ( متن )

سبيل الوجوب أو الاستحباب أو يفصل واستوفينا قل كلامهم في ذلك وجمعنا بين الاخبار الواردة في الحائض تارة بحمل الناهية منها على التقية وأخرى على ما اذا قرأت غير العزائم وقتلنا جمع الشيخ في التهذيبين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا استقبال للقبلة ﴾ عندنا كما في كشف القتام واستدل عليه فيه بالاصل وخبر الملل وخلاف الجمهور كما في المنتهى وهذا السجود ليس بصلوة فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلوة عندنا كما في التذكرة ولا يشترط فيه الستر واخلو عن النجاسة كما صرح به المصنف في نهاية الاحكام والكرخي والشهيد الثاني وغيرهم وفي (الميسية) وكذا لا يشترط فيه غيره من شروط الصلوة وفي (الجعفرية وشرحها) في اشتراط الستر والاستقبال واخلو عن النجاسة وجهان ﴿ فروع ﴾ يجب التنبيه عليها هل يجب السجود فيها على الاعضاء السبعة أم لا وهل يشترط وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه في الصلوة أم لا قال في (المعتبر) بوضع الجبهة يسمى سجود فيتحقق معه الامثال وما زاد خارج عن مسمى السجود فينبى بالاصل ذكر ذلك في بحث سجدة الشكر وفي (الفوائد الملية) الظاهر أنه لا يشترط فيها وضع ما عدا الجبهة من الاعضاء السبعة وفي (كشف الالتباس) أنه المشهور وفي (التحرير) الاقرب اشتراط السجود على الاعضاء السبعة وفي (البيان) الاشبه اشتراط السجود على السبعة وعلى ما يصح السجود عليه فان تعذر فكسجود الصلوة وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) في وجوب ما عدا الجبهة اشكال وفي (جامع المقاصد والجعفرية) في كفاية وضع الجبهة على الارض واعتبار السجود على ما يصح السجود عليه في الصلوة وجهان وفي (المدارك والكفاية) في اشتراط السجود على السبعة والسجود على ما يصح السجود عليه نظر وفي الاخير (الكفاية خ) لا يبعد الاشتراط وفي (كشف الالتباس والفوائد الملية) لا يشترط السجود على ما يصح السجود عليه في الصلوة وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية وكشف الالتباس والميسية والمسالك والمدارك) ان الاحوط وضع باقي المساجد والسجود على ما يصح السجود عليه وفي (البحار) انه الاحوط وان لم يتم دليل مقنع عليه وقال في (جامع المقاصد) الالتفات الى الامر بوضع الجبهة من دون قيد يقتضي عدم اشتراط وضع غيرها والالتفات الى أن ذلك يحتمل أن يراد به السجود في الصلوة يقتضي الاشتراط قال وكذا القول في اعتبار مساواة المسجد الموقوف ومثله اعتبار السجود على ما يصح السجود عليه في الصلوة وقد يراد باعتباره هنا التعليل بأن الناس عبيد ما يأكلون ويلبسون فان العلة قائمة هنا انتهى وهو حاصل كلام الذكري وناقشها في ذلك صاحب الحقائق وتام الكلام يأتي في سجدة الشكر وقال في (جامع المقاصد) ويمكن بناء الحكم في هذه على ان مفهوم السجود شرعا هل يستدعي ذلك أم لا انتهى (قلت) قد تقرر في محله ان في جريان الاصل في العبارات اشكالا وكذا في كون اساميها اسامي للاعم والذمة مشغولة يبين فلا بد من الفراغ اليقيني أو العرفي ومن هنا يعلم أنه على القول بأن العبادة اسم للصحيحة وأنه لا يتمسك في نفي الشرط بأصل العلم يتعين في هذا السجود اشتراط ما يشترط في سجود الصلوة الا ما قام النص أو الاجماع على عدم اشتراطه وقد عرفت معاقب الاجماع وموارد النصوص وفي (حواشي الشهيد) يجب فيها الستر والنية والسجود على الاعضاء السبعة ويجوز على ما لا يصح السجود عليه وفي (جامع الشرائع والتذكرة والتحرير والموجز الحاوي والجعفرية وشرحها) وكشف الالتباس والفوائد الملية والمدارك ان الذكر في هذا السجود مستحب غير واجب وفي (البيان)

## ويقضيها الناسي ( متن )

ان الراوندي في المعتبر قال من قرأ في نافلة اقرأ سجد وقال آلهي منا بما كفروا وعرفنا منك ما انكروا  
وأعجبناك الى ما دعوا فالغفو الغفوم برفع رأسه ويكبر (قلت) سب هذا في المنتهى الى الصدوق وقال  
أيضاً وقد روي انه يقال في سجدة الغرائم لا اله الا الله حقاً حقاً لا اله الا الله ايماناً وتصديقاً لا اله  
الا الله عبودية ورقاً سجدت لك يا ربّي تعبدًا ورقاً لا مستنكفاً ولا مستكبراً بل أنا عبد ذليل خائف  
مستجير (قلت) حمل هذا الصدوق في مجالسه من دين الامامية على ما نقل (وقال الصادق عليه السلام)  
فما رواه ابن محبوب عن عمار اذا سجد بقلت ما تقول في السجود وهو المنقول عن الكتاب وروي  
الكليني في الصحيح عن أبي عبيدة الخذاء عن أبي عبد الله عليه السلام ما يخالف ذلك كله وقال جماعة  
وقت نيتها عند الهوي اليها وآخرون عند وضع الجبهة وخير بين هذين في البحار وقيل يجوز عند استدامة  
الوضع واستشكل فيه بعضهم والامر في النية هين وفي (الخلاف وظاهر التذكرة) الاجماع على أنه يجوز أن  
يفعل هذا السجود في جميع الاوقات وان كانت مكروهة وبه صرح جماعة والمخالف جماعة من العامة وفي  
(النفلية) روى كراهيته في الاوقات المكروهة وفي شرحها العمل على خلافه روي (قلت) الرواية رواية عمار وهي  
معارضة باطلاق الاخبار وصرح بخبر دعائهم الاسلام والاجماع فلا وجه لاستشكل صاحب الحقائق ولا  
مجال للتوقف هذا كله مع النقص عن سندها وفي (المبسوط) يكره السجود المستحب عند طلوع الشمس وعروبها  
وصرح جماعة بأن السجود يتكرر بتكرار السبب سواء تخلل السجود أم لا لاصل عدم التداخل وفي (البحار) الحكم  
مشكل مع عدم التخلل وتبعه على ذلك صاحب الحقائق وفي (البيان) ان الاقرب أنه لا يحرم على المصلي  
فرضاً استماع سجدة الغرائم حينئذ يؤمى ويقضى وفي (الموجز الخاوي) انه حرام فان فعل أومى وقضى  
وفي (نهاية الاحكام) لو قرأ السجدة ماشياً فان لم يتمكن أومى وان كان ركعاً سجد على دابته ان تمكن والا  
وجب النزول والسجود فان تعذر أومى ونحوه ما في المنتهى والموجز الخاوي وفي (التذكرة) لو قرأ السجدة  
ماشياً سجد فان لم يتمكن أومى ونقل كلام العامة الى ان قال وان كان ركعاً سجد على راحله والانزل  
وفعله على عليه السلام الى أن قال ولا نعلم فيه خلافاً وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والبيان) قيل يكره  
اختصار السجود فقيل هو ان ينتزع آيات السجدة فيتلوها ويسجد بها وقيل ان يسقطها من قرائته  
وفي (التذكرة) ان التفسير الاخير أولى وفي (المنتقى) بعد سبته الى القبل اختار انه مكروه قوله ﴿...﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ويقضيها الناسي﴾ كافي المبسوط والخلاف والذكرى والبيان وحواشي الشهيد  
والموجز الخاوي وفي (الكفاية) المشهور أنه يجب قضاؤها مع الفوات وفي (التحرير) قول الشيخ جيد  
واحتمله في التذكرة ونهاية الاحكام حيث قال فيها ويحتمل أن يقال بالاداء لعدم التوقيت فدل على  
ان قول الشيخ محتمل له أيضاً فهما وناقش في المعتبر في تسميته قضاء لعدم التوقيت وان وجبت المبادرة  
فانها واجب آخر قال في (الذكرى) لانه لما وجبت الفورية كان وقتها وقت وجود السبب فاذا فاتت  
وقتها وفي (الميسرة والمسالك والفوائد المالية والبحار) ان ما في المعتبر هو المعتبر وفي (كشف القاتم) ان  
المناقشة في محلها فليحمل القضاء على الفعل أو الفعل المتأخر كما في عمرة القضاء انتهى وفي (جامع المقاصد  
والمدارك) الاصح أنه لا يدخلها اداء ولا قضاء لانها من توابع الوقت المضروب شرعاً وهو منتف لما قلناه  
من الفورية وهو خيرة الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك قال لان الفورية لا تستلزم التوقيت بلا

وسجدنا الشكر مستحبتان عند تجدد النعم ودفع النقم وعقيب الصلوة ويمفر بينهما (متن)

تأمل فإنها أعم فاذا ظهر ان بعد فوات وقت وجود السبب لا بد من الاتيان ظهر عدم التوقيت ولذا لم يقل فليقضها وقال يسجد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسجدنا الشكر مستحبتان عند تجدد النعم ودفع النقم وعقيب الصلوة ﴾ نقل الاجماع على استحباب السجود للشكر في هذه المواضع الثلاثة في الخلاف والتذكرة والمنتهى وظاهر المعبر وفي (كشف اللثام) لا خلاف فيه عندنا والاخبار به متضاربة وفي (جامع المقاصد) لا خلاف بين أكثر علمائنا الا من شذ في استحبابه عند تجدد النعم ودفع النقم وفي (الحبل المتين) على ما نقل عنه الاجماع عليه وفي (المدارك) نسبته الى علمائنا وفي (كشف الحق) ذهبت الامامية الى استحباب سجدة الشكر ومالك على الكراهة وأبو حنيفة نفي المشروعية ولم يقيد المصنف الصلوة بالفريضة كما صنع جماعة وقضيته انه مشروع بعد النافلة كما صرح به في المصباح والسرائر وغيرهما وفي (المعبر والمنتهى ونهاية الاحكام) الاقتصار على ذكر الفرائض وقد أتى المصنف بلفظ التثنية في المواضع الثلاثة كما في الشرائع والجعفرية وشرحها وفي (المبسوط والخلاف وجامع الشرائع والمعبر والتذكرة والموجز الحاوي) التعبير بلفظ الوحدة عند المواضع الثلاثة وفي (التحرير) وجملة من كتبهم التعبير بسجود الشكر وكل من ذكر التعفير والعود الى السجود فقد أراد التثنية وان عبر بالوحدة وما ذكر فيه التعفير في المواضع الثلاثة والعود الى السجود التحرير والمنتهى والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وهذه كلها موافقة للكتاب وفي (المنفعة والنهاية والسرائر) ذكر التثنية في الصلوة ونقل ذلك في كشف اللثام عن الاقتصاد والقاضي والحلي وابني سعيد وليس في الجامع ذكر ثنية ولا تعفير وفي (الشرائح) ما سمعته وفي (المعبر) ذكر الوحدة أولا في الجمع ثم ذكر التعفير وظاهر ان ذلك عقيب الصلوة لكنه ليس بذلك الوضح ثم انه لم يذكر في المعبر العود الى السجود في التعفير وبدونه لا يتحقق التعدد لان التعفير قد يصير في السجدة الواحدة كأن يسجد أولا ويلصق خده الايمن ثم الايسر بالارض ويرفع رأسه كما في بعض الاخبار وكذا ذكره الشيخ في سجدة الشكر عقيب الظهر والمصر وفي (المصباح) ذكر الوحدة بعد الظهر والمصر وبعض نوافل الليل وذكر التثنية بعد المغرب والعشاء والصبح حيث ذكر فيها التعفير والعود الى السجود وفي (الحداثي) الظاهر من كلام الاصحاب وكذا من الاخبار ان سجود الشكر المنسوب يتأدى بالمرّة الواحدة وان كان التعدد بالفصل بتعفير الحدين بين السجدين أفضل فان كثيرا من الاخبار انما اشتمل على سجدة واحدة وجملة منها دلت على التعدد وكذا في كلام الاصحاب وربما عبر بالسجدة وربما عبر بسجدي الشكر والكل منصوب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان يمفر بينهما ﴾ في الخلاف والمنتهى الاجماع على استحباب التعفير في سجدة الشكر وهو ظاهر المعبر والتذكرة حيث نسب فيها الى علمائنا وفي (كشف الحق) نسبته الى الامامية وفي (جامع المقاصد والمدارك) الاجماع على استحبابه بين السجدين كما نطقت به عبارة الكتاب وظاهر المعبر والمنتهى الاجماع على ان التعفير للحدين حيث قال فيها ويستحب فيها التعفير وهو ان يلصق خده الايمن بالارض ثم خده الايسر وهو مذهب علمائنا وفي الاخير أجمع وبالحدين صرح في المصباح والسرائر والتحرير والذكرى والبيان وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والميسية وغيرها وبالحدين صرح أيضا في النفلية والجعفرية وشرحها والميسية والفوائد المالية والمسالك والمدارك

﴿الفصل السابع﴾ في التشهد ويجب آخر الصلوة مطلقاً وعقيب الثانية في الثلاثية والرابعة والواجب أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله اللهم صلي على محمد وآل محمد (متن)

وفي أكثر هذه المراد بالتعغير وضع الحيين على التراب بين السحدين وكذا الحدين واستدلوا عليه بالخبر المشهور وهو أن من علامات المؤمن تعغير الحيين (وناقشهم) صاحب الحدائق باحتمال أن المراد بالحيين هو الجبهة كما مر نظيره في باب التيم قال وبؤيده أفراد الحين في الخبر والمراد حينئذ إنما هو استحباب السجود على الأرض وجعل ذلك من علامات المؤمن من حيث أن المخالفين لا يرون استحباب سجدة الشكر إلى آخر ما قال (قلت) قال الشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن المنذر باستحباب سجود الشكر في المواضع الثلاثة وإنما أطبقوا على نفي التعغير فلم يتم لصاحب الحدائق ما استند إليه وفي (كشف اللثام) يستحب أن يعفر بينهما خديه أو حبينيه أو الجميع أو أحدهما فهو كالسجود مما تشبه فضله الأخبار والاعتبار وانعقد عليه إجماعاً ولما أنكره الجمهور كان من علامات الإيمان انتهى وفي (الخلاف) الإجماع على أن ليس فيها تشهد ولا تسليم ولا تكبير افتتاح ولا تكبير السجود وبه صرح كثير ممن تأخر عنه وفي (المبسوط) يستحب التكبير لرفع من السجود وكذا قال في جامع الشرائع ونفاه في التحرير وظاهر التذكرة والذكرى والبيان وكشف اللثام وجامع المقاصد التأمل فيما في المبسوط وفي (المعتبر والمنتهى) لعله يشبه سجود التلاوة وهل يشترط فيه وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه في الذكرى لا يشترط وفي (جامع المقاصد) فيه تردد وأما وضع الأعضاء السبعة ففي (الذكرى) أنه معتبر قطعاً وظاهر جامع المقاصد التوقف حيث اقتصر على نسخته إلى الذكرى (قلت) ما في الذكرى مخالف لما اعتبره سابقاً من صدق السجود بمجرد وضع الجبهة فتأمل هذا وصرح الشهيدان والمحقق الثاني بأن السنة في التعغير تتأدى بدون الوضع على التراب وإن كان أفضل وفي (نهاية الأحكام والتذكرة) الأقرب استحباب هذا السجود عند تذكرة النعمة وإن لم تكن منجدة خلافاً للجمهور كما في الأخير وفي (الذكرى) إنما يستحب ذلك إن لم يكن سجوداً وفي (البيان) في أصل الحكم نظر وقال في التذكرة يجوز أن يؤدى هذا السجود وسجود التلاوة على الراحلة عندنا وفي (نهاية الأحكام والموجز الحاوي وشرحه) يجوز التقرب بالسجود المحرد من دون سبب وفي (البيان) فيه نظر وفي (نهاية الأحكام) وكذا بالركوع على أشكال ونفاه الشهيد وغيره

### ﴿ الفصل السابع في التشهد ﴾

هو فعل من الشهادة وهي عبارة عن الخبر القاطع لفة كما في المنتهى وجمع المقاصد وإرشاد الحميرية والروض وفي الثاني والثالث أنه شرعاً الشهادة بالتوحيد والرسالة والصلوة على النبي وآله صلى الله عليهم أجمعين وفي (الروض) أنه شرعاً الشهادة لله بالتوحيد ولمحمد صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة ويطلق على ما يشمل الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم تظليماً وبالنقل ونحوه قال في الروضة والمقاصد العلية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب في آخر الصلوة مطلقاً وعقيب الثانية في الثلاثية والرابعة ﴾ وجوب التشهد في هذين الموضعين هو مذهب أهل البيت عليهم الصلوة والسلام كما في المنتهى وقد نقل على ذلك الإجماع في الخلاف والفتية والمعتبر والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح وكشف اللثام وهو صريح الانتصار والناصريات في التشهد الأول وظاهرهما أو صريحهما في الثاني أيضاً وظاهر كشف الحق فيهما أيضاً وفي (المبسوط) بعد أن حكم بوجوبهما نفي الخلاف عن خمسة أشياء في التشهد وعد وجوبهما في

الامالي من دين الامامية وفي (الكفاية) أنه لاخلاف فيه ونفي أبوحنيفة ومن تابعه الوجوب عن التشهدين والشافعي والأوزاعي نفاء عن الاول وعن قوم منهم أن الثاني غير واجب (والحاصل) أنه يستفاد من مطاوي عبارات علمائنا أن الحكم بوجوبهما كاد يكون ضروريا عندهم وإنما وقع النزاع بينهم في مقامات (الاول) هل تجب في التشهد في الموضعين الشهادتان أم لاذهب المعظم كما في كشف اللثام الى وجوبهما فيه كل مرة وفي (المبسوط وجامع المقاصد) أنه لاخلاف فيه بين أصحابنا وفي (المنتقى) أن عليه عمل الاصحاب وفي (جامع المقاصد) أيضاً أن عليه عمل الاصحاب كافة وفي (الفنية والتذكرة والذكرى وجمع البرهان) الاجماع عليه وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) لعل الاجماع منعقد على ذلك وفي (الذكرى) عن الفخر اجزاء شهادة واحدة في الاول وعن (المنعم) أن أدنى ما يجزي في التشهد أن تقول الشهادتين أو تقول بسم الله وبالله ثم تسلم قال في (الذكرى) بعد نقله هذا القول هو شاذ لايمد ويعارضه اجماع الامامية على الوجوب انتهى وأما الاخبار التي قد يظهر منها خلاف ذلك فهي خبر حبيب الخثعمي وبكر بن حبيب فانهما قد تضمنتا احزاء حمداً لله تعالى عن الشهادتين وقد حملاني الذكرى وغيرها على التقية والاولى حملهما على بيان ما يستحب فيه أي أدنى ما يستحب فيه ذلك ويحتملان النسيان وسؤال بكر يحتمل أن يكون عن وجوب التحيات ونحوها كما يقوله بعض العامة ومنها صحيح زرارة الذي قد يظهر منه نفي وجوب الشهادة بالرسالة في التشهد الاول واليه استند صاحب الفخر وقد أجاب عنه في المعتبر بأنه ليس مانعاً من وجوب الزيادة فالعمل بما يتضمن الزيادة أولى واقضى المصنف في المنتهى أثره في هذا الكلام لكنه عدل في العبارة الاخيرة الى ما هو أوضح في افادة الغرض فقال بعد ذكره لعدم المانعة من وجوب الزيادة فيعمل بما تضمنه حديث الزيادة (ثم اعترض) بما حاصله ان الخبر يدل على الاجزاء وهو ينفي وجوب الزائد (وأجاب) بأنه لو كان المراد من الاجزاء هذا المعنى لزم اجزاء الشهادة الواحدة في التشهد الاخير لدلالة صحيح البنظري على ان القدر المجزي فيها واحد لكن التالي باطل للنص في الخبر المبحوث عنه على ان المجزي في الاخير هو الشهادتان وأنت تعلم ان هذا الجواب ليس بحاسم لمادة الاشكال اذ حاصله حصول التعارض بين الخبرين فيحتاج الى الخروج عن حقيقة الاجزاء في هذا الخبر وأنت خبير بأن هذا القدر غير كاف بمجرد دفع الاعتراض بل يحتاج الى بيان المعنى الذي يناسب حمل الاجزاء عليه ويوافق القواعد وهو (ان يقال) ان السؤال كان عن وجوب ما زاد على الشهادتين من التحيات ونحوها (فاجاب) عليه السلام بأول ما يجب فيه أي تقول أشهد أن لا اله الا الله الى آخر ما تعرف أو يقال العرض من السؤال استعمال كيفية التشهد وأنه هل يختلف فيه حكم الاول والاخير فاكفى عليه السلام في جواب السؤال الاول بذكر كيفية الشهادة بالوحدانية اعتماداً على ان كيفية الشهادة الاخرى معروفة وجعل الجواب عن السؤال الثاني بالشهادتين كناية عن الاتفاق في الحكم بالنسبة الى القدر المجزي والوجهان متقاربان ولئن استبعدا فليس وراءه الا الحل على التقية وعليه اقتصر الشهيد في الذكرى فتأمل ولعل الصدوق في المنعم استند الى خبري عمار وقرب الاسناد للحريري (المقام الثاني) هل يجب في التشهدين مع الشهادتين الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في (الفنية والمعتبر والمنتهى والتذكرة والحبل المتين ورياض السالكين) الاجماع عليه وفي (جامع المقاصد) نفي الخلاف فيه وفيه أيضاً كما يظهر من المنتقى أن عليه عمل الاصحاب وهو مذهب الامامية كما في كشف الحق وهو مذهب أصحابنا كما في كنز العرفان وفي (جمع البرهان) كأنه اجماع وفي (الكفاية) انه المشهور وفي

(المبسوط) بعد ان حكم بوجوب التشهدين قال لا خلاف بين اصحابنا في وجوبها في التشهد وعلى ذلك قل الاجماع في الذكرى وفي (الناصرات وموضع من الخلاف) الاجماع على وجوبها في التشهد الاول وفي موضع آخر منه الاجماع على ان أدنى التشهد الشهادتان والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي موضع آخر من الخلاف انها ركن ولعله عنى الوجوب والبطان بتركها عمداً وفي (كشف الثام) ان وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الشهادتين مذهب المعظم وليس في الفقيه ذكر الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا الصلوة على الآل عليهم السلام في شيء من التشهدين لكنه روي فيه صحيح زرارة وأبي بصير الناطق بأنه لا صلوة له ان ترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعتذر الاستاذ أدام الله تعالى حراسته عن تركه ذكرها في التشهد بأنه بنى ذلك على ظهور الحال في ان الناس يصلون عقيب اسم الرسول صلى الله عليه وآله وقال أنه قال في أماليه ان من دين الامامية الاقرار بأنه يجزي في التشهد الشهادتان والصلوة على النبي وآله عليهم السلام (قلت) لم أجد ذلك في الأمالي وإنما فيها الاقتصار على قوله يجزي في التشهد الشهادتان وعن الكاتب أنه أوجبها في أحدهما وعن رسالة علي ابن بابويه أنه أوجبها في الثاني وقتل ذلك الشيخ نجيب الدين عن ظاهر الصدوق أبي جعفر ولم يورد ثقة الاسلام في الكافي شيئاً من الاخبار المتضمنة لذكر الصلوة على النبي أو عليه وآله عليهم السلام لكنه روى في بحث الاذان قول الباقر عليه السلام بطريق صحيح صل عليه كلما ذكرته أو ذكره ذاكر ومن المعلوم ان من يشهد الشهادتين يذكره صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى فيه في المقام خبر سورة ابن كليب المتضمن وجوب الشهادتين وفي (المدارك) أقصى ما تدل عليه الأدلة وجوب الصلوة على محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة أما كونها في كل من التشهدين فلا وفي (كشف الثام) ان الأدلة إنما توجبها في الجملة ولذا أوجبها أبو علي كذلك انتهى قلت قال في (المنتهى) بعد أن ذكر الاخبار الدالة على وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم والاخبار الدالة على وجوب الصلوة عليه وآله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم أجمعين من طريق العامة والخاصة ما نصه ولا تجب الا في الموضع المتنازع فيه بالاجماع وقد كان ذكران النزاع في وجوب الصلوة عليه وآله وسلم وعليهم السلام في التشهدين فليلاحظ هذا فان به يتم الاستدلال على ان في الاجماع السالفة بلاغا هذا ولذا ذكر الحال في وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في غير الصلوة على سبيل الاستطراد لمناسبة المقام ففي (الناصرات والخلاف والمعتبر والمنتهى والتذكرة) الاجماع على وجوبها في غير الصلوة وفي (مجمع البرهان) انه المشهور وذهب صاحب كنز العرفان وصاحب رياض السالكين وصاحب الحقائق الى الوجوب ونقله عن ابن بابويه واليه ذهب الشيخ البهائي في مفتاح الفلاح ونفى عنه البعد في المدارك وفي (الذخيرة) عن بعض المتأخرين ولعله المولى الاردبيلي أنه قال يمكن اختيار الوجوب في كل مجلس مرة ان صلى آخر وان صلى ثم ذكر تجب أيضاً كما تعدد الكفارة بتعدد الموجب انتهى والاصل والاجماع السالفة وعدم ورودها في الاخبار وعدم تعليمها للمؤذنين في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم وان ورد تعليمها في أخبار الأئمة عليهم السلام وعدم وجودها في كثير من الادعية المضبوطة عن الأئمة الطاهرين مع ذكره صلى الله عليه وآله وسلم أدلة صدق على عدم وجوبها في غير الصلوة وللعمامة في ذلك أقوال مختلفة في (الكشاف) الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واجبة وقد اختلفوا فمنهم من أوجبها كلما جرى ذكره ومنهم من قال تجب في كل مجلس وان تكرر ذكره ومنهم من أوجبها في المرة الواحدة والذي يقتضيه الاحتياط

الصلوة عند كل ذكر انتهى كلامه في الكشف وفي (مفتاح الفلاح) وخلاصة الاذكار لكاشاني ان صحيح زرارة يقتضي وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله سواء ذكر باسمه الشريف أو لقبه أو كنيته واحتمل في الاول ان الضمير الراجع اليه كذلك واستظهره في الثاني وقال في الاول لم أظفر لعلنا نشي في ذلك (قلت) والظاهر ان ما يدل عليه من غير ما ذكر كخير الخلق وخير البرية ونحو ذلك كذلك (وليعلم) ان الاخبار من طرقنا كخير ميمون القداح وطرق العامة كخير الصواعق المحرقة لابن حجر وغيره منهم ناطقه بأن المراد بالصلوة عليه هو ان يصلي عليه وعلى آله صلى الله عليه وآله (المقام الثالث) هل تجب الصلوة على الاكل عليهم الصلوة والسلام في التشهدين ففي (الغنية والمنتهى وكثر العرفان والحبل المتين) الاجماع على وجوبها فيها وهو ظاهر المعتبر حيث نسبته فيه الى علمائنا وفي (جامع المقاصد) نفي الخلاف عنه وفي (الخلاف والتذكرة والذكرى) الاجماع على وجوبها في التشهد وفي (المبسوط) نفي الخلاف عنه بين أصحابنا ويظهر من المتقى ان عليه عمل الاصحاب وفي (الكفاية) انه المشهور وقد سمعت كلام الكاتب والصدوقين وغيرهم فيما مضى ويدل عليه من طريق العامة ما روه عن كعب الاحبار في كيفية الصلوة عليه قال قد عرفنا السلام عليك كيف الصلوة قال اللهم صل على محمد وآل محمد ومارواه صاحب الصواعق المحرقة من انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الصلوة البتراء الحديث وقد قال الاستاذ الشريف آدم الله تعالى حراسته في حلقة درسه المبارك الميمون انه وجد هذا الخبر يعني خبر كعب مذكورا بعدة طرق من طريقهم ورووا عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام عن أبي مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلوة ولم يصل علي وعلى أهل بيتي لم تقبل صلوته واستدل عليه في المنتهى بقول الصادق عليه السلام في خبر الحلبي أجملهم قال والامر للوجوب ولا يجب الا في الموضع المتنازع فيه بالاجماع وبخبر عبد الملك بن عمر الاحول وفي فهرست الوسائل وجوب الصلوة على محمد وآله صلى الله عليه وآله في التشهد وبطلان الصلوة بتعمد تركها فيه ثلاثة أحاديث وإشارة الى ما تقدم هنا وفي الاذان والى ما يأتي في الذكرو غيره انتهى (المقام الرابع) في صورة الشهادتين ففي (الشرائع والمعتبر والمنتهى والتبصرة والذكرى وكشف الالتباس) ان صورتها كما ذكره المصنف هنا وهي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله قال في (الذكرى) هذا هو ظاهر الاصحاب وخلاصة الاخبار انتهى وهو ظاهر المقتنع على ما نقل عنه والمبسوط والجل والعقود والمصباح والنهاية والخلاف والوسيلة والمراسم والغنية والسرائر والارشاد والتذكرة حيث قيل فيها وأدنى ما يجزي في التشهد الشهادتان (وأدنى التشهد الشهادتان خ ل) وفي الخلاف والغنية الاجماع عليه وفي (المدارك والكفاية والمقاتيح) انه المشهور وهو مذهب الاكثر كما في الروض ومذهب كثير كما في جامع المقاصد وفي (النافع والدروس والموجز الحاوي وجمع البرهان) زيادة عبده ورسوله في الثانية وفي الاولى وحده لا شريك له (وفي كشف الثام والروض) انه المشهور وقد سمعت مامرا عن الروض وفي (الذخيرة والكفاية والمقاتيح) انه أحوط ومال اليه في الروض وذكر ذلك في الفقيه وجل العلم وغيرهما مع جملة مستحبات وتردد في وجوب وحده لا شريك له في نهاية الاحكام والتذكرة وفي (الافنية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشيتي النافع والارشاد والجعفرية وشرحها) الحكم بوجوب كل من الشهادتين تحييرا وقربه في البيان بعد ان تردد فيه واليه مال في شرح الافنية وفي (الذخيرة) الظاهر انه يخبر اتفاقا وفي (المقننة) أدنى ما يجزي في التشهد ان يقول المصلي أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا صلى الله عليه وآله وسلم عبده ورسوله وفي (الروض) ان خبر سورة بن كليب الذي قال فيه الباقر عليه السلام



ولو أسقط الواو في الثانية ( الثاني خ ل ) أو اكتفى به أو أضاف الآل أو الرسول الى المضمر  
فألوجه الاجزاء ( متن )

حيث سأله عن أدنى ما يجزى في التشهد الشهادتان فيه قصور عن مقاومة الاخبار الآخر لضعفه برحال  
متعددة وبأنه مطلق غير دال على عارة مخصوصة والخبر الآخر مقيد بالفاظ معينة يباناً للشهادتين  
والمطلق يجب حمله على القيد وأن العمل بالاول يستلزم جواز حذف لفظة أشهد الثانية مع الاتيان  
بواو العطف وحذف الواو مع الاتيان بها بل حذفهما مما أضافه الرسول والآل الى المضمر مع  
حذف عبده لصدق الشهادتين في جميع هذه التغيرات وأصحاب القول بالتخيير لا يقولون به  
انتهى كلامه فتأمل فيه وتام الكلام في صورة الشهادتين يأتي عند قرض المصنف له (المقام الخامس)  
في صورة الصلوة على محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم في (الذكرى) ان الاشهر قول اللهم صل على محمد  
وآل محمد وفي ( المفاتيح ) انه المشهور وفي ( المنتهى ) ان المحزبي من الصلوة اللهم صل على محمد وآل  
محمد وما زاد فهو مستحب بلا خلاف وقد فهم صاحب مجمع البرهان الاجماع على تعيين هذه الصورة  
ومرح في الدروس والبيان والالفية وجامع المقاصد والحفريات وشرحها بتعينها وفي ( الكفاية ) أنه أحوط  
وفي ( البصرة والتذكرة ) ان ذلك أقله لكن في الاخير لو أضاف الآل الى المضمر اجزاً وفي ( المقعة )  
وأدنى ما يجزى في التشهد ان يقول المصلي أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم  
عبده ورسوله ومثله في خصوص الصلوة عبارة المراسم وفي ( نهاية الاحكام ) ولو قال صلى الله على محمد  
وآله أو صلى الله عليه وآله أو صلى الله على رسوله وآله فلا قرب الاجزاء لحصول المعنى وقال في (الذكرى)  
يمكن اجزاء صلى الله عليه وآله لحصول معنى الصلوة ويمكن اختصاصه بالضرورة قال ويحمل عليه  
مضمر سماعه انتهى والاحتزاء بمطلق الصلوة ظاهر التهاية والخلاف والمسلط والوسيلة والغنية والسرائر  
والشرائع والنافع والمعتبر والارتداد حيث أطلق فيها أحراء الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وهو ظاهر المنقول عن الكاتب وفي ( الخلاف والغنية ) الاجماع على أحراء الصلوة على النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وفي المسوط نفي الخلاف عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أسقط الواو ﴾  
في الثانية أو اكتفى به أو أضاف الآل أو الرسول الى المضمر فألوجه الاجزاء ﴿ كما هو صريح التذكرة ﴾  
وكشف الالتباس ونفى الدين كما نقله عنه في الثاني وكما هو ظاهر الاكثر لانهم انما أوجبوا الشهادتين  
والصلوتين كما في كشف الثام وفي ( الخلاف والغنية ) وغيرها الاجماع على وجوب الشهادتين كما مر  
آفنا ومع من هذه التغيرات في الدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس واحتمل  
في الايضاح عدم الاجزاء وفي ( البيان والجعفرية ) وشرحها لو أضاف الآل أو الرسول من غير لفظ  
عبده الى المضمر لم يجز وفي ( الالفية ) لو أسقط واو العطف في الثاني لم يجز وفي ( المقاصد العلية ) ان  
المنع أولى وذكر في الذكرى ان ظاهر الاخبار في هذين المنع قال ويمكن استناد الحواز الى رواية حبيب  
فانه تامل فبحواها على ذلك والاولى المنع وقال في ( كشف الثام ) الاولى الاستناد الى الاصل واطلاق  
الاخبار والتناوى واشتمال الاخبار المفصلة على المندوبات وتردد في التحرير والمنهى في ترك الواو أو  
أشهد (١) وظاهر الروض والروضة التردد في التغير عن الصورة المذكورة واستدل في جامع المقاصد على

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر ان الصواب واو وأشهد أو الواو من وأشهد (مصححه)

ويجب فيه الجلوس مطمئنا بقدره فلو شرع فيه وفي الرفع أو نهض قبل اكماله بطل والجاهل يأتي منه بقدر ما يعلمه مع التضييق ثم يجب التعلم مع السعة ( متن )

المنع من هذه التغييرات بأن مخالفة المنقول غير جائزة وبقاء المعنى غير كاف لان التعبد بالالفاظ المخصوصة ثابت وهذه الرواية تشر الى رواية أبي بصير لانهض لما رضى غيرها من الاخبار المشهورة في المذهب ( واعترضه في روض الجنان ) بأن الاخبار المشهورة تضمنت وحده لا شريك ولفظ عبده والخير لا يحتم وجوبها ولم يستفيدوا جواز حذفها الا من هذا الحديث المطلق فكيف يرد وأراد بالحديث المطلق خبر سورة وقد عرفت ان المحقق الثاني وجه الرد الى حديث أبي بصير ويجوز العمل ببعض الخبر دون بعضه فالاولى ممارضته بما في كشف اللثام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب فيه الجلوس ﴾ بالاجماع كما في الغنية والمتعنى والمدارك وكشف اللثام ولا خلاف فيه كما في المبسوط وهو قول كل من أوجب التشهد كما في المتعنى أيضاً وفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابه والتابعون كما في المتبر وفي ( الخلاف ) التشهد الاخير والجلوس فيه واجبان اجماعاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ مطمئنا بقدره ﴾ اجماعاً كما في جامع المقاصد والمفاتيح وظاهر كشف الحق وبلا خلاف كما في مجمع البرهان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو شرع فيه وفي الرفع أو نهض قبل اكماله بطل ﴾ أي اذا كان عامداً مختاراً ويطلانه تبطل الصلوة عند علمائنا كما في التذكرة فان كان ناسياً تداركه ان بقي محله اجماعاً ولا في جامع المقاصد وروض الجنان ان الظاهر انه لا يقضيه بعد الصلوة لوقوعه في الجلة والمحل به انما هو بعض واجباته وهي لا تقضى ووجه القضاء ان عدم وقوعه على وجه يصيره في حكم المدموم فتأمل فيه نعم لو نسي التشهد الاول كله مع المضي فالاكثر كما سيأتي ان شاء الله تعالى على القضاء وخالف في ذلك الصدوقان والمفيد فاكتفوا عنه بالذي في سجود السهو ونسأ الكلام في محله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجاهل يأتي منه بقدر ما يعلمه مع الضيق ثم يجب التعلم مع السعة ﴾ الجاهل بالتشهد اما جاهل بأجزائه أو بعريته والاول هو المراد هنا وقد أشار الى الثاني بقوله فيها يأتي فان جهل العربية فكما للجاهل ونحن ننقل عبارات الاصحاب في المقامين ومنها يظهر الخلاف الواقع في البين ففي ( المبسوط والشرائع ) ان من لا يحسن التشهد والصلوة أتى بما يحسنه اذا ضاق الوقت وفي ( المتبر ) من لم يحسن التشهد والصلوتين وجب التعلم بالعربية كما قلناه انتهى وفي ( جامع الشرائع ) في بحث القراءة أنه اذا لم يحسن التشهد وضاق الوقت تشهد وفي ( المنهى ) ذكر هذه العبارة وقال بعدها ولو ضاق وعجز أتى بالممكن بلغته ولو لم يقدر سقط عنه انتهى وفي ( التحرير ) بعد عبارة المتبر بأدنى تفاوت قال ومع ضيق الوقت يأتي بما يحسن وفي ( التذكرة ) من لا يحسن التشهد والصلوتين وجب عليه التعلم فان ضاق الوقت أو عجز اجزأت الترجمة انتهى وقد خالفت عبارة المنهى فتأمل وفي ( الجعفرية ) ولولم يحسن التشهد وضاق الوقت عن التعلم قيل يجتري بالحمد لله تعالى وفي ( المقاصد العلية ) والجاهل بالعربية يجب عليه التعلم فان ضاق الوقت أتى بما علمه منها فان لم يحسن شيئاً اجزأت الترجمة فان لم يحسن فالاولى وجوب الجلوس بقدره جامداً لله تعالى فان لم يحسن التحميد وجب الجلوس بقدره وفي ( كشف اللثام ) عند قول المصنف فان جهل العربية فكما للجاهل المراد في وجوب تعلم الواجب واستحباب تعلم المندوب لا في السقوط رأساً لما عرفت من وجوب الترجمة ونص عليه في المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام لمعوم

ويستحب التورك وزيادة التحميد والدعاء والتحيات ( متن )

الشهادتين والصلوتين في الاخبار والفتاوى انتهى وقد سمعت عبارة المعبر ولم أجد فيه غيرها ولعله مما زاغ عنه النظر وفي (جامع المقاصد) فان جبل العربية وضاق الوقت أتى بالممكن كالجاهل بأصل التشهد وفي (الميسبة) يجب عليه الاتيان بما يحسن ويجب فعل الباقي بالترجمة ان احسنها كما يجب لو لم يحسن شيئاً وفي (فوائد الشرائع) عند قوله فيها وجب عليه الاتيان بما يحسن مع الضيق وهل يعرض عن الغائب بالتحديد يحتل ذلك ولو لم يحسن شيئاً منه عوض عنه بالتحديد واليه ذهب في الذكرى فان لم يحسن شيئاً امكن القول بالجلوس بقدره وهذا الفرض بعيد لان الاسلام انما يتحقق بالاقرار بالشهادتين انتهى وهذه العبارات منها الصريح ومنها الظاهر في المقام الثاني وفي (الدروس) يجب الاتيان بلفظه ومما ومع التندر تجزي الترجمة ويجب التعلم ومع ضيق الوقت الحمد لله بقدره وفي (البيان) الجاهل يجب عليه التعلم فان ضاق الوقت أتى بما علم والا فالترجمة والا احتمل الذكر ان علمه والسقوط وفي (الذكرى) لو بدل الالفاظ المحصورة بمرادها من العربية أو غيرها لم يحز نم تجزي الترجمة لوضاق الوقت عن التعلم والاقرب وجوب التحميد عند تبذر الترجمة للروايتين وقطع في ارشاد الجعفرية بما في الذكرى وفي (الموجز الحاروي) يتعلم الجاهل الى آخر الوقت فيأتي بالممكن منه ولو لم يعرف شيئاً حمد الله تعالى بقدره ولو لم يعرف لفظاً جلس قدره وفي (جامع المقاصد) بعد قول المصنف والجاهل يأتي منه الى آخره مانصه ولو لم يعلم شيئاً سقط وفي (روض الجنان) الجاهل بالتشهد يتعلم مع السعة ومع الضيق يأتي منه قدر ما يعلمه لان الميسور لا يسقط بالمعسور فان لم يعلم شيئاً قبل سقط والاولى الجلوس بقدره - امد الله تعالى كما ورد الامر به في خبر الخثمي عن الباقر عليه السلام من الاجتزاء بالتحميد مطلقاً فان أقل محتملاته حمله على الصلوة وهو اختيار الشهيد فان لم يحسن التحميد وجب الجلوس فدره لانه أحد الواجبين وان كان مقيد مع الاختيار بالذكر انتهى وفي (كشف اللثام) في شرح عبارة المصنف في المقام الاول والجاهل باجرائه يأتي منه بقدر يعلمه فان علم ببعضها عرياً وبالبعض أعجباً أتى به كذلك ولو لم يعلم شيئاً منهما الا أعجباً أتى به ولو لم يعلم الا بعضها أتى به خاصة كما يعلمه عرياً أو عجباً وجلس بقدر الباقي ولو لم يعلم شيئاً جلس بقدر الجميع مع الضيق عن التعلم وان اهدله مع السعة واثم به انتهى وهذه العبارات منها الصريح في المقام الثاني ومنها الظاهر ومنها المحتمل للمقامين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التورك فيه ﴾ قل على ذلك الاجماع في الخلاف والفنية وظاهر المنتهى وقد تقدم تمام الكلام فيه بما لا مزيد عليه في التورك بين السجدين وفي مسألة الاقواء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وزيادة التحميد والدعاء والتحيات ﴾ اما التحميد فعروف وأما الدعاء فلعله أراد به ما هو المعروف من قول وتقبل شفاعته في أمته الى آخره وقد تعطي عبارة الغفلة والفوائد المالية انه مختص بالاول كما ان التحيات مختصة بالثاني وظاهر الكتاب ان لا اختصاص في الامرين ولعله اعتمد في ذلك على قول الشيخ في النهاية وان قال هذا يعني قوله اللهم صل على محمد وآل محمد وتقبل شفاعته في أمته وارفع درجته في التشهد الثاني وجميع الصلوات لم يكن به بأس غير انه يستحب ان يقول في التشهد الاخير بسم الله وبالله الى آخره وذكر التحيات فعناه ان هذا أفضل في التشهد الاخير ويحمل ما في الغفلة والفوائد المالية من قولها ويختص تشهد آخر الصلوة بقوله التحيات على الاختصاص بالافضلية أو انه لا يستحب

ولا يجزى الترجمة فان جهل الرتبة فكالحال ويجوز الدعاء بغير العربية مع القدرة (من)

في الاول وكيف كان فورد التحيات القشهد الذي يخرج به من الصلوة عند جميع الاصحاب كما في البيان والفوائد الملية وفي (الذكرى والفوائد الملية) لالتحيات في القشهد الاول باجماع الاصحاب قال في (الذكرى) غير ان أبا الصلاح قال فيه بسم الله وبالله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله ما طاب وزكى ونما وخلص وما خبت فلفغير الله وتبعه ابن زهرة ولو أتى بالتحيات في الاول معتقدا لشرعيتها مستحبا ثم واحتمل البطلان ولو لم يعتقد استحبابها خلا عن اثم الاعتقاد وفي البطلان وجهان عندي ولم أقف للاصحاب على هذا الفرع انتهى وفي (البيان) لو أتى بهافيه فالظاهر الجواز وفي (ارشاد الجعفرية) لو أتى بهافيه واعتقد مشروعيته بطلت صلوته وفي (المعتبر والذكرى) ان الافضل في القشهد ما في خبر أبي بصير وفي (المنتقى) انه الا كل وذكر استحبابه جماعة من المتأخرين لكن في افتتاحه بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء لله أشهد أن لا اله الا الله الى آخره وأكثر الاصحاب كما في الذكرى والفوائد الملية والبحار اقتضوه بقولهم بسم الله وبالله والاسماء الحسنى كلها لله وفي (خبر الملل) بسم الله وبالله ولا اله الا الله والاسماء الحسنى كلها لله وذكر في الفوائد الملية انه رأى خبر أبي بصير في التهذيب بخط الشيخ رحمه الله في كل واحدة من الصلوة والسلام والترحم اعادة العطف بلى وانه زادها رابعا في قوله كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وخامسا في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقد ذكر في المعتبر والمنتقى والتذكرة والذكرى وغيرها هذا الدعاء مسقطين لفظ على من الجميع ﴿ قوله ﴾ ولا يجزى الترجمة فان جهل العربية فكالحال ﴿ تقدم الكلام في ذلك ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الدعاء فيه بغير العربية مع القدرة ﴾ جواز الدعاء بغير العربية في الصلوة مع القدرة هو المشهور بين الاصحاب حتى انه لا يعلم قائل بالمنع سوى سعد بن عبد الله كما في جامع المقاصد ومذهب الاكثر كما في كشف اللثام وفي (التذكرة) جواز الدعاء بغير العربية في الصلوة مذهب الاكثر وانما ذكرنا ما في التذكرة على حده لانه لم يذكر فيها القدرة وقد يظهر من المنتهى دعوى الاجماع حيث قال في بحث القنوت يجوز الدعاء بغير العربية خلافا لسعد بن عبد الله من قدماثنا انتهى ونقل أبو جعفر بن بابويه عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله انه كان يقول لا يجوز الدعاء في القنوت بالفارسية قال وكان محمد بن الحسن الصفار يقول انه يجوز قال والذي أقول به انه يجوز وفي (المستبر) ان الجواز أشبه وفي هذا ميل الى العدم وفي (جامع المقاصد) ان عدم الجواز هو المتجه لان كيفية العبادة متعلقة من الشرع كالعبادة ولم يمد منه مثل ذلك الا ان الشهرة بين الاصحاب حتى لا يعلم قائل بالمنع سوى سعد مانعة من المصير اليه انتهى واحتاط جماعة من متأخري المتأخرين بتركه كصاحب البحار وغيره وفي (كشف اللثام) لا نعرف لقول سعد مستندا الا ما في المختلف من انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلل صلوته دعاء بالفارسية مع قوله صلوا كما رأيتموني أصلي (وفيه) انه لو عم هذا لم يجز الدعاء بغير ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يدعو به ولا في شيء من اجزاء الصلوة غير ما سمع دعاؤه فيه فان أجيب بخروج ذلك بالنصوص قلنا فكذا غير العربي للإتفاق على جواز الدعاء فيها بأي لفظ أريد من العربي من غير قصر على المأثور للعمومات وهي كما تم العربي (وليعلم) انه يجوز الدعاء فيه للدين والدنيا اجماعا كما في الخلاف والتذكرة ويجوز للمصلي الدعاء أين شاء من الصلوة أولها أو وسطها أو آخرها اجماعا كما في الاتصاف وخالف في

أما الأذكار الواجبة فلا ﴿ خاتمة ﴾ الأقوى عندي استعجاب التسليم بعد التشهد (من)

المقامين جماعة من العامة وهل يجوز الدعاء بالمكروه كالحياكة والحجامة وركوب البحر ظاهر قولهم يجوز الدعاء للدين والدنيا ما لم يكن محرماً أن ذلك جائز وهذه العبارة وقعت في المنتهى وغيره بل قد يلوح من المنتهى دعوى الاجماع على جواز الدعاء بالمكروه حيث نسب الخلاف بعد ما ذكرناه عنه الى أحد قال وقال أحد يجوز بما يقرب من الله دون ما يقصده الدنيا ويظهر جواز ذلك من اجماعهم على جواز الدعاء بالمباح والمكروه مباح وفي (الاتصار) الاجماع على جواز الدعاء بما أحب الداعي وفي (كشف اللثام) يجوز الدعاء للدنيا بما أريد عندنا ولم يحز أحد الا بما يقرب من الله تعالى دون ملاذ الدنيا وفي (الروضة) عند قول الشهيد في اللمعة لدينه ودنياه بالمباح مانصه المراد بالمباح هنا مطلق الجائز وهو غير الحرام وفي (الذكرى) الدعاء كلام فباحه مباح وحرامه حرام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أما الأذكار الواجبة فلا ﴾ أي لا يجوز الا بالعربي المأثور اختياراً لوجوب التأسي فيها لكونها اجزائها واعدادها يمين البراءة منها لو كانت غير عربية كما في جامع المقاصد وكشف اللثام وخرج الواجبة المندوبة لدخولها في عموم ما يناجي به العبد ربه فكانت كاللغات.

### ﴿ خاتمة الأقوى عندي استعجاب التسليم ﴾

التسليم حقيقة شرعية في اللفظ الموضع لتحليل المصلي من الصلوة بمعنى انه يحل به ما كان حراماً تنكيراً الاحرام من الافعال المنافية للصلوة كما في ارشاد الجمعوية وقد اختلف الاصحاب فيه على قوانين الاول انه واجب كما في الناصريات والوسيلة والمراسم والغنية وجامع الشرائع والشرائع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمنتهى والايضاح والذكرى والبيان والدروس واللمعة والالفية وقواعد الشهيد والمقتصر والموحر الحاوي والتفتيح وكشف الاتباس والحبل المتين والوسائل والمفاتيح ونمرحه وحاشية المدارك والحدائق وهو ظاهر الفقيه والهداية والامالي والمهذب البارع بل كاد يكون صريح الاخيرين وهو المقول عن الحسن والجعفي صاحب الفاخر والسيد في المحمديات وأبي الصلاح وأبي سعيد من علاننا الحلبيين والقطب الراوندي ونقله الشهيد عن الشيخ احمد بن المتوج المعاصر له ونقله البهائي وتليذه الشيخ نجيب الدين وصاحب الحدائق عن صاحب البشرى وهو الذي استقر عليه رأي المصنف كما في شرح الارشاد لخير الاسلام وقد فعله الصحابة والتابعون ولم ينقل عن أحد منهم الخروج بغيره كما في المعتبر وهو مذهب أكثر المتأخرين كما في الروض (قلت) هذه الشهرة يصدقها الوجدان وان نقلت على خلاف ذلك كما يأتي وفي (الناصرية) ان كل من قال ان التكبير من الصلوة قال التسليم واجب وانه من الصلوة ونقل ذلك عنه في المختلف والذكرى وغاية المراد وفي (الغنية والذكرى) انه لا خلاف في وجوب الخروج من الصلوة واذا ثبت ذلك لم يحز بلا خلاف بين اصحابنا الخروج منها بغير التسليم من الافعال المنافية وهو الاحوط كما في المبسوط وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والخمعية والميسية والمقاصد العلمية والروض والمسالك ورسالة صاحب المعالم وفي (المنعمة) في صلوة الوتر ان التسليم في ركعتيه لا يجوز تركه وقال في (التهذيب) عند ذكره ذلك عندنا ان من يقول السلام علينا في التشهد فقد انقطعت صلوة فان قال بعد ذلك السلام عليكم جاز وان لم يقل جاز وبه جمع بين ما دل على وجوب التسليم وما دل على التخيير وقد اختلف القتل عن المبسوط في (غاية المراد) نسب اليه القول بالوجوب وقال في (المعتبر) والشيخ في المبسوط يوجب السلام علينا وعلى عباد

الله الصالحين ويجعله آخر الصلوة كذا نقل ذلك في الذكرى عن المعبر والموجود في المعبر نسبة ذلك الى الشيخ من دون ذكر المبسوط وفي (كشف الرموز) ان الشيخ في المبسوط والخلاف متردد وله في المبسوط عبارات احدهما قوله والتشهد يشتمل على خمسة أجناس لا خلاف في انها واجبة الى أن قال والسادس التسليم ففي أصحابنا من جعله فرضاً ومنهم من جعله نفلاً وقال في مواضع أخر من قال من أصحابنا ان التسليم سنة يقول اذا قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد خرج من الصلوة ومن قال أنه فرض فبنسبية واحدة يخرج من الصلوة وينبغي أن ينوي بها ذلك والثانية ينوي بها السلام على الملائكة أو على من يساره (١) وقال في فصل تروك الصلوة والحديث الذي يفسد الصلوة هو ما يحصل بعد التحريم الى حين الفراغ من كل التشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتى حدث (حدث خل) فيما بين ذلك بطلت صلوته هذا على قول من يقول من أصحابنا ان التسليم ليس بواجب ومن قال انه واجب قال تبطل ما لم يسلم والاول أظهر في الروايات والثاني احوط للعبادة انتهى هذا تمام الكلام في نقل كلام القائلين بالوجوب ومن احتاط به لكن القائلين بالوجوب اختلفوا في أنه جزء حينئذ أم لا ففي (الناصرية) انه لم يجد به نصاً من الاصحاح ثم قوى الجزئية والركنية واستدل بالاجماع المركب المتقدم ذكره ووافقه المصنف في المنتهى والتذكرة وقد يقال في الاخير بالاستحباب وفي (الحبل المتين والمفاتيح) انه واجب خارج عن الصلوة والشهيد في قواعده مال اليه أو قال به وبه قطع الحر العاملي واليه يميل كلام البشرى فيما نقل عنه قال لا مانع من أن يكون الخروج بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وأن يجب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعده للحديث الذي رواه ابن اذينة عن الصادق عليه السلام في وصف صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لما صلى أمر أن يقول للملائكة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الا ان يقال هذا في الامام دون غيره انتهى (قلت) واليه يميل كلام الجمع من حكه بعدم بطلان الصلوة تظل الحدث مع قوله بوجوب التسليم على ما في الذكرى ونقل هذا القول عن ابن جمهور وهو لازم للصدوق حيث قال بعدم ضرر المنافي بعد الركن بل نقل ذلك عنه صريحاً والفاضل المقداد بعد أن نقل ذلك عن الشهيد اعترضه بأن القائل قائلان انه اما واجب فهو جزء من الصلوة ولهذا حصروا الواجبات في ثمانية أو غير واجب فيكون واحداً من مندوباتها فالقول بكونه واجباً غير جزء خرق للاجماع وفي (كشف الثام) ان الاصل والاحبار الكثيرة تعضد عدم الجزئية وساق في الحقائق جملة من الاخبار الدالة على عدم الجزئية كصحيح الفضلاء وصحيح ابن عفرون وصحيح سليمان بن خالد (قلت) وبدل عليه الاخبار الدالة على ان تظل الحدث بين التشهد والتسليم غير مضر في الصلوة كما سنذكره في الدليل الرابع من أدلة القائلين بالاستحباب وقال الاستاذ في شرح المفاتيح انه لم يعرف من احد الجواب عن هذه الاخبار وقد أجبتنا نحن عنها هناك وفي (كشف الثام) ان في خبري أبي بصير دلالة على عدم الجزئية ولا سيما أحدهما الذي يقول فيه الصادق عليه السلام فيمن رفع قبل التشهد فليخرج فليفضل أنفه ثم يرجع فليتم صلوته فان آخر الصلوة التسليم وفي (السرائر والخيرة) انه مستحب خارج عن الصلوة واليه يميل كلام صاحب البحار وفي (الحقائق) بعد نقله ذلك عن الذخيرة انه قول ثالث وينقدح اشكال على القائلين بالوجوب والخروج ان من عمدة ما استدلوا به على الوجوب أخبار تحليلها التسليم

(١) كذا وجدناه ولعل الصواب أو من على يساره أو الصواب أو على من على يساره (مصححه)

وهي ظاهرة في دخوله وجزيته وأن التحليل لا يحصل الا به وقضية كلامهم هنا حصول التحليل بغيره وان وجب الاتيان به وهذا الاشكال أورده في التنقيح على شيخه الشهيد في قواعد (وقد يجاب عنه) بأن لا نسلم ان قوله عليه السلام تحليلها التسليم ظاهر في الجزئية كذا تحريمها التكبير لان الاضافة تفيد مغايرة المضاف للمضاف اليه وتفيد الاضافة فيما نحن فيه عدم الجزئية فان الظاهر ان تحريم الشيء غير الشيء وكذا تحليله ولهذا لا يدخل في الصلوة بأول جزء من التكبير وقد يقال انه اذا فرغ من التكبيرتين ان جميع التكبير كان من الصلوة كما اذا قال بعتك هذا الثوب لم يكن ذلك يماً فاذا قال المشتري قبلت صار المجموع يماً وعلى هذا يكون التسليم خارجاً ولو ابتدأ به لا يخرج من الصلوة فاذا فرغ منه تعين ان جميعه وقع خارج الصلوة وفي (الحبل المتين) ان الروايات التي يمكن أن يستنبط منها جزئيته وخروجه متخالفة ويلوح من كلام القائلين بالوجوب (بوجوبه خل) الحكم بخروجه لانهم اشتراطوا في صحة الصلوة لظن دخول الوقت وخروجه دخوله في ثنائها وقيدوه بما قبل التسليم ولم يمترو دخوله في أثنائه (قلت) انما يتم هذا لو كان المصرح بذلك كل من قال بالوجوب والظاهر خلاف ذلك ثم قال وقد يترأى انه لا طائل في البحث عن ذلك لرجوعه في الحقيقة الى البحث عن وجوب التسليم واستحبابه فعلى القول بالوجوب لا معنى لخروجه وعلى القول بالاستحباب لا معنى لدخوله وليس بشيء اذ على القول باستحبابه يمكن ان يكون من الاجزاء المندوبة كبعض التكبيرات السبع وعلى القول بوجوبه يمكن ان يكون من الامور الخارجة عن حقية الصلوة كالنية عند بعض ثم ذكر كلام البشري ثم قال ويتفرع على الحكم بجزئيته أو خروجه فروع والحاصل ان كلا من احتملى جزئيته وخروجه يتمشى على تقديره وجوبه واستحبابه انتهى وهل يجب فيه نية الخروج به من الصلوة أم لا في الدروس والاهلية والمذهب البارع وفوائد الشرائع والمدارك والمفاتيح وشرحه لا يجب فيه ذلك وفي (التحرير والمنتهى والتذكرة وعاية المراد) انه الاقرب وفي (التحرير والنغلة) ان ذلك مستحب وفي (الفوائد المالية) انه الاشهر وفي (جامع الشرائع) يجب فيه نية الخروج وفي (الذكرى) اني لا أعلمه موافقاً وفي (كشف اللثام) تبعاً لجامع المقاصد ان كان جزء لم يجب نية الخروج به ولانته كسائر أجزاء الصلوة وان لم يكن فوجهان انتهى لكنه في جامع المقاصد قال ان لم يكن له جزء اتجه الوجوب وفي (شرح المفاتيح) ان الاخبار في غاية الظهور على عدم الوجوب واستدل الموجب بانه من كلام الآدميين ولذا تبطل به الصلوة اذا وقع في أثنائها عمداً فاذا لم يقترب بنية تصرفه الى التحليل كان مناقضاً وبأنه يجب على الحاج والمعتبر نية التحليل وهي كما ترى لكن الواجب قصد الامثال والتعيين كما هو الشأن في أجزاء الصلوة انتهى ما في شرح المفاتيح (ولعلم) ان صاحب ارشاد الجعفرية اعترض على القائلين بان الاحوط في التسليم نية الوجوب بانه كيف يجوز لمن أقام الدليل على استحباب التسليم الاغراض عن دليله المقتضي لذلك ومخالفة رأيه وينوي الوجوب ثم استظهر انه لو فعل ذلك لم تبرأ ذمته (وأجاب) الشهيد الثاني بان ذلك لا يقدح في الصلوة بوجه لانه ان طابق الواقع والا كان فعلاً خارجاً من الصلوة فلا يضر عدم مطابقة نية الوجوب به بخلاف الافعال الداخلة فيها فان نيتها لا بد أن تكون مطابقة لاعتقاد الفاعل حذراً من زيادة واجب في الصلوة أو ايقاع واجب بنية التدب قال ولو اشتربنا في الخروج من الصلوة على تقدير القول بندية التسليم الخروج به أو فصل المنافي كما يظهر من الشهيد في بعض كتبه وجماعة كن التسليم حينئذ بنية الوجوب كفعل المنافي فلا يقدح أيضاً بوجه انتهى هذا تمام القول في الوجوب



وما يتعلق به ويبقى الكلام في دليله وسيأتي ان شاء الله تعالى واضح الدلالة ساطع البرهان ( القول الثاني ) ان التسليم مستحب كما في المقنعة والنهاية والاستبصار والجل والعمود والسرائر والارشاد والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والمختلف ومجمع البرهان والمدارك ونقله في كشف اللثام عن ابن طائوس والقاضي وهو ظاهر الخلاف وظاهر علي بن الحسين كما في غاية المراد وهو أرجح كما في جامع المقاصد وأوضح دليلاً وأكثره وأكثر قائلًا كما في تعليق النافع وهو آيين دليلاً كما في فوائد الشرائع وفي ( الكفاية والذخيرة ) انه أقرب وهو الاظهر من مذهب أصحابنا كما في الخلاف واليه ذهب أجلاء الاصحاب كما في جامع المقاصد أيضاً والشيخ وأتباعه كما في غاية المراد ومذهب أكثر القدماء كما في الذكري وأكثر المتأخرين كما في المدارك وجمهور المتأخرين كما في الحدائق وقال البهائي انه مذهب مشايخنا المتأخرين عن عصر الشهيد وفي ( غاية المراد ) أيضاً ان الاصحاب ضبطوا الواجب والندب وكلهم جعلوه من قبيل الندب وفي ( الروض ) ان أدلة الندب لا تخلو عن رجحان وفي ( السرائر ) انه ظاهر المفيد وفي ( كشف الرموز ) ان الشيخ متردد في المبسوط والخلاف والمقطوع به ما نقلناه عن الثلاثة ولم يرجح شيء من المذهبين في البصرة وغاية المراد وارشاد الجعفريه ولم يتعرض لشيء منهما في الانتصار وجل العلم هذا ( ولعلم ) انه لا بد قبل الخوض في الاستدلال من تحقيق مذهب الشيخين المذنبين هما عمدة القائلين بالاستحباب بل هما رضي الله عنهما أول من صرح به ولم يعهد من غيرها ممن تقدم عليهما الا ما في غاية المراد من انه ظاهر علي بن الحسين والذي يظهر من كلامهما في التهذيب والمقنعة انحصار تحليل الصلوة في التسليم وقضية ذلك ان كلا يصدر من المنايات قبل التسليم يكون حراماً كصدوره في الصلوة وهذا لا يجتمع مع استحباب التسليم مع انهما صرحا به وقد تعرض صاحب الذخيرة للجمع بين الكلامين فجمع بأن المراد ان الخروج عن الصلوة بالكلية منحصراً في التسليم بخلاف الخروج عن واجباتها فانه بالصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم بناء على ما صرح به الشيخ في الاستبصار من ان آخر الصلوة هو الصلوة على النبي وآله صلى الله عليهم أجمعين ( وفيه ) ان كلامه في مواضع آخر من الاستبصار ظاهر في ان آخرها نفس الشهادتين وكلامه في شرح كلام المفيد عند قوله لا يجوز ترك التسليم في ركعتي الوتر يأتي عن ذلك حيث قال عندنا ان من يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انقطعت صلواته فان قال بعد ذلك السلام عليكم جاز وان لم يقل جاز وبه جمع بين الاخبار الدالة على وجوب التسليم والدالة على استحبابه على ان ظاهر كلام المفيد يأتي هذا الجمع لان ظاهره انه اذا ترك التسليم في الوتر تصيران موصولة بالثالثة كما هو مذهب جماعة من العامة لانه اذا كان التشهدان والصلواتان مخرجين عن الصلوة لا تصيران موصولة قطعاً ( فان قلت ) لعل مراد الشيخين ان التسليم انما يجب في خصوص ركعتي الوتر تعبداً أو للرواية الواردة في ذلك بخصوصه دون الفريضة ( قلت ) ظاهر الشيخ ان القاعدة في الصلوة من حيث هي فريضة كانت أو نافلة وتر أو غيرها انه اذا قال السلام علينا بعد التشهد فقد انقطعت صلواته على انه لم يرد في الوتر الا انها ركعتان مفصولتان عن الثالثة وما يؤدي هذا المعنى وورد أيضاً ان شئت سلمت وان شئت لم تسلم وهذا عين ما يقولانه في الفريضة من ان الخروج عن نفس الركعتين يقتضي بالتشديد أو الصلوتين فيكونان مفصولتين فلا يمارض ما دل على التخيير في التسليم وما ورد في بعض الاخبار من الامر بالتسليم بعد الركعتين في الوتر لا يقضي بالوجوب لكان الاخبار الناطقة بالتخيير فانها كاشفة على ان الامر ليس على الوجوب وهذا عين

ما يذهبان اليه في الفريضة مع ان الاوامر الواردة في الفرائض اكثر من ان تحصى مضافا الى انها محفوفة بقرائن ظاهرة في الوجوب آية عن حمل الامر فيها على ارادة الخروج عن الصلوة وانه كناية عنه فالامر في الوتر حينئذ أسهل شيء عندهما لخلوه عن القرائن المذكورة على انك قد سمعت ان الشيخ جمع بما ذكره في شرح كلام المفيد بين الاخبار الدالة على الوجوب والدالة على الاستحباب فخص الوجوب بالسلام علينا والاستحباب بالسلام عليكم ونظره في هذا انما هو الى الاخبار الواردة في خصوص الانصراف بالسلام علينا وهي انما وردت في الفرائض بل لم يرد خبر كذلك في خصوص الوتر بل لم يعرف أحدا من علمائنا خص هذا الحكم بالوتر بل ملاحظة كلام الشيخ عند ذكر ما دل على ذلك قاضية بان الخروج عن الفريضة عنده غير متحقق قبل السلام علينا وانهيك بذلك ما فهمه المحقق منه في المعتبر حيث نسب اليه القول بوجوب السلام علينا وتعيينه للخروج عن الصلوة كما مر آنفا وما في الذخيرة من أن الخروج عن الواجبات يتحقق قبل السلام علينا وان أراد أن يأتي بالمستحبات خرج عنها به يصير السلام عليكم لان كان بعده مثل تسبيح الزهراء عليها السلام وغيره من التعقيات وقد استند في الذخيرة فيما ذكر الى ما ذكره في الذكرى حيث قال وهنا سؤال وهو ان الغائلين باستحباب الصيغتين يذهبون الى ان آخر الصلوة الصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم كما صرح به الشيخ في الاستبصار وهو ظاهر كلام الباقرين فاما معنى انقطاع الصلوة بصيغة السلام علينا الى آخرها وقد انقطعت بانتهائها فلا يحتاج الى قاطع وقد دلت الاخبار على ان السلام علينا قاطع ولا جواب عنه الا بالتزام ان المصلي قبل هذه الصيغة يكون في مستحبات الصلوة وان كانت الواجبات قد مضت وبعد هذه الصيغة لا يبنى للصلوة أثر ويبيق ما بعدها تعقبا لصلوة قال وبهذا يظهر القول بنديته وانه مخرج من الصلوة الا انه يلزم منه بقاؤه في الصلوة بدون الصيغتين وان طال ولا استبعاد فيه حتى يخرج عن كونه مصليا أو يأت بمخاف (فان قلت) البقاء في الصلوة يلزمه تحريم ما يجب تركه ووجوب ما يجب فعله والامران منفيان هنا فينتفي ملزومهما وهو البقاء في الصلوة (قلت) لان سلم انحصار البقاء في هذين اللازمين على الاطلاق انما ذلك قبل فراغ الواجبات أما مع فراغها فينتفي هذان اللزمان ويبقى باقي اللوامر من المحافظة على الشروط وثواب المصلي واستحباب الدعاء انتهى ما في الذكرى (ونحن نقول) حمل انحصار التحليل في التسليم في الاخبار وكلام الاصحاب على ذلك مستبعد جدا لانه اذا حصل تحليل كل ما حرم فعله قبل التسليم فبالسليم لا يحصل تحليل شيء أصلا لا متناع تحصيل الحاصل وجعل التسليم آخر مستحبات الصلوة مشروطا بالطهارة والاستقبال وغيرها مزيدا في ثواب الصلوة لا يناسب كونه محلا منها فضلا عن انحصار التحليل فيه كما أفصح به كلام الشيخين الذين هما العمدة في القول بالاستحباب (والحاصل) ان الذي صرح به الفريقان ونطقت به الاخبار ان الصلوة من العبادات التي تحتاج الى محل وانها ليست مما يخرج منه بتمامه من دون صفة زائدة وهي المحلة وقد اتفق علماء الاسلام بان آخر التشهد ليس له هذه الصفة واتفق علمائنا بأن المنافي ليس محلا لان معنى التحليل هو الايتان بما يحلل المنافي لانفس المنافي فانحصر المحل في التسليم فكان واجبا لوجوب الخروج من الصلوة بالضرورة ولا خروج الا به لانحصار المحل فيه كما عرفت ولا فرق في ذلك بين كونه جزءا واجبا أو خارجا واجبا فالقول باستحبابه مع التصريح بانحصار التحليل فيه غير مستقيم على انا لانجد فرقا بينه وبين التكبيرات الست من التكبيرات السبع اذا جعل المصلي السابعة تكبيرة الاحرام اذ التحريم حينئذ لم يتحقق الا

من السابعة وقبلها لا يكون تحريم قطعا ومع ذلك تقول ان التكبيرات الست من مستحبات الصلوة وليست بتكبير الاحرام ولم يعدها أحد منها فضلا عن حصر الاحرام فيها هذا مع انه من منع من مساواة جميع اجزاء الصلوة في جميع الاحكام فلا وجه للحكم بكون التسليم جزءا مستحبا من الصلوة دون التعقيبات بل ينبغي ان يكونا من سنخ واحد كما هو الشأن في الاقامة والتكبيرات الست وهذا مما يضعف القول بالاستحباب وقال الاستاذ ادام تعالى حراسته في ( حاشية المدارك وشرح المفاتيح ) ان السبب الذي دعى الشيخين الى ما قاله هو ان المعروف عند الخاصة والعامة ان التسليم يراد منه السلام عليكم وهو الظاهر من الاخبار ( قلت ) وكذا قال في الذكرى قال الاستاذ والاشاعرة وذاع بين العامة ان السلام علينا من اجزاء التشهد وليس بتسليم واستقر على ذلك اصطلاحهم ولذا يذكرونه في التشهد الاول كما استقر اصطلاحنا على ان السلام عليك أيها النبي من اجزاء التشهد وكان ما اصطلاح عليه العامة مخالفاً للحق اظهر الائمة صاوات الله عليهم ان من قال السلام علينا خرج من الصلوة من غير تنبيه على أن ما اصطلاح عليه العامة من أن السلام علينا من اجزاء التشهد فاسد بل واقفوم على اصطلاحهم وتبعوم في تمييزهم اما تقية كما في بعض المواضع أو مماشاة بناء على انه لا مشاحة في الاصطلاح بعد العلم بأن الخروج يتحقق بالسلام علينا فلذا نبهوا على الخروج به وأرادوا فيما اذا اطلقوا التسليم السلام عليكم وان صرحوا في بعض الاخبار ان التسليم السلام علينا ومن هنا وقع التوهم في كون التسليم مستحبا او واجبا خارجا أو مستحبا خارجا قال والشيخان لما وجدا ان المكاف يخرج بالسلام علينا من الصلوة وأنه من جملة التشهد وأن التسليم هو السلام عليكم وأنه بعد الخروج عن الصلوة لا شيء عليه وأنه يظهر من غير واحد من الاخبار عدم وجوب شيء في التشهد سوى الشهادتين والصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم دعاها جميع ما ذكر الى القول بالاستحباب وأنت بعد خبرك بما ذكرناه ظهر عليك ان ذلك غفلة عن حقيقة الحال ولذا قال الشيخان بعدم الخروج عن الصلوة الا بالتسليم لما ظهر غاية الظهور من أن التحليل في الصلوة لا بد منه كالتحريم وان التسليم محل احكام كثيرة ككون سجدة السهو بعده وكذا الاجزاء المسماة التي تدارك بعد الصلوة وكذا صلوة الاحتياط الواجبة الى غير ذلك حتى انها ومن تبعها صرحوا بوجوب التسليم في ثمانية الوتر بل ربما حكموا به في ثلثه وكثير من الصلوة مع تصريحهم بأن النافلة أهون من الفريضة ويمالون عدم لزوم فعل جزء من اجزاء النافلة فيها وجواز تركه بأنه جزء النافلة وليس بركن في الفريضة وغفلوا عما أشرنا اليه من الاحكام وان محل تدارك الواجبات التي لا تخصى بعده انتهى وقال في ( الذكرى ) ان الشيخ ومن تبعه جعلوا التسليم الذي هو خبر عن التحليل هو السلام عليكم وان السلام علينا قاطع للصلوة وظاهرهم أنه ليس بواحد ولا يسمى تسليلا وأما أدلة الوجوب فبني بعد المركب كما سرفت ان العبادة توقفية والعلم ببراءة الذمة والخروج عن العهدة في الواجب اليقيني لا يقطع به الا مع التسليم وما رواه الصدوق في الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال باب افتتاح الصلوة ونحوها وتحليلها قال أمير المؤمنين عليه السلام افتتاح الصلوة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وقد رواه ثقة الاسلام بسند معتبر عن الصادق عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال في ( الهداية ) قال الصادق عليه السلام تحريم الصلوة التكبير وتحليلها التسليم وقد رواه الشيخ في الخلاف وصاحب الفوالي والسيد في الناصريات والسيد حمزة في الفنية والمحقق في المعبر واليوسفي في كشف الرموز والمصنف في التذكرة ونحو الاسلام في الايضاح والمقداد في التفتيح والكركي في جامع المقاصد والصيرفي

في كشف الالتباس والشهيد الثاني في الروض وصاحب ارشاد الجعفرية وغيرهم قائلين انه يدل على الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفي (السرائر والشرائع والمذهب البارع) روايته بقول روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي (المنتهى) ان هذا الخبر تلقته الامة بالقبول ونقله الخاص والعام وفي (المختلف وجامع المقاصد) انه من المشاهير وفي (روض الجنان) انه مشهور وفي (كتاب المناقب) لابن شهر آشوب عن أبي حازم قال سئل علي بن الحسين عليهما السلام ما افتتاح الصلوة قال التكبير قال ما تحليلها قال التسليم وفي (كتاب معاني الاخبار) عن عبد الله بن الفضل الهاشمي بسند معتبر قال سألت الصادق عليه السلام عن معنى التسليم في الصلوة فقال التسليم علامة الأمان وتحليل الصلوة وفي (عيون أخبار الرضا عليه السلام) فيما كتبه للأمان قال عليه السلام تحليل الصلوة التسليم وفي حديث الفضل بن شاذان المروي في العلل وعيون الاخبار انما جعل التسليم تحليل الصلوة ولم يجعل بدله تكبيرا أو تسبيحا أو ضربا آخر الحديث وفي (كتاب العلل) أيضا في باب علة التسليم في الصلوة بسنده عن الفضل ابن عمر عن الصادق عليه السلام سأله عن العلة التي من أجلها وجب التسليم في الصلوة قال لا تحليل الصلوة الى ان قال قلت لم صار تحليل الصلوة التسليم قال لانه تحية المكلفين وفي (آخر الحاصل) في باب شرائع الدين عن الاعمش عن الصادق عليه السلام انه قال لا يقال في التشهد الاول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لان تحليل الصلوة هو التسليم وهذه الروايات مع صلاحيتها للاستقلال بالاستدلال مؤيدة وجارية للرواية المشهورة فهي عند المعجلى متواترة لان كان التواتر عنده يحصل بالثلاثة (بثلاثة خل) أخبار فإذا زاد فسقط ما في السرائر من انها خبر آحاد لا توجب علما ولا عملا على ان السيد بن علم الهدى والمكارم لا يعملان بأخبار الآحاد وقد استدلوا بها فلو لا انها مقطوع بها عندهما لما صح لها الاستدلال بها على ان هذا المذهب مرغوب عنه عند غيرهم مجمع على خلافه وسقط ما في المختلف وجملة من كتب المتأخرين من انها مرسل غير متصلة بالرجال وأما ما في الذخيرة من ان طريقه السيد والشيخ ايراد الاخبار العامة للاحتجاج بها على العامة فليس في روايتهما لها وإيرادها ما يدل على التعويل عليها بل هو محل التأمل (فيه) ان السيد في الذخريات استدلل بها من دون إجماع الى الرد على العامة بل هي العمدة عنده في فتواه وهو الذي فهمه منه المعجلى والمصنف وغيرهما في السرائر والمختلف وغيرهما والشيخ في الخلاف جعلها دليل بعض أصحابنا القائلين بالوجوب وليس في كلامه ما يروم احتمال الاحتجاج بها على العامة أصلا على ان في رواية ثقة الاسلام والصدوق وابن شهر آشوب وغيرهم لها بلاغا وأما وجه الاستدلال بها فهو ان التسليم وقع خبرا عن التحليل لان هذا من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر لكونهما معرفتين وحينئذ فيجب كونه مساويا للمبتدأ أو أعم منه فلو وقع التحليل بغيره كان المبتدأ أعم ولان الخبر اذا كان مفردا كان هو المبتدأ بمعنى تساويهما في الصدق لا المفهوم كذا ذكر في المعتبر وغيره واحتج آخرون بوجه آخر وهو ان تحليلها مصدر مضاف الى الصلوة فيتم كل تحليل يضاف اليها ووجه الحصر في المختلف ان تقديم الخبر يدل على حصره في الموضوع وكأنه يرى ان اضافة المصدر الى معموله اضافة غير محضة كاضافة الصفة الى معمولها وهو خلاف ما عليه محققو العربية (واعترض) على هذا الاستدلال بأنحائه جماعة قالوا ننعم لزوم كون الخبر مساويا للمبتدأ أو أعم فانه يجوز الاخبار بالأعم من وجه كزيد قائم وبالأخص كقول حيوان يتحرك كاتب ومنشأ ذلك ان المراد بالاخبار الاسناد في الجملة لا دائما ومنه يعلم انه لا يجب تساوي الفردين في

الصدق والمفهوم وقالوا منع كون اضافة المصدر للعموم لجواز كونها للجنس أو العهد على ان التحليل قد يحصل بغير التسليم كالمنايات وان لم يكن الاثبات بها جائزاً وحينئذ فلا بد من تأويل التحليل بالذي قدره الشارع فكما أمكن ارادة التحليل الذي قدره على سبيل الاستحباب وقالوا الخبر متروك الظاهر فان التحليل ليس نفس التسليم فلا بد من اضرار ولا دليل على ما يقتضي الوجوب (فان قلت) يراد بالمصدر هنا اسم الفاعل مجازاً (قلنا) المجاز والاضمار متساويان فلا يتعين أحدهما هذا جميع ما ذكره في المقام ونحن نقول المشهور المعروف بين النحويين وأهل الميزان منع كون الخبر أخص من المبتدأ والا لمرى الكلام عن الفائدة ولهذا لا يجوز الحيوان انسان والاون سواد وفي (كشف الرموز) ان ذلك ثابت عند أهل اللسان انتهى والمشهور أيضاً عند النحويين ان الخبر اذا كان مفرداً كان هو المبتدأ وفي (المنهى) نقل اتفاق النحويين على ذلك وقد تقرر في الاصول ان الاضافة حيث لا عهد تفيد العموم ولا عهد هنا والاصل عدمه على ان الجنس نافع في المقام كالاستغراق واذا تعارض المجاز والاضمار فالاقوال ثلاثة وترجيح المجاز قول جماعة على انا في غنية عن ذلك وقد يدعى ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين كان الحل محل مواطاة لاهل متعارف وبذلك اثبتوا مفهوم الحصر في زيد المنطلق والمنطلق زيد وما ذكره من ان التحليل قد يحصل بالمنايات (فيه) ان أفساد الصلوة وأبطالها غير التحليل أما على القول بأنها اسم للصحيحة فظاهر وأما على القول بأنها اسم للاعم فمع أنه باطل نقول الفاسدة غير محتاجة الى تحليل مع ان المتبادر من الاطلاق انما هو الصحيحة على ان معنى التحليل هو الاثبات بما يحل المنايا لانه نفس المنايا على ان القائلين بالاستحباب يقولون يحصل التحليل بالشهد ومن المعلوم ان تحصيل الحاصل محال مع ان مفاد الخبر بقاء التحريم الى اتمام التسليم (قولكم) كما أمكن ارادة التحليل على سبيل الوجوب أمكن على سبيل الاستحباب (ممنوع) لان وجوب الطهارة وتكبيره الافتتاح يرجحان الوجوب هذا مع قطع النظر عن أدلة المسئلة فيتعين حينئذ اضرار ما يقتضي الوجوب وقال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في شرح المفاتيح ويدل على الوجوب أيضاً الروايات الكثيرة الصحيحة الدالة على كون السجود الفائت والشهد الفائت وسجدتنا السهو موضعها شرعاً بعد التسليم ولا معنى لكون أمر واجب موضعه بعد أمر مستحب اذ على اختيار ترك المستحب أما يترك الواجب شرعاً ويكون تركه جائزاً شرعاً وهو فاسد جزماً وأما أن يفعل من دون مراعاة الموضع المقرر شرعاً وهو أيضاً فاسد جزماً وأما أن لا يكون بعد التسليم موضعه المقرر جزماً وهو خلاف منطوق تلك الاخبار بل وربما يحكمون بأن سجدة السهو بعد الشهد قبل التسليم كما هو مذهب العامة وكذا كونه للزيادة بعده وللتقيصة قبله والروايات المذكورة صحيحة معتبرة مفتى بها عند الكل ومنهم القائلون باستحباب التسليم بل في هذه الروايات دلالة من جهة أخرى أيضاً مثل موثقة همار في نسيان السجدة حيث قال عليه السلام ولا يسجد حتى يسلم فاذا سلم سجد وفي رواية محمد بن منصور فاذا سلمت سجدت وفي خبر اسماعيل بن جابر فليض على صلوة حتى يسلم ثم يسجد فاتها قضاء وفي رواية أبي بصير فاذا انصرف قضاها واستترف معنى الانصراف ومثل صحيحة الحسين بن أبي العلاف في نسيان الشهد فليتم صلوة ثم يسلم ويسجد سجدة السهو وفي صحيحة الحلبي فامض في صلوتك حتى تفرغ فاذا فرغت فليسجد سجدة السهو بعد التسليم وفي صحيحة الفضيل فليض في صلوة واذا سلم سجد سجدة وسجدتين ومفهوم الشرط حجة وفي صحيحة سليمان بن خالد فليتم الصلوة حتى اذا فرغ فليسلم الى غير ذلك وفي اتمام موضع القعود

سها وبالمكس في صحيحة معوية بن عمار يسجد سجدتي السهو بعد التسليم الى غير ذلك وفي التكم  
 ناسياً في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج يتم صلوة ثم يسجد سجدتي السهو فقلت سجدتا السهو قبل  
 التسليم هما أو بعده قال بعده الى ذلك وفي الشك بين الاربع والخمس في صحيحة عبد الله بن سنان  
 فاسجد سجدتي السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدها ومثلها صحيحة أبي بصير وفي صحيحة الحلبي فتشهد  
 وسلم واسجد سجدتين الى غير ذلك وأشد مما ذكر الاخبار الواردة في الشك بين الركعات والاثنيان  
 بالاحتياط مثل صحيحة ابن أبي عمير في الشك بين الركعتين والاربع قال عليه السلام يتشهد ويسلم ثم  
 يقوم فيصلي ركعتين الحديث ومثلها صحيحة زرارة ومثلها صحيحة الحلبي وفي الشك بين الثلاثين والثلاث  
 والاربع انه يصلي ركعتين من قيام ويسلم ثم يأتي بركعتين من جلوس وفي أخرى يصلي ركعة من قيام  
 ويسلم ثم يقوم ويصلي ركعتين من جلوس وفي الشك بين الثلاث والاربع وردت أخبار كثيرة معتبرة  
 في انه يني على الاربع ويسلم ويأتي بركعتين جالسا الى غير ذلك ومنها ماورد في قضاء الفوائت مثل  
 صحيحة زرة الطويلة اذ فيها وان كنت صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فأنوه العصر  
 وأتمها بركعتين ثم سلم ثم صل المغرب الى ان قال فأنوه المغرب وسلم وقم فصل العشاء وفي صلوة  
 الخائف في صحيحة الحلبي ثم سلم بعضهم على بعض الى ان قال ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمه الى  
 آخر الحديث فلاحظ ومثلها صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله وغيرها فلاحظ وحمل هذه الصحاح  
 المستبصرة التي لا تكاد تحصى وكلها مفتى بها على ما اذا اتفق ان المكلف اختار التسليم وانه ان اتفق به لم  
 يسلم تكون صلوة الاحتياط والجزء المنسي وسجدة السهو والصلوة الآتية بعد الاثنيان وغير ذلك وقتها  
 بعد الفراغ من خصوص التشهد بعيد غاية البعد اذ لم يتحقق في واحد منها إشارة الى ذلك بل حمل خبر  
 واحد منها بعيد وخلاف الظاهر فضلاً عن المجموع واجمعها على البعد ولا سيما بعد ملاحظة الامر  
 الواردة فيها بل والتأكدات في بعضها مضافاً الى السياق والقرائن الأخر كما سنشير اليه والله اعلم (ومما  
 ذكر) ظهر فساد جواب صاحب الذخيرة عن كل ما ذكر بأن الأمر في أخبار الأئمة عليهم السلام  
 لم يثبت كونها حقيقة في الوجوب وفساد هذا ظاهر مع ان لقائلين بالاستحباب يسهون ان الامر حقيقة  
 في الوجوب ومدارقتهم وقه غيرهم على ذلك وفي الاخبار الواردة في التعقيات هكذا اذا سلمت فقرأ  
 كذا وما يؤيد مواده ومما يدل على الوجوب ايضاً الاخبار المتضمنة الامر بالتسليم وهو حقيقة في  
 الوجوب والاخبار في غاية الكثرة الا اني اذكر بعضها ركتي به عن البواقي مصافاً الى الاخبار  
 السابقة المتضمنة للامر فدلائلها من وجهين كما عرفت بل ليس بمجرد الامر بل السياق ايضاً يقتضي  
 الحمل على الوجوب مثل قولهم ابن علي كذا وتشهد وصل ركعتين بعد الامر بالتسليم أو اسجد كذلك  
 الى غير ذلك مما هو مسلم كون الامر به على الوجوب والدلالة صارت من وجوه كثيرة والاخبار  
 ايضاً في غاية الكثرة اذ الذي ذكرنا انما هو في بعض تلك الاخبار واما البعض الذي  
 ذكره الآن فهو صحيحة ابن أذينة المروية في الكافي وفي العلل بطرق متعددة منها الصحيح  
 والمعتبر وهي تتضمن تسليم الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في عرشه هيئة الصلوة وفيها بعد امره  
 صلى الله عليه وآله وسلم بالصلوة على نفسه وآله فقال يا محمد سلم فقلت السلام عليكم ورحمة الله  
 وبركاته الى ان قال عليه السلام ومن ذلك كان السلام مرة واحدة بحجة القبلة فالدلالة فيها ايضاً ليس  
 من مجرد الامر بل السياق والمقام ايضاً قرينتان على لوجوب وبدل عليه ايضاً معتبرة أبي بصير عن

الصادق عليه السلام عن رجل صلى الصبح فلما جلس في الركعتين قبل أن يشهد رفع قال فليخرج  
وليفعل أنفسه ثم يرجع فيم صلوته فان الصلوة التسليم ( وأجاب عنه في الذخيرة ) بعد الاغراض عن  
السند بأن كون آخر الصلوة التسليم لا يقتضي وجوبه مع ان الداية قد تكون خارجة ولا يخفى ان  
السند لا غبار عليه الا من عثمان بن عيسى وهو ممن اجتمعت العصابة له وغير ذلك مما ذكرنا في  
ترجمته مع انجبارها بفتوى الاكثر وغير ذلك مما مر وسيجي تبليغ الامر بالشهد بكون آخر الصلوة  
التسليم وهو ظاهر في كون المراد ان آخر المأمور به هو التسليم لا آخر المستحبات لعدم المناسبة بل هو مضر  
لان المستحب يجوز تركه فليزم منه كون الشهد أيضا كذلك والاخبار المتضمنة لامثال ما ذكر قيدوها  
بعدم فعل المنافي للصلوة والمقيد هو الشيخان وهذه من جملة تلك الاخبار مع ان خروج بعض الرواية  
عن الحجة غير مانع عندهم عن التمسك بالباقي بل القطع بعدم حجية البعض أيضا كذلك عندهم ولذا  
تمسكوا بالاخبار الدالة على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعى مع تصريحهم بأن عصمته تمنع عن ذلك  
عندنا قطعاً وقس عليها الاخبار الاخر وهي من الكثرة يمكن بل مدارهم عليها سيما على التخصيص نعم في مقام  
التعارض ترجيح السالم عن ذلك أولى ان لم يعارضه أولوية أخرى ويدل عليه أيضا صحيحة زرارة وابن  
مسلم قالوا قلنا للباقر عليه السلام رجل صلى في السفر أر بما أيعيد قال ان كان قرئت عليه آية التقصير وفسرت  
له فصلى ار بما أعاد ومثلها الاخبار الدالة على ان الناسي يعيد وقد مرت في مبحثنا وسيجي اخبار دالة على  
ان من زاد في صلوته فعليه الاعادة وأن ذلك مسلم عند القائل بالاستحباب ووجه الدلالة انه اذا كان  
الخروج عن الصلوة بمجرد الفراغ عن الشهد كما هو صريح كلامه فلا وجه للاعادة لان حاله حال من  
اتم صلوته وسلم جميع تسليماته فقام وصلى ركعتين اخرين سهواً وما أجاب به بعضهم بأن الامر لعله  
باعتبار انه نوى المجموع فيكون اتيان الفعل على غير وجه قد ظهر فسادُه فان التغيير لم يقع في نفس  
المأمور به بل وقع زيادة خارجة عنه بعد اتمام المأمور به واتيانه تاماً فعلى فرض الحرمة يكون النهي تعلق  
بالخارج مع ان القائل بالاستحباب قال ما ذكرنا ولم يشترط عدم وقوع زيادة ولم يقل بأن مع الزيادة  
لم يمكن المكلف بالفراغ عن الشهد خارجاً عن الصلوة أي ضرر يكون فيه سيما في حال النسيان فظهر  
فساد ما أجاب به في الذخيرة بأن العلة لا نسلم أنها ما ذكره المستدل اذ لا نص عليها وفيه مضافا الى  
ما عرفت ان امثال الامر يقتضي الاجزاء اجماعاً ولو لا كون العلة ما ذكر لم يخرق القاعدة المسلمة مع  
ان مداره ومدار غيره على أن ايجاب الاعادة دليل على عدم الصحة شرعاً وهم يوجبون الاعادة هنا  
على انه سيجي استدلال القائل بالاستحباب بصحة صلوة من زاد ركعة بعد الشهد فاعترفوا بأن عدم  
البطلان ليس منشأه الا استحباب التسليم مع أنه ظاهر ان ذلك لا يقتضي الاستحباب كما ستعرف  
ويدل عليه أيضا صحيحة الفضلاء الواردة في صلوة الحرف حيث قال عليه السلام فصار للاولين  
التكبير واقتراح الصلوة وللآخرين التسليم فجعل التسليم معادلاً لتكبيره الافتتاح ومقابلاً لها ولو كان  
مستحباً لما صار كذلك مع أنه على الاستحباب ربما كان يحصل انكسار القلب لو لم يحصل التشاح  
والتخاضع ولا يصير بينهما عدل فربما كان محل القرعة وهذه الصحيحة من شواهد صحة حديث مفتاحها  
التكبير الى آخره فتأمل ويدل عليه أيضا موثقة عمار عن الصادق عليه السلام عن التسليم ما هو قال  
أذن اذ الاذن معناه الرخصة ولو كانت الرخصة سابقة على التسليم حاصلة من الفراغ من الشهد لكان  
كذلك والاخبار الظاهرة في ذلك كثيرة منها صحيحة الحلبي ورواية أبي كهمس وموثقة أبي بصير



السباقت الدالة على انحصار الانصراف عن الصلوة في السلام علينا الى آخره وهذه الروايات وامثالها صريحة في عدم تحقق الانصراف عن الصلوة من الفراغ عن الشهادتين كما قاله المستحبون ويؤيده بل يدل عليه أن المبسوق اذ صار أماما يقدم من يسلم بالمؤمنين أو يأتي بدله كالمسيحي ويؤيده بل يدل عليه ماورد فيها في الوتر من لزوم التسليم بين ركعتيه والثالثة ويدل عليه أيضا عمومات ماورد في أن من شك فلم يدر ركعة صلى أم اثنتين يجب عليه الاعادة فانها شاملة لصورة وقوع الشك بعد التشهد والاجماع والاختار ناهضان على عدم الاعتداد بالشك اذا وقع بعد الفراغ فلو كان الفراغ من التشهد فراغا من الصلوة لزم عدم الاعتداد بهذا الشك في مثل صلوة الفجر والقصر فخرج صورة وقوع التشهد والتسليم جميعا بالاجماع والاختار ويبقى الباقي بل في صحيحة زرارة عن أحدهما عليهما السلام من لم يدر واحدة صلى أم اثنتين يعيد الى أن قال قلت فانه لم يدر في اثنتين هو أم في أربع قال يسلم ويقوم فيصلي ركعتين ثم يسلم ولا شيء عليه قوله عليه السلام يسلم ويقوم ظاهر في أن الشك المذكور وان وقع بعد الفراغ من التشهد حكمه كذلك بل ربما كان الظاهر هنا خصوص الصورة المذكورة وفي (صحيحة) الحسين بن أبي العلاء عن الصادق السلام اذا استوى ومعه في الثلاث والأربع سلم وصلى ركعتين بقاءه الكتاب وهو جالس وفي (صحيحة) ابن مسلم عن الصادق عليه السلام عن رجل صلى ركعتين فلا يدرى ركعتان هي أو أربع قال يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين الحديث الى غير ذلك مما عرفت من الدلالة من وجوه أخرى مثل الأمر بالتسليم ثم بالقيام الى صلوة ركعتين ثم الايتان بهما اذ كلها واجبة والأمر حقيقة في الوجوب ومع جميع ذلك عين الشارع موضع القيام الى الركعتين اذ جعله بعد التسليم في جميع الاخبار وهكذا صدر خطاب الفقهاء والعمومات غير شاملة لصورة وقوع التشهد والتسليم جميعا بالاجماع والاختار ويدل عليه أيضا استحباب اعتبار الشك واستصحاب كون المكلف في واجبات الصلوة واستصحاب تحريم ما فيات الصلوة واستصحاب اجراء أحكام الصلوة ويدل عليه أيضا الاخبار الدالة على وجوب صلوة ركعتين على المسافر وغيره ممن يكون فرضه الركعتين والتخيير لمن يكون فرضه التخيير فلو كان بمجرد الخروج عن التشهد يخرج عن الصلوة يكون ممثلا مطيعا آتيا بالأمور به صلى ركعتين أو أزيد ولا معنى للتخيير أيضا نعم لو صلى أزيد من ركعتين عامدا عالما يكون عاصيا فاعلا للحرام الخارج عن الصلوة دون من فعل ذلك جاهلا أو ناسيا أو اضطرارا أو خوفا وتأويل الجميع بما لا يلزم القول به ارتكاب خلاف ظاهر الاخبار الكثيرة فلا حظ وتأمل ويشهد له أيضا أنهم في مقامات الحاجة والاستعجال أمروا بالتسليم ولم يرفعوا اليد عنه وهي أيضا كثيرة فتنبه جميع الابواب وهذه أيضا مؤيدات بقاء الأوامر الكثيرة على حقيقتها وظواهرها وبالجملة جميع ما ذكرنا منبهات وإشارات وليست الأنواع والأصناف منحصرة في ذلك فضلا عن الأشخاص وأشخاص الاحاديث في كل نوع كثيرة بل ربما كانت في غاية الكثرة بل ربما كانت متواترة فتنبه جميع الابواب التي لها ربط بالصلوة انتهى كلامه في شرح المفاتيح أدام الله تعالى حراسته وقلناه على طوله لكثرة فغعه وعظم وقعه (وأما أدلة القائلين بالاستحباب) فهي أمور (الاول) ان الوجوب زيادة تكليف والاصل عدمه (وفيه) ان الاصل مقطوع بالاخبار الدالة على وجوبه كما سمعت على انا نتم جريان الاصل في ماهية العبادة كما قرر في محله (الثاني) ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام انه قال اذا استويت جالسا قل أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم

تنصرف وجه الاستدلال به أن الانصراف يراد به المعنى القوي لأنه ليس حقيقة شرعية وحينئذ فلا يختص بالتسليم وبجواب (أولا) أن الظاهر من الخبر طلب الاتيان بالانصراف وتحصيله حيث قال عليه السلام ثم تنصرف ولم يقل انصرفت والجملة الخبرية في المقام بمعنى الامر وطلب تحصيل الانصراف يدل على أنه كان غير حاصل والا لاستحال طلبه فكان الخبر دالا على عدم الخروج من الصلوة حتى يأتي بالخروج ولا يخرج بعد التشهد سوى التسليم (وثانيا) أن الظاهر من جملة من الاخبار أن الانصراف حقيقة في التسليم ففي (صحيح الحلبي) عن الصادق عليه السلام كما ذكرت الله عز وجل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو من الصلوة فإن قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قد انصرفت وأصرح منه خبر أبي كهمس حيث سأل الصادق عليه السلام عن السلام عليك أيها النبي انصراف هو فقال لا ولكن إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو انصراف ومثله صحيح أبي بصير وموثقه قد حكم الشارع بان الانصراف لا يتحقق بالسلام عليك وأنه منحصر في السلام علينا وأنه هو الانصراف فكيف يصح لنا أن نقول أنه يتحقق بالفراغ من التشهد وأخبارهم يفسر بعضها بعضا (وثالثا) بأننا لو سلمنا بان المراد من الانصراف المعنى القوي وان المقام مقام اطلاق لكننا نقول ان المطلق ينصرف الى الشائع المتعارف وما هو الا الانصراف بالتسليم والاطلاق والعموم لو سلمناهما في المقام قلنا انهما ليسا بمكانة التصريح الوارد في الخبر الصحيح وخبر أبي كهمس وغيرها على أننا نقول المأمور به أما التسليم فقط أو غيره أو الاعم منهما والاخباران فاسدان والا لزم الامر بالرجوع وترك الرجوع أو مساواته له وهما باطلان سلمنا ولكن يصير التسليم واجب تخييرا وهذا مذهب أبي حنيفة ظاهرة وليس مذهب القائل بالاستحباب لأنه يقول بكفاية التشهد للخروج ثم أنا نقول لفظ الانصراف إنما ورد مطلقا في بعض الاخبار قريبا لامر آخر وفي الاخبار الاخر ورد مصرحاً به أنه السلام علينا كما عرفت ولفظ التكبير في الافتتاح ورد مطلقا في عدة أخبار كثيرة والقائل باستحباب التسليم لم يرض بالكفاءة بما يمد في العرف تكبيرا لله جل شأنه بل قالوا لا يجوز فيها الا ما ورد من الشارع وان كان غيره مطابقا لظاهر العرف لان العبادة توقيفيه ولم يرد في تكبيرة الافتتاح ما يشير الى التزام الهيئة المعروفة فضلا عن التصريح بالحصر والشواهد التي لا تحصى كما في المقام (ورابعا) أنا نقول لو كان الراوي فهم من قوله عليه السلام ثم ينصرف الخروج من الصلوة بمجرد الفراغ من التشهد من دون مراعاة التسليم لكان الراوي أن يسأل لم يسلمون وهل ينزفون بالتسليم ولا يأتون بالمنافي قبله ويصنعون فيه ما يصنعون في الصلوة كما سأل الراوي عن التحيات لما قال الامام عليه السلام بكفاية التشهد له هذا اللطف من الدعاء يلطف العبد به ربه على أن يقول ان استدلالهم بالخبر لو تم لدل على عدم وجوب الصلوتين فما هو جوابكم فهو جوابنا (والحل) ان الراوي لم يسأل الا عن كيفية التشهد بناء على ما كان يرى من العامة الخلاف فيها فان منهم من اكتفى بالشهادة بالتوحيد فسأل محمد بن مسلم عن التشهد في الصلوة فقال عليه السلام مرتين قال فقلت وكيف مرتين ومراده ان المرتين كلام مجمل يحتمل كون الشهادة بالتوحيد مرتين فاجابه عليه السلام بأنك اذا استويت جالسا قل أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم تنصرف فصرح بأنه ما لم يتشهد (يشهد خل) بالرسالة لا ينصرف من الصلوة ردأ على من اكتفى بالتوحيد وجوز الانصراف بعدها فلماذا لم يتعرض لوجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع وجوبها عندهم الا الشاذ منهم وتعرض الامام عليه السلام لذكر وحده لا شريك له ولذكر عبده

وليست الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بأهون من ذلك فظهر ان الغرض بيان وجوب الشهادتين وان بينهما لمكان العامة أهم في نظره في ذلك الوقت من الصلوة والتسليم وكذا لم يتعرض للصلوة على الآكل عليهم السلام مع ان احمد وبعض الشافعية قائلون بوجوبها وان أبوا عن هذا البيان قلنا هذا خبر متروك الظاهر فلا يعمل به عند جماعة منهم بل نقول انا نقطع ان الامام عليه السلام لم يكن في صدد بيان ان الانصراف يتحقق بأي نحو كان بل كلامه بالنسبة الى ذلك مجمل فلا يستدل به ثم ان في الاتيان بتم الدالة على التعقيب والترتيب والتراخي اشارة الى كون الانصراف مطلوباً بعد أمور آخر مثل الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والادعية الاخران اتفق ان المكلف اختار ذلك (وخامساً) ان غاية ما تدل عليه هو تمام الصلوة بعد التشهد وهو غير مناف للمذهب من يختار في المسئلة كون التسليم واجباً خارجاً (الثاني) من أدلة الاستحباب صحيحة زرارة والفضيل ومحمد عن الباقر عليه السلام قال اذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلواته فان كان مستعجلاً في أمر يخاف ان يفوته فسلم وانصرف اجزاء (وفيه اولاً) ان قوله عليه السلام مضت صلواته ليس على ظاهره قطعاً لان الصلوتين واجبتان وحينئذ فلا بد من تأويله فيحتمل ان يكون المراد معظم الصلوة او مضت الاجزاء الاكيدة من صلواته كقوله عليه السلام أول صلوة احدهم الركوع ويحتمل ان يكون المراد قد شارف مضي الصلوة ويحتمل ان يكون المراد انه مضت واجباتها واليه نظر المستدل (وفيه) ان الصلوتين واجبتان ولم تمضيا وان آخر الخبر يدل على الوجوب لان الاجزاء ظاهر في أقل الواجب ومفهوم الشرط حجة والشرط هو الاستعجال في امر يخاف فوته وحمله على الاستحباب يتوقف على ثبوت مانع من الوجوب وقد عرفت حال قوله عليه السلام مضت صلواته ولو كان المراد بيان الاستحباب لتعارض صدر الخبر وعجزه ولكن المناسب أن يقول لا بأس بتركه لا ان يقول اجزاء التسليم ان كان مستعجلاً وبهذا كله يتعين الحل على أحد الاحتمالين الاولين (وثانياً) انه لا ينهض دليل على القائلين بوجوبه وخروجه (وثالثاً) ان دلالة على عدم وجوب الصلوتين اظهر منها على عدم وجوب التسليم على تقدير التسليم فما هو جوابكم فهو جوابنا والظاهر ان يقال ان الخبر انما سبق لبيان حال المأموم اذا أراد الانصراف كما ورد مثل ذلك في أخبار آخر فكان الخبر دالاً على الوجوب (الثالث) صحيح علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام وقد سأله عن المأموم حيث يطيل الامام التشهد فيأخذ الرجل البول او يتخوف على شيء يفوت او يعرض له وجع كيف يصنع قال يشهد هو وينصرف ويدع الامام ويرد على الاستدلال به مثل ما اوردها على الاستدلال بالخبر الاول (ثم انا نقول) ان المراد من الانصراف هو التسليم وقد عرفت انه حقيقة في شرعاً فلا تفاوت بين ان يقول يسلم او يقول ينصرف وان أبيت عن هذا قلنا هذا الخبر رواه الصدوق في الفقيه والشيخ في موضع آخر من التهذيب هكذا يسلم وينصرف ولا ريب في ترجيح هذه الرواية على تلك لموافقة الشيخ في الموضع الآخر الصدوق ولموافقتها للاخبار الاخر الذي يقول فيها الامام عليه السلام حيث سئل عن رجل يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد أنه يسلم ويمضي لحاجته ان أحب مع انه (انها خل) أوفق بالسؤال لان السائل فرض تحقق التشهد في الجملة من الامام وأنه يطيل ومن المعلوم ان المأموم يتبعه الا أنه لا يتأني له الصبر الى ان يتم التشهد الطويل ويسلم فلانما في الجواب أن يقال يسلم وينصرف ولا يقول يشهد وينصرف لانه ليس المراد أنه يشهد التشهد الطويل قطعاً ولم يقل له ان أقل الواجب من التشهد لم يحصل بل ربما ظهر له عليه السلام حصوله من المأموم لانه قال لا يمكنه الاتيان

بالاكثر وعلى هذا فالمناسب الاستفصال فيقال في الجواب اذا لم يأت بأقل الواجب من الشهيدين يأتي به (الرابع) أنه لو وجب التسليم لبطلت الصلوة بتخلل المنافي بينه وبين التشهد واللازم باطل فاللزوم مثله أما الملازمة فاجماعية وأما بطلان اللازم فلما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام انه سأله عن الرجل يصلي ثم يجلس فيحدث قبل ان يسلم قال تمت صلوته وما رواه الحلبي في الحسن عن الصادق عليه السلام اذا التفت في صلوة مكتوبة من غير فراع فاعاد الصلوة اذا كان الالتفات فاحشاً وان كنت قد تشهدت فلا تعد وما رواه غالب ابن عثمان في الموثق عن الصادق عليه السلام قال سأته عن الرجل يصلي المكتوبة فيقضي صلوته ويتشهد ثم ينام قبل أن يسلم قال تمت وان كان رعا فافعله ثم ارجع فسلم والجواب (أولاً) بأننا لا نسلم ان الملازمة اجماعية وقد عرفت مذهب صاحب البشري وابن جمهور والشهيد في قواعدهم ومن قال بالوجوب والخروج وخبر زرارة غير صحيح لان طريقه ابان ابن عثمان على ان في آخره وان كان مع امام فوجد في بطنه أذى فسلم في نفسه وقام فقد تمت صلوته وهذا ظاهر في وجوب التسليم وظاهر خبري الحلبي وغالب بن عثمان كخبر الحسن بن الجهم متروك (وثانياً) بأنها معارضة بالاخبار الكثيرة الصحيحة والمعتبرة فنطرح هذه أو نعملها على التقية (وثالثاً) بأنها لا تنهض حجة على من يقول بالوجوب والخروج كما أشرنا اليه (ورابعاً) بالحل وفيه شفاء النفس وهو انا نقول قد عرفت ان التسليم كان مشهوراً بين الخاصة والعامة في السلام عليكم وكان السلام علينا محسوباً من التشهد كالسلام عليك أيها النبي وكان المتعارف ذكرهما فيه كما هو المتعارف الآن وقال في (الذكرى) ان الشيخ في جميع كتبه جعل التسليم الذي هو خبر التحليل هو السلام عليكم وان السلام علينا قاطع للصلوة وانه ليس بواجب ولا يسمى تسليماً قال وكذا صنع من تبعه انتهى وهذا يشهد لما ذكرنا وعليه فالاطلاق في خبر زرارة ووثوق غالب يحمل على الشائع المتعارف وهو السلام عليكم وقوله عليه السلام في الحسن ان كنت تشهدت فلا تعد على أنه قال فيه السلام علينا كما تقدم بيان ذلك كله وبيان السبب في ذلك وعلى ما حملنا عليه الحسن يحمل عليه خبر الحسن بن الجهم وان بعد ولو كان المراد الشهادتين فقط فالدلالة على عدم وجوب الصلوتين اظهر منها على عدم وجوب التسليم والجواب الجواب (الخامس) قول الصادق عليه السلام في خبر معوية بن عمار اذا فرغت من طوافك وأنت في مقام ابراهيم عليه السلام فصل ركعتين الى أن قال ثم تشهد واحمد الله وأثن عليه وصل على النبي فان ظاهره عدم وجوب التسليم ولا قائل بالفصل والجواب كما مر بحمل التشهد على ما يشمل التسليم كما انه يطلق على مجموع تلك الاذكار الطويلة اسم التشهد والا لدلّ على عدم وجوب الصلوة على الآل عليهم السلام وان قلنا ان المراد حمد الله تعالى بعد صلوة الركعتين كان دالاً على عدم وجوب الصلوتين وبهذا استدل صاحب المدارك بموثق بنونس ابن يعقوب الذي قال فيه لابي الحسن عليه السلام صليت بقوم فقدمت للتشهد ثم قلت قسيت أن اسلم عليهم فقال لعل عليه السلام لم تسلم وأنت جالس قال بلى قال لا بأس عليك (وفيه) ان الفرض من السؤال انه بعد أن أتم صلوته وسلم لم يلتفت الى القوم بوجهه ولذا قال له لم تسلم وأنت جالس يعني لم تأت بالصيغة الواجبة (السادس) خبر زرارة في الشك بين الاثنتين والاربع أن يصلي ركعتين ويتشهد ولا شيء عليه (وفيه) ان البناء على الأقل مذهب العامة كما ان البناء على الاكثر مذهب الامامية فعلى هذا يترجح ان كل ما ظاهره الاستحباب محمول على التقية على انا نقول ان التشهد يشمل السلام علينا كما مر (السابع) صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام في رجل صلى خمساً قال ان كان جلس قدر التشهد فقد تمت صلوته

وصورته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (متن)

(وفيه) أنه لو تم الاستدلال به لدل على عدم وجوب التشهد وأصلوتين وعدم وجوب تداركهما على أنه لا ينهض على القائل بالدخول في الصلوة وانها تبطل بالزيادة مطلقاً مع ان الوارد في الاخبار أن من زاد في صلوته فليحذف الاعادة وكما أخرج المستدل هذا خبر عن القاعدة أخرجه خصمه أيضاً بل خروج مضمونه عن القاعدة وفاقى على الظاهر فلا وجه للرد به فلو كانت الصلوة ثنائية أو ثلاثية ووقت فيها هذه الزيادة كانت باطلة وكذا لو كانت رباعية ولم يتحقق مضمون هذه الصحيحة فيها وهو اعتبار الجلوس مقدار التشهد فلو تم الاستدلال بها لزم القول بصحة الصلوة مع وقوع هذه الزيادات لان المستدل بها على الاستحباب نظره الى أنه لا يضر وقوع الزيادة قبل التسليم مطلقاً كما هو قضية الاستلال فليتأمل في ذلك وقد خرجنا في المسئلة عن وضع الكتاب حرصاً على بيان الصواب لانه قد اشتبه الحكم فيها على بعض متأخري المتأخرين فاطالوا الكلام في القرض والابرام فأبرمنا ما نقصوه وقضنا ما أبرموه رحمهم الله قوله رحمهم الله قدس الله تعالى روحه ﴿ وصورته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ﴾ كما في الشرائع والدفع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والارتداد والتحرير والبصرة والموجز الحاوي والتقيح وكشف الالتباس وغيرها كما ستعلم الا أن المحقق والمصنف في المنتهى وأبا العباس ولقنطاري يوجبون احديهما والبحث في المسئلة يقع في مواضع (الاول) في الصيغة الواجبة وقد اختلفوا في ذلك على أقوال (الاول) أنه يجب الصيغتان تحييراً كما في الشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والافقية واللمعة والمهذب البارع والموجز الحوي وكشف الالتباس وشرح المعانيح وفي (الدروس) أنه لا بأس به وفي (المنتهى) لا يعرف به خلافاً وفي (عاية المراد والمهذب البارع) المشهور انه يخرج باحدى العبارتين وفي الاخير نسبته الى غير المحققين وفي (كشف الالتباس ومجمع البرهان) نسبته الى المتأخرين وهذا يعطي وجوبهما تحييراً كما يأتي في بيان المخرج وقال الاستاذ في شرحه الظاهر من كلام الشيخ الاجماع على الخروج بالسلام علينا وأنه لا يجب بعده السلام عليكم وقال أيضاً كلامه صريح في أنه لا يعرف خلافاً في عدم وجوب السلام عليكم بعد السلام علينا وجعل التزعم نحصر في تعيين عبارة السلام عليكم وكلام السيد صريح في كون وجوب التسليم من حيث كونه تحييل الصلوة وكذا السكيتي والصدوق كلامهما ظاهر في ذلك وكون السلام علينا مخرجاً كبيراً من روى ذلك بل الظاهر تفادى الشيعة على ذلك ولذا تركوه في التشهد الاول نعم الظاهر منهم ان الواجب بالاصالة هو السلام عليكم ولو ذكر السلام علينا مقدماً عليه يحصل به التحليل الواجب ويتأدى به ويكون السلام عليكم مستحباً سيما في الامام والمأموم لا واجبا انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته وقد اختلف أصحاب هذا القول فالظاهر من القدماء ان الواجب بالاصالة هو السلام عليكم كما ذكره الاستاذ ويأتي بيانه وقال المحقق والمصنف في المنتهى والشهيد في اللمعة والافقية انه بأيها بدء كان الثاني مستحباً وقصيه ذلك ان الواجب هو المتقدم فلو نوى به الاستحباب وبالثاني الخروج لم يميز كما صرح به في الافقية والمهذب البارع وفي (الموجز الحاوي) الاول هو الواجب وقال الاستاذ في شرحه التحليل عند الشيخ وغيره مثل الوضوء للفريضة ووجوبه بعد وقت وجوبها والسلام علينا عندهم مثل الوضوء للتأهب أو للنافلة قبل دخول وقت الوجوب وحصول الانصراف به مثل حصول الطهور به اذا وقعت صلاة الفريضة بالوضوء المستحب. واستحب السلام عليكم

بعد السلام علينا مثل الوضوء التجديدي لفريضة في الصلوة التي يفتق فيها التجديد لها فالتحليل عند الشيخ شرط في الخروج عن الصلوة لان معنى التحليل ليس الرفع تحريم المنافيات والوجوب الشرطي لا يسمونه بالواجب كالوضوء للنافلة وربما يسمونه بناء على اعتقاد وجوب مقدمة الواجب وثبوته عند من يسمى به لا عند منكره انتهى (وحاصل) كلام الراوندي في الزائغ وحل المقود في الجمل والعتود كما في كشف اللثام ان الفرض هو السلام عليكم ولكن ينوب منابه التسليم المدبوب كما ان صوم يوم الشك ندبا يسقط به الفرض ويحصل به الجمع بين القولين وقال الاستاذ أيده الله تعالى في استعجاب السلام علينا بعد السلام عليكم تأمل هذا وأنكر الشهيد في الذكرى القول بوجوب السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تخيرا قال هذا قول حدث في زمن المحقق فيما أظنه أو قبله يسير لان بعض شراح رسالة سلالر أوى اليه وقال في (البيان) لم يوجب أحد من القدماء السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بل القائل بوجوب التسليم يحملها مستحبة غير مخرجة من الصلوة والقائل بنسب التسليم يحملها مخرجة من الصلوة وأوجبها بعض المتأخرين وخير بينهما وبين السلام عليكم وجعل الثانية منهما مستحبة وارترك جواز حمل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بعد السلام عليكم ولم يذكر ذلك في خبر ولا مصنف بل القائلون بوجوب التسليم واستحبابه يجعلونها مقدمة عليه انتهى وقال في (الذكرى) أيضا انه لم يأت بذلك خبر منقول ولا مصنف مشهور سوى ما في بعض كتب المحقق (قلت) قد عرفت انه رحمه الله تعالى ذهب الى ذلك في أول ماصنف وآخر ماصنف ولم يذكر في النقلة استحباب تقديم السلام علينا على السلام عليكم وقال في (الذكرى) أيضا وجوب الصيغتين تخيرا جمعا بين ما دل عليه إجماع الأمة وأخبار الامامية قوى متين الا انه لا قائل به من القدماء وكيف يحق عليهم مثله لو كان حقا وقال أيضا (لا يقال) لا ريب في وجوب الخروج من الصلوة اذا كان هذا مخرجا منها كان واجبا في الجملة يعني السلام علينا (لانا نقول) قد دلت الاخبار الصحيحة على ان الحدث قبله لا يبطل الصلوة وقال (لا يقال) ما المانع من ان يكون الحدث مخرجا كما ان التسليم مخرج ولا ينافي ذلك وجوبه تخيرا (لانا نقول) لم يصر الى هذا أحد من الاصحاب بل ولا من المسلمين غير أبي حنيفة (قلت) هذا حق اذا تعدد الحدث وفي (المسالك) ان القول بالتخير حادث وفي (الروضة) انه لا دليل عليه واضح وقوى في الملة صد العلية ما في البيان (الثاني) وجوب السلام علينا عينا ذهب اليه صاحب جامع الشرائع ونسبه في المعبر الى الشيخ في المبسوط في نسخة من المعبر والى الشيخ في نسخة أخرى منه وخطأه في نسبة ذلك اليه في المبسوط الشهيد في الذكرى وقال لا أعلم لصاحب هذا القول موافقا وقال ان فيه خروجاً عن الإجماع من حيث لا يشمر قائله وفي (كشف اللثام) ان الاخبار تعضد هذا القول (قلت) قد عرفت المراد من الاخبار وقال في (كشف اللثام) وقد يكون صاحب الجامع جمع بين قولي وجوب التسليم واستحبابه بما ذكره بمعنى انه هل يجب مع هذه الصيغة الصيغة الأخرى وقال في موضع آخر من كشف اللثام انه لا موافق لهذا القول (قلت) ونظر المحقق في المعبر في نسبة ذلك الى الشيخ الى عبارة التهذيب وليس في المقنعة والمراسم في فرض الظهر الا ذكر السلام علينا لكنهما لم يذكر في نافلة الزوال الا السلام عليكم (الثالث) وجوب السلام عليكم عينا ذهب اليه الاكثر كما في الذكرى والبحار وشرح المفاتيح وفي (الحدائق) انه المشهور وقد سمعت ما في البيان والذكرى وغيرها وفي (الدروس) عليه الموجبون وقد سمعت كلام صاحب البشيري وفي موضع من الذكرى وجوب السلام عليكم عينا لإجماع الأمة على

فله وينافيه ما دل على انقطاع الصلوة بالصيغة الاخرى مما لا سبيل الى رده فكيف يجب بعد الخروج من الصلوة انتهى وفي (كشف القاتم) انما التنافي مع الجزئية انتهى وقد سمعت ما في المقعة والمراسم من الاختصار في نافذة الزوال على السلام عليكم وفي (الغنية) اوجب التسليم أولاً ثم عد من المندوبات السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وعن (الكافي) انه قال الفرض الحادي عشر السلام عليكم ورحمة الله وانه عد السلام علينا من المندوبات وفي (كشف الثام) ان كلام الشيخ في المبسوط يعطي نحو كلام الحلبيين اذ فيه ومن قال من أصحابنا ان التسليم سنة يقول اذا قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد خرج من الصلوة ولا يجوز التلفظ بذلك في التشهد الاول ومن قال انه فرض فتسليمه واحدة يخرج من الصلوة انتهى (الرابع) وجوبها علينا قال في الذكرى أما السلام عليكم فلا جماع الامة وأما الصيغة الاخرى فلا اخبار التي لم ينكرها أحد من الامامية مع كثرتها لكنه لم يقل به أحد مما علمته انتهى وقد جمع الصدوق في الفقيه بين الصيغتين مع نسيات أخر من غير تصريح بوجوب شيء وقال في (الكفاية) ان الاولى ذكر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقول بعده السلام عليكم وسيأتي ما احتاط به في الذكرى وفي (شرح المفاتيح) الاحوط الجمع بينهما وعده ترك السلام عليكم (الخامس) انه يجب التسليم والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ذهب اليه صاحب الفخر حيث قال على ما نقل أقل المجزي في الفريضة التسليم وقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ونقل في كنز العرفان عن بعض مشائخه الاستدلال على وجوب التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالآية الشريفة حيث دلت على وجوب التسليم عليه ولا شيء منه بواحد في غير الصلوة وقال انه الذي يقوى في ظني قال ونقل العلامة الاجماع على استحبابه ثم منعه (فات) في الذكرى ان ما في الفخر لا يعد من المذهب وفي (البيان) هو مسبوق بالاجماع وملحق به ومحجوج بالروايات المعروفة بنسبته وفي (المنتقى) لا يخرج به من الصلوة لانهم فيه خلافا من القائل بوجوبه ومثله قال في التذكرة وفي (كشف الثام) لا موافق له (قلت) ويستعاد من هذه الاجماعات ومن خبر أبي كهمس ومن صحيح الحلبي ومن خبر ميسر ان قوله في القنوت سلام على المرسلين غير مضر مع انه موافق للمعنى القرآن (السادس) وجوب السلام عليكم أو المنافي قال في (الذكرى) هذا قول شنيع واشنع وهو وجوب احدى الصيغتين أو المنافي (قلت) ولا قائل بها منا (السابع) فيما يخرج به المكلف من الصلوة في غاية المراد والمذهب البارع ان المشهور انه يخرج باحدى العبارتين وفي (كشف الالتباس) وجمع البرهان) نسبته الى المتأخرين وفي (المدارك والحدائق) ان أكثر القائلين بوجوب التسليم قائلون بتعين الخروج بالسلام عليكم وفي (البحار) انه أشهر والاخبار في السلام علينا أشهر وفي (الدروس) صورته السلام عليكم وعليه الموجبون وقال أيضاً أكثر القدماء على الخروج بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وعليه معظم الروايات مع فتوهم بديهم وقال انه لا بأس بالتحجير بين الصيغتين انتهى وقد سمعت ما في البشري وفي (جامع المقاصد) ان تعيين الخروج بالسلام عليكم ظاهر السيد والتي وهو خيرة فوائد الشرائع وتطبيق النافع والمقاصد العلية وفي (الجعفرية وشرحها) انه أولى وفي (الروضة) ان الاقوى الاجتزاء في الخروج بكل واحد من الصيغتين والمشهور في الاخبار تقديم السلام علينا مع التسليم المستحب الا انه ليس احتياطاً كما ذكره في الذكرى لحكمه بخلافه فصلا عن غيره انتهى وبقية أقوال الفقهاء تعرف مما سبق كما عرفت حقيقة الحال في المسئلة وفي (المفاتيح) ان الاخبار على تعيين



السلام عليكم للخروج أدل بمعنى ان الواجب لا يتأدى الا به وان كان الخروج يتحقق بكل من الصيغتين نعم في بعضها ان المنفرد يكتفي بالسلام علينا انتهى وأما القائلون باستحباب التسليم ففهم من قال يخرج من الصلوة بالصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من قال بالتسليم كما عرفت ذلك وفي (الذكرى) ان الاحتياط للدين الاتيان بالصيغتين جمعا بين القولين بادئا بالسلام علينا لا بالعكس ويعتقد ندب السلام علينا ووجوب الصيغة الاخرى وان ابن المصلي الا احدى الصيغتين فالسلام عليكم الى آخره مخرجة بالاجماع انتهى وفي (كشف اللثام) اذا احتاط بهما فلا يعتد ندب شي منهما ولا وجوبه ولا احتياط بترك السلام علينا وما ورد بتركه فمحمول على التشهد الاول ثم كما ان من الاصحاب من أوجب السلام علينا عينا ولا موافق له أوجب بعضهم السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا موافق له فان كان الاحتياط الجمع بين الصيغتين للخروج من الخلاف كان الاحوط الجمع بين الصيغ الثلاث وأن لا ينوي الخروج بشي منها بعينه انتهى وفي (البحار) ما في لذكرى جيد الا ما ذكره في اعتقاد الوجوب والندب وفي (المدارك) قد يتطرق اشكال الى ما في الذكرى من تقديم السلام علينا من حيث انه غير واجب بالاجماع وقد ثبت كونه قاطعا فمع تقدمه يكون فاصلا بين أجزاء الصلوة على القول بالتسليم انتهى (قلت) كان ما اعترضوا به على الشهيد غير سديد أما ما في المدارك فان أراد ان قطعه للصلوة مستلزم لفسادها فغير صحيح بل الصحيح خلافه وان أراد عدم استلزام الفساد فهو المذهب الحق فلم يصادف الاعتراض بحجته وان أراد انه ينافي الاحتياط فغير صحيح أيضا لان ما ذكره في الذكرى ليس في الاخبار ولا فتاوى الاصحاب ما يدل على فساد لان القائل بان الخروج انما يتحقق بالسلام عليكم خاصة يقول بصحة هذه الصلوة قطعا وانها أحسن الصور وان كان الاشكال مبني على القول بوجوب نية الخروج أو الوجه فلا وجه لما علل به ومع ذلك يكون الاحتياط منحصرا فيما ذكره الشهيد وقصد الوجه أو الخروج معفو عنه في مقام الاحتياط أو يكفي قصد التردد أو قصد الخروج عن الشبهات مهما أمكن والا لم يتحقق احتياط أصلا بناء على ما ذكره مع ان الاحتياط مطلوب بلا شبهة ولا خلاف فظهر حال ما في البحار وكشف اللثام فتأمل (ثم يرد) على ما في المدارك ما في كشف اللثام من الاجماع على استحباب الجمع بين الصيغتين وقد جمع بينهما في الفقيه والنهاية والتهذيب والمصباح والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر وغيرها بل كل من قال بأيهما بدء كان الثاني مستحبا جوز الجمع بينهما وتقديم السلام علينا كما قدم في الفقيه وما بعده نعم يرد على ما في الذكرى انه مخالف لما اختاره في الالفية وتبعه في ذلك صاحب المذهب البارع من ان ما يقدمه منهما يكون واجبا والثاني مستحبا ولو عكس لم يجز وينقدح من ذلك مخالفة المحقق ومن واقفه الا أن يقال ان المراد في الالفية ونحوها عدم الاجزاء فلا بد من الاتيان بالجزئي لا عدم الجواز ولا يرد على قوله أخيرا ان السلام عليكم مخرجة بالاجماع خلاف صاحب الجامع لانه شاذ (الثامن) قال المحقق في (المعتبر) وان بدء بالسلام عليكم أجزاء هذا اللفظ وكلن قوله ورحمة الله وبركاته مستحبا يأتي منه بما شاء وكما قلناه قال ابن بابويه والحسن ابن أبي عقيل انتهى وهو خيرة المنتهى والموجز الحاوي والمدارك وظاهر جماعة وفي (الذكرى والبيان والمقاصد العلية) نسبته الى الاكثر وقال في الاخير انه واجب مخير بينه وبين اتمامه كما ذهب الى ذلك في التسييح والتشهد وفي (الدروس) صورته السلام عليكم وعليه الموجبون انتهى (وقال في المعتبر) وقال ابن الجنيدي في الاحمدى يقول السلام عليكم فان

ويجوز الجمع ويسلم المنفرد الى القبلة مرة ويومئ بمؤخر عينيه الى يمينه ( متن )

قال ورحمة الله وبركاته كان حسناً ( قال في كشف اللثام ) وكذا قال الحسن وعن الحلبي انه أوجب ورحمة الله وقوله في غاية المراد عن السيد واليه مال في مجمع البرهان وفي ( التحرير ) فيه أشكال وفي ( المفاتيح ) ان الاكثر على استحبابه قلت لعل الحلبي استند الى ما روي في الزيادات في صحيح علي بن جعفر قال رأيت موسى واسحق ومحمد بن جعفر يسلمون في الصلوة على النبي والنساء ورحمة الله ويمكن حمله على التنية فان العامة يتركون وركاته وفي ( المنتهى ) لا خلاف في جواز ترك وركاته وفي ( المفاتيح ) الاجماع على استحبابه أي اذا قال ورحمة الله لانك قد سمعت ما ذهب اليه الحلبي والسيدوعن ابن زهرة انه أوجب وركاته ويجاب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته صريح الالفية وفوائد الشرائع وظاهر البيان والتفتيح وتعليق النافع والمسالك وفي ( الدروس والمجفريه وشرحها والكفاية ) انه أولى ( قلت ) لولا ما في المنتهى والدروس والمفاتيح لكن القول به متعبنا وما استدلل به على اجزاء السلام عليكم من خبر أبي بصير والبرزطي في جامعهم وسعد باسناده عن علي عليه السلام ويونس بن يعقوب وأبي بكر الحضرمي فيمكن حمله على قول السلام عليكم الى آخر ما يعرف المخاطب على ان ما عدا خبر الحضرمي وهو الاخبار الاربعة الاول لا تدل على الاكتفاء بذلك اذا ابتدأ بها وخصوصاً الاول ( التاسع ) قال المحقق في المعتبر لو قال سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ناوياً به الخروج فلا شبه أنه يجزئ وفي ( التذكرة ) انه الاقرب لان علياً عليه السلام كان يقول ذلك عن يمينه وشماله ولان التنوين يقوم مقام اللام وفي ( التحرير والمنتهى ) فيه اشكال وفي ( الالفية والموجز الحاروي والمهذب البارع ) وكشف الالتباس والمقاصد العلية ) انه لم يجز وهو ظاهر كشف اللثام وشرح المفاتيح أو صريحهما وفي ( المنتهى ) ان أتى به منكراً بعد السلام علينا اجزاء لانه خرج من الصلوة ولو ابتدأ به فاشكال وفي ( المعتبر والمنتهى ) انه لو نكس لم يجز وفيهما عن الشافعي انه يجزئ ورداه وما رداه به يرد على المحقق مثله في التنكير من دون نكس ( العاشر ) اختير في المعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والالفية والتفتيح والمقاصد العلية وغيرها انه ان سلم بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فلا بد أن يأتي بها على صورتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الجمع ﴾ اما عند القائل بالاستحباب فظاهر واما عند القائل بالوجوب فقد يقال انه لو قدم السلام علينا على السلام عليكم احتمل البطلان عند القائل بتعين الثاني لوقوع السلام الثابت بالاخبار انه مخرج بنير قصد الاخراج والوجوب وعند القائل بتعين الاول فيما اذا قدمه بية التدب مع عدم الاخراج وعند الشهيد في الالفية وأبي العباس في المهذب حيث قالوا لو نوى بالاول الاستحباب وبالثاني الوجوب لم يجز والحواب ما ذكرناه آنفاً أو تقول ان هذا لا يضر لانه مثل الدعاء والثناء في التشهد وسد الشهادتين كما دلت عليه جملة من الروايات وقول ان قصد التدب لا يضر عند صاحب الجامع وقد عرفت من جمع وسمعت الاجماع على استحبابه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويسلم المنفرد الى القبلة مرة ويومئ بمؤخر عينه الى يمينه ﴾ اشتمل كلاًه هذا على احكام ( الاول ) ان التسليم الى القبلة كما صرح به في التنية والفقهاء والامالي والنهاية والمبسوط والمصباح والجلل والمعقود وجل العلم والعمل والوسيلة والمراسم والفنية وكتب المحقق والمصنف والشهيد بن أبي العباس والمحقق الثاني وغيرها وفي ( الفنية ) الاجماع عليه وفي ( الكفاية ) من غير ايماء وفي ( الوسيلة ) يومئ بالتسليم نجاه القبلة وفي ( الذكرى ) لا ايماء الى القبلة بشيء من صيغتي التسليم المخرج

والامام بصفحة وجهه ( متن )

بالرأس ولا غيره اجماعا واما المنفرد والامام يسلمان تجاه القبلة من غير ايماء وفي (الروضة) ان عليه النص والفتوى وقد أثبتته الشهيد في الغنية واللمعة مع نقله الاجماع كما سمعت على خلافه وقد سمعت ما في الغنية والوسيلة (الثاني) أنه مرة واحدة وقد نص على ذلك الاكثر ونقل عليه الاجماع في الخلاف والغنية والتذكرة وظاهر المدارك والبحار وفي (الذكرى) انه الاشهر (الثالث) أنه يومى بمؤخر (١) عنه الى يمينه كما في النهاية والمصباح والشرائع والنافع والمعتبر والمنهى والتحرير والارشاد والتذكرة والتبصرة والذكرى والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاشوي وكشف الالتباس والحفريات لكن المعتبر والمنهى قاله الشيخ في النهاية ثم أيداه وهو المشهور ولا راد له كما في الروضة والمشهور كما في الميسبة والمسالك والمفاتيح وشرحه والحدائق وفي (الروضة ايضا والروض) قاله الشيخ والجماعة وفي (البحار) قاله الشيخ وأكثر الاصحاب وفي (جامع المقاصد وارشاد الحفريات) ان في دلالة الاخبار عليه تكلفا ونحوه قال الشهيد الثاني وسبطه والمولى الاردبيلي والمجلسي وغيرهم ممن تأخر ويأتي بعد تمام نقل الاقوال الدليل الواضح عليه ان شاء الله تعالى وفي (المقنعة والمراسم) في فريضة الزوال يخبر بيمينه الى يمينه وفي (المقنعة) في نافلة الزوال يميل مع التسليم بيمينه الى يمينه في (المراسم) فيها يخبر بوجهه يميناً وفي (جمل العلم والعمل والانتصار والسرائر) على ما نقل عنه يخبر بوجهه قليلا الى يمينه وفي (الانتصار) الاجماع عليه وفي (الغنية) يسلم المنفرد تسليمة واحدة الى جهة القبلة ويومى بها الى جهة اليمين ثم نقل الاجماع عليه وعن (الاقتصاد) انه لطرف الالف (وفي الامالي) يميل بيمينه الى يمينه (وفي الفقيه) انه يميل بأفقه الى يمينه (وفي السرائر) أيضا ان المصلي يسلم تسليمة واحدة عن يمينه على كل حال (وفي الوسيلة) يومى بالتسليم تجاه القبلة الى الجانب الايمن للامام والمنفرد انتهى وفي (الخلاف) الامام والمنفرد يسلمان تسليمة واحدة وقد نقل في المعتبر الاحكام الثلاثة عن أبي الصلاح - ولعلم ان ما نقلناه عن الذكرى في الحكم الاول يعطى ان الامام والمنفرد والامام انما هو بعد التسليم وقال المحقق الثاني والشهيد الثاني انه مخالف قولهم كون الایاء بالتسليم وقال في (جامع المقاصد) أيضا ان المعقول من استحباب الایاء الى اليمين بالتسليم انما هو حال التلطف به وأما ما يدل على ان المنفرد يومى بمؤخر عنه فهو ان خبر عبد الحميد دل على انه يسلم مستقبل القبلة وخبر أبي بصير المحكي عن جامع البرنطلي دل على انه يسلم عن يمينه وفي خبر المفضل انه لا يومى بالوجه وللجمع بين الاخبار اقتصر على الایاء بمؤخر العين أو بصفحة الوجه ولما ورد في الامام مثل ما ورد في المنفرد من الاستقبال والتسليم على اليمين وانه لا يلتفت كما في خبر الحضرمي (وورد) ان السلام علينا تحليل للصلوة وقضية كونه مستقبل القبلة وهو شامل للأوموم (وورد) انه يسلم على اليمين واليسار ان كان هناك أحد كانت قضية الجمع أيضا ان الامام والأوموم يومئان بمؤخر العين أو بصفحة الوجه لكنهم اختلفوا بالصفحة فيها لما ظهر من الاخبار ان كلا منهما يسلم على الآخر فلا بد ان يكون إيمائهما بالصفحة حتى يظهر من كل منهما انه يسلم على الآخر أو يرد عليه وأما المنفرد فيكفيه مؤخر العين لعدم تحقق ذلك فيه كما في خبر المفضل وهو وان خالف المشهور الا انه يعمل بما وافق المشهور منه فقد اتضح الامر وزال الخطب فتأمل جيدا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والامام بصفحة وجهه ﴾ يريد ان الامام يسلم تجاه

وكذا المأموم ولو كان على يساره أحد سلم ثانية يومئ بصفحة وجهه عن يساره ( متن )

القبلة مرة واحدة ولكن يومئ بصفحة وجهه الى يمينه ( اما الحكم الاول ) وهو تسليمه تجاه القبلة فقد صرح به الصدوق والسيد والشيخ والطوسي وأبو المكارم والمحقق والمصنف والشهيد وغيرهم من ذكر في المنفرد وفي ( الغنية ) الاجماع عليه وقد سمعت مافي الوسيلة وعرفت مافي اللمعة والنقطة وسمعت مافي الذكري ولروضة وفي ( مجمع البرهان ) ما رأيت دليلاً على تسليم الامام الى القبلة مع الایماء بصفحة وجهه وفي ( المدارك ) ان المستعاد من صحبة عبد الحميد ان الامام يسلم تسليمه واحدة عن اليمين وفي رواية أبي بصير ثم تؤذن العزم فتقول وأنت مستقبل القبلة السلام عليكم وفي الطريق محمد بن سنان وهو ضعيف انتهى قلت ضعفه ان سلمناه منجبر بقوى الاصحاب فضلاً عن اجماع الغنية ثم ان في صحيح أبي بصير المرادي اذا كنت اماماً فسلم تسليمه وأنت مستقبل القبلة وفي ( البحار ) قد اختلفت الاخبار في ايماء الامام في بعضها يسلم الى القبلة وفي بعضها الى اليمين وربما يجمع بينهما بأنه يتبدى أولاً من القبلة ثم يختمه مائلاً الى اليمين وأنه لا يميل كثيراً ليخرج عن حد القبلة بل يميل بوجهه قليلاً ولا يظهر حملها على التخيير ويؤيده مافي فقه الرضا عليه السلام حيث قال ثم سلم عن يمينك وان شئت يمينا وشمالاً وان شئت تجاه القبلة انتهى وعن الكاتب ان الامام ان كان في صف سلم عن جانبيه وهو مخالف للمشهور من جهين احداها عدم ذكر الاستقبال والاخرى ذكر التسليمين كما يأتي واما ما استعمل عليه كلام المصنف من الحكم الثاني وهو كونه مرة واحدة فهو مشهور كافي جامع المقاصد وشرح الجعفرية والاشهر كافي الذكري ونقل عليه الاجماع في الخلاف والغنية والتذكرة واما الایماء بصفحة وجهه الى يمينه فهو المشهور لذي لا راد له كافي الروضة والمشهور كافي المفاتيح وشرحه والحدائق ومذهب الاكثر كما في البحار وهو خيرة النهاية وكتب المحقق وكتب المصنف والنقطة والذكري والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وشف الالتباس وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والعمامة الان في بعضها بوجهه كانهما وغيرها وفي ( الامالي والفتاوى ) يميل بعينه الى يمينه وفي ( المصباح ) انه يومئ بمؤخر العين ( وعن الاقتصاد ) انه يومئ بطرف الالف وفي ( الانتصار وجل العلم والسرائر ) انه يخبر بوجهه قليلاً وفي الاول الاجماع عليه وفي ( الغنية ) يومئ بالتسليم الى جهة اليمين وفيها الاجماع عليه وفي ( السرائر ) ايضاً في المصلي أنه يسلم تسليمه واحدة الى ايمين وفي ( الوسيلة ) يومئ بالتسليم تجاه القبلة الى الجانب الايمن وفي ( المدارك والمفاتيح ) يسلم من يمينه وفي ( مجمع البرهان ) الذي يستفاد من الاخبار تسليم الامام على اليمين فكأنه المراد بصفحة الوجه وقال ان تسليم الامام الى القبلة مع الایماء بصفحة وجهه لا دليل عليه كما تقدم وفي ( الروضة ) معنى ايمائه بصفحة وجهه يمينا انه يبتدئ بالسلام الى القبلة ثم يشير بباقيه الى اليمين بوجهه وبه جمع بين الاخبار في الروض والبحار وحتمل في الروض ايضاً في الجمع ان الایماء الى اليمين لا ينافي الاستقبال وفي ( المسالك ) ينبغي الایماء بصفحة الوجه بعد التلطف بالسلام عليكم الى القبلة في الامام والمأموم وفي ( الذكري ) ايضاً ان المنفرد والامام يسلمان تجاه القبلة من غير ايماء واما المأموم فانه يبتدئ به مستقبل القبلة ثم يكمله بالایماء الى الجانب الايمن أو اليسر قال في ( كشف الثام ) عند نقل هذه العبارة الظاهر عند ضمير الخطاط وقد سمعت ما اعترضه به المحقق الثاني والشهيد الثاني وقال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته الجمع بين الاستقبال وكونه عن يمين أو شمال يجعل أول التسليم الى القبلة وآخره الى اليمين أو الشمال فاسد كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا المأموم ولو كان على يساره أحد سلم ثانية ويومئ بصفحة وجهه على يساره ﴾

يريد ان المأموم اذا لم يكن على يساره أحد يسلم تجاه القبلة مرة واحدة ويومئ بصفحة وجهه كالامام (ونحن نقول) اما تسليمه تجاه القبلة فهو المشهور كما في المفاتيح وهو الذي تقتضيه عبارة الامالي والوسيلة والفنية والشرائع والتذكرة والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وكشف الالتباس بل كاد يكون صريح هذه بل في بعضها التصريح به بل هو ظاهر النافع والمعتبر والمنتهى والتحريرحيث قيل فيها والمأموم يسلم تسليمين بوجهه فيحمل بقرينه ما تقدمه على ان يسلم بوجهه ايماء لا التفاتاً وفي (البحار) قال الاصحاب المأموم يسلم على الجانبين ان كان على يساره أحد والا فن يمينه ويومئ بصفحة الوجه وفي (الفوائد المالية) وأما الايماء بصفحة الوجه فذكره الشيخ وتبعه الجماعة انتهى والايماء بصفحة الوجه يقضي بالتسليم حال الاستقبال الا أن الشيخ لم يذكر في المأموم الايماء بصفحة الوجه لافي النهاية ولا في المبسوط ولا الخلاف ولا الجمل وانما فيها وفي المصباح والانتصار وجمل العلم والسرائر والارشاد والتبصرة والجعفرية وشرحها وجامع المقاصد والكفاية ان المأموم يسلم تسليمين يميناً ويساراً ان كان على يساره أحد والا يميناً وفي (الانتصار) الاجماع عليه وفي (المفاتيح) ان المأموم يسلم تسليمين وقد سمعت ما في الذكري من انه يبتدئ به مستقبل القبلة ثم يكمله بالايماء الى الجانب الايمن أو الايسر وسمعت ما في المسالك من انه ينبغي له الايماء بالصفحة بعد التلطف بالسلام عليكم الى القبلة انتهى وأما الايماء بصفحة وجهه فهو الظاهر من كلام كل من قال انه يسلم تجاه القبلة ويومئ بالتسليم الى اليمين بل في كثير منها التصريح بالصفحة وفي (المعتبر والنافع والمنتهى والتحرير والتذكرة) التصريح بالوجه وفي (الامالي) يميل بعينه الى يمينه وقد سمعت ما في البحار والفوائد المالية وفي (الروضة) الايماء بصفحة الوجه مشهور بين الاصحاب لاراد له الا انه قال لا دليل عليه ظاهراً ومثله ما في الروض والمدارك وقد عرفت الوجه في ذلك وأما اقتضائه حينئذ أي حيث لا يكون على يساره أحد على المرة الواحدة فقد يظهر من الخلاف الاجماع عليه وهو قضية الكتب السالفة وقد تسالم الاصحاب ما عدا الصدوقين على انه اذا كان على يساره أحد يسلم تسليمين فقط وانما اختلفوا في كيفيته كما عرفت وفي (الانتصار والفنية) وظاهر الخلاف الاجماع عليه وفي (المفاتيح) وكذا الغفلة انه المشهور وقال في (الفتاوى) وان كنت خلف امام تام به فسلم تجاه القبلة واحدة رداً على الامام وتسلم على يمينك واحدة وعلى يسارك واحدة الا أن لا يكون على يسارك انسان فلا تسلم على يسارك الا أن تكون بجانب الحائط فتسلم على يسارك ولا تدع التسليم على يمينك كان على يمينك أحد او لم يكن وقيل مثله عن المنعم وعن والده وقال الشهيدان والمحقق الثاني لا بأس باتباعها لانها جليلان لا يقولان الا عن ثبت وقال في (الامالي) والتسليم يجزى مرة واحدة مستقبل القبلة ويميل بعينه الى يمينه ومن كان في جمع من أهل الخلاف سلم تسليمين عن يمينه تسليمية وعن يساره تسليمية كما يفعلون للتقية يعني منفرداً كان أو اماماً أو مأموماً وهذا منه مخالفة أخرى للمشهور بين علمائنا هذا وقد فهم الاصحاب من الصدوقين جعل الحائط على يساره كافياً في استحباب التسليمين للمأموم وقال الاستاذ آدام الله تعالى حراسته في شرح المفاتيح لعل مراد الصدوق من قوله الا أن تكون بجانب الحائط أن يكون في يمينك الحائط ويسارك المصلي فتسلم على يسارك وتترك التسليم على اليمين اذ الحائط لا يسلم عليه واكتفى بقوله فتسلم على يسارك عن اظهار كون الحائط على اليمين خاصة اذ لم يقل وتسلم على يسارك أيضاً فيكون نظره الى رواية الفضل (والحاصل) ان مراده انه لا يسلم على اليسار اذ لم يكن فيه أحد بخلاف اليمين فانه

ويومي بالسلام على من على ذلك الجانب من الملائكة ومسلمي الانس والجن والمأمومين  
ينوي باحدهما الامام (متن)

لا يترك الا في صورة واحدة وهي أن يكون بجانب الحائط وعلى يساره واحد مصل أو جماعة انتهى  
فتأمل فيه وفي ( خبر المفضل ) قال فلم يسلم المأموم ثلاثا قال عليه السلام تكون واحدة ردا على الامام  
وتكون عليه وعلى ملكيه وتكون الثانية على يمينه والممكن الموكلين به وتكون الثالثة على يساره والممكن  
الموكلين به ومن لم يكن على يساره أحد لم يسلم على يساره الا أن يكون يمينه الى الحائط ويساره الى  
من صلى معه خلف الامام فيسلم على يساره انتهى كلام الخبر وفي ( السرائر ) لا يترك التسليم على يمينه  
على كل حال كان أحد أو لم يكن وفي ( الذكرى ) ان الايمان بالتسليم الى الجانب الايمن أو الايسر فيه  
دلالة على استحباب التسليم أو على ان التسليم وان وجب لا يعد جزءا من الصلوة اذ يكره الالتفات  
في الصلوة من الجانبين ويحرم ان استلزم استدبارا ويمكن أن يقال التسليم وان كان جزءا من الصلوة لانه  
خرج من حكمه استقبال القبلة بدليل من خارج انتهى والاخير أحاط في جامع المقاصد ( قلت ) وكلاهما يعطي ن  
مرادها بالايمان الالتفات وفيه نظر ظاهر اذ هو غير كما صرح به المحقق الثاني في تعليق النافع وفي ( الذكرى ) صدقت  
صحيح ابن جعفر الذي يقول فيه انه رأى اخوته موسى واسحق ومحمد يسلمون على الجانبين مانصه  
بعد ان تخصص الرؤية بهم مأمومين بل الظاهر الاطلاق وخصه صا وفهم الامام عليه السلام وفيه دلالة  
على استحباب التسليمين للامام والمنفرد أيضا غير ان الاشهر فيهما واحدة انتهى ( قلت ) وبجانب  
التقية لحضور العامة أو للتعليم بل هذان الاحتمالان ظاهران ( ويعلم ) ان الظاهر من الاحد في الاخبر كلام  
الاصحاب حيث يقال ان كان على يساره أحد هو الانسان كما صرح به في الفتاوى والخلاف والتدريس  
وغيرهما ولهذا تردد بعضهم في وجوب الرد عليه مثل وجوبه على المأموم في الرد على الامام والظاهر  
عدم الوجوب فيهما للاصل وعدم ظهور تسمية ذلك تحية بل هو تسليم الصلوة وله ظن ذلك للأمامين  
ومن على يساره وحده الرد ولكن الظهور بعيد والاحتياط يقتضي الرد على تمام السكك وفيه  
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويومي بالسلام على من على ذلك الجانب من الملائكة ﴾  
ومسلمي الانس والجن والمأمومين ينوي باحدهما الامام ﴿ الذي يستفاد من هذه العبارة ملاحظة أطرافها  
ان الامام والمنفرد والمأموم يشتركون في انه يستحب لهم ان يقصدوا بالسلام السلام على من هم على  
ذلك الجانب الذي يؤمّنون اليه بمؤخر الدين أو صفحة الوجه من غير تعيين دون من عداهم وان  
المأموم يختص بالرد على الامام باحدى التسليمتين الاولى أو الثانية وقال في ( المنتهى ) لو نوى التسليم  
الخروج من الصلوة كان أولى ولو نوى مع ذلك الرد على الممكن وعلى من خلفه ان كان اماما أو على  
من معه ان كان مأموما فلا بأس به خلافا لقوم من الجمهور ونحوه ما في التحرير من دون تفاوت وفي  
( الذكرى والبيان وفوائد الشرائع والجمع فريه وشرحها وجامع المقاصد والمسالك والكفاية والمفاتيح )  
ان المنفرد يقصد الانبياء والآئمة والحفظة عليهم السلام ويقصد الامام مع ذلك المأمومين لذكر أولئك  
وحضور هؤلاء وظاهر المفاتيح نسبته الى الاصحاب وفي ( الروض ) نص على قصد الامام فقط وذكر  
فيه كما ذكرنا وفي ( اللمعة والروضة ) وليقصد المصلي بصيغة الخطاب بتسليمه الانبياء والملائكة والآئمة  
عليهم السلام والمسلمين من الجن والانس ومثله ما في النفلية والفوائد المليية وفي ( رسالة صاحب المعالم ) سبته الى

الاصحاب وقال الشهدان في التولية وشرحها ويقصد الامام مع من ذكر الموثم وانه يترجم عن الله سبحانه وتعالى شأنه وذكر في الذكرى أن المصلي مطلقا لو أضاف الى ما ذكره فيها قصد الملائكة أجمعين ومن على الجانبين من مسلمي الانس والجن كان حسنا ومثله ما في فوائد الشرائع والمسالك وشرح الحميرية وفي (الموجز الحاوي) مانصه ويقصد بالاولى الخروج بالثانية الانبياء والملائكة والحفظة والائمة عليهم السلام ومن على ذلك الجانب من مسلمي الجن والانس والمأموم بالاولى الرد والثانية المأمومين انتهى كلامه فليتأمل فيه وعن (الكافي) انه قال الفرض الحادي عشر السلام عليكم ورحمة الله يعني محمدا وآله صلى الله عليهم والحفظة عليهم السلام وقد يلوح من كلامه هذا الوجوب وقال جماعة هذا القصد المذكور في كلامه لا دليل عليه (قلت) في حسن ابن أذينة الوارد في المراج ما يصلح دليلا لقصد التبيين والملائكة ونحوه خبر المفضل بن عمر وخبر أبي بصير وفي خبر الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السلام ما يصلح دليلا لسلاسل الامام على الجماعة وفي خبر آخر لا يصير ما يدل على السلام على الملائكة أو الحفظة وقد سمعت ما في الذكرى وغيره من أن الباعث على ذلك في الامام ذكر أولئك وحضور هؤلاء هذا كلامهم فيما يتعلق بالامام والمنفرد وأما كلامهم فيما يتعلق بالمأموم فقد سمعت ما في المنتهى والتحرير والموجز الحاوي وفي (الذكرى) أن الاصحاب على القول بالوجوب أن الاولى من المأموم للرد على الامام والثانية للاجتماع من الصلوة ولذا احتاج الى تسليمين وفي (المغايج) أيضا نسبه الى الاصحاب وفي (الذكرى) أصا أن الاصحاب يقولون ان التسليمات تؤدي وظيفتي الرد والتعبد به في الصلوة قال وهذا يتم حسنا على القول باستحباب التسليم وقال ويمكن ان يقال ليس استحباب التسليمين في حقه يكون الاولى ردا والثانية محرجة لانه اذا لم يكن على سواه أحدا ككتفي بالواحدة عن يمينه وكانت محصلة الرد والخروج من الصلوة وإنما شرعة الثانية ليم السلام من على الجانبين لانه بصيغة الخطاب فاذا وجهه الى أحد الجانبين اختص به وبقي الجانب الآخر بغير تسليم ولما كان الامام ليس على جانبه أحد اختص بالواحدة وكذلك المنفرد ولهذا حكم ابن الجنيدي بما تقدم من تسليم الامام اذا كان في صف عن جانبه انتهى وفي (المبسوط) من قال انه فرض فتسليمية واحدة يخرج من الصلوة وينبغي ان ينوي بها ذلك والثانية ينوي بها السلام على الملائكة أو على من في يساره ونحوه نهاية الاحكام وفي (الندوة) الاقتصار على حكاية ما في المبسوط وفي (الحميرية وشرحها والروض والمسالك) ان المأموم يقصد بأولها الرد على الامام بالثانية الانبياء والائمة عليهم السلام والحفظة والملائكة والمأمومين وفي (الدروس) في الثانية الموثمين وفي (البيان وجامع المقاصد والروضة) يقصد بالثانية مقصد الامام وفي (فوائد الشرائع) يقصد في الثانية الانبياء والائمة والمأمومين وفي (الكفاية) الاولى ان يقصد المأموم مع الانبياء والائمة والحفظة الرد على الامام وفي (الفقيه) كما عن المقنع ان المأموم يسلم واحدة تجاه القبلة ردا على الامام وأخرى على اليمين وأخرى على اليسار ان كان عليه أحد او حائط كما مر قال الشهيد وكأنه يرى ان التسليمين ليستا للرد بل هما عبادة محضة متعلقة بالصلوة ولما كان الرد واجبا في غير الصلوة لم يكف عنه تسليم الصلوة وإنما قدم الرد لانه واجب مضيق اذ هو حق الآدمي انتهى وفي (البحار والحدائق) الظاهر ان الصدوق بنى حكمه بالثلاث على خبر المفضل ثم ما ذكره في الذكرى يصحح حكمة الحكم كما يوصي اليه الخبر انتهى واحتمل في الذكرى الوجوب في الاولى للرد على الامام واستدل عليه بالآية الشريفة والاستحباب لانه لا يقصد به التحية وإنما الفرض به الايدان بالانصراف من الصلوة وفي



ثم يكبر ثلاثاً رافعا يديه بها ويستحب القنوت في كل ثانية (متن)

(جامع المقاصد) احتمال الوجوب ضعيف جدا وفي (الروض والكفاية والمفاتيح) نسبته الى القيسل وفي (البيان والدروس والتفلية وفوائد الشرائع والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروض والفوائد المالية) عدم الوجوب واستظهره في مجمع البرهان وفي (المفاتيح) نسبته الى الاصحاب وقال في (الذكرى) وعلى القول بوجوب الرديكفي في القيام به واحد فيستحب للباقيين وقال واذا اقترن تسليم المأموم والامام أجراً ولا رد هنا وكذلك اذا اقترن تسليم المأمومين لتكافؤهم في التحية ونحوه مافي ارشاد الجعفرية - قوله - قدس الله تعالى روحه - ثم يكبر ثلاثاً رافعا يديه بها - هذا قاله الاصحاب كافي الذكرى وجامع المقاصد وعليه نص الشيخان واكثر من تأخر عنهما والمراد بكل واحدة من التكريرات كانهن على ذلك في المنفعة والمذهب فيما قل والسرائر والدروس وفي (المصباح) يكبر ثلاث تكريرات في ترسل واحد ولعله اراد التوالي وفي (المنهى وجامع المقاصد) ان هذا التكرير قبل أن يثني رجله وفي (المنفعة والمفاتيح) انه يرفعهما حيال وجهه مستقبلا بظاهرهما وجهه ويباطنهما القبلة وفي (النهاية والمبسوط والسرائر وجامع الشرائع والتحرير والتذكرة والمنهى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها والمذهب) على ما قل عنه ان منتهى الرفع شععتا لاثنين وفي (المنفعة) ثم يخفض يديه الى نحو فخذيه وفي (السرائر) ثم يرسلهما الى فخذيه بترسل واحد وفي (الذكرى وجامع المقاصد) فيضعهما على الفخذين أو قريبا منهما قاله الاصحاب قلت وبذلك صرح جماعة وفي (التحرير) فيضعهما على الفخذين (وعن) الشيخ عبد الجليل القزويني مرفوعا في كتاب بعض مثالب النواصب في نقض بعض فصائح الروافض انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يوما فرأى جبرئيل عليه السلام فقال الله أكبر فأخبره جبرئيل برجوع جعفر من ارض الحبشة فكبر ثانيا فجاءت الإشارة بولادة الحسين عليه السلام فكبر ثانيا وفي (العلل) عن الفضل بن عمر انه سأل الصادق عليه السلام عن العلة فيها فقال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة صلى بأصحابه الظهر عند الحجر الاسود فلما سلم رفع يديه وكبر ثلاثا وقال لا اله الا الله وحده وحده آمج وعده ونصر عدو أعز جنده وغلب الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ثم أقبل على أصحابه فقال لا تدعوا هذا التكرير وهذا القول في دبر كل صلاة مكتوبة فان من فعل ذلك هذا التسليم وقال هذا القول كان قد أدى ما يجب عليهم من شكر الله تعالى على تقوية الاسلام وجنده - قوله - قدس الله تعالى روحه - ويستحب القنوت في كل ثانية - من فريضة أو نافلة مرة اجماعا كما في المعتبر والمنهى والتذكرة وكشف الثام الا انه قال في الاخير الامن أوجه ومن فاه عن ثانية الجمعة وفي (الفية) الاجماع على استحبابه في الركعة الثانية بعد القراءة وكذا السرائر والذكرى وفي (المختلف والمفاتيح والبحار) ان استحباب القنوت هو المشهور وفي (جامع المقاصد والروض وكثر العرفان والفوائد المالية وايات الارديلي والمدارك) انه مذهب الاكثر وفي (التقيح والكفاية) نه الاشهر وعن الشيخ أحمد بن المتوج وأبي العباس ان القائل بالوجوب غير معلوم وكذا قال الارديلي في مجمع البرهان ولعل ذلك منهم لانه لم يظهر من الحسن والصدوقين مخالفة كما سيأتي وفي (التذكرة) أيضا انه مستحب لو أدخل به لم تبطل صلوته عند علمائنا وفي (المنهى) أيضا نسبة ذلك الى الاكثر وفي (التقيح) عن التقي انه أوجه ولم نجد ذلك ولا نقله غيره وفي (الفية) انه سنة واجبة وقال في التذكرة قد يجري في بعض عبارات أصحابنا الوجوب

والقصد شدة الاستعجاب لكن في المعتبر والمنتهى والمختلف وغيرها ان الصدوق قائل بالوجوب وأنه متى تعدد تركه وجبت عليه الاعادة والاحتجاج له بالآية وخبر عمار وعبارة الفقيه ان من تركه في كل صلاة فلا صلاة له قال الله عز وجل وقوموا لله قانتين (قلت) كلامه في السلب السكلي أظهر وفي (المقنع والهداية) من تركه متمدا فلا صلاة له ولكن قد يلوح من الهداية ان ذلك قول الصادق عليه السلام وقال الصادق عليه السلام في خبر عمار ليس له ان يدعه متمدا وفي خبر وهب بن عبدربه من ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاة له قال في (التذكرة) هذا محمول على نفي الفضيلة ولانه مشروع فتركه رغبة عنه يعطي كون التارك مستحقا بالمادة وهذا لاصولة له (قلت) لا يتركه رغبة عنه الا العامة ولا صلوة لهم واختلف النقل عن الحسن بن عيسى فبعضهم انه أوجبه مطلقا وبعضهم أنه أوجبه في الجهرية وبعضهم نسب ذلك الى ظاهره وقال في (المختلف) وقال ابن عقيل من تركه متمدا بطلت صلوته وعليه الاعادة ومن تركه ساهيا لم يكن عليه شيء انتهى ونسب الشهيد في البيان الى المفيد القول بوجوبه في الركعة الاولى من الجمعة وكلام المفيد كذا ومن صلى خلف امام بهذه الصفات وجب عليه الانصات عند قراءته والقنوت في الاولى من الركعتين في فريضة وفي نسخة أخرى في فريضته ولعله يريد موضع وجوبه وهو الجمعة (وقد أجاب) جماعة من متأخري المتأخرين عن الاستدلال على الوجوب بالآية الكريمة بأنها إنما أوجبت القيام عند القنوت والقنوت فيها يحتمل الخضوع والطاعة وان سلم انه الدعاء فكل من الاذكار الواجبة دعاء والفاتحة مشتملة على الدعاء على ان الاختصاص بالصلوة الوسطى قائم (وفيه) انه لا قائل بالفصل وانه مبني على نفي الحقيقة الشرعية لان القنوت انما استعمل في معنى جديد وهو الدعاء في أثناء الصلوة في محل معين سواء كان مع رفع اليدين أم لا فلا يحمل عند القائل بثبوت الحقيقة الشرعية على شيء من المعاني الحسنة المذكورة في القاموس ولا على شيء مما ذكره ابن الاثير ولا يلتفت الى قول المفسرين بعد ما روي عن الصادقين عليهما السلام انه الدعاء في الصلوة حال القيام وهو الذي نقله الطبرسي عن ابن عباس واردة الدعاء الذي في الفاتحة بعيدة جدا وقد يعطي قول الرضا عليه السلام في صحيح البرزطي اذا كانت التقية فلا تقنت دخول الرفع لليدين في القنوت اذ لا تقية غالبا الا فيه لكن جمهور الاصحاب صرحوا بعدم دخول رفع اليدين فيه والامر فيه سهل (وأجاب) عن الآية الكريمة في المختلف بان أقصى ما تدل عليه وجوب الامر بالقيام فيه الله ان قلنا بوجوب المأمور به وهذا كما يتناول الصلوة فكذا غيرها فليس فيه دلالة على وجوب القيام للصلاة سلمنا وجوب القيام للصلاة لكنها كما تحتمل وجوب القنوت تحتمل وجوب القيام حالة القنوت وهو الظاهر من مفهوم الآية وليس دلالة الآية على وجوب القيام المصوف بالقنوت بأولى من دلالتها على تخصيص الوجوب حالة القيام بل دلالتها على الثاني أولى لموافقة البراءة الاصلية انتهى كذا وجدناه فيما عندنا من نسخ المختلف ولا يخفى عليك ما في قوله وجوب الامر بالقيام وما في قوله على تخصيص الوجوب حالة القيام والذي يظهر ان المراد حالة القنوت والقيام انما وقع سهوا من قلعه لميمون ولعله يحاول بيان حال الحال بعد الامر وانها تارة تقع مقيدة له ولا يلزم من وجوب المأمور به وجوبها كما في اضرب هنذا جالسة وكقولك أظفر مسافرا وكل جائئا ونحو ذلك وتارة يلزم من وجوبه وجوبها كما في قولنا حج مفردا وأدخل مكة محرما كأنه يقول أن مانحن فيه من قبيل الاول ونحن نقول قد نص التحويون أن الحال بعد الامر اذا كانت من نوع الفعل المأمور به كما في حج قارنا أو من فعل الشخص المأمور كما في

أدخل مكة محرماً فإنه يلزم من وجوب المأمور به وجوبها وانها اذا خرجت عن هذين كما في أضرب  
هنا جالسة فلا يلزم من وجوبه وجوبها ولا ريب أن ما نحن فيه من قبيل ما كان من فعل الشخص  
لكن هذه القاعدة غير مطردة كما في قولك أفطر مسافراً وما نحن فيه من هذا القبيل هذا (وليعلم) أن  
عمومات هذه الاجماعات وعمومات الاخبار وصريح خبر رجا بن الضحاك دالة على استحباب  
القنوت في الركعة الثانية من الشفع وقد نص على ذلك من الاصحاب الطوسي في الوسيلة وغيره بل  
لا نعرف الخلاف في ذلك من أحد من علمائنا كما اعترف به الشيخ البهائي في حاشية مفتاح الفلاح  
كما يأتي ومع ذلك خالف في ذلك وسبقه اليه صاحب المدارك وتبعه الفاضل الخراساني وتبعهم  
المحدث البحراني ونسب الى الاصحاب ما لا يليق وقال في (البحار) لم يستثن الشفع أحد من  
قدماء الأصحاب ومال بعض المتأخرين في العصر السابق الى سقوط القنوت في الشفع استناداً الى خبر  
ابن سنان مع أنه لا دلالة فيه الا بالمفهوم والمنطوق مقدم وهذه المسئلة جرى البحث فيها بين استاذنا  
وامامنا وعمادنا شيخ العراق على الاطلاق وصدر جريدة وبيت قصيدة وكلم به من أعيان العلماء الذين  
اذا رأيتهم رأيت ما رأيت وعلمت نك بأبيهم اقتديت اهتديت وهو العلامة الخبر الفهامة الطيب  
الطاهر المطهر الشيخ الاعظم مولانا الشيخ جعفر أدام الله تعالى حراسته وبين استاذنا واستاذنا  
سبحانه في بلاده العلامة الواضحة على المصصة في أجداده صلوات الله عليهم أجمعين وهو رأس  
رؤساء الفضلاء وعين أعيان العلماء سيدنا وامامنا ومولانا السيد محمد المهدي دام ظله الهادي ولكنني لم  
أفر في ذلك اليوم بشرف حضور ذكر المجلس وانما بلغني ان شيخنا المشار اليه أسبغ الله نعمه عليه  
قضى العجب ممن أنكر استحباب القنوت في الركعة الثانية من الشفع وان سيدنا المذكور كساه الله ثوب  
السرور عارضه في ذلك (وقال الشيخ البهائي في حاشية مفتاح الفلاح) القنوت في الوتر التي هي عبارة  
عن الركعات الثلاث إنما هو في الثالثة والاوليات المسماة بركعة الشفع لا قنوت فيها واستدل  
بصححة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال القنوت في المغرب في الركعة الثانية وفي  
العشاء والغداة مثل ذلك وفي الوتر في الركعة الثالثة قال وهذه الفائدة لم يبه عليها علمائنا انتهى وظاهره  
ان القول باستحبابه في ثمانية الشفع معروف مشهور حتى أنه لم يجد فيه مخالفاً قبله وهو كذلك الا أنه  
قد سبقه اليه صاحب المدارك ولعله لم يقف عليه قال في أول كتاب الصلوة في الفوائد التي قدمها الثامنة  
يستحب القنوت في الوتر في الركعة الثالثة لقول الصادق عليه السلام في صحبة عبد الله بن سنان  
وساق الخبر وجرى على منواله الفاضل الخراساني وقال المحدث البحراني ان مناشبهة الاصحاب في المسئلة  
هو دلالة الاخبار على فصل الركعتين الاولين من الوتر فحملوها بهذا صلوة منفصلة واستدلوا على استحباب  
القنوت فيها بما دل على القنوت في كل ركعتين من النوافل والمفهوم من الاخبار ان الثلاث صلوة واحدة  
مسماة بالوتر غاية الامر ان الشارع جوز الفصل فيها ومتى ثبت أنها صلوة واحدة فليس فيها الا قنوت  
واحد كسائر الصلوات ومحل الثالثة منها كما في الخبر وقال قبل ذلك ان اطلاق الوتر على الواحدة إنما  
نشأ من المتأخرين وبين وجه الدلالة في الخبر بان القنوت معروف باللام وخبره قوله عليه السلام في  
الركعة الثانية وفي المغرب ظرف لغو فيجيء حصر المبتدا في الخبر فيصير التقدير قنوت المغرب في  
الركعة الثانية لا في الاولى والثالثة وقنوت الوتر في الثالثة لا في الاولى والثانية انتهى كلامه ملخصاً  
(وفيه) بعد ما سمعت من الاجماع ان خبر رجا بن الضحاك صريح في ان الرضا عليه السلام كان

قبل الركوع بعد القراءة ( متن )

يقنت في الثانية من الشفع وضعمه منجر بالشهرة وعمل الاصحاب وعمومات الاخبار والاجامعات  
المشتملة على كل صلوة فريضة ونافله على ان هذا الخبر قد اشتمل على أحكام أخر عمل بها الاصحاب  
على انه هولا يفرق بين الصحيح والضعيف وقوله ان الثلاث صلوة واحدة وان اطلاق الوتر انما نشأ من  
التأخير ( فيه ) ان هذه التسمية مشهورة بين قدماء اصحابنا كالصدوق والمفيد والشيخ والسيد والديلمي  
والطوسي والخبين والمجلي والمحقق وغيرهم فانهم نصوا على تسمية الواحدة بالوتر كما بيناه فيما سلف وقد  
استوفينا الكلام في ذلك بما لا مزيد عليه فليحفظ في أول كتاب الصلوة ( سلمنا ) ان الثلاث صلوة  
واحدة لكن فليكن القنوت في الثانية منها لان الاخبار والاجامعات ناطقة باستحبابه في كل ثانية وأين  
يقع خبر ابن سنان من هذه على انه قابل للحمل على تأكد الاستحباب كما صنع جماعة أو على بيان ان  
الوتر هي الثلاثة لا الثلاث كما بقوله العامة أو على ما اذا صلاها موصولة للتحية كما ورد ذلك في بعض  
الاخبار أو يحمل على التحية ويمكن وجه آخر قريب وهو أن يكون التخصيص على الثلاثة لانها فرد خفي  
لانها مفردة مفصولة والمشهور ( وقد اشتهر خ ل ) ان القنوت انما يكون في الركعتين وقد سمعت  
ما في البحر وقل فيه أيضاً ويمكن حمله على ان القنوت المؤكد الذي يستحب اطالته انما هو في الثالثة  
ويمكن حمله على التسمية لان أكثر المخالفين يعدون الشفع والوتر صلوة واحدة ويقنوتون في اثلاثه  
انتهى ( قلت ) ثم ان في سند الخبر في الاستبصار اضطراباً حيث فيه عنه يعني الحسين ابن سعيد  
عن فضالة عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام وقد قال النجاشي ان ابن مسكان لم  
تثبت رويته عن الصادق عليه السلام وقد روى النجاشي عن أبي الحسن الغدادي ( ١ ) عن السواري  
انه قال كل شيء رواه الحسين بن مسعود عن فضالة فهو غلط ثم انه لم يتهمد رايته عن ابن مسكان على  
ان الموجود في التهذيب عن ابن سنان وهو وان كان الطاهر انه عبد الله لكن مثل ذلك مما يقال في  
مقام الترجيح ثم ان اعراض الاصحاب عن ظاهر هذا الخبر مع ذكرهم له في كتب الاستدلال مستدلين  
به على تأكد الاستحباب أو منتهيين لتأويله بما سمعت أقوه شاهد على ان الحكم مقطوع به عندهم  
ولما ان نقول ان خبر المتقدم قوله عليه السلام في المغرب وفي الوتر كما صرح بذلك في خبر وهب حيث  
قال فيه الصادق عليه السلام القنوت في الجمعة والعشاء والعتمة والوتر والغداة فمن تركه رغبة عنه فلا  
صلوة له وقال الرضا عليه السلام في خبر سعد بن سعد ليس القنوت الا في الغداة والجمعة والوتر والمغرب  
وعلى هذا يصير التقدير القنوت في المغرب لافي غيرها حال كونه في الثانية وفي الوتر لافي غيرها حال  
كونه في الثالثة فيحمل حينئذ على تأكد الاستحباب في الاربعة المذكورة من دون تأمل ويستأنس بذلك لحمله  
في الثالثة الوتر على تأكده فيها قد صار الاستدلال بهذا الخبر هباءً وذهبت المتبعة ضياعاً وكان بمنزلة  
عن التحقيق من نسب الى الاصحاب ما لا يليق وبالله سبحانه التوفيق وهذا هو الباعث في هذا الباب  
الى الخروج عن وضع هذا الكتاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ قبل الركوع بعد القراءة ﴾  
محل القنوت قبل الركوع بعد القراءة اجاعاً كافي الخلاف والغنية والتذكرة والذكرى والماتنج وظاهر  
المنتهى وجامع المقاصد وكشف اللثام وهو المشهور كافي الروض والفوائد المليحة والبحار والحدائق والاشهر

والناسي يقضيه بعد الركوع واكدته في الغداة والمغرب وأدون منه الجهرية ثم الفريضة مطلقاً (متن)

كما في الكفاية وفي المعتبر ان محله الافضل قبل الركوع بعد القراءة عند علمائنا وظاهر التخيير بين فعله قبله أو بعده واستحسنه في الروضة ويستثنى من ذلك ثانية الجمعة ورابعة صلوة جعفر عليه السلام كما في التوقيع من الناحية المقدسة ومفردة الوتر عند المحقق في المعتبر والمصنف في جملة من كتبه وجماعه حيث جعلوا فيها قنوتين أحدهما قبل الركوع والآخر بعده وهو هذا مقام من حسناته نعمة منك الى آخر الدعاء وقال الشهيدان والمحقق الكركي وغيرهم هذا لا يسمى قنوتاً لعدم تسميته قنوتاً في الاخبار قوله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والناسي له يقضيه بعد الركوع ﴾ هذا مذهب الاصحاب لا أعلم فيه خلافاً كما في المدارك وقاله الشيخ ومن تبعه كفي الذكري وقاله الشيخ والجماعة كما في الروض وقاله الشيخ وكثير من الاصحاب كما في جامع المقاصد وهو مذهب الاكثر كما في البحار وفي (المنتهى) لاختلاف عندنا في استحبابه بعد الركوع اذا نسيه قبله ولم يعبر بالقضاء كما في موضع من البحار حيث قل المشهور استحبابه بعد الركوع وفسر المحقق الكركي في جامع المقاصد وتعليق النافع القضاء الواقع في كلامهم بارادة فعله ومثله قال غيره وفي (المنتهى) هل هو أداء أو قضاء فيه تردد ثم رجح القضاء ونقل ذلك جماعة عنه ساكنين عليه وفي (المبسوط والمنتهى) فان فاتته فلا قضاء وفي (المنفعة والنهاية وجامع الشرائع والنذكرة والتفقيح والدروس والبيان وتعليق النافع والموجز وشرحه وفوائد الشرائع والمسالك والميسية والمفاتيح) فان لم يذكر الا بعد الدخول في الثالثة مضى في صلوته وقضاه بعد الفراغ من الصلوة وفي (الذكري) قاله الشيخ ومن تبعه وفي (الروض) قاله الشيخ والاصحاب وفي (الدروس) وما ذكر بعده عدل المفاتيح انه لو لم يذكر حتى انصرف من محله قضاء في الطريق وفي (جامع المقاصد) لا بأس به وفي (التحرير) فان لم يذكر حتى ركن في الثالثة ففي قضاءه بعد الصلوة قولان وفي (مضمر ابن عمار) فيمن نسيه حتى يركع يفتت قال لا وفي صحيحه انفسال الصادق عليه السلام عن القنوت في الوتر قال قبل الركوع قال فان نسيت ائتت اذا رفعت رأسي قال لا فالالصادق انما منع عليه السلام من ذلك في الوتر والغداة لانهم يقتنون فيها بعد الركوع واما ان أطلق ذلك في سائر الصلوات لان جمهور العامة لا يرون القنوت فيها قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ واكدته في الغداة والمغرب وأدون منه الجهرية ثم الفريضة مطلقاً ﴾ اما انه في الفريضة جهرية كانت أو اخفائية آكد من النافلة فلا أجده في مخالفاً وعليه نص السيد في الجمل والشيخ في النهاية والمبسوط والمصباح والعجلي في السرائر والمصنف في المنتهى والتحرير والشهيدان في التغلي والفوائد الملية والمحقق الثاني في جامع المقاصد وغيرهم وأما ان آكد الفريضة ما يجبر به منها فقد نص عليه أيضاً في الكتب المذكورة وفي (جامع الشرائع والمعتبر والذكري والبيان) هو في الجهرية آكد وأما ان آكد الجهرية الغداة والمغرب فقد نص عليه في المصباح والسرائر والمنتهى وجامع المقاصد والفوائد الملية وفي (كشف الثام) ان قول الرضا عليه السلام في صحيح سعد بن سعد ليس القنوت الا في الغداة والجمعة والوتر والمغرب وقول الصادق عليه السلام ليونس بن يعقوب لا تقتت الا في الفجر ظاهراً في التقية وذلك يعطي التأكد فيها لا تقية فيه وهو لا ينافي التساوي في الفضل وقال ان قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير القنوت فيما يجبر فيه بالقراءة فقال له اني سألت أباك عن ذلك فقال لي الحسن كلها قال رحم الله أبي ان أصحابي أتوه فسألوه فاجبرهم ثم أتوني شكاً فأفتيتهم بالتقية يعطي التساوي ولا ينافي الا كدية بالمعنى الذي عرفته

والدعاء فيه بالمنقول ويجوز الدعاء فيه وفي جميع أحوال الصلوة بالمباح للدين والدنيا ( متن )

انتهى وقال في ( جامع المقاصد ) لما كان الاستحباب في الفريضة أكد منه في النافلة كان استحباب القنوت في الفريضة أشد تأكيداً والظاهر استثناء الوتر للحديث السابق يريد حديث سعد بن سعد وقال في ( كشف الثام ) لا ينافي كونه في الفريضة أشد تأكيداً ما ( ١ ) سمعته في الوتر لانه لاتفاق العامة على القنوت فيه لا يقال إنما يقنت ( يقنتون خ ل ) في ثمانية الشفع لان الاجمال في الاسم كاف انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والدعاء فيه بالمنقول ﴾ وأفضله كلمات العرج اجماعاً وكافي الغنية وفي ( الذكري والبحار ) نسبته الى الاصحاب وفي ( المدارك ) الى الشيخ وأكثر الاصحاب وفي ( مجمع البرهان ) الى المشهور وفي ( جامع المقاصد ) الى الشيخ وجماعة ونسبه الشيخ نجيب الدين الى الاكثر وتوقف في ذلك بعضهم لعدم ورود خبر فيه وإنما ورد في قنوت الجمعة والوتر ولعله لذلك نسبه الى القليل صاحب المعالم في رسالته وفي ( البحار ) لم أره مروي الا في قنوت الجمعة والوتر ( قلت ) قال علم الهدى في الجمل والعجلي في السرائر روي انها أفضله وقال الحسن بن أبي عقيل بلغني ان الصادق عليه السلام كان يأمر أصحابه أن يقتنوا بهذا الدعاء بعد كلمات العرج يريد بالدعاء قوله عليه السلام اللهم اليك شخضت الابصار وفي ذلك بلاغ وقد وردت كلمات العرج بطرق مختلفة قد سبق بعضها في فصل الجنائز ففي رواية أبي بصير لا اله الا الله رب السموات والارض مكان سبحان وكذا في المصباح وفي بعض نسخ المصباح وما تحتهن وفي بعض نسخه وهو رب العرش العظيم وليس في المصباح وسلام على المرسلين وقال في ( الذكري ) ويجوز أن يقول فيها ها وسلام على المرسلين ذكر ذلك جماعة من الاصحاب منهم المفيد وابن البراج وابن زهرة قلت والسيد في الجمل والديلمي قال في ( الذكري ) وسئل عنه الشيخ نجم الدين في الفتاوى فجوزه لانه بلفظ القرآن ولو ورد النقل انتهى وقال في ( البحار ) قد خلاصاً وصل اليانا من النصوص عه والاحوط تركه وقد ورد النهي عن قوله في قنوت الجمعة عن أبي الحسن الثالث عليه السلام انتهى وفي ( المدارك ) جملة في أثناء كلمات العرج مع خروجه عما ليس بجيد انتهى ( قلت ) قد تقدم في بحث التسليم بيان ان ذكره غير مضر وقد روى الصدوق عن مولانا الصادق عليه السلام في الفقيه في أول باب غسل الميت خبراً اشتمل على قوله وسلام على المرسلين ثم قال هذه الكلمات هي كلمات العرج الا ان صاحب الكافي نقل الخبر عارفاً عن الزيادة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وذكرت هذه الزيادة في الفقيه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام قال ويستحب تلقين الميت كلمات العرج وهي لا اله الا الله الى آخره وذكرت أيضاً في الهداية التي هي متون الاخبار وليس فيه شيء معلوم لا يجوز التجاوز عنه اجماعاً كما في التذكرة وفي ( النهاية ) أدناه رب اغفر وارحم وتجاوز عما نعلم انك أنت الاعز الاكرم وفي ( الذكري ) عن الجعفي والحسن بن أبي عقيل والشيخ ان أقله ثلاث تسبيحات قال وقال ابن الجنيد أدناه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الدعاء فيه وفي جميع أحوال الصلوة بالمباح للدين والدنيا ﴾ كما نص عليه جمهور الاصحاب وفي ( كنز العرفان ) الاجماع عليه وخالف بعض العامة وقد تقدم الكلام فيه عند الكلام على جوار

ما لم يخرج به عن اسم المصلي وفي الجمعة فنوتان في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعده (من)

الدعاء بغير العربية في الصلوة ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ما لم يخرج به عن اسم المصلي ﴾ لما جوز الدعاء فيه وفي جميع أحوال الصلوة بالمباح وكان تخلله بين أجزاء القراءة أو الذكر ربما يخرج عن كونه قارئاً أو ذا كراً فيخرج عن كونه مصلياً وكان طوله في القنوت وغيره ربما يخرج عن كونه مصلياً احتاج (١) الى هذا القيد ولا ينافيه ما في الذكرى عنهم عليهم الصلوة والسلام أفضل الصلوة ما طال قنوتها فإنها مع الخروج ليست صلوة طويلة القنوت كذا قال في كشف اللثام - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الجمعة قنوتان ﴾ استحباب القنوتين في الجمعة مذهب الاصحاب لأعرف فيه مخالفاً الا المتأخر كما في كشف الرموز ويريد بالتأخر المجلي وعليه المعظم كما في الذكرى وهو المشهور كما في المدارك والحداثق والاشهر كما في جامع المقاصد وعيه الاكثر كما في كشف اللثام وهذا في استحباب القنوتين للامام كما في الخلاف والهداية والنهاية والمبسوط والوسيلة والمراسم وجامع الشرائع وهو المقول عن المنع والكافي والمهذب والاصباح وفي (خلاف) الاجماع عليه وغير الامام يقت مرة واحدة وان كان في جماعة كما في المعتبر والتذكرة وليس في الاخبار ما يفهم من المأموم الا بالمفهوم ان اعتبرناه في المقام ومن البعيد جداً ان يقت الامام ويسكت المأموم والاجماع الظاهر من كشف الرموز والشهرة المنقولة في الكتب المذكورة ظاهراً في الاطلاق وعدم الفرق بين الامام والمأموم كظاهر الكتاب على ما نقل والتهذيب والمصاح والشرائع والنافع والمتنهي والتحرير والارتداد والدروس والبيان والفغلية والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والفوائد الملية والمسالك وغيرها ونسب ذلك في كشف اللثام الى الخلاف الموجود فيه خلاف ذلك كما سمعت وقال في (الفتاوى) الذي استعمله وأفتي به ومضى عليه مشيحي رحمة الله عليهم ان القنوت في جميع الصلوات في الجمعة وغيرها في الركعة الثانية بعد القراءة وقبل الركوع وقال وتفرد بهذه الزاوية يعني رواية القنوتين حريز عن زرارة (قلت) هو موحود في روايتي أبي بصير وسأعنه وفي (السرر) ان الذي تقتضيه أصول مذهبنا واجماعنا أن لا يكون في الصلوة الا قنوت واحدية صلوة كانت فلا يرجع عن ذلك بأخبار الاحاد وفي (المختلف) ذهب الى ان القنوت فيها واحد لكنه قال في الركعة الاولى وتبعه صاحب المدارك واستدل عليه بخبري أبي بصير وسليمان بن خالد وهما محتملان تفسير القنوت المحصوص بيوم الجمعة وبأخبار أخر لا تنفي القنوت الثاني فلما انه قول المفيد وبإشارة المفيد كذا والقنوت في الاولى من الركعتين في فريضة (فريضته خ ل) وهو لا ينفي الثاني كما في كشف اللثام ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده ﴾ الاصحاب في المسئلة على خمسة أنحاء (الاول) ما ذكره المصنف وهو مذهب المعظم كما في الذكرى والمشهور كما في الروض والمدارك والمفاتيح والحداثق وقال في (المتنهي) ذهب اليه الشيخ في أكثر كتبه وابن البراج وابن أبي عمير وسلاسل وقال في (المختلف) ان كلامه بن أبي عمير يدل على انه فيها معاً قبل الركوع وكذا كلام أبي الصلاح (قلت) هذا هو المفهوم من مجموع عبارتي الحسن والتقي ويمكن ارجاع كلامهما (كلاميهما خ ل) الى المشهور كما صنع بعضهم وبالمشهور صرح صاحب المنع على

(١) جواب لما (بخطه قدس سره)



## ورفع اليدين تلقاء وجهه ( متن )

ما نقل وصاحب الوسيلة وجمهور المتأخرين ( الثاني ) ما في الفقيه والسرائر من انه قنوت واحد في الركعة الثانية قبل الركوع ( الثالث ) ما ذهب اليه المصنف في المختلف وصاحب المدارك ونسباه الى المفيد من انه واحد في الركعة الاولى قبل الركوع وهو قد يظهر كما في المختلف من عبارة الكتاب حيث قال موضع القنوت بعد القراءة من الثانية وقبل الركوع في الفرض والتطوع في غير الجمعة انتهى فأمل ( الرابع ) مذهب الحسن والقي من انهما قنوتان وانهما قبل الركوع في الركعتين وقد تأول بعض متأخري المتأخرين المنقول من كلاميهما في المختلف وأرجعه الى القول المشهور ويؤيده ما في المنهى حيث نسب الى الحسن موافقة المشهور كما سمعت ( الخامس ) التوقف كما يظهر من السيد في الحمل حيث اقتصر على ذكر اختلاف الرواية فيه وأنه روي ان الامام يقنت في الاولى قبل الركوع وكذا من خلفه وروي انه يقنت في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده وعن القاضي انه قال في شرح جمل السيد ومن عمل على ذلك لم يكن به بأس وفي ( المنهى ) بعد ان اختار المشهور قال ولا يصح اختلاف الاخبار اذ هو في فعل مستحب وذلك يحتمل أن يكون اختلافا لاختلاف الاوقات والاحوال فتارة تبلغ الائمة عليهم السلام في الامر بالكمال وتارة تقتصر على ما يحصل معه بعض التدبؤ ولا استبعاد في ذلك - قوله - قدس الله تعالى روحه ﴿ ورفع اليدين الى تلقاء وجهه ﴾ هو قول الاصحاب كما في المعتبر والذكرى وقد ذكره السيد في الجمل وجمهور من تأخر عنه وفي ( المبسوط والوسيلة ) وغيرها الاقتصار على ذكر رفع اليدين وفي ( كشف اللثام ) هو اجماع على الظاهر ( قلت ) وظاهر الفنية لاجماع عليه وفي ( المنفعة ) رفعهما حيال صدره واستحسنه الشيخ نجيب الدين العاملي وفي ( صحيح بن سنان ) ترفع يديك في الوتر حيال وجهك وان شئت تحت و بك وفي ( الذكرى ) قال الاصحاب انه يستحب رفع اليدين به تلقاء وجهه مبسوطتين يستقبل ببطونهما السماء وظهورهما الارض وفي ( الفوائد المالية ) قاله جماعة ( قلت ) وبه صرح في المنفعة وغيرها ومن اقتصر على ذكر بسط الكفين أو لم يذكر شيئا هنا فقد أشار الى كون بطونهما الى السماء وظهورهما الى الارض عند ذكر تسفل النظر حيث قالوا يستحب النظر في القنوت الى اطن كفه ويأتي نقل الاجماع على ذلك وحكى المحقق استحباب كون ظاهرها الى السماء وباطنهما الى الارض قولاً وجوز الامر من وتأتي الاخبار الدالة على ذلك وفي ( السرائر والبيان والتفليحة والدروس ومجمع البرهان ) انه يرفعهما كذلك مبسوطتين مصمومتين الا الاصابع الا الابهام فانه يفرقها عن الاصابع وفي ( الفوائد المالية ) قاله جماعة وفي ( المفاتيح ) نسبة ذلك كله الى القيل لعدم الدليل وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه اذا ابتهل ودعا كما يستظم المسكين وفي خبر ابن سنان ويتلقى بباطنهما الى السماء وفي قرب الاسناد للحميري عن حماد بن عيسى قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام توقف على بظلة رافعا يده الى السماء عن يسار والى الموسم حتى انصرف وكان في موقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر كفيه الى السماء وهو يلوذ ساعة بعد ساعة بسبابته وعن أبي البخري عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام انه كان يقول اذا سألت الله فأسأله بطن كفيك واذا تعوذت فبظهر كفيك واذا دعوت فأبصبعك وروى في الكافي مسندا متصلا عن أبي عبد الله عليه السلام قال الرغبة ان تستقبل بطن كفيك الى السماء والرهبة ان تجعل ظهر كفيك الى السماء وقوله عز وجل وتبتل اليه تبتيلا قال

مكبراً والنظر الى باطن كفيه فيه وهو تابع في الجهر والاخفات والتعقيب بمد الفراغ من الصلوة ( متن )

الدعاء بأصبع واحدة تشير بها والتضرع تشير بأصبعك وتحركها ( بأصبعك وتحركها ) والابتهاال رفع اليدين وتمدهما وذلك عند الدعاء ثم ادع وقد ساق في البحار أخبار أخرى ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ مكبراً ﴾ أي قبل القنوت عند رفع له كما عليه الاكثر كما في جامع المقاصد وكشف اللثام وعليه نص الكاتب والقاضي والتي بما نقل عنهم والشيخ والدليلي وأبو المكارم والعجلي ومن تأخر عنهم وظاهر الغنية الاجماع عليه ونقل الشيخ عن المفيد أنه كان على ذلك ثم تركه في آخر عمره قال ولست اعرف به حديثاً أصلاً ( قلت ) ياليت سألته عن السبب في ذلك وما كان ليعدل الال دليل ولعله هو ماورد في التوقيع من الناحية المقدسة حين كتب اليه الحميري يسأله عن ذلك فوقع عليه السلام ما حاصله ان في ذلك روايتين وأبهما أخذت من باب التسليم وسلك والى خيرة المفيد يميل كلام السيد في الجمل حيث قال فاذا فرغ من القراءة في الثانية سبط يديه حبال وجهه وقد روي انه يكبر للقنوت وتقل عن علي بن بابويه تركه كالمفيد وفي الاخبار ان في رباعية احدى وعشرين تكبيرة منها تكبيرة القنوت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والنظر الى باطن كفيه ﴾ ذكر ذلك الاصحاب كما في جامع المقاصد وقاله الجماعة كما في الذكرى وجماعة كما في الفوائد الملية وهو المشهور كما في المفاتيح واعترف جماعة بعدم النهي واستدل عليه في المعبر والمتنهي بأنه يكره التغميض والنظر الى السماء للاخبار فتعين النظر اليه تماماً للقبال على الصلوة والخصوع وقال الحمفي ويمسح وجهه بيديه كما هو مذهب العامة كما في الذكرى ونفي ذلك في التعلية وشرحها وجامع المقاصد ومجمع البرهان وغيرهما ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو تابع في الجهر والاخفات ﴾ خلافاً في الفقيه والمعتبر والمنتهى والخلف والتذكرة والتحرير والذكرى والبيان والدروس والتفلية والموجز الخوي وجمع المقاصد وفوائد السرائع وكشف الالتباس وكثر المرفان والفوائد الملية ومجمع البرهان والكفاية وغيرها حيث قيل فيها ان كاه جهار وفي كثير منها ان المأموم يسر به وقربه في الذكرى وقواه في البيان لجبر أبي بصير وجبر حفص البخري وفي ( الحقائق ) ان المشهور انه جهر لما عدا المأموم ووقاف للعجلي والسيد والحمفي على ما نقل عنهما واليه مال صاحب التنقيح ونسب في السرائر المحرية على كل حال الى الرواية بعدد اخثار التبعة وعن الكاتب انه يستحب ان يجهر به الامم ايؤمن من خلفه على دعائه وقال جماعة من المتأخرين ان تأمين المأمومين شاذ ومبطل ان ارد بلفظ آمين وان اراد الدعاء بالاستجابة فلا بأس به ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التعقيب ﴾ جمع كل من يحفظ عنه العلم كما في المنتهى و باجماع العلماء كما في التذكرة وكشف الالتباس والمدارك وبالاجماع كما في الخلاف والكفاية والمفاتيح وظاهر الغنية وهو شرعاً الاشتغال عقيب الصلوة بدعاء أو ذكر كما في الروضة أو ما أشبهه كما في الفوائد الملية وفي ( كشف اللثام ) ترميه بما في الروضة وقال بعده سواء كان جالساً أو لا للاصل وصحيح هشام وخبر حماد بن عثمان والجلوس ورد في بعض الاذكار و بعد صلوة الغداة وهو مستحب آخر ولا عبرة بظاهره في نحو الصحاح من نه للجلوس بعد الصلوة لدعاء أو مستلة انتهى وفي ( مجمع البرهان ) بعد ان نقل تعريف الجوهرى الآتي قال ينبغي حذف الجلوس من تعريفه

وزيادة للثناء والتمجيد وفي (الغنية) ان وظائفه عشر وذكر منها البقاء على هيئة التشهد وفي شرحها ان كل ذلك وظائف الكمال وفي (جامع الشرائع) مادام على طهارة فهو معقب وما أضر بالفريضة قد أضر به (وما أضر به قد أضر بالفريضة خ ل) وفي الذكري قد ورد ان المعقب يكون على هيئة التشهد في استقبال القبلة والتورك وان ما يضر بالصلوة يضر بالتعقيب (وقال الشيخ نجيب الدين) هو الخلو بعد أداء الصلوة للدعاء والمسئلة قلت وبهذا فسر في الصحاح والقاموس وعن ابن فارس في المحمل وعن (النهاية) من عقب في صلوته فهو في صلوة أي أقام في مصلاه بعد ما فرغ من الصلوة وكلام أهل اللغة كما ترى ننقل كلام البهائي والذكري والبحار متفق الدلالة على دخول الجلوس في مفهومه بل ظاهر النهاية كما سمعت ان الجلوس عقيب الصلوة من غير اشتغال بذكر تعقيب وفي (البحار) عن بعض الاسحاب احتمال ذلك وان لم يقر دعاء ولا ذكرًا ولا قرآنًا قال وهو بعيد بل الظاهر تحققة براءة شيء من الثلاثة بعد الصلوة أو قريباً منها عفاً على أي حال كان الجلوس والاستقبال والطهارة من مكملاته نعم ورد في بعض التعقيبات ذكر بعض تلك الشرائط فيكون شرطاً فيها في حال الاختيار وان احتمل أيضاً ان يكون من المكملات واستجابته فيها أشد ثم قال والا حوط رعاية شروط الصلوة فيه مطلقاً بحسب الامكان ثم تأول صحيح هشام بتأويلات ثلاثة وظاهر المبسوط وغيره اعتبار كون الصلوة واجبة حيث قال بعد الفرائض لكن ظاهر اجماع المنتهى وغيره وظاهر تحديداته العموم قال في (المنتهى) يستحب التعقيب بعد الصلوات باجماع كل من يحفظ عنه العلم الا أن يحمل على الشائع واطلاق رواية ابن صبيح يقتضي العموم لكن في روايات أخر تصريح بالفرائد وقال في (الحبل المتين) لم أظفر في كلام أصحابنا قدس الله تعالى أرواحهم بكلام شاف فيها حقيقة التعقيب وقد فسر بعض اللغويين كالجوهري وغيره بالجلوس بعد الصلوة لدعاء أو مسئلة وهذا يدل بظاهره على أن الجلوس داخل في مفهومه وانه لو اشتغل بعد الصلوة بالدعاء قائماً أو ماشياً أو مضطجماً لم يكن ذلك تعقيباً وفسره بعض فقهاءنا بالاشتغال بعقب الصلوة بدعاء أو ذكر أو ما أشبه ذلك ولم يذكر الجلوس ولعل المراد بما أشبه الدعاء والذكر البكاء من خشية الله تعالى والتفكير في عجائب مصنوعه والتذكر بحجيز لآلته وما هو من هذا القبيل وهل بعد الاشتغال بمجرد تلاوة القرآن بعد الصلوة تعقيباً لم أظفر في كلام الاصحاب بتصريح في ذلك والظاهر أنه تعقيب أما لو ضم اليه الدعاء فلا كلام في صدق التعقيب على المجموع المركب منهما وربما يلوح ذلك من بعض الاخبار وربما يطن دلالة بعضها على اشتراط الجلوس في التعقيب ثم ساق الخبرين المرويين عن أمير المؤمنين عليه وعلى أخيه وأهل أفضل الصلوة والتسليم وغيرهما من الاحاديث المتضمنة للجلوس بعد الصلوة ثم قال ولحق أنه لا دلالة فيها على ذلك بل غاية ما تدل عليه كون الجلوس مستحباً أيضاً أما أنه معتبر في مفهوم التعقيب فلا وقس عليه عدم مفارقة مكان الصلوة ثم ذكر خبر الوليد بن صبيح وما في آخره من تفسير التعقيب من الدعاء بعقب الصلوة وقال أن هذا التفسير اعلم من الوليد أو من بعض رجال السند وأكثرهم من اجلاء أصحابنا وهو يعطي باطلاقة عدم اشتراطه بشي من الجلوس والكون في المصلى والطهارة واستقبال القبلة وهذه الشروط انما هي شروط كماله فقد ورد ان المعقب ينبغي أن يكون على هيئة التشهد في استقبال القبلة والتورك وأما ما في رواية هشام بن سالم من قوله عليه السلام ان كنت على وضوء فأنت معقب فالظاهر ان مراده عليه السلام ان مستديم الوضوء له مثل ثواب المعقب لا انه معقب حقيقة وهل يشترط في صدق اسم التعقيب شرعا

## بالمقول وأفضله تسبيح الزهراء عليها السلام ( متن )

اتصاله بالصلاة وعدم الفصل الكثير بينه وبينها الظاهر نعم ثم قال هل يعتبر في الصلاة كونها واجبة أو تحصل حقيقة التعقيب بعد النافلة أيضاً إطلاق التفسيرين السابقين يقتضي العموم وكذلك إطلاق رواية صبيح وغيرها والتصريح بالفرائض في بعض الروايات لا يقتضي تخصيصها بها والله أعلم انتهى وقال في (المفاتيح) التعقيب لغة عبارة عن الجلوس بعد الصلاة لدعاء أو مسئلة وفسره بعض فقهاءنا ونقل ما في الحبل (المتين) الى قوله وما هو من هذا القليل (قلت) أنت خير بأن أهل اللغة ما كانوا يعرفون الصلاة الشرعية ولا التعقيب بعدها فما ذكره أهل اللغة معنى شرعي قطعاً وقد وقع لهم كثيراً ذكر المعاني الشرعية وكأنهم أرادوا ما ذكر ما يستعمل فيه اللفظ حقيقة فاذا ذكره الفقهاء في تعريفه أصبح وأوفق قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ بالمقول ﴾ يستحب بالمقول وغيره إلا أن المنقول أفضل كما صرح به جماعة كثيرين قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وأفضله تسبيح الزهراء عليها السلام ﴾ اجمع أهل العلم كافة على استحبابه كما في المنتهى وإنما اختلفوا في ترتيبه وكنيته كما يأتي وقد وردت الاخبار في تأكيد استحباب التعقيب به وتعجيله قبل أن يثني رجله وإن من فعل ذلك بغفر له وفي ذلك ستة أحاديث والمراد بقوله عليه السلام قبل أن يثني رجله قبل أن يصرفها عن الحالة التي هما عليها في التشهد كما في النهاية وورد في ستة أخبار استحباب ملازمته وأمر الصبيان به كما يؤمرون بالصلاة وأنه ما لزمه عبد فثقي وورد في خبرين استحباب اختياره على كل ذكر وعلى الصلاة تغفلاً وأنه بعد الصلاة أفضل من ألف ركعة كل يوم قال الشيخ البهائي بعد ذكر أحد هذين الخبرين هذا الخبر يوجب تخصيص حديث أفضل الاعمال أحمرها اللهم إلا أن يفسر بأن أفضل كل نوع من أنواع الاعمال أحمر ذلك النوع انتهى كلامه وورد في عدة أخبار أن من سبى تسبيح الزهراء عليها السلام فقد ذكر الله عز وجل الذكر الكثير وروى في كتاب فلاح السائل من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن الصادق عليه السلام أنه من سبى في دبر المكتوبة من قبل أن يسقط رجله أوجب الله له الجنة وورد أيضاً أنه من سبى ثم استغفر غفر له وأنه مائة باللسان والف في الميزان ويطرد الشيطان ويرضي الرحمن وورد في خبرين أنه يدفع الثقل الذي يكون في الأذنين الى غير ذلك من الاخبار المذكورة في البحار وما في النافع والتبصرة من أن تسبيح الزهراء أقل التعقيب فالمراد أنه أخفه والأفوه أفضله قطعاً كما صرح بذلك جمهور الاصحاب وبمثل ذلك أول عبارة اللمعة في الروضة ولا خلاف عندنا في أنه يندى فيه بالتكبير كما في السرائر وفي (مفتاح الفلاح) الاتفاق عليه والمشهور أنه ينتد بالتكبير ثم التعميد . بعده التسبيح كما في التذكرة والمختلف وكشف الالتباس وجمع البرهان ومفتاح الفلاح والمفاتيح وشرح الشيخ نجيب الدين والحدايق وفي (المنتهى وجامع المقاصد والبحار) أنه أشهر وفي (ارشاد الحمقرية) أنه مذهب الاكثر وفي (السرائر) أنه الصحيح من المذهب والظاهر في الفتوى والقول انتهى وبه صرح الشيخ في المبسوط والنهاية والمفيد في المقنعة والديلمي والعجلي وسائر المتأخرين ونقله في المختلف عن القاضي وقدم التسبيح في الهداية والفتية والاقتصاد على ما نقل عنه ونقل ذلك عن كتاب علي بن الحسين بن بابويه وفي نسخة أخرى من الفقيه مواقف المشهور قال ذلك الاستاذ آدم الله تعالى حراسته وقد وجدت ذلك كتب نسخة في الفقيه ونقل الاستاذ عن جده أنه كتب على الفقيه

مانعه هذا الحديث رواه الصدوق مسنداً في كتبه عن رجال العامة واعتمد عليه في الترتيب وعلى تقدير صحته يمكن القول به عند النوم لا مطلقاً والظاهر الترتيب المشهور لا مطلقاً انتهى قال وهو كما قال بل المشهور متعين انتهى كلام الاستاذ أيد الله تعالى وقال الشيخ نجيب الدين في شرح الرسالة خبر ابن بابويه لا ينهض لمأوضة غيره وحمله على ارادة النوم غير دافع للإيراد لانه لم يفرق أحد بين حالتي ارادة النوم والتعقيب وكون الواو لا يقتضي الترتيب غير حاسم لمادة الإيراد وان كان الاعتماد على ما دل عليه الحديث الصحيح انتهى (وقال انشيخ البهائي) ضاعف الله تعالى بهائيه في مفتاح الفلاح اعلم ان المشهور استحباب تسبيح الزهراء عليها السلام في وقتين أحدهما بعد الصلوة والآخر عند النوم وظاهر الرواية الواردة عند النوم يقتضي تقديم التسبيح على التحميد وظاهر الرواية الصحيحة الواردة في تسبيح الزهراء عليها السلام على الإطلاق يقتضي تأخيرها عنه ولا بأس ببسط الكلام في هذا المقام وان كان خارجاً عن وضع الكتاب (فتقول) قد اختلف علماءنا قدامنا قدس الله ارواحهم في ذلك مع اتفاقهم على الابتداء بالتكبير لصراحة صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الابتداء به والمشهور الذي عليه العمل في التعقيبات تقديم التحميد على التسبيح وقال رئيس المحدثين وأبوه وابن الجنيدي بتأخيرها عنه والروايات عن أئمة الهدى سلام الله عليهم لا تخلو بحسب الظاهر من اختلاف والرواية المعتبرة التي ظاهرها تقديم التحميد شاملة باطلاقها لما يفعل بعد الصلوة وما يفعل عند النوم وهي ما رواه شيخ الطائفة في التهذيب بسند صحيح عن محمد بن غزافر وساق الحديث والرواية التي ظاهرها تقديم التسبيح على التحميد مختصة بما يفعل عند النوم ثم أورد رواية علي وفاطمة عليهما السلام ثم قال ولا يخفى ان هذه الرواية غير صريحة في تقديم التسبيح على التحميد فان الواو لا تفيد الترتيب وانما هي لمطلق الجمع على الاصح كما بين في الاصول نعم ظاهر التقديم اللفظي يقتضي ذلك وكذا الرواية السابقة غير صريحة في تقديم التحميد على التسبيح فان لفظ ثم من كلام الراوي فلم يبق الا ظاهر التقديم اللفظي أيضاً فالتنافي بين الروايتين انما هو بحسب الظاهر (قلت) في كلامه هذا نظر يأتي وجهه قال فينبغي حمل الثانية على الاولى لصحة سندها واعضادها ببعض الروايات الضعيفة كما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام وساق الخبر ثم قال انه صريح في تقديم التحميد فهو مؤيد لظاهر لفظ الرواية الصحيحة فتحمل الرواية الاخرى على خلاف ظاهر لفظها ليرتفع التنافي بينهما كما قلنا (فان قلت) يمكن حمل الاولى على الذي يفعل بعد الصلوة والثانية على الذي يفعل عند النوم وحينئذ فلا يحتاج الى صرف الثانية عن ظاهرها فكيف لم تقل به (قلت) لأنني لم أجده قائلًا بالفرق بين تسبيح الزهراء عليها السلام في الحالين بل الذي يظهر بعد تتبع ان كلا من الفريقين القائلين بتقديم التحميد وتأخيرها قائل به مطلقاً سواء وقع بعد الصلوة أو قبل النوم فالقول بالتفصيل احداث قول ثالث انتهى وقوله ان لفظ ثم في صحيح ابن غزافر من كلام الراوي فليست صريحة في تقديم التحميد على التسبيح فيه ان الراوي حكى فعل الامام عليه السلام لبيان كيفية التسبيح ولا ريب ان فعله في بيان الكيفية حجة كما في الوضوء البياني وقد تنبه لذلك فكتبه في الهامش وهذه الرواية رواها البرقي في المحاسن ونحوها رواية أبي بصير كما عرفت وبعض ذلك رواية هشام بن سالم وان كان موردنا النوم ومثلها رواية كتاب المشكاة (وأما) الروايات الاخر الدالة على تقديم التسبيح في حال النوم كما في خبر علي وفاطمة عليهما السلام وكذا خبر شهاب أو تعقيب الصلوة كما في خبر المفضل فيمكن حملها على التيقن وبزعمه ان حديث علي وفاطمة عليهما السلام وان رواه في الفقيه مرسلالا أن ظاهر سنده في الملل ان رجاله انما هم

من العامة وابن الاثير في نهايته قد شرح جملة من الفاظه وروى الشيخ أبو علي بن الشيخ في مجالسه عن حمويه عن أبي الحسين عن أبي خليفة عن محمد بن كثير عن شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال معقبات لا ينجب قائلهن أو فاعلهن يكبر أربعاً وثلاثين ويسبح ثلاث وثلاثين ويحمد ثلاث وثلاثين (وقال في البحار) روى العامة عن شعبة عن الحكم بن عتبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة مثله إلا أنهم قدموا التسبيح على التحميد والتحميد على التكبير (أو نقول) لا تقوى هذه على مقاومة تلك المعتضدة بما عرفت مضافاً إلى عدم صراحة العطف بالوارث في الدلالة على الترتيب (فإن قلت) الحل على التوبة متجه إلا أنه لا قائل بذلك من العامة فإن بعضهم على أنه (إنما خل) تسم وتسمون بنساي التسبيحات الثلاث وتقديم التسبيح ثم التحميد ثم التكبير وبمضمون على أنها مائة بالترتيب المذكور وزيادة واحدة في التكبيرات (قلت) قد عرفت أنهم روي ذلك والظاهر أن الراوي لذلك عامل به واحتمل في البحار والحدائق الجمع بالتخيير مطلقاً وأنت خير بأن التخيير كالتفصيل لا قائل به (ولنختم هذا الفصل بذكر فضل التسبيح) بالسبعة من طين قبر الحسين عليه السلام في (الذكرى) قال الصادق عليه السلام من كانت معه سبعة من طين قبر الحسين عليه السلام كتب مسجاً وإن لم يسبح بها (وفي البلد الأمين) روي أن من أدار تربة الحسين عليه السلام في يده وقال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر مع كل حبة كتب له ستة آلاف حسنة ومحى عنه ستة آلاف سيئة ورفع له ستة آلاف درجة وأثبت له من الشفاعات بمثلها وفي (الدروس) يستحب حمل سبعة من طينه عليه السلام ثلاثاً (ثلاث خل) وثلاثين حبة فمن قلبها ذكراً لله فله بكل حبة أربعون حسنة وإن قلبها ساهياً مسترون وروى ذلك أيضاً في روضة الواعظين ورسالة اسجود على التربة المشوية للشيخ علي وفي (البحار) وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجبائي جد الشيخ البهائي قدس الله تعالى روحهما قلاً من خط الشهيد رفع الله درجته قلاً من مزار بخط محمد بن محمد بن الحسين ابن معية قال روي عن الصادق عليه السلام أنه قال من اتخذ سبعة من تربة الحسين عليه السلام أن يسبح بها ولا سبحت بكفه وإذا حكا وهو ساه كتب له تسبيحة وإذا حركها وهو ذاكر الله تعالى كتب له أربعين تسبيحة وعنه عليه السلام أنه قال من سبح سبعة من طين قبر الحسين عليه السلام تسبيحة كتب له أربعين حسنة ومحى عنه أربعين سيئة وقضيت له أربعين حاجة ورفع له أربعين درجة ثم قال ونكون السبعة بخيوط زرق أربعاً وثلاثين خرزة وهي سبعة مولانا فاطمة الزهراء عليها السلام لما قتل حمزة رضي الله عنه عملت من طين قبره سبعة تسبيح بها بعد كل صلاة هذا آخر ما نقلته من خطه قدس سره انتهى ما في البحار (قلت) ونحو ذلك روي في مكالم الاخلاق وقال ولما قتل الحسين عليه السلام عدل بالأمر إليه وقال وروي أن الحداد العيين إذا بصرن بواحد من الاملاك يهبط إلى لارض لا مرما يستهدين منه السبح والأقرب من طين قبر الحسين عليه السلام وروي عن الصادق عليه السلام أنه من أدارها مرة واحدة بالاستغفار أو غيره كتب له سبعين مرة وأن السجود عليها يخرق الحجب السبع ونحوه ما في المصباح عن الصادق عليه السلام قال أنه قال من أدار الحجر من تربة الحسين عليه السلام فاستغفر به مرة واحدة كتب له سبعين مرة وإن أمسك أمسك السبعة بيده ولم يسبح بها ففي كل حبة سبع مرات (قلت) ظاهره أن الفضل في المشوي باق والاخبار المتقدمة تشملها والقول بخروجه عن اسم التربة بالطبخ بعيد مع أنه لا يضر في ذلك هذا (وقال في الموجز الحاوي) لوزاد في إحدى التسبيحات

سهواً استأنفه من رأس وكأنه نظر الى قول الصادق عليه السلام اذا شككت في تسبيح فاطمة عليها السلام فأعد فتأمل على ان قوله عليه السلام فأعد يحتمل أن يكون المراد منه فأعد التسبيح من أوله أو بكون المراد فأعد على ما شككت فيه فالاعادة باعتبار أحد احتمالي الشك وهذا شائع وهو الموافق لما ورد في سائر المواضع من البناء على الأقل في النافلة وفي ( الاحتجاج ) ان الحميرى كتب الى القائم عليه السلام يسأله عن سهى في تسبيح فاطمة عليها السلام فجاز التكرير أكثر من أربع وثلاثين هل يرجع الى أربع وثلاثين أو يستأنف واذا سبى تمام سبعة وستين هل يرجع الى ست وستين أو يستأنف فاجاب عليه السلام اذا سهى في التكرير حتى يجاوز أربعاً وثلاثين عاد الى ثلاث وثلاثين وبينى عليها واذا سهى في التسبيح فتجاوز سبعمائة وستين عاد الى ست وستين وبينى عليها فاذا جاوز التحميد مائة فلا شيء عليه ( قلت ) ظاهر الجواب انه يرجع ويأتي بواحد مما زاد وينقل الى التسبيح الآخر وفيه غرابة وقوله في السؤال تمام سبعة لعل مراده الزيادة عليه أو توهم ان التسبيح اثنان وثلاثون وعلى التقديرين فقد استدرك الامام عليه السلام ذلك في الجواب وصححه فقال تجاوز سبعمائة وستين وقد تم الجزء الخامس باطاف الله تعالى وبرحمته وبركة آل الله وخير بريته محمد وآله أطائب عترته صلى الله عليه وعليهم أجمعين والحمد لله رب العالمين ويأتي ان شاء الله تعالى في الجزء السادس الفصل الثامن في التروك

وقد تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه طبع هذا المجلد من صلوة مفتاح الكرامة بمحروسة مصر القاهرة

بمطبعة الشورى في الثامن عشر من شهر رجب الفرد سنة ١٣٢٦ من الهجرة النبوية على

مهاجرها أفضل الصلوة وأتم التحية ونسئله تعالى التوفيق لاتمام طبع باقي المجلدات

وقد طبع أكثر هذا المجلد عن نسخة الاصل التي بخط المصنف قدس سره

وعني بتصحيحه وتنقيحه قبل الطبع وبعده ووضع له الفهرست

وجداول الخطأ والصواب العبد المفتقر الى عفو ربه الغني

محسن بن المرحوم السيد عبد الكريم الحسيني

العالمي الشامي غفر الله ذنوبه وستر

عيوبه والحمد لله وحده وصلى الله

على رسوله وآله الطاهرين

وأصحابه المتجيين

وسلم تسليماً

( )



صحيفة	صحيفة
٤٦ وجوب ترتيب الفرائض اليومية أداء وقضاء	٢ معنى الصلوة لغة وشرعا
٤٧ وجوب العدول من اللاحقة الى السابقة	٤ أعداد الصلوة الواجبة
٤٩ كراهة ابتداء النوافل عند طلوع الشمس	٦ النوافل الراجعة
و غروبها وقيامها الا ما استثنى وعدم كراهة	١٠ سقوط نوافل الظهرين والعشاء سقراً
ماله سبب من الفرائض والنوافل	١١ كل النوافل ركعتان عدا النور و صلوة الاعرابي
٥٥ استحباب تمجيل قضاء فائت النافلة	١٣ في المواقيت
٥٦ في ان الصلوة تجب بأول الوقت وجوباً موسماً	١٣ لكل صلوة وقتان
٥٧ وجوب قضاء الولي ما فات الميت	١٥ وقت الظهر وعلامة الزوال
٦٠ صلوة النيابة عن الميت	١٨ آخر وقت فضيلة الظهر
٦١ لو ظن ضيق الوقت أو خروجه	٢١ وقت الاجزاء للظهر
٦٢ لو خرج وقت النافلة قبل التلبس أو بعده	٢٢ أول وقت العصر
٦٤ جواز الاقتصار على الحد في النافلة والفريضة	٢٤ آخر وقت فضيلة العصر
مع ظن الضيق	٢٤ وقت الاجزاء للنضر
٦٤ جواز تقديم نافلة الزوال عليه يوم الجمعة	٢٥ أول وقت المغرب
وصلوة الليل للشاب والمسافر	٢٧ آخر وقت الفضيلة للمغرب
٦٥ لو عجز عن تحصيل الوقت علماً أو ظناً	٢٧ وقت الاجزاء للمغرب
٦٦ لو حصل حيض أو جنون في جميع الوقت	٢٨ أول وقت العشاء
٦٨ لو بلغ الصبي في أثناء الصلوة	٢٩ آخر وقت الفضيلة للعشاء ووقت الاجزاء لها
٧٠ الكلام في عبادة الصبي	٣٠ وقت الفضيلة والاجزاء للصبح
٧٣ الكلام في القبلة	٣١ وقت نافلة الظهر
٧٥ في كفارة الجهة للبعيد	٣٣ وقت نافلة العصر والمغرب والعشاء و صلوة الليل
٧٩ الصلوة في وسط الكعبة	٣٤ وقت صلوة الفجر
٨٢ الصلوة الى بابها المفتوح وحكم انه دمار الجدران	٣٦ وقت قضاء الفرائض والنوافل
٨٢ الصلوة على سطح الكعبة أو جبل أبي قبيس	٣٨ الوقت المختص والمشارك للفرائض الخمس
٨٣ لو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة	٣٩ أول الوقت أفضل الا ما استثنى
٨٤ حكم الصف المستطيل	٤١ حرمة تأخير الفريضة عن وقتها وتقديمها عليه
٨٤ قبله أهل المدينة وحكم محاربي المعصومين	٤٢ جواز التحويل على الظن بالوقت مع تعذر
عليهم السلام	العلم لأمع امكانه
٨٤ كلام في قبله مسجد الكوفة	٤٤ فيمن أدرك من الوقت ركعة
٨٧ قبله أهل العراق	٤٥ فيمن أدرك قبل الغروب مقدار أربع
٩٣ استحباب التياسر لاهل العراق	ركعات أو خمس
٩٥ قبله أهل الشام	٤٦ فيمن أدرك من آخر وقت العشاءين أربع ركعات

صحيفة	صحيفة
١٣٨ حكم جلد الميتة وما يوجد في يد الكافر أو المسلم	٩٦ قبله أهل المغرب
١٤١ لا يجوز الصلوة في جلد مالا يؤكل لحمه	٩٧ قبله أهل اليمن
١٤١ حكم النحل والذباب وشبهه	٩٨ في المستقبل له
١٤١ الكلام في خصوص جلود السباع	٩٨ الخلاف في اشتراط القبلة في اتناقلة
١٤٢ الكلام في خصوص جلود الثعالب والارانب	١٠١ تمام الكلام في قبله الراكب
١٤٣ حكم جلد السمور والفك والحواصل	١٠٣ التنفل ماشيا وفي السفينة
١٤٤ حرمة الصلوة في شعر وصوف وريش	١٠٤ الاستقبال عند الذبح وبالميت وللجلوس
مالا يؤكل لحمه وبيان ما يستثنى من ذلك	للقضاء والدعاء
١٤٥ فيما لا تتم الصلوة فيه منفردا بما لا يؤكل لحمه	١٠٤ حكم الفريضة وصلوة الجنازة على الراحلة
وحكم الشعرات الملقاة	١٠٦ حكم الفريضة على بعير موقوف أو أرجوحه
١٤٨ حكم شعر الانسان	وفي السفينة
١٤٩ استعمال جلد المذكي غير المأكول في غير	١٠٨ حكم النوافل على الراحلة
الصلوة قبل الدبغ	١٠٨ صلوة الفريضة على الراحلة للضرورة
١٥٠ حرمة لبس الحرير المحض على الرجال وبطلان	في المستقبل
الصلوة به والخلاف في التكة والقلنسوة	١١٠ يعول على الامارات الشرعية مع جهل القبلة
١٥٢ جواز لبس الممزج بالحرير	١١١ لا يجوز الاجتهاد مع امكان العلم ولا التقليد مع
١٥٣ جواز الحرير للمحارب والمضطر	امكان الاجتهاد
١٥٤ جوازه للنساء	١١٥ لو تعارض الاجتهاد وأخبار العارف
١٥٥ جواز الركوب على الحرير والافتراش له	١١٦ حكم الاعمى والمبصر الفاقد للعلم والظن
١٥٦ جواز الكف به	١١٨ جواز التعويل على قبلة البلد
١٥٧ جواز الصلوة في الثوب المنصوب	١١٩ الصلوة الى أربع جهات
١٦٢ في ستر العورة	١٢٣ لو رجع الاعمى الى رأيه
١٦٥ في معنى العورة في الرجل	١٢٣ لو بان الخطأ في القبلة
١٦٦ استحباب ستر ما بين السرة والركبة وكل البدن	١٢٨ لا يتكرر الاجتهاد في القبلة
١٦٦ ما يجزي من الساتر	١٢٨ لو ظهر خطأ الاجتهاد في القبلة
١٦٧ لو لم يجد الاساتر احدى العورتين	١٢٩ لو تضاد اجتهاد اثنين
١٦٧ بدن المرأة كله عورة	١٣١ في لباس المصلي
١٦٨ عدم وجوب ستر الوجه والكفين وظهر	١٣١ ما يجوز الصلوة فيه من اللباس
القدمين للمرأة في الصلوة	١٣١ حكم وبر الحر وجلده والمراد منه
١٧٠ وجوب ستر الرأس على الحرة دون الصبية	١٣٤ حكم الساتر من الذهب والمنسوج منه
والأمة	١٣٦ حكم جلد السنجاب ووبره
١٧٣ حكم السنبورق الشجر والطين	١٣٧ مالا تحله الحيوة من مأكل اللحم

صحيحة	صحيحة
٢٥٣ كلام في الشبهة المحصورة وغير المحصورة	١٧٥ صلاة المرأة فرادى وجماعة
٢٥٥ في الاذان والاقامة	١٨٠ استحباب جعل خيط على الماتق في صلاة الماري
٢٥٥ مشروعية الاذان والاقامة في الفرائض اليومية	١٨٠ لا يجب الستري في صلاة الجنائز
دون غيرها	١٨٠ لو كان الثوب تنكشف منه العورة حين الركوع
٢٥٥ الخلاف في وجوب الاذان والاقامة	بطلت الصلاة (حينئذ) لاقبله
٢٥٨ مشروعية الاذان والاقامة للرجل والمرأة	١٨١ لا تجوز الصلاة فيما يستر ظهر القدم وليس له ساق
٢٥٩ مايتأ كدفه الاذان والاقامة	١٨٢ استحباب الصلاة في النعل العريية
٢٥٩ مايقال في المفروض غير اليومية عوض الاذان	١٨٢ كراهة الصلاة في الثياب السود عدا ما استثنى
٢٥٩ سقوط الاذان في عصر الجمعة	١٨٣ كراهة الصلاة في الرقيق وعدم الجواز في الهاكي
٢٦١ سقوط أذان الثانية للجامع بين الصلوتين	١٨٤ كراهة اشتغال الصماء
٢٦٣ كلام في معنى البدعة	١٨٥ كراهة الثام والنقاب والقبأ المشدود
٢٦٤ سقوط أذان العصر في عرفة	١٨٦ كراهة ترك التحنك
٢٦٤ حكم القاضي للصلاة في الاذان والاقامة	١٨٨ كراهة ترك الرداء للامام
٢٦٥ كراهة الاذان والاقامة للجماعة الثانية	١٨٩ كراهة استصحاب الحديد البارز
٢٦٩ اعادة المنفرد لها لو أراد الجماعة	١٩٠ كراهة الصلاة في ثوب المتهم والخلخال المصوت
٢٦٩ عدم صحة الاذان قبل دخول الوقت في	للرأة
غير الصبح	١٩١ كراهة الصلاة في ثوب فيه تماثيل أو خاتم فيه صورة
٢٧٠ شرائط المؤذن	١٩٢ في مكان المصلي
٢٧١ الاكتفاء بأذان المميز	١٩٢ اشتراك المكان عند الفقهاء بين معنيين
٢٧٢ ما يستحب في المؤذن	١٩٤ جواز الصلاة في المكان المملوك ونحوه وحكم
٢٧٤ حرمة الاجرة على الاذان	صورة عدم الاذن
٢٧٦ جواز ارتزاق المؤذن من بيت المال	١٩٥ حكم الصلاة في مساجد العامة والبيع والكنائس
٢٧٦ عدم الاعتبار بأذان المجنون ونحوه	١٩٥ اشتراط عدم النجاسة المتعدية وطهارة موضع السجود
٢٧٧ تعدد المؤذنين	١٩٧ حكم الصلاة في المكان المنصوب
٢٧٨ كراهة التراسل	٢٠١ حكم صلاة المرأة الى جانب الرجل
٢٧٨ لو تشاح المؤذنون	٢٠٢ جواز صلاة المرأة بجانب الرجل مع الحائل
٢٧٩ ارتداد المؤذن بعد الاذان او في الانتهاء	أو بعد عشرة أذرع
٢٨٠ حكم النوم والانغاء في الاذان	٢٠٥ مقدار ما يكفي من تأخر المرأة عن الرجل
٢٨٠ كفية الاذان والاقامة	٢٠٥ لوضاق المكان عن الرجل والمرأة
٢٨٢ اشتراط الترتيب في الاذان والاقامة	٢٠٧ الامكنة التي تكره الصلاة فيها
٢٨٣ مستحبات الاذان والاقامة	٢٢٥ أحكام المساجد
٢٨٧ مكروهات الاذان والاقامة	٢٤٥ فيما يسجد عليه

صحيحه	صحيحه
٣٢٤ لزوم تمييز الواجب من المندوب	٢٨٩ حرمة الثوب
٣٢٧ وجوب استدامة النية	٢٩١ استحباب حكاية الاذان
٣٢٨ حكم نية الخروج والرد في	٢٩٢ استحباب قول ما يتركه المؤذن
٣٢٩ تعليق الخروج بأمر ممكن	٢٩٤ اجزاء الامام بأذان المنفرد
٣٣٠ نية فعل المنافي والرياء	٢٩٥ حكم الحدث في أثناء الاذان والاقامة
٣٣١ لو نوى يعمض الصلوة غيرها	٢٩٦ المحدث في الصلوة هل يعيد الاقامة
٣٣١ لو زاد على الواجب من الهيئات	٢٩٦ المصلي خلف من لا يقتدي به
٣٣٢ مواضع جواز قتل النية	٢٩٧ كراهة الالتفات في الاذان
٣٣٤ حكم الشك في النية وفيما نواه	٢٩٨ كراهت الكلام بعد قد قامت الصلوة
٣٣٤ وجوب التعرض للسبب في النوافل المسببة	٢٩٨ حكم الساكت في خلال الاذان
٣٣٥ عدم وجوب التعرض في النية للاستقبال وعدد	٢٩٨ أفضلية الاقامة من الاذان
الركعات والتمام والقصر	٢٩٨ التارك للاذان والاقامة عمداً أو نسياناً
٣٣٥ لو تبين خلاف ماناء المحبوس بظنه	٣٠١ (في أفعال الصلوة) في النية
٣٣٦ لو عزبت النية في الاثناء	٣٠٢ في القيام
٣٣٦ نية التدب في مقام الوجوب وبالعكس.	٣٠٦ العاجز عن القيام
٣٣٦ في تكبيرة الاحرام وركبتها	٣٠٧ العاجز عن الركوع والسجود
٣٣٧ صورة تكبيرة الاحرام	٣١٠ كهيئة جلوس العاجز عن القيام
٣٣٨ حكم الاعجمي في تكبيرة الاحرام	٣١٠ معنى التربع
٣٤٠ حكم الاخرس	٣١١ العاجز عن القعود
٣٤١ يخير في تعيين تكبيرة الاحرام من السبع	٣١٢ العاجز عن الاضطجاع
٣٤٣ بطلان الصلوة بزيادة تكبيرة الاحرام	٣١٤ من كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع
٣٤٤ شروط تكبيرة الاحرام	٣١٤ لو تجددت القدرة للعاجز في الاثناء وبالعكس
٣٤٥ مستحبات تكبيرة الاحرام	٣١٧ عدم وجوب القيام في النافلة
٣٤٧ استحباب التوجه بست تكبيرات	٣١٩ (الكلام في النية)
٣٤٩ في القرائة	٣١٩ ركنية النية
٣٥٠ وجوب الحمد وسوره	٣١٩ حقيقة النية
٣٥٢ في ان البسملة آية	٣٢٠ في ان النية أمر بسيط
٣٥٢ بطلان القرائة بالاخلال بحرف أو نحوه	٣٢٠ اعتبار القرية في نية الصلوة
٣٥٣ بطلان القرائة بترك الموالات	٣٢٠ اعتبار التعمين في نية الصلوة
٣٥٥ بطلان القرائة بتبديل حرف بنيره	٣٢١ اعتبار نية الوجه والاداء والقضاء
٣٥٦ بطلان القرائة بالترجمة الا مع الضرورة	٣٢٣ عدم وجوب اللفظ في النية
٣٥٦ بطلان القرائة بتغيير الترتيب	٣٢٤ لزوم معرفة الوجه بالدليل أو التقليد

صحيفة	صحيفة
٤٢١ العاجز عن الركوع	٣٥٦ عدم جواز قراءة العزيمة في الفريضة
٤٢٢ لو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع	٣٥٩ عدم جواز قراءة ما يفوت الوقت والقراءة
أو في التهوض قبل اكماله	بين سورتين
٤٢٢ لو عجز عن الطائنة أو الرفع	٣٦٣ في الجهر والاختات
٤٢٣ مستحبات الركوع	٣٦٧ في قول آمين
٤٢٥ صورة التسبيح في الركوع	٣٦٩ لو خالف ترتيب الآيات
٤٢٦ باقي مستحبات الركوع	٣٦٩ حكم جاهل الحد
٤٢٦ (في السجود) وركنية السجدين	٣٧٢ هل تكفي القراءة من المصحف
٤٣١ عدم البطالان بترك السجدة الواحدة سهواً	٣٧٢ لو جهل بعض السورة
٤٣٤ واجبات السجود	٣٧٢ حكم الاخرس
٤٤٠ سجود العاجز	٣٧٣ لو قدم السورة على الحد
٤٤٣ لو عجز عن الطائنة	٣٧٤ عدم جواز الزيادة على الحد في الثالثة والرابعة
٤٤٣ مستحبات السجود	٣٧٥ التخير في الثالثة والرابعة بين الحمد والتسبيح
٤٤٩ كراهة الاقواء بين السجدين والخلاف في معناه	٣٧٥ كيفية التسبيح في الركعتين الاخيرتين
٤٥٣ المواضع التي يستحب فيها سجود التلاوة	٣٨١ استحباب القراءة للامام في الركعتين الاخيرتين
٤٥٥ كيفية سجود التلاوة وأحكامه	٣٨٣ سقوط السورة في الاولين عن المستعجل
٤٥٨ سجود الشكر	والمرضى
٤٥٩ (في التشهد)	٣٨٣ أقل الجهر وحد الاختات
٤٥٩ وجوب التشهد آخر الصلوة وعقيب الثانية	٣٨٤ عدم الجهر على المرأة ومعدورية الناسي والجاهل
٤٦٠ ما يجب ان يقال في التشهد	٣٨٥ الضحى وألم نشرح سورة وكذا الفيل ولائلاف
٤٦٤ واجبات التشهد	٣٨٧. المعوذتان من القرآن
٤٦٤ جاهل التشهد	٣٨٨ قراءة العزيمة في الفريضة ناسياً وفي النافلة
٤٦٥ مستحبات التشهد	٣٨٨ استحباب الجهر بالسملة في الاختاتية
٤٦٦ جواز الدعاء بغير العربية دون الاذكار الواجبة	٣٨٩ استحباب الجهر بالقراءة في الجمعة وظهرها
٤٦٧ (في التسليم)	٣٩٠ في القرات السبع
٤٩١ في القنوت	٣٩٦ مستحبات القراءة
٤٩٦ كلمات الفرج	٤٠٦ المدول من سورة الى أخرى
٤٩٩ في التعميق	٤١١ لو سعى بعد الحمد من غير قصد سورة معينة
٥٠١ في تسبيح الزهراء عليها السلام	٤١٤ من يريد التقدم حال القراءة
٥٠٣ فضل التسبيح بسبعة من طين قبر الحسين	٤١٤ (في الركوع) وركنيته
عليه السلام	٤١٥ وجوب الركوع في كل ركعة
﴿ تمت الفهرست ﴾	٤١٥ واجبات الركوع

﴿ جدول الاغلاط المطبعية الواقعة في المجلد الاول من صلوة مفتاح الكرامة ﴾

فالفترة الاولى للصفحة والثانية للسطر ويفصل بينهما نجمه والكلمة الاولى أو أكثر الغلط والكلمة الثانية أو أكثر الصواب ويفصل بينهما قطعه فان كان بجانب الكلمة الثانية هكذا (خ) فهو علامة على وجودها في بعض النسخ وان كان بجانبها هكذا (خ ل) فهو علامة على أنها نسخة بدل عن الاولى وان كان بجانبها هكذا «ظ» فهو علامة على ان الظاهر انها هكذا وبقيت أغلاط لا تخفى على المطالع أثرنا تركها طلباً للاختصار

٢\*١٣ والتحرير. والتحرير والذكرى ٣\*١٠ مجازاة. مجازات ٣\*١٥ بالتعين، بالتعين ٤\*٦ و٧  
 ١١ للقريه. للقريه ٤\*٢٧ لسبب. بسبب ٤\*٢٨ وكللزمات. وكللزمات ٥\*٢٠ الرباعية. الرباعيات  
 ٥\*٢٢ أو للجمع أو الاضافة والاضافة. أو الاضافة ٦\*١٥ وهو. وهم ٦\*٢٦ لندبهما. لندبها ٦\*٢٩  
 الف. ان ٧\*٢٦ بركة واحدة. بركة ٨\*١ بركة. بركة ٨\*٣٨ بعدها. وفي ٨\*١٥ لهذا.  
 هذا ٨\*١٧ الآخر. الآخر ٨\*٢٧ و٨\*٢٨ بالتخير. بالتخير ٩\*٩ الفاضل. الفاضل البهائي ٩\*١٦  
 التخير. التخير ٩\*٢٤ قبل. قبله ٩\*٢٥ الخراساني. الخراساني ٩\*٢٩ صلات. صلاة ١٠\*١٣  
 الجغرفيه. الجغرفية ١٠\*١٩ المذهب. المذهب ١٢\*٢٠ قد نهى. نهى ١٢\*٢٣ الشافي. الشافعي  
 ١٣\*١٥ أو غيره انتهى. أو غيره ١٣\*١٤ وغيبوبة. وغيبوبة ١٤\*١٥ ذكره. ذكر ١٥\*٧ ربيعي.  
 ربيعي ١٦\*٤ عليه. عليهما ١٧\*٥ قيل. قيل (قيل خل) ١٧\*١٢ والمدارك. وفي المدارك ١٨\*٨ العلامة. العلامة  
 فيها ١٩\*٢١ أي مثله. أي مثل ٢١\*٢٧ مقدار ثمانين ركعات أو أربع. مقدار أربع ركعات ٢١\*٢١  
 ٣١ ذلك. ذلك كله ٢٢\*١٣ دونه. دون ٢٢\*٢٦ واله. واله ان ٢٣\*٢٢ ذكر. ذكر ٢٣\*٥  
 أو المستفاد. والمستفاد ٢٣\*٩ دونه. دون ٢٣\*١٢ زراه. زراه ٢٣\*٢٦ فضل. فضل ٢٤\*١٥  
 ينهي ونها إلى أن يمتد. يمتد وقتها إلى أن ينتهي ٢٤\*٣١ شرحها. شرح الجمل ٢٥\*١٥ من. في  
 ٢٥\*١٨ نصا فيه. نصا ٢٦\*٣٦ حاله من التأمل. حاله من التأمل ٢٦\*٢٥ أماعيل. اسماعيل ٢٦\*٧ أثيم.  
 اشيم ٢٦\*١١ الرضى. الرضا ٢٦\*١٤ مها. مها ٢٦\*١٥ الأخير. الآخر ٢٦\*٢٠ يحتمل من  
 ذلك خبر. يحتمل ذلك خبراً ٢٦\*٢٠ وصباح. وصباح ٢٦\*٢٣ ومنها ان. ومنها ٢٦\*٣١ أثيم.  
 أشيم ٢٦\*٣٢ وقت. وقت ٢٧\*١٦ في الشعر. الا في الشعر ٢٧\*٣٠ بينهما. بينها ٢٨\*١٨  
 كتاب. كتابي ٢٨\*٢٤ الغربي. المغربي ٢٨\*٣١ والحلي والحلي ٢٩\*١٨ بصير. بصير وخبر  
 الحلي ٢٩\*٢٧ أي عن القاضي. هذه حاشيه ٣٠\*١٧ رحمه. رحمه ٣٠\*٣١ ان. انا ٣٢\*٦  
 في الفريضة. بالفريضة ٣٢\*٧ موضوعات. وموضوعات ٣٢\*٣١ خرجت. خرجت ٣٣\*٢٩  
 الرضى. الرضا ٣٤\*١ طلوع الفجر وكلا. طلوع الفجر ٣٤\*٣٢ ويكون. ويكره ٣٦\*١٩ له. ماله  
 ٣٧\*١٦ الآخر. الآخر ٣٧\*١٩ عليه السلام. عليهما السلام ٣٧\*٢١ دونه. دون ٣٧\*٢٥  
 الراوية. الرواية ٣٧\*٣١ بينهما. بينها ٣٧\*٣٣ توجيهها انتهى المطلب الاول ويليها الثاني في الاحكام  
 توجيهها ٣٨\*٦ ان. انه ٣٨\*١٣ ان يؤدى. ان يؤدى ٣٨\*١٩ عليه. عليهما ٣٨\*٣٠  
 بمنون. بمنون ٣٩\*١٥ للغرب مقدار. للمغرب قدر ٣٩\*٢٩ قبيل قبل ٤٠\*٢٠ يؤخر الظهر.  
 يؤخر بقدر نافلة الظهرين ٤٠\*٣٠ تأخير ذو. تأخير ذوي ٤١\*٣ يتعمد. يتعمد ٤١\*٤ عليه.  
 ان عليه ٤١\*٥ موثولة موثولة ٤١\*١٩ دخول. دخول ٤٢\*١ طريق له. طريق ٤٢\*١٥ فان صلى وظهر.

فان ظهر ٤٢ \* ٨ فان ظن الدخول . فان ظن ٤٢ \* ١٦ عباداتهم . عباراتهم ٤٢ \* ٣٢ خبر . كخبر  
 ٤٣ \* ٢ وفي مجمع . وفي السرائر ومجمع ٤٣ \* ٢٢ خارجة . خارجه ٤٣ \* ٢٤ بتبعيد . بتبعية ٤٣ \* ٢٨  
 لا يؤمنه . لا يؤمن ٤٣ \* ٢٩ اذا . اذا ٤٣ \* ٣٢ يفهم . لم يفهم ٤٣ \* ٣٢ وامارده . وامارده ٤٤ \* ١٢  
 يعرف من . يعرف منه ٤٤ \* ١٦ فوض . فرض ٤٤ \* ٢٦ مؤديا للجميع . مؤديا ٤٤ \* ٣٢ أهمل حينئذ . أهمل  
 ٤٥ \* ١٨ الظهر . الظهر (ح) ٤٥ \* ٢٢ والمشهور . أو المشهور ٤٦ \* ١٦ مرضين . مرضين ٤٦ \* ٢٢  
 اخرها . اخرها ٤٧ \* ٢٤ لاحقه . اللاحقه ٤٨ \* ١٥ استأنف السابقيه . استأنف ٤٨ \* ٤٥ أوجب . وجب ٤٨  
 ٢١ \* ٢١ فليتم . فليتم ٤٩ \* ١٥ وعند غروبها . وغروبها ٤٩ \* ١٠ عليه عليهما ٤٩ \* ١٢ فاتم . فاما ٤٩ \* ٢٧ كان . كأنه  
 ٥٠ \* ٥٠ عن الصلوة . من الصلوة ٥٠ \* ١٠ هو محمد . محمد ٥٠ \* ٢٤ وغي . غي ٥٠ \* ٢٣ وغيرها حتى  
 ترتفع ويتولى . وغيرها حتى ترتفع ويستولي ٥٠ \* ٢٤ وعناه . وعناه ٥١ \* ٩ المختاف عن . المختاف ٥١ \*  
 ١٨ النصريه . النصريه ٥١ \* ٢١ دونه . دون ٥١ \* ٢٥ روى . روي ٥١ \* ٢٨ وقال أبو جعفر عليه .  
 وقال أبو جعفر عليهما ٥٢ \* ٢٤ ونفلا . أو نفلا ٥٣ \* ١٩ فيها في النهاية . فيها ٥٣ \* ٣١ ركنا . ركنا ٥٤ \* ٥٥  
 ٢٨ في . وفي ٥٥ \* ١٧ فضل . أفضل ٥٥ \* ٣٢ المراد . المراد به ٥٦ \* ٨٥ الأعلى . الأعلى ٥٦ \* ١٤ اعقاب  
 . اعقاب ٥٦ \* ٢٢ ان أسقط . انه أسقط ٥٦ \* ٢٧ لان . وذلك لان ٥٧ \* ١١ الطالين . الطالين  
 ٥٧ \* ١٢ يلحق . يلحق ٥٨ \* ٥٥ كان . وكان ٥٨ \* ٥٥ روحه لطيفه . لطيفه ٥٨ \* ٢٥ المشهور بمد . المشهور  
 ٥٨ \* ٢٥ على الميت . عن الميت ٥٩ \* ٥٥ برئ . بري ٥٩ \* ١٦ الفرق . الفرقه ٥٩ \* ٢٩ وان . انه  
 ٦٠ \* ٣ ترددا . تردد ٦٠ \* ٤٦ كلام . وكلام ٦٠ \* ٩ قبل . يقبل ٦١ \* ٣٥ وبه . به ٦١ \* ٥٥ بهيئته .  
 بهيئة ٦١ \* ١٩ صلونه . صلوة ٦١ \* ٢٤ قبيح . قبح ٦١ \* ٣٣ اثم عليه . اثم ٦٢ \* ٢ بالفريضة . بالفرض  
 ٦٢ \* ٦٦ عند . عندي ٦٢ \* ٧ والليل . أو الليل ٦٢ \* ١٢ فان . وان ٦٢ \* ١٧ البعض . بعض ٦٢ \* ٢٢  
 والقضاء . القضاء ٦٣ \* ٤٦ صرح . صرح به ٦٣ \* ١٤ حتى . حتى ٦٣ \* ٢٨ عليه عليه خبر ٦٣ \* ٣٠ صلوة .  
 صلوته ٦٣ \* ٣٢ فيه . فيه بمد الاضمار ٦٤ \* ٣٥ للشارب . للشاب ٦٤ \* ٥٥ ويكلمها . أو يكلمها ٦٤ \* ٧٥ الفجر  
 الى ان تظهر الحرة فيشتغل بالفرض . الفجر ٦٤ \* ٢٢ والبيان . والبيان ٦٤ \* ٢٩ من . في ٦٤ \* ٢٩ عشرة  
 ركة . عشرة ٦٥ \* ٥٥ يدل . تدل ٦٥ \* ٩ لها أفضل . أفضل ٦٥ \* ٢٣ تيقن . يتيقن ٦٥ \* ٣٢  
 الذكر وان ذكر بعد فراغه صحت العصر وأتى بالظهر أدا . ان كان في الوقت المشترك والاصلاهما معا . الذكر  
 ٦٦ \* ١٩ اذا . اذا ٦٦ \* ٢٦ وشرح : وشرحي ٦٦ \* ٢٩ الصلوة وروى . الصلوات وروي ٦٧ \* ١٠  
 عبد . عن ٦٧ \* ١٦ من . منه ٦٨ \* ١٥ الفريضة . والفريضة ٦٨ \* ٨٥ وصل . ما وصل ٦٨ \* ٢٢ قصر  
 ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الاداء . قصر ٦٨ \* ٢٦ ولو . لو ٦٩ \* ٧ فنتيجة . فنتجه  
 ٦٩ \* ٩ لا تجب . لا تجب عليه ٦٩ \* ١٨ من الحدث . لحدث ٦٩ \* ٢٧ محل . فحل ٦٩ \* ٢٩ صحيحة  
 شرعية . شرعية صحيحة ٦٩ \* ٣١ التحرير . التحرير ٦٩ \* ٣٣ وقول . وان ٧٠ \* ٤٥ النارق . الفارق  
 ٧٠ \* ٨ النافل . النافل ٧٠ \* ١٢ بالاكل . بالاكل ٧٠ \* ١٢ ويسيجي . ويسيجي ٧٠ \* ١٤ شرعية .  
 وليست شرعية ٧٠ \* ١٦ المالك . المسالك ٧٠ \* ١٧ وصريحها . أو صريحها ٧٠ \* ١٩ ان . انه ٧٠ \* ٢٨  
 بالصوم اذا طاقه . أخذ بالصوم اذا طاقه ٧٠ \* ٢٩ وشرحا ان تمرن . وشرحا انه يمرن ٧٠ \* ٣٠  
 ان يمرن . انه يمرن ٧٠ \* ٣٢ وكذا قال . وكذا ٧١ \* ٤٥ شروعية . شرعية ٧١ \* ٦٥ عليه . على ٧١ \* ٩  
 جماعته . اجماعه ٧١ \* ١٧ العبادة . للعبادة ٧١ \* ٢٣ اللمعة . اللمعة ان ٧١ \* ٢٥ لمن . ان ٧١ \* ٢٦



دونه . دون ٢٨\*٧١ القرآن . مس القرآن ٣٢\*٧١ وكذلك . وكذا ٣٢\*٧١ حجة وشرعية . حجة  
 وشرعته ١٠\*٧٢ يكون . تكون ١٧\*٧٢ يطبق . يطبقه ٢٧\*٧٢ بعقل . يعقل ٢٨\*٧٢ أولاد .  
 الاولاد ٦\*٧٣ له . به ١٦\*٧٣ شريعتها . شريعتهما ٢٤\*٧٣ أو حكمه . وحكمه ٨\*٧٤ من ضروري  
 . ضروري ١١\*٧٤ ينكم . نبيكم ٣٠\*٧٤ وقد . وإنما ٢٥\*٧٥ يان . بيان ٩\*٧٥ فالصلي . فالصلي حينئذ  
 ١٣\*٧٥ أحد . إحدى ٢٥\*٧٦ تحقق . يتحقق ٣\*٧٧ يتقن . يتقن ٧\*٧٧ للحرم للجرم ٧٧\*١٣  
 الرحمان . الرحمان ١٥\*٧٧ مع العلم . العلم مع ٢٠\*٧٧ الشخصه فكان . الشخصية فكان ٧٧\*٢٤  
 وفي المفاتيح . والمفاتيح ٢٦\*٧٨ لان . لانه ٢٥\*٧٩ الموثوق . الموثوق به ٧\*٧٩ وقوله عليه . وقولهم  
 عليهم ٧\*٧٩ وضع الجذب . وضع الجدي ٢٢\*٧٩ ولعل . قلل ٤\*٨١ كثير . كثيراً ٧\*٨١ ومع . مع  
 ١٢\*٨١ التوجه . الوجه ٢٦\*٨١ رجل . الرجل ٢٦\*٨١ يستلقي . الموجود في نسخة الاصل استلقى  
 ٩\*٨٢ ونحوه . ونحوها ١٨\*٨٢ بـضها ولا يفتقر الى نصب شي . بعضها ٦\*٨٣ يفوته القيام . القيام  
 ٧\*٨٣ ركن منهما . منهما ١٠\*٨٣ عينه . الموجود في نسخة الاصل عينه ٣٠\*٨٣ بأن . بأن هذا ٨٤\*٨٤  
 ٤ البعد . البعيد ١٠\*٨٤ البعض لان الجهة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة العين . البعض ٢٠\*٨٤ واله .  
 عليه واله ٢٦\*٨٤ ان . انه ٣\*٨٥ الغير . الغير ٥\*٨٥ يقنيه . يقنيه ٨\*٨٥ فيها . فيها ١٢\*٨٥ وكما  
 يأتي . كما يأتي ١٣\*٨٦ احتمال . ان احتمال ٢٦\*٨٦ فهو . فانه ٢٨\*٨٦ لان . ان ٣٠\*٨٦ ولا خير  
 . ولا خير ٣٢\*٨٦ واستجاباه . أو استجاباه ٩\*٨٧ على ثقل . على ٢٨\*٨٧ جهة . جهته ٨٨ وعلاهم  
 جعل الفجر على المنكب الايسر (متن) ٤\*٨٨ يمكن . يمكن ١١\*٨٨ ويش . ويش ١٢\*٨٨ ودامهرض .  
 ورامهرض ١٥\*٨٨ كما . كما ٢١\*٨٨ منه . منه ٢٥\*٨٩ ذكرها . ذكرها ١٨\*٨٩ تليذ . تليذ ٢٧\*٨٩  
 الاعتدالين والجهتين . الاعتداليان أو الجهتان ٣٠\*٨٩ التقاطع . للتقاطع ٣\*٩٠ لاض . لاض ٩٠\*٥  
 على اليسار . على اليمين واليسار ٧\*٩٠ المرفيتين . المرفين ١٠\*٩٠ واليا . وأما الاستناد اليها ٩٠\*٥  
 ١٢ . وقرب . وقرب ١٤\*٩٠ ليصل . لا يصل ٢٤\*٩٠ ان ورد نص . ان النص ورد ٢٥\*٩٠ يمكن  
 . يمكن ٢٧\*٩٠ قرنا . قرنا ٣٢\*٩٠ ابن أبي الفضل . أبو الفضل ٣\*٩١ تنبؤ . تنبؤ ٥\*٩١ بالموازن .  
 بالموازن ١٠\*٩١ ان . انه ١١\*٩١ المنكب الايمن . المنكب ١٧\*٩١ النهار . النهار وهي ٢٣\*٩١ علامة  
 عليه . علامة ٢٦\*٩١ للفرقين . للفرقين لا للجدي ٢٨\*٩١ ورأت ان . ورأت ٢٨\*٩١ أو يقطع  
 . ويقطع ٢٨\*٩١ كانت من ذلك . كانت قليلة جداً ودائرته أقل من دائرة ذلك ٤\*٩٢ تقيد  
 الارتفاع . التقيد بالارتفاع ١٥\*٩٢ ين . على ٢٦\*٩٢ من . ومن ٤\*٩٤ وصريح . أو صريح ٩٤\*٥  
 ١٧ جاز . جار ١٨\*٩٤ دونه . دون ٣\*٩٥ النمش . نمش ١٤\*٩٥ اليسرى اذا طلع . اليسرى ١٨\*٩٥  
 ما بين . بين ٢٩\*٩٥ للفظ . اللفظ ٨\*٩٦ الايمن . آربد . واربد ١٧\*٩٨ (صداخل)  
 . صده (صداخل) ٢٧\*٩٨ كتب جميع . جميع كتب ٣١\*٩٨ وفي . وفي ١٤\*١٠٠ الصلوة . الصلوة  
 ١٠\*١٠٠ المشترطون . المشترطون ١١\*١٠٠ اذا . اذا ١٥\*١٠٠ وقوله عليه . وقوله ١٠\*١٠١  
 المبارات . المبارات ٢١\*١٠١ طريقة . طريقه ٢٢\*١٠١ أحدهما أو هن أم الاحتمالان . أحدهما أو هن  
 أم لا احتمالان ٣٠\*١٠١ قبة أخرى . قبله ٣٢\*١٠١ اختيار . اختيار ١٠\*١٠٢ ماقلناه . ماقلناه  
 ٢\*١٠٢ ذكر . ذكر ١٠\*١٠٢ المعلي . المعلي ١٣\*١٠٢ تجمت . توجهت ٢٢\*١٠٢ حالة . في  
 حالة ٢٧\*١٠٢ ومثله ايضا . ومثله ١\*١٠٣ القبة . القبة ايضا ٩\*١٠٣ دليله . دليلها ١٠\*٢٤

وقرأت . قرأت ١٠٤\* ١٠٤\* والدعاء ولا تجوز الفضة على الراحة اختياراً وان تمكن من استيفاء الافعال على اشكال ولا تجوز الفريضة على الدابة والراحة اختياراً (متن) . والدعاء ولا تجوز الفريضة على الراحة اختياراً (متن) ١٠٤\* ٨\* الذبح الخ . الذبح ١٠٤\* ١٥\* عليه وعليهم . عليه وآله ١٠٤\* ١٨\* والدعاء الخ . والدعاء ١٠٥\* ١٠٥\* جنازة . الجنازة ١٠٥\* ٢٠\* غير (١) موضع . غير موضع (١) ١٠٥\* ١٩\* يتمكن . لا يتمكن ١٠٥\* ٢٥\* عليه . على ١٠٦\* ١٥\* فيها . فيها ١٠٦\* ١٨\* وشرحا . وشرحا ١٠٦\* ٢٩\* يصلي . يصلي ١٠٦\* ٣١\* عن . على ١٠٧\* ٩\* ان أنه ١٠٧\* ١١\* او النهاية . والنهاية ١٠٧\* ١٢\* ثبوت . ثبوت ١٠٧\* ١٩\* الضرورة الى الصلوة . الضرورة ١٠٧\* ٢٢\* قد . وقد ١٠٧\* ٢٥\* الظاهرة خلاف . الظاهر خلاف ١٠٧\* ٢٧\* فكان فكان ١٠٧\* ٢٨\* الحصول . الحصول ١٠٧\* ٢٩\* الطوسي . والطوسي ١٠٧\* ٣٠\* الخراساني . الخراساني ١٠٨\* ١١\* تخرجوا . تخرجوا ١٠٨\* ٢٣\* سندها تجبره الشهرة والاجماع . سندها تجبره الشهرة أو الاجماع ١٠٩\* ٣\* المكنه الخ . المكنه ١٠٩\* ٦\* تعذر . تعذر ١٠٩\* ٩\* ذهب . ذهب ١٠٩\* ١٦\* والذي . اندي ١٠٩\* ٢٣\* ويجب . ويجب ١٠٩\* ٢٨\* الفقيه . الفقه ١١٠\* ٢٥\* الشارع . الشرع ١١٠\* ٨\* كالمطاردة . كالمطارد ١١٠\* ١٠\* دونه . دون ١١٠\* ٢٨\* بالعلامة . العلامة ١١١\* ٧\* من العلم . من جهة العلم ١١١\* ٩\* المراد . المرام ١١١\* ١٦\* لمشاهدة الكعبة على اشكال وجه منشأ . لمشاهد الكعبة على اشكال قال ينشأ ١١١\* ٢٧\* امارتها . اماراتها ١١٢\* ٢٦\* تيسر . تيسر ١١٢\* ٢٧\* الجرح الحرج ١١٢\* ٢٩\* ومحاريبهم . ومحاريبهم (منه قدس سره) ١١٣\* ١٥\* عبارتيهما . عبارتيهما ١١٣\* ٢١\* عليه . عليهم ١١٣\* ٢١\* صدر . صدر ١١٣\* ٢٥\* المأمورية . المأمورية ١١٣\* ٣٠\* يكون . لا يكون ١١٤\* ٥\* مفتون . مفتون ١١٤\* ٦\* دونه . دون ١١٤\* ١٧\* يعينها . يعينها ١١٤\* ٢٠\* وأنه . أنه ١١٦\* ١٥\* وشرعاً معنا . وشرعاً ١١٧\* ٣\* المعدم . المعدم ١١٧\* ٥\* وغيرها ١١٧\* ١٤\* فيها . فيها ١١٧\* ٢٦\* المبصر . المبصر ١١٨\* ٥٥\* المدول . المدل ١١٨\* ٧\* الامارات . الامارات ١١٨\* ٢٤\* العلم . للعلم ١١٩\* ١٠\* للتمكن . للتمكن ١١٩\* ٢٨\* وفاق . وفاقاً ١١٩\* ٣٢\* يرجو . يرجو ١٢٠\* ٣٢\* لالامال . لالامال ١٢١\* ١٧\* دونه . دون ١٢١\* ٣٠\* ذكر ذلك . ذكر ١٢٢\* ٩\* اليه . اليه ١٢٣\* ٩\* جواز . جواز ١٢٤\* ١٤\* سمة . سمت ١٢٤\* ٣١\* لجهت . لجهة ١٢٥\* ١٣\* المؤمنين . المؤمنين عليه السلام ١٢٥\* ١٥\* سما عيل . اسماعيل ١٢٥\* ١٦\* وجبة . وجبة ١٢٦\* ٢٥\* احطاط . احطاط ١٢٦\* ٥٥\* الصلوة . الصلوات ١٢٦\* ٧\* وسليمان ١٢٧\* ٢٤\* عوضاً . وعوضاً ١٢٨\* ١١\* الامارة . الامارات ١٢٨\* ٢٥\* في وجوب . في ١٢٩\* ٢٥\* أو اعادة . واعادة ١٢٩\* ١٢\* قضاء . قضاء الصلوة «ظ» ١٣٠\* ٢٥\* اتفقا . اتفقنا ١٣٠\* ٥٥\* اختلاف . الاختلاف ١٣٠\* ١٧\* واحدة الى آخره . واحدة ١٣٠\* ١٩\* تقدر . تقدر ١٣٠\* ٢٧\* جواز . جواز الرجوع ١٣١\* ١٣\* اما . اما ١٣١\* ١٥\* مئة . مئة ١٣٢\* ١١\* بمضمون . بمضموني ١٣٢\* ١٣\* الارنب . الارانب ١٣٢\* ١٩\* الراد . الراد ١٣٣\* ١٦\* فليس . فليس ١٣٤\* ٤\* اشارته . اشارته ١٣٤\* ٢٠\* بالابريسم الخ . بالابريسم ١٣٥\* ٢٦\* يكون . لا يكون ١٣٧\* ٢\* وغسل . وأغسل ١٣٧\* ١٩\* يذهبوا . يذهبون ١٣٧\* ٢٣\* اذا . اذا ١٣٨\* ١١\* انه ان . انه ١٣٨\* ٢٢\* قوال . اقوال ١٣٨\* ٢٧\* وفي . في ١٣٩\* ٦\* والطهارة . أو الطهارة ١٣٩\* ١٣\* مجموعون . مجموعون ١٣٩\* ٢٣\* وان . وان لم ١٤٠\* ٦\* والاخبار . والاخبار ١٤٠\* ١٣\* هناك . وليس هناك ١٤٠\* ٣٠\* والاصل . والاصل ١٤٢\* ١\* وقال . وفي ١٤٢\* ١٦\* الأول . الأول ١٤٢\* ١٨\* أراد . أراد ١٤٢\* ١٩\* جلود . في جلود ١٤٢\* ٢٢\* الذباح .

الذباثم ١٤٢ \* ٣١ البوهان . البرهان ١٤٣ \* ٣ ما يقولون . مالا يقولون ١٤٣ \* ٢٠ قمتين . فيتمين  
 ١٤٤ \* ١ ولا في صوفه وریشه . ولا صوفه وریشه ووبره ١٤٤ \* ٢٦ خصصته . خصصته ١٤٥ \* ١٩  
 وأما . واماما ١٤٦ \* ٢٠ لان . ولان ١٤٦ \* ٢١ والجواب . والجواب عن الاول ١٤٦ \* ٢٧ المدعي  
 . المدعي ١٤٦ \* ٣٢ وجودها . وجودها وعدمها ١٤٧ \* ١٣ وما . وما ١٤٧ \* ١٦ والالباب .  
 والالبان ١٤٨ \* ٢٢ وفرائض . وفوائد ١٤٨ \* ٣١ وخارجان . خارجان ١٤٩ \* ٦ عنه . عنها ١٤٩  
 ١٨ \* وهو . هو ١٤٩ \* ٣٢ الطهارة . الطهارة فيه ١٥٠ \* ١ ولبس الحرير . والحرير ١٥٠ \* ٧ سراج  
 . سراج ١٥٠ \* ٢٢ رويتان . رويتان ١٥١ \* ١٧ خيرة . خبره ١٥١ \* ١٨ اذا . اذا ١٥٢ \* ٤  
 والتقية أولا . أو التقيه ولا ١٥٢ \* ٣٢ أو الظهارة أو الظهارة . أو الظهارة ١٥٣ \* ٨ الموافقه . الموافقه  
 ١٥٣ \* ٨ المبيد . المبيد ١٥٣ \* ١٣ أو اللحمه . واللحمه ١٥٣ \* ١٧ ديباج . ديباجا ١٥٣ \* ١٨ الفصل  
 . الفضل ١٥٣ \* ٢٨ سماه . سماه به ١٥٣ \* ٢٩ الحيوه . الحيوه ١٥٤ \* ١٥ فجوزه . فجوزه ١٥٤ \* ١٥٤  
 ٢٠ الأعصار . الأعصار والامصار ١٥٤ \* ٢٨ تنزهن . تنزهن ١٥٥ \* ١٥ الجوار . الجواب ١٥٥ \*  
 ٢٣ فراشه . افتراشه ١٥٥ \* ٢٧ مولان . مولانا ١٥٦ \* ٦ هذا ما . هذا ١٥٦ \* ٢٣ ظاهر . الظاهر  
 ١٥٦ \* ٢٨ المثبره . المثبره هي ما يوضع من الحرير على سرج الدابة (حاشيه بخطه قدس سره) ١٥٧  
 ٨٥ بالصلوه . الصلوه ١٥٧ \* ٢٠ الثوب امران . الثوب ١٥٧ \* ٢٠ علما بطلت . بطلت ١٥٨ \* ٣  
 نأ . نأى ١٥٨ \* ١٧ تخلوا . تخلوا ١٥٨ \* ٣١ الحركات . الحركات ١٥٩ \* ٣ المضمومه . المضمومه  
 ١٥٩ \* ١١ لنجاسه . النجاسه ١٦٠ \* ١ الناسي به . الناسي ١٦٠ \* ٩ الضيق . للضيق ١٦١ \* ١١  
 الكلبي ودليلكم . الظاهر ان هذا البياض بياض صحيح ١٦١ \* ١٧ أخص . أخصر  
 ١٦٢ \* ١٠ اذ . اذ هو ١٦٢ \* ١٦ لغيره . غيره ١٦٢ \* ٢١ فكأن . فكان ١٦٢ \* ٢٨ الصلوه  
 وغيرها ١٦٢ \* ٢٩ يريد أن . يريد أن ١٦٢ \* ٣١ الخلوه الا في الصلوه . الخلوه ١٦٢ \* ٣٢ فيها الخ  
 . فيها ١٦٣ \* ١٤ والتكشف . والتكشف ١٦٥ \* ٤ استشفار . استشفار ١٦٥ \* ٢٩ عن الحميري .  
 للحميري ١٦٦ \* ١٤ هل . هل يصلح ١٦٦ \* ٢٠ قال . ان ١٦٦ \* ٢٦ باللوني . باللون ١٧٠ \* ٨  
 أيضا عليه السلام . عليه السلام ايضا ١٧٠ \* ٣١ أولى . انه أولى ١٧١ \* ٢٥ لاجماع . لاجماع ١٧١ \*  
 ١٨ السكوت . المسكوت ١٧١ \* ٢٢ الرقة . الرقة ١٧١ \* ٢٤ خبر . صحيح ١٧١ \* ٢٦ صحيحه .  
 صحيحه ١٧١ \* ٢٦ يتقنعن . يتقنعن ١٧٢ \* ١ أعنتت الأ . أعنتت ١٧٣ \* ٢٨ وقرطاساً أو شيتا . أو  
 ورقاً أو قرطاساً أو شيتاً ١٧٤ \* ٢٥ والفاضلان . والفاضلان ١٧٤ \* ٤ والباديه . والباديه ١٧٤ \* ٣٠  
 فيتحمل . فيتحمل ١٧٥ \* ٦ عليهما . عليه ١٧٥ \* ٢٠ اقشر . اقشر ١٧٦ \* ٢٥ لصلوة . بصلوة «ظ»  
 ١٧٦ \* ٢٩ أو أن . وان ١٧٦ \* ٢٩ بالزمن . (بالزمن خ) ١٧٧ \* ٢ وادعي . وادعي ١٧٧ \* ٨ عليه  
 من . عليه ١٧٧ \* ١٨ ان . انه ١٧٧ \* ١٩ دليل . دليله ١٧٨ \* ٤ مواضع . موضع ١٧٨ \* ٩ يجلسون  
 . يجلسون ويومون جميعاً ١٧٨ \* ٣١ مقتد . مقتد ١٧٩ \* ٢٥ هذا . هذه ١٨٠ \* ٥ وقد . ولم يجد ١٨٠  
 \* ١٠ عبارتهم . عباراتهم ١٨٠ \* ١٨ لاقبله وتظهر الفائدة في المأموم . لاقبله ١٨٠ \* ٢٨ مزار . مزار  
 ١٨١ \* ١ لا تجوز . لا تجوز (خاتمة) لا تجوز ١٨١ \* ٥ لا تجوز الصلوه . لا تجوز ١٨١ \* ١٧ منهم . منها ١٨١ \* ٣١  
 لا يصلي . لا يصلي ١٨٢ \* ١٢ رواه . رواه ١٨٢ \* ١٢ فاقده . فاقده ١٨٣ \* ١ حكى . حكى ١٨٣ \* ٩  
 ذكر . بحث ١٨٣ \* ٢٣ الرقيق فان حكى لم يجز . الرقيق ١٨٤ \* ٦ ان يكون . ان لا يكون ١٨٤ \* ٦

ان احتج . احتج ١٨٤ \* ١٤ واشتمال الصاء . والصلاء ١٨٤ \* ١٦ كافي في . كافي ١٨٤ \* ١٧  
الحسن والصحيح . الصحيح والحسن ١٨٥ \* ٨ فان . وان ١٨٥ \* ١٥ والبارع . البارع ١٨٦ \* ٥٥ نسبة  
. نسبته ١٨٦ \* ٢١ السند . السنه ١٨٦ \* ٢٧ أخبرني . خبرني ١٨٦ \* ٣٠ ثم من . من ١٨٧ \* ٤٥ عن  
١٨٧ \* ١٠ نهى . نهى ١٨٧ \* ١٩ لانه . انه ١٨٧ \* ٢٤ راسها . رأسه ظ ١٨٧ \* ٢٧ جهك . وجهك  
١٨٧ \* ٢٨ بمن . من ١٨٧ \* ٢٨ نثل . نثل ١٨٧ \* ٣٠ علي . على ١٨٨ \* ٩ متعما صلي . صلي متعما  
١٨٨ \* ١٣ ومذاهب . ومذهب ١٨٩ \* ٧ قد . قد لا ١٨٩ \* ١٨ المفيدة . المفيدة ١٩٠ \* ١  
وفي . وفي ثوب ١٩٠ \* ٨ والمدارك ومجمع البرهان . ومجمع البرهان والمدارك ١٩٠ \* ٣٠ مآزرهم .  
ميازرهم ١٩٠ \* ٢١ له . له الاعاده ١٩١ \* ١٥ تماثيل . تماثيل ١٩١ \* ٥ والصلوة في . في ١٩١ \* ٢٩ الهايه .  
النهايه ولا ١٩١ \* ٢٩ ثوبه . ثوب ١٩٣ \* ٤ هو . لاهوا . ١٩٤ \* ٢٢ الكفايه على كلام من ظاهره  
الاكتفاء بالظن على ارادة الاطمئنان وقال ان جماعة صرحوا بالمعلم ثم فرق هو بين البيوت نحوها  
والصحارى نحوها وقال ان الطريقة مستمرة على الصلوة في الثاني مع انه ربما كان وفي انبحار . الكفايه  
والبحار ١٩٥ \* ٦ ونحوه . ونحوه ما ١٩٥ \* ٢٢ النص . النصوص ١٩٥ \* ٢٩ خال عن . أو ١٩٦ \* ١٠  
الجهه . الجبهه ١٩٦ \* ١٣ بحث . بحث ما ١٩٦ \* ٢١ الاخير . الاخر ١٩٦ \* ٢٦ المصلي . المصلي ١٩٦  
٣١ \* لا قرب . الاقرب ١٩٧ \* ٣ سموطع موضع . موضع ١٩٧ \* ١٣ قلبه . قلبه ١٩٧ \* ٢٧ أي الخطأ  
بين . الخطابين ١٩٧ \* ٢٧ بالمأمورية . بالمأمورية ١٩٨ \* ٨ الا ان . لا ان ١٩٨ \* ٢٧ طره ان  
. طريان ١٩٨ \* ٣٢ منه . منه ١٩٩ \* ٢ الغصب . الغاصب ١٩٩ \* ٣٠ مصليا الخ . مصليا ٢٠١ \* ١٠  
الزوم . الملزوم ظ ٢٠١ \* ١١ الجمع . المجمع ٢٠١ \* ١٦ أو امامه امرأة تصلي قولان سواء اح . امرأة  
تصلي قولان ٢٠١ \* ١٧ بن عبيد . عبيد ٢٠١ \* ٢٢ انه . وانه ٢٠٢ \* ٢٨ العجب . العجيب ٢٠٢  
٣٠ \* وينفي التحريم أو الكراهية . وتنفي الكراهية أو التحريم ٢٠٣ \* ٦ عن . على ٢٠٣ \* ٨ الحامل  
. الحامل ٢٠٤ \* ٣٢ الصدوق . الصدوق (١) (١) في اللال (منه قدس سره) ٢٠٥ \* ١٥ صلي . صلي الرجل  
٢٠٧ \* ١ ثوبه . ثوبه صحت صلوة ٢٠٧ \* ٢٠ الى في الحمام . الى آخره ٢٠٩ \* ١٧ شرب . شارب  
٢٠٩ \* ٢٥ خير . خيرة ٢١٠ \* ١٤ جفت . جف ٢١٠ \* ١٦ سمعته . سمعت ٢١٠ \* ٣٢ نهل . نهل (نهل خل)  
٢١١ \* ٥ المقاييس . المقاييس ٢١٣ \* ٤ و ١٥٥ \* ١٥ الجبهه . الجبهه ٢١٥ \* ٢٠ فيها . فيها ٢١٦ \* ٩٥ الحيري  
حيث قال فيها ولو كانت القبور خلفه أو مع أحد جانبيه فلا كراهيه . الحيري ٢١٦ \* ٣١ من . من  
متأخري ٢١٧ \* ٢١ الحسين . الحسن ٢١٧ \* ٢٦ وكثيرا والاكثر . وكثيرا أو الاكثر ٢١٧ \* ٣١  
والمعظم . أو المعظم ٢١٨ \* ٥ ولا . لا ٢١٩ \* ٥ الحمداني الحمداني ٢١٩ \* ١٨ بالحرمه . في الحرمه ٢١٩  
٣٠ \* نعم نعم ٢٢٠ \* ١١ مشابهة . مشابهة ٢٢٠ \* ٢٧ اشتمال . اشتمال على ٢٢١ \* ٢ فيه صورة (ظ)  
يعني . فيه يعني ٢٢١ \* ٤ وابن . ابن ٢٢١ \* ١٨ صحيحة . صحيحة ٢٢١ \* ٢٨ بين . بين أولاد ٢٢٢  
٢٣ \* الاستناد . الاستناد ٢٢٢ \* ٢٦ المشهور . هو المشهور ٢٢٣ \* ٢ أو مضطجحه . ومضطجحه  
٢٢٣ \* ١٢ مضجحه . مضطجحه ٢٢٣ \* ١٥ بالاجاع . وبالاجاع ٢٢٤ \* ٥ لاجاع . لاجاع ٢٢٤  
٧ \* فر كرت . فر كرت ٢٢٤ \* ٩٥ ونجب . ولا نجب ٢٢٤ \* ٢٦ وظاهر . ظاهر ٢٢٦ \* ٢٢ قررم .  
قرروهم ٢٢٧ \* ١٩ في السرائر . وفي السرائر ٢٢٨ \* ٢ عشر . عشرة ٢٣١ \* ٢٤ أحدثها . أحدثها  
٢٣١ \* ٢٥ واحد . واحدا ٢٣٢ \* ٦ والمتوضي . والمتوضي ٢٣٢ \* ٢٨ الحصر . الحصر ٢٣٣ \* ٨

« ظ » ٣٧٩ \* ٣١ لاصالة . ولا صالة . ٣٨٠ \* ١٦ جمل . حصل . ٣٨٠ \* ١٩ للمقصود . للمقصود . ٣٨٠ \* ٣٠ رلو . ولو ٣٨١ \* ٥ الى الى . الى ٨٥٣٨١ المشهور . المشهوران ٢٢ \* ٣٨١ يسكن . تسكن « ظ » ٣٨٢ \* ٢٩ في صحاحه من الركنتين ان . زارة في صحاحه من ان الركنتين ٣٨٢ \* ٣١ ولا . لا ٣٨٢ \* ٣٢ أولية . أولوية « ظ » ٣٨٤ \* ٢٩ مشاؤخنا . مشائخنا ٣٨٧ \* ٤ يترك . ترك ١٨٥٣٨٧ جعلناها . جعلناها ٣٨٧ \* ٣٠ اثاني . الاول ١٥٣٩٠ الكونه . كونه ٢٨٥٣٩٠ نسبة . نسبته ٦٥٣٩٢ أنه . أنها « ظ » ٧٥٣٩٢ الرازي . الامام الرازي ١٨٥٣٩٢ قال . وقال ١٩ \* ٣٩٣ عن . من ٣٢٥٣٩٤ لكن . يمكن ١٥٣٩٥ السادس . المقام السادس ٢١٥٣٩٦ التاليف . التاليف ٢٢ \* ٣٩٦ بيان . وبيان ٣٩٩ ٧٥ انتهى وقد تقدم في بحث التكييرات السبع ماله نفع في المقام . انتهى ٣٩٩ \* ٨٥ جائزا . جائزا وقد تقدم في بحث التكييرات السبع ماله نفع في المقام ٤٠١ \* ٥٥ عدم عدم . عدم ٢٤٥٤٠٤ تصلها . تصلها ٤٠٥ \* ٢٢ وقوى . وقوى ٤٠٦ \* ٢١ من حيث . حيث ١٩٥٤٠٧ بالقرائه . بالقرائه في الصلوة ٨٥٤٠٨ فيعتمد . فيعتمد ١٠٥٤٠٨ يعطي . يعطي ٤٠٩ \* ١٠ خبر . خبري ١٩٥٤٠٩ فحلماها . فحلماها ٦٥٤١٣ هذه . هذه السورة ٤٥٤١٤ السور . السورة ٤١٥ \* ٣٥ أصحابا . الاصحاب ٤١٥ \* ١٠ الانحاء . الانحاء ١٨٥٤١٦ يظهر . قد يظهر ٤١٨ \* ٣٣ يكفي . يكفي مره ٦٥٤١٩ ولفظه . ولفظه ٤١٩ \* ٢٧ انه . فانه ٢٤٥٤٢١ بالانعام واوى . بالاعتماد اوى ١٥٤٢٢ اكمله . قبل اكمله ٣٨٤٢٢ في حال . حال ٤٢٢ \* ١٠ ولو بعده . ولم بعده ٤٢٢ \* ١٦ الاجزاء . الاجزاء « ظ » ٢٧٥٤٢٢ الدفع . الدفع ٤٢٣ \* ٣٨ الغنية . المتبر ٤٢٤ \* ٢٠ عندنا وفي المتبر أفصح . عندنا ٢٣٥٤٢٤ أفصح . أفصح خ ل ٢٤٥٤٢٤ الحبر . الحبرين ٤٢٥ \* ١٧٥ وفي البحار . وفي البيان والبحار ٢٠٥٤٢٥ وفي البيان ورسالة . وفي رسالة ٢٥٥٤٢٥ وكذا . وكذا ٨٥٤٢٦ وهو . وهل ١٤٥٤٢٦ صحيحة . صحيحة ٢٦٥٤٢٦ يعرف . لا يعرف ٤٢٧ \* ١٧ الكتاب . الكتاب في الفصل الثامن ٤٥٤٢٨ للتنبيه . للتنبيه ١٧٥٤٢٨ زيقه . زيقه ٤٢٨ \* ٢٣ مخصوصة . مخصوصه ٤٢٨ \* ٢٩ يزيد . يزيد ٢٧٥٤٢٩ أحدهما . احدهما ١٢٥٤٣٠ بسجدين أيضا ( بسجدة أيضا خ ل ) (١) بسجدين (١) أيضا ( بسجدة خ ل ) ٤٣١ \* ١٢ عقد . عند ٤٣١ \* ١٨ يعتد . لم يعتد ٤٣٢ \* ٣٥ سهو . سهوا ٤٣٢ \* ٤ عبارات . العبارات ٢٨٥٤٣٢ السجدين . السجدين فان سجدهم ذكرانه قد كان سجدة سجدين فعليه أن يعيد الصلوة لانه قد زاد في صلوته سجدة انتهى كلامه وقد ذكر ذلك في العاوى السبع عشرة ومثل ذلك عبارة السرائر من دون تفاوت الا ان قال لمكان زيادته فيها ركعا فقد جعل السجدة ركنا وفي ( جل العلم والعمل ) فان ركع وذكر في حال الركوع أنه قد كان ركع فعليه أن يرسل نفسه للسجود من غير أن يرفع رأسه ولا يقيم صلبه فان ذكرانه قد كان ركع بعد انتصابه كان عليه إعادة الصلوة لزيادة فيها وكذلك الحكم فمن سبى ولم يدرك أسجدة اثنتين أم واحدة عند رفع رأسه وقبل قيامه ليكون من السجدين على يقين فان ٢٩٥٤٣٤ دون اللبنة . من دون ذكر اللبنة ٤٣٦ \* ١١ لا يتأتى . لا يتأتى له ١٥٥٤٣٦ الجهة . الجهة ٤٣٧ \* ٢٧ ذلك . بخلاف ذلك ٤٣٨ \* ٣ والمبسوط والغنية في باب التحنيط أصابع . والمبسوط والغنية في باب التحنيط أطراف أصابع ٢٧٥٤٣٨ سمعت . سمعته ٢٧٥٤٣٨ ظاهرها . ظاهرها ١١٥٤٤٢ معارف . مصادف ١٣٥٤٤٤ في القعود . بالقعود ١٨٥٤٤٤ مسنجة . مستحب ١٠٥٤٤٥ بالاولى . بالاول ٤٤٦ \* ٢٣ و ٢٧ واجرنى

واخبرني ٢٦\*٤٤٦ واجبرني . واجبرني ١٨\*٤٤٧ ورفعة . ورفعت ٢٩\*٤٤٧ لكن . لكنه ١٨\*٤٥٠ .  
 ويلزم . ويلزم ٢١\*٤٥٠ على السائل . على السائل ٣٠\*٤٥٠ . أكثر العامة ٥٠\*٤٥١ . جازية .  
 جارية ٢٩\*٤٥١ بالاقام . بالاقام ١٠\*٤٥٦ سجود سجودا ٢٦\*٤٥٦ العبارات . العبارات ٤٥٩\*  
 ١٩ إنما يستحب . يستحب ١١\*٤٦٠ حمد الله . حمد الله ٤٥\*٤٦٤ نشر . نشر ٥٥\*٤٦٥ الغائب . الغائب ٤٦٦\*  
 ٣١\*٤٦٦ العربي . العربي تم غيره ٤٥\*٤٦٨ من قال . ومن قال ١٣\*٤٦٨ يقال . يقال ٣٥\*٤٦٩ كذا . وكذا  
 ٤٦٩\*٧٥ تعين . تعين ٢٠\*٤٦٩ الأشهر . أشهر ٢٢\*٤٦٩ يكن . يكن له ٢٢\*٤٧١ الذكرى . الذكرى ٤٧١\*  
 ٢٨ المحلة . المحلة ٣٥\*٤٧٥ الى . الى غير ٢٥\*٤٧٦ فن . فان اخر ٢٥\*٤٧٨ له فقال له ٣٠\*٤٨٠ ان . انه  
 ٤٨٢\*٢٨ اخرى . اخرى ٢٣\*٤٨٣ ولا . ولا ٥\*٤٨٥ ورحمة . السلام عليكم ورحمة ٧\*٤٨٦ المعتبر . في  
 المقتهر ٢٦\*٤٨٦ وقضية . وقضيته ٥\*٤٨٨ ان . انه ٩\*٤٨٨ في المبسوط . المبسوط ٧\*٤٩٢ مستحقا .  
 مستحقا ٩٥\*٤٩٢ ابن . ابن أبي ١١\*٤٩٣ جريدة . جريدة ١٨\*٤٩٤ قصيده . قصيده ١٨\*٤٩٤  
 مسعد . مسعد ١٤\*٤٩٦ السموات . السموات ٢٣\*٤٩٧ واستدل . واستدل ٢٣\*٤٩٩ الجبريه . الجبريه  
 ١٥٠\*١٥٠ الشاء . الشاء ٤\*٥٠٠ التشهد . التشهد ٧\*٥٠٠ كما ترى نقل كلام البهائي  
 والذكرى والبحار . كما ترى ١٦\*٥٠٠ بالفرائد . بالفرائد ٢١\*٥٠٠ مصنوعة . مصنوعات ٨\*٥٠١  
 مذكر . مذكر ٢٣\*٥٠٢ عذافر . عذافر ٢١\*٥٠٣ ذاك الله . ذاك الله ٣١\*٥٠٣ امسك . امسك  
 ﴿ تنبيه ﴾ وقع في صفحة ٣١٢ سطر ٤ وص ٣١٣ س ٣٠ وص ٣١٤ س ٢٥ وص ٣١٦ س ١٨  
 وص ٣٢١ س ١٥ وص ٣٢٥ س ١٥ وص ٣٢٨ س ٨ و ٢٤ وص ٣٣٠ س ١٧ وص ٣٣٢ س ٢٦  
 وص ٣٤٣ س ١٠ و ٢١ وص ٣٦٣ س ١٧ وص ٣٦٤ س ٢٥ وص ٣٧٠ س ٢٧ وص ٣٧١ س  
 ٢٢ وص ٣٧٥ س ١٥ وص ٣٨٩ س ١٩ وص ٣٩٠ س ٩ وص ٤٣٩ س ١٧ و ٢٧ (الهـ - زيه) وصوابه  
 (الغريه) ووقع مثل ذلك في صفحات أخر قبل هذه المذكوره وفي غير كتاب الصلوة أيضا لم يمكننا الآن تعيينها  
 ﴿ تنبيه ﴾ ذكرنا في اصلاح غلط ملحق بصفحة ٢٤٤ من كتاب الفرائض ان الغريه بالعين المهملة والواو  
 المعجمة رساله للمفيد ثم علمنا بعد ذلك ان المحقق عليه الرحمة له رساله تسمى الغريه بالهملة فالمعجمة حيث  
 وجدنا الشارح قدس سره ينقل عنها أيضا

﴿ تنبيه ﴾ الصميري قد أثبت في جميع ما طبع من هذا الكتاب الى الآن بالصاد فاليم كاليم كما هو  
 المتداول على اللسان والموجود في جملة من الكتب ولكن الذي ظهر لنا من نسخة الاصل أنه مثبت  
 فيها بالصاد فاليم فليراجع

### ➤ اصلاح غلط ➤

وقع في ترجمة المصنف الملقبة بكتاب المتاجر صفحة ٤٧٤ سطر ٢٦ هكذا ثم الصلوة والزكوة وصوابه  
 ثم الصلوة عدى صلوة الخوف فإنه لم يكتبها والزكوة ولم يتما بل جف قلعه الشريف في شرح أوائل  
 المقصد الرابع في المستحق

﴿ بما وجد بخط الشارح قدس سره على مجلد الشركة من هذا الكتاب ﴾

كتاب لباني الفقه أقصى مراده      ويغني به عن جده وأجهاده  
 حكاه له جفني بميل سواده      وخضبت كفي دائما من مداده





